شرح النشر في القراءات العشر



للإمام الشيخ

شمس الدين أبو الخير ابن الجزري

محمد بن محمد بن محمد بن يوسف

(المتوفى سنة ٨٣٣هـ) رحمه الله

شرح فضيلة الشيخ

أ. د/ السالم محمد محمود الجكني الشنقيطي

حفظه الله

المجلد الأول

دار ابن سلام

للبحث العلمي وتحقيق التراث



أ. د/ السالم محمد محمود الجكني الشنقيطي



شرح النشر في القراءات العشر



1

دار ابن سلام

للبحث العلمي وتحقيق التراث



شرح
النشر في القراءات العشر

للإمام الشيخ
شمس الدين أبو الخير ابن الجزري
محمد بن محمد بن محمد بن يوسف
(المتوفى سنة ٨٣٣هـ) رحمه الله

شرح فضيلة الشيخ
أ.د/ السالم محمد محمود الجكني الشنقيطي
حفظه الله

المجلد الأول

دار ابن سلام
للبحث العلمي وتحقيق التراث

١٤٤٢هـ — ٢٠٢٠م

تم الصف والإخراج بإشراف

دار ابن سلام للبحث العلمي

٠٠٢٠١٠٩٨٥٤٦٦٨٢

جمهورية مصر العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أنزل كتابه بسبعة أحرف رحمة للعالمين، وذكرى للمؤمنين، وبسره لعباده، وأعانهم على إقامة حروفه وحدوه...

وصلاة ربي وسلامه على البشير النذير، والسراج المنير، محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

أما بعد:

فإنَّ من أعظم منن الله على عباده أن شرفهم بخدمة كتابه، وفضلهم بتعليمه، بخبر الصادق المصدوق ﷺ (خيركم من تعلم القرآن وعلمه)

ومن ذلك:

ما تقوم به اليوم المقارئ القرآنية في المدينة النبوية من جهود عظيمة في تعليم القرآن الكريم وعلومه ...

ومن أبرزها:

ما قامت به مشكورة من ترتيب وتنظيم وتسجيل لشرح كتابٍ من أهم كتب القراءات وأجلّها:

"**النشر في القراءات العشر**" لمدة ربَت عن عامين!

فجزاهم الله عنا خيرا وجعل سعيهم مشكورا

وقد تولى قراءة الكتاب وشرحه والتعليق عليه فضيلة الشيخ أ.د السالم الجكني- أستاذ القراءات القرآنية في جامعة طيبة والمشرف على كرسي الشيخ يوسف بن عبد اللطيف جميل للقراءات القرآنية- حفظه الله-

فكانت هذه المجالس هي باكورة الشروح والتعليق على كتاب النشر في زماننا اليوم..

شكر الله للشيخ ما بذل في تعليم العلم ونشره، وجعله من الباقيات الصالحات...

ومن ثمرة تلك الجهود ما نضعه اليوم بين يدي القارئ الكريم من تفريغ لهذه المجالس.

سائلين الله أن ينفع بها الإسلام والمسلمين

ولمّا كانت نسبة الفضل لأصحابه من عادات الكرام،

فأود التنويه إلى أنّه تولى تفريغ هذه الدروس العلمية من الدرس الأول إلى الدرس التاسع والتسعون مجموعة من الأخوات الفاضلات-جزاهن الله خيرا-

ثم تمّ تسليم العمل لدار "ابن سلام" لمراجعته وتدقيقه ومقابلته بالدروس الصوتية وإكمال تفريغه مع الصف والإخراج.

وقد قامت الدار مشكورة ببذل الوسع في ذلك.

إلا أنّه لا بد من تنبيه القارئ الكريم على أمور:

أولها: لا بد من الرجوع للدروس الصوتية وعدم الاكتفاء بالتفريغ لاحتمال ورود الخطأ أثناء التفريغ.

ثانيها: توجد بعض المقاطع الصوتية لم يستطع الفريق كتابتها لعدم وضوح الصوت، فتركوا مكانها فراغا، وقد تمت الإشارة إلى ذلك.

ومن هنا تشتد الحاجة لسماع الدروس أثناء قراءة التفريغ.

ختاما:

أذكر القارئ الكريم أن هذا جهد بشر ، وقد بُذل فيه الوسع لإخراجه بالشكل الأفضل، ومع ذا فالكمال لله وحده..

فمن وجد عيبا أو خطأ أو زللا، فتسرنا مكاتبته ونصيحته وله من الله جزيل الأجر والثواب.

والله نسأله الإخلاص والقبول

كتبته:

صفية بنت محمد العتين

Alotain2009@gmail.com

الدرس الأول

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

مساكم الله جميعًا بكل خير، أيها الإخوةُ الحضور، والإخوةُ المستمعون.

أسأل الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ أن يوفِّقنا جميعًا لما يُحب ويرضى، وأن يكتب لنا القول الصالح والعمل الصالح في هذا المجلس وفي كل حين.

وقبل أن نبدأ بهذا المشوار، الذي أعتقد أنه سيكون ألف خطوة -إن لم يزد-، فالخطوة الأولى التي نبدأ بها: أرى أنه من الواجب عليَّ أن أشكر أخي وزميلي وشيخي أيضًا الدكتور عبد الله الجار الله -حفظه الله- على حسن ظنه بشخصي الكريم؛ بأن وكلَّني -حقيقةً- لهذا الشرف، قراءة كتاب (النشر) -لوحدها- شرف، أي إنسان متخصص في علم القراءات شرفٌ له -بعد أن يكون مصاحبًا لكتاب الله عَزَّوَجَلَّ وسنة نبيه ﷺ أن يكون مصاحبًا لكتاب (النشر)، فهو شرفٌ أرى أنَّ الدكتور عبد الله -جزاه الله خير- شرَّفني به، وأسأل الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ أن يجعلني عند حسن هذا الظن، وأن يشرح صدري وصدور الحاضرين والسامعين؛ لنفهم هذا الكتاب ونُنْزِلَهُ حق المنزلة اللائقة به.

وأرى أيضًا من الشكر: أن أشكر المقارئ القرآنية، هذه الدار التي أدعو الله

سُبْحَانَهُوَتَعَالَى أن يتقبل منها هذا العمل في خدمة القرآن الكريم، في مدينة رسول الله ﷺ، وهذا شرف شرَّفهم الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى به، فنسأل الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى أن يجعل أوقاتَنا كلَّها شرف، وبين الشرف وبين الشرفاء.

حقيقةً هذا الكتاب أقول -وبكل صراحة-: إنه من أهم كتب القراءات، بل هو أهم كتابٍ في القراءات -على الإطلاق-، وهذا القول لا مبالغة فيه، ولنضرب مثالًا:

لو أنَّ طالب علمٍ عنده كتاب (غاية الاختصار) لأبي العلاء، أو عنده كتاب (الكامل) للهذلي، أو عنده كتاب (المستنير)، وهذه أمهات كتب القراءات -حقيقةً- ومن أصول كتب القراءات، لو أنَّ طالب علمٍ عنده كتاب من هذه الكتب، أو هذه الكتب كلها؛ لا يستطيع أن يستخرج القراءاتِ المتواترةَ الصحيحةَ من هذه الكتب إذا لم يكن من أهل التخصص، لماذا؟

لأنها كتبٌ لم تعتمد الصحة، وإنما اعتمد أصحابها على مرِّويَّاتهم، فنقلوا كلَّ ما قرأ به المؤلف؛ كل ما قرأ به وضعه في هذا الكتاب.

فهذه نقطة مهمة جدًا: أنه ليس كل كتاب في القراءات اشترط مؤلفه أن يكون ضامًّا القراءات الصحيحة المتواترة -المقروء بها طبعًا-؛ فلهذا نقول: أي شخص عنده كتاب من هذه الكتب، لا يستطيع أن يستخرج القراءات المقروء بها إذا لم يكن من أهل التخصص.

وصاحب التخصص، مَنْ الذي أوصله إلى هذه الدرجة -التي استطاع من خلالها أن يُميِّز بين القراءة المقروء بها وبين القراءة غير المقروء بها- إلا هذا الكتاب:كتاب (النشر)؟.

فالذي لم يقرأ كتاب (النشر)، ولم يقرأ طيبة (النشر)؛ لا يستطيع أن يستخرج

القراءة الصحيحة المتواترة المقروء بها؛ لأن الأمة بعد الإمام ابن الجزري رحمة الله عليه اتفقت على أنَّ هذا الكتاب هو الكتاب الوحيد الذي يضم القراءاتِ المتواترةَ المقروءَ بها، وهذه الميْزة لا أعرفها في أي كتابٍ من كتب القراءات، لا أعرف كتابًا في كتب القراءات قبل الإمام ابن الجزري رحمة الله عليه وبالتأكيد ليس بعده، يعني قبل ابن الجزري لا يوجد كتاب في القراءات العشر التزم صاحبه أن يضم فيه القراءات المقروء بها فقط، لا يوجد....

لنفرض أنَّ طالب علمٍ عنده كتاب (التيسير) للإمام الداني، أو عنده كتاب (السبعة) للإمام ابن مجاهد، وهذا الطالب -طالب العلم- ليس متخصصًا في القراءات، وإنما متخصص في الشريعة، أيضًا إذا استطاع من خلال كتاب (التيسير) للإمام الداني أن يستخرج القراءات السبعة المتواترة -هذا أكيد-؛ لأن الإمام الداني التزم بالقراءات السبع المشهورة المقروء بها، لكن هذا الشرط غير متوفر في كتاب (السبعة).

فكتاب (السبعة) لابن مجاهد ليس مقتصرًا فيه على ما يُقْرَأ به، بل فيه قراءات غير مقروء بها.

فكتاب (التيسير) مَنْ يعتمد عليه؛ بالضرورة أنه ستفوته القراءات الثلاثة -المكمِّلة للعشرة-.

هذا التقديم كله لأصل إلى نتيجة: ليس كلامي هو تقليل من هذه الكتب، هذه الكتب هي أمهات هذا العلم، وكلامي ليس من باب المقارنة بينها وبين ابن الجزري أو بين (النشر) -من باب التقليل بها- لا، وإنما من باب بيان مكانة ومهمة هذا الكتاب.

فالذي يريد أن يعتمد من طلاب العلم -حتى من غير المتخصصين في

القراءات-، الذي يريد أن يعتمد على القراءات الصحيحة المتواترة المقروء بها هو كتاب (النشر)، وهذا يفيد أبنائي الطلاب في الدراسات العليا، ويفيد الباحثين أيضًا.

فمثلًا لو كان يحقق مخطوطًا في التفسير كمثال، أو في العقيدة، أو في أي مجال من مجالات البحث العلمي في الشريعة، وصاحبه جاء بقراءةٍ قال: قرأ مثلًا حفص، أو قرأ عاصم، وهذا نلاحظه -مع الأسف- في كثير من البحوث، يذهب الباحث ويُحقق أو يوثِّق هذه القراءة قراءة عاصم مثلًا من كتب التفسير، أو من كتاب من كتب القراءات السابقة، وعندما يُوثِّق يكون هذا الوجه لحفص غير مقروء به، فيظن غير المتخصص أنَّ: أي قراءة نُسِبَت إلى حفص، أو إلى عاصم، أو إلى حمزة، أو إلى ورش أنها مقروء بها -وهذا غير صحيح-.

لكن لو التزم بأنه يقتصر على ابن الجزري لخرج من هذه العُهدة؛ فسيوثِّق قراءة مقروء بها، وإن لم تكن مقروءاً بها لحفص فهي مقروءٌ بها لغير حفص، يعني: لا يخرج عن كونها قراءة صحيحة متواترة.

هذه النقطة هي التي تُبيِّن أهمية كتاب (النشر)، وإلا فإن ابن الجزري رحمه الله عليه لم يأتِ بشيءٍ جديد، القراءات التي فيه: هي القراءات التي في (الكامل)، في (المصباح)، في (المُستنير) -كلها-، لكن ابن الجزري عمله أنه: استخرج لنا هذه القراءاتِ المتواترةَ وجعلها بين دفّتيْ هذا الكتاب.

فعندما نتكلم عن أهمية كتاب (النشر)، نتكلم عليه من حيث إنه: الكتاب الذي اعتمد القراءاتِ الصحيحةَ المقروءَ بها.

ونستطيع أن نقول بكل أرْيحيَّة: أي قراءةٍ منسوبةٍ لأحد القُرَّاء، أو رُواته، أو طُرُقِه غير موجودة في كتاب (النشر)؛ فهي ليست قراءة صحيحة، وليست قراءة

متواترة، هذه النقطة ألا تكفي في بيان عظمة وأهمية هذا الكتاب؟!

أعتقد أنَّ هذه المقدمة تكفي لبيان أو لمعرفة أهمية الكتاب.

هذا أهمية الكتاب، مَنْ مؤلِّفُه؟

كلنا نعرف أنَّ المؤلف هو الإمام: محمد بنُ محمد بنِ محمد بنِ يوسف الجزري رحمة الله عليه.

فمَنْ هو هذا الإمام ابن الجزري؟

الإمام ابن الجزري رحمة الله عليه..حباهُ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى بالبركة قبل ولادته، وحباهُ بالبركة في شبابه، وفي كُهولته:

بالبركة قبل ولادته؛ لأنه -والله أعلم- فيما يظهر لنا -نحن ما نتكلم في الذوقيات؛ ولهذا المجالس العلمية لا نعتمد فيها على القصص الذوقية - الذوقيات شيء آخر-، نحن نتكلم على حاجة يكون لها دليل-، الإمام ابن الجزري رحمة الله عليه فيما ذكر الإمام السخاوي في (الضوء اللامع) -عندما ترجم له- قال: "إنَّ أباه - يعني والد الإمام ابن الجزري- مكث أربعين سنةً لا يولد له ولد، ثم شَرِب ماء زمزم ودعا الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى أن يرزقه ولدًا يكون من أهل القرآن؛ فرزقه الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى بابن الجزري".

طبعًا هذا الكلام، جزءٌ منه صحيح وجزءٌ منه غير صحيح:

الجزء الصحيح هو: أنَّ والد ابن الجزري رحمة الله عليه شَرِب ماء زمزم ودعا الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى وهو يشرب ماء زمزم أن يرزقه الله ولدًا يكون من أهل القرآن، وهذا قاله الإمام ابن الجزري نفسه، يعني قاله الإمام ابن الجزري نقلًا عن أبيه، فيقول: "إنَّ والدي رحمة الله عليه.. قال لي: أنني شربتُ ماء زمزم بنِيَّة أن يرزقني الله ولدًا من

أهل القرآن فرزقني الله إياك".

أما الجزئية غير الصحيحة هي: أنَّ والد ابن الجزري مكث أربعين سنة، وهذا غير صحيح، وهذا سببه ربما سهو من الإمام السخاوي رحمه الله عليه في (الضوء اللامع) -احتمال-، أو احتمال أنَّ السابقين كانوا عندما يؤلفون الكتب يعتمدون على البطاقات: فيكتب معلومة في بطاقة، ثم معلومة أخرى في بطاقة، وهكذا بطاقات.. ربما إحدى البطاقات تقدمت أو تأخرت أو سقطت؛ فنتج عنه هذا السياق: "بأنَّ والد ابن الجزري رحمه الله عليه مكث أربعين سنةً لا يولد له ثم شرب زمزم ثم دعا الله ثم..".

الإمام ابن الجزري رحمه الله عليه هو الذي بيَّن لنا عدم صحة كلام الإمام السخاوي رحمه الله عليه؛ لأن والد الإمام ابن الجزري وُلد سنة سبعمائة وخمسة وعشرين من الهجرة، وابن الجزري -رحمه الله عليهم جميعًا- وُلِد سنة سبعمائة وواحد وخمسين، فمِن خمسة وعشرين إلى واحد وخمسين: ستة وعشرين سنة تقريبًا، إذًا، أين أربعين سنة؟! فهذا يبيِّن أنه كذا.

لكن الإمام ابن الجزري بيَّن ذلك بأصرح من هذه العبارة، فقال: إنَّ والده أخبره أنه ذهب إلى الحج سنة سبعمائة وثمانية وأربعين، ثم شرب ماء زمزم، ودعا الله -طبعًا هذا في حجته الثانية، يعني حجة والد ابن الجزري الثانية- دعا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يرزقه الله ولدًا من أهل القرآن، وكانت سنة سبعمائة وثمانية وأربعين، فيقول: حجَجْت في هذه السنة وشربت ماء زمزم ودعوت الله، ثم رجع إلى بلده، ويقول: وتزوجت بأمك سنة سبعمائة وتسعة وأربعين، ووُلِدْتَ لي في سنة واحد وخمسين، يعني بالتحديد: ليلة السبت- خمسة وعشرين رمضان- سنة سبعمائة وواحد وخمسين من الهجرة.

طبعًا أنا أقول هذا الكلام لماذا؟ لنقطة مهمة جدًا:

يا إخوان من بركة العلم -وأنتم باحثون-: أنك تُسْنِد المعلومة إلى من علمك إيّاها، وبهذه المناسبة أنا لاحظت: أنَّ بعض الباحثين في علم القراءات -المهتمين بابن الجزري- يُسْنِدون هذه المعلومة إلى شيخٍ من شيوخ المدينة من شيوخه، وهذا غير صحيح، لا أريد أن أُصَرِّح بأسماء، ولا أريد أن أتكلم بشيء ربما يُفهَم منه حظٌّ للنفس -حاشا وكلا-!

فهذه المعلومة مما فتح الله به على المتكلم، قبل ما يقرُب من عشرين سنة، وأقول هذا ولو كان لي حظٌّ من النفس والله، لذكرتها أول ما اطلعت على البحث قبل خمسة عشر سنة؛ لأن بعض الباحثين كتب: إنَّ فلانًا قال: كذا وكذا، وهذا غير صحيح.

هذه المعلومة، مما فتح الله به على العبد المتكلم أثناء اشتغاله بالنشر، وهي من المسائل التي لاحظت فيها بركةً للإمام ابن الجزري.

وقصّتي مع ابن الجزري -وهذه نقطة.. طلب الشيخ أني أتكلم فيها-: حقيقةً ابن الجزري لم يكن لي على خاطر أن أهتمَّ به، وإنما كنت مثلي مثل أي باحث، يرجع إلى كتاب (النشر)؛ ليوثِّق معلومة أو ليقرأ كتاب، ولم يكن يخطر على بالي أنني سأتولّاه بالدراسة أو سأعيش معه؛ فتقدّمت بفكرة ل(جامعة الإمام محمد بن سعود)، في الرياض؛ لبحث الدكتوراه؛ فرفضوا هذا البحث، أو هذه الفكرة رُفِضَت، فكانت لها علاقة بالتفسير والقراءات، وقدَّمت بحثًا آخر -ثانيا- ورُفِض، وهذه حالة نفسيًّا.. من عاشها من الباحثين يعرف أنها حالة نفسية مُتعبة: أنك تُقدِّم بحث ثم يُرْفض، ثم تُقدِّم بحث ثم يُرفض.

فليلة من الليالي رأيت في المنام: "كأني أفتح إذاعة لندن في الصباح الساعة

السابعة صباحًا، وإذا بالمذيع يقول: أول ما نفتتح به برامجنا آياتٌ من الذكر الحكيم يقرأها الشيخ الإمام محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، المتوفى سنة ثمانمائة وثلاثة وثلاثين من الهجرة -هذا والله يا إخوان في المنام، والله على ما أقول شهيد-، فقلت: هذا تسجيل نادر! الإمام ابن الجزري عنده تسجيل!

فاستمعت للإذاعة، وإذا الشيخ يقرأ، يعني صوته أقرب شيءٍ لي صوت الشيخ محمد صديق المنشاوي رحمه الله عليه، لا أدري هل لأني أحب الشيخ محمد صديق المنشاوي، لكن المنام هو هذا، فإذا به يقرأ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون:١]، ويقرأ تقريبًا خمس آيات أو ست آيات".

فاستيقظت، واتصلت في يومها على شيخنا الدكتور إبراهيم، شيخي الدكتور إبراهيم الدوسري -حفظه الله-، فقلت له: رأيت في المنام كذا وكذا؛ قال: إن شاء الله الرؤيا خير، فلماذا لا؟.. وسيكون بحثك في ابن الجزري.

فاتجهت نوعًا ما إلى ابن الجزري، وكانت عندي نسخة خطية، وهي النسخة الأزهرية، فحاولت أقرأ فيها، المهم قرأت فيها مقاطع، وطابقتُها مع المطبوع نسخة الشيخ الضباع، فوجدت فيها بعض التصحيفات؛ ففرحت، فقلت: هذا جيد، أني أقدم بحثًا للجامعة وأقول لهم: إنَّ النسخة المطبوعة من كتاب (النشر): فيها وفيها وفيها وفيها، فنذكر معايبها، - طبعًا واحد باحث -في سن الشباب- يرجو أن يقْبَل له أي بحث كي يستطيع العمل، لو على حساب -مع الأسف- الأئمة والشيوخ، هذه الحالة معروفة -مع الأسف-.

فبعدها بليلتيْن، أرى في المنام أنني في مسجد في المدينة المنورة، والله لا أدري في المنام هل هو في المسجد النبوي! هل هو في مسجد من مساجد المدينة! لا أدري! أو في القاهرة!

المهم: في مسجد يضم أناسًا كثيرين، وحِلَق أو حلقة واحدة، والناس كثيرون، ويأتي شيخ أو رجل ويلبس لباسًا أبيضَ، ويقف في وسط هذه الحلقة وأنا خلفه، ومن جماله ومن جمال لِباسه، وطوله متناسق؛ فنظرت إليه هكذا، يعني لم أنظر إليه بامتداد البصر، لا، وإنما أنظر إليه كأنه: [رفع الشيخ رأسه وأشار بيده إلى علوّ]، فسألت قلت: من هذا الشيخ؟ فقال لي: ما تعرفه؟! قلت: لا، قال: هذا الإمام ابن الجزري، لكن ما رأيت وجهه وإنما خلفه، قال لي: هذا الإمام ابن الجزري، ففي المنام وقفت وأريد أن أذهب إليه وأُسَلِّم عليه، واستيقظت.

فاتصلت بالشيخ، فقلت للشيخ: رأيت الإمام ابن الجزري، لكن هذه المرة رأيت ظهره.

فالمرة الأولى: سمعت صوته، والمرة الثانية: رأيت ظهره، فقال لي: بإذن الله -تعالى- بحثك سيكون في (النشر) أو عن ابن الجزري فقدِّم، حاول بعد أسبوعين تُقَدِّم. فكتبت هذه الخطة وكان البحث: "منهج ابن الجزري في كتابه (النشر)".

وهذا -لوحده- بحث رسالة دكتوراه، لكن المشايخ في القسم -هناك- قالوا: لا، مع أن الباحث ذكر أنه: فيه ملحوظات، وأنه سيرجع إلى مخطوطات؛ نُلْزِمه بأن يُحقق الأصول أيضًا، فأصبح البحث عبارة عن بحثين، أو الرسالة عبارة عن رسالتين: "منهج ابن الجزري في كتابه (النشر)" وزاد المجلس العلمي -هناك-: "مع تحقيق قسم الأصول".

فمن يومها بدأت العلاقة مع كتاب (النشر)، ومع الإمام ابن الجزري.

والله، يا إخوان، -والله على ما أقول شهيد- لا أتذكَّر أنني عشت في مسألةٍ من مسائل (النشر) -التي تحتاج إلى بحث، أو تحتاج إلى إعادة نظر، أو إلى تفكير-، أعيش معها أحيانًا أسبوعًا، أحيانًا أسبوعيْن -مهما طالت أو قصرت-، وإذا الله

سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يُكرمني بالوقوف على حلٍّ لها، إما توثيقًا، فأحيانًا بعض المعلومات لا أجد لها توثيقًا، فبعد أسبوعين أجد لها توثيقًا، مسألة غير واضحة أجد لها توثيقًا، نص ينقله ابن الجزري -وأنا أعرف أنَّ هذا النص منقول-،.. من يعِشْ مع ابن الجزري يشمَّ رائحة كلام ابن الجزري، فأحيانًا يقول: هذا الكلام ليس فيه رائحة كلام ابن الجزري، وإنما هو منقول، ابن الجزري ينقله.

وهذه يجعلنا نقول كلمة مهمة جدًا عند الباحثين:... المنهج العلمي -الآن- الأكاديمي يقول: أنك إذا ما وثَّقت تكون أخطأت أو تكون سرقة، هذه الآن في مناهجنا صحيح: أي طالب يبحث أو يكتب في رسالة ماجستير أو رسالة دكتوراه؛ لابد أن يوثِّق المعلومات التي ليست له: أخذت معلومة من ابن الجزري لازم توثِّقها، من الداني لازم توثِّقها، فما تأخذ كلام الداني وتنقله على أنه كلامك.

لكن عند السابقين، هذه المنهجية كانت معمولاً بها، وهذا السبب الذي نجد بعض العلماء يأخذ نصوصًا ولا يشير، لماذا؟

لأنه يعلم أن المُتخصص الذي كُتِب له هذا الكتاب، يعلم أنَّ هذا الكلام كلام رجل سابق، وطلاب العلم في ذلك الزمن كانوا في مرحلة يعرفون مصادر الأصول ومصادر المنقولات.

طبعًا الآن في عصرنا هذا، لا، هذا الآن -حسب المنهج الأكاديمي- ما يأتي واحد ينقل لي صفحة كاملة من كلام ابن الجزري أو كلام الداني أو كلام المصباح ولا يوثِّق؛ ويقول لك: لا؛ أنا مُتَأَسِّي بالعلماء السابقين.

لا، نقول: العلماء السابقون كانوا علماء، لكن الذي يفعل هذه نقوله له: أنت الآن سارق.

فالسابقون: هذا كان منهجهم، أما المعاصرون: فأصبحت عندهم نقل المعلومات بدون توثيق، يعد سرقة علمية.

فانتبهوا لذلك، وأنا أقول هذا لماذا؟

لأننا -إن شاء الله- عندما ندخل في الكتاب ونقرأ في الكتاب، سنجد نصوصًا كثيرة ابن الجزري لم يذكر لنا مصدرها، وأحيانًا يقول: قال فلان وأحيانًا لا يقول، وأحيانًا يقول: قال فلان وينقل عنه نصًّا؛ ثم يُعطينا إشارة الانتهاء، فيقول مثلًا: "انتهى كلامه".

طبيعي، أنَّ الكلام الذي سيأتي بعد كلمة "انتهى"، المفروض أنه يكون كلام ابن الجزري، وليس كلام الشخص الذي نُقِل عنه، لكن أحيانًا -وهذه قليلة جدًا- سنلاحظ أنَّ نفس الكلام -الذي قبل كلمة "انتهى"، والذي بعد كلمة "انتهى"- هو لشخصٍ واحد.

هذه المنهجية عند السابقين، من الآن نقول: أنها لم تكن تعد أمرًا سلبيًا، لكن في زمننا هذا هي أمر سلبي؛ فلا نعتمد على ذلك.

هذا فيما يتعلق بقصتي مع (النشر).

۞ ترجمة موجزة لابن الجزري:

ابن الجزري -كما قلنا- وُلد سنة سبعمائة وواحد وخمسين من الهجرة، قام برحلات، طبعًا وُلِد في الشام، حج إلى المدينة، وحفظ القرآن وأتمَّ حفظه وعمره خمسة عشر سنة، ثم بعد ذلك ذهب إلى الحج، وجاء إلى المدينة، وقرأ في الروضة الشريفة على إمام المدينة في ذلك الزمن الشيخ محمد بن صالح المدني -كان هو شيخ القرَّاء في المدينة وكان خطيب المسجد النبوي الشريف-، فأكرم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الإمام ابن الجزري بأن قرأ ختمةً على هذا الشيخ في الروضة الشريفة، بمضمّن الكتاب (الكافي)، ثم بعد ذلك رجع وبدأت منه رحلات علمية: ذهب إلى القاهرة مرات، وقرأ على شيوخها، ثم ذهب إلى اليمن، ثم ذهب إلى العراق، ثم

ذهب إلى شيراز، ثم رجع إلى مكة، فهذه هي رحلاته، وهي مُفَصَّلة إن شاء الله في الرسالة أو في الكتاب؛ فلا نُطيل فيها الوقت.

مؤلفات ابن الجزري:

حقيقةً، هناك باحث -والله لا أعرفه شخصيًا، لكن يظهر أنه باحثٌ سوري- اسمه الدكتور: محمد مطيع الحافظ -حفظه الله-، هذا كتب كتابين أو كتب بحثين: بحثًا عن ابن الجزري: عن حياته وشيوخه، وبحثًا عن مؤلفاته، فالذي يهُمُّنا هو البحث الذي يتعلق بالمؤلفات، تقريبًا، ذكر الدكتور -حفظه الله- خمسة وثمانين كتابًا أو خمسة وثمانين عنوانًا: بعضها كتب، وبعضها رسائل صغيرة، ويظهر أنَّ بعض هذه الرسائل الصغيرة لها علاقة بــ(النشر)، لكن الذي لاحظته في هذا البحث، والشيخ كتبه قديمًا، وأنا كنت أرجع إليه في رسالة الدكتوراه -يعني تقريبًا قبل عشرين سنة، يعني سنة أربعمائة وثمانية عشر-، فالكتاب كان مطبوعًا في ذلك الزمن واستفدت منه؛ ولهذا عندما تكلمت على مؤلفات ابن الجزري لم أذكر أيَّ شيء جديد، وإنما أحلت على هذا الكتاب، ولم أذكر إلا بعض مسائل فاتت الدكتور -حفظه الله-.

فمن الكتب التي لم يذكرها الشيخ: كتاب (التقييد بين الشاطبيّة والتجريد)، هذا كتاب ألفه الإمام ابن الجزري -رحمة الله-، بين (الشاطبية)، وكتاب (التجريد) لابن الفحام، وهذا الكتاب ذكره ابن الجزري نفسه في (غاية النهاية) -عندما كان يُترجم لصاحب كتاب (التجريد)- فذكر أنَّ له هذا التأليف.

أيضًا (الفوائد المجمعة) لم تُذكر في بحث الدكتور محمد مطيع.

أيضًا ذكر كتاب (كاشف الخَصاصة في شرح الخُلاصة)، و(الخلاصة) التي هي (ألفية الإمام ابن مالك)، فهذا الكتاب -حقيقةً- هو ليس للإمام ابن الجزري -صاحب كتاب (النشر)-، وإنما هو لمحمد بن الجزري، كان قبل الإمام ابن

الجزري تقريبًا بخمسين سنة أو سبعين سنة، فطبعًا هذه النقطة دُرِسَت في...، لكن الخلاصة -كما قلت-: أنه اتضح بالبحث وبالرجوع إلى هذا الكتاب أنَّ هذا الكتاب ليس لابن الجزري المقرئ.

أيضًا الملحوظة الأخيرة في هذا البحث - في بحث مؤلفات الإمام ابن الجزري-: أنه ذكر أنَّ الإمام ابن الجزري له كتاب (مختصر تاريخ الإسلام)، وذكر أن الشيخ ابن الجزري أو المؤلف قال: "انتهى من تلخيصه سنة سبعمائة وسبعة وتسعين من الهجرة في مدينة أنطاكيا".

الملحوظة، حقيقةً لم أحقق هل هذا الكتاب لابن الجزري صحيح أم لا، لكن هذه الجزئية أنه في نهاية [الكتاب]، المؤلف يقول: "أنه انتهى من تلخيصه سنة سبعمائة وسبعة وتسعين في مدينة أنطاكيا"، نقول: هذا التاريخ ابن الجزري لم يكن في أنطاكيا وإنما كان في دمشق، بل لم يذهب إلى أنطاكيا إلا بعد ذلك، يعني بعده بسنوات ذهب إلى تركيا.

فهذه المعلومة -بعد ذلك- من الممكن أن أحدًا يبني عليها؛ ليوثق: هل هذا الكتاب لابن الجزري أم لا؟

هذا بالنسبة لمؤلفات ابن الجزري باختصار، ومن أراد التوسع فيرجع إلى كتاب الدكتور محمد مطيع الحافظ، فهو.. جمع تقريبًا كل ما وقف عليه، وكما قلت لكم: تقريبًا فيما يُقارب خمسة وثمانين عنوان كتاب.

طبعات كتاب (النشر):

حقيقةً، بعد البحث اتضح أنه: أول طبعة لكتاب (النشر) هي طبعة الشيخ محمد أحمد دهمان، وطُبِعت سنة ألف وثلاثمائة وخمسة وأربعين من الهجرة. وأخبرني أحد الشيوخ الشاميين -والعُهدة عليه-، طبعًا نحن لا نُصَرِّح بالأسماء، وإنما تهمنا المعلومة فقط، وهذا مجلس علمي وربما ما نقوله يُتَأَكد من صحته:

هل هو صحيح أم غير صحيح؟

فأحد المشايخ الشاميين أخبرني: بأن الشيخ محمد أحمد دهمان لما.. أكرمه الله عَزَّوَجَلَّ وتحصَّل على نُسخ خطيّة من كتاب (النشر) في الظاهرية... قام وحقَّق الكتاب، لما انتهى من تحقيقه -في ذلك الوقت- لم تكن هناك إمكانية بأن يطبعه في الشام؛ فذهب به إلى القاهرة، والتقى مع الشيخ الضَبّاع، وعرض عليه -وكان الشيخ الضَبَّاع في ذلك الوقت.. هو المسؤول عن المقارئ-..، فالمهم طُبِع الكتاب وبنظرٍ من الشيخ علي الضباع -رحمهم الله جميعًا-.

طبعًا تأخرت الطباعة سنتين أو أكثر، ثم بعد ذلك رجع الشيخ دهمان وطبع الكتاب في دمشق.

بعد ذلك، في سنة ألف وتسعمائة وأربعين- طبعًا طباعة الشيخ دهمان كانت ألف وتسعمائة ستة وعشرين- وفي سنة ألف وتسعمائة وأربعين.. تمت طباعة (النشر) التي هي بتحقيق الشيخ علي محمد الضَبَّاع، وهي نفس النسخة الموجودة الآن بعد ثمانين سنة أو تسعين سنة، هي نفسها.

ثم بعد ذلك - طبعًا أي طبعة ثانية من الشيخ الضباع إنما كانت تصويرًا، وإلا الأصل فإن الشيخ الضباع لم يُغَيِّر فيها- بعد ذلك، في سنة ألف وتسعمائة وثمانين طبعها شيخنا الدكتور محمد سالم محيسن رحمه الله عليه، وكانت في ثلاثة مجلدات، طبعًا طبعة الشيخ دهمان كانت في مجلدين كبيرين، وطبعة الشيخ الضَبَّاع كانت أيضًا في مجلدين، وطبعة الشيخ محمد سالم محيسن كانت في ثلاثة مجلدات، وهي هي نفسها.

حقيقةً، أنا اطلعت على الطبعات الثلاثة: اطلعت على طبعة دهمان، وطبعة الضّباع، وطبعة الدكتور محمد سالم محيسن -رحمة الله عليهم جميعًا-، فهي هي

نفسها، بل إنَّ طبعة الشيخ الضباع والشيخ دهمان في غالبية التصحيفات هي هي، في غالبية السَقَط هي هي، في غالبية التصحيف هي هي، وهذا كان مقارنة عشوائية، وإلا لو كان الوقت يسمح لقُمْنا بمقابلة الطبعتين؛ حتى نتضح، المهم كأنهما من مصدرٍ واحد.

وربما السائل يسأل: لماذا طبعة الشيخ محمد سالم محيسن رحمه الله عليه في ثلاثة مجلدات؟

نقول: طبعة الدكتور محمد سالم محيسن رحمه الله عليه أضاف لها في الحاشية الشواهد من (الطيِّبة)، وأحيانًا يوجِّه، وإلا هي نفسها، يعني.. -الله أعلم- هل الشيخ دهمان اعتمد على النسختين الخطيتين؛ حيث إنه أول من تولى طباعة الكتاب أو تحقيق الكتاب.

الشيخ الضباع لا نعرف ما هي النسخ الخطية التي اعتمد عليها، لا نعرف ما هي؛ لأنه حتى أثناء اشتغالي في البحث في الكتاب -في ذلك الوقت- كانت عندي ثماني نسخ خطية، وحاولت أن أعرف أي النُسخ التي كان يعتمد عليها الشيخ الضباع رحمه الله عليه؟ حقيقةً ما عرفت، إذا كان السقط -مثلًا- في هذه المخطوطة ربما يتفق معه؛ فأفرح فأقول: هو يعتمد على النسخة الأزهرية، ثم بعد ذلك أجد ملحوظة أخرى، وأرجع إلى الأزهرية فأجد فيها الصواب، وأجد فيها السقط في نسخة أخرى، بل أيضًا موجودة في مصر؛ فلهذا نقول: لا أعرف، أو المتكلم لا يعرف ما هي النُسخ الخطية التي اعتمد عليها الشيخ الضباع؟.

أما الشيخ الدكتور محمد سالم محيسن فلم يعتمد على أي نسخة خطية؛ لأنه رحمه الله عليه كان أستاذي وشيخي وعِشت معه.. سنوات، ولم يكن من أهل المخطوطات، وإنما كان يعتمد على المطبوعات، فهو اعتمد على طبعة الشيخ

الضباع -رحمة الله عليهم جميعًا-. -وطبعة الشيخ الدكتور محمد سالم كانت ألف وتسعمائة وثمانين-.

ثم بعد ذلك -في سنة ألف وتسعمائة ستة وثمانين- طُبِعت طبعًا في بيروت وكُتِب عليها أنها تحقيق: أحمد أمين، حقيقةً لا أعرف هذا الشخص، ولم أطّلع على هذا التحقيق حقيقةً، وإنما فقط أبحث عن طبعات (النشر) فوجدت أنهم يقولون الشيخ الدكتور محمد مطيع الحافظ... ذكر أنه في سنة ألف وتسعمائة ستة وثمانين طُبِع ببيروت طبعة من (النشر) بتحقيق: أحمد أمين، فلا أدري حقيقةً في كم جزء؟ لا أدري.

ثم بعد ذلك -حسب التسلسل أو حسب الذي أعرفه- أكرم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى محدثكم بأن تولى طباعة تحقيق (النشر)، وكانت رسالة علمية إلى نهاية الأصول، ثم بعد ذلك كنا في كلية المعلِّمين فجاء وفد من كلية المعلمين في الرياض، فاقترحوا فقالوا: لماذا لا تَطبع (النشر) أو تُعطي (النشر) لمجمع بأن يطبعه؟

فكان من ضمن البرنامج: زيارة للمُجَمَّع، فاجتمعنا.. مع الإداريين في المجمع فعرضوا عليَّ، -والله هم الذين عرضوا، لم أعرض- قالوا: لماذا المجمع لا يطبع (النشر)، وخاصة أنه قد حُقق؟

فأكملت تحقيق (الفرش)؛ ولهذا -وحقيقةً أقولها كما يقولون: لله ثم للتاريخ-:

تحقيق (النشر) هو عبارة عن تحقيقيْن.. الشغل الذي قام به محدثكم هو عبارة عن شُغلين:

الشغل الأول: هو تحقيق الأصول، هذا كان تحقيقًا علميًّا -بكل ما تحمل الكلمة من معنى- حسب الجهد والطاقة -والكمال لله وحده-، فقِسم

الأصول..خُدِم..حسب الطاقة -كما قلت -خدمةً أكاديميةً علمية.

قسم الفَرْش: لم تكن القضية هي قضية التحقيق فقط، وإنما كانت القضية الأساسية هو إخراج النص، إخراج النص مُصَحَّحًا، وهذا هو الذي.. كنت أحاوله بسبب اجتهاد -في ذلك الوقت- كنت أراه صوابًا، ثم بعد ذلك -ما أدري ماذا أقول!- أو: كنت أراه صوابًا، وهو: أني عندما بدأت أُحقق قسم الفَرْش، بقية كتاب الفرش سُجِل رسالة علمية في جامعة أم القرى في مكة المكرمة، فتواصل معي الباحث مع بعض الإخوان في الجامعة هناك فقالوا: هل ترضى بأن الطالب يُسْجِل ليُكْمِل؟ قلت لهم: يُكْمِل.

ولهذا أنا دائمًا أقول: كتاب (النشر) ليس حِكْرًا على أحد: مَنْ يَقُلْ أو مَن يظن أنَّ كتاب (النشر) أنزله الله عليه؛ فهو مخطئ، ومن يظن أنه لا يجوز لأي أحدٍ أن يتكلم في كتاب (النشر) إلا هو؛ فهذا مخطئ. كتاب (النشر) ليس لأحد، كتاب (النشر) ليس للسالم، ليس لفلان، ليس لعلان، ليس لأحد. كل من أكرمه الله عَزَّوَجَلَّ بأن فَهِمَ هذا الكتاب؛ فله الحق أن ينظر فيه، وله الحق أن يخدمه.

أما ما نلاحظه اليوم -واسمحوا لي إذا كنت أخرج قليلًا في دقيقة واحدة-، أما ما نراه اليوم من بعض الجهات -سواءً رسمية، أو شخصية، أو فردية-، يظنون أنَّ كتاب (النشر) حِكرًا عليهم وحِكْرًا على فهمهم؛ فهم والله، مخطئون، بل إنَّ هذه بدعة -ولا أحب أن استخدم هذه الكلمة- قرائية.

كتاب (النشر) للأمة كلها، وابن الجزري رحمه الله عليه قال: "إنه أجاز به المسلمين كلهم"، ومعلومٌ أنَّ الإمام ابن الجزري كان يُجيز حتى الذين لم يولدوا بعد، فكل متخصصٍ في القراءات، أو كل شخصٍ هو أهلٌ للقراءات هو مجازٌ بكتاب (النشر)؛ أجازه مؤلفه.

فالنظر فيه ليس حِكْرًا لأحد، ولا يحق لأحد أن يحتكر (النشر) -أبدًا-، لا فلان ولا عِلان.

فقلت لهم: بالعكس، يعني إذا كان سيخدمه ليس عندي إشكالية، ومددته أيضًا بالمخطوطات التي كانت عندي، وهذا السبب الذي جعلني لا أهتم كثيرًا بخدمة الفَرش خدمة كما خدمته في الأصول؛ ولهذا في طبعة المُجَمَّع هذه، النص صحيح -قدر الإمكان-، كلام ابن الجزري مُطابَق، وعملنا عليه مقابلات مع النسخ الخطية، وحاولنا أنه.. يكون صوابًا.

السلبية في تحقيق الفَرْش هي أننا أو أنَّ الباحث -العبد المتكلم-لم يُكْمِل المنهج الأكاديمي، أو لم يُطبِّق المنهج الأكاديمي في التحقيق على الفرش.

ولا أُخفي سرًّا، من رمضان -ليس رمضان الفائت- وإنما رمضان الذي قبله، يعني من سنة ونصف تقريبًا، ونُعيد النظر في التحقيق، وإلى الآن لم ننتهِ من سورة [النساء]، انتهينا من سورة [البقرة]، وسورة [آل عمران]، ولم ننتهِ من سورة [النساء]، تحقيق علمي قدر الإمكان -إن شاء الله-.

ومن هنا إلى أن تنتهي السنوات النظامية التي حسب نظام كتاب (النشر) يكون مسجونـًا فيها عند المُجَمَّع؛ لأن النظام يقول لك: خمس سنوات لا يحق لك أن تتصرف فيه، فإلى أن تنتهي هذه السنوات وبقي منها تقريبًا سنتان، أو سنتان ونصف، يكون -إن شاء الله- انتهينا من تحقيق الفرش، و-إن شاء الله- المأمول أنها تكون نسخة كاملة، ويكون (النشر) حُقِق تحقيقًا منهجيًّا كاملًا -بإذن الله تعالى-.

وأُبَشِّركم بأنَّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ والله قد فتح فتوحات في التحقيق لم أكن أتوقعها، وفتح مسائل لم أكن أعلمها، ونسأل الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أن يجعلها خالصةً لوجهه الكريم وخدمةً لكتاب (النشر).

ثم بعد ذلك –أخيرًا– طبع الدكتور خالد حسن أبو الجود تحقيق (النشر) في خمسة مجلدات، وطبعًا الدكتور خالد كان عنده اجتهاد أنه... يُدْخِل (طيبة النشر) مع النص، فكان يجعل النص لوحده، أو في البداية في التَرْوِيسة يكتب بيت (الطيبة)، ثم يذكر ما يُقابله من كلام (النشر)، ثم بعد ذلك.. في الحاشية يحقق، يوثِّق، أو يشرح، أو كذا؛ فجاءت طبعته في خمسة مجلدات.

والله أعلم، رأى أنَّ السبب هو: إدخاله للطيِّبة في هذا التحقيق، وهذا طبعًا –كما قلت قبل قليل– سبقه إليه الشيخ الدكتور محمد سالم محيسن رحمه الله.

وحقيقةً أقول: كل الذي خدموا (النشر) أسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أن يتقبَّل منهم، وكل من سيخدم (النشر) أسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أن يتقبل منه، وأن يجعلنا جميعًا –نحن الذي خدمنا (النشر) أو الذين سيخدمون (النشر)–، نسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أن يجعل خدمتنا لهذا الكتاب داخلة في خدمة كتابه الكريم.

ونسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أن لا يحرمنا ولا يحرمكم ولا يحرمهم هذا الأجر.

هذا ما يتعلق بكتاب (النشر) من حيث الطباعة..

۞ بقي منهج ابن الجزري في كتابه (النشر):

حقيقةً هذا يحتاج جدًا إلى محاضرة؛ لأن هذا الكتاب، المجلد هذا –المجلد الأول– هو كله في منهج ابن الجزري، يعني المجلد الأول –طبعة المجمع–: هو في دراسة كتاب (النشر)، وجاء في أربعمائة وستة وعشرين صفحة.

فمنهجيّته.. لا أستطيع أن أُلخِّصها في دقيقتين أو ثلاث دقائق، لكن أقول باختصار:

ابن الجزري رحمه الله ضمَّ في كتابه وسائل علم القراءات السبعة، الشيخ الصفاقسي رحمه الله يقول: إنَّ وسائل القراءات سبعة، وهي: العربية، طبعًا

والمقصود بالعربية: المسائل النحوية في الدفاع عن القراءات؛ هذه موجودة، التجويد موجود، الرسم موجود، والوقف والابتداء موجود، عدُّ الآي -التي يسميها الشيخ: الفواصل- موجودة، الأسانيد موجودة.

و(النشر) -حقيقةً- أهم شيءٍ فيه هو أسانيده، يعني باب الأسانيد -وتقريبًا أخذ مائة صفحة-، يعني أخذ مائة صفحة من (النشر)، هذه الأسانيد هي شغل ابن الجزري وهي الشيء المهم في كتاب (النشر).

أيضًا العلم السابع، أو الوسيلة السابعة من وسائل علم القراءات التي قال عنها الشيخ الصفاقسي رحمة الله عليه هو: الابتداء والختم.

والشيخ شرح ماذا يقصد بالابتداء والختم، فقال: "هو الاستعاذة والتكبير ومتعلقاتهما"، يعني يقصد بالبدء والختم: الاستعاذة والتكبير وما يتعلق بذلك.

هذه الوسائل السبعة كلها موجودة في كتاب (النشر)، بالإضافة إلى منهجيةٍ أخرى: الشيخ ابن الجزري له منهجية في الأسانيد، له منهجية في عرض المعلومات سواءً أكانت قرائية، أو إسنادية، أو دفاعًا، أو مناقشة، أو تضعيف، أو ترجيح إلى غير ذلك.

۞ نُبذة مختصرة، وتعليقات على الشروح:

لا أعلم أنَّ أحدًا شرح كتاب (النشر)، هناك في المخطوطات موجود عناوين شرح للنشر، وبعضها منسوب إلى الشيخ الإزميري، وبعضها منسوب أو نسخ أخرى منسوبة إلى الشيخ زكريا الأنصاري، موجود يعني في الفهارس شرح كتاب (النشر) لكذا.

وبعد الاطلاع عليها، هي ليست شرح، وإنما هي اختصار لكتاب (النشر).

أما البحوث أو الكتب التي أُقيمت حوله: طبعًا الأمة تلقَّت هذا الكتاب بالقبول، وبقيت الأمة من زمن الإمام ابن الجزري رحمة الله عليه تقريبًا إلى زمن الشيخ

الإزميري أو زمن شيوخه، ما عندهم إلا كتاب (النشر)، فيقرأون ويُقرءون به.

فلا أعلم أنَّ هناك دراسات قبل كتاب ابن الجزري أُقيمت عليه، يعني: قبل زمن الإزميري لا أعلم أنَّ هناك دراسات أُقيمت عليه، يعني دراسات.. ناقشت ابن الجزري فيما يقول أو ضعَّفت أو كذا.

أما أن واحدًا يؤلِّف كتابًا ويعتمد على ابن الجزري..- كل من جاء بعد ابن الجزري في القراءات فهو عالة عليه-.. خذوها -يعني أقولها بكل صراحة-:

لا يوجد كتاب بعد ابن الجزري خرج عن الإمام ابن الجزري، حتى أشهر مؤلِّفَيْن في علم القراءات بعد ابن الجزري وهما: الشيخ الإزميري، والشيخ المتولي -رحمة الله عليهما- لم يخرجا عن ابن الجزري.

مؤلفات ابن الجزري رحمة الله عليه التي في التحريرات وفي غيرها هي كلام ابن الجزري، فقط أنه يُقدِّم أو يُؤخِّر، يعني لو أخذتَ أي مسألة للشيخ الإزميري أو غيره، وعرضتَها على (النشر)؛ نفس الكلام.

بل مَنْ هو أقدم مِن ذلك، وهو تلميذ الشيخ ابن الجزري الذي هو الإمام النُوَيْرِي رحمة الله عليه عندما شرح (الطيبة)، هو شرحها بكلام (النشر) -لم يزد أيَّ شيء-، أخذ كلام ابن الجزري في (الطيبة)، وعلَّق عليه بكلام (النشر).

فلو أخذنا طبعة الدكتور خالد حسن أبو الجود -وأرجو أن يتقبَّلها بصدر رحب-، هي نفسها -تقريبًا- طريقة الشيخ النُوَيْرِي، يعني: يشرح أبيات (الطيبة) بكلام (النشر).

أيضًا الشيخ تلميذ ابن الجزري رحمة الله عليه وهو من أشهر تلاميذه الشيخ طاهر الأصفهاني طاهر العرب، عنده منظومة في القراءات العشر (الطاهِرِيَّة)، وتحصلت

على شرح لهذه، شرح للطاهر نفسه، هناك على حسب علمي لها ثلاثة شروح:.. شرح الذي هو (بحر الجوامع) للقاهري: وهذا سُجِّل أو اِنْتُهِيَ أيضًا منه في جامعة أم القرى، وشرح للمؤلف نفسه -للناقل نفسه- الشيخ طاهر بن عرب، وهذا سمعت أنه مسجل في جامعة أم القرى.. تشتغل عليه إحدى الأخوات.

المهم: اطّلعت على هذا الشرح للشيخ طاهر، طبعًا هو نظم (النشر)، وشرحه بكلام (النشر)، لم يخالفه إلا في مسائل قليلة،.. ربما -الله أعلم-.. لا أريد أن أتكلم في شيء، أجزم في شيء غير متأكد منه، لكنها مسائل لا تكاد تُذْكَر، ومن أشهرها: المشكلة القائمة بين أهل التحريرات، -ولا يزعل منا الشيخ عبد الله، ولا يزعل منا أهل التحريرات -، مسألة الغنة للأزرق: له غنة، ما له غنة، فهو ذكر كلامًا يعني نفس الكلام الذي يقوله الطاهر بن عرب هو الكلام الذي.. تأخذ به -الآن- مدرسة الشيخ المتولي رحمة الله عليه التي تمنع الغنة للأزرق.

فمسائل قليلة هي التي خالف فيها، ومع ذلك، مخالفته لم يكتب لها التوفيق، الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لم يكتب التوفيق، ولم يكتب الاستمرارية إلا لابن الجزري وكتابه (النشر).

علاقة الطيبة بالنشر:

علاقة الطيبة بـــ(النشر) هي حقيقةً علاقة الأم بابنتها، كيف تتصورون؟

علاقة الأم بابنتها: يعني افرض أن أمًّا عندها بنت، علاقتها ماذا ستكون - خاصةً إذا كانت البنت طيِّبة-؟

لن تخرج عنها، ولن تخرج عن طَوْعِها، لكن هذه الأم، هذه الأم -وهي (النشر)- حقيقة..أخفت عن بنتها، عندها أربع جواهر فأخفتها عنها، ما أعطتها إيّاها، يعني: شبَّهناها بالأم، هي نفس الشيء.

هناك أربع جواهر -يعني أربع كلمات- ذكرها الشيخ ابن الجزري رحمه الله عليه في (النشر) -وهي مذكورة في (الدرة) التي هي الانفرادات-، في (النشر) ذكر بأنها: "انفرادات الشطوي": ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [التوبة:١٩] [لا يخرج إلا نكداً] [فتغرّقكم]

الأربعة هذه مسائل، ابن الجزري في (النشر) ذكر بأنها انفرادة، يعني يقول: "انفرد الشطوي"، وجاء في (الدرة) وذكرها، لكن في (الطيبة) لم يذكرها.

فهذا معنى أنَّ هذه الأم منعت هذه الجواهر الأربع عن ابنتها، (النشر) ابن الجزري منع هذه الانفرادات الأربعة عن (الطيبة)، فلم يذكرها في (الطيبة)، لماذا؟: هذه مسألة ثانية -ما ندري!- هل هي غير صحيحة؟

طبعًا هنا، المشايخ الذين اشتغلوا على (الدرة) قالوا: إنها صحيحة، ابن الجزري ذكر أنها انفرادة، طبعًا هذا سيأتي في وقتها -إن شاء الله-، لكن بما أنَّ ذكرناها -هنا- نذكرها باختصار، أما التوسع والمناقشة سيكون -إن شاء الله- في وقته إذا ربنا كتب، فنقول:

ابن الجزري لما ذكرها في (النشر) قال ذكر على أنها انفرادة، وصرَّح بأنها انفرادة، يقول: "وانفرد الشطوي بكذا، أو انفرد الشطوي بكذا وكذا"، ولما جاء في (الدرة) ذكرها، ولما جاء في (التحبير) ذكرها.

فالذين اهتموا بـــــ(الدرة) قالوا: هي قراءة صحيحة، أنا ما عندي إشكالية: أنك تقول: إنها قراءة صحيحة لا أناقشك، لكن لما تقول لي: إنها قراءة صحيحة (بدليل)، فأنا لا أناقش الدليل.. لا أناقش القضية، يعني بعضهم يقول: هي قراءة صحيحة بدليل أنه -أي ابن الجزري- سجَّلها في (الدرة).

إذاً، أنت عندك مسألتين:

- **مسألة:** أنّ هذه موجودة في الدرة، وأنها صحيحة.

- **ومسألة:** أنّ وجودها في الدرة هو الدليل على صحتها.

فيأتيك واحدٌ مشاغب بدليل الممانع -العكس-، يقول لك: ولو كانت صحيحة لذَكَرَها في الطيبة، والطيبة أكثر من الدرة، إذًا، الدليل فيه (إنّ): فيه (نظر)، يعني أنت تقول: أنها صحيحة بدليل وجودها في الدرة، آتيك أنا وأخالفك وأقول لك: هي غير صحيحة لأنها ليست موجودة في الطيبة، ماذا ستقول لي؟!

إذًا، معناه: أنه لا بُدَّ أنْ يكون هناك دليل آخر غير هذا الدليل، فوجودها في الدرة، هل هو الدليل؟ وعدم وجودها في الطيبة -أيضًا- يُعدُّ دليلًا للمخالف، فهذه المسائل مطروحة للنقاش، لكن، هل هي صحيحة؟ -هي لا شك أنها صحيحة-، يُقرأ بها؟ نعم، يُقرأ بها، وهذا هو القصد من إثارة هذه القضية: الذين يستدلون على صحة القراءات بأدلة ضعيفة يجب أنْ يسحبوا هذه الأدلة.

يعني ليس عيبًا أنْ أقول: أنّ هذه القراءة صحيحة، ومتواترة، ومقروء بها؛ لأنّ ابن الجزري نظر لها واختارها في الدرة، فاختياره في الدرة صحيح، لكن الدليل على صحتها أنها في الدرة ليس صحيحًا؛ لأنّ الطيبة أعظم من الدرة.

وكما قلت: مناقشتها.. ستكون في وقت آخر -إنْ شاء الله-، فعلاقة الطيبة بالنشر كما قلت لكم بهذه الصورة: الطيبة هي نفسها النشر، إلا أن النشر نثر وهذا منظوم، فمسائل قليلة موجودة في النشر، وليست موجودة في الطيبة.

والشيء الحلو -وذكرته سابقًا قبل عدة سنوات في مجال آخر-: أنّ ابن الجزري فيه روح أدبية، يعني عندما سمى هذه: (النشر)، وسمى الطيبة: (طيبة النشر)، فكما قلنا -سابقًا- طيبة النشر هذه -حتى العنوان- عنوان حلو جدًّا، مَنْ يقرأ كتبَ الأدب يعرف ما معنى طيبة النشر، فكأنّ الشيخ الإمام ابن الجزري رحمه الله عليه يقول إنّ.. حلاوة علم القراءات هي في طيبة النشر.

طبعًا مع ألفاظها التي هي صعبة جدًا وتركيباتها... ! لكن فائدتها..؛ فلهذا، مَنْ أكرمه الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وحفِظَ الطيّبة وفهِمها -بإذن الله تعالى-.. لن يغلبه نظمٌ آخر، فكما يقولون:.. هذه المنظومة بالإضافة إلى أنها نظم لكتاب النشر، لكن فيها روح الألغاز الأدبية، والشيخ رحمه الله عليه.. هناك مفردات أو أشطار أبيات ممكن أنك.. لو أخذتها على حدة ربما تكون جمل مفيدة.

وهذه الطريقة هي التي أنصح بها مَن يريد أنْ يحفظ هذه المنظومات التي هي مثل الدرة ومثل الطيبة، يعني هذه المنظومات التي هي ليست شعرًا، هي منظومات علمية، يعني الطيبة ليست كالشاطبية، ولا بجانبها، يعني: في السلاسة وفي الجمال.

لأنّ الشاطبية قصيدة، ويمكن أن تكون قصيدة أدبية، بالإضافة إلى أنها منظومة علمية؛ لكنَّ فيها صورًا علمية واضحة، وصورًا أدبية واضحة وظاهرة. الطيبة فيها هذه الصور، لكن عبارة الشيخ -هذه- هي التي طَمَست هذه الصور الأدبية الحلوة، فلهذا مَنْ يحفظ الطيبة على تجزئتها بهذه الجمل المفيدة، ربما تسهُل عليه.

النقطة الأخيرة في هذه المحاضرة التي هي عبارة عن مدخل لقراءة النشر -إنْ شاء الله-: **الدراسات حول النشر -دراية ورواية-**

قلنا هذا -سابقًا-: الآن بدأت الدراسات كدراية بدأت -الآن، في هذا العصر- تكثر، فبدأ الاهتمام بالتحريرات، التحريرات -وإنْ كانت فيها الرواية- لكنها متعلقة بالدراية بجانبٍ أكثر.

أيضًا مناقشة الأسانيد في كتاب النشر: هذه أيضًا دراسات حول كتاب النشر من باب الدراية.

❦◊❦

الأسئلة

أحد الحضور: شيخَنا -حفظكم الله- وأحسن الله إليكم، كان عندي سؤال حول مختصرات النشر وتقريب النشر والكتب التي على منواله، هل هناك مثل هذه الكتب؟ وما الفرق الذي يجده الباحث في هذه الكتب؟

الشيخ: كان عندنا شيخ رحمة الله عليه كان يقول لي: ابتعد عن أي كتاب تراه مكتوبًا عليه حقَّقه الدكتور فلان، وابتعد عن أي كتاب تراه مكتوبًا عليه تهذيب واختصار، طبعًا هو شيخ رحمة الله عليه شيخ كلاسيكي، يعني ليس دكتور ولا شيء، إنما هو شيخ محاضر، يعني خريج المحاضر العلمية.

فأقول: لماذا؟ فيقول لي: الدكاترة يخربّون الكتب، طبعًا الشيخ عبد الفتاح القاضي رحمة الله عليه كان يقول عنّا: سراقين، يعني نسرق رحمة الله عليه طبعًا هذا من باب المداعبة عنده رحمة الله عليه، لكن كجدّ؛ أنا ضد فكرة إنك تختصر كتاب أصله موجود، مَن يريد أنْ يختصر كتاب النشر؛ ماذا سيترك لابن الجزري في التقريب؟

ابن الجزري قرّب النشر إلى أبعد الحدود وجعله في مجلد واحد، وحذف عنك كل الأشياء التي لا تحتاجها؛ فأرى أنّ أي كتاب مُختصر في القراءات العشر متعلق بالنشر يكفي عنه تقريب النشر، يعني الذي همته ليست همة أنْ يقرأ كتاب النشر ويرجع إليه، وإنما يريد الاختصار أو يريد الراحة، ابق على تقريب النشر أحسن لك؛ فأرى أنّ تقريب النشر هو أحسن المختصرات.

أحد الحضور: بين تقريب النشر وكتاب زكريا الأنصاري.... [غير واضح الصوت]

الشيخ: ما رأيت كتاب زكريا الأنصاري؛ ولو رأيته ليكفي ابن الجزري، يعني ما رأيت كتابه ولا أعرف ما اسم الكتاب، ما اسمه؟ عنده كتاب!

أحد الحضور: تلخيص النشر.

الشيخ: تلخيص النشر!! والله، ما اطّلعت عليه. اطلعت على رسالة دكتوراه في (الجامعة الإسلامية)، ويمكن ناقشت جزءاً منها التي هي للشيخ الإزميري، تلخيص الفوائد، كما قلت لك هو كلام ابن الجزري، ولا أستبعد أنّ الشيخ زكريا الأنصاري نفس الشيء: أخذ كلام النشر واختصره.

أحد الحضور: شيخ، بين النشر والطيبة -الله يحفظك- من حيث.. هل كل ما في النشر في الطيبة؟ ما علاقة حكاية ابن الجزري في النشر إذا قال أُقرئ وكذا؟ هل كل الأقوال التي في النشر كيف نتعامل....!!

الشيخ: هذا -إنْ شاء الله- لما نصل إلى كل مكان في النشر؛ نناقشه، هو ابن الجزري ما عنده منهج، ما تستطيع أنْك... تُلزم ابن الجزري أنّ هذا هو منهجه، ابن الجزري -عندنا نحن في الظاهر- أنه يمنع الخروج عن أسانيده، هو بنفسه خرج عن أسانيده.

يعني مثلًا: فيما أتذكر الآن -مثلاً- في الإدغام المطلق ليعقوب، لو تُطبَّق عليه منهجية طرق النشر؛ ليس من طرق النشر، ابن الجزري هو نفسه الذي صرح، قال: إنه من قراءته على شيخه في المصباح، من طريق الزبيري، ليس موجودًا، الزبيري ليس مِن طرقه، ومع ذلك وضعه في الطيبة؛ وهذه إشكالية.

إذًا، الأربع الجواهر التي كنا نتكلم عنها، انفرادات الشطوي: هذه في النشر

صرح بأنها انفرادة، والإدغام المطلق قال: إنه من قراءته من كتاب المصباح، وكتاب المصباح ليس من أسانيده، و-إنْ شاء الله- سنعرف كيف نستخرج الأسانيد من هذا، وهذه التي هي خارجة عن أسانيده جاء بها في الطيبة، وهذه التي هي انفرادة ما جاء بها، فماذا تستطيع أنْ تقول! ما هي منهجية ابن الجزري في مثل هذه القضية؟

قضية أخرى: هاء السكت في "العالمينَ" ليعقوب أيضًا فيها كلام، يعني:كل كتب القراءات، لا أتذكر أنّ هناك كتابًا من كتب القراءات جاء بها ل(رويس)، هي في كتب القراءات عن (روْح). ابن الجزري عندما تقرأ كلامه في النشر -وسنعود إليه إنْ شاء الله- كلامه؛ بل نص كلامه أنها روايات.. حكايات، ومع ذلك هو اعتمد -وإنْ كان في الطيبة حكم عليها بأنها قلت، قل هذا: هاء السكت.

فهنا قضية: كتب القراءات لا تذكرها ل(رويس) وتذكرها ل(روْح)، والذين يذكرونها لروح يدخلون فيها الأفعال، مثل: (يعلمون)، مروية عن روح (يعلمونه)، نفس الطرق الذي: يعلمون، فابن الجزري أخرج الأفعال.

فهذه مسائل قليلة تُبيّن عظمة ابن الجزري، وتُبيّن أنّ له فكرًا خاصًّا، لم يلتزم بما قال إنه: أسانيده وطرقه، وهذه نقطة إيجابية عند ابن الجزري، لماذا؟!!؛ لأنّ العلماء السابقين عندهم شيئان: عندهم مسألة التنظير والتطبيق، الذي هو التقعيد والتطبيق.

أنت تأتي تنشئ قواعد ليس عندي مشكلة، وهذه من العلم الحديث، وربما تكون هذه المسألة من المسائل التي تأثر بها ابن الجزري بصنعة الحديث، وهناك مسائل أخرى فيها صنعة الحديث، حتى عندما جاء يعرف كما سنقرأ -إنْ شاء الله-: **(وَقَوْلُنَا فِي الضَّابِطِ وصحَّ إِسْنادًا)**، لما جاء يشرح هذا الكلام، هو شرحه بكلام الإمام البخاري، بعلم الحديث، ولما جاء يقول: ملتزمًا بالتحرير معتبرًا

الشواهد والمتابعات..، هذا كله شغل محدثين.

فربما يكون هو هذا.. مِن تأثُّر الإمام ابن الجزري بعلم الحديث، وجاء فطبّق هذه المنهجية؛ لأنّ عندهم المنهجية: أنّ التقعيد شيء، والتنظير شيء، والتطبيق شيء آخر؛ ولهذا عندما يطبقون يخرجون عن قواعدهم، وهذا موجود كثيرًا عند العلماء.

فهذه مثل حدة الإدغام وحدة السكت هذه هي من باب التقعيد، لا تركب على الأسانيد، لا تركب على التنظير، لكنه لما جاء يطبق، هو قرأ بها.

أحد الحضور: ما خرج عن الأصول الستة والثلاثين.

الشيخ: لا، لا، خرج، نحن إذا قلنا: الستة والثلاثين، إذا قلنا أن ابن الجزري ملتزم بطرقه؛ هذه خارجة عن الطريق!، لكن هل ما خرج به ابن الجزري عن طرقه التي ذكرها في النشر، هل يُقرأ بها أم لا يُقرأ بها؟ أهل التحريرات ما يستطيعون أنْ يقولوا لا يُقرأ بها؛ لأنهم لو قالوا لا يُقرأ بها؛ معناه: أنهم لا يقرأون بالإدغام المطلق، ولا يقرأون بهاء السكت وربما مسائل أخرى لا يقرأون بها؛ لكنهم لا يقولون.

فالقضية أنه خرج عن طرقه لكن هذا اختيار له؛ لأنّ ابن الجزري ألَّف هذا الكتاب، وهذا الكتاب هو.. ما كان يَقرأ ويُقرئ به، فمسألة السند هذه عندنا فقط -نحن المتأخرين- هنا نقول لك: إنه لا يخرج عن طريقه، وهم مع ذلك يمنعون الخروج للشاطبي، ويجيزونه لابن الجزري.

س/ نحن طالبات لا نعرف شيئًا عن كتب القراءات، وتعلّمنا أنّ مدخل القراءات حفظ الشاطبية، هل هذا صحيح؟ ثم مبتدئة: أتنصحني بحفظ الطيبة؟

الشيخ: لا، يا بنتي، لا أنصحك بحفظ الطيبة وأنتِ مبتدئة، تدخلين الجامعة

وأنتِ ما زلتِ لم تدرسي المتوسط وثانوي؛ ليس صحيحًا.

- لكن، لا نعرف شيئًا عن كتب القراءات وتعلمنا أنّ مدخل القراءات حفظ الشاطبية.

لا، مدخل القراءات أنك تحفظ القرآن برواية، هذا هو مدخل القراءات، مَنْ يتّجه إلى القراءات –فقط- لم يحفظ برواية، لا؛ لأنّ هذه الرواية –سواءً أكانت حفص أو ورش- هذا هو الأساس للقراءات، فنحفظ أولًا رواية حفص، إذا انتهينا من رواية حفص بكل ما يتعلق بها وحفظناها حِفظًا جيدًا، فيمكن بعد ذلك الذهاب إلى الشاطبية.

لكن لو استطعنا، وهذا –مع الأسف- لا يمكن في هذا الزمن، لا يمكن إلا لذوي الهمة أن يأخذ كل رواية على حِدَة، إذا أخذنا كل رواية على حدة فيمكن ذلك، أما الذي ينظر إلى الوقت؛ وأنه سيطول به الزمن، بعد أنْ يُتقن روايةً، بعد ذلك يذهب إلى الشاطبية كمدخل للقراءات –روايةً وليس درايةً-، أما الدراية: فلا بُدَّ أنْ يقرأ كتب القراءات الكبيرة.

۞ هل هذا صحيح أنّ مدخل القراءات حفظ الشاطبية؟

يعني صحيح من وجه، بعد أنْ نقرأ ونحفظ ونتقن رواية؛ لأنّ هذه الرواية هي الأساس الذي نبني عليه، لا يمكن لشخص أنْ يبنيَ بيتًا بدون تأسيس.

۞ هل تنصحني بحفظ الطيبة؟

قلت لكِ: لا، لا أنصحك بحفظ الطيبة، احفظي أول شيء: الشاطبية ثم احفظي الدرة ثم احفظي الطيبة، أمّا مباشرة على الطيبة؛ فهذا صعب بعض الشيء، ومن ينصحك بأنك تحفظي الطيبة، هذا يخونكِ، هذا لا يريد لكِ الإتقان –العنب يُؤكل حبّة حبّة- والألف ميل لا يبدأ إلا بخطوة واحدة، فالتأسيس العلمي هو

الصواب؛ وهذا هو التأسيس.

أحد الحضور: هو المنهجية... نقول: هذه هي المنهجية.

الشيخ: هذه المنهجية هنا، الكلام لكِ وللجميع، يعني صاحبة السؤال وللجميع: ألا نترك المجال لأي شخص، أو لأي أخت، أو لأي أستاذة، أو لأي شيخة، أنها تُشوِّش علينا، لا تشوشي على نفسك، ولا تسمحي لأي أحد أن يشوش عليك، بمعنى أنتِ الآن ملتحقة بهذا المركز؛ إذًا عليكِ بالمنهجية التي هنا، فهي فيها الخير، وهذه هي المنهجية الصحيحة.

وضربت لكِ مثالًا: لا يمكن أنْ آخذ بنتي التي عمرها سنوات وأقول لها اذهبي ادرسي متوسطًا، وأذهب لمدير المدرسة وأتوسط له أقول له: خذ بنتي...، ليس صحيحًا؛ لكن تدرس الابتدائي: سنة أولى، ثانية...؛ وهذا هو التدريج، فالتدريج في العلم هو التأسيس الصحيح -إنْ شاء الله-.

أحد الحضور: جزاكم الله خيرًا ياشيخنا، وزادكم الله من فضله، مداخلتي هي عبارة عن استفسار: بدايةً إنّ كتاب النشر أوسع من التقريب وأوسع من الطيبة، يعني كل شيء في النشر لا يوجد في التقريب ولا يوجد في الطيبة.

لكن هناك وجدنا، هناك أوجه زائدة، يعني ابن الجزري –مثلًا- يقول شيئًا في النشر ثم يقربه في الطيبة، شيئًا يقوله في النشر، ثم يأتي في التقريب يُقوّيه.. يُغيِّره، فهل هناك دراسات قامت مقارنة ما زاده التقريب والطيبة على النشر؟

الشيخ: حسب علمي: لم أطلع على دراسة تقارن بين ابن الجزري في التقريب وفي النشر وفي الطيبة، ولو أُقيمت دراسة على آراء، فأنا ناقشت رسالتين متعلقتين بابن الجزري: واحدة جهوده في القراءات، وهذه طبعًا..رسالة علمية تكون جمع فقط، لكن لو أُقيمت دراسة حول آراء الإمام ابن الجزري في كتبه، فيدخل التمهيد

في التجويد ويدخل كل ما كتبه، فأعتقد أنه سيكون بحثًا مفيدا جدًّا.

أحد الحضور: آراؤه أم اختياراته؟

الشيخ: لا، آراؤه أول شيء، ممكن ! وآراؤه واختياراته: إذا كانت المادة العلمية قليلة، فإذا كان –مثلًا– في ماجيستير: ممكن آراء بحث، والاختيار بحث، أو دكتوراه تُجمع مع بعض وتكون دراسة حلوة جدًا. ممتازة جدًّا!

أحد الحضور: شيخنا الكريم، جزاكم الله خيرًا، استفساري شيخنا الكريم، النشر –كما تفضلتم– له علاقة وطيدة بالطيبة، والطيبة هي التي عليها العمل الآن في القراءات، لكن أسانيد ابن الجزري، النشر والطيبة، هل وقفتم على أسانيد متعددة متصلة، أم كتاب مقطوع الأسانيد؟ كتاب النشر الذي بين أيدينا لو تفيدنا في هذه الجزئية.

الشيخ: ارجع إلى صفحتي في تويتر ستجد الجواب.

أحد الحضور: هو يتكلم عن كتاب النشر: هل هو متصل بإسناده إلى ابن الجزري؟

الشيخ: لا أعلم أنّ هناك سندًا لكتاب النشر، ولم أسمع أنّ هناك سندًا لكتاب النشر إلا من شيخيْن في هذا الزمان، كل واحد من هذين الشيخين يقول: إنّ عنده سندًا لقراءة كتاب النشر، منه: على شيخه بسندٍ إلى ابن الجزري، وأنا اطّلعت على واحدٍ منهما وطلبت الثاني ولم يُتوفر لي، فأقول: الله أعلم، كقراءة للنشر، لا أدري، أعرف أنه لهذين الشيخين فقط.

أحد الحضور: هو كان فيه مواقع عالمية –تذكرون في مؤتمر المغرب– عن رحلة الجزري لليمن، وسألت الباحث رحلة ابن الجزري لليمن رحلة مشهودة، وإذا كان فسيكون الاتصال هناك، وجاءت في وقت متأخر، فكان الجواب أنّ

أسانيد ابن الجزري في اليمن ليس لها أثر ولا وجود.

الشيخ: مع أنه احتمال تكون في اليمن؛ لأنّ اليمن.. المخطوطات التي في اليمن لم تخرج -وهذه نعمة-.

أحد الحضور: لم تخرج لماذا؟

الشيخ: يمكن أن الحرامية لم يصلوا هناك، حرامية المخطوطات لم يصلوا هناك؛ ولهذا سمعت أنّ جامع صنعاء فيه مخطوطات مهمة جدًّا، وهذا حقيقةً يعني أنا أحمّله للباحثين اليمنيين في مجال القراءات.

أحد الحضور: نزل إلى زبيد لكن إلى صنعاء،.. دول كثيرة في تلك الزيارة...

الشيخ: في اليمن، ممكن الجامع وصلت، المهم أنّ في هذه البقعة المباركة فيها، فيها النشر، وفيها القاموس المحيط،.. فيها الكثير.

أحد الحضور: بعد إذنك يا شيخ، -الله يحفظك-، الآن تكلمت يا شيخ الله يسعدك عن طبعات النشر، ونتكلم عن الفروق بين طبعة الشيخ الضباع ومن تبعه، الفرق من حيث التصحيح والتحريف، استقامة النص، الأثر، طبعة كذا.. فنريد من خلال إحصائية من خلال تعاملكم مع النشر فروقات معينة! إحصائية معينة!

الشيخ: لا يخلو كتاب من التصحيف، من يستطيع أنْ يقول إنه حقق الكتاب وأخرجه بدون تصحيفٍ أو تحريفٍ أو..،ماذا سيترك للقرآن الكريم -حاشا وكلّا-؟

الذي أعرفه -حق المعرفة- أثناء الاشتغال، كانت نسخة الشيخ الضباع ونسخة الشيخ دهمان أمانة، فلاحظت هذه النقطة وهو التشابه شبه التام بين النسختين -حتى فيما هو محذوف وموجود في المخطوطات-، مثلًا في نسخة الضباع موجود في نسخة دهمان، ما هو مُحرّف في نسخة الضباع مُحرف في نسخة دهمان؛ فهذا واضح.. بين هاتين النسختين الواضحتين.

أثناء البحث -نادرًا -كنت أرجع إلى نسخة شيخنا الدكتور محمد سالم محيسن رحمه الله عليه ما كنت أرجع إليها كثيرًا؛ لأنها هي نفس نسخة الشيخ الضباع من جهة، وثانيًا.. خفت أني لو أداوم النظر في هذه النسخة -في ذلك الوقت- ربما أتأثر بمنهجه وأضع أبيات الطيبة في التحقيق؛ فخفت أنا من هذه النقطة.

وإلا هي الفكرة حلوة جدًا، الفكرة التي قام بها الدكتور محمد سالم محيسن شيخنا رحمه الله عليه والتي قام بها الدكتور خالد أبو الجود -كفكرة-، قد تنفع بعض الطلاب الذين يدرسون الطيبة مع النشر، لكن كتحقيق وطبع الكتاب على أنه كتاب النشر وهو ضمنه الطيبة هذه.. فيها نظر.

وهذا ليس انتقادًا لنسخة الشيخ الدكتور خالد، أو الدكتور محمد سالم محيسن؛ لأنّ أول شيء: هي ليست رسائل علمية، ثانيًا: كان الأولى أنْ تكون كل واحدة على انفراد، لكن كما قلت: الشيخان اجتهدا، دكتور محمد سالم محيسن رحمه الله عليه، والدكتور خالد أبو الجود -حفظه الله وبارك فيه-، وكان اجتهادًا.

هل هذا الاجتهاد في محله أم في غير محله؟ أرى أنه قد يكون في محله في وقت، ولا يكون في محله في وقتٍ آخر، أما نقد المطبوعات وهذا.. حقيقةً لا أدري!

لكن كما قلت لك: هذه الطبعة أيضًا المجمع، مع أنها صُحِّحت من العبد الضعيف، وصُحِّحت من لجنة المجمع، فيها سقط -الذي هو أشد وأشنع من التحريف والتصحيف- التصحيف والتحريف قد يكون في كلمة -كلمة تُحرَّف-، لكن في هذه الطبعة -مع الأسف- سقطت، أنا أتحمل حقيقةً.. طبعًا كلنا نتحملها ليس هناك مشكلة، لكن ما كان بصنيع..

أحد الحضور: تتعدل في الطبعة القادمة.

الشيخ: لا، في الطبعة القادمة -إنْ شاء الله- سيكون.

فما كان من صنيعي فهو سقط، كلمة أو كلمتين، لكن بالنسبة للمجمع السقط أحيانًا ثلاثة أسطر أو أربعة أسطر؛ والسبب هو تقني -ليس إلا-، والحمد لله هو قليل يمكن في موضع أو موضعين -ليس إلا- واستدركناها وكتبناها.

أحد الحضور: وهذا مُحتمل يا فضيلة الشيخ أم لا؟ يعني كما قلت أحيانًا مباحث.

الشيخ: هناك نسخة الآن -التي قلت لكم- هي نسخة ابن الجزري، قُرأت على ابن الجزري، وابن الجزري -نفسه- كتب في بعض الأوراق -يمكن- أكثر من عشرين لوحة يكتبها بيده، بخطه في ضمن هذه النسخة وقُرأت عليه؛ وأجاز بها، لما قابلنا بها فيها سقط، وهذه نسخة ابن الجزري، فالتحريف والتصحيف.. وهذا كله ليؤكد عصمةَ القرآن الكريم.

أحد الحضور: ملحق النشر يا شيخ؟

الشيخ: ليس لابن الجزري، لا علاقة له بابن الجزري، ملحق ابن الجزري أو ملحق النشر لا علاقة له بابن الجزري، لا علاقة له بالنشر.

أحد الحضور: مُثبت أنه ليس لابن الجزري؟

الشيخ: نعم، أثبتنا أنه ليس لابن الجزري، بل من نفس الملحق هذا فيه أدلة على أنه ليس لابن الجزري، وهذا المكان الذي فيه هذا الملحق -أنا اطلعت على اثنتي عشرة نسخة من النشر، الموجود عندي الآن اثنتا عشرة نسخة من النشر، مختلفة التواريخ مختلفة النسّاخ-.

هذا الموضع الذي هو آخر شيء في الأصول، الذي قبل بداية (سورة البقرة)، وأنا أذكر أمثلة، هذا مكان ابن الجزري تركه بياضًا -على أنه سيعود إليه- وما كتب

فيه أي حرف، لا يُعقل أنْ يكون ابن الجزري كتب ويخبو ويسخط من اثنتي عشرة نسخة خطية، أربعة منها -من الموجودة عندي- قُرأت على ابن الجزري، وقُرأت في سنوات متأخرة.

وبهذه المناسبة أقول: ابن الجزري ألف كتابه وانتهى منه سنة ٧٩٩ من الهجرة، وتُوفي سنة ٨٣٣، يعني تقريبًا خمسة وثلاثين سنة، ما أضاف أي فصل في هذا الكتاب، وما أضاف أي شيء في هذا الكتاب،كل النسخ.

يعني هناك نسخ: أقدم نسخة اطّلعت عليها كُتبت سنة ٨١٨ أو ٨١٧، هذه أقدم نسخة، يعني أقدم نسخة اطلعنا عليها، هذه نسخة في هذا التاريخ، هناك نسخة ٨٢٣، هناك نسخة ٨٢٨، وبعد ذلك هناك نسخ في الأربعين في الستين ٨٦٠ إلى غير ذلك.

هذه النسخ كلها، أنا يهمني التي قُرأت على ابن الجزري، يعني هناك نسختان قُرأت على ابن الجزري في الحرم المكي، حتى إنها قُرأت في وقت الضحى، حتى يقول: كانوا في ظهر الكعبة، يعني في ظل الكعبة، معناه أنه في النهار.

فهذه النسخ التي قُرأت عليه -كلها- في خمسين مجلس، يعني قرأوا كتاب النشر على ابن الجزري في خمسين مجلسًا، والفهرسة للخمسين مجلسًا موجودة، يعني: المجلس الأول من كذا إلى كذا، المجلس الثاني من كذا إلى كذا، ما فيها أي حرف في هذا الفراغ الذي تركه ابن الجزري.

أحد الحضور: متسلسلة؟

الشيخ: نعم، متسلسلة كلها.

أحد الحضور: هم من تلاميذ الملحق؟

الشيخ: لا لا، من الذين قرأوا على ابن الجزري في ذلك الوقت.. وبسماعه وسماع ولده.

أحد الحضور: أقصد الملحق.

الشيخ: لا لا، الملحق قد يكون من تلاميذ تلاميذ ابن الجزري؛ لأنه يستدل بكلام هو من شيخه، وشيخه تلميذ ابن الجزري -أنا ناسٍ الآن بالضبط-، لكن المعلومة أكيد أنّ هذا الملحق لا علاقة له بالنشر ولا علاقة لابن الجزري به.

أحد الحضور: شيخنا، لكن هذا الملحق هل يعتدي على المنهجية التي كانت في ذاك الوقت في تحرير النشر أو من حوله؟

الشيخ: ما أدري.

أحد الحضور: لما نقارن النصوص الموجودة في الملحق على العمل الموجود الآن والعلماء المتأخرين.

الشيخ: لكن هل هي ظاهرة كانت؟ هل كانت ظاهرة؟ هي القضية، لكن هل كانت ظاهرة وفق التحريرات؟ هل كانت ظاهرة هذه الطريقة؟ لو كانت ظاهرة: يصح الدليل.

أحد الحضور: تقصد القراءة الظاهرة، قراءة الطيبة الكثيرة؟ ماذا تقصد بالظاهرة؟

الشيخ: لا، أقول هل هي ظاهرة يعني هل هناك شخص غير هذا الشخص.. يعني هل تأليف التحريرات بهذه الطريقة كانت موجودة في ذلك الزمن؟ هو الشيخ يريد أنْ يستدل بأنّ هذا الملحق أنه دليل على أنّ التحريرات كانت موجودة في ذلك الزمن -هذا فرض-، لكن هل هي كانت ظاهرة في ذلك الزمن أم لا؟

يعني الآن: التحريرات بهذه الطريقة ظاهرة موجودة عندنا، ظاهرة ملموسة، يعني كل الشيوخ أو جل الشيوخ يعتمدونها، هل في ذلك الزمن الذي كُتب فيه هذا الملحق، هل كانت هذه موجودة؟ هل كانت ظاهرة بحيث أنّ كل واحد يكتبها؟ ما أعتقد!.

أحد الحضور: هو دليل على أنّه كان هناك منهج.

الشيخ: ولو أردتم النتيجة التي تريدان الوصول إليها لا أوافقكما عليها، هي ليست طريقة ابن الجزري –وفقط–. هذا الذي يهمنا...

أحد الحضور: شيخنا كتاب المسائل التبريزية هو ذكر فيه بعض..

الشيخ: ليس فيه مشكلة.

أحد الحضور: يعني يمكن البناء عليه؟

الشيخ: أنت ابنِ مثلما تريد، لكن لا تقل إنّ هذا بناء ابن الجزري.

أحد الحضور: هو كلام ابن الجزري.

الشيخ: كلام ابن الجزري الذي جاء له في النشر فقط.

أحد الحضور: والباقي لا نعتمده؟!

الشيخ: اعتمد مثلما تريد، لكن لا تقل إنه لابن الجزري، هذه الإشكالية، أي شيء قرره ابن الجزري أنا معكم فيه، لا نريد التحريرات، أولاً لا أريد أنْ أشوش عليكم؛ لأنكم ربما تدرسون تحريرات في غير ما أنا أقول؛ ولهذا المسائل التي ترون أنني أختلف فيها مع شيوخكم، لا تثيروها؛ حتى لا تشوش عليكم.

أحد الحضور: من يريد يسأل الشيخ في هذه المسائل خارج هذا الدرس.

الشيخ: أما العبد الضعيف ينكر، أنا أنكر كثيرًا من التحريرات، فبعد ذلك لا تناقشوني ولا أناقشكم، من يريد أنْ يناقش خارج الدرس، وهذه أنا أقولها لكم، لماذا؟ لأنّ الحمد لله أنتم شباب الآن والمستقبل أمامكم في التدريس...، لا تُشوش على الطلاب.

الطالب الذي يدرس عند شخص معين، وهذا الشخص أنت تعرف أنه من

أهل العلم، ويختلف عنك في مسائل، لا تُثِر هذه المسائل، العلم بها شيء والتشويش عليه شيءٌ آخر، فإثارة المسائل الخلافية بين الشيوخ، ليست بهذه الطريقة.

أحد الحضور: غير محبذة.

الشيخ: لأنها تشوش؛ فعليكم ما يقوله لكم مشايخ الإقراء في هذا المركز، إذا تأسّستم بعد ذلك مرحلة البحث؛ هذا شيء آخر.

أحد الحضور: جزاكم الله خيرًا شيخَنا، هل منع ابن الجزري أوجه لقالون هي إسكان ميم الجماعة وفتح (التوراة) في النشر!

الشيخ: لا، هذه تحريرات لما نصلها ييسر الله -إنْ شاء الله-.

أحد الحضور: الآن نحن نريد الأسئلة تكون في ضوء الدرس، لا تسألوا في كل شيء لم يأت وقته.

الشيخ: كل ما يتعلق بالنشر، ووصلنا إليه في مكانه، -بإذن الله- سنقول فيه ما ندين الله عَزَّوَجَلَّ: التحريرات، الأسانيد، كل شيء، فمسألة أنّ ابن الجزري حرّر وما حرّر؛ أنا غير مقتنع أنه حرر، غيري من المشايخ مقتنعون أنه حرّر.

أحد الحضور: خلاف أهل العلم مقبول/ لكن أنا في رأيي يا شيخ -اسمح لي- أنْ تكون المسائل في وقتها، لا يأتي الشخص يجمع كل الأسئلة والوقت الآن داهمنا ونحن سنختم إنْ شاء الله.

الشيخ: إنْ شاء الله الأسبوع المقبل نبدأ بالكتاب -إنْ شاء الله- وسيكون عندكم -بإذن الله تعالى-.

أحد الحضور: أحسن الله إليكم شيخنا، بالنسبة لابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في

الغاية أو في النشر نسيت، أنا أخذت هذه الفائدة منكم من رسالة الدكتوراه -جزاكم الله خيرًا-، إفادة أحد التلاميذ من أهل اليمن ابن الجزري في (درّي)، ما علاقتها في نسخ النشر؟ يعني في التعديلات فيها فيما ذكرتم.

الشيخ: هذه ما وجدتها، يعني وجدتها في نسخة واحدة من نسخ النشر: وهي النسخة التي في ذلك الوقت كنت أعتمدها أصلًا، وهي التي أشرت إليها: ب(النسخة السليمانية)، فهذا التعديل موجود في المتن، يعني ليس موجودا في الحاشية، موجود في متن الرسالة، نعم، في صلبها.

فأنا وضعته في المتن أولًا- لأنّي كنت أعتمد هذه النسخة هي الأصل، وثانيًا- كلام الإمام السخاوي؛ لأنّ الإمام السخاوي قال: إنّ هذا الطالب نبَّه ابن الجزري على هذا السهو الذي وقع من ابن الجزري في هذا الموضع، -وهو سهو ليس خطأ-.

لأنّ ابن الجزري لما جاء عند الكلام في (دري) في مكانها ذكرها على الصواب، فالمكان الذي لم يذكر المعلومة كلها، ذكرها كان على سبيل التمثيل، وهذا جعلنا نقول نقطة مهمة أو قاعدة مهمة عند العلماء تنتبهون إليها: ذكر المسألة في مَظنِّها هو الأصل.

يعني لو طبقنا هذه القاعدة على كلام ابن الجزري هنا، ابن الجزري كان يتكلم على أن خلف ما خرج عن الكوفيين: عن حمزة والكسائي وشعبة إلا في موضعٍ واحد، وهو: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ [الأنبياء:٩٥]، بينما هو خرج في موضعين: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ [الأنبياء:٩٥] وكلم (دريّ)، يعني: خرج عن واحد منهم.

فهو ذكرها هنا لما كان يتكلم في الأسانيد، طبعًا ذِكْرُ هذه الكلمة في مبحث الأسانيد ليس هو مظنها، يعني في الأسانيد: ليس مظنة لذكر اختلاف القراء، لكن

لما جاء يتكلم عليها في الفرش، في سورها: في الأنبياء، وفي النور، كل واحدة ذكرها على الصواب، وحتى الذي ذكرها في (دريّ) ذكرها على الصواب.

فلهذا، في المكان الأول لا نقول: أخطأ ابن الجزري؛ هذا ليس خطأً، لكن لو أنه لم يذكرها في سورة النور أو ذكرها بطريقة غير صواب؛ هنا ممكن -من باب الأدب معه- نقول: إنه سها أو غفل؛ بينما هو أخطأ.

ولهذا العلماء لا بُدَّ أنْ نحاول أنْ نفهم -دائمًا- منهجيّتهم، فهو هنا ذكرها في محل التمثيل، ولم يذكرها في مكانها؛ فلهذا المسائل العلمية تُؤخذ من مظانها، ونسأل الله القبول لنا ولكم وللسامعين جميعًا.

أحد الحضور: شكرًا فضيلة الشيخ على هذا التوضيح والبيان، ونشكركم مرةً أخرى على إجابة الدعوة، نسأل الله أنْ يكتب خطواتكم في موازين حسناتكم، ونشكر الحاضرين والحاضرات.

ونختم بما بدأنا به كلام الله -تعالى- حيث يقرأ الطالب عبد الرحمن زاكروف، من جمهورية قرغيزستان، وهو أحد طلاب أوائل المسابقات القرآنية الذين تم استقطابهم في برنامجٍ علميٍّ حافل، ولمدة شهرٍ كامل، تفضل يا عبد الرحمن.

الطالب: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَٰرَةً لَّن تَبُورَ ﴿٢٩﴾ لِيُوَفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ غَفُورٌ شَكُورٌ ﴿٣٠﴾ وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِعِبَادِهِۦ لَخَبِيرٌۢ بَصِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٩-٣١].

الدرس الثاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمَّان الأكملان على سيدنا ونبينا وحبيبنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

مسّاكم الله جميعًا بكل خير أيها الإخوة والأخوات.

ونبدأ الليلة -إن شاء الله- بقراءة كتاب (النشر في القراءات العشر) للإمام ابن الجزري رحمه الله عليه، وسنقرأ ونُعلِّق بما يفتح الله به -إن شاء الله-، ثم بعد ذلك إذا بقي ربع ساعة تقريبًا -حسب ما تقررون- نترك وقتًا للإجابة والتساؤلات والإشكالات، فمن..حدث عنده إشكال أو سؤال يسجِّله في ورقة، ثم في نهاية الدرس -إن شاء الله- نأخذ الأسئلة ونُجيب بما يفتح الله به -إن شاء الله-.

نسأل الله أن يفتح علينا وعليكم في القرآن الكريم وعلومه، وأن يجزي مشايخنا عنَّا خير الجزاء.

قال الإمام ابن الجزري رحمه الله عليه:

(الحمد لله الذي أنزل القرآن كلامه ويسَّره، وسهَّل نشره لمن رامَه وقدَّره، ووفَّق للقيام به من اختاره وبصَّره، وأقام لحِفْظِه خيرتَه من برِّيته الخِيَرة. وأشهد أن لا إله إلا الله -وحده لا شريك له-، شهادة مقرٍ بها بأنها للنجاة مقررة، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله القائل: «إنَّ الْمَاهِرَ بِالْقُرْآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَرَةِ»، صلى

الله عليه وعلى آله وصحبه الذين جمعوا القرآن في صدورهم السليمة وصُحُفِه المطهَّرة، وسلَّم وشرَّف وكرَّم.

ورضي الله -تعالى- عن أئمة القراءة المهرة. خصوصًا القرَّاء العشرة، الذين كُلٌّ منهم تجرَّد لكتاب الله فجوَّده وحرَّره، ورتَّله كما أُنْزِل، وعَمِل به وتدبَّره، وزيَّنه بصوته وتغنى به وحبَّره.

ورحم الله السادة المشايخ الذين جمعوا في اختلاف حروفه ورواياته الكتب المبسوطة والمختصرة: فمنهم من جعل تيسيره فيها عنوانًا وتذكرةً، ومنهم من أوضح مصباحَهُ -وفي بعض النُسخ: "مصباحًا"- وإرشادًا وتبصرة، ومنهم من أبرز المعاني في حِرز الأماني مفيدةً وخيِّرة، أثابهم الله -تعالى- أجمعين، وجمع بيننا وبينهم في دار كرامته في علِّيين، بمنِّه وكرمه).

اللهم آمين.

طبعًا هذه المقدِّمة نلاحظ فيها ما يسمِّيه الأدباء أو البلغاء "براعة الاستهلال".

و"براعة الاستهلال" هي: أنَّ السامع أو القارئ يلحظ من بداية هذه المقدِّمة مضمون هذا الكتاب، أو مضمون هذه القصيدة، هل هي في المدح، هل هي في كذا، هل هي في الغزل، هل هي في الهجاء أم غير ذلك.

ونلاحظ أنَّ: الإمام ابن الجزري رحمه الله عليه في السطر الأول: **(الحمد لله الذي أنزل القرآن كلامَه ويسَّره، وسهَّل نشره لمن رامه)**، من هذا السطر نلحظ: أنَّ هذا الكتاب الذي يريد ابن الجزري رحمه الله عليه تأليفه إنما هو متعلِّقٌ بكلام الله، متعلِّقٌ بالقرآن الكريم، هذه نقطة.

النقطة الثانية: لما جاء وترضَّى عن الأئمة -عن أئمة القراءة- قال: **(خصوصًا القرَّاء العشرة)**، فبيَّن أنَّ هذا الكتاب هو في القراءات، فيما يتعلق بما جاء عن

القُرَّاء، ثم بيَّن أنَّ المقصود ليس كل القُرَّاء وإنما المقصود طبقة معينة من القُرَّاء، وهم القُرَّاء العشرة، هذا كله براعة في الاستهلال، يُدرك أي واحد أنَّ هذا الكتاب سيكون في القراءات، أولًا: سيكون متعلقًا بعلم من علوم القرآن، سيكون في القراءات، سيكون في قراءات القُرَّاء العشرة -ليس في السبعة وليس فيما زاد عن العشرة-.

النقطة الثانية التي نريد أن نقف عندها قليلًا: ونحن في هذا البرنامج -إن شاء الله- سنحاول أن نُعَلِّق على كل ما نرى أنه فيه الفائدة، سواءً أكانت لغوية، أم أصولية، أم فقهية أم غير ذلك.

فالشيخ يقول: (رحم الله السادة المشايخ)، (المشايخ) هذه بالياء، لكن نلاحظ في لهجتنا العامية -وأحيانًا حتى عند طلبة العلم- يقولون: ذهب المشائخ، وقال المشائخ، فيهمزون الكلمة، وهذا من حيث اللغة خطأ؛ لأن كلمة (المشايخ) ليست جمع شيخ هي جمع مشيخة، وأصل الكلمة "شيخ" الشين والياء والخاء، إذاً معناه أنَّ هذه الياء ياء أصلية في الكلمة، فلما نجمعها نقول: "مشايخ".

لكن لو كانت الياء ليست أصلية مثل: "صحيفة" أصلها صاد وحاء وفاء، هذا أصل الكلمة، فنقول: صحائف، لماذا؟

لأن الياء في كلمة "صحيفة" ليست أصلية؛ وإنما هي زائدة، "صحيفة" على وزن "فعيلة". وهناك عبارة نضبط بها هذه الكلمة؛ لأن -حقيقةً- الخطأ اللغوي في هذه الكلمة خطأ شنيع؛ فلا ينبغي لطالب العلم أن يقول: "المشائخ"، فبعض العلماء.. جاء بعبارةٍ نحفظ بها هذه القاعدة فنقول: "من القبائِح " هَمْزُ المشايخ".

يعني من يقول: "المشائخ" هذا كأنه جاء بحاجة قبيحة، فالهمز -"همز المشايخ"- هو يقصد معنيَيْن، فهذه الكلمة "همز المشايخ" لها معنيان:

المعنى الظاهر: أن كلمة المشايخ تقال بالياء؛ فلا تُهمز، والمعنى الخفي: "همز المشايخ" يعني: تعييب المشايخ أو الطعن في المشايخ، فالكلمة جاءت بهذيْن المعنييْن.

النقطة الثانية: الإمام رحمه الله عليه نلاحظ في هذه المقدمة أنه استخدم أسلوب التورية لبعض الكتب -كتب القراءات-، عندما قال: **(فمنهم من جعل تيسيره)**: [التيسير]، [العنوان]، [التذكرة]، [المصباح]، [الإرشاد]، [التبصرة]، هذه كلها تورية من الشيخ بأسماء كتب القراءات -وهذا أسلوب معروف-، يعني بعض العلماء.. يبدأ في مقدمة منظوماته العلمية، أو في شروحه للمنظومات، كما فعل -مثلًا- ابن عاشر في بداية شرحه لكتاب [مورد الظمآن]؛ فذكر أسماء الكتب التي سيعتمد عليها.

فهذه أسماء كتب في القراءات: [التيسير] للإمام الداني، [العنوان] لأبي الطاهر إسماعيل بن خلف، [التذكرة] لابن غلبون، و[المصباح]، و[الإرشاد]، وكلها سنعرفها بالتفصيل -إن شاء الله-.

ثم قال الشيخ رحمه الله عليه: **(وبعد)**.

اختلاف العلماء: مَن أوّل من قال كلمة "بعد"؟ وهل لا بد أن يكون معها "أما" فنقول: "أما بعد"؟

فهذه خلافات لا نطيل الكلام فيها؛ معروفة ومشهورة.

(فإنَّ الإنسان لا يشرُف إلا بما يعرِف، ولا يَفْضُلُ إلا بما يعقل، ولا يُنجب إلا بمن يصحب)؛ لأن الصحبة لها تأثير: تأثير على العقل، على عقل الإنسان، وعلى تفكيره، وعلى تحضُّرِه، وعلى كل ما يدخل تحت هذه الأمور.

(ولما كان القرآن العظيم أعظم كتابٍ أُنْزَل، كان المنزَّل عليه ﷺ أفضل نبي أُرْسِل، وكانت أمته من العرب والعجم أفضل أمة أُخْرِجَت للناس من الأمم، وكانت حَمَلَتُهُ أشرفَ هذه الأمة، وقراؤه ومُقْرِئُوه أفضلَ أهل هذه المِلَّة. كما أنا الشيخ الإمام).

طبعًا (كما) يلاحظ كلمة (أنا).

طبعًا هذه (أنا) المصطلح عند علماء الحديث، وكلكم -إن شاء الله- تعرفون هذا الشيء، هو مصطلح عند كلمة الحديث اختصار لكلمة "أخبرنا".

فعلماء المصطلح بدلًا أن يقولوا: "أخبرنا فلان" فيقولون: "أنا"، وأحيانًا نجد مَنْ يقول: "نا" بدون الهمزة بدون "أنا"، وأحيانًا يقولون: "ثنا"، يعني "حدثنا"، وهذا.. نظَمَه الشيخ ابن الجزري رحمه الله عليه في منظومته [الهداية في علم الرواية]، وهي منظومة في مصطلح الحديث عندما قال: "واختصروا أخبرنا خطًّا "أنا""، يعني "واختصروا" -وهم بلغاء الحديث- كلمة "أخبرنا" اختصروها خطًّا -يعني في الكتابة- فكتبوها "أنا".

"واختصروا أخبرنا خطًّا "أنا"   واختصروا "حدَّثنا" "ثنا" و"نا"

يعني اختصروا كلمة "حدثنا" بـــ"ثنا"، فيحذفون: (الحاء والدال) ويجعلونها: "ثنا"، أو يجعلونها كلمة "نا" فقط.

فأحيانًا سيأتينا، وذكرت لكم بيتًا لابن الجزري؛ حتى نعرف مذهبه في هذه القضية، فإذا قال: "أنا" فالمقصود: "أخبرنا".

(كما أخبرنا أو كما أنا الشيخ).

طبعًا لا نستطيع أن نقرأها "أخبرنا"، يأتي واحد يقول لك: طيب لمَ لمْ نقرأها "أخبرنا"؟ قل له: لا، نحن نقرأ لك كتابًا، ليس ملكي وليس ملكك، هذا الكتاب

لابن الجزري، فنقرأ الكتاب كما كتبه مؤلفه، لا تتدخل في كلام الشيخ.

يعني لا يحق لنا -وهذا يفيد الطلاب في الماجستير والدكتوراه الذين يهتمون أو يُحققون الكتب- هذه مهمة جدًّا: كتاب الشيخ ما لك حق أنك تتدخل فيه، فلا تقُل: "أنا" معناها "أخبرنا" فأحذف كلمة: "أنا" وأضع كلمة: "أخبرنا". لا، هذا ليس من حقك، ونحافظ على لغة الشيخ في كتابه.

وهنا؛ (الشيخ الإمام العالم أبو العباس أحمد بن محمد بن الخضر الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقراءتي عليه بسفح قاسيون).

لاحظ (بقراءتي عليه).

"أخبرنا" أي: أنا (بقراءتي)، كلمة "أخبرنا" أو كلمة "أنا" التي هي بمعنى "أخبرنا" هذه نوع من أنواع أو أداة من أدوات التحمل عند أهل الحديث -وأهل القراءات أيضًا-، وهي تدخل من باب الإجازة، لكن لابد فيها من بيان هذا التحديث، أو هذه الإجازة لابد فيها من البيان، فبعضهم يقول: "أخبرنا" لوحدها لا تكفي، لابد أن يكون معها شيء: أخبرنا مشافهةً، أخبرنا سماعًا، أخبرنا كذا، أخبرنا إذنًا.

فهنا بيَّن لنا الشيخ، هذه الإجازة التي أجازه بها الشيخ، قال: (بقراءتي عليه)، كأنه قال: أخبرنا الشيخ وأنا أقرأ عليه هذا الحديث أو هذا الكتاب.

(بقراءتي عليه)، **طبعًا** (بقراءتي عليه) **هي**: المرتبة الثانية من أدوات التحمُّل بعد السماع، وهذه يُترجَم لها -إن شاء الله- في مصطلح الحديث.

(ظاهر دمشق المحروسة في أوائل سنة إحدى وسبعين وسبعمائة).

لاحظ معي: دقة الأئمة في تعيين تحديد أماكن وزمان ما أُجيزوا به: فبيَّن لنا من هو الشيخ الذي قرأ عليه، بيَّن لنا ما هي الطريقة التي أُجيز بها، فهذه الإجازة

"أخبرنا" بيَّن أنها بقراءتي عليه، بيَّن لنا مكانها أنها بسفح قاسيون في دمشق، وبيَّن لنا زمانها في أنها سنة سبعمائة وواحد وسبعين؛ هذا كله نتعلم منه.

(قال أنا) اللي هو شيخه يقول: **(أنا)** أي "أخبرنا".

(أبو العباس أحمد بن أبي طالب بن نعمة الصالحي سماعًا).

لاحظ: الشيخ ابن الجزري، شيخه أجازه بقراءة ابن الجزري عليه، أما شيخ شيخه فأخبره شيخه بالسماع فقال: **(سماعًا)**.

وكلمة **(سماعًا)** هي درجة أعلى من **(بقراءتي عليه)**.

(سماعًا عليه سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة).

السماع هذا: قد يكون الطالب نفسه يقرأ والشيخ يسمع، وقد يكون الشيخ يقرأ والطالب يسمع، وإن كان بعضهم يُسمي قراءة التلميذ على الشيخ يسمِّيها: "العرض"، وهذه خلافات بين المحدِّثين وشرَّاح مصطلح الحديث.

(قال أنا أبو طالب عبد اللطيف بن محمد بن القُبَّيْطِي).

"القُبَّيْطي" قالوا: هو نسبة إلى القُبَّيْط، والقبيط: نوع من أنواع الحلوى، معه عسل....

(في آخرين إذنًا).

أيضًا هذا لاحظ هناك يقول: **(أخبرنا إذنًا)**.

إذًا، عندنا تنوّعت صيغ الأداة، الشيخ ابن الجزري أخذ على شيخه أخبر بالقراءة عليه، شيخه عن شيخه بالسماع، وشيخ شيخه على شيخه بالإذن.

فالإذن: مصطلح حديثي -كما هو موجود عندكم- يُقصد به إعلامُ الشيخِ الطالبَ أنَّ هذا الحديث، أو أنَّ هذا الكتاب، سماعه مُقتصرًا عليه دون أن يأذن في

روايته عنه -هذا هو الإذن-، يعني يُخْبِره أنَّ -مثلًا- نقول: لو ابن الجزري عندنا الآن؛ يقول: خذوا هذا الكتاب، ويُعْلِمُنا بأنَّ هذا الكتاب سمعه، الشيخ ابن الجزري يعطينا كتاب [المصباح]، ويقول لنا: أنا سمعت هذا الكتاب من شيخي فلان.

إذا سمح لنا وأجازنا به ما أصبح إذنًا، لكن إذا لم يُجزنا به فهنا ينطبق عليه الإذن -حسب هذا التعريف-، وكل هذه المصطلحات -حقيقةً- أنا اقتصرت على ما هو مشهور، وإلا فيها كلام كثير عند علماء المصطلح؛ لأن القضية قضية كتاب القراءات، وليس لنا في المصطلح، وإذا انتهينا من هذا الأثر الأول والثاني؛ لن نُعَرِّج عليه بعد ذلك.

(قالوا جميعًا: أنا أبو بكر أحمد بن المقرب الكرخي، قال: أنا الإمام أبو طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله البغدادي)، اللي هو ابن سِوَار صاحب كتاب [المُسْتَنِير].

(أنا شيخنا أبو علي المقري يعني الحسن بن علي بن عبد الله العطار أنا إبراهيم بن أحمد الطبري ثنا)، أي حدثنا.

(ثنا أبو بكر أحمد بن عبد الرحمن بن الفضل العِجلي)، أو العَجلي -الله أعلم- أنها العِجلي يعني نسبةً إلى قبيلة، أما العَجلي فهي نسبة إلى صُنع العجل، والعجل معروف.

(قال حدثني عمر بن أيوب السقطي)، والسقطي -كما عندكم في الحاشية-: هي نسبة إلى بيع السَقَط، والسقط هي الأشياء مثلما نقول: الملاعق، والسكاكين، يعني هذه الأشياء التي يستخدمها الناس في أيامنا.

(ثنا أبو إبراهيم البرجماني)، ويعني بعضهم يقول: إنه "التُرْجُمَاني"؛ وهو

الصواب.

(يعني إسماعيل بن إبراهيم ثنا سعد بن سعيد الجرجاني).

لاحظ الحاشية عندنا في [المستنير]: "سعيد بن سعيد"، فالتصويب هذا: (سعد بن سعيد) هو من الإمام ابن الجزري.

طبعًا النص أو السند موجود عند ابن سِوار في كتاب [المستنير]، وكتبناه هنا؛ لأنه موجود في نسختين من نسخ [النشر] وفيها الصواب: (سعد بن سعيد)، وإلا المصدر لابن الجزري وهو[المستنير] فيه الكلام: "سعيد بن سعيد الجرجاني".

(وكنا نعده من الأبدال)، الأبدال مصطلح معروف؛ لا أطيل الكلام فيه.

(عن نهشل أبي عبد الرحمن القرشي)

طبعًا أبي عبد الرحمن- كما هو موجود عندكم أيضًا في الحاشية- ما وجدت أحدًا يُكنِّي نهشَل هذا بأبي عبد الرحمن إلا المؤلف، والمؤلف نقله من [المستنير] يعني نقله من ابن سِوَار، ولما رجعت إلى ترجمته في كل ما وقفت عليه من كتب التراجم، كلها لا تُسَمِّيه أبي عبد الرحمن، وأيضًا وجدت أعتقد أنه الخطيب البغدادي يُكنِّيه بأبي عبد الله.

المهم، (عن الضحاك عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «أَشْرَفُ أُمَّتِي حَمَلَةُ الْقُرْآنِ». نهشل هذا ضعيف).

طبعًا هذا حكم ابن الجزري على هذا الرجل الذي هو (نهشل).

فاختلف -حقيقةً- علماء الجرح والتعديل في هذا الرجل، وفي النهاية هو الحكم عليه بأنه ضعيف؛ لأن إسحاق بن راهويْه قال عنه: إنه كذَّاب، وأبو حاتم والنسائي قالوا عنه: إنه متروك.

المهم، أن الشيخ ابن الجزري كفانا مؤونة الحكم على هذا الحديث؛ بأن فيه نهشل، ونهشل هذا رجلٌ ضعيف.

طبعًا الحكم على هذا الحديث بهذه الصيغة: «أَشْرَفُ أُمَّتِي حَمَلَةُ الْقُرْآنِ».

(وقد رواه الطبراني في [المعجم الكبير])، يعني هذا الحديث رواه الإمام الطبراني

(من حديث الجرجاني هذا) -الذي ورد ذكره قبل قليل-.

(عن كامل أبي عبد الله الراسبي).

طبعًا التعليق موجود عندكم خلاصة.

(عن الضحاك إلا أنه قال: «أَشْرَافُ أُمَّتِي حَمَلَةُ الْقُرْآنِ»، ولم يذكر نهشلًا في إسناده).

والله أعلم، ربما النسخة التي نقل منها الإمام ابن الجزري هذا الحديث من [المعجم الكبير] للطبراني ربما لم يكن فيها نهشل، لكنه موجود في النسخ الأخرى التي وصلتنا، موجود فيها سند نهشل هذا.

فهذا يدلنا على شيء مهم جدًّا -وهو يحدث عند العلماء-: أنهم أحيانًا يعتمدون على نسخة معينة، فيذكرون أنَّ فيها سقطًا، أو يذكرون فيها زيادة، وهذا حدث مع ابن الجزري -فيما أذكر الآن- حدث معه في كتاب [التجريد] لابن الفحام، ذكر مسألةً وستأتينا في مكانها -إن شاء الله- الآن لا أتذكرها، لكنه ذكر أن ابن الفحام في [التجريد] لم يذكر ذلك.

إحدى النسختين اللتين وصلتنا من كتاب [التجريد] فيها هذا الشيء الذي يقول ابن الجزري: أنَّ ابن الفحام لم يذكره.

فطبعًا هذا لا يُعد خطأ لابن الجزري ولا على غيره من العلماء؛ لأنهم يحكمون حسب النسخ التي وصلتهم.

(كما أخبرتنا ست العرب، ابنة محمد بن علي مشافهةً).

لاحظ "أخبرنا مشافهة"، فلابد إذا جاءتنا "أخبرنا" أو أي صيغة من صيغ الأداء التحمل؛ لابد أن يكون فيها ما يبيِّن هذا الشيء، فهنا (مشافهةً).

(في دارها بسفح قاسيون سنة ست وستين وسبعمائة).

يعني قبل وفاتها بسنتين؛ لأنها توفيت سنة سبعمائة وسبعة وستين، إذاً، كم كان عمر الشيخ ابن الجزري؟ لو هو ولد سنة سبعمائة وواحد وخمسين، وأخذ عن هذه العالمة الفاضلة المحدِّثة، وكانت في عصرها من النساء اللواتي لهنَّ إسناد عالي في الحديث؛ لأن جدها ابن البخاري كان من أئمة الإسناد، وكان من أصحاب علوِّ السند في عصره.

(قالت أنبأنا جدّي علي بن أحمد بن عبد الواحد)، وهذا هو ابن البخاري.

(أنا أبو سعد الصفار في كتابه).

لاحظ: (أنا) يعني "أخبرنا" (في كتابه).

(في كتابه): يعني أرسل له هذا الحديث بهذا السند، وهذا يَكْثُر عند أهل القراءات: يكثر عند الإمام أبي معشر الطبري رحمة الله عليه في كتابه الجامع [العروس] في رواياته عن أبي علي الأهوازي، أبو معشر الطبري لم يلتقي مع الأهوازي، لم يره يعني ما قرأ عليه، لكن أرسل له رسالة وقال له: أَجزني؛ فأرسل له الإمام الأهوازي- أرسل للإمام أبي معشر الطبري إجازة في كل إسناد أو في كل رواية أو في كل طريق؛ ولهذا نجد الإمام أبا معشر الطبري يقول: "وأخبرني أبو علي الأهوازي مكاتبةً أو فيما كتبه إلي"، فهذا نوع من أنواع الإجازة.

(أنا): أي أخبرنا.

(زاهر بن طاهر سماعًا، أنا أحمد بن الحسين الحافظ، أنا أبو عبد الرحمن السلمي وأبو الحسين محمد بن القاسم الفارسي إملاءً).

لاحظ: "أخبرنا إملاءً".

(قالا ثنا): أي حدثنا.

(أبو بكر محمد بن عبد الله بن قريش، ثنا الحسين بن سفيان، ثنا أبو إبراهيم الترجماني، ثنا سعد بن سعيد الجرجاني أنا) أي: أخبرنا.

(نهشل بن عبد الله عن الضحاك عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: قال رسول الله ﷺ: «أَشْرَافُ أُمَّتِي حَمَلَةُ الْقُرْآنِ وَأَصْحَابُ الليل»، كذا رواه البيهقيّ في [شُعَبِ الإيمان]؛ وهو الصحيح.

نعم، (وروينا فيه عن ابن عباس) أي: في [شعب الإيمان].

(عن ابن عباسٍ أيضًا قال: قال رسول الله ﷺ: «ثَلاثَةٌ لا يَكْتَرِثُونَ لِلْحِسَابِ»).

(«لا يَكْتَرِثُونَ») يعني: لا يُبالون.

(«وَلا تَفْزَعُهُمُ الصَّيْحَةُ، وَلا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الأَكْبَرُ: حَامِلُ الْقُرْآنِ يُؤَدِّيه إِلَى اللهِ، يَقْدُمُ عَلَى رَبِّهِ سَيِّدًا شَرِيفًا حَتَّى يُوَافِقَ الْمُرْسَلِينَ»)، -نسأل الله أن يجعلنا منهم-، («وَمَنْ أَذَّنَ سَبْعَ سِنِينَ لا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ طَمَعًا، وَعَبْدٌ مَمْلُوكٌ أَدَّى حَقَّ اللهِ مِنْ نَفْسِهِ وَحَقَّ مَوَالِيهِ»).

وروينا أيضًا في الطبراني -بإسنادٍ جيد- من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «خَيْرُكُمْ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَأَقْرَأَهُ».

ورواه البخاري في صحيحه، عن عثمان بن عفان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ولفظه قال: قال

رسول الله ﷺ: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ».

وكان الإمام أبو عبد الرحمن السلمي التابعي الجليل يقول لما يروي هذا الحديث عن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "هذا الذي أقعدني مقعدي هذا": يشير إلى كونه جالسًا في المسجد الجامع بالكوفة؛ يعلِّم القرآن ويُقْرِئُه -مع جلالة قدره وكثرة علمه وحاجة الناس إلى علمه-، وبقي يُقرئ الناس بجامع الكوفة أكثر من أربعين سنة، وعليه قرأ الحسن والحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا).

يعني جلس أربعين سنة يُقرئ القرآن بسبب حتى يشمله ثواب هذا الحديث: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ».

(ولذلك كان السلف رَحِمَهُمُ اللَّهُ لا يعدلون بإقراء القرآن شيئًا).

طبعًا **(لا يعدلون)** العرب تقول: عَدَلت فلانًا بفلان إذا جعلتَه نظيرًا له.

فقراءة القرآن لا يَعدِلها شيء، أي: لا شيء نظير لها.. من الأجر والثواب.

(فقد رُوِّينا) أو رَوَيْنَا.

(عن شقيقٍ أبي وائل)، ولابد من تنوين شقيق؛ لدلالة تنوينها نقول: "عن شقيقِ أبي وائل" فتكون من باب المضاف والمضاف إليه -وهذا خطأ-، "شقيق أبي وائل" معناه عنده شقيق رجل و"أبي وائل" رجل آخر، معناه أنه "شقيق" أخو "أبو وائل"، لكن لا، "أبو وائل" هذا هي كُنية لشقيق؛ فلهذا نقول: **(روينا عن شقيقٍ أبي وائل)**، فكلمة "أبي وائل" هي كُنية لـــ"شقيق".

(قال: قيل لعبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، لابن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

("إِنَّك تُقِلُّ الصوم؟") ولابد أن نقرأها بطريقة الاستفهام؛ لأنه كان يستفْهِمَهُ، ما نقول: "إنك تُقِل الصوم" كأنه يُخبر كأنه خبر، لا، هذا سؤال، هو يسأله فيقول:

"إنك تُقِلُ الصوم"، كأنك لماذا تُقِل الصوم؟ يعني لماذا تصوم قليلًا؟

(قال: إني إذا صُمْتُ ضَعُفْتُ عن القرآن، وتلاوة القرآن أحبُّ إليَّ).

يعني: يقلل الصوم، ويُكثِّر تلاوة القرآن.

(وفي جامع الترمذي من حديث أبي سعيدٍ الخدري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ يقول الله عَزَّوَجَلَّ: «**مَنْ شَغَلَهُ الْقُرْآنُ عَنْ ذِكْرِي وَمَسْأَلَتِي أَعْطَيْتُهُ أَفْضَلَ مَا أُعْطِي السَّائِلِينَ**»، قال الترمذي: حديثٌ حسنٌ غريبٌ، وقد جمع الحافظ أبو العلاء الهمذاني طرق هذا الحديث.

طبعًا عندكم في الحاشية يقال: أنَّ ابن حجر -في الحاشية- ذلك الزمن، طبعًا هذه التعليقات يا إخواني، كلها عشرين سنة؛ فذلك الزمن البحث أدَّى بي إلى توثيق هذه العبارة أنها من ابن حجر، وهي -حقيقةً- بعد البحث اتضح أنها للإمام أبي شامة، فأبو شامة يعني ذكرها قبل ابن حجر.

فأبو شامة يقول: (وقد جمع الحافظ أبو العلاء الهمذاني)، -الله أعلم- الذي يظهر أنَّ مصدر ابن الجزري هو إبراز المعاني لأبي شامة؛ لأنه لا نعرف أن ابن الجزري أخذ عن ابن حجر.

طبعًا كلٌّ منهما أجاز الآخر، لكن أخذ معلومة، لا.

فالأقوى يعني أنَّ هذه الحاشية الصواب: أنها ذكرها الإمام أبو شامة، وأبو شامة ذكرها في "باب التكبير" في شرحه للشاطبية، ذكرها في "باب التكبير" عند قول الشاطبي رَحِمَهُٱللَّهُ:

وَمَــنْ شَــغَلَ الْقُــرْآنُ عَنْــهُ لِسَــانَهُ   يَنَــلْ خَيْــرَ أَجْــرِ الــذَّاكِرِينَ مُكَمَّــلا

عند شرح هذا البيت الشيخ ذكر أن الإمام الحافظ أبو العلاء جمع طُرق هذا الحديث.

(وفي بعضها) أي: بعض طرق هذا الحديث: «مَنْ شَغَلَهُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ فِي أَنْ يَتَعَلَّمَهُ أَوْ يُعَلِّمَهُ عَنْ دُعَائِي وَمَسْأَلَتِي».

طبعًا ما أكمَل، معناه: أن الحديث انتهى، معناه: «وَمَسْأَلَتِي أَعْطَيْتُهُ أَفْضَلَ مَا أُعْطِي السَّائِلِينَ».

فالشيخ اقتصر -فقط- على ما زادته هذه الطريق عن الطرق الأخرى.

وأسند الحافظ أبو العلاء أيضًا عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ: «أَفْضَلُ العِبَادَةُ قِرَاءَةُ القرآنِ».

ورَوَيْنَا أو ورُوِّينا عن النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله ﷺ: «أَفْضَلُ عِبَادَةِ أُمَّتِي قِرَاءَةُ القرآنِ» أخرجه البيهقي في [شعب الإيمان].

طبعًا عندكم في الحاشية كتبت قبل عشرين سنة: "لم أجده عند البيهقي في شُعَبِه" وهذا خطأ، بعد الرجوع والتمهُّل وجدت أنَّ كلام الإمام ابن الجزري صحيح، والحديث مذكور في [شعب الإيمان] في "فصل: في إدمان تلاوة القرآن".

فهذا التعليق مما استدركته على نفسي؛ ونصحح به العبارة، فكلام ابن الجزري صحيح. الحديث أخرجه البيهقي في [شعب الإيمان] في "فصل: في إدمان تلاوة القرآن"، هذا عنوان الفصل الذي ذُكِر فيه هذا الحديث في [شعب الإيمان].

(وعن عبد الحميد بن عبد الرحمن الحِمَّاني) بكسر الحاء وتشديد الميم، (الحِمَّاني) نسبة إلى قبيلة بني حِمَّان.

(سألت سفيان الثوري عن الرجل يغزو أحبَّ إليك أو يُقرئ القرآن؟)، أيهما أفضل؟ أيهما أحب إليك: أنَّ الرجل يُقرئ القرآن، أو يغزو؟

قال: (فقال: يُقرِئ القرآن؛ لأن النبي ﷺ قال: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ

وَعَلَّمَهُ».

ورَوَيْنَا أو وَرُوِّينا عن ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: "من قرأ القرآنَ لم يُرَدَّ إلى أرذلِ العمرِ؛ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ مِن بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا، وذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ۝٥ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [التين:٥-٦] قال: إلا الذين قرأوا القرآن".

وعن عبد الملك بن عُمير: "أبقى الناس عقولًا قُرَّاءُ القرآن").

طبعًا السياق يُفهم منه أنَّ هذه العبارة هي لعبد الملك بن عُمير، لكن لا، عبد الملك بن عُمير كان يحكيه عن من سبقه، فهو كان يحكي؛ فهي ليست عبارة عبد الملك بن عُمير، وإنما كان يحكيها عن من سبقه، كان يُقال عبد الملك بن عُمير يقول: "كان يُقال: أبقى الناس..".

(وأنبأنا أحمد بن محمد بن الحسين البنَّا عن علي بن أحمد)، وهو ابن البخاري.

(أنَّ أبا محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الحافظ أخبره قال أنا)، أي: أخبرنا.

(عبد الرزاق بن إسماعيل القوسياني سماعًا، أنا أبو شجاع الديلمي الحافظ، أنا أبو بكر أحمد بن معمر الأثوابي الورَّاق، أنا أبو الحسن طاهر بن حمد بن سَعْدُويَه الدهقان).

طبعًا "سعْدُويَه، وسَعْدَوَيْهِ" خلاف بين المحدّثين واللغويين، أو بين المحدّثين والأدباء: ما انتهى -الاسم الذي ينتهي- بكلمة "وَيْه" هل يقال مثلًا: "سِيبَوَيْه، سَعْدَوَيْه، خالوَيْه"؟ الأدباء يقولون نقول: "سِيبَوَيْه، سَعْدَوَيْه، خالوَيْه".

المحدّثون كأن عندهم الأرجح والأحسن أن يقال: "سِيبُويَه، سَعْدُيَه،

خَالُويَه".

ففرق بين نُطق هذه الأسماء التي انتهت بـــ"وَيْه" بين المحدثين وغيرهم.

(بهمذان ثنا محمد بن الحسين النيسابوري بها)، أي: بنيسابور.

(ثنا أبو بكر الرازي (ح))، **يعني**: إشارة إلى تحويل السند، يعني سند جديد.

(وأخبرني محمد بن أحد الصالحي شفاهًا)، يعني: مشافهةً.

(عن أبي الحسن بن أحمد الفقيه، قال: كتب إليَّ الحافظ عبد الرحمن بن علي السلامي، أنا أبو ناصر، أنا أبو علي الحسن بن أحمد، أنا أبو محمد الخلال، أنا عبيد الله بن عبد الرحمن الزهري، ثنا أحمد بن محمد بن مقسم قال: سمعت، وقال الرازي أيضًا: سمعت).

طبعًا نلاحظ هنا نكف في العبارة، وصلتني -قبل فترة- نسخة -التي ذكرت لكم في الأسبوع الماضي- من [النشر] التي فيها -في بعض ورقاتها- أوراق كثيرة فيها خط ابن الجزري، وهذه النسخة قُرِأَت على ابن الجزري وأجاز بها.

حقيقةً هذا الكلام كله ليس موجودًا فيها، يعني ليس موجودًا في هذه النسخة، يعني السند هذا الجديد من عند كلمة: (ح) إلى: (قال الرازي) هذا ليس موجودًا، فلو حذفنا هذا الكلام فيقول: (ثنا أبو بكر الرازي قال: سمعت عبد العزيز بن محمد النهاوندي)،

فوجود هذا السند الجديد -أو السند الثاني- هو السبب في أنه جعلنا يصير فيه قلقٌ بعض الشيء، فيكون الكلام مثلًا: (محمد بن الحسين النيسابوري ثنا أبو بكر الرازي سمعت) أي الرازي يقول:

(سمعت عبد العزيز بن محمد النهاوندي يقول: سمعت عبد الله بن أحمد بن

حنبل يقول: سمعت أبي)، يعني الإمام أحمد رحمة الله عليه.

(سمعت أبي رحمة الله عليه يقول: رأيت ربَّ العزة في النوم فقلت: يا رب ما أفضل ما يتقرَّب المتقربون به إليك؟ فقال: بكلامي يا أحمد، فقلت: يا رب بفهمٍ أو بغير فهمٍ؟ فقال: بفهمٍ وبغير فهم).

طبعًا بعض الناس يستشنع هذا الكلام؛ فيقول: كيف رأى الرب؟!

طبعًا أولًا- هذه القصة عن الإمام أحمد متواترة، أنه أخبر أنه رأى هذه الرؤيا، -وهذا شيء معروف عند العلماء قديمًا سواء الحنابلة أو غير الحنابلة-.

فخلاصة هذا الكلام: أنه منام، والمنام ورؤيا المنام هي الرؤيا بعين القلب لا بعين البصر، فقط -سهلة جدًّا-، وطبعًا كانت توثيقًا من العلماء من كتب الحنابلة؛ لكي لا يأتيني أحد فيقول: إن هذا الكلام غير صحيح عن الإمام أحمد!، والكلام لا يحتاج أن نطيل فيه؛ هي رؤيا.

(وقد خص الله تعالى هذه الأمة في كتابهم هذا المنزَّل على نبيهم ﷺ بما لم يكن لأمةٍ من الأمم في كتبها المُنزَّلة؛ فإنه تعالى تكفل بحفظه دون سائر الكتب، ولم يكِل حفظه إلينا، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر:٩]؛ وذلك إعظامٌ لأعظم معجزات النبي ﷺ؛ لأن الله تعالى تحدّى بسورةٍ منه أفصح العرب لسانًا، وأعظمهم عنادًا وعتوًّا وإنكارًا، فلم يقدروا على أن يأتوا بآيةٍ مثله، ثم لم يزل يُتْلَى آناء الليل والنهار من نَيِّفٍ وثمانمائة سنة).

المفروض من "ثمانمائة ونيِّف"، لكن الشيخ جاء بها هكذا، -التعليق اللغوي موجود تحت-.

و(مع كثرة الملحدين وأعداء الدين، ولم يستطع أحدٌ منهم معارضة شيءٍ منه،

وأي دلالةٍ أعظم على صدق نبوته ﷺ من هذا؟!

وأيضًا فإنَّ علماء هذه الأمة لم تزل من الصدر الأول وإلى آخر وقتٍ يستنبطون منه: من الأدلة، والحجج، والبراهين، والحِكَم وغيرها، ما لم يطَّلِع عليه متقدمٌ ولا ينحصر لمتأخر، بل هو البحر العظيم الذي لا قرار له ينتهي إليه، ولا غاية لآخره يُوقف عليه؛ ومن ثَمَّ لم تحتج هذه الأمة إلى نبيٍّ بعد نبيها ﷺ كما كانت الأمم قبل ذلك؛ لم يخل زمانٌ من أزمنتهم عن أنبياء يُحكِّمون أحكام كتابهم، ويهدونهم إلى ما ينفعهم في عاجلهم ومآبهم، قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة:٤٤]، فوَكَل حفظ التوراة إليهم؛ فلهذا دخلها بعد أنبيائهم التحريف والتبديل).

طبعًا هذا الكلام هو كلام الإمام إسماعيل بن إسحاق القاضي المالكي البغدادي؛ لما سُئل:لم جاز التبديل على أهل التوراة، ولم يَجُز على أهل القرآن؟ فأجاب: إنَّ الله عَزَّوَجَلَّ قال في أهل التوراة: ﴿بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة:٤٤] فوَكَل حفظ التوراة إليهم؛ فلهذا حُرِّف وجاز التبديل عليهم، وفي القرآن قال: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر:٩]؛ فوَكَل حفظه إليه سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ.

فالكلام هو كلام لإسماعيل بن إسحاق القاضي -رحمة الله عليهم جميعًا-.

(ولما تَكَفَّل -تعالى- بحفظه؛ خصَّ به من شاء من بريَّته؛ وأورثه من اصطفاه من خليقته، قال -تعالى-: ﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ﴾ [فاطر:٣٢]، وقال ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ أَهْلِينَ مِنْ النَّاسِ، قيل: مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: أَهْلُ الْقُرْآنِ هُمْ أَهْلُ اللهِ وَخَاصَّتُهُ». -اللهم اجعلنا منهم يارب-.

(ورواه ابن ماجه، وأحمد، والدرامي وغيرهم، من حديث أنسٍ بإسنادٍ رجالُه ثقات. وقد أخبرتنا به عاليًا).

-طبعًا عاليًا هذا أيضًا من مصطلحات المحدثين-.

(أم محمد ست العرب، ابنة محمد بن علي بن أحمد بن عبد الواحد)، -وهو ابن البخاري-.

(الصالحية مشافهةً: أنا جدي قراءةً عليه وأنا حاضرة، أنا أبو المكارم أحمد بن محمد اللبان في كتابه من أصبهان، أنا الحسن بن أحمد الحداد)، -وهو شيخ الإمام أبو العلاء الهمذاني-.

(أنا أبو نعيم الحافظ، أنا عبد الله بن جعفر، أنا يونس بن حبيب، ثنا أبو داود الطيالسي، ثنا عبد الرحمن بن بديل العقيلي عن أبيه، عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ أَهْلِينَ مِنْ النَّاسِ، قيل: يَا رَسُولَ اللهِ وَمَنْ هُمْ؟ قَالَ: أَهْلُ الْقُرْآنِ هُمْ أَهْلُ اللهِ وَخَاصَّتُهُ»، وكذلك رواه عبد الرحمن بن مهدي، عن عبد الرحمن بن بديل. ثم إنَّ الاعتماد في نقل القرآن).

بدأ الشيخ يدخل على ما يتعلق بالقراءات، وكيفية التلقي.

(ثم إنَّ الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور لا على حفظ المصاحف والكتب، -وهذه أشرف خصِّيصةٍ-).

طبعًا هكذا موجودة في النسخ، لكن هي المفروض الأصح أنها تكون: "خصِّيصى" بالألف المقصورة، فيها كلام كثير عند العلماء.

(وهذه أشرف خِصِّيصةٍ من الله –تعالى- لهذه الأمة، ففي الحديث الصحيح الذي رواه مسلم، أنَّ النبي ﷺ قال: «إنَّ ربي قال لي: قُم في قريش فأنذرهم؛ فقلت له: ربِّ إذًا يَثْلَغُوا رأسي»، يعني: يُدُّكُوه.

«إذًا يثلغوا رأسي حتى يدعوه خُبْزَة، فقال: إني مُبتليك ومبتلي بك، ومُنْزِلٌ عليك كتابًا لا يغسله الماء، تقرؤه نائمًا ويقظان، فابعث جندًا أبعث مثلهم، وقاتل بمن أطاعك من عصاك، وأنفق يُنفق عليك».

طبعًا الشيخ يقول: هذا الحديث الصحيح الذي رواه مسلم، طبعًا من باب التوثيق يعني الشيخ أخذ روايات عند مسلم وركَّبها مع بعض، يعني حديث عند مسلم بهذا النص يعني ما هو موجود في رواية واحدة؛ فيُرجع إليه، لكن كله في مسلم.

(فأخبر -تعالى- أنَّ القرآن لا يُحتاج في حفظه إلى صحيفةٍ تُغْسَل بالماء، بل يقرأه في كل حالٍ -كما جاء في صفة أمته-: «أَنَاجِيلهمْ فِي صُدُورهمْ».

وذلك بخلاف أهل الكتاب الذين لا يحفظونه إلا في الكتب، ولا يقرؤونه كله إلا نظرًا لا عن ظهر قلب.

ولما خصَّ الله تعالى بحفظه من شاء من أهله، أقام له أئمةً ثقاتٍ تجرَّدوا لتصحيحه، وبذلوا أنفسهم في إتقانه، وتلقَّوْه من النبي ﷺ حرفًا حرفًا، لم يهملوا منه حركةً ولا سكونًا، ولا إثباتًا ولا حذفًا، ولا دخل عليهم في شيءٍ منه شكٌّ ولا وهمٌ، وكان منهم من حفظه كله، ومنهم من حفظ أكثره، ومنهم من حفظ بعضه، كل ذلك في زمن النبي ﷺ).

النتيجة: أنَّ حفظ القرآن، كان كل القرآن محفوظًا في مجموع الصحابة -ليس في جميع الصحابة- وإنما في مجموع الصحابة، فكان منهم من يحفظه كله، ومنهم من يحفظ جزءاً، ومنهم من يحفظ شيئًا.

إذًا، معناه: النتيجة ما هي؟ أنَّ القرآن كله محفوظ عند مجموع الصحابة.

فالآن نقول: "القرآن محفوظٌ في مجموع الصحابة، لا في جميع الصحابة"،

يعني ليس كل واحد من الصحابة يحفظ القرآن كاملًا.

(وقد ذكر الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام في أول كتابه في القراءات: من نُقِل عنهم شيءٌ من وجوه القراءة من الصحابة وغيرهم، فذكر من الصحابة: أبا بكر، وعمر، وعثمان، وعليًا، وطلحة، وسعدًا، وابن مسعودٍ، وحذيفة، وسالمًا، وأبا هريرة، وابن عمر، وابن عباس، وعمرو بن العاص، وابنه عبد الله، ومعاوية، وابن الزبير، وعبد الله بن السائب، وعائشة، وحفصة، وأم سلمة، وهؤلاء كلهم من المهاجرين. وذكر من الأنصار: أُبَيَّ بن كعب، ومعاذ بن جبل، وأبا الدرداء، وزيد بن ثابت، وأبا زيد، ومُجَمَّع بن جارية، وأنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين.

ولما توفي النبي ﷺ وقام بالأمر بعده أحق الناس به: أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقاتل الصحابة -رضوان الله عليهم- أهل الردة وأصحاب مسيلمة، وقُتِل من الصحابة نحو خمسمائة؛ أُشير على أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بجمع القرآن في مصحفٍ واحد؛ خشيةَ أن يذهب بذهاب الصحابة؛ فتوقف في ذلك من حيث إنَّ النبي ﷺ لم يأمر في ذلك بشيء).

والكلام في صحيح البخاري: أنَّ أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال لسيدنا عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "كيف أفعل شيئًا لم يفعلْه النبي ﷺ؟!"

(ثم اجتمع رأيه ورأى الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ على ذلك؛ فأمر زيد بن ثابت بتتبع القرآن وجمعه، فجمعه في صُحفٍ كانت عند أبي بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حتى توُفِّي، ثم عند عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حتى توفي، ثم عند حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. ولما كان في حدود سنة ثلاثين من الهجرة)، -على خلاف-.

(في خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حضر حذيفة بن اليمان فتح أرمينيَّة وآذربيجان؛ فرأى الناس يختلفون في القرآن، يقول أحدهم للآخر: قراءتي أصح من قراءتك؛

فأفزعه ذلك، وقَدِم على عثمان وقال: أَدْرِكْ هذه الأمة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى).

بل إنَّ هناك بعض الروايات تقول: إنَّ سيدنا عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ رأى أطفالًا في المدينة، وهو في المدينة رأى أطفالًا يلعبون، واثنان منهم يتشاجران، كلٌّ منهم يقول: قراءتي أصح من قراءتك، أو قراءة شيخي أصح من قراءتك، -هذه القصة مرَّت عليَّ في كتاب من كتب علوم القرآن-.

(فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها ثم نردّها إليك؛ فأرسلتها إليه، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن ينسخوها في المصاحف، وقال: "إذا اختلفتم أنتم وزيدٌ في شيءٍ فاكتبوه بلسان قريش؛ فإنما نزل بلسانهم"؛ فكتب منها عدة مصاحف: فوجَّه بمصحفٍ إلى البصرة، ومصحفٍ إلى الكوفة، ومصحفٍ إلى الشام، وترك مصحفًا بالمدينة، وأمسك لنفسه مصحفًا -الذي يقال له: "الإمام"-.

هذه الخمس مصاحف باتفاق.

(ووجه بمصحفٍ إلى مكة، وبمصحفٍ إلى اليمن، وبمصحفٍ إلى البحرين).

هذه مُختلفٌ فيها؛ فلهذا نقول: المصاحف ثمانية: خمسةٌ باتفاق النَّقَلة، وثلاثةٌ مختلَفٌ فيها.

(وأجمعت الأمة -المعصومة من الخطأ- على ما تضمَّنته هذه المصاحف، وترْكِ ما خالفها من زيادةٍ ونقص، وإبدال كلمةٍ بأخرى -مما كان مأذونًا فيه-؛ توسعةً عليهم، ولم يثبت عندهم ثبوتًا مستفيضًا أنه من القرآن).

طبعًا (مستفيضًا): هو الاستفاضة، والاستفاضة -طبعًا هذا مصطلح-؛ لأن الخبر: إما أن يكون له طرق بدون عدد معين وهذا هو "المتواتر"، وإما أن يكون له

طرق بعدد معين: الاثنان وما فوق هذا ما يسمى بـــ"الآحاد" وبعضهم يسميه "المشهور".

و**"المشهور:** هو "المستفيض"، لكن "المشهور" هو عند المحدّثين، و"المستفيض" هو عند الفقهاء، وبعضهم يقول: هما كشيءٍ واحد، يعني المشهور هو المستفيض، وبعضهم يقول: لا، يعني يُغاير بينهما كما قال ابن حجر في كتابه: أنَّ بعضهم غاير فجعل المشهور أعم من المستفيض؛ ولهذا نلاحظ ابن الجزري رحمة الله عليه في منظومته -التي ذكرناها قبل قليل- وهي [الهداية في علوم الرواية] قال:

واصـــطلَحوا الْمَشْـــهُور مَـــا يرويـــهِ فَـــوقَ ثَلَاثَـــةٍ عَـــن الْوَجِيـــه

يعني يقول: المشهور، هو ما يرويه ثلاثة عن الوجيه، يعني عن الإمام الحافظ الجهبذ وهكذا؛ ولهذا في هذه المنظومة الشيخ ابن الجزري في منظومته [الهداية] وهي في مصطلح الرواية في علم الرواية يعني مصطلح الحديث لم يتعرض للاستفاضة، لماذا؟

لأن "الاستفاضة" هي مصطلح عند الفقهاء، يقابل "المشهور" عند المحدِّثين، -والله أعلم-؛ فيمكن أن هذا هو السبب الذي له، يعني ذكر المشهور وما ذكر الاستفاضة، لكن هنا ذكر الاستفاضة قال: **(ثبوتًا مستفيضًا)**.

والمستفيض -حقيقةً- هو: ما تلقّته الأمة بالقبول، عدد اثنين.. ثلاثة.

(ولم يثبت عندهم ثبوتًا مستفيضًا أنه من القرآن)، يعني لم تتلقَّ الصحابة أنَّ هذا كان من القرآن.

(وجُرِّدت هذه المصاحف جميعها من النقط والشكل؛ ليحتملَها ما صحَّ نقله وثبتت تلاوته عن النبي ﷺ، إذ كان الاعتماد على الحفظ لا على مجرد الخط،

وكان من جملة الأحرف السبعة التي أشار إليها النبي ﷺ بقوله: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ»).

-والإمام سيجعل له مبحثًا خاصًّا-.

(فكُتِبَت المصاحف على اللفظ الذي استقر عليه في العرضة الأخيرة عن رسول الله ﷺ، كما صرَّح به غير واحدٍ من أئمة السلف: كمحمد بن سيرين، وعبيدة السلماني، وعامر الشعبي. قال علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: "لو وُلِّيتُ في المصاحف ما ولّى عثمان لفعلتُ كما فعل"، وقرأ أهل كل مصرٍ بما في مصحفهم.

طبعًا هذا على الغالب، يعني على الغالب أن كل أهل مصر -يعني أهل مكان- قرأوا بالمصحف الذي أُرسل إليهم؛ فنقول: "على الغالب" كما قال الإمام الجعبري رحمه الله عليه؛ لأن هناك مصاحفَ خالفت قراءة صاحبها، يعني هناك قراءة عند الشاميين خالفت المصحف الشامي، وهكذا.

وهناك بحث للعبد الضعيف ذكر فيه نماذج من هذا، وأعتقد أيضًا دكتورنا العزيز -الله يذكره بالخير- ناس السودان ذكروني باسمه...

الطالب: مدثر.

الشيخ: مدثِّر، مادام قلت: ناس السودان يعني مُدثِّر -الله يذكره بالخير- يمكن عنده كتب في هذا أيضًا، فكتب بحثًا فيما خالف المصحف، يعني: ما خالف البلد، أو ما خالف قراءة البلد.

(وقرأ أهل كل مصرٍ بما في مصحفهم، وتلقوا)، أيضًا بما في مصحفهم، يعني على الغالب.

و"على الغالب" هذه عبارة الإمام الجعبري يعني ليست من عندي، وإنما عبارة الجعبري، وعبارته: "ومن ثمَّ"، -وأنا أقرأ عليكم نص عبارة الجعبري لمن

يُريد أن يوثِّقَها-: "ومن ثمَّ أرسل إلى كل إقليمٍ المصحف الموافق لقراءة قارئه في الأكثر، وليس لازمًا كما يُتوهم".

إذًا عبارته: "في الأكثر وليس لازمًا".

(وتلقوا ما فيه عن الصحابة الذين تلقَّوْه مِن فِي رسول الله)، يعني: من فم رسول الله ﷺ.

(ثم قاموا بذلك مقامَ الصحابة الذين تلقَّوْه عن النبي ﷺ، (فممن كان بالمدينة)).

ونلاحظ -الآن-: أنه سيذكر مشاهير القُرَّاء من الصحابة ومن التابعين في الأمصار الخمسة، التي هي أمصار القراءات: المدينة، ومكة، والبصرة، والكوفة، والشام.

سيذكر لنا: مَنْ كان في المدينة، أو في الشام، أو في أحد هذه الأمصار الخمسة، من اشتهر بالقراءة من الصحابة ومن التابعين، فهو تكلم عن الصحابة، الآن نتكلم على التابعين.

(فممن كان بالمدينة) ابن المُسَيِّب.

والله أعلم، أنَّ الصواب في نُطق اللفظ لاسمه: بكسر الياء "ابن المُسَيِّب"، ولا نقول "ابن المُسيَّب"، وهناك عبارة مشهورة عنه -الله أعلم حقيقتها لكنها موجودة في الكتب- يقولون: "سيَّب الله من سيَّبَني"، يعني من سمَّاه "المُسيَّب" فهو يدعو عليه؛ ففُهِم أنَّ ضبطَ اسمه هو بكسر الياء "سعيد بن المُسيِّب"، ولا تقول: "المُسيَّب"؛ حتى لا تشملك دعوة هذا الإمام.

(فممن كان بالمدينة): ابن المُسَيِّب، وعروة، وسالم، وعمر بن عبد العزيز، وسليمان وعطاء ابنا يسار)، يعني: سليمان بن يسار، وعطاء بن يسار، الاثنان أَخَوان.

(ومعاذ بن الحارث -والمعروف بمعاذ القارئ-، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وابن شهابٍ الزهري، ومسلم بن جندب، وزيد بن أسلم.

(وبمكة): عبيد بن عمير، وعطاء، وطاووس، ومجاهد، وعكرمة، وابن أبي مليكة).

ونقف قليلًا عند كلمة (عُبَيد) هذا الرجل "عُبيد بن عُمَير"، حقيقةً ترجمته في النسخة المطبوعة عند [غاية النهاية] في البداية كاتب: "أنه قاص أهل مكة"، يعني قصّاص، يعني حكواتي، ثم الإمام ابن الجزري بعدها بسطرين أو ثلاثة أسطر ينقل عن مجاهد، يقول: "كنا نفخر على الناس أو على التابعين بأربعة" -يعني من أهل مكة كنا نفتخر عليهم، يعني نفتخر على الناس أنَّ عندنا أربعة أشخاص-، فعبارته يقول: "كنا نفخر على الناس بأربعةٍ: بفقيهنا، وبقارئنا، وبقاضينا، وبمؤذننا، أما فقيهنا: فابن عباس، وأما قارؤنا: فعبد الله بن السائب، وأما قاضينا: عُبَيد بن عمير، ومؤذنُنَا: أبو محذورة".

هكذا في [غاية النهاية]، لكن الصواب ليس "بقاضينا" وإنما "بقاصّنا"، فهو لم يكن قاضيًا، فهذا تصحيف من النسخة.

ومن يقرأ ترجمة عبيد بن عمير وهو ثقة، وكان إمامًا ومن أهل الحديث وله روايات، وكان قاصًّا، حتى إنَّ السيدة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا دخل عليها بعض التابعين فقالت: "من هذا؟ فقال لها: هذا عُبيد بن عمير، فقالت له: أنت الذي تجلس إلى الناس؟ -يعني أنت الذي تجلس إلى الناس وتحكي- قال: نعم؛ قالت: خَفِّف ولا تُملل" يعني لا تُطِل. وأيضًا قالت له عبارة أخرى: "خفف لا تملل الناس، يعني "خَفِف فإنَّ الذكر ثقيل".

ما نريد أن نخرج عن المحاضرة لكن كلمة لابد أن أقولها: يا ليت من

يمسكون الميكروفون في المساجد، ويعظون الناس في أوقات ليست وقت الدعوة، ليتهم يخففون عليهم بعض الشيء، الموعظة يكفي لها خمس دقائق، وعلى الأكثر: عشر دقائق، أما تجلس تعظ الناس ساعتين وساعة وربع! -فنسأل الله اللطف-.

(وبالكوفة): علقمة، والأسود، ومسروقٌ، وعبيدة، وعمرو بن شرحبيل، والحارث بن قيس، والربيع بن خثيم، وعمرو بن ميمون، وأبو عبد الرحمن السلمي، وزر بن حُبيش، وعبيد بن نضيلة، وأبو زرعة ابن عمرو بن جرير، وسعيد بن جبير، وإبراهيم النخعي، وعامر، والشعبي.

(وبالبصرة): عامر بن عبد قيس، وأبو العالية، وأبو رجاء، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، ومعاذ).

حقيقةً هذا الاسم امسحوه، النسخ التي وقفنا عليها طبعًا نحن قلنا: هو قديمًا قلنا: أفادت به (ت)، وطبعًا أنا سجلته يعني كتبته لأنه كانت نسخة من النسخ فيها هذا الاسم، لكن بعد التحقيق كل النسخ حتى التي بخط ابن الجزري ليس فيها هذا الرجل؛ فهذا يجعل ذكره ضعيفًا، فيشار إليه في الحاشية؛ ولهذا -إن شاء الله- في الطبعة الثانية من [النشر] -إن شاء الله- سنحذفه ونشير إلى أنه مما انفردت به نسخة؛ لأن عندنا نسخ قوية قُرِئت على الشيخ ابن الجزري ليس فيها هذا الاسم، فمعناه أن هذا يدل على أنَّ هذا الاسم ذكره في المتن قد يكون ليس من عند ابن الجزري.

(وجابر بن زيد، والحسن، وابن سيرين، وقتادة.

(وبالشام): المغيرة بن أبي شهاب المخزومي صاحب عثمان بن عفان في القراءة، وخليد بن سعد صاحب أبي الدرداء.

ثم تجرد قوم للقراءة والأخذ واِعْتُنُوا بضبط القراءة أتم عناية؛ حتى صاروا في ذلك أئمةً يُقتدى بهم، ويُرْحَل إليهم، ويؤخذ عنهم، أجمع أهل بلدهم على تلقِّي قراءتهم بالقبول، ولم يختلف عليهم فيها اثنان، ولتصدِّيهم للقراءة نُسِبَت إليهم).

من هم هؤلاء؟

يقول الشيخ: ((فكان بالمدينة): أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ثم شيبة بن نصاح، ثم نافع بن أبي نعيم.

(وكان بمكة): عبد الله بن كثير، وحميد بن قيس الأعرج، ومحمد بن محيصن.

(وكان بالكوفة): يحيى بن وثاب، وعاصم بن أبي النَجود -بفتح النون-، وسليمان الأعمش، ثم حمزة، ثم الكسائي.

(وكان بالبصرة): عبد الله ابن أبي إسحق، وعيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء، ثم عاصي الجحدري، ثم يعقوب الحضرمي.

(وكان بالشام): عبد الله بن عامر، وعطية بن قيس الكلابي، وإسماعيل بن عبد الله بن المهاجر، ثم يحيى بن الحارث الذماري، ثم شُريْح بن يزيد الحضرمي.

ثم إنَّ القُرَّاء بعد هؤلاء المذكورين كثروا وتفرَّقوا في البلاد وانتشروا، وخلفهم أمم بعد أمم، عُرِفت طبقاتهم، واختلفت صفاتهم، فكان منهم المُتْقِنُ للتلاوة، المشهور بالرواية والدراية، ومنهم المقتصر على وصفٍ من هذه الأوصاف، وكثر بينهم لذلك الاختلاف، وقلَّ الضبط، واتسع الخَرْقُ، وكاد الباطل يلتبس بالحق، فقام جهابذة علماء الأمة، وصناديد الأئمة، فبالغوا في الاجتهاد، وبَيَّنوا الحق المراد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات، وميَّزوا بين المشهور والشاذ، والصحيح والفاذ، بأصولٍ أصَّلوها، وأركانٍ فصّلوها؛ وها نحن

نشير إليها، ونُعَوِّل كما عوَّلوا عليها فنقول.

طبعًا هذا الكلام، هو في الأصل الكلام للإمام ابن مجاهد رحمه الله عليه في [السبعة]، يعني بداية الكلام لابن المجاهد، ثم الشيخ نمَّقه وزاد فيه.

نقف هنا.

نسأل الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أن يوفِّقنا، ويتقبل منا ما قلنا، ويجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يفتح لنا ما أُغلق علينا في القرآن وعلومه.

فنترك المجال الآن إذا هناك أسئلة. تفضل....

الطالب: جزاك الله خيرًا شيخنا، ونسأل الله –تعالى- أن يجعله في ميزان حسناتكم.

أنا كان استفساري عن الدرس الماضي، أنتم ذكرتم شيئًا أريد أستفسر فيه فقط:

بالنسبة للإجازة في كتاب [النشر] كانت النسخة الموجودة الضباع ذكر إسناده، وكذلك شيخنا بالنسبة للإجازة العامة، فلما الضباع ذكر إسناده كان ممكن يكون تلامذة الضباع روَوْه، كذلك الإجازة عنه حتى لو لم يُقرأ الكتاب كاملًا من عصر ابن الجزري، كل طبقة تقرأ الكتاب كاملًا ينفع يكون الإجازة -الإجازة العامة-!، فحتى كما في القرآن يكون كما القراءات تكون في إجازة عامة مثل أبو طاهر السلفي ذكر أنه: لم يقرأ على شيخه وأجازه، وناس... عنه وهو لم يقرأ، هذا يكون الكتاب أخف، وجزاك الله خيرًا.

الشيخ: وإياك يارب، ومن سمع ومن قَال.

أنا عندما تكلّمت على إجازة الكتب، طبعًا تكلمت حسب علمي القاصر،

وإجازة الشيخ الضباع هو ذكرها في طبعته، أنا أتكلم على الذي يُنكره علمي، شخص سواء من عند الضباع أو من إلى الآن إلى ابن الجزري عنده سند مكتوب أنه قُرِئ على ابن الجزري، ومن قرأه عن ابن الجزري قرأه تلاميذه، هذا هو المقصود.

أما ما نفعله نحن الآن -والله أعلم- قراءة الشيخ الضباع قد تكون مثل ما نفعله الآن.

فأنا قلت: لا يوجد سند -حسب علمي- ولا أعرف إلا اثنين الذين عندهم سند مكتوب، لا داعي لذكر اسميْهما، لكن عندهم هما يقولان: عندهما سندٌ مكتوبٌ إلى ابن الجزري، هذا الذي نتناقش فيه.

لا يمنع أنه فترة من الفترات الكتاب يُقرأ، بل إنه أحيانًا -وأنا أعرف مشايخ في المدينة من أربعين سنة وهم ما بقي كتابٌ إلا وقرأوه من كتب التفسير-، لكن أتكلم على هذه الجزئية، فسند الشيخ الضباع هل يوصله إلى ابن الجزري بأنه فلان قرأ الكتاب وفلان قرأ الكتاب وفلان يعني هل -حتى تكون الصورة واضحة- هل السند الذي عندنا الآن -سواء من الشيخ الضباع أو غيره-، هل هو بنفس الطريقة التي هي بسند ابن الجزري في قراءته للكتب؟ متصلة؟ ابن الجزري عنده إسناد بقراءة أي كتاب من كتب [التيسير] وغيره.

فنحن نعرف من قرأ عليهم ابن الجزري، وذلك نعرف من قرأ عليهم؛ لأنه مسلسل، لكن هل هذه موجودة عندنا الآن؟ هل الشيخ الضباع أو مَن بعد الضباع يُثبتون أنه فلان قرأ كتاب [النشر] وفلان على فلان، وفلان على فلان إلى ابن الجزري؟

الذي أعرفه: ابن الجزري لم يُقرأ عليه [النشر] إلا فيما ثبت في هاتين

النسختين، قُرِأ عليه الكتاب ليس مضمّنًا، ليس قراءة القرآن، وإنما قرئ عليه الكتاب، ومع ذلك، هذان الشخصان اللذان ثبت سماعهما وقراءتهما وشهد لهم ابن الجزري، شهد لهم بأنهم قرأوا عليه كتاب [النشر] في خمسين مجلس ما نجدها في السند حق الشيخ الضباع، أين هي؟

الطالب: ولكن هل ممكن الإجازة العامة..؟

الشيخ: لا، أنا لا أقول ممكن، أنت لما تأتي وتقول لي: ممكن؟ كل شيء ممكن: فحين إجماع أحد ممكن يعطي مسألة؛ ولهذا هناك عبارة للإمام زرُّوق - الإمام زرُّوق هذا من علماء المالكية، وهو إمام أندلسي أصلًا- كان يقول -عبارة حلوة جدًّا-: "العلماء مُصَدَّقون فيما يقولونه"، العالم مُصَدَّق فيما يقوله؛ لأنه من باب الأمانة، والعالم لا يكذب.

تتمة كلامه: "ومناقَشٌ معهم فيما يقولونه باجتهادهم".

فنحن لما يأتينا واحد يقول لنا: الاجتهاد كل ما له دليل حسي، هذا يعد اجتهادًا، فأنت لما تأتي وتقول لي: ممكن، أنا ما أكذِّب الشيخ الضباع أقول له: لا أنت ما عندك سند، لكن أين السند الخاص بالشيخ الضباع؟ كمثال، وأتأسف أني أضرب مثالا بالشيخ الضباع، نحن خدم الشيخ الضباع، لكن أنا قصدي أين معاصرنا الآن؟، لما تأتي تقول لي: سند، أعطني إياه بإثبات.

الطالب: لماذا لا يقول الشيخ الضباع حكمه في..؟

طالب آخر: خلاص أعطي فرصة للآخرين.

الطالب: عبارة الضباع في كتابه [النشر]؟

الشيخ: أنا كتبت منذ فترة عن هذا، ثم أتى واحد وقال لي: الشيخ الضباع ذكرنا بهذا، رددت عليه في نفس اللحظة، وكانت هناك معلومة -لكني لا أتذكرها الآن-،

فإذا رجعت إليها في الفيس تجدها إن شاء الله.

الطالب: ممكن كلمة للشيخ زرّوق!.

الشيخ: نقلتها بالمعنى، "العلماء مُصَدَّقون فيما يقولونه".

الطالب: يقولون أو يقولونه؟

الشيخ: أنا -إن شاء الله- الليلة أكتبها على تويتر فتأخذونها، أنقلها بنصها من كتابه. إن شاء الله.

الطالب: جزاكم الله خيرًا يا شيخ، الإمام ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ رجَّح بأنَّ المصاحف خمسة وليس منها مصحف أهل مكة، وعلماء الرسم و...

الشيخ: أين رجَّح؟

الطالب: لما قال: خمسة بالاتفاق.

الشيخ: كيف قال خمسة بالاتفاق؟!

الطالب: لما قال عبارة.

الشيخ: لا هو ذكر ثمانية يقول.

الطالب: لكنه قال: "مصحفٌ إلى الكوفة، وإلى الشام، وأمسك".

الشيخ: لا، مسألة الراجح هذا كلام العبد الضعيف: الخمسة متفقٌ عليها، والثلاثة مختلف فيها.

الطالب: حتى مكة، علماء الرسم ينقلون.

الشيخ: نعم نعم.

الطالب: سبب النقل.

الشيخ: الذي يذكره علماء الرسم أن المصاحف خمسة، الداني -وموثَّق عندكم- والجعبري. نعم فهذه الخمسة متفق عليها أنه أرسل إليها، حتى في نص نقلته:

"وسار في نُسَخٍ منها مع المدني"، "مع المدني" الذي هو اثنان، المدني: (العام، والخاص).

"كوفي وشامٍ وبصرٍ تملأ البصر"، هذا الشاطبي.

"**وقيل**: مكة"، "قيل" -هذا كلام الشاطبي-،

"**وقيل مكة والبحرين مع يمنِ ضاعت بها نسخٌ في نشرها قطرا**

طبعًا عندكم في الحاشية نقلت كلامًا لابن القاصح وهو أيضًا كلام للجعبري رحمة الله عليه.

فالخمسة المتفق عليها، المكي والبحريني واليمني مختلف فيه: هل أرسل أم لا؟

فالترجيح كلام للعبد الضعيف وليس من كلام ابن الجزري، ابن الجزري ذكر لكن،كأنه لما يقول: "ووجه بمصحفٍ إلى مكة، وبمصحفٍ إلى اليمن"، يعني كتب عدة مصاحف ووجه بمصحفٍ كما قال: "ووجه بمصحف"، -الله أعلم- قد يكون الفهم غير صحيح، لكن يُفْهَم منها: كأنه يقوى عنده أنه أرسله إلى مكة.

الطالب: أو تكون مرحلة ثانية بعد المصاحف الخمسة؟

الشيخ: ما أدري! هذا عندكم الشيخ البشير متخصص في المصاحف، امسكوه، لا تفرطوا فيه، إذًا قد يكون عنده تحقيق لهذه المسألة؛ عليكم به، كل علمٍ يُسأل عنه أهله.

الطالب: يا شيخ الآن معاذ لما ذكر الإمام ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: (ومعاذ).

الشيخ: معاذ الذي هو تبع البصرة؟

الطالب: الذي تقولون: يُحذف، الآن في التحقيق المنتظر أو إعادة النظر في التحقيق، هل نفس النسخة هل ستُغير النسخة هذه، يعني هذه النسخة هي الأصل وقابلتم عليها النسخ الأخرى صح؟

الشيخ: قابلت عليها النسخ الأخرى، هذه التي اعتمدناها أصلا هي النسخة السليمانية.

الطالب: التي بها: "معاذ"؟

الشيخ: التي بها "معاذ" لا لا، هذا كان في بداية التحقيق، وبداية التحقيق كان يسير على طريقة جامعة الإمام، وجامعة الإمام -كما تعلمون- تعد تلفيقًا بين النسخ، ففي البداية كنت أسير على التلفيق على النسخ -فكما تعلمون- فالإنسان أيام البحث إذا انتهى من جزئية نادراً ما يرجع إليها، فأنا كنت لا أذهب عن جزئية إلا بعد أن انتهي منها، فانظر والله، الجُهد!؛ لأن الكتاب كان طويلًا ولوحدي، لكن كلما مشينا قليلا ستجدون الاعتماد على نسخة السلمانية -الأصل-؛ ولهذا لا أقدر أن أستخدم كلمة الأصل في بداية البحث، السبب هو هذا؛ لأني كنت مشرفًا جديدًا، وأنا جديد على الجامعة؛ لذا اتبعت منهج التلفيق بين النسخ، وإلا هي مكتوب أنها "انفردت به تاء"، والتاء هذه ما لها معلومات.

الطالب: طيب التلفيق بين النسخ المقصود به كل نسخة تزيد بـ... تُثبتها في الأصل زادت على الأصل.

الشيخ: هذا هو التلفيق؛ لكنه خطأ.

الطالب: لكن هل التلفيق على منهج من مناهج البحث؟

الشيخ: مع الأسف هو المنهج المعتمد في جامعة الإمام، والجامعة الإسلامية، هو المنهج التلفيق كرسالة علمية لا أنا ضده نهائيًا؛ لأنك أنت لما تأتي لتلفيق النسخ ستعطيني في النهاية نسخة ليست واحدة من النسختين.

يعني مثلًا عندي نسختان، لنفرض مثلًا: عندي نسختان من [النشر]: واحدة بخط ابن الجزري –كمثال– أو واحدة بخط ابن الناظم، والثانية بخط طاهر بن عرب، وهناك نسخة ثالثة، هذان النسختان فقط، التلفيق لا يكون إلا من أكثر من نسخة، إذاً هذان النسختان، أنا ما أخترت نسخة طاهر بن عرب –الأصل–، وما اخترت النسخة الثانية –أصل–، ولكنني أنظر إلى النص الذي اتفقا عليه وأكتبه؛ والخلاف الذي بينهما أسجله في المتن، يعني –مثل الآن– (ت) اختلفت عن بقية النسخ بكلمة: "معاذ"، المفروض أنَّي لا أضع معاذاً؛ لأنه ليس في النسخة الأصلية التي اعتمدتها، لكنه موجود في نسخة (تاء)؛ فوضعته، الآن لما ترجع إلى النسخ ستجد –لو اتبعنا التلفيق– ستجد أن هذا الكتاب الذي أنت لو طبعته، أو الذي أنت حققته الآن، واتبعت فيه منهج التلفيق، لابد أنك تجد أنه سيختلف عن النسختين الخطِّيَّتين، بالزيادة التي أنت تضعها من إحدى النسخ، فأنت ستخرّج نسخة مختلطه من النسختين، وهذا ليس صوابًا؛ فعندما اتبعت التلفيق– ستكون نسخة طاهر بن عرب، ونسخة ابن الناظم ونسخة السامع، لأن نسختي فيها شيء ليس عند ابن الناظم، وفيها شيء ثانٍ في مكانٍ آخر ليس عند طاهر بن عرب.

الطالب: يعني ممكن نقول: أنها نسخة مطوَّرة.

الشيخ: نسخة مطورَّة –هذا ليس صحيحًا–؛ لأنهم يقولون لك: نحن نريد أن نُظهر نص المؤلف كما كتبه المؤلف، المؤلف ما كتبه هكذا، لا تستطيع أنك تقول.

إذاً قد تكون هذه النسخة الثانية هي قراءة جديدة لابن الجزري –كمثال يعني

ابن الجزري أو أي مؤلف آخر-، لكن منهج التلفيق معتمدٌ في الجامعات، لكن حقيقةً ما هو؟!، لكن كتحقيق تجاري ممكن، لكن بعضه فيه تخريب للكتب.

يعني ما الفرق أنه يأخذ النسخة الأصل وأطبعها مثلما هي، والفروق أُنزِلها تحت، هذا الصواب.

ولهذا قلت: الطبعة المقبلة -إن شاء الله- لن نضع فيها كل التلفيق؛ سنعتمد على نسخة معينة ونمشي عليها كلها.

الطالب: الصحيح ما يُوضع بين معكوفتين في النص.

الشيخ: لا لا، ما تتدخل في المتن نهائيًا، وهذا منصوص عليه، منصوص عليه عند علماء الحديث، حتى ابن الجزري نفسه نص عليه: أنك لما السقط أو الزيادة؛ تضع مكانها عن اليمين أو عن الشمال وتزيد، أما المتن؛ فلا تضع.

الطالب: شيخ لنا بالأبعد من ذلك حتى النص القرآني لا تعدل فيه؟

الشيخ: نعم، لا تعدِّل فيه؛ لأن هذا خطأ المؤلف نفسه، المؤلف ابن الجزري: ﴿وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأحقاف:١٢]، هو كتبها: "وبشرى للمسلمين"، كل النسخ، هذا خطأ من ابن الجزري رحمة الله عليه، خطأ من ابن الجزري، فبدلًا أن يكتب: ﴿لِلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأحقاف:١٢] كتب: "للمسلمين"، لكن الصواب الموجود في الطبعة الخاصة بالشيخ الضباع رحمة الله عليه، أو من الشيخ دهمان، يظهر أنهم يتبعون المنهج -وهذا يعني الخطأ إذا كان في الآية القرآنية-.

لكن كمثال: الإمام ابن غلبون رحمة الله عليه الأب والابن: "أحمد بن بويان" الرواة من طرق قالون، هذا الاثنين: ابن غلبون الأب والابن -كما قال الإمام الذهبي وكما قال الإمام ابن الجزري- يسمونه "أحمد بن ثوبان" بالثاء، ليس "ابن

بويان" بالباء والياء، هم يقولون: اسمه "ثوبان"، فلما يأتي أحدهم -وفعلًا زميلنا - الله يذكره بالخير- لما حقّق كتاب [الإرشاد]، وكان العبد الضعيف أحد المناقشين له-، فهو في الأصل كاتب "ابن بويان"، ليس صحيحًا، ثم في النسخة الخطية "ابن ثوبان".

فأنت الآن لما تغير "ثوبان" وتضع بدلًا منها "بويان"؛ هذا ليس كلام ابن غلبون، ثم يأتي أحدهم يحصل [الإرشاد] يكتب فيه: "ابن بويان"، والإمام الذهبي، والإمام ابن الجزري، يقولون أن: ابن غلبون يسميه: "ثوبان" وأنا موجود عندي "ابن بويان"؛ معناه أن كلام الذهبي وابن الجزري خطأ؟!

ليس صحيحًا، هذا هو خطأ عندهم هم، أو أنَّ معلوماتهم وصلت لهم أنه اسمه "ثوبان" -ما اسمه "بويان"-؛ هنا لا أقوم أنا بالتعديل في الكتاب، هذا كتاب ابن الجزري، هذا كتابك أنت، المتن ليس من حقك، ما لك حق أن تتدخل فيه!، كتاب العالم مثل بيته حقه لا تُدْخل فيه!.

حتى بعضهم يقول لك: لا، الشيخ يقول: "وليصلحه".

"وليصلحه" هذا: على المتعارف عند العلماء، لا أنه يحذف كلامًا، والخطأ يخطئ فيه المؤلف ويضع لي إيّاه، لا، هذا ليس الإصلاح عند العلماء.

صحيح من العلماء يقول لك: "من وجد في كتابي خطأً فليصلحه"، هذا موجود، لكن كيف يصلحه؟

دع الخطأ كما هو، وانزل لأسفل الصفحة أو على الحاشية -يمينا أو شمالا- وأكتب لي: الصواب كذا وكذا، وهذا موجود في المخطوطات.

الطالب: أحسن الله إليكم شيخ، بالنسبة للآية يا شيخ قلتم: لا يجوز التدَّخل في المتن.

الشيخ: أنا لم أقل: لا يجوز!، أنا أقول: لا تُغَيِّر حتى ولو كان خطأ.

الطالب: طيب الآية أختار قراءة الآية...

الشيخ: كيف؟

الطالب: النص القرآني.

الشيخ: قلت لك، أنا ضربت لك مثلًا في [النشر] -لما نصل إليه سنبيِّنه-: الشيخ ابن الجزري غيَّر كلمة في نهاية الآية الفاصلة، أو رأس الآية، كتبها خطأ، كل النسخ التي قُرِأت عليه والتي فيها خطه،حفظه هو، وهذا شيء طبيعي، يكون حافظ القرآن لكن أحيانًا يذهل عن كلمة، فبدلًا من أن يقول: ﴿لِلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأحقاف:١٢] قال لك: "للمسلمين"، -هو كتب هكذا وقالها-؛ لا أغيِّر أنا، أدع خطأه مثلما هو؛ ثم تحت في المتن أصحح.

وهذا فعلها الإمام الشيخ أحمد شاكر رحمه الله عليه في [الرسالة]: لما وجد خطأ الإمام الشافعي رحمه الله عليه دمج آيتين في آية، آية في سورة ونهايتها في سورة ثانية، يعني في سورة أخرى تُشابه لها وتختلف، فلما جاء يستدل بها، فركب الآيتين على بعض، وما أحد انتبه لها، [الرسالة] كما يقول أحمد شاكر: [الرسالة] قُرِأت على أكثر من ثمانمائة سنة، وفيها السماعات علماء كبار ابن الصلاح وابن حجر و.. و، يعني العلماء الكبار ولم ينتبه لها أحد، لم ينتبه لها إلا الشيخ أحمد شاكر رحمه الله عليه، وترك الخطأ كما هو، وبيَّن، الناس معتمدون على أن الشافعي لا يخطئ؛ فاستمر هذا الخطأ، وهذا هو المنهج الحقيقي، هذا ليس تحريفًا في القرآن.

هو أخطأ، لكن لو أصلحناه نحن لن نعرف أن فلانًا أخطأ في الآية.

وهناك خطأ ثانٍ للعلماء، -لما نصل له في مكانه يكون أفضل-. تفضل.

الطالب: بسم الله الرحمن الرحيم، جزاك الله خيرًا.

الشيخ: الموضوع في [النشر] تُرى ما هو في منهج التحقيق.

الطالب: جزاك الله خيرًا، ابن الجزري -في مقدمة الكتاب- تكلم كلامًا مختصرًا عن مصحف أبي بكر الصديق رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، ما هو مذهبه في قضية مصحف أبي بكر توفر عليه الأحرف السبعة أم لا؟

الشيخ: أنت ستحرق علينا ما سنذكره في الحصة القادمة -إن شاء الله-.

الشيخ ابن الجزري سيكتب لنا فصلًا كاملًا عن الأحرف السبعة، وعن هذه الجزئية: هل القراءات التي بقيت الآن هل هي متضمنة للأحرف السبعة أم متضمنة لحرف واحد وست حذفت؟ فلا أريد أن أقول لك، هذا دعه لما يأتي أجبْك عليه؛ -فكل حاجة في وقتها حلوة-.

الطالب: حياكم الله شيخنا، هنا ابن الجزري يقول شيخ: **(وأجمعت الأمة المعصومة من الخطأ على ما تضمنته هذه المصاحف، وترك ما خالفها من زيادةٍ ونقص، وإبدالٍ كلمة بأخرى مما كان مأذونًا فيه؛ توسعة عليهم)**.

عبارة الشيخ هنا مشكلة بعض الشيء: (مما كان مأذونًا فيه؛ توسعة عليهم)، هل هذا يدل على من باب...

الشيخ: لا، سيذكره هناك، سيذكره بعد ذلك؛ لأن القراءات كان مأذونًا فيها قبل العرض الأخير.

الطالب: يعني غير مُنزَّل يقصد هذا؟

الشيخ: لا لا، مُنزَّل لكن كان مأذونًا فيه، وإقرار النبي ﷺ له، والشيخ سيجيبُكَ على هذا الإشكال.

وهذه شبهة، بعض الناس يفهمها يقول لك: لا (مأذونًا فيه) معناه: أن الشخص نفسه كان يقرأ ولما يأتي عند النبي ﷺ يقول له: هكذا أُنزل، أو يقول له: ما فيها شيء، لا ليس بهذا؛ لأنه أي شيء لم ينزل لا يعد قرآنًا، حتى قراءة الشافعي، لولا أنها جاءت عليها فترة من الفترات وهي كانت قرآنًا لما سميناها قرآنًا، لكن الشيخ يتكلم بعد العرضة الأخيرة.

ولا تلتفت إلى الأكاديميين المعاصرين، يقول لك: ليس هناك ما يسمى (عرضة أخيرة) وكلام كهذا، ليس كل من أصبح دكتورًا أنه يُلتفت إلى كلامه.

ما اتفقت عليه أئمة الأمة من مئات السنين، لا ينقضه بحثٌ أكاديمي أبدًا، ولا يُشكك فيه، ولو اجتمع الأكاديميون كلهم.

نلاحظ الآن في بعض البحوث على أنها بحث ورواة، ويأتون إلى مُسَلَّمات، هؤلاء علماء الرواية: ابن الجزري، ابن حجر، النووي، هؤلاء العلماء كبار، هؤلاء علماء الرواية قبل أن يكونوا علماء دراية، أما نحن -كما قلت سابقًا-: علماء وِجادة.

أولئك رواية ودراية، ونحن وِجادة، وشتان ما بين الرواية والدراية والوِجَادة.

وضلَّ من كانت الصُحفُ شيخَه -مع الأسف-.

الطالب: بارك الله فيك، جزاك الله خيرًا، سؤالي يعني: مسألة أشار إليها الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا، ويحتاج إليها أيضًا في القرآن الكريم وقراءاته، هي: القول إنَّ قراءات القُرَّاء العشرة أو السبعة إنما هي قراءات يعني قراءة كل واحد منهم هي قراءة مصر بكامله، إنما هو يعني نُسِبَت إليه لاجتهاده أو لتخصصه في ها، يعني من خلال... وممارستكم لكتب القراءات وقراءاتكم في كتبه، يعني هل هذا واقع؟ يعني قراءة كل قارئ هي قراءة بلده؟ يعني نجد أن بعض القراءات فيها طرق كثيرة وفيها خلافات.

الشيخ: لو لم تكن قراءة بلده لما صدّق أهل بلده له، هي قراءة أهل البلد، يعني قراءة الكوفية هي قراءة الكوفي -مع الاختلاف البسيط الذي بين كل قارئ وقارئ-، فأهل الكوفة كانوا..يعني مثلًا الآن في القاهرة كمثال أو في موريتانيا -كمثال-: أناس يقرءون بورش، وأناس يقرءون بقالون، وأعتقد موجود في الجزائر، يقرءون بالروايتين في مصرٍ واحد.

إذاً لو جاء واحد وقرأ بحفص؟ سيُنْكرون عليه -أقصد العامة- يعني الذي يعرف قراءة لا نتكلم عليه، لكن أهل البلد الذين لا يعرفون بهذه القراءة لو جاء شخص وقرأ عليهم بقراءةٍ ليست بقراءة أهل بلدهم حتى ولو لم يكن حافظًا للقرآن، إذا خرج عن قراءة أهل بلده يعرف.

عندنا جزائري هنا أم لا؟ وللعلم: عندنا إخواننا من الجزائر قبل عشر سنوات بدأت تنتشر عندهم -عند بعض الشيوخ- بدأوا ينْشِرون طريق الأصبهاني، ما كانوا يعرفون، يعني طريق الأصبهاني دخيل عليهم، فكان عند الخاصة من أهل القراءات؛ ولهذا من كان متخصصًا في ورش كان ينكر عليهم في البداية.

فكذلك أهل القراءات، لا شك أنَّ كل قارئ، بل كل راوي، بل كل طريق أنه كان يقرأ برواية عصره -بقراءة أهل عصره-؛ ولهذا كان يرحل ليأخذ القراءات الأخرى، يرحل للأمصار ليأخذ قراءاته.

فمن يُرِدْ قراءة أهل المدينة ما كان سيحصِّلها في الكوفة ولا في الشام، وكذلك من يُرِدِ قراءة الشاميين ما كان يحصِّلها في المدينة، والله أعلم.

الطالب: أحسن الله إليكم، جزاكم الله خيرًا. في الصفحة الثامنة قول الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: (وقد رواه الطبراني في [المعجم الكبير] من حديث الجرجاني هذا عن كامل).

الشيخ: (أبي عبد الله).

الطالب: هل نحط التنوين؟

الشيخ: (عن كامل أبي عبد الله الراسبي).

الطالب: ليس بالإضافة؟

الشيخ: (عن كامِلِ أبي عبد الله).

الطالب: مثل (شقيقٍ أبي وائل)؟

الشيخ: (عن كاملٍ أبي عبد الله).

الطالب: بالتنوين؟

الشيخ: هو تلا على كامل هذا، أنا قلت أنهم يعني التعليق يمكن غير موجود في (كامل أبي عبد الله) حتى عند [المعجم الكبير]، هو عن نهشل، فكامل هذا لا أدري من أين ابن الجزري؟!، هل النسخة التي عنده من [المعجم الكبير] لم تصلنا؟ لا أدري؛ ولهذا كان التعليق: -يمكن ذكرت-: "وليس في جميع أحاديث الضحاك عند الطبراني ذكرٌ لكامل أبي عبد الله أو كامل بن عبد الله".

فالله أعلم، أن النسخة التي نَقل منها المؤلف وقع فيها هذا السهو أو نسخة أخرى، لا أدري، وإلا الذي في [المعجم الكبير] للطبراني: "عن نهشل أبي عبد الله".

الطالب: أحسن الله إليكم، أنا أريد فقط المقارنة بينه وبين صفحة اثنيْ عشر.

الشيخ: نعم، شقيقه، فهي حقيقة (كاملٍ)، نعم؛ لأنه لا يقصد هذا.

الطالب: أحسن الله إليكم.

تم الدرس الثاني بفضل الله ومنته.



الدرس الثالث

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، مسّاكم الله جميعًا بكل خير أيها الإخوة الحضور، والإخوة المستمعون والمستمعات، وجميع من يتابعنا في هذه الدروس المباركة التي نسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أنْ يجعلها خالصةً لوجهه الكريم، وأنْ يفتح علينا وعلى السامعين فيها فتوح العارفين، وأنْ يجعل هذا العلم لنا لا علينا يوم يقوم الأشهاد.

واختصارًا ومحافظةً على الوقت؛ نبدأ -إنْ شاء الله- في الدرس الثالث، وكنا وقفنا عند قول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما بدأ يتكلم على ضوابط القراءة الصحيحة. وحتى نربط الدروس الماضية بالدرس الجديد؛ تكلم المؤلف في المقدمة أو في الدرسين السابقين على فضل القرآن الكريم، وفضل تعلم القرآن الكريم، ثم أعطانا نُبذة عن أهل القراءات في زمن الصحابة والتابعين، ومن تبعهم من علماء القراءات.

وبدأ الحديث عن باب مهم جدًا من أبواب القراءات وهو ضابط هذه القراءات الصحيحة المتواترة، وسنعرف أنّ المؤلف -رحمة الله تعالى- في بداية حياته اختار قولًا معينًا، ثم بعد ذلك -بعد تقريبًا ثلاثين سنة من ذلك الوقت- اختار قولًا آخر، وهو ما سنبدأ به اليوم إنْ شاء الله.

❁ **فقال المؤلف** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَهَا نَحْنُ نُشِيرُ إِلَيْهَا) أي: إلى هذه الضوابط والأركان، (وَنُعَوِّلُ كَمَا عَوَّلُوا عَلَيْهَا فَنَقُولُ: كُلُّ قِرَاءَةٍ وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهٍ، وَوَافَقَتْ أَحَدَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَلَوِ احْتِمَالًا وَصَحَّ سَنَدُهَا، فَهِيَ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي لَا يَجُوزُ رَدُّهَا وَلَا يَحِلُّ إِنْكَارُهَا، بَلْ هِيَ مِنَ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ وَوَجَبَ عَلَى النَّاسِ قَبُولُهَا، سَوَاءٌ أَكَانَتْ عَنِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ، أَمْ عَنِ الْعَشْرَةِ، أَمْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمَقْبُولِينَ، وَمَتَى اخْتَلَّ رُكْنٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ أُطْلِقَ عَلَيْهَا ضَعِيفَةٌ أَوْ شَاذَّةٌ أَوْ بَاطِلَةٌ، سَوَاءٌ أَكَانَتْ عَنِ السَّبْعَةِ أَمْ عَمَّنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُمْ.

هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَئِمَّةِ التَّحْقِيقِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، صَرَّحَ بِذَلِكَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّانِيُّ، وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَكَذَلِكَ الْإِمَامُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَمَّارٍ الْمَهْدَوِيُّ، وَحَقَّقَهُ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمَعْرُوفُ بِأَبِي شَامَةَ، وَهُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ الَّذِي لَا يُعْرَفُ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ خِلَافُهُ).

أولًا: نلاحظ أنّ الشيخ قال: (كُلُّ قِرَاءَةٍ وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ)، طبعًا كلمة العربية هنا يجب أنْ ننبه أنّ المقصود بها ليست الألفاظ، يعني ليست ألفاظ كلام العرب، بل العربية هنا هذا مصطلح عند العلماء السابقين، يقصدون به ما نسميه الآن (النحو)، فهي المفروض أنْ تكون: كل قراءةٍ وافقت النحو -النحو العربي- وليس العربية التي هي الألفاظ.

وهذه نقطة من المصادر التي أتذكر الآن الإحالة عليها كتاب [الخاطريات] للإمام ابن جني رحمة الله عليه ذكر شيئًا من هذا القبيل، فكان يقول: إنّ إمامًا من الأئمة كان يقول: هذا قويٌ في اللغة لكنه ضعيفٌ في العربية، وأيضًا يقولون الإمام أبو عبيدة معمر أيضًا يقولون: هو ضعيف في العربية، يعني: في النحو، لكنه قويٌ في

اللغة يعني: مفردات اللغة.

فالألفاظ العربية ليست هي التي داخلة عندنا في هذا المجال؛ لأنّ القرآن كلَّه عربيٌ، ألفاظه وكلماته كلها عربية، حتى القراءات الشاذة ألفاظٌ عربية -ليست بلغة العجم-، ولا توجد قراءة شاذة، ولا توجد كلمة من القراءات الشاذة أو كلمة من القرآن الكريم لا يعرفها كل العرب، إذا كانت قريش لا تعرفها؛ فهذيل تعرفها.

فالمقصود من هنا -أريد التنبيه عليها- أنّ المقصود هنا (وافقت العربية): أنْ تكون اللغة متّفقة مع الوجه النحوي ولو كان ضعيفًا، فالمقصود هنا (اللغة-النحو) وليس مفردات اللغة.

(وَوَافَقَتْ أَحَدَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ)، وكلمة أحد هذه تُكتب بماء الذهب؛ لأنّ الشرط أنّ القراءة توافق ولو مصحفًا واحدًا من المصاحف العثمانية، لكن لو حذفنا كلمة أحد، لو كانت العبارة: ووافقت المصاحف العثمانية، تخرج كثير من القراءات التي لم تتفق عليها كل المصاحف، لكن كلمة أحد هذه لا بُدَّ منها في التعريف؛ فهي التي تصحح العبارة.

ولهذا نشترط أو العلماء يشترطون في ضابط القراءة الصحيحة أنْ تكون موافقة ولو لرسمٍ واحدٍ من المصاحف، لا يُشترط أنْ تكون كل قراءة تتفق مع جميع المصاحف العثمانية الخمسة أو السبعة التي ذكرناها في الحصة الماضية، لا، وإنما أنْ تكون موافقة لأحد رسم المصاحف.

(وَلَوِ احْتِمَالًا): ولو احتمالًا؛ لأننا سنعرف أنّ موافقة القراءة لرسم المصحف قد تكون احتمالًا، وقد تكون تقديرًا، أو قد تكون موافقة مطابقة -وهذا سيشرحه المؤلف؛ فلا نضيع فيه الوقت الآن-.

(وَصَحَّ سَنَدُهَا)، إذًا عندنا ثلاثة أشياء:

١ - موافقة العربية يعني: الوجه النحوي.

٢ - ووافقت رسم أحد المصاحف.

٣ - وأن يكون سندها صحيحًا: يعني صحة السند.

وهذا فيه كلام كثير، سنشرحه ونعلق عليه لما يأتي مكانه عند المؤلف، هل الشرط في القراءة أنْ تكون صحيحة السند أو أنْ تكون متواترة؟ هذا سنعرفه بعد قليل -إنْ شاء الله-.

بقية الكلام.. يقول الشيخ: إنّ هذه الضوابط الثلاثة: موافقه الوجه النحوي - وهذا نظمه هناك في الطيبة-، فكل ما وافق وجه نحوي هو قوله: (وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ)، (وَصَحَّ سَنَدُهَا)، (وَوَافَقَتْ أَحَدَ الْمَصَاحِفِ)؛ هذه هي الضوابط التي تؤكد صحة القراءة سواءً أجاءت عن السبعة أو عن العشرة أو عن غيرهم.

فالضابط هو هذه الأمور الثلاثة، وليس كونها جاءت عن عاصم أو جاءت عن نافع أو جاءت عن حمزة، لا، القضية ليست قضية القرّاء، القضية قضية هذه الضوابط، فهذه الضوابط موجودة في قراءة، إذًا أي قراءة اشتملت عليها هذه الضوابط وتميزت واتفقت فيها هذه الضوابط الثلاثة؛ فهنا نحكم عليها بأنها قراءة صحيحة.

فقال الشيخ بعد ذلك: (قَالَ أَبُو شَامَةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي كِتَابِهِ "الْمُرْشِدِ الْوَجِيزِ": فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُغْتَرَّ بِكُلِّ قِرَاءَةٍ تُعْزَى إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ وَيُطْلَقُ عَلَيْهَا لَفْظُ الصِّحَّةِ وَأَنَّ هَكَذَا أُنْزِلَتْ، إِلَّا) -إذاً لا يغتر بنسبها إلى القراء أو غيرهم- (إِذَا دَخَلَتْ فِي ذَلِكَ الضَّابِطِ)، الذي هو: الأمور الثلاثة التي ذكرناها.

(وَحِينَئِذٍ) **يعني**: حين تَوَفُّر هذه الثلاثة، (لَا يَتَفَرَّدُ بِنَقْلِهَا مُصَنِّفٌ عَنْ غَيْرِهِ، وَلَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِنَقْلِهَا عَنْهُمْ، بَلْ إِنْ نُقِلَتْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْقُرَّاءِ؛ فَذَلِكَ لَا يُخْرِجُهَا عَنِ

الصِّحَّةِ؛ فَإِنَّ الِاعْتِمَادَ عَلَى اسْتِجْمَاعِ تِلْكَ الْأَوْصَافِ لَا عَمَّنْ تُنْسَبُ إِلَيْهِ، فَإِنَّ الْقِرَاءَاتِ الْمَنْسُوبَةَ إِلَى كُلِّ قَارِئٍ مِنَ السَّبْعَةِ وَغَيْرِهِمْ مُنْقَسِمَةٌ إِلَى: الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ، وَالشَّاذِّ، غَيْرَ أَنَّ هَؤُلَاءِ السَّبْعَةَ لِشُهْرَتِهِمْ وَكَثْرَةِ الصَّحِيحِ الْمُجْتَمَعِ عَلَيْهِ فِي قِرَاءَتِهِمْ، تَرْكَنُ النَّفْسُ إِلَى مَا نُقِلَ عَنْهُمْ فَوْقَ مَا يُنْقَلُ عَنْ غَيْرِهِمْ).

(قُلْتُ)، بدأ الشيخ يشرح لنا ماذا يقصد بقوله: (وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ)، (وَوَافَقَتْ أَحَدَ الْمَصَاحِفِ)، (وَصَحَّ سَنَدُهَا)، (قُلْتُ) أي: ابن الجزري، (وَقَوْلُنَا فِي الضَّابِطِ وَلَوْ بِوَجْهٍ: نُرِيدُ بِهِ وَجْهًا مِنْ وُجُوهِ النَّحْوِ، سَوَاءٌ أَكَانَ أَفْصَحَ أَمْ فَصِيحًا، مُجْمَعًا عَلَيْهِ أَمْ مُخْتَلَفًا فِيهِ اخْتِلَافًا لَا يَضُرُّ مِثْلُهُ، إِذَا كَانَتِ الْقِرَاءَةُ مِمَّا شَاعَ وَذَاعَ وَتَلَقَّاهُ الْأَئِمَّةُ بِالْإِسْنَادِ الصَّحِيحِ؛ إِذْ هُوَ الْأَصْلُ الْأَعْظَمُ وَالرُّكْنُ الْأَقْوَمُ، وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ فِي رُكْنِ مُوَافَقَةِ الْعَرَبِيَّةِ)، يعني: وافقت النحو.

(فَكَمْ مِنْ قِرَاءَةٍ أَنْكَرَهَا بَعْضُ أَهْلِ النَّحْوِ أَوْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَلَمْ يُعْتَبَرْ إِنْكَارُهُمْ، بَلْ أَجْمَعَ الْأَئِمَّةُ الْمُقْتَدَى بِهِمْ مِنَ السَّلَفِ عَلَى قَبُولِهَا)، الشيخ يريد أنْ يقول كلامه واضح أنّ الشرط الذي هو تكون القراءة موافقة للوجه النحوي، لا يشترط العلماء أنْ يكون هذا الوجه قوي أو أنه يكون أقوى الأوجه، بل إنه ولو كان وجهًا يُوجد ما هو أفصح منه، المهم أنْ يكون وجهًا صحيح تكلمت به العرب.

ويضرب لنا أمثلة، وهذا السبب هو الذي جعل بعض علماء النحو ينكر بعض أوجه القراءات؛ لأنها ما جاءت على الوجه المشهور عند العرب، ما جاءت على الوجه الأفصح، فالشيخ يقول: (سَوَاءٌ أَكَانَ أَفْصَحَ أَمْ فَصِيحًا)، ولا تُوجد قراءة لم تتكلم بها العرب، يعني: ما جاءت أي قراءة لا يعرفها العرب -من حيث النحو-، كل القراءات المتواترة كلها قراءاتٌ صحيحة؛ حتى التي أنكرها بعض علماء النحو لها وجهٌ نحويٌ صحيحٌ.

القضية: أنه فات هؤلاء العلماء ولم يستقرئوا كامل كلام العرب، ولو استقرأوا

كلام العرب لوجدوا أنّ هذه الأوجه صحيحة -وهذا نلحظه في كتب التوجيه التي توجه القراءات-.

الشيخ الآن بدأ يضرب لنا أمثلة مما هو فصيح وليس أفصح طبعًا عند بعض العلماء، ويبين لنا كلمات أو قراءات أنكرها بعض علماء النحو، كإنكارهم: (كَإِسْكَانِ (بَارِئْكُمْ))، لأبي عمرو، (فتوبوا إلى بارئْكم)، بإسكان الهمزة.

طبعًا بإسكان الهمزة التي هي قراءة أبي عمرو: فتوبوا إلى بارِئكُم، هذا الإسكان عند بعض علماء النحو يقولون: غير صحيح، ولهذا يطعنون في هذه القراءة يقولون: إنها قراءة لحن، وبعضهم يقول: إنها قراءة قبيحة، وبعضهم يقول: قراءة لا تجوز، طبعًا مصطلحات نحوية لا يقصدون بها الطعن في القرآن.

وهذه نقطة مهمة جدًا يجب أنْ ننتبه إليها إخواني، لا ننظر إلى العلماء النحويين -وخاصةً علماء السلف- الذين ينكرون بعض القراءات أو يطعنون في بعض القراءات؛ لا تأخذنا العاطفة ونقول: إنهم ينكرون القرآن لا، هو لو ثبت عندهم أنه قرآن ما أنكروه، لكن ما ثبتت عندهم هذه القراءة.

منها هذه الكلمة: (بَارِئْكُمْ)؛ لأنهم يقولون: هذا السكون ليس له وجه، يعني الكلمة: (بَارِئْكُمْ) مسبوقة بحرف الجر: (فتوبوا إلى..)؛ فحرف الجر المفترض أنْ يكسر الهمزة، فلما يأتي أبو عمرو ويقول: (إلى بارئْكم)، ويقول: إنها قراءة!، إذًا النحوي يجب أنْ يتوقف عند ذلك.

بل إنّ أي طالب الآن مبتدئ في النحو عندما تقول: درس في المدرسة في الرابع الابتدائي أو الخامس الابتدائي؛ درس أنّ حرف الجر أنه يجر الاسم الذي بعده لما تقول له: إلى بارِئْكُم يقول لك: خطأ، حرف الجر يجر؛ كيف هنا سَكّن؟

فعلماء النحو أو بعض العلماء الذين أنكروا هذا، قالوا: إنّ هذا الإسكان لا

وجه له، لكن فاتهم أنّ هذا الإسكان -صحيح أنه ليست حركة إعراب-، سببه ليس النحو، وإنما التخفيف -وهذا شيءٌ معروف عند كلام العرب-، يعني يسكنون بدون سبب، وليس بوجود عامل.

فحتى مع وجود العامل -هنا تسكين- الذي هو (إلى)، ومع ذلك جاءت القراءة بالتسكين، هذا الأسلوب الذي أنكره بعض علماء اللغة أسلوبٌ معروفٌ في كلام العرب، وله شواهد موجودة في كتب التوجيه.

(كَإِسْكَانِ (بَارِئْكُمْ) وَ (يَأْمُرْكُمْ) وَنَحْوِهِ، وَ (سَبَأْ)) في سورة النمل: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ﴾ [سبأ:١٥] على قراءة التسكين: لسبأْ... وهكذا، ويا بُنيَّ: يا بَنيَّ، (وَمَكْرَ السَّيِّئْ)؛ أيضًا نفس القضية السكون لماذا؟ فهذه كلها نماذج مما أنكرها بعض علماء النحو.

(وَ (نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ)) على قراءة البناء للمفعول في: (نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ)، الفعل نُجي مبني للمجهول، والاسم الذي بعده المفروض أنْ يكون مرفوعًا، المفروض يعني في غير القرآن نقول: نُجِّيَ المؤمنون كما نقول: فُهِم الدرسُ فيكون نائب فاعل، لكن هنا (الْمُؤْمِنِينَ) -يعني في هذه القراءة جاءت بالجر-، فأيضًا أنكرها بعض علماء النحو لأنهم لم يجدوا لها وجهًا، والكتب التي اختصَّت بالتوجيه لها وجه.

وإنْ كانت هذه القراءة حقيقةً، كما يقول السمين الحلبي أو غيره من العلماء الذين اهتموا بإعراب القرآن، يقولون: إنها من أصعب القراءات تخريجًا، يعني (نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ) من أصعب القراءات تخريجًا، حتى بعضهم يقول: لا، نُجي لم تُسلط على المؤمنين وإنما سُلطت على وصف المحذوف وهو: نُجي النجاء المؤمنين، والمناقشة معهم في تخصص النحو لا نضيع فيه الوقت.

(وَالْجَمْعِ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ فِي تَاءَاتِ الْبَزِّيِّ وَإِدْغَامِ أَبِي عَمْرٍو فِي: (وَاسْطَّاعُوا) لِحَمْزَةَ،(فما اسطاعوا يظهروه)، وَإِسْكَانِ (نِعْمَّا وَيَهْدي)، وَإِشْبَاعِ الْيَاءِ فِي (نَرْتَعِي))، ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ [يوسف:١٢]،وهكذا.. (وَيَتَّقِي وَيَصْبِرْ) ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف:٩٠]،(إنه من يتقي) -على قراءة من يثبت الياء-: (إنه من يتقي ويصبر).

يتقي: هذه الياء لماذا جاءت؟ والمفروض أنها تكون مجزومة وهي لام الفعل؟ لأنّ يتقي من التقى؛ فالياء لام الكلمة، فلام الكلمة المفروض أنْ تُحذف لأنها مجزومة، إنه من يتقي ويصبر المفروض أنْ تكون: إنه من يتقِ حذف الياء على قراءة ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف:٩٠].

و﴿أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم:٣٧] **على قراءتي هشام**: (أَفْئِيدَةٌ مِنَ النَّاسِ): هذه الياء لماذا جاءت؟ فأيضًا لهم فيها وجه كبير، وَضَمِّ: (لِلْمَلَائِكَةُ اسْجُدُوا) لأبي جعفر، ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ﴾ [الإسراء:٦١] أبو جعفر يقرأ: للملائكةُ، لكن هذه الضمة لماذا وهي أيضًا مسبوقة بحرف الجر.

(وَنَصْبِ (كُنْ فَيَكُونَ)، وَ(لِيُجْزَى قَوْمًا)) **نفس الشيء مثل**: نُجي المؤمنون، على قراءة البناء بمفعول ليُجزى، وَخَفْضِ (وَالْأَرْحَامِ)) ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء:١]، على قراءة حمزة: واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ -على الخفض-.

وأيضًا يقولون هذه قراءة غير صحيحة أو غير فصيحة..لماذا؟ لأنّ القاعدة عندهم أنه لا يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير بدون ذكر الجار، المفروض: واتقوا الله الذي تساءلون به وبالأرحامِ، فالأرحام هنا معطوف على الضمير في به، فهذا عطف اسم ظاهر على ضمير، يقولون: هذا لا يجوز، حتى

يكون صحيحًا فلا بُدَّ أنْ نذكر حرف الجر، (واتقوا الله الذي تساءلون به..) (وبــ) وبالأرحامِ، لكن العرب تكلمت بهذا الأسلوب:

فــاليوم قــد بــتَّ تهجونــا وتشــتمنا فاذهــــب فمـــا بـــك والأيـــام

طبعا الشاعر قال: (فما بك والأيامِ)

والأدلة كثيرة في هذا الباب.

(وَنَصْبِ (ولِيُجْزَى قَوْمًا))، على قراءة البناء للمفعول ليُجزى، (وَالْفَصْلِ بَيْنَ الْمُضَافَيْنِ فِي الْأَنْعَامِ) ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام:١٣٧] على قراءة ابن عامر، والمؤلف عندما يأتي مكانها أيضًا أطال فيها النفس وأطال فيها النقاش.

(وَهَمْزِ (سَاقَيْهَا): (سأْقيها)، وَوَصْلِ (وَإِنَّ إِلْيَاسَ): (وإن الياس)، وَأَلِفِ (إِنَّ هَذَانِ)) المفروض: إنّ هذين، (وَتَخْفِيفِ (وَلَا تَتَّبِعَانِ)، وَقِرَاءَةِ (لَيْكَةَ) فِي الشُّعَرَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ)، أي: وغير ذلك من القراءات التي أنكرها بعض علماء النحو ولم يُسلم لهم هذا الإنكار.

((قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ) فِي كِتَابِهِ "جَامِعِ الْبَيَانِ" بَعْدَ ذِكْرِه إِسْكَانِ (بَارِئِكُمْ) وَ (يَأْمُرُكُمْ) لِأَبِي عَمْرٍو وَحِكَايَةِ إِنْكَارِ سِيبَوَيْهِ لَهُ فَقَالَ -أَعْنِي الدَّانِيَّ-: وَالْإِسْكَانُ أَصَحُّ فِي النَّقْلِ وَأَكْثَرُ فِي الْأَدَاءِ وَهُوَ الَّذِي أَخْتَارُهُ وَآخُذُ بِهِ).

حقيقةً الشيخ يقول لأبي عمرو: (وَحِكَايَةِ إِنْكَارِ سِيبَوَيْهِ) يعني: يُفهم من هذا النص أن الإمام أبو عمرو الداني حكى إنكار سيبويه لهذه القراءة، وبعد الرجوع إلى المسألة في مظانها من كتاب سيبويه؛ حقيقةً ما وجدت أنّ الداني يحكي الإنكار، لم يحك إنكار سيبويه؛ لأنّ سيبويه قرأ على أبي عمرو لكن أبا عمرو لم يقرئ سيبويه بالإسكان، وإنما قرأ عليه بالاختلاس.

فيقولون: إنّ سيبويه يقول: إنّ السامع سمع أبا عمرو يقرأ بالاختلاس؛ فظن أنه يسكّن فسكّن، طبعًا هذا الكلام يُنسب إلى سيبويه لكنه حقيقةً لم أجده في كتاب سيبويه، هو منقول عنه لكن لم أجده في كتاب سيبويه -والله أعلم-.

ويظهر -والله أعلم- بعد بحث المسألة، يظهر أنها من تفسير ابن مجاهد لكلام سيبويه، فلما نلجأ للسياق يظهر لي -وقد يكون ما يظهر لي خطأً، لكنه حسب ما وقفت عليه- أنّ هذا الإنكار هو تعليلٌ من الإمام ابن مجاهد رحمة الله عليه لكلام سيبويه. وهذه مسألة تسجلونها وتبحثون عنها؛ فأنتم -الحمد لله- مازلتم شبابا وعندكم نشاط في البحث.

(ثُمَّ لَمَّا ذَكَرَ نُصُوصَ رُوَاتِهِ قَالَ: وَأَئِمَّةُ القراءة) -الكلام لأبي عمرو الداني-، (وَأَئِمَّةُ القراءة لَا تَعْمَلُ فِي شَيْءٍ مِنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ عَلَى الْأَفْشَى فِي اللُّغَةِ وَالْأَقْيَسِ فِي الْعَرَبِيَّةِ، بَلْ عَلَى الْأَثْبَتِ فِي الْأَثَرِ وَالْأَصَحِّ فِي النَّقْلِ، وَالرِّوَايَةِ إِذَا ثَبَتَ عَنْهُمْ لَا يَرُدُّهَا قِيَاسُ عَرَبِيَّةٍ وَلَا فُشُوُّ لُغَةٍ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ يَلْزَمُ قَبُولُهَا وَالْمَصِيرُ إِلَيْهَا).

(قلت): -أي: ابن الجزري-، الآن شرح لنا ماذا يقصد بالوجه النحوي، الآن سيشرح لنا ماذا يقصد بموافقة أحد المصاحف العثمانية، فقال: (قلتُ: وَنَعْنِي بِمُوَافَقَةِ أَحَدِ الْمَصَاحِفِ مَا كَانَ ثَابِتًا فِي بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ كَقِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ (قَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا)) وقالوا الواو الأولى سقوطها، ابن عامر يقرأ: قالوا اتخذوا الله ولدًا -بدون واو-، البقية يقرأون: وقالوا.

(وَالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ بِزِيَادَةِ الْبَاءِ فِي الِاسْمَيْنِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّ ذَلِكَ ثَابِتٌ فِي الْمُصْحَفِ الشَّامِيِّ)، وطبعًا هنا يوجد تجوز عند المؤلف رحمة الله عليه في قوله: (ثَابِتٌ فِي الْمُصْحَفِ الشَّامِيِّ) يُفهم منه أنّ زيادة الباء عن الراوييْن، ونحن نعرف أنّ من طريق الشاطبية هناك فرقٌ بين هشام وابن ذكوان.

وهذا طبعًا لأنّ المؤلف هنا يكتب في معرض ذكر الأمثلة؛ وليس في معرض ذكر المسألة على التحقيق، وإنما مكانها هناك، فلما يأتي مكانها في مكان القراءة سيُبيِّن لنا اختلاف الرواة فيما بعد، فهذا -كما قلنا في المحاضرة السابقة- يجب أنْ ننتبه إليه في قراءة كتب العلماء.

عندما يتكلم عرضًا لا يُؤخذ له مذهبه ولا يُخطّأ، بينما يُخطّأ المؤلف عندما يذكر المسألة في مظنها، يعني في المكان الأجدر بها: عندما يذكر المعلومة خطأ أو ناقصة، هنا نناقش ونقول: إنه أخطأ، أو إنه سها، أو إنه غفل -وهذا أشرنا إليه في المحاضرة السابقة-.

(وَكَقِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ: ﴿جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ فِي الْمَوْضِعِ الْأَخِيرِ مِنْ سُورَةِ بَرَاءَةَ بِزِيَادَةِ ﴿مِنْ﴾، فَإِنَّ ذَلِكَ ثَابِتٌ فِي الْمُصْحَفِ الْمَكِّيِّ، وَكَذَلِكَ: ﴿فَإِنَّ اللهَ هُوَ الْغَنِيُّ﴾

فِي سُورَةِ الْحَدِيدِ بِحَذْفِ ﴿هُوَ﴾، وَكَذَا ﴿وسَارِعُوا﴾ بِحَذْفِ الْوَاوِ، وَكَذَا ﴿مِنْهُما مُنْقَلَبًا﴾ بِالتَّثْنِيَةِ فِي الْكَهْفِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ فِي الْقُرْآنِ اخْتَلَفَتِ الْمَصَاحِفُ فِيهَا فَوَرَدَتِ الْقِرَاءَةُ عَنْ أَئِمَّةِ تِلْكَ الْأَمْصَارِ عَلَى مُوَافَقَةِ مُصْحَفِهِمْ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ لَكَانَتِ الْقِرَاءَةُ بِذَلِكَ شَاذَّةً لِمُخَالَفَتِهَا الرَّسْمَ الْمُجْمَعَ عَلَيْهِ).

يعني: لو أنّ هذه الزيادات أو هذه الكلمات التي زيدت أو الكلمات التي حُذفت؛ لو أنها في كل المصاحف حُذفت، أو أنها في كل المصاحف زيدت، يعني: لو أنها اتفقت عليها المصاحف كلها بالحذف؛ نقول: هذه قراءة شاذة، لكن حيث إنها موجودة في بعض المصاحف العثمانية، ومحذوفة في بعض المصاحف العثمانية؛ هذا لا يقدح في كونها قراءةً صحيحة.

((وَقَوْلُنَا) بَعْدَ ذَلِكَ: وَلَوِ احْتِمَالًا) يعني موافقة الرسم ولو احتمالًا، (نَعْنِي بِهِ: مَا يُوَافِقُ الرَّسْمَ وَلَوْ تَقْدِيرًا؛ إِذْ مُوَافَقَةُ الرَّسْمِ قَدْ تَكُونُ تَحْقِيقًا وَهُوَ الْمُوَافَقَةُ الصَّرِيحَةُ)، يعني عندما تقول: ضرب، لفظ ضرب إذا كتبتها تكتبها ضرب، مالك: لو كتبتها مالك (بالألف) ورسمتها (مالك)؛ هذا الرسم يطابق هذا اللفظ، لكن لو كتبت (مالك) كتبتها (ملك)؛ إذًا هذا الضبط أو هذا الرسم لا يتفق مع النطق، لكنه يوافقه احتمالًا، لاحتمال أنّ هذا الألف حُذف لعلةٍ -كما سيقول المؤلف-.

(وَقَدْ تَكُونُ تَقْدِيرًا وَهُوَ الْمُوَافَقَةُ احْتِمَالًا، فَإِنَّهُ قَدْ خُولِفَ صَرِيحُ الرَّسْمِ فِي مَوَاضِعَ إِجْمَاعًا نَحْوُ: (السَّمَوَاتُ))، السماوات: هناك ألف بعد الميم وهناك ألف بعد الواو، ومع ذلك ما كُتبت (السماوات، والصالحات).. وهكذا.

(وَالَّيْلِ) الليل نطقها بلامين، ومع ذلك كُتبت في المصحف بلامٍ واحدة، (وَالصَّلَوٰةَ) كُتبت بالواو وهكذا، (وَالزَّكَوٰةَ وَالرِّبَوا)، وَنَحْوُ: (لِنَظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ)) على القول بأنها رُسمت في المصحف بنونٍ واحدةٍ.

(وَجِيءَ) رُسمت بألفٍ زائد بعد الجيم.

(حَيْثُ كُتِبَت بِنُونٍ وَاحِدَةٍ) في: لننْظر، (وَبِأَلِفٍ بَعْدَ الْجِيمِ فِي: وجيء، فِي بَعْضِ الْمَصَاحِف.

وَقَدْ تُوَافِقُ بَعْضُ الْقِرَاءَاتِ الرَّسْمَ تَحْقِيقًا، وَيُوَافِقُهُ بَعْضُهَا تَقْدِيرًا، نَحْوُ (مَلِكَ يَوْمَ الدِّينِ) في الفاتحة، فَإِنَّهُ كُتِبَ بِغَيْرِ أَلْفٍ فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ، فَقِرَاءَةُ الْحَذْفِ تَحْتَمِلُهُ تحقيقًا)؛ لأنهم يقرأون (ملِك) فهي كُتبت (ملك)، فهذه القراءة توافقه تحقيقًا.

(كَمَا كُتِبَ مَلِكِ النَّاسِ، وَقِرَاءَةُ الْأَلِفِ) أي: مالك يوم الدين، (تحتمله تَقْدِيرًا كَمَا كُتِبَ مَالِكَ الْمُلْكِ، فَتَكُونُ الْأَلِفُ حُذِفَتِ اخْتِصَارًا)، بالخاء: اختصارًا حتى ما

يكون هناك شبه عن اقتصارًا بالقاف، (وَكَذَلِكَ (النَّشَأَةُ) حَيْثُ كُتِبَتْ بِالْأَلِفِ وَافَقَتْ قِرَاءَةَ الْمَدِّ تَحْقِيقًا) التي هي النشاءة.

(وَوَافَقَتْ قِرَاءَةَ الْقَصْرِ) أي: النشأة (تَقْدِيرًا، إِذْ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْأَلِفُ صُورَةَ الْهَمْزَةِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ كَمَا كُتِبَ مَوْئِلًا) في (الكهف)، (وَقَدْ تُوَافِقُ اخْتِلَافَاتُ الْقِرَاءَاتِ الرَّسْمَ تَحْقِيقًا نَحْوُ أَنْصَارُ اللهِ) وهناك قراءة: أنصارًا لله، الكتابة هي هي: الراء بعد ألف، هل هذا الألف لتنوين الراء: أنصارًا لله؟ أو الألف للفظ الجلالة: أنصار الله؟ فالرسم يوافق.

(وَ(فنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ)، وَ(يَغْفِرْ لَكُمْ)، وَ(يَعْمَلُونَ)، وَ(هَيْتَ لَكَ)، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا يَدُلُّ تَجَرُّدُهُ عَنِ النُّقْطِ وَالشَّكْلِ وَحَذْفُهُ، أي: مما يدل تجرده ومما يدل حذفه وَإِثْبَاتُهُ عَلَى فَضْلٍ عَظِيمٍ لِلصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي عِلْمِ الْهِجَاءِ -خَاصَّةً-، وَفَهْمٍ ثَاقِبٍ فِي تَحْقِيقِ كُلِّ عِلْمٍ، فَسُبْحَانَ مَنْ أَعْطَاهُمْ وَفَضَّلَهُمْ عَلَى سَائِرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ).

وفعلًا حقيقةً؛ رسم الصحابة للمصحف يكون من باب الإعجاز؛ ولهذا لا أحد يستطيع أنْ يوجه علم الرسم، وكل من وجه علم الرسم فتوجيهه إنما هو من حيث الذوق، وليس من حيث العلم، يعني المسألة ذوقية يقول: حُذف لأنه كذا وكذا أو السياق كذا وكذا؛ هذا كله كلام غير صحيح: فالذوق شيء، والمسائل العلمية لا تُثبت بالذوق، المسائل العلمية تثبت بالأدلة.

فتوجيه القراءات نستطيع أن نقول: هذه القراءة وجهها كذا وكذا بدليل كلام العرب كذا وكذا، لكن لا نستطيع أنْ نقول: إن الصحابة حذفوا هذا الألف هنا لعلةٍ كذا وكتبوه هناك لعلةٍ كذا، ونجزم، وإلا هناك المتأخرون -بل قبل المتأخرين- هناك العالم الكبير بن البناء المراكشي رحمة الله عليه في عنوان الدليل حاول أنْ يرسم أو أنْ يعلِّل رسم المصحف.

لكنه كما قلت: توجيهه إنَّما هو تعليلٌ، ليس بأدلةٍ علميةٍ وإنَّما هو تعليل؛ ولهذا نميل إلى هذا القول، نميل إلى أنّ رسم المصحف إنَّما هو شيءٌ أعطاه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ للصحابة، وذهبوا بسره معهم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

((وَلِلَّهِ دَرُّ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حَيْثُ يَقُولُ فِي وَصْفِهِمْ -فِي رِسَالَتِهِ الَّتِي رَوَاهَا عَنْهُ الزَّعْفَرَانِيُّ- مَا هَذَا نَصُّهُ: وَقَدْ أَثْنَى اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي الْقُرْآنِ وَالتَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ، وَسَبَقَ لَهُمْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنَ الْفَضْلِ مَا لَيْسَ لِأَحَدٍ بَعْدَهُمْ، فَرَحِمَهُمُ اللهُ وَهَنَّأَهُمْ مَا أَثَابَهُمْ مِنْ ذَلِكَ بِبُلُوغِ أَعْلَى مَنَازِلِ الصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ، أَدَّوْا إِلَيْنَا سُنَنَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَشَاهَدُوهُ وَالْوَحْيُ يَنْزِلُ عَلَيْهِ، فَعَلِمُوا مَا أَرَادَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَامًّا وَخَاصًّا، وَعَزْمًا وَإِرْشَادًا، وَعَرَفُوا مِنْ سُنَنِهِ مَا عَرَفْنَا وَجَهِلْنَا، وَهُمْ فَوْقَنَا فِي كُلِّ عِلْمٍ وَاجْتِهَادٍ وَوَرَعٍ وَعَقْلٍ وَأَمْرٍ اسْتُدْرِكَ بِهِ عِلْمٌ وَاسْتُنْبِطَ بِهِ، وَآرَاؤُهُمْ لَنَا أَحْمَدُ وَأَوْلَى بِنَا مِنْ رَأْيِنَا عِنْدَ أَنْفُسِنَا)).

يا الله، هذا كلام الإمام الشافعي رحمة الله عليه ويقوله في ذلك الوقت الذي هو قريبٌ من زمن التابعين وزمن النبوة.

((قُلْتُ)) أي: ابن الجزري (فَانْظُرْ كَيْفَ كَتَبُوا الصِّرَاطَ وَالْمُصَيْطِرُونَ بِالصَّادِ الْمُبْدَلَةِ مِنَ السِّينِ، وَعَدَلُوا عَنِ السِّينِ الَّتِي هِيَ الْأَصْلُ)؛ لأنّ أصل الكلمة من سرق (السين والراء والقاف) هذا هو أصل الكلمة، لكن الصراط الصاد جاء بدلًا من السين.

(وَعَدَلُوا عَنِ السِّينِ الَّتِي هِيَ الْأَصْلُ لِتَكُونَ قِرَاءَةُ السِّينِ وَإِنْ خَالَفَتِ الرَّسْمَ مِنْ وَجْهٍ قَدْ أَتَتْ عَلَى الْأَصْلِ؛ فَيَعْتَدِلَانِ، وَتَكُونَ قِرَاءَةُ الْإِشْمَامِ) التي هي قراءة حمزة (اهدنا الزراط) (مُحْتَمَلَةً، وَلَوْ كُتِبَ ذَلِكَ بِالسِّينِ عَلَى الْأَصْلِ لَفَاتَ ذَلِكَ وَعُدَّتْ

قِرَاءَةُ غَيْرِ السِّينِ مُخَالِفَةً لِلرَّسْمِ وَالْأَصْلِ، وَلِذَلِكَ كَانَ الْخِلَافُ فِي الْمَشْهُورِ فِي بَسْطَةٍ فِي الْأَعْرَافِ، دُونَ بَسْطَةً فِي الْبَقَرَةِ؛ لِكَوْنِ حَرْفِ الْبَقَرَةِ كُتِبَ بِالسِّينِ وَكون حَرْفِ الْأَعْرَافِ بِالصَّادِ).

طبعًا مثلما قلنا -قبل قليل- بسطة التي يقصدها المؤلف في البقرة ﴿وَزَادَهُۥ بَسۡطَةً﴾ [البقرة:٢٤٧]، من طريق الطيبة هناك قراءة بالصاد عن (قنبل)، كلام المؤلف كأنه يقول: لا يوجد قراءة لكن لا، وهذا كما قلنا -قبل قليل- هو هنا في معرض التمثيل، فلا يأتي واحد هنا يقول: هنا أخطأ ابن الجزري أو غفل أو سها.

لا، هنا لا يريد أنْ يذكر لنا القراءة، وإنَّما يريد أنْ يبيِّن لنا؛ وإلا القراءة في موضع (البقرة): ﴿بَسۡطَةً فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ [البقرة:٢٤٧] فيها الخلاف بين السين والصاد.

(عَلَى أَنَّ مُخَالِفَ صَرِيحِ الرَّسْمِ فِي حَرْفٍ مُدْغَمٍ أَوْ مُبْدَلٍ أَوْ ثَابِتٍ أَوْ مَحْذُوفٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ؛ لا يُعَدُّ مُخَالِفًا إِذَا ثَبَتَتِ الْقِرَاءَةُ بِهِ، وَوَرَدَتْ مَشْهُورَةً مُسْتَفَاضَةً: أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمْ يَعُدُّوا إِثْبَاتَ يَاءَاتِ الزَّوَائِدِ، وَحَذْفَ يَاءِ تَسْئَلْنِي فِي الْكَهْفِ، وَقِرَاءَةَ (وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ) وَالظَّاءَ مِنْ: بِضَنِينٍ..، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ مُخَالَفِ الرَّسْمِ الْمَرْدُودِ).

لم يعدُّوا هذا من مخالفة الرسم، يعني الكلام لم يعدوا ﴿وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون:١٠]، والأمثلة معها لم يعدوها من مخالفة الرسم الممدود.

(فَإِنَّ الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ يُغْتَفَرُ، إِذْ هُوَ قَرِيبٌ، ويَرْجِعُ إِلَى مَعْنًى وَاحِدٍ وَتُمْشِيهِ صِحَّةُ الْقِرَاءَةِ وَشُهْرَتُهَا وَتَلَقِّيهَا بِالْقَبُولِ، وَذَلِكَ بِخِلَافِ زِيَادَةِ كَلِمَةٍ وَنُقْصَانِهَا وَتَقْدِيمِهَا وَتَأْخِيرِهَا، حَتَّى وَلَوْ كَانَتْ حَرْفًا وَاحِدًا مِنْ حُرُوفِ الْمَعَانِي؛ فَإِنَّ حُكْمَهُ فِي حُكْمِ الْكَلِمَةِ لا يُسَوِّغُ مُخَالَفَةَ الرَّسْمِ فِيهِ، وَهَذَا هُوَ الْحَدُّ الْفَاصِلُ فِي حَقِيقَةِ

اتِّبَاعِ الرَّسْمِ وَمُخَالَفَتِهِ).

طبعًا التقديم والتأخير والزيادة مثل: (ليس عليكم جناحٌ أن تبتغوا فضلًا من ربكم في مواسم الحج) -هذه زيادة-، في مواسم الحج: ليست ثابتة في المصاحف المعتبرة، وإنَّما هي خالفت جميع المصاحف. أيضًا والنقص مثل: (ح م س ق)، في بعض القراءات الشاذة ح م س ق، بحذف (ع)، (ح م ع س ق) لا يُوجد عين؛ فهذا نقص. ومثل التقديم والتأخير إلى إذا جاء فتح الله والنصر ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ [النصر:١]، (وجاءت سكرة الحق بالموت وهكذا).

فهذه الأنواع كلها: الزيادة، والنقص، والتقديم، والتأخير، هذه كلها مما يقدح في كون القراءة قراءةً صحيحة مخالفةً للرسم؛ فلا تُعتبر.

((وَقَوْلُنَا): وَصَحَّ سَنَدُهَا)، من هنا يبدأ الكلام والنقاش مع ابن الجزري رحمه الله عليه مع العلماء المعاصرين وغير المعاصرين؛ لأنّ الشيخ قال: (وَصَحَّ سَنَدُهَا)، نُنظر ماذا سيقصد بصح سندها: هل هو يتفق مع القائلين بالتواتر: بأنّ القراءات متواترة؟ أو أنّ القراءات صحيحة السند؟ سنعرف.

يقول الشيخ: ((وَقَوْلُنَا): وَصَحَّ سَنَدُهَا، فَإِنَّا نَعْنِي بِهِ: أَنْ يَرْوِيَ تِلْكَ الْقِرَاءَةَ الْعَدْلُ الضَّابِطُ عَنْ مِثْلِهِ كَذَا)، يعني عن مثله عن مثله عن مثله حتى نهاية السند، (حَتَّى تَنْتَهِيَ، وَتَكُونَ مَعَ ذَلِكَ مَشْهُورَةً عِنْدَ أَئِمَّةِ هَذَا الشَّأْنِ الضَّابِطِينَ لَهُ غَيْرَ مَعْدُودَةٍ عِنْدَهُمْ مِنَ الْغَلَطِ، أَوْ مِمَّا شَذَّ بِهَا بَعْضُهُمْ، وَقَدْ شَرَطَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ التَّوَاتُرَ فِي هَذَا الرُّكْنِ وَلَمْ يَكْتَفِ فِيهِ بِصِحَّةِ السَّنَدِ، وَزَعَمَ أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِالتَّوَاتُرِ، وَأَنَّ مَا جَاءَ مَجِيءَ الْآحَادِ لَا يَثْبُتُ بِهِ قُرْآنٌ، وَهَذَا مما لَا يَخْفَى مَا فِيهِ؛ فَإِنَّ التَّوَاتُرَ إِذَا ثَبَتَ لَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الرُّكْنَيْنِ الْآخَرَيْنِ مِنَ الرَّسْمِ وَغَيْرِهِ)، يعني: هو الرسم أو موافقة اللغة العربية.٣٨.

(إِذْ مَا ثَبَتَ مِنْ أَحْرُفِ الْخِلَافِ مُتَوَاتِرًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَجَبَ قَبُولُهُ وَقُطِعَ بِكَوْنِهِ قُرْآنًا، سَوَاءٌ أَوَافَقَ الرَّسْمَ أَمْ خَالَفَهُ، وَإِذَا اشْتَرَطْنَا التَّوَاتُرَ فِي كُلِّ حَرْفٍ حرفٍ مِنْ حُرُوفِ الْخِلَافِ انْتَفَى كَثِيرٌ مِنْ أَحْرُفِ الْخِلَافِ الثَّابِتِ عَنْ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَلقَدْ كُنْتُ قَبْلُ أَجْنَحُ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ)، أجنح يعني: أميل.

(أَجْنَحُ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ) الذي هو القول بالتواتر، (ثُمَّ ظَهَرَ فَسَادُهُ وَمُوَافَقَةُ أَئِمَّةِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ)، هذا نص صريح من الشيخ ابن الجزري رحمه الله عليه أنه كان يقول بالتواتر، وقد قلت قبله ما كتبه في كتاب [منجد المقرئين]، ومنجد المقرئين كتبه الشيخ رحمه الله عليه وكان عمره سبعة عشرة عامًا تقريبًا، يعني دون العشرين قطعًا لا شك في ذلك؛ لأنه كتبه قبل ثلاثمائة وسبعين، المهم: أنه في حدود السبع عشرة سنة أو الثماني عشرة سنة أو قل: عشرون سنة، وما كتبه في النشر كان عمره تقريبًا ثمانية وأربعين سنة، يعني: تقريبًا فترة عشرون سنة بين قوله: بالتواتر وبين قوله: برجوعه عن التواتر.

بل إنه في كتاب [منجد المقرئين] عندما قال: إنّ القراءات متواترة، ونقل كلام الإمام أبي شامة هذا، هو نقل كلام أبي شامة، ونقله هناك في [منجد المقرئين] ونزل عليه نزلةً عنيفةً، يعني حتى الشيخ تكلم كلمات قوية جدًا في حق كلام أبي شامة، لكن كأنه يقول: انظر إلى هذا الكلام الضعيف الكلام كذا كذا.- ارجعوا إليه في [منجد المقرئين].

المهم، ابن الجزري في بداية حياته كان يقول: بأنّ القراءات أو يشترط التواتر في القراءات، هنا رجع عن اشتراط التواتر وقال: بصحة السند، هل هو تعارض؟ حقيقةً من يدرس هذه القضية عند ابن الجزري، وحسب ما اطلعت عليه من كلام الباحثين: أنّ قسمًا منهم يقول: إنّ الخلاف خلافٌ لفظي.

طبعًا نحن نؤمن بأنّ القراءات متواترة، رأيي الشخصي: القراءات متواترة، لكن نحن ندرس كلام ابن الجزري، فبعض الباحثين يقول: كلام ابن الجزري الأول وكلام ابن الجزري الأخير هذا اختلاف لفظ، وهو ليس كذلك، يعني اختلاف اللفظ أنَّه يقول: كنت قبل أجنح إلى القول؛ ثم ظهر لي فساده، معناه أنّ القول الثاني -الذي كان يقول به- فاسد عنده.

فإذًا القضية ليست قضية اختلاف لفظ، يعني اختلاف اللفظ أنْ يكون المعنى واحدًا لكن تختلف الألفاظ، فهو يتراجع عن التواتر، وبعضهم يقول: لا، القول بالتواتر كان هو القول الأول، ثم القول بصحة السند نسخه.

حقيقةً -وحتى لا نطيل- نقول: الذي يظهر -والله أعلم- أنّ الشيخ يقول: بصحة السند مشروطةً، والدليل على هذا لما قال: (فَإِنَّنا نَعْنِي: أَنْ يَرْوِيَ تِلْكَ الْقِرَاءَةَ الْعَدْلُ الضَّابِطُ) هناك في [منجد المقرئين] جعل هذا هو القسم الثاني، هو قسّم القراءة في كتاب [المنجد] إلى قسمين:

- **القراءة المتواترة.**

- **والقراءة الصحيحة.**

وقال: إن القراءة الصحيحة هي التي يرويها (الْقِرَاءَةَ الْعَدْلُ الضَّابِطُ عَنْ مِثْلِهِ) نفس هذا الكلام، ثم علَّق عليه وقال: "وهذا مما يُلحق بالمتواتر أو مما يُلحق بالتواتر"، معناه أنّ هذا الكلام هو تواتر، هو يقول بالتواتر، لكن لا يقول: إنّ القولين نفس القولين، نحن نقول: صحة السند عنده أولى من التواتر، لكن صحة السند لا تكفي إلا إذا اُشترطت بهذه الشروط: الشهرة والاستفاضة، والشهرة والاستفاضة هما عديلان للمتواتر.

فنخرج بنتيجة: أنّ القراءات متواترة حتى عند من يقول: بصحة السند، الذين

يقولون: بصحة السند لا يكتفون بصحة السند، وإلا لكانت القراءات التي في صحيح البخاري وصحيح مسلم والكتب التسعة، صحيح البخاري لا أحد يستطيع أنْ ينكر صحته وصحة أسانيده، فيه بابٌ فيه قراءاتٌ ثبتت عن النبي ﷺ.

هذه القراءات التي في صحيح البخاري ثابتةٌ بصحة السند، يعني سندها صحيح، هل هي قرآن؟ لا يستطيع أحد أنْ يقول: هي قرآن، لا الإمام أبي شامة يقول: إنها قرآن، ولا الإمام ابن الجزري ولا مكي يقول: إنها قرآن، أنتم تشترطون صحة السند؛ إذًا هذه صحيحة السند.

فمعناه: أنّ صحة السند عندهم مشروطة، فصحة السند لوحدها لا تكفي؛ فنخرج بالنتيجة: أنّ القراءات متواترة وهي ما يذهب إليه أهل القراءات، بعض المعاصرين -وسمعناهم يقولون وقرأنا لهم- يقولون: لا، القراءات متواترة بحجة أنّ العلماء السابقين لم يذكروها.

مثلًا: بعضهم يستدل بأنّ الإمام ابن جرير الطبري لم يذكر التواتر، وأنّ الإمام ابن أبي حاتم لم يذكر التواتر...إلى غير ذلك، بل إنهم يقولون: نحن لسنا أعلى من ابن جرير الطبري في ذلك، نحن نسمع عن ابن جرير الطبري؛ لكن هل قال أحدٌ من علماء الأصول أو علماء التفسير أو علماء الفقه أو علماء الجدل، هل قال أحدٌ: أنه يشترط في التواتر أنْ يقول به ابن جرير الطبري أو يقول به العلماء.. العالم الفلاني؟

اشتراط التواتر: أنْ يروي الخبر مجموعة، وهذه القراءات مرويةٌ، يعني لم يروها فرد، كونها موجودة في الأسانيد عن شخص معين هذا ليس معناه أنها لهذا الشخص، وإنَّما معناها أنّ هذا الشخص -كما ذكرنا سابقًا- هو الذي جلس وقرأ عليها، وأهل بلده يعرفون أنه يقرأ القرآن ويُقرئ القرآن، وهذا هو القرآن عند ذلك البلد.

إذًا، أهل البلد كلهم يعلمون أنّ قراءة فلان هذه هي القراءة الصحيحة: فقراءة حمزة، أو قراءة حفص، أو قراءة ورش، أو قراءة أي شخص -حتى لا نكون أخطأنا في المصطلحات يعني رواية ورش رواية كذا-؛ فهي قراءة أهل البلد، كونها جاءت عن شخصٍ واحدٍ، هذا لا يعني أنها متوقفةٌ عليه.

نواصل كلام الشيخ: (قَالَ الْإِمَامُ الْكَبِيرُ أَبُو شَامَةَ فِي "مُرْشِدِهِ": وَقَدْ شَاعَ)، -طبعًا نحن الآن لن ننسى أنْ نقول: أنّ الإمام النويري وبعض العلماء ردُّوا هذا الكلام، وقالوا: إنّ صحة السند يعني أنّ الشيخ ابن الجزري أخطأ في قوله: صحة السند، نحن لا نقول أخطأ الشيخ، لكن نقول: يقول: بصحة السند مشروطةً.

وصنيعه الذي سيأتي، ولو انتبهتم إليه في الكلام الذي سيأتي -إنْ شاء الله- والنقول التي سينقلها؛ كلها نصوصٌ صريحةٌ على صحة التواتر، حتى ولو لم يقل بها؛ فهو جاء بها للدلالة على أنّ القراءات متواترة، ليس على أنها صحيحة السند.

(قَالَ الْإِمَامُ الْكَبِيرُ أَبُو شَامَةَ فِي " مُرْشِدِهِ ": وَقَدْ شَاعَ عَلَى أَلْسِنَةِ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُقْرِئِينَ الْمُتَأَخِّرِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمُقَلِّدِينَ أَنَّ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعَ كُلَّهَا مُتَوَاتِرَةٌ، أَيْ كُلُّ فَرْدٍ فَرْدٍ مما رُوِيَ عَنْ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ)، هذا نحن لا نقوله، نحن لا نقول: إنّ كل كلمة قرآنية وردت عن حفص أنها متواترة ليس صحيحًا؛ لا أحد يقول ذلك.

إذًا كان أولئك في زمن أبو شامة يقولون؛ هذا شيء آخر، لكن عندما تبلورت القراءات لا يصح أن نقول: إنّ قراءة حفص متواترة في كل فردٍ فردٍ يعني: كل كلمة كلمة مرويَّة عن هؤلاء الأئمة السبعة، وإنَّما نقول: المروي بالتواتر عن هؤلاء الأئمة السبعة هو هذا المتواتر، وإلا هناك كثيرٌ: مرويٌّ عن حفص، ومرويٌّ عن حمزة، ومرويٌّ عن نافع ومرويٌّ عن غيره؛ وهو غير متواتر.

ما رواه المفضّل عن عاصم -مثلًا- مما خالف فيه شعبة وحفص غير متواتر،

هو مروي عن عاصم؛ فلا نقول إنّ كل ما ورد عن الأئمة كلهم متواتر، لا، الأئمة السبعة أو الأئمة العشرة أو أحد رواتهم نُقل عنهم ما هو متواتر ونقل عنهم ما لم يتواتر، ونحن عندما نقول: القراءة متواترة، نتكلم عن القراءة التي نُقلت نقلًا متواترًا عن هؤلاء الأئمة.

أما ما نُقل عنهم غير متواتر -وهذا موجود في الكتب الكبيرة-: موجود مثلًا في الجامع للروذباري، موجود في الكامل للهزلي، موجود في المصباح، هذه الكتب الكبيرة -كتب الأصول في القراءات- عندما ترجع إليها؛ تجد أنهم يذكرون قراءاتٍ للرواة لم تتواتر عنهم.

فإذا كان أبو شامة يقصد أن هناك من يقول: بأنّ كل ما ورد عن هؤلاء الرواة أو هؤلاء القراء العشرة المتواتر، فهذا الحال نحن نتفق معه أنّ لا أحد يقول بذلك، وإنَّما نقول: ما تواتر عن القراء العشرة أو السبعة أو رواتهم: منه ما هو متواتر، ومنه غير متواتر، ونحن نتكلم عن المتواتر عنهم.

هذا المتواتر عنهم هو الذي نسميه المتواتر، غير المتواتر قد يكون منقول بصحة السند، يعني ما هو موجود في كتاب المصباح إلى أبي الكرم الشهرزوري، أبو الكرم الشهرزوري نقله بصحة السند، موجود عنده بصحة السند، لكن الأمة لم يتواتر عندها كل ما نُقل عن حفص، ولم يتواتر عندها كل ما نُقل عن غيره.

(قَالُوا وَالْقَطْعُ بِأَنَّهَا مُنَزَّلَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَاجِبٌ وَنَحْنُ بِهَذَا نَقُولُ) يعني: أبو شمامة يقول: (وَنَحْنُ بِهَذَا نَقُولُ) يعني: نقول إنّ كل ما تواتر عن النبي ﷺ من القراءات فهو مُنزَّلٌ من عند الله، لكن هو يختلف معنا في هذا التواتر هل هذا القراءات وصلت إلى حد التواتر أم لا؟ إذا وصلت عنده إلى حد التواتر هو يقول: إنها منزلة من عند الله، ونحن نقول ذلك.

(وَلَكِنْ فِيمَا اجْتَمَعَتْ عَلَى نَقْلِهِ عَنْهُمُ الطُّرُقُ وَاتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْفِرَقُ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ لَهُ مَعَ أَنَّهُ شَاعَ وَاشْتُهِرَ وَاسْتَفَاضَ؛ فَلَا أَقَلَّ مِنَ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَتَّفِقِ التَّوَاتُرُ فِي بَعْضِهَا) يعني: إذا ما قلنا: متواترة نقول: إنّها صحيحة السند، يجب أنْ تكون شائعة ومُشتهرة ومستفيضة، هذه الشروط الثلاثة -هي كلها- تؤدي إلى التواتر، وهذه لا تنطبق إلا على القراءات العشر الموجودة في عصرنا هذا.

نخرج من هذا أنّ: هذه القراءات العشرة ندين الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بها، أنها متواترةٌ، سواءٌ أقلنا: باصطلاح التواتر: وهو أنْ يرويها جماعةٌ عن جماعةٍ، أو سواءً أقلنا: بصحة السند؛ لأنّ القائلين بصحة السند عندهم أنّ صحة السند مشروطٌ فيها: الشيوع، والشهرة، والاستفاضة؛ إذًا ليست آحادًا ليست شخصًا واحدًا وهكذا.

(وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُمَرَ الْجَعْبَرِيُّ أَقُولُ: الشَّرْطُ وَاحِدٌ وَهُوَ صِحَّةُ النَّقْلِ، وَيَلْزَمُ الْآخَرَانِ، فَهَذَا ضَابِطٌ يُعْرَفُ مَا هُوَ مِنَ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ وَغَيْرِهَا، فَمَنْ أَحْكَمَ مَعْرِفَةَ حَالِ النَّقَلَةِ، وَأَمْعَنَ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَأَتْقَنَ الرَّسْمَ؛ انْحَلَّتْ لَهُ هَذِهِ الشُّبْهَةُ.

(وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٌّ فِي مُصَنَّفِهِ الَّذِي أَلْحَقَهُ بِكِتَابِ "الْكَشْفِ")، هو يقصد [كتاب الإبانة] رسالة صغيرة مكي بن أبي طالب ألحقها بكتاب الكشف، وهي مطبوعة لوحدها بعنوان الإبانة.

فيقول: (فَإِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: فَمَا الَّذِي يُقْبَلُ مِنَ الْقُرْآنِ الْآنَ فَيُقْرَأُ بِهِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يُقْبَلُ وَلَا يُقْرَأُ بِهِ؟ وَمَا الَّذِي يُقْبَلُ وَلَا يُقْرَأُ بِهِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ جَمِيعَ مَا رُوِيَ فِي الْقُرْآنِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: قِسْمٌ يُقْرَأُ بِهِ الْيَوْمَ، وَذَلِكَ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ ثَلَاثُ خِلَالٍ، وَهُنَّ: أَنْ يُنْقَلَ عَنِ الثِّقَاتِ).

انظر ما قال عن الثقة، قال: (عَنِ الثِّقَاتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيَكُونَ وَجْهُهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ سَائِغًا) -أو في بعض النسخ شائعًا-، (وَيَكُونَ مُوَافِقًا لِخَطِّ الْمُصْحَفِ. فَإِذَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ هَذِهِ الْخِلَالُ الثَّلَاثُ؛ قُرِئَ بِهِ وَقُطِعَ عَلَى مَغِيبِهِ وَصِحَّتِهِ)، هناك بعض المطبوعات يضبطون الكلمة على مُغيبه، لكن هذا الضبط موجود في كل النسخ نسخ النشر الخطية مَغِيْبه بفتح الميم وكسر الغين وإسكان الياء.

(لِأَنَّهُ أُخِذَ عَنْ إِجْمَاعٍ مِنْ جِهَةِ مُوَافَقَةِ خَطِّ الْمُصْحَفِ، وَكَفَرَ مَنْ جَحَدَهُ).

(قَالَ): أي: مكي (وَالْقِسْمُ الثَّانِي) مَا صَحَّ نَقْلُهُ عَنِ الْآحَادِ، وَصَحَّ وَجْهُهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَخَالَفَ لَفْظُهُ خَطَّ الْمُصْحَفِ؛ فَهَذَا يُقْبَلُ وَلَا يُقْرَأُ بِهِ لِعِلَّتَيْنِ:

- إِحْدَاهُمَا: أَنَّهُ لَمْ يُؤْخَذْ بِإِجْمَاعٍ، إِنَّما أُخِذَ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ؛ وَلَا يَثْبُتُ قُرْآنٌ يُقْرَأُ بِهِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ.

- وَالْعِلَّةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِمَا قَدْ أُجْمِعَ عَلَيْهِ؛ فَلَا يُقْطَعُ عَلَى مَغِيبِهِ وَصِحَّتِهِ، وَمَا لَمْ يُقْطَعْ عَلَى صِحَّتِهِ؛ لَا تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِهِ، وَلَا يَكْفُرُ مَنْ جَحَدَهُ، وَلَبِئْسَ مَا صَنَعَ إِذَا جَحَدَه!).

يعني بعض العلماء علّق يقول: يقصد الشيخ لأنه في قوله: (وَلَبِئْسَ مَا صَنَعَ إِذْ جَحَدَه)؛ قال: لأنه كذّب العدلَ الناقل، (وقَالَ): أي: مكي بن أبي طالب ((وَالْقِسْمُ الثَّالِثِ) هُوَ مَا نَقَلَهُ غَيْرُ ثِقَةٍ، أَوْ نَقَلَهُ ثِقَةٌ وَلَا وَجْهَ لَهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ؛ فَهَذَا لَا يُقْبَلُ وَإِنْ وَافَقَ خَطَّ الْمُصْحَفِ، قَالَ: وَلِكُلِّ صِنْفٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ تَمْثِيلٌ تَرَكْنَا ذِكْرَهُ اخْتِصَارًا) -سيمثل له بعد ذلك-.

(قُلْتُ) أي: ابن الجزري (وَمِثَالُ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ) الذي هو قسمٌ يُقرأ به اليوم، وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال وهن: (مَلِكِ وَ (مَالِكِ) وَ (يُخَادِعُونَ)

(وَيَخَدَعُونَ) (وَأَوْصَى) (وَوَصَّى) وَ (يَطَّوَّعُ) وَ(تَطَوَّعَ).. وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْقِرَاءَاتِ الْمَشْهُورَةِ، وَمِثَالُ الْقِسْمِ الثَّانِي) -الذي هو ما صح نقله عن الآحاد، وصح وجهه في العربية-.

قال: (وَمِثَالُ الْقِسْمِ الثَّانِي قِرَاءَةُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ: (وَالذَّكَرَ وَالْأُنْثَى) فِي: (وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى)، وَقِرَاءَةُ ابْنُ عَبَّاسٍ: (وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَصْبًا) (وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ كَافِرًا) وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا ثَبَتَ بِرِوَايَةِ الثِّقَاتِ، (وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ) فِي جَوَازِ الْقِرَاءَةِ بِذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ: فَأَجَازَهَا بَعْضُهُمْ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ كَانُوا يَقْرَأُونَ بِهَذِهِ الْحُرُوفِ فِي الصَّلَاةِ، وَهَذَا أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَإِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ.

وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى عَدَمِ الْجَوَازِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ لَمْ تَثْبُتْ مُتَوَاتِرَةً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنْ ثَبَتَتْ بِالنَّقْلِ: فَإِنَّهَا مَنْسُوخَةٌ بِالْعَرْضَةِ الْأَخِيرَةِ، أَوْ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى الْمُصْحَفِ الْعُثْمَانِيِّ، أَوْ أَنَّهَا لَمْ تُنْقَلْ إِلَيْنَا نَقْلًا يَثْبُتُ بِمِثْلِهِ الْقُرْآنُ، أَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ مِنَ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ؛ كُلُّ هَذِهِ مَآخِذُ لِلْمَانِعِينَ، (وَتَوَسَّطَ بَعْضُهُمْ) فَقَالَ: إِنْ قَرَأَ بِهَا فِي الْقِرَاءَةِ الْوَاجِبَةِ وَهِيَ الْفَاتِحَةُ عِنْدَ الْقُدْرَةِ عَلَى غَيْرِهَا لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَيَقَّنْ أَنَّهُ أَدَّى الْوَاجِبَ مِنَ الْقِرَاءَةِ لِعَدَمِ ثُبُوتِ الْقُرْآنِ بِذَلِكَ، وَإِنْ قَرَأَ بِهَا فِيمَا لَا يَجِبُ لَمْ تَبْطُلْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَيَقَّنْ أَنَّهُ أَتَى فِي الصَّلَاةِ بِمُبْطِلٍ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي أُنْزِلَ عَلَيْهَا الْقُرْآنُ).

طبعًا هذا الكلام -كما هو موجود عندكم في الحاشية- ينقله عن الإمام ابن الجزري رحمه الله من كتاب الفتاوى للإمام ابن تيمية -رحمه الله، هذا كله كلام شيخ الإسلام رحمه الله.

(وَهَذَا يَبْتَنَى عَلَى أَصْلٍ، وَهُوَ: أَنَّ مَا لَمْ يَثْبُتْ كَوْنُهُ مِنَ الْحُرُوفِ السَّبْعَةِ، فَهَلْ

يَجِبُ الْقَطْعُ بِكَوْنِهِ لَيْسَ مِنْهَا؟ فَالَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْقَطْعُ بِذَلِكَ؛ إِذْ لَيْسَ ذَلِكَ مِمَّا وَجَبَ عَلَيْنَا أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِهِ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ قَطْعِيًّا)، هنا ينتهي الكلام الموجود في الفتاوى.

(وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَنَا)، زمان، -قبل أيام التحقيق- ذكرت قلت إنّ هذا الضمير عندنا يعود على الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله عليه، لكن حقيقةً بعد ذلك في التصحيح اتضح لا، أنّ كلام الشيخ ابن تيمية رحمة الله عليه ينتهي عن كلمة قطعيًا.

(وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَنَا، وَإِلَيْهِ أَشَارَ مَكِّيٌّ بِقَوْلِهِ: وَلَبِئْسَ مَا صَنَعَ إِذَا جَحَدَهُ!) هذا من كلام المؤلف، ثم بعد ذلك يرجع الشيخ إلى كلام، وينقل عن شيخ الإسلام فيقول: (وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْكَلَامِ إِلَى وُجُوبِ الْقَطْعِ بِنَفْيِهِ)، هنا أيضًا هذه العبارة ينتهي عندها كلام شيخ الإسلام رحمة الله عليه.

(حَتَّى قَطَعَ بَعْضُهُمْ بِخَطَأِ مَنْ لَمْ يُثْبِتِ الْبَسْمَلَةَ مِنَ الْقُرْآنِ فِي غَيْرِ سُورَةِ النَّمْلِ) -هذا كلام ابن الجزري-، وأيضًا فيه تصحيح، لأني كنت كتبت في الحاشية زمان أنه بخطأ مَنْ، فعلّقت: على أنّ هذا "مَنْ" هو المقصود به: الإمام الشافعي رحمة الله عليه؛ وهذا خطأ: والذي يظهر أنه الباقلاني، وليس الشافعي.

(وَعَكَسَ بَعْضُهُمْ فَقَطَعَ بِخَطَأِ) هذا كلام رجوع من الشيخ ابن الجزري إلى كلام الشيخ ابن تيمية رحمة الله عليه، فقوله: (حَتَّى قَطَعَ بَعْضُهُمْ بِخَطَأِ مَنْ لَمْ يُثْبِتِ الْبَسْمَلَةَ مِنَ الْقُرْآنِ فِي غَيْرِ سُورَةِ النَّمْلِ) هذا الكلام ليس في الفتاوى، أو ليس في النسخة التي عندي من الفتاوى؛ فتأكدوا منها.

(وَعَكَسَ بَعْضُهُمْ فَقَطَعَ)، **من قوله**: (فَقَطَعَ) هذا كلام ابن تيمية رحمة الله عليه،

(فَقَطَعَ بِخَطَأِ مَنْ أَثْبَتَهَا) أي: الشافعي، (لِزَعْمِهِمْ أَنَّ مَا كَانَ مِنْ مَوَارِدِ الِاجْتِهَادِ فِي الْقُرْآنِ فَإِنَّهُ يَجِبُ الْقَطْعُ بِنَفْيِهِ)، (فَقَطَعَ بِخَطَأِ مَنْ أَثْبَتَهَا) أي: أثبت البسملة كالشافعي؛ لأنه يثبت البسملة.

(لِزَعْمِهِمْ أَنَّ مَا كَانَ مِنْ مَوَارِدِ الِاجْتِهَادِ فِي الْقُرْآنِ فَإِنَّهُ يَجِبُ الْقَطْعُ بِنَفْيِهِ، وَالصَّوَابُ أَنَّ كُلًّا مِنَ الْقَوْلَيْنِ حَقٌّ، وَأَنَّهَا آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ فِي بَعْضِ الْقِرَاءَاتِ وَهِيَ قِرَاءَةُ الَّذِينَ يَفْصِلُونَ بِهَا بَيْنَ السُّورَتَيْنِ، وَلَيْسَتْ آيَةً فِي قِرَاءَةِ مَنْ لَمْ يَفْصِلْ بِهَا -وَاللهُ أَعْلَمُ-)، هنا ينتهي كلام الشيخ ابن تيمية رحمه الله عليه.

وكتبنا هنا في تعليق طويل خلاصته: أنّ هذا يعني كنا زمان أو لما كنا طلابًا كانوا يقولون لنا: إنّ هذا الكلام لابن الجزري، أنّ ابن الجزري يقول: إنها آية حسب قراءة كل واحد، الآن اتضح لنا أنّ هذا الكلام أو هذا التقرير هو لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عليه، والإمام ابن الجزري نقله عنه.

ثم قال الشيخ: -هذا كلام ابن الجزري- (وَكَانَ بَعْضُ أَئِمَّتِنَا) -هو الإمام أبو حيان صاحب كتاب [البحر المحيط]- (يَقُولُ: وَعَلَى قَوْلِ مَنْ حَرَّمَ الْقِرَاءَةَ بِالشَّاذِّ يَكُونُ عَالِمٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَأَتْبَاعِهِمْ قَدِ ارْتَكَبُوا مُحَرَّمًا بِقِرَاءَتِهِمْ بِالشَّاذِّ؛ فَيَسْقُطُ الِاحْتِجَاجُ بِخَبَرِ مَنْ يَرْتَكِبُ الْمُحَرَّمَ دَائِمًا وَهُمْ نَقَلَةُ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ؛ فَيَسْقُطُ مَا نَقَلُوهُ فَيَفْسُدُ عَلَى قَوْلِ هَؤُلَاءِ نِظَامُ الْإِسْلَامِ -وَالْعِيَاذُ بِاللهِ-).

طبعًا في زمن الصحابة والتابعين لا شيء اسمه قراءات متواترة وقراءات شاذة، فلو كانوا يقرأون بالقراءة الشاذة في ذلك الزمن؛ هي قراءة صحيحة عندهم.

(قَالَ: وَيَلْزَمُ أَيْضًا أَنَّ الَّذِينَ قَرَأُوا بِالشَّوَاذِّ لَمْ يُصَلُّوا قَطُّ)، ليس بلازم (لِأَنَّ تِلْكَ الْقِرَاءَةِ مُحَرَّمَةٌ وَالْوَاجِبُ لَا يَتَأَدَّى بِفِعْلِ الْمُحَرَّمِ)، في ذلك الوقت لم تكن محرمة؛ لأنّ الصحابي الذي يقرأ بالقراءة الشاذة: إما أنه سمعها مباشرةً من النبيّ ﷺ، وإما

أنه سمعها من صحابيٍ آخر؛ فهي ليست شاذة عنده وليست حرامًا عنده.

(وَكَانَ مُجْتَهِدُ الْعَصْرِ أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ يَسْتَشْكِلُ الْكَلَامَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَيَقُولُ: الشَّوَاذُّ نُقِلَتْ نَقْلَ آحَادٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَيُعْلَمُ ضَرُورَةُ أَنَّهُ ﷺ قَرَأَ بِشَاذٍّ مِنْهَا -وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ-، قَالَ: فَتِلْكَ الْقِرَاءَةُ تَوَاتَرَتْ -وَإِنْ لَمْ تَتَعَيَّنْ بِالشَّخْصِ-، فَكَيْفَ يُسَمَّى شَاذًّا وَالشَّاذُّ لَا يَكُونُ مُتَوَاتِرًا؟!

قُلْتُ) أي: ابن الجزري.

(وَقَدْ تَقَدَّمَ آنِفًا مَا يُوَضِّحُ هَذِهِ الْإِشْكَالَاتِ مِنْ مَآخِذِ مَنْ مَنْعِ الْقِرَاءَةِ بِالشَّاذِّ، وَقَضِيَّةُ ابْنِ شَنَبُوذَ فِي مَنْعِهِ مِنَ الْقِرَاءَةِ بِهِ مَعْرُوفَةٌ، وَقِصَّتُهُ فِي ذَلِكَ مَشْهُورَةٌ ذَكَرْنَاهَا فِي كِتَابِ الطَّبَقَاتِ)، طبعًا هو هنا قضية هناك قصة، وفي بعض هذا جعلوها الاثنتين مع بعض: قضية ابن شنبوذ، وقضيته في ذلك، لا، الأولى- قضيته، والثانية- قصته، وقضيته أنه كان يقرأ بالشاذ حتى ما خالف المصحف هذه قضية ابن شنبوذ، أنه كان يقرأ بها.

قصته أنه طبعًا علماء عصره أو بعض علماء عصره وكان يرأسهم الإمام ابن مجاهد رحمة الله عليه اشتكاه عند السلطان فأخذوه وأخذوا عليه العهد، وحققوا معه و و، فلم يرجع، وكان حتى يقول أنّ هؤلاء الذي يحققون معه أنهم ليسوا مثله، أنه طلب العلم وقرأ، وكان ينظر إلى الإمام ابن مجاهد رحمة الله عليه على أنه أقل منه علمًا ودرايةً وروايةً.

وهذا -في الحقيقة- صواب صحيح، وهذا كان يقوله ابن شنبوذ رحمة الله عليه، وإنْ كان ما حصل بين الشيخين -يعني كلاهما عينٌ في رأس- ما حدث بين الأقران لا نتكلم فيه، لكن القصة هكذا حدثت، فكان يقول إنّ ابن مجاهد لم تغبرّ قدماه في العلم.

يعني دلالة على أنه كان قليل الشيوخ، فاجتمعوا له وحاولوا أنْ يرجع فما رجع، فضُرب، فضربوه بواسطة الوزير ضُرب ضربًا مبرحًا، وبعد ذلك أودعوه السجن، وما حدث كما يقول بعض العلماء الذين ذكروا المسألة يعني قالوا: شيء قدره الله.

لكن هناك كلمة لابن أبي شامة ممتازة جدًّا، يقول -معنى كلامه-: كان المفروض ابن شنبوذ رجلٌ من جبال العلم، وكان المفروض أنْ تُحفظ له حرمته في سنه وفي علمه، ولو سُجن لا يوضع مع المجرمين، ولكن الله قدَّر، وحقيقةً هي قصة فيها نوع من الحزن.

لكن العلماء -رحمة الله عليهم- اجتهدوا وكان اجتهادهم -فيما نرى- صوابًا، يعني محبتنا لابن شنبوذ لا تمنع أنْ نقول: أنّ ابن مجاهد ومَن معه من العلماء اجتهدوا في هذه المسألة؛ لأنّ ذلك الزمن كان يقرأ بما خالف رسم المصحف، بالنسبة له هو رواه، هو رواية عنده، فهو ثقة يعني ابن شنبوذ ثقة، وهو من رجال النشر، وابن الجزري أخذ منه عدة طرق كثيرة من القراءات المتواترة هي آتيه عن طريق ابن شنبوذ رحمة الله عليه.

ولكن اجتهاده ليس من حقِّه أنْ ينشر هذه القراءات الخارجة عن رسم المصحف، ليس من حقه في ذلك الزمن أنْ يجعلها على العامة، فربما هو يكتب الله له الأجر، والعلماء أيضًا في ذلك الوقت يكتب الله لهم أجر الاجتهاد.

أما مسألة سجنه، ومسألة أنه ضُرب وبُرح وهو في هذا السن، يعني كان قبل وفاته بأربع سنوات تقريبًا، فهذه عند الله تجتمع الخصوم -والله أعلم-، هذه قصته وهذه قضيته، والإمام الخطيب البغدادي ذكرها بتوسع، والإمام الذهبي أيضًا ذكرها بتوسع، وذكر نماذج من القراءات التي كان يقرأ بها ابن شنبوذ رحمة الله عليه.

(وَأَمَّا إِطْلَاقُ مَنْ لَا يَعْلَمُ عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ عَنِ السَّبْعَةِ الْقُرَّاءِ، أَوْ مَا لَمْ يَكُنْ فِي هَذِهِ الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ كَالشَّاطِبِيَّةِ وَالتَّيْسِيرِ أَنَّهُ شَاذٌّ، فَإِنَّهُ اصْطِلَاحٌ مِمَّنْ لَا يَعْرِفُ حَقِيقَةَ مَا يَقُولُ كَمَا سَنُبَيِّنُهُ فِيمَا بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللهُ).

بعض النَّاس يظن أنّ القراءات السبعة هي: أنّ السبع القرَّاء هي ما يتواتر منها إلا ما كان عن هؤلاء السبعة أو ما كان في الشاطبية والتيسير، وهذا الشيخ يقول: مَن يقول هذا أو يذهب إليه؛ فإنه لا يعرف حقيقة ما يقول.

(وَمِثَالُ (الْقِسْمِ الثَّالِثِ) مِمَّا نَقَلَهُ غَيْرُ ثِقَةٍ كَثِيرٌ مِمَّا فِي كُتُبِ الشَّوَاذِّ مِمَّا غَالِبُ إِسْنَادِهِ ضَعِيفٌ: كَقِرَاءَةِ ابْنِ السَّمَيْفَعِ وَأَبِي السَّمَّالِ وَغَيْرِهِمَا فِي: (نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ)؛ (نُنَحِّيكَ): بِالْحَاءِ، (وَلِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ آيَةً) بِفَتْحِ سُكُونِ اللَّامِ (لِمَنْ خلَفَكَ)، وَكَالْقِرَاءَةِ الْمَنْسُوبَةِ إِلَى الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ الَّتِي جَمَعَهَا أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْخُزَاعِيُّ وَنَقَلَهَا عَنْهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ وَغَيْرُهُ، فَإِنَّهَا لَا أَصْلَ لَهَا.

قَالَ أَبُو الْعَلَاءِ الْوَاسِطِيُّ: إِنَّ الْخُزَاعِيَّ وَضَعَ كِتَابًا فِي الْحُرُوفِ نَسَبَهُ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ فَأَخَذْتُ خَطَّ الدَّارَقُطْنِيِّ وَجَمَاعَةٍ أَنَّ الْكِتَابَ مَوْضُوعٌ لَا أَصْلَ لَهُ (قُلْتُ:))

أي: ابن الجزري.

(وَقَدْ رُوِّيتُ الْكِتَابَ الْمَذْكُورَ وَمِنْهُ إِنَّما يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ، بِرَفْعِ الْهَاءِ وَنَصْبِ الْهَمْزَةِ) يعني: إنَّما يخشى اللهُ من عبادِه العلماءَ، (وَقَدْ رَاجَ ذَلِكَ عَلَى أَكْثَرِ الْمُفَسِّرِينَ وَنَسَبَهَا إِلَيْهِ وَتَكَلَّفَ تَوْجِيهَهَا، وَإِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَبَرِيءٌ مِنْهَا)، وهي مع أنها قراءة شاذة وكذا، لكن لها وجهٌ من حيث البلاغة، كما يقول الشيخ: تكلف توجيهها، -والله أعلم- لعله يقصد الإمام الزمخشري فإنه وجهها.

(وَمِثَالُ مَا نَقَلَهُ ثِقَةٌ، وَلَا وَجْهَ لَهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَلَا يَصْدُرُ مِثْلُ هَذَا إِلَّا عَلَى وَجْهِ السَّهْوِ وَالْغَلَطِ وَعَدَمِ الضَّبْطِ، وَيَعْرِفُهُ الْأَئِمَّةُ الْمُحَقِّقُونَ وَالْحُفَّاظُ الضَّابِطُونَ، وَهُوَ

قَلِيلٌ جِدًّا، بَلْ لَا يَكَادُ يُوجَدُ، وَقَدْ جَعَلَ بَعْضُهُمْ مِنْهُ رِوَايَةَ خَارِجَةَ عَنْ نَافِعٍ (مَعَائِشَ) بِالْهَمْزِ).

لأنّ هذه خطأ من حيث اللغة، (معائـ)؛ نحن قلنا أصل الكلمة (عيش) الياء أصلية، إذًا ما تُبدل همزة، فنقول: معايش مثلما قلنا شيخ، فقلنا: مشائخ خطأ؛ لأنّ ياء شيخ أصلية، كذلك هنا (معائش) بالهمزة قراءة شاذة، والشيخ وجه أنها ليست بالعربية.

(وَمَا رَوَاهُ ابْنُ بِكَّارٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ يَحْيَى عَنِ ابْنِ عَامِرٍ مِنْ فَتْحِ يَاءِ (وإن أَدْرِيَ أَقَرِيبٌ) مَعَ إِثْبَاتِ الْهَمْزَةِ، وَهِيَ رِوَايَةُ زَيْدٍ وَأَبِي حَاتِمٍ عَنْ يَعْقُوبَ، وَمَا رَوَاهُ أَبُو عَلِيٍّ الْعَطَّارُ عَنِ الْعَبَّاسِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو (سِحْرَانِ تَظاهَرَا) بِتَشْدِيدِ الظَّاءِ، سحران (تظَّاهرا)، -وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ لَا يَخْفَى-، وَيَدْخُلُ فِي هَذَيْنَ الْقِسْمَيْنِ مَا يَذْكُرُهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ شُرَّاحِ الشَّاطِبِيَّةِ فِي وَقْفِ حَمْزَةَ عَلَى نَحْوِ: بـ(أَسْمَائِهِمْ) وَ (أُولَئِكَ) بِيَاءٍ خَالِصَةٍ:(بأسمايهم)،(أوليك)، وَنَحْوِ: (شُرَكَاؤُهُ) وَ (أَحِبَّاؤُهُ) بِوَاوٍ خَالِصَةٍ، وَنَحْوِ (بَدَأَكُمْ) وَ (أَخَاهُ) بِأَلِفٍ خَالِصَةٍ).

(اخَاهُ) **يعني**: ليس بتصيير الهمزة من (وأخاه)، نقولها (واخاه)؛ فيتغير المعنى.

(وَنَحْوِ: (رَأَى: رَا، وَتَرَاءى: تَرَا، وَاشْمَأَزَّتْ: اشْمَزَّتْ، وَفَادَّارَأْتُمْ: فَادَّارَتُم))

يعني: يحذف الهمزة الثانية؛ لأنّ ما لها صورة (بِالْحَذْفِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مِمَّا يُسَمُّونَهُ التَّخْفِيفَ الرَّسْمِيَّ)، وسيتكلم المؤلف عليه في باب الهمز.

(وَلَا يَجُوزُ فِي وَجْهٍ مِنْ وُجُوهِ الْعَرَبِيَّةِ، فَإِنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَنْقُولًا عَنْ ثِقَةٍ وَلَا سَبِيلَ إِلَى ذَلِكَ؛ فَهُوَ مَّا لَا يُقْبَلُ، إِذْ لَا وَجْهَ لَهُ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَنْقُولًا عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ؛ فَمَنْعُهُ أَحْرَى وَرَدُّهُ أَوْلَى، مَعَ أَنِّي تَتَبَّعْتُ ذَلِكَ فَلَمْ أَجِدْ مَنْصُوصًا لِحَمْزَةَ لَا بِطَرِيقٍ صَحِيحَةٍ وَلَا ضَعِيفَةٍ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ فِي بَابِهِ -إِنْ شَاءَ اللهُ-).

ونترك التعليق عليه حتى يأتي وقته -إنْ شاء الله-.

(وَبَقِيَ قِسْمٌ مَرْدُودٌ أَيْضًا وَهُوَ مَا وَافَقَ الْعَرَبِيَّةَ وَالرَّسْمَ وَلَمْ يُنْقَلِ الْبَتَّةَ: فَهَذَا رَدُّهُ أَحَقُّ وَمَنْعُهُ أَشَدُّ، وَمُرْتَكِبُهُ مُرْتَكِبٌ لِعَظِيمٍ مِنَ الْكَبَائِرِ، وَقَدْ ذُكِرَ جَوَازُ ذَلِكَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مِقْسَمٍ الْبَغْدَادِيِّ الْمُقْرِيِّ النَّحْوِيِّ، وَكَانَ بَعْدَ الثَّلَاثِمِائَةِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو طَاهِرِ بْنُ أَبِي هَاشِمٍ فِي كِتَابِهِ الْبَيَانِ: وَقَدْ نَبَغَ نَابِغٌ فِي عَصْرِنَا: فَزَعَمَ أَنَّ كُلَّ مَنْ صَحَّ عِنْدَهُ وَجْهٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ بِحَرْفٍ مِنَ الْقُرْآنِ يُوَافِقُ الْمُصْحَفَ؛ فَقِرَاءَتُهُ جَائِزَةٌ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا، فَابْتَدَعَ بِدْعَةً ضَلَّ بِهَا عَنْ قَصْدِ السَّبِيلِ.

(قُلْتُ: وَقَدْ عُقِدَ لَهُ بِسَبَبِ ذَلِكَ مَجْلِسٌ بِبَغْدَادَ، حَضَرَهُ الْفُقَهَاءُ وَالْقُرَّاءُ وَأَجْمَعُوا عَلَى مَنْعِهِ، وَأُوقِفَ لِلضَّرْبِ؛ فَتَابَ وَرَجَعَ).

طبعًا ابن مقسم ما ضربوه؛ لأنّ لما حُكم عليه بالضرب ذهب إلى الإمام ابن المجاهد، وتوسط عنده، فمُنع عنه الضرب، طبعًا مُنع عنه الضرب بواسطة وبوجاهة الإمام ابن مجاهد؛ ولهذا كان ابن مقسم دائمًا يقول: "إنّ لابن مجاهد رحمة الله عليه إنّ له عليّ منةً لا أنساها"؛ لأنه توسط له عند الوزير فأوقفوه ولم يضربوه.

(وَكُتِبَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ مَحْضَرٌ: كَمَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ فِي تَارِيخِ بَغْدَادَ، -وَأَشَرْنَا إِلَيْهِ فِي الطَّبَقَاتِ-)، لكن هناك تتمة لكلام ابن أبي هاشم يقول: إنّ ابن مقسم رحمة الله عليه بعد وفاة ابن مجاهد أنه رجع إلى القراءة بالشواذ -والله أعلم-.

نرجع إلى كلام ابن الجزري (وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَتِ الْقِرَاءَةُ بِالْقِيَاسِ الْمُطْلَقِ، وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ فِي الْقِرَاءَةِ يُرْجَعُ إِلَيْهِ، وَلَا رُكْنٌ وَثِيقٌ فِي الْأَدَاءِ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ؛ كَمَا رُوِّينَا عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَعَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَعَامِرٍ الشَّعْبِيِّ مِنَ التَّابِعَيْنِ أَنَّهُمْ قَالُوا: الْقِرَاءَةُ سُنَّةٌ يَأْخُذُهَا الْآخِرُ عَنِ الْأَوَّلِ فَاقْرَءُوا كَمَا عُلِّمْتُمُوهُ، وَلِذَلِكَ كَانَ كَثِيرٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْقِرَاءَةِ، كَنَافِعٍ وَأَبِي عَمْرٍو يَقُولُ: لَوْلَا أَنَّهُ لَيْسَ لِي أَنْ أَقْرَأَ إِلَّا بِمَا قَرَأْتُ، لَقَرَأْتُ حَرْفَ كَذَا كَذَا، وَحَرْفَ كَذَا كَذَا.

(أَمَّا) إِذَا كَانَ الْقِيَاسُ عَلَى إِجْمَاعٍ انْعَقَدَ، أَوْ عَنْ أَصْلٍ يُعْتَمَدُ فَصِيرَ إِلَيْهِ عِنْدَ عَدَمِ النَّصِّ وَغُمُوضِ وَجْهِ الْأَدَاءِ؛ فَإِنَّهُ مِمَّا يَسُوغُ قَبُولُهُ، وَلَا يَنْبَغِي رَدُّهُ، لَا سِيَّمَا فِيمَا تَدْعُو إِلَيْهِ الضَّرُورَةُ وَتَمَسُّ الْحَاجَةُ؛ مِمَّا يُقَوِّي وَجْهَ التَّرْجِيحِ وَيُعِينُ عَلَى قُوَّةِ التَّصْحِيحِ، بَلْ قَدْ لَا يُسَمَّى مَا كَانَ كَذَلِكَ قِيَاسًا عَلَى الْوَجْهِ الِاصْطِلَاحِيِّ.

إِذْ هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ نِسْبَةُ جُزْئِيٍّ إِلَى كُلِّيٍّ، كَمِثْلِ مَا اخْتِيرَ فِي تَخْفِيفِ بَعْضِ الْهَمَزَاتِ لِأَهْلِ الْأَدَاءِ وَفِي إِثْبَاتِ الْبَسْمَلَةِ وَعَدَمِهَا لِبَعْضِ الْقُرَّاءِ، وَنَقْلِ (كِتَابِيَهْ إِنِّي) وَإِدْغَامِ (مَالِيَهْ هَلَكَ) قِيَاسًا عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ قِيَاسُ (قَالَ رَجُلَانِ، وَقَالَ رَجُلٌ) عَلَى (قَالَ رَبِّ) فِي الْإِدْغَامِ كَمَا ذَكَرَهُ الدَّانِيُّ وَغَيْرُهُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُخَالِفُ نَصًّا وَلَا يَرُدُّ إِجْمَاعًا وَلَا أَصْلًا، مَعَ أَنَّهُ قَلِيلٌ جِدًّا،كَمَا سَتَرَاهُ مُبَيَّنًا بَعْدُ -إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى-.

وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ مَكِّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي آخِرِ كِتَابِهِ [التَّبْصِرَةِ] حَيْثُ قَالَ: فَجَمِيعُ مَا ذَكَرْنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ: قِسْمٌ قَرَأْتُ بِهِ وَنَقَلْتُهُ، وَهُوَ مَنْصُوصٌ فِي الْكُتُبِ مَوْجُودٌ، وَقِسْمٌ قَرَأْتُ بِهِ وَأَخَذْتُهُ لَفْظًا أَوْ سَمَاعًا، وَهُوَ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الْكُتُبِ) وهذا هو الأداء.

(وَقِسْمٌ لَمْ أَقْرَأْ بِهِ وَلَا وَجَدْتُهُ فِي الْكُتُبِ، وَلَكِنْ قِسْتُهُ عَلَى مَا قَرَأْتُ بِهِ، إِذْ لَا يُمْكِنُ فِيهِ إِلَّا ذَلِكَ عِنْدَ عَدَمِ الرِّوَايَةِ فِي النَّقْلِ وَالنَّصِّ، وَهُوَ الْأَقَلُّ) طبعًا هذا يصح للإمام مكي، لكن بالنسبة لنا لا يصح، يعني الآن بعد النشر، وبعدما خدم العلماء كتاب النشر، فأصبحنا لا يحق لنا إلا أنْ نقرأ بما هو في النشر، أو مما وضعه العلماء من مفهوم منطوق النشر، لكن لا يحق لنا أنْ نأخذ اللمام من أي كتاب هكذا.

(قُلْتُ: وَقَدْ زَلَّ بِسَبَبِ ذَلِكَ قَوْمٌ، وَأَطْلَقُوا قِيَاسَ مَا لَا يُرْوَى عَلَى مَا رُوِيَ، وَمَا لَهُ وَجْهٌ ضَعِيفٌ عَلَى الْوَجْهِ الْقَوِيِّ: كَأَخْذِ بَعْضِ الْأَغْبِيَاءِ بِإِظْهَارِ الْمِيمِ الْمَقْلُوبَةِ مِنَ النُّونِ وَالتَّنْوِينِ، وَقَطْعِ بَعْضِ الْقُرَّاءِ بِتَرْقِيقِ الرَّاءِ السَّاكِنَةِ قَبْلَ الْكَسْرَةِ وَالْيَاءِ، وَإِجَازَةِ بَعْضِ مَنْ بَلَغَنَا عَنْهُ تَرْقِيقَ لَامِ الْجَلَالَةِ تَبَعًا لِتَرْقِيقِ الرَّاءِ مِنْ ذِكْرِ اللهِ).

المفروض ذُكر الله؛ لأنّ (ذِكْرِ اللهِ) مرققة فعندكم مضبوطة بالكسر لا، نصحح ذُكر الله بترقيق الراء على قراءة ورش ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ﴾ [العنكبوت:٤٥].

أحد الحضور: أقصد هناك عين تصحح.

الشيخ: والله هذه القراءة الأولى، لكن -الله أعلم- المفروض أنها تكون بالضم، ترقيق لام الجلالة تبعًا لترقيق الراء من ذِكر الله؛ لأنّ ذكر الله للجميع.

وضبطها تبعًا للقاهري في [بحر الجوامع] لكن النص فيه شيء، المفروض أنها ذُكر الله.

إذًا الاستدراك صحيح؛ لأنه لو كانت بالكسر ما يحتاج يقول الشيخ: (بَلَغَنَا)؛ لأنه طبيعي.

أحد الحضور: بسم الله.

الشيخ: بالجمع نعم.

إذًا هي ذُكر الله -والله أعلم-.

(إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا تَجِدُهُ فِي مَوْضِعِهِ ظَاهِرًا فِي التَّوْضِيحِ، مُبَيَّنًا بِالتَّصْحِيحِ مِمَّا سَلَكْنَا فِيهِ طَرِيقَ السَّلَفِ وَلَمْ نَعْدِلْ فِيهِ إِلَى تَمْوِيهِ الْخَلَفِ؛ وَلِذَلِكَ مَنَعَ بَعْضُ الْأَئِمَّةِ تَرْكِيبَ الْقِرَاءَاتِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ، وَخَطَّأَ الْقَارِئَ بِهَا فِي السُّنَّةِ وَالْفَرْضِ)، وسيدخل في مسألة تركيب القراءات وحكمها.

إذًا نقف هنا -إنْ شاء الله- والحصة القادمة نبدأ من قول الإمام السخاوي: (وَخَلْطُ هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ خَطَأٌ)، وسنرى ما هو هذا الخطأ؟.

إذا كان هناك سؤال.

أحد الحضور: شيخنا بالنسبة للقول بأنّ: رسم الصحابة معجز، وأنّ أسراره ماتت بموتهم، والقول المشهور الآن من بعض المشايخ الفضلاء في الصين أنّ: رسم الصحابة هو الرسم الذي كان معروفًا عندهم في ذلك الوقت، وأنّ الرسم مع الأيام تطور وليست له علاقة بقضية أنه له أسرار خاصة بمجمع علمك.

الشيخ: المجمع بأنّ هذا رأي عبدٌ ضعيف، وإلا حقيقةً هم يقولون إنّ رسم المصحف هو عبارة عن مرحلة من مراحل الخط العربي، يعني حتى قبل الصحابة كان مرحلة، ثم جاءت الصحابة وصار خطهم مرحلة، ثم بعد ذلك أصبحت مراحل حتى وصلنا إلى هذا الآن.

فهو بالنسبة لهؤلاء القائلين -عفا الله عني وعنهم جميعًا- أنه مرحلة من المراحل، أنا أتكلم على تعليل الرسم، لماذا يعللون؟ لماذا كلمة الأسباب: الصحابة يكتبوها مرة في مكان بكذا ومرة ثانية يكتبونها بكلام بكذا، للعلم، إذا اختلفت العلَّة معنى ذلك: أنه في علة أخرى ما هي؟، يعني نأخذ الكلمات التي كتبها الصحابة في مكانٍ ما بصيغة معينة، وكتبوا نفس الكلمة في صورةٍ أخرى في مكانٍ آخر بطريقةٍ أخرى.

ما العلة في اختلاف الصحابة في كتابة هاتين الكلمتين؛ وهما كلمة واحدة؟ لماذا هذه حُذفت وهذه لم تُحذف؟ لماذا هذه كُتبت بالواو وهذه لم تُكتب بالواو؟ فأنا قصدي هذا التعليل الذي يذكره بعض العلماء: يعللون أنها هنا كتبت بسبب كذا أو بعلة كذا، وهناك كتبت بعلة كذا، هذا التعليل لا دليل عليه إلا الذوق.

يعني حتى -مما أتذكر- إنّ بعضهم يقول: النصارى محذوفة الألف، والأنصار ثابتة الألف، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لما رفع الأنصار أثبته، ولما كره النصارى حذفه، كلام ذوق ليس كلام علم.

أحد الحضور: يعني إلا الذوق والاستحسان.

الشيخ: الاستحسان، لكن لو أعطونا دليل قاعدة علمية؛ ولهذا أنا تذكرت الآن كلمة نقلتها قبل فترة عن الشيخ زروق رحمة الله عليه يقول: **"العلم بالبحث والتحقيق، والحال بالتسليم والتصديق"**، العلم بالبحث والتحقيق الدين دليل علمي على أنّ الصحابة كتبوا هذه الكلمة هنا بسبب كذا، وكتبوها هنا بسبب كذا، وأعطني دليل علمي فقط، أما كتوجيه ذوقي، ولهذا أنا قلت بالنسبة لي إنه الله أعلم الرسم لا يُعلل.١١:٨٤

أحد الحضور: نعم، لكن قصدي أنّ رسم الصحابة فعلًا أنه معين وهكذا ونحن لا نعرف هذا الشيء.

الشيخ: والدليل على ذلك أنه كُتب بحضرة النبيّ ﷺ وكانوا عندما يكتبون يعرضونه على النبيّ ﷺ وينظر فيه ويجيزه، هل النبيّ ﷺ لما نظر إلى كتابة الصحابة ورسم الصحابة وقبله، هل هذه التعليلات أو العلل المذكورة كانت في خلد النبيّ ﷺ؟ لا نستطيع أنْ نقول!.

السؤال الثاني: القراءات التي في كتب السُنَّة لبعض العلماء لا نقول عنها أنها قرآن؟

الشيخ: لا، ليست قرآن، لكنها كانت قراءة ثم شذت.

أحد الحضور: يعني نقول إنها قرآن؟.

الشيخ: لا، لا، لا نقول إنها قرآن.

أحد الحضور: القرآن هو الذي يُتلى.

الشيخ: القرآن هو ما يُتعبّد به، فإذا انتفت صفة التعبّد انتفت القرآنية.

أحد الحضور: السؤال الثالث يا شيخ، في الكلمة المختلف فيها نفترض كلمة مثلًا (مالك)، هل يُشترط فيها اجتماع الشروط الثلاثة هذه؟ أو أنّ الكلمة المختلف فيها إذا خالفت أحد الشروط هي التي تُرَد؟

الشيخ: نأخذ مالك: (مالك) اتفقت عليها الشروط الثلاثة، (ملك) اتفقت عليه الشروط الثلاثة كلها.

أحد الحضور: لا، أنا قصدي مَن وضع الشروط الثلاثة هذه؟

الشيخ: هي ما وُضعت هي بالاستقراء.

أحد الحضور: نعم، هل المقصود بها أنّ الكلمة القرآنية -المختلف فيها- لا تثبت إلا باجتماع هذه الشروط الثلاثة، أو أنّ المقصود من هذه الشروط الثلاثة أنّ هذه الكلمة متى ما خالفت أحد هذه الشروط تُرَد؟

الشيخ: إذا خالفت التواتر تُرَد، حتى ولو وافقت رسم المصحف، طبعًا مسألة الخروج عن لغة العرب هذا غير وارد، يعني ليس هناك قراءة خرجت عن لغة العرب، يعني قصدي عن أي وجه نحوي -ولو كان ضعيفًا-، فالقضية هي قضية التواتر ورسم المصحف، فإذا تواترت وخالفت رسم المصحف اختلافًا يُغتفر، ليس مخالفة بالزيادة والنقصان.

يعني مثل الأمثلة التي ذكرها الشيخ: مخالفة رسم المصحف وأكون -على قراءة أبي عمرو -وأكون بالواو، الواو غير موجود في المصاحف كلها، يعني غير موجود في المصاحف يعني غير مرسوم في المصاحف، ومع ذلك القراءة فيها وأكون، مثل ﴿فَخَرَاجُ رَبِّكَ﴾ [المؤمنون:٧٢]، المصاحف بالإجماع وإنْ كان

الإمام السخاوي، وابن الجزري بعد ذلك رأى.

لكن كما يقول ابن الجعبري إنّ هذا المصحف لا يعرف من هو؟، يعني لا يعرف من كاتبه؟ وما تاريخه؟ هو مصحف قديم، فيقول الشيخ السخاوي: وجدت فيه أنه موافق لقراءة ابن عامر، لكن هذا النقل مجهول، فقصدي إذا كان القصد الأساسي -مثلما قال الشيخ ومثلما قال الجعبري- القضية هي قضية تواتر، فإذا تواترت القراءة بعد ذلك يُنظر إلى رسم المصحف وإلى اللغة العربية.

أحد الحضور: جزاك الله خيرا شيخنا، وأكرمكم الله، أنا عندي قضيتان:

- **القضية الأولى**: الآن ابن الجزري يقول: بصحة السند مع الشهرة، والجمهور خالف ابن الجزري يقولون: بالتواتر.

الشيخ: ابن الجزري خالف الجمهور.

أحد الحضور: يعني ابن الجزري قال: بصحة السند وخالف الجمهور، الجمهور ردوا هذا الكلام إلى غيره، فابن الجزري أصبح فريقًا والجمهور فريقًا لوحده، فالجمهور يعترض على صحة السند، الآن نحن الآن هم خالفوا ابن الجزري في الكلام النظري ولكن وافقوه في الجانب العملي.

بمعنى نحن عندنا في الدرة كلمات انفردت، وصرح ابن الجزري بالانفراد هي: عمرو، وسقاه فتورثهم، لا يخرج، ومع ذلك ابن الجزري صرح بالانفراد، وابن الجزري قال: صحة السند والجمهور قال: بالتواتر، والآن الجمهور خالفوا ابن الجزري في الجانب النظري، ووافقوه في الجانب العملي وقبلوا هذه الانفرادات، هذه القضية الأولى.

الشيخ: الرد على هذا السؤال: -كما قلت في المحاضرة الأولى- العلماء عندهم التقعيد والتطبيق، فيُقعّدون؛ لكن عند التطبيق يخالفون أنفسهم في هذا

التقعيد والتنظير الذي قعّدوه ونظّروه، وهذه المسألة من ضمن ذلك، وكما قلت لكم في هذه المسألة: -كما قال بعض المشايخ- لو لم تكن صحيحة لذكرها في الدرة.

يُقال له: لو كانت صحيحة لذكرها في الطيبة، فهذه مسألة خلاف في التقعيد والتنظير والتطبيق.

أحد الحضور: والقضية الثانية: ابن الجزري كان يقول في [منجد المقرئين]: بالتواتر -كما ذكرتم شيخنا-، وذكر هنا في النشر قال: **"ولقد كنت أجنح إلى هذا القول، ثم ظهر فساده"**، قبل ما يقول: **"كنت أجنح إلى هذا"**، كان يشترط يقول: **"وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف حرف "**، هذا هو الذي يكون منتفيًا.

فلذلك ابن الجزري قال: القراءات فيها متواتر وفيها صحيح السند والمشهور، فأراد أنْ يأخذ بالأحوط قال: صحة السند مع شهرة الاستفاضة، حتى إذا كانت القراءات لم تتواتر يكون هو أخذ بالأحوط، لا يريد أنْ كل القراءات غير متواترة، لا، هناك قراءات أكثرها متواتر ولكن هذا الشرط أقل شيء يدخل في هذا، -والله أعلم-.

الشيخ: يعني في كلمات قرآنية نحن ننقلها متواترة، وهي لا توجد في الكتب، يعني لا توجد إذا وجدت يمكن أن توجد في كتاب واحد أو كتابين، فهذا النقل ليس متواترًا؟ هذا متواتر، لكن ابن الجزري -الله أعلم-، أنا أظن أنه حاول أنْ يجمع بينما قال أبو شامة وبين ما كان يقول به سابقًا، وهو لم يخرج عن أبي شامة.

لأنّ حتى الإمام أبو شامة رحمة الله عليه في آخر كلامه اشترط، يعني ذكر ثلاثة أشياء: الشيوع والشهرة والاستفاضة، فلا أقل من أنْ تكون مجتمعه مع هذه الثلاثة، معنى ذلك: أنّ صحة السند لوحدها لا تكفي إلا بهذه الثلاثة، -والله أعلم-.

أحد الحضور: السلام عليكم، أكرمك الله، وجزاك الله عنا خيرًا، في نفس السياق الذي تكلم عنه أخي الشيخ أمير، إذا كنتم يا شيخ، ترون أنّ تواتر القراءات جاء من كلمة (أنّ رواية أهل كل بلدٍ عمن قبلهم)، فما قيمة الأسانيد المدوّنة، خصوصًا أنّ أغلبها آحاد ما قيمتها العلمية؟ وما فائدتها؟

الشيخ: وهل القرآن يثبت بالأسانيد أو بالتواتر؟ تعريف العلماء، هل اشترطوا في القرآنية أنْ تكون مدونةً في الأسانيد؟ الأسانيد هذه -كما قلت لكم- لا تقدِّم ولا تؤخِّر في القرآن الكريم بالذات، الأسانيد هي للبركة، ولأنّ الواحد يكون عنده سند مكتوب فيه اسمه في البداية، ونهاية السند مكتوب فيه اسم النبيّ ﷺ.

لا يثبت القرآن بهذه الأسانيد، لو كان القرآن يثبت بالأسانيد؛ لكان القرآن لا يوجد إلا عند القرَّاء، لكان علماء الفقه ليس عندهم أسانيد، وعلماء الحديث كذلك، فالنظر أو الطعن في تواتر القراءات بالنظر للأسانيد؛ هذا مصادرة وغير صحيح أبدًا، فنحن لا نقول: إنّ القرآن يثبت بالأسانيد؛ القرآن يثبت بالتواتر.

هذه الأسانيد، يعني مثلًا أنت الآن من المغرب وجئت هنا في المدينة، وقرأت على المشايخ وقرأت على الشيخ عبد الله وأجازك، وأعطاك إسناد، هل القرآن القراءات التي درستها أو القرآن الذي قبل أنْ تقرأ على الشيخ ما كان قرآنًا إلا بعد أنْ قرأت على الشيخ وأصبح قرآنًا لا، الرسالة لا علاقة لها.

فهذه، في المبحث هذا الذي يذكره العلماء يقولون: إن بعض العلماء الذين يطعنون، هم لا يطعنون في التواتر، يعني يقولون إنّ هذه القراءات إنَّما جاءتنا عن طريق الآحاد بدليل أنها غير موجودة إلا في هذه الأسانيد، لكن لا يستطيع أنْ يقولوا: إنها ليست قرآنًا، فالبحث في القراءة والقرآن هل القراءة هي القرآن أم لا؟ يردنا على هذا البحث.

والصواب: أنّها قرآن، لكن مثلًا ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة:٤]، أنا أقول: إنها قرآن بالنسبة ل ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة:٤]، لكن الذي لم يقرأ ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة:٤]، يقول: ليست قرآنًا، هل إذا أنا جئته بالسند، وعندي سند أني أقرأ (مَالِكِ)، وأقول له أنا عندي سند ب (مَالِكِ)، هل هذا السند هو الذي أثبت به قرآنية (مَالِكِ)؟ أبدًا.

لكن لو جاء إلى المدينة، وسمع أهل المدينة كلهم يقرأون ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة:٤]،؛يعرف أنها قرآن، -والله أعلم-.

أحد الحضور: بسم الله الرحمن الرحيم، جزاكم الله خيرًا على هذا الشرح المبارك، سؤالي حول قول ابن الجزري في مسألة تغير مذهبه من القول بالتواتر إلى القول بصحة السند، وقوله: **"ولقد كنت أجنح إلى هذا القول"**، هل نسبة هذا القول إلى المنجد، هل هو صحيح؟

الشيخ: الكلام موجود في المنجد.

أحد الحضور: نعم، عندي المنجد هنا: تكلم عن شروط القراءة المتواترة، هكذا وصفها أولًا، ثم قال: **"وأما القراءة الصحيحة فهي على قسمين: الأول- ما صح سنده بنقل العدل الضابط، ووافق العربية والرسم، وهذا على ضربين: ضربٌ استفاض نقله، وتلقّاه الأئمة بالقبول، كما انفرد به بعض القراء وغير ذلك"**.

والضرب الثاني: مثل القراءات الموجودة في صحيح البخاري وغيره.

يقول في موضعٍ آخر: قال من المنجد: **"ونحن ما ندعي التواتر في كل فرْدٍ فردٍ مما انفرد به بعض الرواة، أو اختص ببعض الطرق، لا يدّعي ذلك إلا جاهلٌ لا يعرف ما التواتر"**.

الشيخ: لا أحد يقول بهذا، ما أحد يقول كل ما ورد عن حفص مثلًا متواتر.

أحد الحضور: يعني كأنه ينفي عن نفسه أنه يقول: التواتر في جميع القراءات، وبالتالي هو يقول: بأنّ هناك من القراءات المقبولة التي يُقرأ بها صحيحة السند غير متواترة لكنها تلحق بالمتواترة.

الشيخ: انظر بعد ذلك إلى ما رد به على أبي شامة، ما هو القول الذي رد به على أبي شامة.

أحد الحضور: وقال: كلام ساقط لاقط.

الشيخ: ما هو الكلام الساقط اللاقط؟

أحد الحضور: نعم، الذي اعترض.

الشيخ: معناه أنه ماذا؟ أنه يعطينا نتيجة أنّ ابن الجزري يقول به.

أحد الحضور: لا يقول بالتواتر.

الشيخ: أبو شامة يقول: بعدم بالتواتر، وابن الجزري طعن في هذا وردَّه، إذًا ما معنى هذا الكلام أنه يوافقه أو يخالفه؟.

أحد الحضور: أنا كنت سآتي إلى هذا الكلام، كلامه يعارض بعضه بعضًا في المنجد؛ كأن أوله ينفي خيار التواتر في الجميع، لكنه لما أتينا لكلام أبي شامة فنفاه. الشيخ: لا أحد يقول: بالتواتر للجميع، إذا قلنا: بالتواتر للجميع معناه أن كل شيء متواتر عن القرَّاء العشرة، هذه ليست القضية، هذا لا أحد يقول به!، والبحث ليس فيه قضية تواتر القراءات المروية عن القرَّاء العشرة؛ البحث في تواتر هذه القراءات التي دُوِّنت عند أهل القراءات.

أحد الحضور: إذًا هو إذا اشتهر بالتواتر في القراءة كما هو المشهور عن كتاب [المنجد] فكيف يقبل القراءات الصحيحة التي لم يتوقف فيها التواتر؟

الشيخ: تدلك على أنّ هذه مسألة اجتهادية عنده؛ فأداه اجتهاده إلى هذا.

أحد الحضور: يعني ألا تلاحظون أن الكلام فيه تضاد أيضًا أو تعارض؟

الشيخ: هو كلامه في [النشر] غير متسق مع كلامه في [المنجد].

أحد الحضور: يعني حتى كلامه في [المنجد] غير متسق.

الشيخ: لكن خلاصته.

أحد الحضور: الخلاصة أنه: يصف القراءات بالتواتر؛ لكنه يُشترط صحة السند فيما لم يتواتر.

أحد الحضور: حتى في ص٢٥٠ شيخنا، قال: (وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى عَدَمِ الْجَوَازِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ لَمْ تَثْبُتْ مُتَوَاتِرَةً).

الشيخ: الذي هو على الشاذ.

أحد الحضور: نعم، ابن الجزري في [النشر] يقول: (لِأَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ لَمْ تَثْبُتْ مُتَوَاتِرَةً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنْ ثَبَتَتْ بِالنَّقْلِ فَإِنَّهَا مَنْسُوخَةٌ بِالْعَرْضَةِ الْأَخِيرَةِ).

الشيخ: التي هي القراءات الشاذة، المقصود القراءات الشاذة.

أحد الحضور: هل هناك أسئلة عند النساء؟

أحد الحضور: السؤال كان الأخت وإنَّما هو كان موافق لسؤال أحد الإخوة، جزاكم الله خيرا واستمعنا للإجابة، لكن هنا [الألف في الأنصار، والألف في النصارى]، هذا نريد إعادة العبارة التي ذكرها الشيخ، الألف في الأنصار والألف في النصارى.

الشيخ: لا أنا كنت أقول أنّ تعليل الرسم مبني -فيما اطلعت عليه- على الذوق أكثر مما هو مبني على العلم، فضربت مثالًا: أنّ بعضهم كان يقول: أن كلمة الأنصار في المصحف ثابتة الألف، ﴿وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ﴾ [التوبة:١١٧]،

ثابتة الألف، وكلمة النصارى في القرآن محذوفة الألف -التي بين الصاد والراء محذوفة-، فبعضهم حتى يعلل يقولك الأنصار حيث إنّ الله أحبهم ورفعهم؛ فثبتهم، والدليل على هذا ثبوت الألف، فكأنه يربط بين ثبوت الصحابة على الإيمان وثبوت الألف في الأنصار، والنصارى لما كانوا كفارًا، ومآلهم إلى جهنم وإلى هذا؛ فحُذفت الألف، فكنت أقول: هذا تفسير أو ذوق فقط.

ولهذا قلنا: عبارة الشيخ زروق: العلم مبناه على البحث والتحقيق، والحال الذي هو مثل الذوق وهذا مبني على التسليم والتصديق، فلا شك أنّ الله يحب الأنصار فثبتهم في الدنيا والآخرة، أما ألف الأنصار في المصحف ما لها علاقة بالأنصار، -والله أعلم-.

أحد الحضور: جزاكم الله خيرًا يا شيخنا، السؤال من طالبات علم الكويت.

أحد الحضور: أحسن الله إليكم، جزاكم الله خيرًا شيخنا، في (قليلًا) أنْ قلتم: عن طريق حفص يوجد بعض الروايات غير المتواترة، السؤال: هل نقرأ بها أم لا؟

الشيخ: لا، عن حفص وعن غير حفص، أي شيء لا يتواتر لا نقرأ به.

أحد الحضور: حتى وإنّ كان عن ورش؟

الشيخ: حتى لو كان عن ورش.

أحد الحضور: جزاكم الله خيرًا.

الشيخ: القرآن لا يُقرأ إلا بما تواتر منه، وخلاصة الذي تواتر هو القراءات العشرة التي دوَّنها ابن الجزري في [النشر] و [الطيبة] فقط.

هذا والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أعلم، ونلتقي -إنْ شاء الله- في المحاضرة المقبلة، وآخر دعوانا أنْ الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله.

والسلام عليكم ورحمة الله.



الدرس الرابع

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

مسّاكم الله جميعًا بكل خير أيها الإخوة المستمعون والحاضرون، ونواصل -إن شاء الله- قراءة كتاب [النشر للقراءات العشر] للإمام ابن الجزري -رحمة الله عليه- ودرس الليلة سيكون فيه بعض المعلومات، وبعض المسائل التي لا زالت مسائل حية تتجاذبها أقوال علماء القراءات من حيث القراءة.

كنا وقفنا عند قول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ **لما بدأ يتكلم عن مسألة تركيب القراءات وخلط القراءات بعضها ببعض، فقال:**

"وَلِذَلِكَ مَنَعَ بَعْضُ الْأَئِمَّةِ تَرْكِيبَ الْقِرَاءَاتِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ وَخَطَّأَ الْقَارِئَ بِهَا فِي السُّنَّةِ وَالْفَرْضِ

طبعًا خلط القراءة بعضها ببعض: يعني المقصود أنه مثلاً تبتدئ برواية ورش -كمثال- وتخلط معها قراءة أخرى، يعني تأتيك الكلمة الأولى مثلاً لورش ثم تأتيك الكلمة الثانية وتقرأها بقراءة مخالفة لرواية ورش، مثلاً: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة:٤-٦]، إذا كنت تقرأ لورش وتشم لخلف وهكذا، وبعضهم يدخل خلط القراءات في باب المدود، أنك إذا قرأت بالمنفصل أو بالإشباع؛ لأنه لا تقرأ له بالقصر فلو قرأت له بالقصر مثل: ورش وحمزة فتكون خلطت قراءة بقراءة، فخلط القراءات بعضها ببعض يعني

يصدق عليه الخلط فرشـًا ووصلًا، ولهذا يقول: بعض الأئمة منع ذلك، وبعض الأئمة منع التركيب.

وخطَّأ القارئ بها في السنة والفرض، قال الإمام: -من هنا نبدأ إن شاء الله درس اليوم-: " (قَالَ) الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّخَاوِيُّ فِي كِتَابِهِ جَمَالِ الْقُرَّاءِ: وَخَلْطُ هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ خَطَأٌ.

لاحظ ما قال: حرام، ما قال: مكروه، قال: خطأ، لكن هذا الخطأ ما حكمه؟ قد يكون خطأ، لكن هل يأثم فاعله أو لا يأثم! سنرى؟

(وَقَالَ) الْحَبْرُ الْعَلَّامَةُ أَبُو زَكَرِيَّا النَّوَوِيُّ فِي كِتَابِهِ [التِّبْيَانِ]: وَإِذَا ابْتَدَأَ الْقَارِئُ بِقِرَاءَةِ شَخْصٍ مِنَ السَّبْعَةِ -من القراء السبعة- فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَزَالَ عَلَى تِلْكَ الْقِرَاءَةِ مَا دَامَ لِلْكَلَامِ ارْتِبَاطٌ، فَإِذَا انْقَضَى ارْتِبَاطُهُ؛ فَلَهُ أَنْ يَقْرَأَ بِقِرَاءَةِ الآخَرِ مِنَ السَّبْعَةِ، وَالْأَوْلَى دَوَامُهُ عَلَى تِلْكَ الْقِرَاءَةِ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ.

الكلام يكون واضحًا: يعني إذا بدأت بقراءة واحدة من القراء السبعة لا تنتقل إلى قارئ آخر، مادام سياق القراءة في معنىً واحد، فإذا انقضى ارتباطه -فإن انتهيت منه- انتقل إلى قراءة أخرى -ليس عندك إشكالية-.

لكن يقول: والأولى دوامه على تلك القراءة في ذلك المجلس، طبعًا الإمام النووي محسوب على الفقهاء، لكن هذا الكلام كلام فقه، والأولى دوامه، ولهذا علق الإمام ابن حجر رحمة الله عليه كما عندكم في الحاشية على كلمة الإمام النووي: (والأولى)، قال: إنها الأولى من الأولوية وليست على الحتم، يعني ما هي واجبة، يعني: ليس واجبًا أنك تداوم على تلك القراءة في ذلك المجلس"

(قُلْتُ:) - "أي: الإمام ابن الجزري"-: وَهَذَا مَعْنَى مَا ذَكَرَهُ بْنُ الصَّلَاحِ فِي فَتَاوِيهِ.

" **طبعـًا في فتاويه يعني يقول:** ممنوع من القراءة بما زاد عن العشر منع تحريم لا منع كراهة، -في الصلاة وخارجها-، يعني في الصلاة وفي خارج الصلاة؛ لا يجوز أن تقرأ بما زاد على العشرة سواء أعُرف المعنى أو لم يعرف، فهذا كلام الإمام السخاوي الذي أشار إليه الإمام ابن الجزري رحمة الله عليه"

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ الْجَعْبَرِيُّ: وَالتَّرْكِيبُ

أي: بين القراءات بعضها ببعض

مُمْتَنِعٌ فِي كَلِمَةٍ وَفِي كَلِمَتَيْنِ إِنْ تَعَلَّقَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ؛ وَإِلَّا كُرِهَ

"إن تعلق أحدهما بالآخر ما معناه؟ سيأتينا المؤلف الآن بعد قليل ويذكر لنا ما معنى هذا الكلام"

(قُلْتُ:) -"أي ابن الجزري"- **وَأَجَازَهَا أَكْثَرُ الْأَئِمَّةِ مُطْلَقًا وَجَعَلَ خَطَأَ مَانِعِي ذَلِكَ مُحَقَّقًا**

وأجازها: " حقيقة توقفت عند هذا الضمير وأجازها، ما هي؟ هل هي القراءات الشاذة؟ لا، وأجازها: الذي يظهر لي -والله أعلم- أن المقصود وأجاز هذه المسألة التي هي مسألة: الخلط والتركيب بين القراءات، وإن كان هو في البداية قال: منع بعض الأئمة، فكونه يقول: بعض الأئمة منعها، وأجازها أكثر الأئمة، فهناك قال: بعض، وهنا: قال أكثر، فكأنّ القول بالجواز هو الذي عليه الأكثر، إذن الضمير في "وأجازها"-الله أعلم- أنه يعود على المسألة يعني هذه المسألة، لا نستطيع أن نقول: وأجازها، يعني أجاز التركيب لا، يعني ليس ضمير المؤنث يعود على المذكر، لا، وإنما نقول وأجازها أي: المسألة، وما هي المسألة؟ هي: مسألة خلط القراءات بعضها ببعض، وجعل -أي أكثر الأئمة- خطأ مانعي ذلك -مانعي الجواز- جعله خطأً محققًا.

يعني هؤلاء الذين قالوا بالجواز قالوا: إنَّ الذين يقولون بعدم الجواز خطأ محقق، يعني كأنهم متأكدون وحكموا عليه، كأنه تقوية للجواز، لجواز الخلط، إذن، ما الرأي عندك أنت أيها الإمام ابن الجزري-رحمة الله عليه -؟ قال:

وَالصَّوَابُ عِنْدَنَا فِي ذَلِكَ التَّفْصِيلُ

"يعني تفصيل المسألة، هذا هو الصواب، كأنك تقول: المسألة اختلف عليها العلماء على قولين: قولٌ يقول بالمنع، وقولٌ يقول بالجواز، إذن، ما هو الراجح؟ الشيخ يقول: حتى نقول الراجح لابد أن نُفصِّل"

وَالصَّوَابُ عِنْدَنَا فِي ذَلِكَ التَّفْصِيلُ، وَالْعُدُولُ بِالتَّوَسُّطِ إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ

"إذن واضح أنَّ الشيخ يريد أن يخرج لنا في المسألة بقول وسط، لا الجواز مطلقًا ولا المنع مطلقًا"

فَنَقُولُ: إِنْ كَانَتْ إِحْدَى الْقِرَاءَتَيْنِ مُتَرَتِّبَةً عَلَى الْأُخْرَى فَالْمَنْعُ مِنْ ذَلِكَ مَنْعُ تَحْرِيمٍ،

" **هذا نفس الكلام حق الشيخ الجعبري، الشيخ الجعبري يقول:** والتركيب ممتنع في كلمة وفي كلمتين إن تعلق أحدهما بالآخر، إن كانت إحدى القراءتين مترتبة على الأخرى؛ فالمنع من ذلك منع تحريم -هي نفس العبارة-، إذن، ابن الجزري اختار في هذه الجزئية قول الجعبري، والإمام ابن الجزريرحمة الله عليه اضرب لنا مثالًا في مسألة: أن تكون إحدى القراءتين مترتبة على الأخرى" فيقول:

كَمَنْ يَقْرَأُ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ بِالرَّفْعِ فِيهِمَا،

"يعني الرفع في كلمة (آدم) والرفع في كلمة (كلمات)، يعني يقرأها مثلًا هكذا "فتلقى آدمُ من ربه كلماتٌ"

أَوْ بِالنَّصْبِ

أو يقرأ الموضعين بالنصب: " فتلقى آدمَ من ربه كلماتٍ"، هذا خلط، لأن الكلمة فيها قراءتان: فتلقى آدمُ من ربه كلماتٍ، هذه قراءة، رفع آدم ونصب كلمات، القراءة الأخرى: فتلقى آدمَ من ربه كلماتٌ، نصب آدم ورفع كلمات، إذن، لما نأخذ من القراءة التي نصبت (كلمات) بالتركيب هي تقرأ بالرفع في آدم، مثل ندمج نخلط ونطلع هذين الوجهين، بأن نقرأ قراءة بالرفع في الموضعين أو بالنصب في الموضعين، هذا خطأ؛ لأن إحدى القراءتين مترتبة على الأخرى، لأنه لا تكون كلمات إذا كان آدم هو الفاعل؟، لا يمكن أن تكون كلمات هي الفاعل، وإذا قرأنا آدم بالنصب لا يمكن أن تكون كلمات أيضًا في محل مفعول به، فيقول الشيخ: كَمَنْ يَقْرَأُ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ بِالرَّفْعِ فِيهِمَا، أي في آدم وكلمات، أو بالنصب أي: فيهما آخِذًا رَفْعَ آدَمَ مِنْ قِرَاءَةِ غَيْرِ ابْنِ كَثِيرٍ

"يعني كل القراء ما عدا ابن كثير يقرأون برفع (آدم) ونصب (كلمات)؛ ابن كثير بالعكس"

وَرَفْعَ

" يعني وآخذًا رفع (كلمات)"مِنْ قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ،

"انتهى الكلام هنا"

وَنَحْوِ أي كنحو: وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا بِالتَّشْدِيدِ مَعَ الرَّفْعِ،

"بالتشديد أي: في الفاء وكفلها مع الرفع أي في همزة (زكريا)(وكفلها زكرياءُ)"

أَوْ عَكْسِ ذَلِكَ، وَنَحْوِ: أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ

"**فيها قراءتان**: أخذ ميثاقكم في البناء للمعلوم مع الفاعل يكون محذوفًا، وميثاقكم في النصب مفعول، وقراءة أُخذ بالبناء للمفعول فسيكون ميثاقكم مرفوعة؛ لأنها نائب فاعل، فلو أخذنا: أخذَ ميثاقُكم لا تُستساغ، أو أُخذ ميثاقَكم لا تُستساغ أيضًا؛ فهذا خلط"

وَنَحْوِ: أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ وَشِبْهِهُ مِمَّا يُرَكِّبُ ممَا لَا تُجِيزهُ الْعَرَبِيَّةُ وَلَا يَصِحُّ فِي اللُّغَةِ،

"**كما قلنا**: إذا قلت: (آدمُ) بالرفع: لا يمكن تكون (كلماتٌ) يعني فاعل أيضًا مرفوعة، وكذلك -كما ذكرنا قبل قليل- في: أخذ ميثاقكم"

وَأَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ

" **وهو النوع الثاني -النوع الأول**: إن كانت إحدى القراءتين مترتبة على الأخرى، إذن، إذا لم يكن كذلك يعني إذا ما كانت إحدى القراءتين مترتبة على الأخرى"

فَإِنَّا نُفَرِّقُ فِيهِ بَيْنَ مَقَامِ الرِّوَايَةِ وَغَيْرِهَا،

"إذاً إذا كانت إحدى القراءتين مترتبة على الأخرى؛ المنع منع تحريم، وهذا لا بد أنه يكون حرامًا؛ لأن فيه تغيير وتحريف للمعنى، (فتلقى آدمُ من ربه كلماتٌ)، هنا الكلام في اللغة غير صحيح، وكذلك (أخذ ميثاقكم) وغيرها، لو جاءتنا أي قراءتين؛ وركبنا إحدى القراءتين على الأخرى وأنتجت لنا معنىً فيه تحريف للقرآن؛ فلا يجوز: يكون هذا التركيب أو هذا الخلط ممنوعًا ومحرمًا منع تحريم، يعني حرام، لكن إذا ما كانت إحدى القراءتين مترتبة على الأخرى، يعني حسب المفهوم النص أنه لا يكون ممنوعا منع تحريم، لكن الشيخ عنده أيضًا فيها تفصيل يعني فصل في المسألة، والقول الثاني: إذا ما كانت إحدى القراءتين مترتبة

على الأخرى، وطبعًا إذا كانت الأخرى إحدى القراءتين غير مترتبة على الأخرى هي التي ستكون تحت عبارة (وإلا كُره) عند الجعبري، فيقول الشيخ: فإننا نفرق بين مقام الرواية وغيرها، لكن ما هو الذي غير الرواية الذي هو سيذكره بعد قليل: القراءة والتلاوة"

فَإِنْ قَرَأَ بِذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الرِّوَايَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَيْضًا"

إذن، لماذا لا يجوز، قال:

مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ كَذِبٌ فِي الرِّوَايَةِ وَتَخْلِيطٌ عَلَى أَهْلِ الدِّرَايَةِ،

"**الرواية يعني**: أنت تبدأ برواية حفص –كمثال– حسنًا، وتقرأ، لكن تأتيك كلمة ما قرأ بها حفص وتقرأ بها؛ وتأتي بقراءة في هذه الكلمة لورش –كمثال–، إذن، لما ركبت هذه الكلمة وأنت تقرأ لحفص، وجئت بكلمة لورش وركبتها على رواية ورش، هذا التركيب ما نتج عنه تحريف للمعنى، هل هو حرام؟ لا ليس حرامًا، لكن الشيخ يقول: كذب في الرواية، يعني أنك قلت: إن ورش يقرأها هكذا وهو لم يقرأها –هذا هو الكذب في الرواية–، يعني مثلًا: نقول: حفص مثلاً، نقرأ لحفص، أريد أن أقرأ الفاتحة لحفص، (مالك يوم الدين إياك نعبد وإياك نستعين اهدنا الصراط المستقيم) وأقرأ (الصراط) بالسين، لكن حفص لا يقرأ بالسين، حفص يقرأ بالصاد، إذن السين هذه ليست حفصًا، فهذا خلط، قرأت الفاتحة أولها بحفص وبعدها أتيت بقنبل ب(السين)، إذًا خلطت قراءة على قراءة، فهل هذا يدخل تحت مترتب على الأخرى فيمنع منع تحريم؟ لا، إنما يدخل تحت قوله: إنه كذبٌ في الرواية وخلطٌ على أهل الدراية.

إذاً، ليس الكذب هنا الكذب الشرعي الذي يأثم صاحبه، ومع الأسف كثير من الباحثين في المنتديات –وحتى في بعض الرسائل– أخذوا من هذا النص ومن هذه

الكلمة أنه: كذبٌ في الرواية، وشنَّعوا، وتعدَوْا الحد حتى قالوا: إنه كذب في الرواية يعني: كذبٌ في الشرع، يعني يُقصد به: المصطلح الشرعي في الكذب، الكذب كمصطلح شرعي حرام وكبيرة من الكبائر، هذا الكذب في الشرع، الكذب حرام، لكن هل الشيخ يقصد أنه لما تقرأ لي (الصراط) -أنت تقرأ لحفص-، وتأتي وتقول (السراط) وحفص لا يقرأ بالسين وأنت تقرأ له إياها بالسين، صحيح هو كذب في الرواية أنَّ حفص لا يقرأ بها، لكن هل هذا إثم؟! هل هذا كذب بحيث فاعله يؤثَّم ويأخذ السيئات؟ لا.

إذًا كذب في الرواية معناه: أنك تقول: أن حفصًا يقرأ بالسين وهو ما يقرأ بالسين؛ هذا كذب، وليس الكذب الذي يقصد به الكذب الشرعي، وأنا أركز على كلمة كذب، هذه حتى لا يُفهم منها أن من يخلط بين القراءات بهذا النوع من الخلط، الذي هو القراءتين؛ لا تكون واحدة مترتبة على الأخرى بتحريف أو بتغيير المعنى، لا يفهم منه، أن حكمها: أنه الكذب الشرعي الذي يأثم فاعله، وإنما -سيقول الشيخ بعد قليل نفس الكلام-"

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى سَبِيلِ النَّقْلِ

"يعني انا قاعد اقرأ قرآن، جئت للمسجد وأخذت المصحف وجالس أقرأ القرآن، طبعًا مسألة الخلط هذه -الذي يحفظ القرآن على رواية واحدة ما عنده خلط؛ لأنه لن تشوش عليه القراءة الثانية، الخلط هذا إنما ينتج عند مَنْ يقرأ أو حفظ أكثر من قراءة، يعني إذا كان حافظًا لروايتيْن يمكن أن يصير عنده خلط بعض الشيء -وهذا ملاحظ ومشاهد-، يعني تجد واحدًا عنده حفص وورش، أو حفص وشعبة، أحيانًا يخلط: تأتي له كلمة لا يعلم هذه لحفص أم لورش -وهذا مشاهد-؛ فهذا الخلط عنده قليل، لكن: لو أن واحدًا عند القراءات العشر أو السبع -مثلًا- سيكون الخلط عنده كثيرًا، حسنا، نحن قلنا: الرواية انتهينا منها

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى سَبِيلِ النَّقْلِ والرواية بَلْ عَلَى سَبِيلِ الْقِرَاءَةِ وَالتِّلَاوَةِ

" **لاحظ الشيخ قال**: "النقل والرواية" وجعلها شيئًا، وقال: "القراءة والتلاوة" وجعلها مقابلًا لها، "القراءة والتلاوة": هي لما نأخذ المصحف ثم يأخذ الواحد منا ورده -يقرأ في المصحف-، أو بين الأذان والإقامة فتح المصحف وجلس يقرأ، الكلمة الأولى يعطيها بورش، والكلمة الثانية يعطيها بحفص -وهذا ملاحظ-، فهذا السبيل: سبيل القراءة والتلاوة، أو مثلاً في الصلاة، في التراويح، هو درس قراءات، ويبغى يعمل ختمة لوحده في البيت، فيقرأ، فأحيانًا في الركعة الواحدة قد يأتي بكلمة من قراءة للكوفيين، وكلمة ثانية من قراءة المدنيين، وهكذا، إذن هذه الطريقة -طريقة القراءة والتلاوة-، طيب، إذا خلط في هذه الطريقة بهذه الطريقة هو لا يقصد أنَّ فلانًا يقرأ بكذا وفلانًا يقرأ بكذا، لا، بينما يقصد أنَّه تعبد؛ لأنَّ القراءات كلها -في النهاية- هي كلام الله، وما نتج عنها مما ذكرناه في الأسابيع الماضية، إنما هو اختلاف صناعة علم القراءات، لكن هي في النهاية هي كلام الله، فلو تقرأه برواية ورش وكلمة تحطها برواية حفص، هي في النهاية هذه قرآن.. قرآن، فإذا كانت على سبيل القراءة والتلاوة، ما حكمها؟ قال:

فَإِنَّهُ جَائِزٌ صَحِيحٌ مَقْبُولٌ لَا مَنْعَ مِنْهُ وَلَا حَظْر

"**كم واحدة؟ خمسة**: جائز، وصحيح، ومقبول، ولا منع منه، ولا حظر، إذًا التفصيل الذي ذكره الإمام ابن الجزري -رحمه الله عليه- المفروض أنه يعتبر، فما نأخذ كلمة: (إنه كذب في الرواية) ونشنِّع على من يقرأ بخلط القراءات، -طبعًا هناك نوع من الخلط يدخل فيما يسمى التحريرات، هذا نوع آخر نتكلم عليه لما يأتي موعده-، أنا لا أتكلم على مسألة الخلط الذي هو في التحريرات الآن والمدون، واختلف العلماء فيه! هذا مالنا شغل فيه! نحن نتكلم أنَّ خلط كلمة بكلمة أو رواية برواية في هذين المجالين: مجال الرواية أو مجال القراءة والتلاوة،

أما مسألة علم التحريرات فهذه مسألة ثانية لها كلام آخر يطول ولا نُضيع فيه الوقت.

إذاً، نفصل المسألة عند ابن الجزري، يا إمامُ، ياابن الجزري -رحمة الله عليك- ما رأيك في خلط القراءات بعضها ببعض، نتخيل أن الإمام بن الجزري أمامنا الآن، وسألناه هذا السؤال ماذا سيقول لنا؟

سيقول لنا: حرام! ممنوع! مكروهة! منع تحريم! لا، سياخذنا، اسمعوا يا أبنائي، يا طلاب العلم، العلماء قالوا: إن خلط القراءة بعضها ببعض، بعضهم منعه، وبعضهم – وهم الأكثر- أجازوه، لكن أنا –أي ابن الجزري- عندي رأي: المسألة عندي فيها تفصيل:

لأن هذا الخلط واحد من اثنين، خلط القراءة بالقراءة هو واحد من اثنين، احتمال واحد من احتمالين:

١- إما أن هذا الخلط تكون قراءة مترتبة على الأخرى، فإذا خلطنا القراءة مع القراءة، تؤدي بنا إلى معنىً مخالف للمقصود، وقد يكون فيه تحريف، فهذا - وأنت مغمض عينيك- قل: إنه ممنوع منعَ تحريم، ما يحتاج فيها تفصيل، وأنت مغمض، - طبعاً وأنت مغمض لمن يسمعنا لهجة حجازية معناها: وأنت متأكد أن لا شك في أنه ممنوع منع تحريم-.

٢-أما إذا ما كانت القراءتان إحداهما مترتبة على الأخرى بهذا المعنى؟ قال لك: هذه أيضا فيها تفصيل؛ لأنه احتمال أنك تقرأ برواية معينة، فإذا كنت تقرأ برواية معينة، وتقول: أنك أنت تريد القراءة برواية ورش، بحيث إنَّ الذي يسمع أي كلمة منك، أو أي قراءة منك يسمعها سيعرف أنها ورش، في هذه الحالة لا تخرج ولا تخلط؛ لأنك لو خلطت سيؤدي بك أنك كذبت على ورش، ونرجع

ونقول أن هذا الكذب ليس هو الكذب الشرعي؛ لا تأثم، لماذا؟

لأنه قال: وتخليط على أهل الدراية -يعني: تشويش-، مثلا: أنا أعرف رواية ورش، وجاء واحد بجواري ولا يعرف أني أعرف رواية ورش، وقرأ، وقال لي: أنا سأقرأ قراءة ورش؛ وأتى ورش وخلط عليه حفصًا وخلط عليه حمزة، طبعًا سيخلط علي أنا، أنا أقول أنت الآن تقرأ لورش، لكن هذه القراءة ليست لورش!، إذًا، سبَّب لي أنا إشكالية، فإذا سمعه من هو مبتدئ في طلب العلم؛ سيشوش عليه، فالمنع هو من أجل هذه النقطة.

لكن إذا كان هو يقرأه ليس على سبيل الرواية، وإنما على سبيل القراءة والتلاوة؛ أنا لا أقول لك -فقط-: أنه جائز،بل أقول لك: أنه جائز، وصحيح، ومقبول، ولا منع منه، ولا حظر-أيضًا-، يعني في النهاية: هذا النوع من الخلط لا إشكال فيه"

وَإِنْ كُنَّا نَعِيبُهُ عَلَى أَئِمَّةِ الْقِرَاءَاتِ الْعَارِفِينَ بِاخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ مِنْ وَجْهِ تَسَاوِي الْعُلَمَاءِ بِالْعَوَامِّ، لَا مِنْ وَجْهِ أَنَّ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ أَوْ حَرَامٌ.

"كلام حلو يُكتب بماء الذهب، إذاً، لا يأتي واحد بعد ذلك ويتشدد ويقول لنا:...، لا لا، هذا كلام علماء، هذا كلام التفصيل، وأنت كشيخ أو كمعلم أو كمدرس أو كمحاضر، في هذه المسائل المهمة في أي فن من الفنون: القراءات، الرواية، الدراية، الفقه -أي مسألة تتكلم بها للناس- الذي ينبغي لك أولًا أن تؤسس وتؤصل المسألة، مسألة ما هو الراجح عندك، أو ما رأيك أنت، أو ما فهمك أنت! هذا شيء ثانٍ، قد لا يهمني أنا كمستمع، أنا يهمني أني أعرف: ماذا قال العلماء في هذه المسألة؟.

ثم بعد ذلك إذا عرفت: ما أقوال العلماء في هذه المسألة؟ تأتي أنت وترجح لي

قولًا من الأقوال؛ على عيني وعلى رأسي، لكن لا تلزمني بهذا الترجيح.

فالإمام ابن الجزري -رحمة الله عليه- في هذه الصفحة والنص أعطانا دروسًا، وأعطانا درسًا لمن يحاضر أمام الناس، ولمن يشرح العلم في أي قضية من القضايا، تؤصلها: ما هي المسألة؟ المسألة كذا، أقوال العلماء -من أجاز ومن منع-، ما رأيك؟ رأيي كذا كذا كذا؛ هذا الذي عليك.

ولهذا نجده يقول: وإن كنا نعيبه على أئمة القراءة، يعني هذا الخلط لما تأتي تقرأ في المصحف بين الأذان والإقامة، أو في بيتك، أو في الورد اليومي، يعني -مثلاً- واحد عنده ورد يومي، ويريد أن يقرأ كل يوم جزءاً أو جزئين، فيأخذ المصحف ويجلس يقرأ -وهو دارس قراءات-؛ فيدخل قراءة في قراءة، فالشيخ يقول له: ما فيه شيء، لكن حيث إنك من أهل القراءات؛ هذا لا ينبغي، لماذا لا ينبغي؟ أنت من أهل القراءات! يعني اقرأ كل رواية على حده، وهذا الصحيح، لأنه منها: أنك لن تنسى العلم، وأعرف مشايخ فضلاء وكبارًا، كل رواية يجعل لها ختمة، بل إني سمعت أن بعض الشيوخ في مصر، يقرأ ختمة لكل طريق، كل طريق يقرأ ختمة، طبعا أنا لا أمنع ذلك، قصدي: لا أنكر ذلك، فضل الله يؤتيه من يشاء.

لكن الذي ينبغي للمتخصص هو أن يجعل له ختمة -لا أقول لكل طريق، العمر والزمن الله أعلم- لكل رواية -على أقل شيء-، إذا كان من أهل القراءات السبع، إذا كان من أهل القراءات العشر؛ فياليته يجعل له ختمة بالجمع لكل راو مع طرقه، يعني يقرأ برواية قالون أجعل ختمة -مثلًا- من العشر الكبرى اقرأ ختمة لقالون أجمع فيها طرق قالون، تعني: أبو نشيط والحلواني مع طرقهم، أجعل لها ختمة، إذا انتهيت أذهب لورش بالطرق التي معه.

ومع هذا.. أقول لابد أن تكون له ختمة بقراءته الأصيلة -الأصلية، الأولى-،

يعني عندنا هنا –مثلاً– القراءة الأصلية عندنا التي نمشي عليها: رواية حفص، لما تكون عنده ختمة مع هذه الطرق بالطريقة التي ذكرتها، في نفس الوقت يكون عنده ختمة لحفص، حتى يثبت الحفظ، لأنه مسألة أنك تجعل ختمة للجمع؛ هذه قد لا تنتهي إلا في شهر أو شهرين، وهذا سيجعلك تبتعد –نوعًا ما– عن مراجعة الختمة بالطريقة الأساسية، –طبعًا هذه وجهات نظر ليس إلّا– الذي يهمنا أن الشيخ يقول: لا من وجه أن ذلك مكروه أو حرام" كما قلنا في البداية:

إِذْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللهِ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ تَخْفِيفًا عَنِ الْأُمَّةِ، وَتَهْوِينًا عَلَى أَهْلِ هَذِهِ الْمِلَّةِ، فَلَوْ أَوْجَبْنَا عَلَيْهِمْ قِرَاءَةَ كُلِّ رِوَايَةٍ عَلَى حِدَةٍ؛ لَشَقَّ عَلَيْهِمْ تَمْيِيزُ الْقِرَاءَةِ الْوَاحِدَةِ؛ وَانْعَكَسَ الْمَقْصُودُ مِنَ التَّخْفِيفِ؛ وَعَادَ الأمر بِالسُّهُولَةِ إِلَى التَّكْلِيفِ،

" يعني إلى تكليف ما لا يُطاق"

وَقَدْ رُوِّينَا فِي الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ لِلطَّبَرَانِيِّ بِسَنَدِ الصَحِيح

"بسندِ الصحيح، كذا في جميع النسخ، يعني: جميع نسخ النشر الخطية، بسند الصحيح، يعني المفروض إنها تكون: بسندٍ صحيح، لكن بسند الصحيح لها وجه، لكنها هي هكذا كلها، ولهذا في بعض النسخ كُتب عليها، –يعني فوق– كلمة بسندِ الصحيح، كُتب بخط رقيق –يعني ما هو من كلام ابن الجزري وإنما من النساخ– أي بسند الحديث الصحيح"

بسند الصحيح عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ –يعني ابْنَ مَسْعُودٍ–: [لَيْسَ الْخَطَأُ أَنْ يُقْرَأَ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ، وَلَكِنْ الخطأ أَنْ يُلْحِقُوا بِهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ]

"والنسخة التي عندي من المعجم، فيه أن تلحقوا بالتاء –والله أعلم–".

وَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ

مِنْهُ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ عَنْ عُمَرَ، وَفِي لَفْظِ الْبُخَارِيِّ عَنْ عُمَرَ قال: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، الْحَدِيثَ.

"**طبعا موجود عندكم في الكتاب أنه من قوله**: وفي لفظ البخاري، إلى كلمة: الحديث، -وموضوعة بين نجمتين- أن هذا النص ليس موجودًا في متن بعض النسخ الخطية، يعني حتى النسخة الخطية التي في بعض ورقاتها، كتبها ابن الجزري نفسه، وقرئت عليه في مجالس، سقط منها هذا، وكُتب في الحاشية.

وَفِي لَفْظِ مُسْلِمٍ عَنْ أُبَيٍّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَ أَضَاةِ بَنِي غِفَارٍ، قال: فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَقَالَ: أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَعُونَتَهُ»

"طبعـًا عندنا في النسخة معافاتهِ كسرة، لا، هذا خطأ.

طيب أنا أسألكم: خطأ أم صواب؟

يعني أقول: أسأل الله معافاتَهُ أم معافاتهِ؟ طبعًا الصواب معافاتَهُ، طبعًا هنا لا يأتي واحد ويقول: لا، والله، (معافاة): مختومة بألفٍ وتاء؛ والإمام ابن مالك رحمة الله عليه في الألفية يقول:

وما بتا وألف قد جمعا.. ليكسروا في الجر وفي النصب معا.

طبعـًا هذه القاعدة ما تأتي على هذه، يعني هو يقصد مثل: إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات، وهكذا، لكن هذه ليست من هذا الباب، لأن معافاتَه، هذه مفرد وليست جمعًا، يعني ليست جمع مؤنث سالم.

إذاً، الصواب: معافاتَهُ ومعونتَهُ، طبعًا كلمة (ومعونتهُ) -كما هو عندكم-

حقيقة رجعت إلى كل كتب الحديث، وعملت أيضًا بحثًا، ما وجدت كتابًا من كتب الحديث يقول: معافاتَهُ ومعونتَه، يعني (معونته) هذه ما وجدت لها نصًّا، وإنما الموجود في المصادر في كتب الحديث، بدلاً من كلمة (ومعونته): (ومغفرته) -طبعًا الشيخ في النهاية سيقول لنا: رواه أبو داوود، والترمذي، وأحمد، وهذا لفظ أحمد، أيضا رجعت إلى المسند؛ فما وجدت هذه الرواية: (ومعونته)، لكن تبقى كما هي، لا نغيرها، لا نقول: لا، والله، المصادر في الحديث، كتب الحديث كلها تقول: (ومغفرته)، وابن الجزري قال: (ومعونته)، فنحذف (معونته) ونضع (ومغفرته)؛ لا، يبقى كما هو. ونعلّق تحت -يعني -الله أعلم- لا أقول إنها ليست موجودة؛ فلم أطلع عليها في كتب الحديث التي رجعت إليها في هذه المصادر وغيرها، هل هي رواية أخرى في كتب أخرى للحديث، في نسخ أخرى من مسند الإمام أحمد! وقع عليها ابن الجزري؟ احتمال؛ لأن الإمام ابن الجزري رحمه الله عليه كان له اهتمام بالمسند، بالذات كتاب المسند للإمام أحمد، حتى إنه ألف فيه رسائل"

فَقَالَ: أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَعُونَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ عَلَى حَرْفَيْنِ

"يعني كأنه يقول: إن الله يأمرك أن تُقرِئَ أمتَك القرآنَ على حرفين"

فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِك

"أي فقال النبي ﷺ لجبريل: أسأل الله معافاته ومعونته، مثل ذلك"

ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةَ بِثَلَاثَةٍ

أي: أحرف

فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ

" أي: أسأل الله معافاته ومعونته"

ثُمَّ أَتَاهُ الرَّابِعَةَ فَقَالَ له: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُقرئَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَأُوا عَلَيْهِ فَقَدْ أَصَابُوا» وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَحْمَدُ وَهَذَا لَفْظُهُ مُخْتَصَرًا

"طبعـًا في الترمذي ما وجدته، فتبحثون عنه ربما تجدونه فتفيدونا به"

وَفِي لَفْظٍ لِلتِّرْمِذِيِّ أَيْضًا عَنْ أُبَيٍّ قَالَ: لَقِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ جِبْرِيلَ عِنْدَ أَحْجَارِ الْمِرَا

" **يعني هكذا في جميع نسخ النشر (المرا)**: بدون همزة بعد الألف، وفي بعض روايات الحديث في كتب الحديث وأيضـًا في جامع البيان للداني المراء بالهمزة"

قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِجِبْرِيلَ « إِنِّي بُعِثْتُ إِلَى أُمَّةٍ أُمِّيِّينَ فِيهِمُ الشَّيْخُ الْفَانِي

"وفي بعض الروايات العاسي بالسين"

وَالْعَجُوزُ الْكَبِيرُ، وَالْغُلَامُ، قَالَ: فَمُرْهُمْ فَلْيَقْرَءُوا الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ» قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَفِي لَفْظٍ: «فَمَنْ قَرَأَ بِحَرْفٍ مِنْهَا فَهُوَ كَمَا قَرَأَ»، وَفِي لَفْظِ حُذَيْفَةَ: فَقُلْتُ: «يَا جِبْرِيلُ، إِنِّي أُرْسِلْتُ إِلَى أُمَّةٍ أُمِّيَّةٍ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ وَالْغُلَامِ وَالْجَارِيَةِ وَالشَّيْخِ الْفَانِي -الَّذِي لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا قَطُّ-، قَالَ: إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ». وَفِي لَفْظٍ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ: عَلِيمًا، حَكِيمًا، غَفُورًا، رَحِيمًا»، وَفِي رِوَايَةٍ لِأُبَيٍّ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ أُصَلِّي فَدَخَلَ رَجُلٌ

"هو عبد الله بن مسعود كما عند الإمام الطبري رحمة الله عليه "

وَفِي رِوَايَةٍ لِأُبَيٍّ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ أُصَلِّي، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَافْتَتَحَ النَّحْلَ

"يعني: افتتح قراءة سورة النحل"

فقرأ؛ فَخَالَفَنِي فِي الْقِرَاءَةِ، فَلَمَّا انْفَتَلَ" أي انصرف" قُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ؟ قَالَ: رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ فقام يُصَلِّي وَافْتَتَحَ النَّحْلَ فَخَالَفَنِي فِي القراءة وَخَالَفَ صَاحِبِي، فَلَمَّا انْفَتَلَ قُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ؟ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، قَالَ: فَدَخَلَ قَلْبِي مِنَ الشَّكِّ وَالتَّكْذِيبِ أَشَدُّ مِمَّا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَخَذْتُ بِأَيْدِيهِمَا فانطلقت بهما إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْتُ: اسْتَقْرِئْ هَذَيْنِ

يعني: اطلب منهما أن يقرءا

فَاسْتَقْرَأَ أَحَدَهُمَا

"يعني النبي ﷺ طلب لأحدهما أن يقرأ، فالألف والسين والتاء هذه للطلب"

قَالَ: أَحْسَنْتَ. فَدَخَلَ قَلْبِي مِنَ الشَّكِّ وَالتَّكْذِيبِ أَشَدُّ مِمَّا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، ثُمَّ اسْتَقْرَأَ الْآخَرَ

" أي طلب من الآخر أن يقرأ"

فَقَالَ: أَحْسَنْتَ. فَدَخَلَ صَدْرِي مِنَ الشَّكِّ وَالتَّكْذِيبِ أَشَدّ مِمَّا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَضَرَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ صَدْرِي بيده فَقَالَ: «أُعِيذُكَ بِاللهِ يَا أُبَيُّ مِنَ الشَّكِّ، ثُمَّ قَالَ: إن جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَتَانِي فَقَالَ: إِنَّ رَبَّكَ عَزَّوَجَلَّ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ خَفِّفْ عَنْ أُمَّتِي، ثم عاد فَقَالَ: إِنَّ رَبَّكَ عَزَّوَجَلَّ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ، فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ خَفِّفْ عَنْ أُمَّتِي، ثُمَّ عَادَ فَقَالَ: إِنَّ رَبَّكَ عَزَّوَجَلَّ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ وَأَعْطَاكَ بِكُلِّ رَدَّةٍ مَسْأَلَةً »

"يعني كلما ذهب يطلب يخفف مسألة"

الْحَدِيثَ رَوَاهُ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ فِي مُسْنَدِهِ بِهَذَا اللَّفْظِ.

"وأيضًا ما بين النجمتين من قوله: وفي رواية لأُبيّ.. حتى هنا -وموجود

عندكم في الحاشية أنه سقط من ظاء و زاي، وأيضاً سقط من النسخة التي عليها خط ابن الجزري وعليها سماعات لابن الجزري-"

وَفِي لَفْظٍ لِابْنِ مَسْعُودٍ: [فَمَنْ قَرَأَ عَلَى حَرْفٍ مِنْهَا فَلَا يَتَحَوَّلْ إِلَى غَيْرِهِ رَغْبَةً عَنْهُ]، وَفِي لَفْظٍ لِأَبِي بَكْرَةَ: [كُلٌّ شَافٍ كَافٍ مَا لَمْ تَخْتِمْ آيَةَ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ -وفي بعض النسخ ما لم تُختم آيةُ عذابٍ برحمة، وكلٌ له معنى- أَوَ آيَةَ رَحْمَةٍ بِعَذَابٍ] وهو كله جائز"

، وَهُوَ كَقَوْلِكَ: هَلُمَّ، وَتَعَالَ، وَأَقْبِلْ، وَأَسْرِعْ، وَاذْهَبْ، وَأَعْجَلْ. وَفِي لَفْظٍ لِعَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: [فَأَيَّ ذَلِكَ قَرَأْتُمْ فَقَدْ أَصَبْتُمْ وَلَا تَمَارَوْا فِيهِ

"يعني ولا تتماروا فيه" وهذه موجود أيضاً في القراءات

وَلَا تَمَارَوْا فِيهِ فَإِنَّ الْمِرَاءَ فيه

كُفْرٌ] "أي: في القرآن". (وَقَدْ نَصَّ) الْإِمَامُ الْكَبِيرُ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَّامٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَلَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ تَوَاتَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(قُلْتُ:) "أي: ابن الجزري"

: وَقَدْ تَتَبَّعْتُ طُرُقَ هَذَا الْحَدِيثِ فِي جُزْءٍ مُفْرَدٍ جَمَعْتُهُ فِي ذَلِكَ؛ فَرُوِّينَاهُ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَهِشَامِ بْنِ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَحُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، وَأَبِي بَكْرَةَ، وَعَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَسَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ، وَعُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، وَأَبِي جُهَيْمٍ، وَأَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ، وَأُمِّ أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

" لا أدري كم هؤلاء! عشرة! فوق عشرة! تسعة عشر، يعني ابن الجزري -رحمه

الله عليه- روى هذا الحديث من طرق هؤلاء الصحابة"

وَرَوَى الْحَافِظُ أَبُو يَعْلَى الْمَوْصِلِيُّ فِي مُسْنَدِهِ الْكَبِيرِ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ يَوْمًا وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ: أُذَكِّرُ اللهَ أَنَّ رَجُلًا سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ لَمّا قَامَ،

"يعني أذكر الله أنه أي واحد سمع النبي ﷺ قال أن القرآن نزل على سبعة إلا واقف"

فَقَامُوا حَتَّى لَمْ يُحْصَوْا؛ فَشَهِدُوا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ كُلِّهَا شَافٍ كَافٍ» فَقَالَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَأَنَا أَشْهَدُ مَعَهُمْ"

وَقَدْ تَكَلَّمَ النَّاسُ -"ومن هنا سيبدأ الإمام ابن الجزري رحلة طويلة مع هذا الحديث، وسيذكر فيه في نفس طويل جدًا، وحقيقة قبل أن نقرأ هو لم يخرج عن ثلاثة علماء، يعني ما سيذكره لم يخرج فيه عن: أبي الفضل الرازي، وعن ابن قتيبة وعن الإمام أبي عمرو الداني، وجُل هذا البحث تقريبًا، يعني موجود في جامع البيان، إلا أن الشيخ هذّبه وزاد عليه قليلًا".

وَقَدْ تَكَلَّمَ النَّاسُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ بِأَنْوَاعِ الْكَلَامِ

"ولهذا الإمام ابن تيمية رحمة الله عليه يقول هذه مسألة كبيرة يعني مسألة الأحرف السبعة، هذه مسألة كبيرة قد تكلم فيها أصناف العلماء: من الفقهاء، والقراء، وأهل الحديث والتفسير والكلام وشرح الغريب وغيرهم، حتى صنف فيها التصنيف المفرد، ومن آخر من أفرده في ذلك: أبو شامة، طبعـًا الإمام ابن الجزري جاء بعد الإمام بن تيمية وأفرد، لكن انظر إلى أهمية هذا الحديث، يعني انظر: كل علماء الإسلام يعني كل تخصص تكلم فيه من ناحيته.

فالشيخ يقول: أصناف العلماء والفقهاء والقراء وأهل الحديث والتفسير

والكلام -يعني وعلم الكلام- وشرح الغريب؛ يعني ستة علوم أو ستة تخصصات من التخصصات الشرعية، تكلم أهلها والمتخصصون فيها على هذا الحديث، فمعناه أن هذا الحديث مهمٌ في بابه، إذا كان يتكلم فيه النحويون والقراء وأهل الكلام وأهل اللغة".

وَصَنَّفَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو شَامَةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِيهِ كِتَابًا حَافِلًا وَتَكَلَّمَ بَعْدَهُ قَوْمٌ وَجَنَحَ آخَرُونَ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ، وَالَّذِي ظَهَرَ لِي أَنَّ الْكَلَامَ عَلَيْهِ يَنْحَصِرُ فِي عَشَرَةِ أَوْجُهٍ:

(الْأَوَّلُ) فِي سَبَبِ وُرُودِهِ.

(الثَّانِي) فِي مَعْنَى الْأَحْرُفِ.

(الثَّالِثُ) فِي الْمَقْصُودِ بِهَا هُنَا

" يعني: ما المقصود بها هنا"

(الرَّابِعُ) مَا وَجْهُ كَوْنِهَا سَبْعَةً؟

(الْخَامِسُ) عَلَى أَيِّ شَيْءٍ يَتَوَجَّهُ اخْتِلَافُ هَذِهِ السَّبْعَةِ؟

(السَّادِسُ) عَلَى كَمْ مَعْنًى تَشْتَمِلُ هَذِهِ السَّبْعَةُ؟

(السَّابِعُ) هَلْ هَذِهِ السَّبْعَةُ مُتَفَرِّقَةٌ فِي الْقُرْآنِ؟

(الثَّامِنُ) هَلِ الْمَصَاحِفُ الْعُثْمَانِيَّةُ مُشْتَمِلَةٌ عَلَيْهَا؟

(التَّاسِعُ) هَلِ الْقِرَاءَاتُ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِي النَّاسِ الْيَوْمَ هِيَ السَّبْعَةُ أَمْ بَعْضُهَا؟

(الْعَاشِرُ) مَا حَقِيقَةُ هَذَا الِاخْتِلَافِ وَفَائِدَتُهُ؟

"يعني: ما فائدة هذا الاختلاف؟، فبدأ الشيخ يتكلم على هذه الأبواب العشرة أو على هذه الأوجه العشرة فبدأ بالوجه الأول الذي هو في سبب وروده فقال:

فَأَمَّا سَبَبُ وُرُودِهِ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ: فَلِلتَّخْفِيفِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَإِرَادَةِ الْيُسْرِ بِهَا، وَالتَّهْوِينِ عَلَيْهَا شَرَفًا لَهَا وَتَوْسِعَةً وَرَحْمَةً وَخُصُوصِيَّةً لِفَضْلِهَا، وَإِجَابَةً لِقَصْدِ نَبِيِّهَا -أَفْضَلِ الْخَلْقِ وَحَبِيبِ الْحَقِّ- حَيْثُ أَتَاهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ لَهُ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُقْرِئَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ فَقَالَ ﷺ: «أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ ومغفرته- أيضًا معافاته انصبوا التاء- إِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ؛ وَلَمْ يَزَلْ يُرَدِّدُ الْمَسْأَلَةَ حَتَّى بَلَغَت سَبْعَةَ أَحْرُفٍ» -كما مر معنا-، وَفِي الصَّحِيحِ أَيْضًا: «إِنَّ رَبِّي أَرْسَلَ إِلَيَّ أَنِ أَقْرِئِ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ،- أو أن أقرأ القرآن على حرف- فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ -أو فرُدِدتُ إليه، لا أدري!- أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي؛ وَلَمْ يَزَلْ يُرْدِدُ حَتَّى بَلَغَ سَبْعَةَ أَحْرُفٍ»، وَكَمَا ثَبَتَ صَحِيحًا: إِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، وَإِنَّ الْكِتَابَ قَبْلَهُ كَانَ يَنْزِلُ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ – عَلَيْهِمُ الصلاة السَّلَامُ – كَانُوا يُبْعَثُونَ إِلَى قَوْمِهِمُ الْخَاصِّينَ بِهِمْ، وَالنَّبِيُّ ﷺ بُعِثَ إِلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ: أَحْمَرِهَا وَأَسْوَدِهَا، عَرَبِيِّهَا وَعَجَمِيِّهَا، وَكَانَتِ الْعَرَبُ الَّذِينَ نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلُغَتِهِمْ، لُغَاتُهُمْ مُخْتَلِفَةً، وَأَلْسِنَتُهُمْ شَتَّى، وَيَعْسُرُ عَلَى أَحَدِهِمُ الِانْتِقَالُ مِنْ لُغَتِهِ إِلَى غَيْرِهَا، أَوْ مِنْ حَرْفٍ إِلَى آخَرَ، بَلْ قَدْ يَكُونُ بَعْضُهُمْ لَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ وَلَا بِالتَّعْلِيمِ وَالْعِلَاجِ -لَا سِيَّمَا الشَّيْخُ وَالْمَرْأَةُ، وَمَنْ لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا- كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ ﷺ.

فَلَوْ كُلِّفُوا الْعُدُولَ عَنْ لُغَتِهِمْ، وَالِانْتِقَالَ عَنْ أَلْسِنَتِهِمْ لَكَانَ مِنَ التَّكْلِيفِ بِمَا لَا يُسْتَطَاعُ، وَمَا عَسَى أَنْ يَتَكَلَّفَ الْمُتَكَلِّفُ وَتَأْبَى الطِّبَاعُ؛ وَلِذَلِكَ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي جَوَازِ الْقِرَاءَةِ بِلُغَةٍ أُخْرَى غَيْرِ الْعَرَبِيِّ

"طبعًا في كل النسخ غير العربي"

عَلَى أَقْوَالٍ: ثَالِثُهَا، إِنْ عَجَزَ عَنِ الْعَرَبِيِّ جَاز

"**يعني**: عن اللسان العربي"

وَإِلَّا فَلَا، وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ التَّرْجِيحِ؛ فَقَدْ ذُكِرَ فِي مَوْضِعِهِ.

" **فالشيخ قال: على أقوالٍ ثالثها، إذاً فهمنا أن المسألة فيها ثلاثة أقوال:**

القول الأول- عدم الجواز أو الجواز.

القول الثاني- ما يقابله.

إذاً، تكون فيها ثلاثة أقوال، الشيخ ذكر القول الثالث: وهو التفصيل، إذاً القول الأول بالجواز، يعني قال: بعضهم يقول بالجواز مطلقًا، وبعضهم يقول بعدم الجواز، الشيخ عنده: التفصيل، فيقول: ثالثها -يعني القول الثالث- إن عجز عن العربي جاز، يعني إذا ما استطاع أن يتلفظ باللسان العربي جاز، وإلا يعني: وإذا استطاع؛ فلا يجوز"

(قَالَ الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ قُتَيْبَةَ) فِي كِتَابِ [الْمُشْكِلِ]: فَكَانَ مِنْ تَيْسِيرِ اللهِ أَنْ أَمَرَ نَبِيَّهُ ﷺ بِأَنْ يُقْرِئَ كُلَّ أُمَّةٍ بِلُغَتِهِمْ، وَمَا جَرَتْ عَلَيْهِ عَادَتُهُمْ

"**طبعـًا لغتهم**: يعني الآن ما نسميها باللهجة"

فَالْهُذَلِيُّ يَقْرَأُ (عَتَّى حِينَ) –ب(العين) في عتى- يُرِيدُ (حَتَّى)-؛ هَكَذَا يَلْفِظُ بِهَا وَيَسْتَعْمِلُهَا، وَالْأَسَدِيُّ يَقْرَأُ (تِعْلَمُونَ وَتِعْلَمُ وَتِسْوَدُّ.

"**لأنهم من لغتهم**: أنهم يكسرون حرف المضارع الأول، الأول من حرف المضارع، وعليه القراءة هناك في القراءة الشاذة: إياك نعبد إياك نِستعين -وسبحان الله لا زالت هذه اللهجة إلى الآن في الحجاز، فيكسرون الحرف الأول من الفعل المضارع، يقول لك: هيا نروح نِلعب، تِعرف، إذاً هي لغة، -يعني موجودة عندنا في ليبيا- فعل مضارع، أي فعل مضارع –عندهم- يُكسر أوله، والشيخ ذكر: (تِسود وجوه) قراءة،"

وَأَلَمْ إِعْهَدْ إِلَيْكُمْ)، وَالتَّمِيمِيُّ يَهْمِزُ

"يعني: من لغته الهمز"

وَالْقُرَشِيُّ لَا يَهْمِزُ، وَالْآخَرُ يَقْرَأُ: قِيلَ لَهُمْ، (وَغِيضَ الْمَاءُ) بِإِشْمَامِ الضَّمِّ مَعَ الْكَسْرِ، وَبِضَاعَتُنَا رُدَّتْ: بِإِشْمَامِ الْكَسْرِ مَعَ الضَّمِّ، وَ(مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا): بِإِشْمَامِ الضَّمِّ مَعَ الْإِدْغَامِ.

(قُلْتُ:)

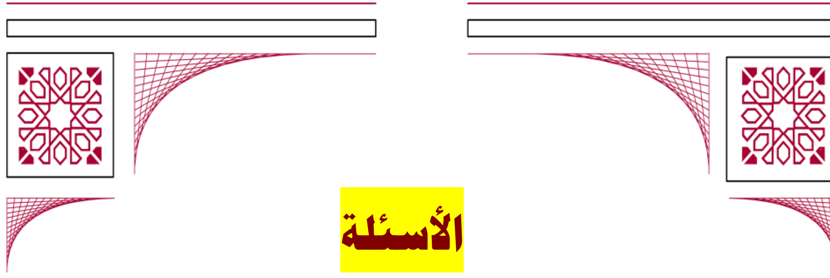
"أي: ابن الجزري"

: وَهَذَا يَقْرَأُ: (عَلَيْهُمْ وَفِيهُمْ)، بِالضَّمِّ، وَالْآخَرُ يَقْرَأُ: (عَلَيْهِمُو، مِنْهُمُو)، بِالصِّلَةِ، وَهَذَا يَقْرَأُ: (قَدَ افْلَحَ، وَقُلُ اوحِيَ، وَخَلَوْا الَى)، بِالنَّقْلِ، وَالْآخَرُ يَقْرَأُ: (مُوسِى، وَعِيسِى، وَدُنْيَا)، بِالْإِمَالَةِ، وَغَيْرُهُ يُلَطِّفُ.

"يعني يقلل يعني الإمالة الصغرى يعني (عيسِى، دنيا، موسِى)"

وَهَذَا يَقْرَأُ: (خَبِيرًا وَبَصِيرًا)، بِالتَّرْقِيقِ، وَالْآخَرُ يَقْرَأُ: (الصَّلَاةَ، وَالطَّلَاقُ)، بِالتَّفْخِيمِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ. (قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ): وَلَوْ أَرَادَ كُلُّ فَرِيقٍ مِنْ هَؤُلَاءِ أَنْ يَزُولَ عَنْ لُغَتِهِ، وَمَا جَرَى عَلَيْهِ اعْتِيَادُهُ طِفْلًا وَنَاشِئًا وَكَهْلًا؛ لَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَعَظُمَتِ الْمِحْنَةُ فِيهِ، وَلَمْ يُمْكِنْهُ إِلَّا بَعْدَ رِيَاضَةٍ لِلنَّفْسِ طَوِيلَةٍ، وَتَذْلِيلٍ لِلِّسَانِ وَقَطْعٍ لِلْعَادَةِ؛ فَأَرَادَ اللهُ بِرَحْمَتِهِ وَلُطْفِهِ أَنْ يَجْعَلَ لَهُمْ مُتَّسَعًا فِي اللُّغَاتِ، وَمُتَصَرَّفًا فِي الْحَرَكَاتِ، كَتَيْسِيرِهِ عَلَيْهِمْ فِي الدِّينِ.

"ونقف هنا -إن شاء الله-، طبعًا نقف هنا لأنه أيضًا لما قُرئ على الإمام ابن الجزري،. يعني هذا المكان بلغ فيه السماع، وكان درسًا، و-إن شاء الله- الدرس المقبل نبدأ من قوله: **وأما معنى الأحرف**. وهذا نسأل الله -سبحانه تعالى- أن يتقبل منّا ما قلنا وما سمعنا، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يفتح علينا وعليكم وعلى السامعين جميعًا فتوح العارفين، وأن يجعل هذا العلم خالصًا لوجه الله -تعالى-، وأن ينفعنا به في الدنيا والآخرة، وينفع بها مشايخنا ووالدينا والمسلمين جميعًا، والسلام عليكم ورحمة الله -تعالى- وبركاته.



الأسئلة

إذا كان هناك مجال للأسئلة؟

الطالب: جزاكم الله خيرًا يا شيخنا، أسأل الله أن يجعله في ميزان حسناتكم، بارك الله فيكم، الآن شيخنا، في حديث الأحرف السبعة: أن ابن الجزري في أول شيء قال: فأما سبب وروده على سبعة أحرف ذكر علة التخفيف، ولما أتى للتمثيل ذكر أشياء تدور في الأصول: ضم الهاء، النقل، الاشمال، التقليل، الإمالة، اللغات، الآن، فلابد أن يكون الكلام المنطقي أن تفسر السبعة على هذه الأشياء، لا يأتي بعد ذلك في النهاية يقول: تقديم وتأخير، وزيادة ونقصان، هل هذا يكون فيه إشكال لما سيأتي؟

الشيخ: لماذا فيه إشكال؟! هو الآن جاء بهذه الأمثلة في قضية معينة، وهي سبب الورود، إنه التخفيف، هذا التخفيف من صورة: هذه الاختلافات في النطق، التي هي اختلافات لغوية، هو الآن ما يشرح المقصود بالأحرف السبعة، هو الآن ما يتكلم عن الأحرف السبعة –كشرح– ما المقصود بها؟، هو يقول: لماذا جاء هذا الحديث؟، ما سبب ورود هذا الحديث على سبعة أحرف؟، فسبب الورود قضية، ومعنى الحديث قضية أخرى.

الطالب: لأنه في المعنى يفسر، يعني يقول: مثلاً زيادة نقصان مثلاً يقول: (يَكذِبون يُكذِّبون، يخدعون)، هل هذه الأوجه الرجل العربي لا يستطيع أن يقرأ

يَكذِبون ويُكذِّبون في نفس الوقت، هذا يعني.

الشيخ: عندما تأتي لي بشيخ عمره ثمانون سنة في أدغال إفريقيا وموريتانيا – كمثال- وقل له: كلمة حجازية ما يستطيع، يعني والدي- رحمة الله عليه- جلس في المدينة سبعين سنة وانتقل إلى رحمة الله وهو لا يجيد اللهجة الحجازية، لا يتكلم إلا اللهجة الشنقيطية والعربية الفصحى.

الطالب: إذاً، نقول: إن تفسير الأحرف السبعة يفسر بمسألة الأصول يفسر بهذا، لا يفسر بزيادة ولا نقصان ولا تقديم ولا تأخير.

الشيخ: لا، هذا وجه من الأوجه، لا نستطيع أن نجزم بأنه الأحرف السبعة هي هذا الوجه فقط، هذا قد يكون داخل من ضمن الأوجه وإلا التفسيرات، وسنرى الشيخ لما يأتي عندها ماذا سيقول؟ هناك مثل يقول: (في الدروس تكون الأسئلة فيما دُرس لا فيما سيأتي)

الطالب: أنا أريد أن أؤكد على هذه القضية حتى لما تأتي نقول هو خالف ما ذكره في الأول يعني.

الشيخ: إذاً سجلها، أنت سجلها ولما يأتي المكان الذي يخالف ما ذكره هنا، سنرى هناك ماذا سيقول؟ ثم نقارن فيه مع هذه. لكنه لم يأت بعد، أنا وأنت أمامنا كتاب ونقدر أن نفتحه، لكن بالنسبة للإخوان الذين يستمعون المحاضرة الآن ويرونا، وما عندهم الكتاب، فيكون السؤال في الباب الذي لم يأت بعد سيشوش عليهم، -وهذه طبعاً علمونا إياها مشايخنا-: يكون الأسئلة عن الدرس الذي دُرس، إذا الشيخ أو صاحب الكتاب خالف أو نسي أو غفل؛ لأنه كما يقول العلماء: أن العالم الذي يؤلف، وقت التأليف يكون ذهنه كله مصبوب على هذه الجزئية التي يؤلف فيها، فيأتي بها، وهذا كلام خليل بن أيبك الصفدي أو ابن عبد

البر.. واحد منهم فالمهم يقول:

مثلما الآن ابن الجزري لما جاء يكتب عن سبب الورود؛ يذهب لجمع المادة العلمية المتعلقة بهذه الجزئية، ويقرأها ويجمع المادة العلمية، ثم يختار ما يريد أن يسجله أو ما يريد أن يقوله ويقيده، ثم ينتقل إلى مسألة أخرى، هذه المسألة –وقد أشرنا إليها في الحلقات الماضية– هذه المسألة التي هو الآن قنّنها، وذكر فيها كل شيء في مكانه، قد تأتيه عرضًا في مكانٍ آخر؛ فيقرر فيها شيئًا لم يقرره هنا؛ لأنه يكون اعتمد على الذاكرة أو على الحافظة. وذلك كما قلت سابقًا –وأعتقد ذكرت أكثر من مرة: أن العلماء يُحاكمون على ما يقررونه في محل النزاع، يعني: المسألة أو في مناط مسألة، فلما يتكلم عن المعنى وفي هذا الباب كلامه عن المعنى –معنى عن الأحرف السبعة– لو قرر معنىً ما أو اختار قولًا ما، ثم خالفه في مكانٍ آخر؛ نحن نعتمد ما ذكره في محله.

الطالب: جزاكم الله خيراً.

الشيخ: تفضل يا دكتور.

الطالب: بارك الله فيكم.بالنسبة للتفصيل الذي ذكره الإمام في حكم القراءة.

الشيخ: الخلط بين القراءات؟

الطالب: نعم، عندما قال: وأما ما لم يمكن كذلك فإنا نفرق فيه بين مقام الرواية وغيرها فإن قرأ بذلك على سبيل الرواية، حكم على أنه لا يجوز، وأيضَا قال، يعني إشارة إلى أنه المنع السابق من التحريم هذا أيضـًا لا يجوز.

الشيخ: لا لا لا لا، الكلام ما انتهى، لا يجوز أيضًا من حيث ماذا؟

الطالب: هذا التوجيه المنع. من حيث أنه كذبٌ في الرواية وتخليط على أهل الدراية.

يعني هو الحكم عند الإمام أنه مخطئ، وفي نص الكلام أنه لا يجوز هذا.. والتعليل.. يعني فرق أنه في البداية قال: منع تحريم، قال: أنه يلبس أنه لا تجيزه العربية ولا يصح في اللغة، هذا التعليل، لكن الحكم قال في البداية منع تحريم، وهنا قال أيضـًا لا يجوز أيضـًا، لا تأتي أيضـًا إلا إذا كان مثله، شيء مشابه له هذا ما فهمته.

الشيخ: طيب حلو، لماذا فرق بينهما؟

الطالب: لبيان المسألة، هنا سبب المنع مختلف.

الشيخ: يعني أنت قصدك يا دكتور، أن قوله: فإنه لا يجوز، أن هذا النوع إذا كانت إحدى القراءتين غير مترتبة على الثانية، وإنما هي فقط في مقام الرواية؛ هذا لا يجوز. يعني لو قرأت له، المثال الذي ضربناه مثال سهل جدًا: (مالك يوم الدين اهدنا السراط) إنه هذا لا يجوز.

الطالب: إذا كان في مقام الرواية.

الشيخ: لا يجوز، لماذا؟ هذا قلنا المنع منع تحريم، نحن عندنا منع تحريم منع كراهة، هذا عندنا لا يجوز.

الطالب: سبب المنع -حفظكم الله- أنه قال: (فتلقى آدمُ من ربه كلماتٌ)، كلها كلمات قرآنية صحيحة متواترة، لكن هذا التركيب -كمفردة لوحدها-: (آدمُ)، (كلماتٌ)، هي ثابتة؛ لكن هذا التركيب هو الذي أتى بالحكم، ثم عندما يقول -مثلاً-: يركب بين قراءة وقراءة، وهو الآن ملتزم برواية أمام الشيخ، ويكتب له إجازة، والشيخ لابد أن يكون صادقًا في هذا المقام، يعني عندما يخرج ويتعمّد الخروج عنه -ليس لأجل أن هذه القراءة التي قرأ بها قراءة صحيحة، وهنا وجه، هذا الخلط، يعني هو صحيح لكن هذا المقام يلزم منه الصدق، يعني هذا الذي

فهمته.

الشيخ:...-جزاك الله خيرًا على هذا التعقيب-، ما فائدة عبارة (مترتبة على الأخرى) هذه هي العلة، علة التحريم: أن هذه القراءة مترتبة، يعني قراءة كلمات مترتبة على آدم، لكن الصراط ما هي مترتبة علي مالك.

الطالب: وَقَدْ تَكَلَّمَ النَّاسُ فيه -ليس من حيث الكلمة القرآنية أو المعنى- سبب المنع شيء آخر.

الشيخ: لا، لا قياس مع وجود الفارق يا حبيبي، لا قياس مع وجود الفارق، لما نقول (فتلقى آدم من ربه كلماتٌ)؛ لم تنزل في أي قرآن، أما تبغى تاخذ لي آدم فيها الرفع، وكلمات لوحدها، عادي، هذا لا يسمّى خلطًا، نحن نتكلم عن الخلط عندما تأتي وتجمع لي هذا مع ذاك.

ثانيًا- القياس هذا لا يمكن بحالٍ أنه يكون مثل الأول؛ لأن الخلط الأول أدى إلى التحريف هذه هي الإشكالية، لكن هذا ما أدى إلى التحريف، هذا قصاراه بدلا من أن أقول: إنه لحفص جعلته لورش.

الطالب: وليس سهوًا؛ عمدًا هو يقول هذا!

الشيخ: ايه عمداً.

الطالب: لكن إذا تعمد هذا الشيء؟

الشيخ: أنا الآن أصلي وأقول: اهدنا السراط المستقيم.

الطالب: عفواً أحسن الله إليك، ليس في الصلاة، إنما قال في مقام الرواية؟

الشيخ: ما هي مشكلة.

الطالب: هو حدد المقام، في الرواية.

الشيخ: نعم هذه هي الرواية، الرواية هنا: أنه كذب في الرواية، يعني أنك نسبت لورش قراءة السين في الصراط، وهو ما يقرأ بها؛ هذا كذب على الرواية، يعني: قول مخالف للرواية وليس الكذب الشرعي.

الطالب: يعني الآن أحسن الله إليكم، مقام الرواية حسب معنى كلمة الرواية والقراءة، أن الرواية يلتزم الطالب بالإقراء، بها- هذا فهمي-.

الشيخ: لا لا سيأتينا لا لا، نحن نتكلم على معناها في هذا السياق، سيأتينا هناك أخذها قراءة، أخذها تلاوة، لا لا هذا معنى آخر، عندما تقول: قرأت عليه، وأخبرني، وتلوت عليه، ليس المقصود -التلاوة هنا والقراءة هنا والرواية هنا، ليس المقصود بها ما يقصد في الأسانيد في ألفاظ التحمل، لا لا، هو يقصد هنا في الرواية أنك أنت تنسب لرواية ورش ما ليس فيها.

الطالب: هذا يسمى سهوًا يعني.

الشيخ: ليس في قراءة التلميذ عن الشيخ -في باب الأسانيد-، لأداة التحمل.

الطالب: أقصد أن الطالب عندما يقرأ في المقام ما هو الآن يقرأ عند الشيخ يريد أن يراجع القرآن، هذا يسمى مقام الرواية أو قراءة؟

الشيخ: هو يراجع القرآن، يعني أنا ذهبت إلى الشيخ، وقال: سمّع لي؟

الطالب: نعم وأنا أنتقل من قراءة إلى قراءة يعني هذا مقام رواية أو قراءة، هذا سؤالي فقط.

الشيخ: لا لا، الصورة مختلفة يا شيخ، الرواية يقول لك: أنه يقرأ لنفسه؛ هذا هو المقصود، أما القراءة على الشيخ؛ فهذا شيء ثانٍ، يعني مثلاً العبد الضعيف أخذ المصحف وجالس أقرأ، لست جالسا لأسمع للشيخ، ولست أروي عن الشيخ!

الطالب: إذا كنت أروي عند الشيخ، وأنا تعمدت.

الشيخ: هذا يدخل في التلقّي.

الطالب: ليس هذا هو المقصود من كلام الإمام.

الشيخ: أنا ما فهمت أن هذا المقصود، أنا فهمت: أنه جالس يتعبد بالتلاوة، ويقرأ بنسبة هذه الكلمة إلى القارئ –فقط–، وليس المقصود أنه يُسمع على الشيخ، أثناء تسميعه على الشيخ، هذا يكون من باب التلاوة، التي هي عندنا موجودة هناك في قسم الأسانيد، وليس المقصود بها التلاوة هذه.٦٦٣٥

الطالب: لو الآن أريد أن أقرأ على الشيخ مثلاً حفص، بالإجازة؛ فألتزم معه بهذا إلى أن أنتقل مثلاً لموضع، وأغير وأنتقل من حفص، أنا متعمد، والشيخ ملاحظ ومنتبه، يعني عدل لي الخطأ وأنا ما عدلت، أكملت برواية غير حفص، هل تكون قراءتي هذه –في هذا المقام– صدقًا أو كذبًا؟ هذا الذي فهمته من هذا المقام أنه لا يجوز لي أن أقرأ بما لا يريد الشيخ أن أقرأ.

الشيخ: القراءة هنا صدق، لكن الإجازة لن تنالها هنا، إجازة الشيخ لك –مع علمه بهذا الخطأ– خطأ؛ لأن هذه صورة، نحن لا نتكلم على هذه الصورة، نحن نتكلم على صورة أن أي واحد –بعيدًا عن الشيخ–، أنت جئت المسجد، أو جئت بين محاضرتين، وتريد أن تقرأ ما تيسر من القرآن–في جهدك أنت الخاص–، أما العرض على الشيخ لابد من المحافظة على القول؛ لأن هذا الذي يعيب القراءة، فالشيخ إذا أجاز بوجه الخطأ؛ فالإجازة خطأ.

الطالب: لو كان هذا هو مقصود الإمام، يصح هذا الكلام!...

الشيخ: الشيخ كتبها بالعربية ونحن نحولها للعربية، النص بالعربي –وهذا الذي فهمته–، لكن ما نستطيع أن نقول: أن هذه الصورة هي نفس الصورة

الماضية، أبداَ.. وجود الفارق! والشيخ لا يقصد -حسب السياق والله أعلم- الصورة التي فيها الطالب يقرأ على الشيخ، لأن هذا لا أحد يقول: أنه يجيزه بها، بل إن بعض المشايخ كان -في الجمع- إذا ترك صلة الميم يجمع له إياها حتى ينهي الختمة، يقول له: لا، أنت ما جئت بصلة الميم، هاتها من جديد! فالإقراء شيءٌ، والإجازة شيء آخر.

لكن نحن نتكلم على العموم، هل حتى -وأنا متخصص- لابد لي إذا قرأت وردي اليومي لابد أن أقرأه بالقراءة.. ووضعت كلمة على كلمة؟ وهذا المقصود في هذه الجزئية، في هذه الصورة -والله أعلم-.

الطالب: أحسن الله إليكم، طالبة لديها حرف الصاد لا تستطيع نطق حرف الصاد إلا سين، هل تؤهل هذه الطالبة لحلقة الإجازات، وإن أُهلت لحلقة الإجازات هل تؤهل للإقراء، إن كان لديها مخرجاً مثل حرف الصاد لا تستطيع أن تنطقه إلا سين أو أقرب إلى السين فما العمل في هذا؟

الشيخ: إذا كانت هذه الأخت، أو هذا الشخص، بغض النظر هل هو رجل أو امرأة، إذا كان يعني لا يستطيع خلقة، لا يقدر على نطق الصاد، ليس لأن حرف الصاد صعب عليه، ولو تدرب عليه يقدر على نطقه صحيحا.

الطالب: هي خلقة يا شيخ!

الشيخ: لا، إذا خلقة (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها)؛ تُجاز وتُجيز بهذا -والله أعلم-، ليس هناك ما يمنع -خاصة الحروف هذي القريبة من بعض-، وإن كان في بعض الكلمات تعاقب الصاد والسين قد يغير المعنى لكنها معفو عنها.

الطالب: حتى إن كان حرف الراء شيخنا، مثلاً بعض الطالبات ينطقن حرف الراء مثل الغين فكيف؟

الطالب: فكيف يُتلقى عنه؟

الشيخ: هو يعرف أن هذا حرف الراء، الطالب الذي يقرأ على الشيخ الذي لا يجيد الراء أو لا يجيد الصاد، الطالب يعرف أن هذا حرف الصاد لكن الشيخ يعجز عن..

الطالب: هل يكتب في الإجازة، هل ينبه الشيخ على أن...

الشيخ: لا، إذا كانت خلقة لا. هذي خلقة ماهي بيد الشيخ ولا بيد التلميذ.

الطالب: شيخنا، ولكن كثير من الطالبات ممن يقرأن على بعض المقرئات اللاتي كما ذكرتم، لديها بعض الـ.... يمنعها من نطق الحرف صحيحًا، الطالبات أخذن هذا الخطأ، تلقَّيْنَه مشافهة؛ فأصبحت الطالبة بنفس خطأ المقرئة..

الشيخ: لا، هنا تأتي أمانة الشيخ أو أمانة الشيخة، إذا كنت أنا خلقةً إني ما أستطيع أنطق الراء، وأكرمني الله وحفظت القرآن، وتأهّلت بحفظ القرآن بالإجازة، وجاء واحد يقرأ علي، أنا سأقول له، أقول له: الراء عندي غير سليمة، لكن هذه الطالبة التي عندها الراء غير سليمة أو لا تستطيع نطق الراء، لو سمعت الطالبة عندها سمعتها تقرأ بالراء كحالتها، أمانة أمام الله عَزَّوَجَلَّ أن تبيّن لها: أن هذا ليس هو الراء الصحيح، أنا لا أستطيع أنطق الراء لأنها خلقة فيّ، لكن ليس معناه أني أجيز بهذا الخطأ.

الطالبة: وهل يعني ممكن أن تُكتب في الإجازة قرأت عليها –الأستاذة مثلاً– فاستجازتني فأجزتها بأن تقرأ ولا تُقَرِئ، هل يمكن هذ المصطلح في الإجازة؟

الشيخ: هو مسألة الإجازة يا أختي، القول الذي العبد الضعيف يميل إليه، أن الإجازة هي عقدٌ بين الشيخ وبين تلميذه، هذا عقد، عقد بين الشيخ والتلميذ، أو الشيخة وتلميذتها: الطالب يأتي إلى الشيخ ويقول: مثلاً، أو تأتي الطالبة إلى الشيخة

وتقول: يا شيختي، أنا أريد أن أقرأ عليكِ وتعطيني إجازة بعد الختمة، إذا قالت الشيخة: نعم، أو قال الشيخ للطالب: نعم، وقرأ عليه الختمة كاملة –وهو يعرف أن الراء عنده غير سليمة أو لا ينطق– وقرأ عليه ختمة كاملة؛ وجب عليه أن يجيزه، وإن لم يُرد إجازتَه فعليه أن يقول له من البداية: أنا لا أجيزك بهذا الحرف، أما إذا جعله يقرأ ختمة كاملة، أصبحت الإجازة من حق الطالب؛ لأن الشيخ أصبح.. لم يعد حرًّا في أن يجيزه أو لا يجيزه، الشيخ حر في أن يقبله أو لا يقبله من البداية.

لكن إذا كنت أنا شيخًا، وعندي في نفسي شيءٌ من إجازتي، مثل هذا الطالب الذي عنده حرف غير سليم؛ لا أقبله من البداية إذا لا أستطيع أن أجيزه، لكن أقول: له اقرأ على وأجيزك، لمن يصل للإجازة أمنعه، لا، الله أعلم.

لأنها – تُعد مسألة فقهية وهي مسألة عقد، وأعتقد –مسألة أنها عقد– أشار إليها السيوطي رحمة الله عليه إذا ما خانتني الذاكرة.

وهناك رسالة د.فوزان العمر، عنده رسالة في الإجازات والمسانيد، أعتقد أنه نقل عن السيوطي.

الطالب: في نفس المسألة.

الشيخ: أنت شكلك من أهل التحريرات يا دكتور!

الطالب: أبداً.

الشيخ: لا خذ راحتك.

الطالب: هي مسألة فقهية، هل سُبق ابنُ الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا التفصيل، هل نقله عن أحد؟

الشيخ: ما رأيت، ولهذا –سبحان الله– أنا كتبت في نسختي الخاصة: أن الشيخ

نقل كلام النووي ووو، كلام النووي فيه نَفَس فقهي، لما جاء الشيخ يفصل –لكن لا تقولوا لأحد– أنا كتبت في رسالتي: هذا نفس مقرئ، الكلام هذا، التفصيل هذا تفصيل رجل مقرئ وليس رجل فقيه

الطالب: وابن الجزري أجيز بالفتوى وهو ابن عشرين.

الشيخ: نعم، –الله أعلم– هو عالم من علماء القراءات، وخاتمة المحققين في علم القراءات، مسألة أنه فقيه ومحدث، مشارك فيها يعني مشارك، لكنه ما تولّى القضاء إلا –تقريبا– ثلاثة أيام، وتولّيه للقضاء لا تعني أنه تولّى الفتوى رسميًا.

الطالب: في الصفحة (٦٤) "وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ الْجَعْبَرِيُّ: وَالتَّرْكِيبُ مُمْتَنِعٌ فِي كَلِمَةٍ وَفِي كَلِمَتَيْنِ إِنْ تَعَلَّقَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ وَإِلَّا كُرِهَ. (قُلْتُ): وَأَجَازَهَا"، إلى آخرها. لعل اللقاء يكون مبسوطًا

الشيخ: لا، أنا ظننت هذا الشيء؛ لأني لما رجعت إلى الجعبري ما وجدت فيها (وأجازها)، ورجعت إلى الجعبري في النسخة التي حققها فرغلي، ما عندي غيرها! إذا كانت هناك نسخة أخرى لا أدري، فهذه راجعها!

لكن أنا متأكد أن الكلام لابن الجعبري؛ ولهذا يعني تجد الحاشية رقم سبعة

الطالب: لم أجد مصدر لتوثيق هذا النص..

الشيخ: سبعة خاصة بي أنا..وهنا نهاية كلام الجعبري،: (وإلا كُرِه)، فأنا ظننتها أنها كلام الجعبري، قلت وأجازها، ظننتها للجعبري،

الطالب: كلام ابن الجزري يعني!

الشيخ: لكن هي الظاهر كلام ابن الجزري؛ لأنه القول الثاني، ولذلك منع بعض الأئمة يعني بعض الأئمة الآخرين أجازوها.

الطالب: ولعلها يا شيخ بقرينة قلت، دائماً ننبه عنها ابن الجزري، بعد أي

قول.

الشيخ: نعم

الطالب: خاصة يا شيخ لو هو كان كلام بن الجزري، يقول: عندنا الصواب وعندنا في ذلك التفصيل. هل هذا هو الدليل؟!

الشيخ: نعم، هذا دليل على أن هذا كلام بن الجزري؛ فإنه حكى بقولين، القول الأول: ولذلك منع بعض الأئمة تركيب القراءات وأتى بالمنقولات وأتى بكلام السخاوي، ثم أتى بالجعبري والتركيب ممتنع،ثم يقول: وأجاز، وهو القول الثاني: منع بعض الأئمة، يعني دعك من مقولات الإمام السخاوي والنووي والجعبري، يعني احذف هذه؛ سيكون: ولذلك منع بعض الأئمة تركيب القراءات بعضها ببعض، وخطَّأَ القارئَ بها في السنة والفرض وأجازها أكثر الأئمة.

الطالب: وجُعل أو وجَعل!

الشيخ: وجَعل –وهم أكثر الأئمة–، جعل خطأ مانعي ذلك وحقَّقه؛ لأنه جعل تنصب مفعولين.

الطالب: يعني أسلوب الجعبري (السجع)، لعلي أذكر كتبت شيئا لكني ما رجعت.. لعلي أرجع.

الشيخ: طيب يا ليت، إذا رجعت وتفيدنا، إذا كانت من كلام الجعبري

الطالب: لأنه شرح النويري، يأخذ من النشر ومن الجعبري، من الاثنين!

الشيخ: لا لا،.... الفصل في هذا: الرجوع إلى الجعبري، هو المصدر الأساسي، لأن ابن الجزري ناقل عن الجعبري، هل وأجازها أكثر الأئمة موجودة في الجعبري! إذا كانت موجودة الجعبري يكون: المقصود بها الجعبري نفسه،

لكن في الذاكرة أني رجعت إليه، فوجدته ينتهي كلامه عند: وإلا كره. النسخة المحققة طبعًا، فيها ما فيها!

الطالب: أحسن الله إليكم، في الرواية: الخلط، يعني في الطرق، أنه نقرأ عند شيخ برواية مثلاً حفص النصف الأول من القرآن من طريق الشاطبية، ثم النصف الآخر من طريق الطيبة.

الشيخ: تشكيلة يعني!

الطالب: نعم، وهو الذي أراده الشيخ مني أن أقرأه، فكيف يا شيخنا، أجيز؟

الشيخ: إذاً يجيزك على مزاجه، الشيخ يجيز على مزاجه، لكن هل هذا معتبر؟ لا، هذه هي الإشكالية! هذا ما هو معروف، يعني ما هو متعارف عليه! يعني أنا شيخ وأقول لك أنت تعال، خذ علي ختمة، اقرأ لي الجزء الأول بحفص، والجزء الثاني بورش، والجزء الثالث، وهكذا! أنا أجيزك، أنت قرأت عليّ، لكن لابد أن أقول: إنه بهذه الطريقة.

لكن الخطوة الثانية، هل هذا معتبر، يعني عند أهل الإسناد أو أهل الإقراء! هل هذا النوع معتبر؟ شخصيًّا لا أعتمده، ولا أعرف أن العلماء قد اعتمدوه، أو إنهم ينصون عليك، الشيخ ينص عليك: أنك قرأت كذا كذا، بكذا وكذا وكذا.

وإلا.. كل واحد حر كيف يجيز، واحد عنده القراءات العشرة حر أن يجيز في قراءة أو قراءتين، ولا يريد الآخر الإجازة بالقراءات الباقية! فهذا الشيء، لكن - كما هو متعارف عليه عند أهل الفن- يجب أن يحافَظ عليه، فلا أحد يخرج عنه، يعني هذا المفروض، يعني أهل كل علم أو أهل كل فن لابد أن يحافظوا على ما اصطلح عليه أهل الفن الأوائل، أما الاجتهادات...-أحيانًا سمعت أن بعضهم يجيز بالربع يعني تقرأ عليه ربعا برواية، وربعا ثانيا برواية، وربعا ثالثا برواية، ثم يقول: قرأ عليّ القرآن كاملا-.... اتركنا مع الإمام الجزري.

الطالب: أحسن الله إليكم، ما هي الكتب التي أُلفت فقط في معنى الأحرف السبعة؟

الشيخ: ككتاب مؤلف من القدماء لا أعرف، حتى الكتاب الذي أشار إليه الإمام ابن تيمية -رحمه الله عليه- عن أبي شامة والداني هو المرشد الوجيز، فيه الأحرف السبعة، وفيه غير الأحرف السبعة، -والله أعلم- هل هو-أنا عهدي به قديم- المرشد الوجيز، أبو شامه قال: أنه في الأحرف السبعة فقط! أو أن الأحرف السبعة جاءت ضمن موضوع الكتاب نفسه! فيشمل الأحاديث السبعة، لكن الموجود عندنا من المرشد الوجيز أن فيه الأحرف السبعة وفيه غير الأحرف السبعة.

طبعًا في كتاب الذي طبع قبل فترة، قبل سنتين أو ثلاثة، الذي طبع بكتاب عنوانه: (معاني الأحرف السبعة) لأبي الفضل الرازي، هذا حقيقة -الله أعلم-، وإن كان المحققرحمه الله عليه إن كان توفي -رحمه الله عليه أو حفظه الله-، فيعني ما بتّ في الموضوع، -الله أعلم- أن هذا جزء من اللّوامح؛ لأن هناك نصوصًا نقلها ابن الجزري، ونقلها ابن حجر أيضًا ونسبوها للّوامح، موجودة في هذا الكتاب.

ولكن لما قرأت مقدمة المحقق يعني شوّش عليّ مسألة اللوائح واللوامح: هل (اللوائح) اسم كتاب أبو الفضل الرازي هل هو بالهمزة أم بالميم، اللوائح أم اللوامح، والذي يظهر -والله أعلم- أنه (اللوامح) بالميم، ومما أستدل به منظومة الديواني رحمه الله عليه.

الطالب: (روضة التقرير).

الشيخ: (روضة التقرير)؛ لأن (روضة التقرير) نظم لكتاب (اللوامح)، فصرح بأنها اللوامح بالميم.

لكن النص الذي نقله ابن الجزري، ونقله ابن حجررحمه الله عليه موجود عن (اللوامح)، وموجود في هذا الجزء الذي هو: (معاني الأحرف السبعة)، فقد يكون هذا الجزء من (اللوامح) -الله أعلم-.

ولهذا، (معاني الأحرف السبعة) -هذا العنوان الذي على الغلاف الخارجي- قال المحقق نفسه: إنه ليس هو عنوان الكتاب، ليس هو عنوان المخطوط المعتمد، الذي اعتمده.

الطالب: النسبة للمؤلف صحيحة، لكن العنوان!

الشيخ: نعم نعم، أنه لأبي الفضل الرازي صحيح، لكني ناسٍ ماذا كتب في المقدمة؛ ولهذا جعل العنوان الذي على ورقة الغلاف المخطوطة، يعني جعلها على الغلاف الداخلي، وأشار إلى ذلك، فالمحقق كأنه غير متيقن، أنه هل هو: (اللوامح)، أم أنه هو كتاب بمفرده.

هل أبو الفضل الرازي يذكر عنه أنه أفرد هذا الحديث بتأليف، لكن ما رأيت! لكنَّ المعاصرين كتبوا، أفردوا هذا الحديث، وحقيقةً ما جاء أحد بشيء جديد،لا نريد أن نصرح بأسماء، لكن ما جاء أحد بشيءٍ جديد، يعني حتى مَنْ يقول أنه جاء بشيء جديد أخذوا يعني التعريفات السابقة للعلماء، وأخذوا من كل تعريف عبارة معينة أو جملة معينة، وركَّبوا منها تعريفًا، ولاشك أن كل من خدم حديث رسول الله ﷺ يثاب على ذلك....ويتم لما نأتي إلى تفاصيله –إن شاء الله-

الطالب: يعني يا شيخنا ما ألف استقلالاً؟

الشيخ: لا أعرف.

الطالب: ابن الجزري له جزء.

الشيخ: مفقود.

الطالب: يكفي كلامه في النشر رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

الشيخ: وكلامه في النشر فرض، ما فيه شيء جديد، سنرى، ولهذا في هذا الأسبوع -إن شاء الله- حبّذا تقابلون ما بين كلام بن الجزري في النشر مع المصادر التي هو ذكرها، ابن قتيبة والداني وأبو شامة، لكن أعتقد نقله -أكثر شيء- عن الداني.

الطالب: في الجامع، (جامع البيان)!

الشيخ: طبعًا هناك رسالة للأحرف السبعة منسوبة للإمام الداني، هي ليست تأليف خاص للداني، هي نفس المبحث الذي في (جامع البيان)، فأخذه محقق (جامع البيان) واستلّه، فاستله وطبعه على أنه معاني الأحرف السبعة، وأعتقد أنه أشار إلى ذلك، لكن أن تجعل العنوان (الأحرف السبعة للإمام أبي عمرو الداني)؛ فهذا ليس مناسبًا.

الطالب: كذلك يا شيخ حتى فيه لابن تيمية ما هو مستلّ منه!

الشيخ: ممكن، نعم؛ لهذا لما تستل أنت بحثًا أو فرعًا أو جزءاً أو بابًا أو فصلًا من كتاب، لا تنسبه للمؤلف، قل: إنه على فصل من كتابه كذا! حتى لا يوهم - يعني أنا كنت أظن أن الإمام الداني أنه ألف (الأحرف السبعة) وهذا هو، ولذلك لما طابقت وقابلت هذا المستند مع جامع البيان هو هو، وأعتقد أن الدكتور أشار إلى هذا.

الطالب: أحسن الله إليكم، هناك ثلاثة مواضع أشكلت عليّ في ضبط الكلمة لو تسمحون لي:

ص (٦٨) السطر الأخير: فَلَمَّا انْفَتَلَ قُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ؟ قَالَ: رَسُولُ اللهِ ﷺ.

الشيخ: رسولُ الله، طبعًا هنا رسول مبتدأ ليست فاعلًا، قال، من أقرأك؟

رسول الله.

الطالب: آخر كلمة في السطر قَالَ: فَدَخَلَ قَلْبِي مِنَ الشَّكِّ وَالتَّكْذِيبِ.

الشيخ: أشدُّ.

الطالب: أشدَّ.

الشيخ: لا لا، إذن أين فاعل دخل!

الطالب: من الشك والتكذيب، تقدير...

الشيخ: لا،... هذا سيكون على مذهب الأخفش، لا أريد أن أتهم الأخفش، لكن لا أعتقد أنه في هذا، لا! الجار والمجرور عند الأخفش في نائب الفاعل، أما في الفاعل، لا...

الطالب: لأنها تكررت في موضعين يعني ضُبطت....في الصفحة السبعين..

الشيخ: ترى أحيانًا ما يُقال لك: ألحنُ من قارئ! -الفراء أو المبرد يقول:-.. كان مع الخليفة فأعطوه خطابًا، فإمام من أئمة النحو –الفراء أو المبرد، لا أتذكر أنا والله!-فالمهم أعطوه نصًّا وجلس يقرأ فيه فلحن، وهو إمام النحو، فقالوا له: يا شيخ، أمثلُك يخطئ! قال: أما علمتم (ألحن من قارئ)! لأنه أحيانًا الواحد يقرأ وهو يجيد العربية والنحو، لكن سبق اللسان والتركيز، لكن هذه واضحة، فدخل في قلبه من الشك والتكذيب أشدُّ مما كان.

ترى يمكن لو بحثنا لها وجه ما كنا حصّلنا لها وجه من الأصل، أشدُ، شيءٌ أشدَّا!... لا يزعل النحويون، فلنكن نحويين سليقةً أفضل.

الطالب: الصفحة (٧٠) الشطر الثاني نفس الكلمة: وَهُوَ كَقَوْلِكَ: هَلُمَّ، وَتَعَالَ، وَأَقْبِلْ، وَأَسْرِعْ، وَاذْهَبْ، وَأعجِلْ.

الشيخ: قصدك إنها همزة وصل!

الطالب: تحتمل، أو هي من المعاني: عجّل!

الشيخ: أعجِل، وإلا واعجل!

الطالب: واعجل.

الشيخ: ممكن، إذا كانت فاتت عليّ من النسخة، فلنرجع للنص في النسخة....

الطالب: الكلمة الثالثة

الشيخ: وهي؟

الطالب: في ص (٧٣)، وفي الصحيح أيضًا أرسل إليَّ أن اقرأ القرآن على حرفيْن.

الشيخ: الموجود عندي في النسخ الخطية: أن أقرأَ القرآن على حرفيْن.

الطالب: أشكل عليَّ أنه قال بعد قليل: فرددت عليه: أن هوِّن على أمتي.

الشيخ: ما فهمت العلاقة ما هي؟

الطالب: يعني أنه هناك طلب دعاء أو أمر، أن اِقرأ القرآن على حرف، ثم، فرددت إليه أن هوّن على أمتي.

الشيخ: يعني قصدك أن أرسل إليَّ، الأمر: اقرأ القرآن على حرف.

الطالب: وهنا طلب منه النبي ﷺ أن هوِّن على أمتي.

الشيخ: أنا أخاف أنه يكون مثل الحديث السابق، الذي هو في لفظ مسلم، إن الله يأمرك أنْ تُقرئ أمتك على حرف، في بعض روايات الحديث: إن الله يأمرك أن تَقرأَ أمتُك، حتى في بعض النسخ الخطية وضعوا أمتك بالرفع، لكن هذه...

الطالب: لعلي أرجع للحديث يا شيخ، نرجع لنص الحديث!

الشيخ: النص من أين!

الطالب: من صحيح ابن حبان

الشيخ: صحيح ابن حبان.

الطالب: نرجع لنص الحديث يا شيخ.

الشيخ: طيب، الله يعينك، الحصة المقبلة تأتي وتقول لنا: ما الصواب! من يأتي بمشكلة يحلها لنا.

هذه في قصة ظريفة عند أهل الحجاز قديمًا، فكانوا بعدما ينتهون في فترة فطور، الساعة مثلاً تسعة أو تسعة ونصف، يخرج الموظفون ويجلسون في برحة ويفطرون، أيام زمان قبل سبعين سنة، فيفطرون بجانب شجرة، في جانب الشجرة هذه -أكرم الله السامعين- فيه حمار غير مربوط، وكل لحظات يرفس فيطلع غبار، فالمجموعة جالسون، فكل واحد كسلان عن أنه يقوم ويطرد الحمار! -أكرم الله السامعين-، ثم بعد فترة جاء واحد نفد صبره، الظاهر انه طفشه زيادة، فقام قال: ما يلعن كذا..! فقام واحد قال له: الذي قال ما يربط الحمار! أنت أيضا تأتي بمثل هذا، فلتأتنا بها، -فالله أعلم- ما دامت هي موجودة هكذا؛ فمعناه أنها موجودة في النسخ، لكن مثلما قال الدكتور: يحتاج نرجع لها إلى صحيح ابن حبان.

مادام فيه هذي -الله أعلم-؛ لأني ذكرت الخلاف بينهم (وفيه: فرددت (عليه) بدل إليه) فمعناه أنه: حتى في نفس المصدر: أقرأ، لكن يحتاج إلى المراجعة -إن شاء الله-.

الطالب: مثلاً في صفحة (٦٧)، أسأل الله معافاتَهُ ومعونتَهُ، فذكرتم في الهامش الشيخ: قال كذا في (النشر) وفي المصادر (مغفرته).

الشيخ: ما وجدتها في أي مصدر من كتب الحديث (ومعونته).

الطالب: هنا في ص (٧٣) تغير.

الشيخ: نعم، أسأل الله معافاتهُ ومغفرته....، نص الحديث عن النبي ﷺ ومغفرته، هذا النص.

الطالب: يعني جاء على الصواب في ص (٧٣).

الشيخ: وهنا خالف، فقد تكون سبق قلم من الشيخ ابن الجزري -الله يرحمه-، فأنا نبّهت عليها أولاً؛ حتى إذا سمعنا مَنْ هو مِن أهل الحديث؛ يحاول أن يفيدَنا بها -ولو عن طريق المراسلة-، إذا كانت موجودة في أي حديث، والسبب الثاني: بأنها لا يجوز لنا أن نغيرها ما دام هذا من المؤلف؛ هذا نصه.

هذا، والله –تعالى- أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.



الدرس الخامس

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمّان الأكملان على سيدنا ونبينا وحبيبنا محمد، وآله وصحبه أجمعين، مسّاكم الله جميعًا بكل خير. نبدأ -إن شاء الله- في متابعة قراءة [كتاب النشر] وما يسمح به الوقت من التعليق والأسئلة، ونسأل الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ أن يتقبّل الدروس الماضية، وأن يتقبّل هذا الدرس، وأن يوفّقنا جميعًا لإتمام هذه الدروس في هذا الكتاب كله.

وقفنا عند قول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَأَمَّا مَعْنَى الْأَحْرُفِ) طبعًا الشيخ ما زال يتكلم عن حديث «أُنزل القرآن على سبعة أحرف» وذكر أنه وزعها إلى نقاط، وتكلم في الدروس الماضية عن بعض النقاط، ولعله بدأ يتكلم على النقاط الثانية، فقال: (وَأَمَّا مَعْنَى الْأَحْرُفِ) في قوله ﷺ: «أُنزل القرآن على سبعة أحرف ». ما معنى الأحرف في هذا الحديث، في هذا المكان؟ فيقول: (وَأَمَّا مَعْنَى الْأَحْرُفِ، فَقَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: حَرْفُ كُلِّ شَيْءٍ: طَرَفُهُ، وَوَجْهُهُ، وَحَافَّتُهُ، وَحَدُّهُ، وَنَاحِيَتُهُ، وَالْقِطْعَةُ مِنْهُ، وَالْحَرْفُ أَيْضًا وَاحِدُ حُرُوفُ التَّهَجِّي؛ كَأَنَّهُ قِطْعَةٌ مِنَ الْكَلِمَةِ) هو يتكلم على معنى الحرف في اللغة، فالحرف في اللغة يُحمل على هذه المعاني كلها: على طرف الشيء، وناحية الشيء، ويُطلق أيضًا على الحرف الواحد من الحروف الهجائية، عندما أقول لك: ما هي حروف كلمة أحمد؟ تقول لي: حرف الهمزة، حرف الحاء، حرف الميم، حرف الدال.

(قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ: مَعْنَى الْأَحْرُفِ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ هَا هُنَا يَتَوَجَّهُ إِلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَعْنِيَ أَنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَوْجُهٍ مِنَ اللُّغَاتِ) والآن كأنه بدأ يتكلم عن المعنى الاصطلاحي في كلمة الأحرف، (يَعْنِيَ أَنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَوْجُهٍ مِنَ اللُّغَاتِ؛ لِأَنَّ الْأَحْرُفَ جَمْعُ حَرْفٍ فِي الْقَلِيلِ) يعني: جمع قلة (كَفَلْسٍ وَأَفْلُسٍ، وَالْحَرْفُ قَدْ يُرَادُ بِهِ الْوَجْهُ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: (يَعْبُدُ اللهَ عَلَى حَرْفٍ)، فَالْمُرَادُ بِالْحَرْفِ هُنَا: الْوَجْهُ، أَيْ: عَلَى النِّعْمَةِ، وَالْخَيْرِ، وَإِجَابَةِ السُّؤَالِ، وَالْعَافِيَةِ، فَإِذَا اسْتَقَامَتْ لَهُ هَذِهِ الْأَحْوَالُ اطْمَأَنَّ وَعَبَدَ اللهَ) يعني الشيخ يفسر الآية في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٍۖ﴾ [الحج:١١] **ما معنى** يعبد الله على حرف؟ فهذا تفسيرها.

(وَإِذَا تَغَيَّرَتْ عَلَيْهِ وَامْتَحَنَهُ اللهُ بِالشِّدَّةِ وَالضُّرِّ تَرَكَ الْعِبَادَةَ وَكَفَرَ **-والعياذ بالله-** فَهَذَا عَبَدَ اللهَ عَلَى وَجْهٍ وَاحِدٍ؛ فَلِهَذَا سَمَّى النَّبِيُّ ﷺ هَذِهِ الْأَوْجُهَ الْمُخْتَلِفَةَ مِنَ الْقِرَاءَاتِ وَالْمُتَغَايِرَةَ مِنَ اللُّغَاتِ أَحْرُفًا، عَلَى مَعْنَى أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنْهَا وَجْهٌ)

يعني يبعد الله في السراء، وإذا أصابته ضراء أو العكس، وهكذا.

(قَالَ:) أي: الداني (وَالْوَجْهُ الثَّانِي مِنْ مَعْنَاهَا) كأنه يقول: المعنى الثاني في اصطلاح كلمة أحرف (معناها: أَنْ يَكُونَ) أي: النبي ﷺ (أن يكون سَمَّى الْقِرَاءَاتِ أَحْرُفًا عَلَى طَرِيقِ السَّعَةِ، كَعَادَةِ الْعَرَبِ فِي تَسْمِيَتِهِمُ الشَّيْءَ بِاسْمِ مَا هُوَ مِنْهُ، وَمَا قَارَبَهُ وَجَاوَرَهُ، وَكَانَ كَسَبَبٍ مِنْهُ، وَتَعَلَّقَ بِهِ ضَرْبًا مِنَ التَّعَلُّقِ، كَتَسْمِيَتِهِمُ الْجُمْلَةَ بِاسْمِ الْبَعْضِ مِنْهَا) يعني المعنى الثاني أو الاصطلاح الثاني: أن النبي ﷺ سمى القراءات أحرف، على طريق السعة، يعني: على طريق المجاز -السعة يعني: المجاز اللغوي، وهذا أسلوب عند العرب-، مثلًا: يسمون القصيدة كلمة، أصدق كلمةٍ قالها لبيد ثم ذكر النبي ﷺ البيت، والبيت فيه عدة كلمات، فما قال: أصدق كلماتٍ يعني في (الحديث الشريف) ما قال النبي ﷺ: أصدق كلمات قالها شاعر:

هو كذا، كذا، وإنما قال: «أصدق كلمة» فعبر النبي ﷺ بكلمة والمقصود أكثر من كلمة، وهذا كما قلنا: من باب السعة في اللغة، يعني من باب المجاز.

والعرب أيضًا تُسمي المطر: السماء، واستدلوا أيضًا بقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا﴾ [نوح:١١] يرسل السماء يعني: يرسل المطر، وكذلك في قصة سيدنا يوسف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف:٣٦]، والمقصود العنب، فهنا سمى العنب خمرًا؛ فهذا كله من باب السعة عند العرب، وهو أسلوبٌ عربي معروف. (فَلِذَلِكَ سَمَّى النَّبِيُّ ﷺ الْقِرَاءَةَ حَرْفًا -وَإِنْ كَانَ كَلَامًا كَثِيرًا- مِنْ أَجْلِ أَنَّ مِنْهَا حَرْفًا قَدْ غُيِّرَ لَفظُهُ، أَوْ كُسِرَ، أَوْ قُلِبَ إِلَى غَيْرِهِ، أَوْ أُمِيلَ، أَوْ زِيدَ، أَوْ نُقِصَ مِنْهُ عَلَى مَا جَاءَ فِي الْمُخْتَلِفِ فِيهِ مِنَ الْقِرَاءَةِ فَسَمَّى الْقِرَاءَةَ، إِذْ كَانَ ذَلِكَ الْحَرْفُ منها حَرْفًا؛ عَلَى عَادَةِ الْعَرَبِ فِي ذَلِكَ وَاعْتِمَادًا عَلَى اسْتِعْمَالِهَا.

قُلْتُ:) أي ابن الجزري يقول (وَكِلَا الْوَجْهَيْنِ مُحْتَمَلٌ) الوجهان وهما: الأول: أن المقصود بالأحرف هنا أنه وجه من اللغات، أو الوجه الثاني: أن النبي ﷺ سمى القراءات أحرفًا؛ فيكون عندنا الآن وجهان ذكرهما الإمام أبو عمر الداني، المقصود بسبعة أحرف: إما المقصود بها اللغات، أو المقصود بها القراءات، وطبعًا قلنا اللغات –هنا- المقصود بها كما نسميه في زمننا هذا اللهجات يعني لغات العرب يعني الآن نقول: لهجات العرب، وإلا العرب كلهم يتكلمون بالعربية، مع اختلافٍ بسيطٍ في بعض المفردات.

(قلت: وَكِلَا الْوَجْهَيْنِ مُحْتَمَلٌ إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ مُحْتَمَلٌ) الذي هو أوجه من اللغات (محتمل احْتِمَالًا قَوِيًّا فِي قَوْلِهِ ﷺ: سَبْعَةُ أَحْرُفٍ أَيْ: سَبْعَةُ أَوْجُهٍ وَأَنْحَاءٍ. وَالثَّانِي) الذي هو أنه سمَّى القراءات أحرفًا (مُحْتَمَلٌ احْتِمَالًا قَوِيًّا فِي قَوْلِ عُمَرَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي هذا الْحَدِيثِ: سَمِعْتُ هِشَامًا يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يُقْرِئْنِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، أَيْ: عَلَى قِرَاءَاتٍ كَثِيرَةٍ) لأن هشامًا وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كلاهما قرشي؛ فلغتهم واحدة، فمعناه أنه الشيء الذي أنكره هو القراءات وليست اللغات؛ لأن لغتهم واحدة، وهشام يفهم لغة عمر، وعمر يفهم لغة هشام؛ فهذا دليل على أن المقصود القراءات وليس اللغات.

(وَكَذَا قَوْلُهُ فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ فِيهَا أَحْرُفًا لَمْ يَكُنْ النبي ﷺ أَقْرَأَنِيهَا، فَالْأَوَّلُ غَيْرُ الثَّانِي كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ، وَأَمَّا الْمَقْصُودُ بِهَذِهِ السَّبْعَةِ) إذًا هذه أيضًا عنوان من العناوين السابقة التي ذكر المؤلف أنه سيتكلم عنها.

(وَأَمَّا الْمَقْصُودُ بِهَذِهِ السَّبْعَةِ: فَقَدِ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ مَعَ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ الْمَقْصُودُ أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ الْوَاحِدُ يُقْرَأُ عَلَى سَبْعَةِ أَوْجُهٍ، إِذْ لَا يُوجَدُ ذَلِكَ إِلَّا فِي كَلِمَاتٍ يَسِيرَةٍ نَحْوَ: (أُفٍّ، وَجِبْرِيلَ، وَأَرْجِهْ، وَهَيْهَاتَ، وَهَيْتَ)) وكلكم -ما شاء الله- درستم القراءات وتعرفون القراءات في هذه الكلمات.

(وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ هَؤُلَاءِ السَّبْعَةَ الْقُرَّاءَ الْمَشْهُورِينَ، وَإِنْ كَانَ يَظُنُّهُ بَعْضُ الْعَوَامِّ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ السَّبْعَةَ لَمْ يَكُونُوا خُلِقُوا وَلَا وُجِدُوا، وَأَوَّلُ مَنْ جَمَعَ قِرَاءَاتِهِمْ أَبُو بَكْرِ بْنُ مُجَاهِدٍ فِي أَثْنَاءِ الْمِائَةِ الرَّابِعَةِ - كَمَا سَيَأْتِي-، وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهَا لُغَاتٌ) إذًا الآن ابن الجزري نقل عن الداني قولين ثم قوّى القولَ بأنها لغات، هل هذا هو رأيه؟ لا ندري، سنعرف.

(وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهَا لُغَاتٌ ثُمَّ اخْتَلَفُوا) أي العلماء (فِي تَعْيِينِهَا) يعني: في تعيين هذه اللغات (فَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: قُرَيْشٌ) يعني لغة قريش (وَهُذَيْلٌ، وَثَقِيفٌ، وَهَوَازِنُ، وَكِنَانَةُ، وَتَمِيمٌ، وَالْيَمَنُ، وَقَالَ غَيْرُهُ: خَمْسُ لُغَاتٍ) وبعد التحقيق -الله أعلم- وجدت أن المقصود:(وقال غيره:) هو الكلبي -والله أعلم-.

(وَقَالَ غَيْرُهُ: خَمْسُ لُغَاتٍ فِي أَكْنَافِ هَوَازِنَ: سَعْدٌ، وَثَقِيفٌ، وَكِنَانَةُ، وَهُذَيْلٌ، وَقُرَيْشٌ، وَلُغَتَانِ عَلَى جَمِيعِ أَلْسِنَةِ الْعَرَبِ) إذًا، خمس لغات في أكناف هوازن، يعني تابعة لهوازن أو تعيش مع هوازن: سعد -يعني لغة سعد- أو بني سعد، وثقيف، وكنانة، وهذيل، وثقيف، وقريش، ولغتان على جميع ألسنة العرب.

(وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَرَوِيُّ) طبعًا هنا المؤلف يقول: أبو عبيد أحمد بن محمد بن محمد الهروي، في كتب التراجم التي وقفت عليها في ترجمة الهروي هو أنه أحمد بن محمد بن عبد الرحمن -والله أعلم-، قد يكون أحد أجداده محمد، واستخدمه ابن الجزري، وقد يكون أحد أجداده عبد الرحمن واستخدمه مَنْ تَرجَمَ له.

(وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَرَوِيُّ: يَعْنِي عَلَى سَبْعِ لُغَاتٍ مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ أَيْ أَنَّهَا مُتَفَرِّقَةٌ فِي الْقُرْآنِ: فَبَعْضُهُ بِلُغَةِ قُرَيْشٍ، وَبَعْضُهُ بِلُغَةِ هُذَيْلٍ، وَبَعْضُهُ بِلُغَةِ هَوَازِنَ، وَبَعْضُهُ بِلُغَةِ الْيَمَنِ. قُلْت:) أي ابن الجزري (وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ مَدْخُولَةٌ، فَإِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَهِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ اخْتَلَفَا فِي قِرَاءَةِ سُورَةِ الْفُرْقَانِ كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ، وَكِلَاهُمَا قُرَشِيَّانِ مِنْ لُغَةٍ وَاحِدَةٍ وَقَبِيلَةٍ وَاحِدَةٍ) إذًا، ما يمكن الخلاف أن عمر ينكر على هشام كلمة في اللغة، وإنما أنكر عليه قراءة.

(وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمُرَادُ بِهَا مَعَانِي الْأَحْكَامِ: كَالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَالْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ، وَالْأَمْثَالِ، وَالْإِنْشَاءِ، وَالْإِخْبَارِ. وَقِيلَ: النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ، وَالْخَاصُّ وَالْعَامُّ، وَالْمُجْمَلُ وَالْمُبَيَّنُ، وَالْمُفَسَّرُ) وهذه عندكم في الحواشي تعريف كل مصطلح من هذه المصطلحات باختصار.

(وَقِيلَ: الْأَمْرُ، وَالنَّهْيُ، وَالطَّلَبُ، وَالدُّعَاءُ، وَالْخَبَرُ، وَالِاسْتِخْبَارُ، وَالزَّجْرُ. وَقِيلَ: الْوَعْدُ، وَالْوَعِيدُ، وَالْمُطْلَقُ، وَالْمُقَيَّدُ، وَالتَّفْسِيرُ، وَالْإِعْرَابُ، وَالتَّأْوِيلُ.

قُلْتُ:) أي ابن الجزري (وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ غَيْرُ صَحِيحَةٍ؛ فَإِنَّ الصَّحَابَةَ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا وَتَرَافَعُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ كَمَا ثَبَتَ فِي حَدِيثِ عُمَرَ وَهِشَامٍ وَأُبَيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَعَمْرِو بْنِ الْعَاصِ وَغَيْرِهِمْ لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي تَفْسِيرِهِ وَلَا أَحْكَامِهِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي قِرَاءَةِ حُرُوفِهِ) إلى الآن نشم رائحة أن ابن الجزري رحمة الله عليه يقوي القولَ بأن المقصود بالسبعة أحرف هي القراءات؛ لأنه الآن يضعّف كل قول سواء أ كان لغات، أو سواء أكان اختلاف المعاني: من الناسخ والمنسوخ، والحلال والحرام، وإلى غير ذلك.

(فَإِنْ قِيلَ: فَمَا تَقُولُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِابْنِ مَسْعُودٍ: «إِنَّ الْكُتُبَ كَانَتْ تَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ، وَإِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ: حَلَالٍ وَحَرَامٍ، وَمُحْكَمٍ وَمُتَشَابِهٍ، وَضَرْبِ أَمْثَالٍ، وَآمِرٍ وَزَاجِرٍ، فَأَحِلَّ حَلَالَهُ وَحَرِّمْ حَرَامَهُ، وَاعْمَلْ بِمُحَكَمِهِ وَقِفْ عِنْدَ مُتَشَابِهِهِ، وَاعْتَبِرْ أَمْثَالَهُ، فَإِنَّ كُلًّا مِنْ عِنْدِ اللهِ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ » فَالْجَوَابُ عَنْهُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ هَذِهِ السَّبْعَةَ غَيْرُ السَّبْعَةِ الْأَحْرُفِ الَّتِي ذَكَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ فِي تِلْكَ الْأَحَادِيثِ وَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ فَسَّرَهَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: حَلَالٌ وَحَرَامٌ إِلَى آخِرِهِ، وَأَمَرَ بِإِحْلَالِ حَلَالِهِ وَتَحْرِيمِ حَرَامِهِ إِلَى آخِرِهِ، ثُمَّ أَكَّدَ ذَلِكَ بِالْأَمْرِ بِقَوْلِ: "آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا"، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ غَيْرُ تِلْكَ الْقِرَاءَاتِ.

الثَّانِي: أَنَّ السَّبْعَةَ الْأَحْرُفَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ هِيَ هَذِهِ الْمَذْكُورَةُ فِي الْأَحَادِيثِ الْأُخْرَى الَّتِي هِيَ الْأَوْجُهُ وَالْقِرَاءَاتُ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: حَلَالٌ وَحَرَامٌ إِلَى آخِرِهِ تَفْسِيرًا لِلسَّبْعَةِ الْأَبْوَابِ -وَاللهُ أَعْلَمُ-.

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ حَلَالٌ وَحَرَامٌ إِلَى آخِرِهِ لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِالسَّبْعَةِ الْأَحْرُفِ وَلَا

بِالسَّبْعَةِ الْأَبْوَابِ، بَلْ إِخْبَارٌ عَنِ الْقُرْآنِ، أَيْ هُوَ كَذَا وَكَذَا وَاتَّفَقَ كَوْنُهُ بِصِفَاتٍ سَبْعٍ كَذَلِكَ.

وَأَمَّا وَجْهُ كَوْنِهَا سَبْعَةَ أَحْرُفٍ دُونَ أَنْ لَا كَانَتْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ، فَقَالَ الْأَكْثَرُونَ: إِنَّ أُصُولَ قَبَائِلِ الْعَرَبِ تَنْتَهِي إِلَى سَبْعَةٍ، أَوْ إِنَّ اللُّغَاتِ الْفُصْحَى سَبْعٌ وَكِلَاهُمَا دَعْوَى) يعني كلاهما دعوى يعني بدون دليل، يعني كلام لا دليل عليه.

(وَقِيلَ: لَيْسَ الْمُرَادُ بِالسَّبْعَةِ حَقِيقَةَ الْعَدَدِ بِحَيْثُ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ، بَلِ الْمُرَادُ السَّعَةُ وَالتَّيْسِيرُ) أيضًا من باب المجاز (وَأَنَّ لَا حَرَجَ عَلَيْهِمْ فِي قِرَاءَتِهِ بِمَا هُوَ مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ اللهَ -تَعَالَى- أذن لَهُمْ فِي ذَلِكَ) يعني بدأ يبين ما وجه السعة، أو ما وجه المجاز؟

(وَالْعَرَبُ يُطْلِقُونَ لَفْظَ السَّبْعِ وَالسَّبْعِينَ وَالسَّبْعِمِائَةَ وَلَا يُرِيدُونَ حَقِيقَةَ الْعَدَدِ بِحَيْثُ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ، بَلْ يُرِيدُونَ الْكَثْرَةَ وَالْمُبَالَغَةَ مِنْ غَيْرِ حَصْرٍ، قَالَ -تَعَالَى-: ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ﴾ [البقرة:٢٦١] و﴿إِن تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ سَبۡعِينَ مَرَّةٗ﴾ [التوبة:٨٠]) طيب لو استغفر واحد وسبعين مرة يُغفر له؟ ﴿ٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ أَوۡ لَا تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ إِن تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ سَبۡعِينَ مَرَّةٗ فَلَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَهُمۡۚ﴾ [التوبة:٨٠]، فليس المقصود المراد بالسبعين بحيث أنه لو استغفر واحد وسبعين مرة يُغفر لهم، يعني هذا وجه السعة في الكلام.

(وَقَالَ ﷺ فِي الْحَسَنَةِ: إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ، وَكَذَا حَمَلَ بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ ﷺ: «الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً » وَهَذَا) أي القول بأنه: ليس المراد حقيقة العدد، وإنما المراد أنه السعة، الشيخ يقول: (وهذا القول جَيِّدٌ لَوْلَا) إذًا، معناه أنه فيه نظر، ما هو هذا النظر يا سيدنا الشيخ ابن الجزري؟ الشيخ يقول: (وهذا القول جَيِّدٌ لَوْلَا أَنَّ الْحَدِيثَ يَأْبَاهُ، فَإِنَّهُ ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ أَنَّهُ لَمَّا

أَتَاهُ جِبْرِيلُ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ قَالَ لَهُ مِيكَائِيلُ: اسْتَزِدْهُ. وَإِنَّهُ سَأَلَ اللهَ تَعَالَى التَّهْوِينَ عَلَى أُمَّتِهِ فَأَتَاهُ عَلَى حَرْفَيْنِ، فَأَمَرَهُ مِيكَائِيلُ بِالِاسْتِزَادَةِ، وَسَأَلَ اللهَ التَّخْفِيفَ؛ فَأَتَاهُ بِثَلَاثَةٍ وَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى بَلَغَ سَبْعَةَ أَحْرُفٍ. وَفِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ: «فَنَظَرْتُ إِلَى مِيكَائِيلَ فَسَكَتَ فَعَلِمْتُ أَنَّهُ قَدِ انْتَهَتِ الْعِدَّةُ») إذًا، القول بأن العدد ليس مقصودًا، وإنما جاء على أسلوب العرب -في السعة وفي المجاز-، هذا القول يرده هذا الحديث، أن النبي ﷺ بدأ يستزيد حتى وصل إلى السبعة، ففهم أن هنا نهاية العدد، فمعناه أن العدد (السبعة) مقصود -وليس من باب السعة- (فَدَلَّ عَلَى إِرَادَةِ حَقِيقَةِ الْعَدَدِ وَانْحِصَارِهِ).١٩:٠٩

ثم قال الشيخ: (وَلَا زِلْتُ أَسْتَشْكِلُ هَذَا الْحَدِيثَ وَأُفَكِّرُ فِيهِ وَأُمْعِنُ النَّظَرَ مِنْ نَيِّفٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً، حَتَّى فَتَحَ اللهُ عَلَيَّ بِمَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ صَوَابًا) -انظر التواضع- "بما يمكن أن يكون صوابًا"، ثلاثون سنة، أو زيادة على ثلاثين سنة، والنيف قلنا: هو من الثلاثة إلى التسعة، ستة وثلاثون سنة والإمام يستشكل هذا الحديث ويدرسه ويفكر فيه، ويرى، ويجمع و.. و، ومع ذلك يقول: (بِمَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ صَوَابًا) وأنا أقول هذا؛ لأن هناك بعض من كتب في هذا الحديث عاش مع الحديث ربما شهر أو شهرين، لنقُل: سنة أو سنتان ثم جزم بأن هذا التفسير هو الصواب، وأن الله فتح عليه بهذا التفسير، وكما قلت -سابقًا-: لا جديد، كل من وقفت عليه تقريبًا خمس دراسات، أو ست دراسات في هذا الحديث، ويقول أصحابها -لا أقول يدعي أصحابها- وإنما أقول: يقول أصحابها: أن هذا التفسير أو هذا القول الذي رجحوه، يقولون: أنه صواب، وهو الأصوب، وهو الذي عليه الأدلة.

والشيخ ابن الجزري يعيش معه أكثر من ثلاثين سنة ويقول: (بما يُمكن أن يكون صوابًا) يعني قد يكون صوابًا وقد لا يكون صوابًا، وهذا نستفيد منه تواضع

العلماء، وعدم الجزم في الأمور الغيبية؛ لأن القرآن أنزل على سبعة أحرف، اختلف فيه العلماء قبل ابن الجزري بستمائة سنة، أو سبعمائة سنة، ولا يمكن أن يأتي ابن الجزري بعد ستمائة سنة من خلاف العلماء في مسألة ويقول لك: إن هذا هو القول الصحيح، ولكن ماذا عن العلماء السابقين، والعلماء السابقون لاشك أنهم أكثر روايةً، وأوسع روايةً، وقد يكونون أفضل فهمًا من هذا العصر، فكلمة (يُمكن) هذه نركز عليها، نتعلم منها التواضع في البحث، وفي النتائج التي نتوصل إليها، ونكل علم كل شيءٍ إلى الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، ولا نجزم؛ لأنه والله، حقيقة - ومع احترامي في هذه الكلمة- أرى أنه: من قلة الأدب عند طالب العلم أنه إذا ناقش مسألة علمية تكلم فيها جبال العلم، وأئمة الأمة على مدار ألف سنة، ثم يأتي بقول ويتبجَّح بأن هذا القول -طبعًا يتبجَّح يعني كلمة مستخدمة عند العلماء ما فيها شيء كأن نقول: يفرح مثلا، فهي ليست كلمة نابية، وليست كلمة فيها قلة أدب، وكان يستخدمها كثيرًا ابن خلدون، ف(يتبجّح بكذا) يعني: يفتخر، ويفتخر على العلماء السابقين، وما وصل إليه.

فلهذا نقول دائمًا: صحيح أننا نحن نقرأ كتاب في القراءات، وصحيح أن الكتاب في علوم القراءات، والقراءات وعلومها، لكن لو مر معنا نصوص نستفيد منها أدب العلماء لا نفوِّته، وكما قلت: ابن الجزري عنده كلمات -سواء في هذا المجال أو في مجال القراءات- إذا لم ننتبه إليها، هذه الكلمات التي عند ابن الجزري و-إن شاء الله- كلما مررنا على كلمة نذكرها؛ ولهذا قلت في محاضرات سابقة: هذه الكلمة ضع تحتها خطًّا أحمر، وهذه الكلمات التي نقولها إذا ما وضعت تحتها خطًّا أحمر ثم عُدتَ تدرسها؛ تجد أن ابن الجزري ما جاء بها عبثًا، و-بإذن الله تعالى- عندما ندخل في الأسانيد وفي ذلك -إن شاء الله- نشير إليها، وعفوًا على هذا الاستطراد.

فالشيخ يقول: (وَلَا زِلْتُ أَسْتَشْكِلُ هَذَا الْحَدِيثَ، وَأُفَكِّرُ فِيهِ وَأُمْعِنُ النَّظَرَ مِنْ نَيِّفٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً، حَتَّى فَتَحَ اللهُ عَلَيَّ بِمَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ صَوَابًا -إِنْ شَاءَ اللهُ-، وَذَلِكَ أَنِّي تَتَبَّعْتُ الْقِرَاءَاتِ صَحِيحَهَا وَشَاذَّهَا وَضَعِيفَهَا وَمُنْكَرَهَا؛ فَإِذَا هُوَ يَرْجِعُ اخْتِلَافُهَا إِلَى سَبْعَةِ أَوْجُهٍ مِنَ الِاخْتِلَافِ -لَا يَخْرُجُ عَنْهَا-، وَذَلِكَ) طبعًا هنا الشيخ يقول: استشكلت هذا الحديث، ابن قتيبة يقول: "وقد تدبّرت هذا الحديث" وكذلك أيضًا الإمام أبو الفضل الرازي قال كلمة بهذا المعنى، فانظر إلى شدة العلماء -رحمة الله عليهم- في البحث، فما كانوا يلقون النتائج هكذا.

(وذلك إِمَّا فِي الْحَرَكَاتِ) يعني الآن الشيخ يُبيّن أوجه الاختلاف في هذه القراءات (إِمَّا فِي الْحَرَكَاتِ بِلَا تَغْيُّرٍ فِي الْمَعْنَى وَالصُّورَةِ، مثل بالْبُخْلِ بِأَرْبَعَةٍ) يعني بأربع قراءات، أو بأربعة أوجه، (وَيَحْسَبُ بِوَجْهَيْنِ) يحسَب، يحسِب (أَوْ بِتَغَيُّرٍ فِي الْمَعْنَى فَقَطْ نَحْوَ: "فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ") فتلقى آدمَ كلماتٌ (وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ) وبعد أمهٍ، طبعًا (أمهٍ) قراءة شاذة.

(الثالث: وَإِمَّا فِي الْحُرُوفِ بِتَغَيُّرِ الْمَعْنَى لَا الصُّورَةِ نَحْوَ: تَبْلُوا وَتَتْلُوا)؛ لأن تبلوا وتتلوا كتابة واحدة، يعني النبرات هي هي (وَنُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ آية) ننحيك وننجيك هي هي كتابتهما واحدة، وننحيك ببدنك (أَوْ عَكْسِ ذَلِكَ نَحْوَ:) عكس ذلك الذي هو عندنا: إما في الحروف بتغير المعنى لا الصورة، إذًا، معناه العكس في الصورة -لا المعنى-.

(أو عكس ذلك نحو: بَصْطَةً وَبَسْطَةً، والصِّرَاطَ وَالسِّرَاطَ، أَوْ بِتَغَيُّرِهِمَا نَحْوَ: أَشَدَّ مِنْكُمْ، وَمِنْهُمْ) إذًا هنا: تغير المعنى وتغيرت الصورة، منكم ومنهم صورتها ليست واحدة، ومعناها ليس واحدًا. ٢٥:٥٠

(وَيَأْتَلِ وَيَتَأَلَّ، وَفَامْضُوا إِلَى ذِكْرِ اللهِ)

السادس: (وَإِمَّا فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ نَحْوَ: فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ، وَجَاءَتْ سَكْرَتُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ).

والسابع: (أَوْ فِي الزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ نَحْوَ: وَأَوْصَى وَوَصَّى، وَالذَّكَرَ وَالْأُنْثَى؛ فَهَذِهِ سَبْعَةُ أَوْجُهٍ لَا يَخْرُجُ الِاخْتِلَافُ عَنْهَا)

(وَأَمَّا نَحْوُ اخْتِلَافِ: الْإِظْهَارِ، وَالْإِدْغَامِ، وَالرَّوْمِ، وَالْإِشْمَامِ، وَالتَّفْخِيمِ، وَالتَّرْقِيقِ، وَالْمَدِّ، وَالْقَصْرِ، وَالْإِمَالَةِ، وَالْفَتْحِ، وَالتَّحْقِيقِ، وَالتَّسْهِيلِ، وَالْإِبْدَالِ، وَالنَّقْلِ مِمَّا يُعَبَّرُ عَنْهُ بِالْأُصُولِ، فَهَذَا لَيْسَ مِنَ الِاخْتِلَافِ الَّذِي يَتَنَوَّعُ فِيهِ اللَّفْظُ أَوِالْمَعْنَى؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ الْمُتَنَوِّعَةَ فِي أَدَائِهِ لَا تُخْرِجُهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ لَفْظًا وَاحِدًا، وَلَئِنْ فُرِضَ) يعني لو فرض أنه يخرج عن اللفظ الواحد (فَيَكُونُ مِنَ الْأَوَّلِ) الذي هو: إما في الحركات بلا تغيُّرٍ في المعنى.

(ثُمَّ رَأَيْتُ الْإِمَامَ الْكَبِيرَ أَبَا الْفَضْلِ الرَّازِيَّ حَاوَلَ مَا ذَكَرْتُهُ فقال:) يا مولانا الشيخ ابن الجزري هو الذي حاول ما ذكرته أم أنت الذي حاولت ما ذكره؟!......، يعني ثم رأيت الإمام أبا فضل الرازي حاول ما ذكرتُه، على العموم هو معتمد عليه كثيرًا -كما قلنا في الحصة الماضية- في الأحرف السبعة هو معتمد على الداني، وعلى ابن قتيبة وعلى الفضل الرازي، والذي يظهر -والله أعلم- أن ابن حجر أيضًا -رحمه الله عليه- في الفتح، في شرحه لهذا الحديث -ما أجزم لكن أقول-: هو أخذ كلام ابن الجزري، يعني الإمام ابن حجر اعتمد على النشر في هذا الحديث، في ما يوافقه بدليل، وهذه لو ترجعون لها -إن شاء الله-، لاحظوا المنقولات موجودة -هنا- في النشر، وأخذها الشيخ ابن حجر، نقول: يغلب أنه أخذها، لأن ابن حجر مجاز النشر، واطّلع على النشر -لاشك في ذلك-.

أحد الحضور: ومكي وأبو شامة! ابن الجزري وعلاقته بـ...!

الشيخ: في الأحرف!! ما أدري، أنا أتكلم عن الأحرف السبعة.

المتحدث: في المرشد الوجيز والإبانة؟

الشيخ: اعتمد عليهم في الكلام الذي كان في البداية والذي سيأتي.

المتحدث: أقول هل استفاد منه؟

الشيخ: لا لا، هو استفاد منه لكن خاصة في الأحرف السبعة هذه، يعني هذه المباحث هي تكاد أنها تكون عند الداني لا شك في ذلك، لكنه في بعض الأشياء هو أخذها؛ فوجدتها بالنص هي كلام أبي الفضل الرازي،إذًا يعني تكلم عن الأشياء الذي لم يصرح بمصدره فيها.

نترك المناقشة حتى ننتهيَ من القراءة..

(ثُمَّ رَأَيْتُ الْإِمَامَ الْكَبِيرَ أَبَا الْفَضْلِ الرَّازِيَّ حَاوَلَ مَا ذَكَرْتُهُ فَقَالَ: إِنَّ الْكَلَامَ لَا يَخْرُجُ اخْتِلَافُهُ عَنْ سَبْعَةِ أَوْجُهٍ:

الْأَوَّلُ: اخْتِلَافُ الْأَسْمَاءِ مِنَ الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَالْمُبَالَغَةِ وَغَيْرِهَا) طبعًا هذا بعد الرجوع إلى كتاب أبي الفضل الرازي، فوجدت أبا الفضل الرازي يقول: اختلاف (أوزانِ)، يعني كلمة أوزان سقطت من النشر، هل ابن الجزري يقصدها، يعني اختصرها أو أنها سقطت سهوًا، لا أدري، لكن النص عند أبي الفضل الرازي: اختلاف أوزان الأسماء من الواحد، بدل كلمة (الإفراد) عند أبو الفضل الرازي كلمة (الواحد).

اختلاف أوزان الأسماء من الواحد والتثنية و(الجموع)، بدل و(الجمع) عندنا في النشر عند أبي فضل الرازي و(الجموع)، والتذكير، وكلمة (والتأنيث) غير موجودة عند أبي فضل الرازي في كتابه [معاني الأحرف السبعة]، والتذكير، يعني سيكون النص عند أبو الفضل الرازي هكذا "اختلاف أوازن الأسماء من الواحد

والتثنية والجموع، والتذكير، والمبالغة وغيرها".

(الثَّانِي: اخْتِلَافُ تَصْرِيفِ الْأَفْعَالِ وَمَا يُسْنَدُ إِلَيْهِ مِنْ نَحْوِ:)حرف (من) ليس موجودا عند الرازي "وما يسند إليه نحو"، (وما يُسند إليه من نحو: الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ) عند أبو الفضل الرازي كلمة "المستقبل" بدل كلمة (المضارع) -والمعنى واحد- ولكن نص أبي فضل الرازي: "المستقبل" (وَالْأَمْرُ وَالْإِسْنَادُ) عند أبي الفضل الرازي، يعني جاء بها بأن مع الفعل يعني "وأن يُسند" عبارة أبو فضل الرازي "وأن يُسند إلى المذكر".

(والإسناد إِلَى الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ، وَالْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ، وَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ.

الثَّالِثُ وُجُوهُ الْإِعْرَابِ.

الرَّابِعُ: الزِّيَادَةُ وَالنَّقْصُ)؛ عند الرازي: والنقصان.

(الْخَامِسُ: التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ.

السَّادِسُ: الْقَلْبُ وَالْإِبْدَالُ فِي كَلِمَةٍ بِأُخْرَى وَفِي أَحْرَفٍ بِأُخَرَ) عند الفضل الرازي "والإبدال في كلمة أخرى" -بدون باء-، طبعًا أنا ذكرت الفروق هذه من باب الفائدة وبعد ذلك من يُرِدْ فليرجِعْ إلى النص.

(السَّابِعُ: اخْتِلَافُ اللُّغَاتِ). هنا ينتهي كلام أبي الفضل الرازي في كتابه [معاني الأحرف] ينتهي هنا، (مِنْ فَتْحٍ وَإِمَالَةٍ) هذا تعليق من ابن الجزري -إلا إذا كانت النسخة التي وصلتنا من كتاب أبي الفضل الرازي ناقصة، ما لنا شغل- نحن نتكلم دائمًا عن النسخ التي نقف عليها، والتي وصلتنا.

فكتاب أبي الفضل الرازي عنده، السابع: اختلاف اللغات (من فتح وإمالة) قلنا: كلام ابن الجزري، وليس موجودًا في النسخة المطبوعة من كتاب [معاني

الأحرف السبعة] لأبي الفضل الرازي.

(السَّابِعُ: اخْتِلَافُ اللُّغَاتِ مِنْ فَتْحٍ وَإِمَالَةٍ، وَتَرْقِيقٍ وَتَفْخِيمٍ، وَتَحْقِيقٍ وَتَسْهِيلٍ، وَإِدْغَامٍ وَإِظْهَارٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ) ابن حجر رحمه الله عليه لما جاء يتكلم، وذكر هذه الأشياء، طبعًا نسبها إلى كتاب [اللوامح]ن ولعلنا نقول: هذه النصوص التي ذكرها ابن الجزري وابن حجر من اللوامح -فيما يتعلق بهذا الحديث (الأحرف السبعة)- موجودة في هذا الكتاب.

هل هذه القطعة الموجودة مطبوعة بعنوان: معاني الأحرف السبعة، هل هي قطعة من اللوامح لأبي فضل الرازي؟ ما ندري، لكن النصوص التي أشار إليها ابن الجزري، وكذلك أيضًا حتى ابن حجر -رحمه الله عليه- أنها من اللوامح، هي موجودة في هذا الجزء المطبوع بعنوان: معاني الأحرف السبعة.

ابن حجر -رحمه الله عليه- لما ذكر هذا السابع، ذكره كما ذكره ابن الجزري هنا، هل النسخة التي وصلت.. -وهذا طبعًا يفيد من يستمع إلينا من أهل الدراسات العليا هذه مهمة جدًا في التحقيق-.

الآن ابن حجر نقل هذا النص وأسنده إلى كتاب [اللوامح]، النسخة التي عندنا من الكتاب هذا أو [معاني الأحرف السبعة] ليس فيها هذه الزيادة من فتحٍ وإمالةٍ إلى غير ذلك.

هل ابن الجزري وابن حجر وقفا على [اللوامح] ويكون هذا الكتاب المطبوع ليس هو اللوامح؟ هذا احتمال، هل ابن حجر أخذ من ابن الجزري؟ هذا احتمال، وإن كنت أرجّح -الله أعلم- من خلال الكتاب المطبوع أنه ابن حجر اعتمد على النشر في هذه، في هذا المقال، بدليل هذه الزيادة -والله أعلم- طبعًا مهمتي أن أفتح إشارات، وبعد ذلك أنتم تبحثون.

يقول الشيخ: (ثُمَّ وَقَفْتُ عَلَى كَلَامِ ابْنِ قُتَيْبَةَ وَقَدْ حَاوَلَ مَا حَاوَلْنَا) يعني أنا وأبو الفضل الرازي، مع أن ابن قتيبة قبل الاثنين، يعني ابن قتيبة قبل أبي الفضل الرازي، وأبو الفضل الرازي رحمة الله عليه حتى في كتابه [معاني الأحرف السبعة] انتقد بعض الأوجه التي ذكرها ابن قتيبة رحمة الله عليه وأخاف أن يكون الانتقاد الذي سينتقده ابن الجزري -على بعض الأوجه التي ذكرها ابن قتيبة- أخاف أنها تكون هي نفسها التي انتقدها أبو الفضل الرازي، وهذه يا أخوان، نقطة مهمة جدًّا -بالذات من يسمعنا ويكون من المبتدئين في علم التحقيق وإلى غير ذلك-: الفكرة حتى تنضج وحتى تفهمها خذها من أقدم من قال بها، خذها بالترتيب، يعني مثلًا هذا الكلام الآن أقدم واحد نقل لنا ابن الجزري رأيه فيها هو ابن قتيبة، إذًا، لابد أن نرجع لابن قتيبة؛ أرى ماذا قال، ثم بعد ذلك، كل عالم يأتي بعده تتكون عندي حتى إذا وصلت إلى عصر ابن الجزري أو إلى هذا العصر أكون قد عرفت الفكرة هذه كيف بدأت، وكيف وصلت؟

ثم يقول: (ثُمَّ وَقَفْتُ عَلَى كَلَامِ ابْنِ قُتَيْبَةَ وَقَدْ حَاوَلَ مَا حَاوَلْنَا بِنَحْوٍ آخَرَ فَقَالَ: وَقَدْ تَدَبَّرْتُ وُجُوهَ الِاخْتِلَافِ فِي الْقِرَاءَاتِ؛ فَوَجَدْتُهَا سَبْعَةً) نفس الشيخ، الشيخ لما استشكلها وبحثها وقفت عنده على سبعة، لكن هل هي نفس السبعة لابن قتيبة؟ ما ندري، سنرى!.

(الْأَوَّلُ -طبعًا الكلام لابن قتيبة- فِي الْإِعْرَابِ بِمَا لَا يُزِيلُ صُورَتَهَا فِي الْخَطِّ وَلَا يُغَيِّرُ مَعْنَاهَا، نَحْوَ: هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ) والقراءة الأخرى (وَأَطْهَرَ) -القراءة الشاذة- (وَهَلْ يُجَازَى إِلَّا الْكَفُورُ، وَنُجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ، وَالْبُخْلِ وَالْبَخَلِ، وَمَيْسَرَةٍ وَمَيْسُرَةٍ.

وَالثَّانِي- الِاخْتِلَافُ فِي إِعْرَابِ الْكَلِمَةِ وَحَرَكَاتِ بِنَائِهَا بِمَا يُغَيِّرُ مَعْنَاهَا، وَلَا يُزِيلُهَا عَنْ صُورَتِهَا نَحْوَ: (رَبَّنَا بَاعِدْ) وَ رَبُّنَا بَاعَدَ، وَ(إِذْ تَلَقَّوْنَهُ) وتلِقُونَهُ، وَ(بَعْدَ

أُمَّةٍ) وَبَعْدَ أَمَهٍ) طبعًا تلاحظون الطبعة عندكم الكلمات الشاذة أو القراءات الشاذة موضوعة بين قوسين، هذا خطأ من المجمع، من المطبعة؛ لأن هذه الأقواس متعارف عليها أنها لا يُوضع فيها إلا للقرآن، يعني الكلمات القرآنية، وهذه القراءات الشاذة يعني مثل بعد أمه، مفروض ما تُوضع بين هذه الأقواس التي بهذه الطريقة؛ لأن هذه متعارف عليه: أي واحد بعد ذلك ليس حافظًا القرآن لكنه رأى هذه الأقواس؛ فسيظن أن هذه -بعد أمهٍ- أنها قرآن، فلهذا ننبّه عليها: من يسمعنا وعنده هذه النسخة ينتبه لهذه القضية، أن وضع هذه الأقواس بهذه الطريقة على القراءات الشاذة؛ هذا خطأ.

(وَالثَّالِثُ: الِاخْتِلَافُ فِي حُرُوفِ الْكَلِمَةِ دُونَ إِعْرَابِهَا بِمَا يُغَيِّرُ مَعْنَاهَا وَلَا يُزِيلُ صُورَتَهَا نَحْوَ: وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشُِزُهَا وَنُنْشِرهَا" وَإِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ، وَفرِّغَ.

وَالرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ الِاخْتِلَافُ فِي الْكَلِمَةِ بِمَا يُغَيِّرُ صُورَتَهَا وَمَعْنَاهَا نَحْوَ: طَلْعٌ نَضِيدٌ) عند ابن قتيبة وطلعٍ منضودٍ، فهنا -لا أدري- هل نسخة ابن الجزري من كتاب ابن قتيبة فيها طلعٌ نضيد لكن النسخة المطبوعة عندنا من مشكل القرآن، وهو الكتاب الذي ذكر ابن قتيبة هذا الكلام فيه: وطلعٍ منضود.

(نحو: طَلْعٌ نَضِيدٌ فِي مَوْضِعٍ) طبعا عندنا في الكتاب (في موضعٍ وَ(طَلْحٍ مَنْضُودٍ) فِي آخَرَ) (الواو) غير موجودة في النسخة التي اطّلعنا عليها أخيرًا، التي قلنا فيها: بعض لوحاتها كتبها ابن الجزري، ليس فيها (الواو)، وموضعٍ عندنا في الكتاب هنا فيها تنوين تحتها، لا، احذف التنوين! فسيكون: (في موضع (وطلح منضود)) (الواو) من الكلمة القرآنية فيكون داخل القوس، تمام! فيكون الموجود في النسخة، وهي نسخة المؤلف -ونسميها نسخة المؤلف مجازًا؛ وإلا هي ليست نسخة المؤلف، لأنها لم يكتبها كلها-، لكن هذه النسخة هي موافقة لما هو عند

ابن قتيبة في مشكل القرآن، (في موضعٍ (وطلحٍ منضود))، إذًا إلا ليس في موضعٍ و، لا، الواو التي قبل القوس يُحذف.

(وَالْخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ الِاخْتِلَافُ فِي الْكَلِمَةِ بِمَا يُغَيِّرُ صُورَتَهَا فِي الْكِتَابِ، وَلَا يُغَيِّرُ مَعْنَاهَا نَحْوُ: إِلَّا زَقْيَةً وَاحِدَةً) نسخة المؤلف مضبوطة (إلا زُقية بضم الذال) يعني نتفق على أنها: نسخة المؤلف، لكن هي ليست نسخة المؤلف بالمعنى المتعارف عليه، لكن حتى لا نقول: النسخة التي عليها خط المؤلف وكذا، لكن نقول: نسخة المؤلف مكتوب عليها، والله، أخاف أن هذا يسبب لنا تدليسًا؛ فمن الممكن واحد لا يسمع هذا الكلام الذي نتفق عليه الآن، فيظن أننا نشير إلى نسخة للمؤلف كاملة، وهذا تدليس -نسأل الله أن لا يحاسبنا به-.

فنقول: في النسخة التي عليها خط المؤلف -في بعضها-: إلا زُقية -هكذا ضمة فوق الذال-، ورجعت إلى كتب القراءات الشاذة؛ فما وجدت أحداَ ضبطها بهذا الضبط -والله أعلم- (وَصَيْحَةً وَاحِدَةً، وَكَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ، وَكَالصُّوفِ) والصوف الذي هو شرح لكلمة العهن.

(وَالسَّادِسُ: أَنْ يَكُونَ الِاخْتِلَافُ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ نَحْوَ: وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ فِي: (سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ).

وَالسَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ الِاخْتِلَافُ بِالزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ نَحْوَ: وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ، وَعَمِلَتْهُ، وفإِنَّ اللهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ، وَهَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً أُنْثَى) طبعًا أنثى قراءة شاذة.

(ثُمَّ قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: وَكُلُّ هَذِهِ الْحُرُوفِ كَلَامُ اللهِ -تَعَالَى-، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ انْتَهَى.

قُلْتُ: -أي ابن الجزري-: وَهُوَ حَسَنٌ كَمَا قُلْنَا إِلَّا أَنَّ تَمْثِيلَهُ بِ (طَلْعٌ نَضِيدٌ)

نحن قلنا: أن ابن قتيبة مثَّل ب(طلع منضودٍ) -لكن لا فرق- (وَطَلْح مَنْضُودٍ لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِاخْتِلَافِ الْقِرَاءَاتِ، وَلَوْ مَثَّلَ عِوَضَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: بِضَنِينٍ بِالضَّادِ وَبِظَنِينٍ بِالظَّاءِ، وَأَشَدَّ مِنْكُمْ وَأَشَدَّ مِنْهُمْ لَاسْتَقَامَ، وَطَلَعَ بَدْرُ حُسْنِهِ فِي تَمَامٍ) إذًا لاستقام وطلع بدر حسنه في تمام، إذًا هكذا تُقرأ الكلمات المسجوعة، تُقرأ بهذه الطريقة.

(عَلَى أَنَّهُ قَدْ فَاتَهُ -كَمَا فَاتَ غَيْرَهُ- أَكْثَرُ أُصُولِ الْقِرَاءَاتِ: كَالْإِدْغَامِ، وَالْإِظْهَارِ، وَالْإِخْفَاءِ، وَالْإِمَالَةِ، وَالتَّفْخِيمِ، وَبَيْنَ بَيْنَ، وَالْمَدِّ، وَالْقَصْرِ، وَبَعْضِ أَحْكَامِ الْهَمْزِ، وكَذَلِكَ الرَّوْمُ، وَالْإِشْمَامُ، عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ؛ وَكُلُّ ذَلِكَ مِنَ اخْتِلَافِ الْقِرَاءَاتِ وَتَغَايُرِ الْأَلْفَاظِ مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ أَئِمَّةُ الْقُرَّاءِ.

وقد كانُوا يَتَرَافَعُونَ بِدُونِ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَيَرُدُّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ) من قول المؤلف: أكثر، من كلمة (أكثر) إلى هنا هذا كلام أبي الفضل الرازي بالحرف الواحد، من قوله: (أكثر أصول القراءات) إلى كلمة: (ويرد بعضه على بعض) هذا كلام أبي الفضل الرازي، إلا أن أبا فضل الرازي بدلًا أن يقول: وبين بين، قال: والإلطاف، يعني بدلًا من أن يُعبر ب(بين بين) عبر ب(الإلطاف)، يعني العبارة عنده: والتفخيم والإلطاف، ونحن نعرف أن (الإلطاف) مصطلح قديم يُقصد به التقليل (بين بين): الإمالة الصغرى؛ فقط.

فأبو الفضل الرازي عبّر بكلمة (الإلطاف)، وابن الجزري عبّر بكلمة (بين بين)، ومما اختلف فيه الأئمة -لكن بقية الكلام كله واحد-؛ فهذا النص بحروفه عن ابن الجزري رحمة الله عليه.

ثم يأتي أحدهم ويقول لك: لِمَ لَمْ يُشِر ابنُ الجزري؟ طبعًا نحن في زماننا هذا نعد هذا سرقة علمية، لو الأستاذ يناقشك في رسالة الماجستير ووجدك أخذت نصًا أربعة أسطر، خمسة أسطر، وما قلت: أنك أخذتها من الكتاب الفلاني؛ يقول

لك: هذا سطو وسرقة علمية، طبعًا هذه عادة عند العلماء السابقين، يعني هذه ليست سرقة، الآن نحن نصطلح فيما بيننا على أنها سرقة علمية كالمناهج العلمية المعاصرة، لكن هي في القديم هذه ليست سرقة علمية، وإنما هو معروف؛ لأن هذه الكتب كانت لطلاب العلم، وطلاب العلم كانوا مطلعين على الكتب، فيعرفون أن هذا الكلام، أو مسموح للعلماء بأنهم يدخلون كلام بعضهم في بعضٍ.

لكن لما يريد أن يُناقش رأيًا فيقول: قال فلان وينقل كلامه، إما لأنه سيناقشه، أو سيعقب عليه، أو إنه قاله في مقام الترجيح، فهذا ليس معيبًا، طبعًا في زمننا هذا معيب، في زمننا هذا أنك تأخذ كلام غيرك وتنسبه إليك، هذا اصطلحنا على أنه عيب في البحوث العلمية، لكن عند السابقين لا، وإن كان الأفضل كما يقول الإمام القرطبي رحمة الله عليه من البركة في التأليف أنك تنسب –معنى كلامه- كل قولٍ إلى قائله، وهذا فيه بركة العلم.

مداخلة من أحد الحضور

في الشعر يقولون: وضع الحافر على الحافر.

(كَمَا سَيَأْتِي تَحْقِيقُهُ وَبَيَانُهُ فِي بَابِ الْهَمْزِ وَالنَّقْلِ وَالْإِمَالَةِ، وَلَكِنْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ؛ فَيَشْمَلُ الْأَوْجُهَ السَّبْعَةَ عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ.

وَأَمَّا عَلَى أَيِّ شَيْءٍ يَتَوَجَّهُ اخْتِلَافُ هَذِهِ السَّبْعَةِ؟ فَإِنَّهُ يَتَوَجَّهُ عَلَى أَنْحَاءَ وَوُجُوهٍ مَعَ السَّلَامَةِ والتَّضَادِّ وَالتَّنَاقُضِ -كَمَا سَيَأْتِي إِيضَاحُهُ فِي حَقِيقَةِ اخْتِلَافِ هَذِهِ السَّبْعَةِ-) هذا عنوان نقطة أخرى سيتكلم عليها.

(فَمِنْهَا: مَا يَكُونُ لِبَيَانِ حُكْمٍ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ: كَقِرَاءَةِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَغَيْرِهِ "وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمٍّ") فكلمة (من أم) هذه في القراءة الشاذة (فَإِنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ تُبَيِّنُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِخْوَةِ هُنَا هُوَ الْإِخْوَةُ لِلْأُمِّ) فهو له أخ أو أختٍ أي: من أم (وَهَذَا

(أَمْرٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ؛ وَلِذَلِكَ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مَسْأَلَةِ الْمُشَرَكَّةِ) وانتهت، شرحنا معناها: المشرّكة وبعضهم يقول: المُشتركة، وبعضهم يقول المسألة مشهورة عندهم بالمسألة المنبرية؛ لأن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أفتى بها في المنبر، وبعضهم يقول: الحمارية؛ لأن سيدنا عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أولًا: حكم بأن الأخوة من الأم إذا لم يكونوا أخوة من الأب فلم يورثْهم، ثم بعد زمن أو سنةٍ حدثت نفس القضية وجاء أصحابها إلى عمر فحكم عليهم بأنهم: لا يرثون؛ فقال أحدهم: نحن الذي يجمعنا مع هؤلاء هو أمنا -فنحن إخوان في الأم-، هب أن أبانا كان حمارًا -يعني هكذا قال-، فسموها الحمارية؛ لأنه قال: هب أن أبانا كان حمارًا، يعني لماذا لا تورّثنا، لماذا لا نرث في أمنا؟

المتحدث: أو حجرًا في اليم.

فسيدنا عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ورّثهم، فقيل لسيدنا عمر: أنت حكمت في السنة الماضية أنهم لا يرثون، والآن ورّثتهم، يعني جعلت لهم نصيبًا في الورث، فقال: ذلك ما قضينا به، وهذا ما نقضي به.

(وَلِذَلِكَ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مَسْأَلَةِ الْمُشَرَكَّةِ وَهِيَ) ما هي هذه المشركة؟ أو ما هي هذه القضية أو المسألة؟ (زَوْجٌ وَأُمٌّ، أَوْ جَدَّةٌ وَاثْنَانِ مِنْ إِخْوَةِ الْأُمِّ) يعني واحدة ماتت ومعها زوجها، فالورثة الزوج والأم أو الجدة واثنان من إخوة الأم (وَوَاحِدٌ أَوْ أَكْثَرُ مِنْ إِخْوَةِ الْأَبِ وَالْأُمِّ) فهل الإخوة من الأب والأم يرثونها أم لا؟ هذه هي القضية (فَقَالَ الْأَكْثَرُونَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ: بِالتَّشْرِيكِ بَيْنَ الْإِخْوَةِ؛ لِأَنَّهُمْ مِنْ أُمٍّ وَاحِدَةٍ وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَإِسْحَاقَ وَغَيْرِهِمْ، وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ يُجَعْلُ الثُّلُثُ لِإِخْوَةِ الْأُمِّ وَلَا شَيْءَ لِلإِخْوَةِ للْأَبَوَيْنِ؛ لِظَاهِرِ الْقِرَاءَةِ الصَّحِيحَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ الثَّلَاثَةِ وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَدَاوُدَ الظَّاهِرِيِّ [وداوودٍ الظاهري، نعم، وهو مذهب داوودِ الظاهري، أم داوودَ، لا

صح..داوودَ نعم نعم، اسم أعجمي، العلة ما هي؟ العلمية والعجمة، طيب تمام.. الحمد لله، قوّمونا إذا.. اللغة العربية لابد أن نتكلم بها، لغة جميلة]

(وَمِنْهَا مَا يَكُونُ مُرَجِّحًا لِحُكْمٍ اخْتُلِفَ فِيهِ، كَقِرَاءَةِ:"أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ) نص الآية تحريرُ و تحريرِ، (أو تحريرُ رقبة) النص القرآني، يعني الضبط صحيح ﴿فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖ﴾.

في المائدة... لأن مؤمنة لابد منها؛ لأنها هي سبب الخلاف.... مؤمنة نعم؛ لأنها شاذة؛ لأن سبب القراءة الشاذة هو الذي رجح بعض الأقوال.

(فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ فكان فِيهَا تَرْجِيحٌ لِاشْتِرَاطِ الْإِيمَانِ فِيهَا) يعني كفارة اليمين طبعًا فيها عتق رقبة، هل هذه الرقبة يُشترط فيها أن تكون مؤمنة أم كافرة؟ اختلف العلماء فيها؛ بسبب اختلافهم في المطلق والمقيد. هل يحمل كذا أو كذا؟

وطبعًا سنلاحظ أن المراجع التي ذكرتها لكم، أو ذكرتها في أثناء البحث قديمـًا، فيها خلل منهجي، المصادر: [المحلَّى] كتاب في الفقه، [المغني] كتاب في الفقه، [تفسير القرطبي]، [تفسير ابن كثير] هنا خطأ منهجي!، ما هو الخطأ المنهجي هنا؟ في ذكر المصادر والمراجع..... لا المحلى في الفقه، المغني في الفقه.

الطالب: قول الأحناف مالكم عزو إلى كتاب له!

الشيخ: جميل، هذه واحدة أخرى، ما كنت منتبهًا لها، هذه واحدة، هناك أمر...

لأن سبب الخلاف أصولي، يعني سبب الخلاف: هل يُحمل المطلق على المقيد أم لا؟ هذه ليست مسألة فقهية، هذه مسألة أصولية، فكان المفروض - الحمد لله- ما أدري المناقش ناقشني فيها، لا أدري -الحمد لله- طبعًا في هذا

الزمن قبل عشرين سنة الواحد مداركه ليست كالآن؛ فلهذا من يُرِدْ أن يتوسع في هذه المسألة لا يكتفِ بهذه المصادر التي ذكرتها، وإنما عليه أن يرجع إلى كتب الأصول؛ لأن القضية، صحيح أنها مسألة في الفقه، لكنها مربط الفرس فيها، وسبب الخلاف فيها هو اختلافٌ في القاعدة الأصولية.

(وَمِنْهَا مَا يَكُونُ لِلْجَمْعِ بَيْنَ حُكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ: كقراءة: "يَطْهُرْنَ" وَ"يَطَّهَّرْنَ" بِالتَّخْفِيفِ) أي في يَطْهُرْنَ، (وَالتَّشْدِيدِ) أي في يَطَّهَّرْنَ؛ لأن الطهر هو انقطاع هذا، ويَطَّهَّرْنَ من التطهر الذي هو الاغتسال بالماء.

فالشيخ يقول: (بالتخفيف والتشديد يَنْبَغِي الْجَمْعُ بينهما) لأنه لو أخذنا بإحدى القراءتين معناها: أن واحدًا من الحكمين سُيلغى (يَنْبَغِي الْجَمْعُ بينهما وَهُوَ أَنَّ الْحَائِضَ لَا يَقْرَبُهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَطْهُرَ بِانْقِطَاعِ حَيْضِهَا وَتَطَّهَّرَ بِالِاغْتِسَالِ، وَمِنْهَا مَا يَكُونُ لِأَجْلِ اخْتِلَافِ حُكْمَيْنِ شَرْعِيَّيْنِ كَقِرَاءَةِ: وَأَرْجُلَكُمْ بِالْخَفْضِ وَالنَّصْبِ) ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة:٦]، وأرجلِكم، (فَإِنَّ الْخَفْضَ يَقْتَضِي) أي: أرجلِكم (يقتضي فَرْضَ الْمَسحِ وَالنَّصْب)أي: وَأَرْجُلَكُمْ (يَقْتَضِي فَرْضَ الْغَسْلِ؛ فَبَيَّنَهُمَا النَّبِيُّ ﷺ فَجَعَلَ الْمَسحَ لِلَابِسِ الْخُفِّ، وَالْغَسْلَ لِغَيْرِهِ؛ وَمِنْ ثَمَّ وَهِمَ الزَّمَخْشَرِيُّ حَيْثُ حَمَلَ اخْتِلَافَ الْقِرَاءَتَيْنِ فِي (إِلَّا امْرَأَتَكَ) -رَفْعًا وَنَصْبًا- عَلَى اخْتِلَافِ قَوْلَيِ الْمُفَسِّرِينَ)

طبعًا المفسرين قالوا -على القراءتين-: (إلا امرأتك) طبعًا فيها ﴿إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾ و(إلا امرأتُك)، هل هي خرجت معه أم لا؟ لم تخرج، لكن الزمخشري أعربها وبين أنها خرجت، طبعًا هنا كما عندكم في الحاشية، شيء موجود في الحاشية ما نطيل فيه، خلاصته أن الزمخشري لم يَهِم، والذي قال إنه لم يَهِم تلميذ أبي حيان، طبعًا (وَمِنْ ثَمَّ وَهِمَ الزَّمَخْشَرِيُّ) هذا كلام أبو حيان، طبعًا ابن الجزري

-الله يرحمه- ما أخذ من أبي حيان، وأبو حيان هو الذي قال: إن الزمخشري وَهِم، لكن غير أبي حيان -طبعًا أبو حيان وافقه على أن الزمخشري وهم- والخفاجي فتبع فيه أبا حيان، لكن السمين الحلبي دافع عن الزمخشري، وبيّن أنه لم يهم، طبعًا السمين الحلبي تلميذ لأبي حيان معروف، وقال: الزمخشري ما جاء بشيءٍ جديد، وإنما هذا كلام المفسرين ومن يُرد يرجعْ للدر المصون للسمين الحلبي ففيه مناقشة لهذا الكلام.

(وَمِنْهَا مَا يَكُونُ لِإِيضَاحِ حُكْمٍ يَقْتَضِي الظَّاهِرُ خِلَافَهُ: كَقِرَاءَةِ فَامْضُوا إِلَى ذِكْرِ اللهِ؛ فَإِنَّ قِرَاءَةَ فَاسْعَوْا يَقْتَضِي ظَاهِرُهَا الْمَشْيَ السَّرِيعَ؛ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَكَانَتِ الْقِرَاءَةُ الْأُخْرَى مُوَضِّحَةً لِذَلِكَ وَرَافِعَةً لِمَا يُتَوَهَّمُ مِنْهُ. وَمِنْهَا مَا يَكُونُ مُفَسِّرًا لِمَا لَعَلَّهُ لَا يُعْرَفُ، مِثْلَ قِرَاءَةِ: كَالصُّوفِ الْمَنْفُوشِ) مر معنا أنها كالعهن المنفوش، يعني: بيّنتها كالصوف المنفوش.

(وَمِنْهَا مَا يَكُونُ حُجَّةً لِأَهْلِ الْحَقِّ وَدَفْعًا لِأَهْلِ الزَّيْغِ كَقِرَاءَةِ: وَمَلِكًا كَبِيرًا) في قوله: (وَمُلْكًا) (وَمِلْكًا كَبِيرًا بِكَسْرِ اللَّامِ) طبعًا هي قراءة شاذة (وَرَدَتْ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ وَغَيْرِهِ وَهِيَ مِنْ أَعْظَمِ دَلِيلٍ عَلَى رُؤْيَةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ) طبعًا دفع حجة لأهل الحق، الذين هم السنة والجماعة، لأهل الزيغ الذين يُنكرون رؤية الله، وهم المعتزلة، إن هذه القراءة ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا﴾ [الإنسان:٢٠]، يعني: رأيت مَلِكًا؛ ففيها إثبات الرؤية، والمقصود بالملك هنا الله -جل جلالته- فهذه القراءة -أيضا- فيها النص على رؤية الله عَزَّوَجَلَّ، فهذه القراءة تدفع معتقد المعتزلة، -عفا الله عنّا- وعن أمّة محمدٍ ﷺ.

(وَمِنْهَا مَا يَكُونُ حُجَّةً بِتَرْجِيحٍ لِقَوْلِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ كَقِرَاءَةِ: "أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ"؛ إِذِ اللَّمْسُ يُطْلَقُ عَلَى الْجَسِّ وَالْمَسِّ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: "فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ" أَيْ: مَسُّوهُ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ: «لَعَلَّكَ قَبَّلْتَ، أَوْ لَمَسْتَ» وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ: وَأَلْمَسْتُ

كَفِّي كَفَّهُ طَلَبَ الْغِنَا) طبعًا عندكم في الحاشية فيه سهو، طبعًا كتبنا هذا عجز البيت وهو واضح أنه صدر البيت.

(وَمِنْهَا مَا يَكُونُ حُجَّةً لِقَوْلِ بَعْضِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ) أي أهل النحو -كما قلنا قديمًا-: العربية المقصود بها عند القدماء: النحو (وَمِنْهَا مَا يَكُونُ حُجَّةً لِقَوْلِ بَعْضِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ كَقِرَاءَةِ وَالْأَرْحَامِ بِالْخَفْضِ) لأنها حجة لبعض العرب، وترُدُّ على بعض النحويين الذين يقولون: إن هذا الأسلوب لا يجوز، وهذه القراءة ردٌّ عليهم.

(وَلِيُجْزَى قَوْمًا عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مَعَ النَّصْبِ.

وَأَمَّا عَلَى كَمْ مَعْنًى تَشْتَمِلُ هَذِهِ الْأَحْرُفُ السَّبْعَةُ، فَإِنَّ مَعَانِيَهَا مِنْ حَيْثُ وُقُوعُهَا وَتَكْرَارُهَا -شَاذًّا وَصَحِيحًا- لَا تَكَادُ تَنْضَبِطُ مِنْ حَيْثُ التَّعْدَادُ، بَلْ يَرْجِعُ ذَلِكَ كُلُّهُ إِلَى مَعْنَيَيْنِ:

أَحَدُهُمَا- مَا اخْتَلَفَ لَفْظُهُ وَاتَّفَقَ مَعْنَاهُ، سَوَاءٌ أَكَانَ الِاخْتِلَافُ اخْتِلَافَ كُلٍّ، أَوْ جُزْءٍ، نَحْوَ: أَرْشِدْنَا، وَاهْدِنَا، فامضوا، فاسعوا، كَالْعِهْنِ، وَالصُّوفِ، وَزَقْيَةً، وَصَيْحَةً وَخُطُوَاتٍ، وَخُطْوَاتِ، وَهُزُوًا وَهُزًّا وَهُزْءًا وَهُزُؤًا، كَمَا مَثَّلَ فِي الْحَدِيثِ: هَلُمَّ، وَتَعَالَ، وَأَقْبِلْ.

وَالثَّانِي- مَا اخْتَلَفَ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ نَحْوَ: قَالَ رَبِّ وقُلْ رَبِّ، وَلَنُثْوِيَنَّهُمْ وَلَنُبَوِّئَنَّهُمْ، وَيَخْدَعُونَ وَيُخَادِعُونَ، وَيَكْذِبُونَ وَيُكَذِّبُونَ، وَاتَّخَذُوا وَاتَّخِذُوا، وَكُذِّبُوا وَكُذِبُوا، ولتَزُولُ وَلِتَزُولَ.

وَبَقِيَ مَا اتَّحَدَ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ مِمَّا تَتَنَوَّعُ صِفَةُ النُّطْقِ بِهِ: كَالْمَدَّاتِ، وَتَخْفِيفِ الْهَمَزَاتِ، وَالْإِظْهَارِ، وَالْإِدْغَامِ، وَالرَّوْمِ، وَالْإِشْمَامِ، وَتَرْقِيقِ الرَّاءَاتِ، وَتَفْخِيمِ اللَّامَاتِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُعَبِّرُ الْقُرَّاءُ عنه بِالْأُصُولِ؛ فَهَذَا عِنْدَنَا لَيْسَ مِنَ الِاخْتِلَافِ الَّذِي يَتَنَوَّعُ فِيهِ اللَّفْظُ، أَوِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ الْمُتَنَوِّعَةَ فِي أَدَائِهِ لَا تُخْرِجُهُ

عَنْ أَنْ يَكُونَ لَفْظًا وَاحِدًا، وَهُذا الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو عَمْرِو بْنُ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ: وَالسَّبْعَةُ مُتَوَاتِرَةٌ فِيمَا لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْأَدَاءِ: كَالْمَدِّ، وَالْإِمَالَةِ، وَتَخْفِيفِ الْهَمْزِ وَنَحْوِهِ، وَهُوَ) أي ابن الحاجب رحمه الله عليه (وهو وَإِنْ أَصَابَ فِي تَفْرِقَتِهِ بَيْنَ الْخِلَافَيْنِ فِي ذَلِكَ -كَمَا ذَكَرْنَاهُ- فَهُوَ وَاهِمٌ فِي تَفْرُقَتِهِ) وهكذا ضُبطت بضم الراء في النسخة التي عليها خط المؤلف (فِي تَفْرُقَتِهِ بَيْنَ حَالَتَيْ نَقْلِهِ وَقَطْعِهِ بِتَوَاتُرِ الِاخْتِلَافِ اللَّفْظِيِّ دُونَ الْأَدَائِيِّ، بَلْ هُمَا فِي نَقْلِهِمَا وَاحِدٌ، وَإِذَا ثَبَتَ تَوَاتُرُ ذَلِكَ كَانَ تَوَاتُرُ هَذَا مِنْ بَابِ أَوْلَى؛ إِذِ اللَّفْظُ لَا يَقُومُ إِلَّا بِهِ، أَوْ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِوُجُودِهِ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى تَوَاتُرِ ذَلِكَ كُلِّهِ أَئِمَّةُ الْأُصُولِ: كَالْقَاضِي أَبِي بَكْرِ بْنِ الطَّيِّبِ الْبَاقِلَّانِيِّ فِي كِتَابِهِ الِانْتِصَارِ، وَغَيْرِهِ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا تَقَدَّمَ ابْنَ الْحَاجِبِ إِلَى ذَلِكَ -وَاللهُ أَعْلَمُ-. نَعَمْ، هَذَا النَّوْعُ مِنَ الِاخْتِلَافِ هُوَ دَاخِلٌ فِي الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ لَا أَنَّهُ وَاحِدٌ مِنْهَا.

أَمَّا هَلْ هَذِهِ السَّبْعَةُ الْأَحْرُفُ مُتَفَرِّقَةٌ فِي الْقُرْآنِ) فهذا -إن شاء الله- نبدأ به في الحصة القادمة -بإذن الله تعالى-؛ لأنه سيطيل فيه النفس، وآخر دعوانا أن الحمد لله وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد، ونترك الآن المجال إذا كان هناك نقاشٌ -كما تشاءون-.

المتحدث: شيخنا، شكر الله لكم، بالنسبة لما ذكره الإمام ابن الجزري هنا في اختياره الأحرف السبعة.

الشيخ: لم ننته، هناك باقٍ.

المتحدث:..... سبعة أوجه، عند المقارنة بينها وبين ما اختاره ابن قتيبة هي نفسها اختلف التعبير فقط؟

الشيخ: هو حقيقة لا نستطيع الجزم؛ لأني أعتقد أن له مؤلفًا في الأحرف السبعة، ابن الجزري، جزء حديث، فقط روايات؟ مرّ عليّ لكني لا أتذكر، هل هو

فقط مرويات أم دراسة حديثية؟ فإذا كان في هذا الجزء الذي كتبه يخص هذا الحديث، لكن ما ذكره هنا يُغني، ما ذكره هنا قد نستشف منه رأيه في الحديث: وهو أنه يرى أنها قراءات وليست لغات، أليس كذلك؟.

المتحدث: أقصد أنه لم يأتِ بجديد!

الشيخ: أنا فهمت أنه ما جاء بجديد إلا الاعتراض على التمثيل الذي ذكره ابن قتيبة، وإلا هو في الصورة عنده واضحة، ولكن ما رأيك نتركه حتى ينتهي من المباحث هذه كلها؛ لأنه ذكر أنها عشرة مباحث أو سبعة أو ثمانية مباحث، لما تنته بعد -الله أعلم- ماذا سيقول فيها الأسبوع المقبل، إلى الآن هو يرى -بغض النظر عن موافقته لابن قتيبة أو لا- أن الأحرف السبعة المراد بها: القراءات، لكن هل هذا هو رأيه؟ أما موافقته لابن قتيبة واضحة؛ ولهذا قال لك: لا أعترض عليه إلا في مسألة: "طلع منضود" و"طلع نضيد" ولو وضع بدل ضنين وظنين؛ كان كلامه يستقيم، يعني هو هكذا يقول، فلو مثل بضنين معناه أن كلامه يكون صحيحًا مائة بالمائة عند الشيخ.

المتحدث: يا شيخ، عندي سؤال.

الشيخ: صفحة (٨٨).

المتحدث: في السطر الثاني، لما ذكرتم.... لو وقفنا عند وطلح منضود هذه كلمة (فِي آخَرَ) ما موضعها؟

الشيخ: هي كلمة في آخر هذه ليست موجودة عند ابن قتيبة، يعني أشرت إليها أنها ليست موجودة عند ابن قتيبة، ما هي موجودة عنده في كتاب المشكل فهي من المؤلف -رحمة الله عليه- فقد يكون معناه في آخر أو في أُخر يعني في مواضع أخر يعني تدخل، يعني ليس فقط أن هذين المثالين اللذين يُتمثل بهما أنه يكون الاختلاف في

الكلمة بما يُغير صورتها ومعناها.

المتحدث: قصدي هنا: يعني لو قلنا في موضعٍ يعني تنوين... واضح لكن لو قلنا في موضعِ طلح منضود وسكتنا يكون كلامي كأنه منقطع، تكون كأنه منقطع يعني ما يستقيم إلا على موضعٍ، يعني إذا حذفنا التنوين لا...

الشيخ: يعني على القراءة القديمة في موضعٍ هي الصواب عندك؟

المتحدث: على حسب كلمة في آخر هذه.

الشيخ: نعم، نعم.

المتحدث:.... إذا كانت في موضع كلمة أخرى...

الشيخ: الذي فهمته بعدما الرجوع لابن قتيبة، أنا كنت أظنه في آخر يعني النص كله لابن قتيبة، ولما رجعت إليه ما عنده كلمة في آخر، ورجعت إلى النسخة الي قلت لكم التي أقابل عليها المطبوع وهي ما فيها الواو اللي خارج القوس، وبدون تنوين، والمعنى مستقيم يعني نحو لنقول: وطلع نضيد في موضع وطلحٍ منضود، يعني طلع منضود في مكان..

طيب، في آخر، يعني هو عند طلح منضود انتهى كلام ابن قتيبة، فابن الجزري يعني كأنه يقول لك: في مواضع أخر، فكلمة في آخر لها معنى عند الشيخ الجزري، يعني ليس فقط.... بدليل أنه أنت تلاحظوا لما جاء في كلمة آخر اعترض هو ما اعترض على كلام ابن قتيبة إلا في هذا الموضع؛ ولهذا قال: لو قال: بضنين بِظَنِينٍ فتمثيله لـ(بضنين وبظنين) ربما يكون هو مقصوده في آخر؛ لأن كلمة (في آخر) ليست لابن قتيبة.

المتحدث: ربما؟.....

الشيخ: ربما يكون صوابًا -إن شاء الله- ولا أجزم.

المتحدث:.... ذكرتم أن الكلمة هذه (وطلع نضيد) هذا اللفظ ليست في الأصل.

الشيخ:التي في ابن قتيبة (وطلعٍ منضودٍ) بالعين، و(منضود) بدلا من كلمة (نضيد).

المتحدث: على هذه الكلمة تتجه...

الشيخ: نعم، نعم؛ ولهذا نحن لما وصلناها في أثناء القراءة (قلت وَهُوَ حَسَنٌ كَمَا قُلْنَا إِلَّا أَنَّ تَمْثِيلَهُ بِ طَلْعٍ نَضِيدٍ) أشرنا إليه أنه مثل بالكلمة، ربما النسخة التي وصلت لابن الجزري ممكن، النسخة التي وصلته من مشكل القرآن، أو ربما أنه – لا أستطيع أن أقول أنه نقل بواسطة، وإن كان الترتيب عنده يختلف لأن هناك نوعا -الرابع أو الثالث- في الترتيب عند ابن الجزري مثلًا الثالث هو الرابع عند ابن قتيبة والعكس.

المتحدث: ربما كتبها من حفظه؟

الشيخ: والله صعب من حفظه، ممكن لم لا، هو حافظ، ولهذا نقول: في مواضع كثيرة يغلب على الظن أن ابن الجزري كتبها من حفظه؛ لأنه هو كتب النشر، وهو في سفر،في ستة أشهر تقريبًا، هو كان مسافرًا، أو غالب وقته هو على سفر؛ ولهذا دائمًا نتخيّله هو يركب الناقة -ناقة السفر-، وعلى جنبيها ماذا يسميه العلماء؟ العرب ماذا يسمونه؟ الذي يوضع فيه الأكل والشرب والزاد؟ الخرج، فأتخيّل ستة كتب هي التي كانت معه، وليس من ضمنها جامع البيان قطعًا -طبعًا هذا تخيل أنا لا أجزم بذلك-؛ لأنه في بعض المواضع من [جامع البيان] تجد أن النص هو صحيح موجود في جامع البيان، لكن ليس منقول النص، وإنما يكتبه

الشيخ حفظًا، وهو حافظ له، أو بمعناه.

قد يكون، وإلا ما تتخيل، أنت أنظر إلى كتاب الجامع في ذلك الزمن كم مجلد سيكون؟ كثير، وانظر إلى الكامل، إلا إذا كانت له رواحل خاصة فيها هذه الكتب، ممكن ما أدري.

المتحدث: ممكن أن يكون أحضر له هذه الكتب؟....

الشيخ: أحضرها له، معناه أنه لما كان على سفر -طبعًا هذا سيناريو محتمل- ما ندري، لكن ليس عنده رواية قوية.

المتحدث: جزاكم الله خيرًا شيخَنا، ذكرتم في حلقة في كتاب [النشر] أن ابن الجزري كان معه ستة كتب فقط.

الشيخ: تقريبًا، لأن هذه هي الموجودة بكثرة في [النشر]١٧:٧٧.

المتحدث: يعني هذا استنباط منكم أم هو بنص؟

الشيخ: لا، فهم خاص؛ لأن هناك كتبًا ما لها ذكر، بعد ما انتهينا مما نسميه كتب المرويات، مرويات ابن الجزري في القراءات،ثم دخل على الأسانيد، فهناك كتب تغيب عنا، فهناك أبواب لا تُذكر فيها كتب، لكن الكتب التي موجودة عنده دائمًا، يعني التي نجزم أنها كانت عند ابن الجزري -في كل صغيرةٍ وكبيرةٍ-: [الكامل] و [غاية الاختصار]، و [التجريد] و [والمستنير] قبلهم كلهم.

المستنير والكامل و [غاية ابن علاء] من الممكن القول: أن ابن الجزري كان يتنفسها، طبعًا كتب سبط الخياط، كتب العراقيين هذه هي التي كانت عنده بكثرة، ولكن ما عندي نسخة من [النشر] نستطيع أن نبحث؛ بحيث أنها تعطيك كل المواضع، فأنا قصدي لو واحد عنده نسخة من [النشر] -word- حتى ينفذها -ولو في شهر-، فمثلًا: خذ الكتب هذه، وابحث عنها في كتاب [النشر] وانظر كم

مرة ستظهر لك، ستجد كتبًا كثيرة وستجد كتبًا مجهولة، مثل: [المنتهى] للخزاعي بعد ما انتهينا منه في قسم المرويات ما له ذكر، [الإقناع] لابن البارش ماله ذكر، حتى في الأسانيد التي هي نسميها طرق ابن الجزري، وهي كتب الأصول، أصول ابن الجزري، التي هي أصول النشر، وليس المرويات تتكلم عن الأصول المذكورة في قسم الأسانيد؛ هذه أصول النشر، هذه الأصول كتبها معدودة جدًا، يعني كتبها ربما لا تصل إلى ثلاثين، أو إذا وصلت إلى خمسة وثلاثين ستكون - طبعًا بطرق ما بين مائة وخمسة وثلاثين طريقا تقريبًا، أو مائة وأربعة وثلاثين طريق للهذلي، إلى طريق واحد للروض للفلمنكي....أو للقاصد.

إذًا، إذا خرجنا من قسم الأسانيد، وقسم الطرق، وجاء في باب التجويد، وجاء في باب الأصول، لاحظ أيضًا ما هي الكتب التي تكثر؟ عنده كتب العراقيين كثيرة، يعني يكاد كل مسألة لا يخرج فيها عن كتب العراقيين وأكثر شيء: [المستنير] و [غاية الاختصار]، وأحيانًا ابن مهران [الغاية]، وأحيانًا بل وأكثر -وهذا العجب حقيقةً- أن ابن الجزري يرجع إلى [المبسوط] لابن مهران أكثر من رجوعه إلى الغاية.

وهذا -إن شاء الله- كله سيُبث في كل جزئية في مكانها.

المتحدث:... هذا من الأصول وهذا ليس من الأصول وجه الغرابة على أنه كان يرجع إلى [المبسوط]...؟

الشيخ: أنا أستغرب أنه -طبعًا [الغاية] لابن مهران ما فيها إلا فلان قرأ بكذا وفلان قرأ بكذا -فقط- لكن -وهذه قلتها-، وهذه تفيد أهل التحريرات، وبسببها وقع أهل التحريرات المعاصرين في خطأ منهجي، ووقع أئمة علم التحريرات، يعني في هذه الملحوظة، طبعًا العلماء الكبار لا أقول أنهم أخطئوا، ما أخطئوا؛ لكن منهجيتهم اختلفت.

في كثير من المناهج -وإن شاء الله إذا ربي كتب الحياة ووصلناها سنبينها-، ابن الجزري يذكر حُكمًا وينسبه إلى ابن مهران، أهل التحريرات مباشرة يأخذونه ويقولون: هو من طريق [الغاية]، ليس من [الغاية]، لا علاقة له ب [الغاية]، ويذكر أشياء هو يصرح بها بأنها لابن مهران، فيأتي بعض أهل التحريرات ويحررونها على أنها من كتاب الغاية لابن مهران؛ هذا غير صحيح.

إما أن ابن الجزري ذكرها في كتاب [المبسوط]، وأحيانًا نجدها فيه، وأحيانًا لا نجدها في [المبسوط] لابن مهران، لكنها تكون موجودة في كتبه الأخرى، السبب هو هذا -كما قلت لكم-: من الأشياء أتذكرها الآن -العبد الضعيف- كتبت فيها بحثًا، مسألة السكت، العالمينه ونحوها، قال: من طريق [غاية] ابن مهران، ليس موجودا ابن مهران، صحيح أن ابن الجزري قال: ابن مهران، هو قال ابن مهران ولم يقل [غاية] ابن مهران.

وهذا من الأشياء التي أشرنا إليها قبل ذلك، أن كلمات ابن الجزري لو انتبهنا لها نذهب في خط ثانٍ، وإذا انتبهنا لها وركّزنا في كلامه نفهمه، ويكون كلامه صحيحًا، وكثير من الملحوظات التي أخذها بعض أهل التحريرات عن ابن الجزري -الحمد لله- وجدنا لها جوابًا عن ابن الجزري، ابن الجزري ما كان يلعب، خمسة وثلاثين سنة يؤلف كتابًا، ليس مثلنا نحن يؤلف الواحد منا رسالته أو الدكتوراه الخاصة به، وبعد ما يأخذ الدكتوراه يضع رسالته ولا يعرف ما بها.

ومن الأشياء التي الغوامض عند ابن الجزري، -وإن شاء الله- في مكانها تتضح، ابن الجزري عنده فهم خاص لبعض النصوص من المصادر، يعني إذا نقل مثلًا عن [الجامع]، أو إذا نقل عن [الكامل]، أو إذا نقل عن [التجريد]، أو إذا نقل عن [المستنير] لو قرأت النص الذي أمامك في [النشر]، وقرأت النص عند [المستنير]؛ النص هو هو حتى ابن الجزري ينقله هو هو، لكن فهمه يبني عليه

فهمًا لا يخطر لك على بال! وهذه الكلمة الأخيرة يعني أقولها لشخص ربما يسمعني الآن؛ فهذا جواب لمسألة التجريد، سيدنا الشيخ، الذي سألتني عنه اليوم، أو بعد العصر أو قبل المغرب، فكنا مع بعض المشايخ نتدارس مسألة، فالشيخ مستعجل يود معرفة الجواب، فهذه من ضمنها، طبعًا أخاطبه هو -إذا كان يسمعني-، فهذه من ضمنها؛ يعني ابن الجزري ينقل من النصوص، ويفهم من النصوص فهمًا دقيق جدًا.

والله، تجلس تقرأ النص عند ابن الجزري، وتقرأه عند [المستنير]، وهذا يعطيك وقتا حتى تعرف ماذا يريد ابن الجزري أن يوصله لنا.

المتحدث: هل قال لا طائل تحتها؟....

الشيخ:...يعني ابن الجزري رحمه الله عليه بعد ما تعبنا سيقول: لا طائل تحتها...، وهذه الدقة العلمية؛ ولهذا نحن نقول: هناك بعض كتب القراءات كتب قراءة، وهناك بعض كتب القراءات كتب إقراء، ف [النشر] جمع الخصلتين؛ فلهذا نقول: [النشر] كتاب إقراء، ولو أخذنا [التيسير]، [جامع البيان]، [الشاطبية] إقراء، لكن بعض شروح [الشاطبية] ليست كتب إقراء، وبعض الكتب الكبيرة ليست كتب إقراء، وبهذا المثال تذكرت الآن [شرح الطيبة] الذي صدر أخيرًا للشيخ الترمسي رحمه الله عليه هذا كتاب إقراء، ففهم منهجية العلماء في كتبهم، وفهم العلماء للنصوص؛ هذه بحد ذاتها -لو فهمناها- نكون قد عملنا شيئًا ممتازًا جدًا.

ولهذا نجد بعض الناس يعلق في كلام يقوله ابن الجزري ويقول لك: لكن هذا ليس هو الموجود في الكتاب الفلاني والكتاب الفلاني، طيب ابن الجزرى رأى الكتاب، ورأى النص، وقرأه، ورواه ففهم.

ولهذا مثلًا: تذكرت الآن لما جاء يتكلم عن كتاب [التجريد] ماذا قال؟ قال:

يعني معنى كلامه: وهو من أشكل كتب القراءات حلًّا.

أنت الآن لما تفتح [التجريد] تقول: سهل، ابن الجزري يقول هذا الكلام أن كتاب [التجريد] -معنى كلامه- من أشكل كتب القراءات، عنده عبارة ارجعوا لها عند صاحب التجريد عنده معنى الكلام بهذا المعنى: أن كتاب التجريد من أصعب كتب القراءات حلًّا، يعني فيه مسائل جعلت ابن الجزري يُؤلف كتابًا بعنوان: [التقييد في الخلف بين الشاطبية والتجريد]، وأنت لما ترى كتاب [التجريد] كتاب صغير، وعباراته واضحة، إذا، أين الإشكال؟ لما تقرأ كتاب [النشر]، وتقابله بكتاب [التجريد] فيما ينقله من [التجريد]، تحس أن كتاب التجريد ليس على ظاهره، -والله أعلم-.

المتحدث:... ما نسبه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أبي الفضل الرازي... أذكر أن الذي اختاره الرازي...الرازي ذكر هذا القول لكن في الأخير، الدرس المقبل –إن شاء الله-؟...

الشيخ: هذا ذكره المحقق، مر علي محقق الكتاب، جاء عند فصل في كتاب الرازي، وقال نفس الكلام الذي تقوله.

المتحدث: لا، أفكر بنفسي!.....

الشيخ: القول المنسوب إلى أنه هو الراجح عند أبي الفضل الرازي، أبو فضل الرازي نقله يقول: عن الفقهاء، هذه عبارته "عن قوم قبله من الفقهاء" لكن قوله ورأيه، لا أتذكر الآن، القول الراجح لا أتذكره.

المتحدث:... أظنه حتى صعب تحديد رأي الرازي في المسألة ما كان واضحًا حسب..

الشيخ: شيء مثل هذا، تفضل.

المتحدث:...بالنسبة لابن الجزري في الأحرف السبعة قال: بعد نيفٍ وثلاثين عامًا ثم بيّنها، رأي ابن الجزري هذا، ألا يدخل -بحال من الأحوال- أنه سبع لغات من لغات العرب؟

الشيخ: هو ينكر اللغات.

المتحدث: يعني هو داخل في السبع ممكن أن نقول: أنه داخل في اللغات، ولو جزئية يعني.

الشيخ: هو رد على القول: بأنها لغات.

المتحدث: هو رد نعم، كيف معنى التغاير هذا الذي ذكره؛ ألا يدخل في اللغات؟..

الشيخ: لا لا، هو داخل على أنه تغاير قراءات وليس لغات.

المتحدث: قد يكون داخل لغة واحدة.

الشيخ: هو القرآن كله لغة واحدة، كله لغة عربية.

المتحدث: لكن أقصد هو يدخل ولو جزئيًا...!

الشيخ: هذا يكون حسب فهمي أنا، وحسب فهمك أنت، وحسب فهم الجزائر، وحسب فهم مصر، هل كل واحد سيفهم، أو ربما يفهم كلام ابن الجزري أن هذا القول أنه يعود إلى اللغات؟ هنا تختلف الأفهام، لكن نحن نحاسب بما قاله نصًّا -بنص عبارته-، لكن هل نص عبارته يُفهم منها: عدم الجزم بظاهرها؟ هل يقصد نص العبارة تدل أيضًا على فهمه هو الواقع لهذه الكلمة أو لا؟.

المتحدث: طيب هو رد اللغات!

الشيخ: أكيد، كيف بعد ذلك نقول: أنه يرجع إليها؟ هو ردها صراحةً.

المتحدث: صحيح ردها؟...!

الشيخ:نعم، القول بأنها لغات سبعة، أو أنها لغات لبعض القبائل.

المتحدث: هل هي مدخولة؟.....

الشيخ: مدخولة، ما مقصد مدخولة؟ هل أنها داخلة بعضها ببعض؟ أم مدخولة أنها فيها نظر، فيها شيء، يعني يدخل النقد إليها؟.

المتحدث: كلغات؟.....!

الشيخ: هذا ليس باللغات -والله أعلم-، أنا أميل إلى قول الإمام السيوطي رحمة الله عليه ولا أدري هو نقله عن من؟ -والله أعلم- يعني هذا الذي ينشرح به الصدر، وهو أن الأحرف السبعة بين القول بها -الله أعلم-؛ لأنها من المتشابه، هذا الذي أقوله دائمًا.

المتحدث: كالحروف المقطعة؟

الشيخ: كالحروف المقطعة.

المتحدث: الشيخ الأمين قالها....

الشيخ: بالله، صاحب [أضواء البيان]، شنقيطي مثلنا، يعني الشناقطة يختارون سرًّا من أسرار الله؟ لم؟ لأنه كما قالها ابن عبد البر، أو قالها السيوطي -رحمة الله عليهم جميعًا- أنه ما من قولٍ إلا وقيل في رده، يعني ما في من قول إلا عليه.

المتحدث: لكن هذا مردود بأنه كيف يعجز الله شيء متشابه.

الشيخ: الله ما تعبدنا بها يا شيخ، فليس إعجازًا، لا علاقة له، فيه كثير من القرآن لا نعلمه، لا نعلم حقيقته.

المتحدث: لكن مبنى الأحرف هذا إعجاز.

الشيخ: من قال؟ عادي، النبي ﷺ قال: «نزل القرآن على سبعة أحرف » ما هو شرط نعرفها، الإيمان بها أن النبي ﷺ قالها هذا هو الإيمان، أما كون ما معناها؟ ما تعبَّدنا الله بها، فالعلماء -رحمة الله عليهم- كل واحد فهم ما شرح الله له صدره بأن يفهمه، ولا علاقة له، أنا أعتقد أن واحدًا من المشايخ -من طبقة شيوخنا- لما كتب في هذا يعني رد القول بأن، يمكن حتى نزل نزلة عنيفة على الإمام السيوطي -رحمة الله عليه- بأنه ذكر أنه: قول متشابه، ويقول: أنه ليس من المتشابه، هذا تفسير أشعري، ما علاقة أشعرية بغير أشعرية، هذا القول كون أن أحدًا قال بأنه، الله أعلم بمراد رسول الله ﷺ، لأنه هل تود أن تقول لي لغات؟ كثير من العلماء ردَّه، تود أن تقول قراءات؟ كثير من العلماء ردَّه،... فلا يُقال لمن اختار قولًا بأنه -الله أعلم- أنه يُرد بمثل هذا الرد.

إذا كان القرآن -الأحرف السبعة اختلف العلماء فيها-، ولاشك أن القرآن أكثر قدسيةً من الحديث، ومع ذلك العلماء -رحمة الله عليهم- في الحروف المقطّعة قالوا ما قالوا، ما أحد قال: من قال أن الله أعلم بمراده منها، ما قال أن هذا القول باطل، وكذا، وكذا؛ فإذا كان في القرآن مسموح لا يُسمح في الحديث؟ لكن من شرح الله صدره لمعنى من هذه المعاني بدليل، سواء أكان يتبع قول على بعض العلماء السابقين، وقول دليله يكون صحيحًا؛ لا نقول له: لا، قولك ما هو صحيح؛ فهل العلماء الذين قالوا: إنها لغات نقول لهم: أنهم أخطئوا؟ لا نقول أنهم أخطأوا، الذين قالوا: إنها قراءات؛ نقول إنهم أخطئوا؟ لماذا؟ لأنها كلها تحتمل، لكن كرأي شخصي ما أدري، -الله أعلم-.

أعرف أن العلماء قالوا فيها لغات، وقالوا في قراءات، وقالوا فيها كذا وكذا، ثم

تأتي أنت وتقول ما رأيك؟ العلماء قالوا؛ فلهذا أرجو من الذي يكتب في هذا الحديث يعني يكون عنده شيء من التواضع؛ ويعطي للعلماء السابقين حقهم، نحن نؤمن بأن النبي ﷺ قال هذا «**أنزل القرآن على سبعة أحرف** » هذا الواجب علينا الإيمان به وتصديقه.

أما ما هي؟ الله أعلم، وأنت إذا عرفت هذا علمٌ أعطاكه الله وعرفته؛ فلا تنكر على من لم يعرفه.

المتحدث: ولكن شيخنا الصبغة الظاهرة على سبعة أحرف يعني مثلًا أهل النحو يفسروها من خلال وجهة نظرهم، أهل الفقه من وجهة نظرهم، كل واحد يفسر من خلال وجهة نظره،... هذه الإشكالية.

الشيخ: وحتى القرآن أنظر إلى كتب التفاسير، يعني كل مفسر يصبغ تفسيره بتخصصه، يعني مثلًا تفسير [البحر المحيط] مثل [تفسير القرطبي]؟ مثل تفسير [الكشاف] فكل واحد... النحوي سيظهر النحو، وسيظهر دقائق وإعجاز القرآن في هذا المجال، وكذلك الفقه، وكذلك البلاغة، فإذا كان هذا في القرآن؛ فمن باب أولى في الحديث.

ومثلما قال الإمام الداني -رحمة الله عليه-: السبب كله في كلمة (أحرف)، يعني سبب الإشكالية هذه كلها هو في تعيين كلمة أحرف؛ لأن كلمة (أحرف) مثلما عرفنا ومثلما قرأنا كلمة متشعبة المعاني، فحتى تقول أن المقصود بها هذا المعنى؛ أعطنا دليل -والله أعلم-.

المتحدث: المراد في كلام ابن عمر أيضًا.... قال فسمعته يقرأها على حروفٍ كثيرة لم يقرئنيها، فسماها حروفًا.

الشيخ: سماها حروفًا من باب السعة.

المتحدث: صفحة سبعين (وَقَدْ تَتَبَّعْتُ طُرُقَ هَذَا الْحَدِيثِ فِي جُزْءٍ مُفْرَدٍ جَمَعْتُهُ فِي ذَلِكَ) إذًا هي جزء حديثي.

الشيخ: جزء حديثي، طرق، إذًا معناه أن الطرق التي عنده زيادة عن الطرق التي عند أبي علاء الهمذاني، لأن أبا علاء الهمذاني أيضًا جمع طرقًا في هذا الحديث.

إلى هنا ننتهي في هذا الدرس، ونلتقي -إن شاء الله- الأسبوع المقبل على بركة الله.

والسلام عليكم ورحمة الله -تعالى- وبركاته.



الدرس السادس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، مسّاكم الله جميعًا بكل خير، الإخوة الحضور ومن يستمع إلينا ويشاهدنا، وأسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يتقبل منّا هذه الساعات المباركة، وما نقول فيها وما نسمع، ونواصل -إن شاء الله- قراءة كتاب "النشر في القراءات العشر" للإمام ابن الجزري -رحمة الله عليه-، وكنا وقفنا عند قول المؤلف:

(وَأَمَّا) هَلْ هَذِهِ السَّبْعَةُ الْأَحْرُفُ مُتَفَرِّقَةٌ فِي الْقُرْآنِ، فَلَا شَكَّ عِنْدِنَا **بدأنا بقراءة كلام الشيخ يقول:** فَلَا شَكَّ عِنْدِنَا فِي أَنَّهَا مُتَفَرِّقَةٌ فِيهِ، بَلْ وَفِي كُلِّ رِوَايَةٍ وَقِرَاءَةٍ بِاعْتِبَارِ مَا قَرَّرْنَاهُ فِي وَجْهِ كَوْنِهَا سَبْعَةَ أَحْرُفٍ.

طبعًا هو قرر هذا في صفحة (٨٢)، لو رجعنا لصفحة (٨٢) نجده.

لَا أَنَّهَا مُنْحَصِرَةٌ فِي قِرَاءَةِ خَتْمَةٍ وَتِلَاوَةِ رِوَايَةٍ، فَمَنْ قَرَأَ وَلَوْ بَعْضَ الْقُرْآنِ بِقِرَاءَةٍ مُعَيَّنَةٍ -اشْتَمَلَتْ عَلَى الْأَوْجُهِ الْمَذْكُورَةِ-، فَإِنَّهُ يَكُونُ قَدْ قَرَأَ بِالْأَوْجُهِ السَّبْعَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، دُونَ أَنْ يَكُونَ قَرَأَ بِكُلِّ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ.

هذا الكلام صريح في مخالفته لرأي الإمام أبي عمرو الداني الذي سيذكره الآن.

(وَأَمَّا) قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ إِنَّ الْأَحْرُفَ السَّبْعَةَ لَيْسَتْ مُتَفَرِّقَةً فِي الْقُرْآنِ كُلِّهَا

وَلَا مَوْجُودَةً فِيهِ فِي خَتْمَةٍ وَاحِدَةٍ، بَلْ بَعْضَهَا. فَإِذَا قَرَأَ الْقَارِئُ بِقِرَاءَةٍ مِنَ الْقِرَاءَاتِ، أَوْ رِوَايَةٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ فَإِنَّمَا قَرَأَ بِبَعْضِهَا لَا بِكُلِّهَا، فَإِنَّهُ صَحِيحٌ.

فإنه صحيح: هو جواب أمّا، يعني أبو عمرو الداني يقول: إن الأحرف السبعة ليست متفرقة في القرآن، ولا موجودة فيه في ختمة واحدة، حتى تقرأ القرآن بالأحرف السبعة -على هذا الرأي- معناه أنك يجب أن تقرأ بكل الروايات، وبكل القراءات، فالشيخ يقول:

(وَأَمَّا) قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ إِنَّ الْأَحْرُفَ السَّبْعَةَ لَيْسَتْ مُتَفَرِّقَةً **إلى نهاية كلامه**، فَإِنَّهُ صَحِيحٌ عَلَى مَا أَصَّلَهُ مِنْ أَنَّ الْأَحْرُفَ هِيَ اللُّغَاتُ الْمُخْتَلِفَاتُ.

إذًا، كلام الشيخ ابن الجزري، أو رأي الشيخ ابن الجزري: أن الأحرف السبعة متفرقة في القرآن باعتبار ما قرره بالأوجه السبعة -التي ذكرها هناك-، ورأي الإمام ابن عمرو الداني: أن الأحرف السبعة ليست متفرقة في القرآن، والشيخ ما أنكر هذا القول، وإنما قال: أنه صحيح لكن باعتبار رأي الإمام الداني في الأحرف السبعة، الإمام الداني رأيه في معنى الأحرف السبعة أنها اللغات، فمن يفسر الأحرف السبعة بأنها لغات: كالإمام الداني، ومن قال بقوله؛ وعليه تكون الأحرف السبعة ليست متفرقة في كل القرآن، وإنما متفرقة في جميع القرآن بمجموع القراءات والروايات.

وَلَا شَكَّ أَنَّهُ مَنْ قَرَأَ بِرِوَايَةٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يُحَرِّكَ الْحَرْفَ وَيُسَكِّنَهُ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ يَرْفَعَهُ وَيَنْصِبَهُ، أَوْ يُقَدِّمَهُ وَيُؤَخِّرَهُ فَدَلَّ عَلَى صِحَّةِ مَا قَالَهُ.

الشيخ يؤيد كلام -أو ما يؤيد-، وإنما يستدل على صحة كلام أبي عمرو الداني في أن الأحرف السبعة ليست متفرقة في القرآن بهذا الاعتبار الذي اعتبره.

(وَأَمَّا) كَوْنُ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ مُشْتَمِلَةً عَلَى جَمِيعِ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ، فَإِنَّ هَذِهِ مَسْأَلَةٌ كَبِيرَةٌ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهَا: فَذَهَبَ جَمَاعَاتٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْقُرَّاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ

إِلَى أَنَّ الْمَصَاحِفَ الْعُثْمَانِيَّةَ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى جَمِيعِ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ.

وَبَنَوْا ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَى الْأُمَّةِ أَنْ تُهْمِلَ نَقْلَ شَيْءٍ مِنَ الْحُرُوفِ السَّبْعَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ، وَقَدْ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ عَلَى نَقْلِ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ مِنَ الصُّحُفِ الَّتِي كَتَبَهَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَإِرْسَالِ كُلِّ مُصْحَفٍ مِنْهَا إِلَى كُلِّ مِصْرٍ مِنْ أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَجْمَعُوا عَلَى تَرْكِ مَا سِوَى ذَلِكَ.

قَالَ هَؤُلَاءِ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُنْهَى عَنِ الْقِرَاءَةِ بِبَعْضِ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ، وَلَا أَنْ يُجْمِعُوا أي الصحابة عَلَى تَرْكِ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ.

وَذَهَبَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ وَأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْمَصَاحِفَ الْعُثْمَانِيَّةَ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى مَا يَحْتَمِلُهُ رَسْمُهَا مِنَ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ فَقَطْ؛ جَامِعَةٌ لِلْعَرْضَةِ الْأَخِيرَةِ الَّتِي عَرَضَهَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ مُتَضَمِّنَةٌ لَهَا؛ لَمْ تَتْرُكْ حَرْفًا مِنْهَا.

(قُلْتُ): وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الَّذِي يَظْهَرُ صَوَابُهُ؛ لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ وَالْآثَارَ الْمَشْهُورَةَ الْمُسْتَفِيضَةَ تَدُلُّ عَلَيْهِ وَتَشْهَدُ لَهُ، إِلَّا أَنَّ لَهُ تَتِمَّةً لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهَا نَذْكُرُهَا فِي آخِرَ هَذَا الْفَصْلِ.

الشيخ ابن الجزري رحمه الله عليه هذا الكلام أو تقسيم هذه الفقرة إلى قولين: قول جماعة من الفقهاء والقراء المتكلّمين، والقول الثاني من جماهير العلماء من السلف والخلف، هذا مما تأثر به، أو مما نقله الإمام عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عليه في كتاب الفتاوى، والمسألة أيضًا أو عنوان المسألة تعرض له الإمام الجعبري في كتابه "الجميلة"، ذكر هذا العنوان هل المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة؟ وأطال –حقيقة– النَّفَس فيها؛ فمن يريد أن يرجع إليه يجد إن شاء الله فيه فوائدَ كثيرة.

(وَقَدْ أُجِيبَ) عَمَّا اسْتَشْكَلَهُ أَصْحَابُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ بِأَجْوِبَةٍ مِنْهَا:

القول الأول: ما ذهب إليه جماعة من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى أن المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة.

أُجِيبَ عَمَّا اسْتَشْكَلَهُ أَصْحَابُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ بِأَجْوِبَةٍ مِنْهَا: مَا قَالَهُ الْإِمَامُ الْمُجْتَهِدُ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبَرِيُّ وَغَيْرُهُ وَهُو: أَنَّ الْقِرَاءَةَ عَلَى الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ لَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً عَلَى الْأُمَّةِ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا لَهُمْ وَمُرَخَّصًا فِيهِ، وَقَدْ جُعِلَ لَهُمُ الِاخْتِيَارُ فِي أَيِّ حَرْفٍ قرأوا بِهِ كَمَا فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ.

قَالُوا: فَلَمَّا رَأَى الصَّحَابَةُ أَنَّ الْأُمَّةَ تَفْتَرِقُ وَتَخْتَلِفُ وَتَتَقَاتَلُ، إِذَا لَمْ يَجْتَمِعُوا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ اجْتَمَعُوا عَلَى ذَلِكَ اجْتِمَاعًا سَائِغًا وَهُمْ مَعْصُومُونَ أَنْ يَجْتَمِعُوا عَلَى ضَلَالَة.

في الأثر المشهور وبعضهم يقول إنه ليس حديثًا "أمتي لا تجتمع على ضلالة" لكن الأثر هذا مشهور وأهل الحديث لهم فيه مقال.

وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ تَرْكٌ لِوَاجِبٍ وَلَا فِعْلٌ لِمَحْظُورٍ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ التَّرْخِيصَ فِي الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ كَانَ بِأَوَّلِ الْإِسْلَامِ؛ لِمَا فِي الْمُحَافَظَةِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنَ الْمَشَقَّةِ عَلَيْهِمْ أَوَّلًا، فَلَمَّا تَذَلَّلَتْ أَلْسِنَتُهُمْ بِالْقِرَاءَةِ، وَكَانَ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ يَسِيرًا عَلَيْهِمْ -وَهُوَ أَوْفَقُ لَهُمْ- أَجْمَعُوا عَلَى الْحَرْفِ الَّذِي كَانَ فِي الْعَرْضَةِ الْأَخِيرَةِ.

وهذا البعض هم ربما يكون المقصود به الإمام الطحاوي، إنه ذكر هذه المسألة في كتابه "مشكل الأثار".

وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: إِنَّهُ نُسِخَ مَا سِوَى ذَلِكَ؛ وَلِذَلِكَ نَصَّ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْحُرُوفَ الَّتِي وَرَدَتْ عَنْ أُبَيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَغَيْرِهِمَا مِمَّا يُخَالِفُ هَذِهِ الْمَصَاحِفَ

مَنْسُوخَةٌ، وَأَمَّا مَنْ يَقُولُ: إِنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ كَابْنِ مَسْعُودٍ كَانَ يُجِيزُ الْقِرَاءَةَ بِالْمَعْنَى؛ فَقَدْ كَذَبَ عَلَيْهِ، إِنَّمَا قَالَ: نَظَرْتُ الْقَرَأَةَ فَوَجَدْتُهُمْ مُتَقَارِبِينَ فَاقْرَءُوا كَمَا عُلِّمْتُمْ.

نَعَمْ، رُبَّمَا كَانُوا يُدْخِلُونَ التَّفْسِيرَ فِي الْقِرَاءَةِ إِيضَاحًا وَبَيَانًا؛ لِأَنَّهُمْ مُحَقِّقُونَ لِمَا تَلَقَّوْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قُرْآنًا.

وهذا كان يفعله الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كان كل واحد عنده مصحف، إذا سمع النبي ﷺ شرح آيةً أو كلمةً؛ فيضعَ معناها على نفس السطر أو نفس المصحف الذي يكتبه، فهو في نفسه يعرف أن هذه البطاقة ليست من القرآن الكريم؛ لأنه هو الذي أضافها، لكن الإشكالية بعد ذلك فيمن جاء بعدهم؛ فظنوا أن هذه الزيادات التفسيرية، أو شرح الكلمات التفسيرية، ظن بعضهم أنها من القرآن؛ وهذا سبب من أسباب انتشار القراءات التي تسمى بالقراءات الشاذة.

رُبَّمَا كانوا يُدْخِلُونَ التَّفْسِيرَ فِي الْقِرَاءَةِ إِيضَاحًا وَبَيَانًا؛ لِأَنَّهُمْ مُحَقِّقُونَ لِمَا تَلَقَّوْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قُرْآنًا؛ فَهُمْ آمِنُونَ مِنَ الِالْتِبَاسِ، أَوْ رُبَّمَا كَانَ بَعْضُهُمْ يَكْتُبُهُ مَعَهُ، لَكِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَكْرَهُ ذَلِكَ وَيَمْنَعُ مِنْهُ، فَرَوَى مَسْرُوقٌ أحد تلاميذ ابن مسعود عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ التَّفْسِيرَ فِي الْقُرْآنِ، وَرَوَى غَيْرُهُ عَنْهُ: "جَرِّدُوا الْقُرْآنَ وَلَا تُلْبِسُوا بِهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ".

هذا الأثر عن ابن مسعود كما هو موجود عندكم في الحاشية، كل نسخ كتاب "النشر" مكتوب فيها التفسير ب(السين)، لكن المصادر التي نقلت عن مسروق أنه كان يكره التعشير، فكلمة (التفسير) في نُسخ "النشر" -والله أعلم- قد تكون تصحيحًا لكلمة (التعشير)؛ لأن المصادر -موجود عندكم الأثر هذا الذي عن ابن مسعود أن ابن مسعود كان يكره التعشير في القرآن-، والتعشير هو: أن يوضع بعد كل عشر آيات يضع رقمًا أو يضع إشارةً أو يضع شيئًا، -والله أعلم-.

قلت: أي ابن الجزري يقول:

وَلَا شَكَّ أَنَّ الْقُرْآنَ نُسِخَ مِنْهُ وَغُيِّرَ فِيهِ فِي الْعَرْضَةِ الْأَخِيرَةِ؛ فَقَدْ صَحَّ النَّصُّ بِذَلِكَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَرَوَيْنَا بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ: أَيُّ الْقِرَاءَتَيْنِ تَقْرَأُ؟ قُلْتُ: الْآخِرَةُ قَالَ: فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْرِضُ الْقُرْآنَ عَلَى جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً، قَالَ: فَعَرَضَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ فِي الْعَامِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ مَرَّتَيْنِ، فَشَهِدَ عَبْدُ اللهِ - يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ - مَا نُسِخَ مِنْهُ وَمَا بُدِّلَ، فَقِرَاءَةُ عَبْدِ اللهِ الْآخِرَةُ.

وَإِذْ قَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ فَلَا إِشْكَالَ أَنَّ الصَّحَابَةَ كَتَبُوا فِي هَذِهِ الْمَصَاحِفِ مَا تَحَقَّقُوا أَنَّهُ قُرْآنٌ، وَمَا عَلِمُوهُ اسْتَقَرَّ فِي الْعَرْضَةِ الْأَخِيرَةِ، وَمَا تَحَقَّقُوا صِحَّتَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِمَّا لَمْ يُنْسَخْ؛ وَلِذَلِكَ اخْتَلَفَتِ الْمَصَاحِفُ بَعْضَ اخْتِلَافٍ، إِذْ لَوْ كَانَتِ الْعَرْضَةُ الْأَخِيرَةُ فَقَطْ لَمْ تَخْتَلِفِ الْمَصَاحِفُ بِزِيَادَةٍ وَنَقْصٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَتَرَكُوا مَا سِوَى ذَلِكَ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَخْتَلِفْ عَلَيْهِمُ اثْنَانِ؛ حَتَّى إِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا وَلِيَ الْخِلَافَةَ -بَعْدَ ذَلِكَ- لَمْ يُنْكِرْ حَرْفًا وَلَا غَيَّرَهُ، مَعَ أَنَّهُ هُوَ الرَّاوِي أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَقْرَأُوا الْقُرْآنَ كَمَا عُلِّمْتُمْ.

وَهُوَ الْقَائِلُ: أي: عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَوْ وَلِيتُ مِنَ الْمَصَاحِفِ مَا وَلِيَ عُثْمَانُ لَفَعَلْتُ كَمَا فَعَلَ.

وَالْقِرَاءَاتُ الَّتِي تَوَاتَرَتْ عِنْدَنَا عَنْ عُثْمَانَ، وَعَنْهُ، وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَأُبَيٍّ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ فِيهَا إِلَّا الْخِلَافُ الْيَسِيرُ الْمَحْفُوظُ بَيْنَ الْقُرَّاءِ، ثُمَّ إِنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمَّا كَتَبُوا تِلْكَ الْمَصَاحِفَ جَرَّدُوهَا مِنَ النَّقْطِ وَالشَّكْلِ.

وهذا -كما هو معروف- ما ذكره الإمام الشاطبي في العقيدة عندما قال:

فجـــرَّدوه كمـــا يهـــوى كتابتـــه   مـــا فيـــه مـــن شـــكلٍ ولا نقـــطِ.

ثُمَّ إِنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ لَمَّا كَتَبُوا تِلْكَ الْمَصَاحِفَ جَرَّدُوهَا مِنَ النُّقَطِ وَالشَّكْلِ؛ لِيَحْتَمِلَهُ مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْعَرْضَةِ الْأَخِيرَةِ مِمَّا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺوَإِنَّمَا أَخْلَوْا الْمَصَاحِفَ مِنَ النَّقْطِ وَالشَّكْلِ؛ لِتَكُونَ دِلَالَةُ الْخَطِّ الْوَاحِدِ عَلَى كِلَا اللَّفْظَيْنِ الْمَنْقُولَيْنِ الْمَسْمُوعَيْنِ الْمَتْلُوَّيْنِ شَبِيهَةً بِدَلَالَةِ اللَّفْظِ الْوَاحِدِ عَلَى كِلَا الْمَعْنَيَيْنِ الْمَعْقُولَيْنِ الْمَفْهُومَيْنِ،

فَإِنَّ الصَّحَابَةَ -رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ- تَلَقَّوْا عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَا أَمَرَهُ اللهُ تَعَالَى بِتَبْلِيغِهِ إِلَيْهِمْ مِنَ الْقُرْآنِ لَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ جَمِيعًا.

هذا التعليل من قوله: "لتكون دلالة الخط الواحد" إلى قوله: "ومعناه جميعًا" هو نص كلام الإمام بن تيمية رحمة الله عليه، وقد فسر السياق عند الإمام ابن تيمية رحمة الله عليه فيه توضيح لهذا الكلام، فيقول الشيخ -ما قلت لكم نصَّه- فيقول الشيخ رَحِمَهُٱللَّهُ: كُتِبَتْ أي: المصاحف غيرَ مشكولة ولا منقوطة؛ لتكونَ صورةُ الرسم محتملةً للأمريْن: كالياء والتاء، يعلمون وتعلمون كمثال، والفتح والضم، وهم يضبطون باللفظيْن كلا الأمرين؛ لتكون دلالة الخط الواحد كلام الشيخ.

يعني مثلًا الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ كتبوا كلمة (فتثبتوا) بدون نَقْط، فكلمة فتثبتوا لو أزلت النقاط التي فيها هي تحتمل، تحتمل (فتثبّتوا)، وتحتمل (فتبيّنوا)، فالصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ كتبوا الكلمة كما سمعوها من النبي ﷺ؛ لأنهم سمعوا فتبينوا فتثبتوا، فكتبوا هذه الكلمة بدون هذه النقاط وهذا الشكل؛ فكتابتها التي هي دلالة الخط تدل على اللفظين المسموعين من النبي ﷺ، دلالة الخط تكون مشابهة لدلالة اللفظ، وكذلك كلمة "(ولا تُسألوا) عن أصحاب الجحيم"، تسألوا (بدون نقاط) بدون حركات: تحتمل (تُسألوا) تحتمل (تَسألوا) وهكذا.

وَلَمْ يَكُونُوا لِيُسْقِطُوا شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ الثَّابِتِ عَنْهُ ﷺ وَلَا يَمْنَعُوا مِنَ الْقِرَاءَةِ بِهِ.

(وَأَمَّا) هَلِ الْقِرَاءَاتُ الَّتِي يُقْرَأُ بِهَا الْيَوْمَ فِي الْأَمْصَارِ، جَمِيعُ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ أَمْ بَعْضُهَا؟ فَإِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ تُبْتَنَى عَلَى الْفَصْلِ الْمُتَقَدِّمِ، فَإِنَّ مَنْ عِنْدَهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْأُمَّةِ تَرْكُ شَيْءٍ مِنَ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ يَدَّعِي يدعي هنا بمعنى يقول أَنَّهَا مُسْتَمِرَّةُ النَّقْلِ بِالتَّوَاتُرِ إِلَى الْيَوْمِ، وَإِلَّا تَكُونُ الْأُمَّةُ جَمِيعُهَا عُصَاةً مُخْطِئِينَ فِي تَرْكِ مَا تَرَكُوا مِنْهُ، كَيْفَ وَهُم مَعْصُومُونَ مِنْ ذَلِكَ؟! وَأَنْتَ تَرَى مَا فِي هَذَا الْقَوْلِ.

فَإِنَّ الْقِرَاءَاتِ الْمَشْهُورَةَ الْيَوْمَ عَنِ السَّبْعَةِ، وَالْعَشَرَةِ، وَالثَّلَاثَةَ عَشْرَةَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا كَانَ مَشْهُورًا فِي الْأَعْصَارِ الْأُوَلِ، قِلٌّ مَنْ كُثْرٍ وَنَزْرٌ مِنْ بَحْرٍ، فَإِنَّ مِنْ لَهُ اطِّلَاعٌ عَلَى ذَلِكَ يَعْرِفُ عِلْمَهُ الْعِلْمَ الْيَقِينَ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْقُرَّاءَ الَّذِينَ أَخَذُوا عَنْ أُولَئِكَ الْأَئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ السَّبْعَةِ وَغَيْرِهِمْ كَانُوا أُمَمًا لَا تُحْصَى، وَطَوَائِفَ لَا تُسْتَقْصَى، وَالَّذِينَ أَخَذُوا عَنْهُمْ أَيْضًا أَكْثَرُ وَهَلُمَّ جَرًّا، فَلَمَّا كَانَتِ الْمِائَةُ الثَّالِثَةُ.

انظر براعة الشيخ رحمة الله عليه بهذه المقدمة، وأنت تقرأ هذا القول، كيف انتقل بنا إلى موضوع آخر وهو ما يسمى: تدوين القراءات، أو: تاريخ تدوين القراءات، فالآن الشيخ سيخرج عما يتعلق بالأحرف السبعة إلى موضوع آخر وهو سيعطينا نبذة عن الكتب المؤلَّفة في القراءات عبر العصور، طبعًا لن يستوعبها كلها، وإنما سيذكر أشهرها وأهمها، ثم يعود -بعد ذلك- إلى الأحرف السبعة، لكن -حقيقة- هذا الانتقال بهذه الطريقة شيء جميل جدًا وملموس، يقول الشيخ:

فَلَمَّا كَانَتِ الْمِائَةُ الثَّالِثَةُ وَاتَّسَعَ الْخَرْقُ، وَقَلَّ الضَّبْطُ، وَكَانَ عِلْمُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَوْفَرَ مَا كَانَ فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ؛ تَصَدَّى بَعْضُ الْأَئِمَّةِ لِضَبْطِ مَا رَوَاهُ مِنَ الْقِرَاءَاتِ، فَكَانَ أَوَّلَ إِمَامٍ مُعْتَبَرٍ جَمَعَ الْقِرَاءَاتِ فِي كِتَابٍ: أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَّامٍ، وَجَعَلَهُمْ فِيمَا أَحْسِبُ: خَمْسَةً وَعِشْرِينَ قَارِئًا مَعَ هَؤُلَاءِ السَّبْعَةِ، وَتُوُفِّيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ

وَمِائَتَيْنِ.

الذي يهمنا هنا كلمة (معتبر) فكان أول إمام معتبر، وكلمة (معتبر) هنا من الكلمات التي لها دلالة مهمة جدًا، فلو حذفنا كلمة معتبر، وكان السياق هكذا: فكان أول إمام جمع القراءات (فلان وفلان)، يختلف عن وجود كلمة (معتبر)، فكان أول إمام معتبر جمع على وجود كلمة (معتبر) تكون الأولوية للاعتبار، ولا يكون أبو عبيد هو أوّل من ألّف، وإنما كلمة معتبر تدل على أن هناك من سبق الإمام أبا عبيد القاسم بن سلمان.

فالشيخ هنا يتكلم عن الاعتبارية: أن كان أول إمام معتبر له الاعتبار قد يكون في التأليف قد يكون في المكانة إلى غير ذلك، فالمهم الأولوية هنا في الاعتبارية وليست في الوجوب؛ لأن كتاب الإمام أبي عبيد، يظهر أنه كتاب مكتمل يعني كتاب كامل، يعني يناقش، وهذا لا يمكن أن يكون في أول كتاب -في أي فن من الفنون-، لا يمكن أن يكون أول كتاب يؤلف في أي فن من الفنون، لا يمكن أن يكون مكتملًا؛ لأن التأليف هو عبارة عن مراحل حتى يصل إلى القمة، ويلاحظ كتب القراءات انظر، انظر؛ حتى وصلنا إلى ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وَكَانَ بَعْدَهُ -**أي بعد أبا عبيد القاسم ابن سلَّام**- أَحْمَدُ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ -نَزِيلُ أَنْطَاكِيَةَ- جَمَعَ كِتَابًا فِي الْقِرَاءَاتِ الْخَمْسَةِ، مِنْ كُلِّ مِصْرٍ وَاحِدٌ، وَتُوُفِّيَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ بَعْدَهُ الْقَاضِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمَالِكِيُّ صَاحِبُ قَالُونَ، أَلَّفَ كِتَابًا فِي الْقِرَاءَاتِ جَمَعَ فِيهِ قِرَاءَةَ عِشْرِينَ إِمَامًا، مِنْهُمْ هَؤُلَاءِ السَّبْعَةُ -تُوُفِّيَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ-، وَكَانَ بَعْدَهُ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبَرِيُّ، جَمَعَ كِتَابًا حَافِلًا سَمَّاهُ "الْجَامِعَ" فِيهِ نَيِّفٌ وَعِشْرُونَ قِرَاءَةً، -تُوُفِّيَ سَنَةَ عَشْرٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ-، وَكَانَ بُعَيْدَهُ – بُعيْده يعني: قريب من العصر- أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الدَّاجُونِيُّ، جَمَعَ كِتَابًا فِي الْقِرَاءَاتِ وَأَدْخَلَ مَعَهُمْ

أَبَا جَعْفَرٍ، أَحَدَ الْعَشَرَةِ، -تُوُفِّيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ-.

وَكَانَ فِي إِثْرِهِ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُجَاهِدٍ، أَوَّلُ مَنِ اقْتَصَرَ عَلَى قِرَاءَاتِ هَؤُلَاءِ السَّبْعَةِ فَقَطْ، وَرَوَى فِيهِ عَنْ هَذَا الدَّاجُونِيُّ وَعَنِ ابْنِ جَرِيرٍ أَيْضًا.

سيذكر لنا الشيخ في مكان آخر إن ابن مجاهد روى عن الداجوني، وأحيانًا كان يُدلس باسمه، وروى عن ابن جرير الطبري، وكان يُدلس في اسمه.

-وَتُوُفِّيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ-.

طبعًا هذه الكتب التي ذُكرت كلها -ما عدا كتاب ابن مجاهد-، ليست من (أصول النشر)، -وإن شاء الله- كلما دخلنا على كتاب يكون من (أصول النشر) سنشير إليه، فهذا أول كتاب من (أصول النشر) في هذه المجموعة وهو كتاب السبعة فهو من مرويات ابن الجزري، ومن (أصول النشر) أيضًا.

وَقَامَ النَّاسُ فِي زَمَانِهِ وَبَعْدَهُ فَأَلَّفُوا فِي الْقِرَاءَاتِ أَنْوَاعَ التَّوَالِيفِ: كَأَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ نَصْرٍ الشَّذَائِيِّ.

مكتوب عندنا الشذائي بالهمزة، وهذا خطأ -والله أعلم- أنه الشذاي؛ لأن هي كلمة شذى: نسبة إلى شذى ما قيل: همزة ولا ياء.

-تُوُفِّيَ سَنَةَ سَبْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ-، وَأَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مِهْرَانَ مُؤَلِّفِ كِتَابِ "الشَّامِلِ" "وَالْغَايَةِ" وَغَيْرِ ذَلِكَ.

طبعًا "الشامل" مفقود، والكتب التي سبقت تقريبًا كلها مفقودة -والله أعلم- لا نعلم عنها شيئًا -ما عدا السبعة-، "الشامل" أيضًا مفقود وليس من أصول النشر، وليس من مرويات ابن الجزري، "والغاية موجود"، وهو من أصول النشر ومن مرويات ابن الجزري أيضًا.

وَغَيْرِ ذَلِكَ: يعني يقصد كتاب "المبسوط" في القراءات العشر وهو أيضًا مطبوع ومحقق، لكنه ليس من أصول النشر، وليس من مرويات ابن الجزري في النشر، لكن ابن الجزري كان يعتمد عليه وينقل منه في بعض المسائل، كتوضيح لبعض المسائل التي في "الغاية"، كان يوضحها من كتاب "المرصود"، وإن كان لم يُشر إليه.

ولهذا في هذه المناسبة نقول: يا إخوان، احذروا -وهذا الكلام يهم إخواننا المهتمين بالتحريرات-، احذروا من كل ما عند الإمام ابن الجزري في نسبته لبعض الأوجه، أو في نسبته لبعض القراءات، أو بعض المسائل العلمية التي ينسبها إلى ابن مهران، احذروا من أن تنسبوها إلى "الغاية"، إلا إذا قال الشيخ ابن الجزري: ومن غاية ابن مهران؛ لأنه بالاستقراء في كتاب "النشر" أن الإمام ابن الجزري إذا قال -مثلا وهو مذهب ابن مهران- كمثال، أو وهو رأي ابن مهران، أو يذكر وجهًا ويقول: هو رأي فلان، وفلان، وابن مهران، إذا لم يصرح ب(الغاية)؛ فلا تستعجل وتنسبها إلى (الغاية)؛ ليس معنى أن ابن الجزري في النشر اعتمد على (الغاية) من حيث الروايةُ ومن حيث الأصولُ، ليس معناه أنه يُسند إليها كل شيء، والذي لم يلاحظ هذه الجزئية -وخاصة زملائنا أصحاب التحريرات- فينسب إلى (الغاية) ما ليس فيها؛ وهذه هي النتيجة الخطرة في هذا الكلام.

الشاهد: ابن الجزري يقول: وهذا مذهب ابن مهران؛ فيأتي واحد من أصحاب التحريرات -طبعا هم أحبابنا وزملاءنا وكل شيء- فيقول: هذا مذهب من (الغاية) ويرتب عليها وجهًا من (الغاية)، والمسألة أساسًا ليست موجودة في الغاية، وابن الجزري ما تكلم فيها في (الغاية) وأنت تركبها في (الغاية)! ليس صحيحًا.

فالقصد: أن الإمام ابن الجزري في (النشر): في المتابعات، والمشاهدات، وفي

كذا أنه أحيانًا ينسب إلى ابن مهران، فإذا نسب لابن مهران بدون أن يصرح باسم كتاب ابن مهران الذي هو (الغاية) لا تُقَوِّل ابن الجزري ما لم يَقلْه، يعني لما يقول ابن الجزري: قال ابن مهران وذكر ابن مهران بدون أن يقول إنه في الغاية، وتقول أنت: إنه في (الغاية)؛ حتى إن بعضهم يقول: إنه في الغاية لكنه ليس في الغاية التي وصلتنا؛ ليس صحيحًا، تعليل خطأ، تَقَوُّلٌ على ابن الجزري، لكن لو قال الإمام ابن الجزري: أنه في الغاية وما وجدته في (الغاية)؛ هذا سهو وغفلة وهكذا

ولهذا دائما ابن مهران عنده كتابان: واحد منهما وصلنا وهو "المبسوط" والثاني وهو كتاب "الشامل" لم يصلْنا، فما يسنده ابن الجزري إلى ابن مهران قد يكون من هذين الكتابين، وقد يكون لا يوجد في كتاب من كتب ابن مهران لكنه وصل إلى ابن الجزري عن طريق الرواية، يأتي واحد ويقول: كيف الرواية وهو ما ذكرها في كتابه؟ يعني هل الآن علم ابن الجزري في القراءات كله يضعه في (النشر) أو أن علم الداني في قراءة كتب (جامع البيان)؟ هذا ليس صحيحًا!، التأليف هذا كم أخذ من الشيخ، سنة.. سنتين؟!.

إذًا هذا الكلام الذي يُنسب لابن مهران أو إلى الداني أو إلى غيره قد يكون قاله في الدرس، في الدرس يقول وينقل عنه، أو يذكر طريقًا في الدرس أمام تلاميذه ولم يسجله في كتابه؛ فهذه نقطة جدًا ننتبه إليها سواء أمع ابن مهران أو مع غيره، إذا ابن الجزري لم يصرّح باسم الكتاب؛ لا تنسبه للكتاب، إذا وجدته في الكتاب خيرًا وبركة، وإن لم تجده. إذًا احتمالات أن ابن الجزري لا يقصد الكتاب، أو أن له خبرًا من مصدر آخر غير كتاب (الغاية)؛ هذا أقوى -والله أعلم-.

ثم قال: -وَتُوُفِّيَ سَنَةَ إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ-، وَالْإِمَامِ الْأُسْتَاذِ أَبِي الْفَضْلِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْخُزَاعِيِّ مُؤَلِّفِ (الْمُنْتَهَى) جَمَعَ فِيهِ مَا لَمْ يَجْمَعْهُ مَنْ قَبْلَهُ، -وَتُوُفِّيَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ-.

"المُنتهى" موجود ومطبوع، في مجلديْن: طبعة رسالة الدكتوراه للشيخ شفاعت، ومطبوع طباعة ثانية -مع الأسف مع احترامنا لهذه الكلمة- (مسروقة)، طبعة ثانية لا أريد أن أصرح بالاسم؛ حتى لا يؤخذ كلامنا على أننا نذكر الأشخاص، بينما الطبعة الثانية، هناك طبعة في مجلد واحد مسروقة، ومن تكون عنده هذه الطبعة يقابلها مع طبعة المجمع التي حققها الدكتور شفاعت؛ فسيجد أن حتى هذا الذي أخذ هذه الطبعة المسروقة لم يفعل أي شيء حذف اسم الدكتور شفاعت.

ولا أقول هذا الكلام دفاعًا عن شفاعت؛ لأن شفاعت -مثله مثل أي باحث- يُسطى على جهده وحقه، فمن عنده علم ينبّه الإخوان على هذا، وهو أن هذا الباحث حذف اسم المحقق الأصلي -وهو شفاعت- ووضع اسمه، فلا أعلم أن كتاب (المنتهى) طُبع إلا هاتين الطبعتين.

المهم الذي أريد أن أقوله -ليس هذا- وإنما أريد أن أقول: إن كتاب (المنتهى) موجود في مرويات ابن الجزري، الكتب التي سنقرأها هذه نسميها: مرويات ابن الجزري، هي خمسين كتاب تقريبًا، فالمنتهى من ضمنها، لكنه لم ينقل عنه أي طريقة أو أي طريق واحد؛ فلا يعد من أصول النشر، بل يُعد من مرويات ابن الجزري. قلنا: (المنتهى) الآن أول كتاب من مرويات ابن الجزري، ويكون السبعة لابن مجاهد من أول كتب أصول النشر والغاية لابن مهران من أصول النشر، و(المنتهى) من مرويات ابن الجزري وليس من أصول النشر، وإذا وصلنا مكانها -إن شاء الله- ربما نشرحها بتوضيح أكثر.

وَانْتُدِبَ النَّاسُ لِتَأْلِيفِ الْكُتُبِ فِي الْقِرَاءَاتِ بِحَسَبِ مَا وَصَلَ إِلَيْهِمْ وَصَحَّ لَدَيْهِمْ، كُلُّ ذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ بِالْأَنْدَلُسِ وَلَا بِبِلَادِ الْغَرْبِ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ، بلاد الغرب التي هي تونس.

وَلَا بِبِلَادِ الْغَرْبِ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ -الله أعلم- ربما المؤلف لكن هناك كتاب "القُراء والقراءات" في المغرب بيَّن أن أهل المغرب في ذلك الزمن كانت عندهم قراءة ابن عامر، وحمزة، ونافع.

وَلَمْ يَكُنْ بِالْأَنْدَلُسِ وَلَا بِبِلَادِ الْغَرْبِ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ إِلَى أَوَاخِرِ الْمِائَةِ الرَّابِعَةِ، فَرَحَلَ مِنْهُمْ مَنْ رَوَى الْقِرَاءَاتِ بِمِصْرَ وَدَخَلَ بِهَا، وَكَانَ أَبُو عُمَرَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الطَّلَمَنْكِيُّ مُؤَلِّفُ "الرَّوْضَةِ" وهذا الروضة من أصول النشر.

أَوَّلَ مَنْ أَدْخَلَ الْقِرَاءَاتِ إِلَى الْأَنْدَلُسِ، هذه الأولوية فيها نظر؛ فقد ذكر أبو بكر الزبيدي أن أبا موسى الهواري -وهو أندلسي- رحل إلى المشرق أول خلافة عبد الرحمن الداخل المتوفى سنة(١٣٨) ولقي مالكًا أي: لقي الإمام مالك، وكان أول من أدخل القراءات إلى الأندلس وألّف فيها، فالأولوية هنا أن الطلمنكي هو أول مؤلف "للروضة"، يخالف ما عند الزبيدي، وأبو بكر الزبيدي هو صاحب كتاب الطبقات النحوية وهذه المعلومة أُخذت منهم بواسطة كتاب (القراء والقراءات) صفحة (١٣-١٥) لمن يريد أن يوثّق المعلومة.

مُؤَلِّفُ "الرَّوْضَةِ" أَوَّلَ مَنْ أَدْخَلَ الْقِرَاءَاتِ إِلَى الْأَنْدَلُسِ، -وَتُوُفِّيَ سَنَةَ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ-، ثُمَّ تَبِعَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ الْقَيْسِيُّ مُؤَلِّفُ "التَّبْصِرَةِ" والتبصرة أيضًا من (أصول النشر).

"وَالْكَشْفِ": طبعا الكشف والتوجيه، يعني "التبصرة" من كتب القراءات رواية، "والكشف" من كتب القراءات دراية.

وَغَيْرِ ذَلِكَ -وَتُوُفِّيَ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ-، ثُمَّ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّانِيُّ مُؤَلِّفُ "التَّيْسِيرِ" طبعًا أكيد أن التيسير من أصول النشر -لا يحتاج التعليق عليها-.

"وَجَامِعِ الْبَيَانِ": طبعًا (جامع البيان) ليس من (أصول النشر)، وإن كان بعضهم يقول: إنه من أصول النشر يعني كثير من الباحثين يقولون: إنه من أصول النشر بدليل التواتر، بدليل النقل، بل حتى لقد سمعت بعض المهتمين بالقراءات والمحققين الجادين فيه يقول: إن ابن الجزري أصلًا عندما كان يؤلف النشر لم يكن عنده (جامع البيان)، وإنما ينقل من جامع البيان بالواسطة -الله أعلم- لكن الشيء المتأكد منه أن (جامع البيان) ليس من أصول النشر، وأقصد من أصول النشر ما سنذكره لاحقًا عندما نصل إلى قسم الأسانيد -إن شاء الله-.

وَجَامِعِ الْبَيَانِ وَغَيْرِ ذَلِكَ -تُوُفِّيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ-، وَهَذَا كِتَابُ (جَامِعِ الْبَيَانِ) لَهُ أي: للداني فِي قِرَاءَاتِ السَّبْعَةِ فِيهِ عَنْهُمْ أَكْثَرُ مِنْ خَمْسمِائَةِ رِوَايَةٍ وَطَرِيقٍ، وَكَانَ بِدِمَشْقَ الْأُسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَهْوَازِيُّ مُؤَلِّفُ "الْوَجِيزِ"، (الوجيز) من أصول النشر ومن مرويات ابن الجزري.

وَالْإِيجَازِ وَالْإِيضَاحِ وَالِاتِّضَاحِ، هذه كلها كتب مفقودة، وليست من أصول النشر.

وَجَامِعِ الْمَشْهُورِ وَالشَّاذِّ أيضًا كذلك مفقود.

وَمَنْ لَمْ يَلْحَقْهُ أَحَدٌ فِي هَذَا الشَّأْنِ وهو أبو علي الأهوازي.

-وَتُوُفِّيَ سَنَةَ سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ-.

أبو علي الأهوازي قد يكون من طبقة تلاميذ صاحب (المنتهى) -ليس من طبقته-، ومع ذلك و٠المنتهى) -مع أن أسانيده أقوى وأعلى من أسانيد أبي على الأهوازي-، ومع ذلك الشيخ ابن الجزري لم يأخذ منه أي شيء، بينما أخذ عن الأهوازي، وهذا كله لماذا؟ للرد على أن بعض الباحثين كان يقول أو بعض الزملاء قد يكون كثير ناس لا يعرفون لكن بعض الزملاء كان يقول: إن ابن

الجزري من الأشياء التي اعتمدها أنه كان يعتمد علوَّ الأسانيد في كتبه.

ليس صحيحًا!، (المنتهى) أعلى منه وهناك كتب أخرى أعلى فالقضية عند ابن الجزري ليست علو الأسانيد -في حد ذاتها- وإنما فيما وصله، ونحن على يقين أن (المنتهى) وصل لابن الجزري؛ لأنه يقول: قرأ بمضمّنه القرآن، لكن ما اختار منه أي طريق، فالكتاب وصل لابن الجزري، فهذه نقطة لمن يهمه أن يبحث فيها ويدرسها.

وَفِي هَذِهِ الْحُدُودِ يعني حدود القرن الخامس (٤٤٦)ه يعني لا زلنا في القرن الخامس. رَحَلَ مِنَ الْمَغْرِبِ أَبُو الْقَاسِمِ يُوسُفُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ جُبَارَةَ.

طبعًا من المغرب -هي الآن نسميها الجزائر-؛ لأن الإمام الهُذلي لو كان عاش معنا في هذا الزمن لقلنا أنه جزائري لأنه من بسكرة أبي قاسم الهذلي البسكري، فبسكرة في الجزائر الآن.

رَحَلَ مِنَ الْمَغْرِبِ أَبُو الْقَاسِمِ يُوسُفُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ جُبَارَةَ، الْهُذَلِيُّ إِلَى الْمَشْرِقِ وَطَافَ الْبِلَادَ، وَرَوَى عَنْ أَئِمَّةِ الْقِرَاءَةِ حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَا وَرَاءَ النَّهْرِ، وَقَرَأَ بِغَزْنَةَ وَغَيْرِهَا، وَأَلَّفَ كِتَابَهُ (الْكَامِلَ).

(الكامل): معروف أنه من مرويات ابن الجزري وأصول النشر، وهو أكثر كتاب من كتب ابن الجزري (النشر) أخذ عنه ابن الجزري طرقًا، أخذ (١٣٥) طريقًا، من كتاب (الكامل) نفسه، غير الطرق الأدائية التي أسندها، التي صرح بها ابن الجزري بأنها من طريق الهزلي لا، أنا أقصد الـ(١٣٥) التي صحح بها أنها من كتاب الكامل، فكتاب (الكامل) هو أعلى الكتب مرويات عند ابن الجزري من حيث الطرق، ثم بعد ذلك يأتي قد يكون (المستنير)، والمستنير (١١٥) طريقًا؛ فالفرق بين (المستنير) و(الكامل) تقريبًا عشرون طريقًا، ف(الكامل) من أصول

النشر، ومن مرويات ابن الجزري.

وَأَلَّفَ كِتَابَهُ (الْكَامِلَ)، جَمَعَ فِيهِ خَمْسِينَ قِرَاءَةً عَنِ الْأَئِمَّةِ، وَأَلْفًا وَأَرْبَعَمِائَةٍ وَتِسْعَةً وَخَمْسِينَ رِوَايَةً وَطَرِيقًا، قَالَ فِيهِ: أي: **الهزلي قال في كتابه (الكامل)** فَجُمْلَةُ مَنْ لَقِيتُ فِي هَذَا الْعِلْمِ ثَلَاثُمِائَةٍ وَخَمْسَةٌ وَسِتُّونَ شَيْخًا مِنْ آخِرِ الْمَغْرِبِ إِلَى بَابِ فَرْغَانَةَ --يَمِينًا وَشِمَالًا-.

يعني التي هي الآن في حدود تركستان، يعني انظر يأخذها من الجزائر، انظر الهمة، همة الرحلة.

مِنْ آخِرِ الْمَغْرِبِ إِلَى بَابِ فَرْغَانَةَ -يَمِينًا وَشِمَالًا، وَجَبَلًا وَبَحْرًا-، -وَتُوُفِّيَ سَنَةَ خَمْسٍ وَسِتِّينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ-.

وَفِي هَذَا الْعَصْرِ أيضا، أي: الخامس كَانَ أَبُو مَعْشَرٍ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ الطَّبَرِيُّ بِمَكَّةَ مُؤَلِّفُ كِتَابِ "التَّلْخِيصِ فِي الْقِرَاءَاتِ الثَّمَانِ": أيضًا من أصول النشر ومن مرويّات ابن الجزري.

"وَسَوْقِ الْعَرُوسِ": بعضهم يقول: الذي هو (الجامع)، الذي يظهر أن سوق العروس هو نفسه الكتاب الجامع -والله أعلم-،طبعًا سوق العروس ليس من مرويات ابن الجزري، وليس من أصول النشر، ومع ذلك ابن الجزري نقل عنه.

فِيهِ أَلْفٌ وَخَمْسُمِائَةٍ وَخَمْسُونَ رِوَايَةً وَطَرِيقًا، -وَتُوُفِّيَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسَبْعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ-.

طبعًا سوق العروس كلهم يسمونه "سوق العروس" بالسين، هل هي مضمومة سُوق العروس أو سَوق العروس؟ لا أدري، لكن هناك الدكتور عبدالصبور شاهين رحمه الله عليه ذكر في بعض بحوثه أنه يُقال بالشين "شوق **العروس" لكن ما أدري** - الله أعلم-، لكن شوق العروس أحلى من سوق العروس؛ وإن كان سوق العروس

يعني المهر، مهر العروس، لكن الشوق بالنسبة للعروس هو أقرب من السوق.

وَهَذَانَ الرَّجُلَانِ أَكْثَرُ مَنْ عَلِمْنَا جَمْعًا فِي الْقِرَاءَاتِ، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا بَعْدَهُمَا جَمَعَ أَكْثَرَ مِنْهُمَا إِلَّا أَبَا الْقَاسِمِ عِيسَى بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْإِسْكَنْدَرِيَّ، فَإِنَّهُ أَلَّفَ كِتَابًا سَمَّاهُ "الْجَامِعَ الْأَكْبَرَ وَالْبَحْرَ الْأَزْهَر" يَحْتَوِي عَلَى سَبْعَةِ آلَافِ رِوَايَةٍ وَطَرِيقٍ، -وَتُوُفِّيَ سَنَةَ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ وَسِتِّمِائَةٍ-.

وهذا الكتاب أرجو أن نحصِّله، فقد يكون موجودا -الله أعلم-؛ لأنه في زمن ابن حجر، ابن حجر يقول: إنه وقف عليه، وذكر ابن حجر أنه وقف عليه كاملًا، وأنه نحو ثلاثين مجلدًا، وأما ابن الجزري فذكر أن عنده بعضه ومختصره، وأن الشيخ البلقيني عنده نسخة كاملة، وهو كتاب (اختلاف القراء السبعة).

وَلَا زَالَ النَّاسُ يُؤَلِّفُونَ فِي كَثِيرِ الْقِرَاءَاتِ وَقَلِيلِهَا وَيَرْوُونَ شَاذَّهَا وَصَحِيحَهَا بِحَسَبِ مَا وَصَلَ إِلَيْهِمْ، أَوْ صَحَّ لَدَيْهِمْ وَلَا يُنْكِرُ أَحَدٌ عَلَيْهِمْ، بَلْ هُمْ فِي ذَلِكَ مُتَّبِعُونَ سَبِيلَ السَّلَفِ حَيْثُ قَالُوا: الْقِرَاءَةُ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ يَأْخُذُهَا الْآخِرُ عَنِ الْأَوَّلِ.

"الْجَامِعَ الْأَكْبَرَ وَالْبَحْرَ الْأَزْخَرَ": ليس من الأصول وليس من المرويات، وتلخيص أبي معشر: من الأصول ومن المرويات، وسوق العروس: لا هو من المرويات ولا هو من الأصول.

نرجع لكلام ابن الجزري يقول: وَمَا عَلِمْنَا أَحَدًا أَنْكَرَ شَيْئًا قَرَأَ بِهِ الْآخَرُ إِلَّا مَا قَدَّمْنَا عَنِ ابْنِ شَنَبُوذَ، لِكونه خَرَجَ عَنِ الْمُصْحَفِ الْعُثْمَانِيِّ، وَلِلنَّاسِ فِي ذَلِكَ خِلَافٌ كَمَا قَدَّمْنَاهُ، وَكَذَا مَا أُنْكِرَ -أيضا ما علمنا إلا ما أنكر عن ابن شنبوذ وعلى ما أنكر على ابن مقسم- عَلَى ابْنِ مِقْسَمٍ مِنْ كَوْنِهِ أَجَازَ الْقِرَاءَةَ بِمَا يوَافَقَ الْمُصْحَفَ مِنْ غَيْرِ أَثَرٍ -كَمَا قَدَّمْنَا-. أَمَّا مَنْ قَرَأَ بِـ(الْكَامِلِ) لِلْهُذَلِيِّ، أَوْ (سوْقُ الْعَرُوسِ لِلطَّبَرِيِّ)، أَوْ (إِقْنَاعِ) الْأَهْوَازِيِّ، إقناع الأهوازي، من المرويات وليس من الأصول.

أَوْ كِفَايَةِ أَبِي الْعِزِّ، أَوْ مُبْهِجِ سِبْطِ الْخَيَّاطِ، أَوْ رَوْضَةِ الْمَالِكِيِّ، هذه الثلاث كتب كلها مرويات وأصول للنشر.

وَنَحْوِ ذَلِكَ عَلَى مَا فِيهِ مِنْ ضَعِيفٍ وَشَاذٍّ عَنِ السَّبْعَةِ وَالْعَشَرَةِ وَغَيْرِهِمْ فَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَنْكَرَ ذَلِكَ، وَلَا زَعَمَ أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِشَيْءٍ مِنَ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ، بَلْ مَا زَالَتْ عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ وَقُضَاةُ الْمُسْلِمِينَ يَكْتُبُونَ خُطُوطَهُمْ وَيُثْبِتُونَ شَهَادَتَهُمْ فِي إِجَازَاتِنَا بِمِثْلِ هَذِهِ الْكُتُبِ وَالْقِرَاءَاتِ.

هذا الكلام أما من قرأ ب(الكامل) إلى قوله "والقراءات" -أنا أود أن تشيروا عليه وتذكرونا به -إن شاء الله- عندما يختم الشيخ ابن الجزري الكلام عن الكتب والمرويات، وهو تقريبًا عندما يبدأ بأسانيد قراءة نافع الصفحة رقم(٢٥٠) يعني هذا النص أما من قرأ ب(الكامل) للهزلي إلى هنا، إلى هذه القراءات؛ سنحتاجه عندما يتكلم الشيخ ويقول: فهذا ما حضر من الكتب التي رويْت منها هذه القراءات.

أنا أشّرت وأنتم أيضا أشِّروا؛ حتى إذا جاء موعدها ونسيت تذكروني، خلاصة الذي أريد أن أقوله هنا -وهناك أشرحه بالتفصيل-: الشيخ ابن الجزري قرأ ب(الكامل) وقرأ ب(سوق العروس) -الله أعلم- لكن قرأ ب(الإقناع) وقرأ بهذه الكتب التي فيها قراءات شاذة، وقرأ القرآن بمضمّنها، معناه حدد القراءات الشاذة بالكامل الشيخ قرأ بها وأجاز بها، فمعناه أن الشيخ ابن الجزري عنده أسانيد لهذه الكتب الكبيرة التي فيها القراءات الشاذة.

وهذا -لا أريد أن أُفصِّل كثيرًا- لكن مكانه هناك أولى به، وهذه المسألة ترد على بعض إخواننا أصحاب التحريرات المبالغين فيها، يأخذ الوجه ويقول: هذا الوجه موجود في (الكامل)، ابن الجزري يترك وجهًا على شرطه من (الكامل) كمثال أو من (الإصباح) أو أي كتاب من كتبه: فيأتي طريق هو على شرط ابن

الجزري لكن ابن الجزري ما وضعه بالنشر، فيأتي بعض أصحاب التحريرات ويُدخل هذا الطريق الذي تركه ابن الجزري -وهو على شرطه- ويقول: هذا على شرط ابن الجزري؛ نضعه هنا.

يعني مثل مسألة قصر المنفصل لحفص، متن الشاطبي، لكن هذا الطريق هو لم يدخله بالنشر، حتى ولو كان موافقًا له، حتى ولو كان الشيوخ أولئك هم نفس الشيوخ -أصحاب التوسط- لكن ابن الجزري ما طرقهم، هذا معناه أن ابن الجزري عندما جاء يختار الطرق، فمسألة أن هذا الكتاب قرأ به ما كان في خَلَده، فقد كان في خلده أن هذا الطريق الذي دخل على شرطه وأخذه أداءً هو هذا الشرط الذي لم يصله أداؤه، -وسنعرف ماذا يقصد بأدائه في مكانه إن شاء الله-، لكن أردت فقط أخرج بهذه الكلمة حتى نعرض النص وقد نحتاجه هناك في بيان بعض المسألة، قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنَّمَا أَطَلْنَا هَذَا الْفَصْلَ يعني: هذا الخروج الذي أسميناه التدوين في كتب القراءات.

وَإِنَّمَا أَطَلْنَا هَذَا الْفَصْلَ يعني: في ذكر هذه الكتب وهذه المؤلفات على مر العصور.

لِمَا بَلَغَنَا عَنْ بَعْضِ مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ: أَنَّ الْقِرَاءَاتِ الصَّحِيحَةَ هِيَ الَّتِي عَنْ هَؤُلَاءِ السَّبْعَةِ، أَوْ أَنَّ الْأَحْرُفَ السَّبْعَةَ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ هِيَ قِرَاءَةُ هَؤُلَاءِ السَّبْعَةِ، بَلْ غَلَبَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْجُهَّالِ أَنَّ الْقِرَاءَاتِ الصَّحِيحَةَ هِيَ الَّتِي فِي (الشَّاطِبِيَّةِ)، (وَالتَّيْسِيرِ)، وَأَنَّهَا هِيَ الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الرسول ﷺ: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ»، حَتَّى إِنَّ بَعْضَهُمْ يُطْلِقُ عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ فِي هَذَيْنَ الْكِتَابَيْنِ أي: التيسير والشاطبية أَنَّهُ شَاذٌّ، وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ أي: من هؤلاء الجهال -الذين يقول عنهم الشيخ- يُطْلِقُ عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ عَنْ هَؤُلَاءِ السَّبْعَةِ شَاذًّا.

وَرُبَّمَا كَانَ كَثِيرٌ مِمَّا لَمْ يَكُنْ فِي الشَّاطِبِيَّةِ، وَالتَّيْسِيرِ، وَعَنْ غَيْرِ هَؤُلَاءِ السَّبْعَةِ، أَصَحَّ مِنْ كَثِيرٍ مِمَّا فِيهِمَا، وَإِنَّمَا أَوْقَعَ هَؤُلَاءِ فِي الشُّبْهَةِ كَوْنُهُمْ سَمِعُوا: أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، وَسَمِعُوا قِرَاءَاتِ السَّبْعَةِ؛ فَظَنُّوا أَنَّ هَذِهِ السَّبْعَةَ هِيَ تِلْكَ الْمُشَارُ إِلَيْهَا؛ وَلِذَلِكَ كَرِهَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ اقْتِصَارَ ابْنِ مُجَاهِدٍ عَلَى سَبْعَةٍ مِنَ الْقُرَّاءِ وَخَطَّأُوهُ فِي ذَلِكَ، وَقَالُوا: أَلَا اقْتَصَرَ عَلَى دُونِ هَذَا الْعَدَدِ أَوْ زَادَهُ أَوْ بَيَّنَ مُرَادَهُ؟ لِيَخْلُصَ مَنْ لَا يَعْلَمُ مِنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ.

(قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَمَّارٍ الْمَهْدَوِيُّ): فَأَمَّا اقْتِصَارُ أَهْلِ الْأَمْصَارِ فِي الْأَغْلَبِ عَلَى: نَافِعٍ، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَابْنِ عَامِرٍ، وَعَاصِمٍ، وَحَمْزَةَ، وَالْكِسَائِيِّ، فَذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ اخْتِصَارًا وَاخْتِيَارًا، فَجَعَلَهُ عَامَّةُ النَّاسِ كَالْفَرْضِ الْمَحْتُومِ؛ حَتَّى إِذَا سَمِعَ مَا يُخَالِفُهَا خَطَّأَ أَوْ كَفَّرَ، وَرُبَّمَا كَانَتْ أَظْهَرَ وَأَشْهَرَ، ثُمَّ اقْتَصَرَ مَنْ قَلَّتْ عِنَايَتُهُ عَلَى روايتيْن – وفي نسخة المؤلف (رَاوِيَيْنِ) – لِكُلِّ إِمَامٍ مِنْهُمْ؛ فَصَارَ إِذَا سَمِعَ قِرَاءَةَ رَاوٍ عَنْهُ غَيْرِهِمَا أَبْطَلَهَا، وَرُبَّمَا كَانَتْ أَشْهَرَ، وَقَدْ فَعَلَ مُسَبِّعُ هَؤُلَاءِ السَّبْعَةِ يقصد بن مجاهد.

مَا لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَأَشْكَلَ عَلَى الْعَامَّةِ حَتَّى جَهِلُوا مَا لَمْ يَسَعْهُمْ جَهْلُهُ وَأَوْهَمَ كُلَّ مَنْ قَلَّ نَظَرُهُ أَنَّ هَذِهِ هِيَ الْمَذْكُورَةَ فِي الْخَبَرِ النَّبَوِيِّ -لَا غَيْرَ- وَأَكَّدَ وَهْمَ اللَّاحِقِ السَّابِقُ وَلَيْتَهُ، إِذِ اقْتَصَرَ نَقَصَ عَنِ السَّبْعَةِ، أَوْ زَادَ لِيُزِيلَ هَذِهِ الشُّبْهَةَ.

طبعًا هذا كلام الشيخ الإمام المهدي رحمه الله كأنه ينتقد صنيعَ الإمام ابن مجاهد في تسميته كتابه (السبعة) بهذا الاسم؛ وأنه ذكر سبع قراء.

(وَقَالَ أَيْضًا): الْقِرَاءَةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ الَّتِي لَا يَجُوزُ رَدُّهَا: مَا اجْتَمَعَ فِيهَا الثَّلَاثَةُ الشُّرُوطُ، فَمَا جَمَعَ ذَلِكَ وَجَبَ قَبُولُهُ؛ وَلَمْ يَسَعْ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَدُّهُ، سَوَاءٌ أَكَانَتْ عَنْ أَحَدِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ الْمُقْتَصَرِ عَلَيْهِمْ -فِي الْأَغْلَبِ- أَوْ غَيْرِهِمْ.

وقَالَ الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٌّ: وَقَدْ ذَكَرَ النَّاسُ مِنَ الْأَئِمَّةِ فِي كُتُبِهِمْ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مِمَّنْ هُوَ أَعْلَى رتْبَةً وَأَجَلُّ قَدْرًا مِنْ هَؤُلَاءِ السَّبْعَةِ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ تَرَكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي كُتُبِهِمْ فِي الْقِرَاءَاتِ ذِكْرَ بَعْضِ هَؤُلَاءِ السَّبْعَةِ وَاطَّرَحَهُمْ.

فَقَدْ تَرَكَ أَبُو حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ ذِكْرَ حَمْزَةَ وَالْكِسَائِيِّ وَابْنِ عَامِرٍ وَزَادَ نَحْوَ عِشْرِينَ رَجُلًا مِنَ الْأَئِمَّةِ مِمَّنْ هُوَ فَوْقَ هَؤُلَاءِ السَّبْعَةِ، وَكَذَلِكَ زَادَ الطَّبَرِيُّ فِي كِتَابِ الْقِرَاءَاتِ لَهُ عَلَى هَؤُلَاءِ السَّبْعَةِ نَحْوَ خَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلًا، وَكَذَلِكَ فَعَلَ أَبُو عُبَيْدٍ وَإِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي.

فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَظُنَّ ظَانٌّ أَنَّ هَؤُلَاءِ السَّبْعَةَ الْمُتَأَخِّرِينَ قِرَاءَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَحَدَ الْحُرُوفِ السَّبْعَةِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا؟ هَذَا تَخَلُّفٌ عَظِيمٌ!، أَكَانَ ذَلِكَ بِنَصٍّ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ كَيْفَ ذَلِكَ؟! وَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ وَالْكِسَائِيُّ إِنَّمَا أُلْحِقَ بِالسَّبْعَةِ بِالْأَمْسِ فِي أَيَّامِ الْمَأْمُونِ وَغَيْرِهِ، وَقد كَانَ السَّابِعُ يَعْقُوبَ الْحَضْرَمِيَّ، فَأَثْبَتَ ابْنُ مُجَاهِدٍ فِي سَنَةَ ثَلَاثِمِائَةٍ أَوْ نَحْوِهَا الْكِسَائِيَّ فِي مَوْضِعِ يَعْقُوبَ، ثُمَّ أَطَالَ الْكَلَامَ فِي تَقْرِيرِ ذَلِكَ.

طبعًا هذا ذكره في كتاب (الإبانة) أو رسالته الإبانة.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ بَعْدَ أَنْ سَاقَ اعْتِقَادَهُ فِي الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ وَوُجُوهِ اخْتِلَافِهَا، وَإِنَّ الْقُرَّاءَ السَّبْعَةَ وَنَظَائِرَهُمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ مُتَّبَعُونَ فِي جَمِيعِ قِرَاءَتِهِمُ الثَّابِتَةِ عَنْهُمُ -الَّتِي لَا شُذُوذَ فِيهَا-.

كلمة (التي لا شذوذ فيها) كلمة مهمة الشيخ الداني يقصد بها: أن ليس كل قراءة تُنسب إلى هؤلاء السبعة مُتَّبَعُون فيها؛ والتي لا شذوذ فيها التي هي موجودة في (التيسير).

وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ فِي (كَامِلِهِ): وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: لَا تُكْثِرُوا مِنَ الرِّوَايَاتِ وَيُسَمِّيَ مَا لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ مِنَ الْقِرَاءَاتِ شَاذًّا؛ لِأَنَّ مَا مِنْ قِرَاءَةٍ قُرِأَتْ وَلَا

رِوَايَةٍ رُوِيَتْ إِلَّا وَهِيَ صَحِيحَةٌ؛ إِذَا وَافَقَتْ رَسْمَ الْإِمَامِ وَلَمْ تُخَالِفِ الْإِجْمَاعَ.

(قُلْتُ): أي: ابن الجزري

وَقَدْ وَقَفْتُ عَلَى نَصِّ الْإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ الْعَرَبِيِّ فِي كِتَابِهِ (الْقَبَسِ) عَلَى جَوَازِ الْقِرَاءَةِ وَالْإِقْرَاءِ بِقِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ وَشَيْبَةَ وَالْأَعْمَشِ وَغَيْرِهِمْ، وَأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الشَّاذَّةِ، وَلَفْظُهُ: أي: لفظ الإمام أبي بكر العربي.

وَلَيْسَتْ هَذِهِ الرِّوَايَاتُ بِأَصْلٍ لِلتَّعْيِينِ، بل رُبَّمَا خَرَجَ عَنْهَا مَا هُوَ مِثْلُهَا، أَوْ فَوْقَهَا كَحُرُوفِ أَبِي جَعْفَرٍ الْمَدَنِيِّ وَغَيْرِهِ. وَكَذَلِكَ رَأَيْتُ نَصَّ الْإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدِ بْنِ حَزْمٍ فِي آخِرِ كِتَابِ السِّيرَةِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ مُحْيِي السُّنَّةِ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحُسَيْنُ بْنُ مَسْعُودٍ الْبَغَوِيُّ فِي أَوَّلِ تَفْسِيرِهِ: ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ كَمَا أَنَّهُمْ مُتَعَبَّدُونَ بِاتِّبَاعِ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ وَحِفْظِ حُدُودِهِ، فَهُمْ مُتَعَبَّدُونَ بِتِلَاوَتِهِ وَحِفْظِ حُرُوفِهِ عَلَى سَنَنِ خَطِّ الْمُصْحَفِ الْإِمَامِ الَّذِي اتَّفَقَتِ الصَّحَابَةُ عَلَيْهِ، وَأَنْ لَا يُجَاوِزُوا فِيمَا يُوَافِقُ الْخَطَّ عَمَّا قَرَأَ بِهِ الْقُرَّاءُ الْمَعْرُوفُونَ الَّذِينَ خَلَفُوا الصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ وَاتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى اخْتِيَارِهِمْ.

قَالَ: أي البغوي.

وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي هَذَا الْكِتَابِ – أي في تفسيره – قِرَاءَاتِ مَنِ اشْتَهَرَ مِنْهُمْ بِالْقِرَاءَةِ وَاخْتِيَارَاتِهِمْ عَلَى مَا قَرَأْتُهُ، وَذَكَرَ إِسْنَادَهُ إِلَى ابْنِ مِهْرَانَ، ثُمَّ سَمَّاهُمْ فَقَالَ: وَهُمْ أَبُو جَعْفَرٍ وَنَافِعٌ الْمَدَنِيَّانِ، وَابْنُ كَثِيرٍ الْمَكِّيُّ، وَابْنُ عَامِرٍ الشَّامِيُّ، وَأَبُو عَمْرِو بْنُ الْعَلَاءِ وَيَعْقُوبُ الْحَضْرَمِيُّ الْبَصْرِيَّانِ، وَعَاصِمٌ وَحَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ الْكُوفِيُّونَ، ثُمَّ قَالَ: فَذَكَرْتُ قِرَاءَةَ هَؤُلَاءِ لِلِاتِّفَاقِ عَلَى جَوَازِ الْقِرَاءَةِ بِهَا.

نلاحظ أن البغوي رحمة الله عليه لم يكن خلفًا.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْكَبِيرُ الْحَافِظُ –الْمُجْمَعُ عَلَى قَوْلِهِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ– أَبُو الْعَلَاءِ

الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْهَمَذَانِيُّ فِي أَوَّلِ (غَايَتِهِ): يعني كتابه (غاية الاختصار): وهو مطبوع، وهو من أصول النشر، ومن مرويات ابن الجزري أيضًا.

أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فِي اخْتِلَافِ الْقُرَّاءِ الْعَشَرَةِ الَّذِينَ اقْتَدَى النَّاسُ بِقِرَاءَتِهِمْ، وَتَمَسَّكُوا فِيهَا بِمَذَاهِبِهِمْ، مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ وَالشَّامِ وَالْعِرَاقِ، ثُمَّ ذَكَرَ الْقُرَّاءَ الْعَشَرَةَ الْمَعْرُوفِينَ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَمُفْتِي الْأَنَامِ الْعَلَّامَةُ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ جُمْلَةِ جَوَابِ فَتْوَى وَرَدَتْ عَلَيْهِ مِنْ بِلَادِ الْعَجَمِ، ذَكَرَهَا الْعَلَّامَةُ أَبُو شَامَةَ فِي كِتَابِهِ "الْمُرْشِدِ الْوَجِيزِ"، أَشَرْنَا إِلَيْهَا فِي كِتَابِنَا "الْمُنْجِدِ": يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمَقْرُوءُ بِهِ قَدْ تَوَاتَرَ نَقْلُهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قُرْآنًا، وَاسْتَفَاضَ نَقْلُهُ كَذَلِكَ، وَتَلَقَّتْهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ: كَهَذِهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي ذَلِكَ الْيَقِينُ وَالْقَطْعُ عَلَى مَا تَقَرَّرَ وَتَمَهَّدَ فِي الْأُصُولِ، فَمَا لَمْ يُوجَدْ فِيهِ ذَلِكَ -كَمَا عَدَا السَّبْعَ أَوْ كَمَا عَدَا الْعَشْرَ-؛ فَمَمْنُوعٌ مِنَ الْقِرَاءَةِ بِهِ مَنْعَ تَحْرِيمٍ لَا مَنْعَ كَرَاهَةٍ، انْتَهَى.

وَلِمَا قَدِمَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ الْوَاسِطِيُّ دِمَشْقَ فِي حُدُودِ سَنَةِ ثَلَاثِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ، وَأَقْرَأَ بِهَا لِلْعِشْرَةِ بِمُضَمَّنِ كِتَابَيْهِ "الْكَنْزِ" (الكنز): من مرويات ابن الجزري، لكنه ليس من (أصول النشر).

"وَالْكِفَايَةِ" طبعا هذا النظم ليس من المرويات، وليس من الأصول.

وَغَيْرِ ذَلِكَ، بَلَغَنَا أَنَّ بَعْضَ مُقْرِئِي دِمَشْقَ، مِمَّنْ كَانَ لَا يَعْرِفُ سِوَى الشَّاطِبِيَّةِ وَالتَّيْسِيرِ حَسَدَهُ، وَقَصَدَ مَنْعَهُ مِنْ بَعْضِ الْقُضَاةِ؛ فَكَتَبَ عُلَمَاءُ ذَلِكَ الْعَصْرِ فِي ذَلِكَ وَأَئِمَّتُهُ، وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي جَوَازِ ذَلِكَ، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ قِرَاءَاتِ هَؤُلَاءِ الْعَشَرَةِ وَاحِدَةٌ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي إِطْلَاقِ الشَّاذِّ عَلَى مَا عَدَا هَؤُلَاءِ الْعَشَرَةَ، وَتَوَقَّفَ بَعْضُهُمْ؛ وَالصَّوَابُ أَنَّ مَا دَخَلَ فِي تِلْكَ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ فَهُوَ صَحِيحٌ، وَمَا لَا؛ فَعَلَى مَا تَقَدَّمَ.

وَكَانَ مِنْ جَوَابِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْمُجْتَهِدِ فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لَا نِزَاعَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ الْمُعْتَبَرِينَ أَنَّ الْأَحْرُفَ السَّبْعَةَ الَّتِي ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَيْهَا لَيْسَتْ قِرَاءَاتِ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ الْمَشْهُورَةَ، بَلْ أَوَّلُ مَنْ جَمَعَ ذَلِكَ ابْنُ مُجَاهِدٍ؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ مُوَافِقًا لِعَدَدِ الْحُرُوفِ الَّتِي أُنْزِلَ عَلَيْهَا الْقُرْآنُ، لَا لِاعْتِقَادِهِ وَاعْتِقَادِ غَيْرِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعَ هِيَ الْحُرُوفُ السَّبْعَةُ، أَوْ أَنَّ هَؤُلَاءِ السَّبْعَةَ الْمُعَيَّنِينَ هُمُ الَّذِينَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقْرَأَ بِغَيْرِ قِرَاءَتِهِمْ.

وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ مَنْ قَالَ مِنْ أَئِمَّةِ الْقُرَّاءِ: لَوْلَا أَنَّ ابْنَ مُجَاهِدٍ سَبَقَنِي إِلَى حَمْزَةَ لَجَعَلْتُ مَكَانَهُ يَعْقُوبَ الْحَضْرَمِيَّ: إِمَامَ جَامِعِ الْبَصْرَةِ، وَإِمَامَ قُرَّاءِ الْبَصْرَةِ فِي زَمَانِهِ وَفِي رَأْسِ الْمِائَتَيْنِ.

ثُمَّ قَالَ -أَعْنِي ابْنَ تَيْمِيَّةَ-: وَلِذَلِكَ لَمْ يَتَنَازَعْ عُلَمَاءُ الْإِسْلَامِ الْمُتَّبَعُونَ مِنَ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ فِي أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ أَنْ يُقْرَأَ بِهَذِهِ الْقِرَاءَاتِ الْمُعَيَّنَةِ فِي جَمِيعِ أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ، بَلْ مَنْ ثَبَتَتْ عِنْدَهُ قِرَاءَةُ الْأَعْمَشِ -شَيْخِ حَمْزَةَ-، أَوْ قِرَاءَةُ يَعْقُوبَ الْحَضْرَمِيِّ وَنَحْوِهِمَا، كَمَا ثَبَتَتْ عِنْدَهُ قِرَاءَةُ حَمْزَةَ وَالْكِسَائِيِّ؛ فَلَهُ أَنْ يَقْرَأَ بِهَا بِلَا نِزَاعٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ الْمُعْتَبَرِينَ المعدودين مِنْ أَهْلِ الْإِجْمَاعِ وَالْخِلَافِ، بَلْ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ الْأَئِمَّةِ الَّذِينَ أَدْرَكُوا قِرَاءَةَ حَمْزَةَ: كَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَبِشْرِ بْنِ الْحَارِثِ وَغَيْرِهِمْ يَخْتَارُونَ قِرَاءَةَ أَبِي جَعْفَرِ بْنِ الْقَعْقَاعِ وَشَيْبَةَ بْنِ نِصَاحٍ الْمَدَنِيَّيْنِ، وَقِرَاءَةَ الْبَصْرِيِّينَ كَشُيُوخِ يَعْقُوبَ وَغَيْرِهِمْ عَلَى قِرَاءَةِ حَمْزَةَ وَالْكِسَائِيِّ، وَلِلْعُلَمَاءِ الْأَئِمَّةِ فِي ذَلِكَ مِنَ الْكَلَامِ مَا هُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ؛ وَلِهَذَا كَانَ أَئِمَّةُ أَهْلِ الْعِرَاقِ الَّذِينَ ثَبَتَتْ عِنْدَهُمْ قِرَاءَاتُ الْعَشَرَةِ أَوْ الْأَحَدَ عَشَرَةَ كَثُبُوتِ هَذِهِ السَّبْعَةِ، يَجْمَعُونَ ذَلِكَ فِي الْكُتُبِ وَيَقْرَأُونَهُ فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجَ الصَّلَاةِ، وَذَلِكَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ لَمْ يُنْكِرْهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ.

وَأَمَّا الَّذِي ذَكَرَهُ الْقَاضِي عِيَاضٌ، وَمَنْ نَقَلَ كَلَامَهُ مِنَ الْإِنْكَارِ عَلَى ابْنِ شَنَبُوذَ الَّذِي كَانَ يَقْرَأُ بِالشَّوَاذِّ فِي الصَّلَاةِ فِي أَثْنَاءِ الْمِائَةِ الرَّابِعَةِ، وَجَرَتْ لَهُ قِصَّةٌ مَشْهُورَةٌ، فَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْقِرَاءَاتِ الشَّاذَّةِ الْخَارِجَةِ عَنِ الْمُصْحَفِ، وَلَمْ يُنْكِرْ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ قِرَاءَةَ الْعَشَرَةِ، وَلَكِنْ مَنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِهَا، أَوْ لَمْ تَثْبُتْ عِنْدَهُ: كَمَنْ يَكُونُ فِي بَلَدٍ مِنْ بِلَادِ الْإِسْلَامِ بِالْمَغْرِبِ، أَوْ غَيْرِهِ، لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ بَعْضُ هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ؛ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْرَأَ بِمَا لَا يَعْلَمُهُ.

فَإِنَّ الْقِرَاءَةَ -كَمَا قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ- سُنَّةٌ يَأْخُذُهَا الْآخِرُ عَنِ الْأَوَّلِ، كَمَا أَنَّ مَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَنْوَاعِ الِاسْتِفْتَاحَاتِ فِي الصَّلَاةِ، وَمِنْ أَنْوَاعِ صِفَةِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ، وَصِفَةِ صَلَاةِ الْخَوْفِ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ كُلُّهُ حَسَنٌ يُشْرَعُ الْعَمَلُ بِهِ لِمَنْ عَلِمَهُ، وَأَمَّا مَنْ عَلِمَ نَوْعًا وَلَمْ يَعْلَمْ بِغَيْرِهِ؛ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْدِلَ عَمَّا عَلِمَهُ إِلَى مَا لَمْ يَعْلَمْه، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُنْكِرَ عَلَى مَنْ عَلِمَ مَا لَمْ يَعْلَمْهُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَنْ يُخَالِفَهُ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَخْتَلِفُوا؛ فَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمُ اخْتَلَفُوا فَهَلَكُوا»، ثُمَّ بَسَطَ الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ.

ثُمَّ قَالَ: فَتَبَيَّنَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ الْقِرَاءَاتِ الْمَنْسُوبَةَ إِلَى نَافِعٍ وَعَاصِمٍ لَيْسَتْ هِيَ الْأَحْرُفَ السَّبْعَةَ الَّتِي أُنْزِلَ عَلَيْهَا الْقُرْآنُ؛ وَذَلِكَ بِاتِّفَاقِ عُلَمَاءِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، وَكَذَلِكَ لَيْسَتْ هَذِهِ الْقِرَاءَاتُ السَّبْعُ هِيَ مَجْمُوعَ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنَ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الَّتِي أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَيْهَا بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ الْمُعْتَبَرِينَ، طبعا الذي ذكَر الخلافَ ابنُ الجزري وليس الإمامُ صاحبُ هذا الكلام.

بَلِ الْقِرَاءَاتُ الثَّابِتَةُ عَنِ الْأَئِمَّةِ الْقُرَّاءِ: كَالْأَعْمَشِ، وَيَعْقُوبَ، وَخَلَفٍ، وَأَبِي جَعْفَرٍ، وَشَيْبَةَ وَنَحْوِهِمْ هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْقِرَاءَاتِ الثَّابِتَةِ عَنْ هَؤُلَاءِ السَّبْعَةِ عِنْدَ مَنْ يَثْبُتُ ذَلِكَ عِنْدَهُ، وَهَذَا أَيْضًا مِمَّا لَمْ يَتَنَازَعْ فِيهِ الْأَئِمَّةُ الْمُتَّبَعُونَ مِنْ أَئِمَّةِ الْفُقَهَاءِ وَالْقُرَّاءِ وَغَيْرِهِمْ، وَإِنَّمَا تَنَازَعَ النَّاسُ مِنَ الْخُلْفِ: يعني من الخلاف، وليس من الخَلَف.

فِي الْمُصْحَفِ الْعُثْمَانِيِّ -الْإِمَامِ- الَّذِي أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ

وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَالْأُمَّةُ بَعْدَهُمْ. هَلْ هُوَ بِمَا فِيهِ مِنْ قِرَاءَةِ السَّبْعَةِ وَتَمَامِ الْعَشْرَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ حَرْفٌ مِنَ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الَّتِي أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَيْهَا أَوْ هُوَ مَجْمُوعُ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ؟

عَلَى قَوْلَيْنِ مَشْهُورَيْنِ، وَالْأَوَّلُ- قَوْلُ أَئِمَّةِ السَّلَفِ وَالْعُلَمَاءِ. وَالثَّانِي- قَوْلُ طَوَائِفَ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالْقُرَّاءِ وَغَيْرِهِمْ.

ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِ جَوَابِهِ: وَتَجُوزُ الْقِرَاءَةُ فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجِهَا بِالْقِرَاءَاتِ الثَّابِتَةِ الْمُوَافِقَةِ لِرَسْمِ الْمُصْحَفِ كَمَا ثَبَتَتْ هَذِهِ الْقِرَاءَاتُ وَلَيْسَتْ شَاذَّةً حِينَئِذٍ، -وَاللهُ أَعْلَمُ-. وصلى الله وبارك على سيدنا ونبينا محمد، ونقف هنا -إن شاء الله-، ونكمل -إن شاء الله- الدرس المقبل.

س/ هَلِ الْقِرَاءَاتُ الثَّابِتَةُ عَنِ الْأَئِمَّةِ الْقُرَّاءِ: كَالْأَعْمَشِ، وَيَعْقُوبَ، وَخَلَفٍ، وَأَبِي جَعْفَرٍ، وَشَيْبَةَ وَنَحْوِهِمْ هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْقِرَاءَاتِ الثَّابِتَةِ عَنْ هَؤُلَاءِ السَّبْعَةِ عِنْدَ مَنْ يَثْبُتُ ذَلِكَ عِنْدَهُ، هل ابن الجزري ينقل هذا الكلام؟

جـ/ لا، هذا كلام الشيخ ابن تيمية.

س/ ابن تيمية يقول: إن قراءة الأعمش ويعقوب كالثابتة؟

جـ/ بل ثبتت عندهم، عند من يثبت عندهم؛ لأنها قد تثبت عند أحد المشايخ قراءته ولم تثبت عند المغاربة، وربما ثبتت قراءة عند العراقيين ولم تثبت عند الشاميين، -والله أعلم-.

س/ السلام عليكم، جزاكم الله خيرًا شيخنا، الكلام الذي ذكر الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ من كون الصحابة -رضوان الله عليهم- جرّدوا المصاحف عن النقط والشكل تحتمل، هل هذه مقصودة كتبوها على وفق ما كان معتادًا عندهم، يعني هل هم قصدوا تجريد المصاحف من النقاط والشكل، أم هم كتبوها على طريقتهم المعروفة؟

جـ/ أولًا- لا بد أن نثبت أنه هل في ذلك الزمن كانت كل كتابات ذلك العصر ما بها نقط أم لا، إذا أثبتنا هذا؛ نستطيع أن نقول: أن في مسألة النقط والشكل قد تكون هي الطريقة المتعارف عليها، وليس برسم الحروف؛ فالنقط والشكل لا علاقة له بالرسم، فمن يتكلم في الرسم على أنه مرحلة من المراحل -كما قلنا- النقط والشكل هذه ضبط فهل هذا الضبط كان معروفًا في ذلك الزمن، هل الصحابة تركوه لأنها كانت معروفة عليهم -لا أدري- لكن الرسم شيء والضبط شيء آخر.

س/ هذا القول يقول جردوها، (لَمَّا كَتَبُوا تِلْكَ الْمَصَاحِفَ جَرَّدُوهَا مِنَ النُّقَطِ وَالشَّكْلِ لِيَحْتَمِلَهُ مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْعَرْضَةِ الْأَخِيرَةِ مِمَّا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، هل الصحابة قصدوا هذا الفعل: تجريد المصاحف من النقط والشكل، أم هو كان خطهم أصلا أنهم كانوا لا ينقطون ولا يشكلون؟

جـ/ لا نستطيع أن نجزم بأن الصحابة تركوا النقط والشكل من أجل أنها كانت لذلك العصر، إلا إذا أثبتت الكتابات غير المصحف -الكتابات التي كانوا يكتبونها في الرسائل في الكتب في غيرها- أنها كانت ما بها نقط وشكل، إذا وجدنا الرسائل -والرسائل كانت معروفة في ذلك الزمن- هل من يقول هذا القول هل وقف على رسائل في ذلك الزمن ليس فيها نقاط؟.

لكن ما أريد أن أنبّه عليه أن مسألة النقط شيء، ومسألة الرسم شيء أخر، هذا الكلام الذي تقوله نعرف أنهم يقولونه في مسألة الرسم، لماذا الصحابة كتبوا هذه الكلمة القرآنية بهذه الطريقة؟، نحن نقول إن كتابة الرسم وحي مسكوت عنه؛ لأنه عُرِض على النبي ﷺ فأقره، وهذه السُنة من أنواع السنن: إقرار النبي ﷺ فلو لم يرضَ النبي ﷺ بهذه الطريقة التي كتب بها الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، لقال لهم أصلحوها أو صححوها.

لكن النبي ﷺ كان أميًّا -لا يقرأ ولا يكتب-، على الأقل في ذلك الزمن؛ حتى نخرج من الخلاف الذي بعد ذلك، فلما رأى المكتوب -وهو أمي -لا يقرأ، ولا يكتب-، فلماذا نظر إليه؟، فلم نظر فيه وأقره؟، لكن هذه القضية يثيرونها في مسألة الرسم لا في مسألة الضبط، -والله أعلم-.

س/ جزاكم الله خيرًا شيخنا، فيما يتعلق ب(أصول النشر)، الكتب التي لا تدخل في أصول النشر، هل ابن الجزري له كلام فيصل: أن عدد هذه الكتب تدخل وما يذكره في صلب الكتاب لا يدخل، يعني أقصد الكتب التي ذكرها الشيخ في صلب البحث، ولم يذكرها في المبحث الذي سيأتي مثل: كتاب (جامع البيان)، ما إسنادنا عنه، وما يدخل في أصول...؟

جـ/ أنا لا أقول لك: ما هو المستند الذي أستند عليه، لماذا لا يدخل؟ حتى إذا ما قرأنا الكتاب ستعرف، لكن جوابًا لك مثلا صفحة(١٦١)، الشيخ يقول: باب ذكر إسناد هذه العشر القراءات من هذه الطرق والروايات، هذا العنوان فماذا كتب تحت، ماذا يقول: قبل أن يذكر الكتب.

وَهَا أَنَا أُقَدِّمُ أَوَّلًا كَيْفَ رِوَايَتِي روايتي، إذًا هذه الكتب كلها روايته، طبعا هو روى أكثر من هذه الكتب، ابن الجزري روى كتبًا كثيرة، لكنه اختار أكثر من هذه الكتب، وهذه الكتب يبين لنا كيف رواها: رواها قراءة أو قراءة القرآن بمضمّنها، أو قراءة سماع، أو مناولة؛ فكل هذه الكتب سيذكر لنا كيفية روايتِه لها، وعندما ينتهي من هذه الكتب -عددها تقريبا(٦٠ أو٦٣)يعني من تعرض لها المهم، لما ذكر هذه الكتب التي هي عند صفحة(٢٥٠) عندما بدأ يدخل في الأسانيد في بداية **هذا الباب قال:**

وَهَا أَنَا أُقَدِّمُ أَوَّلًا- كَيْفَ رِوَايَتِي لِلْكُتُبِ، **وفي نهايته ماذا قال:**

(فَهَذَا) مَا حَضَرَنِي مِنَ الْكُتُبِ الَّتِي رُوِيَتْ مِنْهَا هَذِهِ الْقِرَاءَاتُ مِنَ الرِّوَايَاتِ وَالطُّرُقِ بِالنَّصِّ وَالْأَدَاءِ.

سوف نعرف ما معنى بالنص والأداء عنده، ثم لما أراد أن يدخل في الأسانيد ويقدم لنا الأسانيد، والكتب التي في الأسانيد هي التي في أصول النشر عرفنا ذلك، وكيف عرفناه -سوف نذكره إن شاء الله بعد روايته-، لكن الذي يهمنا الآن، ماذا يقول:

وَهَا أَنَا أَذْكُرُ الْأَسَانِيدَ الَّتِي أَدَّتِ الْقِرَاءَةَ لِأَصْحَابِ هَذِهِ الْكُتُبِ مِنَ الطُّرُقِ الْمَذْكُورَةِ، وَأَذْكُرُ مَا وَقَعَ مِنَ الْأَسَانِيدِ بِالطُّرُقِ الْمَذْكُورَةِ بِطَرِيقِ الْأَدَاءِ.

وطريق الأداء هذه أريد أن تفكروا فيها حتى نصل إليها، -الله أعلم- متى سنصل لها؟ إذا ربنا كتب؛ ممكن بعد شهر، بعد شهرين، فكّروا فيها، يومها -إن شاء الله- لما نأتي إلى الدرس إذا وصلنا إليها؛ سنجعل لها حصة كاملة هذان السطران

وَهَا أَنَا أَذْكُرُ الْأَسَانِيدَ الَّتِي أَدَّتِ الْقِرَاءَةَ لِأَصْحَابِ هَذِهِ الْكُتُبِ مِنَ الطُّرُقِ الْمَذْكُورَةِ، وَأَذْكُرُ مَا وَقَعَ مِنَ الْأَسَانِيدِ بِالطُّرُقِ الْمَذْكُورَةِ بِطَرِيقِ الْأَدَاءِ -فَقَطْ حَسْبَمَا صَحَّ عِنْدِي-.

هذان السطران حبذا تضعونهم على برواز بخط أحمر، وتجلسون لتحليلهما والتفكير فيهما: ماذا يقصد الإمام ابن الجزري رحمه الله عليه بهذا، وفي هذين السطرين كلمة إذا لم تنتبه إليها قد لا تفهم المراد، ولا أجزم أن الفهم الذي فهمته أنه هو مراد بن الجزري، لكن -حقيقة- هذان السطران التفكير فيهما أخذ وقتًا طويلًا بتحليلهما، وكل ما يخطر على البال من فكرة معينة، ومن فهم معين يقصده ابن الجزري؛ نعرضه على بقية الكتاب: أحيانًا يثبت الفهم، وأحيانًا الفهم لا يثبت؛

فلهذا نقول: ضعوا هذين السطرين تحت المجهر.

فإذا عرفنا هذين السطرين، ومدلولات ابن الجزري، ومراد ابن الجزري بهما، ساعتها سنعرف: ما هي المرويات وما هي الأصول؟ وإن كان هذا واضحًا، يعني مسألة المرويات والأصول هذه واضحة، نحن نقول: أي كتاب لم يذكره ابن الجزري في قسم الأسانيد؛ لا يعد من أصول النشر حتى ولو كان مذكورًا في المرويات.

وضربنا لها مثالًا كتاب **"الإقناع"** لابن **البادش**، كتاب "المنتهى"، كتاب "الكنز"، هذه الكتب الشيخ ابن الجزري قرأ بها القرآن، وقرأ القرآن بمضمّنها، وإلى غير ذلك، لكن لما جاء إلى الأسانيد ما ذكرها، ولا "جامع البيان" ولهذا الشيخ الإزميري رحمة الله عليه والشيخ المتولي رحمة الله عليه وهما أشهر مَنْ كَتَبَ في التحريرات- كانوا يتعرضون لهذه القضية: فيقول: الطريق الفلاني صحيح، لكنه ليس من طريق النشر، مثلا: الطريق الفلاني من كتاب (المصباح) أو كتاب (الكامل)، ولكنه ليس من طريق النشر، تقول لي: إنه (الكامل) ثم تقول: ليس من طريق النشر؛ فمعناه أن في حاجة طريق النشر -يعني أصول النشر- وأحيانا معناه: أن كلمة أصول هنا مصطلح، مَنْ يقرأ ومن يدرس كتاب النشر لا بد أن ينتبه إليه. والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم.

س/ شيخنا، حفظكم الله -وإياكم والسامعين- في موضوع الأصول رأينا المعظم يقسّمها أقسامًا أخرى يقول: مصادر ومراجع، والآن هنا كما ذكرتم: أصول ومرويات هل هناك ضابط معين؟

جـ/ من يقول مصادر ومراجع -الحمد لله لا أعرف أحدًا يقول هذا- لكن مَن يُقسّم الكتب التي بالنشر إلى: مصادر النشر، ومراجع النشر أنا أقول-وأعوذ بالله

من كلمة أنا-: إن معرفته بالنشر معرفة سطحية، الخلاف: النشر لا يُقال فيه مصادر -أنا أتكلم فيما يتعلق بكتب القراءات-، النشر غير باقي الكتب، هناك كتب في المنطق يعني يرجع إلى أصول المنطق للشيخ ابن تيمية رحمة الله عليه ويرجع إلى كتب الأصول، ويرجع إلى كتب النحو، ويرجع إلى كتب الصحاح التسعة، هذه المصادر والمراجع نحن لا نشارك فيها؛ نحن نقول: كتب القراءات، نتكلم عن كتب القراءات، كتب القراءات في النشر، لا يُقال فيها: مصادر النشر، ولا مراجع النشر، يُقال فيها: أصول النشر، أو مرويات ابن الجزري، نختلف هل هذه نقول: من المرويات، هل هو من الأصول؟ بعد البحث، اتضح أنه: ما أسميه مرويات ليس بالضرورة أن يكون من أصول النشر، بل في المرويات ما ليس في الأصول، أما التي في الأصول ففيها المرويات.

ولهذا تجد من يدرس النشر دراسة جادة -نوعًا ما- كما قلت، كتاب النشر ليس حكرًا لأحد، وفهمه ليس حكرًا لأحد، ولا ندعي أن ما أفهمه هو الفهم الصحيح المطلق، لكن ما أقوله له دليل من النشر؛ فلهذا نقول: الخلاف المعروف من طريق النشر يعني من أصول النشر، كتب القراءات فقط -ليس إلا-، لا يهمنا بقية الأمور الأخرى.

ف(جامع البيان) وهو أشهر كتاب يُنسب لأصول النشر لماذا؟ -إن شاء الله- لما يأتي وقته نبينه.

س/ أسأل الله أن يجزيكم خيرًا، الصفحة الثانية بعد المائة، رَوَى مَسْرُوقٌ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ التَّفْسِيرَ فِي الْقُرْآنِ -حفظكم الله- قلتم في الهامش: صوابه التعشير، مع أنّ النص في أوله وفي الصفحة التي قبلها نَعَمْ كَانُوا رُبَّمَا يُدْخِلُونَ التَّفْسِيرَ فِي الْقِرَاءَةِ إِيضَاحًا وَبَيَانًا لِأَنَّهُمْ مُحَقِّقُونَ.

جـ/ لا لا، أنا أتكلم على ما رواه مسروق، الكلام الذي قبله كان عامًّا، كان الصحابة يكرهون التفسير في القرآن، لكن ما رواه مسروق عن ابن مسعود في كتب المصادر وهي: فضائل القرآن لأبي عبيد، كتاب المصاحف، المحكم في نقط المصاحف، البيان في عد آي القرآن، تفسير القرطبي، والإتحاف؛ هذه المصادر نقلت أن هذا النص الذي رواه ابن مسروق أن ابن مسعود كان يكره التعشير في القراءة، أما ما قبله كان عامًّا، هل ما ذكره في النشر هو الأصل، وما في هذه المصادر هو التعشير وهو الصحيح؟، الله أعلم.

س/ من حيث مبدا التعشير مذكور في التاريخ أنه كان في عهد الحجاج وابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ توفي في عام (٣٢) هل الأصوب أن يكون (التفسير)؟

جـ/ لا، الأصل عندي فيما رواه مسروق عن ابن مسعود أنه (التعشير)، ابن مسعود يكره (التعشير) مثله مثل الصحابة؛ هذا يدل عليه الكلام السابق، هذا في جميع نسخ التفسير؛ ولهذا ما غيرناه يعني لو كان عندي نسخة واحدة يعني لو كانت النسخة التي رجعت إليها لو وجدت فيها التعشير كنت أثبتُّه؛ لكن ما وجدت.

وبهذه المناسبة يا إخوان، ديْنٌ علينا جميعًا، وحُقَّ علينا جميعًا أن نبحث عن كتاب "التقييد في الخُلف بين الشاطبية والتجريد"، إذا رأيتموه، مَن وقع عليه فهو عهدة أن يحققه ويدرسه ويقدمه لأهل القراءات، هذا الكتاب لو أكرمنا الله به، اكرمنا وأكرم غيرنا -ليس المقصود كشخص- انما أكرمنا نحن المنتسبين لأهل القراءات؛ سيكون أهم كتاب من كتب ابن الجزري بعد النشر، سيكون أهم من التقريب للنشر، وأعتقد -والله أعلم- وهذا سنأتيه -إن شاء الله-، أن ما يذكره ابن الجزري من تحقيقات أو من بيان ببعض مسائل التجريد قد يكون من هذا الكتاب الذي هو "تقييد الخُلف بين الشاطبية والتجريد"، فضعوه أمام أعينكم، خاصة

الذين في بداية طريق البحث، فإذا وجدتموه يعني من وجده: إما أن يشتغل عليه، وإما أن يعطيَه لمَن هو أهله للاشتغال عليه، هذا وآخر دعوانا: أن الحمد لله وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا وحبيبنا محمد، والسلام عليكم ورحمة الله – تعالى– وبركاته.



الدرس السابع

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه...مساكم الله جميعًا بكل خير: الإخوة الحضور، والإخوة المستمعون، والإخوة المشاهدون، ونواصل إن شاء الله قراءة [كتاب النشر في القراءات العشر]، وكنا وقفنا عند قول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَكَانَ مِنْ جَوَابِ الْإِمَامِ الْحَافِظِ أُسْتَاذِ الْمُفَسِّرِينَ أَبِي حَيَّانَ) اصطلحنا على أن نقول: أنها نسخة المؤلف، وليست هي نسخة المؤلف لكنَّ فيها أوراقًا بخط المؤلف؛ لذا نقول: أنها تجوّزت ففيها- بدل كلمة المفسرين: (المقرئين)، مكتوب: ألف، وميم، وقاف، ثم الراء، ثم الياء، ثم النون، فكأنها تُقرأ: المقرئين، لكن بقية النُسخ: المفسرين، وهذا هو الصواب؛ لأن الإمام أبا حيان رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو من المفسّرين.

(أَبِي حَيَّانَ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ حَيَّانَ الْجَيَّانِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وَمِنْ خَطِّهِ نَقَلْتُ) يعني الشيخ يأخذ من المصدر الذي نقل منه هذا الكتاب أو هذا الكلام، بخط الشيخ أبي حيان.

(وقَدْ ثَبَتَ لَنَا بِالنَّقْلِ الصَّحِيحِ أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ شَيْخُ نَافِعٍ، وَأَنَّ نَافِعًا قَرَأَ عَلَيْهِ، وَكَانَ أَبُو جَعْفَرٍ مِنْ سَادَاتِ التَّابِعِينَ وَهُمَا -أي: أبو جعفر، ونافع، وَهُمَا بِمَدِينَةِ الرَّسُولِ ﷺ، حَيْثُ كَانَ الْعُلَمَاءُ مُتَوَافِرِينَ) في نسخة المؤلف: (متوافرون)؛ ولها وجه على أن كان تامة.

(وَأَخَذَ قِرَاءَتَهُ عَنِ الصَّحَابَةِ: عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ تَرْجُمَانِ الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ، وَلَمْ يَكُنْ مَنْ هُوَ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ لِيَقْرَأَ كِتَابَ اللهِ بِشَيْءٍ مُحَرَّمٍ عَلَيْهِ، وَكَيْفَ! وَقَدْ تَلَقَّفَ ذَلِكَ فِي مَدِينَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَنْ صَحَابَتِهِ غَضًّا رَطْبًا، قَبْلَ أَنْ تَطُولَ الْأَسَانِيدُ وَتَدْخُلَ فِيهَا النَّقَلَةُ غَيْرُ الضَّابِطِينَ، هَذَا، وَهُمْ عَرَبٌ آمِنُونَ مِنَ اللَّحْنِ، وَأَنَّ يَعْقُوبَ كَانَ إِمَامَ الْجَامِعِ بِالْبَصْرَةِ يَؤُمُّ بِالنَّاسِ)، وفي نسخة المؤلف: (يؤم الناس) وفي بقيّة النسخ (يؤم بالناس): بالباء وَالْبَصْرَةُ إِذْ ذَاكَ مَلْأَى مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَمْ يُنْكِرْ أَحَدٌ عَلَيْهِ شَيْئًا مِنْ قِرَاءَتِهِ، وَيَعْقُوبُ تِلْمِيذُ سَلَّامٍ الطَّوِيلِ، وَسَلَّامٌ تِلْمِيذُ أَبِي عَمْرٍو وَعَاصِمٍ، فَهُوَ مِنْ جِهَةِ أَبِي عَمْرٍو كَأَنَّهُ (أي: يعقوب) يعني من جهة سنده في قراءة أبي عمرو.

مِثْلُ الدُّورِيِّ الَّذِي رَوَى عَنِ الْيَزِيدِيِّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو يعني يعقوب بالنسبة إلى أبي عمرو ليس راويًا وإنما طريق الراوي.

وَمِنْ جِهَةِ عَاصِمٍ كَأَنَّهُ مِثْلُ الْعُلَيْمِيِّ، أَوْ يَحْيَى اللَّذَيْنِ رَوَيَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ، وَقَرَأَ يَعْقُوبُ أَيْضًا عَلَى غَيْرِ سَلَّامٍ، طبعًا هذه كانت فكرة –حقيقةً– لباحث ولا زالت الفكرة موجودة لكن تحتاج إلى أحد الباحثين النشطاء، وأعطيت الفكرة لبعض الزملاء وما أدري هل كَتب فيها أم لا؟ وهي البحث الذي كان بعنوان: [القراء العشرة ورواتهم] من حيث القراءة والرواية والطريق، مثل يعقوب هذا هو في قراءته من الدرة أو من القراء العشرة هو طالب وهنا –في هذا المثال– هو طريق.. وهكذا، هناك أيضًا شعبة وهناك الكسائي وهناك قالون: قالون راوي عن نافع، لكنه عن أبي جعفر طريق عن ابن وردان: يعني ابن وردان راوي لأبي جعفر، وقالون أخذ عن ابن وردان؛ فقالون في سند أبي جعفر هو طريق.. وهكذا، فهذه الفكرة تحتاج إلى القراءة والرجوع إلى الكتب الكبيرة؛ حتى نستخرج منها هذه المعلومات.

ثُمَّ قَالَ أي: أبو حيان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَهَلْ هَذِهِ الْمُخْتَصَرَاتُ الَّتِي بِأَيْدِي النَّاسِ

الْيَوْمَ:كَالتَّيْسِيرِ، وَالتَّبْصِرَةِ، وَالْعُنْوَانِ، وَالشَّاطِبِيَّةِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا اشْتَهَرَ مِنْ قِرَاءَاتِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ إِلَّا نَزْرٌ مِنْ كُثْرٍ، وَقَطْرَةٌ مِنْ قَطْرٍ، وَيَنْشَأُ الْفَقِيهُ الْفُرُوعِيُّ فَلَا يَرَى إِلَّا مِثْلَ الشَّاطِبِيَّةِ وَالْعُنْوَانِ فَيَعْتَقِدُ أَنَّ السَّبْعَةَ مَحْصُورَةٌ فِي هَذَا فَقَطْ، وَمَنْ كَانَ لَهُ اطِّلَاعٌ عَلَى هَذَا الْفَنِّ رَأَى أَنَّ هَذَيْنِ الْكِتَابَيْنِ وَنَحْوَهُمَا مِنَ السَّبْعَةِ (كَنغْبَةٍ مِنْ دَأْمَاءَ وَتُرْبَةٍ فِي بَهْمَاءَ) والكلمات مشروحة هَذَا أَبُو عَمْرِو بْنُ الْعَلَاءِ الْإِمَامُ الَّذِي يَقْرَأُ أَهْلُ الشَّامِ وَمِصْرَ بِقِرَاءَتِهِ اشْتَهَرَ عَنْهُ فِي هَذِهِ الْكُتُبِ الْمُخْتَصَرَةِ الْيَزِيدِيُّ، وَعَنْهُ أي: عن اليزيدي رَجُلَانِ الدُّورِيُّ وَالسُّوسِيُّ، وَعِنْدَ أَهْلِ النَّقْلِ اشْتَهَرَ عَنْهُ سَبْعَةَ عَشَرَ رَاوِيًا: الْيَزِيدِيُّ، وَشُجَاعٌ، وَعَبْدُ الْوَارِثِ، وَالْعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ، وَسَعِيدُ بْنُ أَوْسٍ، وَهَارُونُ الْأَعْوَرُ، وَالْخَفَّافُ، وَعُبَيْدُ بْنُ عَقِيلٍ، وَحُسَيْنٌ الْجُعْفِيُّ، وَيُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ، وَاللُّؤْلُؤِيُّ، وَمَحْبُوبٌ، وَخَارِجَةُ، وَالْجَهْضَمِيُّ، وَعِصْمَتُ، وَالْأَصْمَعِيُّ، وَأَبُو جَعْفَرٍ الرُّؤَاسِيُّ، فَكَيْفَ تُقْصَرُ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو عَلَى الْيَزِيدِيِّ، وَيُلْغَى مَنْ سِوَاهُ مِنَ الرُّوَاةِ -عَلَى كَثْرَتِهِمْ وَضَبْطِهِمْ وديانتهم وَثِقَتِهِمْ-، وَرُبَّمَا يَكُونُ فِيهِمْ أي في هؤلاء الرواة عن أبي عمرو -غير الدوري والسوسي- وَرُبَّمَا يَكُونُ فِيهِمْ مَنْ هُوَ أَوْثَقُ وَأَعْلَمُ مِنَ الْيَزِيدِيِّ؟

وَنَنْتَقِلُ إِلَى الْيَزِيدِيِّ الذي أخذ عن ابن عمرو فَنَقُولُ: اشْتُهِرَ مِمَّنْ رَوَى عَنِ الْيَزِيدِيِّ: الدُّورِيُّ، وَالسُّوسِيُّ، وَأَبُو حَمْدُونَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ جُبَيْرٍ) طبعًا هكذا في النشر في جميع النسخ محمد بن أحمد بن جبير، وقديمًا -قبل عشرين سنة- علّقتُ بأنه هكذا في جميع النسخ، وهو سبق قلم من المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ طبعًا هذا ليس صحيحًا -ليس سبق قلم- يعني بعد الرجوع والحصول على هذا اتضح: أن الخطأ في الاسم ليس من الإمام الجزري وإنما هو موجود بخط أبي حيان، فإحدى النسخ أيضًا مكتوب فيها هذا الكلام، هنا مكتوب [كذا وجد بخط أبي حيان] طبعًا نحن قلنا اسمه الصواب هو: أحمد بن جبير بن محمد إنما عندنا في

النشر: محمد بن أحمد بن جبير، الخطأ هذا، يعني نمسح هذا التعليق ونتراجع عنه يعني قلنا: سبق قلم من المؤلف -من باب الأدب- لا، هو ليس سبق من المؤلف؛ هو سبق قلم من أبي حيان، فابن الجزري نقلها كما نقل النص عن أبي حيان.

الطالب: يعني سبق قلم من أبي حيان فيه خطأ.

الشيخ: نعم، نقول: إن هذا الكلام وجد في نسخة بخط أبا حيان؛ فهذه النسخة أفادتنا بأن الخطأ هذا في الاسم من الأصل -الذي هو من كتاب أبي حيان وليس من المؤلف ابن الجزري-.

(وَأُوقِيَّةُ أَبُو الْفَتْحِ، وَأَبُو خَلَّادٍ، وَجَعْفَرُ بْنُ حَمْدَانَ سَجَّادَةُ، وَابْنُ سَعْدَانَ وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْيَزِيدِيِّ، وَأَبُو الْحَارِثِ اللَّيْثُ بْنُ خَالِدٍ، فَهَؤُلَاءِ عَشَرَةٌ! فَكَيْفَ يُقْتَصَرُ عَلَى أَبِي شُعَيْبٍ وهو السوسي وَالدُّورِيِّ، وَيُلْغَى بَقِيَّةُ هَؤُلَاءِ الرُّوَاةِ الَّذِينَ شَارَكُوهُمَا فِي الْيَزِيدِيِّ، وَرُبَّمَا فِيهِمْ مَنْ هُوَ أَضْبَطُ مِنْهُمَا وَأَوْثَقُ؟

وَنَنْتَقِلُ إِلَى الدُّورِيِّ فَنَقُولُ: اشْتَهَرَ مِمَّنْ رَوَى عَنْهُ: ابْنُ فَرَحٍ، وَابْنُ بَشَّارٍ، وَأَبُو الزَّعْرَاءِ، وَابْنُ مَسْعُودٍ السَّرَّاجُ، وَالْكَاغِدِيُّ، وَابْنُ بَرْزَةَ وَأَحْمَدُ بْنُ حَرْبٍ الْمُعَدَّلُ.

وَنَنْتَقِلُ إِلَى ابْنِ فَرَحٍ فَنَقُولُ: رَوَى عَنْهُ مِمَّا اشْتَهَرَ: زَيْدُ بْنُ أَبِي بِلَالٍ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ)، طبعًا زمان قلنا: أن ليس له ترجمة، أو لم نحصل له على ترجمة، بعد ذلك وجدت له ترجمة عند الإمام ابن الجزري وقد ترجم له، وأيضًا الإمام الذهبي ترجم له في المعرفة.

الطالب: اسمه عمر بن محمد، ليس عمر بن عبد الصمد؟

الشيخ: نعم نعم، عمر بن محمد بن عبد الصمد؛ فأيضًا نستدرك هذا.

وَأَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ مُحَيْرَزٍ، كذا ضُبطت في نسخة المؤلف: بفتح الراء يعني: وضعت الفتحة على الراء: (بن محيَرَز) وَأَبُو مُحَمَّدٍ الْقَطَّانُ، وَالْمُطَّوِّعِيُّ، وَهَكَذَا

نُنْزِلُ هَؤُلَاءِ الْقُرَّاءَ طَبَقَةً طَبَقَةً إِلَى زَمَانِنَا هَذَا، فَكَيْفَ!، -الله أعلم- ربما يقصد: فكيف الكلام الذي كان فكيف نلغي بقيّة هؤلاء القراء.

وَهَذَا نَافِعٌ، الْإِمَامُ الَّذِي يَقْرَأُ أَهْلُ الْمَغْرِبِ بِقِرَاءَتِهِ، اشْتُهَرَ عَنْهُ فِي هَذِهِ الْكُتُبِ الْمُخْتَصَرَةِ: وَرْشٌ، وَقَالُونُ، وَعِنْدَ أَهْلِ النَّقْلِ اشْتُهَرَ عَنْهُ تِسْعَةُ رِجَالٍ: وَرْشٌ، وَقَالُونُ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، وَأَبُو خُلَيْدٍ، وَابْنُ جَمَّازٍ، وَخَارِجَةُ، وَالْأَصْمَعِيُّ، وَكَرْدَمٌ، وَالْمُسَيَّبِيُّ. طبعًا هذا بعضهم الذين هم لا زالوا في القراء العشرة أو القراءات العشرة الصغيرة عند المغاربة وهي: قالون، وإسماعيل بن جعفر، والمسيبي.

وَهَكَذَا كُلُّ إِمَامٍ مِنْ بَاقِي السَّبْعَةِ قَدِ اشْتُهَرَ عَنْهُ رُوَاةٌ غَيْرُ مَا فِي هَذِهِ الْمُخْتَصَرَاتِ، فَكَيْفَ يُلْغَى نَقْلُهُمْ وَيُقْتَصَرُ عَلَى اثْنَيْنِ؟! وَأَيُّ مَزِيَّةٍ وَشَفوفٍ وفي بعض النسخ (وشرفٍ)، لكن الذي في النسخة المعتمدة -بما فيها نسخة المؤلف- وشفوفٍ لِذَيْنِكَ الِاثْنَيْنِ عَلَى رُفَقَائِهِمَا لِذَيْنِكَ الِاثْنَيْنِ **وهما الراويان عن كل واحد.**

وَكُلُّهُمْ أَخَذُوا عَنْ شَيْخٍ وَاحِدٍ وَكُلُّهُمْ ضَابِطُونَ ثِقَاتٌ؟

الشيخ: من يجيب على هذا السؤال؟ الشيخ أبو حيان أخذ يسأل ما السبب؟ يعني لم العلماء اتفقوا -فقط- على: ورش، وقالون، والبزّي، وقنبل، والدوري؟ مع أنهم كانوا يقولون: ما لهم مزيّة.

الطالب: تلميذهم؟

الشيخ: يعني نافع من هؤلاء التلاميذ الذين معنا.

الطالب: الذين نقلوا عن قالون وورش؟

الشيخ: ممكن.

الطالب: أشهر القراءات؟

الشيخ: التلاميذ هم الذين يشهرون علم الشخص.

الطالب: إذا كانوا مشتهرين بقراءة؟

الشيخ: حتى زملاؤهم الذين كانوا معهم اشتهروا لكن -الله أعلم- السبب: الشيخ أخذْنا من لسانه، ربما يكون التلاميذ، وهذا ما كانوا يضربونه مثالًا أيضًا: يعني الأئمة الكبار -مثلًا-: سفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، وغيرهم من أقرانهم ممن لم يشتهروا، وأكبر مثال على هذا: الليث بن سعد؛ فلقد سئل واحد من العلماء: الليث ربما يكون أعلى من الإمام مالك -رحمة الله عليهم جميعًا- وهذا مذكور، لكن شهرة الإمام مالك أعلى وأكثر وأشهر؛ فبعض العلماء قال: أن الليث ضيّعه تلاميذُه؛ فما بثوا علمه، فالقضية قضية بث العلم، وعلينا استغلال ذلك؛ فما تأخذونه من المشايخ -بالذات إخواننا الذين أتوْا من خارج السعودية- ما تأخذونه من العلم هنا انشروه، وكان شيخنا الشيخ الناصر -الله يرحمه- كان يركز على الطلاب الذين من خارج المدينة كان يقول: هؤلاء سينشرون العلم -وخاصة الذين في أفريقيا- فيقول: إن هؤلاء العلماء عندهم قليل في علم القراءات، فنأخذ أكبر قدر مستطاع منهم؛ حتى ينشروا العلم، وينشروا السند.

وأيضًا، قصة الإمام ابن الجزري -رحمة الله عليه- مع شيخه في مصر: الذي في البداية رفض أن يُقرئه حتى أتاه بوسيط، فقال له: نحن نقرأ كل أحد، فاقرأ هذا لعل الله أن ينفع به. فيقول الشيخ ابن الجزري بعد خمسين سنة: لا أعلم أحدًا على وجه الأرض ينقل عنه غيري. -فالله أعلم- أن سبب نشر أي علم لأي عالم من العلماء، الأساس التلاميذ، التلاميذ هم الذين ينشرون علم الشخص.

الطالب: والتأليف؟

الشيخ: والتأليف، لكن هؤلاء لم يؤلفوا -وإن كانوا ربما ألفوا، فالقصد: هذه

الأسئلة نحاول الإجابة عليها: هل هناك سبب آخر غير التلاميذ؟

الطالب: ممكن نقول في هذا: إن فعل بن مجاهد لمّا اختار لكل واحد اثنين العلماء صاروا على نهج بن مجاهد وما أرادوا الخروج بقدر الاستطاعة.

الشيخ: هم اعترضوا عليه بن مجاهد، ابن مجاهد جاء بإسماعيل، فقد ذكر إسماعيلَ ابنُ مجاهد، يعني جاب غير قالون وورش؛ لكن لِمَ لَمْ يشتهر ما دامت القضية قضية بن مجاهد -الله أعلم-.

يعني سؤال يُبحث عنه لاحقًا.

(وَأَيْضًا فَقَدْ كَانَ فِي زَمَانِ هَؤُلَاءِ السَّبْعَةِ مِنْ أَئِمَّةِ الْإِسْلَامِ النَّاقِلِينَ الْقِرَاءَاتِ عَالَمٌ لَا يُحْصَوْنَ، وَإِنَّمَا جَاءَ مُقْرِئٌ اخْتَارَ هَؤُلَاءِ وَسَمَّاهُمْ، وَلِكَسَلِ بَعْضِ النَّاسِ وَقِصَرِ الْهِمَمِ، وَإِرَادَةِ اللهِ أَنْ يَنْقُصَ الْعِلْمُ اقْتَصَرُوا عَلَى السَّبْعَةِ، ثُمَّ اقْتَصَرُوا مِنَ السَّبْعَةِ عَلَى نَزْرٍ يَسِيرٍ مِنْهَا. انْتَهَى). يعني هذا الكلام كله كلام مَنْ؟ أبو حيان.

(وَقَالَ الْإِمَامُ -مُؤَرِّخُ الْإِسْلَامِ، وَحَافِظُ الشَّامِ، وَشَيْخُ الْمُحَدِّثِينَ وَالْقُرَّاءِ- أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الذَّهَبِيُّ فِي تَرْجَمَةِ ابْنِ شَنَبُوذَ مِنْ طَبَقَاتِ الْقُرَّاءِ لَهُ: إِنَّهُ كَانَ يَرَى جَوَازَ الْقِرَاءَةِ بِالشَّاذِّ: وَهُوَ مَا خَالَفَ رَسْمَ الْمُصْحَفِ الْإِمَامِ مَعَ أَنَّ الْخِلَافَ فِي جَوَازِ ذَلِكَ مَعْرُوفٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ -قَدِيمًا وَحَدِيثًا-، وَمَا رَأَيْنَا أَحَدًا أَنْكَرَ الْإِقْرَاءَ بِمِثْلِ قِرَاءَةِ يَعْقُوبَ وَأَبِي جَعْفَرٍ، وَإِنَّمَا أَنْكَرَ مَنْ أَنْكَرَ الْقِرَاءَةَ بِمَا لَيْسَ بَيْنَ الدَّفَّتَيْنِ). يعني هو ليس من رسم المصحف.

(وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ -صَاحِبُ [التَّيْسِيرِ] فِي طَبَقَاتِهِ-: وَائْتَمَّ بِيَعْقُوبَ فِي اخْتِيَارِهِ عَامَّةُ الْبَصْرِيِّينَ بَعْدَ أَبِي عَمْرٍو -فَهُمْ أَوْ أَكْثَرُهُمْ عَلَى مَذْهَبِهِ-، قَالَ: وَقَدْ سَمِعْتُ طَاهِرَ بْنَ غَلْبُونَ يَقُولُ: إِمَامُ الْجَامِعِ بِالْبَصْرَةِ لَا يَقْرَأُ إِلَّا بِقِرَاءَةِ يَعْقُوبَ). -الله اعلم- هذا النص الذي نقله بن غلبون ربما يكون قائله: أبو حاتم السجستاني.

(وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَشْتَه الْأَصْبَهَانِيُّ: وَعَلَى قِرَاءَةِ يَعْقُوبَ إِلَى هَذَا الْوَقْتِ أَئِمَّةُ الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ بِالْبَصْرَةِ، وَكَذَلِكَ أَدْرَكْنَاهُمْ.

وَقَالَ الْإِمَامُ -شَيْخُ الْإِسْلَامِ- أَبُو الْفَضْلِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ الرَّازِيُّ -بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الشُّبْهَةَ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا وَقَعَ بَعْضُ الْعَوَامِّ الْأَغْبِيَاءِ فِي أَنَّ أَحْرُفَ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ هِيَ الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ ﷺ: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، وَأَنَّ النَّاسَ إِنَّمَا ثَمَّنُوا الْقِرَاءَاتِ وَعَشَّرُوهَا» وَزَادُوا عَلَى عَدَدِ السَّبْعَةِ الَّذِينَ اقْتَصَرَ عَلَيْهِمُ ابْنُ مُجَاهِدٍ لِأَجْلِ هَذِهِ الشُّبْهَةِ-، ثُمَّ قَالَ: وَإِنِّي لَمْ أَقْتَفِ أَثَرَهُمْ تَثْمِينًا فِي التَّصْنِيفِ، أَوْ تَعْشِيرًا، تثمين يعني: تأليف الثمانية. أَوْ تَفْرِيدًا أي: مفردة.

إِلَّا لِإِزَالَةِ مَا ذَكَرْتُهُ مِنَ الشُّبْهَةِ، وَلِيُعْلَمَ أَنْ لَيْسَ الْمُرَاعَى فِي الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الْمُنَزَّلَةِ عَدَدًا مِنَ الرِّجَالِ دُونَ آخَرِينَ، وَلَا الْأَزْمِنَةَ، وَلَا الْأَمْكِنَةَ، وَأَنَّهُ لَوِ اجْتَمَعَ عَدَدٌ لَا يُحْصَى مِنَ الْأُمَّةِ فَاخْتَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ حُرُوفًا بِخِلَافِ صَاحِبِهِ، وَجَرَّدَ طَرِيقًا فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى حِدَةٍ -فِي أَيِّ مَكَانٍ كَانَ وَفِي أَيِّ أَوَانٍ أَرَادَ- بَعْدَ الْأَئِمَّةِ الْمَاضِينَ فِي ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ كَانَ ذَلِكَ الْمُخْتَارُ بِمَا اخْتَارَهُ مِنَ الْحُرُوفِ بِشَرْطِ الِاخْتِيَارِ، وهي الضوابط التي مرت.

لَمَا كَانَ بِذَلِكَ خَارِجًا عَنِ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الْمُنَزَّلَةِ، بَلْ فِيهَا مُتَّسَعٌ وإِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ).

طبعًا هذا النص الإمام ابن حجر -رحمة الله عليه- نقله في الفتح، وأعتقد أنه صرح أنه من كتاب [اللوامح]، وهو موجود في الجزء المطبوع بالأحرف السبعة للإمام أبي الفضل الرازي صفحة (٣٢٨)، موجود بالنص في هذا الكتاب.

طيب هل هذا يجوز الآن؟: كلام أبو الفضل الرازي أنه: لو أن واحدًا متقنًا للقراءات!، لكن هل يمكن هذا في عصرنا الآن؟! لا يمكن؛ لأن القراءات الآن

عندنا انتهت روايتها على هذه العشرة فلا أحد الآن عنده روايات غير العشرة -لا أحد- لكن ذلك الزمن كان زمن الرواية، وإذا روى يُنظر؛ فكان هذا متوسعًا فيه بشرط عدم الخروج عن رسم المصحف، فهذا الكلام في زمنه وارد، أما في زماننا فقد انتهى. فبعد ابن الجزري -رحمة الله عليه- انتهت مسألة اختيار القراءات؛ لأن الرواية انقطعت ليس عندنا الرواية الآن إلا بالقراءات العشر -وإن كان بعضهم يقول: القراءات الأربع عشرة- بغض النظر- لكن قد تكون قراءة حروف وأيضًا لو أنها ليست قراءة حروف فهي ليست من العشرة المتواترة -والله أعلم-.

(وَقَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ الْوَلِيُّ مُوَفَّقُ الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ الْكَوَاشِيُّ الْمَوْصِلِيُّ فِي أَوَّلِ تَفْسِيرِهِ التَّبْصِرَةِ: وَكُلُّ مَا صَحَّ سَنَدُهُ وَاسْتَقَامَ وَجْهُهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ وقلنا العربية المقصود بها النحو.

وَوَافَقَ لَفْظُهُ خَطَّ الْمُصْحَفِ الْإِمَامِ فَهُوَ مِنَ السَّبْعَةِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا وَلَوْ رَوَاهُ سَبْعُونَ أَلْفًا -مُجْتَمِعِينَ أَوْ متفرقين- فَعَلَى هَذَا الْأَصْلِ بُنِيَ قَبُولُ الْقِرَاءَاتِ عَنْ سَبْعَةٍ كَانُوا أَوْ عن سَبْعَةِ آلَافٍ، وَمَتَى فُقِدَ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْقِرَاءَةِ فَاحْكُمْ بِأَنَّهَا شَاذَّةٌ).

نعم، مذكورٌ عندكم في الحاشية أن الإمام بن حجر أيضًا أخذ هذا النص، والسؤال: هل بن الجزري ينقل عن بن حجر أو بن حجر ينقل عن بن الجزري؟ ما أدري! لكن -كما قلت لكم- النصوص هذه كلها موجودة عند الاثنين، والحقيقة هذا الكلام هو ليس كلام الكواشي؛ فالكواشي أخذه من مكي، هذا كلام مكي بن أبي طالب.

(وَقَالَ الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ -شَيْخُ الشَّافِعِيَّةِ، وَالْمُحَقِّقُ لِلْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ- أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْكَافِي السُّبْكِيُّ وهو الأب فِي شَرْحِ الْمِنْهَاجِ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ: (فَرْعٌ)

قَالُوا: يَعْنِي أَصْحَابَنَا الْفُقَهَاءَ أي الشافعية تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا بِالْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وَلَا تَجُوزُ بِالشَّاذَّةِ. وَظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامِ يُوهِمُ أَنَّ غَيْرَ السَّبْعِ الْمَشْهُورَةِ مِنَ الشَّوَاذِّ، وَقَدْ نَقَلَ الْبَغَوِيُّ فِي أَوَّلِ تَفْسِيرِهِ الِاتِّفَاقَ عَلَى الْقِرَاءَةِ بِقِرَاءَةِ يَعْقُوبَ وَأَبِي جَعْفَرٍ مَعَ السَّبْعِ الْمَشْهُورَةِ، قَالَ: وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّوَابُ. وَاعْلَمْ أَنَّ الْخَارِجَ عَنِ السَّبْعِ الْمَشْهُورَةِ عَلَى قِسْمَيْنِ: مِنْهُ مَا يُخَالِفُ رَسْمَ الْمُصْحَفِ، فَهَذَا لَا شَكَّ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قِرَاءَتُهُ -لَا فِي الصَّلَاةِ وَلَا فِي غَيْرِهَا-، وَمِنْهُ مَا لَا يُخَالِفُ رَسْمَ الْمُصْحَفِ وَلَمْ تَشْتَهِرِ الْقِرَاءَةُ بِهِ، وَإِنَّمَا وَرَدَ مِنْ طَرِيقٍ غَرِيبَةٍ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهَا، وَهَذَا يَظْهَرُ الْمَنْعُ مِنَ الْقِرَاءَةِ بِهِ أَيْضًا، وَمِنْهُ مَا اشْتَهَرَ عِنْدَ أَئِمَّةِ هَذَا الشَّأْنِ الْقِرَاءَةُ بِهِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا؛ فَهَذَا لَا وَجْهَ لِلْمَنْعِ مِنْهُ وَمِنْ ذَلِكَ: قِرَاءَةُ يَعْقُوبَ وَغَيْرِهِ، قَالَ أي: السبكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَالْبَغَوِيُّ أَوْلَى مَنْ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ مُقْرِئٌ فَقِيهٌ جَامِعٌ لِلْعُلُومِ، قَالَ أي: السبكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَهَكَذَا التَّفْصِيلُ فِي شَوَاذِّ السَّبْعَةِ، فَإِنَّ عَنْهُمْ شَيْئًا كَثِيرًا شَاذًّا. انْتَهَى). وأيضًا نفس الكلام هذا نقله بن حجر رحمة الله عليه في فتح الباري.

(وَسُئِلَ وَلَدُهُ الْعَلَّامَةُ قَاضِي الْقُضَاةِ أَبُو نَصْرٍ عَبْدُ الْوَهَّابِ الذي هو مترجم من السبكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَنْ قَوْلِهِ فِي كِتَابِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ فِي الْأُصُولِ: وَالسَّبْعُ مُتَوَاتِرَةٌ مَعَ قَوْلِهِ، -وَالصَّحِيحُ أَنَّ مَا وَرَاءَ الْعَشَرَةِ فَهُوَ شَاذٌّ-: إِذَا كَانَتِ الْعَشْرُ مُتَوَاتِرَةً فَلِمَ لَا قُلْتُمْ: وَالْعَشَرُ مُتَوَاتِرَةٌ بَدَلَ قَوْلِكُمْ: وَالسَّبْعُ؟ فَأَجَابَ: أَمَّا كَوْنُنَا لَمْ نَذْكُرِ الْعَشْرَ بَدَلَ السَّبْعِ مَعَ ادِّعَائِنَا تَوَاتُرَهَا؛ فَلِأَنَّ السَّبْعَ لَمْ يُخْتَلَفْ فِي تَوَاتُرِهَا، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَوَّلًا مَوْضِعَ الْإِجْمَاعِ، ثُمَّ عَطَفْنَا عَلَيْهِ مَوْضِعَ الْخِلَافِ.

طبعًا خلاف بين الأصوليون؛ لأن جمهور الأصوليين: أن الثلاثة الزائدة عن السبعة ليست متواترة، فهو يقصد ذلك.

عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْقِرَاءَاتِ الثَّلَاثَ غَيْرُ مُتَوَاتِرَةٍ فِي غَايَةِ السُّقُوطِ، وَلَا يَصِحُّ الْقَوْلُ بِهِ عَمَّنْ يُعْتَبَرُ قَوْلُهُ فِي الدِّينِ، وَهِيَ -أَعْنِي الْقِرَاءَاتِ الثَّلَاثَ-: قِرَاءَةُ يَعْقُوبَ،

وَخَلَفٍ، وَأَبِي جَعْفَرِ بْنِ الْقَعْقَاعِ، لَا تُخَالِفُ رَسْمَ الْمُصْحَفِ، ثُمَّ قَالَ (أي: تاج الدين السبكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ): سَمِعْتُ الشَّيْخَ الْإِمَامَ يَعْنِي وَالِدَهُ تقي الدين الْمَذْكُورَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُشَدِّدُ النَّكِيرَ عَلَى بَعْضِ الْقُضَاةِ، وَقَدْ بَلَغَهُ عَنْهُ أَنَّهُ مَنَعَ مِنَ الْقِرَاءَةِ بِهَا، وَاسْتَأْذَنَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا مَرَّةً فِي إِقْرَاءِ السَّبْعِ فَقَالَ: أَذِنْتُ لَكَ أَنْ تُقْرِئَ الْعَشْرَ. انْتَهَى، نَقَلْتُهُ مِنْ كِتَابِهِ مَنْعِ الْمَوَانِعِ عَلَى سُؤَالَاتِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ، وَقَدْ جَرَى بَيْنِي وَبَيْنَهُ أي: بين الشيخ ابن الجزري وبين السبكي الابن.

وَقَدْ جَرَى بَيْنِي وَبَيْنَهُ فِي ذَلِكَ كَلَامٌ كَثِيرٌ، وَقُلْتُ لَهُ: كان يَنْبَغِي أَنْ تَقُولَ وَالْعَشْرُ مُتَوَاتِرَةٌ؛ وَلَا بُدَّ، فَقَالَ: أَرَدْنَا التَّنْبِيهَ عَلَى الْخِلَافِ فَقُلْتُ: وَأَيْنَ الْخِلَافُ، وَأَيْنَ الْقَائِلُ بِهِ؟ وَمَنْ قَالَ: إِنَّ قِرَاءَةَ أَبِي جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبَ وَخَلَفٍ غَيْرُ مُتَوَاتِرَةٍ؟ فَقَالَ: يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ وَالسَّبْعُ مُتَوَاتِرَةٌ).

انظر النفس والفهم!: الشيخ ابن الجزري إمام محدث مقرئ، والشيخ تاج الدين السبكي إمام فقيهٌ أصولي؛ فانظر: نص بن الحاجب والسبع متواترة النفس الأصولي عند تاج الدين السبكي فَهِمَ منه أنه: ما زاد عن السبع غير متواترة، والنفس القرائي عند الشيخ بن الجزري فَهِمَ من نفس النص: أن هذا لا يدل عليه. فقال: يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ وَالسَّبْعُ مُتَوَاتِرَةٌ. فَقُلْتُ: أَيُّ سَبْعٍ وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ السَّبْعَةُ -مَعَ أَنَّ كَلَامَ ابْنِ الْحَاجِبِ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ- فَقِرَاءَةُ خَلَفٍ لَا تَخْرُجُ عَنْ قِرَاءَةِ أَحَدٍ مِنْهُمْ، يعني لا تخرج عن قراءة أحد العشرة أبدًا. بَلْ وَلَا عَنْ قِرَاءَةِ الْكُوفِيِّينَ فِي حَرْفٍ، سيستثنى هنا طبعًا ما خرج عن الكوفيين -بمجموعهم- لكن وافق الكسائي، ووافق شعبة.

(فَكَيْفَ يَقُولُ أَحَدٌ بِعَدَمِ تَوَاتُرِهَا -مَعَ ادِّعَائِهِ تَوَاتُرَ السَّبْعِ-، وَأَيْضًا فَلَوْ قُلْنَا إِنَّهُ يَعْنِي هَؤُلَاءِ السَّبْعَةَ، فَمِنْ أَيِّ رِوَايَةٍ؟ وَمِنْ أَيِّ طَرِيقٍ؟ وَمِنْ أَيِّ كِتَابٍ؟! إِذِ التَّخْصِيصُ لَمْ يَدَّعِهِ ابْنُ الْحَاجِبِ، وَلَوِ ادَّعَاهُ لَمَا سَلِمَ لَهُ، بَقِيَ الْإِطْلَاقُ) انظر هذه

الطريقة المنطقية لم يَدّعِهِ ابن الحاجب لو ادعى ما سلم له بقي شيء واحد وهو أن يكون الكلام مطلقًا على هذه الطريقة الأصولية.

فَيَكُونُ كُلَّمَا جَاءَ عَنِ السَّبْعَةِ الكلام أو المعنى المقصود: كلُّ ما جاء عن السبعة هو المتواتر.

(فَقِرَاءَةُ يَعْقُوبَ جَاءَتْ عَنْ عَاصِمٍ وَأَبِي عَمْرٍو، وَأَبُو جَعْفَرٍ هُوَ شَيْخُ نَافِعٍ وَلَا يَخْرُجُ عَنِ السَّبْعَةِ مِنْ طُرُقٍ أُخْرَى، فَقَالَ (أي السبكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ): فَمِنْ أَجْلِ هَذَا قُلْتُ: وَالصَّحِيحُ أَنَّ مَا وَرَاءَ الْعَشَرَةِ فَهُوَ شَاذٌّ، وَمَا يُقَابِلُ الصَّحِيحَ إِلَّا فَاسِدٌ، ثُمَّ كَتَبْتُ لَهُ اسْتِفْتَاءً فِي ذَلِكَ وَصُورَتُهُ: مَا تَقُولُ السَّادَةُ الْعُلَمَاءُ أَئِمَّةُ الدِّينِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ الَّتِي يُقْرَأُ بِهَا الْيَوْمَ وَهَلْ هِيَ مُتَوَاتِرَةٌ أَمْ غَيْرُ مُتَوَاتِرَةٍ؟ وَهَلْ كُلَّمَا انْفَرَدَ بِهِ وَاحِدٌ مِنَ الْعَشَرَةِ بِحَرْفٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُتَوَاتِرٌ أَمْ لَا؟ وَإِذَا كَانَتْ مُتَوَاتِرَةً فَمَا يَجِبُ عَلَى مَنْ جَحَدَهَا أَوْ حَرْفًا مِنْهَا؟ يعني: أو جحد حرفًا منها فَأَجَابَنِي -وَمِنْ خَطِّهِ نَقَلْتُ-:

الْحَمْدُ لِلَّهِ؛ الْقِرَاءَاتُ السَّبْعُ الَّتِي اقْتَصَرَ عَلَيْهَا الشَّاطِبِيُّ وَالثَّلَاثُ الَّتِي هِيَ: قِرَاءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ، وَقِرَاءَةُ يَعْقُوبَ، وَقِرَاءَةُ خَلَفٍ مُتَوَاتِرَةٌ مَعْلُومَةٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، وَكُلُّ حَرْفٍ انْفَرَدَ بِهِ وَاحِدٌ مِنَ الْعَشَرَةِ مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ طبعًا الذي أنفرد به واحد من المتواتر؛ لأنه إن لم يكن متواترًا فليس معلومًا من الدين بالضرورة، ومن ينكر المعلوم من الدين بالضرورة قد يكفر؛ فالكلام الذي انفرد عن واحد من السبعة شرطه: التواتر؛ حتى يكون معلومًا من الدين بالضرورة.

(مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ لَا يُكَابِرُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا جَاهِلٌ، وَلَيْسَ تَوَاتُرُ شَيْءٍ مِنْهَا مَقْصُورًا عَلَى مَنْ قَرَأَ بِالرِّوَايَاتِ، بَلْ هِيَ مُتَوَاتِرَةٌ عِنْدَ كُلِّ مُسْلِمٍ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَلَوْ كَانَ مَعَ ذَلِكَ عَامِّيًّا جِلْفًا -لَا يَحْفَظُ مِنَ الْقُرْآنِ حَرْفًا-، وَلِهَذَا تَقْرِيرٌ طَوِيلٌ وَبُرْهَانٌ عَرِيضٌ، لَا يَسَعُ هَذِهِ الْوَرَقَةَ شَرْحُهُ، وَحَظُّ كُلِّ مُسْلِمٍ وَحَقُّهُ أَنْ يَدِينَ لِلَّهِ

تَعَالَى وَيَجْزِمَ نَفْسَهُ بِأَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ مُتَوَاتِرٌ مَعْلُومٌ بِالْيَقِينِ، لَا يَتَطَرَّقُ الظُّنُونُ وَلَا الِارْتِيَابُ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ -وَاللهُ أَعْلَمُ-. كَتَبَهُ: عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ السُّبْكِيِّ الشَّافِعِيُّ. وَقَالَ الْإِمَامُ الْأُسْتَاذُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَرَّابُ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ [الشَّافِي]: ثُمَّ التَّمَسُّكُ بِقِرَاءَةِ سَبْعَةٍ مِنَ الْقُرَّاءِ -دُونَ غَيْرِهِمْ- لَيْسَ فِيهِ أَثَرٌ وَلَا سُنَّةٌ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ جَمْعِ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ، لَمْ يَكُنْ قَرَأَ بِأَكْثَرَ مِنَ السَّبْعِ، فَصَنَّفَ كِتَابًا وَسَمَّاهُ السَّبْعَ؛ فَانْتَشَرَ ذَلِكَ فِي الْعَامَّةِ؛ وَتَوَهَّمُوا أَنَّهُ لَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ؛ لِاشْتِهَارِ ذِكْرِ مُصَنِّفِهِ، وَقَدْ صَنَّفَ غَيْرُهُ كُتُبًا فِي الْقِرَاءَاتِ وَبَعْدَهُ وَذَكَرَ لِكُلِّ إِمَامٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ رِوَايَاتٍ كَثِيرَةً، وَأَنْوَاعًا مِنَ الِاخْتِلَافِ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ إِنَّهُ لَا تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِتِلْكَ الرِّوَايَاتِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا غَيْرُ مَذْكُورَةٍ فِي كِتَابِ ذَلِكَ الْمُصَنِّفِ، وَلَوْ كَانَتِ الْقِرَاءَةُ مَحْصُورَةً بِسَبْعِ رِوَايَاتٍ لِسَبْعَةٍ مِنَ الْقُرَّاءِ لَوَجَبَ أَنْ لَا يُؤْخَذَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِلَّا رِوَايَةٌ واحدةً، وَهَذَا لَا قَائِلَ بِهِ، وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَتَوَهَّمَ مُتَوَهِّمٌ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ»، أَنَّهُ مُنْصَرِفٌ إِلَى قِرَاءَةِ سَبْعَةٍ مِنَ الْقُرَّاءِ الَّذِينَ وُلِدُوا بَعْدَ التَّابِعِينَ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مُتَعَرِّيًا عَنِ الْفَائِدَةِ إِلَى أَنْ يُولَدَ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةُ السَّبْعَةُ؛ فَتُؤْخَذُ عَنْهُمُ الْقِرَاءَةُ، وَيُؤَدِّي أَيْضًا إِلَى أَنْ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنْ يَقْرَأَ إِلَّا بِمَا يَعْلَمُ: أَنَّ هَؤُلَاءِ السَّبْعَةَ مِنَ الْقُرَّاءِ إِذَا وُلِدُوا وَتَعَلَّمُوا اخْتَارُوا الْقِرَاءَةَ بِهِ، وَهَذَا تَجَاهُلٌ مِنْ قَائِلِهِ، يعني كأن الشيخ يقول: أن الذي يقول مثل هذا الكلام كأنه غبي.

(قَالَ: وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَنَّ قَوْمًا مِنَ الْعَامَّةِ يَقُولُونَهُ جَهْلًا، وَيَتَعَلَّقُونَ بِالْخَبَرِ وَيَتَوَهَّمُونَ أَنَّ مَعْنَى السَّبْعَةِ الْأَحْرُفِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْخَبَرِ إِتِّبَاعُ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى مَا تَوَهَّمُوهُ، بَلْ طَرِيقُ أَخْذِ الْقِرَاءَةِ أَنْ تُؤْخَذَ عَنْ إِمَامٍ ثِقَةٍ لَفْظًا عَنْ لَفْظٍ إِمَامًا عَنْ إِمَامٍ إِلَى أَنْ يَتَّصِلَ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَاللهُ أَعْلَمُ بِجَمِيعِ ذَلِكَ).

(وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٌّ فِي [إِبَانَتِهِ]: ذِكْرُ اخْتِلَافِ الْأَئِمَّةِ الْمَشْهُورِينَ غَيْرِ

السَّبْعَةِ فِي سُورَةِ "الْحَمْدِ" مِمَّا يُوَافِقُ خَطَّ الْمُصْحَفِ وَيُقْرَأُ بِهِ، (قَرَأَ) إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي عَبْلَةَ (الْحَمْدُ لُلَّهِ) (بِضَمِّ اللَّامِ الْأُولَى)، (وَقَرَأَ) الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ (بِكَسْرِ الدَّالِ وَفِيهِمَا بُعْدٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ يعني في النحو، وَمَجَازُهُمَا يعني ومعناهما أو توجيه هذا الوجه على الإِتْبَاعُ، يعني: إتباع حركة اللام لحركة الدال قبلها، طبعًا يقول: فيها بعد في العربية؛ لأن إتباع كسرة الدال لكسرة اللام من الله (لله) وهي كسرة بناء ضعيف، والنحويون يقولون: حرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء.

ومَنْ يرجعْ إلى كتب التوجيه والمعاني يجدْ فيها ذلك. فهنا يقول: (وَفِيهِمَا بُعْدٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ) يعني في النحو، وإذا هي من حيث إنها –أي: هذه القراءة– من حيث أنها لغة فهي لغة وهي لغة تميم يعني يقولون: إنها لغة تميم وبعضها غطفان، ونقلها أيضًا سيبويه –رحمة الله عليه– حتى يقولون: إذا فهي لغة تميم وبعض طفان يتبعون الأول الثاني للتجانس وعليه أنشد سيبويه: / اضرب الساقين إمك هابلُ/ وفي بعض شراح الكتاب يقولون من روايته: اضرب الساقينِ أُمك؛ فالتوجيه لا نقول فيه.

(وَقَرَأَ) أَبُو صَالِحٍ (مَالِكَ يَوْمِ الدِّينِ) (بِأَلِفٍ وَالنَّصْبِ عَلَى النِّدَاءِ)، أي: يا مالك. وَكَذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ السَّمَيْفَعِ الْيَمَانِيُّ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ حَسَنَةٌ، (وَقَرَأَ) أَبُو حَيْوَةَ (مَلِكَ) بِالنَّصْبِ عَلَى النِّدَاءِ مِنْ غَيْرِ أَلِفٍ، (وَقَرَأَ) عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (مَلَكَ يَوْمَ الدِّينِ)؛ (فَنَصَبَ اللَّامَ وَالْكَافَ وَنَصَبَ: (يَوْمَ) جَعَلَهُ فِعْلًا مَاضِيًا)، وَرَوَى عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو: (مَلْكِ يَوْمِ الدِّينِ) (بِإِسْكَانِ اللَّامِ وَالْخَفْضِ) وَهِيَ مَنْسُوبَةٌ لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، (وَقَرَأَ) عَمْرُو بْنُ فَائِدٍ الْإِسْوَارِيُّ (إِيَاكَ نَعْبُدُ وَإِيَاكَ) (بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ فِيهِمَا)، وَقَدْ كَرِهَ ذَلِكَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ؛ لِمُوَافَقَةِ لَفْظِهِ لَفْظَ (إِيَا الشَّمْسِ) وَهُوَ: ضِيَاؤُهَا، وعليه فتكون هذه القراءة معناها غير سليم (إِيَاكَ نَعْبُدُ وَإِيَاكَ نِسْتَعِينُ) على تخفيف الياء فكأنهم يعبدون الشمس؛ لأن (الإيا) هو ضوء الشمس.

(وَقَرَأَ) يَحْيَى بْنُ وَثَّابٍ (نِسْتَعِينُ) (بِكَسْرِ النُّونِ الْأُولَى) هذا مر معنا في بعض المحاضرات أنها هي لغة قديمة، وما زالت موجودة عندنا هنا في الحجاز فنقول: نِروح نِلعب ونِسمع ونِقرأ، فالفعل مضارع، والحرف الأول من الفعل المضارع، وهي لغة قديمة. وَهِيَ لُغَةٌ مَشْهُورَةٌ حَسَنَةٌ، (وَرَوَى) الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ (غَيْرَ الْمَغْضُوبِ) بِالنَّصْبِ، وَنَصْبُهُ حَسَنٌ عَلَى الْحَالِ، أَوْ عَلَى الصِّفَةِ، (وَقَرَأَ) أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ (وَلَا الضَّأَلِينَ) (بِهَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ فِي مَوْضِعِ الْأَلِفِ)؛ وَهُوَ قَلِيلٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، قَالَ أي: مكي: فَهَذَا كُلُّهُ مُوَافِقٌ لِخَطِّ الْمُصْحَفِ وَالْقِرَاءَةُ بِهِ لِمَنْ رَوَاهُ عَنِ الثِّقَاتِ جَائِزَةٌ لِصِحَّةِ وَجْهِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَمُوَافَقَتِهِ الْخَطَّ إِذَا صَحَّ نَقْلُهُ.

(قُلْتُ) وهو ابن الجزري رحمه الله عليه: كَذَا اقْتَصَرَ أي: مكي عَلَى نِسْبَةِ هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ لِمَنْ نَسَبَهَا إِلَيْهِ، وَقَدْ وَافَقَهُمْ عَلَيْهَا غَيْرُهُمْ، وَبَقِيَتْ قِرَاءَاتٌ أُخْرَى عَنِ الْأَئِمَّةِ الْمَشْهُورِينَ فِي الْفَاتِحَةِ تُوَافِقُ خَطَّ الْمُصْحَفِ؛ وَحُكْمُهَا حُكْمُ مَا ذُكِرَ، ذَكَرَهَا الْإِمَامُ الصَّالِحُ الْوَلِيُّ أَبُو الْفَضْلِ الرَّازِيُّ فِي كِتَابِ اللَّوَامِحِ لَهُ وَهِيَ: (الْحَمْدَ لِلَّهِ) (بِنَصْبِ الدَّالِ)، (عَنْ) زَيْدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، (وَعَنْ) رُؤْبَةَ بْنِ الْعَجَّاجِ وَعَنْ هَارُونَ بْنِ مُوسَى الْعَتَكِيِّ؛ وَوَجْهُهَا النَّصْبُ عَلَى الْمَصْدَرِ، وَتَرْكِ فِعْلِهِ لِلشُّهْرَةِ، (وَعَنِ) الْحَسَنِ أَيْضًا، (الْحَمْدَ لَلَّهِ) بِفَتْحِ اللَّامِ إِتْبَاعًا لِنَصْبِ الدَّالِ وَهِيَ لُغَةُ بَعْضِ قَيْسٍ، وَإِمَالَةِ الْأَلِفِ مِنْ (لِلَّهِ) لِقُتَيْبَةَ عَنِ الْكِسَائِيِّ وَوَجْهُهَا الْكَسْرَةُ بَعْدُ، (لله) هذه الإمالة في اللام الثانية (الْحَمْدَ لَلَّهِ). (وَعَنْ) أَبِي زَيْدٍ سَعِيدِ بْنِ أَوْسٍ الْأَنْصَارِيِّ، (رَبُّ الْعَالَمِينَ) (بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ)، وَحَكَاهُ عَنِ الْعَرَبِ، وَوَجْهُهُ أَنَّ النُّعُوتَ إِذَا تَتَابَعَتْ وَكَثُرَتْ جَازَتِ الْمُخَالَفَةُ بَيْنَهَا؛ فَيُنْصَبُ بَعْضُهَا بِإِضْمَارِ فِعْلٍ وَيُرْفَعُ بَعْضُهَا بِإِضْمَارِ الْمُبْتَدَأِ طبعًا (الْحَمْدَ لَلَّهِ) (رَبُّ الْعَالَمِينَ) (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) (مَالِكُ) هذه النعوت التي جاءت بعده.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى الْجَرِّ بَعْدَمَا انْصَرَفْتَ عَنْهُ إِلَى الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، طبعًا قال

أبو حيان: تُضَعَّفُ قراءةُ نصبِ ﴿رَبَّ﴾ وخفض الصفات بعدها ﴿الْحَمْدَ لِلَّهِ﴾ ﴿رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ يقول هذا يعني: تضعف قراءة نصب ﴿رَبَّ﴾ وخفض الصفات بعدها أي: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ لأنهم نصوا أنه: لا إتباع بعد القطع في النعوت.

(وَعَنِ) الْكِسَائِيِّ فِي رِوَايَةِ سَوْرَةَ بْنِ الْمُبَارَكِ وَقُتَيْبَةَ: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ بِالْإِمَالَةِ، الكبرى ﴿مَالِكِ﴾ وهذه القراءات بعضها موجود في كتاب [الأحرف السبعة] للإمام أبي الفضل الرازي. (وَعَنْ) عَاصِمٍ الْجَحْدَرِيِّ، ﴿مَالِكٌ﴾ (بِالرَّفْعِ وَالْأَلِفِ مُنَوَّنًا)، وَنَصْبِ ﴿يَوْمَ الدِّينِ﴾ يعني: مالكٌ يومَ بِإِضْمَارِ الْمُبْتَدَأِ يعني: هو مالك وَإِعْمَالِ مَالِكِ فِي يَوْمِ، (وَعَنْ) عَوْنِ بْنِ أَبِي شَدَّادٍ الْعُقَيْلِيِّ: ﴿مَالِكُ﴾ (بِالْأَلِفِ وَالرَّفْعِ مَعَ الْإِضَافَةِ مالِكُ يومِ وَرَفْعُهُ بِإِضْمَارِ الْمُبْتَدَأِ) وَهِيَ أَيْضًا أي: هذه القراءة عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي حَيْوَةَ، وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، (وَعَنْ) عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﴿مَلَّاكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ (بِتَشْدِيدِ اللَّامِ مَعَ الْخَفْضِ) وهذا أيضًا موجود عند الرازي في الكتاب المذكور. وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُخَالِفٍ لِلرَّسْمِ، بَلْ يَحْتَمِلُهُ تَقْدِيرًا كَمَا تَحْتَمِلُهُ قِرَاءَةُ (مَالِكِ)، وَعَلَى ذَلِكَ قِرَاءَةُ حَمْزَةَ وَالْكِسَائِيِّ، ﴿عَلَّامُ الْغَيْبِ﴾.

وَعَنِ الْيَمَانِيِّ أَيْضًا ﴿مَلِيكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ (بِالْيَاءِ) وَهِيَ مُوَافِقَةٌ لِلرَّسْمِ أَيْضًا كَتَقْدِيرِ الْمُوَافَقَةِ فِي جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ (بِالْيَاءِ وَالْهَمْزَةِ)، وَكَقِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو ﴿وَأَكُونَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (بِالْوَاوِ)، (وَعَنِ) الْفَضْلِ بْنِ مُحَمَّدٍ الرَّقَاشِيِّ طبعًا مكتوب التعليق لكن -الله أعلم- الأصح والمراد: الفضل بن عيسى بن عباد، وهذه تحتاج إلى تحقيق.
(وَعَنِ) الْفَضْلِ بْنِ مُحَمَّدٍ الرَّقَاشِيِّ ﴿أَيَّاكَ نَعْبُدُ وَأَيَّاكَ﴾ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ فِيهِمَا، وَهِيَ لُغَةٌ، وَرَوَاهَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَلِيٍّ أَيْضًا، (وَعَنْ) أَبِي عَمْرٍو فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللهِ بْنِ دَاوُدَ الْخُرَيْبِيِّ إِمَالَةُ الْأَلِفِ مِنْهُمَا يعني ﴿إِيَاكَ نَعْبُدُ وَإِيَاكَ﴾، وَوَجْهُ ذَلِكَ الْكَسْرَةُ مِنْ قَبْلُ، وَعَنْ بَعْضِ أَهْلِ مَكَّةَ (نَعْبُدْ) بِإِسْكَانِ الدَّالِ يعني: في الوصل؛ وَوَجْهُهَا التَّخْفِيفُ

كَقِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو ﴿يَأْمُرْكُمْ﴾ بِالْإِسْكَانِ، وَقِيلَ: إِنَّها عِنْدَهُمْ رَأْسُ آيَةٍ؛ فَنَوَى الْوَقْفَ لِلسُّنَّةِ وَحَمَلَ الْوَصْلَ عَلَى الْوَقْفِ، يعني ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ انتهت الآية هنا.

(وَرَوَى الْأَصْمَعِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، (الزِّرَاطَ) بِالزَّايِ الْخَالِصَةِ وَجَاءَ أَيْضًا عَنْ حَمْزَةَ؛ وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ حُرُوفَ الصَّفِيرِ يُبْدَلُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، وَهِيَ مُوَافِقَةٌ لِلرَّسْمِ كَمُوَافَقَةِ قِرَاءَةِ السِّينِ، وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ﴿غَيْرُ الْمَغْضُوبِ﴾ بِالرَّفْعِ، أَيْ: هُمْ غَيْرُ الْمَغْضُوبِ أَوْ أُولَئِكَ.

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزَ الْأَعْرَجِ، وَمُسْلِمِ بْنِ جُنْدُبٍ، وَعِيسَى بْنِ عُمَرَ الثَّقَفِيِّ الْبَصْرِيِّ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ يَزِيدَ الْقَصِيرِ: ﴿عَلَيْهُمُ﴾ (بِضَمِّ الْهَاءِ وَوَصْلِ الْمِيمِ بِالْوَاوِ)، وَعَنِ الْحَسَنِ، وَعَمْرِو بْنِ فَائِدٍ: ﴿عَلَيْهِمِ﴾ (بِكَسْرِ الْهَاءِ وَوَصْلِ الْمِيمِ بِالْيَاءِ)، وَعَنِ ابْنِ هُرْمُزَ أَيْضًا: (بِضَمِّ الْهَاءِ وَالْمِيمِ مِنْ غَيْرِ صِلَةٍ) ﴿عليهُمُ﴾، وَعَنْهُ أَيْضًا: (بِكَسْرِ الْهَاءِ وَضَمِّ الْمِيمِ مِنْ غَيْرِ صِلَةٍ ﴿عليهِمُ﴾؛ فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ، وَفِي الْمَشْهُورِ ثَلَاثَةٌ؛ فَتَصِيرُ سَبْعَةً، وَكُلُّهَا لُغَاتٌ، وَذَكَرَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ فِيهَا ثَلَاثُ لُغَاتٍ أُخْرَى لَوْ قُرِئَ بِهَا لَجَازَ، وَهِيَ: ضَمُّ الْهَاءِ وَكَسْرُ الْمِيمِ مَعَ الصِّلَةِ ﴿عليهُمِي﴾، وَالثَّانِيَةُ: كَذَلِكَ -إِلَّا أَنَّهُ بِغَيْرِ صِلَةٍ-﴿عليهُمِ﴾، وَالثَّالِثَةُ: بِالْكَسْرِ فِيهِمَا مِنْ غَيْرِ صِلَةٍ﴿عليهِمِ﴾، وَلَمْ يُخْتَلَفْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ فِي الْإِسْكَانِ وَقْفًا يعني: إسكان الميم طبعا.

(قُلْتُ:) أي: بن الجزري: وَبَقِيَ مِنْهَا رِوَايَاتٌ أُخْرَى رُوِّينَاهَا مِنْهَا إِمَالَةُ ﴿الْعَالَمِينَ وَالرَّحْمَنِ﴾ بِخِلَافٍ لِقُتَيْبَةَ عَنِ الْكِسَائِيِّ، وَمِنْهَا إِشْبَاعُ الْكَسْرَةِ مِنْ (مَلِكِ يَوْمَ الدِّينِ) قَبْلَ الْيَاءِ حَتَّى تَصِيرَ يَاءً، وَإِشْبَاعُ الضَّمَّةِ مِنْ ﴿نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ﴾ حَتَّى تَصِيرَ وَاوًا رِوَايَةُ كَرْدَمٍ عَنْ نَافِعٍ وَرَوَاهَا أَيْضًا الْأَهْوَازِيُّ عَنْ وَرْشٍ وَلَهَا وَجْهٌ، وَمِنْهَا: ﴿يُعْبَدُ﴾ (بِالْيَاءِ وَضَمِّهَا وَفَتْحِ الْبَاءِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ) ﴿يُعْبَدُ﴾ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ، وَهِيَ مُشْكَلَةٌ وَتُوَجَّهُ عَلَى الِاسْتِعَارَةِ وَالِالْتِفَاتِ.

وَأَمَّا حَقِيقَةُ رجع الشيخ للأحرف السبعة في الحصة الماضية والتي قبلها قلنا: أنظر كيف الشيخ؟! أسميناها (براعة الخروج من الموضوع) النقطة التي كان يتكلم فيها ودخل على الكتب والتدوين، ثم رجع إلى الموضوع الأساسي وهي أعتقد أنها آخر نقطة فيما يتعلق بحديث الأحرف السبعة؛ لأنه يقول: وَأَمَّا حَقِيقَةُ اخْتِلَافِ هَذِهِ السَّبْعَةِ الْأَحْرُفِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ يعني حقيقة الاختلاف وَفَائِدَتُهُ، أي: فائدة الاختلاف فَإِنَّ الِاخْتِلَافَ الْمُشَارَ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافُ تَنَوُّعٍ وَتَغَايُرٍ لَا اخْتِلَافَ تَضَادٍّ وَتَنَاقُضٍ، هذه عبارة ابن قتيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ فَإِنَّ هَذَا مُحَالٌ أَنْ يَكُونَ فِي كَلَامِ اللهِ -تَعَالَى- قَالَ -تَعَالَى-: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢]، وَقَدْ تَدَبَّرْنَا اخْتِلَافَ الْقِرَاءَاتِ كُلِّهَا فَوَجَدْنَاهَا لَا تَخْلُو مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ:

(أَحَدُهَا) اخْتِلَافُ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، (الثَّانِي) اخْتِلَافُهُمَا جَمِيعًا مَعَ جَوَازِ اجْتِمَاعِهِمَا فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ، (الثَّالِثُ) اخْتِلَافُهُمَا جَمِيعًا مَعَ امْتِنَاعِ جَوَازِ اجْتِمَاعِهِمَا فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ، بَلْ يَتَّفِقَانِ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ لَا يَقْتَضِي التَّضَادَّ.

فَأَمَّا الْأَوَّلُ- فَكَالِاخْتِلَافِ فِي (الصِّرَاطَ، وعَلَيْهِمْ، وَيُؤَدِّهِ، وَالْقُدُسِ، وَيَحْسَبُ) وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُطْلَقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لُغَاتٌ فَقَطْ.

وَأَمَّا الثَّانِي- فَنَحْوُ: (مَالِكِ يوم الدين، وَمَلِكِ) -فِي الْفَاتِحَةِ-؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ فِي الْقِرَاءَتَيْنِ هُوَ اللّٰهُ -تَعَالَى-؛ لِأَنَّهُ مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ وَمَلِكُهُ، وَكَذَا طبعًا لا أدري عندي -هنا في الطبعة- مكتوب من (الدوري) ما أدري ما هي؟

الطالب: المصحف مأخوذ من المصحف.

الشيخ: يعني الذي كان يراجع نسيه؟ - الله يعفو عنا وعنه- أخذها من المصحف حتى راجعت الرسالة ليس موجودا فيها! إذاً ما الذي أدخل كلمة (الدوري)؟

الطالب: يعني: الدوري كان فقيهًا.

الشيخ: هذا جيد؛ حتي لا يقولوا كل شيء منه.

(يُكَذِّبُونَ، وَيَكْذِبُونَ)؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِمَا هُمُ الْمُنَافِقُونَ؛ لِأَنَّهُمْ يُكَذِّبُونَ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَيَكْذِبُونَ فِي أَخْبَارِهِمْ، وَكَذَا (كَيْفَ نُنْشِرُهَا) بِالرَّاءِ وَالزَّايِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِمَا هِيَ الْعِظَامُ، وَذَلِكَ أَنَّ اللهَ أَنْشَرَهَا أَيْ: أَحْيَاهَا، وَأَنْشَزَهَا أَيْ: رَفَعَ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ حَتَّى الْتَأَمَتْ؛ فَضَمِنَ اللهُ تَعَالَى الْمَعْنَيَيْنِ فِي الْقِرَاءَتَيْنِ.

وَأَمَّا الثَّالِثُ فَنَحْوَ: (وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا) بِالتَّشْدِيدِ وَالتَّخْفِيفِ كُذِّبوا وكُذِبوا، وَكَذَا (وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ) (بِفَتْحِ اللَّامِ الأولى في: (لَتزول) وَرَفْع اللام الْأُخْرَى لَتزولُ وَبِكَسْرِ اللام الْأُولَى وَفَتْحِ الثَّانِيَةِ لِتزولَ، وَكَذَا (لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا)، وَ(فَتَنُوا) بِالتَّسْمِيَةِ وَالتَّجْهِيلِ بالتسمية: فَتَنوا، وبالتجهيل: فُتِنوا، وَكَذَا قَالَ: (لَقَدْ عَلِمْتَ) (بِضَمِّ التَّاءِ وَفَتْحِهَا) لقد علِمتَ، لقد علِمتُ، وَكَذَلِكَ مَا قُرِئَ شَاذًّا (وَهُوَ يُطْعَمُ وَلَا يُطْعِمُ) عَكْسَ الْقِرَاءَةِ الْمَشْهُورَةِ، وَكَذَلِكَ (يُطْعِمُ وَلَا يُطْعِمُ) عَلَى التَّسْمِيَةِ فِيهِمَا، فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ وَإِنِ اخْتَلَفَ لَفْظًا وَمَعْنًى وَامْتَنَعَ اجْتِمَاعُهُ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ، فَإِنَّهُ يَجْتَمِعُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، يَمْتَنِعُ فِيهِ التَّضَادُّ وَالتَّنَاقُضُ.

فَأَمَّا وَجْهُ تَشْدِيدِ (كُذِّبُوا) فَالْمَعْنَى: وَتَيَقَّنَ الرُّسُلُ أَنَّ قَوْمَهُمْ قَدْ كَذَّبُوهُمْ، وَوَجْهُ التَّخْفِيفِ: أي: وَتَوَهَّمَ الْمُرْسَلُ إِلَيْهِمْ أَنَّ الرُّسُلَ قَدْ كَذَبُوهُمْ فِيمَا أَخْبَرُوهُمْ بِهِ، فَالظَّنُّ فِي الْأُولَى يَقِينٌ، وَالضَّمَائِرُ الثَّلَاثَةُ لِلرُّسُلِ، وَالظَّنُّ فِي الْقِرَاءَةِ الثَّانِيَةِ شَكٌّ، وَالضَّمَائِرُ الثَّلَاثَةُ لِلْمُرْسَلِ إِلَيْهِمْ. وَأَمَّا وَجْهُ فَتْحِ اللَّامِ الْأُولَى وَرَفْعِ الثَّانِيَةِ مِنْ (لَتزُولُ) فَهُوَ أَنْ يَكُونَ (إِنْ) مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ، أَيْ: وَإِنَّ مَكْرَهُمْ كَانَ مِنَ الشِّدَّةِ بِحَيْثُ تُقْتَلَعُ مِنْهُ الْجِبَالُ الرَّاسِيَاتُ مِنْ مَوَاضِعِهَا، وَفِي الْقِرَاءَةِ الثَّانِيَةِ: (إِنْ): نَافِيَةٌ، أَيْ: مَا كَانَ مَكْرُهُمْ وَإِنْ تَعَاظَمَ وَتَفَاقَمَ لِيَزُولَ مِنْهُ أَمْرُ مُحَمَّدٍ ﷺ وَدِينُ الْإِسْلَامِ، فَفِي الْأُولَى تَكُونُ الْجِبَالُ حَقِيقَةً وَفِي الثَّانِيَةِ مَجَازًا.

وَأَمَّا وَجْهُ (مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا) عَلَى التَّجْهِيلِ؛ فَهُوَ أَنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ: (لِلَّذِينَ هَاجَرُوا)، وَفِي التَّسْمِيَةِ أي: فتنوا يَعُودُ إِلَى: (الْخَاسِرُونَ). وَأَمَّا وَجْهُ ضَمِّ تَاءِ (عَلِمْتُ)؛ فَإِنَّهُ أَسْنَدَ الْعِلْمَ قال لقد علمت ما أنزل هؤلاء فَإِنَّهُ أَسْنَدَ الْعِلْمَ إِلَى مُوسَى حَدِيثًا مِنْهُ لِفِرْعَوْنَ حَيْثُ قَالَ: (إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ)، فَقَالَ مُوسَى عَلَى نَفْسِهِ: (لَقَدْ عَلِمْتُ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ)، فَأَخْبَرَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ نَفْسِهِ بِالْعِلْمِ بِذَلِكَ، أَيْ أَنَّ الْعَالِمَ ذَلِكَ لَيْسَ بِمَجْنُونٍ، وَقِرَاءَةُ فَتْحِ التَّاءِ أَنَّهُ أَسْنَدَ هَذَا الْعِلْمَ لِفِرْعَوْنَ مُخَاطَبَةً مِنْ مُوسَى لَهُ بِذَلِكَ عَلَى وَجْهِ التَّقْرِيعِ لِشِدَّةِ مُعَانَدَتِهِ لِلْحَقِّ بَعْدَ عِلْمِهِ، وَكَذَلِكَ وَجْهُ قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ (يُطْعِمُ) بِالتَّسْمِيَةِ، (وَلَا يُطْعَمُ) عَلَى التَّجْهِيلِ: أَنَّ الضَّمِيرَ فِي (وَهُوَ) يَعُودُ إِلَى اللهِ -تَعَالَى-، أَيْ: وَاللهُ -تَعَالَى- يَرْزُقُ الْخَلْقَ وَلَا يَرْزُقُهُ أَحَدٌ، وَالضَّمِيرُ فِي عَكْسِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ يَعُودُ إِلَى الْوَلِيِّ، أَيْ: وَالْوَلِيُّ الْمُتَّخَذُ يُرْزَقُ وَلَا يَرْزُقُ أَحَدًا، وَالضَّمِيرُ فِي الْقِرَاءَةِ الثَّالِثَةِ إِلَى اللهِ -تَعَالَى-، أَيْ: وَاللهُ يُطْعِمُ مَنْ يَشَاءُ من عباده وَلَا يُطْعِمُ مَنْ يَشَاءُ؛ فَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقِرَاءَاتِ تَنَافٍ وَلَا تَضَادٌّ وَلَا تَنَاقُضٌ.

وَكُلُّ مَا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ قَبُولُهُ، وَلَمْ يَسَعْ أَحَدًا مِنَ الْأُمَّةِ رَدُّهُ، وَلَزِمَ الْإِيمَانُ بِهِ، وَأَنَّ كُلَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ، إِذْ كُلُّ قِرَاءَةٍ مِنْهَا مَعَ الْأُخْرَى بِمَنْزِلَةِ الْآيَةِ مَعَ الْآيَةِ؛ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهَا كُلِّهَا وَإِتِّبَاعُ مَا تَضَمَّنَتْهُ مِنَ الْمَعْنَى -عِلْمًا وَعَمَلًا-، لَا يَجُوزُ تَرْكُ مُوجِبِ إِحْدَاهُمَا لِأَجْلِ الْأُخْرَى؛ ظَنًّا أَنَّ ذَلِكَ تَعَارُضٌ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: "لَا تَخْتَلِفُوا فِي الْقُرْآنِ وَلَا تَتَنَازَعُوا فِيهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ وَلَا يَتَسَاقَطُ، أَلَا تَرَوْنَ أَنَّ شَرِيعَةَ الْإِسْلَامِ فِيهِ وَاحِدَةٌ؟ حُدُودُهَا، وَقِرَاءَتُهَا، وَأَمْرُ اللهِ فِيهَا وَاحِدٌ، وَلَوْ كَانَ مِنَ الْحَرْفَيْنِ حَرْفٌ يَأْمُرُ بِشَيْءٍ يَنْهَى عَنْهُ الْآخَرُ كَانَ ذَلِكَ الِاخْتِلَافَ، وَلَكِنَّهُ جَامِعٌ ذَلِكَ كُلَّهُ، وَمَنْ قَرَأَ عَلَى قِرَاءَةٍ فَلَا يَدَعْهَا رَغْبَةً عَنْهَا، فَإِنَّهُ مَنْ كَفَرَ بِحَرْفٍ مِنْهُ كَفَرَ بِهِ كُلِّهِ".

(قُلْتُ:) أي بن جزري وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ حَيْثُ قَالَ: لِأَحَدِ الْمُخْتَلِفِينَ: «أَحْسَنْتَ»، وَفِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: «أَصَبْتَ»، وَفِي الْآخَرِ: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ»؛ فَصَوَّبَ النَّبِيُّ ﷺ قِرَاءَةَ كُلٍّ مِنَ الْمُخْتَلِفِينَ، وَقَطَعَ بِأَنَّهَا كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ مِنْ عِنْدِ اللهِ، وَبِهَذَا افْتَرَقَ اخْتِلَافُ الْقُرَّاءِ مِنَ اخْتِلَافِ الْفُقَهَاءِ: فَإِنَّ اخْتِلَافَ الْقُرَّاءِ، كُلٌّ حَقٌّ وَصَوَابٌ نَزَلَ مِنْ عِنْدِ اللهِ -وَهُوَ كَلَامُهُ لَا شَكَّ فِيهِ-، وَاخْتِلَافُ الْفُقَهَاءِ، اخْتِلَافٌ اجْتِهَادِيٌّ، وَالْحَقُّ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فِيهِ وَاحِدٌ، فَكُلُّ مَذْهَبٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْآخَرِ صَوَابٌ يَحْتَمِلُ الْخَطَأَ، وَكُلُّ قِرَاءَةٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأُخْرَى حَقٌّ وَصَوَابٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ نَقْطَعُ بِذَلِكَ وَنُؤْمِنُ بِهِ، وَنَعْتَقِدُ أَنَّ مَعْنَى إِضَافَةِ كُلِّ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الِاخْتِلَافِ إِلَى مَنْ أُضِيفَ إِلَيْهِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ كَانَ أَضْبَطَ لَهُ وَأَكْثَرَ قِرَاءَةً وَإِقْرَاءً بِهِ، وَمُلَازَمَةً لَهُ، وَمَيْلًا إِلَيْهِ -لَا غَيْرُ ذَلِكَ-.

طبعًا هنا فائدة نحوية: ابن هشام كما هو مكتوب عندكم في الحاشية ابن هشام يقول: أن كلمة لَا غَيْرَ إنها من لحن الفقهاء، يعني غير صحيحة يعني إنها ليست من كلام العرب؛ إنما هو لحن، ويقول: إنما يستخدمها الفقهاء، لكن اتضح أن كلام الشيخ بن هشام يتناقض مع ما قاله الإمام بن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح [التسهيل]، وجاء بشاهدٍ على استخدام العرب لكلمة (لا غير) وأنها ليست من الفقهاء:

جَوابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنَا ... لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لا غيرُ تُسْأَلُ

فهذا هو الشاهد.

(وَكَذَلِكَ إِضَافَةُ الْحُرُوفِ وَالْقِرَاءَاتِ إِلَى أَئِمَّةِ الْقِرَاءَةِ وَرُوَاتِهِمُ، الْمُرَادُ بِهَا: أَنَّ ذَلِكَ الْقَارِئَ وَذَلِكَ الْإِمَامَ اخْتَارَ الْقِرَاءَةَ بِذَلِكَ الْوَجْهِ مِنَ اللُّغَةِ حَسْبَمَا قَرَأَ بِهِ)، حسبما بتسكين السين؛ لأنها ما سُبقت بحرف الجر، فلو سُبقت بحرف الجر تكون السين مفتوحة -هذه معلومة لُغوية-. (فَآثَرَهُ عَلَى غَيْرِهِ، وَدَاوَمَ عَلَيْهِ وَلَزِمَهُ حَتَّى اشْتَهَرَ وَعُرِفَ بِهِ، وَقُصِدَ فِيهِ، وَأُخِذَ عَنْهُ؛ فَلِذَلِكَ أُضِيفَ إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْقُرَّاءِ،

وَهَذِهِ الْإِضَافَةُ إِضَافَةُ اخْتِيَارٍ وَدَوَامٍ وَلُزُومٍ؛ لَا إِضَافَةَ اخْتِرَاعٍ وَرَأْيٍ وَاجْتِهَادٍ).

طبعًا الكلام الأول بهذا افتراق اختلاف القراء عن اختلاف الفقهاء، هذا كلام الجعبري يعني: عنده كلام في مثل هذا إذا لم يكن نصه.

(وَأَمَّا فَائِدَةُ اخْتِلَافِ الْقِرَاءَاتِ وَتَنَوُّعِهَا، فَإِنَّ فِي ذَلِكَ فَوَائِدَ غَيْرَ مَا قَدَّمْنَا مِنْ سَبَبِ التَّهْوِينِ وَالتَّسْهِيلِ وَالتَّخْفِيفِ عَلَى الْأُمَّةِ).

(وَمِنْهَا مَا فِي ذَلِكَ مِنْ نِهَايَةِ الْبَلَاغَةِ، وَكَمَالِ الْإِعْجَازِ وَغَايَةِ الِاخْتِصَارِ، وَجَمَالِ الْإِيجَازِ، إِذْ كُلُّ قِرَاءَةٍ بِمَنْزِلَةِ الْآيَةِ، إِذْ كَانَ تَنَوُّعُ اللَّفْظِ بِكَلِمَةٍ تَقُومُ مَقَامَ آيَاتٍ، وَلَوْ جُعِلَتْ دَلَالَةُ كُلِّ لَفْظٍ آيَةً عَلَى حِدَتِهَا لَمْ يَخْفَ مَا كَانَ فِي ذَلِكَ مِنَ التَّطْوِيلِ).

(وَمِنْهَا مَا فِي ذَلِكَ مِنْ عَظِيمِ الْبُرْهَانِ وَوَاضِحِ الدَّلَالَةِ، إِذْ هُوَ مَعَ كَثْرَةِ هَذَا الِاخْتِلَافِ وَتَنَوُّعِهِ لَمْ يَتَطَرَّقْ إِلَيْهِ تَضَادٌّ وَلَا تَنَاقُضٌ وَلَا تَخَالُفٌ، بَلْ كُلُّهُ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَيُبَيِّنُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَيَشْهَدُ بَعْضُهُ لِبَعْضٍ -عَلَى نَمَطٍ وَاحِدٍ وَأُسْلُوبٍ وَاحِدٍ-، وَمَا ذَاكَ إِلَّا آيَةٌ بَالِغَةٌ، وَبُرْهَانٌ قَاطِعٌ عَلَى صِدْقِ مَنْ جَاءَ بِهِ ﷺ). في نسخة المؤلف على صدق من جاء به ﷺ.

(وَمِنْها سُهُولَةُ حِفْظِهِ، وَتَيْسِيرُ نَقْلِهِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ، إِذْ هُوَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ مِنَ الْبَلَاغَةِ وَالْوَجَازَةِ، فَإِنَّهُ مَنْ يَحْفَظُ كَلِمَةً ذَاتَ أَوْجُهٍ أَسْهَلُ عَلَيْهِ وَأَقْرَبُ إِلَى فَهْمِهِ، وَأَدْعَى لِقَبُولِهِ مِنْ حِفْظِهِ جُمَلًا مِنَ الْكَلَامِ تُؤَدِّي مَعَانِيَ تِلْكَ الْقِرَاءَاتِ الْمُخْتَلِفَاتِ، لَا سِيَّمَا فِيمَا كَانَ خَطُّهُ وَاحِدًا، فَإِنَّ ذَلِكَ أَسْهَلُ حِفْظًا وَأَيْسَرُ لَفْظًا).

(وَمِنْهَا إِعْظَامُ أُجُورِ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ يُفْرِغُونَ جُهْدَهُمْ؛ لِيَبْلُغُوا قَصْدَهُمْ فِي تَتَبُّعِ مَعَانِي ذَلِكَ وَاسْتِنْبَاطِ الْحِكَمِ وَالْأَحْكَامِ مِنْ دِلَالَةِ كُلِّ لَفْظٍ، وَاسْتِخْرَاجِ كَمِينِ أَسْرَارِهِ وَخَفِيِّ إِشَارَاتِهِ، وَإِنْعَامِهِمُ النَّظَرَ، وَإِمْعَانِهِمُ الْكَشْفَ عَنِ التَّوْجِيهِ وَالتَّعْلِيلِ وَالتَّرْجِيحِ، وَالتَّفْصِيلِ؛ بِقَدْرِ مَا يَبْلُغُ غَايَةُ عِلْمِهِمْ، وَيَصِلُ إِلَيْهِ نِهَايَةُ

فَهْمِهِمْ ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾، -وَالْأَجْرُ عَلَى قَدْرِ الْمَشَقَّةِ-).

(وَمِنْهَا بَيَانُ فَضْلِ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَشَرَفِهَا عَلَى سَائِرِ الْأُمَمِ، مِنْ حَيْثُ تَلَقِّيهِمْ كِتَابَ رَبِّهِمْ هَذَا التَّلَقِّي، وَإِقْبَالُهُمْ عَلَيْهِ هَذَا الْإِقْبَالَ، وَالْبَحْثُ عَنْ لَفْظَةٍ لَفْظَةٍ، وَالْكَشْفُ عَنْ صِيغَةٍ صِيغَةٍ، وَبَيَانُ صَوَابِهِ، وَبَيَانُ تَصْحِيحِهِ، وَإِتْقَانُ تَجْوِيدِهِ، حَتَّى حَمَوْهُ مِنْ خَلَلِ التَّحْرِيفِ، وَحَفِظُوهُ مِنَ الطُّغْيَانِ وَالتَّطْفِيفِ، فَلَمْ يُهْمِلُوا تَحْرِيكًا وَلَا تَسْكِينًا، وَلَا تَفْخِيمًا وَلَا تَرْقِيقًا، حَتَّى ضَبَطُوا مَقَادِيرَ الْمَدَّاتِ، وَتَفَاوُتَ الْإِمَالَاتِ، وَمَيَّزُوا بَيْنَ الْحُرُوفِ بِالصِّفَاتِ، مِمَّا لَمْ يَهْتَدِ إِلَيْهِ فِكْرُ أُمَّةٍ مِنَ الْأُمَمِ، وَلَا يُوصَلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِإِلْهَامِ بَارِئِ النَّسَمِ) سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

(وَمِنْهَا ما ذخره الله بالذال -وليس كالمطبوع: (ادّخره): بالألف الموصولة مع الدال- لا، الصواب هنا ب(الذال) كما هو في النسخ، والمعنى اللغوي أيضًا يُقوّي ذلك.

وَمِنْهَا مَا ذَخَرَهُ اللهُ مِنَ الْمَنْقَبَةِ الْعَظِيمَةِ، وَالنِّعْمَةِ الْجَلِيلَةِ الْجَسِيمَةِ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ الشَّرِيفَةِ، مِنْ إِسْنَادِهَا كِتَابَ رَبِّهَا، وَاتِّصَالُ هَذَا السَّبَبِ الْإِلَهِيِّ بِسَبَبِهَا خِصِّيصَةُ) وذكرنا هذا الكلام وما يتعلق بها من حيث اللغة.

خِصِّيصَةُ اللهِ تَعَالَى هَذِهِ الْأُمَّةَ الْمُحَمَّدِيَّةَ، وَإِعْظَامًا لِقَدْرِ أَهْلِ هَذِهِ الْمِلَّةِ الْحَنِيفِيَّةِ، وَكُلُّ قَارِئٍ يُوصِلُ حُرُوفَهُ بِالنَّقْلِ إِلَى أَصْلِهِ، وَيَرْفَعُ ارْتِيَابَ الْمُلْحِدِ قَطْعًا بِوَصْلِهِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْفَوَائِدِ إِلَّا هَذِهِ الْفَائِدَةُ الْجَلِيلَةُ لَكَفَتْ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْخَصَائِصِ إِلَّا هَذِهِ الْخَصِيصَةُ النَّبِيلَةُ لَوَفَّتْ.

وَمِنْهَا ظُهُورُ سِرِّ اللهِ -تعالى- فِي تَوَلِّيهِ حِفْظَ كِتَابِهِ الْعَزِيزِ وَصِيَانَةَ كَلَامِهِ الْمُنَزَّلِ بِأَوْفَى الْبَيَانِ وَالتَّمْيِيزِ، فَإِنَّ اللهَ -تَعَالَى- لَمْ يُخْلِ عَصْرًا مِنَ الْأَعْصَارِ -وَلَوْ فِي قُطْرٍ

مِنَ الْأَقْطَارِ- مِنْ إِمَامٍ حُجَّةٍ قَائِمٍ بِنَقْلِ كِتَابِ اللهِ -تَعَالَى- وَإِتْقَانِ حُرُوفِهِ وَرِوَايَاتِهِ، وَتَصْحِيحِ وُجُوهِهِ وَقِرَاءَاتِهِ، يَكُونُ وَجُودُهُ سَبَبًا لِوُجُودِ هَذَا السَّبَبِ الْقَوِيمِ عَلَى مَرِّ الدُّهُورِ، وفي نسخة المؤلف على ممر الدهور. وَبَقَاؤُهُ دَلِيلًا عَلَى بَقَاءِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ فِي الْمَصَاحِفِ وَالصُّدُورِ.

ونقف هنا -وإن شاء الله- سيبدأ فصل جديد، ومن بداية الفصل القادم إني لما رأيت الهمم يبدأ ابن الجزري يدخل -كما يقول مشايخنا المصريون- في الغريق، سيبدأ في الطرق ثم في الأسانيد -وقبل الأسانيد سيقتني الكتب والمرويات- ثم في الأسانيد ثم يسمي بالرحمن، ويبدأ بالتجويد، فمن هنا كل محاضرة ستكون أصعب من المحاضرة التي قبلها.

نسأل الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ أن يوفقنا جميعًا لما يحب ويرضى، وأن يتقبل منّا، وأن يجازيَ مَن كان السببَ في هذا الاجتماع خير الجزاء ويحفظه ويبارك فيه ويتقبل منه صالح القول والعمل، وآخر دعوانا: أن الحمد لله وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.



الدرس الثامن

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

السلام عليكم ورحمة الله –تعالى– وبركاته.

مسّاكم الله جميعًا بكلّ خير، أيها الإخوة المستمعون والحاضرون والمشاهدون.

ونواصل –إن شاء الله– قراءة كتاب [النشر في القراءات العشر]، وبدءًا من هذا الدرس لهذه الليلة سيبدأ إمامنا ابن الجزري –رحمه الله عليه– في الدخول في الكتاب، يعني موضوع الكتاب هو «القراءة» فمن هذا الدرس سيبدأ يدخل فيما يتعلق بعلم القراءات.

المحاضرات السابقة التي قرأناها هي كانت عبارة عن مدخل أو مقدمة لهذا الكتاب، ومن الليلة –إن شاء الله– ما يسمح به الوقت، سنعرف المنهجية التي جاء بها «**الإمام ابن الجزري**» فيما يتعلق بالقراءات والأسانيد والكتب: فسيتكلم لنا عن منهجيته في اختياره لهذه الأسانيد ولهذه الحجج، ثم بعد ذلك سيبدأ بسرد ما يمكن أن نسميَه «**مرويّات ابن الجزري في كتب القراءات**» وما أدري –حقيقة– هي كم عددها؟ ما بين خمسة وثلاثين إلى خمسين كتابًا –تقريبًا–، فهذه كلها مرويّات، والإمام ابن الجزري أحب أن يذكرها لنا، ثم بعد ذلك سيختار لنا من هذه المرويّات بعضها، وهذا البعض الذي سيختاره سيختار منه أيضًا بعض طرقه، وليس معنى أن كل كتاب

ذكره هنا أنه اعتمده بالأسانيد، وليس كل كتاب يذكره بالأسانيد معناه أنه اعتمد كل طرقه، لا، وإنما هذه مثلًا ثمانية وخمسين كتابًا هي عبارة عن مرويّات، يعني أخذ منها القراءات كلها، قرأها وقرأ ببعضها وبمضمّنها القرآن الكريم؛ هذه المرويّات.

وعندما ذكر الأسانيد، لم يذكرها لنا من جميع هذه الكتب، وإنما سيختار -تقريبًا- خمسة وثلاثين كتابًا منها، هذه الخمسة وثلاثين كتابًا -أيضًا- ليس معناه أنها كل الطرق التي فيها اختارها ابن الجزري في الأسانيد، لا، وإنما سيختار بعضها إلا [الشاطبية] و [التيسير]، فكتاب التيسير أخذ كل الطرق التي به؛ لأنها هي أصول [الشاطبية]، وكذلك الشاطبية، وزاد طرقًا للشاطبي، أما بقية الكتب فيأخذ منها بعضها، وسنعرف أنه سيأخذ مثلًا عن [الكامل] وهو أعلى كتاب أو أكثر الكتب طُرقًا، سيأخذ منه مائة وخمسة وثلاثين طريقًا، ثم بعد ذلك يتدرج في النزول إلى أن يصل إلى كتابٍ من الكتب فيأخذ منه طريقًا واحدًا أو طريقين، وهكذا.

هذه مقدمة لما سيبدأ به المؤلف رحمة الله عليه الليلة، وسيأخذ منّا تقريبًا أكثر من مائتي صفحة -إن شاء الله-.

نبدأ قراءة النص.

وقال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَصْلٌ

• وَإِنِّي لَمَّا رَأَيْتُ الْهِمَمَ قَدْ قَصُرَتْ، وَمَعَالِمَ هَذَا الْعِلْمِ الشَّرِيفِ قَدْ دُثِرَتْ، وَخَلَتْ مِنْ أَئِمَّتِهِ الْآفَاقُ، وَأَقْوَتْ مِنْ مُوَفَّقٍ يُوقِفُ عَلَى صَحِيحِ الِاخْتِلَافِ وَالِاتِّفَاقِ، وَتُرِكَ لِذَلِكَ أَكْثَرُ الْقِرَاءَاتِ الْمَشْهُورَةِ، وَنُسِيَ غَالِبُ الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ الْمَذْكُورَةِ، حَتَّى كَادَ النَّاسُ لَمْ يُثْبِتُوا قُرْآنًا إِلَّا مَا فِي [الشَّاطِبِيَّةِ] وَ [التَّيْسِيرِ] وَلَمْ يَعْلَمُوا قِرَاءَاتٍ سِوَى مَا فِيهِمَا مِنَ النَّذْرِ الْيَسِيرِ، وَكَانَ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَيَّ التَّعْرِيفُ بِصَحِيحِ الْقِرَاءَاتِ،

وَالتَّوْقِيفُ عَلَى الْمَقْبُولِ مِنْ مَنْقُولِ مَشْهُورِ الرِّوَايَاتِ فَعَمَدْتُ إِلَى أَثْبَتِ مَا وَصَلَ إِلَيَّ مِنْ قِرَاءَاتِهِمْ، وَأَوْثَقِ مَا صَحَّ لَدَيَّ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْعَشْرَةِ قُرَّاءِ الْأَمْصَارِ، وَالْمُقْتَدَى بِهِمْ فِي سَالِفِ الْأَعْصَارِ، وَاقْتَصَرْتُ عَنْ كُلِّ إِمَامٍ بِرَاوِيَيْنِ، وَعَنْ كُلِّ رَاوٍ بِطَرِيقَيْنِ وعن كل طريق بطريقين.

١- التعريف بصحيح القراءات.

إذن القراءات التي في النشر قراءات صحيحة، ومقبولة، ومأخوذة من مشهور الروايات.

إذن أثبت وأوثق ما صح، معناه أن هناك كثيرا هو صحيح، لكن هذا الصحيح الذي ذكره هو أوثق الذي صح عنده.

إذن عن كل إمام راويين، يعني مثلًا «**نافع**»، نافع هذا هو الإمام: أخذ عنه من راويين، -«**قالون وورش**»-، وعن كل راوٍ -وهما «**قالون ووَرْش**»- أخذ عن راوٍ وهو قالون، أخذ عنه طريقين -والمؤلف سيفسر لنا هذا-، وعن كل طريق بطريقين، يعني لو أخذنا مثلًا ورشًا، وقلنا: ماذا أخذ عنه؟ قالون وورش، إذن قالون راوِ وورش راوِ، إذن هذان راويان عن الإمام.

نأتي إلى دوره، وعن كل راوِ بطريقين: نأخذ ورش، إذن معناه أن ورشًا لابد أن يكون عنه طريقان: «**الأزرق والأصبهاني**»، إذن الأزرق والأصبهاني فيدخلان تحت قوله: وعن كل راوٍ بطريقين، راوِ ورش، طريقان:

- **الأول**: الأزرق.
- **الثاني**: الأصبهاني.

وعن كل طريق بطريقين، نحن قلنا الأزرق طريق لورش، والأصبهاني طريق لورش، إذن نأخذ وعن كل طريق -وهو الأول- نأخذ الأزرق، الأزرق عنه طريقان:

«**النحّاس وابن سيف**»، الأصبهاني هو أيضًا طريق عن ورش، إذن لابد يأخذ عنه طريقان، وهما «**هبةُ الله والمُطوّعي**».

هذا مثال، وقِس به على كل القراء ما عدا من سيذكر أنه لم يجد هذا الشرط متوفرًا عنده؛ ولهذا هنا في [النشر] اكتفَى بهذا، لكن هناك في تقريره للنشر، **ماذا يقول في هذا الباب؟**

يقول: «**لكل واحد من هؤلاء الرواة طريقان، كل طريق من طريقين، إن تَأَتَّى ذلك**»، وطبعًا في النشر لم يقل إن تَأَتَّى ذلك، هناك في التقرير يقول: «**إن تَأَتَّى ذلك**».

لو ما تَأَتَّى ذلك؟

يقول أنا سألتزم لك بأنه كلما أكتب طريقًا أكتب عنه طريقين، لكن أحيانًا لا أستطيع ولا أجد، **إذا لم تجد ماذا سوف تفعل؟**

فقال: «**إن تَأَتَّى ذلك أو أربعة عن الراوي نفسه**»، يعني: وإن لم يتأتَ ذلك، لما حصَّلت في كتب القراءات التي رويتها والتي قرأتها، إذا لم أجد هذا الشرط بأني آخذ عن كل طريق طريقين، أنا سأكتفي بأن أذكر أربع طرق للراوي.

لماذا؟

يقول: «**لتتم ثمانون طريقًا**»، فكأن الإمام ابن الجزري -رحمه الله عليه- برمج كتابه على أن يضم ثمانين طريقًا.

هذه الثمانين طريقًا هو وجد لها هذه الطريقة، أن يذكر لك عن كل إمام راويين، وعن كل راوٍ طريقين، وهكذا، فسنعرف أنه مثلًا: عند خلف ما تيسرت له طريقة، عند إدريس ما تيسرت له، عند خلاد ما صلُحت معه، ماذا يفعل؟ بدلًا من أن يذكر أربعة عن الطريق -طريقان طريقان-، يقول: أنا سوف أذكر أربعة طرق عن الراوي، المهم أن تكون أربعة طرق متوفرة عن الراوي، سواءً أنها من طريقين طريقين عن الراوي،

عن الطريق الأول طريقين وعن الطريق الثاني طريقين، إذا ما تيسرت هذه الأربعة من الطريقين، أنا سوف أختصرها وآتي بها أربعة طرق عن الراوي نفسه، هذا كله سيفصله لنا الإمام ابن الجزري:

• وَعَنْ كُلِّ طَرِيقٍ بِطْرِيقَيْنِ: مَغْرِبِيَّةٍ وَمَشْرِقِيَّةٍ، مِصْرِيَّةٍ وَعِرَاقِيَّةٍ، مَعَ مَا يَتَّصِلُ إِلَيْهِمْ مِنَ الطُّرُقِ، وَيَتَشَعَّبُ عَنْهُمْ مِنَ الْفِرَقِ: فَنَافِعٌ مِنْ رِوَايَتَيْ قَالُونَ وَوَرْشٍ عَنْه.

وهذا يدل على أن هذه الأسانيد كثيرة جدًا، وكثرة الأسانيد فيها دلالة على التواتر.

بدأ يعطينا أمثلة، وبدأ يذكر لنا ما هي هذه الطرق؟ وما هي هذه الروايات التي جاء بها في كتابه النشر؟ فبدأ بالقارئ الأول -الإمام الأول- وهو «**نافع**»، يعني ورش وقالون عنه أي عن نافع، وهو الآن يفصل لنا عبارته، «وَاقْتَصَرْتُ عَنْ كُلِّ إِمَامٍ بِرَاوِيَيْنِ»، إمام كما نقول عنه نحن: قارئ.

• وَابْنُ كَثِيرٍ مِنْ رِوَايَتَي الْبَزِّيِّ وَقُنْبُلٍ عَنْ أَصْحَابِهِمَا عَنْهُ.

يعني البزّي وقُنبُل لا ينقلان عن أحد قراءة مباشرة عنه، وإنما بواسطة.

• وَأَبُو عَمْرٍو مِنْ رِوَايَتَي الدُّورِيِّ وَالسُّوسِيِّ عَنِ الْيَزِيدِيِّ عَنْهُ، وَابْنُ عَامِرٍ مِنْ رِوَايَتَيْ هِشَامٍ وَابْنِ ذَكْوَانَ عَنْ أَصْحَابِهِمَا عَنْهُ- أي بواسطة -، وَعَاصِمٌ مِنْ رِوَايَتَيْ أَبِي بَكْرٍ شُعْبَةَ وَحَفْصٍ عَنْهُ.

يعني شعبة وحفص أخذوا مباشرة من عاصم.

• وَحَمْزَةُ مِنْ رِوَايَتَيْ خَلَفٍ وَخَلَّادٍ عَنْ سُلَيْمٍ عَنْهُ، وَالْكِسَائِيُّ مِنْ رِوَايَتَيْ أَبِي الْحَارِثِ وَالدُّورِيِّ عَنْهُ، وَأَبُو جَعْفَرٍ مِنْ رِوَايَتَيْ عِيسَى بْنِ وَرْدَانَ وَسُلَيْمَانَ بْنِ جَمَّازٍ عَنْهُ، وَيَعْقُوبُ مِنْ رِوَايَتَيْ رُوَيْسٍ وَرَوْحٍ عَنْهُ، وَخَلَفٌ مِنْ رِوَايَتَيْ إِسْحَاقَ الْوَرَّاقِ وَإِدْرِيسَ الْحَدَّادِ عَنْهُ.

الآن انتهى شرح عبارة «وَاقْتَصَرْتُ عَنْ كُلِّ إِمَامٍ بِرَاوِيَيْنِ».

نذهب إلى العبارة الثانية: «وَعَنْ كُلِّ رَاوٍ بِطَرِيقَيْنِ» نرى ماذا سيقول:

- فَأَمَّا قَالُونُ: فَمِنْ طَرِيقَيْ أَبِي نَشِيطٍ وَالْحُلْوَانِيِّ عَنْهُ.

يعني الراوي الأول عن الإمام الأول، والحَلَواني بعضهم يقولها هكذا، فنعذر إذا أخطأنا في الاسم من حيث الحركات.

إذن هذا الراوي الأول وهو قالون من طريقين: طريق أبي نشيط والحلواني عنه، سنطبق وعن كل طريق بطريقين، وجدنا طريقين عن قالون: أبي نشيط والحلواني.

- فَأَبُو نَشِيطٍ مِنْ طَرِيقَي ابْنِ بُويَانَ وَالْقَزَّازِ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْأَشْعَثِ عَنْهُ فَعَنْهُ،

عنه أي عن أبي نشيط، فعنه أي عن قالون.

إذن الآن ذكرنا أن قالون عنده طريقين: أبو نشيط والحلواني:

الطريق الأول- أبو نشيط من طريقين: ابن بويان والقزاز.

إذا فيما يتعلق برواية قالون: الشرط تام: الإمام أخذ عنه الراوي وأخذ عنه طريقيْن وأخذ عنهم طريقين.

الطريق الثاني- عن قالون وهو:

- وَالْحُلْوَانِيُّ مِنْ طَرِيقَيِ ابْنِ أَبِي مِهْرَانَ وَجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْهُ فَعَنْهُ.

عنه أي: عن الحلواني، فعنه أي: عن قالون.

طبعًا هنا نذكر أن: الإمام ابن الجزري لم يشترط ولم يلتزم بأنه يذكر عن كل راوٍ أو عن كل طريق نفس العدد، يعني ربما يأخذ عن الحلواني مثلًا: يأخذ خمسة طرق، وربما يأخذ عن أبو نشيط عشرين طريقًا، فلا يلتزم؛ فلهذا مثلًا: نجد الحلواني من

طريقي ابن أبي مهران خمسة عشر طريقًا، ومن طريق جعفر بن محمد أربعة طرق – تقريبًا–، فمعناه: أنه لم يلتزم بأن يكون العدد متساويًا.

نرجع إلى الراوي الثاني وهو: ورش.

• وَأَمَّا وَرْشٌ فَمِنْ طَرِيقَي الْأَزْرَقِ وَالْأَصْبَهَانِيِّ.

يعني الأزرق لابد أن يكون عنه طريقين، والأصبهاني لابد أن يكون عنه طريقين.

• فَالْأَزْرَقُ مِنْ طَرِيقَي إِسْمَاعِيلَ النَّحَّاسِ وَابْنِ سيف عَنْهُ فَعَنْهُ.

إذن وضحت كلمة (عنه فعنه).

• وَالْأَصْبَهَانِيُّ مِنْ طَرِيقَي ابْنِ جَعْفَرٍ وَالْمُطَّوِّعِيِّ عَنْهُ عَنْ أَصْحَابِهِ فَعَنْهُ.

لأن الأصبهاني لم يأخذ عن ورش مباشرة؛ ولهذا قال (المطوعي عنه) –هذا الضمير (عنه)– أي: عن الأصبهاني، (عن أصحابه) يعني: عن شيوخه، (فعنه) أي: عن ورش؛ إذن بين الأصبهاني وورش هناك واسطة: وهم الخمسة رجال أو الأربعة.

• وَأَمَّا الْبَزِّيُّ فَمِنْ طَرِيقَي أَبِي رَبِيعَةَ وَابْنِ الْحُبَابِ عَنْهُ، فَأَبُو رَبِيعَةَ مِنْ طَرِيقَي النَّقَّاشِ وَابْنِ بَنَانٍ عَنْهُ فَعَنْهُ، وَابْنُ الْحُبَابِ مِنْ طَرِيقَي ابْنِ صَالِحٍ وَعَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ عُمَرَ عَنْهُ فَعَنْهُ.

من الواضح أن ابن الجزري يأخذ عن الراوي عن طريقين وعنه فعنه، وضح.

• وَأَمَّا قُنْبُلٌ فَمِنْ طَرِيقَي ابْنِ مُجَاهِدٍ وَابْنِ شَنَبُوذَ عَنْهُ: فَابْنُ مُجَاهِدٍ من طَرِيقَي السَّامَرِّيِّ وَصَالِحٍ عَنْهُ فَعَنْهُ، وَابْنُ شَنَبُوذَ مِنْ طَرِيقَي الْقَاضِي أَبِي الْفَرَجِ وَالشَّطَوِيِّ عَنْهُ فَعَنْهُ، وَأَمَّا الدُّورِيُّ فَمِنْ طَرِيقَيْ أَبِي الزَّعْرَاءِ وَابْنِ فَرَحٍ (بِالْحَاءِ عَنْهُ).

(وَابْنِ فَرَحٍ بِالْحَاءِ) حتى لا يكون بدلًا من الحاء جيم، فبعضهم يترجم له (ابن فرج: بالجيم)، ولكنه (ابن فرح: بالحاء)، فكلمة بالحاء هذه من المؤلف، يعني تنبيه

لنا؛ حتى لا نقع في تصحيفه (بالحاء).

• فَأَبُو الزَّعْرَاءِ مِنْ طَرِيقَي ابْنِ مُجَاهِدٍ وَالْمُعَدَّلِ عَنْهُ فَعَنْهُ، وَابْنُ فَرَحٍ مِنْ طَرِيقَي ابْنِ أَبِي بِلَالٍ وَالْمُطَّوِّعِيِّ عَنْهُ فَعَنْهُ، وَأَمَّا السُّوسِيُّ فَمِنْ طَرِيقَي ابْنِ جَرِيرٍ وَابْنِ جُمْهُورٍ عَنْهُ، فَابْنُ جَرِيرٍ مِنْ طَرِيقَي عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحُسَيْنِ وَابْنِ حَبَشٍ عَنْهُ فَعَنْهُ.

طبعًا ابن جرير هذا ليس هو ابن جرير المفَسِّر، ومع الأسف بعض من كتب في هذا المجال لم ينتبه لهذا؛ وكتب كتابًا فيه افتراءات عن طرق السوسي، فرأى ابن الجزري يقول ابن جرير؛ فظن أنه ابن جرير الطبري؛ فترجم له على أنه ابن جرير الطبري، لا، هو ابن جرير موسى الرقي، فهو ليس ابن جرير الطبري وهو لم ينتبه لذلك، وترجمته سيذكرها الإمام ابن الجزري في محلها -إن شاء الله-.

وعبد الله بن الحسين هذا هو السامري -الذي مر معنا قبل قليل- «**وَأَمَّا قُنْبُلٌ فَمِنْ طَرِيقَي ابْنِ مُجَاهِدٍ وَابْنِ شَنَبُوذَ عَنْهُ، فَابْنُ مُجَاهِدٍ من طَرِيقَي السَّامَرِّيِّ**» السامري هذا هو نفسه عبد الله بن الحسين.

• وَابْنُ جُمْهُورٍ مِنْ طَرِيقَي الشَّذَائِيِّ وَالشَّنَبُوذِيِّ عَنْهُ فَعَنْهُ، وَأَمَّا هِشَامٌ فَمِنْ طَرِيقَي الْحُلْوَانِيِّ عَنْهُ وَالدَّاجُونِيِّ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْهُ، فَالْحُلْوَانِيُّ مِنْ طَرِيقَي ابْنِ عَبْدَانَ وَالْجَمَّالِ عَنْهُ فَعَنْه.

طبعًا الحلواني هذا هو نفسه الحلواني أحمد بن يزيد الذي في رواية قالون، فعنده رواية عن قالون وعنده رواية عن طريق هشام.

• وَالدَّاجُونِيُّ: مِنْ طَرِيقَيْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ وَالشَّذَائِيِّ عَنْهُ فَعَنْهُ، وَأَمَّا ابْنُ ذَكْوَانَ: فَمِنْ طَرِيقَي الْأَخْفَشِ وَالصُّورِيِّ عَنْهُ، فَالْأَخْفَشُ: مِنْ طَرِيقَي النَّقَّاشِ وَابْنِ الْأَخْرَمِ عَنْهُ فَعَنْه.

إلى الآن الأمور تسير كما يُرام مع ابن الجزري، يعني كل راوٍ يحصل عنه طريقين، وكل طريق من الطريقين يحصل عنه طريقين.

- وَالصُّورِيُّ مِنْ طَرِيقَيِ الرَّمْلِيِّ وَالْمُطَّوِّعِيِّ عَنْهُ فَعَنْهُ.

واعتبر الرملي هذا هو نفسه الداجوني.

- وَأَمَّا أَبُو بَكْرٍ: فَمِنْ طَرِيقَيْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ وَالْعُلَيْمِيِّ عَنْهُ، فَابْنُ آدَمَ: مِنْ طَرِيقَيْ شُعَيْبٍ وَأَبِي حَمْدُونَ عَنْهُ فَعَنْهُ، وَالْعُلَيْمِيُّ: مِنْ طَرِيقَيِ ابْنِ خُلَيْعٍ وَالرَّزَّازُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْوَاسِطِيِّ عَنْهُ فَعَنْهُ، وَأَمَّا حَفْصٌ: فَمِنْ طَرِيقَيْ عُبَيْدِ بْنِ الصَّبَّاحِ وَعَمْرِو بْنِ الصَّبَّاحِ عَنْهُ، فَعُبَيْدٌ: مِنْ طَرِيقَيْ أَبِي الْحَسَنِ الْهَاشِمِيِّ وَأَبِي طَاهِرٍ عَنِ الْأُشْنَانِيِّ عَنْهُ فَعَنْهُ.

طبعًا هناك خلاف عند المترجمين: هل عبيد بن الصباح وعمرو بن الصباح أخَوَان؟ بعضهم ذكر أنهما أخَوَان، والبعض الآخر يقول: لا، ليسا بأخوين -والله أعلم-.

- وَعَمْرٌو: مِنْ طَرِيقَيِ الْفِيلِ وَزَرْعَانَ عَنْهُ فَعَنْهُ.

زرعان (بالزاي) أخو (الراء)، وليس كما يوجد عند بعضهم يُصحّف ويقول: (ذرعان)، لا، هو بالزاي.

الآن عندنا شبهة خلل: سوف تصلح عنده أم لن تصلح؟.

- وَأَمَّا خَلَفٌ: فَمِنْ طُرُقِ ابْنِ عُثْمَانَ وَابْنِ مِقْسَمٍ وَابْنِ صَالِحٍ وَالْمُطَّوِّعِيِّ، أَرْبَعَتِهِمْ عَنْ إِدْرِيسَ عَنْ خَلَفٍ.

خلف عن حمزة راوٍ أم طريق؟

راو، حسب كلام ابن الجزري لابد أن يجعل له طريقين، دعنا نرى.

هنا أتى بأربع، ولم يأتِ باثنين اثنين، وهنا يقول -العبارة التي نقلناها في التقرير-: «**إن تَأَتَّى ذلك**»، فمعناه أنه هنا ما تأتى، ولكن حصل الفرق بين لما جاء عند خلف، والفرق بينه وبين مَنْ قبله، كل من قبله: عبيد، وعمرو، وفلان، والسوسي،

والدوري... وهكذا.

• وَأَمَّا خَلَّادٌ: فَمِنْ طُرُقِ ابْنِ شَاذَانَ، وَابْنِ الْهَيْثَمِ، وَالْوَزَّانِ، وَالطَّلْحِيِّ، أَرْبَعَتِهِمْ عَنْ خَلَّادٍ، وَأَمَّا أَبُو الْحَارِثِ: فَمِنْ طَرِيقَيْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، وَسَلَمَةَ بْنِ عَاصِمٍ عَنْهُ، فَابْنُ يَحْيَى: مِنْ طَرِيقَيِ الْبَطِّيِّ، وَالْقَنْطَرِيِّ عَنْهُ فَعَنْهُ، وَسَلَمَةُ: مِنْ طَرِيقَيْ ثَعْلَبٍ، وَابْنِ الْفَرَجِ عَنْهُ فَعَنْهُ.

يعني مثل ما أخذنا ابن الحارث، الآن كم طريق عنه؟ من طريقي محمد بن يحيى وسلمة بن عاصم، وابن يحيى من طريقي البطي والقنطري، هذه عن أبي الحارث –أربعة-، وأبو الحارث راوٍ عن الكسائي.

• وَأَمَّا الدُّورِيُّ: فَمِنْ طَرِيقَيْ جَعْفَرٍ النَّصِيبِيِّ، وَأَبِي عُثْمَانَ الضَّرِيرِ عَنْهُ، فَالنَّصِيبِيُّ: مِنْ طَرِيقَي ابْنِ الْجَلَنْدَا، وَابْنِ دِيزَوَيْهِ عَنْهُ فَعَنْهُ.

(دِيزَوَيْهِ) أو (دَزُّويَه) -ذكرنا سابقًا أن المحدثين ينطقونه بتسكين الواو، واللغويين بفتح الواو، كل اسم ينتهي بكلمة (ويه) خالويه، سيبويه، ديزويه، وهكذا-.

- **المحدثون ينطقونه**: دِزُّويَه، سِبُّويَه، خَلُّويَه.
- **أما اللغويون فيقولون**: دِيزَوَيْهِ، سِيبَوَيْه.

• وَأَبُو عُثْمَانَ: مِنْ طَرِيقَي ابْنِ أَبِي هَاشِمٍ، وَالشَّذَائِيِّ عَنْهُ فَعَنْهُ، وَأَمَّا عِيسَى بْنُ وَرْدَانَ: فَمِنْ طَرِيقَي الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، وَهِبَةِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَصْحَابِهِمَا عَنْهُ، فَالْفَضْلُ: مِنْ طَرِيقَي ابْنِ شَبِيبٍ، وَابْنِ هَارُونَ عَنْهُ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْهُ، وَهِبَةُ اللهِ: مِنْ طَرِيقَي الْحَنْبَلِيِّ، وَالْحَمَّامِيِّ عَنْهُ فَعَنْهُ، وَأَمَّا ابْنُ جَمَّازٍ: فَمِنْ طَرِيقَيْ أَبِي أَيُّوبَ الْهَاشِمِيِّ، وَالدُّورِيِّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْهُ فَعَنْهُ، فَالْهَاشِمِيُّ: مِنْ طَرِيقَي ابْنِ رَزِينٍ، وَالْأَزْرَقِ الْجَمَّالِ عَنْهُ فَعَنه، وَالدُّورِيُّ: مِنْ طَرِيقَيِ ابْنِ النَّفَّاخِ، وَابْنِ نَهْشَلٍ عَنْهُ فَعَنْهُ، وَأَمَّا رُوَيْسٌ فَمِنْ طُرُقِ.

لاحظ: مثل ما قال هناك: وأما خلف فمن طرقِ، وأما خلاف فمن طرقِ، لكن الراوية الثانية فكان يقول: فأما ابن جمّاز فمن طريقيْ، وأما عيسى بن وردان فمن طريقيْ، وأما أبو بكر فمن طريقيْ، وهكذا.

لكن لما جاء عند خلف فقال: من طرق، وخلاف قال: من طرق، وهنا رويس: من طريق النخاس بالمعجمة يعني: بـ (الخاء)؛ لأن هناك من يقول النحّاس بـ (الحاء)، فالضبط من المؤلف رحمة الله عليه.

• وَأَمَّا رُوَيْسٌ: فَمِنْ طُرُقِ النَّخَّاسِ بِالْمُعْجَمَةِ، وَأَبِي الطَّيِّبِ، وَابْنِ مِقْسَمٍ، وَالْجَوْهَرِيِّ، أَرْبَعَتِهِمْ عَنِ التَّمَّارِ عَنْهُ.. **أي: عن رويس**.. وَأَمَّا رَوْحٌ: فَمِنْ طَرِيقَي ابْنِ وَهْبٍ، وَالزُّبَيْرِيِّ عَنْهُ، فَابْنُ وَهْبٍ: مِنْ طَرِيقَيِ الْمُعَدَّلِ، وَحَمْزَةَ بْنِ عَلِيٍّ عَنْهُ فَعَنْهُ.

بعضهم يقول (الـمُعَدِّل): والمعدَّل والمعدِّل هذه كانت وظيفة عند القاضي في المحكمة، كان القضاة يختارون رجلًا من أهل الدين، من أهل الأمانة والثقة والورع، فإذا شهد هذا الرجل على شخص معين، فالقاضي يقبل شهادته؛ لأن هذا الرجل معدَّل عنده، فهذه كانت وظيفة المعدَّل أو المعدِّل، مثل الـمُزكي (هو نفسه المزكي).

• وَالزُّبَيْرِيُّ: مِنْ طَرِيقَيْ غُلَامِ بْنِ شَنَبُوذَ، وَابْنِ حُبْشَانَ عَنْهُ فَعَنْهُ، وَأَمَّا الْوَرَّاقُ: فَمِنْ طَرِيقَيِ السُّوسَنْجِرْدِيِّ، وَبَكْرِ بْنِ شَاذَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ عَنْهُ، وَمِنْ طَرِيقَيْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْوَرَّاقِ وَالْبُرْصَاطِيِّ عَنْهُ.

طبعًا الوراق هو الراوي عن خلف باختياره، خلف العاشر.

وَأَمَّا إِدْرِيسُ الْحَدَّادُ: فَمِنْ طَرِيقِ الشَّطِّيِّ، وَالْمُطَّوِّعِيِّ، وَابْنِ بُويَانَ، وَالْقَطِيعِيِّ الْأَرْبَعَةِ عَنْهُ، وَجَمَعْتُهَا –طبعًا هذه لما تجمعها تعطيك ثمانين تقريبا– فِي كِتَابٍ يُرْجَعُ إِلَيْهِ، وَسِفْرٍ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، لَمْ أَدَعْ عَنْ هَؤُلَاءِ الثِّقَاتِ الْأَثْبَاتِ حَرْفًا إِلَّا ذَكَرْتُهُ.

وطبعًا إدريس هنا راوي وليس طريقًا، هناك إدريس عن خلف عن حمزة إدريس

هناك هو طريق، وإدريس هنا راو.

إذن الاستدراك على منهجية ابن الجزري فيه نظر، طبعًا يأتي واحد يقول: لا، ابن الجزري ليس معصومًا ونسي... وهذا الكلام، لا لا لا، -هذه قضية وتلك أخرى!-، لا أحد يقول -أساسًا-: بعصمة ابن الجزري!، العصمة -فقط- للنبي ﷺ لكن بعض الإخوان الذين عندهم شغف للرد على ابن الجزري -رحمه الله عليه- ولم أجد أي عالم سواء الأزميري، سواء المتولي -رحمة الله عليهم جميعًا- فضلًا عن المعاصرين، لم أجد أحدًا انتقد ابن الجزري، أو استدرك عليه فيما يظنه أنه استدراك، إلا وابن جزري عنده جواب، إلا ويُجاب عنه.

فالقضية ليست قضية أزمة، يعني لا نقول للناس: أن ابن الجزري معصوم، لا ليس معصومًا، لكن هذا الكتاب هو تَعِبَ فيه، ومنهجيته فيها من أسرار المنهجية - والله، إلى الآن ما زلنا نستخرج ما روي عنه، من يهتم بالنشر -ليس المقصود شخصًا واحدًا-، من يهتم بالنشر ويدرسه دراسة، والله، تخرج له وسائل دقيقة في التأليف، ربما ما كان يعلمها، فلا ندخل العصمة لكي نقول: إن ابن الجزري أخطأ.

ابن الجزري يقول: لم أدع عن هؤلاء -في منهجيته التي هو اختارها- حرفًا إلا ذكرته

- حَرْفًا إِلَّا ذَكَرْتُهُ، وَلَا خُلْفًا إِلَّا أَثْبَتُّهُ، وَلَا إِشْكَالًا إِلَّا بَيَّنْتُهُ وَأَوْضَحْتُهُ، وَلَا بَعِيدًا إِلَّا قَرَّبْتُهُ، وَلَا مُفَرَّقًا إِلَّا جَمَعْتُهُ وَرَتَّبْتُهُ، مُنَبِّهًا عَلَى مَا صَحَّ عَنْهُمْ وَشَذَّ عَنْهُمْ.

نأتي بواحد شاهد يقول لنا: أنه صحّ، أنك تعتمد على أوثق ما صحّ، وراه، وأثبت ما وصل وأوثق ما صحّ، وهنا تأتي تقول: ننبّه على ما صحّ عنه وشذّ، معناه: أن هناك شاذًا عنده، وعندنا شذّ: ليس المقصود بها الشذوذ الذي يقابل الصحة والتواضع. لا، الشذوذ هنا هو: الانفراد، يعني ما انفرد به، وهذا كثير في النشر، حيث يقول: انفرد

الهذلي بكذا، وانفرد فلان بكذا، فهذا المقصود به الشاذ، فالشاذ هنا شذوذه في هذه الكلمة ابن الجزري- والله أعلم- يقصد معناها اللغوي، وليس الاصطلاحي.

• وَمَا انْفَرَدَ بِهِ مُنْفَرِدٌ وَفَذٌّ، مُلْتَزِمًا لِلتَّحْرِيرِ وَالتَّصْحِيحِ وَالتَّضْعِيفِ وَالتَّرْجِيحِ.

طبعًا هذه الكلمة ملتزمًا للتحرير هي التي أخذها -أنا لا أتكلم عن الأئمة الكبار الأزميري والمتولي -رحمة الله عليهما- يعني أئمة التحقيقات لا أتكلم عليهم، ولا أنتقدهم، أنا أنتقد المعاصرين فقط، فإن انتقدت أهل التحريرات فإنما قصدي: المعاصرين؛ لأن المعاصرين -حقيقة- كثير منهم يورد عبارات ليس لها داعٍ، بالإضافة إلى بعض الملحوظات والأخطاء العلمية في تحريراته هو، وليس معنى هذا: أن الأزميري والمتولي -رحمة الله عليهما- معصومان، لا نقول بعصمة أحدٍ إلا النبي ﷺ فأخذوا من هذه العبارة مُلْتَزِمًا لِلتَّحْرِيرِ وقالوا: "إن المقصود بها التحريرات التي نجدها في كتب التحريرات"، أن هذا الوجه يمتنع على هذا الوجه، وهذا الوجه لو قارناه بكذا فيه خمسمائة وجه، وفيه ثمانمائة وجه، وفيه ألف وجه، وفيه ثلاثة أوجه، لا، -الله أعلم- ليس هذا هو مقصود ابن الجزري، وإلا لو كان مقصودًا عنده لوجدناه في كتابه بكثرة.

وموجود عنده مسائل، نوع من التنبيهات، يقول: من قرأ بالسكت لا نعرفه، أو مثلًا التحقيق جاء بهذا، أو لا يعتمد، أو لا يأتي عليه، أو لا يتأتى عليه كذا.

هذه مسألة من عشر مسائل مثلًا، لا تتعدى العشر مسائل، ولن يكونوا عشرين مثلًا، فهذا ليس بنزاع، فمعناه أنه لما يقول: مُلْتَزِمًا لِلتَّحْرِيرِ، هو لا يقصد هذه النماذج التي جاء بها، وإنما يقصد -والله أعلم- ملتزمًا بالتحرير في هذه الطرق وما صح عنها؛ فيكون التحرير المقصود: تحرير هذه الأسانيد، وتحرير هذه الطرق وما جاء بها عن قراءات، وليس مقصوده التحرير الذي نصطلح عليه الآن، وهو ما كلكم تعرفونه إذا

قيلت التحريرات كل واحد يعرف ما معنى التحريرات –والله أعلم-.

- وَالتَّصْحِيحِ وَالتَّضْعِيفِ وَالتَّرْجِيحِ مُعْتَبِرًا لِلْمُتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِد.

وهذه من تأثير علم الحديث، المتابعات والشواهد عند المحدثين، ابن الجزري طبعًا حيث إن الكتاب جمعه مما يقرب من ألف طريق، فتظهر الصبغة الحديثية عنه فيقول: مُعْتَبِرًا لِلْمُتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِد، وعندكم في الصفحة تعليق المتابعات والشواهد، وإن كان بعض علماء الحديث كما نقل ابن حجر –رحمة الله عليه- أنَّ بعضهم يقول: أنَّ المتابعات هي الشواهد؛ وليس هناك فرق بينهم.

- رَافِعًا إِبْهَامَ التَّرْكِيبِ بِالْعَزْوِ الْمُحَقَّقِ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ جَمَعَ بين..أي: هذا الكتاب.. طُرُقِ بَيْنَ الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ.

طبعًا الغرب بالنسبة له: هو الأندلس، و أفريقيا.

- فَرَوَّى الْوَارِدَ وَالصَّادِرَ بِالْغَرْبِ.

روَّى يعني الإنسان عندما يكون عطشان ويشرب الماء يرتوي فهي من هذا المعنى.

يعني من يأتي بالماء ويشرب ومن يذهب، طبعًا لاحظ كلمة: الشرق والغرب، ولاحظ كلمة: بالغرب، بالغرب هذه الثانية مقصود بها: الدلو الكبير الممتلئ، وهذا طبعًا باب الجناس، ومن باب البلاغة.

وطبعًا هنا في هذه المسألة أنها معتبرة للمتابعات والشواهد، نربط بينه وبين السؤال الذي طرحه ابن الجزري في المنجد: هل يجوز قراءة القرآن بالإجازة؟ لما ذكر الإمام صاحب [غاية الاختصار] أنكرها، وبعد ذلك الشيخ دافع عنها.

المتابعات والشواهد هي لكي تقوّي من المروي، -والله أعلم-.

• وَانْفَرَدَ بِالْإِتْقَانِ وَالتَّحْرِيرِ..وهو: كتاب النشر..، وَاشْتَمَلَ جُزْءٌ مِنْهُ عَلَى كُلِّ مَا فِي [الشَّاطِبِيَّةِ وَالتَّيْسِيرِ]؛ لِأَنَّ الَّذِي فِيهِمَا عَنِ السَّبْعَةِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ طَرِيقًا.

طبعًا لو اعتبرنا السبعة: كل واحد عنده راويان، سيكون عنده أربعة عشر، لكنه حقيقةً عند شُعبة ذكر طريقين عن شُعبة؛ فتكون خمسة عشر، فالتيسير نفسه لما ذكر رواية شعبة ذكرها من طريقين، وحتى في النشر ذكرها طريقين، فتُراجع، لكن لا يُحتمل خطأ لأن أربعة عشر وخمسة عشر شيء واحد، أو طريقين جعلهما بمثابة طريق واحد.

• وَأَنْتَ تَرَى كِتَابَنَا هَذَا..وهو: كتاب النشر.. حَوَى ثَمَانِينَ طَرِيقًا تَحْقِيقًا، غَيْرَ مَا فِيهِ مِنْ فَوَائِدَ لَا تُحْصَى وَلَا تُحْصَرُ، وَفَرَائِدَ ذُخِرَتْ لَهُ فَلَمْ تَكُنْ فِي غَيْرِهِ تُذْكَرُ، فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ نَشْرُ الْعَشْرِ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ قَدْ مَاتَ قِيلَ لَهُ: قَد حَيِيَ بِالنَّشْرِ، وَإِنِّي لَأَرْجُو عَلَيْهِ مِنَ اللهِ –تَعَالَى- عَظِيمَ الْأَجْرِ وَجَزِيلَ الثَّوَابِ يَوْمَ الْحَشْرِ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ لِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ مِنْ خَالِصِ الْأَعْمَالِ، وَأَنْ لَا يَجْعَلَ حَظَّ تَعَبِي وَنَصَبِي فِيهِ أَنْ يُقَالَ، وَأَنْ يَعْصِمَنِي فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ مِنْ زَيْغِ الزَّلَلِ وَخَطَأِ الْخَطَلِ.

كتابنا يقصد النشر.

عندما تحسبها تحصّلها ثمانين، عندما يقول طريق طريقين وهكذا.

أن يُقال: يعني أن يُردَّ من باب الإقالة، لو شخص اشترى من التاجر بضاعة ولم تعجبه له الحق في أن يردها، يقول له: أبتغي إقالة، ومن حق البائع أن يرفض أو يقبل، فأن يُقال: يعني يجعل حظ التعب الذي تعبته، والسهر الذي سهرته، والمشاق التي كابدتها في تحقيق هذا الكتاب ألا يردها الله عليَّ بالخسران، -ونسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أن يتقبل من الشيخ دعاءه-.

وبهذا تنتهي المقدمة للدخول لمرويات ابن الجزري، وسوف نأخذ -إن شاء

الله- كتابًا واحدًا أو كتابين -حسب ما يتسع الوقت-.

والآن بدأ الشيخ يذكر لنا مرويات، هذه الكتب التي رواها، فيقول:

- بَابُ ذِكْرِ إِسْنَادِ هَذِهِ الْعَشْرِ الْقِرَاءَاتِ مِنْ هَذِهِ الطُّرُقِ وَالرِّوَايَاتِ.

التي ذكرناها قبل قليل: نافع، والقراء العشرة، ورواتهم، وطرقهم، وطرق طرقهم.

- وَهَا أَنَا أُقَدِّمُ أَوَّلًا كَيْفَ رِوَايَتِي لِلْكُتُبِ الَّتِي رُوِيَتْ مِنْهَا هَذِهِ الْقِرَاءَاتُ نَصًّا، ثُمَّ أُتْبِعُ ذَلِكَ بِالْأَدَاءِ الْمُتَّصِلِ بِشَرْطِهِ.

الشرط هذا هو: حسب ما صح عندي كما ذكر سابقًا، أو الشرط الذي سيذكره بعدما ينتهي من الأسانيد عندما يقول: مَن يذكر أن من ثبت عندنا رقيه، وتلك التي يقول بعض الناس أنها شروط ابن الجزري، هي حقيقة ليست شروطًا، نصل إليها -إن شاء الله- ونعلق عليها بما نرى أنه هو الصواب.

إذن الإمام سيذكر لنا هذه الكتب التي أخذ منها هذه القراءات نصًا وأداءً، نصًا: يعني قرأها وأُجيز بها، والقراءات التي فيها، وأداءً: يعني قرأ بالتلاوة، يعني تلاها؛ لأنَّ الأداء عند القرّاء هو: التلاوة.

فبدأ بكتاب [التيسير]، طبعًا -الله أعلم- إلى الآن -حقيقة- لم أعرف ما هي المنهجية التي سلكها الإمام ابن الجزري في ترتيب هذه الكتب، لا أدري، يعني لم يلتزم الحروف، لم يلتزم الأعداد، لم يلتزم السنوات، يعني الداني: توفي سنة أربعمائة وأربع وأربعين، وعندك ناس قبله، ابن مجاهد ثلاثمائة وعشرة، الخزاعي، الهوازي، وأبو مهران، ولم يتبع الحروف، فلا أعرف، فمن وجد علّة فليُفدنا بها.

دكتور عبد الرحمن يقول: احتمال أن الإمام ابن الجزري تبع منهجية: أنه بدأ بكتب المغاربة ثم بكتب المشارقة، فكرة جميلة نسجلها ونرى بعد ذلك.

- كِتَابُ التَّيْسِيرِ.

لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ الْكَبِيرِ أَبِي عَمْرٍو عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ الدَّانِيِّ -وَتُوُفِّيَ مُنْتَصَفَ شَوَّالٍ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ بِدَانِيَةَ مِنَ الْأَنْدَلُسِ، رَحِمَهُ ٱللَّهُ-.

(حَدَّثَنِي) بِهِ شَيْخُنَا الْأُسْتَاذُ شَيْخُ الْإِقْرَاءِ أَبُو الْمَعَالِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ اللَّبَّانِ الدِّمَشْقِيُّ، بَعْدَ أَنْ قَرَأْتُ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ بِمُضَمَّنِهِ فِي شُهُورِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ وَسَبْعِمِائَةٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمُرَادِيُّ الْعَشَّابُ بِقِرَاءَتِي لِجَمِيعِهِ عَلَيْهِ بِثَغْرِ الْإِسْكَنْدَرِيَّةِ سَنَةَ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ وَأَرَانِي خَطَّهُ بِذَلِكَ قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهِ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الشُّبَآرَتِيُّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ قَالَ:

(حدثني به) هذا النص ويقول: حدثني، وأخبرني، وأنبأنا من كل النصوص، ونحن نقرأ الأسانيد على قراءة المحدثين، قراءة المحدثين من الكتب هي هذه بسرعة.

قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهِ: لاحظ:

ابن الجزري شيخه أخبره، وشيخ شيخه أخبره أن شيخه أخبره، وهكذا إلى نهاية السند.

أَبِي بَكْرٍ الشُّبَآرَتِيُّ: هكذا ضبطوها، وفي بعض النسخ مكتوب الشُّبْآرتي بتسكين الباء.

- أَخْبَرَنَا بِهِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى الْحَصَّارُ -قِرَاءَةً وَتِلَاوَةً- سَنَةَ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ (ح) وَقَرَأْتُهُ أَجْمَعَ عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْعَالِمِ أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ يُوسُفَ بْنِ مَالِكٍ الْأَنْدَلُسِيِّ، قَدِمَ عَلَيْنَا دِمَشْقَ أَوَائِلَ إِحْدَى وَسَبْعِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهِ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقِيجَاطِيُّ

الْأَنْدَلُسِيُّ قِرَاءَةً وَتِلَاوَةً، قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهِ الْقَاضِي أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْأَحْوَصِ الْفِهْرِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ -قِرَاءَةً وَتِلَاوَةً- قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهِ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ وَضَّاحٍ اللَّخْمِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ، قَالَا - أَعْنِي الْحَصَّارَ وَابْنَ وَضَّاحٍ -: أَخْبَرَنَا بِهِ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ هُذَيْلٍ الْأَنْدَلُسِيُّ -قِرَاءَةً وَتِلَاوَةً- لِلْحَصَّارِ، وَسَمَاعًا لِابْنِ وَضَّاحٍ سِوَى يَسِيرٍ مِنْهُ فَمُنَاوَلَةً وَإِجَازَةً.

(ح): انتقال السند.

وَقَرَأْتُهُ: هذا النص، وليس أداءً، وهو يتكلم الآن عن قراءة الكتاب، وهذه العادة سيذكر لنا إسنادًا لقراءة الكتب، وبعد أن يذكر إسناد القراءة لأي كتاب سينتقل إلى سند التلاوة، وسيقول: وتلوت به، وقرأت القرآن بمضمّنه؛ فهذا سند الأداء، لكن هنا لا يزال في إسناد قراءة الكتاب، كما نفعل نحن الآن نقرأ كتاب النشر، فلو عندنا إجازة من أحد العلماء فنقرأ النشر فنقول: قرأت كتاب النشر من سند كذا على الشيخ الفلاني، وأخبرني أنه قرأ به، وهكذا.

طبعًا هذا النص لابن الجزري سِوَى يَسِيرٍ مِنْهُ **معناه**: أن ابن الوضاح سمع التيسير من ابن هذيل، يعني سمع منه كثيرًا، وفاته قليل، فسمع كثيرًا وأجيز بالقليل، لكن هذا يتعارض أو يخالف ما ذكره الإمام الذهبي -رحمه الله عليه- عندما قال: الصواب أن ابن وضّاح لم يسمعه كله، وعبارته، قال: إن ما سمع ابن وضّاح - وهذه عبارة الإمام الذهبي في كتاب المعرفة، الطبعة التركية، الجزء الثالث، الصفحة ألف ومائة وستون-.

يقول الذهبي رحمه الله عليه: «**إن ما سمع ابن وضّاح يسيرًا من أول كتابه، وباقيه إجازة**» فهنا سِوَى يَسِيرٍ مِنْهُ سمع، يعني عبارة ابن الجزري: ما زالت مختلفة، وعبارة الذهبي: ابن وضاح سمع يسيرًا من أول الكتاب فقط، يعني سمع قليلًا، بينما عبارة

ابن الجزري: أنه سمعه إلا قليلًا، فهما متعارضان، لكن -الله أعلم- عبارة الذهبي أقوى؛ لأنه أخذها من أبي حيّان، ونقل عنه أن الذهبي نقل عن أبي حيان قوله: «**إطلاقه للسماع من ابن هذيل غير صحيح**».

يعني إطلاق ابن وضاح للسماع من ابن هذيل غير صحيح، ومعناه: أنه سمع منه قليلًا، لكن ابن وضاح هنا أطلق، فالقصد أنه: سوى يسير يخالف ما عند الذهبي، وعند أبي حيان.

- قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ نَجَاحٍ الْأَنْدَلُسِيُّ -سَمَاعًا وَقِرَاءَةً وَتِلَاوَةً- قَالَ: أَخْبَرَنَا مُؤَلِّفُهُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ، كَذَلِكَ، وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ عَالٍ تَسَلْسَلَ لِيَ الثَّانِي بِالْأَنْدَلُسِيِّينَ مِنِّي إِلَى الْمُؤَلِّفِ، (وَأَعْلَى) مِنْ هَذَا بِدَرَجَةٍ قَرَأْتُهُ أَجْمَعَ عَلَى الشَّيْخِ الْمُعَمَّرِ الثِّقَةِ أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ الصَّالِحِيِّ الدَّقَّاقِ بِالْجَامِعِ الْأُمَوِيِّ مِنْ دِمَشْقَ الْمَحْرُوسَةِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمَقْدِسِيُّ مُشَافَهَةً، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْعَلَّامَةُ أَبُو الْيُمْنِ زَيْدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدٍ الْكِنْدِيُّ -سَمَاعًا- لِمَا فِيهِ مِنَ الْقِرَاءَاتِ مِنْ كِتَابِ [الْإِيجَازِ] لِسِبْطِ الْخَيَّاطِ، وَإِجَازَةً، شَافَهَنِي بِهَا لِلْكِتَابِ الْمَذْكُورِ وَغَيْرِهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهِ وَبِغَيْرِهِ مِنَ الْكُتُبِ شَيْخِي الْأُسْتَاذُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْبَغْدَادِيُّ سِبْطُ الْخَيَّاطِ -قِرَاءَةً وَتِلَاوَةً وَسَمَاعًا-، قَالَ: قَرَأْتُهُ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْحَقِّ بْنِ أَبِي مَرْوَانَ الْأَنْدَلُسِيِّ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ الثَّلْجِيِّ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ سَنَةَ خَمْسِمِائَةٍ وَأَخْبَرَنِي بِهِ عَنْ مُصَنِّفِهِ.

قلتَ في البداية الحصار وابن وضاح ثم تأتي تقول قال، -الله أعلم- أن المقصود هو الحصار؛ لكي يكون السند كامل، قال: أي الحصار؛ لأنّ ابن وضاح سماعه يسير، وابن وضاح سمع قراءة وتلاوةً، -والله أعلم- أن قال -مقصود هنا أن يكون الشيخ وصل إسناد الحصّار، وما كمل بإسناد ابن وضاح-.

مداخلة من أحد الطلاب... قال الشيخ السالم: نعم نعم،

قَالَ: أي ابن هذيل.

كَذَلِكَ: أي: قراءةً وسماعًا وتلاوةً.

يعني هذا الإمام الثلجي سمعه من الداني، والداني توفي سنة أربعمائة وأربع وأربعين، وأجازه في سنة خمسمائة، يعني هذه الإجازة بينها وبين وفاة المؤلف: ستة وخمسون سنة.

• (وَأَخْبَرَنِي) به أَيْضًا الشَّيْخُ الْأَصِيلُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمِصْرِيُّ بِالْقَاهِرَةِ الْمَحْرُوسَةِ قِرَاءَةً مِنِّي عَلَيْهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَبُو فَارِسٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَبِي زُكْنُونَ التُّونِسِيُّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهِ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُشُلْيُونَ الْبَلَنْسِيُّ -سَمَاعًا- عَنْ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُوسَى بْنِ أَبِي جَمْرَةَ الْمُرْسِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي بِهِ وَالِدِي -سَمَاعًا- قَالَ: أَخْبَرَنِي به مُؤَلِّفُهُ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو إِجَازَةً.

زُكْنُونَ: بضم الزاي وتسكين الكاف، وأيضًا هذا الضبط في نسخة المعلم.

مُشُلْيُونَ: في نسخة المعلم ضبطت بضم الميم والشين، وفي النسخ القديمة مُشْلِيُونَ.

• (وَقَرَأْتُ) بِهِ الْقُرْآنَ كُلَّهُ -مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ- عَلَى شَيْخِي -الْإِمَامِ الْعَالِمِ الصَّالِحِ قَاضِي الْمُسْلِمِينَ- أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ الشَّيْخِ -الْإِمَامِ الْعَالِمِ- أَبِي عَبْدِ اللهِ الْحُسَيْنِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ فَزَارَةَ الْحَنَفِيِّ بِدِمَشْقَ الْمَحْرُوسَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَالَ لِي: قَرَأْتُهُ وَقَرَأْتُ بِهِ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ عَلَى وَالِدِي، وَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ قَرَأَهُ وَقَرَأَ بِهِ الْقُرْآنَ عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْقَاسِمِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْمُوَفَّقِ اللَّوْرَقِيِّ

(وَقَرَأْتُ) بِهِ: هذا النص الأداء، إذن الأسانيد الماضية كانت أسانيد إجازة يعني: أسانيد نصية، وهنا بدأ بالأداء.

اللُّورَقِيِّ: وفي نسخة المؤلف اللَّوْرَقِيِّ.

• قَالَ: قَرَأْتُهُ وَقَرَأْتُ بِهِ عَلَى الْمَشَايِخِ الْأَئِمَّةِ الْمُقْرِئِينَ:(١) أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى بْنِ عَوْنِ اللهِ الْحَصَّارِ (٢) وَأَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُرَادِيِّ (٣) وَأَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَيُّوبَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ نُوحِ الْغَافِقِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّينَ، قَالَ: كُلٌّ مِنْهُمْ..أي: كل واحد من هؤلاء الثلاثة.. قَرَأْتُهُ وَقَرَأْتُ بِهِ عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ هُذَيْلٍ الْبَلَنْسِيِّ، قَالَ: قَرَأْتُهُ وَتَلَوْتُ بِهِ عَلَى أَبِي دَاوُدَ سُلَيْمَانَ بْنِ نَجَاحٍ، قَالَ: قَرَأْتُهُ وَتَلَوْتُ بِهِ عَلَى مُؤَلِّفِهِ الْإِمَامِ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ، وَهَذَا أَعْلَى إِسْنَادٍ يُوجَدُ الْيَوْمَ فِي الدُّنْيَا مُتَّصِلًا، وَاخْتُصَّ هَذَا الْإِسْنَادُ بِتَسَلْسُلِ التِّلَاوَةِ وَالْقِرَاءَةِ وَالسَّمَاعِ، وَمِنِّي إِلَى الْمُؤَلِّفِ، كُلُّهُمْ عُلَمَاءُ أَئِمَّةٌ ضَابِطُونَ.

لاحظ ابن الجزري يقول: وقرأت به القرآن كله، ثم شيخه يقول: قرأته وقرأت به، من إسناد شيخ المؤلف: كل واحد يقول: قرأته وقرأت به، وشيخ شيخه أخبره أنه قرأه وقرأ به كلهم، إلى أن يصلوا إلى ابن هذيل فيقول قرأته وتلوت به، وأبي داود يقول: قرأته وتلوت به.

إذن هذا الحديث مسلسل في القراءة والتلاوة، وهذا نوع من أنواع الحديث يعني مصطلح من علوم المحدثين.

• وَقَرَأْتُ عَلَيْهِ رِوَايَةَ قَالُونَ مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ إِلَى أَبِي عَمْرٍو.

يعني هو الشيخ قاضي المسلمين ابن عباس بن شيخ المؤلف.

ما دخل الحلواني؟

الحلواني ليس له علاقة بالتيسير، [التيسير] إنما هو من طريق ابن نشيط.

إذن لماذا جاء ابن الجزري بهذه الرواية؟

معروف أن ابن الجزري يعرف أن الحلواني ليس له علاقة بالتيسير، والمناسبة هي لعل الحلواني أخذه كذلك مع هذه الإجازة، إذن المناسبة هي هذه، لكن ليس المناسبة تعلّقه، وهذا ما نريد أن نصل إليه أن طريق الحلواني لا علاقة له بالتيسير.

يعني ليس لأنه مذكور ضمن كتاب التيسير فيظن أحد أن الحلواني من طرق التيسير، الحلواني ليس من طرق التيسير، الحلواني عن قالون لا، التيسير فيه طريق أبو نشيط.

المبتدئ قد يفهم أن الحلواني له علاقة بالتيسير، بدليل أنه جاء هنا، لكن لا، وهذا الذي أحببنا أن ننبه عليه أن فقط ربما من باب المشاركة في هذا السند، أو ربما من باب التبرُّك والفائدة، وقد يكون -والله أعلم- أن هذا السند هو الذي قصده المؤلف لما جاء يتكلم في رواية قالون عن طريق الحلواني، ذكر طريقة أدائية للداني، فقال: وقال الحلواني:..

طريق الحلواني عن قالون من طريق ابن أبي مهران، في الطبعة: صفحة (مائتان واثنان وستون):

(طَرِيقُ الْحُلْوَانِيِّ عَنْ قَالُونَ) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مِهْرَانَ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ مِنْ خَمْسِ طُرُقٍ، فَالْأُولَى طَرِيقُ ابْنِ شَنَبُوذَ مِنْ طَرِيقَيْنِ: طَرِيقُ السَّامَرِّيِّ، وَهِيَ الْأُولَى عَنِ ابْنِ شَنَبُوذَ مِنْ أَرْبَعِ طُرُقٍ: أُولَاهَا فَارِسُ بْنُ أَحْمَدَ قَرَأَ بِهَا عَلَيْهِ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ.

لاحظ هنا: هو يتكلم عن طريق الحلواني، ولكن إسناد ابن الجزري إلى أبي عمرو الداني من طريق الحلواني من أي كتاب؟ لا يقدر أن يقول، يعني: ما قال في كتاب [جامع البيان]، طبعًا لا يقدر أن يقول من [التيسير]؛ لأنه ليس من التيسير.

فهل هذا الطريق الذي ذكره هنا وقرأته عليه راوية قالون من طريق الحلواني بهذا

الإسناد إلى أبي عمرو هو المقصود هنا؟

هل كان يحمل إلى السند أم لا؟

قد يبدو أنه ذكره لأنه أعلى إسناد وقع له، طبعًا هذا الطريق الذي عند الحلواني في الصفحة مائتان وثلاثة وستون، هذه طريقة أدائية ما هي من كتاب، هل هي نفسها هذه؟ لأن هذه أدائية، وقرأت عليه برواية قالون من طريق الحلواني هذا أداء، بدليل أنه قال: وقرأت عليه، فقد يكون هذا طريق -والله أعلم-.

في مسألة التيسير وأنه ما هو من التيسير، وعرفنا أنه قد يكون تطرق لأي علة من العلل.

المسألة الثانية: هل هذا الطريق هو هذا؟

معناه أن هذا الطريق الذي عن الحلواني طريق أدائي وطريق موصول، وعرفناه؛ لأن الطرق الأدائية عند ابن الجزري لا تعرفها، ولا تستطيع أن تجزم بأنها من عند ابن الجزري إلى الداني على أي إسناد؟.

يعني الطرق الأدائية من عند ابن الجزري لو نأخذها من طريق الهذلي، لما أقول لك من الطريق [الكامل] أنت تستطيع أن تركب جيل من عند ابن الجزري إلى الكامل هذا سهل جدًا؛ لأنه موجود عندك، تأخذ من هنا وتأخذ من هنا، ويأتيك السند سريعًا.

لكن لما تكون طريق الهذلي لا يستطيع؛ لأنه غير موجود في [الكامل]، يعني مثل هذا الطريق قد يكون في [الجامع]، لكن لو لم يكن في الجامع، أو عندنا طرق عن الداني؛ لن يوجد: لا في [الجامع]، ولا في [المفردات]، ولا في [التيسير].

كيف توصلها من عند ابن الجزري إلى الداني؟

لا تستطيع.

لكن هذا الطريق المثال لا يصلح عليه؛ لأن هذا الطريق موجود في الجامع، يعني هذا طريق الحلواني عن أبي عمرو موجود في الجامع، ومع ذلك حتى لو كان موجودًا في الجامع لا تستطيع أن تبين سندًا له؛ لأن [جامع البيان] -كما سنعرفه، إذا سمح الوقت أن أقرأه، أو في اللقاء المقبل-، سنعرف أننا لا يُعرف ما هي الطرق التي أخذها ابن الجزري من كتاب [جامع البيان]، ولا يستطيع أحد أن يعرفها، إلا إذا ردد للحصول على نسخة كاملة من كتاب «**الإعلان للصفراوي**»؛ لأن كتاب [الإعلان] للصفراوي أحد طرق [جامع البيان].

ابن الجزري الطرق التي أخذها من [جامع البيان] هي الطرق التي في الإعلان للصفراوي، فمادمنا لا نعرف ما هي الطرق التي أخذها الصفراوي ووضعها في كتاب [الإعلان]؛ لا نستطيع أن نعرفها؛ لأن ابن الجزري كل كتاب يأتيه يقول: أنا قرأت به وقرأت بمضمّنه، ولما جاء [جامع البيان] قال: لما دخل في تلاوتي من كتاب [الإعلان].

معناه: أن ما أخذ من [الجامع] كله، ولا يمكن حتى ما رآه -وأنا أقصد في الأسانيد-، لكن الطرق هي طرق الإعلان.

فطرق ابن الجزري -الطرق النشرية من [جامع البيان]- إنما هي بواسطة الإعلان للصفراوي، مادمنا لم نقف على هذه الطرق عند الصفراوي لا نستطيع أن نجزم. يعني: هذا المثال الآن هذا الطريق موجود في [جامع البيان]، وصِّله لي من عند ابن الجزري الى جامع البيان؟

لا تستطيع!

يعني سند [جامع البيان] ليس هو سند [التيسير]، وليس هو سند [المفردات]، وسنده هو إنما هو عن سند [الإعلان]، وليس عن سند [جامع البيان].

وهذا إذا وصلنا إلى مكانه نقرأه.

إذن نختم؛ ثم نترك مجالًا للأسئلة حتى لا أطيل عليكم.

• وَأَخْبَرَنِي بِشَرْحِهِ لِلْأُسْتَاذِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عليّ الْبَاهِلِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ الْمَالِقِيِّ -تُوُفِّيَ سَنَةَ خَمْسٍ وَسَبْعِمِائَةٍ- بِمَالِقَةَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الثِّقَاتِ مُشَافَهَةً عَنِ الْقَاضِي أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ بَكْرٍ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ الْمُؤَلِّفِ -تِلَاوَةً وَسَمَاعًا-.

مالقة: في أسبانيا.

المؤلف يقول: غير واحد يعني: أخبرني بهذا الشرح وهو شرح [الدر النفيس]، وشرح المالقي محقق، حققه الشيخ أحمد المقلي رحمه الله عليه وطُبع في مجلدات، وحققه أيضًا الحسن الإدريسي، وطربوش من المغرب في مجلدَيْن.

لكن ما يُهمني الآن أن الشيخ يقول وأخبرني غير واحد من الثقات، يعني من عرف هؤلاء أو واحدًا منهم فيه ما فيه؟ لا نعرف؛ لأن ابن الجزري لم يذكرهم، لما جاء في الرواية لم يذكر من هم هؤلاء؟ مِن شيوخه الذين أخذ عنهم أو الذين أجازوه بشرح المالقي للتيسير؟.

ثم بعد ذلك مفردة يعقوب ربما تأخذ منا وقت، فنستركها.

الطالب:.... الصوت غير مسموع

طبعًا التيسير مطبوع، وفيه طبعة قديمة.

الآن الدرس انتهى. أسأل الله -سبحانه تعالى- أن يوفقنا وإياكم جميعًا، وأن يتقبل منّا.

الدرس التاسع

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، السلام عليكم ورحمة الله -تعالى- وبركاته، أيها الأخوة الحضور والأخوة المشاهدون، والأخوة المستمعون، وكل من يستمع إلى هذا الدرس.

نواصل -إن شاء الله- قراءة كتاب [النشر في القراءات العشر] للإمام ابن الجزري، بعد أن توقفنا مدة أسبوعين، نحمد الله عَزَّوَجَلَّ، وكنا انتهينا من كلام المؤلف عن كتاب [التيسير]، والليلة -إن شاء الله- سنبدأ بمواصلة ما ذكره الشيخ، ونقضي [مفردة يعقوب]، وسيذكر المؤلف [مفردة يعقوب] فيما يذكر بعدها [جامع البيان]، ثم يذكر بعدها [الشاطبية]، ثم كتاب [العنوان].. وهكذا، فنأخذ ما يسمح به الوقت -إن شاء الله-.

فقال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«مفردة يعقوب للإمام أبي عمرو الداني المذكور»؛ يعني الذي ذُكر في كتاب [التيسير] هو نفسه صاحب كتاب [التيسير].

«قَرَأْتُهَا بَعْدَ تِلَاوَتِي الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ عَلَى الْأُسْتَاذِ أَبِي الْمَعَالِي مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الدِّمَشْقِيِّ».

طبعًا قلنا: (قرأتها) فهذا إسناد إجازة، وليس إسناد تلاوة ليعقوب، (قَرَأْتُهَا)

يعني: قرأت كتابه، (بَعْدَ تِلَاوَتِي) معناها: بعدما تلا القرآن العظيم، فالتلاوة شيء، وقراءة الكتاب شيء آخر، (وَأَخْبَرَنِي) أي: شيخه أبو المعالي، (وَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ قَرَأَهَا) أي: مفردة يعقوب، (وَتَلَا بِهَا) أي: تلا القرآن العظيم بها يعني: بمُضمّنها (عَلَى الشَّيْخَيْنِ: الْإِمَامِ الْحَافِظِ الْأُسْتَاذِ أَبِي حَيَّانَ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيِّ، وَالْإِمَامِ الْمُقْرِئِ الْمُحَدِّثِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ قَاسِمٍ الْقَيْسِيِّ الْوَادِي آشِي).

تعنية الأول الذي في [جامع أسانيد]..أسانيد الإمام ابن الجزري -رحمة الله عليه- أن ابن اللبان يقول: (قرأت عليه)؛ أي: على الوادي آشي، (قرأت عليه ختمةً بقراءة يعقوب، بروايتي روح وأويس من طريق الحافظ أبي عمرو بمؤلَّفِه بالقاهرة المحروسة نحو سنة(٧٣١)، هنا نلاحظ: أن في هذا السند أبو المعالي يقرأ على أبي حيان، وأبو المعالي يقرأ على الوادي آشي، ففي [جامع الأسانيد] بيّن لنا السنة، وهي سنة ٧٣١، يعني سنة قراءة أبي المعالي على شيخه الوادي آشي.

(أَمَّا أَبُو حَيَّانَ)، وهو الشيخ الأول لأبي المعالي، (فَتَلَا بِهَا عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ النَّصِيرِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى الْمَرْيُوطِيِّ قَالَ :تَلَوْتُ بِهَا عَلَى الْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الصَّفْرَاوِيِّ)، الذي هو صاحب كتاب [الإعلاء]، (قَالَ: قَرَأْتُ بِهَا عَلَى أَبِي يَحْيَى الْيَسَعَ بْنِ عِيسَى بْنِ حَزْمٍ الْغَافِقِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِيهِ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي دَاوُدَ وَأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الدُّوْشِ)، هكذا بضم الدال، (وَأَبِي الْحُسَيْنِ يَحْيَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي زَيْدِ بْنِ الْبَيَّازِ اللِّوَائِيِّ، وَقَرَأَ ثَلَاثَتُهُمْ بِهَا)؛ أي بالمفردة (عَلَى الْحَافِظِ أَبِي عَمْرٍو.

وَأَمَّا الْوَادِي آشِي) الذي هو الشيخ الثاني لأبي المعالي (فَقَالَ :لَنَا أَبُو الْمَعَالِي أَنَّهُ قَرَأَهَا وَتَلَا بِهَا عَلَى الشَّيْخِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى بْنِ عِيسَى الْأَنْصَارِيِّ الْبَطَرْنِيِّ، وإنه قرأها وتلا بها على الشبارتي)؛ المتقدم في كتاب [التيسير] (على

الحصان عَلَى ابْنِ هُذَيْلٍ عَلَى أَبِي دَاوُدَ عَلَى الْمُؤَلِّف).

لاحظ هنا في الصفراوي يقول: (قَالَ: قَرَأْتُ بِهَا عَلَى أَبِي يَحْيَى الْيَسَعَ بْنِ عِيسَى بْنِ حَزْمٍ الْغَافِقِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِيهِ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي دَاوُدَ)، ما قال (وقرأ بها على أبي داود)، ثم يرجع ويقول (وَقَرَأَ ثَلَاثَتُهُمْ بِهَا)؛ يعني هذا الشخص في هذا السند الشيخ ابن الجزري لم يقل: أنه قرأ بها، لماذا قال؟ قال: (وَقَرَأَ عَلَى أَبِي دَاوُدَ)، فهذا عام، يعني أعم من قوله: (وقرأ بها)، هل ابن الجزري يقصد هذا أو لا يقصده؟ لا ندري، لكن بالرجوع إلى كتاب [البرنامج] للوادي آشي.

لكن بالرجوع إلى كتاب [البرنامج] للوادي آشي؛ وجدت أنه لم يَذكر اسم المفردة نهائيًا، هو يقول: أنا قرأت من طريق أبي عمرو الداني، يقول: قرأت برواية روح وأويس من طريق أبي عمرو الداني، لكن لم يقل: ب(المفردة)، يعني ما صرّح ب(المفردة)، هل هذا أيضًا له معنى، أم ليس له معنى؟ طبعًا أنا أثير الإشكالات، وأثير الأسئلة، أحيانًا ما عندي جواب لهذه الأسئلة، وما عندي جواب لهذا الإشكال، لكن أطرحه؛ ومن يسمع بعد ذلك يفكر ربما يجد جوابًا!

طالب:....

الشيخ: أما هو الوادي آشي (وَقَرَأَ عَلَى أَبِي دَاوُدَ)؛ الكلمة التي ما فيها بها؛ هذا إسناد أبي حيان، ليس إسناد الوادي آشي، الذي هو (عِيسَى بْنِ حَزْمٍ)، يعني اليسع قرأ على أبيه الذي هو عيسى بن حزم، أبوه الذي هو عيسى بن حزم هذا، الشيخ ابن الجزري ما قال: (وقرأ بها على أبي داود)، إشكالية هنا، لأنه لم يصرِّح بالمفردة، ورجعت إلى الفهرس لعلّي أجد كتاب [مفردة أبي يعقوب]؛ ما وجدت.

هل -وهذا السؤال الذي هنا المفروض أنه أهم شيء-هذه المفردة هي [مفردة يعقوب]، نجزم بأنها ليست من أصول [النشر] في رواية أويس تحقيقًا،

نجزم بذلك، أما في رواية روح؛ فنستطيع أن نقول: أنها ليست أيضًا من أصول [النشر] في رواية روح، لكن نقول: احتمالًا، لماذا في رواية أويس نجزم جزمًا قويًا -لا يقبل الشك-، وفي رواية روح نقول: احتمالًا؟

لأنه لو رجعنا، الإخوان الذين عندهم كتاب [النشر] الذي فيه الأسانيد لو يفتح لنا على طرق أسانيد رواية أويس، سنجد الإمام ابن الجزري -رحمه الله عليه- ويا ليت من يسمعنا وعنده كتاب [النشر] يفتح على هذا المكان حتى تكون الصورة واضحة للكلام الذي نريد أن نقول.

فلما جاء إسناد إلى رواية أويس، هو لم يذكر [المفردة]، يعني طبيعة ابن الجزري، أو غالبية ابن الجزري أنه يقول: رواية فلان من طريق فلان من كتاب [التجريد]، من كتاب [الجامع]، من كتاب كذا كذا، لما جاءت رواية أويس؛ قال: (وقرأ بها)؛ أي: بهذا الطريق (عند الناسي من طريق مريم، في طريق التمّار)، يقول: وقرأ بها الداني على فلان، على فلان، على فلان إلى أن يصل إلى...، ذكر طريقين، هذان الطريقان، أو هذان الإسنادان ليسا موجودين في [المفردة] التي وصلتنا، يعني هذه [المفردة] الآن؛ [مفردة يعقوب] بتحقيقيْها، وقد رجعت للتحقيق الذي حققه د/ حسين العوّادي، والتحقيق الذي حققه د/ حاتم الطامن، فليس فيهما هذا الطريق.

إذن عندنا قضيتان:

- **القضية الأولى**، أن ابن الجزري لم يصرح بكتاب [المفردة]، لم يقل: [مفردة يعقوب]، وإنما قال: قرأ بها الداني، يعني هذه الطريقة قرأ بها الداني.

- **القضية الثانية**، الطريق الذي ذكره -لنفرض أنها من [المفردة]-، لكن الطريق الذي ذكره ليس موجودًا في [المفردة].

فأصبحت هاتان القضيتان -كلٌّ منهما- محلَّ إشكال، أيضًا وهذا السبب يجعلنا نقول دائمًا: أن الإمام ابن الجزري لم ينظر إلى مسألة علو السند في كل جزئية، لماذا؟ لأن هذا السند الذي ذكره في أويس أنزل بدرجة أو بدرجتين عن السند الذي ذكره الداني في [المفردة]، يعني مثلًا أويس -وأنا لخصت هذا الكلام في سطرين أو ثلاثة أسطر-، فقلت: (في رواية أويس [المفردة] ليست من أصول [النشر] في رواية أويس تحقيقًا، وليست أصلًا أيضًا في رواية روح احتمالًا).

إذا عرفنا بالنسبة لأويس لماذا؟ لأن طريق أويس الموجود في [النشر] لا يوجد في كتاب [المفردة]، أما روح؛ فنقول: احتمالًا، لأن الطريق الموجود في رواية روح في [النشر] هو نفس الطريق الموجود في [مفردة يعقوب] للداني، لكن تظل تلك القضية: أن ابن الجزري لم يصرح أنها من [المفردة].

فرواية روح عندنا علة واحدة، بدليل عدم تصريح ابن الجزري بـ [مفردة يعقوب]، والسند هو هو، طريق روح هو هو نفسه الذي عند الداني، بالنسبة لأويس؛ اثنين:

- **أن الكتاب غير مصرّح به.**
- **وأن الطريق مخالف لما هو موجود في كتاب [مفردة يعقوب].**

ولهذا نقول: في رواية أويس نلاحظ: طريق الجوهري عن التمار قرأ بها الداني على أبي الحسن طاهر، وهو طاهر بن غلبون، وطاهر قرأ علي عليّ البصري، هذا سند.

ثم يرجع لسند ثانٍ، الشيخ ابن الجزري يقول: (وقرأ الداني أيضًا على فارس وفارس وهو أبو الفتح، (وفارس قرأ على عبد الباقي، وقرءا)؛ أي: عن البصري وعبد الباقي - وهو شيخ فارس وشيخ طاهر، الاثنين-، قرءا على عليِّ البغدادي

على ابن حبشان على التمار، على أويس)، لكن السند الثاني في [المفردة] لاحظ أن الثاني قرأ على فارس، وفارس قرأ على عبد الله بن الحسين وهو أحمد السامريّ، فهنا تغيَّر السند، السند الذي عندنا في [النشر] الداني قرأ على فارس، وفارس قرأ على عبد الباقي، وراح السند.

لكن الذي عندنا في [المفردة]: أبو عمرو الداني قرأ على فارس، وفارس قرأ على السامري؛ فالسند الذي في [المفردة] هو من رواية فارس عن السامريّ، وليس عن عبد الباقي، والسامري هذا قرأ على التمار، إذن بين الداني والتمار اثنان؛ أبو الفتح فارس، والسامري، لكن عند السند الذي ذكره الشيخ ابن الجزري يتحصلون إلى أربعة؛ ولهذا نقول: السند الذي ذكره الشيخ ابن الجزري في رواية أويس أنزل بدرجة أو بدرجتين من السند الخاص بالداني، فوجدت الإمام الجزري أنت تقول لنا: أن أخذت من [المفردة]، من [مفردة يعقوب]؛ لكن السند مختلف، ليس فقط مختلفًا، بل نازل أيضًا.

فلو كان الإمام ابن الجزري، مسألة علو السند عنده مهمة؛ لترك هذا السند، ما جاء بالسند الأدائي، وإنما جاء ب...، أو التزم بسند يعقوب، هذا إشكال، كيف يُحل، كيف يجيب عنه ابن الجزري؟ (يقال: وقت.. واضح. لكن طريق روح هو نفسه الطريق الموجود في المفردة، لكن يُعكر عليه أن ابن الجزري لم يصرح بالمفردة.

فمن الممكن نقول: إسناد [المفردة] عند الداني في رواية أويس أعلى بدرجتين من إسناد ابن الجزري الذي اختاره في [النشر]، فيأتي اسناد ابن الجزري عن يعقوب من طريق أبي عمرو الداني نازلًا درجتين، بينما أبو عمرو الداني في كتاب [المفردة] ذكر السند بعلوٍّ، يعني بدرجتين وهذه عالية جدًا، فالذين يبحثون عن علو الأسانيد، ويدفعون نقودًا بالآلاف.. وإلخ، فتعالوا اقرأوا هذا السند؛ لن

يستطيعوا، مشايخ المشايخ؛ فهذه ملحوظات نسجلها لعل أحدًا يجد لها جوابًا.

طالب: يا شيخنا، اليسع بن عيسى بن حزم، هل له أربعة مشايخ؟

الشيخ: لا لا، هو قرأ، الذي عندنا هذا السند، الصفراوي قرأ على أبي يحيى اليسع، اليسع قرأ على أبيه عيسى وعيسى على أبي داود، وعلى أبي الحسن، وأبي الحسين، والثلاثة قرأوا على الداني.

ما يهمني هنا أن [المفردة] اندثرت، يعني الضمير على [المفردة] فيمكن أن أبا العلاء الصفراوي يكون قد قرأ بالـ[المفردة].

طالب: لا ينفع، شيخنا، أبو اليسع يكون قرأ بالأربع مشايخ؟

الشيخ: لماذا؟

طالب: لأن اليسع يكون مشايخه عدولًا، وأبو داود، وأبو الحسن...

الشيخ: هؤلاء مشايخ أبيه، ليس مشايخه هو.

طالب:.... فتلا بها، قال تلوت بها على كذا، قال تارة، لـمَ لـمْ يقُل: قال: كذا...؟

الشيخ: فهذه إشكالية، يعني أنه من عند (وَقَرَأَ عَلَى أَبِي داود)؛ غيرت صيغة السند، أو غيرت صيغة الأداء؛ التحمل، لكن هؤلاء الثلاثة تلاميذ لأبي عمرو، فلا يمكن أن نعد اليسع، هم شيوخ لعيسى بن حزم، وهنا سؤال أيضًا؛ إذا كانت الطرق التي في [المفردة]، التي وصلتنا ليس فيها طريق أويس، فما هو طريق ابن الجزري إليه؟ هل هو هذان السندان المذكوران هنا في [المفردة]؟ لأن عنده سندين، أم أن هناك أسانيد أخرى؟، وهذا الاشكال يُطرح في كل كتاب من كتب [النشر] التي ذكرها ابن الجزري هنا، وخالف في الطرق بعضها.

يعني يذكر لنا مثلًا [الكامل]، أو [الكافي] أن هنا هذه الطريق من كذا؛ لا نحصلها، هذا الطريق الذي ذكره هناك في الأسانيد، إذا أردنا أن نصل من عند ابن الجزري إليه، يجب أن نرجع إلى هذا المكان، وهذه الطريقة لأن بعض الناس يقول: كيف نعرف إسناد ابن الجزري مثلًا إلى ورش من كتاب [الكامل] كمثال؟ أو من كتاب [المفردة]؟

فنقول له: إسناد ابن الجزري إلى الكتاب نأخذه من هنا -من هذه الكتب-، فهو هنا يذكر إسناده منه إلى أصحاب الكتب، ثم بعد ذلك تكملة السند من عند صاحب الكتاب، الذي هو من عند التيسير، أو الجامع،أو...أو، نأخذه لما نأتي إلى قسم الأسانيد.

الآن نريد أن نعرف: ما هو إسناد ابن الجزري في رواية أويس من طريق الداني؟ هل سنذكر من عند ابن الجزري إلى الداني إلى [المفردة]؟ هذا إسناد، لما نوصل لـ [مفردة]، ونبغي أن نخرج إسناد ابن الداني إلى أويس، الموجود عندنا هنا في [النشر] يختلف عن الموجود في [المفردة]، وابن الجزري من أين جاء بهذا؟! هذا معناه أن الإمام ابن الجزري -رحمه الله عليه- لم يلتزم في كل الكتب، وهذا صنيعه شاهد عليه، ما احتاج أن واحد... يعني ليس من الأشياء التي لا تُفهم، هذه من الأشياء الواضحة الملموسة.

معناه: أنه لم يلتزم بأسانيد كل إسناد بكل كتاب، معناه: أنه خرج عن أسانيد الكتب التي هو اختارها، وسنجد أيضًا أنه اختار أسانيد ليست في الكتب التي هو ذكرها واختارها، وضحت الأسئلة؟ وضحت الإشكالية؟

الآن كيف نركب الإسناد الخاص بابن الجزري إلى هنا، إلى أويس؟ لا تستطيع أن تقول: أنه من كتاب [المفردة]، لأنك لو قلت: أنه من كتاب [المفردة]؛

فصحيح أنك ستمشي حتى تصل إلى [المفردة]؛ ثم يأتيك الخلاف بين ما ذكره ابن الجزري، وما هو موجود في [المفردة].

من أين جاء؟ معناه: أن ابن الجزري خرج عن [المفردة] -ليس لها حل إلا هذا-؛ معناه: أن ابن الجزري خرج عن طرق كتابِه، إذن القيامة لا تقام لأن ابن الجزري خرج عن طُرُقِه، يحق له، ولا يحق لنا أن نلزم ابن الجزري بأن يرجع إلى إسناد [المفردة].

يعني نفرض لو أنه مثلًا جاء بكلمة تختلف عن [المفردة]؛ لا نقول: إن ابن الجزري ذكر [المفردة]، وهذه الكلمة ليست في [المفردة]، فلا نقرأ بها؛ لأنها مخالفة لـ [مفردة]، لا، نحن ملزمون بما يقوله ابن الجزري: سواء في الكتب، سواء في الأسانيد، سواء في الحروف، فما قرأ به ابن الجزري وما اختاره ابن الجزري، نحن ملزمون به.

طالب:.... هذا موجود في كتاب آخر للداني بقراءة يعقوب....

الشيخ: أكيد، من أين ابن الجزري جاء بها؟ من أسانيده، والذي يقرأ كتاب [جامع الأسانيد] لابن الجزري؛ سيجد، وستحل عنده هذه المشكلة، شيوخ كثيرون لابن الجزري قرأ عليهم بأسانيد مختلفة، وهذه الأسانيد، الطبقة الثانية الذين هم شيوخ الشيوخ قرأوا على شيوخ بكتب القراءات كلها.

تكاد أنك في [جامع الأسانيد] تخرج جميع الكتب الخاصة بـ [أصول النشر]، فابن الجزري قرأ بها، وقرأ بها بأسانيد مختلفة، فقد يختار كما اختار الشيخ أبي المعالي مثلًا، هو قرأ بـ [مفردة يعقوب]، أم قرأ برواية يعقوب من طريق الداني على غير أبي المعالي، فلما جاء هناك إلى الأسانيد؛ ربما اختار الإسناد الذي فيه ذلك، وهذا يحتاج إلى دراسة.

وقد يكون مبحثًا جيدًا في الماجستير، أو في الدكتوراه أنه يبحث في هذه الأسانيد التي خالف فيها ابن الجزري، أو خرج فيها ابن الجزري عن طرقه، لا أدري هل هناك رسالة في هذا أم لا؟ لكن لا شك أن هذه الرسالة ستكون مفيدة جدًا، وبالذات لأصحابنا وزملائنا المهتمين بالتحريرات، لأن التحريرات كما قلنا تحريرات أسانيد، وتحريرات....

الشيخ ابن الجزري قبل قليل -في المحاضرة الماضية- ماذا قال؟ قال: (ملتزمًا التحرير)، ولكنك هنا ما حررت، فهل هذا هو التحرير الذي يقصده؟ هل هذا الخروج...، -وهذا ليس فقط في [مفردة يعقوب]-، -إن شاء الله- عندما نصل؛ سنجد كثيرًا خرج عن طرقه في الكتب أكثر من.. -لا أستطيع أن أعطي عددًا-، لكنهم كثيرون.

هل هذا غير التحرير؟ هذا مُحرّر، ولهذا نتذكر دائمًا كنا قديمًا نقول: أن ابن الجزري -رحمه الله عليه- مكث بعدما ألّف الكتاب، عاش ٨٥ سنة تقريبًا، ولم يغيّر أيَّ شيء، يعني ما زاد فصلًا، إلا في بعض النسخ مكتوب أنه باب (التكبير) زاده سنة ٨٢٨، لكن أعتقد أن هذا الكلام غير صحيح؛ لأنه موجود في النسخ التي كُتبت قبل ٨٢٨.

فالشيخ ابن الجزري -رحمه الله عليه- وقفت له على نص في كتابه [تذكرة العلماء]، ونقلته في صفحة (تويتر) وفي صفحة (الفيس بوك)، يعني معنى كلامه: أنه لا ينبغي لمن يؤلف أن يُخرج كتابه إلا بعد أن ينقحه، ويهتم به، ويراجعه ويصححه و.و..، ابن الجزري يقول لنا أن الواحد لا يخرّج الكتاب، ولا تخرّج كتابك إلا بعدما تصححه لغةً، و... إلى غير ذلك، ثم بعد ذلك يُخرج لنا هو كتابه، ويجلس ٣٥ سنة ولم يغير فيه؟

فمعناه: أنه لم يخرج [النشر] إلا وهو على الطريقة، أو على الصفة التي هو يريدها، نأتي نحن بعد ذلك، هذه الأشياء التي نرى، أو يرى بعضنا أنها ملحوظات، أو أنها سهو، أو أنها استدراكات؛ نبحث لها عن علل، -وسنجد لها عللا- وإن لم نجد عللًا؛ نلتزم ونقرأ بما قرأ به ابن الجزري فيها؛ لأن إسنادنا إليه، وإسنادنا إلى الكتب لا تمر إلا من طريقه، ونحن ملزمون به وباختياره.

نذهب الآن إلى كتاب [جامع البيان]، وهذا الكتاب فيه كلام كثير جدًا، الشيخ يقول:

(كِتَابُ جَامِعِ الْبَيَانِ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ يَشْتَمِلُ عَلَى نَيِّفٍ وَخَمْسِمِائَةِ رِوَايَةٍ وَطَرِيقٍ عَنِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ وَهُوَ كِتَابٌ جَلِيلٌ فِي هَذَا الْعِلْمِ لَمْ يُؤَلَّفْ مِثْلُهُ لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ الْكَبِيرِ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ قيل: إِنَّهُ جَمَعَ فِيهِ كُلَّ مَا يَعْلَمُهُ فِي هَذَا الْعِلْمِ)، طبعًا ما وقفت على صاحب هذه المقولة، فابن الجزري يقول: (قِيلَ :إِنَّهُ جَمَعَ فِيهِ كُلَّ مَا يَعْلَمُهُ فِي هَذَا الْعِلْمِ) من قال هذا؟ ما أدري.

الشيخ يقول: (أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَبُو الْمَعَالِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ اللَّبَّانِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُنَاوَلَةً وَإِجَازَةً)، لاحظ صيَغَ التحمل في هذا الكتاب، (مُنَاوَلَةً وَإِجَازَةً وَسَمَاعًا لِكَثِيرٍ مِنْهُ، وَتِلَاوَةً لِمَا دَخَلَ فِي تِلَاوَتِي مِنْهُ)؛ أي: من [الجامع] (عَلَيْهِ)؛ أي: على ابن اللبان، (بِمَا دَخَلَ فِي تِلَاوَتِهِ)؛ أي: تلاوة ابن اللبان، (عَلَى الْأُسْتَاذِ أَبِي حَيَّانَ، بِمَا دَخَلَ فِي تِلَاوَتِهِ)؛ أي: تلاوة أبي حيان، (عَلَى عَبْدِ النَّصِيرِ الْمَرْيُوطِيِّ، بِمَا دَخَلَ فِي تِلَاوَتِهِ)؛ أي: المريوطي (عَلَى الصَّفْرَاوِيِّ).

هذا الإسناد الآن واضح، أي واحد يقرأ هذا الإسناد سيعرف إن الإمام ابن الجزري لم يقرأ بـ [جامع البيان] كاملًا، وإنما قرأ هو وشيخه، وشيخ شيخه، وشيخ شيخ شيخه، كلهم قرأوا بما دخل في تلاوته عن الصفراوي، يعني الصفراوي أيضًا في كتابه [الإعلاء] قرأ بطرق معينة من [جامع البيان]، ودخّلها في

كتابه [الإعلاء]، فهذه الطرق التي في [الإعلاء] من [جامع البيان] هي التي نسميها (أصول النشر).

فنسميها أصول النشر من كتاب [الإعلاء]، وليس من [جامع البيان]، لكن ما هي؟ لا نعرف؛ لأن قسم الأسانيد من كتاب [الإعلاء] مفقود -مع الأسف-، فليته كان موجودًا، وحتى لو فُقد بعد الفرش؛ ليس عندنا مشكلة، فالفرش يُعوض، لكن الأسانيد لهؤلاء المشايخ لا تُعوض.

ف-إن شاء الله- عندنا أمل، وأدعو، يا إخوان، في كل مجلس ندعو أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ييسر للأمة ما فُقِد، أو ما وضع في الاعتبار أنه مفقود من كتب القراءات؛ لأن هذا مجلس علم، وتحفه الملائكة، وندعو أن ربنا ييسر لنا، أو لمن يأتي بعدنا ييسر له هذه الكتب، ولا ننسى أن كل إنسان يدعو لنفسه -في خاصة نفسه- بما يريد؛ لأن هذا مجلس علم تحفه الملائكة، وربنا كريم، فكل واحد عنده حاجات في نفسه يدعو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ لأن هذا من مظنة وأوقات إجابة الدعاء -إن شاء الله-.

فحتى نعرف ما هي الطرق التي قرأ بها ابن الجزري؟، وهي في [جامع البيانٍ] لابد أن نعرف أولًا ما هي الطرق هذه التي في كتاب [الإعلاء]؟، إذا لم نطلع على [الإعلاء] لا نستطيع أن نجزم، لماذا؟ لأن ابن الجزري قرأ بهذه الطرق، وسنعرف الآن أن الصفراوي عنده إسنادان؛

- يعني عنده إسنادٌ؛ هذا وقد وقفنا عليه.

- وعنده إسناد؛ نخمن أنه هو الذي اختاره، فسنعرف -إن شاء الله-.

الشيخ يقول: (وَقَرَأْتُ بِمَا دَخَلَ فِي تِلَاوَتِي مِنْهُ فِي [كِتَابِ الإعلاء])، (منه) أي هو من [الجامع]، (لِأَبِي الْقَاسِمِ الصَّفْرَاوِيِّ عَلَى الشَّيْخِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ مُحَمَّدٍ

الْإِسْكَنْدَرِيِّ بِقِرَاءَتِهِ بِذَلِكَ)؛ ما معنى(بِذَلِكَ)؟ يعني بما دخل في تلاوتي في كتاب الإعلاء (عَلَى أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقُوصِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ النَّصِيرِ بْنِ الشَّوَّاءِ)، في المخطوطات: (ابن الشوَّا) -كما في وجه في أوجه الوقف لحمزة (ابن الشوَّا)- بدون همزة.

(وَقَرَأَ بِهِ الْقُوصِيُّ عَلَى يَحْيَى بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الصَّوَّافِ، وَقَرَأَ ابْنُ الشَّوَّا عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ مَنْصُورٍ الْأَسْمَرِ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى الْمُؤَلِّفِ أَبِي الْقَاسِمِ الصَّفْرَاوِيِّ، وَقَرَأَ الصَّفْرَاوِيُّ بِجَامِعِ الْبَيَانِ عَلَى شَيْخِهِ أَبِي يَحْيَى الْيَسَعِ بْنِ عِيسَى بْنِ حَزْمٍ الْغَافِقِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِيهِ، وَقَرَأَهُ وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي دَاوُدَ سُلَيْمَانَ بْنِ نَجَاحٍ قَالَ :أَخْبَرَنَا بِهِ الْمُؤَلِّفُ تِلَاوَةً وَقِرَاءَةً عَلَيْهِ فِي دَارِهِ بِدَانِيَةَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ).

يعني قبل وفاة الشيخ الداني بأربع سنوات، طبعًا الآن عندنا إسنادان للإمام ابن الجزري في هذا الكتاب:

- **الإسناد الأول** عن أبي المعالي.
- **والإسناد الثاني**: عن شيخه الإسكندري.

والذي يظهر -والله أعلم- أن الإمام الصفراوي عنده سندان في [جامع البيان]؛

- سند الذي قد يكون -طبعًا هذا تخمين- ذكره في كتابه [الإعلاء].
- وسند، وهذا السند الذي ذكره الشيخ هنا في [جامع البيان]، الذي ذكره ابن الجزري هنا على شيخه أبي يحيى اليسع، هذا السند يختلف عن السند الذي ذكره الصفراوي في كتابه [البيان والتقريب في شواذ القرآن]؛ ما خالف فيه السبعة.

ونقلت لكم النص، طبعًا [تقريب البيان] حُقِق، لكنه غير مطبوع، وأنا حقيقةً ما رجعت للرسالة، مع أنها موجودة في الجامعة الإسلامية، لكن ما استطعت.

طالب:...

الشيخ: [تقريب البيان] حقق من زمن بعيد، منذ كنت طالبًا، يعني هناك طلاب، حتى كان يشرف عليهم د/ محمد سالم المحيسني -رحمه الله عليه، لو عندك الرسالة على (cd) أعطني إيّاها.

فسند الصفراوي لـ[جامع البيان] في كتاب [التقريب والبيان] يختلف عن هذا الذي هنا، يقول الصفراوي -رحمه الله عليه-: (قرأت بجميع ما فيه) الذي هو [جامع البيان]، (على الشيخ أبي الطيب عبد المنعم بن يحيى بن خلف المعروف بابن الخلوف، وقرأ) -وهو ابن الخلوف-، (وقرأ بجميع ما فيه على أبيه، ورواه أبوه إن لم يكن تلاوةً فرواية)؛ لاحظ إن لم يكن كذا فكذا؛ هذا معناه يقوله المحدثون عندما يتشككون في صيغة التحمل، (فرواية عن الشيخين الفقيهين: أبي بكر محمد بن المفرج، وأبي إسحاق إبراهيم بن علي كلاهما عن الداني) انتهى.

اختلف، لماذا نقول أن له إسنادين؟

طالب: ثقةً بما ذكره الشيخ.

الشيخ: هذا ذكره الشيخ ابن الجزري هنا، وإسناد الصفراوي الذي ذكره في [التقريب والبيان] يختلف، لكن لماذا عدل الإمام ابن الجزري عن هذا الإسناد؟ قد يكون هذا الإسناد الذي ذكره الشيخ هنا، وقرأ الصفراوي [جامع البيان] على شيخه؛ هذا سند، قد يكون هذا هو سند الصفراوي في [جامع البيان].

وهذا السند لما نراه؛ نجده سندًا جيدًا وصحيحًا، ليس فيه جرح، لكن السند الذي ذكره الصفراوي في [التقريب والبيان] وهو عن أبي الطيب عن أبي المنعم عن أبيه عن الشيخين فيه ثلاث علل، يعني هذا السند؛ سند الصفراوي في [جامع البيان] الذي ذكره في [التقريب والبيان] فيه ثلاث علل:

- **العلة الأولى**: هي الشك في السند، (ورواه أبوه إن لم يكن تلاوة؛ فرواية)، الشيخ نفسه شك، فهذا شك -وهذا خفيف نوعًا ما-، لكن الأدهى من ذلك العلتان الأخريان؛ التي هي:

- أن محمد بن المفرّج، لماذا الذهبي -رحمة الله عليه- يقول -معنى كلامه-: (وقع لي إسناده عاليًا وفرحت به، ثم أوذيت فيه)، كلام هذا معناه، لماذا؟ لأن محمد بن المفرّج هذا...، طبعًا الإمام ابن الجزري ذكر أنه رجل صالح، ومن عباد الله الصالحين -ونحن نحب الصالحين-، لكن مشكلة علماء الجرح والتعديل ليس عندهم مجاملات في الرواية، هو قد يكون صالحًا، -وهذا يذكرني بالإمام مالك -رحمة الله عليه- عندما يقول: إن في المدينة أُناسًا لو أقسم على الله لأبرّه، يعني ناس صالحون؛ ولكن لا نأخذ عنهم هذا العلم.

هو صالح، وتقي، وورع، فلماذا لا تأخذ عنه العلم؟ الورع والتقى ليس له علاقة بالعلم؛ فالرواية شيء، والورع والتقى والصلاح هذا شيء آخر، فالشيخ محمد بن المفرّج هذا ذكروا: -وإن شاء الله- هو من أهل القراءات و..و..، لكنَّ في إسناده كذبًا، -طبعًا بعد الأدب معه- وهذا ذكره أقرب الناس إليه، أو أقرب الناس زمنًا إليه، وهو صاحب كتاب [الصلة]؛ فهذه علة.

- **والعلة الثانية**: أن إبراهيم بن علي هذا مجهول، لا يُعرف هو من هو، وهذا ذكره الإمام الداني، فيقول: (وإبراهيم بن علي صاحب الداني أحد المجهولين)، فلا يُعرف من هو.

فأصبح عندنا في هذا السند ثلاثة، هل الإمام الصفراوي عنده هذان السندان؟ السند الذي اختاره في (الشوا)، والسند الذي ذكره على ابن الجزري؟ هذا الذي يظهر -والله أعلم-، فيكون الشيخ الصفراوي لما جاء وروى كتاب [الإعلاء]،

طبعًا نقول: هذا سيناريو، يعني تخمين، لما جاء إلى كتاب [جامع البيان] جاءه من هذين السندين، فوجد أن هذا السند الذي هو سند صافي وسليم مائة في المائة، الذي هو عن أبي داود، وعن اليسع وهذا، أنه صافي ما فيه ما يقدح؛ أخذ منه هذه الطرق، ودخل في تلاوته، والطرق التي جاءته من هذا السند هي التي أدخلها في كتابه [الإعلاء].

والطرق التي جاءته من هذا السند -الذي فيه العلل التي ذكرناها-، هي التي أدخلها في كتابه [التقريب والبيان] لأنه في شواذ القرآن، وأكيد أنه في شواذ القرآن من أهم أسباب الشواذ، أو من أقوى الأدلة على شواذ القراءة: هو انقطاع السند، أو القدح في السند، وهذا السند مقدوحٌ فيه، لو كان فيه فقط إبراهيم بن عليّ وحده؛ هذا قادح لأنه رجل مجهول، وكيف أن فيه هذا الرجل المجهول، وفيه محمد بن المفرّج الذي ذكروا عنه أنه لم يقرأ على الداني.

محمد بن المفرج يقول في ترجمته:، صاحب [الصلة] يقول: (قال) أو (زعم) -هكذا عبارة صاحب [الصلة] ابن بشكوال- يقول: إنه زعم أنه قرأ على أبي عمرو الداني، وعلى مكي، وذهب إلى المشرق، وقرأ على أبي معشر الطبري، فيقول الشيخ: (ولم يلقهم)، حتى وصفه...بغض النظر عن هذا كله، هذا موقف ضعف والإمام (ابن الذهبي كما قال: ثم أوذيت فيه)، معناه: أن السند الخاص به لا يسمن ولا يغني من جوع.

نرجع إلى القضية الأساسية، ونجزم أيضًا أن [جامع البيان] ليس من أصول [النشر]، نحن قلنا: أن كل كتاب نمر عليه نبينك هل هو من أصول [النشر] أم لا، [جامع البيان] ليس من أصول [النشر]، لا تجد له ذكر إلا في المتابعات، يعني لما يأتي إلى كلمة، ويريد أن يذكر فيها كذا، ويقول (وذكرها الداني في [جامع البيان])، لكن في قسم الأسانيد؛ أبدًا ولا ذكر، يعني لا يوجد طريق يقول: أنها من [جامع البيان].

وحتى الطرق التي أخذها من [الإعلاء] ليس فيها أنها من طريق الداني، فمعناه: أن هذه الطرق الخاصة بـ[جامع البيان] التي دخلت في تلاوة ابن الجزري على شيخه، ودخلت في تلاوة شيخه على شيوخه إلى الصفراوي، غير موجودة حتى في الأسانيد، يعني لا أتذكر الآن، وهذا سنتأكد منه عندما نصل إلى قسم الأسانيد، لا أتذكر الآن أن هناك طريقًا ابن الجزري يقول فيها: طريق من كتاب [الإعلاء]، ويذكر السند من قراءتي إلى أن تمر إلى الداني، لا يوجد.

طبعًا نحن عندنا الآن الطريقة الموصلة إلى [جامع البيان] من ابن الجزري إلى الداني من طريق [جامع البيان] لا يمر إلا عن طريق الصفراوي، فلو كان [جامع البيان] من أصول النشر؛ لكان ذكر لنا طريقًا إلى الداني من كتاب [الإعلاء]؛ فما ذكر.

فمعناه: أن [جامع البيان] لا يعدو كونه كتاب رواية من كتب رواية ابن الجزري للكتب، فلا يُعد طريقًا، ولا يُعد أصلاً، ولا يجوز...، -طبعًا عندما أقول لا يجوز يعني لا يجوز صناعة، وليس لا يجوز فقهًا، أو شرعًا أنه حرام-، لا.

من حيث الصناعة أنه لا يجوز أن نقول: إن [جامع البيان] من أصول [النشر]، يأتي بعض الناس ويقول لك: لا، هذا الطريق موجود في [جامع البيان]، هاتِه!، فكونه موجودًا في [جامع البيان] لا يعني أنه من أصول [النشر]، لماذا؟ لأن طرق الخاصة بـ[جامع البيان] عند ابن الجزري مجهولة، قلنا: إذا لم نقف على الطرق التي اختارها الصفراوي من [جامع البيان]؛ لا أحد يستطيع أن يجزم بأن هذا من [جامع البيان]، بل إن هناك طرقًا عن أبي عمرو الداني غير موجودة في [جامع البيان]، وغير موجودة في أي كتاب من كتب أبي عمرو الداني التي وصلتنا.

يعني أتذكر نحو طريقين أو هكذا إلى الداني، الشيخ أوصله من قراءة الداني، ليست موجودة -لا في [التيسير]، ولا في [المفردات]، ولا في [جامع البيان]-،

يعني الكتب التي وصلت عن الداني ليس فيها هذان الطريقان، فالقول بأن [جامع البيان] من أصول [النشر] حقيقةً في النفس منه أشياء وأشياء.

طالب: ما حجتهم يا شيخ؟

الشيخ: حجتهم أن هذا الطريق موجود في [جامع البيان]، وهذه إشكالية، يعني هذه إشكالية عند بعض زملائنا الذين يدرسون [النشر] بالعاطفة، وليس بالبحث العلمي، يعني كون أن هذا الطريق موجود هنا، لا يعني -كما قلنا قبل قليل- أنه من رواية ابن الجزري بهذا السند إلى الصفراوي إلى [جامع البيان]، ونحن حتى نعرف هذه الأصول، قلنا قبلًا -في بداية المحاضرة-: أنه لابد أن نربط هذه الأسانيد هنا بالكتاب الذي هناك.

إذا كانت هذه أسانيد [جامع البيان] التي هنا لا نعرفها نهائيًا، وإذا كان [جامع البيان] -كما قلنا- لا يمر إلا عن طريق الصفراوي، لا يمكن الوصول إلى [جامع البيان] إلا من طريق الصفراوي، إذا كان هذا الكلام كذلك، وهو كذلك -لا شك في ذلك-، لا يوجد في قسم الأسانيد طريق يوصل إلى الداني من طريق الصفراوي.

كيف تقول إذن أنه من [جامع البيان]؟! يعني لو حصّلنا كمثال، نعيد المعلومة، لو حصَلنا طريق إلى الداني يمر على الصفراوي؛ نستطيع أن نقول إن هذا من [جامع البيان]، أو إن ابن الجزري اختاره من هذه الطرق التي تلا بها فيما دخل في تلاوته، لكن ابن الجزري يقول لك: أنا رويت [جامع البيان] بما دخل في تلاوتي على شيخي، وشيخي على شيخه، إلى الصفراوي، معناه ماذا؟ أن تكملة السند هو، الصفراوي حتمًا يوصلنا للداني.

إذا كان هذا هو الذي يوصلنا للداني؛ هذا هو الذي يوصلنا لـ [جامع البيان]، لكن هناك في قسم الأسانيد لا يوجد طريق عن الصفراوي يذهب بك للداني، كيف

تقول إنه [جامع البيان]؟ لا يصح، معناه: أن ابن الجزري وصل إلى هذا الداني، أو هذا الطريق الموجود في [جامع البيان]، وصله من غير طريق الصفراوي، ولو كان هذا الاحتمال الصحيح، لو كان هذا الذي وصل إليه من طريق غير طريق الداني؛ لا يمكن أن نقول أنه من [جامع البيان]، لأن من [جامع البيان] سنده في [النشر] هو هذا، فأي سند لابن الجزري عن الصفراوي إلى الداني غير هذا؛ لا يعد من أصول النشر، ولا يعد من [جامع البيان].

فوروده فقط ليس دليلًا على أنه يحسب، فالقضية قضية أسانيد، قضية طرق، قضية كتب، لازم الحالة كلها تكون جيدة، ومترابطة، فإذا ما كانت مترابطة؛ لا تستطيع، وليس معنى هذا أن الإمام ابن الجزري التزم بكل هذا، وإنما عنده خرْجات، وكما قلنا يمكن عنده ٢٧ طريق، أو (٨٠) طريقًا، هذه لا تمر على هذه الكتب، هذه طرق أدائية، وليس من ضمنها [جامع البيان].

فحقيقةً البحث في [جامع البيان]، أو إثبات أن [جامع البيان] من أصول [النشر] يحتاج إلى أدلة أقوى من ذلك، يحتاج أننا نحصّل إسناد من ابن الجزري إلى الداني لا يمر على الصفراوي؛ حتى نقول إنه من [جامع البيان]، فمادام أنه ليس إلى الداني، وليس فيه الصفراوي؛ لا نستطيع أن نقول: أنه من [جامع البيان]، أو أنه يحضر لنا السند الخاص بابن الجزري الذي وصّله إلى [جامع البيان] من غير هذا الطريق الذي ذكره في [النشر].

يعني هذه الدراسة الحقيقة للبحث. أما كون أنني أفتح كتاب [النشر]، وأحصّل هذا الطريق، وأرى من هذا الطريق من قراءة الداني في [جامع البيان]؛ ثم أقول: أنه في أصول [النشر]؛ هذا غير صحيح، وإلا كان كل كتب أبي الفضل الخزاعي كلها أصول نشرية، و [الإقناع] لابن الباغش نفس الشيء، لا نأخذ في قسم الأسانيد ولا رواية ولا طريق حتى يمر على أبي الفضل الخزاعي من كتابه

[الممتع] لا نأخذ، نأخذ أن عنده طرقًا تنتهي إلى أبي الفضل الخزاعي، وقليلة جدًا، وتمر عليه من طريق [الكامل]، من طريق الهذلي، لا تمر عليه من السند الذي هو ذكره في كتاب [المنتهى].

ونفس الشيء في [الإقناع] لابن البالش، نفس القضية؛ لا تجد له ذكرًا في قسم الأسانيد، لا يوجد أي طريق تمر من كتاب [الإقناع] لابن البالش نهائيًا.

طالب: بالنسبة لكتاب [جامع البيان] ليس من أصول [النشر] جميل، ولا يعدو كتاب رواية، لماذا تكلّف ابن الجزري في ذكره بإسناد، يعني بم دخل تلاوة، لماذا كل هذا...؟

الشيخ: هذه الطرق هي من [جامع البيان]، أنا لا أقول لك: أن ابن الجزري ليس عنده شيء من [جامع البيان]، هو عنده، لكن ما هي هذه الطرق الخاصة بـ [جامع البيان]، أو خاصة بابن الجزري؟ ما هي؟ يعني مثلًا لو أخذنا كتاب [التيسير] نستطيع أن نقول طريقة التيسير في [النشر] هي من قراءة الداني على فلان على فلان على فلان، أوصلها من عند الداني إلى هذا، وأستطيع أن أوصّل لك إياها من عند ابن الجزري إلى الداني، لكن هذه لا تستطيع، يعني هنا تستطيع أن توصل إلى الداني، لكن من عند الداني إذا ما مرّ على الصفراوي؛ ما يبدأ؛ لأنه- كما قلنا- كلام المرء، طريق [جامع البيان] هو عن طريق الصفراوي.

ولا نعرف ما هي الطرق؟، هذه هي الإشكالية، هو يقول: (بِمَا دَخَلَ فِي تِلَاوَتي)، ولكن ما هو هذا الذي دخل في تلاوته؟ طريق من؟ هل نافع من رواية ورش وقالون، ومن طريق أبي نشير، ومن طريق ابن رويان، لا نستطيع.

فالكلام الخاص بابن الجزري كلام عام، قال: (وقرأت بِمَا دَخَلَ فِي تِلَاوَتي)، ما هو الذي دخل في تلاوتك؟ وما هي الطرق التي دخلت في تلاوة الصفراوي على

شيوخه كذلك إلى الداني، إلى [جامع البيان]؟ لا تعرف، فكلمة (بِمَا): عامة، تريد أن تقيدها وتقول: أنها رواية ورش؛ أعطنا الدليل، أنها حمزة...، ربما هو لم يأخذ... هذه الطرق التي دخلت في تلاوته قد تكون طريقين أو ثلاثة، وقد تكون خمسين، قد تكون عشرة، لكن ما هي؟

المشكلة حتى في كتاب [جامع الأسانيد]، ابن الجزري لا يقول هذا، يعني لا يصرّح، يقول فقط: (بِمَا دَخَلَ فِي تِلَاوَتِي)، فكأنه يقول لك: حتى تعرف أسانيد الصفراوي، هو هكذا ذكرها في [جامع الأسانيد] لما وُصل، كان يقول: هكذا (بِمَا دَخَلَ فِي تِلَاوَتِي) وشيخه (بِمَا دَخَلَ فِي تِلَاوَتِهِ)، لما وصل الصفراوي، قال لك: وأسانيد الصفراوي في كتابه [الإعلاء]، لأنها لو كانت عنده، لكن المشكلة أنها ليست عنده.

فلو حصّلنا الآن كتاب [الإعلاء] للصفراوي سنعرف: ما هو الذي دخل في تلاوة ابن الجزري على شيوخه على شيوخه إلى الصفراوي، وما هو الذي دخل في تلاوة الصفراوي على (شيخه ٥٢:٣٥)، جزمًا الصفراوي لم يأخذ في [الإعلاء] كل طرق [الجامع]، لأنه قال (بِمَا دَخَلَ فِي تِلَاوَتِهِ)، ما هو الذي دخل في تلاوته؟

يعني مثلًا حين أقرأ على الدكتور تركي، وآخذ مثلًا من رواية ورش آخذ لطريق الأصبهاني، ومن رواية فلان آخذ من فلان، وجه من فلان، وأكوّن لي مثلًا خمس روايات.. ست روايات، وأذهب أعمل فيها كتاب، وأقول: هذه القراءات الخمسة، أو هذه الطرق الخمسة قرأت بها على شيخي د/ تركي السبيعي، أو أني مثلًا أؤلف وأقول: (هذا الكتاب بما دخل فيه تلاوتي على فلان)، إذا لم أصرح أنا وأقول: إن هذا الذي دخل في تلاوتي على تركي هي من رواية كذا، ومن طريق كذا؛ لا أنت حتى ولا الداني لا يعرف.

فمسألة الصيت الذي جاء بها ابن الجزري -هو لم يعين لنا ما هو هذا الذي

دخل في تلاوته-، يعني ماذا (بِمَا دَخَلَ فِي تِلَاوَتِهِ)؟ يعني: ما هي الطرق، وما هي الأوجه، وما هي الروايات التي قرأ بها الشيخ ابن الجزري من كتاب [الإعلاء] على [جامع البيان]؟ فقط، معناه: أنه لم يقرأ بكل الكتاب، والصفراوي لم يقرأ بمُضمَّن الكتاب كله في [الإعلاء]، وإنما وضع بعض هذه.

والقضية لن تُحل إلا إذا أكرمنا ربنا بنسخة من [الإعلاء]، ربما -إن شاء الله- ونحن أحياء ربنا يسعدنا بها، وربما إذا جاء مَن بعدنا ربنا يكرمه بها، ويكون هذا -إن شاء الله- مسجّلًا في التاريخ أنه جزمنا أن [جامع البيان] ليس من أصول [النشر]، ولا نستطيع أن نعرف طرقه إلا إذا تحصّلنا على نسخة من أسانيد [الإعلاء] للصفراوي.

ثم قال: (كِتَابُ الشَّاطِبِيَّةِ)، -والشاطبية الكلام فيها طويل-، ولا أدري هل سنكمل أم لا؟ هل هناك وقت؟

كِتَابُ الشَّاطِبِيَّةِ: وَهِيَ الْقَصِيدَةُ اللَّامِيَّةُ الْمُسَمَّاةُ بِحِرْزِ الْأَمَانِي وَوَجْهِ التَّهَانِي مِنْ نَظْمِ الْإِمَامِ الْعَلَّامَةِ وَلِيِّ اللهِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ فيرة بن خلَف بْنِ أَحْمَدَ الرُّعَيْنِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ الشَّاطِبِيِّ الضَّرِيرِ، -وَتُوُفِّيَ فِي الثَّامِنِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةَ تِسْعِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ- بِالْقَاهِرَةِ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(أَخْبَرَنِي بِهَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ شَيْخُ الْإِقْرَاءِ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْبَغْدَادِيِّ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ بَعْدَ تِلَاوَتِي الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ بِمُضَمَّنِهَا، فِي أَوَاخِرِ سَنَةِ تِسْعٍ وَسِتِّينَ وَسَبْعِمِائَةٍ بِالدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ، وَقَرَأْتُهَا قَبْلَ ذَلِكَ عَلَى -الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْحَافِظِ شَيْخِ الْمُحَدِّثِينَ- أَبِي الْمَعَالِي مُحَمَّدِ بْنِ رَافِعِ بْنِ أَبِي مُحَمَّدٍ السَّلَامِيِّ بِالْكَلَّاسَةِ شَمَالِيَّ جَامِعِ دِمَشْقَ الْمَحْرُوسَةِ، قَالَا: أَخْبَرَنَا بِهَا الشَّيْخُ الْأَصِيلُ الْمُقْرِئُ أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْغِمَارِيُّ الْمِصْرِيُّ -قِرَاءَةً عَلَيْهِ

وَنَحْنُ نَسْمَعُ- قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهَا -الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ الزَّاهِدُ- أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ يُوسُفَ الْقُرْطُبِيُّ -قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ- قَالَ: أَخْبَرَنَا نَاظِمُهَا قِرَاءَةً وَتِلَاوَةً، زَادَ شَيْخُنَا ابْنُ رَافِعٍ فَقَالَ: وَأَخْبَرَنَا بِهَا أَيْضًا الشَّيْخُ الْإِمَامُ مُفْتِي الْمُسْلِمِينَ أَبُو الْفِدَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ الْمُعَلِّمِ الْحَنَفِيُّ -قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ- قَالَ : أَخْبَرَنَا بِهَا -الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ- أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ السَّخَاوِيُّ -قِرَاءَةً وَتِلَاوَةً- قَالَ: أَخْبَرَنَا نَاظِمُهَا كَذَلِكَ .وَأَخْبَرَنِي بِهَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْكُفْرِيُّ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ وَتِلَاوَتِي الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ بِمُضَمَّنِهَا، قَال: قَرَأْتُهَا عَلَى الشَّيْخِ الْمُقْرِي أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ بَدْرَانَ الْجَرَائِدِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الشُّيُوخُ: الْإِمَامُ الْكَمَالُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ شُجَاعِ بْنِ سَالِمٍ الضَّرِيرُ، وَالسَّدِيدُ عِيسَى بْنُ مَكِّيِّ بْنِ حُسَيْنٍ الْمِصْرِيُّ، وَالْجَمَّالُ مُحَمَّدُ ابْنُ نَاظِمِهَا)؛ يعني ولد الشاطبي.

(قِرَاءَةً وَتِلَاوَةً عَلَى الْأَوَّلِ وَسَمَاعًا عَلَى الْآخَرِيْنَ، قَالُوا:)؛ أي: الثلاثة، (أَخْبَرَنَا نَاظِمُهَا -سَمَاعًا وَقِرَاءَةً وَتِلَاوَةً- إِلَّا مُحَمَّدَ ابْنَ نَاظِمِهَا الْمَذْكُور فَبِسَمَاعِهِ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى سُورَةِ (ص) وَإِجَازَتِهِ مِنْهُ لِبَاقِيهَا)، هذا طبعًا كله إسناد ماذا؟ الكتاب.

(وَقَرَأْتُ بِمُضَمَّنِهَا الْقُرْآنَ كُلَّهُ)؛ هذا إسناد التلاوة، (عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الشُّيُوخِ، مِنْهُمُ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ التَّقِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْبَغْدَادِيِّ الْمِصْرِيُّ الشَّافِعِيُّ -شَيْخُ الْإِقْرَاءِ بِالدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ-، وَذَلِكَ بَعْدَ قِرَاءَتِي لَهَا عَلَيْهِ، قَالَ :قَرَأْتُهَا وَقَرَأْتُ الْقُرْآنَ بِمُضَمَّنِهَا عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْأُسْتَاذِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ الْمِصْرِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمَعْرُوفِ بِالصَّائِغِ، شَيْخِ الْإِقْرَاءِ بِالدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ، قَالَ :قَرَأْتُهَا وَقَرَأْتُ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ بِمُضَمَّنِهَا عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْعَالِمِ الْحَسِيبِ النَّسِيبِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ شُجَاعِ بْنِ سَالِمِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الْعَبَّاسِ الْمِصْرِيِّ الشَّافِعِيِّ، صِهْرِ الشَّاطِبِيِّ، شَيْخِ الْإِقْرَاءِ بِالدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ،

قَالَ: قَرَأْتُهَا وَتَلَوْتُ بِهَا عَلَى نَاظِمِهَا الْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيِّ الشَّافِعِيِّ، شَيْخِ مَشَايِخِ الْإِقْرَاءِ بِالدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ، وَهَذَا إِسْنَادٌ لَا يُوجَدُ الْيَوْمَ أَعْلَى مِنْهُ تَسَلْسُلَ بِمَشَايِخِ الْإِقْرَاءِ وَبِالشَّافِعِيَّةِ وَبِالدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ وَبِالْقِرَاءَةِ)؛ أي: بالنظم، (وَالتِّلَاوَةِ)؛ أي: للقرآن (إِلَّا أَنَّ صِهْرَ الشَّاطِبِيِّ بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ عَنِ الْكِسَائِيِّ مِنْ سُورَةِ الْأَحْقَافِ مَعَ أَنَّهُ كَمَّلَ عَلَيْهِ تِلَاوَةَ الْقُرْآنِ فِي تِسْعَ عَشْرَ خَتْمَةً إِفْرَادًا، ثُمَّ جَمَعَ عَلَيْهِ بِالْقِرَاءَاتِ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى الْأَحْقَافِ تُوُفِّيَ)؛ أي: توفي الشيخ الشاطبي، (وَكَانَ سَمَّعَ عَلَيْهِ جَمِيعَ الْقِرَاءَاتِ مِنْ كِتَابِ التَّيْسِيرِ وَأَجَازَهُ غَيْرَ مَرَّةٍ، فَشَمِلَتْ ذَلِكَ الْإِجَازَةَ، عَلَى أَنَّ أَكْثَرَ أَئِمَّتِنَا -بَلْ كُلَّهُمْ- لَمْ يَسْتَثْنُوا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، بَلْ يُطْلِقُونَ قِرَاءَتَهُ -جَمِيعَ الْقِرَاءَاتِ- عَلَى الشَّاطِبِيِّ وَهُوَ قَرِيبٌ، وَأَخْبَرَنِي بِشَرْحِهَا لِلْإِمَامِ الْعَلَّامَةِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ السَّخَاوِيِّ، وَتُوُفِّيَ بِدِمَشْقَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِينَ وَسِتِّمِائَةٍ شَيْخُنَا الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو الْمَعَالِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعِ بْنِ أَبِي مُحَمَّدٍ السَّلَامِيُّ قِرَاءَةً مِنِّي لَهَا وَإِجَازَةً لِلشَّرْحِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهَا كَذَلِكَ)، طبعًا كذلك يعني: قراءة لها، وإجازة أيضًا.

(كَذَلِكَ الْإِمَامُ الرَّشِيدُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ الْمُعَلِّمِ الْحَنَفِيُّ أَخْبَرَنَا الْمُؤَلِّفُ -سَمَاعًا وَقِرَاءَةً وَتِلَاوَةً-، وَأَخْبَرَنِي بِشَرْحِهَا لِلْإِمَامِ الْكَبِيرِ الْحَافِظِ أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الدِّمَشْقِيِّ الْمَعْرُوفِ بِأَبِي شَامَةَ، وَتُوُفِّيَ بِهَا سَنَةَ خَمْسٍ وَسِتِّينَ وَسِتِّمِائَةٍ شَيْخُنَا الْإِمَامُ الْقَاضِي أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ يُوسُفَ الْحَنَفِيُّ -قِرَاءَةً وَتِلَاوَةً لَهَا وَإِذْنًا لِلشَّرْحِ-، قَال: أَخْبَرَنِي وَالِدِي -قِرَاءَةً وَسَمَاعًا لِلشَّرْحِ-، أَخْبَرَنِي الْمُؤَلِّفُ -سَمَاعًا وَقِرَاءَةً لَهَا وَلِشَرْحِهَا الْمَذْكُورِ-، وَأَخْبَرَنِي بِشَرْحِهَا لِلشَّيْخِ الْمُنْتَجَبِ ابْنِ أَبِي الْعِزِّ بْنِ رَشِيدٍ الْهَمَذَانِيِّ، وَتُوُفِّيَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِينَ وَسِتِّمِائَةٍ بِدِمَشْقَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ يُوسُفَ بْنِ السَّلَارِ سَمَاعًا وَقِرَاءَةً لَهَا وَإِجَازَةً لِلشَّرْحِ، قَالَ :أَخْبَرَنِي بِهِ كَذَلِكَ الشَّيْخُ الْوَحِيدُ

يَحْيَى بْنُ أَحْمَدَ الْخِلَاطِيُّ إِمَامُ الْكَلَاسَةِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهَا الصَّايِنُ مُحَمَّدُ بْنُ الزَّيْنِ الْهُذَلِيُّ -سَمَاعًا وَقِرَاءَةً وَتِلَاوَةً- أَخْبَرَنَا الْمُؤَلِّفُ كَذَلِكَ.

وَأَخْبَرَنِي بِشَرْحِهَا لِلْإِمَامِ الْعَالِمِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْفَاسِيِّ الحَنَفِيِّ، -وَتُوُفِّيَ سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَسِتِّمِائَةٍ- بِحَلَبَ الْأُسْتَاذُ أَبُو الْمَعَالِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ اللَّبَّانِ -قِرَاءَةً وَتِلَاوَةً بِهَا وَإِجَازَةً لِلشَّرْحِ-، أَخْبَرَنِي بِهِ كَذَلِكَ الْأُسْتَاذُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ الْوَاسِطِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمَحْرُوقِ الْوَاسِطِيُّ، أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ حُسَيْنُ بْنُ قَتَادَةَ أَخْبَرَنَا الْمُؤَلِّفُ -سَمَاعًا وَتِلَاوَةً-.

وَأَخْبَرَنِي بِشَرْحِهَا لِلْإِمَامِ الْعَلَّامَةِ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ الْجَعْبَرِيِّ، -وَتُوُفِّيَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ- بِبَلْدَةِ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَيْخُنَا الْإِمَامُ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَيْدَغْدِيٍّ)؛ هكذا ينطقونها الأتراك بالضاد، (بْنُ أَيْدَغْدِيٍّ) طبعًا لهجتهم (الشَّمْسِيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْجُنْدِيِّ -تِلَاوَةً وَمُنَاوَلَةً وَإِجَازَةً-، قال: أَخْبَرَنَا الْمُؤَلِّفُ -تِلَاوَةً وَسَمَاعًا-، وَأَمَّا شَرْحُ شَيْخِنَا ابْنِ الْجُنْدِيِّ الْمَذْكُورِ لِشَرْحِ الْجَعْبَرِيِّ فَشَافَهَنِي بِهِ شَيْخُنَا الْمَذْكُورُ وَرَأَيْتُهُ يَكْتُبُ فِيهِ، وَرُبَّمَا قَرَأَ عَلَيَّ مِنْهُ.

وَأَخْبَرَنِي بِشَرْحِهَا لِلْإِمَامِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَلِيِّ بْنِ جُبَارَةَ الْمَقْدِسِيِّ، وَتُوُفِّيَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ بِالْقُدْسِ الشَّرِيفِ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الشَّامِيُّ سَمَاعًا لَهَا وَإِجَازَةً لَهُ، قَالَ :أَخْبَرَنَا الْمُؤَلِّفُ -سَمَاعًا وَتِلَاوَةً لِبَعْضِ الْقُرْآنِ وَمُنَاوَلَةً وَإِجَازَةً لِلشَّرْحِ-).

طبعًا أسرعنا في القراءة حتى نحصّل الوقت الثلث ساعة هذا، حتى....

أول مسألة -ويمكن أن تغضبوا منا-: طبعًا أصحاب التحرير هم الذين سيغضبون، أما أنتم -نحن في مجلس علم-، هل [الشاطبية] مرتبطة ب [التيسير]؟ بمعنى أصح: هل [التيسير] أصل [الشاطبية]؟ ٩٩،٩ ٪ سيقولون: نعم، أليس

كذلك؟ يعني هذا معروف، هذا الذي تعلمناه من أول ما بدأنا نتعلم القراءات و [الشاطبية] إن [التيسير] أصل للشاطبية.

فبُني على هذا الأصل؛ أن [التيسير] أصل لـ [شاطبية]، بنيت عليه مسألةٌ، طبعًا أن [الشاطبية] أصل لـ [تيسير]؛ هذه كلمة حق، لكن ماذا يُراد بها؟ حقيقةً أنتجت مسألةً خاطئةً، وهذا عند المناطقة لا يصح، إذا كانت المقدمة صحيحة؛ لابد أن تُنتج نتيجة صحيحة، لكن تكون المقدمة صحيحة، وتكون النتيجة خاطئة؛ مخالف.

طبعًا قلنا: مخالف، غيري يقول: أنها غير مخالف، و [التيسير] أصل لـ [شاطبية] هم يقولون هكذا، النتيجة أن ما خرج به الشاطبي عن [التيسير] لا يُقرأ به، المتأخرون...،- طبعًا هذه القضية هي قضية متأخرين-، مسألة أن هذا زائد عن القصير فلا يُقرأ به، هذه بدعية، يعني بدعية -ليس بدعة في الشرع، لا- إنها من مبتكرات المتأخرين، أما القدماء فليس عندهم هذا، القدماء كانوا يقرأون -بما فيهم ابن الجزري نفسه-، كانوا يقرأون بما زاد به الشاطبي، يقرأون بكل [الشاطبية]، ولهذا لم نجد عند الشرّاح، السخاوي وهو تلميذ الشاطبي، وقرأ عليه، وعاش معه، وأجازه، وكل الأشياء؛لم يأتِ عنه نصٌ أن الشاطبي منعه من قراءة وجه في [الشاطبية].

هؤلاء تلاميذه، جاء بعد السخاوي أبو شامة، وأبو شامة تلميذٌ للسخاوي، ومع ذلك السخاوي وأبو شامة يقولون: هذا الوجه زائد، وهذه ليست قضية، ابن (القاصي يقول: -وهذا من زيادات القصير-، نحن ما عندنا إشكالية في الزيادة، هو أكيد أنه ينبغي أن يكون هناك قصير، ينبغي أن يكون هناك زيادة، يعني الزيادة ليست من المبتكرات، يعني بيان هذه الزيادة، أو أن [الشاطبية] زادت على [التيسير]؛ هذا ليس من مبتكرات الشيوخ.

هذا نصّ الشاطبي نفسه، يعني نص الشاطبي: (وألفاظها زادت بنشر)، يعني بعد ما قال: (وفي يسرها التيسير رُمت اختصاره)، بعد ذلك ماذا قال؟ (وألفاظها زادت بنشر فوائد).

معناه: أن الشاطبي نفسه جاء بالزيادة، الشاطبي نفسه الذي جاء بهذه الزيادة؛ ماذا يقول لنا؟ يقول لنا (وما لقياس بقراءة مدخل)، ويقول لنا كونه إمام من أئمة القراءات ضروري عنده أنه لا يُقرأ إلا بما قرأ به عن الشيوخ والتلقي، فهل هذا الزيادات جاء بها الشاطبي من عند نفسه، -يعني من كيسه كما يقولون-؟ أبدًا، وإنما رواها وتلا بها، وقرأ بها، ثم أخرجها لنا في هذه المنظومة.

فقياس أو ربط [التيسير] بـ[الشاطبية] خطأ، حتى على منهج أهل التحريرات، منهج أهل التحريرات ماذا يقول؟ يقول: أننا لا نقرأ بزيادات الشاطبي، لماذا لا تقرأ بزيادات الشاطبي؟ لأنها خروج عن ماذا؟ عن طريق [التيسير]، إذن القضية قضية ماذا؟ قضية طُرُق، فإذا خرج الشاطبي عن طريق [التيسير] لا نقرأ، أليس كذلك؟ متفقون على هذا؟ متفقون على أن رد زيادات الشاطبية، وإنه لا يُقرأ بها؛ لأنها خارجة عن طريق [التيسير]، طبعًا هم يقولون هكذا.

الآن افتحوا لنا كتاب [التيسير]، ردونا على إسناد ابن الجزري لـ[تيسير]، -إسناد التلاوة-، وليس إسناد الكتاب: (وقرأت به القرآن نصًّا)، المجموعة التي على اليمين، ابقوا فاتحين على [التيسير]، والمجموعة التي على اليسار ابقوا فاتحين على [الشاطبية]، إسناد ابن الجزري بتلاوة الشاطبية ص ١٧٣، اقرأ إسناد [التيسير]:

(وقرأته به القرآن كله من أوله إلى آخره على شيخنا الإمام العالم الصالح قاضي المسلمين أبي العباس أحمد بن الشيخ، الإمام العالم أبي عبد الله حسين بن سليمان).

اقرأ لي إسناد الشاطبية:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَقَرَأْتُ بِمُضَمَّنِهَا الْقُرْآنَ كُلَّهُ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الشُّيُوخِ، مِنْهُمُ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ التَّقِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ).

هذا أول خلاف في السند، هل إسناد ابن الجزري لـ [شاطبية] هو إسناد ابن الجزري لـ [تيسير]؟ نحن نقرأ [الشاطبية] من طريق ابن الجزري، أليس كذلك؟ إذا كان إسناد ابن الجزري من [الشاطبية] يختلف عن [التيسير]، أكمل، بقية السند كلها خلاف، ما يحتاج، يأتي واحد يقول: لا، لكن الشاطبي قرأ على ابن هذيل، وابن هذيل قرأ على أبي داود، وأبو داود قرأ على الداني، يعني النهاية أن الشاطبي سيصل لمن؟ سيصل للداني.

أقول له: ليست مشكلة، لنبقي ما قال به الإمام الشاطبي: (وفي يسرها التيسير رمت اختصاره) هذا يشمل هذه الطرق، وهو إسناد ابن الجزري إلى الشاطبي إلى الداني.

(وألفاظها زادت بنشر فوائد)؛ من أين نأتي بها؟ والبحث إنما هو في هذه الزوايا، نحن لا نتكلم فيما اتفق فيه الشاطبي والداني، نتكلم فيما زاد به الشاطبي.

الإمام ابن الجزري -رحمة الله عليه- وفي [النشر]، -وسنقرأها إذا ربنا كتب-، سنجد أنه أخذ سبعة طرق زائدة من [الشاطبية] عن [التيسير]، ليست إسناد [التيسير] نهائيًّا، وهذه السبعة أسانيد هي التي جاء منها هذه الزوائد، فأصبح الشاطبية بفرعيها:

- الفرع الذي يتفق مع [التيسير]، الذي يدخل تحت قوله (وفي يسرها التيسير رمت اختصاره) موجودة.

- والأسانيد التي جاءت بها الزيادة، أو مظنة أن الزيادة جاءت بهذه الأسانيد،

-وقطعًا لابد أن تكون جاءت من هذه الأسانيد-، هذه الأسانيد السبعة التي ذكر ابن الجزري أنها من طريق الشاطبي، ولم يقل: من طريق [الشاطبية]، سنعرفها -إن شاء الله- سيقول: (ومن طريق الشاطبي)، معناه: أن هذه طرق للشاطبي؛ لا علاقة لها بالداني، وسنجد أن هذه الطرق التي يصرِّح فيها الإمام ابن الجزري بأنها من طريق الشاطبي، وليس من طريق [الشاطبية]، سنعرف أنها أحيانًا تمر على طريق عبد الملك بن شُفيع، أحيانًا تمر على الهادي، أحيانًا تمر على مكّي، أحيانًا على ابن شُريح.

فأسانيد الشاطبي لوحدها، وأسانيد الداني لوحدها، كون أن اتفقت معها؛ قلنا مرارًا أن الاتفاق لا يعني أنها ابن الجزري، أو أن الشاطبي، أو أن الداني، أخذها من..-طبعًا ما زال هناك كلام كثير -إن شاء الله- نؤجله إلى الحصة المقبلة غدًا -إن شاء الله-، أو في الأسبوع المقبل -إن شاء الله-، فذكرونا أن نقف ونكمل هذا، حتى لا نطيل عليكم، وآخر دعوانا أن الحمد لله.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.



الدرس العاشر

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

مسّاكم الله جميعًا بكل خير، أيها الإخوة الحضور، والمستمعون، والمشاهدون.

ونواصل -إن شاء الله- قراءة كتاب [النشر]، وقبل أن نواصل درس الليلة في القراءة. كنا في الأسبوع الماضي قد ختمنا ما يتعلق بما ذكره الشيخ ابن الجزري رحمه الله عليه من كتاب [الشاطبية]، لكن بقيَت بعض المسائل لم يسعفنا الوقت في إتمامها، وهي فيما يتعلق بالمسألة التي كنا نبحث فيها وكنا نتناقش فيها وهي:

(مسألة زيادات الشاطبية) أو ما يسميه العلماء أيضًا -سواءً القدماءُ أو المعاصرون- وهي زيادات القصيد من حيث: القراءة أو من حيث أنه يُقرأ بها أم لا يُقرأ بها.

وكنا ذكرنا سابقًا -أو على الأقل القول الذي أميل إليه- أنَّ زيادات الشاطبية وزيادات الشاطبي زياداتٌ صحيحةٌ مقروءٌ بها.

ولم أجد أي نصٍ من العلماء السابقين يمنع هذه الأوجه أو يصرح بأنها منقطعة أو أنها لا يُقرأ بها؛ إلا عند المتأخرين.

حتى الإمام الجزري رحمة الله عليه **-حسب علمي القاصر-**: لا يوجد له نصٌ صريحٌ في عدم القراءة بزيادات الشاطبي.

كل ما فعله هو: أنه بَيَّنَ أنَّ هذه المسألة خرج فيها الشاطبي عن طرق التيسير.

أما أنه يقول: "وهذا من خروج الشاطبي عن التيسير وهو لا يُقْرأ به"

هذه العبارة -كما قلنا في الأسبوع الماضي- هي من زيادات المشايخ المتأخّرين بعد ابن الجزري، لا يوجد نص عند ابن الجزري.

فإذا كان تلاميذ الشاطبي -رحمة الله عليهم جميعًا-، إذا كان تلاميذه قرأوا عليه بهذه الزيادات، وهم أقرأوا تلاميذهم بهذه الزيادات، وكذلك الشُراح بدءًا من الشراح الذين هم تلاميذ الإمام الشاطبي: الإمام السخاوي والإمام القرطبي، إذا كان هؤلاء لم ينصوا -أو على الأقل الإمام السخاوي والذي قرأ عليه على شرحه، أما القرطبي لم أطلع إلى شرحه-، فإذا كان السخاوي رحمة الله عليه لم يُصَرِّح ولم يبيِّن أنَّ هذه الزيادات -وإن كان أحيانًا يُشير إلى الزيادة-، لكنه لم يصرحِّ بأنه لم يقرأ بها أو قرأ بها.

لا أعلم نصًّا خالف فيه الشُراح الإمام الشاطبي في قراءته؛ إلا قوله: (وَدُونَكَ الإِدْغَامَ الْكَبِيرَ وَقُطْبُهُ أَبُو عَمْرو الْبَصْرِيُّ)، هنا المفروض أنه حسب ظاهر النظم يقول: نقرأ به جميعًا كلّه، لكن المعمول به رواية السوسي.

فطبعًا هذه جزئية: لولا أنَّ السخاوي نقل لنا أنَّ الإمام الشاطبي هو الذي كان يُقْرِئ بالإدغام الكبير للسوسي؛ لما عرفنا كيف كان الإمام الشاطبي يقرأ.

فالإمام الشاطبي اختار الإدغام للسوسي، واختار الإظهار للدوري.

أما ما لم يرد عن الشاطبي فلا وجه لمنعه؛ حتى وإن منعه المتأخرون.

لأننا قلنا: هناك مسألة أخرى أيضًا وهي مسألة الأسانيد، أسانيد الشاطبية تختلف عن أسانيد ابن الجزري -كما ذكرنا الأسبوع الماضي-.

نعم، تختلف عن أسانيد التيسير، إسنادنا إلى الشاطبية يختلف عن إسنادنا إلى التيسير.

أيضًا الإمام ابن الجزري رحمه الله عليه وهو من كبار علماء القراءات وأيضًا من علماء الحديث، والصنعة الحديثية موجودة في كلامه وفي منهجه، علماء الحديث كانوا يهتمون ببيان مروِّياته ومقدارها، فإذا كان يقرأ الكتاب كاملًا يقول: قرأت بالكتاب كاملًا.

الإمام ابن الجزري - كما سنرى ربما في هذا الدرس أو الدرس المقبل -إن شاء الله-، لكنه في نصٍ قريبٍ جدًّا من هنا أنه: استدرك على أحدٍ من شيوخه، استدرك صلة ميم الجمع، فيقول: واستدركت ميم الجمع؛ فقرأت مرةً وأخرى.

إذا كان الإمام ابن الجزري ترك ميم الجمع، أو لم يقرأ بها ثم استدركها، ثم قرأ بها، -الله أعلم- ما هي الطريقة هل بدأ بالختمة ثم نسي ميم الجمع؟ ما ندري، لكن عنده هذا النص.

فإذا كان ينص على أنه استدرك ميم الجمعِ، ألا يوجد أنه مرة واحدة يذكر لنا أنه قرأ على شيخٍ من شيوخه ولم يقرأ بما زاده الشاطبي؟ ليس هناك نص، ولو كان الإمام الشاطبي قرأ على شيوخه، أو أنه ترك القراءة على شيوخه بما زاده الشاطبي لبيَّنه لنا ولو مرة واحدة، لكن هذا لا يوجد.

أيضًا ابن الجزري عنده أسانيد، وهذه الخروج وهذه الزيادات التي خرج بها الشاطبية عن [التيسير]، -وإن كنا قلنا أساسنا لا تلزمنا، حقيقةً لا تلزمنا-، والمفروض على العلماء على أهل التحريرات أنها أيضًا لا تلزمهم؛ لأن أهل

التحريرات يبحثون في الأسانيد.

فإذا اختلفت الأسانيد هذه سبب رئيس عند أهل التحريرات أنهم لا يقرأون به، لكن مع ذلك نقول: هذه الزيادات التي نقرأ بها قد أوصلها لنا الإمام ابن الجزري رحمة الله عليه.

فقد تكون هذه الزيادات التي زادها الإمام الشاطبي هي من الطرق التي زادها الإمام ابن الجزري على [التيسير] -كما سنعرف-، ربما تكون سبعة أسانيد أو ما يُخالف هذا..

خلاصة الكلام التي كنا نذكره الأسبوع الماضي: لماذا لا نعتبر زيادات الشاطبي؟

كتاب بعنوان وهذا بداية الدرس لهذا اليوم -إن شاء الله-:

كتاب بعنوان: المؤلف رحمة الله عليه قال: في كتابه (تحفة الإخوان)، (تحفة الإخوان) الذي جعله الإمام الشاطبي في (الخُلف بين [الشاطبية] و [العنوان]).

لما ذكر سنده في هذا الكتاب، هناك في كتاب (تحفة الإخوان) قال -وأنا أقرأ لكم نصه- قال: (أعلى ما وقع لي في روايته مما لا أعلم أحدًا اليوم على وجه الأرض يساويني فيه: أنني قرأتُه وتلوتُ بمضمونه بمصر على شيخنا ابن المعالي سنة سبعمائة وتسعة وستين، عن أبي علي الحسن بن عبد الكريم الغماري عن عيسى بن عبد العزيز عن مُقاتل عن أبي علي الحسن بن خلف عن مؤلفه).

هذا في (تحفة الإخوان)، فهو يقول: (أعلى ما وقع له)، لكن هذا السند غير موجود عندنا هنا في [النشر].

كما ذكرنا سابقًا أيضًا مرت معنا أسانيد عند ابن الجزري أسانيد عالية ونص

بها، وهي أعلى مما في [النشر[؛ ومع ذلك لم يخترها هنا في [النشر].

طبعًا هذا يدل على أنَّ ابن الجزري رحمة الله عليه عنده اختيارٌ حتى في أسانيدِهِ.

فإذا كان هو نفسه يقول: (إن كتاب [العنوان] له هذا السند العالي عنده) إذن لماذا لم تذكره هنا في [النشر]يا سيدنا الشيخ؟ -الله أعلم-.

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(**كِتَابُ الْعُنْوَانِ**)، تَأْلِيفُ الْإِمَامِ أَبِي الطَّاهِرِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ خَلَفِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ عِمْرَانَ الْأَنْصَارِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ الْأَصْلِ، ثُمَّ الْمِصْرِيِّ النَّحْوِيِّ الْمُقْرِئِ، وَتُوُفِّيَ سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ بِمِصْرَ. وَقَدْ أَخْبَرَنِي بِهِ.

وقلنا: هذا إسناد إجازة.

(وَقَدْ أَخْبَرَنِي بِهِ)، أي: بكتاب (العنوان).

(الشَّيْخُ الصَّالِحُ الْمُسْنِدُ الْمُقْرِئُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ الْأَنْصَارِيُّ الْمِصْرِيُّ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ غَيْرَ مَرَّةٍ بِالْجَامِعِ الْعَتِيقِ مِنْ مِصْرَ الْمَحْرُوسَةِ قَالَ:

أَخْبَرَنِي بِهِ الْقَاضِيَ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الْغَفَّارِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي السَّعْدِيُّ الْمِصْرِيُّ -سَمَاعًا عَلَيْهِ- بِمِصْرَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهِ الْخَطِيبُ عَبْدُ الْهَادِي بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَلِيٍّ الْقَيْسِيُّ الْمِصْرِيُّ -سَمَاعًا عَلَيْهِ- بِمِصْرَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهِ الشُّيُوخُ: أَبُو الْجُودِ غِيَاثُ بْنُ فَارِسِ بْنِ مَكِّيٍّ اللَّخْمِيُّ الْمِصْرِيُّ -سَمَاعًا وَتِلَاوَةً- بِمِصْرَ، وَأَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ فَاضِلِ بْنِ صَمَدُونَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَامِرِيُّ -سَمَاعًا- عَلَيْهِمَا بِمِصْرَ، قَالُوا: أَخْبَرَنَا الشَّرِيفُ أَبُو الْفُتُوحِ نَاصِرُ بْنُ الْحَسَنِ الْحُسَيْنِيُّ بِمِصْرَ، أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو الْحُسَيْنِ يَحْيَى بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْفَرَجِ الْخَشَّابُ بِمِصْرَ، أَخْبَرَنَا الْمُؤَلِّفُ بِمِصْرَ").

هذا سنده من حيث الإجازة.

(وَهَذَا إِسْنَادٌ عَالٍ صَحِيحٌ تَسَلْسَلَ لَنَا بِالْمِصْرِيِّينَ وَبِمِصْرَ إِلَى الْمُؤَلِّفِ. وَأَعْلَى مِنْ ذَا).

يعني: وعنده سندٌ آخر أعلى.

(بِدَرَجَةٍ، قَالَ عَبْدُ الْهَادِي أَيْضًا: وَأَخْبَرَنِي بِهِ أَبُو طَاهِرٍ بَرَكَاتُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَاهِرٍ الْخُشُوعِيُّ سَمَاعًا، وَأَبُو الْحَسَنِ مُقَاتِلُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ يَعْقُوبَ الْبَرْقِيُّ إِجَازَةً، قَالَ: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ وَلَدُ الْمُؤَلِّفِ أَخْبَرَنَا الْمُؤَلِّفُ. (قُلْتُ): وَأَعْلَى مِنْ ذَا بِدَرَجَةٍ.

يعني من الثاني بدرجة، سيكون طبعًا للأول بدرجةٍ.

(**قُلْتُ**):، أي ابن الجزري.

(قُلْتُ): وَأَعْلَى مِنْ ذَا بِدَرَجَةٍ أَخْبَرَنِي بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الشُّيُوخِ الثِّقَاتِ مُشَافَهَةً، مِنْهُمْ: الْأَصِيلُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ سُلَيْمَانَ الْأَنْصَارِيُّ، عَنِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْحَنْبَلِيِّ، أَنْبَأَنَا أَبُو طَاهِرٍ الْخُشُوعِيُّ بِسَنَدِهِ.

طبعًا لاحظ أن السند الأول، يعني كم بين ابن الجزري حتى يصل إلى الخطيب؟ اثنان من الشيوخ.

وكم واحدًا من الخطيب إلى أن يصل إلى المؤلف؟

وهنا السند الثاني الذي هو أعلى من الأول أنه بين عبد الهادي وبين المؤلف ثلاثة أشخاص، فسنحصّل كل سند أقرب إلى المؤلف بدرجة من الذي قبله.

نذهب إلى السند الأداء.

فقال: (وَقَرَأْتُ بِمَا تَضَمَّنَهُ جَمِيعَ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ عَلَى الشُّيُوخِ الْأَئِمَّةِ: الْأُسْتَاذِ

أَبِي الْمَعَالِي بْنِ اللَّبَّانِ بِدِمَشْقَ، وَالْعَلَّامَةِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ الْحَنَفِيِّ، وَشَيْخِ الْإِقْرَاءِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَغْدَادِيِّ، وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ قَرَأْتُهُ).

أي: قرأتُ القرآن.

(بَعْدَ أَنْ قَرَأْتُهُ عَلَيْهِ وَعَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْأُسْتَاذِ أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَيْدَغْدِيِّ الشَّمْسِيِّ الشَّهِيرِ بِابْنِ الْجُنْدِيِّ الْمِصْرِيِّينَ).

(الْمِصْرِيِّينَ) أي: الثلاثة المصريون.

(وَذَلِكَ بِالدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ، إِلَّا أَنِّي وَصَلْتُ إِلَى الشَّيْخِ الرَّابِعِ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [النحل:٩٠])

طبعًا هنا الشيخ يقول: أنه وصل على الشيخ ابن الجندي وهو ابن أيْدَغدي إلى قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [النحل:٩٠].

هناك في (تحفة الإخوان) قال: إلى آخر [النحل]، ثم ذكر أنه استدرك ذلك.

فالشيخ يقول: قال الشيخ (في تحفة الإخوان): "وفي إجازتي إلى آخر النحلِ سهوٌ".

يعني الشيخ كتب في إحدى إجازاته أنه قرأ على ابن أيدُغدي إلى نهاية سورة [النحل]، وهذا سهوٌ منه، والصواب أنه: إلى آية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [النحل:٩٠].

فلعل أحدًا يَطلِع على هذه الإجازة التي فيها أنَّ ابن الجزري قرأ على ابن أيدغدي إلى نهاية سورة [النحل]، فنقول له: الإمام ابن الجزري ذكر أنَّ هذا سهوٌ منه، وأنَّ الصواب أنه قرأ على ابن أيدغدي إلى آية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ

وَٱلۡإِحۡسَٰنِ ﴾ [النحل:٩٠].

(وَقَرَأَ بِهِ الْأَوَّلُ).

طبعًا موجود عندكم في الهامش المقصود بالأول اللي هو ابن اللبان.

(وَالرَّابِعُ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي حَيَّانَ).

الرابع اللي هو ابن أيدُغدي.

(وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الطَّاهِرِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ هِبَةِ اللهِ بْنِ الْمَلِيجِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ الْآخَرَانِ، وَالرَّابِعُ أَيْضًا عَلَى الْأُسْتَاذِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الصَّائِغِ الْمِصْرِيِّ، إِلَّا أَنَّ الثَّالِثَ).

وهو ابن البغدادي.

(وَالرَّابِعَ).

وهو ابن أيدغدي.

(سَمِعَاهُ عَلَيْهِ. قَالَ: قَرَأْتُهُ وَتَلَوْتُ بِهِ عَلَى الْكَمَالِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ شُجَاعٍ الضَّرِيرِ).

وهو سبط الشاطبي.

(وَالتَّقِيِّ أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُرْهَفِ بْنِ نَاشِرَةَ، قَالُوا -أَعْنِي الْمَلِيجِيَّ وَالضَّرِيرَ وَابْنَ نَاشِرَةَ الْمِصْرِيِّينَ-) هؤلاء كلهم قالوا:

(أَخْبَرَنَا أَبُو الْجُودِ الْمِصْرِيُّ الْمَذْكُورُ -سَمَاعًا وَقِرَاءَةً وَتِلَاوَةً-).

نلاحظ هنا: أنَّ الشيخ لم يُكمل السند إلى صاحب العنوان، هناك [النشر] ما ذكره.

يعني قال: (وقد تسلسل لكذا وكذا)، طبعًا هناك أي تكملة السند يعني هنا يقول: هؤلاء قالوا: (أَخْبَرَنَا أَبُو الْجُودِ الْمِصْرِيُّ)، أبو الجود قرأ على أبي الفتوح ناصر الخطيب، وأبو الفتوح قرأ على يحيى بن علي الخشاب، وهو تكملة السند الموجود في الإجازة.

هو حقيقة هناك سندان:

- السند هذا الذي ذكره الشيخ الخاص بأبي الجود.

- والسند الثاني وهو عن طريق الكمال وهو سِبط الشاطبي، الكمال أبو الحسن علي بن الشجاع، وهذا بيَّنه الشيخ في كتابه (تحفة الإخوان)، فيقول: (أما الكمال الضرير فله سندٌ آخرُ زائد وهو قول المؤلف)، من هنا يقول المؤلف: (زاد الكمال الضرير فقال: أخبرنا به عبد الغني بن علي بن إبراهيم النحاس -قراءةً وتلاوة-، قال: أخبرنا به أبو الفتوح).

فبيَّن أنه عن طريق الكمال له سندان: سند عن أبي الجود، وسند ليس عن أبي الجود.، ومع ذلك اعتمد المؤلف سند أبي الجود.

(وَقَدْ تَسَلْسَلَ لِي أَيْضًا مِنْ شُيُوخِي الثَّلَاثَةِ الْمِصْرِيِّينَ الْمَذْكُورِينَ بِالْقِرَاءَةِ وَالتِّلَاوَةِ وَالسَّمَاعِ مِنْ شُيُوخِي إِلَى الْمُؤَلِّفِ، كُلُّهُمْ مِصْرِيُّونَ وَبِمِصْرَ وَلَا يُوجَدُ الْيَوْمَ أَعْلَى مِنْهُ مُتَّصِلًا -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ-.

كِتَابُ الْهَادِي: تَأْلِيفُ الْإِمَامِ الْفَقِيهِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ سُفْيَانَ الْقَيْرَوَانِيِّ الْمَالِكِيِّ، -وتُوُفِّيَ لَيْلَةَ مُسْتَهَلِّ صَفَرَ سَنَةَ خَمْسَ عَشْرَةَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ بِالْمَدِينَةِ-، وَدُفِنَ بِالْبَقِيعِ بَعْدَ حَجَّتِهِ وَمُجَاوَرَتِهِ بِمَكَّةَ سَنَةً).

واضح؟ (بعد مجاورته بمكة سنةً) يعني جاور في مكة سنة ثم جاء إلى المدينة وأكرمه الله بأن يُدفَن في البقيع.

نسأل الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ ألا يحرمنا ذلك.

الشيخ يقول: (أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمِصْرِيُّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ بِالْجَامِعِ الْأَزْهَرِ مِنَ الْقَاهِرَةِ الْمُعِزِّيَّةِ قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهِ الْإِمَامُ أَبُو حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيُّ -قِرَاءَةً عَلَيْهِ-، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ النَّصِيرِ بْنُ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى الْمَرْيُوطِيُّ -قِرَاءَةً وَتِلَاوَةً-، أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الصَّفْرَاوِيُّ كَذَلِكَ، أَخْبَرَنَا بِهِ كَذَلِكَ أَبُو الطَّيِّبِ عَبْدُ الْمُنْعِمِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ يَحْيَى بْنِ خَلَفِ بْنِ النَّفِيسِ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ الْخَلُوفِ الْغَرْنَاطِيِّ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ قَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَجَّارِيُّ- بِالرَّاءِ -، أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَرَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمَوْرِ الْحَجَّارِيُّ-بِالرَّاءِ-).

حتى لا يختلط الأمر علينا فنظن أنه (الحجازي).

(أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَرَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمَوْرِ الْحَجَّارِيُّ-بِالرَّاءِ-، أَخْبَرَنَا الْمُؤَلِّفُ).

الطالب: هذان سندان يا شيخ.

الشيخ: لكن الشبهة ليست هنا، الذي يهمنا الأسانيد التي هي هناك لما تأتي أسانيد القُرَّاء -إن شاء الله-.

(وَقَرَأْتُ بِمُضَمَّنِهِ الْقُرْآنَ كُلَّهُ عَلَى الْأُسْتَاذِ أَبِي الْمَعَالِي بْنِ اللَّبَّانِ بِدِمَشْقَ، وَإِلَى أَثْنَاءِ سُورَةِ (النَّحْلِ) عَلَى الْأُسْتَاذِ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْجُنْدِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي حَيَّانَ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى عَبْدِ النَّصِيرِ بْنِ علي الْمَرْيُوطِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ الصَّفْرَاوِيِّ وَأَبِي الْفَضْلِ جَعْفَرِ بْنِ عَلِيٍّ الْهَمْدَانِيِّ).

طبعًا (الْهَمْدَانِيِّ) هذا الضبط من المؤلف نفسه، يعني ابن الجزري هو الذي ضبطها بهذا بأنها بتسكين الميم، وبحرف الدال غير المعجمة.أي دال؟

الطالب: المهملة.

الشيخ: المهملة.

الطالب: يعني عربي؟

الشيخ: مع أنه عاش بالإسكندرية.

((ح) وَقَرَأْتُ بِهِ عَلَى الشيخ الصَّالِحِ الثِّقَةِ الْمُقْرِي الْمُسْنِدِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَرَوِيِّ بِثَغْرِ الْإِسْكَنْدَرِيَّةِ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بن أحمد الْقُوصِيِّ، وَعَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ النَّصِيرِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الشَّوَّا، وَقَرَأَ بِهِ الْأَوَّلُ عَلَى يَحْيَى بْنِ الصَّوَّافِ، وَالثَّانِي عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ مَنْصُورٍ، وَقَرَآ بِهِ عَلَى الصَّفْرَاوِيِّ، وَقَرَأَ الصَّفْرَاوِيُّ وَالْهَمْدَانِيُّ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَلَفِ اللهِ بْنِ عَطِيَّةَ الْمَالِكِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ خَلَفِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْهَوَّارِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي عَمْرٍو عُثْمَانَ بْنِ بِلَالٍ الزَّاهِدِ وَغَيْرِهِ، وَقَرَءوا عَلَى الْمُؤَلِّفِ).

نلاحظ هنا: (الهمداني) -طبعًا هو و(الصفراوي) أسانيدهم واحدة-، عندما نأتي إلى الأسانيد لا نجد أيَّ إسنادٍ عن طريق الهمداني.

يعني أبو الفضل جعفر علي الهمداني هذا، وإن كان هو سنده في التلاوة هنا - هذا سند تلاوة- ومع ذلك لم يأخذ عنه الطريقة.

فكل الطرق إنما هي عن طريق الصفراوي.

فالهمداني ليس له أي طريق غالبًا -إن لم تخنِ الذاكرة-، لا أتذكر أنا له طريقًا من طرق [النشر].

(وَقَرَأَ بِهِ الصَّفْرَاوِيُّ أَيْضًا عَلَى أَبِي الطَّيِّبِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَلَفِ بْنِ

الْخَلُوفِ الْغَرْنَاطِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ قَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحِجَارِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمَوْرِ الحجاري -بِالرَّاءِ كِلَاهُمَا-).

يعني كلاهما بالراء الحجاري الحجاري.

(وَقَرَأَ بِهِ عَلَى الْمُؤَلِّفِ. وَقَرَأْتُ بِمُضَمَّنِ كِتَابِ [الْهَادِي] عَلَى الْمَشَايِخِ الْمِصْرِيِّينَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَابْنِ الْجُنْدِيِّ -كَمَا تَقَدَّمَ-، وَقَرَءُوا كُلَّ الْقُرْآنِ عَلَى الصَّائِغِ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى الْكَمَالِ الضَّرِيرِ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ شُجَاعِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَيِّدِهِمُ الْمُدْلِجِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحُطَيْئَةِ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْفَحَّامِ).

وهو صاحب كتاب [التجريد].

(وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ الْعَجَمِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى الْمُؤَلِّفِ).

كِتَابُ الْكَافِي: لِلْإِمَامِ الْأُسْتَاذِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ شُرَيْحِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شُرَيْحٍ الرُّعَيْنِيِّ الْأَشْبِيلِيِّ، -وَتُوُفِّيَ فِي شَوَّالٍ مِنْ سَنَةِ سِتٍّ وَسَبْعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ بِأَشْبِيلِيَّةَ مِنَ الْأَنْدَلُسِ-.

حَدَّثَنِي بِهِ أَبُو الْمَعَالِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الدِّمَشْقِيُّ سَنَةَ تِسْعٍ وَسِتِّينَ وَسَبْعِمِائَةٍ بِدِمَشْقَ بَعْدَ أَنْ تَلَوْتُ عَلَيْهِ بِمُضَمَّنِهِ، وَقَالَ لِي: قَرَأْتُهُ عَلَى أَبِي حَيَّانَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهِ أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الطَّبَّاعِ الْغَرْنَاطِيُّ -قِرَاءَةً عَلَيْهِ-، أخبرنا به أبو محمد عبد الله بن محمد بن الحسين بن مجاهد الكوّاب -قراءةً عليه-، قال: أَخْبَرَنَا بِهِ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَسْنُونَ الْحِمْيَرِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ شُرَيْحٌ، كَذَا أَخْبَرَنِي بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَبُو الْمَعَالِي عَنْ أَبِي حَيَّانَ وَكَتَبَهُ لِي بِخَطِّهِ، وَالَّذِي رَأَيْتُهُ).

هنا الشيخ المؤلف يعترض على الإسناد الذي أملاه عليه شيخه أبو المعالي،

فيقول:

(والذي رأيته فِي أَسَانِيدِ أَبِي حَيَّانَ وَبِخَطِّهِ، قَالَ: قَرَأْتُهُ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ بْنِ أَبِي الْأَحْوَصِ بِمَالِقَةَ، أَخْبَرَنَا بِهِ مُنَاوَلَةً أَبُو الْقَاسِمِ أَحْمَدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ بَقِيٍّ (ح)، قَالَ: وَقَرَأْتُهُ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ بْنِ الْيُسْرِ بِغَرْنَاطَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدٍ عَبُّو الْفَازَازَاتِيِّ بْنِ الْمَصَالِيِّ (ح)، قَالَ ابْنُ أَبِي الْأَحْوَصِ: وَأَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ جَابِرٍ الدَّبَّاج قَالَ: أَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ صَافٍ (ح)، قَالَ ابْنُ أَبِي الْأَحْوَصِ: وَأَخْبَرَنَا أَبُو الرَّبِيعِ بْنُ سَالِمٍ الْحَافِظُ سَمَاعًا عَلَيْهِ لِجَمِيعِهِ إِلَّا يَسِيرَ فَوَاتٍ دَخَلَ فِي الْإِجَازَةِ: أخبرنا به أَنَ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ جعْفَرِ بْنِ حُمَيْدٍ (ح)، قَالَ أَبُو حَيَّانَ: وَقَرَأْتُهُ عَلَى أَبِي جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ بِغَرْنَاطَةَ، أخبرَنَا أَبُو البكر محمد بن أحمد بن القاضي اللخمي).

يعني كذا في جميع النُسخ: (القاضي) بالقاف والضاد والترجيح أنه تصحيفٌ، والصواب (العاصي) بالعين والصاد المهملتين، فحسب البحث لم أجد من ذكر أو من وصفه بالقضاء، لكن جميع النسخ الخطية كان فيها (القاضي).

(أخبرنا أبو الْحَكَم عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَجَّاجٍ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مِقْدَامٍ الرُّعَيْنِيُّ، قَالُوا: أَعْنِي ابْنَ بَقِيٍّ وَابْنَ الْمَصَالِيِّ وَابْنَ صَافٍ وَابْنَ حُمَيْدٍ وَابْنَ حَجَّاجٍ وَابْنَ مِقْدَامٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ شُرَيْحُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ شُرَيْحٍ، قَالَ ابْنُ بَقِيٍّ إِجَازَةً: وَهُوَ آخِرُ مَنْ حَدَّثَ عَنْهُ فِي الدُّنْيَا. وَقَالَ ابْنُ الْمَصَالِيِّ: أَخَذْتُ السَّبْعَ عَنْ شُرَيْحٍ، قَالَ: أخبرنا أَبِي: أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ شُرَيْحٍ، وَقَالَ لِي أَبُو الْمَعَالِي أَيْضًا: أَنَّهُ قَرَأَ بِثَغْرِ الْإِسْكَنْدَرِيَّةِ عَلَى زَيْنِ الدَّارِ).

طبعًا هي أحيانًا يسموها: "زين الدار" وأحيانًا يسموها: "ست الدار"، يعني المؤلف في جامع أسانيده سمَّاها: "ست الدار".

(أَنَّهُ قَرَأَ بِثَغْرِ الْإِسْكَنْدَرِيَّةِ عَلَى زَيْنِ الدَّارِ أُمِّ مُحَمَّدٍ الْوَجِيهِيَّةِ بِنْتِ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى

الصَّعِيدِيِّ قَالَتْ: أَخْبَرَنَا بِهِ أَبُو الْقَاسِمِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَثِيقٍ الْأَشْبِيلِيُّ إِجَازَةً (ح)، وَأَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ).

هو الشيخ طوّل في إسناد الإجازة، يعني ربما أول كتاب معنا الشيخ يطيل في إسناد الإجازة، في قراءة الكتاب -قصدي أسانيد قراءة الكتاب-.

((ح)، وَأَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ابْنَ خَلِيلِ الْقُرَشِيَّ الْمَكِّيَّ مُشَافَهَةً قَالَ: أَخْبَرَنِي الْإِمَامُ الْمُقْرِي أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّوْزَرِيُّ كَذَلِكَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ وَثِيقٍ -سَمَاعًا وَتِلَاوَةً- قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهِ أَبُو الْحَسَنِ حَبِيبُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبٍ الْحِمْيَرِيُّ وَأَبُو الْحَكَمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو اللَّخْمِيُّ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مِقْدَامِ الرُّعَيْنِيُّ الْأَشْبِيلِيُّونَ وَغَيْرُهُمْ -سَمَاعًا وَتِلَاوَةً- قَالُوا: أَخْبَرَنَا به أَبُو الْحَسَنِ شُرَيْحُ ابْنُ الْمُؤَلِّفِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهِ وَالِدِي -سَمَاعًا وَقِرَاءَةً وَتِلَاوَةً-).

هذا الإسناد أيضًا مما ذكره المؤلف أيضًا في كتاب [جامع الأسانيد]؛ لكن هناك في جمع أسانيده ذكر شخصًا لم يذكره هنا، فربما يكون هل سقط قبل [النشر]؟ لا ندري. أو أنه تركه عمدًا؟ لا ندري. فإذا رجعنا إلى كتاب [جامع أسانيد] المؤلف نجد ذلك -إن شاء الله-.

ثم قال الشيخ: (وَقَرَأْتُ).

وهو بدأ بإسناد التلاوة.

(وَقَرَأْتُ بِمُضَمَّنِهِ الْقُرْآنَ كُلَّهُ بِدِمَشْقَ عَلَى أَبِي الْمَعَالِي بْنِ اللَّبَّانِ وَإِلَى أَثْنَاءِ سُورَةِ النَّحْلِ عَلَى ابْنِ الْجُنْدِيِّ بِمِصْرَ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي حَيَّانَ، وَقَرَأَ بِهِ فِيمَا أَخْبَرَنِي شَيْخُنَا أَبُو الْمَعَالِي عَلَى الْأُسْتَاذَيْنِ: أَبِي عَلِيٍّ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي الْأَحْوَصِ وَأَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الطَّبَّاعِ، وَقَرَآ بِهِ عَلَى أَبِي مُحَمَّدِ بْنِ الْكَوَّابِ

بِسَنَدِهِ الْمُتَقَدِّمِ.

وَقَرَأْتُ بِمُضَمَّنِهِ أَيْضًا جَمْعًا إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾ [البقرة:٢٥]

عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْخَطِيبِ الصَّالِحِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْمَدَنِيِّ الْخَطِيبِ بِهَا، وَذَلِكَ فِي شَهْرِ ذِي الْقَعْدَةِ الْحَرَامِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ وَسَبْعِمِائَةٍ بِالْحَرَمِ الشَّرِيفِ النَّبَوِيِّ بِالرَّوْضَةِ تُجَاهَ الْحُجْرَةِ الشَّرِيفَةِ.

وَعَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَيْدَغْدِي الشَّمْسِيِّ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل:٨٩]

وَأَخْبَرَنِي كُلٌّ مِنْهُمَا أَنَّهُ قَرَأَ بِمُضَمَّنِهِ عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ الصَّالِحِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُوسُفَ بْنِ غُصْنٍ الْقَصْرِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى الْأُسْتَاذِ أَبِي الْحُسَيْنِ عبد اللهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عُبيد اللهِ عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ بَقِيٍّ عَمِّ الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِيهِ الْمُؤَلِّفِ كَمَا تَقَدَّمَ.

كِتَابُ الْهِدَايَةِ: لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ الْمُقْرِئِ الْمُفَسِّرِ الْأُسْتَاذِ أبي العباس أَحْمَدَ بْنِ عَمَّارٍ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمَهْدَوِيِّ، - وَتُوُفِّيَ فِيمَا قَالَهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ بَعْدَ الثَّلَاثِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ-.

أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ الْإِمَامُ شَيْخُ الْقُرَّاءِ أَبُو الْمَعَالِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الدِّمَشْقِيُّ بِقِرَاءَتِي فِي سَلْخِ جُمَادَى الْآخِرِ سَنَةَ تِسْعٍ وَسِتِّينَ وَسَبْعِمِائَةٍ بِدِمَشْقَ الْمَحْرُوسَةِ).

يعني (فِي سَلْخِ جُمَادَى الْآخِرِ) يعني: في نهاية شهر جمادى الآخر.

(ثُمَّ قَرَأْتُهُ).

أي: كِتَابُ الْهِدَايَةِ.

(بِالدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ زَكَرِيَّا الْقَاهِرِيِّ قَالَا: أَخْبَرَنَا بِهَا الْإِمَامُ أَبُو حَيَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ الْأَوَّلُ: تِلَاوَةً وَقِرَاءَةً، وَقَالَ الثَّانِي: قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهِ الْقَاضِي الْعَالِمُ أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْأَحْوَصِ الْقُرَشِيُّ قِرَاءَةً مِنِّي عَلَيْهِ بِغَرْنَاطَةَ فِي شَوَّالٍ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ وَسِتِّمِائَةٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهِ الْحَافِظُ أَبُو عِمْرَانَ مُوسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْعَرَبِيِّ الشَّهِيرُ بِالسَّخَّانِ قِرَاءَةً مِنِّي عَلَيْهِ بِغَرْنَاطَةَ سَنَةَ اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ وَسِتِّمِائَةٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ السُّهَيْلِيُّ).

وهو صاحب كتاب [الرَوض الأُنُف] في السيرة النبوية -على صاحبها الصلاة والسلام-.

(سَمَاعًا بِمَالِقَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْأَدِيبُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ النِّفْزِيُّ سَمَاعًا، قَالَ: أَخْبَرَنِي خَالِي غَانِمُ بْنُ وَلِيدِ بْنِ عُمَرَ الْمَخْزُومِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْمُؤَلِّفُ. قَالَ الْقَاضِي أَبُو عَلِيٍّ: وَأَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ الْخَزْرَجِيُّ إِجَازَةً عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَوْهَبٍ الْجُذَامِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِلْيَاسَ اللَّخْمِيِّ الْمُقْرِي بِجَامِعِ الْمَرِيَّةِ عَنِ الْمَهْدَوِيِّ سَمَاعًا وَتِلَاوَةً، وَقَرَأْتُ بِمُضَمَّنِهِ الْقُرْآنَ كُلَّهُ عَلَى شَيْخِ الْإِقْرَاءِ ابْنِ اللَّبَّانِ فِي خَتْمَةٍ كَامِلَةٍ، وَكَانَ قَدْ فَاتَنِي مِنْهُ اخْتِلَاسُ الْحَرَكَاتِ الْمُتَوَالِيَاتِ لِأَبِي عَمْرٍو؛ فَاسْتَدْرَكْتُهَا عَلَيْهِ).

هذا كله نبَّه أنه استدرك الذي فاته؛ لأنه لا يقول أنه لم يقرأ بزيادة الشاطبي أو أنه قرأ عليه. واضح؟

(وَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ قَرَأَ بِهِ جَمِيعَ الْقُرْآنِ عَلَى أَبِي حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيِّ، وَأَنَّ أَبَا حَيَّانَ قَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْغَرْنَاطِيِّ، قَالَ: قَرَأْتُ بِهِ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَبْدَرِيِّ، قَالَ: قَرَأْتُ بِهِ عَلَى أَبِي خَالِدٍ يَزِيدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ رِفَاعَةَ اللَّخْمِيِّ، قَالَ: قَرَأْتُ بِهِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ خَلَفِ بْنِ الْبَاذِشِ، قَالَ: قَرَأْتُ بِهِ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ يَحْيَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي زَيْدٍ اللَّوَاتِيِّ، قَالَ: قَرَأْتُ بِهِ عَلَى الْمَهْدَوِيِّ الْمُؤَلِّفِ).

طبعًا سيأتينا في موضع آخر هناك في باب الأسانيد، سيأتينا أيضًا في موضع آخر أو في سندٍ آخر أن المؤلف يذكر أنه أيضًا استدرك ميم الجمع، لكن لا أتذكر ربما تكون في قراءة نافع أحدث، المهم في بداية الأسانيد سيذكر أنه استدرك أيضًا ميم الجمع، فهل ابن الجزري له مشكلة مع ميم الجمع؟ يعني ميم الجمع لا تفوت الذي يفوت دائمًا... ما هو الوجه الذي دائمًا يفوت على من يجمع القراءات؟.

الطالب: السوسي؟

الشيخ: لا.

الطالب:...

الشيخ: إظهار السوسي، السوسي الإدغام الكبير، الإدغام الكبير لا يفوت.

أحيانًا الإدغام الكبير السوسي غالبًا يفوت، وإن كان بعض المشايخ كان يقول كلمة -لكن لا أحب أن أقولها-، لكن هو صادق لكن لا ينبغي أن تُقال، يعني كان يصف الوجه هذا أو وجه السوسي لكن باللهجة المصرية يقول لك: يعني فلان فلان (المُستخبي).

هو دائمًا يقول: المشايخ المصريين هو (مستخبي) دائمًا؛ فالطالب الذي لا ينتبه للسوسي يفوته هذا الوجه.

أما ميم الجمع سهلة لا تفوت، لكن سبحان الله، إذا كان هذا الإمام فاتته، طيب حقيقةً هو كيف فاته اختلاس الحركات؟

هنا يتكلم عن اختلاس الحركات، هناك سيتكلم عن استدراك ميم الجمع.

الطالب: كان يعدها أنها وجه آخر يعني، وإذًا يجمع جميع الأوجه من طريقين.

الشيخ: بس كلمة (استدرك) استدرك معناها أنه أثناء الجمع الأول لم ينتبه لها؛ هذا معنى استدرك.

الطالب: لا يكون.القارئ قارئا -لابن جمان- وذلك إن استقرأ بالاثنين.

الشيخ: ما يُقال في الاستدراك. فكلمة استدرك ما تسمح. لو كانت ختمتين ما تركب: فاتني واستدركت، لا تصح.

الطالب: هو ختمتين يا شيخ؟

الشيخ يقول: احتمال أنه ختمتان، نقول له: ما تركب؛ كلمة: "قد فاتني" وكلمة "استدركت" واضحة، أن الشيخ أثناء الجمع لم ينتبه إليها.

الطالب: أنه يقرأ عن مضمّن لهذا الكتاب: فقرأ مثلًا بوجه ثم ظهر له أنها هذا في تفسير الوجه الثاني أيضًا.

الشيخ: "ثم ظهر" معناه: أنه في البداية ما انتبه لهذه الإشكالية.

المشكلة [الهداية] أنه من الكتب المفقودة فندعو الله عَزَّوَجَلَّ في هذا المجلس.

هو في نسخة من الكتاب قيل: إنها لـ[الهداية] في إحدى مكتبات تركيا، ووقف عليها بعض الزملاء وعرفوا أخبروني بهذا: أنهم لما وقفوا عليها ليست [الهداية].

يعني خبير مخطوطات وخبير قراءات وكلكم تعرفونه -زميلنا الشيخ عاصم-

إذا كانت المقصود هذه النسخة فهي أكيد ليست هي، ليست من [الهداية [، أما إذا كان الذي عُثِر عليه نُسخة أخرى -الله أعلم-.

لكن كما قلنا: نحن نسُنُّ سُنةً حسنةً أننا ندعو في كل درس يمر معنا من كتاب القراءات أن ندعو الله أن يجعله بين يدي الباحثين، -وربنا كريم-؛ لأن أملنا في الله أكبر.

كِتَابُ التَّبْصِرَةِ: تَأْلِيفُ الْإِمَامِ الْأُسْتَاذِ الْعَلَّامَةِ أَبِي مُحَمَّدٍ مَكِّيِّ بْنِ أَبِي طَالِبِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُخْتَارٍ الْقَيْسِيِّ الْقَيْرَوَانِيِّ، ثُمَّ الْأَنْدَلُسِيِّ، -وَتُوُفِّيَ ثَانِيَ الْمُحَرَّمِ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ بِقُرْطُبَةَ-. أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ الثِّقَةُ الْأَصِيلُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ أَبِي الْعِزِّ الْحَرَّانِيُّ فِي كِتَابِهِ إِلَيَّ مِنْ حَلَبَ عَنِ الْإِمَامِ الْمُقْرِي أَبِي الْحُسَيْنِ يَحْيَى بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الصَّوَّافِ الْإِسْكَنْدَرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الْمُقْرِي قِرَاءَةً عَلَيْهِ، أخبرنا أَبُو يَحْيَى الْيَسَعُ بْنُ حَزْمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْغَافِقِيُّ، أخبرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْقَصَبِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو عِمْرَانَ مُوسَى بْنُ سُلَيْمَانَ اللَّخْمِيُّ، أَخْبَرَنَا الْمُؤَلِّفُ).

نلاحظ أنَّ مرويّات الشيخ ابن الجزري عن الصفراوي في كل كتاب. أم تلاحظوا ذلك؟

الطالب: أبو حيان؟

الشيخ: أبو حيان أيضًا طريق مباشر عن طريق الصفراوي.

يقول الشيخ: (وَقَرَأْتُ بِهِ الْقُرْآنَ كُلَّهُ عَلَى الْأُسْتَاذِ أَبِي الْمَعَالِي ابْنِ اللَّبَّانِ بِدِمَشْقَ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي حَيَّانَ بِمِصْرَ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ النَّصِيرِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ الصَّفْرَاوِيِّ، وَقَرَأْتُ بِهِ الْقُرْآنَ كُلَّهُ أَيْضًا عَلَى

الشَّيْخَيْنِ: الْعَلَّامَةِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَنَفِيِّ، وَالْإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الشَّافِعِيِّ بِالدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْمِصْرِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى الْكَمَالِ بْنِ شُجَاعٍ الضَّرِيرِ وَقَرَأَ به).

هذه لا توجد إلا في نسخة واحدة، وبقية النسخ -حتى النسخة التي عثرنا عليها التي نُسميها هنا مُجازًا "نسخة المؤلف"- ليست بها كلمة (به).

(وَقَرَأَ عَلَى أَبِي الْجُودِ)، فكلمة (به) هذه بالنسبة للتسع نسخ أو العشر نسخ الخطية التي عندنا، كلها ليس فيها (به) إلا نسخة واحدة.

(وَقَرَأَ به عَلَى أَبِي الْجُودِ، وَقَرَأَ أَبُو الْجُودِ وَالصَّفْرَاوِيُّ عَلَى الْيَسَعَ بْنِ حَزْمٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ الْقَصَبِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى مُوسَى بْنِ سُلَيْمَانَ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْمُؤَلِّفِ، وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ أَيْضًا: أَخْبَرَنَا بِهِ أَبُو جَعْفَرٍ).

يعني الآن الشيخ رجع قليلا، يعني كان المفروض أنه: (وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ) يعني يذكر قبل ما يقول: (وَقَرَأْتُ بِهِ الْقُرْآنَ كُلَّهُ)؛ لأنه إسناد إجازة.

فإسناد التلاوة انتهى عند قوله: (وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْمُؤَلِّفِ).

فلم رجع؟ فأنا كنت أظنه أنه قد يكون من الناسخ، لكن كل النسخ الخطية يعني فيها هذا الترتيب، يعني حتى نسخة المؤلف هذه نفسها فيها نفس هذا الكلام، وفي وسط الكتابة يعني حتى ما يوجد إشارة.

الطالب: يوطد به للكتاب الثاني، قاصد.

الشيخ: وبهذا الإسناد الذي هو هذا الإسناد..سنرى، نقرأ الإسناد ثم نرى.

لكن قصدي أنه هنا خالف المنهج، فالعادة أنه يذكر أنه أول شيء إسناد إجازة الكتاب وقراءة الكتاب، ثم بعد ذلك يختم بإسناد التلاوة. هو الآن بعد ما ختم

بإسناد التلاوة رجع لنا بإسناد ماذا...؟ وأخبرنا به.

قال: (وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ أَيْضًا: أَخْبَرَنَا بِهِ).

(بِهِ) وهو الكتاب، وهو [التبصرة]. فكيف سيكون؟

(أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الطَّبَّاعِ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكَوَّابُ، أَخْبَرَنَا أَبُو خَالِدٍ يَزِيدُ بْنُ رِفَاعَةَ، أَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الْأَنْصَارِيُّ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْبَيَّاذِ، أَخْبَرَنَا مَكِّيٌّ الْمُؤَلِّفُ).

وبهذا قد انتهى هنا الإسناد.

ثم يقول: (وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ).

(وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ) الذي هو ماذا؟

الطالب: أبو حيان؟

الشيخ: حسنًا.

(وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ [كِتَابُ الْقَاصِدِ]).

يعني واضح أنه قصده أن هذا الإسناد لأبي حيان مروي به كتاب [القاصد].

(لِأَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ الْخَزْرَجِيِّ الْقُرْطُبِيِّ، وَتُوُفِّيَ بِهَا سَنَةَ سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ، قَرَأْتُ بِهِ الْقُرْآنَ إِلَى ابْنِ الْبَيَّاذِ).

أنا حقيقةً فوجئت أنه في المطبوع مكتوب: (على)، طبعة المجمَّع مكتوب: (على) ومكتوب تحت: (كذا وفي المطبوع "إلى" والمُثبت هو الصواب).

أنا لا أدري هذا من هذا الذي يقول: (والمُثبت هو الصواب)!

هذا من المجمَّع، أنا رجعت البارحة إلى النسخة التي هي نسخة الرسالة التي

هي الأصل التي عند المجمع، فوجدت الكلام فيها صوابًا، يعني هناك في النسخة الأساسية عندي: (قرأت به القرآن إلى ابن البياذ)؛ فهذا التعليق لا يجزم به.

يعني للأمانة العلمية، هذا التعليق من تعليقات المجمع وليس من تعليقاتي، وإلا في النسخة الأساس فأنا حقيقةً يعني خِفت؛ وقلت: ما تركب أساسًا.

الطالب: النسخة القديمة فيها (على) تحت؟

الشيخ: أي نسخة؟

الطالب: من طباعة الشيخ الضباع.

الشيخ: المطبوع مكتوب "إلى"، المطبوع: أقصد به نسخة الشيخ الضباع، في المطبوع "إلى".

والرسالة أيضًا الرسالة -الحمد لله- أنها ما زالت موجودة، الرسالة أيضًا فيها: (قرأت به القرآن إلى ابن البياذ)؛ وهذا هو الصح، فهذا التعليق لا أدري لماذا؟.. المهم.

(قَرَأْتُ بِهِ الْقُرْآنَ إِلَى ابْنِ الْبَيَّاذِ، وَقَرَأَ ابْنُ الْبَيَّاذِ عَلَى الْمُؤَلِّفِ).

يعني أنتم الآن قصدكم تقولون...

الطالب: وقرأ ابن البياذ على المؤلف

الشيخ: وقرأ ابن البياذ على المؤلف.

لا لا، (قَرَأْتُ بِهِ الْقُرْآنَ إِلَى ابْنِ الْبَيَّاذِ)، يعني هذا سند ابن الجزري أنه قرأ به القرآن إلى ابن البياذ.

لكن من عند ابن الجزري إلى ابن البياذ، من أين تخرجوا السند؟

الطالب: سند أبي حيان؟

الشيخ: لكن سند أبو حيان هذا سند إجازة قراءة كتاب؛ يعني قاصرة التلاوة.

وبهذا الإسناد لو أنها تُقبل؛ نقبلها على أنه إسناد قراءة الكتاب، لكن ليس إسناد التلاوة.

الطالب: قرأت به يا شيخ.

الشيخ: قرأت به ماذا؟

الطالب: هو الثاني.

الشيخ: (قَرَأْتُ بِهِ) أي: بالقاصد.

الطالب: يعني هي تلاوة

الشيخ: نعم. (قَرَأْتُ بِهِ الْقُرْآنَ إِلَى ابْنِ الْبَيَّاذِ)، هو لم يقل لك: أنا قرأت به القرآن على فلان وفلان وفلان حتى وصّلني إلى ابن البياذ، هو قال: الشيخ يقول: (قَرَأْتُ بِهِ الْقُرْآنَ إِلَى ابْنِ الْبَيَّاذِ)، لكن أين هذا السند؟ سندك أنت يا سيدنا الشيخ ابن الجزري، الذي تلوت به كتاب [القاصر] أين هو؟

قطعًا ليس إسناد أبي حيان؛ لأن أسانيد أبي حيان كلها أسانيد ابن الجزري التي تمر على أبي حيان ليست تلاوة غالبًا؛ فما هو السند؟

الذي ترجَّح عند العبد الضعيف -الله أعلم- هو: السند الذي تلا به كتاب هذا إلى وقرأ به على أبي الجود، ثم قرأ أبو الجود على اليسع.

فسند المؤلف سيكون هكذا: ابن الجزري من قراءته على شيخه الحنفي، والحنفي شيخه من قراءته على الشيخ أبي محمد عبد الرحمن وهو الشافعي، والشافعي عن أبي عبد الله محمد المصري، والمصري عن الكمال بن شجاع،

والكمال عن أبي الجود، وأبو الجود عن اليسع، واليسع عن القصبي، والقصبي على موسى بن سليمان، وموسى بن سليمان عن ابن البياذ.

هذا هو السند.

والله أعلم، السبب في هذا أو المصدر الذي رجعت إليه في هذا هو كتاب [طبقات القُرَّاء] للشيخ المؤلف ابن السلار رحمة الله عليه.

وهذا الكتاب مهم جدًا يا إخوان، في أسانيد [النشر]؛ لأن عبد الوهاب بن السلار من شيوخ ابن الجزري.

وكثير من الأساليب الغامضة في [النشر] من حيث هذا حلل لنا فيها كثيرًا من الأسانيد، ومن ضمنها هذا الإسناد.

وسيأتينا أيضًا في بيان المسألة مهمة جدًا أو خلل في الإسناد أو مشكلة في إسناد كتاب [التجريد]، ربما تكون في كتاب [التجريد] أيضًا سيحل لنا تلك المشكلة.

من حلاوة هذا الكتاب وهو كتاب ابن السلار وهو [طبقات القراء السبعة]: أنه جمع جميع أو جُل أسانيد أبي الجود، فأبو الجود أسانيده التي هي عند ابن الجزري وجدتها عنده.

حتى أيضًا يقول: (وإسناد أبي الجود ويأتيك بهذه الإسناد)، وسيتضح لنا -إن شاء الله- في مكان آخر المسألة تكون أوضح من ذلك.

فهذا السند سند أبي الجود إلى ابن البياذ هو هذا.

فيكون: (قَرَأْتُ بِهِ الْقُرْآنَ)، يعني وبهذا الإسناد الذي فهمته أنه الإسناد الماضي أي إسناد التلاوة: كتاب [القاصد [لأبي القاسم، أو أن الشيخ يقصد: وبهذا الإسناد الذي هو إسناد قراءة كتاب [القاصد].

لما جاء إلى: (قَرَأْتُ بِهِ الْقُرْآنَ) يقصد الإسناد الأول الذي هو من عند أبي الجود.

الطالب: الأصل أنه الأسانيد....

الشيخ: لا أنا قلت: الجُل. هو شق الكل، وأنا استدركته وقلت الجُل؛ لأني تذكرت أنه في أسانيد.

الطالب: لم لا يُدخل هذا السند في أبي حيان؟ أخبرنا في رواية... يقول في كتاب الأصل وتلاوة لكنه نفس السند؟

الشيخ: لكن جملة: أخبرنا به

الطالب: نعم، أخبرنا بلفظه.

الشيخ: نعم، التي مرت.

الطالب: ثم يقول نفس الإسناد قراءةً بالقرآن لمضمّن القصد.

الشيخ: قصدك يكون: وبهذا الإسناد قرأت كتابًا الأصل.

الطالب: قرأت به القرآن؟

الشيخ: قصدك وبهذا الإسناد الذي هو قراءة أبي حيان على الضباع، يجب عليه أن يقول: قرأت به القرآن إلى ابن البياذ؟

الطالب: هذا ابن البياذ هو في السند الأول، كان الإسناد صحيحًا لأنه في كتاب الأصلي هو إسناده هكذا؛ فيكون ابن البياذ الأول: قرأ الكتاب على متن الكتاب.. أما الثاني: فقرأ ابن البياذ على الخزرجي قراءة القرآن.

الشيخ: الحمد لله المجلس فيه ناس يتكلمون العربية، أنا ما فهمت هذا الكلام الذي تقوله، يعني ما فهمت عبارة الشيخ من حيث اللغة كيف تعطينا هذا الفهم.

الطالب: فقط تختلف صيغة الإسناد، هو نفس الإسناد.

الشيخ: (وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ أَيْضًا: أَخْبَرَنَا بِهِ). وهو [القاصد]. ثم لما انتهى منه نلاحظ أنَّ هذا الخبر كله إجازة خبر -إخبار إجازة-.

(وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ) يعني هذا الإسناد الأخير الذي هو إسناد قراءة الكتاب، كأنه يقول: وبهذا الإسناد أروي كتاب [القاصد] لفلان ولفلان.

وبعد ذلك يقول: (قَرَأْتُ بِهِ) بأي إسناد؟

الطالب: بإسناد أبي حيان المذكور.

الشيخ: أين أبو حيان المذكور.

الطالب: الذي ذكر فيه كتاب [التبصرة] الأخير.

فيكون أبو حيان قرأ كتاب [التبصرة]، وأسنده هنا إسناد إجازة، أما في كتاب [القاصد] فقد قرأ به بنفس الإسناد قرأ به القرآن الكريم.

الشيخ: قصدك (قَرَأْتُ بِهِ) يعني: بإسناد أبي حيان في [التبصرة] عن القرآن إلى ابن البياذ.

الطالب: نعم.

الشيخ: يعني لو فكينا كلام الشيخ يقول: قرأت بهذا الإسناد بإسنادي لكتاب التبصرة القرآن إلى ابن البياذ.

الطالب: كأن أبا حيان رَحِمَهُ ٱللَّهُ... إلى ابن البياذ من جهة قرأ كتاب [التبصرة] فقط.

الشيخ: فلنثبت أول شيء فلنثبت أنه قرأ ب [القاصد]، هذه إشكالية من الإشكاليات.

نحن عندنا إسناد [التبصرة] موجودة، لكن معنى هذا أنك تقول: أبو حيان قرأ ب [القاصد].

الطالب: نعم إسناد تلاوة....

الشيخ: المشكلة أنه في [جامع الأسانيد] إذا فتحتموه نرجع إليه لكن -الله أعلم- أنه أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن هذا الشيخ من الشيوخ الذين لم أجد له ذكر [القاصد]، الجزء الموجود من [جامع الأسانيد] ليس فيه إسناد الشيخ ابن القاصد، قد يكون مفقودًا.

فالشيخ هذا هو أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن قد سكون من الشيوخ الذين سقط إسنادهم في [جامع الأسانيد]؛ وإلا لو كان موجودًا في إسناده يبيِّن لنا كثيرًا، لكن حتى نصل لهذا الإسناد، أنا لاحظت أنه ما يذكره ابن السلار رحمة الله عليه هو المتناسق مع إسناد ابن الجزري. عن أبي الجود إلى هذه.

وهذا نص الشيخ فيكون الصايغ.

ذكر الشيخ ابن الجزري عندما تكلم عن شيخه أبي محمد عبد الرحمن بن الحلبي قال: "إنه قرأ عليه" يعني معنى كلامه: "إنه قرأ عليه بكل ما قرأه على شيخه وهو أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد الشافعي، وهو الصايغ الكبير.

وهذا الإسناد -إسناد الصايغ إلى الباسط- هو أيضًا رواه ابن السلار عن ابن الصايغ هذا.

الآن أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الحنفي هذا شيخ ابن الجزري، صح؟

عبد الوهاب بن السلار هو شيخٌ لابن الجزري نفسه، هذان الاثنان شيخهما أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد الشافعي.

الطالب: لا، هذا الشيخ ابن الجزري قرأت بقراءته علي الشيخين؟....

الشيخ: لا أنا أقصد الإمام أبا عبد الله محمد بن أحمد المصري، وهو ابن الصايغ، أنا أتكلم عن هذا.٥٤

فأبو عبد الله محمد بن أحمد المصري وهو ابن الصايغ، هذا هو شيخ لعبد الوهاب بن السلار، وشيخ لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الحنفي.

الإمام ابن الجزري لما ترجم لشيخه محمد في [غاية النهاية] قال: إنه قرأ عليه بما قرأ به على ابن الصايغ، وأسانيد هذا الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد المصري، أسانيده في كتب القراءات موجودة عند تلميذه عبد الوهاب بن السلار.

فركبنا هذا الإسناد؛ لأن هذا الإسناد هو نفسه الذي يروي به كتاب القاصد، -والله أعلم-.

أما القول: بأنه إسناد أبو حيان، أنا ما عرفت كيف رتبها؛ لأنه ستأتينا حلقة فارغة، نُثبت أولًا أنَّ أبا حيان قرأ بالقاصد. وهل هذا هو سنده؟ ما ندري.

الطالب: بهذا الإسناد وهو يقرأ كتاب [القاصد]....

الشيخ: هو على أي إسناد جاز معقولًا، ما عندي إشكالية، نحن إشكاليتنا في: **(قرأت به القرآن إلى ابن البياذ).**

الطالب: لم يبق إلا في إسنادين....

الشيخ: هو ذكره في إسناد أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الحنفي.

وموسى بن سليمان موجود في إسناد الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد المصري، موجود في إسناده.

إسناد الصايغ اللي وهو شيخ ابن الجزري، هذا هو: (الْمِصْرِيِّ) وهو ابن

الصايغ، (وَقَرَأَ بِهِ عَلَى الْكَمَالِ بْنِ شُجَاعٍ الضَّرِيرِ، وَقَرَأَ به عَلَى أَبِي الْجُودِ، وَقَرَأَ أَبُو الْجُودِ عَلَى الْيَسَعَ بْنِ حَزْمٍ، وَقَرَأَ اليسع بن حزم بِهَا عَلَى الْقَصَبِيِّ)، لكن فقط نحذف كلمة (الصفراوي).

فإسناد أبي حيان ليس إسناد تلاوة؛ لأنه لما قال (الصفراوي) حسنا والآن: (وَقَرَأَ أَبُو الْجُودِ وَالصَّفْرَاوِيُّ عَلَى الْيَسَعَ بْنِ حَزْمٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ) لا نستطيع أن نوصل إسناد الصفراوي إلى ابن البياذ إلى القاصد.

يعني نقول: أن إسناد أبي حيان يلزمنا أن نُغيِّر أنَّ أبا حيان قرأ بالقاصد، ويلزمنا أن نجزم بأنَّ الصفراوي قرأ بكتاب [القاصد].

الطالب: وقال أبو حيان: أخبرنا بها أبو جعفر، أحمد بن علي وقال الطباع:...ليس هنا –أصلًا- (الصفراوي)!.

الشيخ: نحن نتكلم عن إسناد التلاوة.

(وَقَرَأَ أَبُو الْجُودِ) في الأول للصايغ؛ ولهذا كما قلت لك: المسألة تتضح إذا رجعتم إلى كتاب ابن السلار، يأتيك بالسند مرتبطًا من عند ابن الصايغ الذي هو من عند الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد المصري إلى [القاصد] إلى الخزرجي

يعني هذا السند هذا يصير واضحًا عندنا، يصير سند ابن الجزري أنه قرأ على أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الحنفي، وقد قال لنا ابن الجزري: أن قراءته على عبد الرحمن الحنفي قرأ بما قرأ به على شيخه أبي عبد الله محمد بن أحمد المصري.

وسند شيخه أبي المصري إلى أبي الجود إلى [القاصد] موجود في كتاب عبد الوهاب السلار.

الطالب:... أحس أن الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ يشير إلى أن السندين فيهما اختلاف؛ أنه

قال هنا: (وقرأت به القرآن إلى ابن البياذ) أكان هو نفس السند؟.وكان السند للإمام أبي حيان وما كان فيه داعٍ إلى هذا كله!..

الشيخ: هذا واضح عندنا، لكن أحببت أننا نتناقش حتى تتلاقح الأفكار -كما يقولون-.

والذي أميل إليه -والله أعلم-: أن هذا الإسناد يكون من طريق أبي الجود وليس من طريق الصفراوي؛ لأن السند -كما قلت- يركب معنا مع أسانيد ابن الصايغ، يعني مع أسانيد أبي عبد الله محمد بن أحمد المصري إسناده كامل بهذه الطريقة.

هل الاحتمالات الأخرى غير صحيحة؟ أنا لا أستطيع أن أقول: أنها غير صحيحة، لكن الذي يظهر لي -والله أعلم- هو هذا الذي ذكرته.

الطالب: يا شيخ بالنسبة لإسناد ابن الجزري لكتاب [القاصد] هل نقول نوقع أبا حيان النخيل هذا؟...

الشيخ: هذا واضح؛ لأنه يقول لك: (وبهذا الإسناد) يعني وبهذا الإسناد الذي هو إسناد القراءة بالكتاب أو بكتاب [القاصد].

الطالب: لو كان هكذا يا شيخنا، -كما ذكرتم-الإجازة للكتاب؟.....

الشيخ: الإجازة للكتاب. بلا شك أن هذا من المواضع التي تحتاج إلى تذكير بعض الشيء.

الطالب:...كتاب [القاصد] إلى أبي القاسم قرأت به القرآن، على عادة المؤلف يقول كتاب كذا كتاب كذا، كتاب القاصد لأبي القاسم قرأت به القرآن، يذكر فقط إسناد التلاوة.....كلمة (وبهذا الإسناد) تحتاج إلى تأويل؟،.

الشيخ: يعني كأنه يقول: أخبرنا مكي -المؤلف- وبهذا الإسناد نقطة على السطر يعني انتهى الكلام وبهذا الإسناد؟

الطالب: لأن هذا من جميع النسخ، بقوله: وقال أبو حيان أيضا، يعني على غير عادة المؤلف تأخير إسناده..

الشيخ: لا لا، هي المشكلة أنها هكذا في جميع المخطوطات، يعني جميع النسخ الخطية: (وبهذا الإسناد). لكن (وبهذا الإسناد) ماذا؟ المعنى ما اتفق!.

الطالب: هنا في [جامع الأسانيد] لابن الجزري، ذكرت الإمام النويري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ترجمة للإمام ابن الجزري في أول [شرح الطيبة] يقول: (وله في أسمائه من شيوخه معجمات). النسخة الخطية بعضها (معجمات أو معجمًا)

الشيخ: هو لاشك أن [جامع الأسانيد] هذا ناقص؛ لأن الكلام مبتور، يعني يمشي معك هكذا قليلا ثم تنتهي الصفحة، ثم تنتقل للصفحة التي بعدها؛ لا علاقة لها بما قبلها، ثم إنه أيضا ذكر فقال: إن شيوخه أربعون، أنه سيذكر في هذا الكتاب أربعين شيخًا تقريبًا، فهو صرَّح لنا بالعدد، وقام فهرس لنا؛ لكن الموجود مع الأسف قليل، لكن لو أكرمنا الله عَزَّوَجَلَّ بالنسخة كاملة من هذا الكتاب، سيحل كثيرًا من إشكاليات أسانيد القراءات -عمومًا-، وأسانيد ابن الجزري -خصوصًا-.

الطالب: شيخنا ذكرتم ابن السلار رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه [طبقات القرَّاء].

الشيخ: يا ليت يُحقق من جديد، يُحققه واحد من القراءات.

كتاب الروضة وكتاب المُجتبى ثم قال: (قرأت بهما ضمنًا) فجمع لك هو الكتابين.

الطالب: هنا يشتركان في إسنادٍ واحد.

الشيخ: طيب هو يقول لك: (قرأت بهما) مع بعض.

الطالب: لم يذكر إسناد الإجازة في المُجتبى والروضة؟ (فقرأت بهما) أين إسناد التلاوة؟ لا يلزم هنا.

الطالب: شيخ هل إذا أثبتنا شيئين: الشيء الأول: أنَّ أبا حيان قرأ بمضمّن القاصد تلاوةً.

الشيء الثاني: إثبات أنَّ ابن البياذ قرأ على صاحب [القاصد].

الشيخ: هذا ثابت لا شك فيه.

الطالب: وأبو حيان؟

الشيخ: ما وجدت من يذكر أنه قرأ [القاصد] ما وجدت.

الطالب: نعم، صحيح ابن البياذ ثابت لكن أبو حيان؟

الشيخ: ما وجدت؛ لأنه لا نستطيع نحن -على الأقل العبد الضعيف- لا نستطيع أن نقول: أن هذا إسناد التلاوة منه إسناد أبي حيان، قد يكون لكن -الله أعلم-.

الطالب: لكن هنا أبو حيان أصلًا مذكور في الأول أنه... الصفراوي: **(وَقَرَأْتُ بِهِ عَلَى أَبِي الْمَعَالِي، وأبي المعالي عَلَى أَبِي حَيَّانَ، عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ النَّصِيرِ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ الصَّفْرَاوِيِّ)**، والصفراوي.بإسناده..

الشيخ: ما تركب.

أولًا: ما عندنا مصدر، يعني نحن الآن عندنا مصدر يوصل سند أبي الجود إلى كتاب القاصد؛ هذا موجود عندنا، يعني نستطيع أن نُركِّب سند لابن الجزري من عند ابن الجزري على الشيخ الحنفي إلى القاصد، هذا موجود عندنا -مثلما قلنا

في طبقة ابن السلار-، لكن ما عندنا إلى الآن الذي اطلعنا عليه؛ وما خفي عنا قد يكون فيه عكس ما نقول، لكن حسب المعطيات الموجودة عندنا، وحسب كتب القراءات الموجودة عندنا -بعد الرجوع إليها- ما وجدنا نصًّا أو سندًا نستطيع أن نُركِّب عليه هذا السند لابن الجزري إلى ابن البياذ، إلا عن طريق أبي الجود، عن طريق ابن الصايغ، عن طريق محمد بن..

تريد أن توصّله عن طريق أبي حيان عن طريق الصفراوي: أَثبتْ أن هؤلاء قرأوا بكتاب [القاصد]، أو هاتِ لنا سندا أن هؤلاء قرأوا بكتاب القاصد، فليس عندنا، لكن لو وجدنا؛ يكون هناك نقاشٌ آخر.

الطالب:....

الشيخ: لا هو تلميذ مكي وتلميذ الخزرجي.

الطالب: قصدي موسى بن سليمان هنا سقط يعني. إسناد التلاوة قرأ بها على موسى بن سليمان وقرأ بها على المؤلف.

الشيخ: لا لا وقرأ بها على موسى بن سليمان هذا بالتبصرة.

ابن سليمان هذا قرأ على ابن البياذ وقرأ على مكي.

الطالب: الرجل الذي سقط عن ابن السلار؟

الشيخ: ما في شيء سقط.

الطالب: ابن البياذ هذا ذكر سند التلاوة، ابن السلار ما هو سنده؟

الشيخ: هو هذا، من عند أبي الجود، (الْكَمَال قَرَأَ بها عَلَى أَبِي الْجُودِ، أَبُو الْجُودِ قرأ عَلَى الْيَسَعَ، واليسع عَلَى الْقَصَبِيِّ، والقصبي عَلَى مُوسَى بْنِ سُلَيْمَانَ وموسى بن سليمان على البياذ).

الطالب: يعني هنا فيها محذوف عن البياذ.

الشيخ: موجود البياذ، لا لا، موسى بن سليمان في الأول هذا كتاب آخر.

الطالب: كتاب [التبصرة].

الشيخ: الخاص ب[التبصرة] انتهينا منه، هو هنا يقول: (وَقَرَأْتُ بِهِ الْقُرْآنَ إِلَى ابْنِ الْبَيَّاذِ)، فإسناد ابن الجزري إلى ابن البياذ هو هذا: (الحنفي على الشافعي المصري على الكمال على الجود على اليسع على القصبي على موسى بن سليمان على ابن البياذ، وابن البياذ على الخزرجي...

هذا السند بهذه الطريقة موجود في طبقات القُرَّاء لابن السلار.

الطالب: البحث في أبي حيان يُكلِّفه بهذا.

الشيخ: عندك بحثك عن أبي حيان؟

الطالب: ما له علاقة بكتاب [القاصد] ولا قرب له أصلًا.

الشيخ: حقيقي.

هذا باحث الآن في ابن حيان يقول لك: ما مر عليه أنه عنده [القاصد].

فأكيد لو كان عنده رواية له فهذا يعني -الله أعلم- هذا دليل يؤكد على أن السند هذا ليس هو سند أبي حيان.

كِتَاب الرَّوْضَة: لِلْإِمَامِ أَبِي عُمَرَ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ لُبٍّ الطَّلَمَنْكِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ، نَزِيلِ قُرْطُبَةَ، -وَتُوُفِّيَ بِهَا بِذِي الْحِجَّةِ سَنَةَ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ-.

كِتَاب الْمُجْتَبَى: لِلْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الطَّرْسُوسِيِّ، نَزِيلِ مِصْرَ، -وَتُوُفِّيَ بِهَا سَلْخَ رَبِيعٍ الْأَوَّلِ سَنَةَ عِشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ)-.

طبعًا هذه الكتب كلها يعني [التبصرة] موجودة ومطبوعة، [القاصد]، و[الروضة] للطلمنكي، و[المجتبى]، ندعو الله أن يرزقنا إيّاها.

(قَرَأْتُ بِهِمَا ضِمْنًا).

كما قال الديب: أن الشيخ لم يذكر إسناد الإجازة.

الطالب: هو ضمنًا لها تفصيلة ثانية يعني.

الشيخ:نعم، أراد ضمنًا لكنه جمع الكتب الثلاثة كلها: [التيسير]، و[الهادي]، و[التبصرة].

(قَرَأْتُ بِهِمَا ضِمْنًا)، أي بـــ[الروضة] و[المجتبى].

(ضِمْنًا مَعَ كِتَابِ [التَّيْسِيرِ] وَ[الْهَادِي] وَ[التَّبْصِرَةِ] وَغَيْرِ ذَلِكَ عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سُلَيْمَانَ الدِّمَشْقِيِّ).

أيضًا هذا الشيخ من كبار شيوخ ابن الجزري؛ لكن مع الأسف ليس موجودًا في [جامع الأسانيد].

فمروياته وأسانيده كلها مما سقط من هذه النسخة التي وصلت لنا.

(وَقَرَأَ بِهَا كَذَلِكَ عَلَى وَالِدِهِ، وَقَرَأَ عَلَى الْقَاسِمِ بْنِ الْمُوَفَّقِ الْأَنْدَلُسِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى أَحْمَدَ بْنِ عَوْنِ اللهِ الْحَصَّارِ الْبَلَنْسِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ خَلَفِ بْنِ النِّعْمَةِ الْبَلَنْسِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ السَهْلِ بْنِ يُوسُفَ الْأَنْصَارِيِّ الْمُرْسِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي عُمَرَ الطَّلَمَنْكِيِّ بِقُرْطُبَةَ، وَعَبْدِ الْجَبَّارِ الطَّرْسُوسِيِّ بِمِصْرَ، وَعَلَى أَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ وَعَلَى مَكِّيٍّ وَعَلَى أَبِي سُفْيَانَ وَعَلَى غَيْرِهِمْ).

هذا ما ترك واحدًا -ما شاء الله-. هذا محظوظ؛ -ما شاء الله عليه- قرأ على

هؤلاء مرة واحدة.

الطالب: ذهب لقرطبة ومصر و.....

الشيخ: نأخذ كتاب [تلخيص العبارات] ثم نناقش؛ مراعاةً للوقت.

طالب: نحن ياشيخنا، كتابي: [المجتبى] و [الروضة] هل ابن الجزري لم يقرأ غيرهما؟

الشيخ: (قَرَأْتُ بِهِمَا ضِمْنًا)، يعني هو قرأ أو جمع الخمسة كتب هذه، يعني قرأ ختمة بمضمّن [الروضة] و[المُجتبى] و[التيسير] و[الهادي] و[التبصرة]، هكذا يقول: (قَرَأْتُ بِهِمَا).

الطالب: قراءة سند.

الشيخ: كلها قراءة سند. لأني نسيت أن ليس عنده قراءات عشر، قليل أو نادر عندهم يعقوب فقط، ويعقوب عندهم كاختيار وليست العبارة.

كِتَابُ تَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ: تَأْلِيفُ الْإِمَامِ الْمُقْرِي أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ خَلَفِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ بَلِّيمَةَ الْهَوَّارِيِّ الْقَيْرَوَانِيِّ، نَزِيلِ الْإِسْكَنْدَرِيَّةِ، -وَتُوُفِّيَ بِهَا ثَالِثَ عَشَرَ رَجَبٍ سَنَةَ أَرْبَعَ عَشْرَةَ وَخَمْسِمِائَةٍ-.

حَدَّثَنِي بِهِ أَبُو الْمَعَالِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الشَّافِعِيُّ شَيْخُ مَشَايِخِ الْإِقْرَاءِ بِدِمَشْقَ، وَقَالَ لِي: قَرَأْتُهُ عَلَى أَبِي حَيَّانَ، أَخْبَرَنَا بِهِ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَرْيُوطِيُّ، أَخْبَرَنَا بِهِ الصَّفْرَاوِيُّ، أَخْبَرَنَا بِهِ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ خَلَفِ اللهِ، أَخْبَرَنَا الْمُؤَلِّفُ.

وَقَرَأْتُ بِمُضَمَّنِهِ جَمِيعَ الْقُرْآنِ عَلَى لسان ابْنِ اللَّبَّانِ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الْأَنْدَلُسِيِّ).وهو أبو حيان.

(وَقَرَأَ بِهِ عَلَى عَبْدِ النَّصِيرِ الْإِسْكَنْدَرِيِّ (ح)، وَقَرَأْتُ بِهِ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ

الْوَهَّابِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَرَوِيِّ بِثَغْرِ الْإِسْكَنْدَرِيَّةِ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقُوصِيِّ شَيْخِ الْإِقْرَاءِ بِالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ، وَعَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ النَّصِيرِ بْنِ الشَّوَا الْمُقْرِي بِالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ، وَقَرَأَ بِهِ الْقُوصِيُّ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ يَحْيَى بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الصَّوَّافِ الْإِسْكَنْدَرِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ ابْنُ الشَّوَا عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْمَكِينِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَنْصُورٍ الْأَسْمَرِ، وَقَرَأَ بِهِ الْمَكِينُ الْأَسْمَرُ وَابْنُ الصَّوَّافِ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْمَجِيدِ الْمَالِكِيِّ شَيْخِ الْقُرَّاءِ بِالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَلَفِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَطِيَّةَ الْمُقْرِي بِالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى مُؤَلِّفِهِ بِالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ؛ وَهَذَا أَصَحُّ إِسْنَادٍ وَأَلْطَفُهُ مُسَلْسَلٌ بِالتِّلَاوَةِ بِالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ إِلَى الْمُؤَلِّفِ).

طبعًا هذا الإسناد [تلخيص العبارات] أقيمت عليه بعض الانتقادات، وأشار إليه بعض الباحثين وحمَّلوا ابن الجزري. -طبعًا نحن في هذه الدروس حقيقةً نحترم كل من يكتب في [النشر]، وكل من كتب في [النشر]، حتى وإن اختلفنا معه فله التقدير والاحترام-.

وكما نقول دائمًا: كتاب [النشر] ليس حكرًا لأحد، والأفهام، الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لم يجعل العقول واحدة، ولم يجعل الأفهام واحدة، وها نحن الآن عدة رجال اختلفت عقولنا واختلفت مفاهيمنا في كلمة أو كلمتين فما بالك ب...لكن الذي لا نسمح به وليس من باب..، لكن نقول: "العلماء لا يُخَطَّئون"، يعني العلماء لا يُخطَّئون بشربة ماء، يعني تخطئة العلماء ليس أمرًا سهلًا، خاصةً عندما يكون العلماء ممن اشتهر بالدقة والإتقان.

وعلينا أولًا: أن نتهِّمَ أنفسَنا، ونتهِّمَ عقولَنا، ونتهِّمَ أفهامَنا قبل أن نتهِّمَ هؤلاء العلماء.

هناك بعض الباحثين أو بعض الناس أخذ هذا ملحظًا على ابن الجزري، أنه

سهى أو غفل؛ لأنه يقول الشيخ: (وَقَرَأْتُ بِمُضَمَّنِهِ جَمِيعَ الْقُرْآنِ عَلَى الْأُسْتَاذِ ابْنِ اللَّبَّانِ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الْأَنْدَلُسِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى عَبْدِ النَّصِيرِ الْإِسْكَنْدَرِيِّ).

لما جاء يذكر السند هناك ما وصَّل يعني عبد النصير الإسكندري ما وصَّله فوقف عنده، فاكتفى الشيخ بـ(وَقَرَأَ بِهِ الْقُوصِيُّ عَلَى الْحُسَيْنِ بْنِ الصَّوَّافِ الْإِسْكَنْدَرِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ ابْنِ الشَّوَا عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْمَكِينِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَنْصُورٍ الْأَسْمَرِ، وَقَرَأَ بِهِ الْمَكِينُ الْأَسْمَرُ وَابْنُ الصَّوَّافِ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ الصفراوي.)

فالشيخ ابن الجزري اكتفى بسند ابن الشوا والمكين الأسمر، ولم يعتبر طريق عبد النصير الإسكندري.

طبعًا عبد النصير الإسكندري قرأ على الصفراوي، لكن هنا الشيخ ابن الجزري كان على رأي هؤلاء: أنهم يُلزمون ابن الجزري بأن يأتي بسند عبد النصير الإسكندري.

فأرادوا أن يُلزموا ابن الجزري على أن يذكر مع ابن الشوا أو مع الأسمر أن يذكر عبد النصير.

الطالب: هنا توجد إشكالية شيخنا، في الصفحة قال في صفحة مائة ستة وتسعين قال: (وقرأ به على عبد النصير) وفي صفحة مائة وسبعة وتسعين: (وعلى محمد بن عبد النصير)....

الشيخ: وهذا أيضًا يعني هذا دليل أو ذكره بعض من اعترض على ابن الجزري في هذا الإسناد.

يقول: إنه لُبِّس على ابن الجزري، أو أن ابن الجزري غفل وظن أن "عبد

النصير" هو "عبد النصير الإسكندري" ثم قال: "أبو محمد عبد النصير " -لا أريد أن أقول بعض العبارات التي ذكروها-، لكنهم اعترضوا لهذه الجزئية: أنه كان من المفروض على ابن الجزري أن يقول: "وقرأ به على عبد النصير الإسكندري مع المكين الأسمر وابن الشوا على الصفراوي"، يكون الثلاثة على الصفراوي، لكن الشيخ ابن الجزري ذكر اثنين عن الصفراوي ما ذكر الثالث؛ فألزموا ابن الجزري بهذا الخطأ -في ظنهم-، وهذا ليس خطأ، هذا شيء يفعله ابن الجزري تعمُّدًا.

واحسبوا هذا الآن موضعًا، ستأتينا مواضع أخرى يذكر لنا عدة أشخاص ثم يُكمل لنا سندًا واحدًا منهم ويترك الباقي.

فهو هنا ترك سند عبد النصير الإسكندري على الصفراوي، تركه لم يذكره، لماذا؟

لأنه لا ينطبق عليه المغزى الإسنادي الدقيق الذي أراده ابن الجزري.

ابن الجزري أراد هذا الإسناد لأجل هذه الكلمة الأخيرة التي جاء بها: (وَهَذَا أَصَحُّ إِسْنَادٍ وَأَلْطَفُهُ مُسَلْسَلٌ بِالتِّلَاوَةِ بِالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ).

لكن بخصوص عبد النصير الإسكندري، فإسناد ابن الجزري بشيخه ابن اللبان على أبي حيان، هذا لا تتوفر فيه هذه القضية.

فالشيخ ابن الجزري هنا يريد هذا الإسناد بنفسه؛ لأنه مسلسلٌ بالإسكندرية؛ فترك إسناد أبي حيان، لم يوصِلْهُ.

الطالب: يا شيخنا، هنا لو قلنا هل هو: (مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ النَّصِيرِ بْنِ الشَّوَا الْمُقْرِي بِالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ) ذكره بعد ذكره: (وَقَرَأَ بِهِ الْقُوصِيُّ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ يَحْيَى بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الصَّوَّافِ الْإِسْكَنْدَرِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ ابْنِ الشَّوَا عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْمَكِينِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَنْصُورٍ الْأَسْمَرِ، وَقَرَأَ بِهِ الْمَكِينُ الْأَسْمَرُ وَابْنُ

الصَّوَّافِ..كذا)، وصَّل الإسناد.

الشيخ: ما وصَّل عبد النصير الإسكندري.

الطالب: اسمه ابن الشوا يا شيخنا، (وَعَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ النَّصِيرِ بْنِ الشَّوَا).

الشيخ: محمد بن عبد النصير.

الطالب: يعني الآن فيه فرق بين الأب والابن؟.

الشيخ: هذا اسمه "عبد النصير" وهذا اسمه "محمد بن عبد النصير"، -والله أعلم- قد يكون ليس قريبًا له، نحتاج نرجع إلى الأسماء.

الطالب: المريوطي.

الشيخ: المريوطي، عبد النصير المريوطي، لكن هذا محمد بن عبد النصير بن الشوا.

الطالب: يعني الأول غير الثاني؟

الشيخ: نعم،

الطالب: الصفحة مائة أربعة وتسعين في السطر الثاني.

الشيخ: الشطر الثاني: (وقرأ به على أبي محمد عبد النصير بن علي بن يحيى)، وهذا؟

الطالب: قبله: (وقرأ به على أبي محمد بن علي، وقرأ به على أبي القاسم الصفراوي).، يؤكد أنه ليس هو أي: ليس أباه؟

هذا "أبو محمد عبد النصير"، وذاك "محمد بن عبد النصير بن الشوا".

فابن الجزري ترك هذا الإسناد الخاص بأبي حيان، واكتفى بهذا الإسناد؛ لأنه

فيه هذه المزية التي هي: "إسناد بالتسلسل بالإسكندرية"؛ فلهذا -والله أعلم- أنه ترك إسناد أبي حيان؛ لأنه لا تتوفر فيه القراءة بالإسكندرية -والله أعلم-.

وهذا كما قلت: هذا الموضع ستمر معنا مواضع أخرى الشيخ يذكر لنا اثنين ويقف عندهما، -يعني مثلما ذكر لنا هنا أحيانًا أو سيأتينا أيضًا-، لكن الهمذاني تركه هناك في الأسانيد، لكن هنا سيأتينا مثلًا: يقف عند شخص ويكمل مع الثاني، ولا يكمل لنا إسناد الآخر، وهذا -إن شاء الله-؛ سنعرفه في مكانه.

وأسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يوفقنا وإياكم. ونقف هنا -إن شاء الله- في كتاب [التذكرة]. وإذا كان هناك أسئلة فلتتفضلوا.

الطالب: جزاكم الله خيرًا، عندي سؤال على:.... موضوع الزيادات.

الشيخ: أنهينا الدرس الذي هو القراءات فلمن أراد أن يخرج فليخرج.

الطالب: يعني موضوع الزيادات هذه، موضوع غامض بعض الشيء؟

الشيخ: موضوع إجازات زيادات الشاطبي؟

الطالب: الزيادات؛ لأن فيه ما يسمى بالزيادات وفيه ما يسمى بالخروج عن الطريق، وكأن بينهما فرق يعني؛ لأنه أحيانًا قد يكون الوجه مذكورًا في [التيسير]، ويقال: هذا خروجٌ عن طريقه، يقصدون بذلك الإمام الداني ولا يقصدون الشاطبي، وإذا كان زيادة من الشاطبي لا يقال: "هذه زيادة للشاطبي".

كل مسألة شيخنا، تحتاج إلى بحثٍ، موضوع الزيادة التي زادها الشاطبي على [التيسير]، وموضوع الوجه الذي ذكره صاحب [التيسير] لكنه لا يُقرأ به؛ إنما...

الشيخ: هل العلماء أنفسهم التزموا بعدم الخروج عن طرق كُتبهم؟

الطالب: المسألة للبحث يعني.

طالب آخر: خرجوا.

الشيخ: الداني خرج عن [التيسير]، بل خالف رواته، والإمام ابن الباذش جاء في كتابه بابٌ -وإن كان مختصرًا- لكن [الجامع] للروذْباري ذكر أكثر من ذلك، والروذْباري قبل ابن الباذش، يعني ذكر فصلًا بما خالف فيه الرواة شيوخهم وأئمتهم.

والمؤلفون أنفسهم، ابن الجزري نفسه خرج عن طرقه في [النشر]:فهناك مسائل ليست من أسانيده، جاء بها ابن الجزري وقرأ بها واختارها، وهي لا تركب مع أسانيده وخارجة عن أسانيده، وكذلك [التيسير]، وكذلك غيره، فمسألة الخروج عن الطريق هذه المسألة نظرية، لكن عند التطبيق لا أحد يطبقها أبدًا، لماذا؟ لأنهم يعتمدون على ما روَوْه وقرأوا به.

لكن أنك تقول لي: هذا خرج به الشاطبي عن [التيسير] ولا أقرأ به**!** [التيسير] مثله مثل [الشاطبية].

الطالب:...إذا قرأت على شيخ.. أنت يعني تُقرئ بما قرأت، يعني هل الإنسان المبتدع... لم يقرأ به إذا كان شيخه حرره من هذا وأخذه عن شيوخه؟

الشيخ: أنت تقول: "شيخه حرره"، "حرره" يعني اجتهد فيه، وإلا لو الشيوخ اكتفوْا بمروياتهم -وبالذات المتأخرون- لو اكتفَوْا بما روَوْه ما خرجوا ولا جاء شيءٌ اسمه التحريرات،

يعني لو الشيخ المتولي رحمة الله عليه والشيخ الأزميري رحمة الله عليه وأئمة التحريرات -رحمة الله عليهم ونفعنا بعلمهم- لو أنهم لم يجتهدوا، ولو أنهم اكتفوا بما رووه وأخذوه عن شيوخهم؛لن يوجد شيء اسمه تحريرات.

الطالب:أحيانا يقتضي الأمر أن يقرأ في بعض الأوجه بالضرب الحساب؟...

الشيخ: بالعكس، أنتم لما حررتم أدخلتم الضرب الحساب.

الطالب: وأجزأ عن الشيخ الصفاقسي بأنه إذا.

الشيخ: الشيخ الصفاقسي رحمه الله هو ناقل، ومع ذلك حرر، ومع ذلك عنده مسألتان رحمه الله يعني في الكتاب: في مسألة أنا ما أقول: الشيخ متناقض -حاشا وكلا-، لكن في الكتاب هناك مسألتان متناقضتان: أخذ منهج معين ناسب على... طبَّق فيها هذا المنهج، نفس المنهج الذي طبقه هنا منعه هنا؛ وهذه آفة التحريرات.

لو الشيوخ اكتفوا بما رووه، لو أنَّ الشيخ ما اجتهد، وأنا كنت أريد أن آتيكم بنص للشيخ السمنودي رحمه الله القديم ليس الشيخ إبراهيم رحمه الله،... السمنودي يعترض يقول: "نقرأ بما قرأنا به على شيوخنا، ولو قرأنا بما قرأ به على شيوخنا" شيوخ الشيخ المتولي، لماذا أقول الشيخ المتولي، ابن الجزري نفسه يعني قرأ بزيادات الشاطبي، قرأ بها على شيوخه، ولما جاء يحرر -الشيخ ابن الجزري- ما قال: "إنه لا يُقرأ بها".

أنا قلت لك: ابحث و يا ليت يعني الكلام هذا الذي يسمعه لو أحد من الباحثين أو الأخوات الباحثات المبتدئات في هذا الذي قرأه واحد يكون ناشئا، يتتبع حتى يجد لنا أول من قال هذه العبارة: "وهذا من الزيادات ولا يُقرأ به".

النص على أنَّ الزيادات هذه موجودة عند القدماء، ابن القاسم عنده، وابن الجزري، و..و،

لكن "ولا يُقرأ به" هذه العبارة يا ليت نعرف من؟ في أي عصرٍ قيلت؟ أو من أول من قال بها من العلماء؟

نستطيع أن نجزم أنه ليس ابن الجزري، وليس الزمن الذي بعد ابن الجزري، نستطيع أن نقول: إنها جاءت بعد القرن الحادي عشر، ليست موجودة.

الطالب: أظنه أن مرة مرت عليَّ عبارة لابن الجزري: "وينبغي أن لا يقرأ بها من طريقه".

الشيخ: من طريق [التيسير].

الطالب: نعم، فكما قلتم من طريق [التيسير]، يعني يقرأ به من غير طريق [التيسير].

الشيخ: وهو ابن الجزري نفسه رحمه الله عليه.

لذا أقول لكم: العلماء عندهم تنظير، وعندهم تطبيق، ابن الجزري نفسه يأتي في مكان ويقول: "وهذا لا نأخذ به؛ لأنه ليس من طرق كتابنا"، ثم يأتيك في أماكن ثانية، في مسائل أخرى وأوجه أخرى، وخارجة عن كتابه وطرق كتابه ويأخذ بها.

المسألة مسألة اختيار للشيخ صاحب الكتاب.

يعني هذه العبارة "لا نأخذ بها؛ لأنها ليست من طرق كتابنا" هذا نص صريح بأنه ابن الجزري لا يأخذ إلا ما كان من طرق كتابه، لكن يأتي بوجهٍ آخر ليس موجودًا في كتابه ويأخذ به.

الطالب: بالنسبة يا شيخنا، ما زادته الشاطبية على الطيبة؟

الشيخ: ما علاقة الطيبة بالشاطبية؟ ما زادته الشاطبية على؟

الطالب: موضع...

الشيخ: كلمة "هلهلا"، أعود وأقول: كلمة: "وفي شركاء الخُلف بالهمز- هلهلا"، هي "هلهل" الوجه النحوي وليس الوجه القرائي.

الطالب: نحن نتكلم على رواية ثابتة.

الشيخ: الرواية صحيحة.

الطالب: للإمام الشاطبي أوجه كثير يعني وليس معولا؟

الشيخ: لكن هنا ما قال: "وليس معوَّلًا"، هذه هي الإشكالية، أعطني نصًّا صريحًا في عدم القراءة.

الطالب: في الطيبة الآن نقرأ...

الشيخ: حتى في الشاطبية نقرأ بالوجهين، الطيبة حسب الذي يقوله لك ابن الجزري.

الطالب: ابن الجزري ما ذكر "هلهلا".

الشيخ: إذن لا تقرأ بها.

الطالب: نقول: من كتاب الشاطبية يعني؟

الشيخ لا، ليس شرطًا، ضمّن لك أوجه اختار لك.. تركها. الانفرادات هذه.

طيب ستقرأ بها من الطيبة؟ لا لا، الإنفرادات الذي قرأ بها من الطيبة زاد على الطيبة، وناقض مذهبه.

الطالب: يقولون: أنَّ هذه ألفها بعد الطيبة؟

الشيخ: لا. هو ألفها بعد الطيبة.

في [النشر] ذكر أنها إنفرادة، وفي [الدرة] أخذ بها، ماذا تريد فعله هنا إذن؟ إذا كنت تقرأ بالطيبة

طالب: ظهر بعد ذلك.

الشيخ: ما قال لنا. أنت تقول: "لعلّه ظهر له"؛ أنا أقول لك: "لعلّه ما ظهر له".

مسألة "لعلّه" هذه دعها.

الطالب: كأن من سمة ابن الجزري أنه لا يضيف شيئًا بعد سماعه...

الشيخ: كل شيء "احتمال"، القرآن لا يُقرأ بالاحتمال.

هي لو كانت ثابتة دليل ثبوتها وجودها ب "الدرة"، يُنقد بدليل عدم صحتها عدم ثبوتها في الطيبة.

الطالب: مسألة الطرق الرئيسه عن ابن ذكوان وعن هشام وعن حفص؛ أن هذه إذن أشكلت عليه..ما هو الصواب في هذا؟

الشيخ: الصواب الذي يقوله ابن الجزري.

الطالب: الاختيار يعني؟

الشيخ: أكيد، نحن نقرأ ما في طريق يوصلنا إلى النبي ﷺ من القراءات للقراء العشر إلا ابن الجزري؛ فما أجازه ابن الجزري قرأنا به، وما لم يُجزه لا نقرأ به؛ لأن إسنادنا إليه لو أنَّ عندنا إسنادًا غير ابن الجزري ما حدثت هذه الإشكاليات كلها، لكن الله عَزَّوَجَلَّ أراد أن يبقى ابن الجزري.

الطالب: شيخنا، في مسألة التحريرات والخروج عن الطريق لو أردنا إذا قلنا: أي شيء يخرج عن الطريق لا نقرأ به؟ أول شيء مثلًا كلمة: ﴿مَحْيَايَ﴾ [الأنعام:١٦٢]، يأتي الآن: ابن الجزري يقول: قراءة نافع بالإسكان. مثلا كلمة: "روح" لحفص لا نقرأ به، نأتي عند –مثلًا-: "كُنْتم تَمَنَّوْن" ليست من أسانيد الداني، بمعزى قبلها الشاطبي قبلها ابن الجزري، هؤلاء قبلوها لماذا نحن لا نقبلها؟ إذا قلنا: أن نقول بالتحرير ما يمنع هذه الأوجه كلها؟...

الشيخ: لا أحد يستطيع...

الطالب: أنا الذي تبين لي شيخنا: أنهم أرادوا أن يُبيِّنوا أصل العلم، هذه من

الطريق أو خارج الطريق، لكن مادامت تلتزم الصحة؛ نقرأ بها.

الشيخ: لهذا العلماء يُلتفت إلى تطبيقهم وليس إلى تقعيدهم؛ لأن التقعيد هم يخالفون التقعيد، وهذا منهج عند الفقهاء، وعند المحدثين، وعند القراء وغيرهم.



الدرس الحادي عشر

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، الصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، مسّاكم الله جميعًا بكل خير.

ونواصل -إن شاء الله- قراءة كتاب [النشر في القراءات العشر]، وكنا انتهينا من قراءة ما يتعلق بكتاب [تلخيص العبارات] للإمام ابن بليمة -رحمة الله عليه-، واليوم -إن شاء الله- نبدأ بكتاب [التذكرة] في القراءات الثمان.

قال الشيخ ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كِتَابُ التَّذْكِرَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ الثَّمَانِ: تَأْلِيفُ الْإِمَامِ الْأُسْتَاذِ أَبِي الْحَسَنِ طَاهِرِ ابْنِ الْإِمَامِ الْأُسْتَاذِ أَبِي الطَّيِّبِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ طاهر بن عبدالمنعم بن عُبَيْدِ اللهِ بْنِ غَلْبُونَ الْحَلَبِيِّ، نَزِيلِ مِصْرَ، -وَتُوُفِّيَ بِهَا لِعَشْرٍ مَضَيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ-.

أَخْبَرَنِي بِهِ الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الصَّائِغِ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ بِالدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ، قَال: أَخْبَرَنَا بِهِ الْأُسْتَاذُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمِصْرِيُّ، أَخْبَرَنَا بِهِ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ شجاع الْعَبَّاسِيُّ "وهو صهر الإمام الشاطبي"، أَخْبَرَنَا بِهِ الْإِمَامُ أَبُو الْجُودِ اللَّخْمِيُّ، أَخْبَرَنَا بِهِ الشَّرِيفُ أَبُو الْفُتُوحِ نَاصِرُ بْنُ الْحَسَنِ، أَخْبَرَنَا بِهِ أَبُو الْحُسَيْنِ يَحْيَى بْنُ عَلِيٍّ الْخَشَّابُ، أَخْبَرَنَا بِهِ

أَبُو الْفَتْحِ أَحْمَدُ بْنُ بَابْشَاذَ الْجَوْهَرِيُّ، أَخْبَرَنَا الْمُؤَلِّفُ.

وَقَرَأْتُ بِمُضَمَّنِهِ الْقُرْآنَ كُلَّهُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّائِغِ الْمَذْكُورِ وَأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الشَّافِعِيِّ وَإِلَى أَثْنَاءِ سُورَةِ النَّحْلِ عَلَى الْأُسْتَاذِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَيْدَغْدِيٍّ بِالدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ مُتَفَرِّقِينَ يعني قرأ على كل واحد لوحده، وَقَالُوا لِي: قَرَأْنَا بِهِ كُلَّ الْقُرْآنِ إِفْرَادًا وَجَمْعًا عَلَى الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الصَّائِغِ بِمِصْرَ، وَقَرَأَ هُوَ الْقُرْآنَ بِمُضَمَّنِهِ عَلَى الشَّرِيفِ الْكَمَالِ عَلِيِّ بْنِ شجاع الضَّرِيرِ بِمِصْرَ الْمَحْرُوسَةِ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى الشَّيْخَيْنِ الْإِمَامَيْنِ: أَبِي الْحَسَنِ شجاع بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَيِّدِهِمُ الْمدْلِجِيِّ، وَأَبِي الْجُودِ غِيَاثِ بْنِ فَارِسِ بْنِ مَكِّيٍّ الْمُنْذِرِيِّ بِمِصْرَ الْمَحْرُوسَةِ.

وأَمَّا الْمدْلِجِيُّ فَقَالَ: قَرَأْتُ بِهِ عَلَى الْإِمَامِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ هِشَامِ اللَّخْمِيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بِمِصْرَ، أَخْبَرَنَا بِهِ أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حموشَةَ الْقَلَعِيُّ بِمِصْرَ، أَخْبَرَنَا بِهِ أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ خَلَفِ بْنِ بَلِّيمَةَ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْقَزْوِينِيُّ، أَخْبَرَنَا الْمُؤَلِّفُ.

وَأَمَّا الْمُنْذِرِيُّ، المنذري: وهو أبو الجود، فَقَرَأَ بِهِ الْقُرْآنَ كُلَّهُ عَلَى الشَّرِيفِ الْخَطِيبِ نَاصِرِ بْنِ الْحَسَين الزَّيْدِيِّ بِمِصْرَ، قَالَ: قَرَأْتُ بِهِ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الْخَشَّابِ بِمِصْرَ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ بْنِ بَابْشَاذَ بِمِصْرَ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى الْمُؤَلِّفِ طَاهِرِ بْنِ غَلْبُونَ بِمِصْرَ سَنَدٌ صَحِيحٌ عَالٍ تَسَلْسَلَ مِنَّا إِلَى الْمُؤَلِّفِ بِالْأَئِمَّةِ الْمِصْرِيِّينَ الضَّابِطِينَ وَبِمِصْرَ أَيْضًا.

طبعًا لاحظ أن سند المدلجي فيه إجازة يعني فيه إخبار، بينما سند المنذري الظاهر كله بالقراءة، كله بالتلاوة، بالأداء: المدلجي قرأ به على الشريف، والشريف قرأ به على الخشاب وهكذا.

فيكون هذا السند سند أبي الجود هو السند المعتمد، في سند التذكرة لابن غلبون عند الإمام الجزري رحمة الله عليه الذي هو سند التلاوة.

كِتَابُ الرَّوْضَةِ، فِي الْقِرَاءَاتِ الْإِحْدَى عَشْرَةَ: وَهِيَ قِرَاءَاتُ الْعَشَرَةِ الْمَشْهُورَةِ، وَقِرَاءَةُ الْأَعْمَشِ، تَأْلِيفُ الْإِمَامِ الْأُسْتَاذِ أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبَغْدَادِيِّ الْمَالِكِيِّ، نَزِيلِ مِصْرَ، -وَتُوُفِّيَ بِهَا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ-.

أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ الصَالِحُ الثِّقَةُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَحْمُودٍ الدِّمَشْقِيُّ الْمَعْصَرَانِيُّ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ بِمَنْزِلِهِ بِخُطَّةِ الشِّبْلِيَّةِ، وفي نسخة المؤلف بخُطة: يعني الخاء مضمومة، قد يقال: بخِطة، وبخُطة بِسَفْحِ قَاسِيُونَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْحَرَّانِيُّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهِ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ الْمُظَفَّرِ الْوَزِيرِيُّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ، أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ شُجَاعٍ الْعَبَّاسِيُّ -سَمَاعًا وَتِلَاوَةً-، أَخْبَرَنَا بِهِ أَبُو الْجُودِ غِيَاثُ بْنُ فَارِسٍ اللَّخْمِيُّ -سَمَاعًا وَتِلَاوَةً- (ح) ، قَالَ شَيْخُنَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَعْصَرَانِيُّ أَيْضًا: وَأَخْبَرَنِي بِكِتَابِ الرَّوْضَةِ أَيْضًا شَيْخُنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي طَالِبِ بْنِ أَبِي النِّعَمِ بْنِ بَيَانٍ الصَّالِحِيُّ -فِيمَا شَافَهَنِي بِهِ-، قَالَ: أَخْبَرَنَا كَذَلِكَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ الْمُسْنِدُ الْمُقْرِئُ أَبُو الْفَضْلِ جَعْفَرُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ هِبَةِ اللهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ يَحْيَى الْهَمْدَانِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَلَفِ اللهِ الْإِسْكَنْدَرِيُّ -سَمَاعًا وَتِلَاوَةً- ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَتِيقِ بْنِ خَلَفِ بْنِ الْفَحَّامِ الصَّقَلِّيُّ، قَالَ:أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ غَالِبٍ الْخَيَّاطُ الْمِصْرِيُّ الْمَالِكِيُّ.

(ح) وَقَرَأْتُ بِهِ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ عَلَى الْإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيِّ بِمِصْرَ، وَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ قَرَأَ بِهِ جَمِيعَ الْقُرْآنِ عَلَى شَيْخِهِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْمُعَدَّلِ بِمِصْرَ، قَال: قَرَأْتُ بِهِ عَلَى الْإِمَامِ

أَبِي الْحَسَنِ الْعَبَّاسِيِّ، قَالَ: قَرَأْتُ بِهِ عَلَى أَبِي الْجُودِ، قَالَ: قَرَأْتُ الْقُرْآنَ بِمَا تَضَمَّنَهُ كِتَابُ الرَّوْضَةِ لِأَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ عَلَى الْإِمَامِ الشَّرِيفِ أَبِي الْفُتُوحِ نَاصِرِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْحُسَيْنِيِّ الزَّيْدِيِّ وَسَمَّعْتُهَا عَلَيْهِ، وَأَخْبَرَنِي: أَنَّهُ قَرَأَ كَذَلِكَ الْقُرْآنَ بِمُضَمَّنِ كِتَابِ الرَّوْضَةِ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُسَبِّحٍ الْفِضِّيِّ -وَسَمَاعًا عَلَيْهِ- قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّيْخَانِ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حُمَيْدٍ الْوَاعِظُ الْمُعَدَّلُ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الصَّوَّافِ، وَأَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ غَالِبٍ الْمَالِكِيُّ الْمَعْرُوفُ بِالْخَيَّاطِ -سَمَاعًا عَلَيْهِمَا لِكِتَابِ الرَّوْضَةِ وَتِلَاوَةً بِمُضَمَّنِهِ-، قَالَا: سَمِعْنَاهُ وَتَلَوْنَا بِهِ عَلَى مُصَنِّفِهِ، قَالَ ابْنُ الْفَحَّامِ: قَالَ لَنَا شَيْخُنَا أَبُو الْحُسَيْنِ نَصْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَحْمَدَ الْفَارِسِيُّ وهو صاحب كتاب [الجامع] إِنَّهُ قَرَأَ بِالطُّرُقِ وَالرِّوَايَاتِ وَالْمَذَاهِبِ الْمَذْكُورَةِ فِي كِتَابِ الرَّوْضَةِ لِأَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ الْبَغْدَادِيِّ عَلَى شُيُوخِ أَبِي عَلِيٍّ الْمَذْكُورِينَ فِي الرَّوْضَةِ كُلِّهِمُ الْقُرْآنَ كُلَّهُ، وَأَنَّ أَبَا عَلِيٍّ كَانَ كُلَّمَا قَرَأَ جُزْءًا مِنَ الْقُرْآنِ قَرَأْتُ مِثْلَهُ، وَكُلَّمَا خَتَمَ خَتْمَةً خَتَمْتُ مِثْلَهَا حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى مَا انْتَهَى إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ، وأَنَّ سَنَدَ قِراءَتِه كَسَنَدِ الشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ سَوَاءٌ.

(قُلْت:)أي ابن الجزري وَكَذَا هُوَ مُسْنَدٌ فِي كِتَابِ [[التجريد] الْآتِي ذِكْرُهُ وَبِهَذَا تَعْلُو أَسَانِيدُنَا فِي [التجريد] عَلَى أَسَانِيدِ الرَّوْضَةِ لِوَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ؛ فَلْيُعْلَمْ ذَلِكَ.

طبعًا أولًا نلاحظ هنا:

قال ابن الفحام، طبعًا هذا السند سند التلاوة ليس فيه قال فلان، ليس فيه سند إلى ابن الفحام، يعني، وهذا النقل يعني نقله أبو الجود، يعني غياب ابن فارس نقله عن شيخه الشريف أبو الفتوح، وأبو الفتوح لم يذكر الواسطة التي بينه وبين ابن الفحام.

طبعًا الشريف الخطيب، وأبو الفتوح -الله أعلم-، إن لم تخني الذاكرة، هو ليس من تلاميذ ابن الفحام، فهناك واسطة بين ابن الفحام، وبين الشريف،

والشريف هو الذي نقل هذه، ولكن أبو الفتوح يقول: "قال ابن الفحام"، فهذا ماذا يسمونه عند المحدثين؟

طالب: التدليس!

الشيخ: لا ليس التدليس، لم يسقط واحد عليه، طيب "تعليق".

المهم هنا في شخص يبحث عنه، والنص هذا -الله أعلم- قد يكون للإمام ابن الجزري؛ لأن النص موجود عند شيخه في طبقات القراء، شيخه ابن السلاب، موجود هذا السند كله، وموجود هذا الكلام، فهو الذي قال: إن أبا الجود قال: إن الشريف أبو الفتوح قال: قال ابن الفحام: كذا، كذا، كذا.

و هذا الكلام –حقيقةً- لم يذكره ابن الفحام في [**التجريد**]، وقد رجعت إلى هذا في كتاب [**التجريد**]؛ فما وجدت هذا النص، لكن عند ابن الفحام في [**التجريد**] دائمًا يذكر سند الفارسي، ثم يقول: وسند أبي عليّ كسند الفارسي، هو نفسه.

فالمعنى موجود في [**التجريد**] لكن لم يذكره، قد يكون ذكره في مكان آخر، أو قد يكون ذكره في أثناء درسه، أو لم يذكره، لكن من يريد أن يوثق هذا النص من الكتب؛ فهو موجود في طبقات القراء لعبد الوهاب بن السلاب.

وأيضًا رجعت إلى_**"المختار الموجود"** من كتاب [**الجامع**] للفارسي فما وجدته قد ذكر هذه....لكن كما هو واضح من قول العلماء: أن الفارسي والإمام أبي علي المالكي اتفقا في كل ما قرأه أبو علي المالكي على شيخه، يأتي نصر بن عبد العزيز الفارسي الشيرازي ويقرأ بنفس الطريق، وبنفس الرواية علي الشيخ الإمام المالكي.

ولهذا الإمام ابن الجزري -رحمة الله عليه- في [**غاية النهاية**] عندما ترجم

للفارسي، بعد أن ذكر هذا الكلام الذي نقله هنا عن ابن الفحام، يقول ابن الجزري: فتعلو لنا القراءات من طريقه، عن طريق صاحب [**الروضة**]، طبعًا في كتاب [التجريد] كيف العلو؟

وأبو علي المالكي في سنده عن ابن الفحام هو شيخ شيخه، يعني مثلًا لو أخذنا الإمام الحمامي رحمة الله عليه الحمامي... شيخ للإمام أبي علي المالكي، وشيخ للفارسي نصر بن عبد العزيز الشيرازي، يعني كلاهما نقل عنه.

لما يأتي ابن الفحام ويسند طريق الحمامي –مثلًا– سيكون بينه وبين الحمامي شخص واحد؛ وهو الفارسي: فابن الفحام في [[التجريد] يقول: –مثلًا– رواية البزي... قرأت بها على الفارسي، وقرأ على أبي عليّ الحسن بن الحمامي.

فابن الفحام يقول: – مثلًا في رواية– قرأت بها عن الفارسي على الحمامي، فأصبح بينه وبين الحمامي كم شخصًا؟ شخص واحد، لكن عندما يسندها عن طريق أبي علي المالكي، وعلي المالكي قرأ أيضًا على الحمامي، لا يسندها عن أبي علي المالكي مباشرةً، وإنما يسندها عن تلاميذ أبي علي المالكي، فيسير بينهم، يعني مثلًا هو يقول: ابن الفحام مثلًا في هذه يقول: وقرأت، طبعًا أسانيده في [التجريد] هي عن أبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن غالب الخياط هذا.

يعني هذا أبو إسحاق، أبو إسحاق إبراهيم ابن إسماعيل هو شيخ ابن الفحام في [التجريد]، لأن ابن الفحام في [التجريد] أخذ عن أربعة من المشايخ، يعني ذكر كتابه [التجريد] مبني على روايته عن أربعة مشايخ، الشيخ الأول وهو الشيرازي وهو الفارسي، وأبو إسحاق هذا إبراهيم ابن إسماعيل بن غالب، وابن نفيس، وعبد الباقي بن فارس، فقط هؤلاء الشيوخ الأربعة هم الذين نقل عنهم القراءات السبعة في كتابه [[التجريد].

أبو إسحاق إبراهيم ابن إسماعيل هذا تلميذ لأبي علي المالكي، "ف [التجريد]" ابن الفحام لمن يريد أن ينقل رواية البزي عن الحمامي ينقلها عن أبي إسحاق هذا إبراهيم بن غالب عن أبي عليّ المالكي عن الحمامي، فأصبح بينه وبين الحمامي شخصان، بينما من طريق الفارسي هو أقرب إلى الحمامي بشخص واحد؛ فمن هنا تعلو أسانيد [[التجريد] على إسناد [**الروضة**].

طبعًا وكذا هو مسندُ في كتاب [[التجريد]، ثم يقول الشيخ:

وَلِهَذَا الْفَارِسِيِّ: وهو نصر بن عبد العزيز، وهو شيخ ابن الفحام.

وَلِهَذَا الْفَارِسِيّ كِتَابُ [الجامع] فِي الْعَشْرِ نَرْوِيهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَالِيًا بِاتِّصَالِ التِّلَاوَةِ، -وَتُوُفِّيَ بِمِصْرَ سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ-.

وبِهَذَا الْإِسْنَادِ، أي إسناد؟ وبهذا محل الإشارة؛ يعود على من؟

كتاب [**السلاسل الذهبية**] للدكتور أيمن -حفظه الله- يرى أن قوله: **"بهذا الإسناد"** هو إسناد كتاب [**الروضة**]، يعني قلت: الشيخ ابن الجزري نرويه بهذا الإسناد عاليًا.

يعني عند [**السلاسل الذهبية**]، مؤلفه يرى أن المقصود (بهذا الإسناد): إسناد كتاب [الروضة]، وإسناد كتاب [الروضة] هو عن المالكي، وهو ابن إسحاق وهو الشيخ ابن الفحام، لكن أين الذي يروي عن الفارسي؟ وضح الإشكال...

إذا قلنا إن كلام ابن الجزري: **"وبِهَذَا الْإِسْنَادِ"**، يقصد: إسناد [**الروضة**]، هل يمكن أن نوصل إلى [الروضة]؟ نعم، ممكن، عن طريق أبي إسحاق إبراهيم بن غالب الخياط، والشيخ الآخر وهو الصواف، فهذان الشيخان هما تلميذا أبي عليّ المالكي.

أين من يوصلنا إلى الفارسي الذي هو صاحب كتاب [الجامع]؛ ولهذا نقول:

يعني ما هو مذكور في [**السلاسل الذهبية**]، أن المقصود هو إسناد [**الروضة**] فيه نظر، النظر متجه لأنه على القول في أنه "**للروضة**" فلن نحسن الحلقة الفارغة إلى الفارسي.

لأن الدكتور أيضًا نفسه -الشيخ صاحب [**السلاسل الذهبية**]، دكتور أيمن-

فيقول: لم أجد تصريحًا يقول: إن ابن الصواف والخياط -وهما الشيخان الأخيران-، قرآ على الفارسي، وليس ما يمنع من ذلك؛ فهما مصريان، والفارسي رحل إلى مصر ودخل إلى مصر، وهو مقرئ الديار المصرية.

هذا دليل على أنه إذا قلنا: أن كلام [**الروضة**]، أو إسناد [**الروضة**] تبقى الحلقة هذه الشيخ ليس عنده نص، وحقيقةً ما وجدنا نصًا في الكتب الموجودة عندنا التي اطلعنا عليها، ما وجدنا من يقول: إن المالكي والخياط أنهما قرآ على أبي نصر الشيرازي.

إذًا هذا دليل على أن عبارة ابن الجزري ليس المقصود منها إسناد [**الروضة**] -والله أعلم-.

والذي أميل إليه: هو أن المقصود بهذا الإسناد هو إسناد [[**التجريد**]؛ لأنه هو الموصل إلى الفارسي، ونقطة هناك مهمة جدًا قد تقوّي هذا الاحتمال؛ وهي أن ابن الجزري -رحمة الله عليه- في قسم الأسانيد ينقل أو يذكر عدة طرق -أكثر من عشر طرق تقريبًا- إن لم تخني الذاكرة- ينقلها... عن أبي نصر بن عبد العزيز الفارسي من طريق ابن الفحام.

فأحيانًا يقول: ومن كتاب [**الجامع**] من قراءة ابن الفحام، لا يقول من كتاب [التجريد]، لاحظ: عندما يقول من كتاب [**التجريد**] فهي واضحة، كتاب [**التجريد**] أن ابن الفحام قرأها على الفارسي هذه واضحة، هذه ليس عندنا

إشكالية فيها.

لكن عندما يسند الطريق إلى كتاب [**الجامع**] ويبين أنها من قراءة ابن الفحام عليه؛ فمعناها أن هذه الطريق من [**الجامع**] وليست من [**التجريد**]، ونحن قلنا أن هناك شبه استقرار قد يكون صحيحًا تامًا عند الشيخ ابن الجزري يعتني بمدلول صيغ الأداء عنده، وبنسبة الطريق إلى الكتاب، فيسند أو ينسب الطريق إلى الكتاب أو إلى الشخص.

فهنا تقريبًا عشر طرق وسنعود -إن شاء الله- عندما نصل إليها، فيسند إلى [**الجامع**] عن طريق ابن الفحام، أقول هذا الكلام لماذا؟ لأننا نجد في [النشر]طرقًا توصلنا إلى الفارسي من طريق ابن الفحام... لكن لا نجد في [**النشر**] طريقًا واحدة من قراءة ابن الصواف أو الخياط عن الفارسي.

فإذا قلنا: أن المقصود هو إسناد **الروضة**؛ إذًا ملزمون بأن نبين أن في [النشر]على الأقل -إن لم يكن في كتب القراءات- أن يكون في [النشر]ولو طريقا واحدة أخذها ابن الجزري عن إسناد **الروضة** إلى الفارسي، ولا توجد.

لكن لو قلنا الاحتمال الثاني: وهو أن قوله: **"بِهَذَا الْإِسْنَادِ"** الذي هو إسناد [**التجريد**] لا ندخل في هذا الإشكال، ولن يكون أساسًا أي إشكال، يكون عندنا إسنادُ ابن الجزري إلى الفارسي متصلًا، عن طريق ابن الفحام، وضحت يا شباب؟ طيب.

طالب يسأل: كيف نوصل إسناد ابن الجزري إلى الفارسي عن طريق ابن الفحام؟

الشيخ: هو قال لك: لا، سؤال ممتاز جدا، كيف نوصل إسناد ابن الجزري إلى الفارسي؟ عن طريق ابن الفحام؟ طبعًا لا نستطيع أن نوصله عن طريق ابن

الصواف، وابن الخياط.

إذاً نرجع إلى الإسناد... قال: "وقَرَأْتُ الْقُرْآنَ" هذا الإسناد وهو الخاص بـ"مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيِّ"، وهو الإسناد المذكور هنا إلى أن نصل إلى أبي الجود، ثم قرأ أبو الجود على أبي الفتوح، وأبو الفتوح قرأ على ابن المسبح الفضي.

إلى أن يصل إلى ابن الفحام هذا.

الشيخ: الفضي قد يكون قرأ على ابن الفحام، السند موجود عندك في **طبقات القراء** لابن السلاب.

(سؤال من طالب: بالنسبة لجامع الأسانيد؟

الجواب: **جامع الأسانيد** ليس فيه؛ لأنه عن الشيخ المعصراني، والشيخ المعصراني-للأسف- من الشيوخ الذين فقدت أسانيدهم.

سيأتينا إسناد ابن الفحام إلى [**التجريد**]، وهكذا دواليك إلى الفارسي.

كِتَابُ التجريد: تَأْلِيفُ الْإِمَامِ الْأُسْتَاذِ أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بن عَتِيقِ بْنِ خَلَفٍ الصَّقَلِّيِّ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ الْفَحَّامِ شَيْخِ الْإِسْكَنْدَرِيَّةِ، -وَتُوُفِّيَ بِهَا سَنَةَ سِتَّ عَشْرَةَ وَخَمْسِمِائَةٍ-.

أَخْبَرَنَا بِهِ شَيْخُنَا الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْكَبِيرُ شَيْخُ الْمُحَدِّثِينَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَقْدِسِيُّ بِسَفْحِ قَاسِيُونَ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ، قَالَ :أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ أَبِي الْعِزِّ بْنِ الْوَرَّاقِ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْخَرُوفِ الْمَوْصِلِيُّ الْحَنْبَلِيُّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ سَنَةَ ثَمَانِ عَشْرَةَ وَسَبْعِمِائَةٍ، أَخْبَرَنَا بِهِ الْإِمَامُ أَبُو أحمد عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ أَبِي الْجَيْشِ الْبَغْدَادِيُّ -سَمَاعًا وَتِلَاوَةً-، أَخْبَرَنَا بِهِ كَذَلِكَ الْإِمَامُ أَبُو الْمَعَالِي مُحَمَّدُ بْنُ

أَبِي الْفَرَجِ بْنِ مَعَالِي الْمَوْصِلِيُّ، أَخْبَرَنَا بِهِ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ يَحْيَى بْنُ سَعْدُونَ بْنِ تَمَّامٍ الْأَزْدِيُّ الْقُرْطُبِيُّ -سَمَاعًا وَتِلَاوَةً-.

قَالَ :أَخْبَرَنَا الْمُؤَلِّفُ كَذَلِك. قَالَ شَيْخُنَا أَبُو بَكْرٍ، وَأَخْبَرَنَا بِهِ إِجَازَةً شَفَاهًا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الثِّقَاتِ: الْقَاضِي سُلَيْمَانُ بْنُ حَمْزَةَ، وَيَحْيَى بْنُ سَعْدٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الدَّائِمِ، قَالُوا: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْهَمْدَانِيُّ -مُشَافَهَةً-، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الصَّفْرَاوِيُّ -مُكَاتَبَةً-.

(ح) ثُمَّ قَرَأْتُهُ أَجْمَعَ بِالدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ عَلَى الشَّيْخِ الصَّالِحِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَرْزَفِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهِ الْإِمَامُ أَبُو حَيَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الْأَنْدَلُسِيُّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ، قَالَ: قَرَأْتُهُ وَتَلَوْتُ بِمُضَمَّنِهِ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ النَّصِيرِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى الْهَمْدَانِيِّ، أَخْبَرَنَا الشَّيْخَانِ أَبُو الْفَضْلِ جَعْفَرٌ الْهَمْدَانِيُّ وَأَبُو الْقَاسِمِ الصَّفْرَاوِيُّ -قِرَاءَةً وَتِلَاوَةً-، قَالَا - أَعْنِي الْهَمْدَانِيَّ وَالصَّفْرَاوِيَّ -: أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَلَفِ اللهِ بْنِ عَطِيَّةَ الْقُرَشِيُّ - قِرَاءَةً وَتِلَاوَةً-، وأَخْبَرَنَا مُؤَلِّفُهُ كَذَلِكَ.

وَأَخْبَرَنِي بِهِ أَعْلَى مِنْ ذَلِكَ الشَّيْخُ الْمُعَمَّرُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْفَيْرُوزَأَبَادِيُّ، ثُمَّ الصَّالِحِيُّ الْبَنَّاءُ -قِرَاءَةً مِنِّي عَلَيْهِ- بِسَفْحِ قَاسِيُونَ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ الْبُخَارِيِّ، وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ: وَأَنْبَأَنَا ابْنُ الْبُخَارِيِّ -يَعْنِي الْمَذْكُورَ فِي كِتَابِهِ إِلَيَّ مِنْ دِمَشْقَ- عَنْ أَبِي طَاهِرٍ بَرَكَاتِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقُرَشِيِّ الْخُشُوعِيِّ عَنْ مُؤَلِّفِهِ. الآن يأتينا إسناد التلاوة.

وَقَرَأْتُ بِهِ الْقُرْآنَ كُلَّهُ عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْعَلَّامَةِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَنَفِيِّ بِالْقَاهِرَةِ الْمَحْرُوسَةِ، وَأخبرَنِي أَنَّهُ قَرَأَ بِهِ الْقُرْآنَ كُلَّهُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ الصَّائِغِ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى الْكَمَالِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ شُجَاعٍ الْعَبَّاسِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْجُودِ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ

شُجَاعِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُدْلِجِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ هِشَامٍ اللَّخْمِيِّ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ الْحُطَيْئَةِ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى مُؤَلِّفِهِ.

هذا الكلام حقيقةً (وقرأ به على أبي الجود) هنا ينتهي إسناد أبي الجود؛ لأن أبا الجود لم يقرأ على أبي الحسن شجاع، وأبو الجود، وأَبِو الْحَسَنِ شُجَاعِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُدْلِجِيِّ، شيخانِ لابن شجاع العباسي وهو الكمالي الضرير صهر الشاطبي؛ فالصواب أن يقول الشيخ: وقرأ ابن شجاع العباسي به على أبي الجود، وعلى أبي الحسن.

أما "وَقَرَأَ بِهِ"، هذه العبارة وكأنها يفهم منها أن أبا الجود قرأ على شجاع، وينتج عنه أن شجاع شيخ شيخ العباسي؛ وهذا غير صحيح.

لم هذه الإشكالية؟

لأن الكلام متشابك مع بعضه البعض، فلو أردنا التفصيل أو التوضيح، نقول: وقرأ به على أبي الجود، وانتهى الكلام هنا، ويكون ابن الجزري توقّف عن إكمال سند أبي الجود؛ لأن سند أبي الجود في كتاب [النشر]، في كل الأسانيد التي مرت معنا عن أبي الجود -والتي ستأتي- هي من قراءته على شيخه الشريف أبي الفتوح.

وأبو الجود ولد قبل ولادة شجاع المُدلجي هذا بعشر سنوات، وتوفي بعده بأربعة عشر سنة.

يعني أبو الجود ولد سنة خمسمائة وثمانية عشر، وشجاع المُدلجي هذا ولد سنة خمسمائة وثمانية وعشرين... والمُدلجي توفي سنة خمسمائة واحد وتسعين، بعده بأربعة عشر سنة أي سنة ستمائة وأربعة تقريبًا وفاة أبي الجود.

فهو قد ولد قبله بعشر سنوات، ومات بعده بأربعة عشر سنة، وليس هناك في كتب التراجم، وليس في الأسانيد -وكانت عندي رسالة أيضًا لأحد تلاميذ أبي

الجود، غياث ابن فارس، ونقل فيها أسانيده، هذه الأسانيد ليس فيها سند واحد من قراءة أبي الجود على شُجاع-، أبدًا.

...طبعًا السلاسل ما ذكرت هذا الشيء، وما انتبهت له، والعبد الضعيف قبل عشرين سنة ما انتبهت له، وإلا المسألة واضحة جدًا، هل هذا السهو من المؤلف؟ لا ليس سهوًا، وليس خطأً؛ لأنه فعله قبل ذلك، ففي الدروس الماضية؛ ذكر لنا إسناد جعفر الهمداني، وقال جعفر الهمداني والصفراوي على كذا، ثم بعد ذلك يكمل إسناد الصفراوي ولا يكمل إسناد الهمداني.

وكما فعل أيضًا مع المريوطي، أو العبد النصيف في [تلخيص العبارات] ذكر لنا إسناده ثم وقف، ثم أكمل إسناد البقية، إذًا هذه منهجية عند الإمام ابن الجزري -رحمة الله عليه-. لكن المشكلة -كما قلت- السبب هو أن الكلام مسرود مع بعضه البعض؛ وهذا لا يتضح إلا بالرجوع إلى كتب التراجم.

ولهذا نستغل هذه الفرصة وأقول لزملائي الذين يهتمون بالتحقيق -وخاصة المبتدئين والماجستير والدكتوراة-: لا تغفل ولا تتكاسل عن ترجمة الأعلام، يعني هذا الكلام الذي أقوله الآن لو علمت به قبل عشرين سنة؛ كنت ذكرته هنا، لكن مع الأسف ما علمت.

فكنت كسلان عن التراجم؛ فالرجوع إلى التراجم يبين لنا: أن السند الكامل هو سند ابن شجاع العباسي على أبي الحسن شجاع على ابن هشام اللخمي.

يعني مثلًا لو أخذنا قبل كم صفحة...يتضح عندنا أن كل أسانيد أبو الجود أخبرنا بها الشريف أبو الفتوح ناصر بن الحسن.

فأبو الجود في [النشر] وغير [النشر] إنما ينقل عن شيخه أبي الفتوح، فهنا يكون صحة الإسناد أول شيء: أن ظاهر العبارة للشيخ: "وقرأ به على أبي الجود

وقرأ به على أبي الحسن" الضمير في (وقرأ به): يعود على ابن شجاع العباسي ولا يعود على أبي الجود؛ هذا نجزم به.

وقد يخالف ذلك أحد؛ فنقول له: هات الدليل!.

طالب يسأل: ابن شجاع العباسي قرأ على من؟

الشيخ: قرأ على الاثنين: قرأ على أبي الجود، وعلى المُدلجي، لكن سند ابن شجاع العباسي- الكمال هذا-، سنده على أبي الجود ليس عن أبي العباس أحمد بن هشام اللخمي.

ولا نقول هنا: (تصحيح)؛ لأنه خطأ من ابن الجزري لا، هو ليس خطأ من ابن الجزري، لكن طريقة إخراج النص هي التي تسببت في هذا الإشكال، وإذاً نحن عندنا الآن يكون هذا ثالث إسناد يمر معنا ابن الجزري يقف عند بعضه؛ ولا يسند.

طالب يسأل: شيخنا، هل هناك خطأ في المخطوط؟

الشيخ: نعم نحن نقول هذا يسمع من المعلم ويتأكد بعد هذا؛ فمهمتنا ننبه على هذا وإلا فهي واضحة، وأنا ظننت أنه خطأ من المخطوط، لكن كل النسخ الخطية التي وقفت عليها، والتي رجعت إليها وهي إحدى عشرة نسخة خطية كلها فيها هذا الكلام، فمعناها: أن ابن الجزري، -هو ليس خطأ- معناها أن ابن الجزري فقط وقف عند سند أبي الجود وما أكمله، وأكمل سند المُدلجي.

فيكون هذا السند... (وقرأ به) على أبي الجود، أو تكون قراءة أبي الجود هذه نعدها جملة اعتراضية؛ ليس لتكميل السند.

طالب:لم السند هنا عن أبي العباس وليس عن أبي الحسن شجاع؟.

الشيخ: هو قرأ على الاثنين، ما عندنا شك، لكن أين سند أبو الجود، أبو

الجود ما قرأ على أبي الحسن شجاع، وما قرأ على أبي العباس اللخمي... وقف عند إسناد أبي الجود ولم يكمله؛ لأنه لو أكمله لكان عن طريق أبي الفتوح.

طالب: وماذا عن السلاسل؟

الشيخ: في السلاسل أيضًا نفس الشيء يعني وقعنا في نفس الوهم، لكن ربما تكون هذه من بركات هذه الدروس، واستدراك، وتصحيح، فنسأل الله القبول.

وهذا السند وهو سلسلة [التجريد] هذه أيضًا موجودة في كتاب طبقات القراء لابن السلاب -وأنا قلت: طبقات القراء لابن السلاب يوضح لنا المبهمات في أسانيد ابن الجزري-، فيها نفس الشيء، فيها نفس هذا السند، العباسي، عن أبي الجود، ثم عند ابن السلاب يقول: والعباسي على أبي الجود، وعلى شجاع المدلجي، واعلم، فهذا النص صريح.

طالب: (ابن السَّلاب شيخ ابن الجزري؟).

الشيخ: عبد الوهاب السلاب شيخ ابن الجزري، وهو من أوائل شيوخ ابن الجزري، لكن ما قرأ عليه القراءات العشر، الشيخ ابن الجزري لما ترجم له يقول: قرأ عليه قراءة أبي عمرو، وبعض الروايات، وبعض الكتب.

فهذه الكتب هي من ناحية موجودة عند ابن السلاب، وقرأ عليه ابن الجزري بها؛ لأنه يقول: قرأ عليه من عدة كتب؛ هي تساعدنا في توضيح هذه الأسانيد، إذا كانت عند السلاب، وعند ابن الجزري أخذها؛ لا نجزم أن ابن الجزري مائة بالمائة أخذها من ابن السلاب، لا نستطيع أن نجزم، فقد يكون أخذها منه، وقد لا يكون، لكن الظاهر أن هذا السند متفق مع هذا السند؛ فيوضحه لنا -خاصةً أنه شيخه، وقرأ عليه بهذه الكتب.

طالب: هل طبقات القراء لابن السلاب كتاب؟

الشيخ: هو أصلًا ليس كتابًا، بل هو إجازة، يعني هذا الكتاب طبقات القراء لابن السلاب هو إجازة كتبها لأحد تلاميذه؛ فأجازه.. الآن الإجازة لما نقول: قرأ عليّ فلان، وقرأت... هو سوى له الإسناده وفصّل له إياه.

طالب: هل يكون لهذا الشخص فقط؟.

الشيخ: نعم، لهذا الشخص فقط، يعني هو ما كان قصده ليكون أسانيده هو في كل القراءات، وإنما في هذه القراءات السبع التي قرأ عليه بها هذا التلميذ، وهو قد ذكر هذا الشيء في مقدمة الكتاب، حسنًا نرجع إلى كلام الشيخ يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وَقَرَأْتُ بِهِ): أي بالتجريد أي قرأت القرآن كله بكتاب [**التجريد**]، (بِمَدِينَةِ الْإِسْكَنْدَرِيَّةِ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْإِسْكَنْدَرِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْإِسْكَنْدَرِيِّ بِهَا، وَقَرَأَ به عَلَى يَحْيَى بْنِ أَحْمَدَ الْإِسْكَنْدَرِيِّ بِهَا، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى الْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ الصَّفْرَاوِيِّ الْإِسْكَنْدَرِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى ابْنِ خَلَفِ اللهِ الْإِسْكَنْدَرِيِّ بِهَا، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى مُؤَلِّفِهِ بِالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ).

هذا إسناد [التجريد]، ويوصله إلى الفارسي، هذا الإسناد إسناد ابن الفحام ونوصله إلى أبي علي الفارسي؛ لأنه ضمنه.

مُفْرَدَةُ يَعْقُوبَ: لِابْنِ الْفَحَّامِ الْمَذْكُورِ قَرَأْتُهَا بِسَفْحِ قَاسِيُونَ عَلَى الشَّيْخِ الْأَصِيلِ النَّجْمِ أَحْمَدَ بْنِ النَّجْمِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ بْنِ الشَّيْخِ أَبِي عُمَرَ الْمَقْدِسِيِّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمَقْدِسِيِّ عَنِ الْخُشُوعِيِّ

أي: الطاهر بن بركات أي بالمؤلف.

وَقَرَأْتُ بِهَا الْقُرْآنَ كُلَّهُ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقَرَآ بِهَا عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الصَّائِغِ بِسَنَدِهِ الْمُتَقَدِّمِ).

طبعًا (بِسَنَدِهِ الْمُتَقَدِّمِ): يعني عبد الرحمن بن أحمد هذا سنده في كتاب

[الروضة]، ومحمد ابن عبد الرحمن هذا سنده في كتاب [التجريد]، واضح، وكلاهما قرأ على الصائغ.

كِتَابُ التَّلْخِيصِ: (فِي الْقِرَاءَاتِ الثَّمَانِ لِلْإِمَامِ الْأُسْتَاذِ أَبِي مَعْشَرٍ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّبَرِيِّ الشَّافِعِيِّ شَيْخِ أَهْلِ مَكَّةَ، وَتُوُفِّيَ بِهَا سَنَةَ ثَمَانٍ وَسَبْعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ، أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ الْمُعَدَّلُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ السُّوَيْدَاوِيُّ -قِرَاءَةً مِنِّي عَلَيْهِ بِمَنْزِلِي بِالْقَاهِرَةِ الْمَحْرُوسَةِ-، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْأُسْتَاذُ أَبُو حَيَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ سَمَاعًا عَلَيْهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي بِهِ الْأُسْتَاذُ النَّحْوِيُّ الْحَافِظُ أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الزُّبَيْرِ الثَّقَفِيُّ -قِرَاءَةً مِنِّي عَلَيْهِ بِغَرْنَاطَةَ-، أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ الزَّاهِدُ أَبُو عُثْمَانَ سَعدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيُّ، عُرِفَ بِالْحَفَّارِ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ كَوْثَرٍ الْمُحَارِبِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ الْقَيْرَوَانِيُّ عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ إِجَازَةً، وَعَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ -سَمَاعًا وَتِلَاوَةً-، عَنِ الْمُؤَلِّفِ -سَمَاعًا وَتِلَاوَةً-، قَالَ أَبُو حَيَّان: وَأَنْبَأَنَا بِهِ الشَّيْخُ الْمُعَمَّرُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْفُرَاتِ اللَّخْمِيُّ بِالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَرْتَاحِيُّ وَهُوَ آخِرُ مَنْ حَدَّثَ عَنْهُ، عَنْ أَبِي حَسَنٍ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُمَرَ الْفَرَّاءِ الْمَوْصِلِيِّ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، قَالَ أَبُو حَيَّانَ أَيْضًا وَأَخْبَرَنَا بِهِ الرَّشِيدُ عَبْدُ النَّصِيرِ الْمَرْيُوطِيُّ قِرَاءَةً وَتِلَاوَةً عَنِ الصَّفْرَاوِيِّ كَذَلِكَ).

(ح) وَكَتَبَ إِلَيَّ الشَّيْخُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْحَرَّانِيُّ أَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ يَحْيَى بْنَ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمُقْرِي أَخْبَرَهُ -مُشَافَهَةً- قَالَ: قَرَأْتُهُ وَتَلَوْتُ بِهِ عَلَى الْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ الصَّفْرَاوِيِّ).

(ح) وَقَرَأْتُ بِمُضَمَّنِهِ الْقُرْآنَ كُلَّهُ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْبَغْدَادِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الصَّائِغِ، وَإِلَى أَثْنَاءِ سُورَةِ

(النَّحْلِ) عَلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ أَيْدَغْدِيِّ، قَالُوا :قَرَأْنَا بِمُضَمَّنِهِ عَلَى الصَّائِغِ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى الْكَمَالِ الضَّرِيرِ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْجُودِ، وَقَرَأَ بِهِ الصَّفْرَاوِيُّ وَأَبُو الْجُودِ عَلَى أَبِي يَحْيَى الْيَسَعَ بْنِ حَزْمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْيَسَعِ الْأَنْدَلُسِيِّ، قَال: قَرَأْتُهُ وَتَلَوْتُ بِهِ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ مَنْصُورِ بْنِ الْخَيْرِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ يُمْلِي الْمُغراوِيِّ، عُرِفَ بِالْأَحْدَبِ، قَالَ: قَرَأْتُهُ وَتَلَوْتُ بِهِ عَلَى مُؤَلِّفِهِ أبي مَعْشَرٍ الطَّبَرِيِّ).

(وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ نَرْوِي):

كِتَابَ الرَّوْضَةِ: لِلْإِمَامِ الشَّرِيفِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ مُوسَى بْنِ الْحُسَيْنِ بن إسماعيل بْنِ مُوسَى الْمُعَدَّلِ –تِلَاوَةً– وَقَرَأَ عَلَيْهِ بِهَا أبو علي الْأَحْدَبُ الْمَذْكُورُ).

طبعًا هذا السند أيضًا عند ابن السلاب... ابن السلاب ذكر هذه الأسانيد كلها مع بعضها: [القاصد]، وكتاب [الروضة]، وكتاب [التلخيص] لأبي معشر.

طالب: شيخنا، أبو علي الأحدب قرأ على مؤلفه من؟

الشيخ: أبو علي الأحدب هو ابن الخير، نعم، قال: قرأته وتلوت به على مؤلفه أبي معشر.

طالب: المفروض قرأ على المعذّر..أم؟.

الشيخ: وقرأ عليه بها أبو عليّ الأحدب بن علي المذكور، نعم، وقرأ عليه. يعني: قرأ على المعذر وعلى أبي معشر.

طالب: قال: أخبرني أبو العباس –قراءة مني عليه– ما المقصود بها؟

الشيخ: قراءةً مني عليه، نحن قلنا: إذا قال: أخبرني، أو أخبرنا هذه إجازة، لابد من بيانها، يعني أخبرني سماعًا، أخبرني تلاوةً، أخبرني مشافهة، أو أخبرني مناولةً، لكن يقول أخبرني كذا ويسكت؛ ففيه خلاف ظاهر عند المحدثين أنه إذا قال:

أخبرني هكذا أنه لابد أو جمهور المحدثين فهنا يأتي بالعجائب!.لكن الذي يأتي في الذاكرة أن بعض المحدثين يقول: لابد أن يبين هذا النوع: أخبرني ماذا؟.وأنه إذا لم يبين به إلى (أنبأنا) أو ما يشبه ذلك؛ ولهذا ستجد دائمًا كلما قال: أخبرني لابد أن يبين معها شيء، فهنا يقول: أخبرني قراءةً مني عليه.

طالب: في صفحة أخبرنا الشيخ أبو الحسن...هنا لم يبين...كيف؟.

الشيخ: أخبرنا أبو علي بن معشر إجازةً.

طالب: هو كيف يقول إجازة؟

الشيخ: هو المنصوص عليه عند المحدثين لابد أن تبيَّن، الإجازة هذه لابد أن تبيّن، إذا ما بيَّنها- فلا تجعل المحدثين يغضبوا منا يا شيخ!.

طالب: هناك أبحاث ومجلدات في هذا..؟

الشيخ: قديما كان هذا الكلام، وكان هذا مكتوبًا...ما بين سنة(١٤١٨و١٤٢٠)؛ فذلك الزمان اعتمدنا على الكتب الموجودة المتوفرة، الآن توفرت أشياء ما كانت عندنا، لكن ربما كان السبب: أن النص لم يكن موجودًا في الروضة.

طالب: هكذا قلت من بعد المؤلف ولم أجد من ذكر وفاته، لكنها بعد سنة ٤٧٣ لأنها تقول: اتبعوا

الشيخ:نعم، هناك رواية تقول: قرأت بها على الشيخ في [الجامع] كذا، سنة كذا، وإلا قد يكون عاش بعدها كثيرًا.

طالب: فقام الطالب عاصم طالبا..

الشيخ: هذا الجزء الأول، نعم، وعلى فكره زميلنا الشيخ عاصم، -وان شاء

الله- يكون بخير، وبلغه سلامي إذا كان يسمعنا، هو انتهى من تحقيق [الروضة]، ويا ليته يخرج... نعم، نعم، وحققها تحقيقًا علميًا، يعني لو خرج تحقيقه ربما - بدون مبالغة- قد يطغى على [النشر]، كتحقيق علمي، أنا ما اطلعت عليه، لكن اطلعت على نموذج منه.

لكن الطريقة التي أخبرنا بها، تعب فيه، وبدأت الدراسة، فنسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ دائمًا في كل درس أن يخرج لنا مكنونات، ومكنوزات كتب القراءات.

كتاب الروضة انتهينا منه.

كِتَابُ الْإِعْلَانِ: لِلْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ -طبعًا هو عبد الرحمن بن عبد المجيد ابن إسماعيل، لكن المؤلف نسبة إلى جده، يعني أبوه اسمه عبد الرحمن بن عبد المجيد-، بْنِ عُثْمَانَ بْنِ يُوسُفَ الصَّفْرَاوِيِّ الْإِسْكَنْدَرِيِّ، -تُوُفِّيَ بِهَا فِي رَبِيعٍ الْآخِرِ سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ وَسِتِّمِائَةٍ-).

(أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْمُسْنِدُ أَبُو إِسْحَاقَ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ الدِّمَشْقِيُّ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ فِي سَنَةِ تِسْعٍ وَسِتِّينَ وَسَبْعِمِائَةٍ بِالْقَاهِرَةِ الْمَحْرُوسَةِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهِ الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نُمَيْرٍ الْمُجَوِّدُ الْمِصْرِيُّ -تِلَاوَةً-، أَخْبَرَنَا بِهِ أَبُو مُحَمَّدٍ عبد الله بْنُ مَنْصُورِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مَنْصُورٍ الْإِسْكَنْدَرِيُّ -سَمَاعًا وَتِلَاوَةً-، أَخْبَرَنَا الْمُؤَلِّفُ كَذَلِكَ، قَالَ شَيْخُنَا: وَأَخْبَرَنَا بِهِ إِجَازَةً عَنِ الْمُؤَلِّفِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الشُّيُوخِ: كَالْقَاضِي سُلَيْمَانَ بْنِ حَمْزَةَ بْنِ أَبِي عُمَرَ، وَيَحْيَى بْنِ سَعْدٍ، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الدَّائِمِ الْمَقْدِسِيِّينَ).

(وَقَرَأْتُ بِمُضَمَّنِهِ عَلَى الشَّيْخِ الْمُقْرِئِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَرَوِيِّ الْإِسْكَنْدَرِيِّ بِثَغْرِ الْإِسْكَنْدَرِيَّةِ، وَقَرَأَ بِمُضَمَّنِهِ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي

الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْقُوصِيِّ أَرْبَعِينَ خَتْمَةً -إِفْرَادًا وَجَمْعًا- بِالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ فِي مُدَّةٍ آخِرُهَا سَنَةَ سِتَّ عَشْرَةَ وَسَبْعِمِائَةٍ، وَعَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ النَّصِيرِ بْنِ عَلِيٍّ عُرِفَ بِابْنِ الشَّوَا، وَذَلِكَ بِثَغْرِ الْإِسْكَنْدَرِيَّةِ. قَالَ الْقُوصِيُّ: قَرَأْتُ بِهِ عَلَى يَحْيَى بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الصَّوَّافِ، وَقَالَ ابْنُ الشَّوَا: قَرَأت بِهِ عَلَى الْمَكِينِ الْأَسْمَرِ قَالَ كُلٌّ مِنْهُمَا: قَرَأْتُهُ وَقَرَأْتُ بِمُضَمَّنِهِ عَلَى مُؤَلِّفِهِ الصَّفْرَاوِيِّ بِثَغْرِ الْإِسْكَنْدَرِيَّةِ المحروسة).

طبعًا هنا الشيخ يقول في كتاب الإعلان: (قرأت بِمُضَمَّنِهِ)، يعني ما قال: قرأت به القرآن كله، قال: قرأت بمضمنه.

كِتَابُ الْإِرْشَادِ: لِأَبِي الطَّيِّبِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ غَلْبُونَ الْحَلَبِيِّ، نَزِيلِ مِصْرَ، -وَتُوُفِّيَ بِهَا فِي جُمَادَى الْأُولَى سَنَةَ تِسْعٍ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ-).

(قَرَأْتُ بِهِ الْقُرْآنَ كُلَّهُ بِالسَّنَدِ الْمُتَقَدِّمِ فِي كِتَابِ الْإِعْلَانِ لِأَبِي الْقَاسِمِ الصَّفْرَاوِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَلَفِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَطِيَّةَ الْإِسْكَنْدَرِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ خَلَفِ بْنِ بَلِّيمَةَ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي حَفْصٍ عُمَرَ بْنِ أَبِي الْخَيْرِ الْخَزَّازِ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي غَالِبٍ الْمَهْدَوِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى مُؤَلِّفِهِ).

لقد نسينا فكان من المفروض أن ننبه على كل كتاب، المهم كل الكتب التي مرت معنا تقريبًا... نحن بدأنا من:

- [تلخيص العبارات].
- [التذكرة في القراءات الثمان]، من أصول [النشر]وهي مطبوعة.
- [الروضة والقراءات]، من أصول [النشر]وهي مطبوعة.
- [الجامع] في العشر للفارسي مطبوع، وطبع أخيرًا حققه الدكتور خالد أبو

الجود في جزئين.

- [الجامع] لابن فارس هنا موجود ومطبوع، الآن حقق في مجلدين.

-كتاب [التجريد] من أصول [النشر]، وهو مطبوع.

- [مفردة يعقوب] لابن الفحام مطبوعة عدة طبعات.

- [التلخيص في القراءات الثمانية] للإمام أبي معشر الطبري موجود، وهو من أصول [النشر].

-الروضة للمعدل أيضًا من أصول [النشر]، لكن على ذكر [الروضة] نريد أن نبين ونقول: دائمًا لا يوجد شيء اسمه (قصر المنفصل لحفص من طريق روضة المعدل)؛ لأنه انتشرت في السنوات الأخيرة، -والحمد لله- الآن بدأت تخف، كان بعض الناس يقول لك: أنا عندي سند ب(قصرِ المنفصل لحفص من طريق روضة المعدل)؛ هذا لا يمكن إلا بشيء واحد: أن الله يبعث ابن الجزري مرة ثانية، ويؤلف ويضيف طريق رواية حفص في قصر المنفصل في روضة المعدل؛ وهذا لن يكون.

لكن قد يكون أول من قال بهذه العبارة، قد يكون قال: (قصر المنفصل لحفص من روضة المعدل)؛ فيكون قصده [روضة المالكي]، أو [المصباح]، تقبل، لكن [روضة المعدل] ليس فيها؛ فمن عنده إسناد، أو بعض تجار الأسانيد -الذين يقولون: عندنا سند برواية حفص بقصرٍ المنفصل، وبعضهم يتفاخر يقول: أنا قرأت بها؛ هذا ليس صحيحًا، على ذكر كتاب [الروضة للمعدل].

كتاب الإعلان: طبعًا من أصول [النشر]، لكن -كما قلنا سابقًا- الموجود منه نسخة وحيدة ومبتورة ناقصة، ومع الأسف الشيء المهم فيها وهو الأسانيد غير موجود، لأنه لو كانت الأسانيد موجودة؛كانت ستعد شيئًا كبيرًا، -وإن شاء الله-

ربنا يكرمنا، ويكرم أهل القراءات بهذه الكتب -كما قلنا سابقًا-.

كِتَابُ الْإِرْشَادِ: (لِأَبِي الطِّيِّبِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ غَلْبُونَ)، أيضًا من أصول [النشر]، لكن الطرق التي أخذها منه قليلة جدًا، طبعًا في الجزء الأول ذكرت كل كتاب مذكور فيه عدد الطرق، -ومع الأسف- المفروض كنا ننبه عليها؛ لكن ما انتبهنا لها، لكنها موجودة في الطرق الأُول وموجودة في الورقة التي أعطيتها للشيخ؛ فهل بدأوا بالعمل عليها أم لا؟..

طالب: غير مستعجل

الشيخ: غير مستعجل ليست هناك مشكلة، حتى لو بعد شهر أو شهرين فيها فائدة -إن شاء الله-.

كِتَابُ الْوَجِيزِ: (تَأْلِيفُ الْأُسْتَاذِ أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزْدَادَ بْنِ هُرْمُزَ الْأَهْوَازِيِّ، نَزِيلِ دِمَشْقَ، -وَتُوُفِّيَ بِهَا رَابِعَ ذِي الْحِجَّةِ سَنَةَ سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ-).

(أَخْبَرَنِي بِهِ الْإِمَامُ الصَّالِحُ شَيْخُ الْقُرَّاءِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ دَاوُدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَنْبِجِيُّ الدِّمَشْقِيُّ -بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ- بِدِمَشْقَ الْمَحْرُوسَةِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ هِبَةِ اللهِ بْنِ مَمِيلِ بْنِ الشِّيرَازِيِّ بِدِمَشْقَ الْمَحْرُوسَةِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا جَدِّي أَبُو نَصْرٍ مُحَمَّدٌ الْمَذْكُورُ كَذَلِكَ بِدِمَشْقَ الْمَحْرُوسَةِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْبَرَكَاتِ الْخَضِرُ بْنُ شِبْلِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْحَارِثِيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ عَبْدٍ -سَمَاعًا عَلَيْهِ- بِدِمَشْقَ الْمَحْرُوسَةِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْوَحْشِ سُبَيْعُ بْنُ الْمُسلِّمِ بْنِ قِيرَاطٍ الضَّرِيرُ بِدِمَشْقَ الْمَحْرُوسَةِ -سَمَاعًا عَلَيْهِ- قَالَ: أَخْبَرَنَا الْمُؤَلِّفُ -سَمَاعًا وَتِلَاوَةً- بِدِمَشْقَ الْمَحْرُوسَةِ، وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ فِي غَايَةِ الْعُلُوِّ؛ تَسَلْسَلَ لَنَا إِلَى الْمُؤَلِّفِ بِالدِّمَشْقِيِّينَ وَبِدِمَشْقَ إِلَى الْمُؤَلِّفِ).

(وَقَرَأْتُ بِهِ الْقُرْآنَ كُلَّهُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ بْنِ الصَّائِغِ وَأَبِي مُحَمَّدِ بْنِ الْبَغْدَادِيِّ وَأَبِي بَكْرِ بْنِ الْجُنْدِيِّ كَمَا تَقَدَّمَ -يعني كما تقدم يعني بالنسبة لابن الجندي إلى أثناء سورة (النحل): ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾) [النحل: ٩٠]-.

(وَأَخْبَرُونِي أَنَّهُمْ قَرَءُوا بِهِ جَمِيعَ الْقُرْآنَ عَلَى الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الصَّائِغِ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى الْكَمَالِ عَلِيُّ بْنُ شُجَاعٍ الضَّرِيرُ، قَالَ: قَرَأْتُ بِهِ عَلَى أَبِي الْجُودِ، قَالَ: قَرَأْتُ بِهِ عَلَى الشَّرِيفِ الْخَطِيبِ، قَالَ: قَرَأْتُ بِهِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْمُصَيْنِيِّ الْأَبْهَرِيِّ، قَالَ قَرَأْتُ بِهِ عَلَى مُؤَلِّفِهِ)، أيضا لاحظ: سند أبي الجود عن الشريف الخطيب، الشريف الخطيب هو نفسه أبو الفتوح.

وَقَالَ الْكَمَالُ الضَّرِيرُ: وَأَخْبَرَنِي بِهِ:) رجع للإجازة، -مثلما فعل في الأول لما ذكرنا إسناد التلاوة؛ ثم رجع فقال: أبو حيان أخبرني-.

وَقَالَ الْكَمَالُ الضَّرِيرُ: وَأَخْبَرَنِي بِهِ أَيْضًا أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عِيسَى اللَّرْسْتَانِيُّ -سَمَاعًا عَلَيْهِ- سَنَةَ خَمْسٍ وَسِتِّمِائَةٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ عُرِفَ بِابْنِ الْمَاسِحِ، وَأَبُو الْبَرَكَاتِ الْخَضِرُ بْنُ شِبْلِ بن الْحُسَيْنِ الْحَارِثِيُّ -سَمَاعًا-، قَالَا: أَخْبَرَنَا أَبُو الْوَحْشِ سُبَيْعٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْمُؤَلِّفُ.

كِتَابُ السَّبْعَةِ: لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ الْأُسْتَاذِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُجَاهِدٍ التَّمِيمِيِّ الْبَغْدَادِيِّ، -وَتُوُفِّيَ بِهَا فِي الْعِشْرِينَ مِنْ شَعْبَانَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ-.

أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ الْمُسْنِدُ الرُّحْلَةُ أَبُو الْحَفْصِ عُمَرُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مَزِيدِ بْنِ أَمِيْلَةَ)، يعني: ضبطه أيضًا بالحروف في كتابه [الأربعون العوالي]، فقال: مزيد بفتح الميم، وكسر الزاي وأميلة: قال: بفتح الهمزة وكسر الميم، بعدها ياء، قال: وهو اسمُ أعجميّ، هكذا يقول الشيخ: ابن الجزري في كتابه [الأربعون العوالي].

(ابن مزيدِ بْنِ أُمَيْلَةَ الْمَرَاغِيُّ -بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ- فِي سَنَةِ سَبْعِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ.. طبعا (المراغي) اسم فلتة.. بِالْمِزَّةِ الْفَوْقَانِيَّةِ ظَاهِرَ دِمَشْقَ، عَنْ شَيْخِهِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمَقْدِسِيِّ، عَنِ الْإِمَامِ أَبِي الْيُمْنِ زَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدٍ الْكِنْدِيِّ -سَمَاعًا لِبَعْضِ حُرُوفِهِ وَإِجَازَةً لِبَاقِيهِ-).

(ح) وَقَرَأْتُ الْقُرْآنَ بِمُضَمَّنِهِ: هذا إسناد التلاوة، عَلَى الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ الْبَغْدَادِيِّ وَإِلَى أَثْنَاءِ سُورَةِ (النَّحْلِ) عَلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ الْجُنْدِيِّ، وَأَخْبَرَانِي أَنَّهُمَا قَرَآ بِهِ عَلَى شَيْخِهِمَا أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّائِغِ، قَالَ: قَرَأْتُ بِهِ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ التَّمِيمِيِّ، قَالَ: قَرَأْتُ بِهِ عَلَى أَبِي الْيُمْنِ الْكِنْدِيِّ، قَالَ الْكِنْدِيُّ: أنا به:، (أنا به)، يعني أخبرنا به، أو أنبأنا به؛ إذاً التلاوة انقطعت أَخْبَرَنَا بِهِ أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ تَوْبَةَ الْأَسَدِيُّ الْمُقْرِي -قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ-، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ هَزَارِ مَرْدَ الْخَطِيبُ الصَّرِيفِينِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ كَثِيرٍ الْكَتَّانِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْمُؤَلِّفُ الْمَذْكُورُ -سَمَاعًا عَلَيْهِ لِجَمِيعِهَا وَتِلَاوَةً لِقِرَاءَةِ عَاصِمٍ-؛ وَهَذَا سَنَدٌ لَا يُوجَدُ الْيَوْمَ أَعْلَى مِنْهُ، مَعَ صِحَّتِهِ وَاتِّصَالِهِ).

نلاحظ: هذا الكتاب، مع أنه أول من سبّع السبعة، وكتاب العمدة، ومع ذلك لم يتصل سند التلاوةِ إلى ابن المجاهد عند الإمام ابن الجزري، يعني السند لم يتصل بتلاوة الكتاب، وإن كان اتصل برواية عاصم، بقراءة عاصم.

يعني الكتاني أجازه الإمام بن المجاهد بكتابه السبعة، لكن أجازه بقراءة عاصم أنه قرأها عليه،... الكتاني يقول: أو قال المؤلف عرض عني مجاهد قراءة عاصم، الكتاني عرض بقراءة عاصم على ابن المجاهد، يعني سمّعها عليه.

الداني ماذا يقول؟ الإمام الداني ينقل عن الكتاني قال: يعني الكتاني يقول: سألت من ابن مجاهد: يعني طلبت من ابن مجاهد أن ينقلني عن قراءة عاصم،

يعني كأنه قال له: أريد قراءة تانية غير عاصم، فكأنه كان مصممًا على قراءة عاصم.

فيقول الكتاني: سألت بن مجاهد أن ينقلني عن قراءة عاصم إلى غيرها، فأبى عليّ، يعني رفض، يعني رفض أن لا يقرأ عليه إلا قراءة عاصم، فيقول فأبى عليّ؛ فقرأت قراءة ابن كثير على بكار عن ابن مجاهد عن قنبل -طبعًا هذا كلام الداني ينقل هنا عن الكتاني-.

ولا أدري لماذا لم يسمح الإمام ابن مجاهد لتلميذه الكتاني -والكتاني لمعلوماتكم هو آخر من قرأ عن ابن مجاهد، وحيث إن الآخَر من قرأ عليه؛ ربما يكون ابن مجاهد كان كبيرًا في السن، لا أدري! لكن رفض أن يُقرأه غير قراءة عاصم؛ فرواها بسند لازم.

طالب: نقلت بقراءة الداني من أي كتاب؟

الشيخ: والله أعتقد أن النقل نقلته من [غاية النهاية]، وقد يكون [بجامع البيان]، أو قد يكون في بطبقات القراء] للداني؛ لا أدري، لكن إما أنه من [غاية النهاية]، وإما...من معرفة القراء.

طالب: شيخنا، لكن هنا في كتاب السبعة يقول:(قرأت القرآن بمضمّنه)...

الشيخ: قرأت القرآن بمضمّنه، نعم.

طالب: يعني ليس من الكتاب نفسه؟

الشيخ: لا، هو قرأ من الكتاب، هو أخبرني: قرأ من القرآن بمضمّن الكتاب، لكن ليس عندي، إسناد التلاوة لن ينتهي، سيقف عند أبي اليمن الكندي ينتهي؛ فيصير حتى ابو اليمن الكندي ليس عنده إسناد تلاوة لكتاب [السبعة]؛ ولهذا - والله أعلم- قد يكون هذا السبب في الكلمة التي سيذكرها ابن الجزري هناك -في قسم الأسانيد- حين يقول: أننا لم نَعُدَّ طرق السبعة، يعني ما عدَّها، يعني موجودة

هي عنده؛ لكن ما عدّها.

...**مثلاً يذكر سبعة وعشرين طريقًا، فيقول**: هذه من كتاب [السبعة]، قرأه على ابن مجاهد، لكن ما يعدها من كتاب [السبعة]، فليس عنده إسناد -على الأقل في [النشر]-، ليس عنده إسناد تلاوة، إلا في قراءة عاصم، حتى عاصم ليس عنده، لا نستطيع أن نوصله، صح.

لكن ابن الجزري عنده إسناد في القراءات لم يذكرها في [النشر] هنا، وذكر بعضها في كتابه [الأربعون العوالي] حيث ذكر به تقريبًا ثلاثة أسانيد في قراءة عاصم، والشاطبية -كما قلنا قديما- عن عبد الوهاب بن السلاب، ذكر له إسناد في الشاطبية، وهو أعلى من السند الذي ذكره هنا في [النشر].

هذا -والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى أعلم-، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.

نوسع المجال إذا كان لدى المشائخ أسئلة؟.

طالب: في كتاب [السبعة] يقول: أخبرنا الكندي أخبرنا.. ما طريقة الإخبار في كتاب [السبعة]؟

الشيخ: قد يكون إجازة، (أخبرنا) يعني: أجازه، أو كتب له إياها، أو قال له: أجزتك، لكن ما قرأ عليه.

طالب: يعني معنى...؟.

الشيخ: يعني: ما قرأ القرآن كله، ما قرأ الكتاب كله.

طالب: قد قرأ بعض الكتاب أو لم يقرأ؟

الشيخ: أو لم يقرأ شيئًا منه: يعني أنت عندك سند في كتاب [السبعة]، فعندك

سند، أنا ما عندي سند في كتاب [السبعة]، أقول لك: يا ذئب يا صغير أعطني إجازتك؛ فأنت تقول: أجزتك؛ فأقول أنا بعد هذا: (أخبرني)...

طالب: لكن الذي أريد أن أصل إليه في هذا الإسناد في بيان يا شيخنا: أنه يمكن أن يكون هناك إجازة في كتاب تتحول بعد ذلك إلى تلاوة، كما في هذا الإسناد. ما المانع؟

الشيخ: أين هي التي تحوّلت إلى قراءة؟

طالب: لما قال ابن الجزري: قرأ به.. إلى الكندي

الشيخ: حسنًا، إلى الكندي؛ هذه تلاوة.

طالب: نعم، فقبلها كانت في الأصل إجازة؛ إجازة تحوّلت إلى قراءة.

الشيخ: الشيخ الذي هو تلميذ الكندي؛ أبو إسحاق ابن إبراهيم، قد يكون أبو اليُمن الكندي يرى أنه يجيز هذا، والمسألة ذكرها ابن الجزري مختلف فيها: أبو العلاء بن العطار كان يمنعها أو يجيزها، المسألة ذكرها في [التجريد] لكن الناس الآن: مذهب أبو العلاء ومذهب ابن الجزري، لكن ابن الجزري يجيزها.

يعني الآن أبو اليمن -كما تقول: أبو اليمن لم يقرأ على شيخه أبي الحسن محمد بن أحمد ابن توبة لم يقرأ عليه بمضمّن [السبعة]، وإنما أجازه في الكتاب.

وهو جعل تلميذه إبراهيم بن أحمد ابن إسماعيل التميمي يقرأ عليه القراءات السبع بهذا الكتاب؛ فأجازه بها؛ لأن أبا اليمن مؤهل، هم يشترطون مع الأهلية، أعتقد المسألة ذكرها ابن الجزري في [منجد المقرئين]، قال: بعضهم منعها وابن مجاهد أجازها... لكن يشترط الأهلية...

طالب: كتاب [السبعة] هل يحتاج إلى إعادة تحقيق؟

الشيخ: أكيد؛ لأنهم ما حققوه، هو طبعه الدكتور شوقي ضيف -الله يرحمه-؛ ولهذا لا نقول: حققه، نقول: طبعه.

طالب: هناك رسالة عن السبعة؟

الشيخ: هناك رسالة عن الأسانيد للدكتور أحمد المطيري- جامعة الإمام.

طالب: النسخة المصرية والنسخة التونسية فيها سقطة؟

الشيخ: النسختان تكملان بعضهما؛ لأن الروايات مختلفة، أنا وقفت عليها قديمًا، رواية النسخة التونسية، تختلف عن رواية النسخة المصرية، النسخة التونسية روايتها عن تلميذه البزاز.

الطالب: ماذا عن النسخة التي اعتمد عليها الفارسي؟

الشيخ: يظهر -والله أعلم- أن النسخة التي اعتمد عليها أبو علي الفارسي -الله يرحمه- في [الحجة] تختلف عن نسخة [السبعة] التي وصلتنا، أنا انتبهت له في نص في سورة (الفاتحة)، يعني أبو علي الفارسي ذكر أنه في [السبعة] وهو غير موجود في [السبعة]، هل كان موجودًا فيها لكن سقط؟ لا ندري.

طالب: هل هي موجودة؟

الشيخ: نعم، وهذه غير موجودة في النسخة التي وصلت للداني أيضًا، -والله أعلم- أن ابن الجزري نفسه: هل كان يعتمد على نفس النسخة التي وصلت للداني؟ لأنه ذكر أنه في كلمة في أعتقد في (سورة الأعراف): (أنجيناكم):

ابن الجزري في [النشر] يقول: ولم يذكرها ابن مجاهد في كتابه [السبعة]، ثم الداني نفس الشيء، يقول: والعجب، أن ابن مجاهد، لم يذكر هذه الكلمة في كتابه [السبعة]، بينما النسخة التي وصلتنا في كتاب [السبعة] فيها هذه الكلمة؛ فهذا يدل

على أنه: إما أن النسخة واحدة، أو أن ابن الجزري كان يعتمد على [جامع البيان] وينقل عن [السبعة] بواسطة [جامع البيان].

أو أنه فعلًا كتاب [السبعة] له عدة نسخ مختلفة.

طالب: جزاكم الله خيرًا شيخنا، ابن الجزري.... المجتمع الأندلسي المسلمين والمجتمع العراقي.

الشيخ: سيرجع إلى ابن حيان، والصفراوي، وابن باذش، وابن خيرون – وإن كان عراقيًا.

طالب: وابن باذش؟

الشيخ: ابن باذش غير قاصد.

الشيخ: [الكامل] ذكر ضعف المنتهى في قراءات الاختزال... من كتاب [المنتهى] إلى نهاية الكتب، وهذه كلها ليست من أصول [النشر]، نذكرها الآن؛ حتى لا ننساها... يعني آخر كتاب من كتب أصول [النشر]سيتكلم عنه الشيخ، هو [الكامل] للهذلي، وما بعد الهذلي المنتهى للخزاعي، الإشارة للعراقي، المفيد للحضرمي، الكنز، الكفاية، الشفعة، الشرعة، روضة التقرير، هذه كلها ليست من أصول [النشر]، وإنما هي مرويات لابن الجزري رحمه الله عليه.

لكن لا نستطيع أن نجزم أنه كان في مخيلته هذا..قد يكون... وإلا لماذا خالف المنهجية في حياته؟

طالب: لو أراد شخصًا تأليف كتاب، وذكر في بداية الكتاب خمسين او ستين كتابًا، فأي مادة علمية سيكون طبعها ثانية..فلماذا نخصص بعضها دون بعض؟ ويدل ذلك عندما يأتي ذكر الأسانيد؛ ذكرها البعض وتركها البعض الآخر؛ لأن هناك جامع الأسانيد،و...فأي كتاب هذا يعد من أصول [النشر]، (٥٦) كتابًا؟

الشيخ: لا مشاحة في الاصطلاح...لا، ليست أصول [النشر]نهائيًا، ليست هذه الكتب التي تبدأ من [الجامع] إلى نهايتها؛ هذه لا يمكن أن نسميها أصول [النشر]، حسنًا، أول كتاب تكلم عنه ماذا قال؟ - بالعربي الفصيح-.. هذه روايتي للكتب بالأداء المتصل، التي رويت منها هذه القراءات نصًّا، ثم لما جاء عند الأسانيد؛ قال: أداءً.

فمعناها: أن هذه الأسانيد تختلف عن هذه الكتب؛ وإلا لـِمَ كلٌّ منهم يريد أن يأخذ الكتب يذكر الطرق بالأداء فقط؟ إذاً كتبك هذه قل: يا فلان ويا فلان هذه طريقة (قالون) من طريق فلان وفلان، ولا تقل: إنه من كتاب فلان، وكتاب فلان، وكتاب فلان.

لكنه كما سيأتي معنا -إن شاء الله- أخذ هذا الكتاب، هذا مثلًا كتاب [المصباح]، قرأه وقرأ بمضمّنه، لكن لما جاء عند الأسانيد أخذ هذه الطرق التي أخذها من [المصباح]، وقرأها لوحدها على شيخه.

طالب: هل لو اختارها تكون (أداء)؟

لو أختارها لا يكون أداء، هو هنا في الكتب يقول لك: قرأت بمضمنها، قرأت القرآن كله: قد يكون بمضمّن، قد يكون بالإفراد، قد يكون بالجمع، لكن في هذه الطرق يقول: إنه قرأها لوحدها، لما يأتِي مثلًا بطريق أبي نشيط، عن ابن بويان عن ابن نشيط، من كتاب [المصباح] مثلًا، أو من كتاب [الإرشاد].. أي كتاب، معناها: أنه قرأ على شيخه بهذه الطريقة، بعد ما قرأ ب [الإرشاد]، وقرأ بمضمّنه، جاء وختم بهذه الطريق لوحدها؛ فهذا هو، وستأتينا مشكلة أيضًا: ما المقصود بالأداء؟ هل المقصود بالأداء أنه رواية ابن الجزري عن شيخه مباشرةً؛ أنه أخذها بالأداء؛ فتخرج الطرق التي بادر بها بالأداء بهذه الطريقة، ولا إنه يقصد بالأداء الذي هو لابد أن يتوفر الأداء في كل سلسلة السند.

لا نستطيع أن نقول هذا؛ لأنه ستأتينا أسانيد، وستأتينا طرق؛ لا يتوفر فيها هذا الأداء، أو هل أنه يقصد من الأداء أنه الموجود في آخر السند، أنه يكون قرأها بالأداء على شيخه؟ يعني تلميذ ابن بويان قرأها بالأداء، أخذها مباشرةً، بالأداء وليس بالإجازة، لا نستطيع حقيقةً هذه المنهجية هي الآن صعب... -إنا نجزم بمراده منها-.

هو يقول لك: بالأداء أكيد ما عندي إشكالية في هذا، لكن هذا الأداء ا يستطيع أن يتوفر في كل الطرق، إلا لما نأخذها على محمل أنه هذه الطرق -وهي قليلة- التي لم يتوفر فيها هذا الأداء في بداية السند إلى نهاية السند، إذا لم يتوفر هذا، فما بين يديك إلا أن تقول: التي لم يتوفر بها السند تكون من باب المتابعات، والمشاهدات، والشواهد التي قال لك عليها، أنه سيلتزم بهذا، وبهذا، -الله أعلم-.

طالب: إذاً ماذا عن بعض الطرق؟

الشيخ: لكنه قال لنا: أن هذه الطرق التي سأذكر لك إياها، هذه أنا؛ سأكتفي بها التي أخذتموها بالأداء فقط، هكذا يقول: هو وليس أنا، هذه هي عبارة الشيخ، جنبنا النَّص.

الطالب: صفحة كم؟

الشيخ: صفحة ٢٥٠، "فهذا الذي حضرني من الكتب التي رويت منها، هذه القراءات من الروايات والطرق، بالنص والأداء" هذه الكتب التي راحت كلها.

"وها أنا أذكر الأسانيد التي أدت القراءة لأصحابها لهذه الكتب من الطرق المذكورة، وأذكر ما وقع من الأسانيد بالطرق المذكورةِ بطريق الأداء" فقط، الأداء فقط "حسب ما صح عندي".

طالب: يعني هو قرأه كله؟.

الشيخ: هو قرأ كل هذه الكتب.

طالب: نعم، والذي صح منها؟

الشيخ: الذي صح منها وأخذه بالأداء، لكن ستأتيك، هل سينتقض، أين سينتقض؟ لما تأتيك مثلًا: الطرق التي يرويها أبو الكرم الشهرزوري في [المصباح] عن شيخه أبي بكر الخياط؛ هذه كلها بالإخبار.

أبو الكرم يقول: أخبرني أبو بكر الخياط، وأبو بكر الخياط، [المصباح] يعني أجيز، يعني أجازه أبو بكر الخياط وعمر أبو الكرم (خمس سنوات)، فأبو الكرم لم يقرأ هذا الطريق المذكور وهو من طرق [النشر]، ابن الجزري يعني [المصباح] ما أخذه تلاوةً، بينما أجيز به؛ هذا ينقض هذا الكلام الذي يقوله الشيخ، لكن لو قلنا: أن مراد ابن الجزري أن الأداء الذي هو أخذه هو بنفسه، يعني: يقصد أني أنا ابن الجزري قرأت به على شيخي، أو أنه في نهاية السند مثلًا، هؤلاء أخذوه بالأداء تقبل، لكن سنجد هناك طرقًا لا يتوفر فيها الأداء من عند ابن الجزري إلى الراوي، هناك طرق سنعرفها، -لم نصل إلى قسم الأسانيد-، أي طريق فيه أخبرنا اعرف أنه انتفى الأداء، فشغلوا مخكم معنا قليلا حتى نخرج بنتيجة.

هذا وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد.



الدرس الثاني عشر

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومَن والاه.

مسّاكم الله جميعًا بكل خير، ونبدأ -إن شاء الله- بمواصلة قراءة كتاب [النشر]، وكنا وقفنا عند كتاب [المستنير في القراءات العشر]، وطبعًا كتاب [المستنير] في القراءات العشر هو ثاني كتاب بالنسبة لكثرة الطرق عند ابن الجزري.

نحن قلنا كتاب [الكامل] الذي سيأتي هو أكثر الكتب طرقًا، فأخذ منه ابن الجزري مائة وخمسة وثلاثين طريقًا تقريبًا، بالإضافة إلى نحو طريقين أدائيين عن الهذلي، فيمكن مجموع ما أخذه عن الهزلي مائة وسبعة وثلاثين طريقًا، وكتاب [المستنيرٍ] تقريبًا -إنْ لم تخني الذاكرة- مائة وخمسة عشر طريقًا من كتاب [المستنيرٍ]، غير الطرق الأدائية إذا كان أخذ منه شيئًا، فهو ثاني كتاب بعد كتاب [الكامل] كثرةً في الطرق في كتاب [النشر].

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كِتَابُ المستنيرِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ: تَأْلِيفُ الْإِمَامِ الْأُسْتَاذِ أَبِي طَاهِرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ سِوَارٍ)، وسوار بكسر السين وتخفيف الواو،

الحاصلة في بعض الكتب ربما تصحيف أو خلافه: (سَوّار)، وخاصةً كتاب [طبقات القراء] لابن السلار المحقق -جزاه الله خيرًا- كان كل اسم (سوار) هذا يجعلها بتشديد الواو كأنه متعمد، أو كأنّ النسخة التي عنده فيها سوّاَر، المهم هو ضبطه: (سِوَار) بكسر السين وتخفيف الواو.

(الْبَغْدَادِيِّ، -وَتُوُفِّيَ بِهَا سَنَةَ سِتٍّ وَتِسْعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ-، أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْخَضِرِ بْنِ مُسَلَّمٍ الْحَنَفِيُّ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ فِي شَهْرِ رَبِيعٍ الْأَوَّلِ سَنَةَ إِحْدَى وَسَبْعِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ بِسَفْحِ قَاسِيُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهِ الشَّيْخُ الرُّحْلَةُ الْمُسْنِدُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي طَالِبِ بْنِ أَبِي النِّعَمِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّالِحِيُّ -قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ- فِي شَهْرِ رَبِيعٍ الْآخِرِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ بِسَفْحِ قَاسِيُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا به أَبُو طَالِبٍ عَبْدُ اللَّطِيفِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُبَّيْطِيِّ وَالْأَنْجَبُ بْنُ أَبِي السَّعَادَاتِ الْحَمَّامِيُّ إِجَازَةً، إجازةً، قَالَا: أَخْبَرَنَا بِهِ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْمُقَرَّبِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ الْكَرْخِيُّ -سَمَاعًا-، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْمُؤَلِّفُ كَذَلِكَ).

طبعًا هذا السند نلاحظ أنه: ربما أول سند ذكره الشيخ في بداية الكتاب -في المقدمة- عندما كان يتكلم عن فضل القرآن؛ عندما قال: روى الحديث أشراف أمتي... وهكذا.

(وَقَرَأْتُ بِمُضَمَّنِهِ الْقُرْآنَ كُلَّهُ عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْعَلَّامَةِ مُفْتِي الْمُسْلِمِينَ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ الْحَنَفِيِّ، وَالشَّيْخِ الْإِمَامِ الْعَالِمِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بن الْبَغْدَادِيِّ الشَّافِعِيِّ، وَإِلَى أَثْنَاءِ سُورَةِ (النَّحْلِ) عَلَى الْأُسْتَاذِ أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَيْدَغْدِي الشَّمْسِيِّ، وَأَخْبَرُونِي أَنَّهُمْ قَرَأُوا بِمُضَمَّنِهِ عَلَى شَيْخِهِمُ الْإِمَامِ الْأُسْتَاذِ مُسْنَدِ الْقُرَّاءِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ سَالِمٍ الشَّافِعِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالصَّائِغِ، قَالَ: قَرَأْتُ بِمُضَمَّنِهِ

عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ مُسْنَدِ الْقُرَّاءِ أَبِي إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَحْمَدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ فَارِسٍ الْإِسْكَنْدَرِيِّ ثُمَّ الدِّمَشْقِيِّ.

قَالَ: قَرَأْتُ بِمُضَمَّنِهِ عَنِ الْإِمَامِ الْعَلَّامَةِ أَبِي الْيُمْنِ زَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ الْكِنْدِيِّ اللُّغَوِيِّ الْمُقْرِي، قَالَ: قَرَأْتُ بِمُضَمَّنِهِ عَلَى شَيْخِي الْإِمَامِ الْأُسْتَاذِ الْكَبِيرِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَلِيٍّ سِبْطِ الْخَيَّاطِ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى مُؤَلِّفِهِ.

قَالَ الصَّائِغُ: وَقَرَأْتُ بِمُضَمَّنِهِ أَيْضًا عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ شُجَاعٍ الضَّرِيرِ عَنِ الْإِمَامِ الْحَافِظِ أَبِي طَاهِرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ السِّلَفِيِّ الْأَصْبَهَانِيِّ).

السِّلفي: بكسر السين.

(إِجَازَةً عَامَّةً، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْمُؤَلِّفُ –سَمَاعًا– إِلَّا شَيْئًا مِنْ آخِرِهِ تَشْمَلُهُ الْإِجَازَةُ.

كِتَابُ المبهج: فِي الْقِرَاءَاتِ الثَّمَانِ وقراءة الأعمش وَقِرَاءَةِ ابْنِ مُحَيْصِنٍ وَاخْتِيَارِ خَلَفٍ وَالْيَزِيدِيِّ: تَأْلِيفُ الْإِمَامِ الْكَبِيرِ الثِّقَةِ الْأُسْتَاذِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْمَعْرُوفِ بِسِبْطِ الْخَيَّاطِ الْبَغْدَادِيِّ، –وَتُوُفِّيَ بِهَا فِي رَبِيعٍ الْآخِرِ سَنَةَ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ–.

أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ الصَّالِحُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الشِّيرَازِيُّ، ثُمَّ الصَّالِحِيُّ الْمُهَنْدِسُ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ بِمَنْزِلِهِ بِسَفْحِ قَاسِيُونَ فِي سَابِعَ عَشَرَ الْحِجَّةِ سَنَةَ سَبْعِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ الْمُسْنِدُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمَقْدِسِيُّ –فِيمَا شَافَهَنِي بِهِ–.

قَالَ: أَخْبَرَنِي بِهِ الْإِمَامُ أَبُو الْيَمَنِ زَيْدُ بْنُ حَسَنٍ الْكِنْدِيُّ سَمَاعًا لِمَا فِيهِ مِنْ كِتَابِ [الإيجاز] وَإِجَازَةً لِبَاقِيهِ –إِنْ لَمْ يَكُنْ سَمَاعًا–، قَالَ: أَخْبَرَنِي بِهِ الْمُؤَلِّفُ –قِرَاءَةً وَسَمَاعًا وَتِلَاوَةً–.

وَقَرَأْتُ بِمُضَمَّنِهِ الْقُرْآنَ كُلَّهُ عَلَى الشَّيْخِ التَّقِيِّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [النحل: ٩٠]، عَلَى الْأُسْتَاذِ أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ اللهِ الْحَنَفِيِّ) الذي هو ابن أيدغدي.

(وَأَخْبَرَانِي أَنَّهُمَا قَرَآ بِمُضَمَّنِهِ جَمِيعَ الْقُرْآنِ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ الصَّائِغِ، وَقَرَأَ بِمُضَمَّنِهِ عَلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ فَارِسٍ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى الْكِنْدِيِّ، وَقَرَأَ بِمُضَمَّنِهِ عَلَى مُؤَلِّفِهِ).

كِتَابُ الإيجاز: لِسِبْطِ الْخَيَّاطِ الْمَذْكُورِ، أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ الْمُعَمَّرُ أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ هَبَلٍ الصَّالِحِيُّ)، وهَبَل هكذا ضبطها المؤلف: بفتح الهاء وفتح الباء، وضبطها أيضًا بالحروف -ليس فقط بالحركات-.

(بِابْنِ هَبَلٍ الصَّالِحِيُّ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ بِالْجَامِعِ الْأُمَوِيِّ بِدِمَشْقَ، قُلْتُ لَهُ: أَخْبَرَكَ شَيْخُكَ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الْحَنْبَلِيُّ فِيمَا شَافَهَكَ بِهِ؟ قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهِ الْإِمَامُ أَبُو الْيُمْنِ الْكِنْدِيُّ -قِرَاءَةً عَلَيْهِ-).

- **ابن الجزري في كتابه [الأربعون العوالي] يقول**: قرأت حروف القرآن المختلفة بالقراءات العشر على الإمام أبي علي الحسن بن أحمد بن هبل عن الإمام أبي الحسن علي بن البخاري قال: أنبأنا أو أخبرنا أبو اليُمن -قراءةً عليه وأنا أسمع الحروف- من كتاب [الإيجاز] بسبط الخياط، فروايته -كما ذكر هناك- سماعًا للحروف.

- **النقطة الثانية هنا**: وهو تعليق سريع جدًّا متعلق بمصطلح الحديث، الشيخ يقول هنا: (قُلْتُ لَهُ: أَخْبَرَكَ شَيْخُكَ)، (أَخْبَرَكَ) وهذه مسألة مختلف فيها عند علماء مصطلح الحديث، هنا التلميذ سأل الشيخ، قال: (أَخْبَرَكَ شَيْخُكَ) يعني: هل أخبرك شيخك فشيخه قال: أخبرنا فأجاب.

في هذه الحالة: علماء الحديث يعدون هذا -باتفاق- أنه إجازة متصلة، لكن

اختلفوا في لو أنّ الشيخ عندما سأله تلميذه أخبرك شيخك بكذا وسكت، لم يقل نعم أخبرني أو لم يعلق؛ فهنا مختلف فيه: هل تعد إجازة أم لا تعد إجازة.

الظاهرية يقولون: إنها لا تُعد إجازة، وغيرهم يقولون: إنها تُعد؛ فهذه المسألة متعلقة بمصطلح الحديث.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَقَرَأْتُ بِهِ الْقُرْآنَ كُلَّهُ عَلَى الشَّيْخَيْنِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْبَغْدَادِيِّ وَأَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الصَّائِغِ، وَإِلَى أَثْنَاءِ سُورَةِ النَّحْلِ عَلَى الْأُسْتَاذِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَيْدَغْدِي الْمِصْرِيِّينَ، وَقَرَأَ كُلُّهُمْ بِمُضَمَّنِهِ عَلَى شَيْخِهِمُ الْإِمَامِ الثِّقَةِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدٍ الصَّائِغِ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى الْكَمَالِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ التَّمِيمِيُّ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْيُمَنِ الْكِنْدِيِّ، قَالَ الْكِنْدِيُّ: أَخْبَرَنَا بِهِ مُؤَلِّفُهُ الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ سِبْطُ الْخَيَّاطِ -سَمَاعًا وَتِلَاوَةً-).

لاحظ معي: تفنن الشيخ ابن الجزري في أسماء الأسانيد، هنا يقول: (وَقَرَأَ بِهِ عَلَى الْكَمَالِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ التَّمِيمِيُّ)، هو نفسه ابن فارس الإسكندري، فأحيانًا يصرح بجدِّه ابن فارس وأحيانًا لا يصرح، وإنْ كان هو المشهور بابن فارس، يعني حتى يختصرون اسم جده ويقولون -مثلًا-: إبراهيم بن أحمد بن فارس.

والفارس جده الرابع ربما أو الخامس؛ حتى نفهم أنّ هذا السند هو نفسه السند الذي مرَّ معنا سابقًا.

طبعًا كتاب [الإيجاز] ليس من أصول [النشر]، ولم يذكره في الطرق.

كِتَابُ إِرَادَةِ الطَّالِبِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ، وَكِتَابُ تَبْصِرَةِ الْمُبْتَدِي، كِتَابِ الْمُهَذَّبِ فِي الْعَشْرِ -هذه الكتب الثلاثة التي ستأتي-؛ كلها أيضًا ليست من أصول [النشر]، بمعنى أنّ ابن الجزري لم يذكرها في قسم الأسانيد، ولم ينسب إليها أي

طريق.

طالب: وبالنسبة للكتاب الذي قبله أي (المبهج)؟

الشيخ: الذي قبله كتاب [المبهج]، و [المبهج] من الأصول؛ وحتى أنه ربما من الكتب الخمس الأوائل -إنْ شاء الله-.

طالب: [المبهج] هو الكتاب السابع.

الشيخ: إذاً حسنًا، فهو [المبهج]، على الترتيب. والترتيب هذا نسبة دقته ما بين ٩٤ بالمائة أو ٩٧ بالمائة –إن شاء الله-.

كِتَابُ إِرَادَةِ الطَّالِبِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ: (كِتَابُ إِرَادَةِ الطَّالِبِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ: وَهُوَ فَرْشُ الْقَصِيدَةِ الْمُنْجِدَةِ، وَكِتَابُ تَبْصِرَةِ الْمُبْتَدِي، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ تَأْلِيفِ سِبْطِ الْخَيَّاطِ الْمَذْكُورِ وَمَا فِي ذَلِكَ مِنْ كِتَابِ الْمُهَذَّبِ فِي الْعَشْرِ، تَأْلِيفُ جَدِّه الْإِمَامِ الزَّاهِدِ أَبِي مَنْصُورٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْخَيَّاطِ الْبَغْدَادِيِّ، -وَتُوُفِّيَ بِهَا سَادِسَ عَشَرَ مِنَ الْمُحَرَّمِ سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ-).

(وَغَيْرُ ذَلِكَ) طبعًا هو (غَيْرُ ذَلِكَ) بعض مَن كتب في [النشر] أدخل فيها كتاب [الاختيار]؛ وفيه ما فيه.

(وَكِتَابِ الْجَامِعِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ، وَقِرَاءَةِ الْأَعْمَشِ لِلْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَارِسٍ الْخَيَّاطِ الْبَغْدَادِيِّ، -وَتُوُفِّيَ بِهَا فِي حُدُودِ سَنَةِ خَمْسِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ-)، طبعًا [الجامع] هذا من أصول [النشر] أيضًا، وطُبع أخيرًا بتحقيق الدكتور/ خالد أبو الجود، وأيضًا حقَّقَه الدكتور/ أيمن سويد؛ لكن لا أدري هل تحقيق الدكتور/ أيمن صدر أم لا، فاطلعت عليه قبل عشرين سنة -وكان على الكمبيوتر-.

لكن لا أدري بعد ذلك هل طُبع أم لا، -حسب علمي أنه إلى الآن لم يُطبع-.

(وَكِتَابِ التِّذْكَارِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ) أيضًا هذا من أصول [النشر]؛ لكنه في عداد الكتب المفقودة – لا ندري عنه شيئًا–، (تَأْلِيفُ الْإِمَامِ الْأُسْتَاذِ أَبِي الْفَتْحِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ شَيْطَا الْبَغْدَادِيِّ، -وَتُوُفِّيَ بِهَا فِي صفر سَنَةَ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ-).

طبعًا ابن فارس الخياط صاحب كتاب [الجامع] وعبد الواحد بن شيطا: هذان شيخان أيضًا لصاحب كتاب [المستنير]، الشيخان اللذان ابن سوار ينقل عنهما ويسند إليهما.

(وكِتَابِ الْمُفِيدِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ لِلْإِمَامِ أَبِي نَصْرٍ أَحْمَدَ بْنِ مَسْرُورِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْبَغْدَادِيِّ، وَتُوُفِّيَ بِهَا فِي جُمَادَى الْأُولَى سَنَةَ اثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْكُتُبَ) هذه كلها التي مرت، (فإِنَّ هَذِهِ الْكُتُبَ نَرْوِيهَا –تِلَاوَةً– بِهَذَا الْإِسْنَادِ إِلَى الْكِنْدِيِّ، وَتَلَا بِهَا الْكِنْدِيُّ وَسَمَّعَهَا عَلَى شَيْخِهِ سِبْطِ الْخَيَّاطِ الْمَذْكُورِ.

كِتَابُ الْمُهَذَّبِ: فَعَنْ مُؤَلِّفِهِ جَدِّهِ أَبِي مَنْصُورٍ الْخَيَّاطِ -سَمَاعًا وَتِلَاوَةً-.

كِتَابُ الْجَامِعِ: وهو لابن فارس.

(فَقَرَأَهُ –أَعْنِي– سِبْط الْخَيَّاطَ، وَتَلَا بِمَا فِيهِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ بَدْرَانَ الْحُلْوَانِيِّ، وَقَرَأَهُ الْحُلْوَانِيُّ وقرأ بِمَا فِيهِ عَلَى مُؤَلِّفِهِ ابْنِ فَارِسٍ.

كِتَابُ التِّذْكَارِ: فَقَرَأَ بِمَا فِيهِ عَلَى أَبِي الْفَضْلِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الطَّيِّبِ الْبَغْدَادِيِّ، قال: أخبرنا مُؤَلِّفُهُ -سَمَاعًا وَتِلَاوَةً- وَقَرَأْتُ بِهِ عَلَى الشُّيُوخِ الثَّلَاثَةِ الْمِصْرِيِّينَ -كَمَا تَقَدَّمَ-، وَقَرَأُوا عَلَى الصَّائِغِ، وَقَرَأَ عَلَى الْكَمَالِ الضَّرِيرِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَاقَا -قِرَاءَةً عَلَيْهِ-، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي سَعْدٍ الْخَبَّازُ، أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَاقِرْحِيُّ، أنا، أي: أَخْبَرَنَا الْمُؤَلِّفُ.

كِتَابُ الْمُفِيدُ: فَقَرَأَ بِهِ عَلَى جَدِّهِ أَبِي مَنْصُورٍ الْمَذْكُورِ وَقَرَأَهُ، وَقَرَأَ بِمَا فِيهِ عَلَى مُؤَلِّفِهِ.

كِتَابُ الْكِفَايَةِ: تَأْلِيفِ الْإِمَامِ سِبْطِ الْخَيَّاطِ، الْمَذْكُورِ فِي الْقِرَاءَاتِ السِّتِّ الَّتِي قَرَأَهَا الشَّيْخُ الثِّقَةُ أَبُو الْقَاسِمِ هِبَةُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ بْنِ الطَّبَرِ الْحَرِيرِيُّ الْبَغْدَادِيُّ، -وَتُوُفِّيَ بِهَا سَنَةَ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وَخَمْسِمائَةٍ-.

أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْبَنَّاءُ -بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ- فِي حَادِيَ عَشَرِي شَعْبَانَ سَنَةَ سَبْعِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ بِالزَّاوِيَةِ السُّيُوفِيَّةِ بِسَفْحِ قَاسِيُونَ، عَنْ شَيْخِهِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْبُخَارِيِّ الْحَنْبَلِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْيُمْنِ الْكِنْدِيُّ -سَمَاعًا- لِمَا فِيهِ مِنْ كِتَابِ [الإيجاز] وَإِجَازَةً لِبَاقِيهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ سماعًا.

وَقَرَأْتُ بِمُضَمَّنِهِ الْقُرْآنَ كُلَّهُ عَلَى أَبِي مُحَمَّدِ بْنِ الْبَغْدَادِيِّ وَعَلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ الْجُنْدِيِّ -كَمَا تَقَدَّمَ-) يعني إلى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [النحل:٩٠]، (وَأَخْبَرَانِي أَنَّهُمَا قَرَآ بِهِ عَلَى الصَّائِغِ، وَقَرَآ بِهِ عَلَى الْكَمَالِ بْنِ فَارِسٍ، وَقَرَآ بِهِ عَلَى الْكِنْدِيِّ قَالَ: قَرَأْتُهُ، وَقَرَأْت بِمَا فِيهِ عَلَى مُؤَلِّفِهِ أَبِي مُحَمَّدٍ وَعَلَى الشَّيْخِ أَبِي الْقَاسِمِ بِأَسَانِيدِهِمَا فِيهِ).

طبعًا كتاب [الكفاية] أيضًا من أصول [النشر].

نلاحظ: في [النشر] هناك كتابان (المفيدان): المفيد لأبي نصر، والمفيد للحضرمي؛ وكلاهما ليسا من أصول [النشر]، يعني لم يذكرهما في قسم الأسانيد.

الْمُوَضِّحِ وَالْمِفْتَاحِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ: كِلَاهُمَا تَأْلِيفُ الْإِمَامِ أَبِي مَنْصُورٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الحسَنِ بْنِ خَيْرُونَ الْعَطَّارُ الْبَغْدَادِيُّ، -وَتُوُفِّيَ بِهَا سَادِسَ عَشَرِي شَهْرِ رَجَبٍ سَنَةَ تِسْعٍ وَثَلَاثِينَ وَخَمْسِمائَةٍ-.

قَرَأْتُ بِهِمَا الْقُرْآنَ كُلَّهُ عَلَى الْمَشَايِخِ الْمِصْرِيِّينَ -كَمَا تَقَدَّمَ-، وَقَرَأُوا بِهِمَا عَلَى الصَّائِغِ، وَقَرَأَ عَلَى ابْنِ فَارِسٍ عَلَى الْكِنْدِيِّ عَلَى مُؤَلِّفِهِما).

طبعًا قلنا: كتاب [التذكار] مفقود، وكتاب [المفيد] -حسب علمي- لا يزال مفقودًا، وكتاب [الكفاية في القراءات الست] موجود، موجود منه نسختان -حسب علمي-، لكن كل واحدة منهما ناقصة، يعني فيها نقص في قسم الأسانيد، لكن لا أتذكر الآن هل هما نسختان يعني مأخوذتان من نسخة واحدة أم لا، وكتابا [الموضح] و[المفتاح] أيضًا كلاهما -حسب علمي- إلى الآن مفقودان.

كِتَابُ الْإِرْشَادِ فِي الْعَشْرِ: لِلْإِمَامِ الْأُسْتَاذِ أَبِي الْعِزِّ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ بُنْدَارٍ الْقَلَانِسِيِّ الْوَاسِطِيِّ، -وَتُوُفِّيَ بِهَا فِي شَوَّالٍ سَنَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ-.

أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ الْمُسْنِدُ الرُّحْلَةَ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ الحسن بن مَزِيدٍ الْمَرَاغِيُّ، ثُمَّ الْمِزِّيُّ -بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ غَيْرَ مَرَّةٍ-، أَخْبَرَنَا بِهِ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْفَرَجِ الْفَارُوثِيُّ الشَّافِعِيُّ -فِيمَا شَافَهَنِي بِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَمَاعًا-، قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهِ وَالِدِي، أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ -قِرَاءَةً وَتِلَاوَةً-، أَخْبَرَنَا أَبُو السَّعَادَاتِ الْأَسْعَدُ بْنُ سُلْطَانٍ الْوَاسِطِيُّ -سَمَاعًا وَتِلَاوَةً-، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْمُؤَلِّفُ كَذَلِكَ، قَالَ شَيْخُ شَيْخِنَا: وَأَخْبَرَنَا بِهِ أَيْضًا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحُسَيْنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ ثَابِتٍ الطَّيِّبِيُّ الْوَاسِطِيُّ -سَمَاعًا وَتِلَاوَةً-، وأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَنْصُورِ بْنِ عِمْرَانَ بْنِ الْبَاقِلَّانِيِّ الْوَاسِطِيُّ كَذَلِكَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْمُؤَلِّفُ كَذَلِكَ.

وَقَرَأْتُهُ أَجْمَعَ عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْعَالِمِ التَّقِيِّ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْوَاسِطِيِّ الشَّافِعِيِّ، وَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ قَرَأَهُ عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ أَبِي الْفَضْلِ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْوَاسِطِيِّ الشَّافِعِيِّ مُدَرِّسِ

وَاسِطَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهِ الْإِمَامُ الشَّرِيفُ أَبُو الْبَدْرِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ -عُرِفَ بِالدَّاعِي الرَّشِيدِيِّ الْوَاسِطِيِّ-).

طبعًا الرشيدي نسبة إلى هارون الرشيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ الْبَاقِلَّانِيِّ الْوَاسِطِيُّ -سَمَاعًا وَتِلَاوَةً- عَنِ الْمُؤَلِّفِ كَذَلِكَ، وَهَذَا إسنادٌ عَالٍ مُتَّصِلٌ إِلَى الْمُؤَلِّفِ، رِجَالُهُ وَاسِطِيُّونَ) يعني: كلهم من واسط، (وَقَرَأْتُ بِهِ الْقُرْآنَ كُلَّهُ عَلَى الْمَشَايِخِ الثَّلَاثَةِ الْمِصْرِيِّينَ -كَمَا تَقَدَّمَ-، وَأَخْبَرُونِي أَنَّهُمْ قَرَأُوا بِهِ جَمِيعَ الْقُرْآنِ عَلَى شَيْخِهِمْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْمِصْرِيِّ، وَقَرَأَ به عَلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ فَارِسٍ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى زَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ عَلِيٍّ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى الْمُؤَلِّفِ).

طبعًا [الإرشاد] و [الكفاية] كلاهما من أصول [النشر] لِأَبِي الْعِزِّ الْقَلَانِسِيِّ، وطبعًا هنا على قول الشيخ محمد الطاهر بن عاشور رحمة الله عليه **"السيُّ بالسيِّ يُذكر وليس الشيء بالشيء يُذكر"**، الشيخ يقول: الصواب أنها السيُّ بالسيِّ يُذكر، يعني المثل بالمثل يُذكر، وليس الشيء بالشيء يُذكر- كما هو عام-.

فالمهم السيُّ بالسيِّ يُذكر، فابن الجزري في كتاب [الإرشاد] أحيانًا ينقل أشياء ليست موجودة في [الإرشاد] الذي وصلنا، والتحقيق كما حققه الإمام الإزميلي رحمة الله عليه أنّ أبا العز له إرشادان: إرشاد كبير، وإرشاد صغير؛ فهذا الذي وصلنا هو [الإرشاد الصغير]، فما يذكره ابن الجزري وينسبه إلى [الإرشاد] قد يكون من [الإرشاد الكبير]، فهذا في أماكنه بيَّنّاه.

كِتَابُ الْكِفَايَةِ الْكُبْرَى لِأَبِي الْعِزِّ الْقَلَانِسِيِّ: هو نفسه صاحب كتاب [الإرشاد]٢٠:٢٥ (أَخْبَرَنِي بِهِ شَيْخُنَا أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ الْحَسَنِ الْمَذْكُورُ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ عَنْ شَيْخِهِ الْإِمَامِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَذْكُورِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ

الطَّيِّبِيِّ وَغَيْرِهِ -سَمَاعًا وَتِلَاوَةً- عن ابن الباقلاني كذلك عَنِ الْمُؤَلِّفِ كَذَلِك، وَقَرَأْتُ بِهِ جَمِيعَ الْقُرْآنِ عَلَى شُيُوخِي الْمِصْرِيِّينَ عَنْ تِلَاوَتِهِمْ بِذَلِكَ عَلَى الصَّائِغِ، وَقَرَأَ بِهِ عَلِى ابن فَارِسٍ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى الْكِنْدِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى سِبْطِ الْخَيَّاطِ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى مُؤَلِّفِهِ).

كِتَابُ غَايَةِ الِاخْتِصَارِ: طبعًا هذا من أصول [النشر]، (لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ الْكَبِيرِ أَبِي الْعَلَاءِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَطَّارِ الْهَمْدَانِيِّ، -وَتُوُفِّيَ بِهَا فِي تَاسِعَ عَشَرَ جُمَادَى الْأُولَى سَنَةَ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ-).

طبعًا [غاية الاختصار] من أصول [النشر] وحُقق مرتين: مرة بتحقيق الدكتور أشرف طلعت -وهذه مطبوعة في مجلدين-، وفي نفس الفترة في نفس الأثناء حققه أيضًا الدكتور أمين الشيخ في (كلية القرآن) في رسالته للماجستير، وحققه وصدر تحقيق الدكتور أشرف قبل مناقشة الدكتور أمين بشهر تقريبًا.

يعني لو الشيخ أمين ناقش قبل الموعد الذي ناقش فيه بشهر أو بشهرين -لكن حسب علمي لم يطبع الكتاب-؛ فتحقيق الشيخ أمين الشيخ لم يُطبع.

يقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ الرُّحْلَة الْمُعَمَّرُ أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ الصَّالِحِيُّ الدَّقَّاقُ)، طبعًا الحسن بن أحمد بن هلال هو ابن هَبَل، (الدَّقَّاقُ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ بِالْجَامِعِ الْأُمَوِيِّ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةَ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ الزَّاهِدُ أَبُو الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ فَضْلٍ الْوَاسِطِيُّ مُشَافَهَةً، قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهِ الْإِمَامُ شَيْخُ الشُّيُوخِ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَلِيِّ بْنِ سُكَيْنَةَ الْبَغْدَادِيُّ كَذَلِكَ، قَالَ: أَخْبَرَنا بِهِ مُؤَلِّفُهُ -سَمَاعًا وَقِرَاءَةً وَتِلَاوَةً-).

حقيقةً هنا هذا السند من الأسانيد التي اجتهد فيها الدكتور/ أيمن سويد -حفظه الله- وأدخل بين أبي الفضل إبراهيم بن علي بن الفضل الواسطي أدخل ابنَ

البخاري، فجعل السند هكذا: الْإِمَامُ الزَّاهِدُ أَبُو الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ فَضْلٍ الْوَاسِطِيُّ -مُشَافَهَةً- قَالَ: أَخْبَرَنَا أحمد بن عبد الواحد بن البخاري عن أبي محمد بن عبد الوهاب بن علي بن سُكينة.

وهذا طبعًا اجتهاد في غير محله، بل هو خطأ ليس اجتهادًا، وللأسف تبعه أيضًا الأستاذ المحقق الدكتور حازم حيدر سعيد -حفظه الله- في تعليقه على كتاب [جامع الأسانيد]، فأضاف ابن البخاري في المتن، ولا أعترض على أنه في الحاشية، لو كان في الحاشية ما عندنا إشكال، لكن الكتابان: [السلاسل الذهبية] و [جامع الأسانيد] جعلا هذا السند بهذه الطريقة؛ بإضافة ابن البخاري في المتن.

وهذا الذي نقوله دائمًا: منهج التدخل في المتن حتى ولو كان مع النسخ، يعني لو كنا نحقق على أكثر من نسخة؛ هذا المنهج لا نميل إليه، لكن فما بالك إذا كانت نسخة فريدة! وحقيقةً الذي لَبَّس على الشيخ أيمن -وأنا أعتذر في هذه الكلمة؛ لأنّ هذه كلمة الدكتور أيمن نفسه، الدكتور أيمن نفسه استخدم هذه المادة، مادة (لَبَّس)، في وصف ابن الجزري-.

يعني حتى في موضعين يقول: والذي لبَّس على ابن الجزري كذا كذا، والذي لبّس على ابن الجزري في موضع آخر قال: كذا كذا، ونحن نقول: والذي لَبَّس على الشيخ أيمن -حفظه الله- كلام ليس علميًّا -حقيقةً-، والكلام في أصول [النشر] لا بُدَّ أنْ يكون كلامًا دقيقًا.

هذا السند، الصواب -بل الذي كتبه ابن الجزري هو هذا السند الذي في [النشر]-، ولا يصح بحال من الأحوال إدخال ابن البخاري فيه لماذا؟ فنقول: ابن الجزري رحمه الله عليه ذَكَر هذا السند في أربعة كتب من كتبه: ذكره هنا في [النشر]، وذكره في غاية النهاية في موضعين -في ترجمته عند ابن هبل، وفي ترجمته لصاحب

غاية الاختصار-، وذكره في جامع أسانيده، وذكر في كتابه [الأربعون العوالي] وهو في كتاب في مصطلح الحديث، ذكر-إنْ لم تخُنّي الذاكرة- تقريبًا حديثين أو أثرين بهذا السند، يعني بإجازة أحمد بن هلال الذي هو ابن هبل بابن الجزري، من قراءة أو من إجازة ابن هلال التي أخذها من شيخه أبي الفضل إبراهيم بن علي بن فضل الواسطي، وبإجازة الواسطي من شيخه أبي محمد عبد الوهّاب.

فهذه الكتب الأربعة، ونضيف إليها هذا الكتاب الخامس -وإنْ كان في الحديث-؛ لنثبت أنّ ابن هبل يروي عن أبي الفضل، وأبا الفضل يروي عن ابن سكينة، -وكما قلت- الذي لبَّس على الشيخ الدكتور/ أيمن هو كما قال -وأنا نقلت لكم عبارته-: إنه بسبب أنّ أبا الفضل توُفِّي وهو صغير بالنسبة لابن سُكينة.

وهذا الكلام غير دقيق جِدًّا؛ فنقول: هذا هو الصواب، فالذي ذكره ابن الجزري هو الصواب، يعني هذا السند هو الصواب؛ لأنّ رواية ابن هلال -وأنا أقرأ لكم ما لخَّصتُه في هذا للفائدة- **الصواب**: هو الذي ذكره الشيخ ابن الجزري عن أبي الفضل يعني من إجازة أبي الفضل من ابن سُكينة؛ خلافًا لما ذهب إليه بعض المعاصرين، ومنهم الدكتور أيمن والدكتور حازم.

فالدكتور أيمن -في تعليقه على [السلاسل الذهبية] وهذه عبارته- قال: **"سقط من [النشر] ذِكرُ ابن البخاري بين الواسطي -الذي هو أبو الفضل إبراهيم بن علي بن فضل الواسطي- وابن سكينة"**، يعني على كلام الشيخ أيمن أو كلام [السلاسل الذهبية] أننا نضع أبا الفضل إبراهيم بن علي بن فضل الواسطي -مشافهةً- عن ابن البخاري عن أبي محمد بن سكينة.

الشيخ يقول: **"سقط من [النشر] ذكرُ ابن البخاري بين الواسطي وابن سكينة** -هذا كلام الدكتور- **والصواب: إثباته لما صَرَّح به ابن الجزري** -نعم هذه العلة، أو هذا الكلام الذي لبَّس على الشيخ أيمن- **إثباته لما صرح به ابن الجزري في**

ترجمة شيخه ابن هلال ولبعد ما بين وفاتَيْ ابن هلال وابن سكينة، انتهى".

يعني انتهى الكلام من [السلاسل الذهبية] في صفحة (١٧٨)، وبعد ذلك الشيخ الدكتور/ حازم -الله يحفظهم جميعًا- فقال بعد أنْ أضاف في السند -كما قلت عن الشيخ حازم الله يذكره بالخير- أضاف في السند ابن البخاري، يعني كما فعل في [السلاسل الذهبية]، لكن بعد ذلك يقول بعدما أضاف في سند ابن البخاري بين أبي الفضل وابن سكينة.

الشيخ يقول -وهذا كلام الدكتور حازم-: **"فإيراد الإسناد في أصل المخطوط"** يعني في أصل المخطوط في جامع الأسانيد، **"وفي كتاب [النشر] بسقوط ابن البخاري غير صوابٍ"**، فالشيخ يقول: إنّ في كتاب [النشر] سقط ذكر ابن البخاري، وفي [جامع الأسانيد] أيضًا الدكتور المحقق يقول: إنّ الموجود في [النشر] غير صواب.

وأنا أقول: الموجود في [السلاسل الذهبية]، والموجود في [جامع الأسانيد] بتحقيق الدكتور/ حازم، هو الذي غير صواب -حقيقةً-، فأقول -والله الموفق-: ما ذكره ابن الجزري هو الصواب، وإضافة ابن البخاري تعدٍ عليه وعلى أسانيده، فقد ذكر -أي ابن الجزري- هذا الإسناد في [النشر] في مواضع، وفي مواضع ذكره في [النشر] هنا، وذكره في مواضع من كتابه [جامع الأسانيد].

كما قلت: في [جامع الأسانيد] ذكر هذا السند نفسه في [غاية الاختصار]، وذكره في مكانٍ آخر، وذكره في كتابه [الأربعون العوالي]: فقد ذكر هذا الإسناد في [النشر]، وفي مواضع في كتابه [جامع الأسانيد]، وكذا روى بعض الأحاديث بهذا السند، أي عن ابن هبل عن أبي الفضل عن ابن سكينة بدون ذكر ابن البخاري.

والعجب أنّ الدكتور/ أيمن أضاف بأنّ ابن البخاري -بناءً على كلام ابن

الجزري كما ذكرنا قبل قليل-، الذي هو -أي ابن الجزري- نفسه صرَّح في ترجمة أبي الفضل أنّ أبا الفضل سمع من ابن سُكينة، وسمع من ابن البخاري، يعني ابن البخاري هو شيخ للواسطي وابن سكينة شيخٌ له، لكن الشيخ أيمن غير مقتنع بمشيخة ابن سكينة لأبي الفضل؛ فلذلك أدخل في هذا الآن.

مع أنّ عبارة ابن الجزري -والآن سنقرأها-: والدليل على خطأ ما في [السلاسل]، وفي [جامع الأسانيد] بالنسخة المحققة أنّ ابن الجزري نفسه صرح فقال: **"قرأت عليه"** أي: على الحسن بن هبل، **" [الغاية] لأبي العلاء بإجازته من الواسطي"** يعني ابن هبل من الواسطي، وقال أيضًا: **"وقرأت عليه جميع كتاب [غاية الاختصار] بإجازته -إنْ لم يكن سماعًا- عن الشيخ تقي الدين الواسطي، أخبرنا به شيخ الشيوخ عبد الوهّاب بن سكينة"** هذا الكلام في [جامع الأسانيد].

أما إسناد التقي عن ابن البخاري -وهذه النقطة والله أعلم هي التي ربما مَن كتب [السلاسل] أو مَن راجع [السلاسل]لم ينتبه إليها في هذه العبارة- فقال ابن الجزري: **"وبإجازة شيخنا** -أي ابن هبل-، **لما فيه** -أي لما في [الغاية] الكلام موصول على [الغاية]-، **عن الشيخ أبي عليٍ الحسن الحداد -إنْ لم يكن سماعًا من ابن البخاري-"**.

فابن البخاري في سند التقي الواسطي أخذ إجازته عن ابن البخاري فيما يتعلق بأسانيد أبي عليٍ الحداد فقط، ليس بأسانيد [الغاية] كلها، إنْ لم يكن سماعًا من البخاري، أخبرنا أبو جعفر الصيدلاني وأبو المكارم اللبان في كتابيهما عنه ولما فيه.

الخلاصة: إسناد أبي الفضل الواسطي في كتاب [غاية الاختصار] عن ابن سُكينة، أما إسناد أبي الفضل الواسطي عن ابن البخاري؛ فلا تمر على ابن سكينة، وليست لكل الكتاب، وإنَّما لأسانيد أبي عليٍ الحداد، وهذا الكلام كله كلام ابن

الجزري رحمة الله عليه، طبعًا الكلام كثير؛ وعليه فهذه الخلاصة.

الطالب: يعني نسخ [النشر] كلها؟

الشيخ: كل نسخ [النشر] كلها أبدًا؛ ليس فيها ذكر ابن البخاري أبدًا، العشر نسخ ليس فيها في هذا الإسناد ليس فيه ذكر ابن البخاري.

ثانيًا، والكلمة التي يقولها -وهي كلمة مهمة- لما جاء يتكلم الشيخ في ترجمة أبي العلاء الهمذاني قال: **"وقد وقع لي -بحمد الله- كتابه"** أي [الغاية] [غاية الاختصار] **"بعلوٍ"**، وذكر هذا السند الحسن بن هلال عن أبي الفضل عن ابن سكينة، فهذه العبارة الشيخ يفتخر بعلوِّ سنده في كتاب [الغاية]، ولو كان ابن البخاري موجودًا في هذا السند لَنزل.

فهذه الكلمة -بحد ذاتها- ترد على ما في كتاب [السلاسل]، وعلى ما في هذا الاجتهاد، فحقيقةً أسانيد ابن الجزري يجب أنْ تُراعى، ويجب ألا نتدخل فيها، وألا نتدخل فيها بالاجتهاد.

نأتي إلى المسألة الثانية التي ذكرها الشيخ -الله يحفظه- وهي مسألة بعد ما بين الوفاتين، لا، أبو الفضل الواسطي أدرك من حياة ابن سكينة خمسًا إلى ست سنوات، وهو يروي عنه بالإجازة، وسيأتينا في سندٍ آخر ربما في كتاب [المصباح] أو في كتاب [الكامل] سيأتينا عن ابن عساكر (المظفر بن عساكر) -وهذا السند فيه مشكلة أيضًا عند [السلاسل] وعند غيرها-، لكن الشيخ ابن الجزري يقول: لعله يرويه عن أبي الحسن بن المقيِر أو المقيَر بالقاف وفتح الياء، ابن عساكر هذا أجازه أبو الحسن بن المقيِر أجازه حُضورًا، يعني كان ولدًا صغيرًا كم كان عمره؟ -كما سنعرف-، الإمام الذهبي رحمة الله عليه يقول: "أحضر في الثالثة"، يعني في السنة الثالثة من عمره، أحضر إلى مجلس السماع أبي الحسن بن المقيِر؛ فدخل في

الإجازة؛ فهذا معنى قولهم حضورًا، يعني يُجاز به، وأيضًا مما يدل على هذا أيضًا وعلى صحة هذا السند: أنّ هذه المسألة خمس سنوات هي موجودة في [النشر] في الأسانيد، في أسانيد ابن الجزري في أسانيد كتاب [المصباح] في مواضع كثيرة جدًّا من رواية أبي الكرم عن شيخه أبي بكرٍ الخياط، فيقول: "أخبرنا أبو بكر الخياط"، وأبو بكر الخياط أجاز الشيخ أبا الكرم الشهرزوري، وعمره خمس سنوات.

فأسانيد [المصباح] التي في [النشر] عن أبي بكر الخياط كلها في هذه السن التي، فهذا السند هو مثل ذلك السند، فحقيقةً خلاصة الكلام: أنّ إدخال، -وأنا أتمنى من المسؤولين عن كتاب [السلاسل] أو مَن يرجع إلى [السلاسل] أنه ينتبه إلى هذا الاجتهاد الذي في هذا السند؛ فهذا تخريب لسند ابن الجزري؛ ومناقضة لكلام ابن الجزري لأنّ هذا الإسناد عند ابن الجزري عالٍ.

فلو أدخلنا ابن البخاري لن يكون عاليًا؛ لأنّ عندنا عدة أسانيد عن ابن البخاري، فلو أدخلنا ابن البخاري ما كان عاليًا، فلماذا يأتي ابن الجزري ويقول: أرويه بعلو، و(الحمد لله) يعني يحمد الله على أنه أتى له بسند عالٍ، فقوله: **"فقد وقع لي بحمد الله بعلوٍ"**، هذه العبارة -بحد ذاتها- يجب أنْ نقف عندها.

خلاصته: هذا الإسناد هو الصحيح، ما هو موجود في كتاب [السلاسل] وما هو موجود في [جامع الأسانيد] بتحقيق الدكتور حازم -الله يحفظ الجميع- فهو اجتهادٌ ليس في محله، والتحقيق الثاني الذي هو للجامع الذي هو تحقيق الدكتور أحمد الرويثي ما تعرض لهذه المسألة، وأبقى المخطوط كما هو؛ وهذا هو الصواب -والله أعلم-.

قرأت لكم خلاصة في هذا التعليق على هذه الجزئية، وسيأتينا -مع الأسف- في مواضع أخرى، دخل فيها الاجتهاد في كتاب [السلاسل الذهبية] في اجتهاد أسانيد ابن الجزري، ولهذا نحن نقول دائمًا: نحن لا نحاكم كتاب [السلاسل

الذهبية] في أسانيد مؤلفها وأسانيد شيوخه إلى ابن الجزري -هذا لا علاقة لنا به- لا نحاكم ذلك، لكن نحن نهتم بأسانيد ابن الجزري.

وعلى كل مَن يهتم ب [النشر] أنْ يهتم بهذه القضية، أسانيد ابن الجزري لا يُلعب فيها -حقيقةً- ولا تُغير، خاصةً فيما اتفقت عليه النسخ، لا شك أنّ هناك إسنادًا أو إسنادين قد يكون ابن الجزري أخطأ فيهما، أو قد يكون وهم، أو قد يكون غفل، ومثال ذلك عندما يقول: إنّ أبا بكر الخياط الذي هو الشيخ صاحب [المصباح] قرأ على أبي عليٍ العطار.

يعني أبو الكرم يقول: أخبرني أبو بكر الخياط وقرأ على أبي عليٍ العطار، أبو عليٍ العطار هو وأبو الخياط هما في مرتبة واحدة وإنْ كان أبو علي العطار أكبر منه، توفي قبله بعشرين سنة لكن كلاهما من طبقة واحدة، ولم يرد أي نص في الكتب بأنّ أبا عليٍ العطار شيخ لأبي بكر الخياط.

لكن هذا السند موجود، ولكن هناك نسخة ليس موجودًا بها، لكن النسخ القوية من [النشر] فيها هذا الكلام، فيها قراءة أبي علي الخياط على أبي علي العطار، هذا فيه ما فيه حقيقةً، لكن هل نغيره؟ نصححه نعم، لكن نغير لا.

الطالب: تحقيقات [النشر] الأخرى هل أحد تعرض لها؟

الشيخ: ما اطلعت والله، في هذه الجزئية ما اطلعت عليها، وكتاب دكتور/ خالد أبو الجود -حقيقةً- إلى الآن كلما أتت لي نسخة يأتيني مَن يأخذها، فهو الشيخ -الله يذكره بالخير- الدكتور/ خالد بن الجود وعدني بنسخة، وحقيقةً لا أتذكر الشيخ: كيف عالج هذه القضية في تحقيقه؟ -وإنْ شاء الله- إذا وصلتني سنعيدها، تحقيق خالد أبو الجود.

الطالب: بالنسبة لتحقيق خالد أبو الجود....؟

الشيخ: هل أضاف ابن البخاري أم لم يُضِف، هذا هو الصواب؛ لأنّ كل نسخ [النشر] على هذا، وهذا هو الصواب -لا شك في ذلك-، لا نشك في أنّ إدخال ابن البخاري خطأٌ في هذا الإسناد؛ وإلا ابن البخاري شيخ للواسطي -لا شك في ذلك-، لكنه في هذا الإسناد لا يروي عنه، ابن الجزري لا يروي [غاية الاختصار] من إجازة ابن البخاري لأبي الفضل، وإنَّما يرويه من إجازة ابن سكينة لأبي الفضل؛ وهذا الذي ذكره في كتبه كلِّها.

والشيخ يقول: (وَقَرَأْتُ بِمُضَمَّنِهِ مِنْ أَوَّلِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ [سورة النحل:٩٠] عَلَى الْأُسْتَاذِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَيْدَغْدِي بِالْقَاهِرَةِ، وَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ قَرَأَ بِمُضَمَّنِهِ جَمِيعَ الْقُرْآنِ عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْعَلَّامَةِ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ خَلِيلٍ الْجَعْبَرِيِّ بِبَلَدِ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ قَالَ: أَخْبَرَنِي الشَّرِيفُ أَبُو الْبَدْرِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ الْوَاسِطِيُّ شَيْخُ الْعِرَاقِ الْمَعْرُوفُ بِالدَّاعِي إِجَازَةً).

طبعًا السند الأول الذي هو (وَقَرَأْتُ بِمُضَمَّنِهِ) بدأ في (سند التلاوة)، لكنه أنهاه (بسند إجازة). ((ح) وَقَرَأْتُ بِأَكْثَرِ مَا تَضَمَّنَهُ)، طبعًا كلمة (بِأَكْثَرِ) ما فيها تحديد هذه كلمة مبهمة، كلمة عامة، (وَقَرَأْتُ بِأَكْثَرِ مَا تَضَمَّنَهُ جَمِيعَ الْقُرْآنِ عَلَى شَيْخِنَا الْأُسْتَاذِ أَبِي الْمَعَالِي مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ اللَّبَّانِ، وَقَرَأَ كَذَلِكَ) أي: بأكثر ما تضمنه.

(عَلَى شَيْخِهِ الْأُسْتَاذِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ الْوَجِيهِ الْوَاسِطِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى شيخِهِ أبي العباس أحمد بن غزال بنِ مظفَّر الواسطي، وقرأ به على الشريف الدَّاعِي الْمَذْكُور سابقًا، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ هَارُونَ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ الْكَالِ الْحِلِّيِّ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى مُؤَلِّفِهِ).

لاحظ هذا الإسناد: صحيح أنه كله إسناد تلاوة وقراءة (وقرأت وتلوت و..

و)، لكنه ليس عاليًا بالنسبة لابن الجزري، فحتى يصل إلى المؤلف انظر كم واحدًا: ابن المعالي بن اللبان وهذاك عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي الذي هو صاحب [الكنز] وغريب أننا نلاحظ أنّ صاحب [الكنز] موجود في أسانيد الكتب التي هي أصول للنشر، يعني [غاية الاختصار] من أصول [النشر]، و [المصباح] من أصول [النشر].

فمر معنا ابن الوجيه هذا الذي هو صاحب كتاب [الكنز] مر معنا في أسانيد عدة كتب من أصول [النشر]، وكتابه الذي هو [الكنز] ليس من أصول [النشر] فهذا شيء يُتوقف عنده!، لماذا؟ لا ندري!.

فهذا السند: صحيح أنه كله بالتلاوة لكن فيه ملحوظتين:

- **الملحوظة الأولى**: أنه ليس إسنادًا عاليًا.

- **الملحوظة الثانية**: أنّ فيه إبهامًا (وَقَرَأْتُ بِأَكْثَرِ مَا تَضَمَّنَهُ)، فكلمة (بِأَكْثَرِ) يعني ما فيها تحديد، (بِأَكْثَرِ مَا تَضَمَّنَهُ جَمِيعَ الْقُرْآنِ).

كِتَابُ الْإِقْنَاعِ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ: لابن الباذش، طبعًا [الإقناع] أيضًا ليس من أصول [النشر].

(تَأْلِيفُ الْإِمَامِ الْحَافِظِ الْخَطِيبِ أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ خَلَفِ بْنِ الْبَاذِشِ الْأَنْصَارِيِّ الْغِرْنَاطِيِّ، -وَتُوُفِّيَ بِهَا فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةَ أَرْبَعِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ-.

قَرَأْتُ بِهِ الْقُرْآنَ كُلَّهُ عَلَى أَبِي الْمَعَالِي بْنِ اللَّبَّانِ، وَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ قَرَأَ بِمُضَمَّنِهِ عَلَى أَبِي حَيَّانَ (ح)، وَأَخْبَرَنِي بِهِ أَبُو الْمَعَالِي الْمَذْكُورُ وَالْإِمَامُ الْأُسْتَاذُ النَّحْوِيُّ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْعُنَّابِيُّ وَالْأُسْتَاذُ الْمُقْرِي أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَيْدَغْدِيِّ الشَّمْسِيُّ -سَمَاعًا لِبَعْضِهِ-، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ حَدَّثَنِي بِهِ مِنْ لَفْظِهِ قَالُوا: قَرَأْنَاهُ

وَقَرَأْنَا بِهِ عَلَى أَبِي حَيَّانَ الْمَذْكُورِ، قَالَ: قَرَأْتُهُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ الزُّبَيْرِ الثَّقَفِيِّ بِغِرْنَاطَةَ إِلَّا الْخُطْبَةَ فَسَمِعْتُهَا مِنْ لَفْظِهِ.

أخبرنَا أَبُو الْوَلِيدِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَحْيَى الْأَزْدِيُّ الْعَطَّارُ (ح)، وَأَنْبَأَنِي بِهِ الثِّقَاتُ عَنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ الْمَذْكُورِ إِجَازَةً، وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ أَيْضًا وَقَرَأْتُهُ عَلَى أَبِي عَلِيِّ بْنِ أَبِي الْأَحْوَصِ بِمَالِقَةَ، أَخبرنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْكَوَّابُ -قِرَاءَةً عَلَيْهِ لِكَثِيرٍ مِنْهُ وَمُنَاوَلَةً لِجَمِيعِهِ-، قَالَا -أَيِ الْعَطَّارُ وَالْكَوَّابُ-: أخبرنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ حَكَمٍ، قَالَ الْعَطَّارُ: -سَمَاعًا وَإِجَازَةً-، زَادَ الْكَوَّابُ وَأَبُو خَالِدٍ يَزِيدُ بْنُ رِفَاعَةَ قَالَا: أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرِ بْنُ الْبَاذِشِ. قَالَ أَبُو حَيَّانَ وَأَخْبَرَنَا الْقَاضِي أَبُو عَلِيٍّ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ أَبِي القاسم أحمد بن عمر بن أحمد الخزرجي وهو آخر من رَوى عنه عن أبي جَعْفَرِ بْنِ الْبَاذِشِ وَهُوَ آخِرُ مَنْ رَوَى عَنْهُ).

حقيقةً من قوله، قال: (وقَرَأْتُهُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ الزُّبَيْرِ) إلى هنا هذا النص كله سقط من النسخة التي مجازًا نقول: إنها نسخة ابن المؤلف التي في بعض مواضعها هي نسخة قُرأت على ابن الجزري، لكن في مواضع منها فيها ورقات كتبها الشيخ، فهذا النص سقط من متنها وألحق في حاشيتها.

طبعًا لاحظ هنا: (قَرَأْتُ بِهِ الْقُرْآنَ كُلَّهُ)، والشيخ هنا قدّم سند التلاوة ثم رجع لسند الإجازة، يقول: (قَرَأْتُ بِهِ الْقُرْآنَ كُلَّهُ عَلَى أَبِي الْمَعَالِي، وَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ قَرَأَ بِمُضَمَّنِهِ عَلَى أَبِي حَيَّانَ)، ثم رجع وأكمل إسناد أبي حيان.

كِتَابُ الغاية: لابن مهران وأيضًا هذا من كتب أصول [النشر] ومطبوع وحُقق، لكن حقيقةً في نقطة مهمة نريد أنْ ننبه عليها: الشيخ ابن الجزري أحيانًا -وهذا سيأتي في موضعه- يقول: وفي [الغاية]، وهذه المسألة تهم المحررين -أصحاب التحريرات-؛ لأنّ لاحظت أنّ مثلًا بعض العلماء مثل الشيخ الإزميلي

ومثل الشيخ المتولي -رحمة الله عليهما- يقول الشيخ ابن الجزري: وهو مذهب ابن مهران كمثال.

فيأتون ويقولون: هذا من كتاب [الغاية] ويكون ليس موجودًا في [الغاية]؛ فينبغي لنا ألا ندخل في [الغاية] مالم يصرح ابن الجزري بأنه من [الغاية]، فليس معقولًا أنّ ابن الجزري يخطئ أو يغفل في عشرات المواضع، يعني ابن الجزري ليس معصومًا، لكن عندما يخطئ -مثلًا- في عشر مواضع؛ فلم يعد حافظًا إذن!، وحفظه فيه مقال!.

الطالب: فيُقال: وهذا مذهب [الغاية]، ما الاسم المقصود به؟

الشيخ: لا، لا يقول مذهب [الغاية]، لا يصرح ب [الغاية] يقول: مذهب ابن مهران، ومثال ذلك السكت في (العالمينه) نسبوها إلى [الغاية] مع أنها غير موجودة في [الغاية]، وابن الجزري ما قال [الغاية]؛ ابن الجزري قال: أعتقد من قراءة ابن مهران أو مذهب ابن مهران أو ما شابه ذلك.

(كِتَابُ [الغاية] تَأْلِيفُ الْإِمَامِ الْأُسْتَاذِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مِهْرَانَ الْأَصْبَهَانِيِّ، ثُمَّ النَّيْسَابُورِيِّ، -وَتُوُفِّيَ بِهَا فِي شَوَّالٍ سَنَةَ إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ-.

أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ الصَّالِحُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الصَّفَوِيُّ السَّاعَاتِيُّ -بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ- فِي سَنَةِ سَبْعِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ، بِمَنْزِلِهِ بِصَنْعَاءِ دِمَشْقَ، عَنِ الشَّيْخِ أَبِي الْفَضْلِ أَحْمَدَ بْنِ هِبَةِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ هِبَةِ اللهِ بْنِ عَسَاكِرَ الدِّمَشْقِيِّ.

(ح) وَقَرَأْتُهُ أَيْضًا عَلَى الشَّيْخِ الرُّحْلَةِ الْمُسْنِدِ الثِّقَةِ أَبِي حَفْصٍ عُمَرَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مَزِيدِ بْنِ أُمَيْلَةَ الْحَلَبِيِّ، ثُمَّ الدِّمَشْقِيِّ بِالْمِزَّةِ ظَاهِرِ دِمَشْقَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهِ الشَّيْخَانِ الْإِمَامُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ الْوَاسِطِيُّ، وَأَبُو الْفَضْلِ بْنُ عَسَاكِرَ الْمَذْكُورُ وَغَيْرُهُ -مُشَافَهَةً-.

قَالَ الْوَاسِطِيُّ: أَخْبَرَنَا بِهِ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ مَحْمُودِ بْنِ النَّجَّارِ الْبَغْدَادِيُّ -سَمَاعًا-، قَالَا -أَعْنِي ابْنَ عَسَاكِرَ وَابْنَ النَّجَّارِ-: أَخْبَرَنَا بِهِ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْمُؤَيَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الطُّوسِيُّ، وَالشَّيْخَةُ أُمُّ الْمُؤَيَّدِ زَيْنَبُ ابْنَةُ أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَسَنِ الشِّعْرِيَّةُ -إِجَازَةً لِلْأَوَّلِ وَسَمَاعًا لِلثَّانِي-.

قَالَا: أَخْبَرَنَا بِهِ الشَّيْخُ أَبُو الْقَاسِمِ زَاهِرُ بْنُ طَاهِرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّحَّامِيُّ -قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَنَحْنُ نَسْمَعُ-، قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهِ الشَّيْخُ أَبُو سَعْدٍ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُوسَى بْنِ أَحْمَدَ الْأَصْبَهَانِيُّ -سَمَاعًا-، قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهِ مُؤَلِّفُهُ -سَمَاعًا وَتِلَاوَةً-.

وَقَرَأْتُ بِهِ الْقُرْآنَ كُلَّهُ عَلَى الشَّيْخِ الْأُسْتَاذِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْمِصْرِيِّ -ضِمْنًا-، وَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ قَرَأَ بِهِ كَذَلِكَ) أي: ضمنًا (عَلَى الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الصَّائِغِ، وَقَرَأَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ فَارِسٍ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي الْيَمَنِ، وَقَرَأَ عَلَى سِبْطِ الْخَيَّاطِ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي الْعِزِّ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ يُوسُفَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ جُبَارَةَ الْبِسْكَرِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي الْوَفَا مَهْدِيِّ بْنِ طَرَارَا الْقَائِنِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى الْمُؤَلِّفِ).

طبعًا قديمًا قلنا: إنّ الصواب أنّ (طرارا)، ثم قلنا: إنها تحرّفت في بعض النسخ إلى طرَّاز، وبعد هذا الكلام الذي كتبناه في الحاشية بسنوات اطلعت على نسخة مكتوب بها في الحاشية أنها ابن طرَّاز، فيكون ربما اختلاف النسخ، لكن النسخ المعتمدة هي ابن طرارا؛ وهذا الذي يذكره الهذلي في كتابه [الكامل]، يذكر دائمًا ابن طرارا، أما طرَّاز فما وجدتها إلا في هذه النسخة.

(وَقَرَأْتُ بِمَا دَخَلَ فِي تِلَاوَتِي مِنَ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ مِنْ كِتَابِ [الغَايَةِ] الْمَذْكُورِ جَمِيعَ الْقُرْآنِ عَلَى شَيْخِي الْإِمَامِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سُلَيْمَانَ الدِّمَشْقِيِّ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي الْفَضْلِ أَحْمَدَ بْنِ هِبَةِ اللهِ بْنِ عَسَاكِرَ بِسَنَدِهِ الْمُتَقَدِّمِ.

الطالب: في كتاب [الغاية].

الشيخ: [الغاية] لا بن مهران.

الطالب: السطر الأخير.

الشيخ: (بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ فِي سَنَةِ سَبْعِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ بِمَنْزِلِهِ بِصَنْعَاءِ دِمَشْقَ عَنِ الشَّيْخِ).

الطالب: (بِصَنْعَاءِ دِمَشْقَ) حي؟

الشيخ: والله ما أدري هل هو حي أم قرية من قرى دمشق لا أدري!، قد تكون قرية من قرى دمشق.

الطالب: بحثناها فوجدنا أنها حي من أحياء دمشق.

الطالب: يكون بالكسر لا بالفتح.

الشيخ: (بِصَنْعَاءِ دِمَشْقَ) مضاف.

الطالب: حتى منع من الصرف.

الشيخ: لأنها أضيفت.

(بِصَنْعَاءِ دِمَشْقَ) أضيفت يعني سبب الإضافة، هي لو ما كانت دمشق أكيد أنها بصنعاء، لكن أنا أعرف أنها بصنعاء اليمن، نحن نقول: صنعاء اليمن وصنعاء دمشق.

كِتَابُ المصباح فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ: (كِتَابُ [المصباح]) طبعًا من أصول [النشر]، وهو مطبوع وطُبع -الحمد لله- أخيرًا، طبعًا طُبع الطبعة الأولى (طبعة مسروقة): التي كانت فيها ثلاثة مجلدات ابن غزال ربما..نعم، هذه طبعة مسروقة، وربنا ما كتب فيها القبول -والحمد لله-، وأقول: أخيرًا في الطبعة الحقيقية التي هي

بتحقيق شيخنا الدكتور/ إبراهيم الدوسري، في أربع مجلدات، -والحمد لله- طُبع بعد عشرين سنة تقريبًا، تستدرك الطبعة الثانية مثل هذه الكتب الكبيرة، طبعاتها الأولى لا نظن أنها ستكون كاملة كما نهوى.

الطالب: ثم ثابتة في المطبوع الأول، وغير موجودة عنده.

الشيخ:بالله، هذه فائدة هذه أول مرة أعرف!، إذن، أفدنا بها.

طالب: هو يحتاج فقط مراجعة؛ فالأسانيد طويلة.

الشيخ: نعم، تمام؛إذًا هذه فائدة من هذا الكتاب المسروق، ولا شك أنّ الكتاب سُرق كما سُرق كتاب [المنتهى] للخزاعي –مع الأسف-، لكن بالنسبة للمصباح أخف، لكن كتاب [المنتهى] حتى تعليقات الشيخ شفاعت أخذت بالحرف الواحد، وما أخطأ فيه الشيخ شفاعت أُخذ أيضًا، يعني [المنتهى] للخزاعي –وهذا ليس من باب التشهير بهؤلاء الناس حقيقةً، وإنَّما هو من باب المجال العلمي-.

نحن لا نقول: إنهم سُراق، لكن نقول: هذه الطبعة سُرقت، هذا المجهود الذي في كتاب [المنتهى] هو ليس لهذا الشخص الذي وضع اسمه عليه، وإنَّما هو للدكتور شفاع، ووالله، لا تربطني أية علاقة بالشيخ شفاعت، لا أقول هذا الكلام -فقط أعرف أنه كان في كلية القرآن- ولا أقول هذا الكلام دفاعًا عنه وإنَّما هو في المجال العلمي.

وإنْ كان الشيخ شفاعت –حتى أبرئ ذمتي- طلبت منه نسخة [المنتهى] وأنا أشتغل على البحث ورفض أنه يعطيني إياها، –وإن شاء الله- نكون منصفين، لكن جهده سُرق، [المنتهى] للخزاعي –ناسٍ أنا والله، مَن الشخص الذي كتب اسمه عليه؟ وخذ تحقيق شفاعت وخذ هذا، والشيخ شفاعت حققها فيما يُقارب ثلاثين

سنة أو خمسة وعشرين سنة، و [المنتهى] صدر قبل خمس سنوات -النسخة المسروقة-.

(كِتَابُ [المصباح]) طبعًا [المصباح] من كبار الكتب التي اعتمد عليها ابن الجزري في [النشر]، (تَأْلِيفُ الْإِمَامِ الْأُسْتَاذِ أَبِي الْكَرَمِ الْمُبَارَكِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَتْحَانَ الشَّهْرُزُورِيِّ الْبَغْدَادِيِّ، -وَتُوُفِّيَ بِهَا ثَانِيَ عَشَرَ ذي الْحِجَّةِ سَنَةَ خَمْسِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ-، أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ الْمُسْنِدُ رُحْلَةُ زَمَانِهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْمَزِيدِ الْمَرَاغِيُّ الْحَلَبِيُّ، ثُمَّ الدِّمَشْقِيُّ الْمِزِّيُّ -بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ- بِالْجَامِعِ الْمَرْجَانِيِّ مِنَ الْمِزَّةِ الْفَوْقَانِيَّةِ عَنْ شَيْخِهِ الْعَالِمِ الْمُسْنِدِ الرُّحْلَةِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمَقْدِسِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهِ الشُّيُوخُ: أَبُو الْبَرَكَاتِ دَاوُدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورِ بْنِ مُلَاعِبٍ،) وهكذا ضبطت في نسخة المؤلف: مُلَاعِب (بضم الميم وكسر العين).

وَأَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ بَكْرُونَ وَأَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَلِيِّ بْنِ سُكَيْنَةَ وَأَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ سُلْطَانٍ وَأَبُو يَعْلَى حَمْزَةُ بْنُ عَلِيٍّ الْقُبَّيْطِيُّ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ النَّاقِدِ وَزَاهِرُ بْنُ رُسْتُمَ وَأَبُو الْفُتُوحِ نَصْرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُضْرِيِّ وَأَبُو شُجَاعٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْمَعَالِي بْنِ الْمَقْرُونِ الْبَغْدَادِيُّونَ -مُشَافَهَةً مِنَ الْأَوَّلِ، وَمُكَاتَبَةً مِنَ الْبَاقِينَ-) (مُكَاتَبَةً) يعني: كتبوا له بالإجازة.

(قَالُوا: أَخْبَرَنَا بِهِ الْمُؤَلِّفُ -سَمَاعًا لِلْأَوَّلِ وَقِرَاءَةً وَتِلَاوَةً لِلْبَاقِينَ-.

وَأَخْبَرَنِي بِهِ أَيْضًا الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْمُقْرِئُ الْفَقِيهُ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الضَّرِيرُ -قِرَاءَةً عَلَيْهِ- بِالْجَامِعِ الْأَقْمَرِ مِنَ الْقَاهِرَةِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهِ الْأُسْتَاذُ أَبُو حَيَّانَ مُحَمَّدُ يُوسُفُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيُّ -قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ- بِالْقَاهِرَةِ، قَالَ: قَرَأْتُهُ عَلَى الشَّيْخِ الْمُقْرِئِ أَبِي سَهْلٍ الْيُسْرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ

مُحَمَّدِ بْنِ خَلَفِ بْنِ الْيُسْرِ الْغِرْنَاطِيِّ وَتَلَوْتُ عَلَيْهِ بِقِرَاءَةِ نَافِعٍ.

قَالَ: قَرَأْتُ جَمِيعَ [المصباح] عَلَى الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي الْعَافِيَةِ السَّبْتِيِّ، وَقَرَأْتُ عَلَيْهِ بَعْضَ الْقُرْآنِ بِمُضَمَّنِهِ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَعِشْرِينَ وَسِتِّمِائَةٍ، وَأَخْبَرَنِي بِهِ عَنِ الشَّيْخِ الْمُقْرِئِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الزِّنْجَانِيِّ -سَمَاعًا وَتِلَاوَةً- عَنِ الْمُؤَلِّفِ كَذَلِكَ؛ هَذَا هُوَ الصَّوَابُ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، وَإِنْ وَقَعَ فِيه أَنَّ ابْنَ أَبِي الْعَافِيَةِ رَوَاهُ -سَمَاعًا وَقِرَاءَةً- عَنِ الْمُصَنِّفِ؛ فَإِنَّهُ وَهْمٌ؛ سَقَطَ مِنْهُ ذِكْرُ الزِّنْجَانِيِّ، فَلْيُعْلَمْ ذَلِكَ؛ فَقَدْ نَبَّهَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ أَبُو حَيَّانَ وَالْحَافِظُ أَبُو بَكْرِ بْنُ مُسْدَى وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَقَرَأْتُ بِمَا تَضَمَّنَهُ مِنَ الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ -حَسْبَمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ تِلَاوَتِي- عَلَى الشُّيُوخِ الثَّلَاثَةِ: ابْنِ الصَّائِغِ، وَابْنِ الْبَغْدَادِيِّ، وَابْنِ الْجُنْدِيِّ، إِلَّا أَنِّي وَصَلْتُ عَلَى ابْنِ الْجُنْدِيِّ إِلَى أَثْنَاءِ سُورَةِ (النَّحْلِ) -حَسْبَمَا تَقَدَّمَ-).

طبعًا هناك موضع بيَّن ربما في [جامع الأسانيد] أو هنا في [النشر] أنه عبّر فقال: (إِلَى أَثْنَاءِ سُورَةِ (النَّحْلِ))، ثم بيَّن أنه إلى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَـٰنِ﴾ [النحل: ٩٠].

(وَقَرَأُوا كَذَلِكَ عَلَى الْأُسْتَاذِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الصَّائِغِ، وَقَرَأَ كَذَلِكَ عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ شُجَاعٍ الضَّرِيرِ، وَقَرَأَ هُوَ بِهِ عَلَى الْإِمَامِ أَبِي الْفَضْلِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ عَلِيٍّ الْغَزْنَوِيِّ، وَقَرَأَهُ وَقَرَأَ بِهِ على المؤلف، كَذَا نَصَّ الْإِمَامُ الثِّقَةُ أَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ الْقِصَاعِ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ شُجَاعٍ قَرَأَ بِـ [المصباح] عَلَى الْغَزْنَوِيِّ؛ وَابْنُ الْقَصَّاعِ ثِقَةٌ عَارِفٌ ضَابِطٌ، وَقَدْ رَحَلَ) أي: القصاع.

(إِلَيْهِ) أي: إلى ابن شجاع، (وَقَرَأَ) وهو ابن شجاع (وَقَرَأَ عَلَيْهِ فَلَوْلَا أَنَّهُ أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْهُ) (وَلَا شَكَّ عِنْدَنَا). هذا كلام ابن الجزري (وَلَا شَكَّ عِنْدَنَا فِي أَنَّهُ

لَقِيَ الْغَزْنَوِيَّ وَسَمِعَ مِنْهُ).

لاحظ هنا في سند كتاب [المصباح] أنه -وهو سند التلاوة وقرأت بمضمنه-، أنه لا يمر على أبي حيان إنَّما يمر على أبي حيان في سند الإجازة، أما في سند التلاوة لا يمر على أبي حيان، وهذا السبب الذي جعلنا نقول: إنّ الإدغام المطلق ليعقوب -الذي ذكر الشيخ ابن الجزري أنه من [المصباح]- أنه ليس من طرق [النشر].

وابن الجزري خرج فيه عن طرقه، ونحن نقرأ به -طبعًا لا نمنعه-، وإنَّما نقرأ به تبعًا لابن الجزري، وابن الجزري يقرأ به اختيارًا لا أنه من طرقه، وهذا مما خرج به ابن الجزري عن طرق [النشر]؛ لأنّ هناك -لما ذكره- قال: وهو من كتاب [المصباح] من قراءة أبي حيان، حتى يقول: قرأت به على أصحاب أبي حيان، لكن هنا هذا هو السند المعتبر في التلاوة ليس فيه أبي حيان.

فمعناه أنه قرأ بسند [المصباح] بسندٍ آخر لم يدخلْه في [النشر]، ونوضحها إذا وصلناها -إنْ شاء الله-.

لأن حقيقةً بقي الكتاب [الكامل]: فيه تعليقات بسيطة، فهو الكتاب الوحيد الذي بقي فيه تعليقات أو [الكنز] قليلًا فقط، -إنْ شاء الله- الحصة المقبلة ننهي مرويات ابن الجزري وسنبدأ بعد ذلك بالأسانيد إنْ شاء الله، يعني إنّ بقي درس واحد -إنْ شاء الله- الحصة المقبلة بإذن الله؛ فنقف هنا عند [الكامل].

هذا وآخر دعونا أنْ الحمد لله وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.

الطالب: شيخنا كتاب [المستنيرٍ] كم طبعة له؟

الشيخ: كتاب [المستنيرٍ] أنا ما أعرف إلا طبعة الدكتور عمار، وربما دار

الصحابة ربما تكون أيضًا طبعته أو شلحته، شلح يعني: سرق.

الطالب: هذه طبعة دار الصحابة، الشيخ عمار الداودي على مثل طريقة التغيير في الصوَّاغ كان هناك ابن سريج، فهو عدَّ الكل: ابن سريج لأبي شريح.

الشيخ: أول شيء: الدكتور عمار يشكر -حقيقةً- أنه أخرج هذا الكتاب، لكن نحن مثلما نقول: نحن أهل القراءات نحن الذين نستأهل حقيقةً!؛ يعني تكاسلنا مع كتب القراءات، وأهملناها، وما اتجهنا إليها، فجاءها غير المختصين -مع احترامنا للجميع-، وأصبحت كتب القراءات مرتعًا خصبًا، ومادةً علميةً للمتخصصين في اللغويات.

ولهذا أخرجوا هذه الكتب، وهذا حقيقةً ولو كان الأمر بيدي؛ والله، أعيد تحقيق كل هذه الكتب التي حققها غير المتخصصين في القراءات، وأول ما أبدأ به [جامع البيان] الذي حقق في جامعة أم القرى -مع احترامي للجميع طبعًا-، لكن التحقيق لا علاقة له بالقراءات، فمَن يقرأ التحقيق يظن إنّ هؤلاء المحققين يحققون كتابًا في الحديث.

أما تحقيق [المستنيرِ] فهو -حقيقةً- يحتاج إلى تحقيق متخصص في القراءات، ليس فيه خدمة -لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ- في القراءات، وكتاب [المستنيرِ] من أهم كتب القراءات، يعني كتب القراءات تقريبًا خمسة كتب؛ يعني هذه أهمها، فإذا أهل القراءات التفتوا إليها واهتموا بها فقد عملوا عملًا ممتازًا جدًّا: كتاب [النشر]، كتاب [المصباح]، كتاب [المستنير]، كتاب [الغاية] لأبي العلاء، [غاية الاختصار]، كتاب [الكامل].

هذه نستطيع أنْ نقول: إنها الكتب التسعة عند أهل القراءات، المحدثون عندهم الكتب التسعة لكن -مع الأسف- كتب الإمام أبي عمرو الداني أيضًا، يعني

الله يرحم الشيخ الدكتور/ حاتم الظاهري رحمه الله عليه قام بواجبه، لكن هذا لا يكفينا نحن أهل القراءات.

ولهذا نقول: مَن يسمع كلامنا من الشباب وخاصةً المبتدئين الآن النشطين؛ المفروض أنهم يتجهون إلى هذا الآن، والمفروض أنّ الأقسام العلمية المتخصصة في القراءات لا تكون حجر عَثرة أمام هؤلاء الطلاب في إعادة النظر والتحقيق إلى هذه الكتب التي هي حقيقةً إذا لم يحققها أهل القراءات فسيتسلط عليها مَن ليس من أهل القراءات، ولاحظنا هذا الشيء -مع الأسف-.

الطالب: أنّ [جامع البيان] للشارقة.

الشيخ: سيء.

الطالب: طبعة غير جيدة.

الشيخ: فلا شك أنّ تحقيق [جامع البيان] الذي طبعته الشارقة، لا شك أنّ مَن قام بتحقيقه يشكرون عليه -هذا كلامي ربما قبل خمس عشرة سنة أو عشرين سنة يشكرون عليه، ومجهودهم خدموا الكتاب فيما كلٌّ حسب جهده وحسب اختصاصه، لكنه في إطار أهل القراءات؛ أبدًا، والطبعة أيضًا رديئة فيها سَقَط، والجزء الأول عندي تقريبًا عليه أكثر من ثلاثين ملحوظة: ما بين سقط، وما بين خطأٍ علميٍ.

من النسخ التي هم اعتمدوا عليها، يعني النسخة التي هم اعتمدوا عليها اخطأُوا في قراءتها، نعم لا شك في ذلك، لكن لا نبخس الناس أشياءهم، كل عملٍ فرديٍ، وكل عملٍ بشريٍ لا شك أنه يعتريه النقص، حتى هذا الجهد، حتى هذا الكتاب فيه نقص، لكن إذا لم يتجه إليه أهل التخصص؛ ويأتي نقص في كتاب القراءات يتولاه شخص من أهل القراءات ما هو مثل كتاب يتولاه واحد من غير

أهل القراءات -لا يفهم مصطلحاته، لا يفهم دقائقه، لا يفهم طرقه-.

يعني حتى من المشايخ مثلًا يقول لك: هذا الطريق صحيح، هذا السند صحيح، ماذا يعنينا نحن بصحة السند؟ لا علاقة لنا بصحة السند!. صحة السند هذه عند المحدثين، أما نحن عندنا لا تعني شيئًا، لو كان صحيحًا والقراءة التي جاءت بهذا السند الصحيح، والقراءة غير متواترة سيجعلها قراءة متواترة! لن يجعلها قراءة متواترة.

ولهذا نقول: يعني مثل دقائق هذا التخصص المفروض أهل القراءات يقومون بها على أكمل وجه.

ولهذا نقول دائمًا: على الأقسام العلمية أنْ تبحبحها شوية -باللهجة العامية- مع الطلاب ولو في رسائل الماجستير، لماذا لا يكون هناك مشروع؟.



الدرس الثالث عشر

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، السلام عليكم ورحمة الله -تعالى- وبركاته، مسّاكم الله جميعًا بكل خير، ونواصل -إن شاء الله- قراءة كتاب [النشر].

ونحاول اليوم -إن شاء الله- أن نختم المرحلة الأولى من مراحل كتاب [النشر]، وهي مرحلة المرويات، أو التي أطلقنا عليها أو سميناها مرويات الإمام الجزري في علم القراءات، أو في مروياته من كتب القراءات.

فنحاول أننا نختم -إن شاء الله- هذه المرويات وفي الأسبوع القادم -إن شاء الله- سيبدأ بالمرحلة الثانية من كتاب [النشر] -وهي أهم المراحل حقيقة-، وهي مرحلة طرق ابن الجزري وأسانيد ابن الجزري الموصلة لهذه الطرق والروايات والقراءات.

وحقيقة هذا هو قسم الأسانيد كما نقول دائمًا هو أهم شيء في كتاب [النشر]، وهو الشيء الجديد الذي جاء به ابن الجزري، وإلا ما بعد الأسانيد والطرق هو كله موجود في كتب القراءات: سواء أكان في التبويب، أو في الترتيب، أو في الأبواب (أبواب التجويد، ثم أبواب الأصول)، فما فيها شيء يتميز به ابن الجزري عن غيره إلا باختياره، يعني كان يُنص على أن هذا الحكم هو اختياره، أو هذا الحكم به

يأخذ، وإن شاء الله إذا وصلنا إلى مكانها يكون التعليق المناسب.

❁ **فقال المؤلف** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كِتَابُ [الكامل] فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ وَالْأَرْبَعِينَ الزَّائِدَةِ عَلَيْهَا: طبعًا هذا الكتاب مطبوع، طُبع -حسب علمي- طبعتين: طبعة تجارية في مجلد واحد، بعناية الأستاذ جمال الشايب، وهي طبعة تجارية، وحقيقة مهما كان فيها من ملحوظات لكن يشكر عليها حقيقة؛ لأنه استخرجها من عالم المخطوطات إلى عالم المطبوعات، وإن كان فيها تصحيفات و و.. لكن أفضل من أنها تكون مخطوطة، ثم بعد ذلك حُقِّقَتْ تحقيقًا علميًا، وتولى كرسي الشيخ يوسف عبد اللطيف جميل للقراءات في [جامعة طيبة] تولى تمويل طباعة هذا الكتاب في سبع مجلدات، وحقيقة المفروض أنها تكون أيضًا في ثلاث مجلدات، وهو ما نسعى إليه -إن شاء الله- في الطبعة الثانية، سيكون -إن شاء الله- في ثلاث مجلدات، ونسأل الله أن ييسر ذلك، وهاتان الطبعتان هما اللتان -حسب علمي- في هذا الكتاب.

النقطة الثانية المتعلقة بكتاب [الكامل] أنه هو أكثر الكتب طرقًا في [النشر]، يعني [الكامل] ابن الجزري تقريبًا أخذ منه ١٣٥ طريقًا؛ فهذا أكثر شيء، أما بقية الكتب فهي -كما قلنا الأسبوع الماضي- المرتبة الثانية تأتي في كتاب [المستنير]، وهي [المستنير] ١١٥ طريقًا.

فهناك فرق ٢٠ طريقا وهي من الكامل، ويزيد أيضًا طريقين أدائيين للهُزلي؛ فيكون مجموع ما أخذه ابن الجزري عن الهُزلي ١٣٧ طريقًا: ١٣٥ منهم نصية، وطريقان أدائيان.

النقطة الثالثة: **[الكامل]** نلاحظ أنه مغربي وليس عراقيًا، وإن كان ابن الجزري أولًا بدأ بالداني، وقلنا في أول محاضرة قلت: لا أعرف ما هي المنهجية التي تتبعها

الشيخ في ذكره لهذه الكتب، والدكتور عبد الرحمن يقول: احتمال لأجل الأمصار، فمشيت معنا تماما حتى وصلنا هنا، فهو كان من المغرب لكنه توفي في المشرق، ربما يجاب عن هذا، فبدايته مغربية، ونهايته انتقل إلى رحمة الله وهو في المشرق.

سنرى هل سيركب مع الكتب الآتية أم لا؟

(كِتَابُ [الكامل] فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ وَالْأَرْبَعِينَ الزَّائِدَةِ عَلَيْهَا، تَأْلِيفُ الْإِمَامِ الْأُسْتَاذِ النَّاقِلِ أَبِي الْقَاسِمِ يُوسُفَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ جُبَارَةَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ الْهُذَلِيِّ الْمَغْرِبِيِّ نَزِيلِ نَيْسَابُورَ، - تُوُفِّيَ بِهَا سَنَةَ خَمْسٍ وَسِتِّينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ-.

أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخَانِ: الْمُعَمَّرُ الْأَصِيلُ الْمُقْرِي أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَاتِمٍ الْإِسْكَنْدَرِيُّ، وَالْأَصِيلُ الْعَدْلُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ نَصْرِ اللهِ بْنِ النَّحَّاسِ الْأَنْصَارِيُّ).

هو طبعًا الشيخ يقول: (أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ)، هذا علي جده السادس، محمد بن علي وهذا السبب الذي يجعل بعض الباحثين عندما يبحث عن ترجمة، يقول لم أجده، فما ينتبه إلى أن بعض العلماء يتفننون في ذكر الأسماء، فينسبونه إلى جده الأول أو جده.

فهذا مر معنا أيضًا في أحد الأسانيد عمر بن غدير، غدير هذا جده الثالث ربما أو الرابع، فهذا محمد بن علي، يعني علي ليس أبًا لمحمد، وإنما هو جده الثالث، وإلا فهو أبو عبد الله محمد بن أعتقد ابن أحمد بن نصر.

(قِرَاءَةً مِنِّي عَلَيْهِمَا بِالْجَامِعِ الْأُمَوِيِّ، قَالَ الْأَوَّلُ:) وهو الإسكندري (أَخْبَرَنَا به الشَّيْخُ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ غَدِيرٍ) نعم، هذا عمر بن غدير جده الثالث، (ابْنِ الْقَوَّاسِ الدِّمَشْقِيُّ مُشَافَهَةً عَنِ الْإِمَامِ أَبِي الْيَمَنِ الْكِنْدِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي بِهِ شَيْخِي أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيِّ -تِلَاوَةً وَسَمَاعًا-، قَالَ: أَخْبَرَنِي بِهِ أَبُو الْعِزِّ مُحَمَّدُ بْنُ

الْحُسَيْنِ بْنِ بُنْدَارٍ الْوَاسِطِيُّ كَذَلِكَ عَنِ الْمُؤَلِّفِ كَذَلِكَ، وَقَالَ الشَّيْخُ الثَّانِي) وهو الأنصاري وهو أبو عبد الله محمد بن علي (أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ الْأَصِيلُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْقَاسِمُ بْنُ الْمُظَفَّرِ بْنِ مَحْمُودِ بْنِ عَسَاكِرَ) وعساكر هذا جده السابع، يعني عساكر القاسم بن المظفر بن محمود بن عساكر، هنا الشيخ جعله جده الثالث ربما أو الرابع، هو في الأصل جده السابع، واسمه موجود في كتب التراجم كاملًا.

أَبُو مُحَمَّدٍ الْقَاسِمُ بْنُ الْمُظَفَّرِ بْنِ مَحْمُودِ بْنِ عَسَاكِرَ -قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ مِنْ سُورَةِ سَبَأٍ إِلَى آخِرِهِ وَإِجَازَةً لِبَاقِيهِ-، قَالَ: أَخْبَرَنِي بِهِ.منتهى.

كل النسخ الخطية وهذا المكان ننتبه إليه بعض الشيء، هذا المكان هذا السند ابن الجزري لم يكمله، كل النسخ الخطية لمَّا تأتي إلى عند (أَخْبَرَنِي بِهِ) بما فيها النسخ التي عليها خط ابن الجزري، وبما فيها النسخ التي سُمعت على ابن الجزري، والتي قرأها وقُرأت على ابن الجزري، التي هي الأصل أيضًا، كلها تنتهي عند قوله: (أَخْبَرَنِي بِهِ).

من أخبره من هو شيخه؟ هذا غير موجود في النسخ الخطية!، العشر نسخ الخطية التي وقفت عليها ليس فيها هذا الشيء!، لكن كل النسخ بعد كلمة (أَخْبَرَنِي بِهِ) فيه بياض، ومكتوب في الحاشية (بياض في الأصل) يعني بعض النسخ مكتوب في الحاشية (بياض) هكذا -كلمة واحدة- (بياض)، معناه أنه لا شيء بعدها، وبعض النسخ مكتوب (بياض في الأصل)، المنقول عنه، وبعض النسخ مكتوب فيها (بياض في النسخة المسموعة عن المؤلف).

يعني ابن الجزري -رحمة الله عليه- لم يُكمل هذا الإسناد، لكن الموجود في الطبعة المطبوعة -وهي طبعة الشيخ الضباع، وطبعة الشيخ دهمان رحمة الله عليهما جميعًا-، أعتقد أن فيها تدخلًا؛ لأن في المطبوع، يعني مثلًا أنا أقرأ لكم الكلام

الذي علقت به قديمًا بعد كلمة أخبرني به هنا حاشية مكتوب: (وقع في جميع النسخ بعد كلمة به (بياض)، وكلها -أي النسخ الخطية- أشارت إلى أنه في الأصل، ففي (ت) -يعني النسخة التي نرمز لها بتاء- فراغ بمقدار سطر)، طبعًا نقول هذا الكلام لمن يسمعنا الذي ليس عنده هذه النسخة، فنقرأ له هذه الحاشية حتى يستفيد منها.

(ففي (ت) التي هي إحدى النسخ الخطية، فراغ بمقدار سطر، ثم علق عليه في الحاشية كذا وُجد في أصلٍ عليه خطُّ المؤلف). انتهى.

(وفي (ز) النسخة الخطية الأخرى كنا نرمز لها بحرف الـ (ز) التي هي النسخة الأزهرية، وفي (ز) كتب فوق الفراغ بخطٍ رقيق -يعني فوق كلمة به -البياض هذا فوقه بخط رقيق- يعني بخط السمك يختلف عن سمك الكتابة- كذا (بياض) في نسخة الأصل). انتهى١١:٣٨

(وكتب في الحاشية من هذه النسخة الأزهرية، قال المؤلف: لعل ابن عساكر يرويه بالإجازة عن أصحاب أبي العلاء الهمَذاني أو الهمْذاني كأبي الحسن بن المقيّر، وعجيب بنت).

-طبعًا أنا كاتب عندي الباقرادي لا هي بالعكس الباقيداري الموجود عندنا في [النشر] هنا هذا تصحيف أو خطأ الصواب الباقداري-.

(لعل ابن عساكر يرويه بالإجازة عن أصحاب أبي العلاء بن الهمذاني كأبي الحسن بن المقيّر وعجيبة بنت الباقيداري وغيرهما عن الهمذاني عن أبي العز عن المؤلف).

لعل هذا الكلام الموجود في الحاشية الأزهرية، هو الذي جعل الشيخ الضباع والشيخ دهمان، يجعلانِه في المتن، والعجب -طبعًا الشيخ الضباع ما علق على

نسخته [النشر] ما عنده تعليق-، الشيخ دهمان -رحمة الله عليهما جميعًا- عنده تعليقات في بعض اختلافات النسخ.

وإن كان هنا نقطة مهمة جدًا، الشيخ دهمان رحمة الله عليه في مقدمة تحقيقه لكتاب [النشر]، ذكر أن هذا الكتاب -أي: [النشر]- أنه كتاب في مفردات اللغة أو ما يشابه ذلك، فحقيقة هو ليس في اللغة هو في القراءات، يعني في مقدمته ذكر كلامًا يحتاج أن يُنبَّه عليه، وليت أحدًا ينقل هذا النص ويعرضه في [الفيس بوك] أو في [التويتر]؛ حتى لا يرجع إليه الباحثون على أن كتاب [النشر] هو في اللهجات العربية؛ هو كتاب في القراءات.١٣:٢٩

الشيخ دهمان -رحمة الله عليه- وضع في نسخته بعد كلمة (أَخْبَرَنِي بِهِ) قال: (بياض في أكثر النسخ)، مع أن الشيخ دهمان -رحمة الله عليه- لم يترك البياض، يعني جعل عبارة (قَالَ: أَخْبَرَنِي بِهِ) جاء بعدها بالكلام مباشرة وهو:

الشيخ لأحد الطلاب إقرأ من نسخة الضباع التي معك:

أحد الطلاب: (قَالَ: أَخْبَرَنِي بِهِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَبِي الْعَلَاءِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْعَطَّارِ الْهَمَذَانِيِّ).

إذًا الموجود في المطبوع (قَالَ: أَخْبَرَنِي بِهِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ) هذا الكلام ليس من كلام ابن الجزري، يعني هذا النص الموجود في المطبوعة الآن في طبعة الشيخ الضباع، والموجود في نسخة الشيخ دهمان: (أَخْبَرَنِي بِهِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَبِي الْعَلَاءِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْعَطَّارِ الْهَمَذَانِيِّ سَمَاعًا لِبَعْضِهِمْ وَإِجَازَةً)... إلى نهاية السند، ١٥:٠٠هذا ليس موجودًا في متن [النشر]، والمنقول عن ابن الجزري في الحواشي هو: لعل، عبارة (لعل ابن عساكر)، فابن الجزري لم يجزم، لكن الموجود في المطبوع جزم بأن ابن عساكر يرويه عن أبي الحسن،

لاحظتم الفرق؟ ابن الجزري يقول: الذي وردنا ووصلنا عن ابن الجزري أنه يقول: لعل ابن عساكر، هذا ليس تأكيدًا؛ هذه نقطة.

أيضًا الدكتور/ أيمن في [السلاسل الذهبية] جعل هذا السند بهذه الطريقة،كما هو في المطبوع، وهذا خطأ، ما هو موجود في مطبوع [السلاسل الذهبية] خطأ، ما هو موجود في نسخة الضباع خطأ، ما هو موجود في نسخة دهمان خطأ، عشر نسخ أو إحدى عشرة نسخة لا يمكن أنها تتفق على أن هذا الكلام يكون فيه (بياض) ثم تأتينا هذه النسخ الثلاثة بإدماج هذا النص.

إذا كانوا قد اعتمدوا على قول ابن الجزري: (لعل ابن عساكر)؛ هذا الاعتماد ليس في محله، إذا كان هذا الكلام الموجود في المطبوع في هذه النسخ إذا كان موجود في نسخة خطية في المتن، ليتهم ينبهوننا عليها: ما مقدارها؟ ما قوّتها؟

والشيخ دهمان -رحمة الله عليه- النسخة التي اعتمدها أصلًا وهي النسخة الظاهرية فيها هذا (البياض)، وليس فيها هذا الكلام الموجود؛ هذه نقطة.

الدليل الثاني على أن هذا السند الموجود في المطبوع والموجود في [السلاسل الذهبية] لا يصح: هو أن ابن الجزري في [غاية النهاية] لم يُترجم لأبي الحسن بن المقيّر، ولم يُترجم لعجيبة، ولو كان من رجال سنده في أي كتاب لذكره؛ لأن هذه عادة ابن الجزري في [غاية النهاية]، بعض الذين يترجم لهم يأخذهم من أسانيد كتب القراءات، فأي رجل يمر عليه في إسناده في أي كتاب من كتب القراءات، أو في أي إسناد من أسانيد القراءات يذكره ويقول: إنه من كتاب كذا ومن كتاب كذا، ولما جاء عند عجيبة لم يذكرْها، ولما جاء عند أبي الحسن بن المقيّر لم يذكرْها؛ هذه نقطة.

النقطة الثانية: وهي عجيبة أيضًا، هناك كتاب [مشيخة ابن طرخان]: ابن

طرخان هذا تلميذ للقاسم بن المظفر بن عساكر، وعمل له مشيخة ولما كنت أراجع: ماذا كتب عن شيخه أبي محمد القاسم؟ فوجدت أنه ذكر له ترجمة: هو فلان ابن فلان، وُلد سنة كذا، وكان عالمًا، ولما جاء يذكر حديث عنه -كعادة من يروي عن شيوخه- فقال: أخبرني أبو محمد القاسم.-طبعًا الكلام في الحديث، لكن التشابه عندي، أنه قال: أخبرني أبو محمد القاسم المظفر إجازة أو كذا سماعًا، قال أخبرني به... وانتهى، (بياض).

حتى الشيخ المحقق يقول: بعد كله به، بياض بمقدار يمكن ١١ سطر تقريبًا، فهل الشيخ القاسم ابن عساكر -رحمة الله عليه- هل أسانيده مبتورة؟ ما ندري!، لكن هذا السند هنا في كتاب [النشر] في القراءات مكتوب، وسنده في كتاب المشيخة - مشيخة ابن طرخان- وهي مطبوعة في مجلد تلميذه ابن طرخان، أيضًا لما جاء يذكر له سندًا في الحديث لم يذكر شيخه قال: أخبرني به، وانتهى.

فالآن لو أن طلاب الحديث وليت ممن يسمعنا يكون له علاقة بالمشيخات والمخطوطات، لو يركز لنا على هذا الشيخ ويأتينا بأسانيده إذا مر عليه لعلنا نجد.

فالخلاصة: أنه لا يصح -إلى الآن- إدماج هذا السند الموجود في المطبوع سواء أكان في نسختي الضباع ودهمان أو نسخة السلاسل الذهبية، هذا السند لا يصح؛ لأن كلمة ابن الجزري لعل ابن عساكر يرويه، هذه الكلمة لا ترمى؛ هذه الكلمة لها دلالتها.

فهل ابن الجزري لم يكمل السند لأنه غير متأكد من صحة سند القاسم؟ احتمال، وهذا السبب أن الشيخ ابن الجزري تركه عمدًا؛ لأنه موجود في النسخ الأصلية من [النشر]، يعني النسخ القديمة من [النشر] التي قُرأت عن ابن الجزري وذكرناها -قبل قليل-، هذا السقط، أو هذا البياض موجود فيها.

وعلى فرض أن ابن عساكر –طبعًا، ابن عساكر يروي عن ابن الحسن المقير ما فيها شك، ويروي عن أبي العلاء الهمذاني بواسطة أبي الحسن المقير، هذا موجود في كتب التراجم، وابن عساكر إجازته عن ابن المقير كان عمره ثلاث سنوات أو أربع سنوات.

الشيخ ابن الذهبي يقول: "وأحضر في سنة مولده على النيرباني"، يعني السنة الأولى من عمره جاء به أبوه إلى الشيخ النيرباني، "وفي الثانية" يعني وأجاز له "ذهب به إلى كريمه"، وطلب منه –طبعًا هذا كلام الذهبي وكلام ابن حجر–، "وفي الثالثة" يعني لما كان عمره ثلاث سنوات، "على محمد بن غسان، وفي الرابعة على ابن المقير".

فيروي عن ابن المقير وهو بأربع سنوات، وهذا طبعًا إجازة، لكن مع ذلك الشيخ الذهبي يقول: تكملة لترجمة هذا الرجل يقول: "وينسب إلى تخليطٍ في نِحلته"، وهذه عبارة الإمام ابن حجر "وينسب إلى تخليط في نحلته" يعني في معتقده.

الذهبي قال: "الله يسامحه وإيانا، عليه مآخذ في دينه ونِحلته"، هذه عبارة الإمام الذهبي –رحمة الله عليه–.

فنستنتج من هذا: أن هذا الإسناد –حقيقة– يجب أن يكون في الحاشية ولا يجب أن يكون في متن [النشر]؛ لأن كل النسخ الخطية لم تضعْه في [النشر]، يعني لا توجد أي نسخة فيها هذا الكلام، أن ابن عساكر قرأ به على جماعة من أصحاب أبي الحسن، وكان منهم المسند أبو الحسن، فهذه المعلومة تحتاج إلى تثبت.

نكمل، قال الشيخ: (وَقَرَأْتُ جَمِيعَ الْقُرْآنِ بِمَا دَخَلَ فِي تِلَاوَتِي مِنْ مُضَمَّنِهِ مِنَ الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ وَغَيْرِهَا عَلَى الشُّيُوخِ: الْأُسْتَاذِ أَبِي الْمَعَالِي مُحَمَّدِ بْنِ اللَّبَّانِ

الدِّمَشْقِيِّ، وَالْعَلَّامَةِ أَبِي عَبْدِ اللهِ بْنِ الصَّائِغِ، وَالْإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْوَاسِطِيِّ، وَإِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [النحل:٩٠] عَلَى الْأُسْتَاذِ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْجُنْدِيِّ، وَقَرَأَ ابْنُ اللَّبَّانِ بِمَا تَضَمَّنَهُ مِنَ الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ فَقَطْ عَلَى شَيْخِهِ الْأُسْتَاذِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ الْوَجِيهِ الْوَاسِطِيِّ) وهو صاحب كتاب [الكنز].

(وَقَرَأَ هُوَ بِجَمِيعِ مَا تَضَمَّنَهُ جميع الْقِرَاءَاتِ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ غَزَالٍ الْوَاسِطِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الْبَدْرِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ الدَّاعِي، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْكَالِ الْحِلِيِّ، وَعَلَى أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمَنْصُورِ بْنِ الْبَاقِلَّانِيِّ الْوَاسِطِيِّ، وَقَرَأَ ابْنُ الْكَالِ بِهِ عَلَى الْإِمَامِ الْحَافِظِ أَبِي الْعَلَاءِ، وَقَرَأَ بِهِ أَبُو الْعَلَاءِ وَابْنُ الْبَاقِلَّانِيِّ عَلَى الْإِمَامِ أَبِي الْعِزِّ الْقَلَانِسِيِّ، وَقَرَأَ بَاقِي شُيُوخِي بِمَا تَضَمَّنَهُ مِنَ الْقِرَاءَاتِ الِاثْنَتَيْ عَشْرَةَ وَغَيْرِهَا عَلَى شَيْخِهِمْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الصَّائِغِ، وَقَرَأَ كَذَلِكَ عَلَى الْكَمَالِ بْنِ فَارِسٍ، وَقَرَأَ كَذَلِكَ عَلَى الْإِمَامِ أَبِي الْيَمَنِ الْكِنْدِيِّ، وَقَرَأَ بِمُضَمَّنِهِ عَلَى سِبْطِ الْخَيَّاطِ، وَقَرَأَ بِمُضَمَّنِهِ عَلَى الْإِمَامِ أَبِي الْعِزِّ الْقَلَانِسِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ أَبُو الْعِزِّ عَلَى مُؤَلِّفِهِ، الْإِمَامُ أَبِي الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ، رَحَلَ إِلَيْهِ لِأَجْلِ ذَلِكَ فِيمَا أَخْبَرَنِي بِهِ بَعْضُ شُيُوخِي، ثُمَّ وَقَفْتُ عَلَى كَلَامِ الْحَافِظِ الْكَبِيرِ أَبِي الْعَلَاءِ الْهَمَذَانِيِّ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَيْهِ بِبَغْدَادَ)، يعني أنه لم يرحل إليه.

(أَنَّهُ قَرَأَ عَلَيْهِ بِبَغْدَادَ وَهُوَ الصَّحِيحُ) أو ربما رحل إليه إلى بغداد (وَاللهُ أَعْلَمُ).

أيضًا نُذّكر بالنقطة التي ذكرناها سابقًا، وهو أن هذا السند فيه الواسطي وهو ابن عبد المؤمن صاحب كتاب [الكنز]، ومع ذلك ليس هناك أي طريق عن ابن عبد المؤمن من طرق [النشر]، وهو الآن ربما هذا رابع كتاب يمر معنا في إسناد التلاوة، يعني في إسناد الأداء.

فهذا الإسناد: وقرأ ابن اللبان بما تضمنه من القراءات العشر -هذا ليس نصًا، هذا إسناد تلاوة، يعني إسناد أداء-، ومع ذلك هناك ابن ا لجزري في الأسانيد الأدائية لم يذكره، معناه أن الشيخ عنده منهجية معينة.

طبعًا هذا الكتاب -كتاب [الكامل]- هو آخر كتاب من الكتب التي اعتمد عليها ابن الجزري في الطرق، الكتب التي ستأتي: [المنتهى في القراءات] و [الإشارة] و [المفيد]... إلى نهاية المجموعة، هذه لا يوجد منها كتاب أخذ منه ابن الجزري أيَّ طريق.

يعني يمكن أن نقول: الكتب التي روى منها ابن الجزري نصًّا وأداءً وذكرها في قسم الأسانيد، تنتهي هنا، ما سيأتي هي نعدها فقط مرويّات، نعدها من الكتب المرويّات لابن الجزري وليست من أصول [النشر].

كتاب المنتهى في القراءات العشر: يقول الشيخ:

(كِتَابُ [الْمُنْتَهَى فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ]، تَأْلِيفُ الْإِمَامِ الْأُسْتَاذِ أَبِي الْفَضْلِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْخُزَاعِيِّ، -وَتُوُفِّيَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ- قَرَأْتُ بِهِ ضِمْنًا عَلَى شُيُوخِي الْمَذْكُورِينَ آنِفًا فِي كِتَابِ [الكامل]لِلْهُذَلِيِّ بِإِسْنَادِهِمْ إِلَى أَبِي الْقَاسِمِ الْهُذَلِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى شَيْخِهِ أَبِي الْمُظَفَّرِ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَبِيبٍ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى الْخُزَاعِيِّ.

كِتَابُ الْإِشَارَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ: تَأْلِيفُ الْإِمَامِ الثِّقَةِ أَبِي نَصْرٍ مَنْصُورِ بْنِ أَحْمَدَ الْعِرَاقِيِّ، -وَتُوُفِّيَ سَنَةَ).

بعدين بياض، في جميع النسخ أيضًا، في جميع النسخ الخطية من كتاب [النشر] لم تُذكر سنة الوفاة، وتوفي سنة (بياض).

طبعًا كتب التراجم تقول إنه توفي سنة ٤٥١ من الهجرة، لكن قصدي أنه في [النشر] بعد كلمة (سنة) ليس فيها ذكر لسنة الوفاة.

يقول الشيخ: (دَخَلَ فِي قِرَاءَتِي ضِمْنًا عَلَى شُيُوخِي بِإِسْنَادِهِمْ إِلَى الْهُذَلِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ الْهُذَلِيُّ عَلَى الْمُؤَلِّفِ).

يعني الهذلي قرأ بكتاب الإشارة على أبي نصر العراقي.

طبعًا [السلاسل الذهبية] هنا الدكتور/ أيمن يقول: الصواب أن الهذلي - وهذا الكلام بالنسبة لكتاب [الكامل] صحيح؛ لأن كل أسانيد الإمام الهذلي في [الكامل] عن أبي نصر العراقي هي ليست عنه مباشرة، وإنما هي بواسطة اثنين، يعني اثنان من تلاميذ العراقي هما شيخان للهذلي، تلميذان من تلاميذ العراقي شيخان للهذلي، فالهذلي يروي عن العراقي في الكامل، يروي عنه بواسطة.

هنا كلام ابن الجزري رحمة الله عليه أن الهذلي قرأ به على العراقي مباشرة، أيهما الصواب؟ [الكامل] ليس فيه رواية الهذلي عن العراقي مباشرة، وإنما يروي عنه ٢٩:٢٦ بنفرين.

وهنا الشيخ ابن الجزري يقول: إن الهذلي قرأ به على المؤلف مباشرة، حقيقة ما هو في [النشر] له وجهٌ من الصواب؛ لأن الهذلي أدرك -أقل شيء- ٥٠ سنة من حياة العراقي، ونحن قلنا العراقي تُوُفي سنة ٤٥١، ورحلة الشيخ الهذلي إلى المشرق بدأت في سنة ٤٢٤ أو ٢٥ لنقل أنها ٤٢٥، من ٤٢٥ إلى ٤٥١ هذه ٢٦ سنة.

نحن نقول احتمالات، يعني احتمال أن الشيخ الهذلي قرأ بكتاب [الإشارة] على مؤلفه، تأتي عندنا مسألة لماذا لم يسند عنه؟ -الله أعلم- ليس شرطًا.

كما نقول: أن الإمام ابن الجزري يروي [الكنز] ولم يختر منه، رغم أن

صاحب [الكنز] من أعمدة أسانيد ابن الجزري، نحن نقول: احتمال، يعني لا نستطيع -أو العبد الضعيف على الأقل- لا أستطيع أن أخطِّئ ابن الجزري في قوله: (وَقَرَأَ بِهِ الْهُذَلِيُّ عَلَى الْمُؤَلِّفِ)؛ لأنه ليس هناك ما يمنع، صحيح أن الهذلي في [الكامل] لم يروِ عنه مباشرة، لكن هذا شيء آخر؛ هذا كتاب وهذا كتاب.

والروايات أو الطرق التي يرويها الإمام الهذلي عن ابن نصر العراقي بواسطة، وحتى الأسانيد التي أخذها ابن الهذلي في [الكامل] عن العراقي بواسطة الهذلي أيضًا هي بواسطة، يعني ليس عندنا في [النشر] ولا في [الكامل] أن الهذلي يروي أو يأخذ مباشرة عن العراقي.

الأسانيد التي في [الكامل] للهذلي، الطرق التي أخذها عن العراقي هي بواسطة شيخين من تلاميذ العراقي.

نعيد، [السلاسل الذهبية]، عنده هنا اعتراض وجيه، وهو طبعًا الاعتراض على كلمة ابن الجزري (وَقَرَأَ بِهِ الْهُذَلِيُّ عَلَى الْمُؤَلِّفِ)، ابن الجزري يقول: الهذلي قرأ على العراقي كتاب [الإشارة] هذا واضح هذا نص صريح.

الدكتور/ أيمن في [السلاسل الذهبية] يقول: لا، يعني حتى إنه أيضًا جاء بعبارة ليست بجيدة، قال: "ولم يدع الهذلي ذلك"، المسألة ليست مسألة ادعى.

وأقرأ لكم نصه حتى لا نُقوِّل ما لم نَقُل، وحتى الإخوان تلاميذ الشيخ الذين أرسلوا لنا بالاعتراض يسمعونه، الشيخ –حفظه الله- يقول عن الشيخ الهذلي –رحمة الله عليه-.

طبعًا الدكتور/ أيمن، دائمًا يقول: الجزري لا يقول ابن الجزري إلا في مواضع قليلة، فنقرأ نصه، وهذا عند المحدثين مَنْ يقرأ نص شخص لا بد أن يقرأه كما هو بصحته، وبعدم صحته إن فيه نظر يذكره بعد ذلك.

يقول الشيخ –الله يحفظه-: "ذِكر الجزري لقراءة الهذلي على العراقي سهوٌ، فإن الهذلي يروي عن العراقي بواسطة إما محمد بن أحمد النوجاباذي، وإما محمد بن علي الزنبيلي"، وهذا هو الموجود في [الكامل]: يعني الهذلي ذكر طريق لورش أو لغيره عن أبي نصر، يقول: "أخبرني أو قرأت بها النوجأباذي أو على الزنبيلي على أبي نصر".

تكملة كلام الشيخ: "وذلك كما في عشرات المواضع من [الكامل]"، هي ليست عشرات ربما أربع مواضع أو خمس مواضع، "وأما قراءة الهذلي –والكلام للدكتور –الله يحفظه- على العراقي فلم يدعِها الهذلي، ولا هي مذكورة في تراجم المذكورين من [غاية النهاية]". انتهى الكلام.

طبعًا مع احترامنا للدكتور/ أيمن، لكن كما قلت –حقيقة- في كتابه [السلاسل الذهبية] هناك عبارات كان الأولى ألا يقولها، وهو أدرى بما يقول حقيقة، فلم يدعها -قد تكون في اللغة ما فيها شيء، لكن في عصرنا الآن ربما يُفهم منها -نوعًا ما كلمة لا تليق بحق الإمام الهذلي في رده على ابن الجزري-، يعني كأن الذي ذكره ابن الجزري هو ادعاء على الهذلي، وأنا عندما أقول لم يدع فلان كأنك تقول: ابن الجزري ادعى ذلك، وهذا ليس ادعاء.

كلام ابن الجزري لا غبار عليه، الاحتمال وارد، إذا كان الشخص -أي شخص- يدرك أو أدرك شيخًا أدرك من عمره ٢٥ سنة، نحن قلنا أدرك من حياته ٥٠ سنة، لكن ٢٦ سنة منها هي مظنة للِّقاء؛ لأن الهذلي هذه الـ ٢٦ سنة هو في هذه المنطقة من العالم في المشرق، ووصل نيسابور، يعني نيسابور من وصلها ألا يستطيع أن يصل إلى خراسان؟، والشيخ دخل بغداد، يعني لا يوجد منطق أو دليل عقلي يمنع ذلك، ما هو موجود في [الكامل]هذا ليس دليلًا، يقول: هذا اختيار الهذلي أنه لم يسند عنه مباشرة، -الله أعلم لماذا؟-

لكن أن يخطِّأ ابن الجزري في شيء لا دليل عليه إلا عدم ذكر [الكامل]له مباشرة، لا!.

ثانيًا: هذه قراءة كتاب، وأجازه وربما قرأ به القرآن، رغم أن الشيخ لم يقل: ما هو الذي قرأ به من القرآن، يعني الشيخ ابن الجزري لم يذكر لنا كم من القرآن قرأه الهذلي على العراقي؟، وإنما قال: وقرأ به، أي: بالإشارة إلى الهذلي...

قد يكون هذا الذي قرأ به قد يكون من الفاتحة وخمس آيات من البقرة، لماذا لم ينقل؟ لا أدري، هل الذي في [السلاسل] خطأ؟ أنا أقول ليس خطأ ١٠٠٪ لكن أقول أنه احتمال قوي، ومع قوة هذا الاحتمال لا يرقى لأن ينقض كلام ابن الجزري.

طالما أننا في باب الاحتماليات، فاحتمال ابن الجزري عندي أولى وأقوى، -والله أعلم-، ولكل وجهة.

أنا قصدي أن ما في [السلاسل الذهبية] يعاد فيه النظر، وكلام ابن الجزري واضح، والهذلي دخل العراق دخل بغداد سنة ٤٢٥، وقالوا عنه: الإمام الذهبي يقول: "لا أعلم أحدًا في هذه الأمة رحل في القراءة رحلته، ولا لقي من لقي من الشيوخ مثله".

والشيخ أيضًا الهذلي -رحمة الله عليه- يقول -معنى كلامه-: لم يبق شيخ مشهور إلا ورحلت إليه، -الكلام بهذا المعنى موجود في كتب تراجمه، الكتب التي ترجمت له يذكرونه-، وكان يذهب إلى الشيوخ، أيعقل أنه يدرك ٢٦ سنة من مكانة أبي نصر العراقي ولا يذهب إليه، ويروي عنه بواسطة، -الله أعلم-.

كِتَابُ الْمُفِيدِ فِي الْقِرَاءَاتِ الثَّمَانِ: (كِتَابُ الْمُفِيدِ فِي الْقِرَاءَاتِ الثَّمَانِ، تَأْلِيفُ الْإِمَامِ الْمُقْرِي أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْحَضْرَمِيِّ الْيَمَنِيِّ، وَتُوُفِّيَ فِي

حُدُودِ سَنَةِ سِتِّينَ وَخَمْسِمِائَةٍ وَهُوَ كِتَابٌ مُفِيدٌ كَاسْمِهِ اخْتَصَرَ فِيهِ كِتَابَ التَّلْخِيصِ لِأَبِي مَعْشَرٍ الطَّبَرِيِّ وَزَادَهُ فَوَائِدَ).

(وَزَادَهُ فَوَائِدَ) إذًا هذا يرد على من ذكر أن كتاب [المفيد] هو اختصار لـ [التلخيص]، هو اختصار مع زيادة فوائد، إذًا هو ليس صورة منه؛ لأن بعض الباحثين يذكر هذا الشيء، يقول هو صورة من باب رِفعة كتاب [التلخيص] وغيرها لكتاب [المفيد]، ومَنْ ينظر في الكتابيْن يجدْ شخصية المؤلف الحضرمي -رحمة الله عليه- وأنها ليست تبعًا لأبي معشر الطبري -رحمة الله عليه- في كل جزئية من هذا الكتاب.

يقول الشيخ -رحمة الله عليه-: (قَرَأْتُ بِهِ الْقُرْآنَ ضِمْنًا عَلَى الشُّيُوخِ الْمِصْرِيِّينَ، وَقَرَءُوا بِهِ كَذَلِكَ عَلَى شَيْخِهِمْ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الصَّايِغِ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى شَيْخِهِ الْكَمَالِ بْنِ سَالِمٍ الضَّرِيرِ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ شُجَاعِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَيِّدِهِمُ الْمُدْلِجِيِّ الْمِصْرِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى الْمُؤَلِّفِ ابن عَبْدِ اللهِ الْحَضْرَمِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ الْمُؤَلِّفُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عُمَرَ الطَّبَرِيِّ صَاحِبِ أَبِي مَعْشَرٍ وَعَلَى سَعِيدِ بْنِ أَسْعَدَ الْيَمَنِيِّ).

لاحظ هنا أن ابن الجزري غير منهجيته كلها، أي كان في الإسناد لما ينتهي إلى مؤلف الكتاب ينتقل إلى الكتاب الثاني.

هنا ماذا يقول؟ المؤلف وهو الحضرمي، (وَقَرَأَ بِهِ عَلَى الْمُؤَلِّفِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْحَضْرَمِيِّ)، المفروض السند هنا ينتهي، ثم يرجع الشيخ فيقول: وَقَرَأَ بِهِ الْمُؤَلِّفُ) قرأ بماذا؟ يعني بـ[المفيد]، قرأ به على أبي الحسن علي، كتابي أنا [المفيد] أقرأ به على شيخي على أبي الحسن علي بن عمر الطبري صاحب أبي معشر وعلى سعيد بن أسعد اليمني!

فحقيقة هذا النص -كما قلت- فيه مخالفة لمنهجية ابن الجزري.

يعني وقرأ به المؤلف على فلان وفلان، ما هي عادة ابن الجزري في الكتب التي سبقت، ولكن الأصح -والله أعلم- أن هذا الكلام المفروض يكون في [التلخيص] لأبي معشر، يعني يكون في سند [التلخيص] لأبي معشر.

والدليل عندي على ذلك: السياق الذي جاء به هذا السند عند ابن السلّار -رحمة الله عليه-، فكأن الشيخ ابن الجزري، -يمكن القول- لأن السابقين كانوا يعتمدون في تأليفهم نظام البطاقات، يعني معلومة ببطاقة، والآن هذه الطريقة اندثرت أو شبه اندثرت، فربما.

لكن هذا السند بهذه الطريقة هو في كتاب ابن السلار: "قديمًا قلنا: ما بين النجمتين سقطت من (ت) وفي (م) تحرّفت العبارة الأخيرة إلى: "وقرأ به على المؤلف على أبي الحسن"، كذا ذكر المؤلف -وهو ابن الجزري -رحمة الله عليه- أن الحضرمي قرأ على الطبري صاحب أبي معشر، -وقديما قلت: وهو سهوٌ منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إذ الموجود في إجازة في آخر كتاب [المفيد] أنه قرأ على أبي علي الحسن بن عبد الله بن عمر عن أبيه بن أبي معشر. انتهى

وقد يكون المؤلف -ابن الجزري- تجوَّز في العبارة على قول: من أثبت قراءة الحسن بن عبد الله على أبي معشر نفسه دون واسطة أبيه، وقول المؤلف أيضًا: وقرأ به المؤلف على أبي الحسن صوابه: وقرأ بما حواه المؤلف).

هذا الكلام قلته قديمًا قبل ٢٠ سنة تقريبًا، والآن أقول -حقيقة-: ما قلت إنه وهو سهو منه ليس سهوًا.

طبعًا ذلك الزمن الذي كنت أشتغل فيه في البحث، لم يكن كتاب السلاسل كتاب [غاية طبقات القراء] لابن السلار، لم يكن موجودًا ذاك الوقت، لكن بعد

يمكن بعشر سنوات أو خمس سنوات تقريبًا صدر هذا الكتاب، فبعد الرجوع إليه فوجدت أنه حقيقة أي شخص يعتني ب [النشر] لا بد أن يكون عنده هذا الكتاب.

فأقول: ليس سهوًا بل هو صواب؛ لأن سند المؤلف مذكور عند شيخه ابن السلار صفحة ٦٠، -والله أعلم-.

وهما رجلان: ابن العرجاء الحسن بن عبد الله وعلي بن عمر، وما كنا نقول إنه تجوُّزٌ في العبارة الحقيقة -الله أعلم- ظهر في أنه لا تجوز في العبارة بل المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ اتبع شيخه ابن السلار حيث توجد، وحيث أطلقنا [المفيد] في كتابنا فإياه نريد لا مفيد الخياط.

هذه التي علقت عليها بقولنا: "هذا تجوُّزٌ في العبارة، أو سهوٌ".

هذا كلام زمان أيام كانت حدة الشباب، والواحد ما يصدق يحصل المؤلف ولا يحصل الإمام الكبير، جاءت منه هفوة، على طول يتسرع و و.. وهذا كله خطأ طبعًا الآن في هذه السن تعلمنا أن نزن الكلمة في حق العلماء، وهذا الكلام أقوله لأبنائي الطلاب في الدراسات العليا، لا تتسرع إلى تخطئة الإمام، لا نقول بالعصمة ليس أحد معصوم إلا النبي ﷺ، ليس معنى هذا أن العلماء لا يُرد عليهم، وأنهم معصومون لا، لا عصمة إلا لمحمد ﷺ، غير محمد ﷺ لا عصمة له.

لكن تسرّع إلى تخطئة العلماء قبل أن نخطّئَ فهمنا، وقبل أن نتهم فهمنا هذا ظلم وجهل.

قلنا قديمًا قلت: "هذا تجوّز في العبارة أو سهو منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لأن المراد [المفيد] لأبي نصر الخباز الذي رواه الخياط".

طبع حقيقة المؤلف -هذا ليس سهوًا منه-، وإنما اتبع فيه إحدى نُسخ ابن السلار، فالسهو -إن كان هناك سهو-، فهو من ٤٧:٠٠المصدر الذي نقل منه ابن

الجزري -رحمة الله عليه- وقد يكون سبق قلم، وهذه مسألة ليست ذات أهمية، يعني مسألة طويلة مسألة قريبة، لكن هناك في نسخة من نسخ ابن السلار يقول: لا مفيد الخياط، وفي نسخة أيضًا من عند ابن السلار لا مفيد الخباز ابن الخباز، وهو أبو نصر أحمد بن مسرور ابن الخباز.

هو كثَّف ذكر الشيوخ المصريين، وهم: ابن الجندي، وابن الصايغ، ومحمد بن عبد الرحمن، هذا الذي يقصده بالمصريين -الثلاثة علماء هؤلاء-، فأحيانًا يقول: المصريون وهم فلان وفلان؛ لأنه أصبح واضحًا عنده، لذلك هو يقول ذلك.

فإذا قال: الشيوخ المصريون؛ فالمعروف المراد به، ابن الجندي إلى سورة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [النحل:٩٠]، والصايغ.

(كِتَابُ الْكَنْزِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ، تَأْلِيفُ الْإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ الْوَجِيهِ الْوَاسِطِيِّ، -وَتُوُفِّيَ فِي شَوَّالٍ سَنَةَ أَرْبَعِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ- كِتَابٌ حَسَنٌ فِي بَابِهِ جَمَعَ فِيهِ بَيْنَ الْإِرْشَادِ لِلْقَلَانِسِيِّ وَالتَّيْسِيرِ لِلدَّانِي وَزَادَه فَوَائِدَ).

أقول هنا: ابن الجزري خالف في المنهج، نحن قلنا في البداية، قلنا احتمال إنها، لما قلنا المؤلف إن العلماء السابقين كانوا يعتمدون البطاقات، فاحتمال لأن هذا الكلام أقرب لأن يكون في كتاب [التلخيص].

أيضا نقول احتمال ما نستطيع أن نجزم، -إن شاء الله- ما نكون ممن يسارع إلى الجزم بغير دليل.

كتاب الكنز طُبع طبعة قديمة أيام كنا نعمل في البحث طُبع طبعة دكتورة أو باحثة -أعتقد أنها سورية- هناء الحمصي، طبعة تجارية هذه أول طبعة، طبعًا أول طبعة التي وقفت عليها في ذلك الزمن ٤٢٠، ٤١٨ بعد ذلك رأيته مطبوع في

طبعتين: المشهداني محقق في جزأين، ويحتاج أيضًا إلى إعادة تحقيق بمنظور أهل القراءات.

يعني الباحثة/ هناء الحمصي -الله يحفظها- إذا كانت موجودة، والدكتور/ المشهداني -الله يحفظه- إذا كان موجودًا، فعملهم طبعًا يشكران عليه، وطبعًا الباحثة الأستاذة هناء الحمصي تشكر عليه؛ لأنها هي أول من أخرجته مطبوعًا، وهذا بحد ذاته جهد.

لكن -كما قلنا سابقًا- مع الأسف كتب القراءات يرغب في تحقيقها غير أهل القراءات، وأهل القراءات ينتظرون الكتاب حتى يطبع وبعد ذلك يجلسون ويقولون: لا، هذا الكتاب لا يصلح، وهذا الكتاب فيه وفيه...!

(أَخْبَرَنِي بِهِ -سَمَاعًا وَتِلَاوَةً- الشَّيْخُ أَبُو الْمَعَالِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ اللَّبَّانِ وَقَرَأَهُ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى مُؤَلِّفِهِ الْمَذْكُورِ، وَأَخْبَرَنِي بِهِ -سَمَاعًا وَتِلَاوَةً- لِبَعْضِهِ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْوَلِيُّ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ رَجَبٍ الْبَغْدَادِيُّ وَقَرَأَهُ وَقَرَأَ بِمُضَمَّنِهِ عَلَى مُؤَلِّفِهِ، وَأَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ الْمُسْنِدُ الْمُقْرِي صَلَاحُ الدِّينِ أَبُو بَكْرِ بنُ مُحَمَّدُ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْإِعْزَازِيُّ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ وَقَرَأَهُ، وَقَرَأَ بِمُضَمَّنِهِ عَلَى مُؤَلِّفِهِ.

كِتَابُ الْكِفَايَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ: مِنْ نَظْمِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ مُؤَلِّفِ [الْكَنْزِ] الْمَذْكُورِ، نَظَمَ فِيهَا كِتَابَهُ [الْكَنْزَ] عَلَى وَزْنِ الشَّاطِبِيَّةِ وَرَوِيِّهَا.

قَرَأْتُهَا عَلَى الشَّيْخِ شِهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ رَجَبٍ الْمَذْكُورِ، وَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ قَرَأَهَا عَلَى نَاظِمِهَا الْمَذْكُورِ، وَأَخْبَرَنِي بِهَا -سَمَاعًا وَتِلَاوَةً- أَبُو الْمَعَالِي بْنُ اللَّبَّانِ عَنِ النَّاظِمِ كَذَلِكَ. وَقَرَأْتُ بِمُضَمَّنِ الْكِتَابَيْنِ) يعني مُضمَّن كتاب [الكنز]، وكتاب [الكفاية] (الْمَذْكُورَيْنِ بَعْضَ الْقُرْآنِ) طبعًا هنا ما بيّن لنا ما هو هذا البعض؟ هل هو جزء هل هو نصف القرآن، (وَقَرَأْتُ بِمُضَمَّنِ الْكِتَابَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ بَعْضَ الْقُرْآنِ

عَلَى الشَّيْخِ الْمُقْرِي الْمُجَوِّدِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الطَّحَّانِ الْمَنْبِجِيِّ، وَقَرَأَ بِهِمَا جَمِيعَ الْقُرْآنِ عَلَى مُؤَلِّفِهِمَا الْمَذْكُورِ.

كِتَابُ الشَّمعةِ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعَةِ: مِنْ نَظْمِ الْإِمَامِ الْعَلَّامَةِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَوْصِلِيِّ الْمَعْرُوفِ بِشُعْلَةَ، -وَتُوُفِّيَ فِي صَفَرَ سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَسِتِّمِائَةٍ-، وَهِيَ قَصِيدَةٌ رَائِيَةٌ قَدْرَ نِصْفِ الشَّاطِبِيَّةِ مُخْتَصَرَةٌ جِدًّا أَحْسَنَ فِي نَظْمِهَا وَاخْتِصَارِهَا.

قَرَأْتُهَا وَغَيْرَهَا مِنْ نَظْمِ الْمَذْكُورِ عَلَى شَيْخِنَا أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ رَجَبِ بْنِ الْحَسَنِ السَّلَامِيِّ، وَأَخْبَرَنِي بِهَا عَنْ -بياض- عن شَيْخِهِ. التَّقِيِّ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْإِرْبِلِيِّ).

طبعًا هذا الشيء، طبعًا هنا في فراغ وهو (أَحْمَدَ بْنِ رَجَبِ بْنِ الْحَسَنِ السَّلَامِيِّ) أخبره شخص عن أبي الحسن علي بن عبد العزيز الإربلي.

يعني الشيخ أبو الحسن علي بن عبد العزيز الإربلي ليس شيخًا لأبي الحسن السلامي، ليس شيخًا لأحمد بن رجب، فنقول: بعد كلمة (وَأَخْبَرَنِي بِهَا عَنْ) كذا بياض في جميع النسخ ما عدا نسخة (ت) ففيها: (بها عن شيخه التقي أبي الحسن علي، وأخبرني بها) يعني النسخة هذه الخطية (ت) يكون الكلام فيها هكذا، (وأخبرني بها عن شيخه التقي)، يعني أحمد بن رجب السلامي أخبرني بها عن شيخه التقي أبي الحسن علي، وهذا لا يصح؛ لأن الإربلي ليس شيخًا للسلامي بل هو شيخ شيخه.

ويؤيد هذا ما ذكره المؤلف نفسه حيث قال في ترجمة شعلة: قرأت كثيرًا من نظمه على شيخنا ابن رجب عن شيخه عن الإربلي عنه، والعجب أن هذا البياض والفراغ وقع في هذا الموضع نفسه في جامع أسانيد المؤلف.

هذا البياض هو موجود في أسانيد ابن الجزري، وهنا يأتي زميلنا الله يذكره بالخير الدكتور/ حازم في تحقيقه لجامع الأسانيد، وجعل الكلام موصولًا عن الشيخ، فكأن الشيخ أبو الحسن علي بن عبد العزيز الإربلي يجيز الشيخ السلامي.

وهذه تحتاج إلى مراجعة؛ فهذا تدخل في النص، مع أن الشيخ –الله يذكره بالخير- يعني الدكتور حازم في تعليقه، والله ما أدري هل أشار إلى أن هنا بياضًا أو لم يُشر؟ ناسٍ والله،

لكن الدكتور الرويثي أشار إلى أنه، لا ما علق لكن ذكر أن فيه بياضًا، فالذي تهمني هذه الجزئية: أن هذا السند فيه (بياض) في كتابيه في [جامع الأسانيد]، وفي [النشر] هذا شغل ابن الجزري، هو عمل هذا، قد يكون ساعتها ليس متذكرًا، يعني ساعة كان يؤلف لم يتذكر هذا السند عنده، وهذه تحدث عند كثير من العلماء.

يعني حتى من يراجع كتب العلماء: كابن حجر وغيره أو ابن عساكر، هذه الكتب التي تهتم بهذا، يقول: واقرؤه بسند لم يحضرني الآن، فربما هذه مثلها، ربما شك أن يكتب من الحافظة فنسي، أو ربما البطاقة ضاعت، فالتدخل في كلام ابن الجزري صعب.

وطبعًا تنبيهنا على ما نختلف فيه مع [السلاسل الذهبية]، هذا اختلاف علمي؛ لأني لا أعلم كتابًا اهتم بأسانيد [النشر] الموجودة الآن أو جمعها في مكان مثل [السلاسل]، فمن هنا جاء الاهتمام بتوضيح بعض هذه الملحوظات، وهي واحدة من اثنتين:

إما أنها صحيحة –الملحوظات التي نذكرها- إما أنها صحيحة مفيدة؛ فهذا واجب علينا أن نُبيّنه، وإما أنها خطأ فأيضًا واجب على غيرنا أن يبيّن أن هذا خطأ –والقضية سهلة جدًا-.

كِتَابُ جَمْعِ الْأُصُولِ فِي مَشْهُورِ الْمَنْقُولِ: (كِتَابُ جَمْعِ الْأُصُولِ فِي مَشْهُورِ الْمَنْقُولِ، نَظْمُ الْإِمَامِ الْمُقْرِئِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي سَعْدِ بْنِ الدِّيوَانِيِّ الْوَاسِطِيِّ، -وَتُوُفِّيَ وباسط سَنَةَ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ- كَذَا رَأَيْتُهُ بِخَطِّ الْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ فِي طَبَقَاتِهِ وَهُوَ قَصِيدَةٌ لَامِيَّةٌ فِي وَزْنِ الشَّاطِبِيَّةِ وَرَوِيِّهَا.

كِتَابُ رَوْضَةِ الْقَرِيرِ فِي الْخُلْفِ بَيْنَ الْإِرْشَادِ وَالتَّيْسِيرِ: (كِتَابُ رَوْضَةِ الْقَرِيرِ فِي الْخُلْفِ بَيْنَ الْإِرْشَادِ وَالتَّيْسِيرِ، نَظْمِ الْمَذْكُورِ) وهو الديواني (قَرَأْتُهَا جَمِيعًا عَلَى الشَّيْخِ الصَّالِحِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ مَحْمُودٍ السِّيوَاسِيِّ الصُّوفِيِّ بِدِمَشْقَ، وَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ قَرَأَهُمَا عَلَى نَاظِمِهِمَا الْمَذْكُورِ بِوَاسِطَ.

كِتَابُ عَقْدِ اللَّآلِي فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ الْعَوَالِي: كِتَابُ عَقْدِ اللَّآلِي فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ الْعَوَالِي، مِنْ نَظْمِ الْإِمَامِ الْأُسْتَاذِ أَبِي حَيَّانَ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الْأَنْدَلُسِيِّ فِي وَزْنِ الشَّاطِبِيَّةِ وَرَوِيِّهَا، لَمْ يَأْتِ فِيهَا بِرَمْزٍ وَزَادَ فِيهَا التَّيْسِيرَ كَثِيرًا).

طبعًا الجامعة هذه كل الكتب الجامعة من المنتهى للخزاعي وما بعدها كلها ليست من أصول [النشر]: جامع الأصول، وروضة التقرير حتى في الجامعة الإسلامية هناك، أنا ناقشت كتابين للديواني، ماجد الدهين وعبد العزيز المزين.

٥٩:٣٣.

(قَرَأْتُها وَقَرَأْتُ بِمُضَمَّنِهَا عَلَى ابْنِ اللَّبَّانِ وَقَرَأَهَا، وَقَرَأَ بِمُضَمَّنِهما عَلَى نَاظِمِهَا الْمَذْكُورِ، وَقَرَأْتُهَا أَيْضًا عَلَى جَمَاعَةٍ عَنِ النَّاظِمِ الْمَذْكُورِ، وَكَذَا قَرَأْتُ مَنْظُومَته غَايَةِ الْمَطْلُوبِ فِي قِرَاءَةِ يَعْقُوبَ، وَقَرَأْتُ بِمُضَمَّنِ كِتَابِهِ الْمَطْلُوبِ أَيْضًا إِلَى أَثْنَاءِ سُورَةِ النَّحْلِ عَلَى ابْنِ الْجُنْدِيِّ وَسَمِعْتُ مِنْهُ بَعْضَهُ وَنَاوَلَنِي بَاقِيَهُ وَأَجَازَنِيهِ.

كِتَابُ الشِّرْعَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعَةِ: (كِتَابُ الشِّرْعَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعَةِ، وَهُوَ كِتَابٌ حَسَنٌ فِي بَابِهِ بَدِيعُ التَّرْتِيبِ، جَمِيعُهُ أَبْوَابٌ لَمْ يَذْكُرْ فِيهَا فَرْشًا، بَلْ ذُكِرَ

الْفَرْشُ فِي أَبْوَابِ أُصُولِه، وَهُوَ تَأْلِيفُ الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْعَلَّامَةِ شَرَفِ الدِّينِ هِبَةِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْبَارِزِيِّ قَاضِي حَمَاةَ، -وَتُوُفِّيَ بِهَا سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ-.

أَخْبَرَنِي بِهَا عَنْهُ إِذْنًا جَمَاعَتُه، وَسَمِعْتُهَا جَمْعَاءَ) أي: كلها، (تُقْرَأُ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي الْمَعَالِي مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ اللَّبَّانِ، وَأَخْبَرَنَا أَنَّهُ قَرَأَهَا عَلَى مُؤَلِّفِهَا الْمَذْكُورِ، وشَافَهَنِي بِهِ الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ الدِّمَشْقِيُّ قَالَ: شَافَهَنِي بِهِ مُؤَلِّفُهُ.

الْقَصِيدَةُ الْحُصْرِيَّةُ فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ: (الْقَصِيدَةُ الْحُصْرِيَّةُ فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ) وهذه مطبوعة، (نَظْمُ الْإِمَامِ الْمُقْرِي الْأَدِيبِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْغَنِيِّ الْحُصْرِيِّ، أَخْبَرَنَا بِهَا شَيْخُنَا أَبُو الْمَعَالِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ اللَّبَّانِ -سَمَاعًا لِبَعْضِهَا وَتِلَاوَةً لِجَمِيعِ الْقُرْآنِ-، قَالَ: أَخبرنا أبو حلَّانَ تلاوةً أَخبرنا أَبُو عَلِيِّ بْنُ أَبِي الْأَحْوَصِ سَمَاعًا، أَخبرنا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْفَحَّامُ، أخبرنا أَبُو عَلِيِّ بْنُ زُلَالٍ الضَّرِيرُ، أَخبرنا ابْنُ هُذَيْلٍ، أَخبرنا أَبُو مُحَمَّدٍ السَّرَقُسْطِيُّ).

طبعًا الحصرية موجودة ومطبوعة وربما حتى شرحها، ربما لها شرح، [المنح الفريدة] أيضًا شرحها مطبوع، وطبعًا أبو الحسن الحصري هذا وهو كونه من أئمة القراءات فهو أيضًا من أئمة الأدب مثل الشعر، وهو صاحب القصيدة المشهورة الجميلة:

يا ليل الصب متى غده أقيام الساعة موعده

تحفظ هذه القصيدة؛ احفظوها، أنا أحفظ منها عدة أبيات، وتستخدم أيضًا في الموشحات الأندلسية، ممتازة جدًا.

إذًا هذا الكتاب حُقق في جامعة أم القرى، وعبد الهادي زميلنا بالجامعة، عمرو الديب حقق الشرح.

هذا مثل سوق العروس وعبد السلام الصاوي، عبد الصبور شاهين -الله يرحمه- كان يقول في بعض مخطوطاته: أن صوابه (شوق العروس) وليس من السوق، -وشوق العروس أحلى-.

((ح)، قَالَ أَبُو حَيَّانَ: قَرَأْتُ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ بْنِ الْيُسْرِ، أخبرنا أبي: عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، أخبرنا أَبُو جَعْفَرِ بْنُ حَكَمٍ وَأَبُو خَالِدِ بْنُ رِفَاعَةَ قَالَا: أخبرنا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْبَاذِشِ، أخبرنا أَبُو الْقَاسِمِ خَلَفُ بْنُ صَوَابٍ) وها هو الصواب، (قَالَا -أَعْنِي ابْنَ صَوَابٍ وَالسَّرَقُسْطِيَّ-: أَنَا الْحُصْرِيُّ، قَالَ ابْنُ أَبِي الْأَحْوَصِ وَأَخْبَرَنَا بِهِ مُشَافَهَةً الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ الْقُضَاعِيُّ، أخبرنا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ النِّعْمَةِ، أخبرنا ابْنُ صَوَابٍ، أخبرنا الْحُصْرِيُّ، قَالَ أَبُو حَيَّانَ: وَعَرَضْتُهَا حِفْظًا عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ عَلَى مُعَلِّمِي عَبْدِ الْحَقِّ بْنِ عَلِيٍّ الْوَادِي آشِيِّ، وَكَتَبَ إِلَيَّ الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ الشُّرُوطِيُّ، أَيْ: صَاحِبُ الْأَحْكَامِ عَنْ أَبِي مُحَمَّدِ بْنِ بَقِيٍّ عَنِ الْحُصْرِيِّ).

طبعًا هذا الكلام كله -سبحان الله- النسخة التي لابن الجزري نسميها نسخة المؤلف، سقط من متنها وكُتب في الحاشية وطبعًا وضع عليها الكلمة الصحيحة ١:٤:٣٨.

كِتَابُ التَّكْمِلَةِ الْمُفِيدَةِ لِحَافِظِ الْقَصِيدَةِ: (كِتَابُ التَّكْمِلَةِ الْمُفِيدَةِ لِحَافِظِ الْقَصِيدَةِ، مِنْ نَظْمِ الْإِمَامِ الْخَطِيبِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عُمَرَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْكَتَّانِيِّ الْقِيجَاطِيِّ، -وَتُوُفِّيَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ-: قَصِيدَةٌ مُحْكَمَةُ النَّظْمِ فِي وَزْنِ الشَّاطِبِيَّةِ وَرَوِيِّهَا، نَظَمَ فِيهَا مَا زَادَ عَلَى الشَّاطِبِيَّةِ مِنَ التَّبْصِرَةِ لِمَكِّيٍّ، وَالْكَافِي لِابْنِ شُرَيْحٍ، وَالْوَجِيزِ لِلْأَهْوَازِيِّ.

قَرَأْتُهَا عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْأَدِيبِ النَّحْوِيِّ الْمُقْرِي أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ يُوسُفَ

بْنِ مَالِكٍ الرُّعَيْنِيِّ فِي صَفَرَ سَنَةَ إِحْدَى وَسَبْعِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ) وهو صاحب ابن جابر -رحمة الله عليه- الذي مر معنا.

(وَحَدَّثَنِي بِبَعْضِهَا مِنْ لَفْظِهِ الْقَاضِي الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ أَبُو مُحَمَّدٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ هَانِي الْمَالِكِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ) هذا أيضًا أحد شراح ألفية ابن مالك.

(فِي سَنَةِ تِسْعٍ وَسِتِّينَ وَسَبْعِمِائَةٍ قَالَا: قَرَأْنَاهَا عَلَى نَاظِمِهَا الْمَذْكُورِ، وَسَتَأْتِي الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا فِي بَابِ إِفْرَادِ الْقِرَاءَاتِ وَجَمْعِهَا آخِرَ الْأُصُولِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ -إِنْ شَاءَ اللهُ-).

لما يذكر الشروط الجامعة، وطبعًا الكتاني القيجاطي هذا شيخ الإمام المنتوري -رحمة الله عليه- الذي شرح [در اللوامع]، ولو أن واحدا يستخرج آراءه من كتاب المنتوري يستطيع أن يستخرج بحثا جيدا.

كنت أظن كتاب [مسائل في القراءات] تأليفًا له، ولكن كثير من الكتاب هو جمع من الباحث يعني جمع أقواله.

أنا عندي نسخة قديمة نسخها الدكتور/ حازم أهداها إليّ بخط يده، لكن أعتقد.

كِتَابُ الْبُسْتَانِ فِي الْقِرَاءَاتِ الثَّلَاثَ عَشْرَةَ: (كِتَابُ الْبُسْتَانِ فِي الْقِرَاءَاتِ الثَّلَاثَ عَشَرَةَ، تَأْلِيفُ شَيْخِنَا الْإِمَامِ الْأُسْتَاذِ أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَيْدَغْدِيِّ الشَّمْسِيِّ، الشَّهِيرِ بِابْنِ الْجُنْدِيِّ، -وَتُوُفِّيَ بِالْقَاهِرَةِ فِي آخِرِ شَوَّالٍ سَنَةَ تِسْعٍ وَسِتِّينَ وَسَبْعِمِائَةٍ- أَخْبَرَنِي بِهِ مُؤَلِّفُهُ الْمَذْكُورُ -إِجَازَةً أَوْ مُنَاوَلَةً أَوْ تِلَاوَةً- بِمُضَمَّنِهِ خَلَا قِرَاءَةَ الْحَسَنِ مِنْ أَوَّلِ الْقُرْآنِ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [النحل:٩٠]، وَأَجَازَنِي بِمَا بَقِيَ، وَعَاقَنِي عَنْ إِكْمَالِ الْخَتْمَةِ مَوْتُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

كِتَابُ جَمَالِ الْقُرَّاءِ وَكَمَالِ الْإِقْرَاءِ: كِتَابُ جَمَالِ الْقُرَّاءِ وَكَمَالِ الْإِقْرَاءِ، تَأْلِيفُ الْإِمَامِ الْعَلَّامَةِ عَلَمِ الدِّينِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ السَّخَاوِيِّ، وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ -تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِينَ وَسِتِّمِائَةٍ-، بِدِمَشْقَ).

لاحظ القيجاطي مغربي ثم رجع للمشارقة.

وَهُوَ غَرِيبٌ فِي بَابِهِ) هو من كتب علوم القرآن، يعني أقرب لأن يكون من كتب علوم القرآن.

(جَمَعَ أَنْوَاعًا مِنَ الْكُتُبِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقِرَاءَاتِ وَالتَّجْوِيدِ وَالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ وَالْوَقْفِ وَالِابْتِدَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَمِنْ جُمْلَتِهِ النُّونِيَّةُ لَهُ فِي التَّجْوِيدِ.

أَخْبَرَنِي بِهِ شَيْخُنَا الْإِمَامُ قَاضِي الْقُضَاةِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ يُوسُفَ الْكَفْرِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِيمَا قَرَأْتُهُ وَقُرِئَ عَلَيْهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي بِهِ الْإِمَامُ شَيْخُ الْقُرَّاءِ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الرَّقِّيُّ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا كَذَلِكَ الْإِمَامُ شَيْخُ الْقُرَّاءِ شِهَابُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ مُزْهِرٍ الدِّمَشْقِيُّ، قَالَ: قَرَأْتُهُ عَلَى مُؤَلِّفِهِ، وَأَخْبَرَنِي بِالْقَصِيدَةِ النُّونِيَّةِ مِنْهُ، وَالَّتِي أَوَّلُهَا " يَا مَنْ يَرُومُ تِلَاوَةَ الْقُرْآنِ " الشَّيْخُ الصَّالِحِيُّ الْمُقْرِي أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الصَّفَوِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي بِهَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْمُقْرِي الْأَدِيبُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ مَرْوَانَ الْبَعْلَبَكِّيُّ، قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ عَنِ النَّاظِمِ الْمَذْكُورِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

طبعًا جمال القراء وكمال الإقراء مطبوع محقق، حقق بالجامعة الإسلامية قديمًا ثم طبع، وحققه عبد الحق القاضي من اليمن، وأيضًا حققه أستاذنا وشيخنا الأستاذ الدكتور/ مروان الغفيري –حفظه الله–، حقق أيضًا مرة ثانية بواسطة مجموعة أخرى.

مُفْرَدَةُ يَعْقُوبَ: (مُفْرَدَةُ يَعْقُوبَ، لِأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْبَارِي بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الصَّعِيدِيِّ، -وَتُوُفِّيَ بِالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ فِي سَنَةِ نَيِّفٍ وَخَمْسِينَ وَسِتِّمِائَةٍ-.

أَخْبَرَنِي بِهَا أَبُو الْمَعَالِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الدِّمَشْقِيُّ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ عَنْ سِتِّ الدَّارِ بِنْتِ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى الصَّعِيدِيِّ عَنْهُ، وَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ قَرَأَ بِهَا الْقُرْآنَ عَلَى شَيْخِهِ أَبِي حَيَّانَ عَنِ الْمَرْيُوطِيِّ تِلَاوَةً عَنْهُ كَذَلِكَ، وَأَخْبَرَنِي بِهَا شَيْخُنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَرَوِيُّ مُشَافَهَةً عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْهُ تِلَاوَةً، وَقَرَأَ هُوَ عَلَى الصَّفْرَاوِيِّ وَجَعْفَرٍ الْهَمْدَانِيِّ وَعِيسَى بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِأَسَانِيدِهِمْ.

فَهَذَا مَا حَضَرَنِي مِنَ الْكُتُبِ الَّتِي رُوِيَتْ مِنْهَا هَذِهِ الْقِرَاءَاتُ مِنَ الرِّوَايَاتِ وَالطُّرُقِ بِالنَّصِّ وَالْأَدَاءِ، وَهَا أَنَا أَذْكُرُ الْأَسَانِيدَ الَّتِي أَدَّتِ الْقِرَاءَةَ لِأَصْحَابِ هَذِهِ الْكُتُبِ مِنَ الطُّرُقِ الْمَذْكُورَةِ وَأَذْكُرُ مَا وَقَعَ مِنَ الْأَسَانِيدِ بِالطُّرُقِ الْمَذْكُورَةِ بِطَرِيقِ الْأَدَاءِ فَقَطْ حَسْبَمَا صَحَّ عِنْدِي مِنْ أَخْبَارِ الْأَئِمَّةِ -قِرَاءَةً قِرَاءَةً، وَرِوَايَةً رِوَايَةً، وَطَرِيقًا طَرِيقًا-، مَعَ الْإِشَارَةِ إِلَى وَفَيَاتِهِمْ وَالْإِيمَاءِ إِلَى تَرَاجِمِهِمْ وَطَبَقَاتِهِمْ -إِنْ شَاءَ اللهُ-).

هو تعليق بسيط.

نحن قديما قلنا: أننا نضع خطًّا أحمر تحت كلمة (لأصحاب)، حتى نتنبه لها، فهو الشيخ الآن طبعًا هذا ما حضر من الكتب؛ هو ختم الكتب التي رواها -رواها نصًا وأداءً-، أعطانا النص الذي يقول: أخبرني فيه فلان وفلان، وأخبرني بالكتاب وقرأته، بعد يذهب إلى الأداء، التلاوة بالأداء، والطريق بالأداء.

فيقول: وقرأت به القرآن، وقرأته، قرأت به القرآن وقرأت بمضمنه، وهذا انتهينا منه.

فهذه الكتب كلها هي نصًّا وأداءً، هذه الكتب الآن لما ندخل في قسم الأسانيد، سيغيب عنا كثير منها، يعني لن يأتينا المنتهى، يعني من عند المنتهى وما بعده؛ هذه

قلنا: كلها لن تذكر عندنا في قسم الأسانيد نهائيًا، يعني لن نسمع أن ابن الجزري أخذ طريقًا من كتاب [المنتهى] للخزاعي، ولا أخذ طريقًا من كتاب [الكنز]، ولا أخذ من كتاب [عقد اللآلئ] ولا أخذ من [البستانٍ]، ولا أخذ، ولا أخذ من هذه الكتب كلها.

لكن الكتب التي قبل [منتهى] الخزاعي، وهي من عند [التيسير] -طبعًا [جامع البيان] أيضًا لن يُذكر-، [جامع البيان] من الكتب التي مرت الأولى لن يذكر، ليس له ذكر في قسم الأسانيد.

مفردة يعقوب للداني، أيضًا -وإن كان ذكرها في أول الكتاب- لكنها لن تذكر في كتب الأسانيد، بعد ذلك تأتيك تلك الكتب التبصرة، مكي....

[جامع البيان] للداني لن يذكر، [مفردة يعقوب] لن تذكر، [الإقناع] لابن باذش لن يذكر، [المنتهى] للخزاعي ما يذكر.

الطالب: [المنتهى والتيسير، والمفيد]....

الشيخ: [المفيد] لن يذكر، الإيجاز وكتب سبط الخياط كلها ما لن يذكر منها إلا [المُبهج] و [الكفاية] في القراءات الست، يعني [المفيد] لابن الخباز والمفيد للخياط كل هذا لن يذكر.

ما أدري إذا كانت موجودة عندنا في الفهرس نقدر أن نمر عليها مرور الكرام، ونؤشر عليها؛ يكون أفضل.٧٤:٥٨

[التيسير] سيذكر، [مفردة يعقوب] لن تذكر، [جامع البيان] لن يذكر، [الشاطبية العنوان، الهادي، الكافي، الهداية، التبصرة] سيذكر، [القاصد] سيذكر، [الروضة] سيذكر، كلها هذا كله، [الجامع] في العشر سيذكر، [مفردة يعقوب] هذه لابن الفحام ستذكر، الروضة موجودة [الإعلان] موجود، [الإرشاد] موجود.

طبعًا هذه الكتب الموجودة على اختلاف في الطرق، يعني مثلما قلنا [الكامل]١٣٥ طريقا، [القاصد] قد يكون طريقين تقريبا.

[الوجيز] موجود، [السبعة] ستذكر، [المستنير]، المُبهج، الإيجاز لن يذكر، إرادة الطالب في القراءات العشر لن تذكر، تبصرة المبتدئ لن تذكر، كتاب المهذب في العشر لن يُذكر، الجامع في القراءات موجودة، التذكار موجود، المفيد غير موجود، الكفاية موجودة، الكفاية الكبرى موجودة غاية الاختصار موجودة، الغاية لابن مهران موجودة، [المصباح]، [الكامل]موجود، المنتهى للخزاعي غير موجود، الإشارة غير موجود، المفيد غير موجود الشمعة غير موجود، جامع الأصول غير موجود.

روضة التقرير، عقد اللآلئ، الشمعة، الحصرية، التكملة، البستان، جمال القراء، مفردة يعقوب للصعيدي، هذه كلها غير موجودة في قسم الأسانيد.

هذا معناه أن هذه الكتب ليست أصولًا للنشر، معناه أن هذه الكتب ما أخذ منها ابن الجزري عن طريق الأداء، ثم يأتي واحد يقول لك: كيف تقول بأن هذه الطرق التي هي ليست أصول [النشر]، وتأتي وتقول لي هذه ليست من طريق الأداء، وابن الجزري يقول: إن هذه الكتب أخذها من طريق النص والأداء.

لاحظتم معي؟ كلام ابن الجزري يحتاج إلى وقفة، هنا هذه الخمسون كتابًا التي هي من عند التيسير والجامع إلى هذه النهاية، هو يقول: هذه التي أخذنا منها بطريق النص والأداء، ثم يأتي هنا ويقول: إنه سيذكر الكتب التي أخذ منها بطريق الأداء.

إذا كانت هذه الكتب كلها هو أخذها بنص وأداء، هذه التي خرجت نحن نقول: لم لا ندخلها في الأداء رغم أنها داخلة فيه؟.... وضح الإشكال؟ كيف

نجيب على هذا؟

هو أخرج كتبًا، هو أخرج الآن تقريبًا ١٢ كتابا، العشرون كتاب هذه التي لن تذكر في قسم الأسانيد، هو قبل قليل ذكرها وقال: إنه روى منها نصًّا وأداءً، وهنا قال: سيذكر الذي أخذها بالأداء.

هذه الكتب مر معنا أسانيدها -قراءةً وتلاوةً-، يعني نصًّا وأداءً، هذه التي خرجت هو رواها بالأداء.

طبعًا لن نعطيكم الجواب كاملا؛ لأننا نريد أن ندرس [النشر] مع بعضنا البعض، لكن أقول مثلًا: لما أخذ كتاب [المصباح] كمثال؛ هل هو أخذ كل طرق المصباح؟ ما أخذ، فهو لما يقصد أنه سيذكر لنا طرق الأداء هو كان يستل هذه الطريق من هذا الكتاب، ويقرأه لوحده؛ فمن هنا خرج، يعني لما يأتي مثلًا نأخذ أي طريق عشوائي، مثلًا من يقول -وأنا فتحت هذا الكتاب-، أي حاجة عشوائية، أنا فتحت على صفحة ٢٨٠ كمثال: طريق ابن نفيس صفحة ٢٨٠ اختيار عشوائي كي نوضح الصورة، لما نقول: الثاني كطريق ابن نفيس من ثلاث طرق: [الكافي] لابن شريح، و [التلخيص] لابن بليمة، و [التجريد] لابن الفحام، قرأ بها ثلاثتهم على أحمد بن نفيس.

[الكافي] هو من الكتب التي قرأها نصًّا وأداءً، ولما جاء هنا قرأ من طريق ابن نفيس معناه أنه أخذ هذا الطريق، وقرأ به ختمة كاملة على شيخه.

الطالب: هذا صعب.

الشيخ: لا ليس صعبًا، هذا معناه الشيخ ابن الجزري واحد من أهل القرآن، ما تأتي إلا بهذا، وإلا لدخل كل شيء.

فالمسألة ليست مسألة اختيار؛ لأنه الكتب التي لم يذكرها هو قرأها بها على

هذا الفهم هو قرأ بها، [المنتهى] للخزاعي أليس مذكور في الكتب التي قال أنه رواها نصًّا وأداءً؟ لماذا لم يُذكر هنا؟

ما تأتي إلا هذا، وهذا فيه شواهد، هذا الحل عندنا شواهد عليه، من صنيع ابن الجزري نفسه، فكان لما يأتي إلى الكتاب يأخذ منه، يعني لما يأخذ [التلخيص] لابن بلّيمة، طريق ابن نفيس من كتاب [التلخيص] هو قرأ بهذا الطريق لابن نفيس الذي هو في رواية ورش أو رواية قالون قرأه على شيخه من البداية إلى النهاية.

الطالب: ١:٢١:١٨ قرأه في النص لماذا يعيده مرة أخرى ليقف على الطريقة.

الشيخ: لأنه هو اختار هذه الطريق، أنا ما أقول لك: بعد ما روى الكتب هذه كلها جاء ونقى هذه الطرق ووضعها هنا؟ لا، هو وضع هذه الطرق التي قرأ بها لوحدها، من الكتاب.

الطالب: يعني هو بعد ما قرأ ختمة كاملة في كتاب [التلخيص].

الشيخ: يعني نفرض أنه هذا كتاب [المصباح] كمثال، الشيخ أخذه، وقرأ القرآن بمضمنه نصًّا وأداءً، يعني قرأ الكتاب، ثم قرأ القرآن بمضمنه، لما جاء يختار منه، هل هو لما جاء يختار أخذ هذه الطريق ووضعها هنا؟ لا، أخذ هذه الطريق وقرأها مرة أخرى على شيخه ثم وضعها هنا.

يعني الطريق هذه أو الرواية هذه قرأها لوحدها -يعني ليست داخلة من ضمن الكتاب، ليست داخلة في المضمن، أنت لما تقول لي دخل بمضمن معناه أنه قرأها بالإفراد، ما أفردها، لما لم يُفردها ما أصبحت أداءً.

الطالب: طيب شيخ معنى ١:٢٢:٣٦ أنه الآن قرأ مرتين اثنين، قرأ بالمصباح كامل.

الشيخ: قرأ بالمصباح كامل، وأن هذه الكتب كلها، وهذه الطرق الألف طريق.

الطالب: قرأ كل ١:٢٢:٥٠ نص الكتاب كامل موجود معنا.

الشيخ: لا، ما عنده نص، أنا قلت لك: عندي شواهد من فعل ابن الجزري ودلالة ابن الجزري على هذا، وهذا ما سنذكره -إن شاء الله- في مكانه.

لما يأتي مثلًا إلى طريق موجود في رواية حفص، ولم يضعه هنا في [النشر] وهو من الكتب الأخرى، لماذا تركه؟ ليس على شرطه، والمقصود بشرط ابن الجزري هنا في الأسانيد ليس هذا الشرط الذي هو مشهور أنه: اللقي وأن هذا التقى مع هذا لا، هذا الشرط في تأليف هذه الطرق كلها مع بعضها.

لكن لما يأتي في الداخل -الله أعلم- أنا أقول لك: الذي أفهمه منه، أنه أفرد كل طريق أفردها أو كل رواية أفردها لوحدها، وإلا لماذا يجمع هذه الكتب الثلاثة؟

يعني لما جاء عن طريق ابن نفيس على الشيخ أخذ طريق ابن نفيس الموجودة في ابن شريح، وفي التجريد وهذا، إذا بينهم خلافات قرأ بها على هذا الشيخ، ليس أنه قرأ طريق ابن نفيس لابن شريح على ابن نفيس وبعد ما ختم ابن نفيس التي في ابن شريح راح ختم عليه بنفس طريق ابن نفيس التي في ابن بليمة ثم لما ختم راح قرأها، يعني قرأ ابن نفيس ثلاث مرات، لا.

هو أخذ هذا الطريق من هذه الكتب وقرأ بها ختمة بالأداء، هذا الذي يُقَر.

الطالب: لكن لو كان هكذا يا شيخنا، كل طريق كانت زادت التقييدات في [النشر] يعني زادت التحريرات التي قيّدها ابن الجزري، أكثر من ذلك يعني تقييدات ابن الجزري.

الشيخ: ابن الجزري لا يرى التحريرات.

الطالب: إذًا لا يرى التحريرات، معنى ذلك يقدر ١:٢٤:٥٨ كل واحد بختمة مرة أخرى.

الشيخ: كيف يعني؟ شكلك لن تفهمني، اتركها لوقت آخر.

فإن شاء الله هو مثلما قلنا: في بداية المحاضرة، الشغل سيبدأ من الحصة المقبلة -إن شاء الله-، شغل الأسانيد سيبدأ ليتنا نحضر معنا ورقة وقلم؛ لأن أمامنا مشوار طويل: نستخرج الطرق، نستخرج متى خرج ابن الجزري عن هذا الشرط، متى خرج عن الأداء، وهذا لا يأتي إلا مع التدوين.

فإذا ربنا كتب وأنهينا قراءة الكتاب وهذه التعليقات، ستكون عندنا مذكرة دراسة للنشر.

وهي ستكون دراسة جديدة -ليست منسوبة لشخص معين، وإنما هي منسوبة لهذا المركز القرآني-، نسأل الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ أن ينفع به أمة محمد ﷺ، هذا وآخر دعوانا أن الحمد لله وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.



الدرس الرابع عشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، ونعتذر عن هذا التأخير الطارئ، وإن شاء الله يكون التأخير بسبب خير، ولا نجد من وراءِه إلا الخير إن شاء الله.

نواصل إن شاء الله قراءة كتاب ((النشر))، وكنا ختمنا الحصة الماضية ختمنا المرويات، الكتب المرويات التي رواها ابن الجزري نصًا وأداءً.

توقفنا عند قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَهَا أَنَا أَذْكُرُ الْأَسَانِيدَ الَّتِي أَدَّتِ الْقِرَاءَةَ لِأَصْحَابِ هَذِهِ الْكُتُبِ مِنَ الطُّرُقِ الْمَذْكُورَةِ، وَأَذْكُرُ مَا وَقَعَ مِنَ الْأَسَانِيدِ بِالطُّرُقِ الْمَذْكُورَةِ بِطَرِيقِ الْأَدَاءِ فَقَطْ.

هذا هو الأصل، وهذا هو الشرط، يعني هذا هو الشرط في ذكر هذه الطرق والأسانيد، هناك في نهاية الأسانيد سيذكر لنا أنه التزم باللُّقيِّ والمُعاصرة...، إلى غير ذلك، لكن هذا هو الشرط الأساسي لابن الجزري، وهذه هي القاعدة الأساسية لابن الجزري.

هل خالفها؟ نعم، هل خرج عنها؟ نعم، كيف خرج عنها؟

فنقول: خرج عنها، لكن لم يخرج عنها مُطلقًا، بمعنى: ليس هناك سندٌ أو طريقٌ ينتفي منه الأداء في كل مراحل السند، لا يوجد، طريق الأداء إما ابن الجزري يأخذه بالأداء عن شُيُوخه عن شيوخهم، ثم في وسط السند ينقطع هذا الأداء فيكون

بقراءة الحروف أو يكون بالإخبار، ثُم يُواصل الأداء إلى أن يصل القارئ أو إلى الراوي أو إلى صاحب الطريق.

وإما أن هذا الأداء ينقطع في أخر الإسناد، يعني يكون الأداء من ابن الجزري أداءً عن شيوخه، وشُيوخه بالأداء عن شيوخهم، وهكذا، إلى أن يصل إلى الرجال السند في الأخير قبل الرواي أو قبل الطريق يُواصل بالإخبار أو غير ذلك.

وهذه الطرق التي ينقطع فيها الأداء، طبعًا أنا كنت طلبت من بعض الإخوان الباحثين أنه يعني يستخرجها وإن شاء الله يكون بدأ فيها، فإذا استخرجها يعني سيكون فيها يعني نعرف ما هي الطرق التي خرجت عن طريق الأداء عند ابن الجزري.

أُكرر وأقول: ابن الجزري لم يذكر أي طريقٍ بدون طريق الأداء في كل السند، (مِنْ عِنْدِهِ) هذه طريق أداء.... مثلًا: أبي نشيط عن قالون، هذا من طريق الأداء، طرق تلاميذ أبي نشيط مثل ابن بويان وابن حلوان، والقزاز، فهذه أيضًا طريق أداء.

لكن في الواسطة قد يختلف هذا الطريق، قد ينتقل من الأداء إلى الإخبار، وهذه كما قلت يعني قليلة بالنسبة لابن الجزري.

أيضًا كل الطرق التي أخذها ابن الجزري من أصحاب الكتب هي بطريق الأداء من أصحاب الكتب غالبًا نفس الشيء، يعني لو أخذنا كتاب (التجريد): من عند ابن الجزري إلى ابن الفحَّام هذا كله بالأداء، لا أتذكر إنه في سلسلة من السلاسل في طريق ابن الجزري إلى ابن الفحَّام أتى بالإخبار، لا أتذكر، ولكن هذا كله سيأتي إن شاء الله، وهذه لم تنخرم –حسب الذاكرة- إلا في كتاب (المِصْباح)، ومن قراءة أبي الكرم الشهرزوري على شيخه أبي بكر الخياط فقط؛ لأنها بالإخبار.

أما بقية شيوخ أبي الكرم غير أبي بكر الخياط، بقية الشيوخ فأبو الكرم يأخذ عنهم بالأداء بالقراءة قرأت عليهم، لكن في كتاب المصباح أيضًا تأتينا قضية أخرى وهي: أن أبا الكرم نفسه أحيانًا يأخذ ابن الجزري منه طرقًا لم يكتمل فيها الأداء، بل لم يكتمل فيها قراءة القرآن كله، وهذا أعتقد عن طريق...، غير متذكر الآن، لكن من شيوخ أبي الكرم يكون قرأ عليه إلى سورة الفتح، أو إلى سورة كذا، أو إلى سورة سبأ.

هذه الصور التي ذكرتها هي الصور التي خرجت عن طريق الأداء، أما بقية هذه الصور فالله أعلم أنها كلها فيها الأداء.

فلو استخدمنا طرق أبي المصباح التي عن أبي الكرم التي فيها أخبرنا، ولو استخرجنا الطرق سواء عند أبي الكرم أو عند غيره التي لم يقرأ فيها بكامل القرآن لأنه قرأ في النصف أو الربع وكذا، فنستطيع بعد ذلك أن نُخرج الطرق (النشرية) الأدائية كلها.

هذا يجعلني أقول: ما مقصود ابن الجزري بقضية الأداء؟ هل المقصود به من عنده إلى أصحاب الكتب؟

هذا وارد، وهذا مُنطبق مائة في المائة.

هل المقصود به من طريق الأداء المقصود به من أصحاب الكتب إلى الرواة، يعني إلى قالون؟

هذا وارد، لكن تأتي فيه هذه المشاكل التي ذكرتها قبل قليل، هذا وارد، في بعض الكتب هذا موجود، وفي قلة من الكتب وكما ذكرت هي غالبًا في (المصباح)، وأيضًا قبل أن أنسى موجود قليل منها في كتاب ((الكامل)) للهذلي، من قراءته على شيخه *القُهُنْدُزِيِّ*.

طبعًا هذا الموجود في (الكامل) يُخالف ما ذكره ابن الجزري؛ لأن ابن الجزري كل الطرق التي أخذها عن الإمام الهُذلي من قراءته على القُهُنْدُزِي في ((النشر)) كلها قراءة.

لكن لو رجعنا إلى الكامل نجد أن الهُذلي يقول: وأخبرني ابن منصور القُهُندُزي، في بعضها بالقراءة، وفي بعضها بالإخبار، هذا أيضًا نقطة تحتاج إلى من يهتم ب(النشر) أن يدرسها.

هذه هي كلها حقيقة هي منهجية لابن الجزري أُلخصها في مسألة وهي: أن التقعيد عند ابن الجزري يختلف عن التطبيق، وهذه كما قلنا سابقًا ومرارًا نقول: هذا من تأثير الصنعة الحديثية عند ابن الجزري.

حسنا يأتي أحدهم يقول كما قلنا كنا نتكلم الآن قبل قليل قبل الدرس، كنا نقول: إن الإمام ابن الجزري من الأسباب التي -وهذا رأي شخصي قد يكون صحيحًا وقد يكون غير صواب-، إن السبب الذي جعل ابن الجزري أنه لم يلتفت إلى ((النشر)) بعد أن كتبه، يعني لم يُغير فيه، لم يزد فيه، لم ينقص منه، لم يستدرك، وإلى غير ذلك، السبب فيما يظهر -والله أعلم- هو: أنه بعد أن وصل القمة في (النشر) ويرى أن (النشر) يُضفي أو هو القمة في كتب القراءات ولا يُمكن أن يأتي بعده كتاب بمثله، وهذا فعلًا هذا حدث، لا يُوجد كتاب بعد ((النشر)) يُوازي ((النشر)) أبدًا، وهذا حدث، وهذا فضل الله يُؤتيه من يشاء.

وكل كتب القراءات التي أُلفت في زمن ابن الجزري بعد ((النشر)) وإن كنا لا نعرف كثيرًا عنها، لكن الكتب التي وصلتنا هي تغرف من نهر (النشر)، فكتاب ((النشر)) إذا كان الإمام الشوكاني -رحمه الله عليه- عندما طُلب منه أن يشرح صحيح البخاري قال: لا هجرة بعد الفتح، وهو صادق، وإن كان بعض المحدثين يختلف معنا في هذا.

لكن لا هجرة بعد الفتح: لا نعلم شرحًا يعني جمع القمة، والقوة، والرزانة، والأصالة في كتاب من كتب الحديث مثل كتاب (فتح الباري)، والعصمة ليست إلا للنبي ﷺ، كذلك كتاب ((النشر)) لم يأت كتابٌ ولن يأتي كتابٌ يُنافس كتاب (النشر)، السبب بسيط واحد هو: أن الرواية انتهت بابن الجزري.

الآن ما عندنا أحد يستطيع أن يأتي بروايةٍ خارجةٍ عن كتاب ((النشر))، لا في الكتب ولا بقراءة القرآن بمُضمن تلك الكتب.

يعني أتحدى الآن أن يكون هناك سندٌ لأي شخص، طبعًا نحن نتكلم على الذي يظهر لنا، أما الذي في الزوايا لا يعلمه إلا الله؛ هذا شيء آخر، لكن لم يظهر إلى الآن أن شخصًا عنده سندٌ بقراءة أي كتاب في كتب القراءات القديمة غير التي ذكرها ابن الجزري.

ابن الجزري غلب كثير من الكتب كانت في عصرها قوية، منها كتاب (الجامع) للروذبادي هذا كتاب (الجامع) (٠٠:١١:٣٨) في رأيي الشخصي والله أعلم أنه أقوى من كتاب (الكامل) للهُذلي، وكتاب (الكامل) للهُذلي يعني أخذ قداسته من (النشر).

يعني كما أن التيسير أخذ قداسته من الشاطبية بنظم الشاطبي لها، وإلا ما كان أحد يعلم عن التيسير إلا الأندلسيين، فمن أسباب شهرة التيسير هو الشاطبية.

فلو أخذنا كتابًا من كتب القراءات التي كانت في ذلك الزمن لم يذكرها ابن الجزري ولم تكن في مروياته، لا أحد يستطيع أن يأتينا بسندٍ أنه قرأ القرآن بمُضمن ذلك الكتاب، أو أنه قرأ ذلك الكتاب، هذا دليل على أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ اختار الرواية عند ابن الجزري، ولهذا نقول: لا يُمكن أن يأتي كتابٌ من حيث الرواية بعد كتاب (النشر)؛ وهذا السبب الذي نقول أنه: كتاب (النشر) هو دليل يعني انسد به باب الرواية في القراءات.

فنقول: طريق الأداء إما من ابن الجزري إلى أصحاب الكتب، هذا الأخ لا خدش فيه، لا يُوجد طريق من عند ابن الجزري إلى أصحاب الكتب من طريق الإخبار، كله: قرأ، قرأ، قرأ، وهذا الذي هو من أصحاب الكتب إلى الرواة هو الذي سيُركز عليه الإمام ابن الجزري في هذا الفصل القادم.

إذًا هذه الأسانيد التي سيذكرها ابن الجزري الآن، أما قراءة نافع فهي من أصحاب الكُتب إلى الرواة ثم إلى القراء.

القسم الذي مضى هو: (أسانيد ابن الجزري من ابن الجزري إلى الكُتب) هذا فصل، هذا انتهينا منه.

الذي سيأتي: أسانيد ابن الجزري في هذه الكتب من أصحاب الكُتب إلى الطرق ثم إلى الرواة، ثم إلى القراء، لنعرف ما هو الكلام الذي سيذكر لنا ابن الجزري في حدود المائة صفحة هذه أو تزيد.

هذه الأسانيد هي الأسانيد التي اختارها ابن الجزري من هذه الكتب التي روى بعضها وقرأ بمُضمن بعضِها في الفصل الماضي.

فهنا ابن الجزري لن يقول لك مثلا في رواية قالون طريق أبي نشيط عن ابن بويان: أني قرأت بها على فلان، على فلان، على فلان، إلى أن يصل إلى (التيسير)، لا، هو يقول لك مباشرة: هذه الطريقة الفلانية من كتاب (التيسير)، من الشاطبية، من ((الكافي))، من، من، من.

طيب، كيف نعرف؟

لنستخرج هذه الطريق لا بد أن نرجع، وهذه الطريقة سألني عنها بعض الإخوان المبتدئين فنشرحها لهم الآن، **كيف نستخرج طرق ابن الجزري من الكتاب الفلاني؟**

الآن مثلًا سيذكر لنا، نأخذ أي كتاب عشوائي، كتاب مثلًا غير التيسير، نأخذ مثلًا كتاب ((الكافي)) لابن شُريح، (الكافي)، الشيخ سيذكر عنده بأنه أخذه منه طريق، لا أدري طريق من؟ حسنًا، لكي نعرف هذه الطريق نرجع إلى كتاب (الكافي) في الكتب التي ذكرها ابن الجزري.

طالب: الصفحة كم؟

الشيخ: ما أدري والله.

نرجع إلى كتاب (الكافي)، أنا أخذته عشوائيا ترى ما، لكنه إن شاء الله يكون، كتاب (الكافي) نعم، عندي في صحفة ١٨٤، نرجع إلى صفحة ١٨٤ سنجد كتاب (الكافي).

هو هنا ابن الجزري في الأسانيد سيذكر لك إسناد (الكافي) في رواية قالون من طريق أبي نشيط، كيف نصلها بابن الجزري؟

نرجع إلى كتاب (الكافي)، نأتي إلى إسناد التلاوة لا إسناد الإخبار، إسناد التلاوة، الذي يقول فيه: **وَقَرَأْتُ بِمُضَمَّنِهِ الْقُرْآنَ كُلَّهُ بِدِمَشْقَ عَلَى أَبِي الْمَعَالِي بْنِ اللَّبَّانِ وَإِلَى أَثْنَاءِ سُورَةِ النَّحْلِ عَلَى ابْنِ الْجُنْدِيِّ بِمِصْرَ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي حَيَّانَ، وَقَرَأَ بِهِ...... إلخ.**

تمام، الآن كيف نوصّل سند ابن الجزري؟ نوصله من هذا الطريق.

يعني لو قيل لنا: اذكر إسناد أو طريق ابن الجزري إلى ابن بُويان عن أبي نَشيط عن قالون، ماذا نفعل؟

نقول: قرأ به ابن الجزري على أبي المعالي ابن اللَّبَّان، وعلى أبي حيَّان.

طالب: عن.

الشيخ: نعم، وقرأ به إلى كذا، و كذا، إلى أن نصل إلى ابن شُريح المؤلف، ثم من عند الكاتب نذهب ونأتي هنا في قسم الأسانيد: وقرأ به الكاتب، الذي سيقول فيه ابن الجزري: وقرأ به ابن شُريح، لا أدري على من، إلى أن يصل بنا إلى ابن بُويان، هذا هو استخراج الطرق النشرية، هذه هي كيفية استخراج الطريق من (النشر).

بهذه الطريقة سنعرف ما هي الطريقة التي فيها إخبار، وما هي الطريقة التي كلها بطريق الأداء.

طالب: شيخ، (٠٠:١٧:٥٨) الذي ذكرتموه في كتاب (الكافي) للجزري: وَقَرَأْتُ بِمُضَمَّنِهِ الْقُرْآنَ كُلَّهُ بِدِمَشْقَ عَلَى أَبِي الْمَعَالِي بْنِ اللَّبَّانِ وَإِلَى أَثْنَاءِ سُورَةِ النَّحْلِ عَلَى ابْنِ الْجُنْدِيِّ بِمِصْرَ؛ لكن هنا ليس ختمة كاملة بطريق الأداء يعني لم يكتمل ختمة كاملة.

الشيخ: لكن هناك اكتمل على ابن المعالي.

طالب: ابن الجزري على ابن المعالي حسنا.

طالب: ثم ابن المعالي على ابن الجُندي ليس كاملا.

الشيخ: لا، ليس كاملا؛ لأنه قال لك: بطريق الأداء، حسب ما صح عندي، وهي مذكورة في نهاية البحث متى توفي، وكذا وكذا.

طالب: جزاك الله خيرا.

الشيخ: نعم.

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أَمَّا قِرَاءَةُ نَافِعٍ مِنْ رِوَايَتَيْ قَالُونَ وَوَرْشٍ عَنْهُ، **أي عن نافع**، رِوَايَةُ قَالُونَ طَرِيقُ أَبِي نَشِيطٍ عَنْ قَالُونَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ بُويَانَ مِنْ سَبْعِ طُرُقٍ.

عدوا معي كي لا نخطأ بعد ذلك.

(الْأُولَى) إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُمَرَ.

طبعًا هو في النهاية، ابن الجزري في النهاية سيجمع كل هذه السبعة.

(الْأُولَى) إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُمَرَ عَنْهُ مِنْ طَرِيقَيِ الشَّاطِبِيَّةِ وَالتَّيْسِيرِ.

طريقي يعني اثنين عن إبراهيم بن عُمر.

فَمِنَ التَّيْسِيرِ قَالَ الدَّانِيُّ: قَرَأْتُ بِهَا الْقُرْآنَ كُلَّهُ.

قول الداني: قرأت القرآن كله؛ موجود في التيسير، يعني ابن الجزري أخذنا من هناك إلى هنا، وكأنه قال لنا: من عند التيسير ارجعوا للتيسير تحصلوا السند كله.

فَمِنَ التَّيْسِيرِ قَالَ الدَّانِيُّ: قَرَأْتُ بِهَا الْقُرْآنَ كُلَّهُ عَلَى شَيْخِي أَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى الْمُقْرِي الضَّرِيرِ، وَقَالَ لِي قَرَأْتُ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ الْحَسَنِ الْمُقْرِي، وَقَالَ قَرَأْتُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ الْمُقْرِي.

طبعًا هنا هذا الإسناد إبراهيم بن عُمر علق عليه الإمام الذهبي -رحمه الله عليه-، يقول قال الذهبي بعد أن ذكر هذا الإسناد للداني: (فهذا إسنادٌ نازلٌ، ولو ارتحل أبو عمرو الداني إلى بغداد للقي الفرضي صاحب ابن بويان، فهذه الرواية يُساوي فيها الدانيَّ أبو اليمن الكندي)، كما قال في رواية.

يعني انظر بين الداني وأبي اليمن الكندي يمكن مائة وشوية من السنوات، الداني تُوفي ٤٤٤هـ، وهذاك توفي في نهاية خمسمائة وقليل، يعني خمسمائة وكثير، يعني يمكن ناسي كم تُوفي، لكن أكثر من مائة سنة، يمكن مائة وعشرين سنة، يعني بين سنة وفاة الداني وميلاد أبو اليُمن الكندي يمكن ما يُقارب القرن من الزمن، فهذه المائة سنة الزيادة هذا السند النازل جعل أبو اليُمن الكندي يتساوى مع الداني الذي مات قبله بمائة وشوية.

هذا دليل على ماذا أيضًا؟

دليل على أن العلماء -رحمة الله عليهم- ما كانوا يرومون العُلُو، أو على الأقل في القراءات يعني العلو لم يكن هو السبب بحيث إذا لم يُوجد سندٌ عالٍ لا يقرأون به، لا، كانوا يقرأون للإتقان، ويظهر أن هذا الرجل هو إبراهيم بن عُمر لا يُعرف إلا من طريق الداني، يعني ما رأيته في كتب القراءات، إبراهيم بن عُمر، ومن يسمع كلامنا هذا يأتي أنه يُحقق المسألة: هل مر عليه في كتب القراءات إبراهيم بن عُمر هذا، الذي هو شيخُ عبد الباقي بن حسن ولا لا؟

طبعًا عبد الباقي بن حسن قصدي أبو الفتح فارس بن مُوسى عنده كتاب اسمه (المُنشَّدْ في القراءات).

وَمِنَ الشَّاطِبِيَّةِ، طبعًا الإمام الشاطبي لم يذكر أسانيده في الشاطبية، ما ذكر أسانيد.

الشيخ هنا يقول: وَمِنَ الشَّاطِبِيَّةِ قَرَأَ بِهَا الشَّاطِبِيُّ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي الْعَاصِ النِّفْزِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ غُلَامِ الْفُرْسِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي دَاوُدَ سُلَيْمَانَ بْنِ نَجَاحٍ وَأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الدَّوْشِ وَأَبِي الْحُسَيْنِ يَحْيَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْبَيَّازِ، وَقَرَأوا بِهَا عَلَى الدَّانِيِّ.

إذًا هذا الإسناد للشاطبي يمر على الداني.

طبعًا هذا السند الذي يظهر والله أعلم: أن ابن الجزري أخذه من شرح السخاوي؛ لأن السخاوي -رحمة الله عليه- وهذا من حلاوة كتاب فتح الوسيط للشيخ السخاوي، حلاوته أنه نقل لنا إجازة ابن هُذيل، وإجازة النِّفزي للشاطبي -رحمة الله عليهما-.

فهذه الأسانيد التي يذكرها ابن الجزري عن الشاطبي هي كما ذكرها الإمام السخاوي، والإمام السخاوي نقل إجازة الشاطبي من شيخيه هذين، ومن يرجع إلى شرح الشاطبية للسخاوي في هذه المسألة سيجد أن إسناد الشاطبي من أحد الشيخين وأعتقد أنه النفزي -إن لم تخني الذاكرة- لا يمر على الدَّاني، يعني عنده إسناد لا يمر على الداني، فربما يكون هذا من الطرق التي زاد بها الإمام الشاطبي عن (التيسير).

أيضًا في نهاية إجازة الشاطبي التي ذكرها السخاوي قال: إن أحد شيوخه وهو سماه لكن أنا نسيته، هو أحد هذين الاثنين أجازه بكل كتب القراءات التي أُجيز بها، ومن ضمنها: كتاب (المستنير) لابن سوار، فيكون ابن سوار من إجازات الإمام الشاطبي -رحمة الله عليه.

هذه الكتب التي أُجيز بها الإمام الشاطبي هي مظنة أن تكون هي مصدر هذه الزيادات التي جاء بها الإمام الشاطبي رحمة الله عليه؛ وهذا الذي يجعلنا نقول: من الخطأ العلمي،.....من الخطأ العلمي ألا نقرأ بزيادة الشاطبي -رحمة الله عليه-؛ لأن الأساس العلمي الذي بُني عليه هو أساسٌ لا يسلم من القدح، وتكلما في هذا سابقًا فلا نُعيده.

وَقَرَأَ بِهَا الشَّاطِبِيُّ أَيْضًا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ هُذَيْلٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي دَاوُدَ عَلَى الدَّانِيِّ بِسَنَدِهِ.

طَرِيقُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُبَابِ وَهِيَ (الثَّانِيَةُ) عَنِ ابْنِ بُويَانَ.

الآن حقيقةً لما نأتي نجمع هي أكثر من طريق:

- طريق الشاطبي.
- وطريق التيسير.

طبعًا الإمام ابن الجزري جعل الشاطبية والتيسير جعلهما طريقًا واحدة في العدِّ، وهذه كثير من الباحثين لم ينتبه إليها، ويأتي إذا عندكم النص الذي يقول: "مع أننا لم نلتزم بالشاطبي، إننا لم نعد في نهاية الأسانيد...."، لاحظوا سيأتي في الجزء الثالث.

في نهاية الأسانيد ذكر كلامًا معناه -إذا عندكم نسخة الشيخ الضبَّاع- ذكر كلامًا معناه أن ابن الجزري لم يعد طُرق التيسير والشاطبية، يعني ما أدخلها في العد، وهذا نص عبارتي أنا يهمني كلمة (لم نعدَّ).

طالب: ((٠٠:٢٦:٣٤))

الشيخ: ((٠٠:٢٦:٣٦)) ما مسألة إنك أنت لا تعدها، مسألة أن بعض الباحثين فهم منها أن الشاطبية والتيسير واحد؛ وهذا هو السبب الذي جعلهم -والله أعلم- يعتقدون أن الشاطبية والتيسير أنهما شيء واحد، وهذا ليس صحيح.

ابن الجزري نفى العد، يعني قال: أنا لم أعدها، لكن معنى كلام ابن الجزري أنه جعل الشاطبية والتيسير شيئًا واحدًا، عبارته واضحة، والشيخ ابن الجزري يكتب بالعربية الفصحى، ونحن نتكلم العربية الفصحى -ولله الحمد والمنة- ونفهمها، ففرق يُقول لك: لم نعد، فالمنفي هو العد.

والدليل على ذلك يقول: ولو عددناه، لو عددنا طرق الشاطبية وطرق التيسير لتجاوزت الألف، هذا معناه إن الشاطبية كتاب والتيسير كتاب، يعني هذا النص عند ابن الجزري نص صريح، بالإضافة إلى النصوص الأُخرى التي تُفهم من كلامه عندما نصل إليها.

طالب: وعدّ كل طريقٍ يُثبت هذا كله.

الشيخ: ما سمعت.

طالب: يقول مثلًا في الأخير أن ابن بويان له عشرة طرق، لا يعد الشاطبية.

الشيخ: ما يعد.

طالب: حتى فِعْل ابن الجزري؟

الشيخ: لا لا.

طَرِيقُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُبَابِ وَهِيَ (الثَّانِيَةُ) عَنِ ابْنِ بُويَانَ مِنْ طَرِيقَيِ الْهِدَايَةِ وَ(الكافي)، قَالَ كُلٌّ مِنَ ابْنِ شُرَيْحٍ وَالْمَهْدَوِيُّ: قَرَأْتُ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُقْرِي الْقَنْطَرِيِّ بِمَكَّةَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُبَابِ الْبَزَّازِ الْبَغْدَادِيِّ الْمُقْرِي.

فهنا اتفق ابن شُريح والمهدوي اتفقا على التلمذة على هذا الشيخ الذي هو: أبو الحسن أحمد بن محمد المقري القنطري.

هذا الشيخ الذي هو القنطري -رحمة الله عليه- كما هو مكتوب عندكم في الحاشية تحت: الإمام الداني -رحمة الله عليه- قال عنه: (لم يكن بالضابط ولا بالحافظ)، هذا جرح، لماذا الداني يقول: إن هذا الرجل لم يكن بالضابط، يعني لم يكن ضابطًا للقراءة، ولم يكن حافظًا؟

طيب، أنت يا ابن الجزري -رحمة الله عليك- قلت لنا في بداية الكتاب هناك قبل شهرين أو ثلاثة أشهر لما تكلمت عن مسألة أن توافق القراءة، وقولنا: الضابط، لما جاء يتكلم عن شروط القراءة قال: أن ينقل القراءة الضابط عن مثله، فجعل الضبط مقياسًا لصحة القراءة، أن ينقل الضابط عن مثله.

عذرا إحنا الآن في المحاضرات القادمة سنرجع للمحاضرات السابقة.

صفحة ٤٧: (وَقَوْلُنَا) وَصَحَّ سَنَدُهَا، فَإِنَّا نَعْنِي بِهِ أَنْ يَرْوِيَ تِلْكَ الْقِرَاءَةَ الْعَدْلُ

الضَّابِطُ عَنْ مِثْلِهِ.

مسألة عدالته لم تكلم في عدالته بما يعني أنه عدلٌ.

مسألة الضابط الإمام ابن الجزري عن الإمام الداني قال: لم يكن بالضابط ولا بالحافظ، يعني ما سكت عن الضابط، لم يكن ضابطًا، ولم يكن حافظًا.

هذا على كلام ابن الجزري المفروض لا يذكره! المفروض أن الجزري لا يذكره به.

لكن نُجيب عنه والله أعلم: بما أنه قد يكون غير ضابط ولا حافظٍ في عموم القراءات، لكنه في هذه الرواية وفي هذا الطريق هو حافظٌ عدلٌ، وهذا شيءٌ مشاهد، تحصل واحد مثلًا درس على الشيوخ القراءات لكنه لم يُتقن، لكنه يُتقن قراءة مثلًا يعقوب، أو يُتقن قراءة حمزة، أو يُتقن قراءة حفص، فهي من هذا الباب.

يكفينا كما قال ابن الجزري -رحمة الله عليه- عندما تكلم في الإمام الذهبي -رحمة الله عليه- على أبي بكر النقاش، وتكلم وجاء كلام المحدثين أنه غير ثقةٍ، وهو الإمام، والإمام الذهبي قال: ولم يُعدله، يعني النقاش لم يُعدله إلا الإمام الذهبي، ابن الجزري قال: تعديل الذهبي كفاية.

طيب، أنت الإمام الجزري -رحمة الله عليك- هنا الإمام الجزري ما عدَّلُه، الإمام ابن الجزري جرَّح، فهنا يقول: ليس ضابطًا ولا عدلًا، لكنه ثبت عند ابن الجزري أنه ضابطٌ في هذه الطريقة أو في هذه الرواية.

حتى نجمع بين قول الداني وقول ابن الجزري أو فعل ابن الجزري؛ لأن ابن الجزري ما قال هو ضابط ولا غير ضابط، وإنما فعله وهو إدخاله في طُرق (النشر) دلالةٌ على توثيقه له وتعديله له.

إذًا عبارة الداني (لم يكن بالضابط ولا بالحافظ) يعني تُؤخذ على أنها في العموم، وبما أنها في العموم لا يأتي كونه ضابطًا في خصوص أو في بعض الروايات، ومنها هذه الطريقة وبعض الروايات.

طَرِيقُ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ ابْنِ الْعَلَّافِ وَهِيَ (الثَّالِثَةُ) عَنِ ابْنِ بُويَانَ مِنَ الْمُسْتَنِيرِ.

طبعًا ابن بويان هذا ذكرنا سابقًا أن الإمام الذهبي والإمام ابن الجزري، أوربما سيذكرها ابن الجزري، ندعها لوقتها.

طَرِيقُ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ الْعَلَّافِ وَهِيَ (الثَّالِثَةُ) عَنِ ابْنِ بُويَانَ مِنَ الْمُسْتَنِيرِ، قَالَ ابْنُ سَوَّارٍ: قَرَأْتُ بِهَا جَمِيعَ الْقُرْآنِ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْفَضْلِ الشَّرْمَقَانِيِّ، وَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ قَرَأَ بِهَا جَمِيعَ الْقُرْآنِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْعَلَّافِ يَعْنِي عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ الْبَغْدَادِيَّ الْأُسْتَاذَ الثِّقَةَ.

طَرِيقُ أَبِي بَكْرِ بْنِ مِهْرَانَ وَهِيَ (الرَّابِعَةُ) عَنِ ابْنِ بُويَانَ مِنْ كِتَابِ الْغَايَةِ لَهُ، وَمِنْ كِتَابِ (الكامل)، قَالَ الْهُذَلِيُّ: قَرَأْتُ عَلَى أَبِي الْوَفَا، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ يَعْنِي الْأُسْتَاذَ أَبَا بَكْرِ بْنَ مِهْرَانَ.

طَرِيقُ إِبْرَاهِيمَ الطَّبَرِيِّ وَهِيَ (الْخَامِسَةُ) عَنِ ابْنِ بُويَانَ مِنَ الْمُسْتَنِيرِ مِنْ طَرِيقَيْنِ، قَالَ ابْنُ سَوَّارٍ: قَرَأْتُ بِهَا جَمِيعَ الْقُرْآنِ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْفَضْلِ الشَّرْمَقَانِيِّ، وَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ قَرَأَ بِهَا جَمِيعَ الْقُرْآنِ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ الطَّبَرِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ أَيْضًا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الطَّبَرِيِّ يَعْنِي إِبْرَاهِيمَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ الْمَالِكِيَّ الْبَغْدَادِيَّ الْإِمَامَ الثِّقَةَ.

حقيقةً هذا الشخص الذي هو الطبري -رحمة الله عليه- المؤلف هنا يُسميه: إبراهيم بن أحمد بن إسحاق، كل كُتب التراجم التي وقفت عليها تُسميه: إبراهيم بن أحمد بن مُحمد، ومن ذكر له أربعة أسماء أو خمسة أسماء ليس من ضمنها

اسم (إسحاق)، فهل طبعًا أنا لا أقول أنه خطأ؛ لأن ابن الجزري ذكره في (النشر) مرات، وذكره في الغاية مرات، فمعناه أن ابن الجزري متأكد من هذا الاسم.

هل هذا هو من طبيعة ابن الجزري؛ لأنه مر معنا سابقًا ونبهتُ عليها حتى نصل إلى هذه النقطة في الأسانيد، أن ابن الجزري أحيانًا يكتفي ينسب الرجل إلى جده السادس أو السابع، وكُتب التراجم ذكرت في أبي إسحاق الطبري هذا ذكرت له تقريبًا ثلاثة آباء أو أربعة آباء، يعني إبراهيم بن أحمد بن محمد بن فلان بن فلان فقط.

هل ابن الجزري هذا اطلع على مصدر يذكر أن أحد أجداد أبي إسحاق الطبري اسمه (إسحاق)؟ الله أعلم، قد يكون، لكن كُل كُتب (النشر) ونُسخ (النشر) وغاية النهاية كلها متفقة على (إبراهيم بن أحمد بن إسحاق)، والله أعلم.

طَرِيقُ أَبِي بَكْرٍ الشَّذَائِيِّ وَهِيَ (السَّادِسَةُ) عَنِ ابْنِ بُويَانَ مِنْ طَرِيقَيْنِ:

طالب: ياءين.

الشيخ: لا، هي أصلها هي الشذاي بالياء، ونص عليها أبو الإمام السمعاني نص على أنها ليست بالهمزة (الشَّذايي)،السمعاني أو...، الثاني صاحب المعاجم ياقوت الحموي؟ الذي عنده.

طالب: ((٠٠:٣٦:١٥)).

الشيخ: السمعاني، ومُعجم البلدان، أحدهم نص على أنها ليست بالهمزة، وإلا لو كانت (الشذائي) لكانت اسم المنطقة (شذاء)، لكن هي (شذى) شين، ذال، ألف.

طالب: نساي.

الشيخ: فيقولون النسائي، لكنهم السابقون كانوا يقولون: النسوي، نسى نسوي، زي الفسوي، الإمام الفسوي -رحمة الله عليه-، المهم تُحقق إن شاء الله.

الذي في الذاكرة هو (شذاي) بالياء، ليست بالهمزة، والله أعلم.

طالب: ياء واحدة.

الشيخ: نعم، بياءٍ واحدة.

طَرِيقُ الْخَبَّازِيِّ مِنَ (الكامل) قَرَأَ بِهَا عَلَى مَنْصُورِ بْنِ أَحْمَدَ الْقُهُنْدَزِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَبَّازِيِّ، وَطَرِيقُ الْكَارَزِينِيِّ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ مِنَ التَّلْخِيصِ، قَالَ أَبُو مَعْشَرٍ: قَرَأْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْفَارِسِيِّ -يَعْنِي الْكَارَزِينِيَّ-.

وطبعًا الكارَزِينيِّ هذا الذي هو الشيخ: سبط الخياط، الذي نقل عنه في المُبهج، كتاب المُبهج كلُّه الذي فيه من قراءة سبط الخياط على الكارَزِيني.

طبعًا هذا الطريق الشيخ يقول من التلخيص: قَالَ أَبُو مَعْشَرٍ، فنسب الطريق إلى الكتاب، إلى التلخيص.

الكتاب الذي وصلنا من التلخيص ومُحققه يقول: إنه حققه على نُسختين، ليس فيه هذه الطريق، وليس فيه أيضًا الطريق... ستأتينا طريق أخرى الشيخ نسب إلى تلخيص أبي معشر؛ ليست في النسخة المطبوعة.

وبالرجوع إلى التلخيص المطبوع أصلًا وجدنا أن الإمام أبو معشر الطبري -رحمة الله عليه- لم يختر طريق أبي نشيط، يعني ليس فقط ابن بويان ولا غيره، أبو نشيط ما له، فهو ذكر عن قالون ذكر عنه الراويين، طريق ابن أحمد، وأعتقد طريق الحُلواني يمكن، ولكن أبا نشيط عن قالون ليست موجودة في التلخيص المطبوع،

ما هي موجودة.

وَمِنَ الْمُبْهِجِ قَالَ سِبْطُ الْخَيَّاطُ.

طبعًا ممكن إذا أردنا أن نُدافع عن ابن الجزري بوسعنا أن نقول من التلخيص، لكن لا تصح يعني لو قال: طريق أبي معشر، كما سيأتينا الآن هنا؛ لأنه هناك المرة القادمة سيقول: من كتاب التلخيص: قال أبو معشر، نفس الشيء.

طالب: (٠٠:٣٩:٢٧)

الشيخ: لو قال أبو معشر، بلى.

طيب نشوف التعريف اللي سيأتي.

وَمِنَ الْمُبْهِجِ قَالَ سِبْطُ الْخَيَّاطُ: قَرَأْتُ بِهَا الْقُرْآنَ عَلَى الْإِمَامِ أَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ الْقَاهِرِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ، وَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ قَرَأَ بِهَا عَلَى الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْكَارَزِينِيِّ، وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي الْكَرَمِ قَرَأَ بِهَا عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الْفَضْلِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْكَارَزِينِيِّ، وَقَرَأَ الْكَارَزِينِيُّ وَالْخَبَّازِيُّ عَلَى الْإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ نَصْرِ بْنِ مَنْصُورٍ الشَّذَائِيِّ. (فَهَذِهِ) أَرْبَعَةُ طُرُقٍ لِلشَّذَائِيِّ.

أنا قصدي لاحظ هذه الطرق الثلاثة التي هي: طريق أبي المعشر، وطريق السبط الخياط، وطريق أبي الكرم، كلها عن شخص واحد الذي هو: من قراءتهم على الكارَزِينيُّ، ابن الجزري اعتمدها ثلاث طرق.

يعني هو يقول لك ثلاث طرق، فمعناه أنه اعتمد (التلخيص) طريق، واعتمد (المُبهج) طريق، واعتمد طريق أبي الكرم طريق، لكن سيأتينا في أماكن أُخرى يعتبر هذا كله طريق واحد، وكما قلنا دائمًا أن مسألة العد عند ابن الجزري هذه يبغى لها الواحد يستخرجها شيئا فشيئا عشان يعرف كيف.

المسألة الثانية هنا في التعريف هو قوله: وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي الْكَرَمِ، ما قال ((عن طريق المصباح))، قال: وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي الْكَرَمِ، وهذه الطريق ليست موجودة في (المصباح).

طالب: شيخ، ولما قال: وَطَرِيقُ الْكَارَزِينِيِّ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ، لعله يُوجد اختلافات داخل كتاب (المبهج)، وكتاب (التلخيص)، بينما في مكان آخر لا يوجد اختلاف؛ فذلك عدوه من طريق واحد؟

الشيخ: لا أدري، هذا لا يستطيع أن يُجيبك عليه إلا إذا استخرجنا هذه المرويات كلها في أحاديث الكارزيني، وقارنا ما بين ما يرويه (المبهج)، وما يرويه السبط، وما يرويه أبو الكرم عن الكارزيني.

والله أعلم الآن تذكرت أنا، وهذه فائدة المدارسة، ابن الجزري أحيانًا -وهذا سيأتي إن شاء الله لما نصل إلى الفرش-، ابن الجزري أحيانًا يقول: وانفرد فلان، وانفرد مذهب الكارزيني، فنرجع نحصِّل انفراد الكارزيني من كتاب (المبهج) فقط، وأحيانًا يقول: وانفرد السبط مثلًا، ولا هو انفرد أبو الكرم، ولا هو انفرد أبو مهران.

فقد يكون هذا الكلام قد يكون وجيهًا، لكن لا نستطيع الجزم به إلا إذا استخرجناه، وهذه أيضًا فكرة موضوع بحث جديد مثلًا نأخذ مرويات الكارزيني هذه كمثال فكرتها حلوة، والمعارف والعلوم إنما تتلاقح بتلاقح العقول، الآن هذه المداخلة أنتجت لنا هذا البحث، وهو قد يكون لا يصلح أن يكون بحث في الماجستير والدكتوراه، لكنه يصلح لبحوث الترقية، عندك أنت يا دكتور الله يحفظك، يعني نأخذ مرويات الكارزيني من مصادرها، بس تذكر أن الفضل لله ثم إلى (١٤:٤٣:٠٠).

طالب: الشيخ هو الذي أنتج الفكرة.

الشيخ: وهذه فكرة ممتازة جدًا؛ لعل من يسمعنا يستفيد منها إن شاء الله، وإذا طلعت فكرة للبحث سنُنبه عليها -إن شاء الله- حتى تعم الفائدة؛ لأنه مع مكانة ابن الجزري حقيقةً لكن الدراسات عليه قليلة جدًا، الدراسات على (النشر) قليلة جدًا، وكثيرٌ منها يعني هو أقرب إلى النقل والتسليم، أنا لا أقول لك أن تخالف ابن الجزري، وأنا لا أستطيع أن أُخالف ابن الجزري، لكن أستطيع أن أدرس ابن الجزري، وأُبين بعض منهجه، وأُدون له.

فهذه المسائل التي مرت معنا وستمر معنا؛ -إن شاء الله- أنها لا تُؤخذ يعني لا تُرمى، وتُفيد أيضًا أصحاب التحريرات.

طَرِيقُ أَبِي أَحْمَدَ الْفَرَضِيِّ وَهِيَ (السَّابِعَةُ) عَنِ ابْنِ بُويَانَ مِنْ سَبْعِ طُرُقٍ.

الطريقة المفترض هذا جزء غير منفصل، وبالرجوع إلى المصباح لم أجد هذه الطريق، إذ طريق الشذائي فيه: عن أبي الحسن بن شنبوذ، عن أبي حسان، عن أبي نشيط عن قالون عن نافع، وقد تكون الطريقة الأدائية للمؤلف، هذا الكلام ذكرته قبل عشرين سنة، لكن هي قطعًا طريقة أدائية.

يعني قديما ما كنا نجزم، أخاف من المشرف، وأخاف من المُناقش، لكن الآن نستطيع أن نجزم بعد هذه السن، والتعمق نوعًا ما في هذا الكتاب نستطيع أن نقول: إنها طريقة أدائية.

طَرِيقُ أَبِي أَحْمَدَ الْفَرَضِيِّ وَهِيَ (السَّابِعَةُ) عَنِ ابْنِ بُويَانَ مِنْ سَبْعِ طُرُقٍ: طَرِيقُ أَبِي الْحُسَيْنِ الْفَارِسِيِّ وَهِيَ الْأُولَى عَنِ الْفَرَضِيِّ مِنَ التَّجْرِيدِ، قَالَ ابْنُ الْفَحَّامِ: قَرَأْتُ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ نَصْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْفَارِسِيِّ.

طَرِيقُ الْمَالِكِيِّ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ الْفَرَضِيِّ مِنْ طَرِيقَيْنِ: مِنْ كِتَابِ الرَّوْضَةِ لَهُ، أي

المالكي، وَمِنْ كِتَابِ (الكافي) قَرَأَ بِهَا ابْنُ شُرَيْحٍ عَلَى الْمَالِكِيِّ.

لاحظ معي يعني انظر التفنن عند ابن الجزري في الطرق، أول شيء قال: طريق الفرضي من قراءة ابن الفحام على الفارسي.

بعدين: طَرِيقُ الْمَالِكِيِّ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ الْفَرَضِيِّ مِنْ طَرِيقَيْنِ: مِنْ كِتَابِ الرَّوْضَةِ لَهُ، نفسه، ومن طريق (الكافي) من قراءة صاحب (الكافي) على المالكي، يعني هنا اعتبرها طريقين مع أنه عن شخص واحد.

طالب: هو نفسه.

الشيخ: هو نفسه المالكي الذي قرأ عليه ابن شريح، هو نفسه المالكي صاحب (الروضة)؛ لأن إسناد ابن الجزري إلى (الروضة) لم يختلف عن إسناده لابن شُريح، فيكون هو وصل لابن شُريح في هذه الطريق ما وصلها عن طريق المالكي، وإنما وصلها عن طريق ابن شُريح عن المالكي، وعنده طريق ثاني من قراءته بالسند الذي يُوصله للمالكي، يعني في هذه الطريقة قرأ بها مرتين:

- **مرة بكتاب (الكافي).**
- **ومرة بكتاب الروضة.**

ننتقل إلى المسألة الثانية: إن طريق الفارسي المذكور اللي هو: التجريد من قراءته على أبي الشيرازي النص الفارسي، لاحظ إن ابن الجزري ما قال إنها من طريق الجامع.

طيب أنت ابن الجزري تروي التجريد وتروي الجامع، فهذه الطريق لماذا تأخذها من كتاب التجريد؟ يعني لماذا لا تقول: ودون أبي الفرض من الجامع لأبي الحسين نصر الفارسي؟

يعني لو ذكرتها للفارسي الإسناد يكون أعلى، لكن لما ذكرتها من طريق التجريد نزل درجة، وإن كان الشيخ ذكر لنا إنو أسانيد التجريد تعلو على أسانيد الروضة، مر معنا أن أسانيد التجريد تعلو على الروضة.

طيب، أنت الآن نسبتها إلى التجريد، لماذا لا تنسبها إلى الجامع؟

يعني انظر إسناده إلى التجريد عن الفارسي هذا نازل درجة، وإسناده من الروضة نازل درجتين؛ لأنه قال: قد ننزل بدرجة أو بدرجتين.

فنحن قلنا: إسناد ابن الجزري عند ابن الفحام هو بمثابة تلاميذ أبي على المالكي، يعني التجريد بمثابة تلاميذ أبي على المالكي، يعني التجريد بمثابة تلميذ فيما يرويه في الطرق التي اتفق بها المالكي مع الفارسي؛ لأن أبو الحسين نصر الفارسي كان ماذا يقول؟ كان يقول: كل ما قرأ أبو على المالكي بطريق أو برواية قرأت بمثلها.

فابن الفحام يروي عن المالكي بواسطة اثنين، لما ضربنا مثال الحمَّانِي، المالكي يروي عن الحمَّامي، الفارسي يروي عن الحمَّامي، لكن ابن الفحام لما يروي عن الحمَّامي من طريق المالكي يروي عن الخياط وعن الثانية: إسحاق أعتقد، ثم عن المالكي، ثم عن الحمَّامي، لكن لما يروي عن طريق الفارسي: عن الفارسي عن الحمَّامي مباشرةً، وضحت.

فبين الحمَّامي وبين ابن الفحَّام من طريق المالكي اثنين: المالكي، وتلميذه الخيَّاط الذي هو شيخ ابن الفحام، فابن الفحَّام لما يروي عن الحمامي من طريق الفارسي قرأ على الفارسي، والفارسي قرأ على الحمّامِي، بينهم شيخ واحد، يعني تلميذ تلميذه.

بينما المالكي عن الحمَّامي: ابن الفحام عن الخياط الذي هو شيخه، عن أبي

علي المالكي عن الحمَّامي.

أنت هنا الآن الشيخ ابن الجزري ما راعيت مسألة العلو ومسألة النزول؛ لأن سندك في التجريد أعلى من سند الروضة، وضحت؟ هذه منهجية ابن الجزري من يُفصلها يدرُسها.

طَرِيقُ الطُّرَيْثِيثِيِّ -رحمه الله عليه- وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنِ الْفَرَضِيِّ مِنْ كِتَابِ التَّلْخِيصِ، قَالَ أَبُو مَعْشَرٍ: قَرَأْتُ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ زَكَرِيَّا الطُّرَيْثِيثِيِّ.

طبعًا الطُّرَيثيثي يعني يذكرون في ترجمته أنه شيخٌ مُقرئ صُوفيٌّ رحمه الله عليه له كتاب اسمه (الكافي)، وهو في القراءات العشر، واختيار أبي حاتم وطلحة بن مُصرف، وابن سعدان، ومحمد بن عيسى، وهذه المعلومات كلها ذكرها الإمام الماوردي بل ذكر جميع الطرق التي فيه، ذكر جميع الطرق التي في كتاب (الكافي) للطُّريثيثي.

هل نستطيع أن نقول: إن كتاب (الكافي) للطُّرَيثيثي من أُصول (النشر)؟

لا نستطيع، لكن هذه الطريق موجودة في كتاب (الكافي)، يعني هذه الطريق قراءة الطُّرَيْثيثي على الإمام الفرضي هذه موجودة في المرندي، والمرندي ذكر لنا الطرق التي ذكرها الطُّرَيْثِيثي في كتابه (الكافي).

فهل ابن الجزري اطلع على كتاب (الكافي) أم لا؟

سواءٌ اطلع عليه أم لم يطلع عليه نستطيع أن نقول: إن هذه الطريق موجودة فيه، وهذا يجعلنا نقول: إنّ هذه الطريق التي نسبها الشيخ ابن الجزري إلى تلخيص (ابي معشر) ليست فيه، هذه الطريق ليست موجودة في كتاب التلخيص، لكن موجودة في كتاب (الجامع الذي هو سوق العروس) عند أبي معشر.

وطبعًا الجامع لأبي معشر الذي هو (سوق العرس) وصلت لنا منه نسختان:

١-النسخة الألمانية، وهي ناقصة، الموجودة منها قسم الأسانيد فقط.

٢-والنسخة دار الكتب المصرية، وهي أيضًا ناقصة من بدايتها ربما تبدأ من أسانيد قراءة أبي عمرو تقريبًا، ثم بقية الكتاب موجود، وهذه النسخة نسخها السيد عبد الرحمن حبيب -رحمة الله عليه-، فهي نفس النسخة عند دار الكتب المصرية، هي نفسها.

هذا الطريق ليست موجودة في نسخة دار الكتب المصرية التي حققها، أيضًا الكتاب حُقِّق في جامعة أم القرى، حققه يُمكن ثلاثة طُلاب، وأنا ناقشت طالبًا فيه، أعتقد لا أدري من أين؟ والله نسيت، يمكن من سورة الأنبياء، المارداوي من ضمن المناقشة، وطالب أخذ قسم الأسانيد بمفرده وهذا متعب الحقيقة جدًا.

فالمهم أن هذا السند الذي ذكره ابن الجزري هنا عن التلخيص عن ابن معشر مع أنه في التلخيص لم أقف عليه في التلخيص، لكنه موجود في الكتاب الجامع الذي هو (سوق العروس)، وموجودٌ في النسخة الألمانية، أما نسخة دار الكتب المصرية فسقط منها، والله أعلم إذا لم يكن من التصوير، لكن الغالب أنه ليس من التصنيف لأنه على وجهين.

المخطوط على وجهين، بداية هذه الطريق في آخر سطر من الوجه الأيمن، ومعنى ذلك المفروض وأنت تقلب أنك ترى الوجه اليسار، لكن الوجه الذي في اليسار تكملة لطريقٍ آخر، ولما قرأت النسخة الألمانية ورجعت إليها فوجدت أن هذا الطريق وقبله طريق وبعده يمكن ثلاث طُرق، يعني موجودة في النسخة الألمانية، وليست موجودة في نسخة دار الكتب المصرية.

فمن عنده كتاب ممن يسمعنا من عنده نُسختين فينتبه إلى هذا، ويعتمد على

تكملة السند من الكتاب أو من النسخة الألمانية، والله أعلم.

طالب: ((٠٠:٥٥:١٠)) كما ذكرتم في الكتاب.

الشيخ: ربما، غالبًا ممكن هذا يدل على أنه، أنا أقول: إما أنه من الذاكرة؛ وهذا قليل، يعني حتى لو كان من ذاكرته فهذا لا ينفي عنه ملكة الحفظ؛ لأن هذه الملحوظات قليلة جدًا، ويُذكرني بالإمام ابن حزم -رحمة الله عليه- أنه لا أدري علم الرجال كم ألف من الرجال يعني لم يُخطئ إلا في بضعة أسماء، يعني قليل جدًا، فكونه يُخطئ في هذا العدد القليل من الرجال من المئات دلالة على الحفظ.

فكون ابن الجزري ينسب إلى كتاب وطريق ليست فيه وهي قليلة جدًا، هذا دلالة على حفظه، أو أنه كان يكتب من الذاكرة، أو أنه ربما وقعت له نسخةٌ أخرى، لكن مسألة النُسخة أُخرى في هذا المكان ربما صعبة شوية؛ لأن (٠٠:٥٦:٢٠) أنه سيذكر رواية قالون من طريقين، فهو نص على أنها طريقين: من وجوه طريق ابنه أحمد، وطريق الحلواني.

لكن لو أن أبا معشر لم يذكر العدد ربما نقول أنه اختلاف النسخ، والله أعلم.

طالب: شيخنا، لو نحن نقول: هو من ذاكرته أو شيء، أو من حفظه ليس عندنا أي مشكله، لكن متى يكون فيه شك؟ هو ألفه اليوم ومات ولم يُراجع نقول: نعم، يكون هناك اضطراب، أو شيء.

أما هو ألفه وعاش بعد ذلك أربعة وثلاثين سنة، يعني حتى لو كان هناك تغيير أو شيء كان سيغير، مستحيل أنه يكون في الأربع وثلاثين سنة لم يطلع على كتبه مرة أخرى.

الشيخ: وقُرئ عليه أكثر من مرة.

طالب: نعم، وقُرئ عليه، يعني مستحيل.

الشيخ: يعني أنت تقول: أن ابن الجزري مُقتنع بهذا؟

طالب: نعم.

الشيخ: نعم، لكن نحن كباحثين ماذا نُجيب؟

طالب: هل راجعه على المصادر؟

الشيخ: لا أدري.

طالب: هذا هو، لما قُرئ عليه هذا الكلام، هل عرض هذا الكلام الذي نُسب للمصادر ذاتها؟ هذا هو السؤال.

الشيخ: لا أدري.

طالب: لكن أربعة وثلاثين سنة قابلوه الطلاب وعايش ودرس.

الشيخ: ولهذا لا يُعرف، يعني كُتب التراجم لم تذكر بأن أحدًا اعترض على ابن الجزري إلا الشيخ اليماني -رحمة الله عليه- والأحدب.

طالب: في كلمة واحدة يعني، بزيادة شيء.

الشيخ: في كلمة واحدة يعني، نسيان، يعني الشيخ ذكرها في مكانها على الصواب التي هي كلمة: وحرام على، كلمة (دُرِّيّ) عندما ذكر هنا في باب الأسانيد أن خلف لم يخرج عن الكوفيين، أو لم يخرج عن أبي بكر، أن شُعبة لم يخرج عن الكسائي إلا في كلمتين الذي هو: "وحرامٌ على قريةٍ"، وخلت، لم يخرج عن أبي بكر وشعبة والكسائي إلا في كلمتين، وخرج عنه في كلمتين، فابن الجزري لما جاء في الأسانيد ما ذكر الكلمة الثانية، لكن هناك في مظانها في محلها ذكرها على الصواب.

فالشيخ اليمني نسيت والله اسمه، نسيت اسمه، فنبهه قال: يا شيخ، أنت ذكرت

أنه في هنا، والصواب أنه كذا كذا.

الإمام السخاوي يقول: إن الإمام ابن الجزري -رحمه الله عليه- استحسنها واستفاد منها وقال: إنها تُضاف إليه؛ ولهذا في النسخة السليمانية التي كانت هي الأصل في ذلك الزمن على هذا الكتاب موجود فيها هذا التصحيح في المتن وليس في الحاشية، موجود في المتن وليس في الحاشية؛ فمعناه أن هذه النسخة قُرئت على ابن الجزري اللي هي السليمانية هذه قُرئت على ابن الجزري في ظل الكعبة، والشيخ الذي كان يقرأها يماني يمنيٌّ، وتلميذه الذي سجل المجالس ووو يمنيٌّ، والذي نبهه يمنيٌّ، فهذه بركة علماء اليمن في أنهم حفظوا لنا هذا التنبيه ونبهوا به ابن الجزري -رحمه الله عليه-.

طالب: حتى الشيخ ياسين من أهل اليمن.

الشيخ: من؟

طالب: الشيخ ياسين من أهل اليمن.

الشيخ: والشيخ ياسين من أهل اليمن، والحكمة يمانية، ولا تحزن، حبيبي ولا تحزن، والمصريون مشايخنا أيضا.

طالب: أكرمك الله.

الشيخ: نحن أخذنا اليوم الباب، نقف هنا؛ لأنه بدأنا متأخرين فلا نريد أن... ونقف عند طريقة أبي علي بن العطار -إن شاء الله-؛ لأن اليوم بدأنا متأخرين وأخذنا كلامًا كثيرًا.

طالب: جزاكم الله خيرًا.

الشيخ: وأخر دعوانا أن الحمد لله، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.

الدرس الخامس عشر

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، مساكم الله جميعًا بكل خير، وأهلًا ومرحبًا بكم لنواصل الدرس.

قراءة [**كتاب النشر في القراءات العشر**]، وكنا وقفنا عند قول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

طريقا أبي عليّ العطار، وأبي الحسن الخياط، طبعًا هذان الطريقان إذا رأيناهما مباشرةً نعرف أنهما من كتاب المستنير، من كتاب المستنير لابن سوار.

يعني هناك بعض الكتب يعني مروية، أو أستاذها، أو مؤلفها بناها على مشايخ معينين من مشايخهِ؛ من ضمنهم هذا الكتاب كتاب المستنير، غالبية هذه الطرق التي يأخذها ابن الجزري من كتاب المستنير هي من قراءة مؤلفه ابن سوار رحمة الله عليه على شيوخه الثلاثة حقيقةً، أبي علي العطار، وأبي حسن الخياط، وأبي علي الشرمقاني -رحمة الله عليهم جميعًا-.

كذلك إذا رأينا كتاب المبهج؛ فنجد دائمًا أن كتاب المبهج أنه مبنيّ على رواية سبط الخياط عن شيخه أبي الفضل العباسي رحمة الله عليه، كذلك أيضًا كتاب الإرشاد لأبي العز، والكفاية الكبرى، وخاصةً الإرشاد فهو من روايته عن شيخه أبي علي الواسطي المشهور بـ "غلام الهراس"، فهذه الكتب يعني مبنية على هؤلاء الشيوخ فقط.

يعني المبهج مبني على رواية العباسي، المستنير كذلك على رواية أبي عليّ العطار، والحسن الخياط، وأبي حسن الخياط، والشرمقاني، والإرشاد كما قلت لغلام الهراس.

أما بقية الكتب، وطبعًا كتاب الكفاية في القراءات الست معروف أيضًا، أما بقية الكتب فهي ال...، يعني مؤلفوها تنوعوا في مشايخهم، فلم يقتصروا على شيخٍ معين، أو على شيخين أو ثلاثة، طيب، نبدأ الدرس إن شاء الله.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (طَرِيقَا أَبِي علي الْعَطَّارِ وَأَبِي الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ وَهُمَا الرَّابِعَةُ وَالْخَامِسَةُ عَنِ الْفَرَضِيِّ مِنْ كِتَابِ الْمُسْتَنِيرِ، قَالَ ابْنُ سَوَّار: قَرَأْتُ بِهَا عَلَى الشَّيْخَيْنِ أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ الْمُؤَدِّبِ وَأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَيَّاطِ، وَهِيَ أَيْضًا فِي الْجَامِعِ لَهُ). أي الجامع لأبي الحسن عليّ بن محمد الخياط المشهور بـ "ابن فارس".

طبعًا الإمام ابن الجزري كلامه هنا واضح جدًا وهو أن هاتين الطريقين، أو هذين الطريقين: طريق أبي علي العطار، طريق أبي على العطار، وطريق أبي حسن الخياط، هما من كتاب المستنير.

طبعًا أبي الحسن الخياط هذا هو نفسه كما قلنا، هو نفسه صاحب كتاب جامع ابن فارس، لكن ابن الجزري لما ذكر الطريقين على المستنير، قال:

وهي أيضًا، التي هي طريق الفَرضِي، طريق الفَرضِي، موجودة في كتاب الجامع لابن فارس، السلاسل الذهبية، مؤلفها الدكتور أيمن، لما ذكر هذه الطريق للمستنير، وطبعًا معروف أن السلاسل الذهبية يعني معتمدة على نظام المشجرات، فلما ذكر المستنير وذكر أبو الحسن الخياط من قراءة المستنير على أبي حسن الخياط، كتب تحت الخياط الجامع، أنها من الجامع له.

....هذا الصنيع علام يدل؟ يدل على أن صاحب هذا الكتاب يرى أن هذه الطريق نشريةٌ من كتاب الجامع، وهذا كما قلت: هذه منهجية دائمًا نختلف فيها حقيقةً.

لا نعتبر أي طريق، في أي كتاب لم يصرّح به ابن الجزري لا يجب، ولا يجوز أن ننسبه إلى طرق النشر، أي كتاب، أي طريق لابن الجزري لم يصرح بأنها من الكتاب الفلاني؛ أرى أن عدّ هذا الطريق أو هذا الكتاب من طرق النشر في هذه الجزئية هو تعدٍّ على ابن الجزري -رحمة الله عليه-.

نحن كمان قلنا: الذي يريد المؤلف له الحق، وكلٌّ له الحرية أن يؤلف حسب منهجيته التي يراها، لكن في إطار النشر، وفي إطار إلزام ابن الجزري هذا ليس لكل أحد، بل لا يحق لأحد إلا لابن الجزري رحمة الله عليه، هذه نقطة.

لو نأخذ هذه العبارة؛ عبارة ابن الجزري وهي أي هذه الطريق؛ طريق الفَرضِي أيضًا في الجامع له، ابن الجزري كما قلنا رجل عربي قُح، وهو حتى في بعض الروايات يقول إنه قرشيّ، فهو المفترض أنه يكتب باللغة العربية الفصحى، هذه العبارة وهي أيضًا في الجامع له، لا تعني، ولا نفهم منها لا من قريب، ولا من بعيدٍ أنه اعتمد هذه الطريق في كتابه النشر.

هذه العبارة هي فقط إخبار، يعني ابن الجزري يقول: أنه ابن سوار أخذ هذين الطريقين، طريق أبي عليّ العطار، وأبي حسن الخياط على الفرضي، ابن الجزري أخذهما من كتاب المستنير، طيب، لماذا ابن الجزري إذا كان كتاب الجامع في هذا الطريق من أصول النشرِ فما الذي يمنع ابن الجزري أن يقول من كتاب الجامع كما ذكر في مرات أخرى؟

بل لماذا يترك الجامع لابن فارس الذي هو لابن حسن الخياط، لماذا يتركه

ويأخذ الطريق عن تلميذه الذي هو ابن سوار؟ فهذه الطريق طريق الفرضِي من كتاب الجامع، لو أخذها ابن الجزري من كتاب الجامع ستعلو ستكون إسناد عالٍ، لكنه نزل؛ الشيخ ابن الجزري نزل بالإسناد وأخذها عن ابن سوار.

كون أنها في الجامع لا تعني أن ابن الجزري أخذها بطريق الأداء من كتاب الجامع، هذا الذي نقول، ومع الأسف هذا الكلام كثير، يعني كثير جدًا في كتاب السلاسل الذهبية كما سنعرف بعد قليل، في كتاب الإرشاد لابن غلبون، وفي غيره لجامعه.

وهذا أقوله للمبتدئين في دراسة النشرِ، يجب أن ننظر للموضوع بمنهجية ابن الجزري، ليس بمنهجية، أو بمنهجية من يؤلف عن ابن الجزري، فهذه العبارة وهي أيضًا في الجامع له كما أقول لا يفهم، ما أقوله لا يفهم منها، أقول هي ليست نصًا وليست ظاهرًا، يعني إحنا عندنا النص، وعندنا الظاهر.

النص: هو دليل لا يدل إلا على معنى واحد.

والظاهر: هو دليل يحتمل معنيين.

فهذه العبارة ليست نصًا على أن ابن الجزري اختار هذه الطريق من هذا الجامع، وليست أيضًا ظاهرة في مراد ابن الجزري بأنه أخذ هذه الطريقة، ما تدل عليه، أو قصارى ما تدل عليه العبارة هي إخبار لابن الجزري أن هذه الطريقة من الفرضِي هي موجودة في كتاب الجامع لأبي حسن الخياط.

ولهذا لو رجعنا إلى أسانيد المستنير، مع أسانيد الجامع سنجد أنها ستكون مختلفة نوعًا ما، يعني قسم الأسانيد لابن الجزري إلى الكتابين، وليس من عند الكتاب إلى القراء، لا.

بعد ذلك قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ولهذا نقول: يعني لا أدري لماذا، سؤال، أنا لا

أدري لماذا ابن الجزري يعني لم يسند الطريق إلى الجامع، وأسندها من طريق المستنير؟ لا أعرف جوابًا إلا أنه يكون أخذها بالشرط الذي هو قال: وهو طريق الأداءِ والله أعلم.

(طَرِيقُ غُلَامِ الْهَرَاسِ وَهِيَ السَّادِسَةُ).

إذًا قلنا غلام الهراس كلما رأيت غلام الهراس فاعرف أن الكتاب الذي سيذكر أما الكفاية الكبرى، وأما الإرشاد، إذا أتاكم غلام الهراس؛ فاعلم، فاعلم أنه أما من كتاب الكفاية الكبرى لأبي العز، أو من كتاب الإرشاد لأبي العز.

(طَرِيقُ غُلَامِ الْهَرَاسِ وَهِيَ السَّادِسَةُ عَنِ الْفَرَضِيِّ مِنْ كِتَابِ الْكِفَايَةِ الْكُبْرَى، قَالَ أَبُو الْعِزِّ :قَرَأْتُ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْوَاسِطِيِّ، يَعْنِي غُلَامَ الْهَرَاسِ).

طَرِيقُ أَبِي بَكْرٍ الْخَيَّاطِ وَهِيَ السَّابِعَةُ عَنِ الْفَرَضِيِّ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ مِنَ الْمِصْبَاحِ قَالَ أَبُو الْكَرَمِ :أَخْبَرَنَا بِهَا أَبُو بَكْرٍ الْخَيَّاطُ).

لاحظ معي ربما هذه أول طريق فيه الإخبار، ونحن قلنا دائمًا قراءة المصباح أبي الكرم على أبي بكر الخياط دائمًا هي بالإخبار، هو لم يقرأ عليه ولماذا؟ لأن كان عمره خمس سنوات، وتوفي أبو بكر الخياط، وعمر صاحب المصباح أبي الكرم عمره تقريبًا ما بين خمس سنوات إلى ست سنوات.

وهنا يستغرب ابن الجزري يقول أنه: سيذكر الطرق التي هي بالأداء، وهذا الطريق ليست أداء، هذا الطريق إجازة، يعني أبا الكرم ما قرأ على أبي بكر الخيط، وإنما أبو بكر الخياط أجاز ولهذا دائمًا في هذا الطريق يقول: أخبرنا.

فالسلاسل الذهبية هنا تقول: عمر الشهرزوري عند وفاة أبي بكر الخياط من خمس إلى ست سنوات مما يجعل... وهذا الكلام من السلاسل الذهبية، مما

يجعل تحمله للقراءة عنه أمر لا يعتد به، والغريب من ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُأن يجعل مثل هذا الإسناد ضمن أسانيد النشر فضلًا عن أنه بالإخبار وليس بالقراءة، انتهى كلام السلاسل الذهبية.

طبعًا مسألة عمره لا يعتد به كأنها رد على، كأنها رد على ابن الجزري، أو كأنها رد على صاحب المصباح نفسه، ليست مسألة أنها أمر لا يعتد به؛ لأنه لا أحد قال إنه إسناد تلاوةٍ حتى يكون تحمل، ولو كان تحمل ولو كانت بصيغة التحمل ويكون عمره خمس سنوات، ويكون قرأ عليه فهو يصدق في ذلك لا شك في ذلك.

لكن مسألة أنه الإشكال هنا عند ابن الجزري يكون أنه بطريق الأداء ثم يذكر لنا هذه الطريق، وهي بالإجازة، هذا يدخل تحت قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ هناك عندما قال: إنه ملتزم للتحرير وماذا؟ ملتزمًا بالمتابعات والشواهد، فهذه من المتابعات يعني هذا الإسناد من المتابعات، من المتابعات.

وهذا قد يكون من تأثر الإمام ابن الجزري رحمة الله عليه بصنعة المحدثين؛ لأنه عنده المحدثين عندهم الحديث يكون في المتابعات، ولهذا نجد دائمًا يقولون أخرجه البخاري متابعةً، أو أخرج له مسلم من باب المتابعة وهذا مصطلح عند النحويين، فربما يكون هذا من هذا الباب والله أعلم.

(وِمنْ كِتَابِ غَايَةِ الِاخْتِصَارِ قَالَ الْهَمَذَانِيُّ: قَرَأْتُ الْقُرْآنَ أَجْمَعَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الشَّيْبَانِيِّ وَأَبِي مَنْصُورٍ يَحْيَى بْنِ الْخَطَّابِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ الْبَزَّازِ النَّهْرِيِّ بِبَغْدَادَ وَأَخْبَرَانِي أَنَّهُمَا قَرَآ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَيَّاطِ، الذي هو نفسه شيخ صاحب المصباح وَمِنْ كِتَابِ الْكِفَايَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ السِّتِّ قَرَأَ بِهَا أَبُو الْقَاسِمِ هِبَةُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ الْحَرِيرِيُّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الْخَيَّاطِ الْمَذْكُورِ فِي شَعْبَانَ سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ).

(قُلْتُ:)أي ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ وَهَذَا إِسْنَادٌ لَا مَزِيدَ عَلَى عُلُوِّهِ مَعَ الصِّحَّةِ وَالِاسْتِقَامَةِ، وهذا هو الإسناد الأخير، وَهَذَا إِسْنَادٌ لَا مَزِيدَ عَلَى عُلُوِّهِ مَعَ الصِّحَّةِ وَالِاسْتِقَامَةِ، يُسَاوِي فِيهِ أَبُو الْيَمَنِ الْكِنْدِيُّ أَبَا عَمْرٍو الدَّانِيَّ وَأَبَا الْفُتُوحِ الْخَشَّابَ وَابْنَ الْحُطَيْئَةِ وَنُظَرَاءَهُمْ، وَنُسَاوِي نَحْنُ فِيهِ الشَّيْخَ الشَّاطِبِيَّ مِنْ إِسْنَادِهِ الْمُتَقَدِّمِ وَمِنْ إِسْنَادِهِ الْآتِي عَنِ الْقَزَّازِ نُسَاوِي شَيْخَهُ أَبَا عَبْدِ اللهِ النِّفْزِيَّ حَتَّى كَأَنَّنِي أَخَذْتُهَا عَنِ ابْنِ غُلَامِ الْفُرْسِ شَيْخِ شَيْخِ الشَّاطِبِيِّ،

وهذا أيضًا من الصنعة الحديثية المساواة، المساواة هي عند المحدثين ولهذا شرحنا بالأسفل في الحاشية كيفية هذه المساواة؛ وذلك لأن الداني بينه وبين ابن بويان ثلاثة رجالٍ، أن الداني بينه وبين ابن بويان ثلاثة رجالٍ هم:

- فارس بن أحمد.
- عبد الباقي بن الحسن.
- وإبراهيم ابن عمر.

كذلك أبو اليمن معه ثلاثة وهم:

- هبة الله.
- الخياط.
- الفرضي.

فكأن الكندي قرأ على مين؟ على فارس الذي هو شيخ الداني، وبين وفاة فارس وميلاد الكندي، مائة وعشرين عاما، يعني بعد ما توفى فارس، أبو الفتح فارس بن أحمد بعد ما توفى بمائة وعشرين عام، ولد مين؟ الكندي.

إذ أن وفاة فارس كانت سنة أربعمائة وواحد، وميلاد الكندي كان سنة

خمسمائة وعشرين، ففي علوم الإسناد، يعني هذه المائة وعشرين سنة كيف جاءت بطريق علوم الإسناد؟ فطأن الداني، يعني كأن الكندي والداني كأنهما عاشا مع بعض، وقرآ على شيخ واحد، واضح، والله أعلم.

ولهذا دائمًا تحسب المساواة بهذه الطريقة، (وَتُوُفِّيَ) ابْنُ غُلَامِ الْفُرْسِ فِي الْمُحَرَّمِ سَنَةَ سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ، وَقَرَأَ أَبُو بَكْرٍ الْخَيَّاطُ وَأَبُو عَلِيٍّ غُلَامُ الْهَرَاسِ، طبعًا الآن سيحسب كل هؤلاء المذكورين سيحسبهم بطريقة الجمع كما قلنا، أول شيء ذكر إبراهيم بن عمر وبعد ذلك في النهاية سيذكر من؟ أخر واحد، آخر مذكور ذُكِر؛ سيكون هو أول واحد إلى أن يرجع إلى أول واحد ذكر سيكون هو أخر، آخر المذكورين.

(وَقَرَأَ أَبُو بَكْرٍ الْخَيَّاطُ وَأَبُو عَلِيٍّ غُلَامُ الْهَرَاسِ وَأَبُو الْحَسَنِ الْخَيَّاطُ وَأَبُو عَلِيٍّ الْعَطَّارُ وَالطُّرَيْثِيثِيُّ وَالْمَالِكِيُّ وَالْفَارِسِيُّ سَبْعَتُهُمْ عَلَى أَبِي أَحْمَدَ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مِهْرَانَ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ الْفَرَضِيِّ، وَقَرَأَ الْفَرَضِيُّ وَالشَّذَائِيُّ وَالطَّبَرِيُّ وَابْنُ مِهْرَانَ وَابْنُ الْعَلَّافِ، لا (وَقَرَأَ الْفَرَضِيُّ وَالشَّذَائِيُّ وَالطَّبَرِيُّ وَابْنُ مِهْرَانَ وَابْنُ الْعَلَّافِ) وَابْنُ الْحُبَابِ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ عُمَرَ سَبْعَتُهُمْ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ بُويَانَ الْبَغْدَادِيِّ الْقَطَّانِ الْحَرْبِيِّ، فَهَذِهِ ثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ طَرِيقًا عَنِ ابْنِ بُويَانَ بن غطان الحربي؛ فهذه ثلاثُة وعشرين طريقًا عن ابن بويان.

طالب: الهامش رقم ٣.

الشيخ: الهامش رقم ٣ الذي هو في عند من؟ بإسناده المتقدم، نعم.

طالب: نعم.

الشيخ: نعم، نعم.

وَمِنْ طَرِيقِ الْقَزَّازِ طَرِيقَانِ: الآن انتهى من طريق ابن بويان، الآن سيتكلم علي طريق القزاز، قال:

وَمِنْ طَرِيقِ الْقَزَّازِ طَرِيقَان: الْأُولَى طَرِيقُ صَالِحِ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْهُ من ثَمَانُ طُرُقٍ:

عنه: أي عن القزاز من ثَمَانُ طُرُقٍ: الْأُولَى طَرِيقُ ابْنِ غُصْنٍ قَرَأَ بِهَا الشَّاطِبِيُّ عَلَى النِّفْزِيِّ عَلَى ابْنِ غُلَامِ الْفُرْسِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ شَفِيعٍ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ سَهْلٍ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ خَلَفِ بْنِ غُصْنٍ الطَّائِيِّ.

طبعًا هذه الطريق؛ أول شيء عندنا أنه هذا ابن سعيد خلف بن غصن، يعني ذكر له من ترجم له، يعني ذكر له الداني أيضًا ترجم له طبقات القراء عنده، وينقل عنه أيضًا صاحب الصلة؛ فإنهم يقولون عنه أنه كان أميًّا، لم يكن بالضابط للأداء، ولا بالحافظ للحروفِ.

يمكن هذا ثاني شخص يمر معنا في أسانيد، الأول كان إسناد التيسير إبراهيم بن عمر، أو القنطري، واحد منهم؛ لأنه كان لم يكن بالضابط، وهذا الثاني أنه كان أميا، ولم يكن بالضابط للأداء، ولا بالحافظ للحروفِ، طيب إذا كان كذلك، طيب لماذا جئتم به، فنقول كونه لم يكن ضابطًا للأداء، أو للحروفِ لا يمنع أن يكون ضابطً لهذه الطريق بالذات، وبهذا نخرج من هذا الإشكال.

ولو لم يكن ضابطًا لهذه الطريق؛ لما قرأ عليه هؤلاء الكبار؛ لأنه هو قرأ عليه عبد الله بن سهل، وعبدالله بن سهل في ترجمته أنه كان من الأئمة المحققين، فلو لم يكن أبو سعيد خلف بن غصن، لو لم يكن محققًا في هذه الطريق تحديدا لما استقى منه عبد الله بن السهل، وعبد الله بن سهل، وعبد الله بن سهل أخذها منه أبو الحسن عبد العزيز، وعبد العزيز أخذها ابن غلام الفرس على أن وصلت إلى الشاطبي، إلى أن وصلت إلى ابن الجزري، إلى أن وصلتنا ابن غلام الفرس على

أن وصلت إلى الشاطبي، إلى أن وصلت إلى ابن الجزري، إلى أن وصلتنا.

(الثَّانِيَةُ طَرِيقُ طَاهِرِ بْنِ غَلْبُونَ مِنْ كِتَابِهِ التَّذْكِرَةِ.)لاحظ معي أولًا الطريقة الأولى؛ طريق ابن غصن الشيخ يقول قرأ بها الشاطبي، فنسبها إلى الشاطبي، ولم ينسبها إلى الشاطبيه؛ إذًا من يكتب في النشر، ويقول هذه من طريق الشاطبية يعني فيه نظر؛ لأنك لو قلت أنها من طريق الشاطبية كمنهجية، الشاطبية دائمًا مقرونة بالتيسير، الشاطبية مقرونة بالتيسير.

ولهذا كل هذه الطرق للقراء السبعة عندما يذكر ابن الجزري طريقًا أولى لهم بل ويقول لهم من الشاطبيةِ ومن التيسير، يعني لا يوجد طريق غير هذه يقول من الشاطبي والتيسير، لكن لم (٢٣:٠٠)، تكون هناك طرق خارجة عن التيسير، (الشاطبي) ابن الجزري –رحمة الله عليه– ينسبها إلى الشاطبي، فهي في النهاية للشاطبية لا شك في ذلك، هي في النهاية من كتاب الشاطبية.

لكن كمصطلح، وكمنهج؛ حتى لا نشوش فنقول الشاطبية، يعني يلتزم بما يلتزم به ابن الجزري –رحمة الله عيه–، فإذا قال الشاطبية فكأنه لا يتوافق مع، طبعًا في الأصول في الطرق وليس في الفرش والوصول، لا.

نتكلم فيما نتكلم هنا في الطرق، فإذا قال الشاطبية فهي دائمًا الطرق التي تتفق مع التيسير، ولهذا هذه الطريق اللي هي التي وصفها بأنها هي التي قرأ بها الشاطبي على الدرزي، ما هي، ما هي في التيسير، ولا تمر على، ولا تمر على الداني، ولا تمر على الداني، فهي لا تمر على الداني فمنعاها أنه لا علاقة لها، معناها أنها لا علاقة لها بـ...، لا علاقة لها بالتيسير، والله أعلم.

(الثَّانِيَةُ طَرِيقُ طَاهِرِ بْنِ غَلْبُونَ مِنْ كِتَابِهِ التَّذْكِرَةِ .الثَّالِثَةُ طَرِيقُ ابْنِ سُفْيَانَ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ :مِنْ كِتَابِهِ الْهَادِي، وَمِنْ كِتَابِ الْهِدَايَةِ قَرَأَ بِهَا الْمَهْدَوِيُّ عَلَى عَلِيِّ بْنِ

سُفْيَانِ، وَمِنْ كِتَابِ تَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ بَلِّيمَةَ عَلَى شُيُوخِهِ عُثْمَانَ بْنِ بِلَالٍ وَغَيْرِهِ عَنْهُ).

طبعًا نلاحظ هنا عثمان ابن بلال كغيره عنه، حتى ولاتهم لما ذكرنا، لما كان يتكلم على (**كتاب تلخيص العبارات**)، أو أعتقد لما كان يتكلم عن (**كتاب الهادي**)، وقالوا أنه ابن بليمة قرأ على شيخه عثمان بن بلال وغيره، فابن الجزري لم يصرح لنا أعتقد، يعني لم يصرح لنا به وغيره هذا من هو؟ لكن دائمًا يذكر من الشيوخ ابن بليمة، دائمأ يصرح باسم عثمان بن بلال، ثم يتبعه وغيره، وغيره من؟ لا أدري.

(الْخَامِسَةُ طَرِيقُ ابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ مِنْ كِتَابِ الْإِعْلَانِ قَرَأَ بِهَا الصَّفْرَاوِيُّ عَلَى الْيَسَعَ بْنِ حَزْمٍ، عَلَى الْقُصَيْبِيِّ، عَلَى أَبِي عِمْرَانَ اللَّخْمِيِّ، عَلَى أَبِي عُمَرَ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي الرَّبِيعِ الْأَنْدَلُسِيِّ).

طالب: وغيره لعله هناك بعض الشيوخ مثل ابن بليمة يذكرون في كتاب (ابن السلال) الذي ذكرتموه، وبعض التراجم لم يذكرهم في الغاية (٢٥:٣٠).

الشيخ: دكتور عبد الرحمن الزيني يقول يحتاج المرجع إلى كتاب الطبقات لابن السلال وطريقة تصحيحه، نعم.

طالب: وهو حقق كتاب التلخيص لابن بليمة.

الشيخ: الشيخ خلص (٢٥:٤٩) جمعت شيوخه كلها.

(السَّادِسَةُ طَرِيقُ ابْنِ نَفِيسٍ مِنْ كِتَابِ التَّجْرِيدِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّام عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ نَفِيسٍ الْمِصْرِيِّ. السَّابِعَةُ طَرِيقُ الطَّلَمَنْكِيِّ مِنْ كِتَابِهِ الرَّوْضَةِ. الثَّامِنَةُ طَرِيقُ ابْنِ هَاشِمٍ مِنْ كِتَابِهِ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ هَاشِمٍ الْمِصْرِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ غُصْنٍ وَطَاهِرٌ وَابْنُ سُفْيَانِ

وَمَكِّيٌّ وَابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ وَابْنُ نَفِيسٍ الطَّلَمَنْكِيُّ وَابْنُ هَاشِمٍ، ثَمَانِيَتُهُمْ عَلَى الْإِمَامِ أَبِي الطَّيِّبِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ غَلْبُونَ بْنِ الْمُبَارَكِ الْحَلَبِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي سَهْلٍ صَالِحِ بْنِ إِدْرِيسَ بْنِ صَالِحِ بْنِ شُعَيْبٍ الْبَغْدَادِيِّ الْوَرَّاقِ نَزِيلِ دِمَشْقَ).

أيضًا هذا نفس الذي قلناه قبل قليل، الشيخ في السلاسل الذهبية، الدكتور أيمن جعل هذه الطريق، أو هذه الطرق الأربعة كلها التي هي ابن غصن، وطاهر، وابن سفيان، ومكي، وأعتقد التي هي هنا ابن غصن، وطاهر، وابن سفيان، ومكي، جعل هذه الأربعة من كتاب الإرشاد، مع أن ابن الجزري -رحمه الله عليه- لم يصرح بالإرشاد.

وكون هؤلاء الثلاثة، وهؤلاء الأربعة، قرأوا على ابن غلبون كما قلنا دائمًا كون هذا الرجل مذكور في الإسناد، هذا الرجل سواءً ابن غلبون أو غيره، كون صاحب أي كتاب مذكور في السندِ ليس دليلًا على أن ابن الجزري أخذه منه، وإن هناك مؤلفون في كتب القراءات كما مر معنا سابقًا، الآن تذكرت منهم مثلًا الطريثيثي له (كتاب الكافي)، لماذا لا نقول أنه من كتاب الكافي؟

وله كتاب وجمع فيه القراءات السبع وهذا مظنة بأن هذه ما قرأه أبو معشر الطبري على الطريثيثي موجود في هذا الكتاب، أو مثلًا لا يمر مثلًا على، كما على، في أسانيد أبو معشر الطبري، أبو معشر الطبري قرأ بكتاب الاعتماد في القراءات العشر لأبي الفضل الرازي.

يعني أبو الفضل الرازي له كتاب اسمه الاعتماد وهذا الاعتماد لم نجد من ذكره له؛ إلا الإمام أبو معشر الطبري -رحمه الله عليه- في كتابه (سر العروس) فقال: إن هذا الكتاب أعتقد أنه (والله لأسأله في العشر، أم في السبع) المهم أنه كتاب في، كتاب الاعتماد لأبي فضل الرازي قال: وقرأته عليه، وقرأت به عليه.

فهذه الطرق التي يرويها أبو معشر الطبري على أبي فضل الرازي طيب لماذا لم ينسبها إلى كتاب الاعتماد؟ مع أنه قرأ به، وقرأه عليه، وأجازه به، فأنا قصدي أن قول الشخص صاحب أي كتاب، مذكور ضمن الأسانيد، ليس معنى هذا أننا نقول أن ابن الجزري أخذه منه، وهذا كما قلت يعني موجود في منهجية السلاسل الذهبية بكثرة.

ولهذا نقول إن هذه الكتب لا علاقة لها بالإرشاد، لا علاقة لها بكتاب الإرشاد حتى وإن كان هذا الطريق ابن غلبون وضعه في كتابه، لا علاقة لها فيما يتعلق في طريق النشر، نحن نتكلم عن شيء معين، نقطة معينه وهي متعلقة بأسانيد النشر، واضح؟

طيب، هل الإمام ابن الجزري ما كان عنده الإرشاد؟ طيب كان عنده الإرشاد، طيب لماذا لم يسند إليه؟ فكون ابن الجزري لم يسند إلى كتاب الإرشاد لابن غلبون، ونأتي نحن الآن وجدناه، طيب هو ابن الجزري وجده قبلنا، ورواه، وقرأ القرآن به، وقرأ القرآن بمضمنه، طيب ما المانع له أن يسند إليه؟ طيب كان رمى له وبدل أن يسند إلى هؤلاء الأربعة الذين هم تلاميذ لابن غلبون، طيب لماذا لا يسند عنه مباشرةً من كتاب الإرشاد، ويحافظ على علو السند؟

فهذه كلها مسائل تدل على أن منهجية ابن الجزري له منهجية خاصة في كتابه يجب ألا نفسد هذه المنهجية ولا يعني هذه الكلمة، يجب ألا نفسد منهجية ابن الجزري في كتابه النشر بهذه الاجتهادات التي كثيرٌ منها حقيقةً خاطئ.

لم يؤلف عن النشر يؤلف كتابًا خاصًا يفعل ما فيه ما يشاءُ، أما يجزم ابن الجزري بأشياء ثم يؤلف أشياء، وبعد ذلك نقول: هذا ابن الجزري، وهذا النشر، هذا ليس صحيحًا.

بعد ذلك الشيخ يقول: (طَرِيقُ الدَّارَقُطْنِيِّ): ومعلوم أن الإمام الدارقطني وهو من أئمة المحدثين عنده كتاب اسمه (المدخل)، طيب لماذا هل نقول: إن المدخل من أصول النشرِ لا نعلم أن الدارقطني له كتاب في القراءات إلا المدخل، وهذه الطريق تمر على الدارقطني كما سنعلم، كما سنعرف، فهل نقول هذه الطريق من كتاب المدخل؟

(طَرِيقُ الدَّارَقُطْنِيِّ عَنِ الْقَزَّازِ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنْهُ قَرَأْتُ بِهَا عَلَى ابْنِ اللَّبَّانِ)، ولاحظ قرأت بها معناه أن طريقة دائمة، (قَرَأْتُ بِهَا عَلَى ابْنِ اللَّبَّانِ، وَقَرَأَ عَلَى ابْنِ مُؤْمِنٍ) اللي هو ابن عبد المؤمن اللي هو صاحب كتاب الكنز، وهذه الطريق ليست في الكنز، (وَقَرَأَ عَلَى أَحْمَدَ بْنِ غَزَالٍ، وَقَرَأَ عَلَى الشَّرِيفِ الدَّاعِي، وَقَرَأَ عَلَى ابْنِ الْكَالِّ، وَقَرَأَ عَلَى الْحَافِظِ أَبِي الْعَلَاءِ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْحَدَّادِ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ الْفَضْلِ الْبَاطِرْقَانِيِّ، أَخْبَرَنَا)، يعني الباطرقاني يقول: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ قِرَاءَةً عَلَيْهِ، أَخْبَرَنَا الْحَافِظُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مَهْدِيٍّ الدَّارَقُطْنِيُّ).

نلاحظ هذا السند من أوله طريق أدائي، لما وصل الباطرقاني، الباطرقاني انتقل من الأداء، إلى الإجازة، والإخبار، فالباطرقاني يقول: أخبرنا محمد، يعني ما قال: قرأت على محمد بن إبراهيم، والدارقطني أيضًا نفسه هو أخبر تلميذه، فالأداء انقطع هنا.

كما أن في كتاب المصباح طريق أبي بكر الخياط انقطع من بداية المصباح؛ من بداية سند أبي الكرم، هنا هذا الطريق حد ابن الجزري، وهذا الطريق أدائي لابن الجزري، الذي هو طريق الدارقطني هل نقول أنه من المدخل لا ندري.

لكن طيب له كتاب اسمه المدخل هل هذا الطريق فيه، لا ندري، ولو كان فيه لا يحق أن نقول أنه من كتاب المدخل، طيب هل نقول ان هذه الطريق الكنز؟ هي

ليست موجودة في الكنز، وابن عبد المؤمن اللي هو نفسه صاحب الكنز، الذي هو شيخ شيخ ابن الجزري؛ هذا هو صاحب الكنز.

هذا يدلنا على مسألة مهمة جدًا ومن ينتبه إليها؛ تحل له مشاكل في أسانيد ابن الجزري، هذا دليل على أن هؤلاء العلماء أنهم لم يلتزموا بتدوين كل مروياتهم في كتبهم، طيب ابن عبد المؤمن عنده كتاب الكنز، وقال: إنه ألف هذا الكتاب، طيب هذه الأسانيد في أسانيد كثيرة مرت معنا هنا في النشر عن ابن عبد المؤمن هذا، ومع ذلك هي ليست موجودة في كتابه الكنز.

معنى ذلك أنه لم يضع هذه الأسانيد في كتابه، وهذا يحل لنا المشكلة أيضًا عندما نأتي إلى مسائل جامع البيان للداني، كما سنعرف ستأتينا أيضٍا مشاكل مع السلاسل الذهبية في هذا أنه من الأسانيد ليست موجودة في الجامع وليست موجودة في كذا، وكذا، طيب.

معناه أن الداني ما وضعها في كتابه، كذلك ابن الجزري لم يضع كل اسانيده وطرقه في كتابه، في كتابه النشرِ، إذًا الخلاصة علينا أن نلتزم بهذه الأسانيد ما قال ابن الجزري: بأنه من الكتاب الفلاني؛ يسند إلى الكتاب الفلاني، ما قال: إنه، أو ما سكت عنه يُسكت عنه، حتى لا نلزمه، وحتى لا نقوله ما لم يقله.

المهم يهمنا هذه الملحوظة: أن بداية السند كان أداءً، نهاية السند تحول من الأداء إلى الإخبار.

(وَقَرَأَ هُوَ): أي الدارقطني، (وَصَالِحُ بْنُ إِدْرِيسَ): الذي هو شيخ ابن غلبون، (عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ ذُؤَابَةَ الْبَغْدَادِيِّ الْقَزَّازِ، (فَهَذِهِ إِحْدَى عَشَرَ طَرِيقًا عَنِ الْقَزَّازِ، وَقَرَأَ الْقَزَّازُ وَابْنُ بُويَانَ عَلَى الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ الْأَشْعَثِ بْنِ حَسَّانَ الْعَنْزِيِّ الْبَغْدَادِيِّ الْمَعْرُوفِ بِأَبِي حَسَّانَ،

وَقَرَأَ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ هَارُونَ الرَّبَعِيِّ الْبَغْدَادِيِّ الْمَعْرُوفِ بِأَبِي نَشِيطٍ، (فَهَذِه) أَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ طَرِيقًا لِأَبِي نَشِيطٍ.

إذًا الطريقة الأولى: عن قانون التي هي طريق أبي نشيط انتهينا منه عن قانون اللي هي طريق أبو نشيط انتهينا منه، نعم، نعم.

الآن يتكلم عن الطريقة الثانية عن قانون؛ لأنه قال إنه سيأخذ عن كل راوٍ طريقين:

-**الراوي الأول: قانون سيأخذ عنه طريقين:**

-**الطريق الأول: هو أبو نشيط.**

-**الطريق الثاني: هو الحلواني.**

الآن يتكلم على طريق الحلواني، فيقول: (طَرِيقُ الْحُلْوَانِيِّ عَنْ قَالُونَ (مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مِهْرَانَ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ مِنْ خَمْسِ طُرُقٍ، فَالْأُولَى طَرِيقُ ابْنِ شَنَبُوذَ مِنْ طَرِيقَيْنِ :طَرِيقُ السَّامَرِّيِّ، أو السامريّ وَهِيَ الْأُولَى عَنِ ابْنِ شَنَبُوذَ مِنْ أَرْبَعِ طُرُقٍ :أُولَاهَا فَارِسُ بْنُ أَحْمَدَ قَرَأَ بِهَا عَلَيْهِ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ، وَمِنْ كِتَابِ التَّجْرِيدِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ فَارِسٍ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِيهِ.

لاحظ الشيخ يقول: طريق السامريّ، وبعد ذلك يقول: طريق فارس بن أحمد، قرأ عليه أبو عمرو الداني، لم يصرح في أي كتب الداني ذكر ذلك.

طبعًا هذه الطريق بعد الرجوع إلى كتاب جامع البيان؛ موجودة في جامع البيان، هل نقول أنها من جامع البيان؟ لا، وكلا.

لأننا لا نعرف سند ابن الجزري إلى كتاب جامع البيان كما قلنا سابقًا، جامع البيان أسانيده يرويها عن طريق الإعلان، ولو كان، ولو كان هنا ذكر للصفراوي؛

لكانت الصورة أوضح، واضح؟ والله أعلم.٣

(ثَانِيَتَهَا ابْنُ نَفِيسٍ مِنْ كِتَابِ تَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ بَلِّيمَةَ عَلَيْهِ)، ابن الجزري كيف عرف أن ابن بليمة قرأ بهذه الطريق، على ابن نفيس، وابن بليمة أساسًا ليس عنده أسانيد، حقيقةً لا نعرف كيف، يعني لا أدري؛ أو إلى الآن لا نعرف كيف عرف الإمام ابن الجزري -رحمة الله عليه- هذا التفصيل في طرق تلخيص ابن بليمة، ابن بليمة بنفسه يقول: إنه حذف الأسانيد، فما عنده، فما نعرف ما هي أسانيده؟

لكن كيف ابن الجزري عرف أنه ابن بليمة قرأ هذه الطريق على ابن النفيس؟ وهذا الطريق على عثمان ابن بلال؟ وهذا الطريق على الشيخ الفلاني؟ كيف ما أدري؟ فلو تبحثون فيها يا شيخ، أو حللتم هذه المشكلة، أين تعرضتم لهذه المسألة؟ ارفع المايك يا شيخ حتى يسمعك من يسمعني.

طالب: هو استفسار يا شيخ، ابن بليمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ قرأ على سبع كتب، يعني حسب التراجم التي -ما شاء الله-إنه قرا عليها، وقرأ على الكتب حتى في أحد طبعات التيسير فيها قرأ ابن بليمة بداية الكتاب (٤٠:٠٠) أنه بإسناد ابن بليمة، تلميذ للداني في بداية كتاب التيسير، منها كتاب التيسير للشاطبي أيضًا، وكتاب التذكرة، تقريبًا سبع كتب حصرتها، لعلّي راجعتها.

هل هذه (٤٠:٢٥) يسندها إلى المؤلفين، والمؤلفون في كتبهم؟ ونكمل الأسانيد يعني؟

الشيخ: لكن كيف عرف ابن الجزري أنه ابن بليمة قرأ بهذه الطريق التي عند السامري هذه، كيف قرأها على ابن النفيس، من أين جاء بها، هو مؤكد جاء بها له مصدر، وهذا يدل على اطلاع ابن الجزري رحمة الله عليه، ويدل على أنه كانت عنده

مصادر، ومراجع، وكتب، ربما لم تصل إلينا.

طالب: يرى في مثل هذه الأمور أنه كان معتمد على إنجازاته وأسانيده التي تكون تقوم (٤٠:٠٦) يعني استفدنا من السلاسل والأسانيد يعني.

الشيخ: لكن ليس عندنا نص على أنه هو قرأ بهذه الطريق على هذا الطريق، يعني أنا أعرف أن ابن الجزري هذا كلامه نص صريح أنه ابن بليمة قرأ على ابن النفيس بهذا الطريق، فهل وقف ابن الجزري على أسانيد أخرى فيها التنصيص على مرويات لتلاميذ ابن بليمة، الله أعلم، طيب.

(ثَالِثُهَا الطُّرْسُوسِيُّ مِنْ كِتَابِ الْمُجْتَبَى، رَابِعَتُهَا الْخَزْرَجِيُّ مِنْ كِتَابِ الْقَاصِدِ)، طبعًا نلاحظ هنا أيضًا أنه ليس هنا ذكر لكتاب العنوان، والسبب أنه الطرسوسي شيخ شيخ صاحب العنوان، لا يذكر العنوان غالبًا إلا ويذكر الطرسوسي، هنا شيخ لم يختر لنا طريقًا من كتاب العنوان، يعني مباشرة، ذهب إلى الشيخ؛ لأنه أحيانًا كان ينقل عن العنوان.

وإن كان العنوان ليس فيه أسانيد طبعًا، لكن أسانيد العنوان هي نفسها أسانيد كتابه الآخر وهو الاكتفاء، الاكتفاء ذكر فيها الشيخ صاحب العنوان أبو الطاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري، ذكر فيه أسانيده، وقال إن هذه الأسانيد التي في الاكتفاء هي نفسها الأسانيد التي قرأ بها في كتاب العنوان، طيب.

في أسانيده جُل رواياته إن لم تكن كلها، فهي عن المجتبى، عن الطرسوسي صاحب كتاب المجتبى، فالآن ابن جزري ترك العنوان، واتجه مباشرة إلى كتاب شيخه، وهو المجتبى.

(رَابِعَتُهَا الْخَزْرَجِيُّ مِنْ كِتَابِ الْقَاصِدِ، وَقَرَأَ الْخَزْرَجِيُّ وَالطُّرْسُوسِيُّ وَابْنُ نَفِيسٍ وَفَارِسٌ أَرْبَعَتُهُمْ عَلَى أَبِي أَحْمَدَ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ حَسْنُونَ السَّامَرِّيِّ

فَهَذِهِ سِتُّ طُرُقٍ لِلسَّامِرِيِّ، طَرِيقُ الْمُطَّوِّعِيِّ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ ابْنِ شَنَبُوذَ مِنْ طَرِيقَيْنِ: أُولَاهُمَا الشَّرِيفُ مِنْ كِتَابِ الْمُبْهِجِ، مادام فيها الشريف بمن يقصد بها؟ يقصد المبهج أي سبط الخياط، قَرَأَ بِهَا سِبْطُ الْخَيَّاطُ عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ الْقَاهِرِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْعَبَّاسِيِّ، وَثَانِيَتُهُمَا الْمَالِكِيُّ مِنْ كِتَابِ التَّجْرِيدِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّام عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْمَالِكِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الْمَالِكِيُّ والْعَبَّاسِيُّ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْكَارَزِينِيِّ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ الْمُطَّوِّعِيِّ، وَقَرَأَ الْمُطَّوِّعِيُّ).

طبعًا هنا نلاحظ أن المالكي هنا ليس المقصود صاحب الروضة، لا، هنا المقصود المالكي تلميذه، الذي هو شيخ التجريد، الذيي هو شيخ صاحب شيخ ابن الفحام، هو أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل المالكي، واضح؟

(وَقَرَأَ الْمُطَّوِّعِيُّ وَالسَّامَرِّيُّ عَلَى الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَيُّوبَ بْنِ شَنَبُوذَ، فَهَذِهِ ثَمَانُ طُرُقٍ لِابْنِ شَنَبُوذَ، وَذَكَرَ ابْنُ الْفَحَّامِ أَنَّ الْكَارَزِينِيَّ قَرَأَ عَلَى ابْنِ شَنَبُوذَ وَهُوَ غَلَطٌ، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الصَّفْرَاوِيُّ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى الْمُطَّوِّعِيِّ عَنْهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمُبْهِجِ، طَرِيقُ ابْنِ مُجَاهِدٍ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ ابْنِ أَبِي مِهْرَانَ مِنْ كِتَابِ السَّبْعَةِ لِابْنِ مُجَاهِدٍ مِنَ الثَّلَاثِ الطُّرُقِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي أَسَانِيدِ كِتَابِ السَّبْعَةِ) .

طبعًا ما دام في كتاب السبعة فمعلوم أن الأداء سينقطع؛ لأن كتاب السبعة ليس فيه من الأداء إلا في قراءة عاصم، والبقية كلها بالإخبار، أعتقد ذلك؛ ولهذا ابن الجزري لم يعد السبعة، لم يعد يعني ما...، لم، يعني لم يدخله في الحسبة، وإن كان أخذ منه طرق، واضح.

(طَرِيقُ النَّقَّاشِ وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنِ ابْنِ أَبِي مِهْرَانَ مِنْ تِسْعِ طُرُقٍ. طَرِيقُ الْحَمَّامِيِّ، وَهِيَ الْأُولَى عَنِ النَّقَّاشِ مِنْ إِحْدَى عَشَرَ طَرِيقًا:

أُولَاهَا أَبُو عَلِيٍّ الْمَالِكِيُّ مِنْ كِتَابِ الرَّوْضَةِ لَهُ، ثَانِيَتُهَا طَرِيقُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ هَاشِمٍ، ثَالِثَتُهَا طَرِيقُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الصَّفَّارِ مِنْ كِتَابِ الرَّوْضَةِ لِلْمُعَدَّلِ قَرَأَ عَلَيْهِ بِهَا، يمكن هذا أول الطريق لروضة المعدل يمر بنا رَابِعَتُهَا طَرِيقُ أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ الْعَطَّارِ، خَامِسَتُهَا طَرِيقُ أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ الشَّرْمَقَانِيِّ)، وقلنا هذين الطريقين من كتاب، إذا جاء أبو الحسن علي العطار، وأبو علي الشرمقاني فهما من كتاب المستنير، ونحن مغمضين العين نعرف أنهما من كتاب المستنير.

(سَادِسَتُهَا طَرِيقُ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيٍّ الْخَيَّاطِ مِنَ الْجَامِعِ لَهُ وَمِنْ كِتَابِ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَهَا عَلَيْهِمْ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ)، عليهم الذين هم الثلاثة، فيكون هذه الطرق الثلاثة، طريق أبو حسن عليّ العطار، وأبو عليّ الشرمقاني، وأبو حسن علي الخياط من كتاب المستنير، وطريق أبي الحسن الخياط، أيضًا من الجامع له.

طبعًا لاحظ معي هنا الكلام الذي كنا نقوله في البداية هذا دليل على أنه طريق ابن الفرضيّ ليست من الجامع الذي ذكرناه في بداية الدرس، هناك قال: وهي أيضًا له في الجامع، وهي أيضًا في الجامع اختار أن هذه الطريقة موجودة في الجامع.

لكن هنا قال: طريق أبي الحسن من الجامع له، شتان بينهما، فلما ذكر هناك هذه الصيغة، واضحة صريحة في أن ابن الجزري رحمة الله عليه اختار هذه الطريق من كتاب الجامع لابن فارس.

(سَابِعَتُهَا أَبُو عَلِيٍّ غُلَامُ الْهَرَاسِ مِنْ كِتَابَيِ الْإِرْشَادِ وَالْكِفَايَةِ قَرَأَ عَلَيْهِ بِهَا أَبُو الْعِزِّ، ثَامِنَتُهَا أَبُو بَكْرٍ الْخَيَّاطُ مِنْ كِتَابِ غَايَةِ الِاخْتِصَارِ قَرَأَ بِهَا الْهَمْدَانِيُّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الشَّيْبَانِيِّ وَمِنَ الْكِفَايَةِ فِي السِّتِّ قَرَأَ بِهَا الْكِنْدِيُّ عَلَى ابْنِ الطَّبَرِ، وَقَرَأَ بِهَا الشَّيْبَانِيُّ وَابْنُ الطَّبَرِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الْخَيَّاطِ، تَاسِعَتُهَا: أَبُو الْخَطَّابِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الصُّوفِيُّ قَرَأْتُ بِهِ عَلَى ابْنِ الْبَغْدَادِيِّ عَلَى الصَّائِغِ عَلَى ابْنِ فَارِسٍ

عَلَى الْكِنْدِيِّ عَلَى أَبِي الْفَضْلِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُهْتَدِي بِاللهِ)

إذًا هذه طريقة أدائية لابن الجزري، ليست من كتاب، قرأت بها على ابن البغدادي و... وَمِنْ غَايَةِ الِاخْتِصَارِ قَرَأَ بِهَا الْهَمَذَانِيُّ عَلَى أَبِي غَالِبٍ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مَنْصُورٍ الْبَغْدَادِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا هُوَ وَابْنُ الْمُهْتَدِي بِاللهِ عَلَى أَبِي الْخَطَّابِ، عَاشِرَتُهَا رِزْقُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ التَّمِيمِيُّ قَرَأْتُ بِهَا عَلَى التَّقِيِّ الْمِصْرِيِّ عَلَى التَّقِيِّ الصَّائِغِ عَلَى الْكَمَالِ الْإِسْكَنْدَرِيِّ عَلَى أَبِي الْيَمَنِ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْخِضْرِ الْمُحَوَّلِيِّ.

(وَمِنَ الْمِصْبَاحِ لِأَبِي الْكَرَمِ قَرَأَ بِهَا هُوَ وَالْمُحَوَّلِيُّ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ رِزْقِ اللهِ التَّمِيمِيِّ، الْحَادِيَةَ عَشَرَ طَرِيقُ أَبِي الْحُسَيْنِ الْفَارِسِيِّ): انظر ما قال: الكتاب قال: طَرِيقُ أَبِي الْحُسَيْنِ الْفَارِسِيِّ، قَرَأْتُ بِهَا بِضَمِّ الْمِيمَاتِ عَلَى شُيُوخِيَ الثَّلَاثَةِ الْمِصْرِيِّينَ عَلَى الصَّائِغِ عَلَى الْكَمَالِ الضَّرِيرِ عَلَى أَبِي الْجُودِ عَلَى الْخَطِيبِ عَلَى الْخَشَّابِ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ نَصْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الشِّيرَازِيِّ الْفَارِسِيِّ).

الآن تذكرت مسألة هناك لما تكلم لما قال: طريق التذكرة، لما تكلم، لما اختار لما قال: طريق ابن غصن، عن أبي نشيط بعدها قال: طريق طاهر بن غلبون، الآن ذكرتني كلمة هذه بضم الميمات.

(مائتين وكم؟ تسعة وخمسين، نعم) هذه الطريقة، طريقة طاهر بن غلبون، عذرا ممكن نرجع، الواحد أحيانًا ينسى في التذكير، الآن تذكرت لما نقول بضم الميمات، هذه الطريق وهي كانت فيها نقطة يجب التنبيه لها:

هذه الطريق التي هي طريق طاهر بن غلبون -رحمة الله عليه- من كتابه التذكرة: الشيخ يقول قرأت بها، وأنا نقلت نصه، يقول الشيخ: قرأت بهذه الرواية على أبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي هو ابن غلبون الآن بضم الميمات وإسكانها، وثم ذكر السند، لما وصل قالون، يقول وقال قالون: قرأت على نافع بإسكان الميمات، يعني الآن

بضم الميمات تذكرت أننا ما ذكرنا هذه المسألة.

إذًا هذا السند الذي هو طاهر بن غلبون قرأ به الرواية كلها، قرأ بها على أبيه بالوجهين، طبعًا الكلام على قانون على أبي نشيط عن قانون، فقرأ له بالوجهين بإسكان الميم الجمع وبضم، وبصلته للجمع، مع أن السند، مع أن قالون قرأ بها في هذا الطريق قرأ بإسكان الميم.

معناها أن وجهه ميم صلته للجمع، لم يروِ قالون بهذا الطريق، من هذا الطريق هذا قصدي؛ وضحت؟

طبعًا هذا يرد على أصحاب التحريرات، صحيح أم لا؟ ما رأيك يا دكتور؟

ما رأيكم؟ هو النص موجود في كتاب التذكرة، لابن غلبون، فيقول قرأت بهذه الرواية على أبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بضم الميمات وإسكانها، وأبوه قرأ على فلان، لما وصل نهاية السند عند قالون.

وقال قالون: قرأت على نافعٍ بإسكان الميمات، طيب كيف أنت في السند تقرأ سندك إلى قانون، إلى نافع، أو بقراءة قانون على نافع، وبإسكان الميم، طيب وأنت لماذا تقرأ بالوجه الثاني؟ معنى ذلك أنك أدخلت طريقا في طريق، أليس كذلك؟

طيب فهنا نقول: (قَرَأْتُ بِهَا بِضَمِّ الْمِيمَاتِ عَلَى شُيُوخِي الثَّلَاثَةِ، وَقَرَأَ بِهَا الْفَارِسِيُّ وَرِزْقُ اللهِ وَأَبُو الْخَطَّابِ وَالْخَيَّاطَانِ وَأَبَوَا عَلِيٍّ: اللذان هما عند من؟ عند المستنير وَالصَّفَّارُ وَغُلَامُ الْهَرَاسِ وَالْمَالِكِيُّ وَابْنُ هَاشِمٍ الْأَحَدَ عَشَرَ عَلَى الْإِسْتَاذِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرٍو الْحَمامِيِّ، فَهَذِهِ سِتَّ عَشْرَةَ طَرِيقَةً لِلْحَمَّامِيِّ. طَرِيقُ الْعَلَوِيِّ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ النَّقَّاشِ مِنْ كِتَابَيْ أَبِي الْعِزِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْعَلَوِيِّ).

طبعًا هنا تعليق قد يفيد الإخوان المستمعين، ما ذكره المؤلف أي ابن الجزري رحمه الله عليه من أن هذه الطريق من كتابي أبي العز؛ لأن الشيخ يقول: طريقي العلويّ وهي الثانية عن النقاش، من كتابي أبي العز، يعني كتاب الكفاية والإرشاد، فإني لن أجدها إلا في الإرشاد.

أما في الكفاية الكبرى، النسخة المحققة فليست فيه، بل ليس فيه طريق العلوي إلا من روايته عن الإسكافي، وليس النقاش عن القاضي، عن قالون، وهذه ليست من طرق النشر، والله أعلم.

طبعًا هذا الكلام ذكرناه قديمًا، قد يكون مقصود ابن الجزري كتابي أبي العز، الإرشادان، الإرشاد الكبير، والإرشاد الصغير، وليس يكون مقصوده الإرشاد والكفاية، قد يكون-الله أعلم-.

أو أن النسخة التي وصلت الكفاية، التي هي الكفاية لابن الجزري؛ تختلف وهذا قد يكون أقوى، وهذا قد يكون أقوى؛ لأنه أتذكر في مسألة متعلقة أعتقد بهشام، أعتقد في سورة الزلزلة، للجزري، أعتقد في كلمة يرى ابن الجزري نقل كلامًا عن الحلواني أعتقد عن هشام، ونسبه إلى الكفاية، الكفاية الكبرى لأبي العز.

وهذه، وهذا الذي نسبه إلى الكفاية لم يوجد في النسخ التي وقف عليها الشيخ الإزميري، والشيخ المتولي رحمه الله عليه وهي موجودة في حاشية من حواشي كتاب الإرشاد نقلًا عن، نقلًا عن الكفاية، ومعناه أنه قد تكون هذه التي اعتمد عليها محقق كتاب الإرشاد لأبي العز وهو الشيخ القبيصي، نتكلم عن هذا التحقيق القبيصي قديم هذا هو أول تحقيق، فينقل عن إحدى نسخ الإرشاد عليها حواشي مكتوبة من كتاب الكفاية؛ فكان يوثق منها.

فمن ضمنها هذا النص الذي نقله ابن الجزري من كتاب الكفاية، فهذا يدل

على أن هناك نسخة من الكفاية وصلت لابن الجزري لم تصلنا، فقد يكون هذا الطريق من مثل ذلك، يعني قد يكون هذا الطريق الذي هو طريق العالمين موجود في الكفاية صحيح، في النسخة التي وصلت لابن الجزري -رحمة الله عليه-.

وهذا قد يكون أقوى من القول بأنه يكون مقصده هو الإرشاد الكبير، والإرشاد الصغير، والله أعلم.

نواصل؟ أم لا، دعونا ننتهي من طريق ابن أبي مهران ونقف عند طريق جعفر بن محمد علي الحلواني أحسن، بقي قليل؛

طَرِيقُ الشَّرِيفِ أَبِي الْقَاسِمِ الزَّيْدِيِّ وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنِ النَّقَّاشِ مِنْ تَلْخِيصِ أَبِي مَعْشَرٍ الطَّبَرِيِّ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ الزَّيْدِيِّ، طَرِيقُ السَّعِيدِيِّ وَهِيَ الرَّابِعَةُ عَنِ النَّقَّاشِ مِنْ كِتَابِ التَّجْرِيدِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ عَلَى أَبِي حُسَيْنٍ الْفَارِسِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ السَّعِيدِيِّ، طَرِيقُ إِبْرَاهِيمَ الطَّبَرِيِّ وَهِيَ الْخَامِسَةُ عَنْهُ مِنْ كِتَابِ الْمُسْتَنِيرِ مِنْ طَرِيقَيْنِ:أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ وَأَبِي علي الشَّرْمَقَانِيِّ قَرَأَ بِهَا عَلَيْهِمَا ابْنُ سَوَّارٍ، وَقَرَأَ كِلَاهُمَا عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ الطَّبَرِيِّ، طَرِيقُ ابْنِ الْعَلَّافِ وَهِيَ السَّادِسَةُ عَنْهُ مِنَ الْمُسْتَنِيرِ أَيْضًا قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى الشَّرْمَقَانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي حَسَنٍ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بن الْعَلَّافِ، طَرِيقُ النَّهْرَوَانِيِّ وَهِيَ السَّابِعَةُ عَنْهُ مِنْ طَرِيقَيْنِ: أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ مِنَ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَ بِهَا عَلَيْهِ ابْنُ سَوَّارٍ، وَطَرِيقُ أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ مِنَ الْإِرْشَادِ وَالْكِفَايَةِ الْكُبْرَى قَرَأَ عَلَيْهِ بِهَا أَبُو الْعِزِّ، وَقَرَأَ الْعَطَّارُ وَأَبُو عَلِيٍّ عَلَى أَبِي الْفَرَجِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ بَكْرَانِ النَّهْرَوَانِيِّ عَنْ طَرِيقِ الشَّنَبُوذِيِّ وَهِيَ الثَّامِنَةُ عَنْهُ مِنْ كِتَابِ الْمُبْهِجِ قَرَأَ بِهَا سِبْطُ الْخَيَّاطُ عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الْفَضْلِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْكَارَزِينِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي الْفَرَجِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الشَّنَبُوذِيِّ.

طَرِيقُ ابْنِ الْفَحَّامِ الْبَغْدَادِيِّ وَهِيَ التَّاسِعَةُ عَنْهُ مِنَ الْإِرْشَادِ وَالْكِفَايَةِ الْكُبْرَى، قَرَأَ

بِهَا أَبُو الْعِزِّ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْفَحَّامِ الْبَغْدَادِيِّ، طبعًا هذا غير بن الفحام صاحب كتاب التجريد.

وَقَرَأَ ابْنُ الْفَحَّامِ وَالشَّنَبُوذِيُّ وَالنَّهْرَوَانِيُّ وَابْنُ الْعَلَّافِ وَالطَّبَرِيُّ وَالسَّعِيدِيُّ وَالشَّرِيفُ، الزَّيْدِيُّ وَالْعَلَوِيُّ وَالْحَمَّامِيُّ، تِسْعَتُهُمْ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادِ بْنِ النَّقَّاشِ، فَهَذِهِ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ طَرِيقًا لِلنَّقَّاشِ.

طبعًا على ذكر السعيدي، على ذكر السعيدي له كتاب الذي هو التبصرة في القراءات الثمان، التبصرة في القراءات الثمان، وحقق عندهم في الجامعة الإسلامية، وإن كانت ناقصة قليلًا، لكن لاحظت في هذا الكتاب أنه –الله أعلم– أنه هل هو(٥٩:٠٤) لا أدري، الشيوخ متفقين معه، لكن هناك جزئية مهمة جدًا وهي أن ابن الجزري كل الأسانيد التي ينقلها في النشر عن السعيدي هي من قراءة السعيدي على من؟ على النقاش.

لكن اعتقد في هذه الطريق، وطريق عند ابن ذكوان، (٥٩:٣١) في ثلاثة طرق، لا أتذكر الآن بالضبط ما هي؛ لأني أتكلم من الذاكرة، لكن ثلاث طرق ابن الجزري يقول أنها عن النقاش، في هذا الكتاب الذي هو كتاب التبصرة، السعيدي ليس علي النقاش مباشرةً، وإنما بينه، وبينه شخص، وهذا الشخص حقيقةً لا توجد له ترجمة، يعني هذا الشيخ الذي هو الشيخ السعيدي ينقل عن النقاش بواسطته ليست له ترجمة، –وإن شاء الله– ربما أوثق المعلومة هذه لكن الآن ذكرتها حتى لا ننساها.

طَرِيقُ أَبِي بَكْرٍ الْمُنَقِّي، وَهِيَ الرَّابِعَةُ عَنِ ابْنِ أَبِي مِهْرَانَ مِنْ أَرْبَعِ طُرُقٍ :الْأُولَى أَبُو عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيُّ عَنْهُ قَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ، وَقَرَأَ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ الْحَسَنِ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَغْدَادِيِّ، وَالثَّانِيَةُ الشَّنَبُوذِيُّ عَنِ الْمُنَقِّي مِنْ طَرِيقَيْنِ: الْمُبْهِجِ وَالْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا السِّبْطُ عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الْفَضْلِ،

وَقَرَأَ بِهَا الشَّرِيفُ وَالْهُذَلِيُّ عَلَى الْكَارَزِينِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَرَجِ الشَّنَبُوذِيِّ.

الثَّالِثَةُ الْمُطَّوِّعِيُّ عَنِ الْمُنَقِّي مِنْ كِتَابِ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي نَصْرٍ مَنْصُورِ بْنِ أَحْمَدَ الْقُهُنْدَزِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَبَّازِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُطَّوِّعِيِّ.

الرَّابِعَةُ الشَّذَائِيُّ عَنِ الْمُنَقِّي عَنْ طَرِيقِ الْمُبْهِجِ وَالْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا السِّبْطُ عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الْفَضْلِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْكَارَزِينِيِّ، وَقَرَأَهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي نَصْرِ بْنِ أَحْمَدَ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الْخَبَّازِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الْخَبَّازِيُّ وَالْكَارَزِينِيُّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الشَّذَائِيِّ.

وَقَرَأَ الشَّذَائِيُّ وَالْمُطَّوِّعِيُّ وَالشَّنَبُوذِيُّ وَالْبَغْدَادِيُّ أَرْبَعَتُهُمْ عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ حَمَّادٍ الثَّقَفِيِّ الْمُنَقِّي الْمَعْرُوفِ بِصَاحِبِ الْمِشْطَاحِ، فَهَذِهِ سِتُّ طُرُقٍ لِلْمُنَقِّي. طَرِيقُ ابْنِ مِهْرَانَ، وَهِيَ الْخَامِسَةُ عَنِ ابْنِ أَبِي مِهْرَانَ مِنْ كِتَابِ الْغَايَةِ لَهُ مِنَ الطُّرُقِ الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي إِسْنَادِهَا، وَقَرَأَ هُوَ وَالْمُنَقِّي وَالنَّقَّاشُ وَابْنُ مُجَاهِدٍ وَابْنُ شَنَبُوذَ الْخَمْسَةُ عَلَى أَبِي علي الْحَسَنِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ أَبِي مِهْرَانَ الْجَمَّالِ - بِالْجِيمِ -، إِلَّا أَنَّ ابْنَ مُجَاهِدٍ قَرَأَ عَلَيْهِ الْحُرُوفَ فَقَطْ، فَهَذِهِ خَمْسٌ وَأَرْبَعُونَ طَرِيقًا لِابْنِ أَبِي مِهْرَانَ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ).

ونقف هنا -إن شاء الله- ولاحظ معي أن الإمام ابن المجاهد قرأ الحروف فقط، معنى ذلك أن شرط الأداء انتفى، وهذا ما يقدح الإمام ابن الجزري؛ لأنه لو كان يقدح ما ذكره، فكأنه يرى هذا، لكن هو ابن الجزري هو الذي قال لنا أنه سيذكر لكم طريق الأداء، فنحن فقط ننبهها.

طالب: هذا الشيخ خالد.

الشيخ: خالد لا شك في ذلك، لا يوجد كتاب حسب علمي القاصر، لا يوجد

كتاب في أي علم من العلوم؛ سواءً في الحديث، سواءً في التفسير، سواءً في أي، في القراءات، وفي غيرها، وهذا الكلام يعني ليت من لم يصدقه يجعله أمامه حتى إذا وجد ما يخالفه يدلنا عليه.

لا يوجد كتاب حسب علمي القاصر –والله أعلم–إنه مؤلفه التزم بمنهجية معينةٍ وسار فيها من أول الكتاب إلى نهايته، لا يوجد، ولا تقرأ رسالة علمية إلا وتجد هذا الملحظ موجود في كل الرسائل العلمية، أي رسالة تحقيق تجد من المآخذ على المؤلف وإن كنت أتحفظ على كلمة مآخذ عن المؤلف ومن نحن حتى نؤاخذ المؤلف، لكن قل: الملحوظات، أي حاجة من باب الأدب.

طبعًا كانوا يستخدمها شيوخنا الكبار، الأوائل الذين كانوا يعني تلقوا العلم بمنهجيةٍ قويةٍ ف...، لكن نحن لا يعني لم نصل بها إلى درجة شيوخنا فضلًا عن هؤلاء الأئمة، ولكن أي رسالة علمية تجد فيها مثلًا أنه الملحوظات على المؤلف، أو المآخذ عن المؤلف، وإن كان بعض الأحيان يقلل الأدب زيادة ويقول لك أخطاء المؤلف.

كل واحد يخطئ لكن أنت ما ترضى لواحد يقول لك: أنك أخطأت، صحيح أم لا لا؟ حتى لو كنت أخطأت ما تبغاه يقول لك: أخطأت، لكن نحن بالنسبة للعلماء نقول لهم أخطأت–مع الأسف–، لكن هذه الملحوظات أي رسالة علمية تجد فيها هذا الفصل، أو هذا المبحث، أو هذا المطلب، الملحوظات، أي ملحوظات ستجد من ضمنها أم المؤلف يلتزم، بأن يقول: كذا، كذا، كذا.

لكنه خالف هذا المنهج، أو خرج عن المنال، هذا ليس من، هذا ليس مأخذًا، هذه، هذه طريقة منهجية عند المؤلفين القدماء؛ يجمعون بين، يجمعون بين التقعيد، والتنظير كما قلنا، وبين التنفير، وبين؛ لأن من يأتي يؤلف هو ماله، هو يعني يصب العلم صبًا، فلا يلتزم بهذه القواعد التي ذكرها، (٦٤:٢٧) إذا كان لا أو

لا يلتزمون بها، لماذا يذكرونها؟

هم يذكرونها على الغالب، على التغليب، لكن ليس على أنها كتاب مقدس لا يخرجون عنها، لا هذا ليس صحيحا، وانظر أي كتاب من الكتب، طبقها على كتب القراءات، طبقها على كتب اللغة، فهي طريقة تأليف ليس إلا، والله أعلم.

هذا وأخر دعوانا أن الحمد لله، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.



الدرس السادس عشر

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

السلام عليكم ورحمة الله -تعالى- وبركاته، مساكم الله جميعًا بكل خير.

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومَن والاه.

نواصل -إن شاء الله- قراءة كتاب (النشر)، والتعليق بما يفتح الله به، وكنا وقفنا الأسبوع الماضي أو الدرس الماضي، كنا ختمنا طرق ابن أبي مهران، ووقفنا عند قول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "فَهَذِهِ خَمْسٌ وَأَرْبَعُونَ طَرِيقًا لِابْنِ أَبِي مِهْرَانَ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ"؛ لكن حقيقةً الطريق الأخيرة، وهي طريق ابن مهران، هذه قرأناها ولم نعلق عليها نظرًا لضيق الوقت في الأسبوع الماضي، وهذا الموضع من المواضع التي في كتاب (النشر) يحتاج أن ننبه عليها، وينبغي التنبه لها.

فنعيد قراءة الفقرة الأخيرة ونعلق -إن شاء الله -، قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

"طَرِيقُ ابْنِ مِهْرَانَ، وَهِيَ الْخَامِسَةُ عَنِ ابْنِ أَبِي مِهْرَانَ مِنْ كِتَابِ الْغَايَةِ لَهُ مِنَ الطُّرُقِ الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي إِسْنَادِهَا، وَقَرَأَ هُوَ وَالْمُنَقِّي وَالنَّقَّاشُ وَابْنُ مُجَاهِدٍ وَابْنُ شَنَبُوذَ الْخَمْسَةُ عَلَى أَبِي عليٍّ الْحَسَنِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ أَبِي مِهْرَانَ الْجَمَّالِ - بِالْجِيم - ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ مُجَاهِدٍ قَرَأَ عَلَيْهِ الْحُرُوفَ فَقَطْ، فَهَذِهِ خَمْسٌ وَأَرْبَعُونَ طَرِيقًا لِابْنِ أَبِي مِهْرَانَ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ".

طبعًا هذا الكلام قرأناه الأسبوع الماضي، لكن –كما قلت– لم نعلق عليه لأن الوقت كان ضيقًا، نلاحظ هنا أن الشيخ يقول: **"وقرأ هو"** أي ابن مهران صاحب كتاب (الغاية)، **"وَقَرَأَ هُوَ"** أي ابن مهران **"وَالْمُنَقِّي وَالنَّقَّاشُ وَابْنُ مُجَاهِدٍ وَابْنُ شَنَبُوذَ الْخَمْسَةُ"** على مَن؟ **"عَلَى أَبِي عليٍّ الْحَسَنِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ أَبِي مِهْرَانَ الْجَمَّالِ"**.

هذا الكلام واضح، ابن الجزري يقول إن ابن مهران صاحب كتاب (الغاية) قرأ مباشرةً على ابن أبي مهران، طبعًا هذا الكلام بهذه الطريقة لا يصح؛ لأن ابن أبي مهران توفي قبل ولادة ابن مهران بخمس أوست سنوات، ابن أبي مهران توفي سنة مائتين وثمان وثمانين، أو مائتين وتسع وثمانين هجريًّا، ابن مهران صاحب كتاب الغاية وُلِد سنة مائتين وخمس وتسعين، أو مائتين وست وتسعين –الشك مني– هو في هذه الفترات.

إما مائتين خمس وتسعين أو مائتين ست وتسعين، وابن أبي مهران توفي قبله، في سنة مائتين وثمان وثمانين، أو مائتين وتسع وثمانين، فبين وفاة ابن أبي مهران وولادة ابن مهران هذه السنوات، إذًا لا يمكن بحال من الأحوال أن تكون هذه العبارة صحيحة: **"وَقَرَأَ هُوَ"** أي ابن مهران **"عَلَى أَبِي عليٍّ الْحَسَنِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ أَبِي مِهْرَانَ"**. إذًا لابد أن تكون هناك واسطة، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية: نحن متفقون على أن هذا الكلام بهذه الطريقة لا يصح، عقلًا وواقعًا لا يصح، لأن ما ممكن واحد يقرأ على شيخ توفي قبل أن يولد، هذه ليست معقولة، معناها هناك واسطة، هناك واحد بينهما.

(السلاسل الذهبية) للدكتور/ أيمن أشارت إلى هذا وانتبَهت إلى هذا الخطأ، ليس خطأً لكن مجاراة نقول، ذكرت أن هذا أيضًا لا يصح، وهذا واضح منطقي، شيء واضح.

لكن عندما كنت أبحث عن النص -نص السلاسل الذهبية- قرأته ونقلت منه ما يلزم؛ لأن فيه مؤاخذة لابن الجزَري، أو على ابن الجزَري وهي في نظري لا تصح، خلاصة كلام السلاسل أن الإمام/ ابن الجزري لما رجع إلى كتاب (الغاية) وجد ابن مهران يقول: "وقال أبو بكر: قرأتُ على ابن أبي مهران"، فالسلاسل تقول أن ابن الجزري ظن أن المقصود بأبي بكر هنا هو أبو بكر بن مهران، وليس الأمر كذلك.

أنا لا أحب أن أنقل الكلام عن (السلاسل الذهبية) أو عن غيره إلا بعد أن أقرأ نصه كاملًا، لكن لا أدري أين نقلت النص، لكن المعنى هذا موجود في السلاسل الذهبية، ترجعون إليه في هذه الطريق، ستجدونه.

فاعتراضها أو السلاسل الذهبية حمَّلت أو صرَّحت بأن هذا خطأ، حقيقةً هو ليس خطأ، وكلام ابن الجزَري كلام صحيح لمن ينتبه إليه، وطبعًا التعليق الذي اموجود عندكم في الحاشية تحت: الضمير فيه تشويش بعض الشيء هل هو عائد إلى الأسانيد...، هذا التعليق كله كتبته قبل عشرين سنة تقريبًا وهو تعليقٌ حقيقةً الآن أقول عنه إنه تعليقٌ ساذج، وتعليقٌ باردٌ ويُمحَى، -وإن شاء الله- إذا ربنا كتب الطبعة الثانية سنحذفه.

لأنه تعليقٌ سطحيٌّ وخطأٌ أيضًا اتبعت فيه ما فهمته من كلام ابن الجزَري الظاهر، وهو الذي فهمته (السلاسل) أيضًا، لكن حقيقةً الصواب مع ابن الجزري، وليس معي وليس مع الدكتور/ أيمن في كتابه (السلاسل الذهبية)، طبعًا لا ندري ماذا كتب الشيخ -الله يحفظه-، ماذا كتب في النشر في هذا الموضع، لا أدري، لكن نحن نتكلم على (السلاسل الذهبية)، فابن الجزري لم يخطئ.

ربما أحدهم يقول: كيف لم يخطئ؟ أو كيف نقول إن هذا الذي في النشر ليس خطأً وهو واضح، والشيخ ابن الجزري يقول: "وقرأ هو -أي ابن مهران- على

الجمال –ابن أبي مهران–؟" هل هذا يحتاج إلى فهم؟ هذا نص واضح.

نقول: الكلام هذا يكون خطأً لو استقطعناه عن السياق الذي هو موجودٌ فيه، السياق يدل على صحة كلام ابن الجزري، كيف ذلك؟ نقول: أول شيء ابن الجزري يقول: **"طَرِيقُ ابْنِ مِهْرَانَ، وَهِيَ الْخَامِسَةُ عَنِ ابْنِ أَبِي مِهْرَانَ مِنْ كِتَابِ الْغَايَةِ لَهُ مِنَ الطُّرُقِ الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي إِسْنَادِهَا"**.

طبعًا أتذكر أنه في (السلاسل الذهبية) ومع الأسف لم أجد النص الذي نقلته عنه، لكن من الذاكرة وموجود -إن شاء الله- الكلام، لا أُقوِّل أحدًا ما لم يقله، في الذاكرة في (السلاسل الذهبية) جاءت عند كلمة: الخامسة عن ابن مهران، وقالت: "لا يصح".

حقيقةً الذي يظهر -والله أعلم-، وكما قلت هذه من المواضع التي تحتاج في النشر إلى انتباه، الشيخ يقول: **"وَهِيَ الْخَامِسَةُ عَنِ ابْنِ أَبِي مِهْرَانَ مِنْ كِتَابِ الْغَايَةِ لَهُ"** هذه العبارة: "وهي الخامسة له" هي متعلقة بالكلام الذي بعدها **"من الطرق الأربعة المذكورة في إسنادها"**، أي ليس بمقصود ابن الجزري، والذي أفهمه حتى يكون الكلام صحيحًا متناسقًا، لا يمكن أن نقول إنها هي الطريقة الخامسة عن ابن مهران وننتهي، هذه العبارة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا وقويًّا مع عبارة **"من الطرق الأربعة المذكورة في إسنادها"**.

يعني ابن مهران في كتاب (الغاية) لما جاء إلى رواية قالون ذكر أربع طرق، بل ذكر خمس طرق، الخامسة هي طريق ابن أبي مهران عن الحلواني، لاحظوا أننا نتكلم عن ابن أبي مهران عن الحلواني، ابن مهران يقول: "وقرأتُ على ابن أبي بكر (النقاش) على عبد الله بن فُليح على مصعب ابن إبراهيم على قالون"، هذه واحدة، مصعب عن قالون.

ثم رجع ابن مهران وقال: "وقال أبو بكر النقاش: قال عبد الله بن فليح: قرأت على مصعب بن إبراهيم، وإبراهيم ابن قالون، وأبو عبد الله المعلم عن قالون"، هؤلاء الثلاثة عن قالون، إذًا مصعب عن قالون، وإبراهيم ابن قالون عن قالون (عن أبيه)، والمعلم عن قالون، هؤلاء ثلاثة.

ثم رجع ابن مهران وقال: "وقال أبو بكرٍ: وقرأتُ على ابن أبي مهران عن أحمد بن قالون -هذه الرابعة- وعن الحلواني عن قالون".

إذًا هذا السياق هو الموجود في غاية ابن مهران، مصعب عن قالون هذا هو الترتيب الموجود عند ابن مهران في كتابه الغاية، مصعب عن قالون، إبراهيم بن قالون عن قالون، عبد الله المعلم عن قالون، ثم ابن أبي مهران عن أحمد بن قالون، ثم ابن أبي مهران عن الحلواني عن قالون.

ابن الجزري يتكلم على طريق مَن؟ على طريق الحلواني، ابن أبي مهران عن الحلواني عن قالون، إذًا هذه ابن أبي مهران عن الحلواني كم ترتيبها في الغاية؟ في قراءة قالون هي الخامسة، إذًا هذا كلام ابن الجزري، هذا الذي يظهر والله أعلم، "وهي الخامسة عن ابن أبي مهران" الخامسة من ماذا؟ ليست الخامسة من تعداد طرق ابن مهران في النشر، لا، الخامسة في تعداد ابن مهران عن طرقه الأربعة التي ذكرها.

ولهذا الشارح لغاية ابن مهران، وهو الشيخ/ الكِرماني رحمة الله عليه لما جاء يتكلم في شرح الغاية قال: وبين ابن مهران وأحمد بن قالون والحلواني -طبعًا هناك رجلان- لكن في نص صرح على أنها أربعة طرق، أربعة...

أنا كتبتها بخط صغير لا أراها، لكن إذا رجعنا إلى كتاب (شرح الغاية) للكِرماني وهي رسالة وإن شاء ربنا ييسر طباعتها، الدكتور/ حسن خلف المحقق،

دكتور عراقي اسمه حسين خلف صالح حلو، ربما حسين خلف أو خلف حسين مع تقديرنا له.

أنا رجعت إلى رسالته (شرح الكرماني على الغاية) فذكر أنها أربعة طرق، ابن مهران له عن قالون أربعة طرق، الذي يهمنا أن هذه العبارة: "وهي الخامسة" هي الخامسة في الغاية، في غاية ابن مهران، لما انتهى من هذا ابن الجزري يقول لك: إن هذه الطريق التي اختارها من غاية ابن مهران هي الطريق رقم خمسة في تعداد ابن مهران في كتابه الغاية من الطرق المذكورة في إسنادها.

هذه الطرق كلها الخمسة أو الأربعة ومن ضمنها الطريق الخامسة لابن مهران، هذه كلها هي من قراءة ابن مهران على أبي بكر النقاش على ابن أبي مهران.

لما نأتي هنا ويقول: "وقرأ هو"، صحيح أن المقصود بالضمير هنا هو هو ابن مهران، لكن يكون السياق حتى تكون العبارة صحيحة: "وقرأ هو؛ أي ابن مهران وقرأ هو في الطريق الخامسة المذكورة له في الغاية"، أي وسنده في ذلك على ابن أبي مهران، كأن الشيخ ابن الجزري ما احتاج أن يقول لك: وقرأ ابن مهران على النقاش ثم النقاش على ابن مهران، وإنما رجع بنا إلى هناك.

هذه قد يكون فهمها بعيد جدًّا، قد يكون ربما، لكن مع التنبه لها يكون المعنى واضح، وقرأ هو -أي ابن مهران- في الطريق الخامسة له من الطرق الأربعة المذكورة -أي في سنده-، وسنده هناك ليس إلا عن واحد وهو أبي بكر النقاش، فكأنه قال لك: وقرأ هو عن النقاش، وقرأ النقاش على ابن أبي مهران.

أما القول بأن ابن الجزَري ظن أن عبارة ابن مهران، "وقال أبو بكر أنه ظن أنه ابن مهران"، فأعتقد أن ابن الجزري لا يغفل عن كون أن ابن مهران لم يدرك ابن أبي مهران أصلًا حتى يتوهم هذا الوهم.

وهذه الطريقة، والآن ننبه إليها، أو ننبه عليها، ستأتي معنا حسب الذاكرة الآن أتذكر موضع آخر سيأتي في موضع في طرق من الطرق عن رجلين، فابن الجزري يذكر واحد في البداية، ثم بعد ذلك يذكر طرق معينة و و...، ثم يرجع ويذكر شخص آخر من نفس الطريق، ويأتي السياق ويقول وكأن هذا قرأ على هذا، نفس الطريقة هذه.

لكن مع التنبه ومع الرجوع إليها، ومع التفطن لعبارة ابن الجزري يتضح أن هذه الطريقة وإن كانت ليست كثيرة في (النشر) لكنها موجودة في (النشر)، ونحن تعلمنا ونعلم أبناءنا أيضًا أننا لا نلجأ إلى تخطئة أي مؤلف صاحب كتاب طالما أن هناك ولو واحد في المائة -كما يقولون- ولو واحد في المائة يُحمَل كلامه على الصواب حتى ولو كان بنسبة تسعٍ وتسعين بالمائة تدل على خطئه.

هذا السياق الآن يبرئ ساحة ابن الجزَري من الوهم ومن الخطأ في هذا الطريق، خلاصة هذا الكلام نقول: "وقرأ هو" أي ابن مهران، صحيح أن هذه الطريق من كتاب الغاية، وقرأ هو... مقصود ابن الجزري والله أعلم، لا نجزم أنه هو مقصوده، لكن حتى يكون الكلام صحيحًا، حتى يكون سياق الكلام أنه قرأ ابن مهران على النقاش على ابن أبي مهران، يكون، "وقرأ هو أي ابن مهران في الطريق الخامسة المذكورة في كتابه، والطريق الخامسة المذكورة في كتابه هي عن أبي بكر النقاش"، وضحت العبارة؟

هي قد يكون فيها غموض لكنها مع هذا السياق تكون -إن شاء الله- واضحة، هذا الكلام كان المفترض أن نذكره الحصة الماضية لكن كان أخر الدرس واستعجلنا.

وقرأ هو أي ابن مهران في هذه الطريق بالإسناد الطريق الخامسة عن ابن أبي مهران، لأن قلنا هي خمسة طرق وكلها عن النقَّاش، أي أبو بكر ابن مهران عن أبي

بكر النقاش عن ابن فليح عن مصعب عن قالون، ثم ابن فليح عن إبراهيم ابن قالون، ثم ابن فُليح عن المعلم عن قالون، ثم أبو بكر النقاش عن أبي مهران عن أحمد بن قالون، ثم أبو بكر النقاش عن ابن أبي مهران عن الحُلواني، وهذه هي الخامسة، هذه خامس طريق في الغاية في هذا، والله أعلم.

المذكور الأربعة التي هي مصعب والحُلواني وأحمد بن قالون، وإبراهيم بن قالون أعتقد، والمعلم موجودة، فتحسبها خمسة، تأتيك طريق ابن أبي مهران هي الخامسة، طريق ابن أبي مهران عن الحلواني هي الطريق رقم خمسة في إسناد ابن مهران عن أبي بكر النقاش في كتاب (الغاية)، فارجعوا إلى كتاب (الغاية) وتجدون -إن شاء الله- هذا الكلام فيها.

طبعًا هذا نقوله وإن كان فيه بُعد، لكن عند التنبه قد يكون واضحًا وليس بعيدًا، وأرى أنه أفضل من أن نحمّل ابن الجزري خطأً، ابن الجزري عنده غموضٌ في بعض الأحوال، وهذا سنعرفه بعد قليل -إن شاء الله- في طرقٍ قريبةٍ جدًّا، سنعرف هذا الشيء -إن شاء الله-.

نواصل؛ قال الشيخ:

"طَرِيقُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنْهُ عَنْ قَالُونَ مِنْ طَرِيقَيْنِ: طَرِيقُ النَّهْرَوَانِيِّ، وَهِيَ الْأُولَى عَنْ جَعْفَرٍ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ: الْأُولَى طَرِيقُ أَبِي عَلِيٍّ مِنَ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَ بِهَا ابْنِ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ، الثَّانِيَةُ طَرِيقُ أَبِي أَحْمَدَ مِنَ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي أَحْمَدَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدَوَيْهِ الْعَطَّارِ، الثَّالِثَةُ طَرِيقُ أَبِي الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ مِنَ الْجَامِعِ له، وَقَرَأَ بِهَا الْخَيَّاطُ وَالْعَطَّارَانِ".

العطاران؛ الأول: أبو علي العطار، **والثاني**: **أبو أحمد** عبد الملك بن عبدويه.

"وَقَرَأَ بِهَا الْخَيَّاطُ وَالْعَطَّارَانِ عَلَى أَبِي الْفَرَجِ النَّهْرَوَانِيِّ. طَرِيقُ الشَّامِيِّ وَهِيَ

الثَّانِيَةُ عَنْ جَعْفَرٍ مِنَ (الْكَامِلِ)، قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي أَحْمَدَ الْعَطَّارِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّامِيِّ".

كلام ابن الجزري هنا في النشر واضح أنه أخذ هذين الطريقين من (الكامل) من قراءة الهذلي على أبي أحمد عبد الملك بن عبدويه العطار عن أبي الفرج النهرواني، وأخذ الطريق الثانية أيضًا من (الكامل) قرأ بها الهذلي على أبي أحمد العطار وهو نفسه عبد الملك بن عبدويه العطار عن أبي بكر أحمد بن محمد الشامي.

هذا واضح في (النشر)، النشر ابن الجزري أخذ هذه الطريق وقال: إنها من (الكامل) من قراءة الهذلي على أبي أحمد عبد الملك بن عبدويه عن أبي الفرج النهرواني ومن قراء الهذلي أيضًا على أبي أحمد عبد الملك بن عبدويه على الشامي.

لكن هذه لم تعجب (السلاسل الذهبية) للدكتور/ أيمن -حفظه الله-، وغيَّر في السند وقال: "إنها من قراءة الهذلي على أبي الفضل الرازي على أبي الفرج على أبي بكر أحمد بن محمد الشامي".

بعد أن جعله من قراءة الهذلي على أبي الفضل الرازي، يقول -وهذا التعليق موجود في السلاسل- يقول: ابن الجزري سماه في النشر أحمد بن عبد الملك بن عبدويه العطار، طبعًا هنا ابن الجزري يقول: وقرأ بها الهذلي على أبي أحمد عبد الملك بن عبدويه العطار، دكتور/ أيمن حذف أبو أحمد عبد الملك بن عبدويه العطار، ووضع بدلًا منه أبو الفضل الرازي، عبد الرحمن بن أحمد الرازي، في المشجَّرات.

نحن نتكلم على السلاسل الذهبية في مشجراتها، لا يحق -كما قلنا مرارًا- لا

يحق لأحد أنك تحذف سند ابن الجزري وتضع في المشجرة شخص لم يكتبه ابن الجزري، هذا معناه إما أنك تستدرك على ابن الجزري، ولو كان استدراكًا على ابن الجزري، لا يحق أن يكون الاستدراك في المتن؛ لأن هذه المشجرات هي عبارة عن متن.

هذه المشجرات عبارة عن نفس متن (النشر)، فلما تحذف شخصا وتضع بدلًا منه شخصا آخرا، هذا يحتمل أمرا من اثنين؛ إما أنه استدراكٌ منك، أو أنه خطأ من ابن الجزري، وفي كلتا الحالتين لا يحق لأحد أن يصحح المتن، وهذا كما نقول دائمًا في التحقيق: أخطاء العلماء في كتبهم تبقى كما هي، لكن أنك تحذف شخص، وتضع شخصًا آخر، هذه حقيقةٌ لا يقبلها المنصف ولا تدخل في الاجتهاد، وهذا كثير جدًّا في السلاسل الذهبية مع الأسف، ذكرناه سابقًا مر معنا في أكثر من مكان وسيمر معنا، وسننبه في كل موضع -إن شاء الله-، من ضمنها هذا.

(السلاسل الذهبية) هنا حذفت أبا أحمد عبد الملك بن عبدويه ووضعت بدلًا منه أبو الفضل الرازي، فأصبح السند كأنه قرأ الهذلي على عبد الرحمن أبو الفضل الرازي على أبي الفرج النهرواني على أحمد بن محمد الشامي.

ما العلة التي أدت إلى هذا الاجتهاد -وأنا أقول إنه اجتهادٌ ليس في محله-؟ لكن نقول، وأقرأ نص الكلام في السلاسل الذهبية، ابن الجزري سماه في النشر أبا أحمد عبد الملك...، طبعًا هو كتب أبو الفضل الرازي عبد الرحمن بن أحمد، ثم في الحاشية تحت الدكتور أيمن -حفظه الله - علق هذا التعليق: "ابن الجزري سماه في النشر أبا أحمد عبد الملك بن عبدويه العطار، وليس هو المقصود" هذا كلام الشيخ، "وليس هو المقصود هنا، إنما المقصود أبو الفضل الرازي، فهو الذي يروي عن النهرواني والشامي في (الكامل)، أما ابن عبدويه فليس له في (الكامل) فيما وجدته أي روايةٍ عنهما، ولعل ابن أحمد... -سنعرف ما هو

الموجود في الكامل، يقول الهذلي: قرأت على ابن أحمد حتى ما قال أبو الفضل الرازي وهذا سنعرفه -إن شاء الله-، والكلام ما زال للدكتور/ أيمن -الله يحفظه- يقول: "ولعل ابن أحمدٍ تصحفت في نسخة ابن الجزري من (الكامل) إلى أبي أحمد فظنه ابن عبدويه".

لا أدري حقيقةً مع احترامي وتقديري للدكتور/ أيمن وتربطني به علاقة، لكن لا أدري دائمًا (فظنه، فظنه)

ليس من باب العتب على الدكتور حاشا وكلا، لكن من باب الدكتور شخصية مرموقة، وله مكانته وله تلاميذه، وله من يتعلم منه من تلاميذه وغير تلاميذه، فيا حبذا لو أحد سمع كلامي وأعرف أن الشيخ ليس له تواصل في التواصل الاجتماعي، ليس من أهل التواصل الاجتماعي لكن قطعًا له تلاميذ ربما يسمعون أو ربما يقرأون، فيا حبذا لو يعاد النظر في بعض العبارات، وهي حقيقةً في بعض أماكنها لا تُسلَّم، مثل (فظنّ) فظنه هنا أنا أخالف الشيخ في هذه العبارة، لماذا؟

أولًا: كلنا نعرف أن الشيخ/ الهذلي رحمه الله عليه له أوهامٌ كثيرةٌ في أسانيد كتابه (الكامل)، وهذا ليس كلامي، هذا كلام الشيخ ابن الجزري، وكلام الإمام الذهبي، وكلام الإمام أبو علاء العطار، بهذه العبارة: له أوهامٌ كثيرةٌ في أسانيده، هذه واحدة.

الإمام أبو العلاء العطار رحمه الله عليه تتبع هذه الأوهام والأغاليط التي في إسناد الهذلي في كتابه (الكامل)، وصحح كثيرًا منها، وهذا كلام ابن الجزري أن أبا العلاء تتبع وصحح هذه الأوهام أو كثيرًا من الأغلاط والأوهام في أسانيد الكامل، ووضع عليه الحواشي الكثيرة، ويظهر -والله أعلم- أن الإمام ابن الجزري رحمه الله عليه قد وقف على هذه التصحيحات التي وضعها أبو العلاء، وقف عليها؛ لأنه قال بعد أن ذكر أنه له حواشي كثيرة قال: "وترك كثيرًا" أي ابن الجزري بعد أن قال أنه...

فقول ابن الجزري أن أبا العلاء ترك كثيرًا من هذه الأوهام وهذه الأغلاط في أسانيد (الكامل)، وذكر منها بعض المسائل، ذكر منها ثلاثة مسائل والعجب أن هذه الثلاثة التي يقول ابن الجزري أن أبا العلاء تركها العجب أن الإمام ابن الجزري في (غاية النهاية) أثناء هذا الكلام يقول: هو من قراءة الهذلي على الحسن بن صقر وعلى الحسن بن خُشيش الثلاثة أشخاص هؤلاء الهذلي يروي عنهم عن زيد بن أبي بلال، والشيخ/ ابن الجزري جاء عند هؤلاء الثلاثة وضرب بهم المثل على أن هناك أوهام في كتاب (الكامل)، وقال: ولا يصح قراءة أحد من هؤلاء الثلاثة -وأنا أذكر الكلام بالذاكرة- لا يصح القول بقراءة واحدٍ من هؤلاء الثلاثة على زيد بن أبي بلال.

المشكلة أنك أنت يا إمام ابن الجزري -رحمة الله عليك- جئتَ هنا في (النشر)، ونقلتَ هذه الأسانيد وجعلتَها على شرطك، يعني خالف ابن الجزري، ما ذكره في الغاية يخالف ما ذكره في (النشر) هنا، تعارض، لكن الصواب هو ما في (النشر)، لماذا؟ لأن في (النشر) هو محل التحرير، فسنجد هذا النص أو هذا السند يختلف عن السند الموجود في (الكامل)؛ لأن عندنا في (الكامل) صحيح أن الشيخ/ الهذلي يقول: وقرأت على أبي أحمد ما قال على أبي الفضل الرازي، قال: على أبي أحمد.

وأنا أعرف لماذا الدكتور/ أيمن في (السلاسل الذهبية)؟ لأنه ذكره قال: لأنه ما وجد أن ابن عبدويه يروي عن أبو الفرج النهرواني وعن الشامي، وإنما هم الهذلي يروي عنهم عن أبي الفضل الرازي، هذا السبب هو الذي جعل (السلاسل الذهبية) تغير أبا أحمد عبد الملك الذي ذكره ابن الجزري هنا وتضع بدلًا منه الرازي.

وأنا أقول هذا الذي يذكره ابن الجزري عن أسانيد (الكامل) هنا في النشر هي

من تصحيحاته، أو من تصحيحات أبي العلاء، ليس خطأً حتى وإن كان مخالفًا (للكامل)، وهذه النقطة يجب أن ننتبه إليها، نحن واثقون جدًّا ومتأكدون جدًّا أن الهذلي في كتابه عنده أوهامٌ وأغلاطٌ في الأسانيد، الأئمة الكبار أبو العلاء وابن الجزري صححوا هذه الأخطاء أو كثيرًا من هذه الأخطاء، فما يذكره ابن الجزري عن الكامل مما يخالف ما هو موجودٌ في النسخة التي وصلتنا من الكامل، نحن نحملها على أنها من تصحيح ومن تحرير ابن الجزري لهذه الأسانيد، وضحت الفكرة؟

حتى وإن كانت مخالفة، حتى في المنهج العلمي لا يعقل، وهذه تفيد طلابنا الذين ما زالوا في الدراسات العليا في الماجستير والدكتوراة، لا يعقل أن نحكم بالنسخة الفريدة التي وصلتنا من كتاب (الكامل)، (الكامل) وصلتنا منه نسخة فريدة، هذه النسخة الفريدة ناقصة صحيح أنها في تاريخها أنها كتبت متأخرة خمسمائة وقليل، لكن ما قوتها العلمية؟

مليئةٌ بالتحريفات والتصحيفات، بل ومليئةٌ أيضًا بالتقديم والتأخير، إذًا نسخة خطية مثل هذه حتى لو كانت لابن الجزري، نسخة خطية بهذه الأوصاف (ناقصة من أولها، مليئةٌ بالتحريف والسقَط، يكثر فيها تبعثر الأوراق، النص يكون ماشٍ هكذا ثم يأتيك النص بعد صفحتين أو ثلاثة) نسخة مثل هذه لا ترقى لأن تحكم على (النشر) بكل وضوح.

إذًا ما وجدناه في (النشر) مما يخالف (الكامل) وبالذات في الأسانيد نحمله على أننا نقدم ما هو في النشر على ما هو في هذه النسخة، حتى ولو كانت وصلتنا نسخة الكامل نسخة كاملة، ولو وصلنا نسختين أو ثلاث نسخ من الكامل نحن نقدم (النشر) لماذا؟ لهذه العلة القوية الموجودة وهي اتفاق العلماء المحققين على وجود أوهامٍ وأغلاطٍ في كتاب الأسانيد.

والإمام ابن الجزري رحمة الله عليه، والإمام الذهبي رحمة الله عليه قد عذرا الإمام الهذلي في هذا، لماذا؟ لكثرة الشيوخ الذين رووا عنه وهذه مظنة، فهذه الأخطاء وهذه الأوهام هي ليست عيبًا ولا تحط من مكانة الهذلي، لكن مهمة العلماء ومهمة المحققين هي بيان هذا الصواب.

فهذا السند يجب أن يبقى كما هو وإن خالف ما هو موجودٌ في (الكامل)، قد يكون من تصحيحات أبي العلاء، والشيخ ابن الجزري تبع فيه الإمام أبي العلاء في تصحيحه، قد يكون لا ندري، وقد يكون من تصحيحات ابن الجزري؛ لأن ابن الجزري التزم لنا بأنه سيحرر هذه الطرق، سيحرر هذه الأسانيد، ومع إلمامه بأن الكامل فيه ما فيه من هذه الملحوظات.

طبعًا هذا الكلام ينطبق على كل الطرق التي ستأتينا من كتاب (الكامل)، وفيها ما يخالف النسخة التي وصلتنا هنا، عندنا ابن الجزري وهو المحقق في هذا الكتاب، وهو المحقق في علم الأسانيد ذكر عن الكامل ما يخالف الموجود في (الكامل)؛ إما أننا نأخذ بما في (الكامل) على علاته، وإما أننا نأخذ ما عند ابن الجزري.

الذي أميل إليه أننا نأخذ ما عند ابن الجزري، لماذا؟ لأن عندنا ما يتعلق بابن الجزري عندنا دليل ومظنة أنه مُحرَّرٌ ومصححٌ، وما في (الكامل) في النسخة الفريدة التي وصلتنا عندنا نصٌّ وثيق بأنه غير محررٍ وغير مصححٍ.

ثانيًا: لنفرض أنه مصحح الذي في (الكامل)، لنفرض أنه مصحح، هذه طرق ابن الجزري، لا تُغيّر بأي حالٍ من الأحوال، هذه طرق ابن الجزري، التزم بها، وقرأ بها، واتفق شرطه وهو الأداء فيها فأي طريقٍ موجودةٍ هنا هي على شرط ابن الجزري، حتى الطرق التي انخرم فيها الأداء في بعض مراتب سندها الشيخ نبه

عليها، إذًا هذا منتهى التحرير من ابن الجزري رحمه الله عليه.

فنقول والله أعلم: إن ما هو موجودٌ في (الكامل) يصحَّح بما هو موجودٌ في النشر، وهذا هو الظن بالعلماء عند ابن الجزري وأبي العلاء، لكن أن نقول ما في (النشر) خطأٌ وليس لدينا من الأدلة إلا هذه النسخة من (الكامل)، أعتقد أن هذا ليس من البحث العلمي.

النسخة الموجودة في (الكامل) حتى وإن كان كُتب عليها تحقيق، لكن المادة العلمية في حد ذاتها كلام الهذلي نفسه غير محقق، نتكلم عن الأسانيد، لا أتكلم على مادة القراءات، لا، أتكلم على الأسانيد، فالهذلي لم يحقق أسانيده.

نواصل كلام الشيخ:

"وَقَرَأَ الشَّامِيُّ وَالنِّهْرَوَانِيُّ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ هِبَةِ اللهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْهَيْثَمِ الْبَغْدَادِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِيهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، (فَهَذِهِ) أَرْبَعُ طُرُقٍ لِجَعْفَرٍ، وَقَرَأَ جَعْفَرٌ وَابْنُ أَبِي مِهْرَانَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ يَزِيدَ الْحُلْوَانِيِّ، (فَهَذِهِ) تِسْعٌ وَأَرْبَعُونَ طَرِيقَةً لِلْحُلْوَانِيِّ عَنْ قَالُونَ.

وَقَرَأَ الْحُلْوَانِيُّ وَأَبُو نَشِيطٍ عَلَى أَبِي مُوسَى عِيسَى بْنِ مِينَا بْنِ وَرْدَانَ بْنِ عِيسَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الزُّرَقِيِّ الْمُلَقَّبِ بِقَالُونَ قَارِئِ الْمَدِينَةِ، (فَهَذِهِ) ثَلَاثٌ وَثَمَانُونَ طَرِيقًا لِقَالُونَ مِنْ طَرِيقَيْهِ.

(رِوَايَةُ وَرْشٍ) طَرِيقُ الْأَزْرَقِ عَنْهُ، مِنْ طَرِيقِ النَّحَّاسِ مِنْ ثَمَانِ طُرُقٍ عَنْهُ، طَرِيقُ أَحْمَدَ بْنِ أُسَامَةَ، وَهِيَ الْأُولَى عَنْهُ مِنْ طَرِيقَيِ الشَّاطِبِيَّةِ وَالتَّيْسِيرِ. قَالَ الدَّانِيُّ: قَرَأْتُ بِهَا الْقُرْآنَ كُلَّهُ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ خَلَفِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَاقَانَ الْمُقْرِئِ بِمِصْرَ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ أُسَامَةَ بْنِ أَحْمَدَ التُّجِيبِيِّ.

طَرِيقُ الْخَيَّاطِ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ النَّحَّاسِ، قَرَأَ بِهَا الشَّاطِبِيُّ عَلَى النِّفْزِيِّ عَلَى ابْنِ

غُلَامِ الْفُرْسِ عَلَى أَبِي دَاوُدَ على الداني على خلف بن إبراهيم على أبي عبد الله محمد بن عبد الله الأنماطي عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْخَيَّاطِ.

طَرِيقُ ابْنِ أَبِي الرَّجَاءِ وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنِ النَّحَّاسِ، قَرَأَ بِهَا أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ عَلَى خَلَفِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الرَّجَاءِ الْمِصْرِيِّ.
لاحظ معي قرأ بها أبو عمرو الداني فمعناه أنها أدائية بالنسبة لابن الجزري ليست من كتاب التيسير، وإن كانت في (الجامع) فلا تعتبر من كتاب (الجامع).

طَرِيقُ ابْنِ هِلَالٍ وَهِيَ الرَّابِعَةُ عَنِ النَّحَّاسِ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ: الْأُولَى أَبُو غَانِمٍ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ: مِنْ كِتَابِ الْهِدَايَةِ قَرَأَ بِهَا الْمَهْدَوِيُّ عَلَى الْقَنْطَرِيِّ بِمَكَّةَ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الضَّرِيرِ، وَمِنْ كِتَابِ الْمُجْتَبَى لِعَبْدِ الْجَبَّارِ الطَّرْسُوسِيِّ.

وَمِنْ كِتَابِ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ هَاشِمٍ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ عَمْرِو بْنِ رَاشِدٍ وَقَرَآ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ أَحْمَدَ بْنِ الْإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ الْأُذْفُوِيِّ، وَقَرَأَ أَبُو بَكْرٍ الضَّرِيرُ وَالطَّرْسُوسِيُّ وَأَبُو الْقَاسِمِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْأُذْفُوِيِّ، وَقَرَأَ الْأُذْفُوِيُّ عَلَى أَبِي غَانِمٍ الْمُظَفَّرِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَمْدَانَ.

الثَّانِيَةُ ابْنُ عِرَاكٍ عَنْهُ أَيْضًا مِنْ كِتَابِ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ هَاشِمٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي حَفْصٍ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِرَاكٍ.

الثَّالِثَةُ: الشَّعْرَانِيُّ عَنِ ابْنِ هِلَالٍ أَيْضًا مِنَ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي نَصْرٍ عَلِيٍّ الْخَبَّازِيِّ عَلَى زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ هَيْثَمٍ الشَّعْرَانِيِّ.

طبعًا هذه الطريق موجود تحت: "لم أجدها في الكامل"، يعني هذه الطريق: قراءة الكامل على الخبازي على زيد بن علي على أبي الحسن أحمد بن محمد بن هيثم الشعراني "لم أجدها في الكامل المطبوع ولا المخطوط، والذي فيه أي في

(الكامل) الهذلي على أبي نصر على الخبازي على أبي محمد عبد الرحمن بن يوسف المصري، وطريق زيد بن علي في (الكامل) عن ابن هاشم عن إسماعيل النحاس عن زيد الشعراني.

إذًا التصحيح الموجود في (السلاسل الذهبية) والتصحيح الموجود في النسخة المحققة، في نسخة (الكامل) المحققة وأعني التحقيق الذي طُبع في كرسي الشيخ/ يوسف عبد اللطيف جميل للقراءات، المحقق أضاف لأن هذا الكلام غير موجود في النسخة الخطية عنده ممكن أو لا أدري، لكنه أضاف هذا السند، فأضاف الهذلي على أبي الخبازي على زيد بن علي تبعًا لما في (النشر)، يعني تبع فيه (النشر)، فهو ليس في (الكامل).

أي ما جعله المحقق خطأ علمي، وما هو موجود في (السلاسل الذهبية) خطأ علمي، هذه الطريق ليست موجودة في (الكامل) والله أعلم، أتكلم الذي وقفت عليه، تتبعتها كثيرًا وقرأت أسانيد رواية ورش أكثر من ثلاث مرات وأمس وحده ربما ثلاث مرات، لم أجد أو لم تقع عيناي على هذا الطريق في الكامل، نعم موجود بين قوسين أو بين معقوفتين (في النسخة المحققة) الهذلي على أبي نصر الخبازي على زيد بن علي على أبي الحسن، قلت: هذا كلام (النشر)، وليس كلام الهذلي.

فإدخاله في المتن خطأ، خاصةً أنه ليس موجودًا عندك في النسخة الخطية، وكذلك الذي في (السلاسل الذهبية) ليس موجودًا، إذًا الموجود في (السلاسل الذهبية) هو اتباعٌ لما في (النشر)، وليس لما في الكامل، وضحت القضية.

يعني هذا السند الموجود في (السلاسل الذهبية) والموجود في نسخة (الكامل) المطبوعة، ليس من (الكامل)، أي ليس في النسخة الخطية من (الكامل)، وإنما هو سواء من الدكتور أيمن أو من محقق الكامل إنما هو من صنيع الدكتورين، والله أعلم.

وَقَرَأَ الشَّعْرَانِيُّ وَابْنُ عِرَاكٍ وَأَبُو غَانِمٍ الثَّلَاثَةُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ هِلَالٍ.

إذا كانت غير موجودة في الكامل، هل سقطت مما سقط من نسخة الكامل؟ هذا احتمال، هل أنها طريق أو إسناد أدائي لابن الجزري عن الهذلي؟ احتمال أيضًا، لكن الذي يهمنا أنه ليس موجودًا في الكامل الذي وصلنا.

سنلاحظ مواضع كثيرة جدًّا الشيخ ينسبها إلى الكِتاب وأحيانًا تكون فيه، وأحيانًا... طبعًا التي غير فيه قليلة جدًّا، لكن التي تكون فيه مختلفةً عنه كثيرة جدًّا، فهل معناه أن ابن الجزري عندما أسند إلى الكامل أي طريق إلى الكامل أو إلى أبي معشر أو إلى الداني أو إلى غيره، هل يقصد -وهذا الذي أتوقعه والله أعلم- هل أنه كان يقصد هذا الطريق التي هي في الكامل المصححة؟ الطريق التي حررها ابن الجزري وصححها؟

هذا قد يكون له وجه، خاصةً أنه هناك نصوص أتذكر الآن أنها في كتاب (التبصرة) أو كتاب الكافي، ويقول "وهذا هو السند الموجود في الكامل لكن الصواب هو كذا كذا"، مع أن هو قال من كتاب التبصرة كمثال.

فابن الجزري يحتاج إلى من يقرأه بعمق وليس بسطحية.

مداخلة من طالب: ٤٦:٠٠

لا أستطيع أن أقول لك أنه لا يقصد، لكن ربما يقصد أن هذا الطريق الصحيح المفروض عن الكامل، هو من الكامل لكن أحيانًا يختلف السند، في الداخل يختلف، هذا الاختلاف والله أعلم مرده أن ابن الجزري حرر أن هذا هو السند الصحيح عن الكامل.

مؤكد، أو نسخة ثانية من الكامل وصلته... نعم.. كذا كذا عن إسماعيل

النحاس عن زيد عن الشعراني هذا طريق زيد.. ابن الجزري ٤٧:٠٤ الطريقة الموجودة الخبازي عن زيد هنا النحاس عن زيد، الموجود في الكامل ليس فيه الخبازي عن زيد. هذا المقصود.

زيد يروي عنه النحاس ويروي عنه الخبازي، ابن الجزري أحضر لنا الخبازي، حسنا؟

هو هو ابن خشيش الذي أشرنا إليها الثلاثة الحسن بن الصقر، ما اسمه... لا لا ابن الجزري في الغاية يستبعد قراءتهم ليس عن زيد، ولكن على أحد أصحاب زيد، لأن الهذلي قال أن هؤلاء الثلاثة الحسن بن خشيش و الحسن بن الصقر، وباق شخص ثالث. هؤلاء الثلاثة الهذلي يروي عنهم عن زيد وقراءتهم عن زيد، ابن الجزري في الغاية يقول شخص قال له من البعيد، وشخص آخر قال له ومن أبعد البعيد قراءته على زيد. ثم في النشر أخذها وسكت لم يعلق عليها، والصواب في النشر لأن استبعاد الشيخ في الغاية لقراءة هؤلاء من زيد، لا ليس بعيدا قراءة أحدهم على زيد.

الثالث هو أحمد بن يعقوب، قراءتهم على زيد معتمدة في النشر على زيد من طريق الهذلي، لا أدري والله لأن الغاية يوجد منها قبل النشر وبعد النشر ومنها ما فيه إحالة على النشر... فيبدو أن الشيخ ابن الجزري كان يكتب الغاية في أكثر من وقت.

كان المشرف على بعض الرسائل أساتذة في التاريخ، ومع احترامي لجامعة أم القرى، ومع احترامي للدكتور فيصل غزاوي، والدكتور نواف، والدكتور سالم [٠٠:٥٠:٢٥]، والدكتور/ أمين فلّاتة، أحباءنا كلهم مع احترامي لهم، هذه المجموعة -الحمد لله- بدأت تُؤَطِّر لقسم القراءات، وإلا كان الذين قبلهم كانوا يلزمون طلاب القراءات وكتب القراءات بمنهج الكتاب والسنة، وهذا ليس صحيحًا.

ولهذا جامع البيان مع احترامنا وتقديرنا لكل المشايخ والأساتذة وهم في رتبة أساتذتنا الذين حققوه خدموه بمنظار المحدثين، وليس بمنظار القراء، ولهذا نقول (جامع البيان) يحتاج إلى إعادة تحقيق لمتخصصين في القراءات.

فالرسالتان اللتان ناقشتهما في (غاية النهاية) يغلب عليها التعامل مع التراجم في علم التراجم، وليس كأنه علماء قراءات.

"وَقَرَأَ الشَّعْرَانِيُّ وَابْنُ عِرَاكٍ وَأَبُو غَانِمٍ الثَّلَاثَةُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ هِلَالٍ. طَرِيقُ الْخَوْلَانِيِّ، وَهِيَ الْخَامِسَةُ عَنِ النَّحَّاسِ مِنْ أَرْبَعِ طُرُقٍ: طَرِيقُ الدَّانِيِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ، وَمِنْ كِتَابَيِ التَّجْرِيدِ وَتَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ وَابْنُ بَلِّيمَةَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ فَارِسٍ، وَمِنَ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى تَاجِ الْأَئِمَّةِ ابْنِ هَاشِمٍ، وَقَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ أَيْضًا عَلَى إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَمْرٍو، وَقَرَأَ بِهَا فَارِسٌ وَعَبْدُ الْبَاقِي وَابْنُ هَاشِمٍ وَإِسْمَاعِيلُ، الْأَرْبَعَةُ عَلَى ابْنِ عِرَاكٍ، وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ عِرَاكٍ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ حَمْدَانَ بْنِ عَوْنِ بْنِ حَكِيمٍ الْخَوْلَانِيِّ.

طَرِيقُ أَبِي نَصْرٍ الْمَوْصِلِيِّ وَهِيَ السَّادِسَةُ عَنِ النَّحَّاسِ مِنْ طَرِيقَيْ أَبِي مَعْشَرٍ وَالْكَامِلِ، قَرَأَ بِهَا أَبُو مَعْشَرٍ الطَّبَرِيُّ وَأَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ عَلَى الْإِمَامِ أَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الرَّازِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَحَّامِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي نَصْرٍ سَلَامَةَ بْنِ الْحَسَنِ الْمَوْصِلِيِّ" مع الاختلاف في اسمه، طبعًا هناك في الكامل يسميه سلامة ابن هارون، وتبعه أبو العز.

"طَرِيقُ الْأَهْنَاسِيِّ وَهِيَ السَّابِعَةُ عَنِ النَّحَّاسِ مِنْ طَرِيقَيْنِ مِنَ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي نَصْرٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْخَبَّازِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا أَيْضًا عَلَى أَبِي الْمُظَفَّرِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْخُزَاعِيِّ وَقَرَآ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ الشَّذَائِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَهْنَاسِيِّ.

طَرِيقُ ابْنِ شَنَبُوذَ وَهِيَ الثَّامِنَةُ عَنِ النَّحَّاسِ مِنْ طَرِيقَيْنِ مِنْ كِتَابِ الْكَامِلِ: قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي نَصْرٍ الْعِرَاقِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الْخَبَّازِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ الشَّذَائِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ أَيْضًا عَلَى إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَمْرٍو".

هنا طريق ابن شنبوذ في الكامل، الكامل يقول: قرأت بها على ابن المظفر، قال: "قرأت على أبي الفضل الخزاعي على الشذائي على ابن شنبوذ"، ثم يقول: "وقرأت بها على إسماعيل بن راشد على جعفر بن حمدان، وقال إسماعيل: قرأت على غزوان على النحاس على إسماعيل"، طبعًا في الحاشية تحت هناك تفصيل.

لكن الذي يهمنا هو الطريق الأول؛ الذي قرأ بها الهذلي على أبي نصر العراقي، هذا النص واضح صريح أن ابن الجزري يقول: إن الهذلي قرأ على أبي نصر العراقي، وأبو نصر العراقي هو صاحب كتاب (الإشارة)، وتذكرون لما وصلنا إلى كتاب (الإشارة) ابن الجزري قال: إن الهذلي قرأ به على مؤلفه، وذكرنا أن الدكتور أيمن في (السلاسل الذهبية) استبعد ذلك، وقال: إن الموجود في الكامل إنما هو قراءة الهذلي عن العراقي بواسطة اثنين ابن جذابي ونسيت الثاني من هو.

وهنا نصٌّ صريحٌ أيضًا أن الهذلي قرأ على أبي نصر العراقي، طبعًا هذا جعل الشيخ الدكتور/ أيمن في (السلاسل الذهبية) نفس الشيء يغير أبو نصر العراقي فيقول -الكلام للعبد الضعيف- (السلاسل الذهبية) تقول: الصواب أن يقال أخبرنا أبو نصر القُهندُزي، أي ابن الجزري يقول: "قرأ بها الهذلي على أبي نصر العراقي"، السلاسل الذهبية تقول: "الصواب أن يقال: قال الهذلي أخبرنا أبو نصر القهندزي"، ابن الجزري جعلها من قراءة الهذلي على أبي نصر العراقي، (السلاسل الذهبية) جعلتها من إخبار أبي نصر القهندزي على الهذلي، الهذلي يرويها روايةً وليس قراءةً عن أبي نصر العراقي.

طبعًا هذا الكلام قلنا ما فيه، قلنا بما فيه الكفاية، هذا التدخل في إسناد ابن الجزري، ونرجع ونُذكر أن الهذلي له أوهامٌ في كتابه، وهذه من التصحيحات، وذكرنا سابقًا أن الإمام الهذلي رحمة الله عليه عندما جاء إلى المشرق مكث خمس وعشرين سنة، أدرك وهو في المشرق في رحلته العلمية، وهو بدأ رحلته إلى المشرق سنة أربعمائة وخمسة وعشرين، فجلس خمسة وعشرين أو ست وعشرين سنة في المشرق.

ومن ضمن الأماكن التي زارها خراسان، وتوابع خراسان نيسابور وسمرقند، أبو نصر العراقي كان موجودًا في هذه الأماكن في خراسان، والهذلي ذهب إلى خراسان، ذكرنا سابقًا ليس هناك ما يستبعد قراءة الهذلي على أبي نصر العراقي.

فنقول: ابن الجزري النص صريح هناك أنه قرأ عليه القرآن في كتاب الإشارة، أو قرأ عليه كتاب الإشارة، وهنا نصوص أن هذه الطريق قرأ بها، كونها ليست في الكامل كما قلنا، هذه حلها سهل جدًّا، فهي تكون من ضمن الأشياء التي صححها إما أبو العلاء وإما ابن الجزري.

لأنه لا يعقل أن ابن الجزري يتوهم هذا الوهم، طبعًا لا نقول بالعصمة، حتى لا يفهمنا أحد غلط، ويقول أنت تبالغ في... أنا أتكلم بكلام منطقي، ابن الجزري هو محرر ومحقق في هذا العلم، وتتبع ووصلته الكتب التي لم تصلنا، وخبيرٌ بتراجم القراء، لا يعقَل أنه يسند قراءة إمامٍ على إمامٍ إلا وعنده ما يؤكد ذلك، والله أعلم.

أنا قصدي أن كلام ابن الجزري يبقى كما هو: "قرأ بها الهذلي على أبي نصر العراقي"، ليس هناك ما يمنع من قراءة الهذلي على العراقي، لو أخذناها بالسنين ليس هناك ما يمنع، فكيف وعندنا ابن الجزري أثبت ذلك إلى الآن في موضعين من كتابه النشر.

أيضًا في هذا الطريق أو بعده الشيخ يقول:

"وَقَرَأَ بِهَا الهذلي أيضًا على إسماعيل بن عمرو وَقَرَأَ عَلَى غَزْوَانَ بْنِ الْقَاسِمِ الْمَازِنِيِّ، وَقَرَأَ غَزْوَانُ وَالشَّذَائِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ شَنَبُوذَ، وَقَرَأَ هُوَ وَالْأَهْنَاسِيُّ وَالْمَوْصِلِيُّ وَالْخَوْلَانِيُّ وَابْنُ هِلَالٍ وَابْنُ أَبِي الرَّجَاءِ وَالْخَيَّاطُ وَابْنُ أُسَامَةَ، ثَمَانِيَتُهُمْ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو النَّحَّاسِ الْمِصْرِيِّ"

طريق سلامة الموصلي أو أبو نصر الموصلي هذا في (الكامل) هو قرأ على اسماعيل النحاس، وقرأ على ابن هلال وابن هلال قرأ على اسماعيل النحاس، لكن هنا ابن الجزري اختار هذه الطريق، اختار طريق قراءة سلامة على مَن؟ على النحاس مباشرةً، والكامل فيها طريقان لسلامة، فيه طريق من قراءته على النحاس، وفيه طريق من قراءته على ابن هلال على النحاس.

لكن هنا يلاحظ أن ابن الجزري أسند قراءة سلامة الموصلي على النحاس مباشرة، خلافًا لما هو مذكورٌ في كتاب الكامل، سلامة عن ابن هلال عن النحاس، نعم الذي في الكامل سلامة الموصلي عن ابن هلال على النحاس. الموجود عندنا هنا في النشر سلامة ابن الموصلي على النحاس مباشرةً، هذه منهجية لابن الجزري، والله أعلم.

"طَرِيقُ ابْنِ سَيْفٍ عَنِ الْأَزْرَق"؛ أيضًا هناك احتمال، الكامل المفقود منه المقدمة، والمقدمة ذكر فيها أسماء شيوخه، حتى يقال أنه ذكر فيها ثلاثمائة وستون شيخًا، موجودة في مقدمة الكامل التي لم تصلنا، ألا يعقل أن يكون أبو نصر العراقي موجودًا من ضمنهم، لا ندعي علم الغيب، حاشا وكلا، الغيب لله عَزَّوَجَلَّ، لكن مادام ابن الجزري قال إن أبا نصر الهذلي قرأ على أبي نصر العراقي، إذا ربنا كتب ووجدنا هذا الجزء المفقود من الكامل (المقدمة التي فيها أسماء شيوخه)؛ لأن أسماء شيوخه كانت موجودة عند الكامل، ووصلت إلى الهذلي،

والهذلي عدد بعضهم.

وبعدما عدد بعضهم قال...، طبعًا ذكرَ أكثر من شخص ثم قال: "وذكر آخرين"، ثم قال: ونقل عنه أن الهذلي يقول: "وجملة ما لقيته في هذا العلم ثلاثمائة وستين"، فمعناه أن مقدمة الكامل فيها ذكر لأسماء الشيوخ، ألا قد يكون هذا دليل أو مما وقف عليه ابن الجزري في إسناده، أو في نسبته قراءة الهذلي على العراقي؟ هذا قوي جدًّا بالإضافة إلى الأشياء التي ذكرناها سابقًا، والله أعلم.

طَرِيقُ ابْنِ سَيْفٍ عَنِ الْأَزْرَق مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ: الْأُولَى طَرِيقُ أَبِي عَدِيٍّ مِنْ سَبْعِ طُرُقٍ: الْأُولَى طَاهِرٌ مِنْ طَرِيقَي الدَّانِيِّ وَالتَّذْكِرَةِ قَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ طَاهِرِ بْنِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ غَلْبُونَ.

الثَّانِيَةُ طَرِيقُ الطَّرْسُوسِيِّ مِنْ طَرِيقَي الْعُنْوَانِ وَالْمُجْتَبِي قَرَأَ بِهَا أَبُو الطَّاهِرِ بْنُ خَلَفٍ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ أَحْمَدَ الطَّرْسُوسِيِّ.

الثالثة: طَرِيقُ ابْنِ نَفِيسٍ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقِ الْكَافِي لِابْنِ شُرَيْحٍ وَالتَّلْخِيصُ لِابْنِ بَلِّيمَةَ وَالتَّجْرِيدُ لِابْنِ الْفَحَّامِ قَرَأَ بِهَا ثَلَاثَتُهُمْ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ نَفِيسٍ.

الرَّابِعَةُ طَرِيقُ مَكِّيٍّ مِنَ التَّبْصِرَةِ لِمَكِّيٍّ.

الْخَامِسَةُ طَرِيقُ الْحَوْفِيِّ مِنْ تَجْرِيدِ ابْنِ الْفَحَّامِ وَتَلْخِيصِ ابْنِ بَلِّيمَةَ قَرَآ بِهَا عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ فَارِسٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ قُسَيْمِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُطَيْرٍ الظَّهْرَاوِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى جَدِّهِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الظَّهْرَاوِيِّ الْحَوْفِيِّ.

السَّادِسَةُ: طَرِيقُ أَبِي مُحَمَّدٍ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَمْرِو بْنِ رَاشِدٍ الْحَدَّادِ الْمِصْرِيِّ مِنْ كِتَابِ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَيْهِ بِالْقَيْرَوَانِ.

السَّابِعَةُ: طَرِيقُ تَاجِ الْأَئِمَّةِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ هَاشِمٍ الْمِصْرِيِّ مِنَ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا عَلَيْهِ أَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ بِمِصْرَ، وَقَرَأَ تَاجُ الْأَئِمَّةِ وَأَبُو مُحَمَّدٍ الْحَدَّادُ وَالْحَوْفِيُّ وَمَكِّيٌّ وَابْنُ نَفِيسٍ وَالطَّرَسُوسِيُّ وَطَاهِرٌ، سَبْعَتُهُمْ عَلَى أَبِي عَدِيٍّ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ الْفَرَجِ الْمِصْرِيِّ، (فَهَذِهِ) اثْنَتَا عَشْرَةَ طَرِيقًا عَنْ أَبِي عَدِيٍّ.

طَرِيقُ ابْنِ مَرْوَانَ، وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ ابْنِ سَيْفٍ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ؛ طَرِيقَيِ الْإِرْشَادِ لِأَبِي الطَّيِّبِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ غَلْبُونَ وَالتَّذْكِرَةِ لِطَاهِرِ بْنِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ غَلْبُونَ، وَمِنَ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى ابْنِ هَاشِمٍ وَقَرَأَ بها عَلَى عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ غَلْبُونَ، وَقَرَأَ عَبْدُ الْمُنْعِمِ وَطَاهِرٌ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ الشَّامِيِّ الْأَصْلِ، ثُمَّ الْمِصْرِيِّ، عَبْدُ الْمُنْعِمِ -أي ابن غلبون- جَمِيعَ الْقُرْآنِ، -أي عبد المنعم بن غلبون قرأ على ابن مروان جميع القرآن- وَطَاهِرُ الْحُرُوفَ -أي وطاهر بن عبد المنعم قرأ على ابن مروان الحروف فقط.

أيضًا هنا لو رجعنا إلى كتاب الإرشاد لابن غلبون نجد أنه ذكر سندَين له عن ابن مروان، الأولى بالإخبار، أتكلم عن الإرشاد، وهو ابن غلبون الأب (عبد المنعم) ذكر سندًا بالإخبار قال: "أخبرني ابن مروان" بالسند (نفس السند) ثم قال في نهاية الأسانيد لهذه الرواية، قال: "وقرأتُ بها القرآن كله على ابن مروان"، فهذا الذي يقصده ابن الجزري أنه قرأ جميع القرآن يقصد هذا السند الثاني، أما السند الأول الذي في الإرشاد هو من إجازته له وليس من قراءته عليه، لكن السند الثاني نص صريح أنه قال: وقرأتُ القرآن كله عليه.

نأتي إلى (السلاسل الذهبية)، طبعًا هنا علقت السلاسل تقول: "قرأ طاهر على ابن مروان الحروف كما في التذكرة والنشر، ولا يقدح ذلك في السند، فإن طاهرًا قرأ بهذه الرواية على أبيه عبد المنعم القرآن كله كما في التذكرة، وقرأ عبد المنعم على ابن مروان، فالإسناد متصلٌ بالتلاوة أيضًا لكن ينزل بواحد".

طبعًا هذا التعليق ذكره الدكتور/ أيمن -الله يحفظه- ذكره في النشر، هذا الكلام لا يصح، التعليق هذا ليس مكانه النشر، التعليق هذا مكانه كتاب (التذكرة) لابن غلبون، فهناك يكون هذا التعليق صوابًا؛ لأن طاهر بن غلبون في كتاب التذكرة ذكر إجازة ابن مروان له ذكر هذا السند وهو سند الإجازة، نفس السند الموجود هنا.

بعد أن ذكر هذا السند بالإخبار، أي وأخبرني الشيخ طاهر بن غلبون، في كتاب التذكرة يقول: وأخبرني ابن مروان عن عن إلى أن يصل إلى ورش، بعد أن ذكر هذا قال: وقرأت بهذه الرواية بعد أن قرأتها على أبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على عبد العزيز، وجاء بسند التلاوة.

الذي فهمته -والله أعلم- أن الدكتور/ أيمن فهم من عبارة الإمام طاهر بن غلبون بعد أن ذكر إسناد الإجازة لابن مروان، قال: "وقرأتُ بهذه الرواية"، هكذا هذا نص عبارة طاهر، وقرأت بهذه الرواية بعد أن قرأتها على أبي ثم ذكر عبد العزيز وهو أبي عدي، أي أن طاهر ما أكمل السند لأبيه، يعني ما قال بعد أن قرأت هذه الرواية على أبي وهو قرأ على ابن مروان أو قرأ على غيره ما ذكر، هو ذكر إسناد الإجازة أخبرني ابن مروان وأنهى السند، ثم قال: "وقرأتُ بهذه الرواية بعد أن قرأتها على أبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ".

فأغلق السند لأبيه هنا، فما ذكر مَن شيخ أبيه، فيظهر لي -والله أعلم- أن الشيخ/ أيمن فهم أن سقوط بقية السند هو سند ابن مروان الموجود هنا في النشر، ولهذا أقول: تعليقه في النشر لا يصح، لكن هناك في التذكرة مكانه، لماذا؟ لأن ابن الجزري هنا إنما ذكر إسناد طاهر من كتاب التذكرة عن ابن مروان، ولم يذكر سند طاهر من قراءته على أبيه.

هنا في (النشر) الشيخ ابن الجزري يقول: من كتابي الإرشاد، ومن كتاب التذكرة، الإرشاد: من قراءة عبد المنعم جميع القرآن على ابن مروان، التذكرة: من

قراءة طاهر على أبي إسحاق، أي من قراءته الحروف على إسحاق، وهو إبراهيم بن مروان.

إذًا لا داعي لذكر هذا السند، وهو سند طاهر على أبيه على ابن مروان، هنا في النشر لا داعي له؛ لأنه غير مذكور أساسًا وابن الجزري لم يختره، فالانتقاد على السلاسل ليس لأنها أخطأت، لا، لأنها ذكرت هذا الكلام في تعليقها على النشر، وهذا التعليق مكانه في كتاب التذكرة؛ لأن التذكرة طاهر بن غلبون هو الذي ذكر هناك إسنادين، لكن ابن الجزري هنا لم يذكر قراءة طاهر على أبيه، في هذا الطريق ليس طريق قراءة طاهر بن غَلبون على أبيه، وإنما أخذ سند رواية الحروف له، والله أعلم.

فلهذا نقول: عبارة السلاسل: "ولا يقدح ذلك في السند"، إذا كان المقصود ولا يقدح هذا في السند هنا في النشر، بل يقدح ويقدح ويقدح، أما إذا كان المقصود هناك في كتاب التذكرة، فهذا شيءٌ آخر.

وعبارة: "فالإسناد متصل بالتلاوة" إذا كان المقصود بالنشر نقول: لا، ليس متصلًا بالتلاوة أبدًا، لماذا ليس متصلًا بالتلاوة؟ لأن ابن الجزري لم يأخذه من قراءة طاهر على أبيه، السند المتصل بالتلاوة هو قراءة طاهر بن غلبون على أبيه على ابن مروان، هذا هو المتصل بالتلاوة، لكن هذا السند ليس موجودًا عندنا هنا في ابن الجزري، ابن الجزري أخذ طاهر بن غلبون عن أبي اسحاق إبراهيم بن مروان.

ثم قال لك: إن طاهر ما قرأ القرآن على ابن مروان وإنما قرأ الحروف، فهذه من المواضع (التعليقات) التي نرى أنها في (السلاسل الذهبية) ليست في محلها.

أيضًا إسناد ابن الجزري إلى كتاب الإرشاد يختلف عن إسناده إلى كتاب التذكرة لابن غلبون، فإسناده في كتاب الإرشاد هو نفس إسناد كتاب الإعلام، وهو

عن طريق شيخه أبي محمد عبد الوهاب الإسكندراني عن عن عن إلى أن يصل بالإسكندريين إلى أن يصل إلى الصفرواي ثم إلى...

لكن إسناده لكتاب التذكرة يختلف تمامًا عن قراءته على شيخه أبي محمد عبد الرحمن الحنفي وابن الصايغ، فهذه العبارة: "الإسناد متصلٌ" أرى أنها مشوشة على أسانيد النشر.

نكمل إذًا إسناد الأزرق:

طَرِيقُ الْأَهْنَاسِيِّ، وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنِ ابْنِ سَيْفٍ طَرِيقٌ وَاحِدَةٌ مِنَ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى مَنْصُورِ بْنِ أَحْمَدَ". هذا القهندزي.

ولاحظ معي هنا الشيخ يقول: قرأ بها، بينما في الكامل كلها أخبرني أخبرني، ولا أتذكر وإن كان قد يكون موجودًا، لكن الغالب في ابن الجزري في النشر من إسناد الكامل عن القهندزي أنها قراءة، الشيخ ابن الجزري يقول: قرأ بها الهذلي على منصور بن أحمد، بينما كلها في الكامل تقريبًا، الهذلي يقول: أخبرني أبو نصر القهندزي، أيضًا هذه قد تكون من تلك.

وَقَرَأَ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَبَّازِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَحْمَدَ بْنِ نَصْرٍ الشَّذَائِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَهْنَاسِيِّ، وَقَرَأَ الْأَهْنَاسِيُّ وَابْنُ مَرْوَانَ وَأَبُو عَدِيٍّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَالِكِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ يُوسُفَ ابن سيف التُّجِيبِيِّ الْمِصْرِيِّ، (فَهَذِهِ) سِتَّ عَشْرَةَ طَرِيقًا إِلَى ابْنِ سَيْفٍ، وَقَرَأَ ابْنُ سَيْفٍ وَالنَّحَّاسُ عَلَى أَبِي يَعْقُوبَ يُوسُفَ بْنِ عَمْرِو بْنِ يَسَارٍ الْمَدِنِيِّ، ثُمَّ الْمِصْرِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالْأَزْرَقِ، وَهَذِهِ خَمْسٌ وَثَلَاثُونَ طَرِيقًا إِلَى الْأَزْرَقِ عَنْ وَرْشٍ.

طريق الأصبهاني نقف عنده -إن شاء الله-.

هذا وآخر دعوانا أن الحمد لله،

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.

الدرس السابع عشر

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إن شاء الله نبدأ بأسانيد الطريق الأصبهاني، وإن شاء الله نحاول نختم أسانيد قراءة نافع إن شاء الله بإذن الله؛ لأن التعليقات في هذه الليلة ربما قد تكون قليلة بالنسبة لليالي الماضية.

❁ **فقال الشيخ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (طَرِيقُ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ وَرْشٍ).

لاحظ هناك كان يقول: (الْأَزْرَقِ عَنْ وَرْشٍ)، هنا يقول: (الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ وَرْشٍ)؛ معناه: أن هناك واثقة بين الأصبهاني وبين ورش، وأن الأصبهاني لم يأخذ مباشرةً عن ورش.

((طَرِيقُ الْأَصْبَهَانِيِّ) عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ وَرْشٍ فَمِنْ طَرِيقِ هِبَةِ اللهِ مِنْ أَرْبَعِ طُرُقٍ: الْحَمَّامِيُّ، وَهِيَ الْأُولَى عَنْ هِبَةِ اللهِ مِنَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ طَرِيقًا، أَبُو الْحُسَيْنِ نَصْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ نُوحٍ الْفَارِسِيُّ مِنْ كِتَابِ التَّجْرِيدِ قَرَأَ بِهَا عَلَيْهِ ابْنُ الْفَحَّامِ).

(لاحظ) ما قال: طريق أبو الحسين نصر الفارسي من كتاب الجامع، سيأتينا في أماكن أخرى يقول: من طريق الجامع.

لكن هنا قال: من طريق (كِتَابِ التَّجْرِيدِ)، فمعناه: إنه عندما نريد أن نستخرج هذا الطريق لا نبدأ من الجامع، يعني لا نبدأ من إسناد ابن الجزري إلى الجامع حتى نخرجه، لا نبدأ بإسناد بن الجزري إلى التجريد، ثم نخرجه من كتاب

التجريد؛ لأن الإمام ابن الجزري قرأ من كتاب التجريد.

(أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ الْقَاسِمِ الْوَاسِطِيُّ مِنْ طَرِيقَيْنِ كِتَابُ الْكِفَايَةِ الْكُبْرَى قَرَأَ عَلَيْهِ بِهَا أَبُو الْعِزِّ الْقَلَانِسِيُّ).

قلنا قبل ذلك: إن أبا علي الحسن بن القاسم الواسطي (٢:١٧)، كتاب الإرشاد، أو الكفاية.

(وَمِنْ كِتَابِ غَايَةِ الِاخْتِصَارِ قَرَأَ بِهَا).

طيب هنا الشيخ يقول: (مِنْ طَرِيقَيْنِ كِتَابُ الْكِفَايَةِ الْكُبْرَى قَرَأَ عَلَيْهِ بِهَا أَبُو الْعِزِّ الْقَلَانِسِيُّ).

حسنا أين الطريقة الثانية؟ سنأتي.

(وَمِنْ كِتَابِ غَايَةِ الِاخْتِصَارِ قَرَأَ بِهَا أَبُو الْعَلَاءِ عَلَى أَبِي الْعِزِّ).

إذًا هذا الطريق الثاني؛ لأنه سيأتي أن أبا العز قرأ على غلام الهراس.

(أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْعَطَّارُ مِنْ كِتَابِ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَ عَلَيْهِ بِهَا أَبُو طَاهِرِ بْنُ سَوَّارٍ، أَبُو عَلِيٍّ الْمَالِكِيُّ مِنْ كِتَابِ الرَّوْضَةِ لَهُ، أَبُو نَصْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مَسْرُورِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْخَبَّازُ الْبَغْدَادِيُّ مِنْ كِتَابِ الْكَامِلِ قَرَأَ عَلَيْهِ بِهَا الْهُذَلِيُّ، أَبُو الْفَتْحِ بْنُ شَيْطَا مِنْ كِتَابِهِ التِّذْكَارِ).

ربما هذا أول طريق لأبو الفتح بن شيطا من كتاب التذكار.

(أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ السَّيِّدِ بْنُ عَتَّابٍ الضَّرِيرُ مِنْ كِتَابِ الْمِفْتَاحِ لِابْنِ خَيْرُونَ قَرَأَ عَلَيْهِ بِهَا أَبُو مَنْصُورٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ خَيْرُونَ.

الْبَيِّعُ وَابْنُ سَابُورَ مِنْ رَوْضَةِ الْمُعَدَّلِ قَرَأَ بِهَا عَلَيْهِمَا أَعْنِي أَبَا عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبَيِّعَ، وَأَبَا نَصْرٍ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ عَلِيِّ بْنِ سَابُورَ- وَمِنَ الْإِعْلَانِ بِسَنَدِهِ إِلَيْهِ).

طبعًا هنا ملحوظة: كتاب السلاسل الذهبية، الدكتور أيمن –حفظه الله- جعل هذه الطريق، التي هي البيع وابن سابور، يعني جعلها في المشجرات، جعلها امتدادا للإعلان، يعني جعلها من كتاب الإعلان، يعني لم يخرجها من كتاب روضة المعدل، وهذا لا شك أنه خطأ، لأن الشيخ، يعني مقاصد السلاسل الذهبية، المشجرات حتى السلاسل الذهبية ليس فيها روضة المعدل، يعني ليس فيها تنصيص روضة المعدل.

والسلاسل خلقت منهجها نفسه، المنهج نفس السلاسل، أن كل كتاب يكون له مشجر خاص به، ثم بعد ذلك لو التقى المعدل مع مثلًا الصفراوي، لو التقى الصفراوي مع المعدل؛ فيكتب بين قوسين، وهذا هو منهج السلاسل.

لكن في هذه الجزئية لا يوجد إشارة على كتاب المعدل، ولهذا نقول: إنه خطأ لماذا؟ لأن سند روضة ابن الجزري إلى روضة المعدل يختلف عن سنده في كتاب الإعلان.

نحن نقول: القضية قضية أسانيد، وطبعًا السلاسل الذهبية، من يلاحظ كتب القراءات التي طُبعت، أو كثير من كتب القراءات التي طُبعت اعتمدت على هذه المشجرات، يعني حتى قبل الدكتور أيمن أن يخرج كتابه السلاسل الذهبية، ربما بفترات طويلة، ربما أكثر من عشر سنوات.

يعني من ناحية كتب القراءات التي (٥:٢٥) في الجامعات، وخاصة إذا كانت من الكتب التي لها علاقة بابن الجزري؛ نلاحظ أن هناك، يعني دكتور أيمن جزاه الله خير، يعني أمد كثير من هؤلاء المحققين بهذه المشجرات الخاصة بكتابه، وأتذكر منها كتاب: الإشارة، وكتاب: المنتهى للخزاعي، وماذا أيضًا؟

الطالب: (٥:٥٢).

والتلخيص للطبري نعم، فهذه كلها مشجرات، الله أعلم أنا يعني لا أستطيع أن أجزم أنها فعل، أو أنها من صنيع المحققين، وإنما هي والله أعلم، إنها يعني من بركات الدكتور أيمن؛ لأن الطريقة واحدة، و (٦:١٠) واحد.

والملحوظات عن السلاسل الذهبية هي نفس الملحوظات على هذا؛ فلهذا نقول: إننا دائمًا نركز على السلاسل الذهبية في هذا الجانب، الذي هو جانب الأسانيد حتى يعني يكتمل جمالها، وهي في النهاية قابلة للأخذ والعطاء.

فنقول: يعني كان الأولى في السلاسل الذهبية أنها تذكر إسناد روضة المعدل وحده، ثم الإعلان وحده، وهذه منهجية السلاسل نفسها، يعني السلاسل هنا، يعني ليس فقط أنها أخطأت في جعل الكتابين سندًا واحدًا، وإنما حتى في منهجها، يعني خالفت المنهج المتبع إليه.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (أَبُو سَعْدٍ أَحْمَدُ الْمُبَارَكُ الْأَكْفَانِيُّ، أَبُو نَصْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَاشِمِيُّ مِنَ الْمِصْبَاحِ لِأَبِي الْكَرَمِ، قَرَأَ بِهَا عَلَى الْأَوَّلِ جَمِيعَ الْقُرْآنِ، وَعَلَى الثَّانِي إِلَى أخِرِ سُورَةِ الْفَتْحِ.

رِزْقُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ التَّمِيمِيُّ الْبَغْدَادِيُّ، طَرِيقُ الْمُحَوَّلِيِّ قَرَأْتُ بِهَا عَلَى ابْنِ الصَّائِغِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الصَّائِغِ عَلَى ابْنِ فَارِسٍ عَلَى الْكِنْدِيِّ عَلَى الْمُحَوَّلِيِّ عَلَى رِزْقِ اللهِ).

هاتان طريقتان لابن الجزري، ليستا من أي كتاب، يعني لا يعرف من أي طريقٍ هذه الطريق.

(وَقَرَأَ رِزْقُ اللهِ، وَالْبَيِّعُ، وَابْنُ سَابُورَ، وَأَبُو سَعْدٍ الْأَكْفَانِيُّ، وَأَبُو نَصْرٍ الْهَاشِمِيُّ، وَعَبْدُ السَّيِّدِ، وَابْنُ شَيْطَا، وَأَبُو نَصْرٍ، وَالْمَالِكِيُّ، وَأَبُو عَلِيٍّ الْعَطَّارُ، وَأَبُو عَلِيٍّ الْوَاسِطِيُّ، وَالْفَارِسِيُّ، الِاثْنَا عَشَرَ).

يعني قرأ هؤلاء الاثنا عشر.

(عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلَى ابْنِ أَحْمَدَ الْحَمَّامِيِّ، إِلَّا أَنَّ الْأَكْفَانِيَّ قَرَأَ عَلَيْهِ إِلَى أخرِ الْجُزْءِ مِنْ سَبَأٍ، (فَهَذِهِ) خَمْسَةَ عَشَرَ طَرِيقًا لِلْحَمَّامِيِّ).

طبعًا (قَرَأَ عَلَيْهِ إِلَى أخرِ الْجُزْءِ مِنْ سَبَأٍ)، في بعض النسخ المصباح: (إلى أخر الحزب من سبأ)، وأيضًا السلاسل الذهبية يعني تركت النسخة المعتمدة، أو النسخة القوية من كتاب المصباح، وهي الموافقة لما في النشر هنا، (قَرَأَ عَلَيْهِ)، التي في النشر أنه (قَرَأَ عَلَيْهِ إِلَى أخرِ الْجُزْءِ مِنْ سَبَأٍ).

وهذه العبارة: (إِلَى أخرِ الْجُزْءِ مِنْ سَبَأٍ)، في نصفها في النسخة القوية المعتمدة، وهي نسخة ميم أعتقد في كتاب المصباح، وفي بعض نسخ المصباح يعني كما أشارت السلاسل الذهبية، في بعضها إلى رأس الجزء من سبأ.

لكن في نسخة ابن الجزري، وفي النسخة القوية من كتاب المصباح، وهي تقريبًا من النسخ القديمة، (٨:٥٦) قوتها معي، لكنها قريبة جدًا لابي الكرم، فيها هذه العبارة: (إِلَى أخرِ الْجُزْءِ مِنْ سَبَأٍ)، طبعًا ليس فيها إشكاليه، هو أخر الحزب، أخر الجزء؛ المعنى واحد.

لكن ما يهمني الذي أريد أن أنبه عليه: أنه في السلاسل الذهبية لم تختر هذه العبارة عند ابن الجزري، يعني لم تقل أنه (قَرَأَ عَلَيْهِ إِلَى آخرِ الْجُزْءِ مِنْ سَبَأٍ)، وإنما اختارت ما هو في بعض نسخ المصباح.

وقد أشارت إلى ذلك، فنحن نحافظ على عبارة ابن الجزري؛ لأنها من النسخة التي كانت عنده من المصباح.

(طَرِيقُ النَّهْرَوَانِيِّ عَنْ هِبَةِ اللهِ).

طبعًا الإمام السخاوي –رحمة الله عليه– يعني يقول: الجزء، والحزب شيءٌ واحد

في ذلك الأصل، يعني شيئا واحدا.

(طَرِيقُ النَّهْرَوَانِيِّ عَنْ هِبَةِ اللهِ، وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنْهُ مِنْ ثَلَاثَةِ طُرُقٍ عَنْهُ: (الْأُولَى) طَرِيقُ أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ مِنْ كِتَابِ الْمُسْتَنِيرِ، قَرَأَ عَلَيْهِ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ، (الثَّانِيَةُ) طَرِيقُ أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ).

الذي هو ابن حراز.

(مِنْ كِفَايَةِ أَبِي الْعِزِّ، قَرَأَ عَلَيْهِ بِهَا أَبُو الْعِزِّ الْقَلَانِسِيُّ، وَمِنْ غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعِزِّ عَنِ الْوَاسِطِيِّ).

طبعًا في هذا البحث (١٠:٩) الدكتور؛ استخراج الطرق التي قرأ بها أبو العلاء الواسطي على أبي العز، مما ليست في الإرشاد، ولا في الكفاية، تقريبًا استخرجت اثنين من خمس طرق أو ما شابه مثل، لكن لن أكمل، فهو بحث ممتاز جدًّا.

(الثَّالِثَةُ) طَرِيقُ أَبِي الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ مِنْ كِتَابِهِ الْجَامِعِ، وَقَرَأَ بِهَا هُوَ، وَأَبُو عَلِيٍّ الْعَطَّارُ، وَالْوَاسِطِيُّ عَلَى أَبِي الْفَرَجِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ بَكْرَانَ النَّهْرَوَانِيِّ، فَهَذِهِ أَرْبَعُ طُرُقٍ لِلنَّهْرَوَانِيِّ.

طَرِيقُ الطَّبَرِيِّ عَنْ هِبَةِ اللهِ، وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنْهُ مِنْ تَلْخِيصِ أَبِي مَعْشَرٍ، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّيْدَلَانِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي حَفْصٍ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ الطَّبَرِيِّ النَّحْوِيِّ، وَمِنْ كِتَابِ الْإِعْلَانِ بِسَنَدِهِ إِلَيْهِ، فَهَذِهِ طَرِيقَتَانِ لِلطَّبَرِيِّ.

طَرِيقُ ابْنِ مِهْرَانَ عَنْ هِبَةِ اللهِ، وَهِيَ (الرَّابِعَةُ) عَنْهُ عَنْ كِتَابِ الْغَايَةِ لِلْإِمَامِ أَبِي بَكْرِ بْنِ مِهْرَانَ، وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ مِهْرَانَ، وَالطَّبَرِيُّ، وَالنَّهْرَوَانِيُّ، وَالْحَمَّامِيُّ الْأَرْبَعَةُ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ هِبَةِ اللهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْهَيْثَمِ الْبَغْدَادِيِّ، فَهَذِهِ اثْنَانِ وَعِشْرُونَ طَرِيقًا إِلَى هِبَةِ اللهِ، وَمِنْ طَرِيقِ الْمُطَّوِّعِيِّ عَنِ الْأَصْبَهَانِيِّ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ: طَرِيقُ الشَّرِيفِ أَبِي الْفَضْلِ وَهِيَ (الْأُولَى) عَنْهُ مِنْ كِتَابَيِ الْمُبْهِجِ وَالْمِصْبَاحِ، قَرَأَ بِهَا سِبْطُ

الْخَيَّاطِ وَأَبُو الْكَرَمِ عَلَى أَبِي الْفَضْلِ الْعَبَّاسِيِّ الْمَذْكُورِ، طَرِيقُ أَبِي الْقَاسِمِ الْهُذَلِيِّ وَهِيَ (الثَّانِيَةُ)، طَرِيقُ أَبِي مَعْشَرٍ الطَّبَرِيِّ وَهِيَ (الثَّالِثَةُ)، وَقَرَأَ الشَّرِيفُ أَبُو الْفَضْلِ وَالْهُذَلِيُّ وَالطَّبَرِيُّ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ الْكَارَزِينِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا (أي الكارزيني) عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْمُطَّوِّعِيِّ الْعَبَّادَانِيِّ، فَهَذِهِ أَرْبَعُ طُرُقٍ لِلْمُطَّوِّعِيِّ، وَقَرَأَ الْمُطَّوِّعِيُّ وَهِبَةُ اللهِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ شَبِيبِ).

طبعًا عبد الرحيم بن شبيب هذا جده، هو أبو بكر محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن شبيب، لكن المؤلف دائمًا عنده هذه الأشياء، ليس فيها إشكال.

(عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ شَبِيبِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ خَالِدٍ الْأَسَدِيِّ الْأَصْبَهَانِيِّ، فَهَذِهِ سِتٌّ وَعِشْرُونَ طَرِيقًا إِلَى الْأَصْبَهَانِيِّ.

وَقَرَأَ الْأَصْبَهَانِيُّ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ وَرْشٍ وَأَصْحَابِ أَصْحَابِهِ).

حسنا نحن نلاحظ هنا أن الإمام ابن الجزري يقول: (وَقَرَأَ الْمُطَّوِّعِيُّ وَهِبَةُ اللهِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ شَبِيبِ الأصبهاني).

يعني الشيخ ابن الجزري يقول: إن المطوعي قرأ على من؟ على الأصبهاني، وحقيقةً، طبعًا هذا نص صريح لا شك فيه، وهو موجود في الكتب التي نقل عنها ابن الجزري، طبعًا طريق أبي القاسم الهزلي هذه طريقة أدائية، ليست في الكامل، وطريق أبي معشر الطبري أيضًا ليست في الكامل.

والعجب أيضًا أنها ليست في الجامع، يعني طريق أبي معشر الطبري، ليست في التلخيص، وليست في سوق العروس، الذي هو كتاب الجامع.

فهنا، أي هاتان الطريقان؛ أدائيان لابن الجزري، وهنا نتذكر ما قلناه سابقًا: أن الطرق الأدائية لا تكون في الكتب، لا توجد في الكتب، والتي يرويها ابن الجزري (الطرق الأدائية) يعني كما أن الإمام مكي بن أبي طالب.

وهنا نتذكر كلام الإمام مكي بن أبي طالب، ومر معنا في بداية الكتاب، لما قال: إني قسمت ما هو موجود في هذا الكتاب إلى ثلاثة أقسام: قسمٌ قرأت به وهو موجودٌ في الكتب، وقسمٌ قرأت به، ولا يوجد في الكتب.

كذلك ابن الجزري عنده أسانيد قرأ بها وليست في الكتب، وهذه من ضمنها، وهي كثيرة جدًا، ربما تصل إلى ثلاثين، أو اثنين وثلاثين طريق في مجموع كتاب النشأة.

الذي يهمنا هنا: أن الشيخ ابن الجزري يقول: المطوعي قرأ على من؟ على الأصبهاني، حقيقةً وجدت نصين للإمام الخزاعي في كتابه المنتهى، والخزاعي تلميذ للمطوعي، هذان النصان، يعني أقرأهما بالنص أفضل، الشيخ أبو الفضل الخزاعي في كتابه المنتهى يقول: "وزعم الخبازي".

طبعًا هنا زعم بمعنى: قال، يعني ليست بمعنى الزعم الذي هو الكذب، لا حاشا وكلا، الخزاعي إمام وصدوق، فهذه لغة، لغة العرب، وهذه أيضًا نراها دائمًا للإمام سيبويه -رحمة الله عليه-، يستخدمها دائمًا فيما يقوله عن شيخه الخليل بن أحمد في كتاب سيبويه، دائما تجد سيبويه يقول: وزعم الخليل؛ أي: وقال الخليل.

وطبعًا هذا من تعظيمه، وكلنا نعرف تعظيم سيبويه لشيخه، لدرجة أنه إذا نقل عن شيخه الخليل بن أحمد، وأراد أن يعقب عليه، هو أن يذكر كلامًا متواصلًا، لا يقول: قلت، كما نقول نحن الآن، المتطفلين على العلماء، أحدهم يحضر كلام ابن الجزري، أو كلام الرازي، أو كلام الهذلي، أو كلام ابن حجر، ويعقب عليه بـ: قلتُ.

(١٥:٣٤) طبعًا العلماء (١٥:٣٨)، لكن بالنسبة لنا نحن أنصاف المتعلمين؛ لا نعقب على كلام العلماء بقلت.

المهم؛ الذي يهمني: أن نفتح هذه العلمية، التي تبين مكانة العلماء، ومكانة تلاميذ العلماء كيف يتعاملون مع تلاميذه، مع شيوخ، فسيبويه كان لما ينقل عن الخليل بن أحمد، ويريد أن يعقب عليه، لا يقول: قلت كما قلت، وإنما يقول: وقال غيره.

ولهذا كان بعض شراح الكتاب اعتقد النحاس، أو الأخفش إن لم تخنّي الذاكرة، يعني أحدهما ينقل يقول: (إذا قال سيبويه)، بعد كلامه، بعدما ينقل عن الخليل بن أحمد، إذا قال: (وقال غيره)؛ فإنما يقصد نفسه، وهذا من باب الاحترام والتبجيل لشيخه، وليتنا نتعلم من هذا، مثل هذا الأسلوب.

المهم؛ فالشيخ الخزاعي يقول: وزعم الخبازي، طبعًا الخبازي والخزاعي كلاهما قرأ عن المطوعي، وزعم الخبازي: أي قال؛ أنه قرأ عن المطوعي.

فلو قلت: أنا أقرأ لكم بالنص كلام أبو الفضل الخزاعي؛ فإنه قرأ عن المطوعي، أن الخبازي قرأ عن المطوعي، وأن المطوعي قرأ على أبي بكر الأصبهاني قراءة ورشٍ، ولم يدرك المطوعي أبا بكرٍ.

يعني الخزاعي يقول: إن المطوعي ما أدرك أصلًا، ما أدرك الأصبهاني، ولم يدرك المطوعي أبا بكرٍ، وما روى عنه حرفًا، وسألت المطوعي عن قراءة ورشٍ فقال: قرأت على أبي محمد الملطي على يونس، على ورش.

هذا قاله في المنتهى، في الجزء الأول، صفحة: مائتين وواحد وتسعين، من طبعة المجمع، وقال في نفس الجزء، في الجزء الأول قصدي، صفحة: مائتين وستٍ وتسعين، قال: ومن زعم أن المطوعي قرأ على أبي بكر عبد الرحيم، قراءة نافع، فقد أخطأ عليه.

يعني من يقول: إن المطوعي قرأ عن الأصبهاني؛ هذا كلام خطأ، هذا كلام

من؟ هذا كلام الخزاعي، وهو تلميذ للمطوعي.

طبعًا هذا الكلام يخالف ما هو عند ابن الجزري، ابن الجزري يقول: إن المطوعي قرأ على من؟ أبي بكر محمد بن عبد الرحيم، طيب ماذا يقدم؟ وهذه المسألة عادةً ما وجدت، يعني من كتب في النشر، يعني حتى السلاسل الذهبية لم تشر إلى كلام الخزاعي، وكان الأولى أن يشار إليها؛ لأنه كلام مهم لا يترك، يعني يُذكر ويُناقش كما سنفعل الآن إن شاء الله.

فأيهما المقدم؟ هل نقدم كلام المطوعي، وهو تلميذ، (عفوًا) كلام الخزاعي، وهو تلميذ المطوعي، من أن المطوعي لم يقرأ عن الأصبهاني، إذا أخذنا بكلام الخزاعي، معناه: أن هذه الثلاث طرق النشرية تُلغى، لا أساس لها.

ولو أخذنا كلام ابن الجزري؛ فمعناه: إن هذه الثلاث طرق مسندة، ومتواترة، وغير منقطعة، إسنادها متصل، وهذا يقال في المسائل الثلاثة التي ستأتينا في قراءة هشام، أو في قراءة ابن عابد، التي هي المسائل الثلاثة، التي قلناها الأسبوع الماضي، عند الحسن بن صقر، وابن خشيش، ومحمد بن هارون.

لو أخذنا ما في الغاية؛ معناه: أن هذه الطرق منقطعة، ولو أخذنا ما في النشر معناه: أن هذه طرق موصولة.

كذلك هنا لو أخذنا كلام الخزاعي؛ فمعناه: أن هذه الثلاث طرق ملغية، منقطعة؛ لأن المطوعي لم يقرأ عن الأصبهاني، ولو أخذنا بكلام ابن الجزري، فمعناه: أن هذه الطرق الثلاثة متصلة بالإسناد، طيب ماذا نقول؟ ما رأيك يا دكتور؟ (٢٠:٨) ما رأيك؟

طيب دكتور (٢٠:١٤) نأخذ الخزاعي، أم ابن الجزري؟

الطالب: (٢٠:١٩).

حبيبي عنده زيادة علم، كيف عنده زيادة علم؟

الطالب: (٢٠:٢٥)

طيب لكن كيف نصل إلى أنه عنده زيادة علم؟

الطالب: (٢٠:٣٣).

لا بالتأكيد، لأنه لم يحضرها من عنده، يعني لم يحضرها من كيسه -رحمة الله عليه-.

الطالب: (٢٠:٣٨).

طيب حلو هذا، مفتاح للمسألة.

الطالب: (٢٠:٤٥).

لا أحد ذكر، لا أحد، حسب ما اطلعت عليه طبعًا، لم يذكر أحد؛ لأن المطوعي قرأ عن الأصبهاني إلا المبهج، وابن الجزري، والذهبي، وكلاهما اعتمد على المبهج، يعني الذهبي اعتمد على كتاب المبهج، وابن الجزري اعتمد على كتاب المبهج؛ ولهذا لم يأتوا في ترجمته، يذكرونه من كتاب المبهج، أنه قرأ عليه.

لكن الكتب التراجم الأخرى، التي ترجمت للمطوعي، ورجعت إليها من تاريخ ابن عساكر وغيره، ما وجدت أن أحدًا ذكر أن المطوعي قرأ على الأصبهاني.

يعني لو استثنينا ما يذكر القراء الكبار، وغاية النهاية، وكتاب المبهج؛ لا نجد نصًا من كتب التراجم عند المطوعي قرأ على الأصبهاني.

طيب، هل يوجد أمر آخر، شيخ عبد الصمد.

الطالب: (٢١:٥٥).

تأخذ الخزاعي، ولا ابن...

الطالب: (٢١:٥٧).

ولم يقرأ عليه حرفًا حتى، هو فقط لو قرأ عليه، لكن لم يقرأ عليه حرفًا.

الطالب: (٢٢:٨).

طبعًا، ها، الشيخ.

الطالب: (٢٢:١٥).

(٢٢:٢٠).

الطالب: (٢٢:٢٤).

لا لا لا، هو في غاية النهاية ذكر، لكن سبق في النشر؛ لأنه في المطوعي عنده يقول: مبهج؛ يعني مبهج، قرأ على الأصبهاني، كما هو في النشر.

الطالب: (٢٢:٤١).

ولا تعرض له، أقول لك: ما وجدت أحد من الذين أهتموا بالنشر، أو اهتموا بالقراءات أنهم ذكروا أن المطوعي ما قرأ على الأصبهاني.

الطالب: (٢٢:٥٥).

المنتهى من مرويات ابن الجزري، لكن ليست منصوص، لم يأخذ عنه أي طريق، وإن كان (٢٣:٥) الخزاعي، ربما في بعض الطرق، لكنه من طريق الكامل، وليس من طريق المنتهى، ولا شك أن الجزري اطلع على المنتهى، لكن هل اطلع على هذا النص؟ لا أدري، هل الذهبي اطلع على هذا النص في المنتهى؟ (٢٣:٢٤) لكن هو نصٌّ مهمٌّ جدًا، من اطلع عليه لا بد أن ينبه عليه.

الطالب: (٢٣:٣٠).

(٢٣:٣٧).

الطالب: (٢٣:٤٠).

(٢٣:٤٤).

طيب بعد هذه الخارجة نرجع إلى الجد، طبعًا عندنا الإمام الخزاعي قلنا: حيثياته قوية جدًا، أولًا: إنه تلميذ للمطوعي، ثانيًا: إنه سأل المطوعي، يعني حتى سأله عن قراءة ورش، قال: أنا قرأت ورش من طريق أبو محمد الملطي.

وابن الجزري ينص على أن المطوعي قرأ عن الأصبهاني، وهذا معناه: أن هذه الطرق (كما ذكر الشباب) إن هذه الطرق ثبتت عند الجزري، نحن نلاحظ الإمام الخزاعي متى سأل المطوعي؟

الإمام الذهبي يقول لما (٢٤:٣٧) سأله عن إدريس، قال له: متى قرأت على إدريس؟ الخزاعي سأل المطوعي: متى قرأت على إدريس؟ فيقول الشيخ: سأله قبل.

قال الخزاعي سأل المطوعي: متى قرأت على إدريس؟ فقال: قرأت عليه سنة مائتين واثنين وتسعين من الهجرة، فقال له: يعني لك مائة سنة، إلى الآن، قال: إلا سنتين.

يعني الخزاعي سأل المطوعي، وعمر المطوعي ثمانية وتسعين سنة؛ لأنه سأله سنة ثلاثة مائة وتسعة وستين، والمطوعي توفي سنة ثلاث مائة وواحد وتسعين، وعاش مائة سنة، المطوعي عاش مائة سنة.

طيب لما قرأ على إدريس، وقال: إنه قرأ على إدريس سنة مائتين واثنين

وتسعين من الهجرة، وطبعًا هذه السنة، أو السنة التي بعدها ثلاثة وتسعين؛ توفي إدريس.

معناه: إن المطوعي كان في بغداد في هذه السنة، تمام، الأصبهاني متى توفي؟ توفي سنة مائتين وست وتسعين من الهجرة، نعم.

الطالب: (٢٦:٢).

يعني بعد أربع سنين، طيب والمطوعي أدرك من حياة الأصبهاني، ولد سنة مائتين وسبعين، وهذا توفي سنة، يعني أدرك خمس، أو ست وعشرين سنة.

وكان في بغداد قبل وفاته بأربع سنوات، إذًا من يقول قرأ عليه؟

طالب: (٢٦:٣٠).

سأله في هذه السنة، في سؤاله عن قراءة ورش لا ندري، لكن سؤاله: متى قرأت على إدريس؟ الإمام الذهبي يقول: سأله، لأنه قال له: الآن لك مائة سنة؟ قال: لا، إلا سنتين، فحسبوها (٢٦:٥٣)، معناه إنه سأله سنة ثلاثة مائة وتسع وستين من الهجرة.

الطالب: (٢٦:٥٩).

كيف؟

الطالب: (٢٧:٧).

لا، هو سأله مائتين واثنين وتسعين، وسأله، وتوفي مائتين ثلاثة وتسعين، الأصبهاني مات ستة وتسعين، يعني أدرك أربع سنوات، يعني أدرك، كان موجود في بغداد في هذه السنة، هذه السنة كان موجودا في بغداد، ويقولون عنه: أنه قرأ على كبار القراء؛ إذًا معناه: إنه قرأ عليه.

لكن دعك من هذا كله؛ الإمام ابن الجزري نلاحظ أنه لم يعتمد، المطوعي لم يعتمد الخبازي، لم يعتمد الخبازي عن المطوعي، وإنما اعتمد على من؟ على الكارزيني؛ فأصبح عندنا اثنان يرويان عن المطوعي، عن الأصبهاني، الخبازي، والكارزيني.

ربما لما ابن الجزري وجد أن هذا، يعني اثنان من كبار العلماء، ومن أهل الطرق في الأسانيد، ينقلان عن المطوعي؛ ثبت عنده الصحة.

وكما نقول: ليس هنا دليل ينفي إلا كلام الخزاعي، وكلام الخزاعي يُجاب عنه؛ لأنه سأله في سن متأخرة، ثمان وتسعين سنة.

طيب لما سأله في هذه السن؛ قد يكون المطوعي نسي، يعني نسي قراءته على الأصبهاني، قد يكون، يعني في تلك اللحظة لم يتذكر، أو اختصر الإسناد.

الطالب: (٢٨:٤٧).

ممكن، يعني كلام الشيخ الخزاعي بالأدلة العلمية المتوفرة، يعني لا يلزم بابن الجزري.

الطالب: (٢٩:١).

لا ندري، ربما يكون ما يكون بين الأقران، وإن كان أبو الفضل الخزاعي ينزه عن مثل هذه الأمور، الخزاعي والخبازي أقران، كلاهما قرأ عن المطوعي، ربما يكون المطوعي بالنسبة للخبازي يمكن، يمكن المطوعي لم يقرئ الخزاعي بسنده عن الأصبهاني، وأقرأه للخبازي، فيكون ربما أنكره من هذه الناحية.

الطالب: (٢٩:٥١).

هو ذكرها في طريق الأصبهاني، فربما أنه قال، ربما يقصد ورش، أو نافع عمومًا.

الطالب: (٣٠:٩).

لا لا، هو إدريس، هذه معلومة استحضرناها؛ حتى نعرف متى بدأ الخزاعي يسأل المطوعي.

الطالب: (٣٠:٢٥).

فيما يظهر أنه قرأ عليه متأخرا؛ لأن الأسئلة التي في حياته، وهو ثمانية وتسعين سنة كما قلنا.

الطالب: (٣٠:٤٠).

هو اثبت السؤال، لكن الله أعلم، هل يعني قرأ، هل سؤاله عن إدريس في نفس الجلسة، قد يكون في نفس الجلسة والله أعلم، لكن أنا نسيت، لكن نرجع إليها، يعني الذهبي نقل هذا كله، يعني نقل أن سؤال إدريس ربما أنه في النص: ثم سألته عن قراءة ورش، لا أدري، لست متأكدا، لكن يُرجع إليها.

الطالب: (٣١:٥).

الخبازي والكارزيني، الخبازي متى توفي؟ لا، نسيت، لكن ابن الجزري لم يأتِ الخبازي، وإنما جاء بها من طريق المبهج، الذي هو الكارزيني، وحتى، طبعًا نحن نعرف الخبازي لا يوجد إلا في كتاب الكامل، الخبازي والله أعلم لا يوجد في كتب القراءات، يعني ليس عنده رواية، ولا عنده طريق.

الله أعلم، غالبًا، ولو كان موجود يذكره قليل؛ حتى نترك الطريق للرجعة (كما يقولون)، لكن معروف إن الخبازي إنما هو من كتاب الكامل، ولهذا الكتاب الكامل ما عنده المطوعي، ما عنده الخبازي عن المطوعي، عن الأصبهاني، يعني غير موجود بالكامل.

وابن الجزري لما روى عن الأصبهاني عن المطوعي، ما رواها عن الهذلي عن الخبازي، وإنما رواها عن الهذلي عن الكارزيني، والهذلي عن الكارزيني عن المطوعي عن الأصبهاني ليست موجودة في الكامل.

هذا يدل وجود هاتين الطريقين الأدائيين؛ يدل على صحة قراءة المطوعي على الأصبهاني، ويكون: ما قاله الإمام الخزاعي -رحمة الله عليه-، إنما هو حسب ما وصل إليه من علمٍ.

الطالب: (٣٢:٣٩).

يمكن.

الطالب: (٣٢:٤٤).

لأنه قال: لم يقرأ، هو سؤال النص يقول: (وسألت المطوعي عن قراءة ورشٍ، فقال: قرأت على أبي محمد الملقي على يونس على ورش، وهذه الطريق هي نفس الطريقة التي رواها الخزاعي في كتابه المنتهى.

فمعناه: إنه المطوعي لم يعطِ للخزاعي طريقه عن الأصبهاني، ويكون أعطاها لمن؟ للخبازي، ويكون الخبازي نشرها، فإذا أخذنا في الاعتبار: أن هذين الاثنين الإمامين الجليلين: (الخبازي، والخزاعي)؛ شيخهما المطوعي، خص واحدًا بطريقٍ، وخص الآخر بطريق؛ ربما يكون من باب التنافس بين الأقران أن هذا عنده، ربما ربما.

والآن نحن لا ننزه العلماء من الأقران، من تصرفات الأقران بعضهما لبعضٍ، هذا لا ينزه عنه؛ لأنه شيء واقع لا أحد يستطيع أن ينكره، فيكون من باب التنافس.

الطالب: (٣٣:٥٨).

في الكامل غير موجود، غير موجود في الكامل الأصبهاني عن، الخبازي عن المطوعي عن الأصبهاني، غير موجود.

وأساسًا هو ليس طريقة النشرية، لكن نحن جئنا به لنقول أن كلام الخزاعي؛ ليبين إن المطوعي لم يقرأ على الأصبهاني.

الطالب: (٣٤:٢١).

الخبازي ثلاثة مائة ثمانية وتسعين، جيد، ثلاثة مائة وثمان وتسعين، الخبازي متى ولد؟

الطالب: (٣٤:٣٧).

الخزاعي (٣٤:٤١).

الطالب: (٣٤:٤١).

لا لا، ليس فيهم أحد قرأ عن الأصبهاني، هو قرأ عن المطوعي.

الطالب: الخبازي والخزاعي (٣٤:٥٤).

لا ندري، الذي نعرفه: أن الخزاعي التقى مع المطوعي سنة مائتين وتسع وستين هجريًا، كان معه، يعني هذه سنة هو كان معه، هل قرأ عليه في ذلك الوقت؟

الطالب: ربما يكون (٣٥:١٦).

ربما.

الطالب: (٣٥:٤٨).

والنسيان وارد، والثقة إذا قالت، وهذه عبارة أعتقد قرأتها عند الإمام تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية، كان يتكلم عن سند حديث، أو أحد المحدثين قال

له: قرأت كذا وكذا، ورد عليه بعضه، فقال الشيخ السبكي يقول: الثقة إذا قال: قرأت يصدق.

الطالب: (٣٥:٤٤).

نعم لا شك في ذلك، إذًا هذه الجزئية، هذه من المواضع قد أطلنا فيها الكلام قليلًا، لكنها من المواضع التي تُدرس في النشر، ويُنبه عليها.

قال الشيخ: (وَقَرَأَ الْأَصْبَهَانِيُّ)، وطبعًا الإمام الذهبي في موضع من المواضع يقول: وزعم المطوعي أنه قرأ على إدريس، وعلى عدةٍ من الكبار، طبعًا زعم: يعني قال، نعم، لأن المطوعي ثقة والصدوق، الصدوق يعني ليس بلغة المحدثين، وهو ليس بمصطلح المحدثين؛ لأن الصدوق عن المحدثين يمكن درجة رابعة أو خامسة؛ لكنه الصدوق يعني من الصدق، يعني صادق فيما يقول إن شاء الله.

(وَقَرَأَ الْأَصْبَهَانِيُّ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ وَرْشٍ وَأَصْحَابِ أَصْحَابِهِ).

طبعًا أصحاب ورش: يعني تلاميذ ورش، وأصحاب أصحابه: يعني تلاميذ تلاميذه.

الطالب: (٣٦:٤٢).

لأنه ما يعرف بالضبط، لا هو ولا غيره، (٣٦:٥٤) ابن الجزري، لماذا؟ لأن ابن الجزري، لأن الأصبهاني قد يقول: وقرأت على فلان وفلان وفلان، يعني سند الأصبهاني في الكامل، في الجامع، يعني هو يقول، يجمع هؤلاء الذين قرأ عليهم، قرأت على فلان وفلان وفلان.

فلا يدري ابن الجزري هذا الطريق بالضبط، الأصبهاني قرأ به على منْ مِن هؤلاء؟ فالإشكال من الأصبهاني نفسه.ب

(فَأَصْحَابُ وَرْشٍ أَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ حَمَّادِ بْنِ سَعْدٍ الرِّشْدِينِيُّ، وَيُقَالُ: ابْنُ أَخِي الرِّشْدِينِيِّ، وَهُوَ ابْنُ ابْنِ أَخِي رِشْدِينَ بْنِ سَعْدٍ، وَأَبُو يَحْيَى مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ الْمَالِكِيُّ، وَأَبُو الْأَشْعَثِ عَامِرُ بْنُ سَعِيدٍ الْحَرَسِيُّ بِالْمُهْمَلَاتِ).

يعني بالحاء المهملة، والسين المهملة، حتى ما يُقال الجرشي أو ما شابه.

(وَأَبُو مَسْعُودٍ الْأَسْوَدُ اللَّوْنِ الْمَدَنِيُّ).

هو اسمه كذلك أبو مسعود الأسود اللون، طبعًا أسود اللون حلو، تُعجِب أصحاب البشرة السمراء، أسود اللون هنا.

الطالب: (٣٨:٢).

حبيبي أسود اللون، هو عندنا في البلاد، يقول الشاعر المصري الشعبي: أنا أحب البيض مثل السمر، طبعًا هذا ليس من باب ما يَحرُم، لا من باب المفاكهة و....

(وَأَبُو مَسْعُودٍ الْأَسْوَدُ اللَّوْنِ الْمَدَنِيُّ، وَسَمِعَهَا مِنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى الْمِصْرِيِّ، وَأَمَّا أَصْحَابُ أَصْحَابِ وَرْشٍ فَأَبُو الْقَاسِمِ مَوَّاسُ بْنُ سَهْلٍ الْمُعَافِرِيُّ الْمِصْرِيُّ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ زِيَادٍ الْحَمْرَاوِيُّ، وَأَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ الْجُنَيْدِ الْمَكْفُوفُ، وَأَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَيُقَالُ: سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ أَبِي طَيْبَةَ الْمِصْرِيُّ، وَقَرَأَ مَوَّاسٌ عَلَى يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، وَدَاوُدَ بْنِ طَيْبَةَ، وَقَرَأَ الْفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ عَلَى عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعُتَقِيِّ).

طبعًا هذا من أصحاب الإمام مالك -رحمة الله عليهم جميعًا-.

(وَقَرَأَ الْمَكْفُوفُ عَلَى أَصْحَابِ وَرْشٍ الثِّقَاتِ، وَقَرَأَ ابْنُ دَاوُدَ بْنِ أَبِي طَيْبَةَ عَلَى أَبِيهِ، وَقَرَأَ أَبُو يَعْقُوبَ الْأَزْرَقُ، وَسُلَيْمَانُ الرِّشْدِينِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْمَكِّيُّ،

وَعَامِرٌ الْحَرَسِيُّ، وَالْأَسْودُ اللَّوْنِ، وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، وَدَاوُدُ بْنُ أَبِي طَيْبَةَ، وَعَبْدُ الصَّمَدِ الْعُتَقِيُّ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقُرَشِيِّ، مَوْلَاهُمُ الْقِبْطِيِّ الْمِصْرِيِّ الْمُلَقَّبِ بِوَرْشٍ).

طبعًا القبطي نسبة إلى قبيلة في مصر، ويقولون: ينتهي نسبها إلى (٣٩:٣٥).

((فَهَذِهِ) إِحْدَى وَسِتُّونَ طَرِيقًا لِوَرْشٍ، وَقَرَأَ قَالُونُ وَوَرْشٌ عَلَى إِمَامِ الْمَدِينَةِ وَمُقْرِئِهَا أَبِي رُوَيْم، وَيُقَالُ أَبُو الْحَسَنِ نَافِعُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نُعَيْمٍ اللَّيْثِيُّ مَوْلَاهُمُ الْمَدَنِيُّ، (فَذَلِكَ) مِائَةٌ وَأَرْبَعٌ وَأَرْبَعُونَ طَرِيقًا عَنْ نَافِعٍ).

حسبناه أم لم نحسبه، هل هي كما قلنا: مائة وأربع وأربعون أم لا؟

الطالب: (٤٠:٠٠).

لا تستطيع، على أي أساس تستطيع، طبعًا الشيخ يقول: ابن الجزري لم يحدد شيوخ الأصبهاني بالضبط، يعني هكذا تقول.

الطالب: (٤٠:١٧).

هم كلهم قرأوا على ورش.

الطالب: (٤٠:٢٤).

يكون هناك نقص بالسند، لابد أن يكون كله، يعني كما نقول مثلًا: فلان التابعي قرأ على الصحابة، فسيأتينا هنا، مثلًا نافع قرأ على سليمة التابعي، بعد ذلك يجيب التابعين، (وَقَرَأَ الْأَعْرَجُ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَيَّاشِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ الْمَخْزُومِيِّ).

حسنا هذا السند هل هو خاص بـ عبد الله بن عباس، أم هو منسوب لأبي هريرة، أم حق عبد الله بن عياش؟ في العادة تجد دائمًا في نهاية الإسناد يُذكر أكثر

من صحابي، معناه: أن كل هذه الرواية جاءت عن هؤلاء الصحابة، ما جاءت عن واحد منهم.

(وَقَرَأَ نَافِعٌ عَلَى سَبْعِينَ مِنَ التَّابِعِينَ مِنْهُمْ أَبُو جَعْفَرٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرْمُزَ الْأَعْرَجُ، وَمُسْلِمُ بْنُ جُنْدُبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيُّ، وَصَالِحُ بْنُ خَوَّاتٍ، وَشَيْبَةُ بْنُ نِصَاحٍ، وَيَزِيدُ بْنُ رُومَانَ، فَأَمَّا أَبُو جَعْفَرٍ فَسَيَأْتِي عَلَى مَنْ قَرَأَ فِي قِرَاءَتِهِ).

يعني من يذكر قراءة أبي جعفر سيذكر إسناده.

(وَقَرَأَ الْأَعْرَجُ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَيَّاشِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ الْمَخْزُومِيِّ، وَقَرَأَ مُسْلِمٌ، وَشَيْبَةُ، وَابْنُ رُومَانَ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ عَيَّاشِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ أَيْضًا، وَسَمِعَ شَيْبَةُ الْقِرَاءَةَ مِنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَقَرَأَ صَالِحٌ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَرَأَ الزُّهْرِيُّ عَلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَقَرَأَ سَعِيدٌ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَابْنُ عَيَّاشٍ عَلَى أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَيْضًا عَلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَقَرَأَ أُبَيٌّ وَزَيْدٌ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ.

وَتُوُفِّيَ نَافِعٌ سَنَةَ تِسْعٍ وَسِتِّينَ وَمِائَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ، وَمَوْلِدُهُ فِي حُدُودِ سَنَةِ سَبْعِينَ، وَأَصْلُهُ مِنْ أَصْبَهَانَ، وَكَانَ أَسْوَدَ اللَّوْنِ حَالِكًا).

الحلك هو شدة السواد.

(وَكَانَ إِمَامَ النَّاسِ فِي الْقِرَاءَةِ بِالْمَدِينَةِ).

أي كان نافع إمام الناس.

(انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِيَاسَةُ الْإِقْرَاءِ بِهَا، وَأَجْمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ بَعْدَ التَّابِعِينَ، أَقْرَأَ بِهَا أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ سَنَةً، قَالَ: سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: قِرَاءَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ سُنَّةٌ.

قِيلَ لَهُ قِرَاءَةُ نَافِعٍ؟ قَالَ: نَعَمْ.

وَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: سَأَلْتُ أَبِي أَيُّ الْقِرَاءَةِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: قِرَاءَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ.

قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ تَكُنْ، قَالَ: قِرَاءَةُ عَاصِمٍ.

الطالب: (٤٢:٥٠).

لا زودناه (٤٣:٠١)، وكان المجموعة هذه كلها كانت موجودة في ذلك الوقت، نعم.

فهي السنة: يعني سنة المدينة، أهل المدينة، قراءة أهل المدينة سُنة، يعني لا يقصد بها السُنة في المصطلح المعروف، أنها سُنة النبي ﷺ، وما عاداها ليست من سُنة النبي ﷺ، لا يعني طريقة أهل المدينة، نعم.

بحكم أن ما كان في قراءة للمدينة في ذلك الوقت.

(وَكَانَ نَافِعٌ إِذَا تَكَلَّمَ يُشَمُّ مِنْ فِيهِ رَائِحَةُ الْمِسْكِ، فَقِيلَ لَهُ: أَتَطَيَّبُ).

أصلها: أتتطيب، فالتاء الثانية أدغمت في الطاء، فأصبحت أتطيب، الطاء مشددة.

(فَقَالَ: لَا، وَلَكِنْ رَأَيْتُ فِيمَا يَرَى النَّائِمُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَقْرَأُ فِي فِيَّ، فَمِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ أَشُمُّ مِنْ فِيَّ هَذِهِ الرَّائِحَةَ).

من فِيَّ: يعني من فمي.

((وَتُوُفِّيَ قَالُونُ) سَنَةَ عِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ عَلَى الصَّوَابِ، وَمَوْلِدُهُ سَنَةَ عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، وَقَرَأَ عَلَى نَافِعٍ سَنَةَ خَمْسِينَ، وَاخْتَصَّ بِهِ كَثِيرًا، فَيُقَالُ: إِنَّهُ كَانَ ابْنَ زَوْجَتِهِ، وَهُوَ الَّذِي لَقَّبَهُ قَالُونَ لِجَوْدَةِ قِرَاءَتِهِ، فَإِنَّ قَالُونَ بِلُغَةِ الرُّومِ جَيِّدٌ).

وإن كان بعضهم يقول: كالون.

((قُلْتُ): وَكَذَا).

ابن الجزري سيجيب.

((قُلْتُ): وَكَذَا سَمِعْتُهَا مِنَ الرُّومِ، غَيْرَ أَنَّهُمْ يَنْطِقُونَ بِالْقَافِ كَافًا عَلَى عَادَتِهِمْ).

يعني كما نحن مثلًا نقول: الإمام الكوراني، لا هو الإمام القوراني.

(وَكَانَ قَالُونُ قَارِئَ الْمَدِينَةِ وَنَحْوِيَّهَا، وَكَانَ أَصَمَّ لَا يَسْمَعُ الْبُوقَ، فَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ يَسْمَعُهُ).

الطالب: (٥٧:٤٤).

لا، الله أعلم، لا أدري، لكن هذه، يعني هذا الوصف، يعني سبحان الله أيضًا كان في شيخه، الشيخ محمد (٤٥:٩) -رحمة الله عليه-، وتوفي وعمره تسعين سنة تقريبًا، وآخر عشر سنوات في حياته كان يقود لجنة تصحيح المصحف، وكان حافظًا، يعني هذا الرجل حافظ، حتى إن الشيخ محمد الأمين -رحمة الله عليه- الأمين بن الجكني صاحب البيان، هو الذي كان يقول له: قالون، من شدة حفظه، وكان هذا الوصف الذي عند قالون كان فيه، فما يعني كان لا يسمع، وإذا قرأت القرآن بجنبه، وهذا الناس كلهم يعرفونه، إذا أخطأ سيرده من شفتيه، والله أعلم.

اسمه محمد الأمين بن أيدا بن عبد القادر الجكني، اسمه موجود ضمن مصحف ورش، في طبعة المجمع، ضمن اللجنة موجود اسمه، واعتقد دائمًا في رواية أصحاب الدولة أيضًا كان من ضمن اللجنة.

وهذا طبعًا يحفظ كتب القراءات طبعًا، فيما يتعلق بقراءة نافع، وقراءة حفص،

ويحفظ (٤٦:١١)، ويكاد يحفظ الكتب فيما يتعلق بالرسم والضبط، يحفظ النصوص، يعني ليس فقط يفهمها، يحفظها نصًا -رحمة الله عليه-.

(وَقَالَ (اللي هو قالون): قَرَأْتُ عَلَى نَافِعٍ قِرَاءَتَهُ غَيْرَ مَرَّةٍ وَكَتَبْتُهَا عَنْهُ، وَقَالَ: قَالَ نَافِعٌ: كَمْ تَقْرَأُ عَلَيَّ؟).

يعني (٤٦:٣٨).

(اجْلِسْ إِلَى اصْطُوَانَةٍ حَتَّى أُرْسِلَ إِلَيْكَ مَنْ يَقْرَأُ عَلَيْكَ.

(وَتُوُفِّيَ وَرْشٌ بِمِصْرَ سَنَةَ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ، وَمَوْلِدُهُ سَنَةَ عَشْرٍ وَمِائَةٍ، رَحَلَ إِلَى الْمَدِينَةِ لِيَقْرَأَ عَلَى نَافِعٍ، فَقَرَأَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ خَتَمَاتٍ فِي سَنَةِ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةٍ، وَرَجَعَ إِلَى مِصْرَ، فَانْتَهَتْ إِلَيْهِ رِيَاسَةُ الْإِقْرَاءِ بِهَا، فَلَمْ يُنَازِعْهُ فِيهَا مُنَازِعٌ، مَعَ بَرَاعَتِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَمَعْرِفَتِهِ بِالتَّجْوِيدِ، وَكَانَ حَسَنَ الصَّوْتِ.

قَالَ: يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى كَانَ وَرْشٌ جَيِّدَ الْقِرَاءَةِ حَسَنَ الصَّوْتِ، إِذْا يَهْمِزُ وَيَمُدُّ وَيُشَدِّدُ وَيُبَيِّنُ الْإِعْرَابَ، لَا يَمَلُّهُ سَامِعُهُ).

طبعًا (إِذْا يَهْمِزُ) هنا، الشيخ أدخل إذ، أو يونس بن عبد الأعلى أدخل إذ على الفعل المضارع، ودخول إذا على المفعل الماضي هو كثير في كلام العرب، ودخولها على المضارع قليل، لأنهم يقولون: (إذا) على الماضي، كثير في لسان العرب، وعلى المضارع قليل، ويستشهدون ببيتٍ، لقول أبو ذؤيب الهذلي -رحمة الله عليه-، هو صحابي نعم، الشاعر أبو ذؤيب صحابي -رحمة الله عليه- فجاء بيته جمع فيه اللغتين، فقال:

والنفس راغبة إذ رغبتها وإذا ترد إلى قليلٍ تقنعُ

فإذا رغبتها: فعلٍ ماضٍ، إذا ترد: هذا فعل مضارع، فيكون هذا البيت يعني جمع بين دخول إذا على الماضي، وعلى المضارع.

وطبعًا في بعض الكتب قراءات يعني تذكر قصة ورش، لما جاء إلى المسجد النبوي، وكان الطلاب مزدحمين عليه، وبعد ذلك يعني ما شاء الله أهل المدينة بكرمهم، كل شخص طلب أن يقرأ عليه خمس آيات، وجمع خمس آيات، خمس آيات، يعني حتى، جزاهم الله خير، أهل المدينة لهم فضل عليه.

وسبحان الله، ويكتب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن هذا الرجل الذي جاء من مصر، وساعده أبناء المدينة ليقرأ على الشيخ، وتنازلوا عن أوقاتهم، وعن بلدهم حتى يكمل، فيكتب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ البقاء لرواية هذا الرجل، ونسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يجمعنا جميعًا تحت ظله، يوم لا ظل إلا ظله.

الطالب: (٤٩:١١).

إذا قرأ بالهمز.

الطالب: (٤٩:١٨).

إذا همز.

الطالب: (٤٩:٢٦).

يعني ورش، لكن روايته، وبعد ذلك عنده ما يكون في الصلاة، ليس شرطا أن ورش يدفع فقط في روايته في كل وقت.

الطالب: (٤٩:٤٤).

عنده همزات لا يستطيع.

الطالب: (٤٩:٤٨).

بعد ذلك، يعني رآه تلميذه يونس، تلميذ ورش، وكان يسر منه، ولا يمل (٤٩:٥٦).

الطالب: (٤٩:٥٩).

يهمز، همز.

الطالب: (٥٠:٣).

لكن همز، من الغمز واللمز، لكن بالنسبة للحرف أهمز والله أعلم.

قال لماذا؟ لأن يرجع إلى الصف، طيب كان يقدر (٥٠:١٧).

الطالب: (٥٠:١٨).

إذا، نعم.

الطالب: (٥٠:٢٠).

لا لا لا إذا.

(وَتُوُفِّيَ أَبُو نَشِيطٍ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَوَهِمَ مَنْ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ، وَكَانَ ثِقَةً ضَابِطًا).

طبعًا الذي قال غير ذلك قلنا: أنه هو الإمام الداني -رحمة الله عليه- موجود بالحاشية، وموثق.

(وَكَانَ ثِقَةً ضَابِطًا مُقْرِئًا جَلِيلًا مُحَقِّقًا مَشْهُورًا، قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: صَدُوقٌ سَمِعْتُ مِنْهُ مَعَ أَبِي بِبَغْدَادَ).

طبعًا الصدوق هنا ليست التي في مصطلح المحدثين.

(وَتُوُفِّيَ الْحُلْوَانِيُّ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ أُسْتَاذًا كَبِيرًا إِمَامًا فِي الْقِرَاءَاتِ).

الطالب: (٥٠:٥٩).

لا لا لا.

الطالب: (٥١:٣).

لا لا لا، عندنا في الحديث مصطلحات المحدثين، إذا طُبقت عندنا هنا في القراءات، لا تعتمدها.

الطالب: (٥١:١٥).

مؤكد مؤكد، لا علاقة لنا بهذه المصطلحات، يعني لا تلزم، يعني عاصم، والبزي، وأناس حتى (٥١:٣٢)، وهو واحد من الذي كان من القراء، ومن الرواة.

يعني يقولون: سيء الحفظ، طبعًا سيء الحفظ في الحديث، (٥١:٤٣) من القراء، المهم.

(وَكَانَ أُسْتَاذًا كَبِيرًا إِمَامًا فِي الْقِرَاءَاتِ، عَارِفًا بِهَا ضَابِطًا لها، لَا سِيَّمَا فِي رِوَايَتَيْ قَالُونَ وَهِشَامٍ، رَحَلَ إِلَى قَالُونَ إِلَى الْمَدِينَةِ مَرَّتَيْنِ، وَكَانَ ثِقَةً مُتْقِنًا.

وَتُوُفِّيَ ابْنُ بُويَانَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَمَوْلِدُهُ سَنَةَ سِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ ثِقَةً كَبِيرًا مَشْهُورًا ضَابِطًا، وَبُويَانُ بِضَمِّ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، وَوَاوٍ سَاكِنَةٍ، وَيَاءٍ آخِرَ الْحُرُوفِ، وَإِنَّ ابْنَ غَلْبُونَ يَقُولُ فِيهِ: ثَوْبَانُ بِمُثَلَّثَةٍ، ثُمَّ مُوَحَّدَةٍ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ مِنْهُ).

طبعًا قديما ما كنا، الكتاب هذا ما كان موجود في كتاب الإرشاد، فظننت، أو علقت بأنه الظاهر بن عبد المنعم؛ لأنه موجود في التذكرة، لكن اتضح أن الصواب أن الظاهر يعني متأثرا بأبيه، وابن غلبون العبد أيضًا هو الذي كان يسميه ابن ثوبان، وموجود في الإرشاد.

(وَتُوُفِّيَ الْقَزَّازُ فِيمَا أَحْسَبُ قَبْلَ الْأَرْبَعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَكَانَ مُقْرِئًا ثِقَةً ضَابِطًا، ذَا إِتْقَانٍ وَتَحْقِيقٍ وَحِذْقٍ.

وَتُوُفِّيَ ابْنُ الْأَشْعَثِ قُبَيْلَ الثَّلَاثِمِائَةٍ فِيمَا قَالَ الذَّهَبِيُّ، وَكَانَ إِمَامًا ثِقَةً ضَابِطًا لِحَرْفِ قَالُونَ انْفَرَدَ بِإِتْقَانِهِ عَنْ أَبِي نَشِيطٍ.

وَتُوُفِّيَ ابْنُ أَبِي مِهْرَانَ سَنَةَ تِسْعٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ مُقْرِئًا مَاهِرًا ثِقَةً حَاذِقًا. وَتُوُفِّيَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ فِي حُدُودِ التِّسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ قَيِّمًا بِرِوَايَةِ قَالُونَ ضَابِطًا لَهَا).

الآن ينتقل إلى الرواة، إلى الأزرق.

(وَتُوُفِّيَ الْأَزْرَقُ فِي حُدُودِ سَنَةِ أَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ مُحَقِّقًا ثِقَةً ذَا ضَبْطٍ وَإِتْقَانٍ، وَهُوَ الَّذِي خَلَفَ وَرْشًا فِي الْقِرَاءَةِ وَالْإِقْرَاءِ بِمِصْرَ، وَكَانَ قَدْ لَازَمَهُ مُدَّةً طَوِيلَةً، وَقَالَ: كُنْتُ نَازِلًا مَعَ وَرْشٍ فِي الدَّارِ، فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ عِشْرِينَ خَتْمَةً مِنْ حَدْرٍ وَتَحْقِيقٍ، فَأَمَّا التَّحْقِيقُ فَكُنْتُ أَقْرَأُ عَلَيْهِ فِي الدَّارِ الَّتِي يَسْكُنُهَا).

يعني لما يجيء له في البيت يقرأ عليه، لما يذهب معه إلى المسجد، أو المكان يقرأ فيه.

(وَأَمَّا الْحَدَرُ فَكُنْتُ أَقْرَأُ عَلَيْهِ إِذَا رَابَطْتُ مَعَهُ فِي الْإِسْكَنْدَرِيَّةِ).

يا الله، أي كانوا يرابطون في مكان الحرب.

(وَقَالَ أَبُو الْفَضْلِ الْخُزَاعِيُّ: أَدْرَكْتُ أَهْلَ مِصْرَ وَالْمَغْرِبِ عَلَى رِوَايَةِ أَبِي يَعْقُوبَ؛ يَعْنِي الْأَزْرَقَ، لَا يَعْرِفُونَ غَيْرَهَا).

طبعًا هذا النص أنا بحثت عنه طويلًا، أو كثيرًا في كتاب المنتهى للخزاعي، وما وقعت عيني عليه، وفي ذاكرةٍ يعني قرأته، لكن لا أدري أين قرأته.

طبعًا ما وصلنا نحن لكتب المنتهى للخزاعي، كتاب المنتهى، ولا كتاب (٥٤:٣٢) الذي يحقق، الذي هو الإبانة، قد يكون ذكره (٥٤:٣٩).

وسألت بعض الإخوان، فقال: الخزاعي له رواية، وهو يقول الله يذكره بالخير عبد الرحمن.

فذكر قال: الخزاعي له مفردة في ورش، فقد يكون احتمال أنه ذكر هذه العبارة فيها، لكن رأيت هذا (١:٥٥).

وكتاب المنتهى ما وقعت عيني على هذه العبارة، فإذا كان وجدها فليتحفنا بها.

(وَتُوُفِّيَ الْأَصْبَهَانِيُّ بِبَغْدَادَ سَنَةَ سِتٍّ وَتِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ إِمَامًا فِي رِوَايَةِ وَرْشٍ، ضَابِطًا لَهَا مَعَ الثِّقَةِ وَالْعَدَالَةِ رَحَلَ فِيهَا، وَقَرَأَ عَلَى أَصْحَابِ وَرْشٍ وَأَصْحَابِ أَصْحَابِهِ كَمَا قَدَّمْنَا، ثُمَّ نَزَلَ بَغْدَادَ، فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ أَدْخَلَهَا الْعِرَاقَ، وَأَخَذَهَا النَّاسُ عَنْهُ حَتَّى صَارَ أَهْلُ الْعِرَاقِ لَا يَعْرِفُونَ رِوَايَةَ وَرْشٍ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ؛ وَلِذَلِكَ نُسِبَتْ إِلَيْهِ دُونَ ذِكْرِ أَحَدٍ مِنْ شُيُوخِهِ).

أهو جاوب.

(قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ: هُوَ إِمَامُ عَصْرِهِ).

اللي هو الأصبهاني.

(إِمَامُ عَصْرِهِ فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ رِوَايَةُ وَرْشٍ عَنْهُ، لَمْ يُنَازِعْهُ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ مِنْ نُظَرَائِهِ، وَعَلَى مَا رَوَاهُ أَهْلُ الْعِرَاقِ، وَمَنْ أَخَذَ عَنْهُمْ إِلَى وَقْتِنَا هَذَا.

وَتُوُفِّيَ النَّحَّاسُ فِيمَا قَالَهُ الذَّهَبِيُّ سَنَةَ بِضْعٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ شَيْخَ مِصْرَ فِي رِوَايَةِ وَرْشٍ مُحَقِّقًا جَلِيلًا ضَابِطًا نَبِيلًا.

وَتُوُفِّيَ ابْنُ سَيْفٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، سَلْخَ جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ بِمِصْرَ، وَكَانَ إِمَامًا فِي الْقِرَاءَةِ مُتَصَدِّرًا ثِقَةً، انْتَهَتْ إِلَيْهِ مَشْيَخَةُ الْإِقْرَاءِ بِالدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ بَعْدَ الْأَزْرَقِ، وَعُمِّرَ زَمَانًا، وَقَدْ غَلِطَ فِيهِ ابْنَا غَلْبُونَ، فَسَمَّيَاهُ مُحَمَّدًا، وَهُوَ عَبْدُ اللهِ كَمَا قَدَّمْنَا.

وَتُوُفِّيَ هِبَةُ اللهِ قُبَيْلَ الْخَمْسِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ فِيمَا أَحْسَبُ، وَكَانَ مُقْرِئًا مُتَصَدِّرًا ضَابِطًا مَشْهُورًا، قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَبْدِ اللهِ الذَّهَبِيُّ فِيهِ: أَحَدُ مِنْ عُنِيَ بِالْقِرَاءَاتِ، وَتَبَحَّرَ فِيهَا، وَتَصَدَّرَ لِلْإِقْرَاءِ دَهْرًا).

وَتُوُفِّيَ الْمُطَّوِّعِيُّ سَنَةَ إِحْدَى وَسَبْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَقَدْ جَاوَزَ الْمِائَةَ سَنَةٍ).

يعني أنه توفي سنة كم؟ ثلاثمائة واحد وسبعين، وولد سنة مائتين وسبعين، يعني عاش مائة وواحد.

(وَكَانَ إِمَامًا فِي الْقِرَاءَاتِ عَارِفًا بِهَا ضَابِطًا لَهَا ثِقَةً فِيهَا، رَحَلَ فِيهَا إِلَى الْأَقْطَارِ سَكَنَ اصْطَخَرَ).

مدينة اصطخر.

(وَأَلَّفَ).

طبعًا قلنا هنا: لم أقف على من ذكر أسماء مصنفاتهم قبل زمان، وسبحان الله يعني ثاني سطر من ترجمة ابن الجزري له، ذكر أنه كتابًا وسماه معرفة اللامات وتفسيرها، فسبحان الله.

فهنا أقول: لم نقف على من ذكر أسماء مصنفاتهم، فجل من لا يسهو.

(وَأَثْنَى عَلَيْهِ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ الْهَمَذَانِيُّ وَغَيْرُهُ).

وبهذا ينتهي إسناد قراءة نافع من راوييه، ومن طرقهما، ونبدأ إن شاء الله، بقيت حصتان تقريبًا الأسبوع القادم، الأسبوع بعد القادم إن شاء الله، وسنحاول، طبعًا سنختم إن شاء الله ربما الدرس القادم لوحده، نختم فيه قراءة ابن كثير، بإذن الله تعالى، أو نختم البزي، والحصة التي بعدها نختم قالون.

الدرس الثامن عشر

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومَن والاه.

مساكم الله جميعًا بكل خير، ونواصل إنْ شاء الله قراءة كتاب النشر، والليلة بإذن الله تعالى سنبدأ بأسانيد قراءة ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ ونحاول أنْ نختمها أو على الأقل نختم رواية البزي، فإنْ سمح الوقت نقرأ إنْ شاء الله رواية قنبل.

❁ **قال الشيخ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَأَمَّا قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ مِنْ رِوَايَتَيِ الْبَزِّيِّ وَقُنْبُلٍ، فَرِوَايَةُ الْبَزِّيِّ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي رَبِيعة عَنِ الْبَزِّيِّ.

طَرِيقُ النَّقَّاشِ عَنْ أَبِي رَبِيعَةَ مِنْ عَشْرِ طُرُقٍ، (الْأُولَى) عَنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْفَارِسِيِّ مِنْ طَرِيقَيِ الشَّاطِبِيَّةِ وَالتَّيْسِيرِ قَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْفَارِسِيِّ، (الثَّانِيَةُ) طَرِيقُ الْحَمَّامِيِّ عَنِ النَّقَّاشِ مِنَ اثْنَتَيْ عَشَرَ طَرِيقًا: طَرِيقُ نَصْرٍ الشِّيرَازِيِّ وَهِيَ الْأُولَى عَنِ الْحَمَّامِيِّ مِنْ كِتَابِ التَّجْرِيدِ قَرَأَ عَلَيْهِ ابْنُ الْفَحَّامِ).

لاحظ هنا قال: (طَرِيقُ نَصْرٍ الشِّيرَازِيِّ) ما قال من الجامع للفارسي، طبعًا نصر الشيرازي هو نفسه صاحب كتاب الجامع للفارسي، فهنا الشيخ أخذ هذا الطريق من كتاب [التجريد].

(طَرِيقُ أَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ الْحَمَّامِيِّ مِنْ كِتَابِ الرَّوْضَةِ لَهُ وَالتَّجْرِيدِ لِابْنِ الْفَحَّامِ وَتَلْخِيصِ ابْنِ بَلِّيمَةَ، قَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ الْمَالِكِيِّ) الذي هو إسحاق بن إبراهيم بن غالب (وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ بَلِّيمَةَ عَلَى عَبْدِ الْمُعْطِي السَّفَاقُسِيِّ، وَمِنَ الْكَامِلِ، وَقَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ وَأَبُو إِسْحَاقَ وَعَبْدُ الْمُعْطِي عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ).

طبعًا لاحظ هنا الشيخ دائمًا يذكر في الأسانيد عندما يختار طريق من طريق ابن بليمة يذكر شيخ ابن بليمة، يعني هذه الطريقة وهذه الرواية ابن بليمة قرأها على مَنْ مِنْ شيوخه، مع أنّ ابن بليمة لم يذكر أسانيده، يعني ابن بليمة في كتابه التلخيص [تلخيص العبارات] لم يذكر الأسانيد، كذلك أبو الطاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري صاحب كتاب [العنوان] أيضًا لم يذكر أسانيده.

فالشيخ يذكر هذه الأسانيد بالنسبة لكتاب العنوان الموضوع سهل؛ لأنّ الشيخ صاحب كتاب العنوان عندما ذكر أنه اختصر الأسانيد في كتاب العنوان أحالنا على أسانيده في كتابه الاكتفاء، فعرفنا أسانيد العنوان من خلال كتاب الاكتفاء، لكن ابن بليمة لم نعرف أسانيده إلا عند ابن الجزري رحمة الله عليه.

كيف عرفها ابن الجزري؟ هذا قد يكون من باب الرواية على شيوخه أنه ابن بليمة قرأ بهذا الطريق على شيخه الفلاني.

(طَرِيقَا أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ وَأَبِي عَلِيٍّ الشَّرْمَقَانِيِّ) فمن الواضح أنها ستكون من كتاب المستنير.

الطالب: [٠٤:٠٧-٠٤:١٢].

الشيخ: لا، لا يوجد في النشر إسناد منقطع.

الطالب: إسناد الشيخ ابن بليمة [٠٤:١٤-٠٤:١٦].

الشيخ: هي وصلت لابن الجزري أنّ ابن بليمة قرأ بهذا الطريق على شيخه فلان ثم بقية السند مذكور، فيكون عرف ابن الجزري عن طريق الأداء وليس عن طريق الكتاب؛ لأنّ الكتاب ليس فيه ذكرٌ للأسانيد والله أعلم، أو ربما هناك كتاب آخر لابن بليمة ما ندري قد يكون فيه هذه الأسانيد؛ لأنّ هناك اتضح أنّ ابن بليمة عنده كتاب ورقات أو ملحق في كتابه ابن بليمة عن مخارج الحروف، الرسالة في مخارج الحروف تقريبًا لوحتان ونصف اللوحة.

وكان مما أكرمني الله بتحقيقها في بحث من بحوث الترقية، وطبعًا كانت هدية من أخي الدكتور عبد الرحمن الزايدي حفظه الله، فاحتمال يكون عنده كتاب آخر ذكر فيه أسانيده كتب التراجم لم تذكرها له، لأنّ هذه الرسالة [رسالة مخارج الحروف] وهي كانت ملحقة بكتاب تلخيص العبارات كتب التراجم لم يذكروها، لم يذكروها له.

ولهذا نقول لا نعتمد على فقط كتب التراجم في نفي كتابٍ أو في إثبات كتاب، كما قلنا سابقًا الإمام أبو الفضل الرازي عنده كتاب اسمه كتاب [الاعتماد] في القراءات، ويظهر أنه في القراءات العشر، هذا الكتاب كل الذين ذكروا ترجمة لأبي الفضل الرازي لم يذكروا له هذا الكتاب، وإنَّما جاء ضمنًا في كتاب الجامع لأبي معشر الطبري ذكر أنه قرأ بهذا الكتاب على الشيخ أبي الفضل الرازي.

فعرفنا أنّ أبا الفضل الرازي له كتاب يُسمى الاعتماد، ربما أيضًا ما يتعلّق بابن بليمة وغيره يكون موجود في كتب أخرى والإمام ابن الجزري لا شك أنه إمامٌ مطلع رحمة الله عليه ونفعنا بعلمه.

(طَرِيقُ أَبِي الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ وَهِيَ الْخَامِسَةُ عَنِ الْحَمَّامِيِّ مِنْ كِتَابَيِ الْجَامِعِ لَهُ وَالْمُسْتَنِيرِ لِابْنِ سَوَّارٍ، قرأ عليه بها ابن سوار) طبعًا (قرأ عليه) يعني على أبي

الحسن الخياط ما على الحمامي، لا يأتي شخص يقول الضمير يعود على أقرب مذكور وهو الحمامي لا، (قرأ عليه بها) يعني ابن سوار قرأ على أبي الحسن الخياط.

(وَمِنْ كِتَابِ الْمِصْبَاحِ قَرَأَ بِهَا أَبُو الْكَرَمِ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَتَّابٍ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ، طَرِيقُ أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ وَهِيَ السَّادِسَةُ عَنِ الْحَمَّامِيِّ مِنَ الْإِرْشَادِ وَالْكِفَايَةِ لِأَبِي الْعِزِّ، قَرَأَ عَلَيْهِ بِهَا أَبُو الْعِزِّ الْقَلَانِسِيُّ، وَمِنْ غَايَةِ الْحَافِظِ أَبِي الْعَلَاءِ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعِزِّ الْقَلَانِسِيِّ).

الإمام ابن الجزري هو أخذ الطريق من الإرشاد من أبو العز مباشرةً من كتابيه، لماذا تنزل وتأخذه مرة ثانية من كتاب غاية الحافظ غاية أبي العلاء لماذا؟ ومن قراءة أبي العلاء على أبي العز، يعني الطريق هي هي نفسها طريق أبي العز، لماذا أخذتها من الإرشاد والكفاية ثم رجعت بعد ذلك أخذتها من غاية الحافظ أبي العلاء وهو تلميذ لأبي العز.

يعني أخذت هذه الطريقة العالية وذهبت أخذتها مرة ثانية بسندٍ نازل، لماذا؟ لتنوع الأسانيد؛ لأنّ إسناده إلى المستنير والكفاية يختلف عن إسناده في غاية أبي العلاء والله أعلم، أو ممكن واحد يقول إنها من باب المتابعات والشواهد لا ندري الله أعلم.

(طَرِيقُ الْقَيْسِيِّ مِنَ الرَّوْضَةِ لِلْمُعَدَّلِ قَرَأَ بِهَا الْمُعَدَّلُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقَيْسِيّ، طَرِيقُ ابْنِ هَاشِمٍ مِنْ كِتَابَي الرَّوْضَةِ لِلْمُعَدَّلِ وَالْكَامِلِ لِلْهُذَلِيِّ قَرَآ بِهَا عَلَيْهِ، طَرِيقَا أَحْمَدَ بْنِ مَسْرُورٍ وَعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ شابُورَ وَهُمَا التَّاسِعَةُ وَالْعَاشِرَةُ عَنِ الْحَمَّامِيِّ مِنْ كِتَابِ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا عَلَيْهِمَا الْهُذَلِيُّ، طَرِيقُ أَبِي نَصْرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْهَبَّارِيِّ، وَهِيَ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ عَنِ الْحَمَّامِيِّ مِنَ الْمِصْبَاحِ، قَرَأَ بِهَا أَبُو الْكَرَمِ عَلَيْهِ إِلَى آخِرِ سُورَةِ الْفَتْحِ، طَرِيقُ عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَتَّابٍ، وَهِيَ الثَّانِيَةَ عَشَرَ عَنِ الْحَمَّامِيِّ قَرَأَ

بِهَا عَلَيْهِ أَبُو الْكَرَمِ، وَقَرَأَ عَبْدُ السَّيِّدِ وَالْهَبَّارِيُّ وَابْنُ شابُورَ وَابْنُ مَسْرُورٍ وَابْنُ هَاشِمٍ وَالْقَيْسِيُّ وَالْوَاسِطِيّ وَالْخَيَّاطُ وَالشَّرْمَقَانِيُّ وَالْعَطَّارُ وَالْمَالِكِيُّ وَالشِّيرَازِيُّ، الِاثْنَا عَشَرَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْحَمَّامِيِّ، فَهَذِهِ تِسْعَ عَشَرَ طَرِيقًا لِلْحَمَّامِيِّ.

(الثَّالِثَةُ) طَرِيقُ النَّهْرَوَانِيِّ عَنِ النَّقَّاشِ مِنْ كِتَابِ الرَّوْضَةِ قَرَأَ عَلَيْهِ بِهَا أَبُو عَلِيٍّ الْمَالِكِيُّ، (الرَّابِعَةُ) طَرِيقُ السَّعِيدِيِّ عَنِ النَّقَّاشِ مِنْ كِتَابِ التَّجْرِيدِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الْفَارِسِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ السَّعِيدِيِّ، (الْخَامِسَةُ) طَرِيقُ الشَّرِيفِ الزَّيْدِيِّ عَنْهُ مِنْ كِتَابَيْ تَلْخِيصِ أَبِي مَعْشَرٍ وَالْكَامِلِ، قَرَأَ بِهَا عَلَيْهِ كُلٌّ مِنْ أَبِي مَعْشَرٍ الطَّبَرِيِّ وَأَبِي الْقَاسِمِ الْهُذَلِيِّ، وَمِنْ تَلْخِيصِ ابْنِ بَلِّيمَةَ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي مَعْشَرٍ بِسَنَدِهِ.

(السَّادِسَةُ) عَنِ النَّقَّاشِ طَرِيقُ ابْنِ الْعَلَّافِ مِنْ كِتَابِ الْهِدَايَةِ قَرَأَ بِهَا الْمَهْدَوِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْقَنْطَرِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ الْعَلَّافِ).

مكتوب عندي عَلِي على أبي معشر، لكن على ليست موجودة في إحدى المخطوطات فالنسخة الثانية لا أدري، لكن ومن تلخيص ابن بليمة قرأ بها عليّ أم عليٌ، هو اسمه أبو الحسن علي بن بليمة ولا علي بن الحسن بن بليمة، هو اسمه الحسن وليس اسمه علي أبو علي.

عليٌ هذا من هو؟ فهي تصحيف والله أعلم، يعني (قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي مَعْشَرٍ) يعني ابن بليمة قرا على أبي معشر (بِسَنَدِهِ)، (قَرَأَ بِهَا عَلَى) الضمير لابن الجزري؟ ما الذي أحضر ابن الجزري عند أبي معشر الطبري وعند ابن بليمة وعند الهذلي، فهي ربما من نسختي أو من المجمع لا أدري.

التي عندكم نسخة من؟ الدكتور خالد ماذا فيها؟ على واحدة نعم، أنا رجعت

إلى النسخة التي نقول إنها نسخة المؤلف فليس فيها كلمة على الثانية، وكذلك ما تأتي عليّ يعني علي يعني النقطتين هذه ليس لها داعي، يعني ليست عليٌ وليس عليّ.

(السَّادِسَةُ) عَنِ النَّقَّاشِ طَرِيقُ ابْنِ الْعَلَّافِ مِنْ كِتَابِ الْهِدَايَةِ قَرَأَ بِهَا الْمَهْدَوِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْقَنْطَرِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ الْعَلَّافِ (السَّابِعَةُ) عَنْهُ طَرِيقُ أَبِي إِسْحَاقَ الطَّبَرِيِّ مِنَ الْمُسْتَنِيرِ قَرَآ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبَوَيْ عَلِيٍّ الْعَطَّارِ وَالشَّرْمَقَانِيِّ) يعني أبو علي العطار وعلي الشرمقاني، (وَقَرَآ بِهَا عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ الطَّبَرِيِّ، (الثَّامِنَةُ) طَرِيقُ الشَّنَبُوذِيِّ عَنِ النَّقَّاشِ مِنْ كِتَابِ الْمُبْهِجِ، قَرَأَ بِهَا سِبْطُ الْخَيَّاطِ).

طريق الطبري في رواية قالون عند مَن؟ لأنّ مر معنا الطبري وقلنا إنّ ابن الجزري سماه اسما غير موجود في كتب التراجم الأخرى، ربما هي في بداية أسانيده في ص٢٥٤ إبراهيم أحمد يعني إبراهيم بن أحمد بن إسحاق، وهنا الشيخ مُصرٌّ على أنه أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إسحاق، مع أنّ هو إبراهيم بن أحمد بن محمد، يعني كل كتب التراجم تسمي جده محمد وليس إسحاق.

((الثَّامِنَةُ) طَرِيقُ الشَّنَبُوذِيِّ عَنِ النَّقَّاشِ مِنْ كِتَابِ الْمُبْهِجِ، قَرَأَ بِهَا سِبْطُ الْخَيَّاطِ عَلَى أَبِي الْفَضْلِ الْعَبَّاسِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْكَارَزِينِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَرَجِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الشَّنَبُوذِيِّ، (التَّاسِعَةُ) عَنِ النَّقَّاشِ طَرِيقُ أَبِي مُحَمَّدٍ الْفَحَّامِ مِنْ كِتَابَيْ أَبِي الْعِزِّ).

قلنا كذا في النشر أسند هذه الطريق من كتابي أبي العز، ولعل المراد بهما عنده كتاب الإرشاد وكتاب الكفاية وبالرجوع إليهما لم أجد هذه الطريق في الإرشاد بل ليس فيه عن البزي إلا طريق واحد ألا وهي طريق الحمامي التي سبقت قبل قليل.

أما في الكفاية الكبرى ففيه ابن الفحام ولكن ليس عن النقاش بل عن زيد بن أبي بلال عن ابن فرح عن البزي، **الخلاصة**: أنّ هذا الطريق بهذه الطريقة التي عند ابن الجزري ما هي موجودة لا في الإرشاد ولا في الكفاية، فاحتمال وعندي احتمال آخر وهو أنه يقصد الإرشاد الكبير لأبي العز والله أعلم.

(مِنْ كِتَابَيْ أَبِي الْعِزِّ، وَمِنْ غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ قَرَأَ بِهَا أَبُو الْعِزِّ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْفَحَّامِ السَّامَرِّيِّ، (الْعَاشِرَةُ) عَنِ النَّقَّاشِ طَرِيقُ فَرَجٍ الْقَاضِي مِنْ كِتَابِ الرَّوْضَةِ قَرَأَ عَلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ الْمَالِكِيُّ، وَهُوَ فَرَجُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ قَاضِي تِكْرِيتَ، وَقَرَأَ فَرَجٌ وَالْفَحَّامُ وَالشَّنَبُوذِيُّ وَالطَّبَرِيُّ وَابْنُ الْعَلَّافِ وَالزَّيْدِيُّ وَالسَّعِيدِيُّ وَالنَّهْرَوَانِيُّ وَالْحَمَّامِيُّ وَالْفَارِسِيُّ، عَشَرَتُهُمْ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادِ بْنِ سَنَدِ بْنِ هَارُونَ النَّقَّاشِ الْمَوْصِلِيِّ).

نحن قلنا من قبل في إحدى المحاضرات قلنا كتاب السعيدي وصل لنا كتابه [التبصرة] وطبعًا هنا ابن الجزري ما ذكره، يعني ما ذكره في الكتب ما مر معنا، التبصرة للسعيدي ما مر معنا في مرويات ابن الجزري، وإنْ كان ذكره في باب التكبير، يعني في باب التكبير مر ذكر كتاب التبصرة للسعيدي.

لكن النسخة التي وصلت لنا أقول إنْ كانت له وحُققت في الجامعة أيضًا حققها الدكتور إبراهيم الملكاني -حفظه الله- فطبعًا هي نسخة فريدة وناقصة، لكن لاحظت فيها شيء وهو طابقت ما يرويه ابن الجزري عن السعيدي عن النقاش هنا في رواية البزي وفي طريق آخر أتذكر في رواية ابن ذكوان.

فما وجدت السند كما هو عند ابن الجزري، حتى هذا السند الذي يرويه الفارسي عن السعيدي، الشيخ هنا يقول الفارسي عن السعيدي عن النقاش، الموجود في السعيدي هناك توجد واسطة بين السعيدي وبين النقاش، أتكلم على كتاب التبصرة.

كتاب التبصرة السند يعني قراءة السعيدي على النقاش ليست فيه مباشرة وإنَّما بينهما رجل من شيوخ السعيدي وهو اسمه إبراهيم، كتاب التبصرة الذي هو عنده كتاب في التجويد رسالة في التجويد التصحيح أو شيء من قبيل ذلك هو نفسه، وأيضًا له ذكر في كتاب [الموضح] للشيرازي يمكن هو شيخه أو أحدهما شيخ الآخر.

فأنا قصدي ننتبه إلى هذا السند عن السعيدي إذا كانت هذه التبصرة التي وصلتنا فالسعيدي فيها لا يأخذ عن النقاش مباشرةً، وإنَّما يأخذ عنه بواسطة.

ثم يقول الشيخ: (فَهَذِهِ ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ طَرِيقًا إِلَى النَّقَّاشِ.

طَرِيقُ ابْنِ بَنَانٍ عَنْ أَبِي رَبِيعَةَ مِنْ طَرِيقَيْنِ: مِنْ كِتَابَي الْمِصْبَاحِ لِأَبِي الْكَرَمِ، وَالْمِفْتَاحِ لِابْنِ خَيْرُونَ، قَرَأَ بِهَا كُلٌّ مِنْ أَبِي الْكَرَمِ الشَّهْرُزُورِيِّ وَأَبِي مَنْصُورِ بْنِ خَيْرُونَ عَلَى عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَتَّابٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَبْدُ السَّيِّدِ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْبَغْدَادِيِّ الْحَرْبِيِّ).

طبعًا الحربي يعني نسبة إلى منطقة منطقة حرب ليس نسب، لا تظن أنه نسب لأنّ وإنَّما هي منطقةٌ أو حارةٌ في بغداد.

(وَقَرَأَ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ اللَّيْثِ بْنِ بُنَانٍ الْبَغْدَادِيِّ، وَقَرَأَ النَّقَّاشُ وَابْنُ بَنَانٍ عَلَى أَبِي رَبِيعَةَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ وَهْبِ بْنِ أَيْمَنَ بْنِ سِنَانٍ الرَّبَعِيِّ الْمَكِّيِّ فَهَذِهِ خَمْسٌ وَثَلَاثُونَ طَرِيقًا عَنْ أَبِي رَبِيعَةَ.

(طَرِيقُ ابْنِ الْحُبَابِ) عَنِ الْبَزِّيِّ) طبعًا هذا الطريق الآتي فيه كلام كثير.

((طَرِيقُ ابْنِ الْحُبَابِ) عَنِ الْبَزِّيِّ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ: (الْأُولَى) عَنِ ابْنِ بِشْرٍ الْأَنْطَاكِيِّ قَرَأَ بِهَا الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَرَجِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّجَّادِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ

إِسْمَاعِيلَ بْنِ بِشْرٍ الْأَنْطَاكِيِّ، (الثَّانِيَةُ) عَنْهُ عَبْدُ الْبَاقِي بْنُ الْحَسَنِ مِنْ طَرِيقَي الدَّانِيِّ وَابْنِ الْفَحَّامِ قَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَى فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ، وَقَرَأَ بِهَا ابن الْفَحَّامُ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ فَارِسٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِيهِ فَارِسٍ، وَقَرَأَ بِهَا فَارِسٌ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ الْحَسَنِ، (الثَّالِثَةُ) عَنْهُ عَبْدُ الْمُنْعِمِ بْنُ غَلْبُونَ مِنْ كِتَابِهِ الْإِرْشَادِ، وَقَرَأَ ابْنُ غَلْبُونَ وَعَبْدُ الْبَاقِي وَابْنُ بِشْرٍ عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحِ بْنِ عُمَرَ بْنِ إِسْحَاقَ الْبَغْدَادِيِّ نَزِيلِ الرَّمْلَةِ).

طبعًا هذا السند حقيقةً وأقولها مرة أخرى بل وأكررها من الأسانيد التي اجتهد فيها كتاب السلاسل الذهبية، وخطّأ -يعني سواء الشيخ أيمن أو سواء الكتاب الضمير يعود على أي أحد ليس هناك إشكال- ابن الجزري في هذا السند، بل إنّ في الكتاب عبارات -كما قلنا- لا تليق بابن الجزري، ولا تليق أنْ تصدر في كتابٍ من كتب القراءات متعلق بابن الجزري.

أقرأ لكم نص كتاب السلاسل ثم نبين ما نراه صوابًا إنْ شاء الله، في كتاب السلاسل عند هذا السند جاء **"لم يحدد ابن الجزري من أي كتب الداني هذا الإسناد، وهو في جامع البيان إلا أنّ"** وهذا الكلام في كتاب السلاسل الذهبية صفحة ٢٧١ حاشية ٢.

وهذا من الأماكن حقيقةً التي يجب أنْ ننتبه إليها في أسانيد ابن الجزري، وخاصةً في كتاب السلاسل الذهبية وفي الكتب التي نقلت عن السلاسل الذهبية أسانيد ابن الجزري، طبعًا لا نتكلم على كتاب النشر؛ لأنَّا لا ندري كتاب النشر بتحقيق الدكتور أيمن -حفظه الله- لا ندري ماذا قال في هذا المكان هنا في النشر، لكن نتكلم على ما ذكره -حفظه الله- في السلاسل الذهبية.

"لم يحدد ابن الجزري من أي كتب الداني هذا الإسناد -والكلام في السلاسل الذهبية-، وهو في جامع البيان إلا أنّ اسم شيخ عبد الباقي"، يعني الشيخ الداني قرأ

على فارس بن أحمد، وقرأ به ابن الفحام على عبد الباقي بن فارس، وقرأ بها على أبيه الفارس، وقرأ بها فارس على عبد الباقي بن الحسن.

عبد الباقي بن الحسن هذا هو المذكور هنا، طبعًا الشيخ يقول: عبد الباقي بن الحسن قرأ على أبي بكر أحمد بن صالح الرجل الذي ذكرنا اسمه، فهنا الشيخ يقول: **"إلا أنّ اسم شيخ عبد الباقي فيه هو: أبو علي أحمد بن عبيد الله بن حمدان بن صالح البغدادي"**.

لاحظ الاسم الذي عند ابن الجزري أبو بكر، الاسم الذي في السلاسل الذهبية أبو علي، الاسم الذي عند ابن الجزري أحمد، في النشر اسمه صالح بينما في السلاسل أبوه اسمه عبيد الله، جده اسمه عمر في النشر، جد الاسم الذي في السلاسل حمدان، جد الاسم الذي في النشر يعني جد أبوه ولا جد أبو أبوه اسمه إسحاق، جد أبوه الذي في السلاسل صالح.

إذًا السلاسل الذهبية تقول: **"إلا أنّ اسم شيخ عبد الباقي فيه"** أي في جامع البيان **"هو: أبو علي أحمد بن عبيد الله بن حمدان بن صالح البغدادي"**، الاسم عند ابن الجزري (**أَبِو بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحِ بْنِ عُمَرَ بْنِ إِسْحَاقَ الْبَغْدَادِيِّ نَزِيلِ الرَّمْلَةِ**).

ليت السلاسل الذهبية لما ذكرت هذا الكلام توقفت هنا يا ليت لم يكن هناك إشكال، يعني ليس هناك إشكال أن تقول ابن الجزري ذكر هذا الاسم وهذا الاسم مخالف؛ لأنه موجود في جامع البيان، إلى الآن الكلام علمي منطقي وإنْ كان خطأً.

لكنه يُقبل إنك تقول السند هذا ليس موجود في جامع البيان لكن الموجود في جامع البيان هو كذا كذا، لكن الاسم فيه كذا كذا هذا مقبول، لكن الغير مقبول ما

سيأتي، وموجود في السلاسل الذهبية في صفحة ٢٧١.

السلاسل تقول بعد أنْ ذكرت الاسم وأبوه أبو علي أحمد بن عبيد الله بن حمدان بن صالح البغدادي، تقول: **"ولعل اللبس"** يعني هنا لبس، **"ولعل اللبس جاء للجزري"** يعني لابن الجزري **"من كون كلٍ من الشيخين يُدعى: ابن صالح"**.

هذه عبارة حقيقةً تخدش جمال السلاسل الذهبية، مع الأسف هي مكررة في موضع ثاني فيه اتهام لابن الجزري باللبس أو لبس عليه سيأتينا، لكن بغض النظر أي كتاب عُرض على النَّاس وأي مسألة عُرضت أو اُتهم بها ابن الجزري كما أنه واجب على صاحب السلاسل الذهبية أنْ يدافع عن ابن الجزري فيما يراه أنه خُطّئ به أو غُلط عليه من حق أيضًا أي أحد أنه يبين ما وصف به ابن الجزري من عباراتٍ لا تليق.

لا أحد يفهم -كما أخبرني بعض طلاب الشيخ أيمن- أنّ هذه العبارات التي نقول أنها تقليل من مكانة الشيخ، لا أحد يفهم هذا الشيء، نحن لا يهمنا الأشخاص نحن نتكلم على مسألة علمية، الشيخ استخدم عبارات لا تليق به، وأنا أعرف الشيخ أيمن -حفظه الله- أعرفه جيدًا، وأعرف أنّ فيه الصلاح ومحبة الصالحين ومحبة العلماء.

لكن هذا سبق قلم يجب أنْ يُزال من كتاب السلاسل الذهبية فيما نرى، فلا أحد يزايدنا على الشيخ حفظه الله، فنقول هذه العبارات سواءً وردت عند الشيخ أيمن أو وردت عند السالم أو وردت عند أي أحد لا ينبغي أنْ تكون في كتابٍ يتعلق بابن الجزري.

خاصةً أنها في معرض تخطئة ابن الجزري، وسنعرف الآن أنّ الخطأ ليس عند

ابن الجزري والخطأ ليس في النشر، وإنَّما هو خطأٌ في السلاسل الذهبية وسنعرف هذا الشيء.

الشيخ يقول: **"واللبس جاء"**، ليس هناك لبس يا مَن يقرأ كتاب السلاسل الذهبية في هذه الحاشية هذا الكلام ولعل اللبس لابن الجزري ليس هناك لبسٌ عند ابن الجزري، ابن الجزري يعي ما يقول والحق معه والصواب معه وسنذكر ذلك.

الشيخ يقول: اللبس جاء لابن الجزري **"من كون كلٌ من الشيخين يُدعى: ابن صالح"**، ابن صالح هذا أحمد بن صالح وهذاك أبو علي أحمد بن عبيد الله بن حمدان بن صالح، ابن صالح الذي أتى به ابن الجزري أبو الرجل المطلوب، أبو الشيخ عبد الباقي أحمد بن صالح.

ابن صالح الذي جاء في السلاسل الذهبية جد أحمد يمكن جد أبوه أحمد بن عبيد الله بن حمدان بن صالح، معنى ذلك أنه جد أبوه.

إذًا هذا ليس من المسائل التي يدخل فيها اللبس، الشيخ ذكر الكُنية، وذكر الاسم، وذكر اسم الأب، وذكر اسم الجد، وذكر اسم أبو الأب، وذكر اسم الجد، وذكر المكان (نَزِيلِ الرَّمْلَةِ) والرملة هذه في فلسطين، الاسم الذي عند السلاسل الذهبية أحمد بن عبيد الله بن حمدان بن صالح البغدادي في بغداد، فهل يُعقل ابن الجزري أنه يُلبس عليه في هذا؟!

أولًا: هذا غير صحيح وسنعرف الآن، هذا ليس هو الجواب، لكن الجواب أنْ نقول إنّ هذا الكلام ليس صحيحًا، ابن الجزري لم يُلبس عليه، فنقول -والتعليق للمتكلم-: هذا كلامٌ بعيدٌ عن التحقيق، بل فيه لبسٌ ومجازفةٌ في القول، أما المجازفة فهي الحكم عليه أي على هذا السند بأنه في جامع البيان وهو ليس فيه.

هذا الطريق ليس فيه، وإنْ كانت السلاسل الذهبية غيرت الاسم ووضعت

الاسم الموجود في جامع البيان وسنعرف.

وهو ليس فيه بدليل كلام الدكتور أيمن أنّ هذا السند ليس في جامع البيان، يعني السند الذي ذكره ابن الجزري ليس في جامع البيان، وأما اللبس نحن قلنا الوصف الذي عندي في كلام السلاسل الذهبية فيه لبس ومجازفة.

أما اللبس الذي فيه فهو اتهام ابن الجزري رحمة الله عليه بأنه لُبِّس عليه، يعني ابن الجزري يُلبس عليه بين شخصين لم يتفقا إلا في أنّ أحدهما أبوه اسمه صالح، والثاني جد أبوه اسمه صالح لا تُقبل، يعني ليس كلاما منطقيا، يعني لو كانوا -مثلًا- [٢٩:٢٥] أحمد بن صالح والثاني عبيد الله بن صالح تُقبل، أو أحمد بن صالح والثاني أحمد بن صالح ممكن، لكن ابن صالح اسم جاء ليس....

ولهذا نقول هذا السند الذي هو قراءة الداني على فارس، وقراءة فارس على عبد الباقي بن الحسن، وقراءة عبد الباقي بن الحسن على أبي بكر أحمد بن صالح بن عمر بن إسحاق البغدادي هذا إسنادٌ صحيحٌ، من أين عرفنا أنه صحيح؟

طبعًا السلاسل الذهبية تقول إنه ليس موجودا في جامع البيان، كل الذين ترجموا لعبد الباقي بن الحسن أو جل الذين ترجموا له وحتى قبل الإمام الهذلي ووقفت عليه في ترجمته في تاريخ ابن عساكر، كلهم ينصون وابن عساكر تحديدا في تاريخ دمشق ذكر أنّ عبد الباقي بن الحسن قرأ على أبي بكر أحمد بن صالح بن عمر بن إسحاق البغدادي نزيل الرملة.

يعني ذكر هذا الاسم كامل بهذه الطريقة، يعني ما قال قرأ على أبي بكر أحمد بن صالح وسكت، أنا أتكلم على تاريخ دمشق لابن عساكر لما ذكر ترجمة عبد الباقي نص على قراءته على أبي بكر أحمد بن صالح بن عمر بن إسحاق نزيل الرملة، وكذلك لما ذكر أبي بكر أحمد بن صالح ذكر تلمذة أو قراءة عبد الباقي

عليه، ونصوا على أنّ أحمد بن صالح هذا قرأ على ابن الحباب.

ولهذا يقولون في ابن عساكر في ترجمة أبي بكر أحمد بن صالح يقول: قرأ على ابن الحباب وقرا عليه عبد الباقي.

إذًا مسألة أنّ هذا السند الموجود في النشر خطأ أو أنه تلبيس مَن يقول هذا هو الذي لُبس عليه، يعني مَن يقول كتاب السلاسل التي تقول إنّ هذا السند فيه تلبيس لا، ذكر أبي عليٍ أحمد بن عبيد الله بن حمدان بن صالح البغدادي هو التلبيس بحد ذاته.

فأصبحنا هنا في السلاسل الذهبية بغض النظر عن اتهام ابن الجزري بالتلبيس غير السند الخاص بـ ابن الجزري من عبد الباقي بن الحسن على أبي بكر أحمد بن صالح بن عمر بن إسحاق غير هذا السند ووضع بدلًا منه أحمد بن عبيد الله بن حمدان البغدادي؛ لأنهم لم يجدوا مَن ينص على هذا السند.

فلو أخذنا هذا السند عن ابن عساكر الداني على فارس، وفارس على عبد الباقي بن الحسن، وعبد الباقي بن الحسن على أبي بكر أحمد بن صالح بن عمر بن إسحاق البغدادي وهذا عن ابن الحباب، هذا هو المطابق لابن الجزري، وابن الجزري قال من طريق الداني، فمعناه أنّ هذا طريقٌ أدائيٌ لابن الجزري.

مسألة ثانية: هذا السند نفسه قراءة الداني -إنْ لم أكن واهم- على فارس، وقراءة فارس على عبد الباقي بن الحسن، وقراءة عبد الباقي بن الحسن على أبي بكر أحمد بن صالح بن عمر بن إسحاق البغدادي، هذا السند موجودٌ في جامع البيان.

يعني قراءة الداني على فارس على عبد الباقي بن الحسن على أبي بكر أحمد بن صالح هذه السلسلة موجودة في جامع البيان، لكنها ليست موجودة في قراءة ابن

كثير، هذا سند عند الإمام الداني في جامع البيان في قراءة أبي عمرو، في أسانيد أبي عمرو، -لكن نسيت والله هل هو في رواية الدوري أم لا نسيت-.

هذا السند أعني الداني عن فارس عن عبد الباقي عن أحمد بن صالح عن الحباب موجودٌ في جامع البيان لكن في رواية شجاع عن أبي عمرٍو.

إذًا هذا السند صحيح، أنا الذي يهمني إنّ الداني إلى أحمد بن صالح إلى ابن الحباب هذا سند من أسانيد ابن الجزري، الإمام الداني لم يضعه -يعني هذا السند- لم يضعه في جامع البيان، لكن قرأ به بهذا السند قرأ به في رواية شجاع عن أبي عمرو، وهذا موجود مَن يرجع إلى جامع البيان في رواية شجاع سيجد هذا الكلام.

فلهذا نقول ما ذُكِر في السلاسل الذهبية في هذا الموضع حقيقةً يحتاج إلى إعادة نظر، ويحتاج إلى تحقيق، هذا فيما يتعلق بالداني في السلاسل الذهبية.

الخلاصة: عند قول الشيخ ابن الجزري: (وَقَرَأَ ابْنُ غَلْبُونَ) في السلاسل الذهبية ليس -وهذا الكلام كلام كتاب السلاسل الذهبية- ليس في الإرشاد هذا الإسناد، طبعًا (وَقَرَأَ ابْنُ غَلْبُونَ) الذي هو عبد المنعم صاحب الإرشاد، الموجودة الثالثة عبد المنعم من كتابه الإرشاد.

الشيخ يقول يعني السلاسل الذهبية **"ليس في الإرشاد هذا الإسناد، بل ليس فيه أصلًا طريق الحسن بن الحُباب عن البزي، أيضًا في السلاسل وذكر ابن الجزري في الغاية نقلًا عن جامع البيان أنّ أحمد بن صالح"** يعني الشيخ يتكلم على قراءة ابن غلبون على أبي بكر أحمد بن صالح.

نحن في البداية كنا نتكلم على قراءة عبد الباقي على أبي بكر أحمد بن صالح هو سند الداني، هنا الآن الكلام هنا على قراءة ابن غلبون الأب هو عبد المنعم

على أحمد بن صالح، فالسلاسل تقول: ذكر الجزري النص كما هو هناك، يعني نادرًا كتاب السلاسل تقول ذكر ابن الجزري، دائمًا تقول الجزري، ذكر الجزري بدون كلمة ابن.

فلهذا إذا قلنا الجزري فهو محافظةً على نص السلاسل كما هو، **"ذكر الجزري في الغاية نقلًا عن جامع البيان أنّ أحمد بن صالح قرأ على الحباب، وأنّ عبد المنعم بن غلبون قرأ على أحمد بن صالح ولم يعزُ"** طبعًا الكلام للسلاسل الذهبية، يعني ابن الجزري لم يعزُ هذه المعلومة التي هي قراءة ابن غلبون على أحمد بن صالح.

"ولم يعزُ هذه المعلومة إلى مصدرٍ، وذكرها الذهبي نقلًا عازيًا ذلك للداني"، أيضًا في السلاسل **"والذي في الإرشاد هو ابن غلبون على الأنطاكي على أبي ربيعة على البزي، وهذا إسنادٌ متصلٌ بالقراءة لا غبار عليه"**.

أنا لا أدري لماذا السلاسل تحب هذا الشيء، تحب أنها تدخل أسانيد خارجة عن النشر لمجرد كونها متصلة بهذا، وهذا كما ذكرنا الحصة الماضية في قراءة عبد المنعم عن ابن أبي مروان في طريق الأصبهاني، وقراءة طاهر على ابن مروان الحروف، فالشيخ يقول لما ذكر أنّ هذا لا يقدح في الإسناد؛ لأنه إسنادٌ متصل، فقلنا إذا كان في التذكرة لا علاقة لنا به، وإنْ كانت عبارة التذكرة -كما ذكرنا الحصة الماضية- ليست نصًا صريحًا في قراءة طاهر على أبيه عبد المنعم على ابن أبي مروان ليست نصًا صريحًا وإنَّما هي عبارة محتملة.

لكن لو كانت كذلك.... لكن طريق النشر التي أخذها ابن الجزري هي من كتاب التذكرة من قراءة طاهر على ابن أبي مروان الحروف، كذلك هنا نفس الشيء الشيخ يقول: **"وهذا إسنادٌ متصلٌ بالقراءة لا غبار عليه"**، لكنه ليس إسناد ابن الجزري، بل عليه غبارٌ وأتربةٌ؛ لأنّ ابن الجزري لم يقرأ به ولم يصرح به.

هذه المعلومات لا نقول إنها خطأ إلا إذا ألزم بها ابن الجزري، والدكتور أيمن في بداية كتابه السلاسل الذهبية يقول إنه وجد بعد أنْ انتهى من السلاسل الذهبية أنه اطلع أو تحصل على نسخة أو صدرت مخطوطة الإرشاد وهذا كلام الشيخ بالمعنى، وصدرت كتاب الإرشاد واطلع عليه فوجد فيها خمس طرق لم يعزها ابن الجزري فألزمته بها بهذه العبارة.

يعني الشيخ أيمن يقول: **"ألزمته بها"** يعني ألزمت الشيخ ابن الجزري بها، وهذا الكلام يعلم الله أني تكلمت مع الدكتور أيمن أول ما وقع بصري على هذه العبارة صادف أنّ كنا في جدة، والتقيت معه وقلت له للشيخ: هذه عبارة إلزام ابن الجزري إذا صدرت من عالمٍ مثلك، يعني لها معنى غير أنها تصدر من طالب أو طُويلب علمٍ مثلي صغير مثلي.

لأنّ الإلزام هذا مصطلح علمي، فإنك تلزم ابن الجزري أو أنا ألزم فلان أيًا كان، هذا الإلزام إلزام العلماء له شروط، من هذه الشروط أنه يخالف منهجيته التي يسير عليها، وابن الجزري لا أحد -ولهذا أقولها دائمًا- يستطيع أنْ يجزم في أي مسألةٍ من مسائل النشر بأنّ منهجية ابن الجزري هي كذا.

لأنه إذا قال كذا، سيجد في مكانٍ آخر ابن الجزري نفسه يخرج عن هذا ويخالف عن هذا، بعض الذين درسوا في النشر -وهذه كلمة عامة ربما تفيد مَن يسمعنا وله اهتمام بالنشر- يظن وهذا أنا أسميه قراءة سطحية يظن أنّ اشتراط أو أنّ شروط ابن الجزري التي يحاكم عليها ويحاسب عليها هي أنها مثلًا اثنين في اثنين، واثنين في أربعة التي يذكرها.

ومع الأسف كتاب السلاسل الذهبية ممن اقتنع بهذا الشرط، هذا الشرط ابن الجزري نفسه خرج عنه كثيرًا، فبما أنه خرج عنه كثيرًا لازم يكون هذا استفهام، فمعناه أنّ هو لا يقصد هذا، هذا حكمٌ على الغالبية، وابن الجزري -كما نقول

دائمًا- متأثرٌ أو فيه العلماء يقولون لوثة، لكن نحن لا نستطيع أنْ نقول لوثة، يعني فيه بقية تأثرٍ بمنهج المحدثين.

طبعًا العلماء يقولون مَن سبق في علمٍ وتعمق فيه، ثم انتقل منه إلى علمٍ آخر يبقى، يعني تبقى فيه هم يقولون لوثة لكن نحن لا نستطيع أنْ نقول لوثة، لكن تبقى فيه صبغة أو تأثر، ونضرب مثال لهذا الإمام ابن مجاهد رحمة الله عليه صاحب [كتاب السبعة] ومسبع السبعة وكلنا نعرف ابن مجاهد عند أهل القراءات مَن هو.

بداية حياته هو لم يبدأ بالقراءات هو بدأ بالنحو، فكان نحويًا وتعمق في دراسة النحو، بل إنه تعمق في العلل النحوية، والنحو أي متخصص في النحو عندما يصل إلى مرحلة العلل ومحاولة إخراج العلل النحوية، فهذا معناه أنه وصل مرحلة عالية في النحو.

يعني البحث في العلل النحوية ليس شيئًا هينا، ولا يمكن لمبتدئ في علم النحو أنْ يصله، فابن مجاهد رحمة الله عليه بدأ بالنحو، لما ترك هذا العلم واتجه إلى القراءات بقي معه هذا الرذاذ الرذاذ من النحو بقي معه، كيف عرفنا ذلك؟ في تخطئته للقراءات المتواترة.

لما يخطئ قراءة قنبل، لما يخطئ قراءة ابن عامر لما يقول خطأ، بعض النَّاس المحبين يقول لك هو يقصد أنه يخطئها من باب الدراية، يعني من باب التوجيه ومن باب اللغة وكذا، أحيانًا يخطئ في الرواية، يعني يقول هذه الرواية كذا.

لكن لا يهمنا، الذي يهمنا الشاهد في هذه القضية أنّ بقايا تأثره بالنحو أثرت على القراءات، كذلك ابن الجزري وإنْ كانت القضية هنا معكوسة عند ابن الجزري، ابن الجزري بدأ بالقراءات ثم بعد ذلك والله أعلم بعد أنْ انتهى من تصنيف كتاب النشر نقول هذا توهمًا.

أو فيما يظهر لي والله أعلم أنه بعد أنْ انتهى من كتاب النشر اتجه إلى الحديث، يعني اتجه إلى دراسة الحديث ليس مجرد اهتماما بالحديث، لا، هو عنده اهتمام بالحديث وكتب الحديث و.. و.. لكن الدراسة المعمقة كانت بعد والله أعلم كانت بعد أنْ ألف كتاب النشر.

فمعناه أنّ هناك في كتاب النشر قضايا هي عند المحدثين، مثل ماذا؟ يعني مثل قضية التقعيد والتطبيق المحدثون يقعدون قواعد، وهذه استفدتها من أساتذة من علم الحديث يعني لم أفهمها أنا من كلام المحدثين وإنَّما نقلتها من أساتذة يعني على رتبة أستاذ، يعني من أساتذة متخصصين في علم الحديث، وضربوا لي مثالًا أنها تكثر عند الإمام النووي والإمام ابن حجر.

فعندهم تقعيد فيقعدون القاعدة، لكن عند التطبيق في كتبهم أثناء تأليفهم يخرجون عن هذا التقعيد، فأصبح عند هناك تقعيدٌ ويخالفه عندما يأتون ويطبقون يخرجون عن هذه القواعد، كذلك قد تكون، هذه موجودة في ابن الجزري موجودة في النشر بدليل أنه يقول لنا وهذه مسألة واضحة من الأشياء التي درسناها الآن أنه قال إنه سيذكر لنا هذه الأسانيد بطريق الأداء.

هذا تقعيد معناه أنه لا يوجد أي طريق في الإسناد إلا سيكون عن طريق الأداء، نحن مرت معنا إلى الآن ونحن نظل في نسبة ثلاثة من عشرة أم ثلاثة من عشرين؟ ثلاثة من عشرين، ونحن الآن في باب الأسانيد في نسبة ثلاثة من عشرين مرت معنا طرق ليست بالأداء، كقراءة المصباح، كقراءة أخبرنا القندوسي، أخبرنا المصباح، لما يقول أخبرنا أبو بكر الخياط و..و..و إلى غير ذلك.

إذًا هذا خارج عن التقعيد هذا ليس أداءً هذه إجازة، فهذا شيءٌ معروفٌ عند العلماء، فكون إنّ الإسناد متصل خارج النشر إذا لم يصرح ابن الجزري به فأرى

أنه لا يلزم ابن الجزري رحمة الله عليه.

الطالب: [٤٧:٠٠-٤٧:١٨].

الشيخ: لا لا، ليس عندي مشكلة أبدا أي واحد يريد أن يستدرك على النشر يستدرك، العلماء الآن وكنت أقرأ مقالا قبل اليوم أو تسجيلا صوتي يعني أحد المشايخ يقول الشيخ الإزميري أنه أعلم بهذا، أو قد يكون أعلم من أهل هذا العصر في منهجية ابن الجزري، كلام ليس صحيحًا.

وأقول بكل ما تحمل الكلمة من معنى، الشيخ الإزميري رحمة الله عليه والشيخ المتولي رحمة الله عليه لا نتكلم عن المشايخ هؤلاء بركتنا، يا إخوان لابد أنْ نفرّق بين كلامنا على المشايخ في ذواتهم والكلام على المشايخ في إنتاجهم.

كما يقول الإمام زروق رحمة الله عليه في قواعده: **"العلماء مصدقون فيما يقولون أو في نقولهم"** هذه عبارته، يعني لما العالم يقول لك كذا ينقل أنّ المسألة نقلها بكذا هو مصدق لأنه مؤتمن، **"مبحوثٌ معهم فيما يقولونه باجتهادهم"**؛ لأنها مسألة عقول والعقول تتفاوت.

لا يأتي شخص يقول لي أنت أعلم من الشيخ الإزميري، وهذا من باب حتى نخرج عن الجد قليلًا كنا نتناقش في مسألة التواتر فشخص ينكر التواتر ليس عنده من الأدلة على إنكار تواتر القراءات إلا إنّ الشيخ الطبري رحمة الله عليه ما قال بها، فلما احتد النقاش بيني وبينه يقول لي: أنت أعلم من الشيخ الطبري من الإمام الطبري!

يعني سؤال مستفز، قلت له: نعم، أنا أعلم من الشيخ ابن الطبري في هذه الجزئية، لم ترفعني ولم تضع الطبري، والكلام الذي أقوله ما قلته من نفسي هذا كلام العلماء، أهل الفن متفقون وليس مجمعون حتى لا يأتي شخص يقول لي: لا،

الإمام مكي يخرج بالإجماع، وابن الجزري يخرج بالإجماع لكن التواتر الفعلي موجود.

فمسألة أنّ أنت أعلم من الطبري هذا كلام فارغ، مَن يقول إنه أعلم من الطبري هذا هروب، فلما نتكلم على المسائل العلمية وهذا أقوله لطلابي الذين يسمعون -إنْ شاء الله مّن يسمعنا على الانترنت أو من غيره من الطلاب المبتدئين ينتبهون إلى هذه القضية- الشيخ الإزميري، الشيخ ابن الجزري، الشيخ المتولي -رحمة الله عليهم- مخالفتهم ليست كفرًا، وسوء الأدب معهم قد يؤدي إلى الكفر والعياذ بالله.

سوء الأدب مع العلماء يُخاف على صاحبه الكفر، وإنْ كان ليس بلازم، لأنّ البعض يقول مَن أساء الأدب إلى العالم فقد أساء إلى الشريعة، ليس صحيحا، لكن احترام العلماء واجب، ودليلنا على هذا الإمام ابن الجزري نفسه عندما فاته أنْ ينبه على موافقة خلف لشعبة في كلمة دُرّي، لم يشر إليها في المقدمة وإنْ كان ذكرها في صورتها على الصواب.

نبهه عليها تلميذه من اليمن، تلميذ من تلاميذه قال له: يا شيخ أنت ذكرت كذا كذا، وهناك ذكرت أنّ هو اتفق معه، شيخه وابن الجزري نفسه على جلالته وعظمته رَحِمَهُ ٱللَّهُ، -طبعًا لا يأتي واحد من أهل العقيدة يقول لك العظمة والجلال لله، لا أنا أتكلم في إطار البشر طبعًا الكلام مسموع-.

فقصدي مخالفة العلماء إذا كانت مبنيةً على الدليل (دليل علمي) هذا لا تُلحق بسوء الأدب مع العلماء، فكون أنّ واحد يقول الشيخ الإزميري أعلم من أهل العصر نسلم له، الشيخ الإزميري نفسه لم يسلم لنفسه في جميع المسائل، بدليل اختلاف المنهجية عنده أحيانًا يخرج عن ابن الجزري ويضع من عنده باجتهاده في شيءٍ لم يقرأ به على شيوخه، وأحيانًا يتبع ابن الجزري يقول هذا تبعًا لابن الجزري.

لا مثل هذا الأمور، إما إنك تأخذ منهجية معينة فتتبع ابن الجزري فيما يقول؛ لأنه هو صاحب الرواية والعهدة عليه، وإما أنك اخرج عنه وخرجت عن شيوخك سواءً الشيخ الإزميري أو غيره، وخرجت عنه بمنهجيتك، فكما يقول الشيخ أمير: مَن خرج عن ابن الجزري لا يُسند هذا الكلام لابن الجزري.

يعني هذا الطريق لا يُقال إنه من طريق النشر حتى ولو كان متصلًا؛ لأنّ ابن الجزري لم يختره حتى وإنْ كان في الإرشاد، ابن الجزري عنده الإرشاد، وألَف النشر بعد أنْ قرأ بالإرشاد، قرأه وأجيز به وقرأ بمضمنه لكن ما اختار، لم يختر منه هذه الطرق.

فنأتي بعد ثمانمائة سنة على ابن الجزري ونقول وجدنا في الإرشاد أو وجدنا في غاية الاختصار أو وجدنا في الكامل ونستدرك على ابن الجزري، ابن الجزري لا يستدرك عليه إلا ابن الجزري "بالعربي الفصيح"، يعني لازم ابن الجزري يعود إلى الحياة ثم يعيد النظر، وأنا أجزم أنّ لو ابن الجزري لو رجع إلى هذه الحياة لن يغير شيئًا في النشر.

لأنه عاش أكثر من ثلث قرن لم يغير فيه كلمة واحدة، لم يزد فيه، لم يتعقب نفسه فيه، بل إنه شرح بعض غوامض النشر شرحها ولم يغيرها، فاستدراك ابن الجزري وما فعله الشيخ الإزميري وإنْ كانت المحاضرة ليست عن الشيخ الإزميري لكن فقط لبعض مَن يهتم بهذه المسائل.

الشيخ الإزميري الذي فعل ماذا فعل؟ والله لو تقرأ كتب الشيخ الإزميري وكتب الشيخ المتولي -رحمة الله عليهما جميعًا ورحمنا الله معهم، إذا قرأت كتبه لا نستطيع أنْ نجزم لا هو ولا الشيخ المتولي جاءوا بنصٍ من بنات أفكارهم، حتى تحريراتهم كلها كلام ابن الجزري.

تحريرات الشيخ الإزميري هي عبارات ابن الجزري في النشر، ماذا فعلوا؟ أخذوا كلام ابن الجزري في هذه الجزئية ووضعوه عندهم، أخذوا كلام ابن الجزري في هذا ووضعوه عندهم، طبعًا لا يأتي أحد يقول: لا، والله هناك عبارتان أو مسألة فيها كلام، نحن نتكلم على الجل على الغالب، هذه هي صنعة الشيخ الإزميري، وصنعة الشيخ الإزميري فيما سكت عنه ابن الجزري النَّاس يفهمونه خطأ.

يفهمون أنّ هذا الذي عمله الشيخ الإزميري رحمه الله عليه وسماه تحرير النشر فيما سكت عنه صاحب النشر، أو فيما سكت عنه ابن الجزري يظنون أنّ الشيخ الإزميري ألفه حتى نقرأ به، هو ليس كذلك، الشيخ الإزميري ألفه حتى يقول لنا أنّ هذا الطريق الموجود في النشر من المصباح كمثال موجود طريق ثاني مثله موجود في المصباح، لكن ابن الجزري ما أخذه.

هذا الطريق الذي في المصباح ابن الجزري ما أخذه، وهذا الطريق الذي في المصباح ابن الجزري أخذه، وقد يكونا عن شيخٍ واحد، يعني سندان عن شيخٍ واحد ابن الجزري أخذ واحدا وترك الآخر، ولهذا يقولون: وزاد الإزميري قصر المنفصل على ومما زاده.

والله مَن يقرأ بقصر المنفصل لحفص من طريق روضة المعدل، والله يقرأ بشيءٍ لم يذكره ابن الجزري ولم يقرأ به في كتبه، لم يقرأ به في النشر وإنْ زاده الشيخ الإزميري، الشيخ الإزميري لم يزده للقراءة، ولم يزده للإطراء، وإنَّما زاده ليبين لنا أنها الطريق واحدة عن ابن هاشم عن الروضة.

لكن ابن الجزري لم يختره، ونحن ملزمون بما اختاره ابن الجزري وبما وضعه في كتابه، وبما وضعه في طيبته، وإلا هناك مسائل في الطيبة لو تعرضها على الكتب لا تحصلها، الغنة مثلًا للأزرق التي أقاموا الدنيا عليها والبعض يجادل

البعض أنها من الكتاب الفلاني أو من الكامل وهكذا جدال مستعر.

ابن الجزري عندي نص صريح أنّ ابن الجزري قرأ بها بالغنة عن الأزرق لكن ليس من الكتب الموجودة في النشر، وقرأ بها بالأداء المتصل تلاوةً وهي عن طريق الموجز للأهوازي، ولم يذكرها ابن الجزري فلا يأتي أحد يقول لك: هذه الغنة لم يقرأ بها ابن الجزري، لا قرأ بها ووضعها في الطيبة.

ومَن قال أو حذف بيت الطيبة وأدخل **"وهي بجودٍ ترى"** تعدي على ابن الجزري، ابن الجزري ما قال **"وهي بجودٍ ترى"** ما قال، يعني ابن الجزري يعجز عن أنه يحضر رمز ويخرج الأزرق! يعني ابن الجزري لا يستطيع، مثلما قلنا هناك **"والسكت أهملا"**، يعني ابن الجزري لا يقدر أن يقول والسكت أعملا، عين يحذف الهاء؛ لأنه هو قال **"والسكت أهملا"** يحذف الهاء ويضع العين يصير السكت من طريق الدرة وصحيح وواضح ومقروء به.

"والسكت أعملا" ليس مثل **"والسكت أهملا"**، **"السكت أهملا"** نص صريح بأن ابن الجزري لم يقرأ بالسكت من الدرة لخلف، لا تأتي تقول لي نحذف ونضع، والله مع احترامي للعلماء والله يعلم ما مقدار محبتي للعلماء عمومًا وخاصةً أهل القرآن، أهل القرآن هم بركتنا والأموات منهم علمهم بركتنا ولولا الله ثم هم وعلمهم ما تعلمنا، فلا يُزَايد علينا في محبة العلماء.

لكن كما قال سيدنا عمر رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ وهو الحق أذل عمر أو مثل ذلك في عبارة، يعني عمر رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ وهو رجاع إلى الحق وهو أمير المؤمنين، وكان أفضل خلقه في ذلك الوقت بعد رسول الله ﷺ وسيدنا أبي بكر، ومع ذلك امرأة وليس تقليلًا من المرأة كما يظن بعض النَّاس وإنَّما تبجيلٌ للمرأة، المرأة هي الأم هي الزوجة هي الأخت هي، هي، هي التي فيها صلاح المجتمع وهي التي لا قدر الله فيها فساد المجتمع.

فإذا كان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا نفهم النص حق عمر أنه غلبته امرأة من باب التقليل بالمرأة لا، لا يُفهم هذا، هذا لا يفهمه إلا لا أستطيع أنْ أذكر هذا الوصف وإنَّما هو تبجيلٌ لأنّ الحق أحق أنْ يُتبع ولو قيل.

فنقول ابن الجزري يستطيع أنْ يقول: "والسكت أُعملا" عين وتنتهي القضية، ويستطيع أنه يحضر نغم كلمة ويضع فيها رمز الأزرق وتنتهي القضية ليس هناك إشكال، ويستطيع أن يحذف كلمة قل في سكت يعقوب ويضع بدلا منها كَثُر أو أي معنى وينتهي الإشكال.

هذا كتاب ابن الجزري مَن يريد أنْ يخالفه لا ينسب نفسه لابن الجزري، يأتي لك بعض النَّاس يقول لك: لا، والله ابن الجزري بشر وهو حرر، ابن الجزري حرر الروايات التي قرأ بها، لكن أنت هذه الروايات التي تريد أنت تحررها من الكتب على مَن قرأتها؟ هذه الروايات التي حررها ابن الجزري وهذه الأسانيد التي حررها ابن الجزري هو قرأ بها، وقرأ بعدة روايات وبعدة كتب وبعدة، ثم حرر هذه الأسانيد.

مَن يخالفه بحُجَّة أنّ ابن الجزري بشر وهو بشر، وهو سوى التحرير، وهو حلال على ابن الجزري وحرام على غير ابن الجزري، نقول له: نعم، حلال على ابن الجزري حرامٌ عليك إلا إذا قرأت كما قرأ ابن الجزري على شيوخه، وإلا اذهب اقرأ من الكتب واترك النشر.

واحدة من الاثنين سهلة: إما أنك تلتزم بهذا الكتاب ولا تتلاعب فيه؛ لأنّ التدخل في ابن الجزري لعبٌ فيه من المعاصرين طبعًا، حتى لا يقول أحد المتولي، ما فعله الشيخ المتولي رحمة الله عليه هذا قمة في العلم؛ لأنه وإنْ كان في بعض المسائل منهجه تغير مرة يتبع الإزميري ومرة أخرى يخالف الإزميري، مرة يتبع

ابن الجزري ومرة يخرج عن ابن الجزري.

وأقول هذا الكلام لإخواني المبتدئين أما مَن وصل مرحلة الاجتهاد فنقول له: الزم ابن الجزري تجد الخير والبركة، طبعًا النص كبير.

طبعًا هذا الكلام لو رجعتم إلى السلاسل الذهبية هذا الكلام اعتراضهم على قراءة ابن غلبون على أحمد بن صالح هذا الكلام لا يلزم ابن الجزري والكلام طويل إذا جاءت مرة أخرى نستطيع أنْ نقرأه نقرأه ثم نختم.

(طَرِيقُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ عُمَرَ مِنْ طَرِيقِ الْكَامِلِ لِلْهُذَلِيِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعَلَاءِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ بِبَغْدَادَ، وَقَرَأَ عَلَى عَقِيلِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْبَصْرِيِّ، وَمِنْ طَرِيقِ الْخُزَاعِيِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى عَقِيلِ الْمَذْكُورِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي طَاهِرٍ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ عمر بن محمد الْبَغْدَادِيِّ، وَقَرَأَ ابْنُ عَمْرٍو وابْنِ صَالِحٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ الْحُبَابِ بْنِ مُخَلَّدٍ الدَّقَّاقِ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ عَمْرٍو قَرَأَ الْحُرُوفَ).

هذا مما يخرج عن القاعدة الخاصة به؛ لأنّ هناك قال لنا بطريق الأداء فقط، نحن قلنا كلمة فقط هذه ضع تحتها خط أحمر لأننا سنحتاجها، فهذا من المسائل التي نحتاج فيها كلمة فقط، هذه قراءة حروف إذًا انتفى الأداء الكامل.

(إِلَّا أَنَّ ابْنَ عُمر قَرَأَ الْحُرُوفَ وَابْنَ صَالِحٍ قَرَأَ الْقُرْآنَ) ابن صالح هو عند الداني وعند ابن غلبون، (فَهَذِهِ سِتُّ طُرُقٍ عَنِ ابْنِ الْحُبَابِ، وَقَرَأَ ابْنُ الْحُبَابِ وَأَبُو رَبِيعَةَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ نَافِعِ بْنِ أَبِي بَزَّةَ الْبَزِّيِّ الْمَكِّيِ، فَهَذِهِ إِحْدَى وَأَرْبَعُونَ طَرِيقًا عَنِ الْبَزِّيِّ).

ونقف هنا إنْ شاء الله.



الدرس التاسع عشر

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه...

مسّاكم الله جميعًا بالخير الإخوة الحضور، وكل من يشاهدنا في هذا الدرس المبارك من الدروس المباركة، وكل عام أنتم بخير، تقبل الله منَّا ومنكم الصيام والقيام وأعاد الله علينا وعليكم شهر رمضان بالخير والبركة والسرور، ويُعاد علينا وعليكم بالفطر المبارك من الدعاء والمسرات والقبول.

ونواصل -إن شاء الله- في هذه الدروس العلمية المتعلقة بشرح [النشر]، أو التعليق على كتاب [النشر]، وكنا وقفنا قبل رمضان عند نهاية أسانيد رواية (الْبَزِّيِّ) عن ابن كثير، والليلة -إن شاء الله- نبدأ بالقراءة والتعليق على (رِوَايَةُ قُنْبُلٍ: عَنْ أَصْحَابِهِ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ)

۞ **قال بن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: رِوَايَةُ قُنْبُلٍ: عَنْ أَصْحَابِهِ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ طبعًا هناك رواية عن أصحابه ومعناه أن بن قنبل لم يروِ أو ما روى عن ابن كثير مباشرةً إنما نافع يعني عكس قالون وورش؛ فهما رويا عن نافع مباشرةً.

قال الشيخ: (رِوَايَةُ قُنْبُلٍ: عَنْ أَصْحَابِهِ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ. طَرِيقُ ابْنِ مُجَاهِدٍ مِنْ طَرِيقَيْنِ:

الْأُولَى: طَرِيقُ أَبِي أَحْمَدَ السَّامَرِّيِّ عَنْهُ مِنْ أَرْبَعِ طُرُقٍ: فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ وَهِيَ الْأُولَى عَنِ السَّامَرِّيِّ مِنْ طَرِيقِي: الشَّاطِبِيَّةِ وَالتَّيْسِيرِ قَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَيْهِ)، يعني الداني قرأ بها على فارس.

(وَمِنْ تَلْخِيصِ ابْنِ بَلِّيمَةَ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ نَبْتِ الْعُرُوقِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ الصَّقَلِّيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى فَارِسٍ، وَمِنَ الْإِعْلَانِ قَرَأَ بِهَا الصَّفْرَاوِيُّ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ خَلَفِ اللهِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ الْفَحَّامِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ فَارِسٍ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِيهِ). وهو فارس ابن أحمد.

(طَرِيقُ أَبِي الْعَبَّاسِ بْنِ نَفِيسٍ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنْهُ مِنْ سَبْعِ طُرُقٍ: مِنَ [التَّجْرِيدِ] قَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ عَلَيْهِ، وَمِنَ [الْكَافِي] قَرَأَ بِهَا ابْنُ شُرَيْحٍ عَلَيْهِ)، أي: ابن فحام قرأ على بن نفيس (وَمِنْ [رَوْضَةِ الْمُعَدَّلِ] قَرَأَ بِهَا الشَّرِيفُ مُوسَى الْمُعَدَّلُ عَلَيْهِ)، أي: على بن نفيس يعني هؤلاء الثلاثة: ابن الفحام صاحب كتاب [التشغيل]، وابن شعيب صاحب [الكافي]، والمعدل صاحب [الروضة] كلهم -هؤلاء الثلاثة- قرأوا على ابن نفيس.

(وَمِنَ الْإِعْلَانِ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ قَرَأَ بِهَا الصَّفْرَاوِيُّ عَلَى عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ يَحْيَى بن الْخُلُوفِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِيهِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الْخَشَّابِ وَعَبْدِ الْقَادِرِ الصَّدَفِيِّ وَأَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي دَاوُدَ الْفَارِسِيِّ، وَقَرَأَ الثَّلَاثَةُ عَلَى ابْنِ نَفِيسٍ، وَمِنَ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَيْهِ) أي: على ابن نفيس. طبعًا هذه الطرق الثلاثة التي في الأعلام سنحتاجها بعد ذلك -إن شاء الله- في أسانيد قراءة أبي عمر سنرجع لهذا المكان، ونركز عليه؛ لأنه هناك سيأتينا في إحدى الروايتين لأبي عمرو خالدة [النشر] فحله وصوابه هو هنا -إن شاء الله-.

(طَرِيقُ الطَّرَسُوسِيِّ وَهِيَ ثَالِثَةُ الكتابين: [الْمُجْتَبَى] لَهُ) أي: الطرسوسي ([الْعُنْوَانِ]، قَرَأَ بِهَا أَبُو الطَّاهِرِ بْنُ خَلَفٍ) وهو صاحب كتاب العنوان (عَلَى أَبِي

الْقَاسِمِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الطَّرْسُوسِيِّ)، وهو صاحب كتاب [الْمُجْتَبَى].

(طَرِيقُ أَبِي الْقَاسِمِ الْخَزْرَجِيِّ، وَهِيَ الرَّابِعَةُ عَنْهُ مِنْ كِتَابِهِ [الْقَاصِدِ]، وَقَرَأَ بِهَا أَبُو الْقَاسِمِ الْخَزْرَجِيُّ وَالطَّرْسُوسِيُّ وَابْنُ نَفِيسٍ وَفَارِسٌ –أَرْبَعَتُهُمْ- عَلَى أَبِي أَحْمَدَ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ حَسْنُونَ السَّامَرِّيِّ؛ فَهَذِهِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ طَرِيقًا لِلسَّامِرِيِّ).

(وَالثَّانِيَةُ: طَرِيقُ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدٍ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ: ثَابِتُ بْنُ بُنْدَارٍ مِنْ طَرِيقَي: ابْنِ الطَّبَرِ وَسِبْطِ الْخَيَّاطِ مِنْ كِتَابِ [الْكِفَايَةِ]. أي: الكفاية في القراءات الست (مِنْ كِتَابِ [الْكِفَايَةِ]لَهُ، قَرَأَ بِهَا أَبُو الْيُمْنِ الْكِنْدِيُّ عَلَيْهِمَا) يعني: أبو اليمن الكندي قرأ على ابن الطبر وقرأ على سبط الخياط.

(وَقَرَآ) (ابن الطبر وسبط الخياط) (على ثَابِتِ بْنِ بُنْدَارٍ وَابْنِ سَوَّارٍ مِنْ كِتَابِ [الْمُسْتَنِيرِ] لَهُ، وَأَبُو بَكْرٍ الْقَطَّانُ قَرَأَ بِهَا الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ الْهَمَذَانِيُّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْمَزْرَفِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْمَقْدِسِيِّ الْقَطَّانِ)، طبعًا هنا نلاحظ بالنسبة إلى أبي علاء الهمذاني: الشيخ ابن الجزري لم يقل: ومن كتاب [الغاية] وإنما قال: طريق أبي بكر القطان، قرأ بها الحافظ أبو العلاء على المزرفي، والمزرفي قرأ بها على بن القطان وهنا هذه الطريق ليست من كتاب [غاية الاختصار] لاختار لماذا؟ لأن الشيخ لم يصرح بكتاب [الغاية] هذه واحدة.

كتاب [السلاسل الذهبية] للدكتور/ أيمن سويد –حفظه الله- جعل الإسناد من عند ابن الجزري إلى أبي العلاء جعله هو نفس الإسناد الذي قرأ به ابن الجزري، طريق الدارقطني في رواية قالون، ولما وصل إلى أبي العلاء جعلها من قراءة أبي العلاء عن المزرفي؛ معنى ذلك أن الإسناد هو من قراءة أبي العلاء على شيخه الحداد وهو علي بن الحسن بن أحمد الحداد، وطبعًا الشيخ هنا نبّه على أن هذه الطريق ليست من كتاب غاية [الاختصار] وهي فعلًا ليست من كتاب

الاختصار، لكن الطريق من عند ابن الجزري إلى أبي العلاء لا يعرفه، يعني الشيخ ما ذكره، هناك طريق الدارقطني ذكره، قال: قرأت على ابن اللبّاد على ابن مؤمن على.. على.. إلى أن وصل إلى الدارقطني.

هنا الشيخ يقول أبو بكر القطان من قرءاة أبي العلاء، طبعًا هذه السلاسل: أنا أرى أنه اجتهاد، وليس بمحله وسنذكر الأسباب -إن شاء الله-.

إذا كان السبب المذكور أو الاجتهاد الذي ذكره صاحب كتاب [السلاسل] ليس هو المراد أولا: الاعتراض على [السلاسل الذهبية] أنها جعلت هذا السبب في المتن، ونحن قلنا دائمًا: هذا خطأ منهجي، وهذه من الأخطاء التي في [السلاسل الذهبية] -لا شك في ذلك- على أن تجعل أسانيد، وتسمى أسانيد نشرية، وتجعل إسناد لابن الجزري لم يذكره في [النشر]، وتجعله في المتن هذا خطأ.

أي واحد غير متخصص عندما يرى هذا الإسناد في كتاب [السلاسل الذهبية] يدرك أو يعلم أو يفهم أن هذا الإسناد هو الذي جاء به ابن الجزري ووضعه ابن الجزري؛ وهذا -كما قلنا- تدخل في المتن أو تدخل النص: عندما تريد أن تحقق كتاب (الخطاة): هذا تدخل في المتن أو تدخل في النص. الأولى: وهذا الذي اقترح على من يتولى كتاب [السلاسل الذهبية] أن ينظر فيه، ويجعل هذه الأسانيد التي أدخلت على أسانيد ابن الجزري، أن يجعلها في الحاشية ويسلم من الانتقاد، أما وضعها في المتن فلأنها تعطي هذا الشيء؛ تعطي أن هذه الأسانيد هي أسانيد ابن الجزري -بالجزم- وهذا غير صحيح، الشيخ نفسه -حفظه الله- لا يجزم بذلك، ولا يستطيع أن يجزم بذلك أي أحد، لماذا؟ لأننا ليس عندنا نص من ابن الجزري.

نحن قلنا: الشيخ وضع الإسناد عند الدارقطني وهو صفحة مائتين وواحد

وستين، ولنرجع إليه في صفحة مائتين وواحد وستين، الشيخ ابن الجزري ذكر في إسناد طريق الدارقطني قال: قرأت بها عن ابن اللباد، وقرأ عن بن مؤمن، وقرأ أحمد عن بن غزال، وقرأ على الشيخ الداري، وقرأ على ابن الكاف، وقرأ على الحافظ أبي علاء، وقرأ على أبي حسن الحداد، وقرأ على أبي بكر.

في [السلاسل الذهبية] وضعت هذا الطريق وهو طريق القطان جعله من قراءة ابن الجزري على ابن اللباد على ابن مؤمن على أحمد بن غزال على الشهيد الدائر على بن الكاف على الحافظ بن علاء، ومن قراءة أبي العلاء على المصدر؛ يعني أخذ هذا الإسناد الذي هو الدارقطني ورتّبه على إسناد المصدر، أنا لا أقول: أن هذا الكلام خطأ، لكن أقول: أنه غير صواب، لماذا؟ أولًا: ما عندنا دليل، وأنا رجعت إلى كتب التراجم، حتى جاء تعريف ابن عساكر والكتب التي ترجمت لأبي العليل حسن الحداد؛ ما وجدت أي مصدرٍ يقول: إن أبا عليل حسن الحداد قرأ على القطان -لم يقل أحد-، وهي كلها تذكر في ترجمة المزرفي أنه قرأ على القطان، وفي ترجمة القطان تذكر أن المزرفي قرأ عليه وأن القطان شيخٌ له.

ألا يمكن أن يكون الشيخ ابن الجزري قرأ من نفس إسناد الدارقطني إلى أن وصل على المزرفي على القطان؛ نقول له: إذا كان هذا صحيحًا فالأولى أن نشغله من سند ابن الجزري لكتاب الغاية؛ لأن هذا السند -سند الدارقطني- هو نفسه سند ابن الجزري في كتاب [الغاية] -هو نفسه- فنقول بأنه: من إسناد كتاب [غاية الاختصار] يكون السند هذا الأداء، يكون سند أداء؛ فيكون متصل من عند ابن الجزري إلى المزرفي إلى القطان؛ وبهذا فأنا لا أقول لهؤلاء الثلاثة أنه خطأ لا يجزم بخطئه، لكن نجزم بعدم صوابه.

ابن الجزري سكت عن هذا الإسناد أو لم يذكر إسناده إلى أبي العلاء في هذه الرواية أو في هذا الطريق الأول: أن لا تجعله من كتاب [الغاية]؛ لأنه ليس بكتاب [الغاية]، لكن نجعله نفس السند الذي قرأ به ابن الجزري كتاب [الغاية] هو نفسه

السند الذي قرأ به هذه الطريق وتكون الإشكالية عند أبي العلاء أنه لم يختر هذا الطريق أو هذه الرواية عن شيخه المزرفي عن القطان لم يجعلها في كتابه -والله تعالى أعلم-.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَقَرَأَ بِهَا الْقَطَّانُ وَابْنُ سَوَّارٍ وَثَابِتٌ -ثَلَاثَتُهُمْ- عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَرْجِ ابْنِ عُمَرَ بْنِ الْحَسَنِ الضَّرِيرِ الْوَاسِطِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي طَاهِرٍ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُبَارَكِ الْمُؤَدِّبِ الْبَغْدَادِيِّ فَهَذِهِ أَرْبَعُ طُرُقٍ لِصَالِحٍ)

ولكن **كيف** تقول لنا: الثانية طريق صالح بن محمد من ثلاث طرق، وهنا تقول لنا: هذه أربعة طرقٍ لصالح؟ فهي هكذا أربع طرق بينما هو قال ثلاث طرق كيف تكون الأربعة؟

الطبر، والسبط، وابن سوار، والحطاب.

الطالب: اضرب مثالا ثلاث كتب

الشيخ: لأنه الاثنين من كتاب واحد، الرابع ما أدري أبو القطان ما ذكره الكتاب.

الطالب: الرابع ليس منهم؟

الشيخ: ما أدري ما قرأ الكتاب، والرابع ليس منهم، وهذا جرى كثيرًا عند ابن الجزري.

في [العنوان] هنا يقول لك: خمس طرق -مثلا- ثم في نهاية يقول لك: هذه سبع طرق، أو عشرة.

(وَقَرَأَ صَالِحٌ وَالسَّامَرِّيُّ عَلَى الْأُسْتَاذِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُجَاهِدٍ الْبَغْدَادِيِّ).

ابن الجزري نتفق معه شخصيًا -وهذا ضعف مني -وليس من خلل عند الشيخ -رحمه الله عليه- لكن ضعفًا مني لو قلت أنه يرد هذا وإن هذه منهجيته يطلع لك في قراءة ثانية أو في مكان آخر ويخالف هذه المنهجية، وهذا هو السبب في عدم الخروج بعدد محدد في عدد الطرق النشرية.

هو قال: سبعًا ثم في مكان ثانٍ حددها يقول: تسعمائة وثمانين وهي الخاصة بالكتب التي هي دون تعرف الأعداد، والأعداد ألف وثلاثة عشر تقريبًا. المشكلة أن ابن الجزري قال: أربعة فنقول: أربعة على نيته، وأربعة على تعداده؛ فلو أن أحد الباحثين يدرس هذه القضية في هذا الجزء من [النشر]، في قصد بعض الأسانيد ويحاول أن يستخرج كل الطرق بكل الاحتمالات.

(وَقَرَأَ صَالِحٌ وَالسَّامَرِّيُّ عَلَى الْأُسْتَاذِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُجَاهِدٍ؛ فَهَذِهِ ثَمَانُ عَشْرَةَ طَرِيقًا لِابْنِ مُجَاهِدٍ؛ وَإِذَا أُسْنِدَتْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ مِنْ كِتَابِ [السبعة] لِابْنِ مُجَاهِدٍ تَعْلُو جِدًّا) يعني ما تعلو كثيرا، ولكن تعلو درجة واحدة، لماذا؟ لأن المؤلف -وهو الإمام ابن الجزري- بينه وبين ابن مجاهد في كتاب [السبعة] سبعة رجال فقط، وبين ابن الجزري وبين ابن مجاهد في كتاب [المجتبى] ثمانية أشخاص، وبين ابن الجزري وابن مجاهد في كتب: [التيسير، والتشغيل، والإعلام، والعنوان] بين ابن الجزري وابن مجاهد تسعة، وبين ابن الجزري وابن مجاهد في كتاب [الإعلام]و [تلخيص بن بريمة] عشرة؛ فلو عددناها ستأتي عالية عنها بدرجة، فالشيخ يقول: (فإِذَا أُسْنِدَتْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ مِنْ كِتَابِ [السبعة] لِابْنِ مُجَاهِدٍ تَعْلُو جِدًّا -كَمَا قَدَّمْنَا- فَيَكُونُ تِسْعَ عَشْرَةَ طَرِيقًا).

طبعًا هنا أيضًا من الملحوظات على [السلاسل الذهبية]: الشيخ جعل هذه الطرق من كتاب [السبعة]، طبعًا لما جاء الشيخ يتكلم على الطرق أو الكتب الأصول التي أخذ منها ابن الجزري رواية فنبل ذكر فيها كتاب [السبعة]، ولما جاء

وعمل المشجَّرات في الطرق لما وصل إلى ابن مجاهد جعل بين قوسين [السبعة]، ونحن قلنا: إن هذا الصنيع، الذي لا يفهم التخصص سيفهم أن هذه الطرق من عند ابن الجزري إلى ابن مجاهد، أخذها ابن الجزري بإسناده في كتاب [السبعة]؛ لأنه ما كتب كتاب [السبعة]؛ وهذا غير صحيح وليس صوابًا.

أولًا: ابن الجزري يقول: (فَإِذَا أُسْنِدَتْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ مِنْ كِتَابِ [السبعة]) ولكنها ما أسندت، هو لم يسندها من كتاب [السبعة]؛ وهذا نص على أنه ما أسندها كأنه يقول: لو أسندناها ستكون تسعة عشرة؛ ما معنى هذا في كلام العرب؟ فإذا أسندت تكون كذا؛ معناه أنه لم يسندها، وأنه لو أسندها فلا يحتاج أن يقول: أنها ثمانية عشر، ولو أسندناها وهم.-هذه نقطة...

والنقطة الثانية: ليست من كتاب [السبعة] لماذا؟ طبعًا اضطر أن نقول: لماذا؟ نقول: في [السلاسل الذهبية] لما وصل إلى ابن مجاهد جعلها -يعني من علم المجاهد إلى النبي ﷺ كما هو في [السبعة]-، وربما هذا السبب الذي جعل الشيخ يقول: إنها من كتاب [السبعة]؛ وهي ليست من كتاب [السبعة] -كما سنعرف-.

لكن لماذا ليست من كتاب [السبعة]؟ لأن الشيخ ابن الجزري يقول: إن هذه الأسانيد بالأداء ولو أخذت ورجعت إلى كتب التراجم كلها، في هذه الكتب ستجد أن كل طبقة قرأت على الشيخ: فلان قرأ على فلان، وفلان قرأ على فلان، لكن ابن الجزري ليس عنده سندٌ بالتلاوة كلها إلى ابن مجاهد في كتاب [السبعة]؛ ولهذا لما رجعنا إلى كتاب [السبعة] -ما أدري صفحة كم؟ لكن ممكن تطلعه من الفهرس- إسناد ابن الجزري في كتاب [السبعة] يمشي بالتلاوة...

الطالب: مائتان وأربعة عشر.

الشيخ: مائتان وأربعة عشر.... ابن الجزري في كتاب [السبعة] يمشي بالتلاوة:

قرأت بمضمنه القرآن، وتلوته على فلان وفلان وفلان إلى أن يصل إلى أبي يمنى الكندي، وبعد أبي يمنى الكندي الباقي كله إجازة وليس تلاوة.

(وقرأت القرآن بمضمنه على الشيخ محمد بن البغدادي،.. وأخبراني أنهما قرآ على شيخهما فلان، قال: قرأت على الشيخ فلان، قال: قرأت على أبي يمنى الكندي؛ هذه كلها أسانيد تلاوة. قال الكندي: أنا -يعني: أخبرنا به أبو الحسن وأخبرنا فلان وأخبرنا فلان؛ إذًا لا يوجد إسناد لابن الجزري في كتاب [السبعة] بالتلاوة بمضمن الكتاب كله تلاوةً. طبعًا إلا في قراءة عاصم كما عرفنا بعد ذلك؛ فلا يمكن أن نجعل هذا الإسناد من كتاب [السبعة] نجعله من طريق من هذه الكتب؛ فابن الجزري وصل إلى ابن مجاهد ليس من سنده هو في كتاب [السبعة] وإنما وصله عن طريق هذه الكتب التي اختارها، يعني ابن الفحام والصفراوي وابن نفيس والمجموعة هذه كلها عندهم إسناد اتصل إلى ابن مجاهد في هذه الرواية بالتلاوة، لكن ابن الجزري ما عنده إسنادٌ بالتلاوة من كتاب [السبعة] وإنما عنده إسناد متصل بالتلاوة في هذه الطريق. فإدخالها على أنها من إسناد ابن الجزري في كتاب [السبعة] أرى أن الأمر غير دقيق -والله أعلم-.

طبعًا الشيخ في كثير من الأماكن في [السلاسل الذهبية] يُدخل [السبعة] على أنها من المصادر في بعض هذه الطرق؛ وهذا منهج نختلف معه فيه.

(طَرِيقُ ابْنِ شَنَبُوذَ) عَنْ قُنْبُلٍ مِنْ طَرِيقَيْهِ: طَرِيقُ الْقَاضِي أَبِي الْفَرَجِ مِنْ طَرِيقَيْنِ: أَبُو تَغْلِبَ، وَهِيَ الْأُولَى عَنْهُ مِنْ كِفَايَةِ سِبْطِ الْخَيَّاطِ، قَرَأَ بِهَا أَبُو الْقَاسِمِ الْحَرِيرِيُّ وَسِبْطُ الْخَيَّاطِ عَلَى أَبِي الْمَعَالِي ثَابِتِ بْنِ بُنْدَارٍ، وَمِنْ كِتَابِ الْمُسْتَنِيرِ أَيْضًا لِابْنِ سَوَّارٍ، وَمِنَ الْمِصْبَاحِ قَرَأَ بِهَا أَبُو الْكَرَمِ عَلَى عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَتَّابٍ وَثَابِتِ بْنِ بُنْدَارٍ، وَقَرَأَ بِهَا ثَابِتٌ وَعَبْدُ السَّيِّدِ وَابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي تَغْلِبَ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَلْحَمِيِّ)، طبعًا (أبو تغلب) هذا هو

الصواب؛ لأن في بعض النسخ أو ربما يكون في المطلوب أبو ثعلب، لا، هو أبو تغلب (التاء والغين).

(فَهَذِهِ خُمسُ طُرُقٍ لِأَبِي تَغْلِبَ، أَبُو نَصْرٍ الْخَبَّازُ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنْ أَبِي فَرَجٍ مِنَ الْكِفَايَةِ، قَرَأَ بِهَا السِّبْطُ عَلَى جَدِّهِ أَبِي مَنْصُورٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْخَيَّاطِ، وَمِنَ الْمِصْبَاحِ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ، قَرَأَ بِهَا أَبُو الْكَرَمِ عَلَى وَالِدِهِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ وَعَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ الْفَرَجِ الدِّينَوَرِيِّ، وَعَلَى عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَتَّابٍ، وَمِنْ كِتَابِ [تَلْخِيصِ أَبِي مَعْشَرٍ]، وَقَرَأَ بِهَا هُوَ وَأَبُو مَنْصُورٍ وَالدِّينَوَرِيُّ وَعَبْدُ السَّيِّدِ وَالْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ عَلَى أَبِي نَصْرٍ أَحْمَدَ بْنِ مَسْرُورِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْخَبَّازِ)، وهو صاحب كتاب [المفيد].

(فَهَذِهِ خَمْسُ طُرُقٍ لِأَبِي نَصْرٍ، لكن هل نقول الآن: إن هذه الطريق من كتاب [المفيد] قد تكون هي في كتاب [المفيد] لكن كونها في كتاب [المفيد] لا يعني أن ابن الجزري أخذها منه، وإنما رواها بسنده الموصل إلى هذا الكتاب.

(وَقَرَأَ أَبُو نَصْرٍ وَأَبُو تَغْلِبَ كِلَاهُمَا عَلَى الْقَاضِي أَبِي الْفَرَجِ الْمُعَافَى بْنِ زَكَرِيَّا بْنِ طِرَازٍ النَّهْرَوَانِيِّ الْجَرِيرِيِّ -بِالْجِيمِ الْمَفْتُوحَةِ-)، حتى يوضح لنا: نسبةً إلى ابن جرير الطبري؛ لأنه من تلاميذه.

(فَهَذِهِ عَشْرُ طُرُقٍ عَنِ الْقَاضِي أَبِي الْفَرَجِ)، طبعًا هذه الطرق الكندي هذه كلها موجودة في كتاب [طبقات القراء السبعة] لابن سلاب.

(طَرِيقُ الشَّطَوِيِّ عَنِ ابْنِ شَنَبُوذَ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ: (الْأُولَى) الْكَارُوزِينِيُّ مِنْ كِتَابِ [الْمُبْهِجِ]، وَكِتَابِ [الْمِصْبَاحِ]، قَرَأَ بِهَا أَبُو مُحَمَّدٍ سِبطُ الْخَيَّاطِ وَأَبُو الْكَرَمِ الشَّهْرُزُورِيُّ عَلَى شَيْخِهِمَا الشَّرِيفِ أَبِي الْفَضْلِ عَز الشَّرَفِ الْعَبَّاسِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْكَارَزِينِيِّ، طَرِيقُ السُّلَمِيِّ وهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ الشَّطَوِيِّ مِنْ

كِتَابِ [الْكَامِلِ]، قَرَأَ بِهَا عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الذَّارِعِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ السُّلَمِيِّ، طَرِيقُ ابْنِ سَيَّارٍ وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنِ الشَّطَوِيِّ مِنَ الْجَامِعِ لِابْنِ فَارِسٍ، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي طَاهِرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّارٍ، وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ سَيَّارٍ وَالسُّلَمِيُّ وَالْكَارَزِينِيُّ عَلَى أَبِي الْفَرَجِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُوسُفَ الشَّطَوِيِّ وَغَيْرِهِ، (فَهَذِهِ) أَرْبَعُ طُرُقٍ لِلشَّطَوِيِّ. وَقَرَأَ الْقَاضِي أَبُو الْفَرَجِ وَالشَّطَوِيُّ عَلَى الْأُسْتَاذِ الْكَبِيرِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَيُّوبَ بْنِ الصَّلْتِ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ شَنَبُوذَ الْبَغْدَادِيِّ؛ فَهَذِهِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ طَرِيقًا عَنِ ابْنِ شَنَبُوذَ، وَقَرَأَ هُوَ) وهو ابن شنبوذ.. وَابْنُ مُجَاهِدٍ عَلَى أَبِي عُمَرَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ جُرْجَةَ الْمَخْزُومِيِّ الْمَكِّيِّ الْمَعْرُوفِ بِقُنْبُلٍ؛ (فَهَذِهِ) اثْنَتَانِ وَثَلَاثُونَ طَرِيقًا عَنْ قُنْبُلٍ، وَقَرَأَ الْبَزِّيُّ وَقُنْبُلٌ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلْقَمَةَ بْنِ جَابِرِ بْنِ عُمَرَ بْنِ صُبْحِ بْنِ عَوْنٍ الْمَكِّيِّ النَّبَّالِ الْمَعْرُوفِ بِالْقَوَّاسِ، وَقَرَأَ الْقَوَّاسُ عَلَى أَبِي الْإِخْرِيطِ وَهْبِ بْنِ وَاضِحٍ الْمَكِّيِّ، زَادَ الْبَزِّيُّ فَقَرَأَ أَيضًا عَلَى أَبِي الْإِخْرِيطِ الْمَذْكُورِ، وَعَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عِكْرِمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ كَثِيرِ بْنِ عَامِرٍ الْمَكِّيِّ وَعَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ زِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ يَسَارٍ الْمَكِّيِّ)، طبعًا هذا السند في كتاب [السبعة].

(وَقَرَأَ الثَّلَاثَةُ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ قُسْطَنْطِينَ الْمَكِّيِّ الْمَعْرُوفِ بِالْقِسْطِ، وَقَرَأَ الْقِسْطُ عَلَى أَبِي الْوَلِيدِ مَعْرُوفِ بْنِ مُشْكَانَ وَعَلَى شِبْلِ بْنِ عَبَّادٍ الْمَكِّيَّيْنِ، وَقَرَأَ الْقِسْطُ أَيْضًا وَمَعْرُوفٌ وَشِبْلٌ عَلَى شَيْخِ مَكَّةَ وَإِمَامِهَا مِنْ قِرَاءَةِ أَبِي مَعْبَدٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ كَثِيرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ زَاذَانَ بْنِ فَيْرُوزَانَ بْنِ هُرْمُزَ الدَّارِيِّ الْمَكِّيِّ؛ فَذَلِكَ تَتِمَّةُ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ طَرِيقًا عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ. وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ عَلَى أَبِي السَّائِبِ عَبْدِ اللهِ بْنِ السَّائِبِ بْنِ أَبِي السَّائِبِ الْمَخْزُومِيِّ، وَعَلَى أَبِي الْحَجَّاجِ مُجَاهِدِ بْنِ جَبْرٍ الْمَكِّيِّ، وَعَلَى دِرْبَاسٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَرَأَ

ابْنُ كَثِيرٍ عَلَى أَبِي السَّائِبِ) الشيخ هنا ذكر لنا ثلاثة شيوخ: على أبي السائب، وعلى أبي الحجاج -الذي هو مجاهد-، وعلى درباس؛ الإسناد المتصل في الكتب المذكورة: [المصباح، والتجريد، والمستنير، والتيسير]، ومن كتب التفسير ما رجعت إليها؛ لكن ظنًا، لكن هذه إسنادها من قراءة ابن كثيرٍ على مجاهد – فقط- يعني ما ذكرت قراءة ابن كثير على أبي السائب وعلى درباس؛ فعلى أبي الحجاج مجاهد بن جبر: هذا هو الإسناد المتصل عن ابن كثير عن مجاهد للنبي ﷺ إسناد المتصل من ابن كثير للنبي ﷺ هو عن طريق أبي الحجاج مجاهد ابن جبر، لكن الإسناد عن ابن كثير بقراءاته على أبي السائب، وقراءته على درباس؛ هذا موجود بكتاب [المصباح] -وهذه النقطة ننبه عليها-؛ يعني الآن لما تأتي فتقول: ما فائدة إيضاح؟ فيأتيك واحد مثلًا يقول: تجيزني بقراءة كتاب [التجريد] ؛ فلا تقل له: ابن كثير قرأ على أبي السائب، وعلى درباس، وعلى مجاهد، فهكذا تحقق الإسناد؛ لأن في [التجريد] قراءة ابن كثير على مجاهد فقط، وكذلك لو أردت أن تسنده من كتاب [السبعة]؛ لأن في [السبعة] ابن مجاهد صاحب كتاب [السبعة] أسند قراءة ابن كثير من قراءته على مجاهد،لم يسندها على قراءة من قراءته على أبي السائب عبد الله، وعلى درباس؛ لكن في كتاب [المصباح]: الثلاثة كلها موجودة، فقراءة ابن كثير على هؤلاء الثلاثة كلها موجودة في كتاب [المصباح]؛ وهذه نقطة ننتبه إليها في [النشر]، وفي الإجازات أيضًا لا نجعلها عامة هكذا. وطبعًا أنا نبهت عليها هنا من باب التنبيه؛ ولهذا لو أخذناها في كل رواية، وفي كل طريق سيضيع علينا الوقت، لكن أيضًا هذه نقطة تصلح لأن تكون بحثًا من بحوث الترقية، يعني تصلح أن تتصل هذه الأسماء أو هذه الطرق التي يُجملها ابن الجزري، يعني لو أخذنا هذه الكلام على ظاهره معناه أن ابن كثير قرأ على أبي السائب، على مجاهد، وعلى درباس -هؤلاء الثلاثة- من جميع الكتب التي ذكرها في رواية قنبل -يُفهم هذا- وهو أخذ رواية قنبل من عدة كتب: من

[التجريد، والإعلان، والروضة، والقاصد، والمجتبى، والعنوان]، طبعًا [اللوا] ليس فيه أسانيد.

لكن سيفهم أن هذه الكتب الثلاثة كلها تسند قراءة ابن كثير عن هؤلاء الثلاثة؛ وهذا ليس هو الصواب، فغالبيتها أو أكثرها عن مجاهد؛ فلو قام أحدٌ بجرد هذه يعني يطبق -وهي سهلة لا تأخذ وقتًا: يعني بحث مثل هذا لا يأخذ شهرًا تقريبًا، يعني لو أخذنا مثل هذا إذن نرى أول شيء: الطرق، ما هي الكتب التي أخذها ابن الجزري في قراءة قنبل؟ نأخذها واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، ثم نأتي عند ابن كثير: نهاية الإسناد في كتاب [التجريد] سنحصل مثلًا ابن كثير على مجاهد إلى النبي ﷺ لن نحصل ابن كثير على أبي السائب على.. على... إذًا أبو السائب، والدرباس يخرجان؛ إذًا ليسا مسندين من كتاب [التجريد] وهكذا، فاعتقد أنه لو أن أحدًا يقوم بها تكون هذه فكرة دراسة جيدة متعلقة بأسانيد ابن الجزري -والله أعلم-.

(وَقَرَأَ عَبْدُ اللهِ بْنُ السَّائِبِ عَلَى أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ وَعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَقَرَأَ مُجَاهِدٌ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاس، أيضا لاحظ هنا: أن مجاهدًا قرأ على عبد الله بن عباس؛ هذا الإسناد بهذه الطريقة يعني هذه المجموعة كلها: أن قراءة عبد الله بن السائب على أبي بن كعب وعمر بن الخطاب وقراءة مجاهد على عبد الله بن عباس، وعبد الله بن السائب، مجاهد على عبد الله بن عباس في الكتب هذه كلها [التجريد، والمستنير...]، ليس فيها قراءة مجاهد على عبد الله بن السائب، وهنا يعني مثلًا في كتاب [السبعة] سنحصّل أن مجاهدًا قرأ على عبد الله بن عباس، ولم يقرأ على عبد الله بن السائب بن أبي السائب. وهذا مثال ثم لن نطيل عليكم بعد ذلك.

وَعبد الله بن السّائِبِ، وقَرَأَ دِرْبَاسٌ عَلَى مَوْلَاهُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَى أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَقَرَأَ أُبَيٌّ وَعُمَرُ وَزَيْدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ).

(-وَتُوُفِّيَ ابْنُ كَثِيرٍ سَنَةَ عِشْرِينَ وَمِائَةٍ- بِغَيْرِ شَكٍّ)، ونحن قلنا: إن هذا فيه تلميحٌ بالرد على الداني وابن الباذج وغيرهما الذين قالوا: إنه توفي بعد هذا التاريخ.

(وَمَوْلِدُهُ) أي:مولد ابن كثير (سَنَةَ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ، وَكَانَ إِمَامَ النَّاسِ فِي الْقِرَاءَةِ بِمَكَّةَ -لَمْ يُنَازِعْهُ فِيهَا مُنَازِعٌ-، قَالَ ابْنُ مُجَاهِدٍ: لَمْ يَزَلْ هُوَ الْإِمَامَ الْمُجْتَمَعَ عَلَيْهِ بِمَكَّةَ حَتَّى مَاتَ.

وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: قُلْتُ لِأَبِي عَمْرٍو قَرَأْتَ عَلَى ابْنِ كَثِيرٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، خَتَمْتُ عَلَى ابْنِ كَثِيرٍ بَعْدَمَا خَتَمْتُ عَلَى مُجَاهِدٍ. وَكَانَ أَعْلَمَ بِالْعَرَبِيَّةِ مِنْ مُجَاهِدٍ)، يعني ابن كثير أعلم بالعربية -وطبعًا هنا العربية المقصود بها: ليس الألفاظ يعني ليست مفردات اللغة، وإنما المقصود بها: النحو.

(وَكَانَ أَعْلَمَ بِالْعَرَبِيَّةِ مِنْ مُجَاهِدٍ)، لأن السابقين كانوا يقولون: فلانٌ قويٌ في اللغة ضعيفٌ في العربية أو العكس، يعني قوي في العربية ضعيف في اللغة؛ فاللغة عندهم: هي المفردات هي الألفاظ، والعربية عندهم: هي النحو-الذي نسميه الآن(النحو)-، وهذه ذكرنا سابقًا من الأشياء أو المصادر التي أتذكر أني قرأتها بها: كتاب [الخاطريات] للإمام ابن جني في آخره تقريبًا ذكر ربما عن ابن عباس ثعلب، أو يعني عن إمامين من أئمة اللغة: أحدهما قويٌ في اللغة، وضعيف في العربية والآخر عكسه.

(وَكَانَ فَصِيحًا بَلِيغًا مُفَوَّهًا أَبْيَضَ اللِّحْيَةِ طَوِيلًا أَسْمَرَ جَسِيمًا أَشْهَلَ) طبعًا الشهل بالشين المعجمة والهاء من أوصاف العين، ويقال أيضًا: الشهلة بزيادة التاء وهو حمرة في سواد العين، وقالوا: رجلٌ أشهل وامرأة شهلاء، ونقل الأزهري عن الليث أن الشهل خاصٌ بوصف النساء، إذا ركِّب معه الكهل؛ فلا يقال: رجلٌ شَهَلٌ وكَهَلٌ، وإنما يقال: امرأة شهل وكهل -والله أعلم-.

(أَشْهَلَ يَخْضِبُ بِالْحِنَّاءِ عَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ، لَقِيَ مِنَ الصَّحَابَةِ عَبْدَ اللهِ بْنَ الزُّبَيْرِ وَأَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ وَأَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ).

-وَتُوُفِّيَ الْبَزِّيُّ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ- وَمَوْلِدُهُ سَنَةَ سَبْعِينَ وَمِائَةٍ، وَكَانَ إِمَامًا فِي الْقِرَاءَةِ مُحَقِّقًا، ضَابِطًا، مُتْقِنًا لها، ثقة فيها، انْتَهَتْ إِلَيْهِ مَشْيَخَةُ الْإِقْرَاءِ بِمَكَّةَ، وَكَانَ مُؤَذِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ).

(-وَتُوُفِّيَ قُنْبُلٌ سَنَةَ إِحْدَى وَتِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ- وَمَوْلِدُهُ سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ، وَكَانَ إِمَامًا فِي الْقِرَاءَةِ، مُتْقِنًا، ضَابِطًا، انْتَهَتْ إِلَيْهِ مَشْيَخَةُ الْإِقْرَاءِ بِالْحِجَازِ، وَرَحَلَ إِلَيْهِ النَّاسُ مِنَ الْأَقْطَارِ.

(-وَتُوُفِّيَ أَبُو رَبِيعَةَ فِي رَمَضَانَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ-، وَكَانَ مُقْرِئًا جَلِيلًا ضَابِطًا، وَكَانَ مُؤَذِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بَعْدَ الْبَزِّيِّ قَالَ الدَّانِيُّ: كَانَ مِنْ أَهْلِ الضَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ وَالثِّقَةِ وَالْعَدَالَةِ.

(وَتُوُفِّيَ) ابْنُ الْحُبَابِ -سَنَةَ إِحْدَى وَثَلَاثِمِائَةٍ بِبَغْدَادَ-، وَكَانَ شَيْخًا مُتَصَدِّرًا فِي الْقِرَاءَةِ ثِقَةً ضَابِطًا مَشْهُورًا مِنْ كِبَارِ الْحُذَّاقِ وَالْمُحَقِّقِينَ).

(وَتُوُفِّيَ) النَّقَّاشُ -ثَالِثَ شَوَّالٍ سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ- وَمَوْلِدُهُ سَنَةَ سِتٍّ وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ إِمَامًا كَبِيرًا، مُقرئًا، مُفَسِّرًا، مُحَدِّثًا، اعْتَنَى بِالْقِرَاءَاتِ مِنْ صِغَرِهِ، وَسَافَرَ فِيهَا الشَّرْقَ وَالْغَرْبَ، يعني: إلى الشرق والغرب وَأَلَّفَ التَّفْسِيرَ الْمَشْهُورَ الَّذِي سَمَّاهُ شِفَاءَ الصُّدُورِ)، وقد ألّف -والله أعلم-، وهذا رأي الشخصي وقد يخالفني فيه بعضٌ من الإخوان -من زملائنا أصحاب التفسير-؛ لأن هناك أحد المشايخ القدماء في العصور القديمة في القرن السادس ربما، يقول: لا نسميه شفاء الصدور، وإنما نسميه شقاء الصدور -كلمة لا تصح- بل هو شفاء الصدور وما فيه. والله لم يكتب الكمال إلا لكتابه الكريم، وكل كتاب وكل مؤلف،

وكل رجل، وكل عالم يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ فتشويه الكتاب بأنه شقاء الصدور؛ هذا صعب!.

(وَأَتَى فِيهِ بِغَرَائِبَ، وَأَلَّفَ أَيْضًا فِي الْقِرَاءَاتِ، قَالَ الدَّانِيُّ: طَالَتْ أَيَّامُهُ فَانْفَرَدَ بِالْإِمَامَةِ فِي صِنَاعَتِهِ) التي هي صناعة التفسير وصناعة القراءات -الله أعلم-. قد يكون المقصود التفسير.

الطالب: هذه القراءات دون سند.

الشيخ: تلا بالقراءات نعم، وسافر؟

(صِنَاعَتِهِ) يعني يكون هو صناعته هي القراءات ومشارك في التفسير.

(مَعَ ظُهُورِ نُسُكِهِ وَوَرَعِهِ وَصِدْقِ لَهْجَتِهِ وَبَرَاعَةِ فَهْمِهِ وَحُسْنِ اطِّلَاعِهِ وَاتِّسَاعِ مَعْرِفَتِهِ). يعني واحد بهذه الأوصاف يعني يؤلف للمسلمين كتابًا يشقي به صدورهم! فهذا صعب!.

الطالب: أتى فيه بغرائب.

الشيخ: أتى فيه بغرائب كل الطوائف؛ بل أنه يكون كثير يعني قوامه كذا يعني النقل حلو ليس فيه مشكلة؛ كما يقول الشيخ: أتى فيه بقوام.. أتى فيه بأخطاء؛ كله سهل، أما أنك تحوله من شفاء إلى شقاء؛ مائة وثمانين درجة! فهذا صعب!.

(-وَتُوُفِّيَ ابْنُ بَنَانٍ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ-، وَكَانَ مُقْرِئًا، زَاهِدًا، عَابِدًا، صَالِحًا عَالِيَ الْإِسْنَادِ، (وَبُنَانٌ: بِضَمِّ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَبِالنُّونِ)).

لكن لم الشيخ يقول هنا: (بنان) ولا ما هو لا طبعًا نسينا نترحم على الشيخ صاحب الكتاب النقاش وأيضًا على الشيخ الذي وصف كتابه بذلك الاسم؛ فرحمة الله عليهم جميعًا ونسأل الله أن يجعلنا وإياهم والسامعين جميعًا ممن يتنعمون في

بحبوحة الجنة.

(-وَتُوُفِّيَ ابْنُ صَالِحٍ بَعْدَ الْخَمْسِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ- بِالرَّمْلَةِ فِيمَا قَالَهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ، وَكَانَ مُقْرِئًا، ثِقَةً، ضَابِطًا، نَزَلَ بِالرَّمْلَةِ يُقْرِئُ بِهَا حَتَّى مَاتَ).

(-وَتُوُفِّيَ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ عُمَرَ فِي شَوَّالٍ سَنَةَ تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ-، وَقَدْ جَاوَزَ السبعينَ فِيهِ، وَكَانَ إِمَامًا جَلِيلًا، ثِقَةً، نَبِيلًا، كَبِيرًا، مُقْرِئًا، نَحْوِيًّا، حُجَّةً، لَمْ يَكُنْ بَعْدَ ابْنِ مُجَاهِدٍ مِثْلُهُ قَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ: وكَانَ ثِقةً أَمِينًا.

(-وَتُوُفِّيَ ابْنُ مُجَاهِدٍ فِي شَعْبَانَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ- وَمَوْلِدُهُ سَنَةَ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ إِلَيْهِ الْمُنْتَهَى فِي زَمَانِهِ فِي الْإِقْرَاءِ، وَبَقِي صِيْتُهُ فِي الْأَقْطَارِ، وَرَحَلَ إِلَيْهِ النَّاسُ مِنَ الْبُلْدَانِ، وَازْدَحَمَ النَّاسُ عَلَيْهِ، وَتَنَافَسُوا فِي الْأَخْذِ عَنْهُ؛ حَتَّى كَانَ فِي حَلْقَتِهِ ثَلَاثُمِائَةٍ مُتَصَدِّرٍ) وفي النسخة التي حصلت عليها بعد الطباعة -التي في بعض أماكنها خط ابن الجزري- فيها (مُصَدَّر) بدل متصدر.

(وَلَهُ أَرْبَعَةٌ وَثَمَانُونَ خَلِيفَةً يَأْخُذُونَ عَلَى النَّاسِ) يعني هؤلاء الذين يقرؤون المبتدئين.

قَبْلَ أَنْ يَقْرَأُوا عَلَيْهِ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ سَبَّعَ [السبعة] -كَمَا قَدَّمْنَا-، وَكَانَ ثِقَةً، دَيِّنًا، خَيِّرًا، ضَابِطًا، حَافِظًا، وَرِعًا.

(-وَتُوُفِّيَ أَبُو أَحْمَدَ السَّامَرِّيُّ فِي الْمُحَرَّمِ سَنَةَ سِتٍّ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ- وَمَوْلِدُهُ سَنَةَ خَمْسٍ أَوْسِتٍّ وَتِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ مُقْرِئًا، لُغَوِيًّا، مُسْنِدَ الْقُرَّاءِ فِي زَمَانِهِ. قَالَ الدَّانِيُّ: مَشْهُورٌ، ضَابِطٌ، ثِقَةٌ، مَأْمُونٌ، غَيْرَ أَنَّ أَيَّامَهُ طَالَتْ؛ فَاخْتَلَّ حِفْظُهُ، وَلَحِقَهُ الْوَهْمُ، وَقَلَّ مَنْ ضَبَطَ عَنْهُ مِمَّنْ قَرَأَ عَلَيْهِ فِي آخِرِ أَيَّامِهِ.

(قُلْتُ: وَقَدْ تُكُلِّمَ فِيهِ وَفِي النَّقَّاشِ، إِلَّا أَنَّ الدَّانِيَّ عَدَّلَهُمَا وَقَبِلَهُمَا وَجَعَلَهُمَا مِنْ طُرُقِ [التَّيْسِيرِ] وَتَلَقَّى النَّاسُ رِوَايَتَهُمَا بِالْقَبُولِ؛ وَلِذَلِكَ أَدْخَلْنَاهُمَا كِتَابَنَا). وهذه

مسألة يختلف فيها منهج القراء عن منهج المحدثين، وهذا الكلام عند المحدِّثين غير مجدٍ: فكون أن الداري -رحمة الله عليه- وثَّق النقاش، ووثق السامرّي؛ على منهج المحدِّثين هذا لا يقدم ولا يؤخر، يعني ما وثَّقه إلا شخص واحد -سيقولون مثل ذلك- في منهجية المحدثين لا يوجد إشكال؛ لكن عند القراء لا، نكتفي بتوثيق الداني وتوثيق ابن الجزري، فالشيخ يقول: يكفي أن الداني وثقهما؛ فما يعترض على أصحاب منهج القراء لا يعترض عليه أحدٌ إلا إذا كان من أصحاب منهجية الحديث؛ وكل علمٌ له منهجيته الخاصة به.

(-وَتُوُفِّيَ صَالِحٌ فِي حُدُودِ الثَّمَانِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ-، وَكَانَ مُقْرِئًا، مُتَصَدِّرًا، حَاذِقًا، عَالِيَ السَّنَدِ، مَشْهُورًا.

(-وَتُوُفِّيَ ابْنُ شَنَبُوذَ فِي صَفَرَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ- عَلَى الصَّوَابِ، وَكَانَ إِمَامًا شَهِيرًا، وَأُسْتَاذًا كَبِيرًا، ثِقَةً ضَابِطًا صَالِحًا، رَحَلَ إِلَى الْبِلَادِ فِي طَلَبِ الْقِرَاءَاتِ، وَاجْتَمَعَ عِنْدَهُ مِنْهَا مَا لَمْ يَجْتَمِعْ عِنْدَ غَيْرِهِ، وَكَانَ يَرَى جَوَازَ الْقِرَاءَةِ بِمَا صَحَّ سَنَدُهُ، وَإِنْ خَالَفَ الرَّسْمَ، وَعُقِدَ لَهُ فِي ذَلِكَ مَجْلِسٌ -كَمَا تَقَدَّمَ- وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مُخْتَلَفٌ فِيهَا؛ وَلَمْ يَعُدَّ أَحَدٌ ذَلِكَ قَادِحًا فِي رِوَايَتِهِ، وَلَا وَصْمَةً فِي عَدَالَتِهِ.

(-وَتُوُفِّيَ الْقَاضِي أَبُو فَرَجٍ سَنَةَ تِسْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ عَنْ خَمْسٍ وَثَمَانِينَ سَنَةً)، يعني-ما شاء الله- أهل القراءات معمرون -ما شاء الله-؛ وهذا يذكرنا بكلمة بن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أو عبد الملك بن عمير، هي ينقلها عبد الملك بن عمير، لكن لا أدري هل هي متوقفة عليه أو أنه يرفعها إلى ابن عباس: (أبقى الناس عقولًا أصحاب القرآن) اللهم اجعلنا وإياكم ومن يسمعنا جميعًا منهم.

(وَكَانَ إِمَامًا، عَلَّامَةً، مُقْرِئًا، فَقِيهًا، ثِقَةً، قَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ: سَأَلْتُ الْبَرْقَانِيَّ عَنْهُ فَقَالَ: كَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ)، طبعا (البرقاني) هذا هو الصواب (وَعَنْ أَبِي

مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْبَاقِي)، طبعا هذا موجود في كل النسخ، يعني في كل نسخ [النشر] فيها: وعن أبي محمد عبد الباقي -ونحن كتبنا هنا تعليقًا نقرأه لمن يستمع إلينا؛ فربما لا يكون الكتاب عنده، فنقول: كذا في جميع النسخ، يعني في جميع نسخ [النشر] الخطية والمطبوعة: عن أبي محمد عبد الباقي؛ وهذا خطأ وتصحيفٌ: أما الخطأ فتسميته (عبد الباقي)، بالباء الموحدة بالأسفل والقاف بعدها ياء، والصواب: عدم وجود كلمة عبد، والباقي صوابه (البافي) بالفاء، أو قيل: بالنون، يعني الباني، وهي نسبة إلى باف أو بان، نسبة إلى إحدى قرى خوارزم، وهو عبد الله بن محمد أبو محمد البخاري (المعروف بالبافي) من أفقه أهل وقته على مذهب الشافعي، وله معرفةٌ بالنحو والأدب، وذكر له الخطيب بعض أبياتٍ في سنة ثلاثمائة وثمانية وتسعين هجرية -هذا الكلام كله مأخوذ من كتاب تاريخ بغداد الجزء العاشر صفحة مائة تسع وثلاثون ومائة وأربعين كتاب اللباب الجزء الأول صفحة مائة واثنا عشر-.

(وَعَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْبَاقِي) نقرأه كما ذكره المؤلف (إِذَا حَضَرَ الْقَاضِي أَبُو الْفَرَجِ فَقَدْ حَضَرَتِ الْعُلُومُ كُلُّهَا، وَلَوْ أَوْصَى أَحَدٌ بِثُلُثِ مَالِهِ أَنْ يُدْفَعَ إِلَى أَعْلَمِ النَّاسِ لَوَجَبَ أَنْ يُدْفَعَ إِلَيْهِ.

(-وَتُوُفِّيَ الشَّطَوِيُّ فِي صَفَرَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ- وَمَوْلِدُهُ سَنَةَ ثَلَاثِمِائَةٍ، وَكَانَ أُسْتَاذًا، مُكْثِرًا، مِنْ كِبَارِ أَئِمَّةِ الْقِرَاءَةِ، جَالَ الْبِلَادَ وَلَقِيَ الشُّيُوخَ وَأَكْثَرَ عَنْهُمْ، وَلَكِنَّهُ اخْتَصَّ بِابْنِ شَنَبُوذَ وَحَمَلَ عَنْهُ وَضَبَطَ حَتَّى نُسِبَ إِلَيْهِ، وَقَدِ اشْتَهَرَ اسْمُهُ وَطَالَ عُمْرُهُ فَانْفَرَدَ بِالْعُلُوِّ مَعَ عِلْمِهِ بِالتَّفْسِيرِ وَعِلَلِ الْقِرَاءَاتِ، كَانَ يَحْفَظُ خَمْسِينَ أَلْفَ بَيْتٍ شَاهِدًا لِلْقُرْآنِ، طبعًا يذكرون له بعض تلك الشواهد.

قَالَ الدَّانِيُّ: مَشْهُورٌ نَبِيلٌ حَافِظٌ مَاهِرٌ حَاذِقٌ).

وهنا تنتهي أسانيد قراءة ابن كثير، ونبدأ -إن شاء الله- الأسبوع المقبل -بإذن

الله تعالى- بالبدء بقراءة أسانيد قراءة أبي عمر.

نسأل الله التوفيق والسداد، وأن يتقبل منّا وأن يفعنا وإياكم بما قلنا وسمعنا، وآخر دعوانا أن الحمد لله، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.



الدرس العشرون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه. مسّاكم الله جميعًا بكل خير.

ونواصل إن شاء الله قراءة كتاب [النشر]، ونعتذر عن هذا التأخير، نحاول دائمًا أن نبدأ بعد صلاة العشاء مباشرةً، لكن أحيانًا التأخير يكون خارج عن إرادتنا.

والليلة -بإذن الله تعالى- سنبدأ بقراءة أسانيد قراءة أبي عمرو البصري.

وقراءة أبي عمرو البصري أو أسانيد أو الطرق التي أخذها ابن الجزري من قراءة أبي عمرو هي أكثر الطرق، يعني وأقل الطرق تقريبًا هي في قراءة "خلف" في اختياره "خلف" العاشر.

وأبو عمرو هو أكثر الطرق، ونبدأ الآن -بما أننا تعرضنا إلى هذا- نذكر القراءات من حيث كثرة الطرق في [النشر]، لدينا على سبيل المثال:

قراءة أبو عمرو، ابن الجزري أخذ منها أو أخذها أو رواها بمائة وأربعة وخمسين طريقا، طبعًا هذا التعداد الذي سأذكره هو تعداد ابن الجزري نفسه على منهجية ابن الجزري وليس تعداد العبد الضعيف، فهي موجودة في [النشر] دائمًا في نهاية كل قراءة، ابن الجزري يقول: "وبلغ عدد طرق قراءة أبي عمرو مائة وأربعة

وخمسين طريقا".

الطالب: شيخنا، هي سنة وفاة أبي عمرو.

الشيخ: سبحان الله! فأخذ منه مائة وأربعة وخمسين، والدكتور عبد الرحمن يقول: هي نفس السنة التي توفي فيها الإمام أبو عمرو البصري رحمه الله. **طيب إذًا:**

الأول: أبو عمرو البصري، مائة وأربعة وخمسين طريقا.

الثاني: نافع -قراءة نافع-، مائة وأربعة وأربعين طريقا.

الثالث: عاصم، مائة وثمانية وعشرين طريقا.

الرابع: حمزة، مائة وواحد وعشرين طريق.

ثم: يعقوب، خمسة وثمانين طريقا.

ثم: ابن عامر، تسعة وسبعين طريقا.

يعني لاحظ يعقوب طرقُه أكثر من طرق قراءة ابن عامر.

ثم رقم سبعة: ابن كثير، ثلاثة وسبعين طريقا.

ثم رقم ثمانية: الكسائي، أربعة وستين طريقا.

ثم التاسع: أبو جعفر، اثنين وخمسين طريقا.

ثم العاشر: خلف، واحد وثلاثين طريقا فقط.

طبعًا عندما نجمع هذه الطرق نُحصِّلها: تسعمائة وواحد وثلاثين طريقا، نجمع هذه الطرق كلها هذه للقُرَّاء العشرة تساوي تسعمائة وواحد وثلاثين طريقا، حسنا ابن الجزري هو قال لنا: تسعمائة وثمانين طريقا تحقيقًا، ثم جمعناها

أصبحت: ألف وسبعة عشر طريق، ما هي الطرق إذا كان واحد وثمانين نقول سبعين، وهناك تقريبًا ثمانون طريقا إضافية.

طبعًا هذا كما قلت في البداية لأنه حسب تعداد ابن الجزري، فابن الجزري كما قلنا: ليس عنده منهجية محددة في تعداده للطرق، فأحيانًا ثلاث طرق يعتبرها طريقا واحدا، وأحيانًا يعتبرها ثلاث طرق وهكذا.

نبدأ بقراءة أبي عمرو فيما ذكره ابن الجزري.

❁ **قال الشيخ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((رِوَايَةُ الدُّورِيِّ) طَرِيقُ أَبِي الزَّعْرَاءِ عَنِ الدُّورِيِّ، فمن طَرِيقُ ابْنِ مُجَاهِدٍ عَنْهُ مِنْ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ طَرِيقًا).

نحاول الليلة إن شاء الله أن نقرأ هذه السبعة والعشرين طريقا.

(طَرِيقُ أَبِي طَاهِرٍ وَهِيَ (الْأُولَى) عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ مِنْ أَرْبَعِ طُرُقٍ مِنْ كِتَابَى [الشَّاطِبِيَّةِ] وَ[التَّيْسِيرِ]، قَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَعْفَرٍ الْبَغْدَادِيِّ، وَمِنَ [الْمُسْتَنِيرِ] مِنْ طَرِيقَيْنِ، قَرَأَ بِهِمَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ).

طبعًا هذا موجود بجميع النسخ: (أَبِي الْحَسَنِ)، والصواب أنه: (أبي علي الحسن)، فهو ليس "أبي الحسن"، هو اسمه "الحسن"، لكن في جميع النسخ سقطت كلمة "علي"؛ فالصواب: (عن أبي علي الحسن العطار)، كما سيأتي به كثير.

(وَقَرَأَ بِهَا الْعَطَّارُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلَى ابْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيِّ وَأَبِي الْحَسَنِ الْحَمَّامِيِّ، وَمِنْ كِتَابَي [التِّذْكَارِ] وَ[الْمُسْتَنِيرِ] أَيْضًا، قَرَأَ بِهِمَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى ابْنِ شَيْطَا، وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ شَيْطَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْعَلَّافِ، وَمِنْ كِتَابِ [الْمِصْبَاحِ]، قَرَأَ بِهَا أَبُو الْكَرَمِ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ يَحْيَى بْنِ أَحْمَدَ السِّيَبِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْحَمَّامِيِّ، وَقَرَأَ عَبْدُ الْعَزِيزِ وَالْجَوْهَرِيُّ وَالْحَمَّامِيُّ وَابْنُ الْعَلَّافِ، أَرْبَعَتُهُمْ عَلَى أَبِي طَاهِرٍ عَبْدِ

الْوَاحِدِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ الْبَغْدَادِيَّ، (فَهَذِهِ) سَبْعُ طُرُقٍ لِأَبِي طَاهِرٍ.

طَرِيقُ السَّامَرِّيِّ وَهِيَ (الثَّانِيَةُ) عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ مِنْ ثَمَانِ طُرُقٍ: مِنْ قِرَاءَةِ الدَّانِيِّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ).

و ضعوا لنا خطين حُمر تحت كلمة: (أَبِي الْفَتْحِ)؛ سنرجع إليها إن شاء الله.

و(مِنْ كِتَابِ [التجريد] مِنْ طَرِيقَيْنِ: قَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي ابْنِ أَبِي الْفَتْحِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِيهِ، وَقرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ أَيْضًا عَلَى ابْنِ نَفِيسٍ، وَمِنْ كِتَابِ [تَلْخِيصِ ابْنِ بَلِّيمَةَ [مِنْ طَرِيقَيْنِ أَيْضًا: قَرَأَ بِهَا على عَبْدُ الْبَاقِي بْنُ أَبِي الْفَتْحِ وَابْنُ نَفِيسٍ، وَمِنْ قِرَاءَةِ الشَّاطِبِيِّ).

لاحظ هنا ما قال: "من الشاطبية"، قال: (وَمِنْ قِرَاءَةِ الشَّاطِبِيِّ).

(عَلَى النِّفْزِيِّ عَلَى ابْنِ غُلَامِ الْفُرْسِ عَلَى ابْنِ شَفِيعٍ عَلَى ابْنِ سَهْلٍ عَلَى الطُّرْسُوسِيِّ، وَمِنْ كِتَابِي [الْعُنْوَانِ] وَ[الْمُجْتَبَى]، قَرَأَ بِهَا صَاحِبُ [الْعُنْوَانِ [عَلَى صَاحِبِ [الْمُجْتَبَى] الطُّرْسُوسِيِّ، وَمِنْ كِتَابِ [الْكَافِي]، قَرَأَ بِهَا ابْنُ شُرَيْحٍ عَلَى ابْنِ نَفِيسٍ، وَمِنْ كِتَابِ [تَلْخِيصِ أَبِي مَعْشَرٍ [، قَرَأَ بِهَا عَلَى إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَمْرٍو الْحَدَّادِ، وَمِنْ كِتَابِ [الإعلان] مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ، قَرَأَ بِهَا الصَّفْرَاوِيُّ عَلَى ابْنِ الْخُلُوفِ، وَقرَأَ عَلَى أَبِيهِ، وَقرَأَ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الْخَشَّابِ وَعَبْدِ الْقَادِرِ الصَّدَفِيِّ وَأَبِي الْحَسَنِ بْنِ أَبِي دَاوُدَ، وَمِنْ كِتَابِ [الْقَاصِدِ] لِلْخَزْرَجِيِّ، وَقرَأَ بِهَا الْخَزْرَجِيُّ. وَابْنُ أَبِي دَاوُدَ وَالصَّدَفِيُّ وَالْخَشَّابُ وَالْحَدَّادُ وَابْنُ نَفِيسٍ وَالطُّرْسُوسِيُّ، وَأَبُو الْفَتْحِ ثَمَانِيَتُهُمْ عَلَى أَبِي أَحْمَدَ السَّامَرِّيِّ، (فَهَذِهِ) أَرْبَعَ عَشْرَةَ طَرِيقًا عَنِ السَّامَرِّيِّ).

طبعًا قُلت لكم من قبل أن نضع خط تحت كلمة: "أبي الفتح"، لا ليس هذا _ لم نأتِ إليه بعد في مكان آخر، هذا المكان سليم ليس فيه أي تعليق، لكن هنا يوجد تعليق: نلاحظ أنَّ الشيخ يقول: (وَقرَأَ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الْخَشَّابِ وَعَبْدِ الْقَادِرِ

الصَّدَفِيِّ وَأَبِي الْحَسَنِ بْنِ أَبِي دَاوُدَ)، ثم يقول؟

(وَقَرَأَ بِهَا الْخَزْرَجِيُّ)، ما يهمنا: (وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ أَبِي دَاوُدَ وَالصَّدَفِيُّ وَالْخَشَّابُ)، هؤلاء الثلاثة الشيخ يقول إنهم قرأوا على من؟ (عَلَى أَبِي أَحْمَدَ السَّامَرِّيِّ)

طبعا هذا -الله أعلم- هي كل النسخ متفقة على هذا، وهذا الكلام فيه نظر؛ لأن هؤلاء الثلاثة لم يقرؤوا على السامري مباشرةً، وإنما قرأوا على ابن نفيس،

وهذا السند يكرر في [النشر]، هناك أيضًا لو رجعت إلى الصفحة مثلًا ثلاثمائة وتسعة في سند قراءة قُنْبُل سنجد هذا السند، لو رجعنا إلى صفحة ثلاثمائة وتسعة بخصوص الصفراوي: (وَمِنَ الْإِعْلَانِ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ: قَرَأَ بِهَا الصَّفْرَاوِيُّ عَلَى عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ يَحْيَى الْخُلُوفِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِيهِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الْخَشَّابِ وَعَبْدِ الْقَادِرِ الصَّدَفِيِّ وَأَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي دَاوُدَ الْفَارِسِيِّ). هم نفسهم هؤلاء الثلاثة: (وَقَرَأَ الثَّلَاثَةُ عَلَى ابْنِ نَفِيسٍ).

فهنا حقيقةً يعني الكلام فيه نظر كما قلنا؛ لأن هؤلاء الثلاثة لم يقرؤوا على ابن نفيس، لكن هذا موجود في كل النسخ.

الطالب: السامري؟

الشيخ: أنَّ هؤلاء الثلاثة قرأوا على السامري، هذا الموجود في [النشر]، لكن الصواب -والله أعلم- أنهم قرأوا على ابن النفيس على السامري.

الصواب: بواسطة.

الشيخ: بواسطة ابن نفيس، و المفروض أنه تكون العبارة هكذا: "وأبي الحسن بن أبي داود"، يعني هناك في: (وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الْخَشَّابِ وَعَبْدِ الْقَادِرِ الصَّدَفِيِّ وَأَبِي الْحَسَنِ بْنِ دَاوُدِ)، حسب منهجية الإمام ابن الجزري المفروض أن يقول: "وقرأ الثلاثة على ابن نفيس"، لو لاحظنا هذه هي المنهجية

الخاصة بابن الجزري: أنه يذكر تلاميذ الطريق الأساسية، فهو هنا صاحب الطريق هو ابن نفيس، فهؤلاء الثلاثة قرأوا على ابن نفيس، فكان المفروض قبل كلمة: (وَمِنْ كِتَابِ [الْقَاصِدِ) [كان المفروض أن تأتي هذه العبارة: "وقرأ الثلاثة على ابن نفيس"، ثم: (وَمِنْ كِتَابِ [الْقَاصِدِ [لِلْخَزْرَجِيِّ)،

ثم يقول: (وَقَرَأَ بِهَا الْخَزْرَجِيُّ وَابْنُ نَفِيسٍ والحداد وَالطُّرْسُوسِيُّ، وَأَبُو الْفَتْحِ خمستهم على أبي أحمد السامري).

يعني هذا الذي يتجه مع أسانيد ابن الجزري عن هؤلاء الثلاثة عن ابن نفيس - والله أعلم-.

لكن هذا الموجود الآن في [النشر] بهذه الطريقة حقيقةً لا تُسْعِفه كتب التراجم؛ لأن بعضهم وُلِد بعد وفاة ابن نفيس، يعني أقصد أنه: بعضهم وُلِد بعد وفاة السامري، فكيف يكون قرأ عليه؟! لابد أن يكون قرأ عليه بواسطة..

الطالب: الإشكال من الثمانية فقط في ثلاثة؟

الشيخ: لا، هو الثمانية اللي هي حين الشيخ يقول: (وَأَبُو الْفَتْحِ ثَمَانِيَتُهُمْ)

من هم الثمانية؟ الذين هم: (الْخَزْرَجِيُّ، وَابْنُ أَبِي دَاوُدَ، وَالصَّدَفِيُّ، وَالْخَشَّابُ، وَالْحَدَّادُ، وَابْنُ نَفِيسٍ، وَالطُّرْسُوسِيُّ، وَأَبُو الْفَتْحِ)، هؤلاء الثمانية.

الشيخ يقول: (ثَمَانِيَتُهُمْ عَلَى أَبِي أَحْمَدَ السَّامَرِّيِّ)، لكن الذي قرأ على السامري من هؤلاء الثمانية هم خمسة فقط، فابن أبي داود، والصدفي، والخشاب، لم يقرؤوا على السامري وإنما قرأوا على ابن نفيس الذي قرأ على السامري، فهذا النص هنا في [النشر] يحتاج إلى انتباه.

ولو قلنا إنه: أدخلنا تلك هذه العبارة: "وقرأ الثلاثة على ابن نفيس" ثم: (وَمِنْ كِتَابِ [الْقَاصِدِ] لِلْخَزْرَجِيِّ) يكون هذا الصواب.

ولكن هنا ويقول: (وَقَرَأَ الْخَزْرَجِيُّ، وَابْنُ نَفِيسٍ، وَالْحَدَّادُ وَالطَّرْسُوسِيُّ، وَأَبُو الْفَتْحِ) وبدلا من كلمة: (ثَمَانِيَتُهُمْ) تكون كلمة: "خمستهم"، هكذا يكون الكلام صوابًا. أما بهذه الحالة حقيقةً هل هو سهوٌ من الشيخ ابن الجزري -رحمة الله-؟ هل هو سقطٌ؟

لا أعتقد أنه سقط، لكن قد يكون سهوٌ -والله أعلم- وجلَّ من لا يغفل ولا يسهو.

وهذا السند كما قلت تواجد معنا مرة في قراءة قنبل، وسيمر معنا أيضًا في رواية لهشام، نفس السند الذي هو: "من كتاب [الإعلان] على قراءة الصفراوي على ابن الخلوف على أبيه على الخشاب على الصدفي على أبي داود على ابن نفيس".

إذًا هذا هو السند المعروف، أما أنه يكون هؤلاء الثلاثة على السامري مباشرةً فهذا لا يوجد في الكتب، ولا يُعقل في بعضه، لا يُعقل؛ لأن بعضهم وُلِد بعد وفاة السامري -والله أعلم-.

والموجود في [النشر] والموجود في تراجم هؤلاء الثلاثة لو أخذنا كل واحد بترجمته فسنجد أنَّ الشيخ ابن الجزري يقول: "إنه قرأ على ابن نفيس"، والله أعلم.

إذًا هذه فتكون صواب العبارة بعد كلمة "ابن أبي داود": "وقرأ الثلاثة على ابن نفيس".

ثم "وأبو الفتح" ونحذف "ابن أبي داود" ونحذف "الصدفي" ونشيل "الخشاب"، ومن يبقى معنا؟ "الخزرجي،والحداد، وابن نفيس، والطرسوسي، وأبو الفتح"، وتكون عبارة ابن الجزري: "خمستهم على أبي أحمد السامري"، هذا هو الموجود في [النشر]، وهذا هو الموجود في كتب التراجم، وهذا هو

الموجود في الأصول التي أخذ منها ابن الجزري هذه الطرق.

الطالب: في السند الذي ذكرتموه هناك أربعة، الحداد غير موجود بأربعمائة وتسعة أو عشرة.

الشيخ: لا لا؛ لأنه الحداد ليس من الطريق [الإعلان]، الحداد أتى من طريق التلخيص لأبي معشر.

الطالب: على ابن نفيس.

الشيخ: على ابن نفيس. نعم.

الطالب: يعني هل هو قرأ على السامري؟

الشيخ: من؟ الحداد؟ لا لا، ومن كتاب [تلخيص أبي معشر] قرأ بها على أبي إسماعيل ابن عمرو الحداد والحداد هو الذي قرأ على السامري.

هؤلاء الثلاثة فقط "ابن أبي داود، والصدفي، الخشاب" هم الذين لم يقرؤوا على السامري مباشرةً. فهذه أربعة عشر طريقة على السامري.

(طَرِيقُ أَبِي الْقَاسِمِ الْقِصْرِيِّ).

طبعًا هذا هو الموجود في [النشر]: (الْقِصْرِيِّ) بالقاف، والذي يذكره الشيخ ابن الجزري أنه من شيوخ الطرسوسي أنه "المصري" نسبة إلى مصر.

(وَهِيَ (الثَّالِثَةُ) عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ، وَمِنْ كِتَابَيِ [الْعُنْوَانِ] وَ[الْمُجْتَبَى]، قَرَأَ أبو القاسم الطرسوسي على أَبِي الْقَاسِمِ عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقِصْرِيُّ.

طَرِيقُ ابْنِ أَبِي عُمَرَ وَهِيَ (الرَّابِعَةُ) عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ، وَمِنْ كِتَابِ [الجامع] لِابْنِ فَارِسٍ، قَرَأَ بِهَا عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ النَّهْرَوَانِيِّ، وَمِنْ كِتَابِ [الْكِفَايَةِ] فِي الْقِرَاءَاتِ السِّتِّ، قَرَأَ بِهَا ابْنُ الطَّبَرِيِّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْخَيَّاطِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي

الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ السُّوسَنْجِرْدِيِّ، وَمِنْ غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعِزِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ.

طبعًا "أبو علي" وهو غلام الهراس.

(وَقَرَأَ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ بَكْرَانَ النَّهْرَوَانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا هُوَ وَالسُّوسَنْجِرْدِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَرَ النَّقَّاشِ الصغير.

طَرِيقُ مُقْرِي أَبِي قُرَّةَ وَهِيَ (الْخَامِسَةُ) عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ مِنْ كِتَابَيِ الْإِرْشَادِ وَالْكِفَايَةِ لِأَبِي الْعِزِّ.

وَمِنْ غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعِزِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ).

هو نفسه غلام الهراس.

(وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَعْرُوفِ بِمُقْرِي أَبِي قُرَّةَ.

طَرِيقَا طَلْحَةَ وَابْنِ الْبَوَّابِ وَهُمَا (السَّادِسَةُ وَالسَّابِعَةُ) عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ مِنْ كِتَابَيِ ابْنِ خَيْرُونَ، وَمِنْ كِتَابِ [الْمِصْبَاحِ] لِأَبِي الْكَرَمِ قَرَآ بِهِمَا عَلَى ابْنِ عَتَّابٍ، وَقَرَأَ بِهِمَا).

الا وهو ابن عتاب.

(عَلَى الْقَاضِي أَبِي الْعَلَاءِ الْوَاسِطِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ طَلْحَةَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْمَعْرُوفِ بِغُلَامِ ابْنِ مُجَاهِدٍ وَأَبِي الْحُسين عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَعْقُوبَ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ الْبَوَّابِ الْبَغْدَادِيَّيْنَ، (فَهَذِهِ) سِتُّ طُرُقٍ لَهُمَا.

طَرِيقُ الْقَزَّازِ وَهِيَ (الثَّامِنَةُ) عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ: مِنْ كِتَابِ [التجريد]، قَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْفَارِسِيِّ وَمِنْ كِتَابِ [الْمُسْتَنِيرِ]،

قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي نَصْرٍ أَحْمَدَ بْنِ مَسْرُورٍ وَعَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ، وَقَرَأَ بِهَا الْفَارِسِيُّ وَابْنُ مَسْرُورٍ وَالْعَطَّارُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مَنْصُورِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورٍ الْقَزَّازِ، إِلَّا أَنَّ الْعَطَّارَ لَمْ يَخْتِمْ عَلَيْهِ.

طَرِيقُ ابْنِ بُدُهْنٍ).

هكذا بضم الباء وضم الدال: (ابْنِ بُدُهْنٍ) وتسكين الهاء.

(وَهِيَ (التَّاسِعَةُ) عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ مِنْ طَرِيقَيْنِ مِنْ كِتَابَيِ الرَّوْضَةِ للمُعَدِّل).

أو الْمُعَدَّل.

(وَكَامِلِ الْهُذَلِيِّ، قَرَأَ بِهَا الشَّرِيفُ مُوسَى بْنُ الْحُسَيْنِ -المُعَدِّل أو- الْمُعَدَّلُ عَلَى الْأُسْتَاذِ أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْأَنْطَاكِيِّ وقرأ بها الهُذَلِّي على أحمد بن علي بن هاشم، وَقَرَأَ بها على الْأَنْطَاكِيُّ الْمَذْكُورِ، وقرأ الأنطاكي عَلَى أَبِي الْفَتْحِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بُدُهْنٍ).

طبعًا الشيخ هنا يقول: أن الشريف صاحب كتاب [الروضة] قرأ على أبي علي الحسن بن سليمان الأنطاكي، وهذا أيضًا من المواضع المزعجة بعض الشيء في كتاب [النشر]؛ لأن الموجود في [الروضة]: أنه المُعدِّل لم يقرأ على الأنطاكي مباشرةً وإنما قرأ عليه بواسطة قرأ عليه بواسطة، والمشكلة لنقرأ التعليق أولاً؛ لأن التعليق فيه تحقيق لهذه المسألة.

قال العبد الضعيف في حاشية رقم اثنين: **(كذا في جميع النُسخ)**، يعني جميع نسخ [النشر] موجود فيها: أنَّ المُعدِّل قرأ على الأنطاكي، يعني جميع نسخ [النشر] الخطية التي وقفنا عليها وهي تقريبًا عشرين نُسخة، فيها: إن الشريف موسى بن الحسين هذا رحمة الله عليه صاحب كتاب [روضة المُعدِّل] الذي في [النشر]: أنَّ المُعدِّل قرأ على من؟ على الأنطاكي، وهذا يعنى أننا قلنا قبل عشرين

سنة: قلنا: "وهذا سهوٌ من المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ"، الله أعلم قد يكون سهو_ قد يكون.

المهم: صوابه أنه قرأ الذي هو المعدِّل، الصواب: أنَّ المُعدِّل أو المُعدَّل قرأ على ابن هاشم الذي قرأ على الأنطاكي.

يعني الموجود في [روضة المُعدِّل]: أنَّ المُعدِّل قرأ على ابن هاشم وابن هاشم هو الذي قرأ على الأنطاكي.

ما لدينا هنا في [النشر]: أنَّ المُعدِّل قرأ على الأنطاكي مباشرةً.

(وقد وجدت هذا الإسناد: أعني المُعدِّل عن ابن هاشم أو المُعدَّل عن ابن هاشم عن الأنطاكي عن ابن بُدُهْن في سبعة طرقٍ في روضة المُعدِّل).

عندما رجعنا إلى [روضة المعدِّل] وكشفت فيها هذا الإسناد وجدت سبعة طرق في [روضة المعدل] كلها من قراءة المعدل على ابن هاشم على الأنطاكي على ابن بدُهْن، ولم أجد فيها إسنادًا واحدًا أنَّ المعدل قرأ على الأنطاكي مباشرةً.

(وليس فيها إسنادٌ واحدٌ عن الأنطاكي مباشرةً).

هذا الآن وصف لما هو في كتاب [روضة المعدل]، هل المعدل قرأ على الأنطاكي؟

لو خرجنا عن [روضة المعدل] هل المعدل قرأ على الأنطاكي؟

لما رجعنا إلى كتب القراءات ما وجدت إنه المعدِّل قرأ على الأنطاكي.

الطالب: المعاصرين؟...

الشيخ: والأنطاكي... شيوخه.

الطالب: فيه إمكانية اللقاء.

الشيخ: لا أدري، المعدِّل مات سنة خمسمائة، وبهذا يكون قبله بسبعين سنة.

المشكلة المعدِّل لا يُعرف متى وُلِد، فلو عرفنا تاريخ ولادة المعدل بوسعنا أن نُخمن، فلو كان قرأ على الأنطاكي وهو توفي سنة خمسمائة والأنطاكي موجود سنة وفاته، لا أتذكر الآن ما هي سنة وفاته، طيب، المهم نستكمل.

(والعجب أنَّ المؤلف -ألا وهو ابن الجزري رحمة الله عليه**- ذكر في [غاية النهاية] في ترجمة المعدل أنه قرأ على الاثنين).**

يعني إذا عدنا للشيخ وجدناه يترجم للمعدِّل في [الغاية] قال: "إنه قرأ على ابن هاشم وقرأ على الأنطاكي"، هذا موجود في [غاية النهاية]، ولما ترجم للأنطاكي وفي ترجمة الأنطاكي ذكر -أي ابن الجزري في [غاية النهاية]- أنَّ المعدل وابن هاشم قرآ عليه.

يعني لما جاء يترجم للمعدل قال: "إنِّ المعدل قرأ على ابن هاشم والأنطاكي"، ولما جاء يترجم للأنطاكي قال: "أنه ابن هاشم والمعدِّل قرآ عليه"، ولما جاء يترجم لابن هاشم: "ذكر أنه قرأ على الأنطاكي، ولم يذكر شيئًا عن المعدِّل". وهذا كله قد يكون خطأ.

والصواب حسب ما هو في [روضة المعدل]: "المعدِّل على ابن هاشم على الأنطاكي".

هل هذا الذي في [النشر] خطأ؟ أنا لا أجرؤ على أن أقول أنه خطأ.

هل هو سهوٌ؟ احتمال.

هل هو طريقٌ وصل لابن الجزري من الطرق المخفية التي لا نعرفها؟

هذا لو عرفنا مولد المعدِّل ربما نحل هذا الإشكال، نرى هل سِنُّهُ تحتمل

التحمل من الأداء عن الأنطاكي أم لا؟

لكن كتوثيق للمعلومة من المصدر الذي نقل منه ابن الجزري [روضة المعدل] والذي وصل منه نسختان وليس فيهما قراءة المعدِّل مباشرةً على الأنطاكي، هل وصلت نسخة من [روضة المعدل] للإمام ابن الجزري فيها قراءة المعدِّل على الأنطاكي؟ ما ندري.

لكن هذا الموضع من المواضع التي يُنْتَبه إليها أيضًا في [النشر].

نأتي إلى الطريق المزعج الآخر_ طبعًا إن شاء الله ما هو مزعج عند العبد الضعيف.

(طَرِيقُ أَبِي الْحَسَنِ الْجَلَّا).

الطالب: بالنسبة لموضع قراءة المعدِّل على الأنطاكي، يعني هنا في [النشر] أثبت أنه قرأ عليه.

الشيخ: أنه قرأ عليه.

الطالب: في [الغاية] أيضًا في موضعين.

الشيخ: في موضعين: في ترجمة المعدل، وفي ترجمة ابن هاشم.

الطالب: الشيخ نفس المعدل والأنطاكي.

الشيخ: نعم، لكن في ترجمة ابن هاشم.

الطالب: الذي بواسطة.

الشيخ: ذكر فقط أنه ابن هاشم قرأ على الأنطاكي، لم يذكر المعدِّل تلميذه.

فهذه كلها احتمالات: أن النسخة التي وصلته سقط منها ذكر ابن هاشم؟ الله

أعلم، أو إنه طريق وصله.

الطالب: لكن ليس هناك جزم أنه غير ممكن؟

الشيخ: ما نستطيع أن نجزم.

الطالب: هل فيه إنكار أنه..

الشيخ: أي شيء ذكره ابن الجزري حتى لو كان خطأ أنا لا أستطيع أن أجزم به؛ لأن الشيخ عنده خرجات خفية لم ينتبه اليه أحد، وسنرى الآن، وعنده أسلوب إذا لم ننتبه إليه قد نُخَطِّئُه ويكون الخطأ مننا ليس منه، وسبحان الله! الطريق الذي سنقرأه الآن فيه هذا الشيء.

الشيخ يقول: ((طَرِيقُ أَبِي الْحَسَنِ الْجَلَّاءِ) وَهِيَ الْعَاشِرَةُ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ، قَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي أَحْمَدَ السَّامَرِّيِّ وقرأ بها عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْجَلَّاءِ).

الموجود عندنا الآن في [النشر] حقيقةً هذه العبارة الموجودة أمامكم بين نجمتين وهي عبارة: (وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي أَحْمَدَ السَّامَرِّيِّ) هذه موجودة في ثلاث نسخ من [النشر]، يعني ليست موجودة في كل نسخ [النشر]، بعض النسخ موجود فيها: (**أبو الفتح فارس وقرأ بها على أبي أحمد السامري -كما هو موجود عندنا- وقرأ بها على أبي الحسن علي بن عبد الله الجلاء**).

هذا في ثلاث نسخ، وفي نسخ أخرى: (**على أبي الفتح فارس وقرأ بها على أبي الحسن علي بن عبد الله الجلاء**).

يعني ما فيه: (أنه فارس قرأ على أبي أحمد السامري) في هذا الموضع، يعني هذه العبارة: (وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي أَحْمَدَ السَّامَرِّيِّ) ليست هي موجودة، وجودها أزعج بعض الناس، ووجودها جعل بعض الناس ينتقد ابن الجزري.

طبعًا ما أراه، طبعًا هنا فارس يعني هذا النص بوجود هذه العبارة تدل على أنه فارس قرأ على السامري والسامري قرأ على من؟ على الجلاء، يعني وجود هذه العبارة يعطي هذا المعني، لكن هذا ليس هو الصحيح، الصحيح: أنه فارس قرأ على الجلاء بدون واسطة.

طيب إذًا لماذا جاء الإمام ابن الجزري بهذه العبارة؟ وهي موجودة في النسخة التي عليها خط ابن الجزري، يعني النسخة هذه التي قُرِئَت على ابن الجزري وفي بعضها كتب منها ورقات وعليها خطه وعليها المقابلات والتصحيح فيها هذه العبارة موجودة فيها؛ ولهذا أثبتناها في المتن.

هل هذا الموجود في المتن خطأ كما يقول في [السلاسل الذهبية] أنهم ما وجدوا أنَّ هذا كذا أو كذا أنَّ هذا صواب، وكما قال أيضًا محققو كتاب [الجامع] [جامع البيان] قالوا: "لكنه في [النشر] أقحم ذكر أبي أحمد السامري بين فارس وأبي الحسن الجلاء"، هكذا قالوا: "أقحم".

هي حقيقةً الكلام حتى وجود العبارة ليس خطأً_ ليس خطأ_ ليس خطأ ليس معناه أنه فارس قرأ على السامري والسامري قرأ على الجلاء، لا، ليس خطأً؛ لأن مقصود ابن الجزري -والله أعلم- نحن نقول: "مقصوده"؛ لأنه الواضح والظاهر، ولنا أدلة على ذلك.

هذه عبارة: "وقرأ بها على أبي أحمد السامري" هذه جملة اعتراضية نستطيع أن نقول: تذكيرية، كأنه يريد أن يقول لك: أنا ذكرت لك قبل قليل هناك أنه طريق السامري وهي أول طريق لما جاء يذكرها، أين هي؟ ثلاثمائة وأربعة وعشرين: (طريق السامري من قراءة الداني على أبي الفتح)، السامري انتهينا منه، وهذه الطريق _هذه العبارة عبارة عن جملة اعتراضية، ما السبب في ذلك أو ما الدليل على ذلك؟

الإمام ابن الجزري هذين الطريقين من قراءة أبي الفتح على السامري ومن قراءة أبي الفتح على الجلاء هي من قراءة الداني على أبي الفتح فارس.

أبو عمرو في كتابه [جامع البيان] جمعهم مع بعض، جمع طريقين هذه مع بعض، قال: "قرأت على أبي الفتح فارس وقرأ على فلان وعلى فلان"، يعني على السامري وعلى أبي الحسن بن عبد الله الجلاء.

حسنا نلاحظ الدليل على هذا ما هو؟ لقد قلنا من قبل بخصوص هذا الموضوع: هذه الزيادة موجودة في ثلاث نسخ، وهي نسخ أصلية يعني نسخ قوية من نسخ [النشر]، والذي يظهر أنها جملة اعتراضية.

الدليل على هذا: لما نذهب الى صفحة ثلاثمائة خمسة وثلاثين في أخر شيء، لما صفحة ثلاثمائة خمسة وثلاثين ابن الجزري من منهجيته وعادته لما يذكر -لما يذكر وإن كان "لمن" أيضًا لغة عربية فصحى، حتى إنهم وجَّهوا بها قراءة: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا ﴾ [يس:٣٢] في القراءة الشاذة "لمن" هي أصلها "لما" لكن الألف نُوِّن وهي كذا يعني هي عربية فصحى طبعًا ذكرها الفراء في كتابه [معاني القرآن]، فليست لهجة عامية-، من منهجية ابن الجزري رحمه الله عليه: أنه لما يذكر طرق كثير يأخذها بالترتيب صح؟

الآن لما جاء يذكر طريق ابن مجاهد نعود الى أول طريق ذكرناها ما هي؟ في طريق السامري و هي ثلاثمائة وأربعة وعشرين؟ طريق السامري عن ابن مجاهد صح؟

الطالب: طريق السامري قال: عن ابن مجاهد من ثمان طرق، ثلاثمائة أربعة وستين، من قراءة الداني.

الشيخ: جيد، وأول طريق عن ابن مجاهد طريق من؟ أبو طاهر و هي ثلاثمائة

ثلاثة وعشرين، الشيخ يقول: ((رِوَايَةُ الدُّورِيِّ) طَرِيقُ أَبِي الزَّعْرَاءِ عَنِ الدُّورِيِّ، طَرِيقُ ابْنِ مُجَاهِدٍ مِنْ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ طَرِيقًا).

ما هي الطريقة الأولى؟ طريق من؟ أَبو طَاهِرٍ.

الطريقة الثانية طريق من؟ السامري، صحيح؟ حسنًا.

ثم الطريقة الثالثة: أبي القاسم القصري، وهكذا سيذكر لنا سبعة وعشرين طريق.

الآن منهجية ابن الجزري أنه لما يذكر هؤلاء السبعة وعشرين ويختِّم يجمع لنا هؤلاء مرة أخرى في نهاية الطريق، وعندما يجمعهم _لا يجمعهم بترتيب عشوائي، وما يجمعهم بالترتيب اللي هو بدأ به وإنما يجمعهم بالعكس، فأخر واحد سيكون هو أول واحد مذكور، وأول واحد سيكون هو أخر واحد مذكور.

لنراجع الآن هذا الكلام في صفحة ثلاثمائة وخمس وعشرين، لما ذكر أخر الطريق: "ومن مصباح أبي الكرم وعلى أبي الفرج الشنبوذي".

الآن انتهت السبعة وعشرين طريق_ انتهى، سيقول لنا: أنه هؤلاء السبعة والعشرين قرأوا على من؟ على ابن مجاهد.

أذن أخر شخص مذكور من هو؟ سيكون المُطوِّعي.

انظر: (طريق ابْنِ الشَّارِبِ، وَابْنِ حَبَشٍ، وغيره، وَعَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالْمُطَّوِّعِيِّ سَبَعَتِهِمْ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ مِنْ كِتَابِ [الكامل]).

عبد الملك، العطار، والمطوِّعي.

(وَقَرَأَ الْمُطَّوِّعِيُّ، وَالْعَطَّارُ، وَالْبَزَّازُ، وَابْنُ حُبْشَانَ)، هؤلاء كلهم آخر واحد مذكور المطوِّعي معناه أنه آخر واحد سيكون أبو طاهر.

لاحظ الآن هنا: (وَابْنُ بُدُهْنٍ، وَالْقَزَّازُ، وَطَلْحَةُ، وَابْنُ الْبَوَّابِ، وَمُقْرِي أَبِي قُرَّةَ، وَالْقِصْرِيُّ، وَالسَّامَرِّيُّ، وَأَبُو طَاهِرٍ).

أبو طاهر هو أول واحد مذكور، والسامري بعده، فهو هنا وأبو طاهر أخر واحد.

أذن أنا لماذا أقول هذا؟ أقول هذا لأبيِّن أنَّ ذِكر السامري هنا في طريق الجلاء ليس ليقول لنا أنه طريق السامري، وإنما جاء به تذكيرًا بأنَّ فارس قرأ على السامري وقرأ على ابن الجلاء، والدليل ما هو؟

نلاحظ: أبو الحسن بن الجلاء موجود معنا صح؟ لنعود للصفحة التي فيها الجلاء، طريق الجلاء من هو الطريق الذي ذُكِر بعد الجلاء طريق من؟ المجاهد.

طيب لما نرجع إلى صفحة ثلاثمائة وخمس وثلاثين من هو الشخص المذكور قبل ابن الجلاء؟ المجاهد، المفروض لو كان الشيخ ابن الجزري يقصد السامري كان ذكره قبل المجاهد؛ بدليل: أنه لما ذكر أبو الحسن الجلاء من ذكر بعده؟ ذكر بعده ابن بُدهن، وابن بدهن هو الطريق المذكور قبل الجلاء.

وهذه ترون لا أحد انتبَه لها، وهذه منهجية لابن الجزري: أنه حتى نعرف هل هذا الطريق مقصود عنده أم لا؟ هو لما يأتينا هنا في [النهاية] ويذكر لنا الخمسة والعشرين طريق أحيانًا تكون عشر طرق و هي نفسها يذكرها بهذا الترتيب.

الآن لو لاحظنا -حتى تكون الصورة واضحة- عندنا في هذه الصفحة صفحة ثلاثمائة وتسع وعشرين عندنا فيها: أبو الحسن الجلاء، وعندنا فيها أبو أحمد السامري، وعندنا فيها ابن بُدهن، هذه ثلاث طرق صح ولا لا؟

لما يجهزها يختِّمها لماذا لم يذكر السامري؟ السامري ذكره في مكانه الأساسي و هو رقم اثنين، فمعناه أنه وجود السامري هنا ليس مقصودًا.

وضحت الفكرة؟ هذا أصل.

لو جاءنا مكان مثل هذا -وهنرجع للدكتور إن شاء الله- هنرجع بعد كده إلى هذه الختمة، الخواتيم هذه عند ابن الجزري مهمة جدًا، وهو لم يخالف فيها فيما أتذكر الآن لم يخالف فيها، ولو أخذتها بالترتيب وتأتي إلى هنا ستجد أنه يذكر بالعكس، فعدم وجود السامري في هذا الترتيب، لو كان الشيخ ابن الجزري يقصد السامري هنا عند طريق أبو الحسن الجلاء لذكره قبل أن يذكر ابن بدهن؛ لأن الجلاء من هو؟ يعني أقرب هو للطريقة الأولى. وضحت؟ تفضل يا دكتور.

الطالب: يعني يكون الفاعل في "و قرأ".

الشيخ: وقرأ الذي هو فارس.

الطالب: قرأ مرتين.

الشيخ: هو قرأ على ابن السامري بالطريق الذي ذكره وقرأ على الجلاء، وابن الجزري ماذا فعل؟ هو الطريق كله من [جامع البيان]، يعني لا أقول أنه من [جامع البيان] ليس بقراءة الداني، لكنه موجود في [جامع البيان].

وأنا أختلف أنه كونه في [جامع البيان] أننا نقول: إنه من طريق [جامع البيان]، وهذا سيأتي بعد قليل.

فهو من قراءة الداني، لكن هذا الطريق موجود في [جامع البيان].

الداني في [جامع البيان] ذكرهم مع بعض، يعني ذكر فارس قرأ على السامري عن الجلاء، وعن الجلاء.

ابن الجزري فصَّل بينهما فقط، جعل السامري وحده، والسامري قرأ على ابن مجاهد، وسيأتينا هنا في الأخير: "وقرأ السامري على ابن مجاهد".

فهو أنه فقط ابن الجزري أخذ نفس الطريق الذي ذكرها الداني، لكن الداني جمعهم مع بعض.

ابن الجزري جعل هذا وحده وهذا وحده، ولما جاء هنا الطالب العهد مر بعيدًا فذكَّرنا أنه أبو الفتح قرأ على أبي أحمد السامري؛ اعتراض تذكير.

والدليل على هذا:الذي قلناه الآن: عدم وجود السامري في التعداد النهائي عند الجلاء أو قريب من الجلاء دليل على أنَّ الشيخ كان يقصد هذه اعتراضية، والله أعلم.

فما يقوله من يخطِّئه لا أرى أن هذا خطأ، وإنما دقة في الترتيب، والله أعلم.

الطالب: هل قرأ السامري على الجلاء؟

الشيخ: لا ما قرأ على الجلاء، أبدًا، السامري والجلاء قرأوا على ابن مجاهد.

الطالب: أبو الفتح قرأ على الاثنين.

الشيخ: أبو الفتح قرأ على الاثنين، السامري قرأ في الأول الطريقة الثانية، طريق السامري وهي الثانية من قراءة الداني على أبي الفتح، من قراءة الثاني على أبي الفتح، وقرأ أبو الفتح على السامري.

وهذه العبارة التي هي بين نجمتين هذه اعتراضية أو تذكيرية، كأنه يريد أن يقول لك: ترى هذا الطريق الخاص بـ الجلاء الذي هو من قراءة الداني على أبي الفتح هو نفس الطريق الخاص بالسامري التي ذكرت لك هو، كأنه في إضافة في قراءة أبو الفارس على الجلاء.

الطالب: هل صحيح أن نقول: قرأ بها الداني على أبي الفتح الفارس وقرأ بها أبي أحمد السامري وقرآ.

الشيخ:لا لا تصح وقرآ، لو قلنا: وقرآ وهما من؟

الطالب: أبو الفتح، والسامري.

الشيخ: لا لا.

السامري ما قرأ على الجلاء، والإسناد من عند الداني هو هذا، الموجود في [جامع البيان] هو هذا، الشيخ الداني يقول: "وقرأت على أبي الفتح فارس وقرأ على أبي أحمد السامري -طبعًا لا أدري هو قال السامري أم لا لكن المعنى هو واحد- وقرأ أبو الفتح فارس على أبي أحمد وعلى أبي الحسن وقرآ على ابن مجاهد"، هذا هو السند الصحيح.

الإشكالية فقط أنه ابن الجزري استخدم هذه الجملة الاعتراضية، هم يقولون: أنه خطأ، أن هذا خطأ، ليس خطأً، لو دافعنا عن ابن الجزري باحتمال أن هذه جملة اعتراضية -وهي كذلك اعتراضية-، والدليل عليها قوي جدًا، لكن من ينتبه إليها ما أحد انتبه إليها مع الأسف، بل لم أجد كل من كتب عن [النشر] من العلماء الكبار لم أجد أحد نبَّه على هذه المسألة في كتاب [النشر]، وهي مسألة مهمة، وها هي الآن تبيِّن لنا صواب الإشكال في هذه المسألة. وضحت يا شباب؟

الطالب: حتى يا شيخ في [جامع الأسانيد] نفس الطريق؟

الشيخ: لا أدري والله [جامع الأسانيد] لا أعرف، لكن في [النشر] هذه،

أخذها عشوائيـًا: اذهب إلى أي رواية لما تنتهي في النهاية يجمع لك كل هؤلاء وبالترتيب المعاكس.

الطالب: مثل هذا يا شيخ لا يبقى عند ابن الجزري من باب... يعني، يذكر أنه قرأ على الاثنين، لكن ما دام طريق الجلاء هو الطريق الأساسي أعاده مرة ثانية إليه وقرأ بها، هذا يؤكد أنه يقصد، يعني لو قال: "وقرأ بها على أبي أحمد السامري وعلى أبي الحسن".

الشيخ: هو لو فعلها مثل ما فعلها الداني ما في إشكالية؛ لأن في الداني يقول: وقرأ أبو الفتح فارس على السامري وعلى الجلاء.

ابن الجزري لو أخذهما مع بعضهما لربطهما ببعضهما، وأحيانًا يفعلها مع بعض الطرق، لكن هنا لنفرض، يعني جعل السامري في البداية، وجعل الجلاء في النهاية.

أو هنا في [جامع البيان]جنبًا الى جنب، يعني الداني جعلهم طريقا واحدة: "قرأت على أبي الفتح وقرأ على السامري وعلى الجلاء".

الطالب: هذا هو المقصود، الطريق الثاني هو المقصود؟

الشيخ: المقصود طريق الجلاء لاشك في ذلك، المقصود طريق الجلاء، وعبارة: "وقرأ بها على أحمد السامري" تذكير ليس إلا.

قد يقول أحدهم لك: هذا تكلُّف.

التكلُّف إذا له دليل، ولا يلزم في الدليل أن يكون واضحًا للجميع، لكن هذا الحل الذي ذكرناه الآن هذا دليل؛ لأنه كما يقولون: "مُستَقى من منهجيةٍ صحيحةٍ لابن الجزري، وباستقراءٍ صحيحٍ".

طيب. (طَرِيقُ الْمُجَاهِدِيِّ). نواصل..

(طَرِيقُ الْمُجَاهِدِيِّ) وَهِيَ الْحَادِيَةَ عَشَرَ.

أيضًا لأن عندنا تعليق أيضًا سيأتي ربما يأخذ وقت.

((طَرِيقُ الْمُجَاهِدِيِّ) وَهِيَ الْحَادِيَةَ عَشَرَ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ مِنْ خَمْسِ طُرُقٍ: مِنْ قِرَاءَةِ الشَّاطِبِيِّ عَلَى النَّفْزِيِّ عَلَى ابْنِ غُلَامِ الْفُرْسِ عَلَى ابْنِ الدَّوْشِ وَأَبِي دَاوُدَ عَلَى الدَّانِيِّ على طَاهِرِ بْنِ غَلْبُونَ).

لاحظ معنا أيضًا أنه طريق: (مِنْ قِرَاءَةِ الشَّاطِبِيِّ) ما قال: "من الشاطبية".

(وَمِنْ كِتَابِ [التذكرة]، قَرَأَ بِهَا طَاهِرٌ، وَمِنْ كِتَابِ [الْهَادِي]).

طبعًا طاهر اللي هو ابن غلبون.

(وَمِنْ كِتَابِ [الهادي]، قَرَأَ بِهَا ابْنُ سُفْيَانِ، وَمِنْ كِتَابِ [التَّبْصِرَةِ]، قَرَأَ بِهَا مَكِّيٌّ، وَمِنْ كِتَابِ [الكامل]، قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى ابْنِ هَاشِمٍ).

الآن آخر واحد مذكور من هو؟ ابن هاشم، ومن قبله؟ مكي، ومن قبله؟ ابن سفيان، ومن قبله؟ طاهر، صحيح؟

المفروض الآن أنه يذكر لنا هنا بالترتيب.

(وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ هَاشِمٍ، وَمَكِّيٌّ، وَابْنُ سُفْيَانِ، وَطَاهِرٌ عَلَى أَبِي الطَّيِّبِ بْنُ غَلْبُونَ، وَقَرَأَ بِهَا أَبُو الطَّيِّبِ بْنُ غَلْبُونَ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ نَصْرِ بْنِ يُوسُفَ الْمُجَاهِدِيِّ).

لاحظنا هذا الشيء؟

الطالب: عند البلاغيين لفظ ونشر؟

الشيخ: لفظٌ ونشر.

الطالب: لكن هنا نشرٌ ثم لفظ.

الشيخ: ممكن.

الطالب: معكوس.

الشيخ: أيوه.

طبعًا هنا أيضًا من الأماكن التي اشتهرت فيها [السلاسل الذهبية]، وأرى أنها أخطأت.

دائمًا نقول ونكرر في كل محاضرة: لا نُلزم ابن الجزري بما لم يُلزم به نفسه، ولا نحكم على أي طريق أنَّ ابن الجزري أخذها من الكتاب الفلاني حتى لو كانت فيه.

[السلاسل الذهبية] قالت: إنَّ هذا الطريق من كتاب [الإرشاد]؛ بدليل أنه لما وصل الإسناد إلى أبي الطيب بن غلبون وضعت كتاب [الإرشاد]، ونحن قلنا: هذا معناه أنَّ هذا الطريق النشري هو من كتاب [الإرشاد]، وعبارة الشيخ في [السلاسل الذهبية]: **"لم يعزو الجزري -طبعًا نحن دائمًا نقول: الشيخ الإمام الجزري نادر أن يقول: ابن الجزري- لم يعزو ابن الجزري هذا الإسناد إلى** [الإرشاد] **لعبد المنعم، ومن عادته -يعني من عادة ابن الجزري- عزوه -وهذا طبعًا فيه نظر- وهو فيه -أي وهذا الإسناد فيه أي في** [الإرشاد]-**، فالأولى عنده من الطرق النشرية، والله أعلم".**

يعني هذه عبارة [السلاسل الذهبية]: أن الشيخ ابن الجزري لما ذكر هذا الطريق عن أبي الطيب بن غلبون ما قال: ومن كتاب [الإرشاد]، فالشيخ يقول: الأولى أن يُعد من الطرق النشرية من كتاب [الإرشاد].

ونقول: لا ليس الأولى؛ لأننا لو اعتبرناه الأولى لكنا تدخلنا في أسانيد ابن الجزري، وأسانيد ابن الجزري من الأشياء المحظور التدخل فيها، لا أحد يحق له أن يتدخل في إسناد ابن الجزري.

وأقول: "كيف يعزه -طبعًا جوابًا عن الكلام المذكور في [السلاسل الذهبية] ودفاعًا عن الأسانيد النشرية- كيف يعزه -يعني كيف يعزو ابن الجزري- هذا الطريق وإن كان عن أبي الطيب بن غلبون كيف يعزه إليه -أي إلى [الإرشاد]- وهو -أي ابن الجزري- ذكر إسناده في هذا الطريق منه إلى عبد المنعم -من عند ابن الجزري إلى عبد المنعم بن غلبون- من طريق الشاطبي، والتذكرة، والهادي، والتبصرة، والكامل".

يعني هذا الطريق اللي هو طريق المجاهدي عن ابن مجاهد في [النشر] هو بإسناد ابن الجزري، الذي يمر على هذه الكتب ثم يوصلنا هذه الكتب توصلنا إلى عبد المنعم.

فمعناه: أنه ليس لكتاب [الإرشاد]؛ لأن إسناد ابن الجزري إلى الشاطبي وإسناد ابن الجزري إلى [التذكرة] يختلف عن إسناد ابن الجزري إلى [الإرشاد]، وإسناد ابن الجزري إلى كتاب [الهادي] يختلف عن إسناده إلى كتاب [الإرشاد]، وإسناد ابن الجزري إلى كتاب [التبصرة] يختلف عن إسناده إلى كتاب [الإرشاد] وإسناد ابن الجزري إلى [الكامل] يختلف عن إسناده إلى [الإرشاد].

إذًا كيف هذه الخمس طرق التي وصلت ابن الجزري إلى ابن غلبون وإسنادها مختلفٌ عن إسناده الذي قرأ به القرآن بمضمن كتاب [الإرشاد]، كيف يكون مختلف؟ لأن الشيخ لما جاء يتكلم عن [الإرشاد] -وأعني بالشيخ الشيخ ابن الجزري رحمة الله عليه لما جاء يتكلم على إسناده إلى كتاب [الإرشاد] لابن غلبون قال: يعني العبارة التي قال: "وهو نفس الإسناد الذي قرأت به كتاب [الإعلان] المتقدم".

ابن الجزري ذكر إسناده في كتاب [الإعلان] ثم مباشرةً ذكر بعد [الإعلان] كتاب [الإرشاد] لابن غلبون.

وما قال: "قرأت القرآن بمضمنه على الشيخ الفلاني على الشيخ الفلاني"، وإنما قال: "وقرأت به بنفس الإسناد المذكور في كتاب [الإعلان].

يعني إسناد ابن الجزري إلى [الإرشاد] هو نفس الإسناد الذي قرأ به ابن الجزري القرآن بكتاب [الإعلان].

إذًا الإسناد الذي يوصل ابن الجزري إلى أبي الطيب بن غلبون ليس هو

الإسناد الذي يصل به من كتاب [الإرشاد]، إذًا كيف نقول: إنَّ هذا الطريق من كتاب [الإرشاد]؟!

القضية ليست قضية أنه هذا الإسناد موجود في الكتاب الفلاني، هذه ليست القضية، ومن يبحث في [النشر] بهذه الطريقة إما أنه لا يفهم القضية أنها قضية أسانيد، أو أنه يجتهد بما يشاء.

فنحن ندرس هذه دراسة الأسانيد، هو في النهاية الطريق موجود عند ابن غلبون، وهذه ليست هي القضية، القضية: ابن الجزري كيف وصل إلى ابن غلبون في هذا الطريق، لم يصله من إسناده عن كتاب [الإرشاد]، ما وصل إليه، هو جاء به من طريق آخر من طريق كتاب [التذكرة] من طريق كتاب [التبصرة].

إذًا لا نقول: هذا الإسناد هو من كتاب [الإرشاد]، ولا نقول: إنَّ الأولى أن يُعد، لا ليس الأولى أن يعد، بل عده خطأٌ، وفيه خلط بين الأسانيد.

طيب الدليل على هذا: أنه عندنا كتاب [الهادي] أعتقد أو كتاب [التذكرة]، من الشيوخ الذين قرأ عليهم الشيخ ابن الجزري بإسناده في كتاب [التذكرة].

ويا ليت نراجع أو نعرف الصفحات لنرى الصفحة التي فيها كتاب [التذكرة] والكتاب [الهادي] آسف إن كنا سنطيل بعض الوقت، نحن جئنا هنا للدراسة وليس للقراءة فقط. كتاب [التذكرة] مائة وكم؟

الطالب: سبع وتسعين.

الشيخ: مائة وسبع وتسعين، ثم افتح لنا على [الإرشاد].

حتى تصبح الصورة واضحة:

الإسناد أي إسناد التلاوة و هو مائة وثمانية وتسعين، كتاب [التذكرة] الشيخ

ابن الجزري قرأه على من؟ على أبي عبد الله محمد بن الصائغ، وأبي محمد عبد الرحمن هو البغدادي والإمام... لنترك هذا لا علاقة لنا به..وقالوا لي: "قرأنا به القرآن كله إفرادًا وجمعًا على الصائغ وقرأ على الكمال على ابن شجاع على على إلى أن يصل"، "وأما المنذري فقرأ به القرآن كله على الشريف الخطيب بن الحسن".

طيب الآن هذا إسناد [التذكرة] نراجع إسناد [الإرشاد] كم الصفحة؟ مائتين وإحدى عشر، الشيخ يقول: "وقرأت به القرآن بالسند المتقدم في كتاب [الإعلان]"، جيد السند في كتاب [الإعلان] الصفحة المقابلة له: قرأت به بمضمنه على من؟ على أبي محمد عبد الوهاب بن عبد الرحمن القروي.

إذًا إسناد ابن الجزري الذي أوصله إلى كتاب [التذكرة] لابن غلبون الابن ليس هو الإسناد الذي أوصله إلى كتاب [الإرشاد]؛ إذًا لا يصح أن نقول: إنَّ هذا الطريق من كتاب [الإرشاد].

لنرى الكتاب الثاني كم الصفحة؟

الطالب: [الهداية]؟

الشيخ: لا [الهادي]

الطالب: مائة وواحد وثمانين.

الشيخ: مائة وواحد وثمانين.

سنحصل الآن: "وقرأت بمضمنه"، لنترك هذا.. و هي الصفحة مائة وثلاث وثمانين الذي هو الإسناد الذي فيه الصفراوي، الشيخ يقول: (وَقَرَأَ الصَّفْرَاوِيُّ وَالْهَمْدَانِيُّ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ).

وفي كتاب [الإعلان]: "وقرأ به على أبي القاسم عبد الرحمن بن خلف بن عطية وقرأ به على أبي الحسن بن خلف بن بليمة، على أبي علي الحسن بن خلف" ألا و هو؟ "وقرأ به على أبي حفص"، حسنًا.

هذا الإسناد الذي في الصفحة مائة وثلاث وثمانين، و قلنا اي كتاب؟ [الهادي]؟

طيب، الصفراوي قرأ به على عبد الرحمن بن خلف، هنا في كتاب [الإرشاد]: (وَقَرَأَ بِهِ الصفراوي عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَلَفِ)، حسنا؟

عبد الرحمن بن خلف قرأ على مَن في كتاب [الهادي]؟

قرأ على "أبي علي الحسن بن خلف بن عبد الله الهواري" و هو ابن بليمة،

نفس الشيء "أبو القاسم عبد الرحمن بن خلف قرأ على ابن بليمة"، ابن بليمة في كتاب [الهادي] أو في [إسناد الهادي] قرأ على من؟ على "أبي عمرو عثمان بن بلال بن الزاهر وقرأ على المؤلف".

حسنًا، لكن في إسناد [الإرشاد] ابن بليمة قرأ على من؟ على "عُمَرَ بْنِ أَبِي الْخَيْرِ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي غَالِبٍ الْمَهْدَوِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى مُؤَلِّفِهِ".

فاختلف الإسناد، ونحن قلنا: أي اختلاف في الإسناد معناه أنه طريق جديد، فالصفراوي وإن كان موجودا في [الإرشاد] لكن حتى الصفراوي نفسه -رحمة الله عيله- إسناده لكتاب [الإرشاد] يختلف عن إسناده لكتاب [الهادي]. واضح؟

وابن الجزري هنا جاء بإسناد كتاب [الهادي] ولم يأتِ بإسناد كتاب [الإرشاد]؛ فعدُّ هذا الطريق من كتاب [الإرشاد] أنا أعتقد أنه ليس في محله. واضح؟

فنقول: هذا طريق قرأ به ابن الجزري بهذه الأسانيد وإن كانت تنتهي إلى ابن غلبون.

إذا كان المقصود أنه يعني مقصود [السلاسل الذهبية] أو غيرها ممن يدخل في [النشر]، إذا كان المقصود أنَّ هذا الطريق من هذه الكتب أنها موجودة فيها هذا ما نتناقش فيه؛ لأن هذا تضييع وقت، ونحن لا نناقش في هذا، لا نناقش في أنَّ هذا الطريق موجودة في كتاب [التبصرة] ولا في [الإرشاد] ولا في أي كتاب، لكن نحن نتناقش وندرس ما هو أعمق من ذلك، ما هو نسبة الطريق النسبة الصحيحة في إسناد ابن الجزري، نحن لا يهمنا أسانيد العلماء، يهمنا إسناد ابن الجزري فقط، فهذا الإسناد لا يُعْتَبر من كتاب [الإرشاد] حتى وإن كان ينتهي بأبي الطيب، والله أعلم، والدليل بيَّناه. في الصفحة الثانية فيها تعليق أيضًا.. لننتهي منه أولاً.

(طَرِيقُ الشَّنَبُوذِيِّ) وَهِيَ الثَّانِيَةَ عَشَرَ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ: مِنْ كِتَابِ [الْمُسْتَنِيرِ]، قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَكِّيٍّ السَّوَّاقِ، وَمِنْ [غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ]، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي غَالِبٍ أَحْمَدَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّهْرِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى السَّوَّاقِ الْمَذْكُورِ، وَمِنْ كِتَابِ [الْمُبْهِجِ]، قَرَأَ بِهَا سِبْطُ الْخَيَّاطِ عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الْفَضْلِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْكَارَزِينِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الْكَارَزِينِيُّ وَالسَّوَّاقُ عَلَى أَبِي الْفَرَجِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الشَّنَبُوذِيِّ.

(طَرِيقُ الْحُسَيْنِ الضَّرِيرِ) وَهِيَ الثَّالِثَةَ عَشَرَ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ مِنْ [غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ]، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَتْحِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ أَحْمَدَ السَّرَّاجِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَضْلِ).

طبعًا هذا: (إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ أَحْمَدَ السَّرَّاجِ) قد يكون هو صاحب كتاب [المنازل] [منازل القرآن] في كتاب الوقف.

(وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الرَّازِيِّ).

و هو أبو الفضل الرازي.

(وَقَرَأَ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَلِيٍّ الضَّرِيرِ.

(طَرِيقُ ابْنِ الْيَسَعَ) وَهِيَ الرَّابِعَةَ عَشَرَ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ مِنْ كِتَابِ [الْمُسْتَنِيرِ]، وَمِنْ كِتَابِ [الْمِصْبَاحِ]، قَرَأَ بِهَا أَبُو الْكَرَمِ عَلَى ابْنِ عَتَّابٍ، وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ عَتَّابٍ وَابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلَى ابْنِ طَلْحَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْيَسَعَ الْأَنْطَاكِيِّ.

(طَرِيقُ بَكَّارٍ) وَهِيَ الْخَامِسَةَ عَشَرَ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ مِنَ [الْمُسْتَنِيرِ]، قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي علي الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْعَطَّارِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْحَمَّامِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ بَكَّارِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ بَكَّارٍ الْبَغْدَادِيِّ.

(طَرِيقُ أَبِي بَكْرٍ الْجَلَّاءِ) وَهِيَ السَّادِسَةَ عَشْرَةَ عَنْهُ مِنْ كِتَابِ [الْمُسْتَنِيرِ]، قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْحَمَّامِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْجَلَّاءِ.

(طَرِيقُ الْكَاتِبِ)).

وهذه التي فيها بعض التعليقات.

((طَرِيقُ الْكَاتِبِ) وَهِيَ السَّابِعَةَ عَشَرَ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ مِنْ طَرِيقَيْنِ، قَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ).

هذه التي قلنا نضع تحتها خط أحمر.

(وَمِنْ كِتَابِ [الْمُبْهِجِ]، قَرَأَ بِهَا سِبْطُ الْخَيَّاطِ عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الْفَضْلِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ الْفَارِسِيِّ وَقَرَأَ الْفَارِسِيُّ وَأَبُو الْفَتْحِ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ

عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكَاتِبِ).

هذا الطريق الشيخ يقول هو طريق الكاتب، وحقيقةً أصابني بالجنون هذا الطريق، يعني أخذ وقت، ولا يزال ولم أصل إلى نتيجة بعد، لكن أعتقد أني فتحت الطريق لمن يأتي أكثر نشاطًا، وأكثر شبابًا، وأكثر جديةً في البحث، الشيخ هنا يقول: (قَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ)، ما ذكر لنا من هو أبو الفتح. صح؟

أول ما يتبادر إلى الذهن أنه من؟

الطالب: فارس.

الشيخ: فارس، وهذا الذي جعل [السلاسل الذهبية]، وجعل المحققين في كتاب [جامع البيان]، وجعل الشيخ الحسن..، وجعل أيضًا محدثكم يكتب في ملتقى التفسير يمكن قبل خمس سنوات أو ما شابه: أنه هذا المقصود هو فارس بن أحمد، وأنه هذه الطريق أدائية لابن الجزري عن فارس بن أحمد عن أبي عبد الله الكاتب على أبي محمد الحسن الكاتب.

وحقيقةً اتضح بعد ذلك بعد بحثٍ يكاد أن يكون جدي: أنَّ المقصود أبو الفتح هذا ليس هو فارس، لا أجزم بذلك، لا، لكن يغلب على ظني أنه ليس المقصود فارس بن أحمد، لماذا؟

أولًا: يعني كما ذكر المشايخ: أنَّ لا يوجد في الكتب أو في التراجم_ في كتب التراجم لا يوجد أنَّ فارس بن أحمد قرأ على أبي محمد الحسن بن عبد الله بن محمد الكاتب، هذا غير موجود، وهذا السند لا يوجد في كتب الداني كلها التي وصلتنا. واضح؟ حسنًا.

إذًا تكملة البحث أو تكملة السند: أنَّ المقصود بأبي الفتح فارس يشوِّش عليها عدم وجود نصٍ يدل على قراءة فارس على الكاتب، لكن بعد البحث وجدت أنَّ

أبا محمد هذا "الحسن بن عبد الله بن محمد" الكاتب عنده ولده الذي هو "محمد" وهو لُقب "بأبي محمد"، "محمد" هذا كُنيته "أبو الفتح"، وقرأ على أبيه، والإمام الذهبي في كتاب [معرفة القراء الكبار] وفي كتاب [تاريخ الإسلام] صرَّح بأن أبا الفتح محمد_ أو عفوًا هو ذكرها في ترجمة "الحسن"، في ترجمة "الحسن بن عبد الله بن محمد الكاتب" ذكر أنه روى عنه ولده "أبو الفتح محمد الأهوازي" فهل المقصود بـــ"أبي الفتح" الذي قرأ على "الحسن بن عبد الله بن محمد الكاتب" هو هذا ابنه؟

محتمل، لكن هذا يُشَوِّش عليه أننا ما وجدنا نصًا يقول: إنَّ الداني قرأ على أبي الفتح محمد بن الحسن.

إذا قلنا: إنه "أبو الفتح" المقصود به "فارس" تبقى عندنا مشكلة في قراءة فارس على الكاتب.

ولو قلنا -كما يظهر والله أعلم- أنا يترجح عندي هذا: أنَّ المقصود بأبي الفتح هو محمد هذا، لكن هذا يُشَوِّش عليه عدم وجود نصٍ يدل على قراءة الداني عليه، لكن السِن يحتمل، يعني تواريخهم تواريخ الداني مع أبي الفتح محمد بن الحسن محتملة؛ لأن الحسن بن عبد الله الكاتب _هذا توفي سنة ثلاثمائة وثمانٍ وستين، وفي كتاب [الإكمال] في ترجمة محمد بن أحمد بن سهل الواسطي لما ذكر شيوخه قال: "حدَّث عن أبي الفتح محمد بن الحسن بن عبد الله الكاتب وتوفي سنة أربعمائة اثنين وستين"، هو التلميذ، أربعمائة اثنين وستين و هي وفاة التلميذ.

الداني توفي أربعمائة وأربع وأربعين، لكن أبو الفتح محمد لا نعلم متى توفي، لكن وجود الإمام الداني في المشرق قد يكون مظن أنه التقى معه ببغداد إذا كان الشيخ الداني ذهب إلى بغداد، لا أدري يعني لا.

الطالب: مائة وستين؟

الشيخ: لا لا هو كان في الثمانينات أو التسعينات.

الطالب: اثنين وستين مين توفي؟

الشيخ: ثمان وستين، ثلاثمائة ثمانية وستين توفي الذي هو صاحب الطريق اللي هو الحسن بن عبد الله بن محمد الكاتب.

الطالب: وأبو الفتح محمد؟

الشيخ: أبو الفتح لا ندري متى توفي.

الطالب: قلتم: اثنين وستين من؟

الشيخ: أربعمائة اثنين وستين تلميذه.

الطالب: ابنه؟

الشيخ: لا لا، تلميذ أبو الفتح. الداني توفي أربعمائة وأربع وأربعين يعني قبله.

الطالب: ووُلِد اثنين وستين.

الشيخ: ووُلد اثنين وستين، وارتحل في أخر الثمانينات أو بداية التسعينيات.

الذي يهمني -والله أعلم-: أنه هذا المكان يعني لو اعتبرنا فارس يشوِّش علينا الكاتب، قراءته على الكاتب تُشوِّش علينا، ولو اعتبرناه أبو الفتح الذي هو محمد نفسه ابن الحسن بن عبد الله يشوِّش علينا عدم وجود ما يدل على قراءة الداني على أبي الفتح محمد بن الحسن، لكن لما نقول: أن الشيخ أبو الفتح؛ لأن بعد ذلك يقول: (وَأَبُو الْفَتْحِ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ)، والحسن بن عبد الله بن محمد الكاتب هذا كان من أشهر القراء في قراءة أبي عمرو عمومًا، حتى أنهم كانوا يقولون: هو أصغر من قرأ قراءة أبي عمرو،

اللي هو الحسن بن عبد الله بن محمد الكاتب.

ويظهر -والله أعلم- أنه الشيخ الداني لم يذكره؛ لأنه لو ذكره لكان نازل الإسناد.

الطالب: أبو الفتح فارس متى توفي أربعمائة؟

الشيخ: بعد الأربعمائة، أربعمائة وأربعة.

الطالب: أدرك يعني الكاتب؟

الشيخ: هو أدرك الكاتب، نعم أدرك الكاتب.

الطالب: هو من تلاميذه؟ ما ثبت.

الشيخ: ما ثبت، كتب التراجم ليس فيها ما يدل، يعني في ترجمة فارس لم يذكروا أنه قرأ على الكاتب، وفي ترجمة الكاتب لم يذكروا أنَّ فارس تتلمذ عليه.

الاحتمال وارد، وإن كان الأقوى: هو فارس، لكن صعب بعض الشيء؛ خاصةً أننا وجدنا أنَّ من تلاميذ الحسن أبو الفتح محمد ابنه، لكن كما قلت -الله أعلم-: فالجزم بأنه فارس صعب قليلا، وإن كان يشهد لها دائمًا الشيخ يقول: أبو الفتح وأبو الفتح، لكن هذا الإسناد قراءة الداني على أبي الفتح على الكاتب لا توجد في كتب الداني كلها، لأن الداني يروي عن أبي الفتح فارس عن مختلف شيوخه ولا يروي رواية واحدة عن هذا الشيخ الذي هو من قراءة فارس على الكاتب، ليست موجودة في كتب الداني.

الطالب: مع أنه اختص بقراءة أبي عمرو.

الشيخ: قد نظن ذلك، وإلا لكان ذكره ولو في المفردات، لكنه لم يذكره، يعني لا يوجد نص من قراءة الداني على أبي الفتح على الحسن بن عبد الله الكاتب هذا

لا يوجد.

ووجوده قوي؛ لكن لأنه سيكون بينه وبين ابن مجاهد الذي هو الطبيعي؛ لأن الداني قرأ على أبي مسلم أو روى عن أبي محمد مسلم الكاتب أو أبي مسلم محمد الكاتب والكاتب من تلاميذ ابن مجاهد وإن كان يروي عنه إجازةً، يعني الداني يروي عن الكاتب بمسلم إجازةً؛ فلهذا نذكره كثيرًا، من قراءة الداني عليه.

فلو ذكر فارس سيكون لديه اثنين بينه وبين ابن مجاهد اثنان، فلهذا ينظر السند.

فالله أعلم، ولهذا كتبت من شهر تقريبًا وأنا كتبت في فيس بوك وتويتر قلت: يا إخوان من اطّلع على ترجمة " محمد بن الحسن بن عبد الله بن محمد الكاتب"، حتى سألني أحد الأشحاص: يا شيخ ماذا تريد فيه؟

أمس فكرت_ يعني أمس كتبت يعني تذكير: "من وجد هذه الترجمة ترجمة هذا الشخص فليذكره لنا"؛ فواحد من الإخوان أرسلني: ماذا تريد به؟ قلت له: لو تتبعت الدروس إن شاء الله ستعرف، وأنا أريد هذا؛ لأن هذا أبو محمد هذا أبو الفتح مظنة ترجمته أن تكون في [تاريخ بغداد] لابن النجار، هذه مظنة؛ لأنه ابن النجار ترجم لأبيه، والذهبي يقول: "ذكره ابن النجار في تاريخه".

فمظنة، لكن مع الأسف الجزء الذي به "محمد بن الحسن بن عبد الله بن محمد الكاتب" من تاريخ ابن نجار ما وصلنا، فإذا كَتب الله وُوجد ربما نجد فيه ضالتنا.

الطالب: لعلنا نبحث إن شاء الله يا شيخ، نبحثها لنرى كيف يكون الجواب.

الشيخ: والله نتمنى، إما أننا نتأكد أنَّ أبا الفتح هو فارس، أو أن نتأكد أنه محمد بن الحسن.

((طَرِيقَا ابْنِ بِشْرَانِ وَالشَّذَائِيِّ) وَهُمَا الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ وَالتَّاسِعَةَ عَشْرَةَ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ مِنْ كِتَابَي [الْمُبْهِجِ] وَ[الكامل]، قَرَأَ بِهَا سِبْطُ الْخَيَّاطِ عَلَى عِزِّ الشَّرَفِ الْعَبَّاسِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ آزَرْبَهْرَامَ وَقَرَأَهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى مَنْصُورِ بْنِ أَحْمَدَ وَقَرَأَهَا عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الْخَبَّازِيِّ).

أينعم نسيت، هذا "الحسن بن عبد الله بن محمد بن الكاتب" ترجمته في [غاية النهاية] مكتوب: "المشهور أو المعروف بـــ"ابن القُرَيْع"" قاف راء ياء عين، لا هذا تصحيف، الصواب: "ابن القُرَيِّق"، حتى الإمام الذهبي قال: "بقافين بضم القافين_ النون والقاف يعني بالتشديد "القُرَيِّق".

الطالب: تصغير وتفخيم.

الشيخ: نعم.

(وَقَرَأَ الْخَبَّازِيُّ وَابْنُ آزَرْبَهْرَامَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ نَصْرٍ الشَّذَائِيِّ وَأَبِي الْحَسَنِ عَلَى ابْنِ بِشْرَانَ.

(طُرُقُ ابْنِ الشَّارِبِ وَابْنِ حَبَشٍ وَزَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ وَابْنِ حُبْشَانَ وَعَبْدِ الْمَلِكِ الْبَزَّازِ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَطَّارِ وَالْمُطَّوِّعِيِّ) سَبَعَتِهِمْ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ مِنْ كِتَابِ [الكامل]، قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي نَصْرٍ الْقُهُنْدَزِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَبَّازِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ بِشْرِ بْنِ الشَّارِبِ وَأَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَبَشٍ وَأَبِي الْقَاسِمِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ وَأَبِي الْحَسَنِ عَلَى ابْنِ عُثْمَانَ بْنِ حُبْشَانَ وَأَبِي مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الْحَسَنِ الْبَزَّازِ وَأَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَطَّارِ والمطوِّعي، وَمِنْ [مِصْبَاحِ أَبِي الْكَرَمِ]، قَرَأَ بِهَا عَلَى عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَتَّابٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعَلَاءِ الْقَاضِي، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى ابْنِ حَبَشٍ وَمِنْهُ أَيْضًا).

أي من [المصباح]

(قَرَأَ بِهَا عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الْفَضْلِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْكَارَزِينِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْمُطَّوِّعِيِّ وَعَلَى أَحْمَدَ بْنِ نَصْرٍ الشَّذَائِيِّ وَعَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ بِشْرَانَ وَعَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكَاتِبِ وَعَلَى أَبِي الْفَرَجِ الشَّنَبُوذِيِّ، وَقَرَأَ الْمُطَّوِّعِيُّ وَالْعَطَّارُ وَالْبَزَّازُ وَابْنُ حُبْشَانَ وَزَيْدٌ وَابْنُ حَبَشٍ وَابْنُ الشَّارِبِ وَابْنُ بِشْرَانَ وَالشَّذَائِيُّ وَالْكَاتِبُ وَأَبُو بَكْرٍ الْجَلَّا وَبَكَّارٌ وَابْنُ الْيَسَعَ وَالضَّرِيرِيُّ وَالشَّنَبُوذِيُّ وَالْمُجَاهِدِيُّ وَأَبُو الحسن الْجَلَّاء)، صاحبنا.

(وَابْنُ بُدْهُنٍ وَالْقَزَّازُ وَطَلْحَةُ وَابْنُ الْبَوَّابِ وَمُقْرِي أَبِي قُرَّةَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ وَالْقِصْرِيُّ وَالسَّامَرِّيُّ وَأَبُو طَاهِرٍ السِّتَّةُ وَالْعِشْرُونَ عَلَى الْإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى بْنِ مُجَاهِدٍ، فَهَذِهِ إِحْدَى وَسَبْعُونَ طَرِيقًا لِابْنِ مُجَاهِدٍ.

وَالسَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ: طَرِيقُ الْكَتَّانِيِّ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ مِنْ كِتَابِ [السَّبْعَةِ] لَهُ. طَرِيقٌ وَاحِدَةٌ تَتِمَّةُ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ طَرِيقًا عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ).

لماذا تذكرنا إذن بالسبعة والعشرين لماذا لم تضعه معهم ومن ثم تقول لنا: "وقرأ الكتاني عن ابن مجاهد"؟

هو قال لنا: ستة، هو هناك في البداية ماذا قال لنا؟ قال لنا: طريق ابن مجاهد السبعة وعشرين، ومن ثم بعد ما ختَّم الستة والعشرين أنه هؤلاء الستة والعشرين قرأوا على من؟ قرأوا على ابن مجاهد.

كان المفروض أنك تأتي الكتاني وتكمل السبعة والعشرين ثم تقول: "وقرأ هؤلاء السبعة والعشرون على ابن مجاهد"، لكن هو لا، الشيخ رحمه الله عليه قفَّل على الستة وعشرين والسبعة والعشرين ثم استخدمها وحدها ولكن لماذا؟، قال: (وَالسَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ: طَرِيقُ الْكَتَّانِيِّ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ).

السبب -والله أعلم- فيما يظهر: أنَّ تلك الطرق الستة والعشرين هي ليست

من كتاب [السبعة]، هي تلك الكتب، وهذه الطريقة التي اختارها وهي طريق الكتاني من كتاب [السبعة]، ومعلوم أنَّ كتّاب [السبعة [إسناد ابن الجزري إليه منه إلى ابن مجاهد ليس من طريق التلاوة، وإنما كما قلنا: عندما يسير من عند ابن الجزري بالتلاوة إلى أن يصل إلى أبي اليُمن الكندي، ثم من عند أبي اليُمن الكندي إلى ابن مجاهد كله إجازة أخبرنا أخبرنا أخبرنا. هذا ربما يكون هو السبب، والله أعلم.

وصلى الله وسلَّم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.

وإن شاء الله نبدأ الحصة القادمة من (طَرِيقُ الْمُعَدَّلِ عَنْ أَبِي الزَّعْرَاءِ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ).

والله أعلم.



الدرس الحادي والعشرون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه. مساكم الله جميعًا بكل خير.

نواصل إن شاء الله قراءة كتاب [النشر]، ووقفنا عند: (طَرِيقُ المُعدَّل -أو الْمُعَدِّلِ - عَنْ أَبِي الزَّعْرَاءِ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ).

❁ **قال الشيخ ابن الجزري** رَحِمَهُ اللهُ عليه: (طَرِيقُ الْمُعَدَّلِ عَنْ أَبِي الزَّعْرَاءِ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ: طَرِيقُ السَّامَرِّيِّ وَهِيَ الْأُولَى عَنِ الْمُعَدَّلِ مِنْ أَرْبَعِ طُرُقٍ: قَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَى فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ، وَمِنْ كِتَابَي [التجريد] وَ[تَلْخِيصِ الْإِشَارَاتِ]).

طبعًا ([تَلْخِيصِ الْإِشَارَاتِ]) تجوُّز هذا في العبارة، وإلا هو: [تلخيص العبارات]، اسم الكتاب: [تلخيص العبارات بلطيف الإشارات].

(قَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ وَابْنُ بَلِّيمَةَ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِيهِ فَارِسٍ، وَقَرَأَ بِهَا أَيْضًا ابنُ الْفَحَّامُ وَابْنُ بَلِّيمَةَ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ بْنِ نَفِيسٍ، وَمِنْ كِتَابِ [الْمُجْتَنِي] لِأَبِي الْقَاسِمِ الطَّرْسُوسِيِّ، وَمِنْ كِتَابِ [الْقَاصِدِ] لِأَبِي الْقَاسِمِ الْخَزْرَجِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الْخَزْرَجِيُّ وَالطَّرْسُوسِيُّ وَفَارِسٌ وَابْنُ نَفِيسٍ أَرْبَعَتُهُمْ عَلَى أَبِي أَحْمَدَ السَّامَرِّيِّ، فَهَذِهِ سَبْعُ طُرُقٍ عَنِ السَّامَرِّيِّ.

طريق الْعَطَّارِ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ الْمُعَدَّلِ، قَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ

الْفَارِسِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا بِالْبَصْرَةِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مِقْسَمٍ الْعَطَّارِ، طَرِيقُ ابْنُ خُشْنَانَ).

طبعًا لا يدعى بذلك بل هو الفيروز آبادي يقول: "خوشْنَان"، وهي كلمة فارسية بمعنى "خوش" يعني طيِّب، و"نان" اللي هو الاسم، يعني ترجمته؛ لأن الكلمة مُعَرَّبة "خوشنان"، والآن نستخدم هذه كلمة "خوش".

إذًا هي كلمة فارسية، يقول لك: "خوش كذا"، "خوش كذا" إلخ..

فالشيخ ابن الفيروز آبادي يقول: هي "خوشنان".

(طَرِيقُ ابْنُ خُشْنَانَ وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنِ الْمُعَدَّلِ مِنْ طَرِيقَيْنِ: قَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَى عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ خُوَاسْتِيٍّ).

طبعًا عبد العزيز بن خوَاستي هذا هو نفسه أبو القاسم الفارسي.

(وَقَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي نَصْرٍ أَحْمَدَ بْنِ مَسْرُورٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْخَاشِعِ، وَقَرَأَ بِهَا الْخَاشِعُ وَابْنِ خُوَاسْتِيٍّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ خُشْنَانَ الْمَالِكِيِّ، وَقَرَأَ ابْنُ خُشْنَانَ وَالْعَطَّارُ وَالسَّامَرِّيُّ، ثَلَاثَتُهُمْ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ الْحَجَّاجِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ الزِّبْرِقَانِ بْنِ صَخْرٍ الْبَصْرِيِّ وَالْمَعْرُوفِ بِالْمُعَدَّلِ. فَهَذِهِ عَشْرُ طُرُقٍ لِلْمُعَدَّلِ).

طبعًا نحن نلاحظ هنا الشيخ يقول: أنه هذا طريق السامري عن المعدِّل الشيخ أخذها من كتاب [التجريد] من قراءته على عبد الباقي، وقراءة عبد الباقي على فارس، وقراءة فارس على السامري، وبعدين أخذها أيضًا من طريق آخر من قراءة ابن الفحام على ابن نفيس، وقراءة ابن نفيس على السامري، وقراءة السامري على المعدِّل.

هاتان الطريقتان ليسا أو ليستا -يجوز الوجهان- في كتاب [التجريد]، يعني

ليس في [التجريد] قراءة ابن الفحام على عبد الباقي بن فارس، وقراءة عبد الباقي على أبيه فارس_ يعني ليس في [التجريد] قراءة السامري على المعدِّل، يعني في ف [التجريد] قراءة ابن الفحام على عبد الباقي، وعبد الباقي يقرأ على فارس، وفارس يقرأ على السامري، وابن الفحام يقرأ على ابن نفيس، وابن نفيس يقرأ على السامري، هذا موجود في [التجريد]، لكن قراءة السامري، طريق فارس طبعًا، من طريق فارس على السامري على المعدِّل هذه ليست موجودة في [التجريد]، وهذه ملحوظة مهمة جدًا، مهمة لمن يهتم بـــ[النشر].

ستأتي معنا أيضًا: فارس عن السامري عن موسى بن جرير في رواية السوسي، سيأتينا أيضًا.

وسيأتينا أيضًا: فارس عن السامري عن القافلائي في رواية شعبة.

هذه الثلاث طرق التي هي: قراءة السامري عن المعدِّل في رواية الدوري، الشيخ ابن الجزري قال: أنه من [التجريد] وليس في [التجريد].

في الرواية الثانية في رواية السوسي أيضًا: ابن الجزري سيقول: "فارس على السامري على أبي عمران موسى بن جرير"، أيضًا ليست في [التجريد].

وهناك في رواية شعبة سيقول: "فارس على السامري على القافلائي"، ليست في [التجريد]، والشيخ نسبها إلى كتاب [التجريد].

القاسم المشترك هو: "فارس"؛ لأن فارسًا لا يوجد -حسب علمي القاصر في كتب القراءات- لا يوجد في كتب القراءات إلا في كُتب أبي عمرو الداني وكتاب [التجريد]، يعني فارس بن أحمد ليس له رواية -فيما اطلعت عليه إن لم تخُنِّي الذاكرة- ليس له رواية إلا في كتب أبي عمرو الداني [جامع البيان]، [التيسير]، [المفردات]، أو كتاب [التجريد].

طيب الإمام ابن الجزري قال لنا: "إنه قراءة فارس على السامري عن المعدِّل" أخذها الشيخ من كتاب [التجريد]، وكذلك الطرق الأخرى التي ذكرناها في موسى بن عمران عن السوسي، والقافلائي عن شعبة.

يعني هنا هذا الإسناد خرج به ابن الجزري عن كتاب [التجريد]، هل هي منهجية عند ابن الجزري أنه يُسنِّد إلى الكتاب ثم في نصف الطريق يُكمِل الطريق من كتاب آخر أو من طريق آخر؟

هذا الذي يظهر لي -والله أعلم-.

قد نقول كإجابة: نقول: "اختلاف النُّسخ"، لكن اختلاف النُسخ أنا أرى أنه هروبٌ عن الجواب.

اختلاف النُسخ، ممكن اختلاف النسخ في مسائل، لكن المسائل إذا تكررت صعبة بعض الشيء؛ فأصبح القول: بأنها منهجية لابن الجزري معتمدة عند ابن الجزري أرى أنها أولى وأصح.

وسيأتينا أيضًا أمثلة على ذلك احتمال إن شاء الله في نهاية قراءة أسانيد الدوري سيأتينا مثال على هذا الشيء.

ممكن أن نُصيغ هذه المنهجية أو هذه الطريقة عند ابن الجزري أنه ثبت عنده قراءة فارس على السامري، وطبعًا ثابت قراءة السامري على المعدِّل، هذا ثابت في كتب أخرى، في [جامع البيان] هذا ثابت، في [روضة المعدِّل] هذا ثابت، في كتب أخرى يعني ثابتٌ أنه السامري قرأ على المعدِّل، لكن من كتاب [التجريد] من قراءة فارس على السامري عن المعدِّل هذا ليس موجود في كتاب [التجريد].

كذلك ابن نفيس، يعني قراءة ابن نفيس فارس وابن نفيس من [التجريد] ليستا فيه، مع أنها موجودة قراءة النفيس على السامري عن المعدِّل موجودة في [روضة

المعدل] أيضًا.

فهل ابن الجزري أخذ هذا الإسناد من كتاب [التجريد] يعني بسنده منه إلى سند ا[لتجريد]، ثم لما وصل إلى فارس عكَس أو خرج وأخذها من طريق آخر أو قرأها بطريقٍ آخر؟

هذا الذي أرى أنه منهجية عند ابن الجزري، وتكررت هنا بنسبة للتجريد تكررت في هذه المواضع التي ذكرتها الآن، وستتكرر معنا أيضًا في أسانيد أخرى. فالذي أتذكره الآن ولم ننته بعد من الأسانيد: الآن تقريبًا خرج بهذه الطريقة في ست طرق، وسنعرفها إن شاء الله.

فالمهم أن نقول: إنه السامري _ يعني هذا الطريق طريق [التجريد]: فارس عن السامري عن المعدِّل الشيخ ابن الجزري نسبها إلى [التجريد] وليست فيه، فلما وصل إلى فارس أكمل الطريق من كتب الداني، أو أنه أكملها من طرق ابن الفحام التي لم يجعلها في كتابه [التجريد]، وهذا أولى؛ لأن ابن الفحام لم يضع كل أسانيده في كتاب[التجريد]، وإنما اختصر أسانيده.

الذي يهمنا: أنَّ هذا الطريق حتى وإن كان ليس في [التجريد] لكنه طريقٌ صحيحٌ متصلٌ: فارس على السامري على المعدِّل هذه واضحة جدًا.

المسألة الثانية طبعًا قلنا أيضًا: ابن النفيس من [التجريد] ليست موجودة في [التجريد]، ولكنها موجودة في كتاب [روضة المعدِّل].

أيضًا نلاحظ أنَّ هنا قال: (طَرِيقُ ابْنُ خُوشْنَانَ)، قال: (وَقَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي نَصْرٍ أَحْمَدَ بْنِ مَسْرُورٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْخَاشِعِ)، طبعًا هذه واضحة؛ لأن ابن الجزري لم يقل من طريق الكامل، وإنما قال: (قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ)، هذه الطريق ليست في الكامل، ولا غضاضة في ذلك؛ لأن ابن الجزري

أسندها عن الهذلي ولم يُسندها عن الكامل.

حسنًا.. هل هذا الطريق أخذه ابن الجزري من كتاب [المفيد] لأبي نصر أحمد بن مسرور وهو شيخ الهذلي؛ لأن أبو نصر هذا أحمد بن مسرور هو صاحب كتاب [المفيد] -عنده كتاب اسمه كتاب [المفيد]- هل ابن الجزري أخذ هذا الطريق من كتاب [المفيد] لأبي نصر من قراءة الهذلي عليه؟ لا ندري.

لكن إسناد كتاب [المفيد] لأبي نصر أحمد بن مسرور في [النشر] هناك في كتب المرويات لا يمر على الهذلي؛ فمعناه: أنه هذا الطريق أدائية قرأها ابن الجزري عن أبي نصر أحمد بن مسرور من قراءة الهذلي عليه، أو أنها احتمال آخر: قد تكون ليست من كتاب [المفيد]؛ لأنَّ كتاب [المفيد] لم نطلع عليه، لكن هو احتمال مثل ما نقول، أو أنه من كتاب القراءات الذي ألفه أبو الحسن علي بن إسماعيل الخاشع، أيضًا هذا له كتاب في القراءات، كما مر معنا سابقًا هناك في طرق قالون: أبو الحسن الطُريثيثي عنده كتاب [الكافي]، طبعًا الشيخ ما ذكره، لكن أخذ منه طرق بالذات على أبي معشر الطبري عن الطُرَيْثيثي، فهل هي من ذلك الكتاب؟ الله أعلم.

الذي يهمنا هنا: أنها ليست في [الكامل]، قراءة الهذلي على أبي نصر أحمد بن مسرور على الخاشع والخاشع على خُشنان، هذه الطريقة ليست موجودة في كتاب [الكامل]، ولا تلزم ابن الجزري؛ لأنه ما صرَّح بالكامل..حسنا.. نواصل.

(وقرأ المُعدِّل وَابْنُ مُجَاهِدٍ عَلَى أَبِي الزَّعْرَاءِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُبْدُوسٍ الْهَمَذَانِيِّ الدَّقَّاقِ، فَذَلِكَ اثْنَانِ وَثَمَانُونَ طَرِيقًا لِأَبِي الزَّعْرَاءِ.

(طَرِيقُ ابْنُ فَرَحٍ) عَنِ الدُّورِيِّ، فَمِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ أَبِي بِلَالٍ مِنْ ثَمَانِ طُرُقٍ: طَرِيقُ الْخُرَاسَانِيِّ، وَهِيَ الْأُولَى عَنْ زَيْدٍ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ: قَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَى فَارِسٍ

بْنِ أَحْمَدَ، وَمِنْ كِتَابَي [التجريد] وَ[تَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ]، قَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ وَابْنُ بَلِّيمَةَ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ فَارِسٍ وقرأ على أبيه، وَقَرَأَ بِهَا فَارِسٌ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ الْحَسَنِ الْخُرَاسَانِيِّ.

طَرِيقُ الْحَمَّامِيِّ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنْ زَيْدٍ مِنَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ طَرِيقًا عَنْهُ مِنْ كِتَابِ [التجريد]، قَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الْفَارِسِيِّ، وَمِنْ كِتَابِ [الرَّوْضَةِ]).

طبعًا أبي الحسين الفارسي الذي هو صاحب [الجامع].

(وَمِنْ كِتَابِ [الرَّوْضَةِ] لِأَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ، وَمِنَ كتاب [الْكَافِي] وَ[تَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ]، قَرَأَ بِهَا ابْنُ شُرَيْحٍ وَابْنُ بَلِّيمَةَ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ الْمَذْكُورِ، وَمِنْ كِتَابِ [الجامع] لِأَبِي الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ، وَمِنْ كِتَابَي [الْكِفَايَةِ الْكُبْرَى] وَ[الإرشاد]، قَرَأَ بِهَا أَبُو الْعِزِّ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ، وَمِنْ [غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ]، قَرَأَ بها على أبي العز الْمَذْكُورُ، وَمِنْ كِتَابِ [الْمُسْتَنِيرِ]، قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الشَّرْمَقَانِيِّ وَأَبِي الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ الْمَذْكُورِ، وَأَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ وَأَبِي الْفَتْحِ بْنِ شَيْطَا، وَمِنْ كِتَابِ [التِّذْكَارِ] لِابْنِ شَيْطَا الْمَذْكُورِ، وَمِنْ كتاب [فَايَةِ سِبْطِ الْخَيَّاطِ فِي السِّتِّ]، قَرَأَ بِهَا على أبي القاسم يحيى بن أحمد بن السيبي، وقرأ بها أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الطَّبَرِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْأُطْرُوشِ).

طبعًا هنا الشيخ يقول: أول شيء ذكر من كتاب [المُستنير] من قراءة ابن سِوار على أبي الفتح بن شيطا، وبعد ذلك من كتاب [التذكار] لابن شيطا، وهذا دليل على: إنه الذي ذكرناه سابقًا أنه مسألة علو السند ليست مهمة عند ابن الجزري؛ لأن إسناده إلى [التذكار] مباشرةً يكون أعلى، فهو ذكر [المستنير] ومن ثم ذكر [التذكار].

(وَمِنَ [الكامل] قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ هَاشِمٍ، وَمِنَ

[الْمِصْبَاحِ] لِأَبِي الْكَرَمِ قَرَأَ بِهَا عَلَى جَمَالِ الْإِسْلَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ رزق الله بْنِ أَحْمَدَ الْبَغْدَادِيِّ جَمِيعَ الْقُرْآنِ وَعَلَى الشَّرِيفِ أَبِي نَصْرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْهَبَّارِيِّ إِلَى آخِرِ سُورَةِ الْفَتْحِ).

لاحظ عندنا في الحاشية هناك تعليق مهم جدًّا وهو: قول المؤلف: (قَرَأَ بِهَا عَلَى جَمَالِ الْإِسْلَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ رزق الله بْنِ أَحْمَدَ)، نقرأ التعليق لمن يسمعنا والذي ليس عنده التعليق مكتوب؛ حتى يستفيد قلت: **"كذا في جميع النسخ** (رزق الله بن أحمد)**"**؛ لأن الشيخ يقول: (لِأَبِي الْكَرَمِ قَرَأَ بِهَا عَلَى جَمَالِ الْإِسْلَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ رزق الله بْنِ أَحْمَدَ)، هذا كلام ابن الجزري، **"كذا في جميع النسخ**: (رزق الله بن أحمد)، **قلت: لعله سهوٌ من المؤلف** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **حيث إنَّ أحمد ليست في سلسلة آباء "رزق الله"**).

يعني أبو محمد رزق الله هذا التميمي ليس في سلسلة آبائه المذكورة في كتب التراجم ليس في أحد من آبائه يسمى أحمد، فهو "رزق الله بن عبد الوهاب".

ثم قال المُعلِّق: "ويقوى عند البحث أنَّ بين كلمتي (ابن)، الذي هو "أبي محمد رزق الله ابن" وكلمة "أحمد" يعني بين هاتين الكلمتين يترجَّح أنَّ هنا سَقَط، وهذا السقط يتضح بالرجوع إلى [المصباح]؛ لأنه هو المصدر الذي رجع إليه ابن الجزري، ففي [المصباح] قرأت -أبو الكرم يقول-: قرأت بها على الشيخين الإمامين: جمال الإسلام أبي محمد رزق الله بن التميمي، وأبي القاسم يحيى بن أحمد، فصارت كلمة "ابن أحمد" التي في المتن هي لأبي القاسم يحيى وليست لرزق الله".

يعني الشيخ يقول: (جَمَالِ الْإِسْلَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ رزق الله بْنِ أَحْمَدَ) بين كلمة "ابن" وكلمة "أحمد" في [النشر] هنا سَقَط تكملته موجودة في [المصباح].

فيكون أبو الكرم أخذها عن الاثنين: عن جمال الإسلام أبي محمد رزق الله، وأبي القاسم يحيى بن أحمد.

الطالب: ما بين المعطوفين هل يُحدث كلمة "ابن" الأولى؟ أي أبي محمد رزق الله التميمي، بدون "ابن"؛ لأن هذا صفة يعني له التميمي؟

الشيخ: "أبي محمد رزق الله بن التميمي" قصدك في التعليق.

الطالب: نعم.

الشيخ: هي فيها الوجهان، وإن كان الأقوى إثباتها.

الطالب: أقصد [المصباح] يعني، ماذا قال الشيخ..؟

الشيخ: لا أدري والله لا أتذكر؛ لأني كنت أرجع إلى المخطوط، وبخصوص الأسانيد كنت أرجع فيه إلى النسخة المطبوعة على الكمبيوتر للشيخ، وذكر من حقق [المصباح] شيخنا الدكتور نعيم: "أنَّ ما بين القوسين سقط من نسخةٍ منه".

حسنًا..نستكمِّل.

ففي [المصباح]: جمال الإسلام أبي محمد رزق الله بن التميمي، وأبي القاسم يحيى بن أحمد.

في نسخ من نسخ [المصباح]: كلمة ابن التميمي وأبي القاسم يحيى بن أحمد هذه موجودة في نسخة وليست موجودة في نسخ أخرى، فلعل هذه النسخة من [المصباح] التي فيها السقط سقط كلمة ابن التميمي وأبي القاسم يحيى بن أحمد، لعلها هي النسخة التي وصلت لابن الجزري؛ ونتج عنه هذا السقط.

فلعلها التي اعتمد عليها ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قلت: "وهذا احتمالٌ قويٌّ، لكن يُعكِّر عليه عندي أننا سنزيد طريقًا لا ندري

هل المؤلف قرأ بها أم لا؟"

هو احتمال قوي أن هذه النسخة التي فيها السقط من نسخ [المصباح] هي التي وصلت لابن الجزري أو هي التي اعتمدها ابن الجزري، لكن لو قلنا: أنَّ هذا الاحتمال صحيح -وهو احتمال صحيح لاشك فيه- لكن لا نستطيع أن نحسم؛ لأن الشيخ يقول إنها: سينتج عندنا أنه سنزيد طريق السيبي والشيخ لم يذكر ذلك.

(وَعَلَى الشَّرِيفِ أَبِي نَصْرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْهَبَّارِيِّ إِلَى آخِرِ سُورَةِ الْفَتْحِ، وَقَرَأَ بِهَا الْفَارِسِيُّ وَالْمَالِكِيُّ وَالْوَاسِطِيُّ وَالشَّرْمَقَانِيُّ وَالْخَيَّاطُ وَالْعَطَّارُ وَابْنُ شَيْطَا وَابْنُ الْسَيَّبِيِّ).

لاحظ وهذا أشرنا إليه المحاضرة الماضية: (وَقَرَأَ بِهَا الْفَارِسِيُّ وَالْمَالِكِيُّ وَالْوَاسِطِيُّ وَالشَّرْمَقَانِيُّ وَالْخَيَّاطُ وَالْعَطَّارُ وَابْنُ شَيْطَا وَابْنُ الْسَيَّبِيِّ)، لاحظ هنا "ابن السيبي" غير مذكور هنا، المقصود بابن السيبي هذا الذي هو في الطرق الماضية الخاصة بكفاية القراءات الست.

إذًا هذا يدل ويؤكد على أنَّ طريق السيبي الموجود معناه أن ابن الجزري من [المصباح] حذفها؛ لأنه لو كان كذا ربما لكان ذكرها في البداية.

الطالب: هو نص قال: وَمِنَ [الْمِصْبَاحِ] لِأَبِي الْكَرَمِ.

الشيخ: (قَرَأَ بِهَا عَلَى جَمَالِ الْإِسْلَامِ).

الطالب: ربما يرجع إلى المصباح؟

الشيخ: [المصباح] فيه هذا، [المصباح] فيه: "أبو محمد رزق الله التميمي وأبي قاسم يحيى السيبي"، [المصباح] فيه هذان الطريقان، لكن هنا الشيخ أخذ فقط طريق "رزق الله" وما ذكر السيبي، ذكر السيبي من كتاب سبط الخياط.

(وَقَرَأَ بِهَا الْفَارِسِيُّ وَالْمَالِكِيُّ وَالْوَاسِطِيُّ وَالشَّرْمَقَانِيُّ وَالْخَيَّاطُ وَالْعَطَّارُ وَابْنُ شَيْطَا وَابْنُ الْمُسَيَّبِيِّ وَابْنُ الْأُطْرُوشِ وَابْنُ هَاشِمٍ وَرِزْقُ اللهِ وَالْهَبَّارِيُّ، الِاثْنَا عَشَرَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الْحَمَّامِيِّ، فهذه ست عشر طريقًا إلى الحمامي)

لاحظ هنا أخر واحد هو "رزق الله" وما تلاه "الهباري" معناه أن "السيبي" ليس من كتاب [المصباح].

(فهذه ست عشر طريقًا إلى الحمامي).

طبعًا من عندنا نحصلها اثنا عشر، والعدد ستة عشر.

طبعًا ابن شريح، وابن بليمة، وأبو العز، وأبو العلاء، ما ذكرهم، هو قال: كم؟ (مِنَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ طَرِيقًا).

(طَرِيقُ الْحَمَّامِيِّ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنْ زَيْدٍ مِنَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ طَرِيقًا)، **ثم** قال هنا: (فهذه ست عشر). مرت معنا قبل ذلك.

(طَرِيقِ النَّهْرَوَانِيِّ وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنْ زَيْدٍ مِنْ خَمْسِ طُرُقٍ مِنْ كِتاب أَبِي الْعِزِّ، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ، وَمِنْ [غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ]، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعِزِّ الْمَذْكُورِ، وَمِنَ [الْمُسْتَنِيرِ]، قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى ابْنِ الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ وَأَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ، وَمِنَ [الكامل]، قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى الْإِمَامِ أَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الرَّازِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الْوَاسِطِيُّ وَالْخَيَّاطُ وَالْعَطَّارُ وَالرَّازِيُّ عَلَى أَبِي الْفَرَجِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ بَكْرَانَ النَّهْرَوَانِيِّ، طَرِيقُ ابْنِ الصَّقْرِ وَهِيَ الرَّابِعَةُ عَنْ زَيْدٍ مِنْ خَمْسِ طُرُقٍ عَنْهُ مِنْ كِفَايَةِ السِّبْطِ، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْخَطَّابِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هَارُونَ بْنِ الْوَزِيرِ وَأَبِي الْبَرَكَاتِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْوَكِيلِ، وَمِنْ كِتَابِ [الْمِفتاح] لِابْنِ خَيْرُونَ، قَرَأَ بِهَا عَلَى عَمِّهِ أَبِي الْفَضْلِ بْنِ خَيْرُونَ وَعَلَى عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَتَّابٍ،

وَمِنَ [الْمِصْبَاحِ] لِأَبِي الْكَرَمِ، قَرَأَ بِهَا عَلَى عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَتَّابٍ وَأَبِي الْبَرَكَاتِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْوَكِيلِ وَأَبِي الْمَعَالِي ثَابِتِ بْنِ بُنْدَارٍ وَأَبِي الْخَطَّابِ عَلى ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هَارُونَ بْنِ الْوَزِيرِ، وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ الْوَزِيرِ وَابْنُ الْوَكِيلِ وَابْنُ خَيْرُونَ وَابْنُ عَتَّابٍ وَابْنُ بُنْدَارٍ خَمْسَتُهُمْ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الصَّقْرِ الْكَاتِبِ، فَهَذِهِ ثَمَانُ طُرُقٍ إِلَى ابْنِ الصَّقْرِ.

طريق أَبِي مُحَمَّدٍ الْفَحَّامِ وَهِيَ الْخَامِسَةُ عَنْ زَيْدٍ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ: مِنْ كِتَابَي [الْمُسْتَنِيرِ] وَ[الْكِفَايَةِ]، قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ، وَمِنْ [غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ]، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعِزِّ، وَقَرَأَ بِهَا أَبُو الْعِزِّ عَلَى أبي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الْعَطَّارُ وَالْوَاسِطِيُّ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْفَحَّامِ الْبَغْدَادِيِّ).

طبعًا هذا الفحام ليس هو صاحب [التجريد].

(طَرِيقُ الْمَصَاحِفِيِّ وَهِيَ السَّادِسَةُ عَنْ زَيْدٍ مِنْ كِتَابِ [الْمُسْتَنِيرِ] قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَرَجِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى الْمَصَاحِفِيِّ.

طَرِيقُ ابْنِ شَاذَانَ وَهِيَ السَّابِعَةُ عَنْ زَيْدٍ مِنْ أَرْبَعِ طُرُقٍ: مِنْ [غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ]، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعِزِّ، وَمِنْ كِتَابَيْ أَبِي الْعِزِّ، وَمِنَ [الْمُسْتَنِيرِ]، قَرَأَ بِهَا أَبُو الْعِزِّ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ بن الْحَسَنِ بْنِ الْقَاسِمِ).

و هو غلام الهراس.

(وَقَرَأَ بِهَا ابن سِوارٌ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْعَطَّارِ، وَقَرَأَ بِهَا الْحَسَنَانِ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ بَكْرِ بْنِ شَاذَانَ الْوَاعِظِ.

طَرِيقُ ابْنِ الدَّوْرَقِيِّ وَهِيَ الثَّامِنَةُ عَنْ زَيْدٍ مِنْ غَايَةِ ابْنِ مِهْرَانَ، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الصَّقْرِ مُحَمَّدِ بْنِ جعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَعْرُوفِ بابن الدَّوْرَقِيِّ، وَقَرَأَ ابْنُ الدَّوْرَقِيِّ وَابْنُ

شَاذَانَ وَالْمَصَاحِفِيُّ وَالْفَحَّامُ وَابْنُ الصَّقْرِ وَالنَّهْرَوَانِيُّ وَالْحَمَّامِيُّ وَالْخُرَاسَانِيُّ، ثَمَانِيَتُهُمْ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ زَيْدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي بِلَالٍ الْعِجْلِيِّ. الْكُوفِيِّ، فَهَذِهِ ثَمَانٌ وَثَلَاثُونَ طَرِيقًا عَنْ زَيْدٍ).

طبعًا هذا طريق ابن الدورقي حقيقةً من المسائل المهمة في إسناد [النشر].

واضح عندنا الآن الشيخ ابن الجزري قال: (طريق ابن الدورقي من غاية ابن مهران قرأ بها ابن مهران على محمد بن جعفر بن الدورقي وقرأ ابن الدورقي على زيد بن أبي بلال)، وسيقول لنا في النهاية إنه زيد: (وزيد على أبي جعفر أحمد بن فرح (٢٥:١٦).

يعني طريق ابن الدورقي في [النشر]: (قراءة ابن مهران على ابن الدورقي على زيد على ابن فرح)، هذا موجود في [النشر].

الشيخ يقول: (غَايَةِ ابْنِ مِهْرَانَ، قَرَأَ بِهَا)، أي قرأ ابن مهران على من؟ (عَلَى أَبِي الصَّقْرِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الدَّوْرَقِيِّ).

إذًا ابن مهران يقرأ على ابن الدورقي، ثم يقول: (وَقَرَأَ ابْنُ الدَّوْرَقِيِّ على زيد)، ومن ثم يقول: (وقرأ زيد على أبي جعفر).

إذًا نلخص: (ابن مهران على ابن الدورقي على زيد بن أبي بلال على أحمد بن فرح).

هذه الطريق بهذه الطريقة ليست في غاية ابن مهران، الموجود في ابن مهران أو في غاية ابن مهران، ابن مهران يقول: "وقرأت بها " ألاَ وهو طريق ابن فرح هذه، يقول ابن مهران يقول: "وقرأت بها على أبي الصقر محمد بن جعفر بن محمد المعروف بابن الدورقي، وعلى زيد بن أبي هلال قالا قرأنا على ابن فرح".

إذًا الموجود في غاية ابن مهران هو: قراءة ابن مهران على ابن الدورقي على

ابن فرح مباشرةً، وقراءة ابن مهران على زيد على ابن فرح مباشرةً.

[النشر] هنا ابن الجزري جعل زيد بن أبي بلال واسطة بين ابن الدورقي وبين ابن فرح، أليس كذلك؟

نحن الآن نوَصِّف، لم نعلق بعد.

الموجود في [النشر]: "ابن مهران على ابن الدورقي على زيد بن أبي بلال على ابن فرح".

الموجود في [غاية ابن مهران]: "ابن مهران على ابن الدورقي على ابن فرح"مباشرةً. وفيه أيضًا: "ابن مهران على زيد على ابن فرح".

إذًا ابن "الدورقي، وزيد بن أبي بلال" الاثنان كلٌ منهما كل واحدٍ منهما قرأ على ابن فرح.

ليس في [غاية ابن مهران] أنَّ ابن الدورقي قرأ على زيد.

هذا الشيء جعل الدكتور أيمن -حفظه الله- في كتابه [السلاسل الذهبية]، جعله يحذف قراءة ابن مهران على ابن الدورقي.

ففي المشجرات الموجودة بـ[السلاسل الذهبية] أصبح: "ابن مهران على زيد على ابن فرح".

عندنا في [النشر]: "ابن مهران على ابن الدورقي على زيد على ابن فرح".

[السلاسل الذهبية] وأقرأ عليكم التعليق الذي علقته؛ لأنه كان خلاصة الكلام، فقلت: **"[السلاسل]** -**يعني** [السلاسل الذهبية]- **اجتهدت هنا كعادتها فأخطأت"**، هذا الاجتهاد خطأ، سنعرف لماذا..

"فأخطأت خطأً نتج عنه حذف طريق أدائي إلى ابن الجزري أو لابن الجزري

تلاوةً"، و هو طريق قراءة "ابن مهران على ابن الدورقي"، [السلاسل الذهبية] لاتتضمن هذا الطريق، ابن الجزري يقول: "ابن مهران قرأ على ابن الدورقي"، فلما [السلاسل الذهبية] تحذف ابن الدورقي فمعنى إنها حذفت هذا الطريق عند ابن الجزري.

فنقول: **"نتج عنه حذف طريق أدائي"**، و هو طريق ابن الدورقي، **"واستبدلته بطريقٍ هو إجازة وليس تلاوة** -وسنعرف الآن-، **وهو طريق زيد"**؛ لأن طريق ابن مهران على زيد ليس طريق تلاوة هو طريق إجازة، في [السلاسل الذهبية] حذفت الطريق الأدائي الذي هو طريق ابن الدورقي وأثبتت أو ثبتت الطريق الإجازة بالإخبار. سنعرف ذلك.

"واستبدلته بطريقٍ هو إجازة لا قراءة، فابن الجزري قال: ابن مهران عن الدورقي عن زيد عن ابن فرح"، [السلاسل] تقول: "ابن مهران عن زيد عن ابن فرح"، فأسقطت "ابن الدورقي" الذي سمى ابن الجزري الطريق به، ولم تكتفِ [السلاسل الذهبية] **بذلك، بل علَّقت"**.

وأقرأ عليكم الآن نص التعليق الموجود في صفحة ثلاثمائة وست من كتاب [السلاسل الذهبية]:

[السلاسل الذهبية] تقول: **"سمى ابن الجزري هذه الطريق "طريقة ابن الدورقي"**، مثل ما هو معنا موجود في [النشر]، **"وحقها"** هذا كلام [السلاسل الذهبية]: **"وحقها"** أي حق هذه الطريق التي سماها ابن الجزري "طريق ابن الدورقي"، [السلاسل الذهبية] تقول: لا، **"من حق هذا الطريق ألا تُسمى بـــ"طريق ابن الدورقي" وإنما حقها أن تسمى: "طريق ابن مهران"؛ لثبوت قراءة ابن مهران على زيد مباشرةً وعلى ابن الدورقي كلاهما عن ابن فرح"**. انتهى الكلام.

إذًا نقرأ نص [السلاسل الذهبية] بدون تعليق:

"سمى ابن الجزري هذه الطريق "طريقة الدورقي" وحقها أن تُسمى "طريق ابن مهران"؛ لثبوت قراءة ابن مهران على زيد مباشرة وعلى ابن الدورقي كلاهما عن ابن فرح". انتهى.

هذا كلام [السلاسل الذهبية] في صفحة ثلاثمائة وستة.

طبعًا هذا الكلام واضح أنه السبب الذي جعلهم أو جعل [السلاسل الذهبية] الدكتور أيمن في [السلاسل الذهبية] يحذف طريق ابن الدورقي هو يقول: **"لثبوت قراءة ابن مهران على زيد"**.

كان الأولى ابن الجزري سماها "طريق ابن الدورقي"، وذكر أنه قراءة ابن الدورقي، كان تحذف قراءة زيد، يعني احذف زيد وأجعلها "قراءة ابن مهران على ابن الدورقي على ابن فرح".

فالآن الموجود في [السلاسل الذهبية] ليس هو الذي يقوله ابن الجزري وليس هو الذي في[الغاية] كما سنعرف؛ لأنه يقول: **"لثبوت قراءة"**، وهذه الشبهة في كتاب [السلاسل الذهبية]: "لثبوت قراءة ابن مهران على زيد وقراءة زيد على ابن فرح".

معذرة وسعوا صدركم معي بعض الشيء؛ لأن المسألة قد تأخذ وقتا.

أولًا: لقد قلنا: لا يصح أن نُغيِّر أسانيد ابن الجزري، الموجود في [السلاسل الذهبية] لاشك أنه تغييرٌ لابن الجزري -لسند ابن الجزري-.

حسنًا.. ابن الجزري يقول من [الغاية]: "ومن قراءة ابن مهران على ابن الدورقي"، كما ذكرنا قبل قليل.

[السلاسل الذهبية] أو الدكتور أيمن يقول: يعني بيَّن عندك تغييره لإسناد [النشر] بأن ثبوت قراءة ابن مهران على زيد وعلى ابن الدورقي.

نقول له أي للكتاب، وللشيخ أيمن، ولمن يقول بهذا القول أيضًا أيا كان مع احترامنا للجميع، الخلاف في المسائل العلمية ليس عداوةً، فنقول: لا أحد يُنكر قراءة "ابن مهران على زيد" هذا شيء مُسلَّم، موجود، كل كتب التراجم تقول: "قرأ ابن مهران على زيد"، ليس لدينا إشكالية في هذا، لكن هذا الكلام عام، هذا كلام موجود في كتب الطبقات، وكتب الطبقات لا تُعْنَى ببيان التفاصيل، يعني كتب التراجم ليست مهمتها أن تبيِّن لنا قراءة كل تلميذ ماذا قرأ على شيخه من الروايات، لكن تُثبت قراءة فلان على فلان، وهذا سبب الإشكال الذي وقعت فيه [السلاسل الذهبية].

[السلاسل الذهبية] فيما أرى والله أعلم: رأت أنَّ كتب التراجم تقول: إن ابن مهران على زيد وأنه زيد قرأ على ابن فرح؛ فغيَّرت إسناد ابن الجزري عن ابن الدورقي و...

نقول: لا أحد أعلم بأسانيد ابن مهران من ابن مهران نفسه.

أنا رجعت إلى الكتابين اللذين وصلانا عن ابن مهران وهما: كتاب [الغاية] وكتاب [المبسوط]، وكلاهما مطبوع محقق، وجدت: ابن مهران قرأ على زيد أو يروي عن زيد بن أبي بلال في خمسة طرقٍ فقط أو في خمس روايات فقط ليس هناك إشكالية:

الرواية الأولى: في قراءة ابن جعفر، "ابن وردان عن أبي جعفر" فيقول: "قرأت على زيد بن أبي بلال"، وقراءة زيد بن أبي بلال في هذه الرواية في رواية ابن وردان عن أبي جعفر هي من قراءة زيد بن أبي بلال على الداجوني.

إذًا ليست عن ابن فرح، يقول: "قرأت على زيد". قال: "قرأت"، واضحة.

القراءة الثانية أو الرواية الثانية: في رواية "إسماعيل بن جعفر عن نافع"، يعني ليس ورش ولا قالون وإنما "إسماعيل بن جعفر"، فيقول: "قرأت على زيد". هذان اثنين.

الثالثة: هذه الرواية التي لدينا، ونترك التعليق عليها بعد قليل؛ لأنها هي المهمة. هذه الثالثة.

الرابعة: قراءة ابن مهران على زيد بن أبي بلال في رواية البُرجُمي عن شعبة.

الخامسة: الدوري عن سُليم عن حمزة، يعني في رواية الدوري عن قراءة حمزة. وهذه الروايات عن الدوري في [الغاية]: الدوري عن أبي عمرو من قراءة ابن مهران على زيد، الشيخ يقول: "حدثني"، وفي رواية "الدوري عن سليم عن حمزة" ابن مهران يقول: "حدثني زيد".

إذًا هذه هي الخمس روايات فقط التي يرويها ابن مهران عن زيد بن أبي بلال. هذه الرواية التي تهمنا سبب الإشكال الذي وقعت فيه [السلاسل الذهبية]: أنها لم تنتبه إلى أنَّ هذا الإسناد هو إجازة، صحيح أنه الشيخ ابن مهران في النسخة المطبوعة من [الغاية] ليس فيه كلمة: "وحدثني زيد"، يعني كلمة "حدثني" أو "أخبرني" سقطت من المطبوع وليست موجودة.

ورجعت إلى النسخة المحققة أيضًا التي حققت في الجامعة الإسلامية قبل ثمانين سنة وتحقيقها أفضل من التحقيق المطبوع فما وجدت إشارة إلى سقوط هذه الكلمة، لكن أنا أقول: أنها سقطت لماذا؟

لأن كتاب [المبسوط] لابن مهران نفسه هو كتابٌ يشرح فيه غوامض ما يذكره ابن مهران في كتبه، وإن كان نص على أنَّ المقصود هو شرحٌ لكتابه [الشامل]،

لكن لما جاء إلى هذه الرواية رواية، ابن مهران لما جاء إلى روايته عن زيد بن أبي بلال عن ابن فرح في قراءة أبي عمرو وفي قراءة حمزة كلاهما يقول: "وحدثني زيد" و"أخبرني زيد"، فهذا الطريق الموجود الآن في [الغاية] هو ليس قراءة ابن مهران على زيد؛ بدليل أنه: ابن مهران نفسه بيَّن أنَّ طريق ابن فرح إنما هو من إخبار زيد لابن مهران، صحيح هو زيد قرأ على ابن فرح ليس عندنا إشكالية نحن نتكلم على ابن مهران.

أيضًا الكتب التي نقلت إسناد ابن مهران في رواية أو في طريق ابن فرح عن الدوري كلاهما تنص على: أنَّ ابن مهران يقول: "أخبرني زيدٌ"، وهذا وقفت عليه في كتاب [الإيضاح] للأَنْدَرَابِيّ؛ لأنَّ الأَنْدَرَابِيّ يروي كتاب [الغاية] عن شيخه الفارسي الذي هو تلميذ ابن مهران.

فالشيخ في [الإيضاح] يقول: "وقرأت عليه" أي على شيخه أبي علي الفارسي، "عن ابن مهران قال"، أي ابن مهران يقول، " قرأت على أبي الصفر بن الدورقي وأخبرني زيدٌ".

وهذا النص موجود هو كما قلنا في [المبسوط].

طيب إذًا كتاب [المبسوط] الذي هو لابن مهران فيه توضيحٌ وبيانٌ أنَّ قراءة ابن مهران على زيد هي بالتحديث.

[الإيضاح] وفيه رواية [الغاية] فيها: التصريح بأن ابن مهران يقول: "أخبرني زيدٌ".

كتاب [الجامع] للروذبادي أيضًا يروي عن ابن مهران لما وصل إلى هذا الطريق طريق ابن فرح قال: "ابن مهران يقول: وقرأت على محمد بن جعفر بن الدورقي وأخبره زيدٌ"، "وأخبره زيدٌ" يعني أخبرني زيدٌ، يعني زيدٌ أخبر ابن مهران بهذه الرواية.

فهذه المصادر كلها نصٌ واضحٌ صريحٌ على: أنَّ ابن مهران لم يأخذ رواية الدوري عن زيد عن ابن فرح _ لم يأخذها تلاوةً وإنما أخذها إجازةً؛ بدليل ما هو موجود في [المبسوط] وهو توضيح من المؤلف في كتابه، والكتب التي نقلت عن [الغاية] والتي روت الغاية وهي كتاب: [الإيضاح] للأَنْدَرَابِيّ وكتاب [الجامع] للروذبادي.

فنخرج: بأنَّ قول الشيخ في [السلاسل الذهبية]: "وذلك لثبوت قراءة ابن مهران على زيد" نقول: "لم تثبت قراءة ابن مهران على زيدٍ عن ابن فرح في كتاب [الغاية]، ولا في [المبسوط]، ولا في الكتب".

فهذا معناه: "أنَّ ابن مهران لم يأخذ هذه الرواية"، وهذا عند التحقيق يتضح لنا: أنَّ ربما يكون هذا هو السبب الذي جعل ابن الجزري لا يعتمد طريق زيد بن أبي بلال عن ابن مهران".

لو كان هذا الصواب صحيحًا، إذًا لماذا ابن الجزري يأخذها عن طريق ابن الدورقي؟ كان يأخذها من طريق ابن مهران عن زيد بن أبي بلال عن ابن فرح مباشرةً، لكن أنه يُدخل ابن الجزري _يأخذ الطريق عن ابن مهران عن ابن الدورقي عن زيد، وهذا من المسائل التي قلناها قبل قليل: أنه يخرج عن الكتاب.

ابن الجزري ثبت عنده أنَّ ابن الدورقي أخذ عن زيد بن أبي بلال، حتى إنه في ترجمته: لما جاء يترجم لابن الدورقي قال: "وعرض على زيد بن أبي بلال"، هذا هو السبب الذي جعل ابن الجزري يُدْخِل زيد بن أبي بلال، وإلا لو لم يكن ابن الدورقي عرض على زيد بن أبي بلال لو كانت القضية كما تقول [السلاسل الذهبية] إذًا لا يحتاج ابن الجزري أن يذكر لنا ابن الدورقي، كان يقول: "وطريق زيد بن أبي بلال من غاية ابن مهران من قراءته عليه" وتنتهي القضية وينتهي الإشكال، لكن ابن الجزري يعلم أنَّ ابن مهران في رواية الدوري لم يأخذها عن

زيدٍ تلاوةً إنما الذي أخذها عنه تلاوةً هو ابن الدورقي.

إذن يسأل أحدهم سؤالا فيقول لك: ابن الدورقي وزيد كلاهما زملاء مع بعضهما وكلاهما قرآ على ابن فرح؟ إذن كيف نُجيب على هذا؟

نقول: مسألة أنه يقرأ على زيد بن أبي بلال وهو قِرنٌ له ليس فيها إشكالية، قد يكون قرأ على زيد قبل أن يقرأ على ابن فرح، هذا محتمل، أو وهذا شيءٌ معروف، يعني حتى الإمام ابن المجاهد رحمة الله عليه اشترك مع شيوخه في بعض شيوخهم، اشترك مع بعض شيوخه في شيوخهم.

فابن الجزري وهذه هي النقطة التي من يدرس [النشر] يعني دراسة ظاهرية - وأنا أحترم المذهب الظاهري- لكن من يدرس دراسة [النشر] بدون تمعن في بعض الأسانيد لا يُدرك هذه القضية.

ابن الجزري قال: إنه سيذكر الأسانيد بالأداة فما ثبت عنده الأداء في طريق زيد.

يسألنا أحدهم سؤالا آخر: ابن الجزري في أسانيد مرت معنا يقول أيضا: "أخبرني" لماذا لم يذكرها؟

ربما تلك يقول عنها "أخبرني" لم تصل إليه تلاوةً وهذه وصلت إليه تلاوةً، وابن الجزري مُصَدَّقٌ فيما يقوله.

وهذا نرجع به إلى طرق فارس السامري عن المعدِّل، ففارس عن السامري عن المعدل من كتاب [التجريد] ابن الجزري خرج عن [التجريد] وأكمل من كتاب [جامع البيان]، الله أعلم هل أكمل من [جامع البيان] أم لا، لكنه ثبت عنده من قراءة السامري عن المعدل خارج [التجريد] فنسبها إلى [التجريد].

وكذلك ما سيأتينا عن موسى بن جرير، وعن القافلائي، وكذلك هنا.

لو أخذنا في [الغاية] لا يصح، لا الموجود في [الغاية] هو الموجود هنا في [النشر]، ولا الذي صححت به السلاسل الذهبية هو الصحيح؛ لأن الذي في [الغاية] هو من قراءة ابن مهران على ابن الدورقي وعلى زيد الاثنين قراءة ابن مهران عليهم الاثنان لكن على زيدٍ بالإخبار؛ بدليل تصريح ابن مهران نفسه في كتاب [المبسوط]، وبدليل يتساءل البعض مثلا: لا، هو ربما قرأ عليه ومن ثم سواه في [المبسوط]؟

نقول له: هذا احتمال وارد، لكن الكتب التي اعتنت بالغاية؛ لأن كتاب الروذبادي -هو كتاب طبعًا يروي من روايات [الغاية]-وكتاب [الإيضاح] للأَنْدَرَابِيّ من مروياته كتاب [الغاية]، بدليل أنه شرحها.

وأيضًا لما جاء يشرحها قال: إنه ابن فرح من طريقين: من طريق ابن الدورقي، ومن طريق زيد بن بلال، لكن هناك لما جاء يرويها يروي هذا الطريق في كتابه [الإيضاح] قال: نص على أنَّ ابن مهران يقول: "وأخبرني زيد بن أبي بلال".

فالموجود في [السلاسل] لا شك أنه خطأ.

عبارة [السلاسل]: "لثبوت قراءة ابن مهران"، نقول: هذا الكلام صحيح، لكنه غير صحيحٍ فيما يتعلق برواية ابن مهران عن زيد عن ابن فرح؛ فلم يقرأ عليه هذه الرواية أو هذا الطريق لم يقرأه عليه وإنما أخبره به، وابن الجزري اشترط بأنه يكون الأداء.

ولهذا نلاحظ أيضًا والآن انتبهت لها: أن طريق ابن الدورقي ابن الجزري لما يذكر ما مر معنا وهذه نتأكد منها لما نرجع إليها؛ لأنها هي وليدة الفكر الآن:

الطرق التي فيها الإخبار وهي غالبيتها عن ابن مجاهد و[المصباح] وعن طريق أبي بكر الخياط، هذه الطرق التي فيها الإخبار هي تكون ليست طريق

أساسية وحيدة وإنما تكون مع مجموعة طرق، لكن هذه طريق وحدها، فلو كانت عنده طريق آخر ربما؛ لأدخل زيد بن أبي بلال من غاية ابن مهران مباشرةً، فيكون أخذها بالإخبار، والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أعلم.

فنعتبر هذه الطريق من المسائل التي انتبهنا لها الآن قبل قليل أو ذكرناها قبل قليل وهي: أنَّ ابن الجزري -صيغوها بأي طريقة ترونها مناسبة- ابن الجزري قد يخرج في أثناء السند عن الكتاب، وهذا معنا كثير، مر معنا مثلًا في تلخيص أبي معشر في قراءة قالون في رواية قالون، كم طريقين أو ثلاثة عن أبي معشر ما وجدناها فيه، أيضًا هناك كتاب [التجريد] يقول: من كتاب [التجريد] ما وجدناها فيه، فمعناه أنه يأخذ من السند، لكن كتاب أبي معشر الرواية أساسًا ليست موجودة، لكن هنا في مثل هذه بداية السند موجود، يعني الفحام على عبد الباقي على فارس موجود في [التجريد]، لكن هناك في تلخيص أبي معشر السند غير موجود نهائيًا، لكن هنا هذه موجودة فيها، وكذلك هنا قراءة ابن مهران عن ابن الدورقي موجودة في [الغاية]، لكن ليس موجودا في [الغاية] قراءة ابن الدورقي على زيد. والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أعلم.

وضحت المشكلة في هذا السند؟

طبعًا في هذه الصفحة أنا كنت علقت قبل عشرين سنة: "جاء في [الغاية] المطبوع المحقق أنَّ ابن مهران قرأ على الدورقي"، هذا كلام كله يحذف، هذا تعليق في غير موضعه...نعم، وأعتبره كلام خطأ، والتقرير ما قررناه الآن، والله أعلم.

(وَمِنْ طَرِيقِ الْمُطَّوِّعِيِّ عَنِ ابْنِ فَرَحٍ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ: طَرِيقُ الْكَارَزِينِيِّ، وَهِيَ الْأُولَى عَنِ الْمُطَّوِّعِيِّ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ مِنْ كِتَابِ [الْمُبْهِجِ]، وَمِنْ كِتَابِ [الْمِصْبَاحِ]، قَرَأَ بِهَا السِّبْطُ أَبُو الْكَرَمِ عَلَى الْإِمَامِ الشَّرِيفِ أَبِي الْفَضْلِ الْعَبَّاسِيِّ، وَمِنْ كِتَابِ [التَّلْخِيصِ] لِلْإِمَامِ أَبِي مَعْشَرٍ الطَّبَرِيِّ، وَمِنْ كِتَابِ [الكامل] لِأَبِي الْقَاسِمِ الْهُذَلِيِّ،

وَقَرَأَ بِهَا الْعَبَّاسِيُّ والطَّبَرِيُّ وَالْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْكَارَزِينِيِّ، فَهَذِهِ أَرْبَعُ طُرُقٍ إِلَى الْكَارَزِينِيِّ).

طبعًا هذه ليست موجودة في التلخيص -تلخيص أبي معشر-، هذه الطريق ليست موجودة.

(طَرِيقُ الشِّيرَازِيِّ) طبعًا موجودة في الجامع في (٥٥:٥٠).

(طَرِيقُ الشِّيرَازِيِّ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ الْمُطَّوِّعِيِّ مِنْ كِتَابِ [الكامل]، قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي زُرْعَةَ الشِّيرَازِيِّ، طَرِيقُ الْخُزَاعِيِّ وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنِ الْمُطَّوِّعِيِّ مِنْ كِتَابِ [الكامل]، قَرَأَ بِهَا أَبُو الْقَاسِمِ يُوسُفُ بْنُ جُبَارَةَ عَلَى أَبِي الْمُظَفَّرِ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَبِيبٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَضْلِ مُحَمَّدِ بْنِ جعْفرٍ الْخُزَاعِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الْخُزَاعِيُّ وَالشِّيرَازِيُّ وَالْكَارَزِينِيُّ ثَلَاثَتُهُمْ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْمُطَّوِّعِيِّ، فَهَذِهِ سِتُّ طُرُقٍ لِلْمُطَّوِّعِيِّ).

حسنًا.. لماذا لا تُسْنِدها إلى الخزاعي مباشرةً في كتابه [المنتهى]؟

لنرى إذن حتى يأخذها من الخزاعي أخذها عن طريق [الكامل] ومن قراءة [الكامل] على المظفَّر.

(وَقَرَأَ الْمُطَّوِّعِيُّ وَزَيْدٌ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ فَرَحِ بْنِ جِبْرِيلَ الْبَغْدَادِيِّ الْمُفَسِّرِ الضَّرِيرِ، فَهَذِهِ أَرْبَعٌ وَأَرْبَعُونَ طَرِيقًا لِابْنِ فَرَحٍ، وَقَرَأَ ابْنُ فَرَحٍ وَأَبُو الزَّعْرَاءِ عَلَى أَبِي عُمَرَ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صَهْبَانَ الدُّورِيِّ الْبَغْدَادِيِّ الضَّرِيرِ، فَهَذِهِ تَتِمَّةُ مِائَةٍ وَسِتٍّ وَعِشْرِينَ طَرِيقًا عَنِ الدُّورِيِّ). (رِوَايَةُ السُّوسِيِّ).

نبدأ بها إن شاء الله الحصة القادمة هذا...

والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أعلم. وصلى الله وسلَّم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.

الدرس الثاني والعشرون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

السلام عليكم ورحمة الله -تعالى- وبركاته.

مساكم الله جميعًا بكل خير، ونبدأ -إن شاء الله- هذا الدرس بقراءة رواية السوسي عن أبي عمرو، قال المؤلف رحمة الله عليه، الإمام ابن الجزري رحمة الله عليه:

"طَرِيقُ ابْنِ جَرِيرٍ -طبعًا ابن جرير الرَّقِّي، وليس ابن جرير المفسر- طَرِيقُ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْهُ -أي عن السوسي- فَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحُسَيْنِ -السَّامَرِّي- مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ: طَرِيقُ أَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ وَهِيَ الْأُولَى عَنْ ابن الْحُسَيْنِ -السَّامَرِّي مثلما قلنا- مِنْ أَرْبَعِ طُرُقٍ مِنْ كِتَابَي الشَّاطِبِيَّةِ وَالتَّيْسِيرِ، قَرَأَ بِهَا عَلَى الدَّانِيِّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسٍ، وَمِنْ طَرِيقَيْ صَاحِبِ التَّجْرِيدِ وَتَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ، -صاحب التجريد هو ابن الفحام، وتلخيص العبارات هو الإمام ابن بلِّيمة رحمة الله عليهم جميعًا- قَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ وَابْنُ بَلِّيمَةَ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ فَارِسٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِيهِ فَارِسٍ"، وهو فارس بن أحمد.

"(طَرِيقُ ابْنِ نَفِيسٍ) وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنْ ابن الْحُسَيْنِ مِنْ أَرْبَعِ طُرُقٍ مِنْ كِتَابِ التَّجْرِيدِ لِابْنِ الْفَحَّامِ، وَكِتَابِ التَّلْخِيصِ لِابْنِ بَلِّيمَةَ، وَكِتَابِ الْكَافِي لِابْنِ شُرَيْحٍ، وَكِتَابِ الرَّوْضَةِ لِمُوسَى الْمُعَدَّلِ، قَرَأَ بِهَا الْأَرْبَعَةُ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ نَفِيسٍ".

قول الإمام رحمه الله عليه: "من كتابي الشاطبية والتيسير"، لا أدري هل ذكرنا هذا سابقًا، لكن حسب الذاكرة لم نتوسع فيه، وإنما ذكرنا ربما إشارة، وهذه مناسبة نزيد فيها في البيان.

أنا لاحظت أن كتاب (السلاسل الذهبية) في كل المواضع التي يقول فيها الإمام ابن الجزري رحمه الله عليه: "من كتابي الشاطبية والتيسير" بالنسبة للتيسير ليس عندنا إشكال، لكن الإشكال هو في إسناد الشاطبية، لاحظت أن كتاب (السلاسل الذهبية)...

وطبعًا الآن كما كنت أقول قبل قليل للزملاء-أنا وصلتني نماذج من بعض التعليقات لكتاب النشر الذي حققه الدكتور أيمن، فوجدت أن الدكتور- حفظه الله- وضع كتاب السلاسل الذهبية، أو التعليقات على الأسانيد الموجودة، التعليقات الموجودة في السلاسل الذهبية وضعها على النشر، فأصبح الاعتراض على السلاسل الذهبية هو في الحقيقة أيضًا اعتراضٌ على النشر، أي على تعليقات الدكتور أيمن في كتابه النشر.

وهذه نقطة مهمة جدًّا، سنعرف الآن في السلاسل الذهبية لاحظت أن كل ما يقول الإمام ابن الجزري: "كتابي الشاطبية والتيسير"، وجدت أن الدكتور أيمن في السلاسل الذهبية يذكر إسنادين للشاطبي، فيذكر قراءة الشاطبي على شيخه النَّفزي، والنَّفزي على شيخه ابن غلام الفرس، وابن غلام الفرس على شيوخه الثلاثة؛ ابن الدوش، وابن البياز، وابن نجاح، وهؤلاء الثلاثة على الداني، والإسناد الثاني الذي يذكره هو قراءة الشاطبي على شيخه ابن هُذيل، وابن هذيل على شيخه ابن نجاح، وابن نجاح على الداني.

هذا الإسناد الثاني الذي هو قراءة الشاطبي على ابن هُذيل على ابن نجاح، هذا

لا إشكال فيه، هذا الطريق يوصل الشاطبي إلى الداني، لكن الإشكال هو في الطريق الآخر الذي هو الشاطبي على النَّفزي على غلام الفرس على ابن البيَّاز وابن الدُّوش.

السلاسل الذهبية عندما تصل إلى هؤلاء الثلاثة: ابن نجاح وابن البياز وابن الدوش تكتب أن هؤلاء الثلاثة عن الداني، فأصبح الإسنادان؛ إسناد الشاطبية بإسناديه الذي عن ابن هُذيل وعن النفزي يصبان عند الداني، هذا خطأ.. لماذا خطأ؟

لأن الإمام/ النفزي رحمه الله عليه في إجازته التي كتبها لتلميذه الإمام/ الشاطبي لم يُجزْه بطريق الداني نهائيًّا، وإنما أجازه بالطرق التي تؤدي إما إلى ابن غلبون الأب، إما إلى ابن سفيان صاحب الهادي، إما إلى مكي، إما إلى الخزرجي صاحب كتاب القاصد.

فأسانيد النفزي هي تصب في هذه الكتب الأربعة، من أين جئنا بهذا؟ جئنا بها من الإجازة التي كتبها الإمام/ النفزي لتلميذه الشاطبي، وبفضل الله أن الإمام السخاوي رحمه الله عليه قد نقلها في كتابه فتح الوسيط، فإدخال هذا الإسناد على الداني هذا خطأٌ منهجيٌّ يخالف ما أجيز به الإمام الشاطبي ولا شك في ذلك.

ربما الذي شوَّش على السلاسل الذهبية –ربما أقول ولا أدري– لكن أقول ربما أن كتب التراجم تقول: إن ابن البيَّاز وابن الدوش قرآ على الداني، هذا صحيح، كتب التراجم تقول إن كل واحدٍ منهما قرأ على الداني، لكن كما قلنا، نحن دائمًا نقول: الأسانيد لا تؤخذ من كتب التراجم؛ أي إذا ليس لدينا إجازة الإمام/ النفزي للشاطبي ممكن، لكن نحن عندنا إجازة، هذان الشيخان وهما ابن البياز وابن الدوش أجازا تلميذهما ابن غلام الفرس، أجازاه بهذه الطرق التي لا تمر على الداني.

فإدخال إجازة الشاطبي من طريق شيخه النفزي وربطها بالداني أقل ما يقال فيه: إنه يخالف الإجازة التي كتبها النفزي للشاطبي، وإذا عرفنا هذا نستطيع أن نعرف أصول ما يسمى بزيادات الإمام الشاطبي من أين جاءت؟ فهي جاءت من هذه الأسانيد التي لا تمر على الداني.

وهنا نتذكر عبارة الإمام الشيخ/ المتولي -رحمه الله عليه- **عندما كان يقول**: "إن أسانيد الشاطبي مجهولة"، وأنا كتبت حقيقةً سؤالا، وإلى الآن ما رأيت مَن يجيب عليه جوابًا، لكن إلى الآن هذا هو الجواب، والله أعلم، طبعًا لا نقول إن هذا هو الجواب النهائي، لا، نحن لا نحجر واسعًا، المسألة مسألة بحث، ومسألة أفهام.

لكن إذا عرفنا أن للشاطبي أسانيد تختلف أو لا تمر على الإمام/ الداني نستطيع أن نعرف أن هذه الزيادات الموجودة في الشاطبية زياداتٌ خارجة عن الداني، وهذا يجعلنا نقف عند مَن يقول أننا لا نقرأ بالزيادات، إذا كان الإمام/ الشاطبي يقرأ بها، وأجاز تلاميذه بها، والإمام/ الشاطبي عندما أجاز السخاوي، بل والسخاوي عندما نقل إجازة الإمام/ النفزي للشاطبي كأن الشاطبي يقول له: هذا هو إسنادي وهذه إجازتي في الشاطبية، المهم الخلاصة أن نقول: أن ما يذكر في السلاسل الذهبية في كل القراء السبعة، القراءات السبعة كلها التي يقول فيها الإمام/ ابن الجزري طريق الشاطبي، وجعل الشاطبي من إسنادين من النفزي ومن ابن هُذيل بالنسبة لإسناده ابن هذيل هذا يؤدي إلى الداني ولا إشكال فيه.

لكن فيه إشكال من جهة أخرى أن إسناد ابن الجزري إلى كتاب الشاطبية يختلف عن إسناده إلى كتاب التيسير، وهذه النقطة حقيقةً لم تنتبه إليها_ السلاسل الذهبية_ أو انتبهت إليها ولم ترعها، لا نحكم بالغيب، لكن نحكم بما نراه في المشاهدة، وستأتينا أمثلة على ذلك، وستأتينا أمثلة بعد قليل.

إذًا من كتابي الشاطبية والتيسير، نعم، النقطة الثانية لاحظ عندما يقول الإمام/ ابن الجزري كتابي الشاطبية والتيسير عندما يذكر الشاطبية غالبًا، إلى الآن لم استكمل الاستقراء، لكن إلى الآن أقول غالبًا أنه يذكر القاصد للخزرجي، ويذكر الهادي لابن سفيان، ويذكر مكي، فلو قلنا أن المقصود بالشاطبية هنا إذا استثنينا إسناده المؤدي إلى الداني نتأكد من صحة الإجازة التي عند السخاوي لأن هذا الإسناد إسناد مكي الذي سيمر علينا، وإسناد القاصد، وإسناد الخزرجي في كتابه القاصد هو موصول أيضًا عن طريق الشاطبية.

فيكون مقصود الإمام/ ابن الجزري أن الشاطبية لها إسنادان كما ذكرت السلاسل الذهبية، لكن ليس الإسنادان عن الداني، وهذا هو الخلاف مع السلاسل الذهبية، السلاسل الذهبية جعلت الإسنادين للشاطبي من طريق شيخه النفزي، ومن طريق شيخه ابن هذيل جعلهما يصبان في طريقٍ واحد وهو الداني، هذا نختلف معه فيه، نجعل طريق ابن هذيل يمر على الداني، ونجعل طريق النفزي يمر على الشيوخ الذين سيذكرهم.

والآن لو أحد في أوقات الفراغ يرجع إلى كل ما يقوله االشاطبي في بداية كل رواية من كتابي الشاطبية والتيسير سيجد ذكرًا لهذه الكتب التي ذكرناها، أو لهؤلاء العلماء الذين ذكرناهم، والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أعلم.

مَن يريد أن يعرف سند الشاطبي إلى السوسي الذي هو من طريق شيخه النفزي يرجع إلى كتاب فتح الوسيط فسيجد إجازة كاملة الشيخ يقول: "قرأت بها على ابن غلام الفرس على ابن البياز..."، ويذكر بعد ذلك إسناد ابن البياز، ثم بعد ذلك يذكر إسناد ابن الدوش ثم يذكر إسنادهما أين يلتقيان ويصبان في مصبٍّ واحد إما أنه مكي، إما أنه ابن سفيان أو غيره كما ذكرتُ لكم.

فهذه النقطة استغللنا هذا الوقت لننبه عليها -إن شاء الله-، فالخلاصة السند

الذي في السلاسل فيه نظر.

النقطة الثانية: هذا الطريق الشيخ يقول: صاحب التجريد (طريقي التجريد) أي هذا السند الذي سيذكره عن التجريد هو ليس موجودًا فيه، وهو قراءة التجريد على ابن نفيس، أي قراءة ابن الفحام وابن بلِّيمة على عبد الباقي ابن فارس، وقرأ بها على أبيه فارس إلى نهاية السند سنأتي موعده -إن شاء الله-.

طريق ابن نفيس وهي الثانية عن ابن الحسين وهو السَّامَرِّي، إذًا الطريق الأولى طريق فارس وجاءتنا من طريق الشاطبية ومن طريق التيسير، ثم بعد ذلك من طريق التجريد وطريق تلخيص العبارات.

"الطريق الثانية عن السَّامَرِّي" هي ابن نفيس، "مِنْ أَرْبَعِ طُرُقٍ مِنْ كِتَابِ التَّجْرِيدِ لِابْنِ الْفَحَّامِ"، أيضًا هذه الطريق ليست فيه، أي ليست في التجريد المطبوع، "وَكِتَابِ التَّلْخِيصِ لِابْنِ بَلِّيمَةَ، وَكِتَابِ الْكَافِي لِابْنِ شُرَيْحٍ، وَكِتَابِ الرَّوْضَةِ لِمُوسَى الْمُعَدَّلِ، قَرَأَ بِهَا الْأَرْبَعَةُ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ نَفِيسٍ".

"طَرِيقُ الطُّرْسُوسِيِّ"؛ والطرسوسي من طرق النفزي التي أجاز بها الإمام الشاطبي، المجتبى كنت نسيته، إذًا المجتبى وهو الطرسوسي والخزرجي ومكي وابن سفيان وابن غلبون الأب، هؤلاء الخمسة هم الذين يمر عليهم إسناد الإمام/ الشاطبي من طريق شيخه النفزي.

"طَرِيقُ الطُّرْسُوسِيِّ وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنْ ابْنِ الْحُسَيْنِ مِنْ طَرِيقَيْنِ: مِنْ كِتَابِ الْعُنْوَانِ قَرَأَ بِهَا أَبُو الطَّاهِرِ بن خلف على أبي القاسم الطُّرْسُوسِيُّ، وَمِنْ كِتَابِ الْمُجْتَبَى لِلطُّرْسُوسِيِّ المذكور".

أيضًا هذه الطريق نفسها أيضًا موجودة في القاصد للخزرجي، إذًا قلنا هذه الطريق التي ذكرها ابن الجزري من كتاب التجريد ليست موجودة فيه، التجريد

الذي وصلنا ليس فيه هذه الطريق، فيه قراءة ابن الفحام على عبد الباقي، وعلى فارس وعلى ابن نفيس عن السَّامَرِّي لكنها بالنهاية ستنتهي عن أبي موسى عمران بن جرير الرقي، لكن الموجود في التجريد السَّامَرِّي ليس عن موسى ابن جرير وإنما هو عن الرقي عن السوسي عن أبي علي، وليس عن موسى بن جرير.

"وَقَرَأَ الطُّرْسُوسِيُّ وَابْنُ نَفِيسٍ وَأَبُو الْفَتْحِ ثَلَاثَتُهُمْ عَلَى أَبِي أَحْمَدَ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ حَسْنُونَ السَّامَرِّي، فَهَذِهِ عَشْرُ طُرُقٍ عَنِ ابْنِ الْحُسَيْنِ، وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ حَبَشٍ عَنِ ابْنِ جَرِيرٍ مِنْ أَرْبَعِ طُرُقٍ: طَرِيقُ ابْنِ الْمُظَفَّرِ وَهِيَ (الْأُولَى) عَنِ ابْنِ حَبَشٍ مِنْ سِتِّ طُرُقٍ مِنْ كِتَابِ التَّجْرِيدِ لابن الفحام، قَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الْفَارِسِيِّ، وَمِنْ كِتَابِ الْمُسْتَنِيرِ، قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ فَارِسٍ الْخَيَّاطِ، وَمِنْ كِتَابِ الْجَامِعِ لِأَبِي الْحَسَنِ بْنِ فَارِسٍ الْخَيَّاطِ الْمَذْكُورِ".

هو نفسه، لماذا لا تأخذها منه مباشرة؟ وهذا مرّ معنا كثير، معناها أن ابن الجزري لا يعتني بمسألة علوّ السند.

"وَمِنْ كِتَابِ غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْمَزْرَفِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْخَيَّاطِ، وَبِإِسْنَادِي إِلَى الْكِنْدِيِّ.

الشيخ يقول: "وبإسنادي إلى الكندي، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْخَطِيبِ لِأَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْخِضْرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمُحَوِّلِي، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ يَحْيَى بْنِ أَحْمَدَ السَّيْبِي".

(وبإسنادي) نلاحظ هنا أن ابن الجزري لم يذكر إسناده، أي ما قال: ومن قراءتي على الشيخ فلان على فلان حتى نصل إلى الكندي، قال: وبإسنادي إلى الكندي، وأن الكندي قرأ على الخطيب أبي بكر المُحَوِّلي، أيضًا وهذه مسألة اجتهادية، من اجتهد فيها لا نستطيع أن نقول أنه مخطئ، وما سنقوله لا نستطيع أن

نجزم بأنه هو الصواب، لكن -كما قلت- المسألة مسألة بحث.

أن السلاسل الذهبية سابقًا والنشر حاليًا جعلت هذا الإسناد لابن الجزري جعلته من قراءة ابن الجزري على ابن الصائغ الحنفي على الصائغ المصري على الكمال بن فارس على أبي اليُمن الكندي على المُحَوِّلي، أي السلاسل الذهبية أو الدكتور/ أيمن أوصل أو فهم من قول ابن الجزري: "وبإسنادي" أن المقصود به إسناد قراءة ابن الجزري على شيخه ابن الصائغ من قراءته على الصائغ المصري من قراءة الصائغ عن الكمال بن فارس من قراءة الكمال بن فارس على أبي اليُمن، ومن قراءة أبي اليُمن على المُحَوِّلي.

هذا الموجود في (السلاسل الذهبية)، هذا فيه نظر من عدة وجوه، الوجه الأول نلاحظ أنه في النشر، الأسانيد التي تنتهي إلى أبي اليُمن إذا لم تكن كلها حتى لا تخني الذاكرة لكن تسعا وتسعين فاصلة، فتسعة بالمائة -مثلما يقولون- كلها من قراءة أبي اليُمن على سَبط الخياط، هذه واحدة.

أي لا يوجد في النشر -في الكتب طبعًا التي مرت معنا- لا يوجد فيها إسنادٌ من قراءة أبي اليُمن على المُحَوِّلي، هذه نقطة.

النقطة الثانية: كل الأسانيد لابن الجزري التي توصلنا إلى أبي اليُمن هي من قراءته على ثلاثة شيوخ، على ابن الصائغ، وهو الإسناد الذي ذكرته (السلاسل الذهبية)، ومن قراءته على أبي محمد البغدادي، ومن قراءته إلى سورة النحل على ابن الجندي.. حسنًا.

الشيخ/ ابن الجزري في كتاب النشر -الكتب التي مرت معنا- يصل إلى أبي اليُمن عن هؤلاء الثلاثة إما عن محمد بن البغدادي على الصائغ المصري، أو من ابن الصائغ على الصائغ، أو الجندي على الصائغ، هذه النقطة الثانية قلنا، أن

أسانيد ابن الجزري الموصلة إلى أبي اليُمن كلها عن هؤلاء الثلاثة.

ما العلة التي جعلت (السلاسل الذهبية) تقتصر على إسناد واحد؟ المفروض إذا كان هذا هو السند، إذا كان مقصود ابن الجزري: "وبإسنادي إلى الكندي" الأسانيد التي ذكرها في النشر المفروض أنها تكون ثلاثة، تكون على قراءته على ابن الصائغ، وقراءته على أبي محمد البغدادي، وقراءته إلى سورة النحل على ابن الجندي.

لكن أننا نذكر واحدا، الثاني لماذا لم يُذكر؟ ما العلة؟ إذًا هذا مَلحظ على هذا السند؛ لأننا نحن نقول دائمًا ليس النقد للسلاسل للسلاسل نفسها، نحن ننتقد السلاسل وننتقد غيرها لأنها تريد أن تقول لقارئ النشر أن هذا الإسناد هو لابن الجزري.

إذا كان ابن الجزري قال إن إسناده إلى الكندي يمر عن ثلاثة شيوخ، إذا لماذا نقتصر على ذكر شيخٍ واحد؟ هذا خلل في المنهجية.

النقطة الأولى قلنا: إسناد أبي اليُمن في النشر، لا يوجد إسنادٌ عن أبي اليمن عن المُحَوِّلي، وإنما هو إسنادٌ من قراءة أبي اليمن على سبط الخياط، في كل الكتب سبط الخياط حتى السبعة، إلا اليُمن الكندي في النشر عن سبط الخياط، هذه النقطة الأولى.

إسناد ابن الجزري إلى أبي اليُمن يمر على ثلاثة، فذكر واحدا من هؤلاء الثلاثة قصورٌ في المسألة، الذي يظهر أن هذا الإسناد –والله أعلم- هو إسنادٌ أدائيٌّ لابن الجزري من قراءته على شيخه عبد الوهاب بن السلاب، وعبد الوهاب بن السلاب قرأ به على الصائغ المصري، ثم إلى بقية السند؛ لأن لو قلنا إن هذا من إسناد النشر يشوش علينا قراءة أبي اليمن عن المُحَوِّلي، ليست موجودة في النشر.

ولو قلنا إنها من قراءته على ابن السلاب يكون عندنا إسنادٌ أدائيٌّ، وكما كنا نقول قبل قليل: مهمة ابن الجزري في أسانيده هي الأداء، الأداء عنده مقدَّمٌ على أسانيد النص، فإذا قلنا إن هذا السند أو المقصود بكلام ابن الجزري: وبإسنادي إلى الكندي هو من قراءتي على عبد الوهاب يكون عندنا إسناد أدائي لابن الجزري متصل إلى أبي اليُمن إلى المُحَوِّلي.

لكن لو قلنا إن إسناد ابن الجزري إلى أبي اليُمن إلى المُحَوِّلي من الأسانيد التي ذكرها في النشر سنقول إن في النشر ليس عندنا إسناد في النشر عن أبي اليُمن عن المُحَوِّلي، ولهذا أقول المسألة اجتهادية لا نُخطِّئ لكن نقول: فيها نظر، والله أعلم، وهذا الذي اتضح لي بعد مراجعة المسألة، فإن كان صوابًا فالحمد لله، وإن كان غير ذلك فنستغفر الله ونتوب إليه.

إذًا "وبإسنادي إلى الكندي" الذي أرى -والله أعلم- أنه من قراءة ابن الجزري على شيخه عبد الوهاب ابن السلاب على الصائغ المصري على الكمال إبراهيم بن فارس على أبي اليُمن على المُحَوِّلي.

هذا الإسناد أيضًا إذا لم نعتبره من النشر، أي إذا قلنا الكلام المذكور في السلاسل أنه من أسانيد ابن الجزري في النشر ليس عندنا في النشر هذه العلة التي ذكرناها، ليس في قراءة أبي اليمن على الصائغ، وإذا قلنا أنه لا يصح أن يكون من قراءة ابن الجزري على عبد الوهاب بن السلاب.

عندنا احتمال آخر: قد يكون على ابن الصائغ كما ذكَرَت السلاسل الذهبية، ويكون من الأسانيد الخارجة عن النشر؛ لأنه إسنادٌ ذكره ابن الجزري في التحبير، أي هذا الإسناد ذكره ابن الجزري في كتابه (تحبير التيسير)، فمعناه إنه ليس من أسانيد النشر إما أننا نعتبره إسناد أدائي لابن الجزري عن طريق عبد الوهاب بن السلاب، وإما أن نعتبره إسناد أدائي عن شيخه الصائغ كما ذكره الشيخ في (تحبير التيسير).

لو قيل لي أي القولين أرجى؟ أقول: القول بأنه أدائي كما هو في (تحبير التيسير) قد يكون هذا نسبته خمس وثمانون بالمائة، ثمانون بالمائة، نسبة أن يكون هذا مقصوده -والله أعلم- عبد الوهاب بن السلاب نعطيها خمسا وسبعين، أما أنه يكون الإسناد المذكور في السلاسل عن المُحَوِّلي أنا أرى أنه بعيد جدًّا عن مقصود ابن الجزري، والله أعلم.

إما أن نعتبره... هو لا شك أنه إسنادٌ أدائيٌّ لابن الجزري، هذا لا شك فيه، لكن هل هو خارج عن النشر؟ عندي أنه لا شك أنه خارجٌ عن النشر، لأنه الموجود في النشر لا يسمح بذلك، ليس عندنا إسناد عن أبي اليُمن عن المُحَوِّلي في النشر، فلهذا نقول إنه خارجٌ عن النشر لهذا السبب.

هل هو المقصود به الإسناد الذي في تحبير التيسير؟ هذا وجيه وقوي جدًّا، أم أنه من قراءة عبد الوهاب بن السلاب؟ أيضًا هذا عندي له فيه الوجاهة، ولا أجزم بذلك، والله أعلم.

ثم قال الشيخ: "وَمِنْ كِتَابِ الْمِصْبَاحِ"، طبعًا أشرنا إلى أن هذين الإسنادين في التجريد، سواء الذي عن عبد الباقي بن فارس أو الذي عن ابن نفيس أنه ليس موجودًا في التجريد المطبوع.

قد تكون أدائية وقد تكون من إدخال ابن الجزري أسانيده في أسانيد أخرى، وهذه يجب أن يكون لها محاضرة -إن شاء الله-، نجمع لها المادة العلمية حتى نتأكد من النتيجة؛ لأنه إذا كانت المقدمة صحيحة لا شك أن النتيجة ستكون صحيحة.

سؤال: طالب (٢٧:٣٣)

الشيخ: ماهو؟.. نعم هذا الطريق لصاحب التجريد _أدائية_ وليست من

التجريد نعم ليست من التجريد المطبوع لدينا.

و طبعًا ابن الفحَّام كغيره من العلماء لم يسجلوا كل أسانيدهم، وإنما اختاروا، كذلك الإمام الداني في جامع البيان، جمع أكثر أسانيده، ومع ذلك يقول: تركت كثيرًا منها اختصارًا، فربما هذه الأسانيد لهؤلاء العلماء هي التي وصلت إلى الداني عن طريق الأداء وعن طريق الشيوخ، وهذه ميزة ابن الجزري (الأداء).

"وَمِنْ كِتَابِ الْمِصْبَاحِ، قَرَأَ بِهَا أَبُو الْكَرَمِ عَلَى ابْنِ السَّيْبِي الْمَذْكُورِ، وَمِنَ كتاب الرَّوْضَةِ لِأَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ، وَمِنْ كِفَايَةِ أَبِي الْعِزِّ، قَرَأَ بِهَا عَلَى الْحَسَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْوَاسِطِيِّ، وَقَرَأَ الْوَاسِطِيُّ وَالْمَالِكِيُّ وَابْنُ السَّيْبِي وَالْخَيَّاطَانِ وَالْفَارِسِيُّ، سِتَّتُهُمْ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُظَفَّرِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ حَرْبٍ الدِّينَوِيِّ، فَهَذِهِ ثَمَانُ طُرُقٍ لِابْنِ الْمُظَفَّرِ".

سؤال: طالب (٢٨:٤٠)

الشيخ: نعم..قرأ الكندي بهذه الطريقة على المحولي...

سؤال: طالب (٢٨:٥٧)

لا أسانيد أبن الجزري في النشر عن أبي اليمن لأبي سبط الخياط.. هذه أسانيد أبي اليمن النشرية لكن هنا نلاحظ يقول الشيخ الكندي على المحولي..ليس عندنا إسناد أبي اليمن عن المحولي في النشر وهذا إسناد موجود بالفعل في تحويل التيسير.ابن الجزري ما وضعه بنفسه أو اخترعه والله أعلى وأعلم.

"طَرِيقُ الْخَبَّازِيِّ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ ابْنِ حَبَشٍ مِنَ الْكَامِلِ، قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي نَصْرٍ مَنْصُورِ بْنِ أَحْمَدَ الْقُهُنْدَزِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَبَّازِيِّ".

لاحظ هنا أيضًا هذه الطريق ليست موجودة في الكامل بهذه الطريقة،

الموجودة في الكامل قراءة الهذلي على تاج الأئمة على محمد ابن المظفر على ابن حبش، موجود في الكامل قراءة الهذلي عن الخبازي على ابن حبش، لكن ليس في رواية السوسي، ما يهمنا نحن رواية السوسي.

فابن الجزري يقول: من الكامل قرأ بها الهذلي على أبي نصر، ولاحظوا معنا هنا الشيخ يقول: قرأ بها الهذلي على أبي نصر منصور، وسيأتينا بعد قليل، يقول ابن الجزري عن الكامل، يقول الهذلي: أخبرنا بها القهندزي، وقلنا: هذا دليل على أن ما يقوله ابن الجزري من قراءة الهذلي على شيخه أبي نصر أنه وصله بطريق الأداء؛ لأنه أحيانًا يقول: قرأ، وأحيانًا يقول: أخبرنا، مع أن الموجود في الكامل كل أسانيد الهذلي عن شيخه منصور القهندزي كلها بالإخبار، وهذا ذكرناه لما كنا نتكلم عن الكتاب، والله أعلم.

"طَرِيقُ الْخُزَاعِيِّ وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنِ ابْنِ حَبَشٍ مِنْ كِتَابِ الْكَامِلِ، قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي الْمُظَفَّرِ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَبِيبٍ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَضْلِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْخُزَاعِيِّ.

طَرِيقُ الْقَاضِي أَبِي الْعَلَاءِ –وهذه فيها كلام قليل - وَهِيَ الرَّابِعَةُ عَنِ ابْنِ حَبَشٍ مِنَ الثَّلَاثِ طُرُقٍ: مِنَ الْمِصْبَاحِ لِأَبِي الْكَرَمِ، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْبَرَكَاتِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْوَكِيلِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْقَاضِي أَبِي الْعَلَاءِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يَعْقُوبَ، وَمِنْ غَايَةِ الْحَافِظِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعِزِّ، وَمِنْ كِفَايَةِ أَبِي الْعِزِّ، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعَلَاءِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الْقَاضِي".

طبعًا هذه الطريق من كفاية أبي العز على أبي علي الواسطي وهو غلام الهراس، قلنا: هذه الطريق وهي أبو العز عن الواسطي عن القاضي عن ابن حبش لم أجدها في الكفاية لأبي العز، والذي فيه_ أي في كتاب الكفاية_ الواسطي عن

ابن المظفر عن ابن حبش عن ابن جرير عن السوسي، وكذلك موجودة في أسانيد ابن هُبيرة -رحمة الله عليه-.

هنا في السلاسل الذهبية علقت، أو الدكتور/ أيمن علق في كتابه السلاسل الذهبية يقول: "لم أجد هذا الإسناد -وهو الذي في غاية أبي العلاء أو في الكفاية- لم أجد هذا الإسناد في نسخ الكفاية التي عندي، ولعله سقط منها".

ثم قال: "وهو موجودٌ في غاية أبي العلاء"، هذا كلام السلاسل الذهبية أن هذا الإسناد من قراءة الحافظ أبي العلاء على أبي العز، ومن قراءة أبي العز عن الواسطي على غلام الهراس من كفاية أبي العز أن هذا الإسناد ليس موجودًا في الكفاية وذكرنا نحن ذلك، أنه ليس موجودً في الكفاية، أي ليس موجود في كتاب الكفاية الكبرى لأبي العز.

لكن الشيخ يقول: "وهو موجودٌ في غاية أبي العلاء"، الكلام بالنسبة للكفاية صحيح، ليس هناك تعليق النسختان الموجودتان من الكفاية ليس فيها هذا، و رجعت أيضًا إلى كتاب البطائحي _أعتقد نطقت أسمه مظبوط _ البطائحي بنى كتابه على أسانيد أبي العز، على قراءته على أبي العز، هناك بعضها موجود في كتبه، في الإرشاد، وبعضها ليس موجودًا.

فرجعت إلى هذا الكتاب لعلي أجد هذا الإسناد لأبي العز عن غلام الهراس - كما ذكر الشيخ ابن الجزري- عن أبي العلاء الواسطي لم أجده، ورجعت أيضًا إلى أسانيد ابن هُبيرة، وأسانيد ابن هُبيرة أيضًا مرتبطة بأسانيد أبي العز تمر عليه، ومع ذلك لم أجده، أي ليس موجودًا لا في الكفاية ولا في الإرشاد ولا في هذين الكتابين اللذين نقلا عن أبي العز.

فمعناه إنها أسانيد أدائية لأبي العز لم يسجلها في كتابه، والله أعلم، لكن

الإشكال أو الاعتراض هو على عبارة السلاسل الذهبية: "وهو موجودٌ في غاية أبي العلاء".

الله يعلم أن هذه العبارة ليست في محلها، لا أرى أنها صواب؛ لأن هذا الإسناد بالذات في كتاب غاية الاختصار فيه أن أبا العلاء قرأ على أبي العز، وهذه مهمة، مَن يسمعنا ممن يتعاطى تحقيق الكتب كما كنا نقول ونحرم دائمًا -طبعًا ليس التحريم الشرعي وإنما هو التحريم الاصطلاحي- نحرم دائمًا التدخل في النص.

الإسناد هذا في غاية الاختصار من قراءة أبي العلاء على أبي العز، وأبو العز يقول: "قرأت على أبي علي الواسطي"، ثم قال: "قرأت على الحسين بن محمد بن حبش"، أي هذا الإسناد في الغاية أبو العلاء الواسطي غير موجود، أي في غاية الاختصار إذا رجعنا لهذا الإسناد نجد أبو العلاء الهمداني قرأت على أبي العز، قال: قرأت على أبي علي الواسطي شيخه وهو غلام الهراس، قال: قرأت على أبي عليٍّ الحسين بن محمد بن حبش، أي سقط من الغاية القاضي أبو العلاء الواسطي.

الموجود في الغاية ليس هو كلام غاية الاختصار، إنما هو تدخلٌ من المحقق الدكتور/ أشرف طلعت الذي حققه، ولا أدري حقيقةً النسخة التي حققها الدكتور/ أمين الشيخ لا أدري، لكن رجعت إلى النسختين الخطيتين اللتين اعتمد عليهما المحقق فليس فيهما هذا، أبو العلاء الواسطي غير موجود.

المحقق الدكتور أشرف وضع -وهذا جزاه الله خيرًا- أنه وضع هذا الكلام، وضع أبو العلاء الواسطي بين معقوفتين، ثم كتب تحت: تكملة لازمة مأخوذة من النشر، إذًا هذا ليس إسناد أبي العلاء، ولا يصح أن نقول إنه موجودٌ في غاية أبي العلاء، وأن الكلام ليس موجهًا للشيخ أيمن أو غيره.. لا، الكلام موجه لطلابنا المبتدئين في التحقيق، هذه من سلبيات التدخل في المتن، حتى وإن كان ابن الجزري ذكرها.

احتمال ابن الجزري أخذه من كتابٍ آخر، تعود وتسألني: ابن الجزري قال: من غاية أبي العلاء نقول له: ما أكثر ما قال ابن الجزري أنها في الكتب وليست في الكتب، والذي يجعلني أقول أنه تدخل في النص أن هذا السقط موجود في نسختين وموجود في روايةٍ أخرى _ كنت أسجلها ولكن نسيتها_ فنحن نذكر الآن تعليقات لكن لا نذكر منها هنا في الدرس إلا المهم، فهناك إسنادٌ أيضًا فيه أبو العلاء الواسطي سقط من غاية الاختصار.

وجاء المؤلف ووضعه من عنده، إذًا هذا ليس كلام أبي العلاء، فكلمة أنه موجودٌ في غاية أبي العلاء فيه نظر، ويقوي هذا النظر عدم وجوده في كتب أبي العز، وعدم وجوده في الكتب التي نقلت عن أبي العز، فالآن أصبح عندنا ليس موجودًا في الإرشاد، وليس موجودًا في الكفاية وهما كتابان لأبي العز، وليس موجودًا في البطائحي، وليس موجودًا في ابن هبيرة، وليس موجودًا في نسخ أبي العلاء، إذًا زيادتها فيها نظر.

إذًا نحن تدخلنا في النص بناءً على كلام ابن الجزري، وهذا ليس دليلًا قويًّا يجعلنا نقول أن هذا الإسناد موجودٌ في غاية الاختصار، والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أعلم.

سؤال: طالب (٤٠:٠٧)

الشيخ: نعم.. تستقيم ولكن لا نستطيع أن نقول أن أبو العلاء روى عن أبي العز عن القاضي أبي العلاء الواسطي.. لأنه ليس موجودا في كتب ابن الجزري.

إذا كانت موجودة في كتب التراجم هذا شيء آخر نحن نتكلم على هذه الجزئية أن هذا الإسناد ليس في كتب أبي العز، وليس في الكتب التي نقلت عن أبي العز، وليس موجودًا في نسختين من كتاب غاية الاختصار، عدم وجودها لا يقدح، نحن نقول: هذا هو إسناد ابن الجزري ليس موجودًا في كتب ابن الجزري، وليس موجودًا في الغاية، ما هذا الحظ للشيخ القاضي أبي العلاء أن إسناده في مرتين

يسقط؟ هو الوحيد الذي يسقط -إشكالية-، لو سقط مرة واحدة ممكن نقول إنه من النساخ، يسقط من نسخة، ثم بعد ذلك يسقط من جهة أخرى هناك نص آخر سقط، سبحان الله ! لكن نسيت ما هو؟

المطبوع أن المحقق وضع القاضي أبي العلاء بين قوسين وكتب تحت: تكملة لازمة من النشر.

- **المفترض صاحب السلاسل يكتب أنه موجود في الغاية؟**

لا، هو قال: "وهو موجودٌ في الغاية"، وكلمة: "موجود في الغاية" معناه أنه موجود أصالةً، أنا أركز على أنه ليس موجودا أصالةً، هو موجود بفعل تدخل المحقق له، فالمحقق -جزاه الله خير- كان أمينًا، فوضعها بين معقوفتين وقال: إنها تكملة لازمة، أي كلام الدكتور/ أشرف وجيه، وإن كنا نختلف معه في التدخل في النص، ونختلف معه لأنه ربما يكون هذا الإسناد لابن الجزري ليس من كتاب الغاية، لكنه حافظ على الأمانة العلمية.

أما عبارة: "وهو موجود في الغاية" الذي لم يحقق المسألة يظن أنها موجودة في الغاية، كما قلنا أن إسناد التيسير موجود في التيسير، وهذا الإسناد موجود في الغاية ليسوا واحدا، الموجود في الغاية فيه سقط، هل السقط من عند أبي العلاء؟ أم من النساخ؟ لا ندري.

نعم..واستدل أيضًا المحقق الدكتور/ أشرف -الله يحفظه- أنه في مكان من كتاب الغاية يقول: "وزاد القاضي عن السوسي"، هذا ليس دليلًا على أن هذا السند من هذا الكتاب؛ لأنه قد يكون جاء به للتبرع، خاصةً وهو أهم شيء عندنا أنها ليست موجودة في مصادر أبي العز، هذه المشكلة، هذا هو الذي يجعلنا نقول: إن هذا الإسناد في الغاية فيه "إنَّ".

"وَقَرَأَ الْقَاضِي وَالْخُزَاعِيُّ وَالْخَبَّازِيُّ وَابْنُ الْمُظَفَّرِ الْأَرْبَعَةُ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ

الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَبَشِ بْنِ حَمْدَانَ الدِّينَوَرِيِّ، فَهَذِهِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ طَرِيقًا لِابْنِ حَبَشٍ، وَقَرَأَ عَبْدُ اللهِ بْنُ الْحُسَيْنِ -وهو السَّامَرِّي- وَابْنُ حَبَشٍ عَلَى أَبِي عِمْرَانَ مُوسَى بْنِ جَرِيرٍ الرَّقِّيِّ الضَّرِيرِ، فَهَذِهِ ثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ طَرِيقًا لِابْنِ جَرِيرٍ".

نُذكر بما سبق، عبد الله بن الحسين هو السَّامَرِّي جاءنا من الشاطبية والتيسير والتجريد لابن الفحام، وابن بلِّيمة، فكأنه قال: السَّامَرِّي من هذه الكتب قرأ على مَن؟ على ابن حبش، وابن حبش قرأ على أبي موسى عمران بن جرير.

ليس في التجريد قراءة السَّامَرِّي على ابن حبش على موسى بن جرير، هذا ليس موجودًا، وليس في التجريد قراءة ابن نفيس على السَّامَرِّي على ابن حبش على موسى بن جرير، أي قراءة السَّامَرِّي على ابن حبش على موسى بن جرير ليست في التجريد، سواءٌ كانت من طريق قراءة ابن الفحام على ابن نفيس أو من قراءته على عبد الباقي.

سؤال: طالب (٤٥:١١)

الشيخ: لا بل تنبيه على أن هذا الطريق الشيخ/ ابن الجزري نسبها إلى التجريد، فهي ليست في التجريد فلما وصل الشيخ إلى السامري من طريق ابن نفيس أو من طريق... كأنه عدل عنها من كتاب الجامع أو من كتب الداني، هو ثابت أن السَّامَرِّي قرأ على موسى بن جرير_ هو ثابت_ لكن في هذا الكتاب لا يثبت.

فالشيخ ابن لجزري اعتمد على الأداء، وهذه كما قلنا نقطة من النقاط التي ما زالت تحت الدراسة في منهجية ابن الجزري، وهي أنه قد يكون نصف الطريق عنده أدائي، والنصف الآخر نَصي، أو يكون العكس، وإلى الآن الأول يبدأ بالنص، ثم بعد ذلك يغير، وإن كنا نختلف أيضًا مع السلاسل في أنها سبب هذا

الاختلاف، وعندما يحين وقته و يأتي موضع نشرحه -إن شاء الله-.

"(طَرِيقُ ابْنِ جُمْهُورٍ) عَنِ السُّوسِيِّ فَمِنْ طَرِيقِ الشَّذَائِيِّ مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْهُ ومِنْ كِتَابي الْمُبْهِجِ وَالْمِصْبَاحِ -طبعًا هذا الطريق ليس في المصباح أيضًا- قَرَأَ بِهَا السِّبْطُ وَأَبُو الْكَرَمِ عَلَى عِزِّ الشَّرَفِ أَبِي الْفَضْلِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْكَارَزِينِيِّ، وَمِنْ كِتَابِ الْكَامِلِ قَالَ الْهُذَلِيُّ: أَخْبَرَنَا أو أنبأنا بِهِ الْقُهُنْدَزِيُّ".

لاحظ هنا الشيخ يقول -الهذلي-: أخبرنا، وفيما سبق كان يقول: قرأتُ أو قرأ بها الهذلي، فهنا صيغة التحمل اختلفت، فمعناه أن الشيخ/ ابن الجزري يعي ما يقول؛ لأنه كثيرًا مر معنا من الأسانيد أنه من قراءة الهذلي على القهندزي وهذا يخالف ما هو موجودٌ في الكامل/ فقلنا سابقًا هذا يكون من تصحيحات إما تصحيحات الإمام أبي العلاء الهمذاني لأن عنده استدراكات وتصحيحات وتصويبات على أسانيد الكامل، ويكون ابن الجزري أخذها عنه، أو يكون من تصحيحات ابن الجزري؛ لأن ابن الجزري عنده تصحيح لأوهام مَن سبقه من أصحاب الأسانيد والكتب، والله أعلم.

سؤال: طالب (٤٣:٤٧)

الشيخ: الذي في الكامل من إسناد الهُذلي عن القهندزي كلها بالإخبار، ليس هناك نص واحد أو سند واحد الهذلي يقول: قرأتُ على أبي نصر، على القهندزي لا يوجد، لكن عندنا في النشر أسانيد كثيرة لابن الجزري من الكامل، من قراءته من القراءة وليس من الإخبار، هنا الشيخ قال: هذا الإسناد إخبار، فمعناه أن هذا الإسناد أو هذا الطريق لم يصل إلى ابن الجزري أداءً.

"قَالَ الْهُذَلِيُّ: أنبأنا بِهِ الْقُهُنْدَزِيُّ يَعْنِي: أَبَا نَصْرٍ مَنْصُورَ بْنَ أَحْمَدَ قَالَ: أنبأنا أَبُو الْحُسَيْنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَبَّازِيُّ، وَقَرَأَ بِهَا الْخَبَّازِيُّ وَالْكَارَزِينِيُّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ

أَحْمَدَ بْنِ نَصْرِ بْنِ مَنْصُورِ بْنِ عَبْدِ الْمَجِيدِ الشَّذَائِيِّ، (فَهَذِهِ) ثَلَاثُ طُرُقٍ لِلشَّذَائِيِّ، وَمِنْ طَرِيقِ الشَّنَبُوذِيِّ مِنَ الْمُبْهِجِ، قَرَأَ بِهَا سِبْطُ الْخَيَّاطِ، وَكَذَلِكَ أَبُو الْكَرَمِ عَلَى الشَّرِيفِ الْعَبَّاسِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْفَارِسِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَرَجِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الشَّطَوِيِّ وَالشَّنَبُوذِيِّ، فَهَذِهِ طَرِيقَانِ لِلشَّنَبُوذِيِّ".

طبعًا هذه الطريق التي نسبها الشيخ للكامل التي مرت معنا للشذائي، هذه الطريق التي نسبها المؤلف للكامل أعني الشذائي عن ابن الصلت عن ابن جمهور لم أجدها في الكامل، بل وجدت فيه طريقين بالسند (أخبرنا) إلى ابن جمهور عن أحمد بن جبير، والثاني عن ابن جمهور عن أوقية، وليس عن ابن جمهور عن السوسي، لا يأتي واحد يقول: طريق ابن جمهور ليس موجودًا في الكامل، لا موجود، لكن الموجود ابن جمهور ليس عن السوسي مباشرة، وإنما عن أوقية.

"وَقَرَأَ بِهَا الشَّذَائِيُّ وَالشَّنَبُوذِيُّ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَيُّوبَ بْنِ الصَّلْتِ الْبَغْدَادِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عِيسَى مُوسَى بْنِ جُمْهُورٍ وَابْنِ زُرَيْقٍ التِّنِّيسِيِّ، فَهَذِهِ خَمْسُ طُرُقٍ لِابْنِ جُمْهُورٍ، وَقَرَأَ ابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ جُمْهُورٍ عَلَى أَبِي شُعَيْبٍ صَالِحِ بْنِ زِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْجَارُودِ السُّوسِيِّ الرَّقِّيِّ، (فَهَذِهِ) تَتِمَّةُ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ طَرِيقًا عَنِ السُّوسِيِّ.

وَقَرَأَ السُّوسِيُّ وَالدُّورِيُّ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ بْنِ الْمُغِيرَةِ الْيَزِيدِيِّ، وَقَرَأَ الْيَزِيدِيُّ عَلَى إِمَامِ الْبَصْرَةِ وَمُقْرِئِهَا أَبِي عَمْرٍو زَبَّانَ بْنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَمَّارِ الْعُرْيَانِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحُصَيْنِ بْنِ الْحَارِثِ الْمَازِنِيِّ الْبَصْرِيِّ، فَذَلِكَ مِائَةٌ وَأَرْبَعٌ وَخَمْسُونَ طَرِيقًا عَلَى أَبِي عَمْرٍو.

وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ يَزِيدَ بْنِ الْقَعْقَاعِ وَيَزِيدَ بْنِ رُومَانَ وَشَيْبَةَ بْنِ نِصَاحٍ وَعَبْدِ اللهِ بْنِ كَثِيرٍ وَمُجَاهِدِ بْنِ جَبْرٍ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَأَبِي الْعَالِيَةِ رَفِيعِ بْنِ مِهْرَانَ الرِّيَاحِيِّ وَحُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ الْأَعْرَجِ الْمَكِّيِّ وَعَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيِّ

وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ وَعِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ وَعِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَيْصِنٍ وَعَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ وَنَصْرِ بْنِ عَاصِمٍ وَيَحْيَى بْنِ يَعْمُرَ.

وَسَيَأْتِي سَنَدُ أَبِي جَعْفَرٍ وَتَقَدَّمَ سَنَدُ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ وَشَيْبَةَ فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ، وَتَقَدَّمَ سَنَدُ مُجَاهِدٍ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ، وَقَرَأَ الْحَسَنُ عَلَى حِطَّانَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الرَّقَاشِيِّ وَأَبِي الْعَالِيَةِ الرِّيَاحِيِّ، وَقَرَأَ حِطَّانُ عَلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَقَرَأَ أَبُو الْعَالِيَةِ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَرَأَ حُمَيْدٌ عَلَى مُجَاهِدٍ، وَتَقَدَّمَ سَنَدُهُ.

وَقَرَأَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ عَلَى يَحْيَى بْنِ يَعْمُرَ وَنَصْرِ بْنِ عَاصِمٍ، وَقَرَأَ عَطَاءٌ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، وَتَقَدَّمَ سَنَدُهُ، وَقَرَأَ عِكْرِمَةُ بْنُ خَالِدٍ عَلَى أَصْحَابِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَتَقَدَّمَ سَنَدُهُ.

وَقَرَأَ عِكْرِمَةُ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَرَأَ ابْنُ مُحَيْصِنٍ عَلَى مُجَاهِدٍ وَدِرْبَاسٍ، وَتَقَدَّمَ سَنَدُهُمَا، وَسَيَأْتِي سَنَدُ عَاصِمٍ، وَقَرَأَ نَصْرُ بْنُ عَاصِمٍ وَيَحْيَى بْنُ يَعْمُرَ عَلَى أَبِي الْأَسْوَدِ، وَقَرَأَ أَبُو الْأَسْوَدِ عَلَى عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَقَرَأَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَأُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ.

(وَتُوُفِّيَ) أَبُو عَمْرٍو فِي قَوْلِ الْأَكْثَرِينَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةٍ، وَقِيلَ: سَنَةَ خَمْسٍ، وَقِيلَ: سَنَةَ سَبْعٍ، وَأَبْعَدُ مَنْ قَالَ: سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمَوْلِدُهُ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ، وَقِيلَ: سَنَةَ سَبْعِينَ، وَكَانَ -أي أبو عمرو- أَعْلَمَ النَّاسِ بِالْقُرْآنِ وَالْعَرَبِيَّةِ مَعَ الصِّدْقِ والثقة وَالْأَمَانَةِ وَالدِّينِ، مَرَّ الْحَسَنُ بِهِ وَحَلْقَتُهُ مُتَوَافِرَةٌ وَالنَّاسُ عُكُوفٌ عَلَيْهِ، فَقَالَ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، لَقَدْ كَادَ الْعُلَمَاءُ أَنْ يَكُونُوا أَرْبَابًا، كُلُّ عِزٍّ لَمْ يُوَطَّدْ بِعِلْمٍ فَإِلَى ذُلٍّ يَئُولُ". وهذه القصة ذكرها الإمام الأهوازي بسنده.

وَرُوِّينَا عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي الْمَنَامِ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، قَدِ اخْتَلَفَتْ عَلَيَّ الْقِرَاءَاتُ فَبِقِرَاءَةِ مَنْ تَأْمُرُنِي أَنْ أَقْرَأَ؟ قَالَ: اقْرَأْ بِقِرَاءَةِ أَبِي عَمْرِو بْنِ الْعَلَاءِ".

طبعًا هذا المنام مشهور كثيرًا وموجود في كتب كثيرة، ورؤيا النبي ﷺ في المنام حق، فإن الشيطان لا يتمثل به ﷺ.

"(وَتُوُفِّيَ) الْيَزِيدِيُّ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَمِائَتَيْنِ عَنْ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً، وَقِيلَ: جَاوَزَ التِّسْعِينَ، وَكَانَ ثِقَةً عَلَّامَةً فَصِيحًا مُفَوَّهًا إِمَامًا فِي اللُّغَاتِ وَالْآدَابِ حَتَّى قِيلَ: أَمْلَى عَشْرَةَ آلَافِ وَرَقَةٍ مِنْ صَدْرِهِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو خَاصَّةً غَيْرَ مَا أَخَذَهُ عَنِ الْخَلِيلِ وَغَيْرِهِ".

هذه فقط عن أبي عمرو، إذًا ما هو علم أبو عمرو مادام واحد من تلاميذه يأخذ عنه عشر آلاف ورقة؟

"(وَتُوُفِّيَ) الدُّورِيُّ فِي شَوَّالٍ سَنَةَ سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ عَلَى الصَّوَابِ، وَكَانَ إِمَامَ الْقِرَاءَةِ فِي عَصْرِهِ، وَشَيْخَ الْإِقْرَاءِ فِي وَقْتِهِ ثِقَةً ثَبْتًا ضَابِطًا كَبِيرًا، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ جَمَعَ الْقِرَاءَاتِ وَلَقَدْ رُوِّينَا الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرَ عَنْ طَرِيقِهِ.

(وَتُوُفِّيَ) السُّوسِيُّ أَوَّلَ سَنَةِ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ، وَقَدْ قَارَبَ التِّسْعِينَ، وَكَانَ مُقْرِئًا ضَابِطًا مُحَرِّرًا ثِقَةً مِنْ أَجَلِّ أَصْحَابِ الْيَزِيدِيِّ وَأَكْبَرِهِمْ.

(وَتُوُفِّيَ) أَبُو الزَّعْرَاءِ سَنَةَ بِضْعٍ وَثَمَانِينَ ومائتين، وَكَانَ ثِقَةً ضَابِطًا مُحَقِّقًا قَالَ الدَّانِيُّ هُوَ مِنْ أَكْبَرِ أَصْحَابِ الدُّورِيِّ وَأَجَلِّهِمْ وَأَوْثَقِهِمْ.

(وَتُوُفِّيَ) ابْنُ فَرَحٍ فِي الْحِجَّةِ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَقَدْ قَارَبَ التِّسْعِينَ، وَكَانَ ثِقَةً كَبِيرًا جَلِيلًا ضَابِطًا، قَرَأَ عَلَى الدُّورِيِّ بِجَمِيعِ مَا قَرَأَ بِهِ مِنَ الْقِرَاءَاتِ، وَكَانَ عَالِمًا بِالتَّفْسِيرِ؛ فَلِذَلِكَ عُرِفَ بِالْمُفَسِّرِ، وَأَبُوهُ فَرَحٌ - بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ -، وَتَقَدَّمَتْ وَفَاةُ ابْنِ مُجَاهِدٍ فِي رِوَايَةِ قُنْبُلٍ.

(وَتُوُفِّيَ) الْمُعَدَّلُ فِي حُدُودِ الثَّلَاثِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ أَوْ بَعْدَهَا، وَكَانَ إِمَامًا فِي الْقِرَاءَةِ ضَابِطًا ثِقَةً، قَالَ الدَّانِيُّ: انْفَرَدَ بِالْإِمَامَةِ فِي عَصْرِهِ بِبَلَدِهِ فَلَمْ يُنَازِعْهُ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ مِنْ أَقْرَانِهِ مَعَ ثِقَتِهِ وَضَبْطِهِ وَحُسْنِ مَعْرِفَتِهِ.

(وَتُوُفِّيَ) ابْنُ أَبِي بِلَالٍ فِي جُمَادَى الْأُولَى سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ بِبَغْدَادَ، وَكَانَ إِمَامًا بَارِعًا انْتَهَتْ إِلَيْهِ مَشْيَخَةُ الْعِرَاقِ فِي زَمَانِهِ وَتَقَدَّمَتْ وَفَاةُ الْمُطَّوِّعِيِّ فِي رِوَايَةِ وَرْشٍ.

(وَتُوُفِّيَ) ابْنُ جَرِيرٍ حَوْلَ سَنَةِ سِتَّ عَشْرَةَ وَثَلَاثِمِائَةٍ فِيمَا قَالَهُ الدَّانِيُّ وَأَبُو حَيَّانَ، وَهُوَ الْأَقْرَبُ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي حُدُودِ سَنَةِ عَشْرٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَقَالَ: كَانَ بَصِيرًا بِالْإِدْغَامِ مَاهِرًا فِي الْعَرَبِيَّةِ وَافِرَ الْحُرْمَةِ كَثِيرَ الْأَصْحَابِ.

(وَتُوُفِّيَ) ابْنُ جُمْهُورٍ فِي حُدُودِ سَنَةِ ثَلَاثِمِائَةٍ -فِيمَا أَحْسَبُ-، وَكَانَ مُقْرِئًا ثِقَةً مُتَصَدِّرًا، قَالَ الدَّانِيُّ: هُوَ كَبِيرٌ فِي أَصْحَابِهِمْ ثِقَةٌ مَشْهُورٌ، وَتَقَدَّمَتْ وَفَاةُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحُسَيْنِ، وَهُوَ السَّامَرِّي فِي رِوَايَةِ قُنْبُلٍ.

(وَتُوُفِّيَ) ابْنُ حَبَشٍ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَكَانَ ثِقَةً ضَابِطًا قَالَ الدَّانِيُّ: مُتَقَدِّمٌ فِي عِلْمِ الْقِرَاءَاتِ مَشْهُورٌ بِالْإِتْقَانِ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ.

(وَتُوُفِّيَ) الشَّذَائِيُّ سَنَةَ سَبْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ فِيمَا قَالَهُ الدَّانِيُّ وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: سَنَةَ ثَلَاثٍ، وَقِيلَ: سَنَةَ سِتٍّ، وَكَانَ إِمَامًا فِي الْقِرَاءَاتِ مَشْهُورًا مُقَدَّمًا مَعَ الْإِتْقَانِ وَالضَّبْطِ، وَتَقَدَّمَتْ وَفَاةُ الشَّنَبُوذِيِّ فِي رِوَايَةِ قُنْبُلٍ مَعَ وَفَاةِ شَيْخِهِ ابْنِ السَّلْطِ، وَهُوَ ابْنُ شَنَبُوذَ".

وبهذا تنتهي أسانيد قراءة أبي عمرو، ونبدأ -إن شاء الله- الدرس القادم في قراءة ابن عامر -رحمة الله عليهم جميعًا-.

هذا وأخر دعوانا أن الحمد لله، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.

الدرس الثالث والعشرون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

السلام عليكم ورحمة الله -تعالى- وبركاته.

نبدأ الليلة -إن شاء الله- بقراءة أسانيد قراءة ابن عامر، قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

"رِوَايَةُ هُشَام: طَرِيقُ الحُلواني عَنْ هُشَامٍ، فَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبْدَانَ عَنِ الحُلواني مِنْ أَرْبَعِ طُرُقٍ: عَنِ السَّامَرِّيِّ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْفَتْحِ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ مِنْ كِتَابَيِ (التيسير) وَ(الشاطبية)، قَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسٍ، وَمِنْ كِتَابِ تَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ، قَرَأَ بِهَا ابْنُ بَلِّيمَةَ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ فَارِسٍ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِيهِ".

طبعًا كما ذكرنا الحصة الماضية من كتابي (التيسير) و(الشاطبية)، ذكرنا أن في (السلاسل الذهبية) في كل هذه المواضع التي يقول فيها الشيخ: "من كتابي (التيسير) و(الشاطبية)" (السلاسل الذهبية) تذكر إسنادين للشاطبي؛ إسناد من قراءته على شيخه ابن هُذيل عن أبي داود بن نجاح عن الداني، والإسناد الثاني عن شيخه النفزي عن شيخه ابن غلام الفرس عن ابن البياز وابن الدوش وابن نجاح ثلاثتهم عن الداني.

فقلنا إسناد الشاطبي عن ابن هذيل عن ابن نجاح عن الداني هذا هو الصحيح، هذا هو الذي يوصل إلى الداني، أما إسناده عن النفزي عن ابن غلام الفرس عن شيخيه ابن البياز وابن الدوش فحسب الإجازة التي كتبها النفزي للشاطبي -رحمه الله

عليهم جميعًا- لا تمر على الداني.

ذكرناها بالتفصيل الحصة الماضية.

❁ **قال الشيخ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ نَفِيسٍ مِنْ عَشْرِ طُرُقٍ مِنْ كِتَابِ (التلخيص) لِابْنِ بَلِّيمَةَ، وَطَرِيقِ ابْنِ شُرَيْحٍ".

لاحظ معي هنا قال: "وطريق ابن شريح"، ما قال ومن كتاب (الكافي)، قال: ومن طريق ابن شريح، وهذا قلنا دائمًا أن ابن الجزري إذا نسب الطريق إلى المؤلف فهذا طريقُ أدائيٌّ وإذا نسبه إلى الكتاب فهذا طريقٌ نصيٌّ، وهذا قلنا على الغالب، ولا يخالف الواقع ربما إلا إذا كان في موضعين أو ثلاثة فقط.

"وَطَرِيقِ ابْنِ شُرَيْحٍ والرَّوْضَةِ لِمُوسَى الْمُعَدَّلِ، وَ(الكامل) لِلْهُذَلِيِّ، قَرَأوا بِهَا عَلَى ابْنِ نَفِيسٍ، وَمِنْ كِتَابِ الْكِفَايَةِ لِأَبِي الْعِزِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى ابْنِ نَفِيسٍ، وَمِنَ (الْإِعْلَانِ) لِلصَّفْرَاوِيِّ مِنْ سِتِّ طُرُقٍ، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي يَحْيَى الْيَسَعِ بْنِ عِيسَى بْنِ حَزْمٍ الغافقي، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِيهِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ خَلَفِ بْنِ ذَا النُّونِ الْعَبْسِيِّ".

وَمِنْهُ أَيْضًا -أي ومن الإعلان-، قَرَأَ بِهَا -أي الصفراويّ- عَلَى أَبِي الطَّيِّبِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَلَفِ بْنِ الْخُلُوفِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِيهِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْعَبْسِيِّ الْمَذْكُورِ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ".

طبعًا هذا الموجود عندنا أمامكم الآن في النسخة: "على أبي الحسين"، وكتبنا في الحاشية تحت: "في تاء: وعلى"، يعني النسخة التي اعتمدت عليها ذلك الزمن كانت تقريبًا ثمان نسخ أو سبع نسخ، كلها بدون الواو، كلها "على" إلا نسخة تاء، ففيها واو (وعلى)، وقلنا: "في تاء: وعلى بزيادة الواو، وهو خطأ وكذلك هي في المطبوع".

طبعًا ليس خطأً، اتضح الآن أنها ليست خطأً، تحصلت على نسختين آخرتين، إحداهما وهي النسخة الهندية، ومنسوخةٌ من نسخةٍ مكتوب عليها أنها قوبلت على نسخةٍ عليها خط المؤلف، أو من أصل المؤلف، وفيها الواو (وعلى).

وحقيقةً وجود الواو هو الصواب؛ لأن العِبسي لم يقرأ على أبي الحسين يحيى بن الفرج، وإنما العِبسي وأبي الحسين يحيى بن الفرج هما شيخان ليحيى بن خلف، فالتعليق الذي كتبته سابقًا (وزيادة واو خطأ) هذا مرجوع عنه، الصواب: وجود الواو، وكما قلتُ: رجعت إلى نسخة خطية غير نسخة تاء فوجدت فيها الواو، وهو الصحيح؛ لأن المؤلف بعد ذلك سيقول: الخمسة، وقول: "الخمسة" لا تتفق إلا بجعل أبي الحسين يحيى بن الفرج جعله شيخًا ليحيى بن خلف.

"وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِيهِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ العبسي المذكور وعلى –وهذا هو الصواب كما هو موجود أيضًا في المطبوع نسخة الشيخ الضباَّع- وعَلي أبي الْحسين يَحْيَى بْنِ الْفَرَجِ الْخَشَّابِ وَأَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أبي دَاوُدَ الْفَارِسِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْمُفَرِّجِ وَعَبْدِ الْقَادِرِ الصَّدَفِيِّ، وَقَرَأَ هَؤُلَاءِ الْخَمْسَةُ..."

من هم هؤلاء الخمسة؟ (العبسي، والخشاب، والفارسي، والمُفرِّج، والصدفي)، إذًا هؤلاء هم الخمسة، قرأوا "عَلَى ابْنِ نَفِيسٍ، فَهَذِهِ إِحْدَى عَشَرَ طَرِيقًا عَنِ ابْنِ نَفِيسٍ، وَمِنْ طَرِيقِ الطُّرْسُوسِيِّ –طبعًا الشيخ قال لنا هناك في البداية قال: ومن طريق ابن شريح، وسنكمل إن شاء الله التعليق عليه- مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ مِنْ كِتَابِ (الْمُجْتَبَى) لَهُ، وَمِنْ كِتَابِ (الْعُنْوَانِ) لِأَبِي الطَّاهِرِ، قَرَأَ بِهَا عَلَى الطُّرْسُوسِيِّ، وَمِنْ كِتَابِ (الْقَاصِدِ) لِلْخَزْرَجِيِّ، قَرَأَ عَلَى الطُّرْسُوسِيِّ أَيْضًا".

نحن قلنا أيضًا الحصة الماضية لما كنا أخذنا ملحظا على (السلاسل الذهبية)، وقلنا إن إسناد ابن غلام الفرس إسناد الشاطبي عن شيخه النفزي أنه لا يمر على الداني، وإنما حسب الإجازة التي كتبها لها شيخه هي تمر على المجتبى،

وعلى القاصد، وعلى الهادل بن سفيان، وعلى ابن غلبون.

وقلنا: إنه غالبًا إذا قال الشيخ ابن الجزري: "ومن كتابي (الشاطبية) و(التيسير)" غالبًا نجد إما المجتبى والقاصد كلاهما، وإما أحدهما، والله أعلم.

طبعًا هنا الشيخ يقول أن الخزرجي قرأ على الطرسوسي، وهذا حقيقةً لا يستبعد، لكن كتب التراجم لا تسعف بذلك، الشيخ يقول: ومن كتاب القاصد للخزرجي قرأ على الطرسوسي أيضًا، يعني الخزرجي قرأ على الطرسوسي، الخزرجي صاحب كتاب القاصد قرأ على الطرسوسي.

وقلنا هذا المؤلف (ابن الجزري) لم يذكر ذلك في ترجمة كل واحد منهما في الغاية، لم يذكر أن الطرسوسي قرأ على الخزرجي أو أن الخزرجي قرأ على الطرسوسي، ولم يذكر مشيخة أحدهما للآخر، وكذلك الذهبي أيضًا لم يذكر ذلك.

العبد الضعيف قال: "وهو محتمل"، قديمًا قلت: "وهو محتمل"، قلت أنه محتمل بسبب عامل الزمن؛ لأن الخزرجي رحل إلى المشرق سنة ثلاثمائة وثمانين، جاء إلى المشرق سنة ثلاثمائة وثمانين، وحج أربع مرات، ومكث في المشرق واحد وعشرون عامًا، وعندنا الطرسوسي توفي سنة أربعمائة وعشرين، فمكث أربعين سنة في المشرق فربما يكون التقى معه وقرأ عليه، فلا نقول بما أنها غير موجودة في كتب التراجم أنها خطأ، لا، ربما معلوماتها وصلت، ربما أخذها ابن الجزري من كتاب القاصد، كتاب القاصد مفقود عندنا، ربما القاصد أسند هذه الطريق وهذا هو الظن حتى يأتي ما ينقضه.

"وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ الطَّحَّانِ مِنْ كِتَابِ (الكامل)، قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَسَنِ الشِّيرَازِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ

الْحَسَنِ الطَّحَّانِ، وَقَرَأَ فَارِسٌ وَابْنُ نَفِيسٍ وَالطُّرْسُوسِيُّ وَالطَّحَّانُ، أَرْبَعَتُهُمْ عَلَى أَبِي أَحْمَدَ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحُسَيْنِ السَّامَرِّيِّ، وَقَرَأَ السَّامَرِّيُّ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدَانَ الجزري".

لاحظ هنا لم يذكر الخزرجي، الإمام ابن الجزري العادة هو قال من كتاب (القاصد) للخزرجي، لكن ابن الجزري هنا يدل على أن هذه معلومة هو متأكدٌ منها وليست غفلة، لأنه لم يذكر قال: وقرأ فارس وابن نفيس والطرسوسي، أنت تقول أنك أخذت الطريق هذا من كتاب القاصد، لكن القاصد قرأها على الطرسوسي، فهذا تأكيد على أن ابن الجزري وقف على نصٍّ يدل على قراءة الخزرجي للطرسوسي، وتكون هذه من المعلومات التي خلت عن كتب التراجم، وعدم ذكر الخزرجي هنا في هذا الموضع يؤكد ذلك.

"وَقَرَأَ فَارِسٌ وَابْنُ نَفِيسٍ وَالطُّرْسُوسِيُّ وَالطَّحَّانُ، أَرْبَعَتُهُمْ عَلَى أَبِي أَحْمَدَ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحُسَيْنِ السَّامَرِّيِّ، وَقَرَأَ السَّامَرِّيُّ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدَانَ الجزري فَهَذِهِ ثَمَان عَشَرَ طَرِيقًا لِابْنِ عَبْدَانَ، وهي –أي هذا الإسناد– هو الصَّوَابُ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ –أي بعض مؤلفي الكتب– قد أَسْنَدَهَا عَنِ السَّامَرِّيِّ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ عَنِ الْبَكْرَاوِيِّ عَنْ هِشَامٍ كَصَاحِبِ الْكَافِي وَغَيْرِهِ".

طبعًا صاحب الكافي هو ابن شُريح، وهذا هو السبب الذي جعل ابن الجزري لا يقول إن هذه الطريق من كتاب الكافي، وإنما عبر عنها من طريق ابن شريح؛ لأن طريق الكافي هذه بالإجازة، أي إجازة وليست تلاوة؛ لأن هناك بيَّنا أن الكافي قال أنها من طريق السامري، الموجود في كتاب (الكافي في القراءات السبع) أنه السامري عن ابن مجاهد عن البكراوي، يعني طريقا آخرا غير الطريق التي اختارها ابن الجزري؛ لأن ابن الجزري هنا اختار طريق ابن عبدان، والموجود في (الكامل) عن البكراوي.

وهذا السبب الذي جعل ابن الجزري يقول: "ومن طريق ابن شريح" لأن هذه الطريق ليست في كتاب الكافي، وإنما هي تلاوة، واختار الشيخ ابن الجزري...، يعني ابن شريح عنده هذان الطريقان، عنده طريق السامري عن ابن عبدان، وعنده طريق البكراوي، طريق البكراوي عنده في كتابه (الكامل) جعلها من باب التحديث، وليست من باب التلاوة؛ لأن السامري يقول: "أخبرني".

قول الشيخ: "وغيره" أي غير الكافي، حقيقةً ما وجدت، بحثت، وما وجدت غيره هذا مَن المقصود به؟ لكن الهذلي أسندها عن زاهر عن ابن مجاهد عن البكراوي، وليس عن السامري عن ابن مجاهد، ما وجدت في الكتب التي وقفت عليها، ما وجدت السامري عن ابن مجاهد عن البكراوي، ما وجدت.

لكن موجود ابن مجاهد عن البكراوي موجود عند (الكامل) لكن من قراءة زاهر، وليس من قراءة السامري.

أيضًا موجودة عند الداني لكن ليست عن السامري، وإنما عن شيخه محمد بن علي وهو أبو مسلم بن الكاتب، فابن مُجاهد عن البكراوي موجودة، لكن الإشكالية التي يعترض عليها ابن الجزري هو السامري عن ابن مجاهد عن البكراوي، وهذه الشيخ وقف عليها عند بعضهم، والكتب التي وصلتنا أو التي تحت يدي العبد الضعيف ليس فيها هذا الطريق.

فالشيخ يقول:

فَإِنَّ ذَلِكَ –أي الإسناد الموجود في الكافي وغيره، والمقصود بغيره، فإن ذلك الإسناد –وهو إسناد السامري عن ابن مجاهد عن البكراوي "مِنْ جِهَةِ السَّمَاعِ، وَهَذَا" أي هذا الذي ذكرته لكم وهو ابن شريح عن السامري عن ابن عبدان هذا هو– "إِسْنَادُهَا تِلَاوَةً، وَكَأَنَّهُمْ قَصَدُوا الِاخْتِصَارَ، وَاللهُ أَعْلَمُ".

هذه منهجية عند ابن الجزري، معناها أن ابن الجزري رحمة الله عليه ورأيناه كثيرًا في الأسانيد التي مرت معنا والتي ستأتينا- يخرج عن الكتب، أي يمشي بنصف الطريق بسند معين، ثم بعد ذلك يخرج عن هذا الإسناد وسنعرف ربما في هذه المحاضرة مثالًا آخر على ذلك، فذلك إسنادها من جهة السماع أي من جهة الإجازة أخبرني أو حدثني، وهذا إسنادها من جهة التلاوة.

إسناد ابن شريح إلى ابن مجاهد إلى ابن عبدان، لم يقع لابن الجزري من كتاب الكافي، وإنما وقع له تلاوةً، وقوله: "وكأنهم قصدوا الاختصار" نفهم منه أيضًا أن هذا منهج عند العلماء، طبعًا هم... وهذا ذكرناه في المحاضرات قديمًا أن المؤلفين أو أي صاحب كتاب عندما يضع منهجية أو خطة عمل هو لا يطبقها مائة في المائة، وهذا ذكرناه سابقًا لما كنا نتكلم على مسألة التطبيق والتقعيد، والقاعدة شيء، لكن ليس هناك مؤلف يسير من أول الكتاب إلى نهاية الكتاب على القاعدة التي اختارها أبدًا؛ لأن المؤلف بشر.

وهذا عن قصد وليس عن غفلة؛ لأن هذه فنونٌ في التأليف، وهذا يُرد به على أصحاب التحريرات الذين يريدون أن يُلزموا ابن الجزري بما في هذه الكتب فقط، وما خرج عنها مما قاله ابن الجزري وأخذ به ابن الجزري لكنه ليس موجودًا في كتبهم يمنعونه، فأنت تمنع رواية ابن الجزري، وهذه إذا جاءت محاضرة عن التحريرات ربما نتكلم فيها.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الجمَّال مِنْ أَرْبَعِ طُرُقٍ:

إذًا الطريق الأولى التي هي عن الحُلواني طريق ابن عبدان، نحن قلنا ابن الجزري قاعدته أنه اثنين في اثنين، يعني الراوي يأخذ عنه طريقين، الراوي هنا هشام يأخذ عنه طريقين الطريق الأولى هي الحُلواني، الحُلواني هذا يأخذ عنه

طريقين هما ابن عبدان والجمَّال.

"وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الجمَّال مِنْ أَرْبَعِ طُرُقٍ: طَرِيقُ النَّقَّاشِ وَهِيَ الْأُولَى عَنِ الجمَّال مِنْ خَمْسِ طُرُقٍ عَنْهُ، قَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جعفر خَوَاسْتِيٍّ الْفَارِسِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي طَاهِرٍ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ عُمَرَ".

ثم سيقول لنا في الصفحة الثانية أن أبو طاهر هذا قرأ على النقاش، أي هذا الإسناد للداني الآن الداني على شيخه أبي القاسم عبد العزيز بن خواستي الفارسي، والفارسي على أبي طاهر عمر بن عبد الواحد، وعمر بن عبد الواحد (أبو الطاهر) على النقاش.

هذا الإسناد حقيقةً لم نجده، الشيخ يقول: على طريق الداني، قرأ بها الداني، معناها أنها ليست موجودة في (التيسير)، وأيضًا لم نجدها لا في جامع البيان، ولا في المفردات، وحقيقةً هذا الإسناد أن الفارسي يروي عن عبدٍ واحد عن النقاش، هذا لم أجده، لم أجده صراحةً في رواية هشام.

الموجود سند التلاوة: الفارسي عن النقاش يروي عنه في الجامع وفي المفردات يروي عن النقاش مباشرةً تلاوةً، أي عبد العزيز الفارسي تلا قرأ برواية ابن ذكوان على النقاش بدون واسطة، وفي الجامع أيضًا في رواية هشام رواية الفارسي عن عبد الواحد من طريق الإجازة وليست عن النقاش، ليس هناك نص وأنا جردت الأسانيد في جامع البيان فقط للوقوف على هذا السند، الفارسي على أبي طاهر عبد الواحد على النقاش، ما وجدت سندا واحدا تلاوة، ما وجدت سندا للفارسي أنه قرأ على أبي طاهر عبد الواحد بن عمر، وعبد الواحد بن عمر قرأ على النقاش، أي هذا السند تلاوة غير موجود.

هناك الفارسي يروي عن أبي طاهر من باب الإجازة؛ أي حدثني وأخبرني

ولكن ليست عن النقَّاش، لكن هناك نص واحد استوقفني حقيقةً وهو مهم جدًّا وأرجو من يسمعني أن يهتم به ويدرسه، وخاصةً أنه مناسب لبحوث الترقية، بحث جيد، وهو الإمام أبو عمرو الداني في إسناد رواية نُصير عن الكسائي ذكر هذا الإسناد ذكر الداني يقول: حدثني أو أقرأت – غير متذكر الآن- لكن عن شيخي عبد العزيز بن جعفر بن خواستي، وعبد العزيز هذا عن أبي طاهر، أبوطاهر يقول: قال أبو بكرٍ شيخنا، ثم يأتي قرأت على نُصير.

البحث الذي أشير إليه وهو مواضع قليلة ممكن خمسة مواضع، أو ستة مواضع، التي يقول فيها عبد الواحد، أو التي ينقل فيها الداني عن أبي طاهر عبد الواحد بن عمر: أبو بكرٍ شيخنا، أنا لاحظت أن الإخوان الذين حققوا جامع البيان، وأيضًا ابن الجزري رحمة الله عليه كأنهم مالوا إلى أن المقصود بأبي بكرٍ شيخنا هو ابن مجاهد.

والله أعلم، وهذا الذي أريد مَن يكتب فيه أن يتحقق منه، لأن مثلما أقول لك: البحث يأتي عن طريق شرارة، وأنا وجدت هذه الشرارة، الله أعلم أن الإمام أبي طاهر عبد الواحد بن عمر كان يدلِّس اسم شيخه النقَّاش، فيسميه "أبو بكرٍ شيخنا".

فلو بحثت عن كلمة "أبو بكر شيخنا" في جامع البيان، الذي أتذكره ربما ثلاثة مواضع، أربع مواضع، مثل هذا. هذه أبو بكر شيخنا، لماذا الشيخ أبو الطاهر عبد الواحد، لماذا لم يأتي إلى إسناد فيه النقاش في كتب أخرى يقول أبو بكر شيخنا، ولماذا يصرح بابن مجاهد، ليس هناك نص يقول: شيخنا أبو بكر بن مجاهد، وأحيانًا لا يقول: شيخنا ابن مجاهد، أحيانًا يقول شيخنا ابن مجاهد لكن لا يقول شيخنا أبو بكر بن مجاهد.

فأريد أن يدرسها أحد ولو في خمس صفحات، في عشر صفحات، وبعد ذلك

نضحك على المجلات العلمية تعمل لنا مقدمة صفحتين صارت اثنا عشر صفحة، تعمل مقدمة فهارس صارت أربعة عشر صفحة، الخطة بصفحتين، أي نستطيع أن نجعلها عشرين صفحة، لكن المادة العلمية قد تكون في هذا.

ما هي الشرارة كما قلت؟ الشرارة أن هذا الإسناد لو نقله أو هذا الإسناد موجودٌ في كتاب المبسوط لابن مهران عن شيخه أبي بكر النقاش، والأسانيد والكتب التي وقفتُ عليها تجعل هذا الإسناد أو هذا القول تجعله لأبي بكر النقاش، وليس لأبي بكر ابن مُجاهد.

هذه فاتحة -مثلما يقولون- فاتحة الباب، مَن يريد أن يبحث عنها يحاول يدرسها، يأخذ كل النصوص التي قال فيها أبو طاهر عبد الواحد رحمه الله التي قال فيها: أبو بكر شيخنا ويعرضها على الكتب الموجودة الكتب الطويلة، فربما يتأكد، أو ربما ينفي هذا الزعم الذي فهمته إلى الآن.

طبعًا ما رأيت أحد ممن ترجم لعبد الواحد أنه ذكر عنه أنه دلَّس في اسم شيخه، لكن من خلال مقابلة هذه النصوص مع كتب القراءات وجدت هذا النص، فقد يكون صوابًا وقد يكون غير ذلك.

"وَمِنْ كِتَابِ (التجريد) قَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الْفَارِسِيِّ".

طبعًا هنا أيضًا (السلاسل الذهبية) جاءت وعلقت على هذا الإسناد من كتاب (التجريد)، وهو قراءة ابن الفحام على الفارسي، الفارسي هنا المقصود به صاحب كتاب الجامع نصر بن عبد العزيز، السلاسل تقول: هذا الإسناد للفارسي مذكورٌ في الجامع -وأنا أقرأ نص كلام السلاسل- وعليه فيجب -هكذا- فيجب اعتباره من طرق (النشر) حملًا على ما جرت عليه عادة ابن الجزري في غير هذا الموضع" انتهى الكلام.

إذًا نص تعليق (السلاسل الذهبية) للدكتور/ أيمن: "هذا الإسناد للفارسي

مذكور في الجامع وعليه فيجب اعتباره من طرق (النشر) حملًا على ما جرت عليه عادة ابن الجزري في غير هذا الموضع" إذًا واضح أن الشيخ يقول أن هذا الإسناد في الجامع ويجب أن نسند هذا أو يجب أن نعتبره من طرق (النشر)؛ أي هذا الإسناد الذي في كتاب الجامع للفارسي الذي لم يذكره ابن الجزري هنا، ولم يصرح بأنه من طريق الفارسي، أو لم يصرح بأنه من كتاب الجامع، (السلاسل الذهبية) تقول: يجب أن نعتبره من طريق (النشر).

العجب أن هذا فيه إدخال طريقٍ في (النشر) ليس نشريًّا، أي مؤدَّى هذا الكلام يجب أن نعتبر هذا الطريق من (النشر) فقط لكونه في الجامع، هذا معناه أننا نوجب أن ندخل طريقًا في (النشر)، العجب هو العكس من ذلك، لأنه سيمر معنا بعد قليل -إن شاء الله- أو الحصة القادمة هناك إسنادٌ في (النشر) (السلاسل الذهبية) أو الدكتور أيمن يقول: كلامًا سنقرأ نصه، يقول: فإنني أرى ألا نعتبر هذا الطريق من طرق (النشر)، يعني الطريق عندك في (النشر)، لعلةٍ ما فُهمت عن ابن الجزري، والصواب مع ابن الجزري، لكن لنقول: فُهمت عن ابن الجزري ما لا يقصده ابن الجزري، فنتج عن هذا الفهم أولوية إلغاء هذا الطريق الذي في (النشر)، وعدم عده طريقًا نشريًّا.

الآن نحن عندنا متناقضان؛ طريق موجود في (النشر) نقول: الأولى أنه لا يعتبر نشريا، وطريق ليس في (النشر)، ونقول: يجب أن يكون في (النشر)، أنا ما استطعت أن أفهمها حقيقةً.

لكن نقول: الشيخ يقول: يجب اعتباره، أنا أقول: يجب ألا يُعتبَر، وألا يُدخَل، لكن كأن الدكتور/ أيمن -حفظه الله- كأنه نسي أن الإسناد الذي ذكره هو نفسه -حفظه الله- لكتاب (التجريد) يختلف عن الإسناد الذي ذكره لكتاب الجامع للفارسي، وهذه هي القضية يا إخوان، كما نقول دائمًا: قضية ابن الجزري قضية

أسانيد والعجب أن كتاب (السلاسل الذهبية) هو كتاب في الأسانيد (النشرية).

إذًا كان إسناد ابن الجزري إلى (التجريد) يختلف عن إسناده إلى الجامع للفارسي على أي أساس وعلى أي اعتبار يقول: يجب اعتباره؟ مسألة أن هذا الإسناد موجود في الكتاب الفلاني هذا صفر على اليسار في هذا المجال، أي في الكلام على الأسانيد (النشرية)، وإلا لاعتبرنا كل كتب القراءات نعتبرها كلها نشرية، لأنه ليس هناك إسناد إلا وهو موجود في بعض الكتب، حتى التي سكت عنها ابن الجزري موجود فيها، فلهذا نقول: نخالف الدكتور أيمن ونخالف كتابه (السلاسل الذهبية) في هذا التعليق.

نرجع لكلام ابن الجزري: "وَمِنَ الْمِصْبَاحِ قَرَأَ بِهَا عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي نَصْرٍ الْهَاشِمِيِّ وَمِنْ كَامِلِ الْهُذَلِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الثَّلَاثَةُ عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الْقَاسِمِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الزَّيْدِيِّ، وَمِنْ كِتَابِ (المبهج)، قَرَأَ بِهَا السِّبْطُ عَلَى أَبِي الْفَضْلِ الْعَبَّاسِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ الْكَارَزِينِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَرَجِ الشَّنَبُوذِيِّ، وَمِنْ كِتَابِ (التلخيص) لِأَبِي مَعْشَرٍ، وقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي علي الْحُسَيْنِ بن مُحَمَّدٍ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي حَفْصٍ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ الطَّبَرِيِّ النَّحْوِيِّ".

لاحظ هنا أن الشيخ يقول: "كتاب (التلخيص) لأبي معشر"، وأن أبا معشر قرأ على أبي عليّ الحسين بن محمد الأصبهاني، والأصبهاني قرأ على أبي حفص عمر بن علي الطبري، طبعًا الأصبهاني هذا هو المشهور بالكتب الثلاثة الصيدلاني.

المهم، هذا الطريق لأبي معشر حقيقةً هو في كتاب (التلخيص) إجازة وليس تلاوة؛ لأن أبا معشر يقول: لما وصل إلى الجمَّال، ذكر هو عن أبي الحسن الأصبهاني، والأصبهاني على الطبري ثم الطبري قرأ على النقاش، والنقاش على الجمَّال، أبو معشر لما وصل للجمَّال نقل عنه قال -أي الجمَّال-: حدثني الحُلواني.

فإذًا هذا الطريق في تلخيص أبي معشر هو طريق إجازة وليس تلاوة، لكن هذا الإسناد في (سوق العروس) هو تلاوة، أي أن نفس الإسناد أبو معشر هنا في كتاب (التلخيص) يقول أن الجمَّال قال: حدثني الحُلواني، بينما السند نفسه في (سوق العروس) وهو جامع أبو معشر يقول الجمَّال: وقرأ الجمَّال على الحُلواني، فهو إسناد كله قراءة، كله تلاوة، فهنا ابن الجزري خرج عن (التلخيص) وأخذه من (سوق العروس).

هذا إذا كان المقصود عند ابن الجزري أن الإسناد كله تلاوة، أما إذا أخذناه كما هو هنا في (النشر)، وكما هو هنا في تلخيص العبارات، فهذا لا يقدح، ابن الجزري عنده في بعض الطرق يتخلل بعض أسانيدها الإجازةُ، فليس هناك إشكال.

لكن لو أردنا أن نجعل إسناد الكامل لأبي معشر تلاوةً فهو لابد أن يخرج من كتاب (التلخيص)، ونذهب إلى (سوق العروس)، أيضًا نلاحظ طريق (الكامل) قبل قليل الشيخ يقول: "وَمِنْ كَامِلِ الْهُذَلِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الثَّلَاثَةُ -منهم الهذلي- عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الْقَاسِمِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الزَّيْدِيِّ" أي الهذلي قرأ على الزيدي، وقرأ على الزيدي بعد ذلك سيكون قرأ على النقاش، والنقاش على الجمَّال.

نلخص الكلام الذي قلناه يا دكتور: الشيخ ابن الجزري أخذ الكلام من (التلخيص)، أخذ إسناد (التلخيص)، وهذا الإسناد في (التلخيص) هو الجمَّال أخذه إجازةً عن الحُلواني في (التلخيص)، لأن أبو معشر يقول: "قال الجمَّال حدثني الحُلواني"، لكن الإسناد هذا عن أبي معشر كله تلاوة من كتاب (سوق العروس).

فنحن قلنا: أمام احتمالين اثنين إما أن ابن الجزري يقصد هذا الإسناد الذي في (التلخيص) فيكون هذا على منهجي ما عندي إشكالية فيه لأن مر كثيرًا ما عندي

إشكالية أن بعض الأسانيد تتخللها الإجازات ليست هناك إشكالية، وإذا كان يقصد أنه التلاوة فيكون لابد أن نخرج من (التلخيص) وندخل في (سوق العروس)، هذا خلاصة الذي ذكرناه في [٠٠:٣٥:٢٢]

التعليق الثاني: وهو ما يخص كتاب (الكامل)، الشيخ يقول: كامل الهذلي قرأ على الزيدي، والزيدي قرأ على النقاش، حقيقةً في (الكامل) المطبوع، حتى النسخة الخطية لا تستطيع أن تُركّب هذا السياق، ليس موجودًا هذا السياق، ليس موجودا أن الهذلي قرأ على الزيدي، والزيدي قرأ على النقاش، والنقاش قرأ على الجمَّال، والجمَّال قرأ على الحُلواني، والحُلواني... ليس موجودًا.

هناك موضع وهذا يجب أن ننتبه إليه، والذي حقق كتاب (الكامل) لم ينتبه إليه، وأيضًا (السلاسل الذهبية) ربما أشارت إليه لكن لم تنتبه إليه، الدكتور أيمن جاءت عنده عبارة في محلها أنه احتمال من النسّاخ، الشيخ أيمن جعلها من باب السقط، من باب السقط في السند، وهو حقيقة، أنا لا أرى أنه سقط في السند لما سنذكره بعد قليل.

هذا الطريق ذكره الشيخ الهذلي قال: وقرأت على الزيدي على النقاش عنه، الشريف هو أبو القاسم الزيدي، والزيدي على النقاش والنقاش على الجمَّال، فالشيخ يقول: وقرأت على الشريف أو على الزيدي على النقاش عنه، أي هذا الموجود في (الكامل)، وهذا النص ما أكمل إلى الحُلواني، فالواسطة حتى الحُلواني غير مذكور في هذا الإسناد.

السبب في هذا -والله أعلم- هو أن ترتيب النسخة الخطية متعاقب لماذا؟ الهذلي ذكر طريق الحُلواني، أو رواية الحُلواني بطرقه، ثم انتهى منها وانتقل إلى طريق أخرى هي طريق... بعدما انتهى من طريق الحُلواني ذكر طريق إسناده في طرق البكراوي، وبعدما انتهى من البكراوي، أي الحُلواني عن هشام وانتهى، فما

جاء بهذا السند، هذا السند المفروض ينتهي عند الحُلواني، فهو ما جاء به، أنا أتكلم عن النسخة الخطية والنسخة المطبوعة، أسانيد الحُلواني ليس فيها هذا السند، فالحُلواني بعدما انتهى دخل على البكراوي أي ذكر أسانيد البكراوي عن هشام، وبعدما انتهى من أسانيد البكراوي ذهب وذكر أسانيد البخاري محمد بن إسحاق البخاري.

وذكر هذا الإسناد قراءة، أي الهذلي ذكر قراءته على الزيدي على النقاش على الجمَّال في هذا الإسناد، في إسناد محمد بن إسحاق البخاري، وما أكمل، هذا دليل على أن المسألة مسألة ليست سقطا، وليست سهوا، وإنما هي من النساخ بحيث أنهم لم يسقطوا، نحن نختلف في كون السبب قد يكون الناسخ أو قد يكون المفهرس، فهذا الإسناد صار فيه تقديم وتأخير، فلو أخذنا أسانيد الحُلواني، وأخذنا هذا السند الموجود في أسانيد ابن البخاري ووضعناه في محله يبقى السياق كما هو صحيح.

فهذا الإسناد موجود في (الكامل)، لكنه موجودٌ في غير محله، والله أعلم، وموجود كامل، أي الجمَّال قرأ على الحُلواني، والحُلواني قرأ على هشام.

"وَقَرَأَ الطَّبَرِيُّ وَالشَّنَبُوذِيُّ وَالزَّيْدِيُّ وَأَبُو طَاهِرٍ أَرْبَعَتُهُمْ عَلَى أَبِي بَكْرٍ النَّقَّاشِ، فَهَذِهِ سِتُّ طُرُقٍ لِلنَّقَّاشِ، طَرِيقُ أَحْمَدَ الرَّازِيِّ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ الجمَّال مِنْ كِتَابِ (المبهج)، قَرَأَ بِهَا سِبْطُ الْخَيَّاطِ عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الْفَضْلِ -عبد القاهر العباسي-، وَكَذَلِكَ أَبُو الْكَرَمِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَرَجِ مُحَمَّدِ ابْنِ أَحْمَدَ الشَّنَبُوذِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الرَّازِيِّ، وَوَقَعَ فِي (المبهج) أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ كَذَا غَيْرُ مَنْسُوبٍ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ شَبِيبٍ كَمَا بَيَّنَاهُ فِي طَبَقَاتِنَا.

طَرِيقُ ابْنِ شَنَبُوذَ وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنِ الجمَّال مِنَ (المبهج)، قَرَأَ بِهَا أَبُو مُحَمَّدٍ سِبْطُ

الْخَيَّاطِ عَلَى الشَّرِيفِ عَبْدِ الْقَاهِرِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْكَارَزِينِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الشَّنَبُوذِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ شَنَبُوذَ.

طَرِيقُ ابْنِ مُجَاهِدٍ -ونختم بها طرق الحُلواني- وَهِيَ الرَّابِعَةُ عَنِ الجمَّال مِنْ كِتَابِ السَّبْعَةِ لِابْنِ مُجَاهِدٍ، وَقَرَأَ ابْنُ مُجَاهِدٍ وَابْنُ شَنَبُوذَ وَأَحْمَدُ الرَّازِيُّ وَالنَّقَّاشُ أَرْبَعَتُهُمْ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ حَمَّادِ بْنِ مِهْرَانَ الرَّازِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالْأَزْرَقِ الجمَّال، إِلَّا أَنَّ ابْنَ مُجَاهِدٍ قَرَأَ الْحُرُوفَ دُونَ الْقُرْآنِ، فَهَذِهِ عَشْرُ طُرُقٍ لِلْجَمَّالِ.

وَقَرَأَ الجمَّال وَابْنُ عَبْدَانَ عَلَى أَحْمَدَ بْنِ يَزِيدَ الحُلواني، فَهَذِهِ ثَمَانٌ وَعِشْرُونَ طَرِيقًا لِلْحُلْوَانِيِّ، وَوَقَعَ فِي (التجريد) -أي في كتاب (التجريد)- أَنَّ النَّقَّاشَ قَرَأَ عَلَى الحُلواني نَفْسِهِ وسَقَطَ ذِكْرُ الجمَّال بَيْنَهُمَا، وَلَعَلَّ ذَلِكَ مِنَ النُّسَّاخِ، وَاللهُ أَعْلَمُ".

هذا الطريق وهو طريق ابن مجاهد (السلاسل الذهبية) تقول، وأنا أقرأ نصها؛ لأن هذه من المسائل المهمة جدًّا وفيها اجتهاد لا يَلزم ابن الجزري، حتى وإن أُلزِم فلا يلزمه، السلاسل تقول: هذا الإسناد (ابن مجاهد على أبي عبدالله الحسين بن علي بن حماد بن مهران)، هذا المقصود، "هذا الإسناد في السبعة -موجود في السبعة صفحة مائة وواحد-، لكن عن الحسن بن العباس".

طبعًا الحسن بن العباس هو ابن أبي مهران المتوفى سنة مائتين وتسع وثمانين، أنا أقرا كلام (السلاسل الذهبية)، "هذا الإسناد موجود في السبعة لكن عن الحسن بن العباس بن أبي مهران الجمَّال أبو علي الرازي، توفي سنة مائتين وتسع وثمانين على الحُلواني عن هشام، فلعل تشابه الألقاب -والكلام للسلاسل للدكتور أيمن- فلعل تشابه الألقاب بين تلميذي الحُلواني أدى إلى هذا اللبس عند ابن الجزري"، هذا بالحرف الواحد صفحة ثلاثمائة وتسع وعشرين حاشية رقم ثلاثة.

حتى نكمل، أيضًا نفس التعليق هذا طلبت من بعض الإخوان الذي عنده نسخة من (النشر) بتحقيق الدكتور/ أيمن، طلبت أن يصور لي التعليق في تحقيقه للنشر، هل هذا التعليق اكتفى بهذا الموجود في (السلاسل الذهبية) أم حذف أم زاد، فأرسل لي الصفحة، وفيها زيادة، يعني هذا الكلام موجود في (السلاسل الذهبية)، وموجودٌ أيضًا في تعليقه في تحقيقه لكتاب (النشر).

وزاد عليه وأقرأ لكم النص: "فلعل تشابه ألفاظ هذين التلميذين للحلواني" وهما (الحسين بن مهران، والحسن بن أبي مهران) (الحسن العباس، والحسين بن علي) "فلعل تشابه ألقاب هذين التلميذين للحلواني فيه"، أي التشابه في اسم مهران والجمَّال والرازي، "وكذا التقارب بين الحسن والحسين جعل الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ يذكر هذه الطريق على أنها للأزرق الجمَّال، وهي للآخر، فبناءً على ما تقدم -وهذا الذي كنت أقوله قبل قليل، والكلام للدكتور أيمن- أرى ألا تعتبر هذه الطريق عن ابن مجاهد من الطرق (النشرية) ".

هذا بالحرف، هذا النص زيادة على تعليقه الذي في (السلاسل الذهبية).

المؤدَّى واحد لكن الذي في (النشر) فيه بعض الهجوم العنيف على ابن الجزري، المؤدى واحد أنه أُلغيت الطريق، هو ما ألغاها لكنه يقول أرى ألا تعتبر، لكن المشكلة نحن طلاب العلم نهتم بالألفاظ قبل كل شيء، فهو يعني ألا تعتبر وهذا كما قلنا قبل قليل طريق نشرية ليست في أسانيد (النشر) يوجب أنها تكون في (النشر)، وإسناد في (النشر) يدعوا إلى أنها تكون غير معتبرة، مع احترامنا لكل المشايخ على عيننا وعلى رأسنا، نحن نتكلم في مسائل علمية، لكن هذه الألفاظ أولًا لا تليق بابن الجزري، لو كان ابن الجزري لُبس عليه من باب الأدب معه ومع مكانته وهو رجل رواية ليس رجل إجازة.

بعض الناس يكتبون عن العبد الضعيف أنه يقدس ابن الجزري، أنا أقدس ابن

الجزري، ولا أنكر أني أقدس ابن الجزري، لكن تقديسًا لا يرفعه عن مكانته، ولا ينزله عن مكانته التي بوأه الله بها، ولا نقول بعصمته، بل إن في (النشر) أخطاء لم أجد إلى الآن من اطلع عليها، ولكن ليست أخطاء، وإنما هي في إطار البشرية، لكن هذا ليس خطأً حتى نقول: إن ابن الجزري غير معصوم، هذه ليست أخطاء، نحن نقول: لُبِّس عليه عندما يذكر شيئًا خطأً، العالم الفلاني أيّ عالم من الناس نقول: إنه لُبس عليه لو قلنا إنه يجوز لنا أن نعبر بهذا المصطلح، لأن لُبس عليه لا تُقال في حق ابن الجزري، والشيخ المذكور ذكرها في أكثر من مرة، هناك في إسناد البزي عندما قال: ولعل الذي لبَّس عليه هو تشابه الأسماء.

يا إخواني هل ابن الجزري لا يعرف الأعلام؟ واتضح عندنا إذا رجعتم إلى تلك المحاضرة بينا فيها صواب كلام ابن الجزري، وأن الأسماء كلها صحيحة، وأن الذي قرأ عليه أبي الفتح هو الذي ذكره ابن الجزري، وأن الذي لُبس عليه هو (السلاسل الذهبية) وليس ابن الجزري، كذلك هنا هذا ليس تلبيسًا، وسنعرف ذلك.

لكن حقيقة الذي يثير النفس هو أننا نُعلِّم أبناءنا مثل هذه المصطلحات، هذه المصطلحات قوية لا تقال، لا أحد الآن يرضى من تلاميذ الشيخ/ أيمن أن نقول له أن الشيخ/ أيمن لُبس عليه سيؤذيه هذا، ومع الأسف في المحاضرة السابقة عندما تكلمت في هذا وقلت: إن الشيخ لُبس عليه، جاءت بعض الرسائل كيف تصف هذا؟ قلت: يا أخي الشيخ/ أيمن وصف به الجزري، وأنا لو أصف الشيخ أيمن بأي وصفٍ من حقه ومن حق تلاميذه أن يصفوني بأبشع من ذلك، ما فيه إشكالية في الوصف، لكن الشيخ أيمن قدوة، الشيخ أيمن من علماء العصر لا ننكر ذلك، وكلمته ليست عندما تخرج منه كلمة نابية في حق المشايخ ليست مثل أن تخرج من طالبٍ مبتدئ، هذه الخطورة.

الشيخ أيمن أعلم مني، وأفضل مني وأخبر مني، لكن كلمته قد يتلقفها واحد من الطلاب الذي لا يفهم محبة الشيخ أيمن لابن الجزري، وأنا أفهم محبة الشيخ أيمن للشيخ ابن الجزري، بل للعلماء كلهم، لكن نحن ننتقد هذه الكلمات في هذا الكتاب، ابن الجزري لم يلبَّس عليه، وابن الجزري عندما خرج عن طريق ابن مجاهد الذي هو في السبعة أولًا: هذا الطريق قد يكون من الطرق التي... ليس قد وإنما هو واقع، هو من طريق المتابعات، لأن ابن الجزري قال: إنه سيأخذ طريقين طريقين، الطريقان اللذان أخذهما عن الجمَّال انتهى منها وذكرها كلها متصلة بالرواية وبالتلاوة، متصلةٌ بالتلاوة.

لما يذكر السبعة، وهذا الذي سأذكره لم ينتبه إليه الدكتور/ أيمن أو غيره، ولم تنتبه إليه (السلاسل الذهبية)، هي مسألة دقيقة جدًّا يجب أن ننتبه إليها، لأننا هنا نعطي دروسا، لا نقول أننا نفهم ابن الجزري أحسن من غيرنا، حاشا وكلا، ولكن تبدر لنا أسئلة نعرضها، ربما هناك مَن يحلها أفضل منا، بل ليس ربما، بل هو الواقع إن شاء الله.

لماذا ابن الجزري...؟ لنفرض أنه كما يقول الشيخ أنه لُبس عليه، والشيخ يقول لُبس عليه بسبب كلمة مهران، أي الاثنان يتفقان في الاسم مهران، ويتفقان في الوصف الجمَّال، ويتفقان في الرازي، الشيخ يقول هكذا، يقول: لعل التقارب بين مهران والجمَّال وهذا هو الذي لبس على ابن الجزري، لماذا لم يلبس عليه أبا عبد الله أحدهم ُيدعى أبو عبد الله والثاني يُدعى أبو علي، واحد اسمه الحسن بن العباس فقط، لا يذكرون له إلا هذا الاسم، الحسن بن العباس بن أبي مهران، وواحد الحسين، وهذه مشكلة ما انتبهنا لها، لماذا لم ننتبه إليها، الحسين اسمه، واسم أبيه علي، واسم جده حماد، واسم جد أبيه مهران.

هل هذه أسماء الأربعة أنك تذكر شخص واسم أبوه واسم أبو أبوه، واسم أبو

أبو أبوه تقول لُبس عليه، لو كان مثلًا الحسين بن مهران يجوز نقول أنه لُبس عليه، لو كان الحسين نقول لا، هذا ليس صحيح هو يقصد الحسن، لكن قال لك أبو عبد الله، لا أحد من كتب التراجم يكني الحسن بن عباس يكنيه بأبي عبد الله، كنيته أبو علي، ولا أحد يقول إنه ابن علي، هو ابن العباس، صحيح أن الحسن والحسين ممكن يتشابها، لكن إذا كان الاسم مذكور والجد الرابع مذكور إذًا أين التلبيس؟

لماذا لا نقول إن ذكر ابن الجزري لأبيه وجده وجد أبيه دليلٌ على عدم اللبس، وأن ابن الجزري يقصد ذلك، يقصد هذا، وابن الجزري يقصد هذا السند لا شك في ذلك، لماذا؟ وأقول لكم لماذا لُبس على (السلاسل الذهبية)؟ طبعًا لا أعلم الغيب، لكن حسب النص يظهر لي -والله أعلم- أن الاثنين (أبو عبد الله الحسين بن علي بن مهران، والحسن بن العباس بن أبي مهران) الاثنان روى عنهما ابن مُجاهد، ولهذا تجد ابن الجزري لم يقل: قرأ عليهما ابن مجاهد، وإنما روى عنهما، والاثنان قرآ على الحُلواني، هذه الإشكالية، هذه النقطة تحديدا-و دعونا نستخدم عبارة الشيخ- هي التي لبَّست على الشيخ أيمن، وعلى (السلاسل الذهبية)، كيف ذلك؟

كل كتب القراءات طبعًا الموجودة عندنا، التي وقفتُ عليها، كل كتب القراءات التي ذكرت الحسين بن علي بن حماد بن مهران، هذه الكتب لا تذكر الحسين بن علي بن حماد بن مهران عن الحُلواني إلا في رواية هشام، كل الكتب، حتى التي أخذ منها الشيخ الطرق.

وكل الكتب التي تذكر الحسن بن العباس بن أبي مهران عن الحُلواني لا تذكره إلا في رواية قالون، أنه قرأ عليه في رواية قالون، إذًا هذه الكتب كلها دليل على أن ابن الجزري يقصد ما يقول أن الحُلواني الذي عن هشام هو الحسين بن علي بن حماد بن مهران، وليس الحسن بن العباس، لن تجدها في أي كتاب، الكتب التي وصلتنا لن تجدها.

وابن الجزري عندما ترجم لكليهما جعله من كتاب (المبهج) و(الكامل)، لكن ارجع إلى كل الكتب، الجامع للفارسي أيضًا فيه الحُلواني هذا روى عنه الحسين بن علي، أنا قلتها كل الكتب التي تنقل عن الحُلواني هي من قراءة الحسين بن علي بن حماد عن الحُلواني عن هشام، يعني الحسن بن العباس بن أبي مهران لا وجود له في قراءة ابن عامر عن الحُلواني.

ولهذا في ترجمة الحسين بن علي بن حماد بن مهران، قال: "وكان قيِّمًا بقراءة ابن عامر"، يأتي السؤال: لماذا ابن الجزري جاء من كتاب السبعة؟ لماذا وكتاب السبعة فيه الكلام هذا الذي هو يقوله الدكتور أيمن، أي كتاب السبعة أن أبا مجاهد أنه قال: حدثني الحسن بن العباس قال: حدثني الحُلواني، هذا الإسناد إسناد إجازة وليس إسناد تلاوة، وهذا إسنادها تلاوةً، فيكون هو خرج عن ابن مجاهد كما خرج قبل قليل عن كتاب الكافي من طريق ابن شريح، وكما خرج في غير ذلك من الطرق.

فلو أخذنا على ما هو في (النشر)، وابن الجزري يعي ما يقول، وابن الجزري يتفنن في أسانيده، ويغير في أسانيده كما ذكرنا سابقًا هناك عند فتح ابن فارس والسامري عن موسى بن جرير الرقي أنها غير موجودة في (التجريد)، وهو نسبها إلى (التجريد)، فهذه مسائل لا ينبغي أن نقول إنها لبست على ابن الجزري.

هذا الإسناد كله بالتلاوة، لماذا خرج ابن الجزري؟ لأنه في كتاب السبعة وأيضًا كما قلنا قبل قليل في كتاب (التلخيص) عند الجمَّال أخذها إجازةً عن الحُلواني، لم يأخذها تلاوةً، وفي بقية الكتب الجمَّال أخذها قراءةً، سواءً كان في (المبهج)، سواءٌ كان في (الكامل) التي مرت معنا بأسانيدها (الكامل والمبهج والتجريد) هذه كلها من تلاوة الجمَّال (الحسين بن علي بن حماد بن مهران) من تلاوته على الحُلواني، أما في السبعة فهي بالتحديث، وهذا السبب الذي جعل ابن الجزري يخرج عنها، والله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ أعلم.

الدرس الرابع والعشرون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، مسّاكم الله جميعًا بكل خير.

نواصل -إن شاء الله- قراءة كتاب [النشر في القراءات العشر]، مع التعليقات حسب ما يفتح به الله عَزَّوَجَلَّ، نسأل الله أن يفتح علينا وعليكم جميعًا بالقرآن وبالسنة، وأن يتقبّل ما نقول، وأن يعفو عما نقوله من خطأ أو سهو أو غفلة أو نسيان.

كنا وقفنا عند قول الإمام ابن الجزري رحمه الله عليه: «(طَرِيقُ الدَّاجُونِيِّ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ هِشَامٍ)؛ فَمِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ من ستّ طُرُقٍ: طَرِيقُ النَّهْرَوَانِيِّ وَهِيَ الْأُولَى عَنْ زَيْدٍ مِنْ كِتَابِ [الْجَامِعِ] لِأَبِي الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ، وَمِنْ كِتَابِ [الْمُسْتَنِيرِ] مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ، قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الشَّرْمَقَانِيِّ، وَأَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ، وَأَبِي الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ الْمَذْكُورِ، وَمِنْ كِتَابِ [الرَّوْضَةِ] لِأَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ وَمِنْ كِتَابِ [الْكَافِي]، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ الْمَذْكُورِ».

طبعًا هنا في نسخة الدكتور/ أيمن: أضاف **ابن شريح**، **"وقرأ بها ابن شريح"**، وأضافها بين معلقتين، وهذه الإضافة ليست في أية نسخة من النسخ الخطّيّة.

«وَمِنْ كِتَابِ [التَّجْرِيدِ]، قَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ الْمَالِكِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا

عَلَى أبي علي المالكي، وقرأ بها ابْنِ الْفَحَّامِ أَيْضًا عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الْفَارِسِيِّ».

طبعًا وهذا نبهنا عليه دائمًا، وهذه من الأخطاء المنهجية حقيقة في تحقيق الدكتور/ أيمن. في السلاسل الذهبية تعرَّضنا لها، لكن لما وصل كتابه [النشر]؛ وجدته أيضًا بنفس هذا الخلل في هذه الجزئية.

وهو أنه حَسِبَ هذا الطريق من طريق الجامع لأبي معشر؛ فزاد طريقًا أخرى، فحتى إنه يقول: هذه الطريق موجودة في كتاب [الجامع] للفارسي، وعادة المصنف أي ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يعتبرها طريقًا أخرى، وبهذا تزيد طرق النهرواني عن زيد عن الداجوري عن أصحابه هشام بواحدة. (هذا كلام الدكتور/ أيمن سويد –حفظه الله–، وهذا كلام غير صحيح، هذا تعدي على طرق ابن الجزري).

لماذا؟ لأن الإمام ابن الجزري لم يصل إلى أبي الحسين الفارسي بسنده الذي أوصله إلى كتاب [الجامع]، وإنما وصل إلى أبي الحسين الفارسي عن طريق ابن الفحَّال، يعني: ابن الجزري وصل إلى أبي الحسين الفارسي في هذا الطريق عن طريق كتاب [التجريد]، ولم يصله عن طريق كتاب [الجامع]، لماذا؟ لأن سند ابن الجزري إلى [التجريد] هذا السند يختلف عن سند ابن الجزري إلى [الجامع] للفارسي.

فكلام الدكتور/ أيمن، معناه: أننا نخلط، –وهذا ليس له ألا هذا المعنى–، هذا خطف الأسانيد، فلا نعد هذه طريقًا زائدًا، وإنما نعدها طريقين عن التجريد، وليس طريقًا عن [التجريد] والثانية عن [الجامع] للفارسي؛ هذا ليس صوابًا وليس صحيحًا.

والغريب أن الدكتور/ أيمن ذكر هذا الكلام في تحقيقه ل [النشر] ولم يذكره

في كتاب [السلاسل الذهبية]، وسن عرف أيضًا بعد ذلك أن هذا المنهج وهو اعتبارها من كتاب [الجامع] سيترك عنده زيادة في الطرق، فمثلًا إذا قال ابن الجزري: هذه الخمسة طرق، يقل لك: لا، هي ستة طرق باعتبار طريق الفارسي؛ وهذا تقوّل على ابن الجزري حقيقة، وابن الجزري بريءٌ منه.

قال: «وَمِنْ كِتَابِ الْكِفَايَةِ لِأَبِي الْعِزِّ الْقَلَانِسِيِّ، وَمِنْ كِتَابِ الْغَايَةِ لِأَبِي الْعَلَاءِ الْهَمَذَانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعِزِّ الْمَذْكُورِ، وَقَرَأَ أَبُو الْعِزِّ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْوَاسِطِيِّ، وَمِنْ رَوْضَةِ الْمُعَدَّلِ، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي نَصْرٍ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ شابُورَ، وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ شابُورَ وَالْوَاسِطِيُّ وَالْفَارِسِيُّ وَالْمَالِكِيُّ وَالْخَيَّاطُ وَالْعَطَّارُ وَالشَّرْمَقَانِيُّ، سَبعَتُهُمْ عَلَى أَبِي الْفَرَجِ عَبْدِ الملك بْنِ بَكْرَانَ النَّهْرَوَانِيِّ، فَهَذِهِ إِحْدَى عَشْرَةَ طَرِيقًا لِلنَّهْرَوَانِيِّ».

طبعًا الشيخ –هنا– الدكتور أيمن يقول: وإذا أضفنا إليها طريق الفارسي فتكون اثنيْ عشر طريقًا، فنقول: الكلام من الأساس غير صحيح، لا يصح أن نعد طريق الفارسي من كتاب [الجامع]، وإنما نعدها من كتاب [التجريد].

«طَرِيقُ الْمُفَسِّرِ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنْ زَيْدٍ مِنَ الْمُسْتَنِيرِ، قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ هِبَةِ اللهِ بْنِ سَلَامَةَ بْنِ نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ الْمُفَسِّرِ الْبَغْدَادِيِّ الضَّرِيرِ، طَرِيقُ ابْنِ خُشَيْشٍ وَابْنِ الصَّقْرِ وَابْنِ يَعْقُوبَ الثَّلَاثَةِ مِنَ [الْكَامِلِ]، قَرَأَ بِهَا أَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ خُشَيْشٍ الْكُوفِيِّ بِالْكُوفَةِ، وَأَبِي الْفَتْحِ أَحْمَدَ بْنِ الصَّقْرِ وَمُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الْأَهْوَازِيِّ الْبَغْدَادِيِّينَ بِبَغْدَادَ».

طبعًا هذه –حقيقة هنا– من المرتَبات التي درسها العبد الضعيف في كتاب [النشر]؛ فإذا رجعنا إلى تراجم هؤلاء الثلاثة وهم؛ ابن الصقر، وابن خشيش، وابن يعقوب، هؤلاء الثلاثة، إذا رجعنا إلى ترجمتهم في [غاية النهاية]، كلُّ واحدٍ

رجعنا إلى ترجمته نجد: أن ابن الجزري يستبعد قراءة هؤلاء الثلاثة على واحدٍ من أصحاب زيد بن أبي بلال، يعني حتى يقول: ومن المستبعد قراءة ابن خُشيش أو ابن الصقر أو ابن يعقوب على قراءة أحد من أصحاب ابن زيد.

معنى هذا؛ أن هؤلاء الثلاثة الذين قرأ عليهم الهُذليّ لم يقرأوا، -في الأخير يقول-: وقرأ الحمامي والثلاثة على أبي القاسم زيد بن علي، يعني الهُذلي يقول: قرأت على ابن خشيش، وابن خشيش قرأ على زيد بن علي بن أبي بلال، والهُذلي يقول: قرأت على ابن الصقر، وابن الصقر قرأ على زيد، والهذلي يقول: قرأت على ابن يعقوب، وابن يعقوب قرأ على زيد.

وابن الجزري في [غاية النهاية] عند كل واحد من هؤلاء الثلاثة، يقول: يَبعُد أنه يكون قرأ على أحد من أصحاب زيد، معناه: أنه من البعيد الأبعد أن يكون واحد منهم قرأ على زيد، فإذا كان ابن الجزري -رحمة الله عليه- في غاية النهاية يستبعد قراءة واحد من هؤلاء الثلاثة، أو يستبعد قراءة هؤلاء الثلاثة على أي واحد من تلاميذ زيد فمعناه ضمنًا أنه يُستبعد أكثر وأكثر أن يكون أحد منهم قرأ على زيد.

الذي في [النشر] هنا يختلف عن الذي قررته -يا سيدنا الشيخ ابن الجزري،- عن الذي قررته في [الغاية]؛ لأنك أنت في الغاية قلت: أن هذا هو من أوهام الهذلي، أي قلت: أن قراءة ابن خشيش، وابن الصقر، وابن يعقوب قراءتهم على زيد بن علي هي من أوهام الهذلي، وقراءتهم بعيدة عليه.

أنت قلت هكذا في [غاية النهاية]؛ فتأتي هنا في [النشر] الذي قلته واشترطت على نفسك أنك تذكر فيه الطرق التي فيها طريق الأداء، هذا نوع ما فيه تناقض، يعني في [الغاية] هؤلاء لم يقرأوا على تلاميذ زيد، وفي [النشر] هؤلاء الثلاثة قرأوا على زيد، والذي قال: إنه يُستبعد أن يكونوا قرأوا على زيد هو الإمام ابن الجزري

نفسه، والذي قال: أنه قرأوا على زيد نفسه هو الإمام ابن الجزري.

إذًا كيف نحل هذه الإشكالية؟ طبعًا الإشكالية سهلة جدًا؛ أن المعوَّل عليه هو الذي ذكره ابن الجزري في [النشر] -هذا المُعول عليه-، لماذا نُعوّل عليه؟ لأنه اتضح عنده صحة قراءة هؤلاء الثلاثة، لو رجعنا إلى الجزء الأول في قسم الدراسة، وناقشنا هذه القضية واتضح أن الإمام الهُذلي -رحمه الله عليه- أو هؤلاء الثلاثة، يعني ليس هناك ما يمنع من قراءتهم على زيد نفسه.

وأيضًا الذي يؤكد هذا؛ أن الإمام ابن الجزري -رحمه الله عليه- نفسه قال: إن الإمام أبا العلاء لم يتعرض إلى هؤلاء الثلاثة، فالإمام ابن الجزري يقول: إن الإمام أبا العلاء الهمذاني صاحب [غاية الاختصار] أنه ألّف أو كتب حواشي يُصلح فيها أوهام الإمام الهُذلي، لكن هذه القضية أو هؤلاء الثلاثة، الإمام ابن الجزري يقول: إن الإمام أبا العلاء لم يتعرض لها.

فمعناه: أن هؤلاء الثلاثة لا يُستبعد أن يكونوا قرأوا على زيد، كي لا يقول أحد: إن هناك في الغاية قال شيء، وهنا قال غيره؟ فنقول لا، الموجود في النشر هو المعتمد؛ لأن كل المعطيات تدل على صحته، وتدل على أنه ليس من أوهام الهُذلي.

وبهذه المناسبة؛ يعني نقول: الإمام الهذلي ثقة فيما يقول، والثقة إذا قال: قرأت فمعناه أنه قرأ، الثقة إذا قال قرأت يُصدّق، والثقة إذا قال سمعت يُصدَّق، يعني هذا ليس مما يدخله الوهم، هذا من باب الصدق، والعالِم مُصدّقٌ فيما يقول، فالهذلي عندما يقول: قرأت، -ولهذا هناك في [الكامل] لم يقل: أخبرني، وإنما يقول: قرأت-؛ فهذا نصٌّ صريحٌ من الهذلي وهو ثقة.

أما ما يذكره بعض الباحثين وأعني به: الأخ أو الشيخ -حفظه الله-، لكن

جهده واضح، جهدٌ علمي في خدمة [غاية النهاية]، الذي حقق [غاية النهاية] في أربعة مجلدات اسمه عمرو أبو عبد الله أو أبو عمرو عبد الله، وحقّق كتاب [الكامل] -بغض النظر عن ذلك-، ولكن وقفت له في بعض المواقف يقول: والهذلي غير ثقة؛ وهذا حقيقة لا أدري من قالها قبله، طبعًا هو قال: غير ثقة بسبب الكلام الذي ذكره الإمام ابن الجزري والإمام الذهبي أن عنده أخطاء؛ فكونه عنده أخطاء لا يكون غير ثقة! -وهذا سيُترك له مجال في غير هذا الوقت-.

فالذي يهمنا أن نقول: أن الإمام الهذلي ثقة، -مع احترامنا وتقديرنا لمن حقق [غاية النهاية] وكتاب [الكامل]- وأعتقد اسمه أبو عمرو عبد الله أو عمرو أبو عبد الله، المهم له كامل التقدير والاحترام، لكن كلمة الهذلي غير ثقة حقيقة لا نوافقه عليها، وربما يكون له دليله، ولا نعرف هذا الدليل.

ثم قال: «طَرِيقُ الْحَمَّامِيِّ مِنَ الْمِصْبَاحِ، قَرَأَ بِهَا عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي نَصْرٍ إِلَى آخِرِ سُورَةِ الْفَتْحِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْحَمَّامِيِّ، وَقَرَأَ الْحَمَّامِيُّ وَالثَّلَاثَةُ وَالْمُفَسِّرُ وَالنَّهْرَوَانِيُّ -سِتَّتُهُمْ- عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ زَيْدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بِلَالٍ الْكُوفِيِّ، فَهَذِهِ سِتَّ عَشْرَةَ طَرِيقًا لِزَيْدٍ».

طبعًا الشيخ سيقول: نزيد طريقًا ثانية.

«وَمِنْ طَرِيقِ الشَّذَائِيِّ عَنِ الدَّاجُونِيِّ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ: طَرِيقُ الْكَارَزِينِيِّ وَهِيَ الْأُولَى مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ مِنَ الْمُبْهِجِ، قَرَأَ بِهَا سِبْطُ الْخَيَّاطِ وكَذَا أَبُو الْكَرَمِ عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الْفَضْلِ.

وَمِنَ الْإِعْلَانِ، قَرَأَ بِهَا الصَّفْرَاوِيُّ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَلَفِ اللهِ، وَقَرَأَ عَلَى ابْنِ بَلِّيمَةَ، وَقَرَأَ بِهَا الصَّفْرَاوِيُّ أَيْضًا عَلَى أَبِي يَحْيَى الْيَسَعِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيِّ بْنِ الْعَرْجَا، وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ الْعَرْجَا وَابْنُ بَلِّيمَةَ عَلَى أَبِي مَعْشَرٍ».

أيضًا الدكتور في تحقيقه للنشر يقول: هذه الطريق موجودة في كتاب "التلخيص"، وعادة المصنِّف أن يعتبرها؛ ولهذا تزيد طرق الكارزيني، نحن كما نقول دائمًا: هذا خطأ، يعني كونها من [التلخيص] ليس معناه أنها طريق لابن الجزري من [التلخيص]، وأن إسناد ابن الجزري إلى ابن بليمة، ليس هو إسناد ابن الجزري إلى [التلخيص]، -وهذه مهمة جدًا-، وهذه دائمًا نُركِّز عليها وننبه عليها؛ لأن قسم الأسانيد هو قسم أسانيد، لا نخلط الأسانيد؛ وإلا لكان كل الكتب تعد هذه الطرق منها، الخزاعي وغيره.

«وَقَرَأَ بِهَا الصَّفْرَاوِيُّ عَلَى عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ الْخُلُوفِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِيهِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى ابْنِ الْمُفَرِّجِ وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ الْمُفَرِّجِ وَأَبُو مَعْشَرٍ وَالشَّرِيفُ -ثَلَاثَتُهُمْ-، عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ آزَرْبَهْرَامَ الْكَارَزِينِيِّ، فَهَذِهِ خَمْسُ طُرُقٍ لَهُ.

طَرِيقُ الْخَبَّازِيِّ؛ وَهِيَ الثَّانِيَةُ مِنَ [الْكَامِلِ]، قَرَأَهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي نَصْرٍ مَنْصُورِ بْنِ أَحْمَدَ، وَقَرَأَهَا عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَبَّازِيِّ».

ونلاحظ أيضًا هنا الشيخ يقول: إن الهذلي قرأ بها على أبي نصر، وهذا الموجود في كتاب [الكامل] -نبهنا إليه-، الموجود في كتاب [الكامل]: أن الهذلي يقول: أخبرني أبو نصر منصور بن أحمد -الذي هو الهندذي-، وابن الجزري في أسانيده يقول: قرأ، -وذكرنا الجواب الذي نراه صوابًا في محاضرات سابقة-.

«طَرِيقُ الْخُزَاعِيِّ؛ وَهِيَ الثَّالِثَةُ مِنْ [كَامِلِ الْهُذَلِيِّ] أَيْضًا، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْمُظَفَّرِ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَبِيبٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَضْلِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْخُزَاعِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الْخُزَاعِيُّ وَالْخَبَّازِيُّ وَالْكَارَزِينِيُّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ نَصْرٍ الشَّذَائِيِّ فَهَذِهِ سَبْعُ طُرُقٍ لِلشَّذَائِيِّ».

وطبعًا هنا الشيخ أيضًا لا يعد هذا الطريق من كتاب [المُنتهى] للخزاعي.

«وَقَرَأَ الشَّذَائِيُّ وَزَيْدٌ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ الدَّاجُونِيِّ الرَّمْلِيِّ الضَّرِيرِ، فَهَذِهِ ثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ طَرِيقًا لِلدَّاجُونِيِّ».

طبعًا عند الشيخ أيمن هي خمس وعشرون طريقًا؛ لأنه يضيف طريق أبي الحسين الفارسي، وطريق أبي معشر من كتاب [التلخيص].

«وَقَرَأَ الدَّاجُونِيُّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْبَيْسَانِيِّ، وَأَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَامَوَيْهِ، وَأَبِي عَلِيٍّ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْحُوَيْرِسِ الدِّمَشْقِيِّينَ، وَقَرَأَ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ وَالْحُلْوَانِيُّ عَلَى أَبِي الْوَلِيدِ هِشَامِ بْنِ عَمَّارِ بْنِ نُصَيْرِ بْنِ مَيْسَرَةَ السُّلَمِيِّ الدِّمَشْقِيِّ تَتِمَّةُ إِحْدَى وَعشرين طَرِيقًا».

طبعًا الشيخ يقول: بل هي أربع وخمسون طريقًا تحقيقًا: تسعة وعشرون من الحلواني، وخمسة وعشرون عن الداجوني؛ فنقول –حقيقة–: كلمة (تحقيقًا) هذه ليست في بابها، وإنما المعتبر هو عَدُّ ابن الجزري، وإدخال أي طريق لم يذكره ابن الجزري يعني العبد الضعيف يراه تعدّيًا على أسانيد ابن الجزري.

هذا والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم.

ونبدأ في اللقاء المقبل –إن شاء الله– في قراءة (رواية ابن ذكوان)، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم، وصلِّ الله وسلِّم وبارِكْ على نبينا محمد.

هل هناك سؤال أو شيء؟

أحد الحضور: عمرو عبد الله يا شيخ؟

الشيخ: عمرو أبو عبد الله.

أحد الحضور: عمرو عبد الله.

الشيخ: إذًا نعتذر للأخ الكريم، الدكتور تركي ذكر اسمه: عمرو عبد الله.

حقق [غاية النهاية] في أربعة مجلدات، وكتاب [الكامل] في مجلدين.

أحد الحضور:) المستشرق وكان..أفضل؟

الشيخ: والله أنا عندي النسخة أحد المستشرقة أفضل، يعني هذه النسخة لا أستطيع أن أحكم عليها -حكمًا نهائيًّا-، لكن فيها تصحيفات، لكن حقيقة جُهد جبَّار يُشكر عليه الباحث أو المُحقق، فهي في التراجم وفي العزو، نعم، وكل كتاب فيه ما فيه.

أحد الحضور:...هل يستفاد منه؟

الشيخ: لاشك يُستفاد منه، وهو أيضًا نفس الشيء ذكره في مقدمته أنه استفاد في التخريجات، وفي التراجم، وفي المصادر وفي المراجع، استفاد على الطبعات التي قبله.

أحد الحضور: وبالنسبة [للكامل]؟

الشيخ: الكامل لم أطلع عليه بعد، الكامل لا أحد يستطيع أن يأتي بشيء جديد؛ لأنه نسخة وحيدة وفريدة وناقصة، فربما يكون هذا موجودًا، والنسخة التي نضعها على الكرسي -بغض النظر عن بعض السلبيات التي فيها، أو عن طريقة إخراجها أيضًا، وكنا لا نرضى بذلك- ولكن فوجئنا به حقيقة، لكن مع ذلك أفضل من النسخة التي طُبعت طبعة تجارية، والتي في مجلد جمال الشايب، نعم، فهذه مليئة بالتصحيف ونسخة الدكتور/ خالد حسن أبو الجود أيضًا له طبعة.

فهذه كلها -إن شاء الله- يُكمِّل بعضها بعضًا، -والحمد لله-، فالكتاب كان قبل ست سنوات أو سبع سنوات لا أحد يَدري عنه شيئًا، والآن -الحمد لله- أصبح بين يدي الباحثين، وهذه نعمة وبركة، وكلهم -إن شاء الله- ربنا يُعطيهم.

أحد الحضور: جمال الرفاعي؟

الشيخ: جمال الرفاعي الشايب يمكن؟ نعم، هو في مجلد واحد؛ فهذا من تمام الطبعة.

أحد الحضور: في مجلد [الشامل].

الشيخ: في مجلد الشامل، فهذا من تمام الطبعة، -الحمد لله- [النشر] جرى ستين سنة على نسخة الشيخ الدَّبّاء، والآن -ما شاء الله- تعددت طبعاته، -الحمد لله- وبفضل الله علينا أنه كتب لنا أن نكون أول من اعتنى به كدراسة أكاديمية، نسأل الله أن يتقبل مني ومن الجميع.

أحد الحضور: شيخ في التعريفات؟

الشيخ:...... هو على هذه التعريفات كلها كانت قبل، لو حسبناها بالسنوات يكون الآن واحد وعشرين سنة.

أحد الحضور: كنت في المهد صبيا.

الشيخ: كان في المهد صبيا.

فهذا الكتاب أو التعليقات في هذه الطبعة؛ هذا جُهد -حفظك الله-، لا أقول قد استغرق وقتًا طويلًا، وإنما استغرق الوقت الزمني المسموح به في الجامعات، وهو تقريبًا سنتين ونصف، يعني رابعًا -إن شاء الله- إلى خمسين في المائة، -وإن شاء الله- الخمسون في المائة الأخرى لما جدّت مخطوطات وجدّت دراسات.

وأنا دائمًا أقول، وكتبت دائمًا وقلت: في مشارق الأرض ومغاربها، قلت: إن كتاب [النشر] ليس لفرد معيَّن، ليس للسامع أو لفلان، لا، [النشر] هو كتاب الأمة وهو ديْن على أهل القراءات جميعًا.

فمن وجد خطأً، وجد سقطًا، وجد سهوًا، وجد غفلة؛ فهو قد يكون مسئولًا

أمام الله عَزَّوَجَلَّ إذا لم ينبّهني، والحمد لله الآن التواصل، يعني سرعة إرسال المعلومة لا تأخذ رمشة عين: تنزلها في (تويتر)، تنزلها في (فيس بوك)؛ تصل مباشرة.

ولها دائمًا أقول، وهذا الكلام قلته حتى قبل أن تصدر الطبعة قلت -من ثماني سنوات-: من وجد، أول ما انتشرت الرسالة قلت: من وجد خطأ علميًا، من وجد سهوًا، من وجد سقطًا، أي شيء ملحوظة حتى نتداركها -إن شاء الله- في الطبعة الثانية، إن كتب لنا الله أن نطبعها مرة أخرى -إن شاء الله-.

أحد الحضور: ابن الجزري إحدى عشر طريقًا، وهنا قال: اثنى عشر، نجعلها على كتاب السلاسل؟

الشيخ: هذه الجزئية لا أدري، لم نذكرها في مسألة [الجامع] للفارسي وهذه، رجعت إلى [السلاسل] لم أجدْه يذكرها، لكن موجودة في [السلاسل الذهبية] وفي غيرها، دائمًا أقول وهو دائمًا مع التجريد مع الفارسي، دائمًا ابن الجزري آخذٌ من [التجريد] طريقين؛ إحداهما تمر على أبي الحسين الفارسي صاحب [الجامع]، وابن الجزري لا يقول: ومن كتاب [الجامع] فهذه الطريق التي يأخذها ابن الجزري من كتاب [التجريد] وتمر على أبي الحسين الفارسي نصر بن عبد العزيز الفارسي، كلها الدكتور أيمن يجعلها من كتاب [الجامع]؛ ولهذا أضافها.

طبعًا هو أضافها بالنَّظر إلى أن هذا الطريق موجود في [الجامع]، هذه ليست مهمة ابن الجزري، ولا يمكن أن نعد هذا الطريق من كتاب [الجامع].. لماذا نقول هذا الطريق نشريّة؟ هذه الطريق نشريّة معناه: أن ابن الجزري أخذها من شيوخه إلى الفارسي إلى القارئ، لكن هذه الطريق الموجودة في كتاب الفارسي، وابن الجزري أخذها من [التجريد]، إذًا ابن الجزري أخذها من شيوخه الذين أوصلوه إلى ابن الفحام، لم يأخذها من شيوخه الذين أوصلوه إلى الجامع، فالدكتور أيمن

كأنه لا يعد السند ابن الجزري إلى الفارسي، وهذا هو سبب الخلل في هذه المنهجية، أو سبب الخلاف الذي بيني وبينه في هذه المنهجية.

أنا أحسب أن الطريق حتى تكون موصولة من أي كتاب -لأن ابن الجزري أعطاه أسانيده إلى الكتب-، وهو هنا كأنه يكمّل لنا الباقي، أسانيد أصحاب الكتب والقراءات، فلما نأتي إلى كتاب لا نقول: إنه من الجامع، إذًا كيف نربطه مع الذي سبق؟ هو لابد أن يُصرّح بهذه الطريق، لابد أن يقول: إنه من كتاب [الجامع] للفارسي أو يقول: هو من طريق الفارسي، هو لم يقل: لا من طريق الفارسي، ولا من كتاب [الجامع] للفارسي، وإنما قال: من طريق [التجريد] وإن كان يمر على الفارسي.

ابن بلّيمة يمر على أبي معشر، لكن هل كل رواية لابن بلّيمة على ابن معشر نعدها من [التلخيص]؟ لا نعدها من [التلخيص]، لا نعد أي طريق نشريّة إلا إذا صرّح ابن الجزري في واحد من اثنين:

١-إمّا باسم الكتاب.

٢-وإمّا باسم صاحب الكتاب.

أمّا إذا كان صاحب الكتاب يدخل ضمن طريق مُعين؛ فهذا ليس معناه أن هذه الطريق أخذه ابن الجزري من هذا الكتاب -والله أعلم-.



الدرس الخامس والعشرون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وعساكم الله جميعًا بكل خير.

نواصل إن شاء الله قراءة رواية أو أسانيد **"رواية ابن ذكوان"** من كتاب "النشر" للإمام ابن الجزري -رحمة الله عليه-.

قال ابن الجزري -رحمة الله عليه-:

«(رِوَايَةُ ابْنِ ذَكْوَانَ) طَرِيقُ الْأَخْفَشِ عَنْهُ فَمِنْ طَرِيقِ النَّقَّاشِ مِنْ عَشْرِ طُرُقٍ، طَرِيقُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَعْفَرٍ وَهِيَ الْأُولَى عَنْهُ مِنْ كِتَابَيِ الشَّاطِبِيَّةِ وَالتَّيْسِيرِ، قَرَأَ بِهَا أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَعْفَرٍ، طَرِيقُ الْحَمَّامِيِّ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ النَّقَّاشِ مِنْ ثَمَانِ طُرُقٍ».

طبعًا هنا نُذَّكر بأنه في السلاسل الذهبية يجعل طريق الشاطبية هو عن طريق الشاطبي عن ابن هذيل عن أبي داود عن الدَّاني، في كل المواضع التي يقول فيها الشيخ ابن الجزري من كتابه "الشاطبية والتيسير" يجعل إسناد الشاطبي هو من قراءة الشاطبي على ابن هذيل على ابن نجاح أبي داود على الداني وهذا قلنا أنه يعتبر قصور في المعلومة؛ لأن الشاطبي له في كتب القراء السبعة إسنادان:

- إسناد عن شيخه ابن هذيل وهو عادة يذكره الدكتور أيمن في كتابه السلاسل وفي النشر.

- الطريق الثاني وهو: الذي ذكره الإمام السَّخاوي وهو الذي أجاز به الشيخ النفزي أجاز به الشاطبي -رحمة الله عليه- وهو قراءة الشاطبي على النفزي على الغلام الفرس على الحسين بن البيَّاز وابن الدوش..بعد ذلك قلنا أنه لا يمر على الإمام الدَّاني، وإنما أحيانًا يمر على مكِّي، وأحيانا يمر على الخزرجي صاحب كتاب "القاصد" وأحيانًا يمر على مكي.

فالمهم أن هذا الإسناد الذي هو إسناد الشاطبي عن شيخه النفزي لا يمر على الداني، فكان من الأولَى إذا تطرَّقنا لطرق الشاطبية أن نذكر هذا الإسناد؛ لأن الإمام السخاوي أُجيز به، والشاطبي أجاز به؛ لأن الشاطبي كان يُجيز بما أُجيز به، وهو قد أُجيز بهذين السندين.

طبعًا يقول بعض الناس في هذه النقطة: إن هذا الإسناد إنما هو إسناد النفزي من كتاب "التيسير"، وكتاب آخر نسيت اسمه، كتاب آخر للداني_ نسيت اسمه_ "الاختصار" أم ماذا؟.. نعم نعم الاختصار للداني، "والتيسير"، وهذا غير صحيح أو غير دقيق؛ لأن النفزي -رحمة الله عليه- عندما ذكر هذه الإجازة، عندما أعطى الإمام الشاطبي إجازته وقال: وقرأت، أنه قرأ عليّ، الإمام الشاطبي قرأ على الإمام النفزي، قرأ عليّ القراءات السبع الموجودة في كتاب "التيسير والاقتصاد" اعتقد، في كتاب "التيسير والاقتصاد" وغيرهما، هذه نقطة.

يعني كلمة وغيرهما لا تُغفل، فمعناه أن...وهذا قد ذكر بعض الفضلاء، يعني قد ذكر بعض الشيوخ أنه لا يوجد للشاطبي إسناد، أو في قراءة القرآن تلاوة إلا من خلال التيسير والاقتصاد، هكذا قالوا، هكذا قال هذا الشيخ الفاضل _حفظه الله_

وهو كلام يُناقش، طبعًا استدل عليه بهذا الكلام، الذي ذكره الإمام السخاوي، لكن كأن هذا الشيخ الفاضل لم ينتبه إلى كلمة "وغيرهما" هذه نقطة.

الدليل الثاني؛ وهو أن الإمام النفزي رحمة الله عليه كتب الإجازة للشاطبي عن شيوخه الذين لا يمر إسنادهم على الداني، فكيف هو يُجيز... يعني كيف الإمام النفزي يُجيز الإمام الشاطبي ويقول أجزتك وقرأت عليّ في كتاب التيسير والاقتصاد ثم يكتب له إجازة لا تمر على الإمام الداني؟ هذا غير معقول وغير معروف وغير معهود في كتابة الإجازات.

وقد جرى التنبيه ونبهنا على هذا مرارًا، ولكن بين فترة وفترة نذكره حتى يكون على البال.

وهذه الأسانيد الخاصة بالإمام الشاطبي التي تمر على مكي و ستمر معنا في هذه الأسانيد إن شاء الله.

قال الشيخ ابن الجزري -رحمة الله عليه-: «طَرِيقُ الْحَمَّامِيِّ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ النَّقَّاشِ مِنْ ثَمَانِ طُرُقٍ مِنْ كِتَابِ التَّجْرِيدِ، قَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ نَصْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْفَارِسِيِّ».

لاحظ هنا الشيخ يقول في كتاب التجريد عن ابن الفحَّام، قرأ به ابن الفحام على مَن؟ على أبي الحسين نصر بن عبد العزيز الفارسي، فإدخال هذا الطريق من كتاب "الجامع" للفارسي يعتبر خطأ، هذا خطأ لاشك فيه؛ لأن معناه أن هذا الطريق من كتاب "الجامع"، لو قلنا إن هذا الطريق هو من كتاب "الجامع" للفارسي معناه أننا أدخلنا إسناد ابن الجزري إلى "الجامع" مع إسناده إلى كتاب "التجريد"، وكل كتاب من هذين الكتابين إسناده عن ابن الجزري خاص به.

يعني إسناد ابن الجزري إلى كتاب "التجريد" يختلف عن إسناده إلى كتاب

"الجامع"، فابن الجزري هذا الطريق هو وصل به إلى أبي الحسين نصر الفارسي صاحب كتاب "الجامع" لكن لم يصله بسنده إلى كتاب الجامع، وإنما وصله أو وصل إليه بسنده الذي هو من كتاب "التجريد"، وهذه دقيقة في علم الأسانيد يجب أن ننتبه إليها حتى لا نُدخل الطرق في الطرق، أو نُدخل أسانيد كتاب في أسانيد كتاب آخر.

«وَبِهِ إِلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الْخَشَّابِ فِي سَنَدِ التَّذْكِرَةِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْفَارِسِيِّ، وَمِنْ كِتَابِ الرَّوْضَةِ لِأَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ، وَمِنْ كِتَابِ التَّجْرِيدِ، قَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ الْخَيَّاطِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْمَالِكِيِّ الْمَذْكُورِ، وَبِهِ إِلَى الْكِنْدِيِّ».

طبعًا هذا الإسناد **"وَبِهِ إِلَى الْكِنْدِيِّ"**.

«وَقَرَأَ بِهَا؛ أي الكندي عَلَى أَبِي الْفَضْلِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُهْتَدِي بِاللهِ».

هذا الإسناد موجود في كتاب " تحقيق التيسير"، هذا الإسناد من عند ابن الجزري إلى الكندي موجود في كتاب "تحقيق التيسير"، فلعله هو المراد من قول ابن الجزري "وبه".

دائمًا يقول: وبإسنادي إلى الكندي، هذا الإسناد من ابن الجزري إلى الكندي على أبي الفضل هو موجود في كتاب "التيسير".

«وَمِنْ غَايَةِ الْهَمَذَانِيِّ، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي غَالِبٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَنْصُورٍ الْبَغْدَادِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْخَطَّابِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الصُّوفِيِّ. وَمِنَ الْجَامِعِ لِأَبِي الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ، وَمِنْ كِتَابِ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ الْمَذْكُورِ وَعَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ وَأَبِي عَلِيٍّ الشَّرْمَقَانِيِّ.

وَمِنَ الْغَايَةِ لِأَبِي الْعَلَاءِ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعِزِّ الْقَلَانِسِيِّ، وَمِنْ كِتَابِ الْإِرْشَادِ وَالْكِفَايَةِ قَرَأَ بِهَا أَبُو الْعِزِّ الْمَذْكُورُ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ».

و هو غلام الهرّاس.

«وَمِنْ كَامِلِ الْهُذَلِيِّ قَرَأَ عَلَى الْإِمَامِ أَبِي الْفَضْلِ الرَّازِيِّ، وَمِنَ الْمِصْبَاحِ لِأَبِي الْكَرَمِ قَرَأَ بِهَا عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي نَصْرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْهَبَّارِيِّ إِلَى آخِرِ الْفَتْحِ».

يعني سورة الفتح.

«وَقَرَأَ بِهَا الْهَبَّارِيُّ وَالرَّازِيُّ وَالْوَاسِطِيُّ وَالشَّرْمَقَانِيُّ وَالْعَطَّارُ وَالْخَيَّاطُ وَالصُّوفِيُّ وَالْمَالِكِيُّ وَالْفَارِسِيُّ، تِسْعَتُهُمْ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الْحَمَّامِيِّ، فَهَذِهِ خَمْسَ عَشْرَةَ طَرِيقًا لِلْحَمَّامِيِّ، طَرِيقُ النَّهْرَوَانِيِّ وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنِ النَّقَّاشِ مِنَ الْمُسْتَنِيرِ، قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ، وَمِنْ غَايَةِ الْهَمَذَانِيِّ، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعِزِّ، وَمِنْ إِرْشَادَيْ أَبِي الْعِزِّ».

طبعًا **وَمِنْ إِرْشَادَيْ أَبِي الْعِزِّ**؛ في بعض النسخ مكتوب في الحواشي؛ أن المؤلف يقول، أو إن المؤلف في الحاشية في شرح كلمة إرشادي فيقول: هي المقصود بها كتاب الإرشاد، وكتاب "الكفاية الكبرى" وإن الشيخ ابن الجزري إنما ذكر ذلك من باب التغليب، ويذكرون في حاشية من حواشي إحدى النسخ يقول قاله المؤلف.

وحقيقة لا أدري لكن الله أعلم أن المقصود بإرشادي؛ الإرشاد الكبير والإرشاد الصغير.

وعادة يغلب على الظن لماذا؟ لأنه أحيانًا ابن الجزري يُحيل على الإرشاد، ولا تكون هذه الطريقة أو هذه المعلومة موجودة لا في الإرشاد ولا في الكفاية، فمعناه أنها في الإرشاد الكبير، والإرشاد الكبير أشار إليه الإمام ابن الجُندي في كتابه "البستان"، وقرأ به، فقال: إن هناك إرشادان، معنى كلامه أن هناك إرشادان؛ إرشاد كبير، وإرشاد صغير، والكفاية الكبرى.

والله أعلم ما يوجد على بعض السور فيه نظر، والله أعلم.

«وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الْوَاسِطِيُّ وَالْعَطَّارُ عَلَى أَبِي الْفَرَجِ النَّهْرَوَانِيِّ، فَهَذِهِ أَرْبَعُ طُرُقٍ لَهُ، طَرِيقُ السَّعِيدِيِّ وَهِيَ الرَّابِعَةُ عَنِ النَّقَّاشِ مِنْ كِتَابِ التَّجْرِيدِ، قَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الْفَارِسِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ السَّعِيدِيِّ، طَرِيقُ الْوَاعِظِ وَهِيَ الْخَامِسَةُ عَنِ النَّقَّاشِ مِنْ غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعِزِّ، وَمِنْ كِتَابَيْ أَبِي الْعِزِّ».

هنا "**ومن كتابي أبي العز**"؛ قد يكون المقصود: الإرشاد، والكفاية وهذا واضح.

«وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْحَسَنِ بْنِ قَاسِمٍ».

الذي هو غلام الهرَّاس.

«وَقَرَأَ بِهَا عَلَى بَكْرِ بْنِ شَاذَانَ الْوَاعِظِ»».

طبعًا هذه الطريق التي رسمها المؤلف في كتابي أبي العز، وهي أبو العز عن الحسن و هو ابن القاسم عن ابن شاذان عن النَّقاش ليست موجودة لا في الإرشاد، ولا في الكفاية الكبرى، وليست أيضًا موجودة في الخلافيات للبطائحي.

بل فيها؛ أي في هذه الكتب الثلاثة:

١-الإرشاد.

٢-الكفاية.

٣-الخلافيات للبطائحي.

«فيها ابن شاذان عن زيد بن أبي بلال عن الظني».

فهذه الطريقة الشيخ نسبها أو أسندها إلى كتابي أبي العز... والله أعلم

«طَرِيقُ ابْنِ الْعَلَّافِ وَهِيَ السَّادِسَةُ عَنِ النَّقَّاشِ مِنَ التِّذْكَارِ لِابْنِ شَيْطَا، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلَى ابْنِ الْعَلَّافِ، طَرِيقُ الطَّبَرِيِّ وَهِيَ السَّابِعَةُ عَنِ النَّقَّاشِ مِنَ الْمُسْتَنِيرِ، قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبَيْ عَلِيٍّ الْعَطَّارِ وَالشَّرْمَقَانِيِّ وَقَرَآ بِهَا عَلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ الطَّبَرِيِّ، طَرِيقُ الزَّيْدِيِّ وَهِيَ الثَّامِنَةُ عَنِ النَّقَّاشِ مِنْ تَلْخِيصِ ابْنِ بَلِّيمَةَ، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي مَعْشَرٍ، وَمِنْ غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَرَأَ بِهَا عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْإِرْجَاهِيِّ..

والمعروف أنه بالذال الإرذاهي..

وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي مَعْشَرٍ، وَمِنْ تَلْخِيصِ أَبِي مَعْشَرٍ الْمَذْكُورِ، وَمِنْ كَامِلِ الْهُذَلِيِّ، وَمِنْ مِصْبَاحِ أَبِي الْكَرَمِ، قَرَأَ بِهَا عَلَى الشَّرِيفِ الْهَبَّارِيِّ.

وَقَرَأَ بِهَا الْهَبَّارِيُّ وَالْهُذَلِيُّ وَأَبُو مَعْشَرٍ عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الْقَاسِمِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الزَّيْدِيِّ، فَهَذِهِ خَمْسُ طُرُقٍ لَهُ.

طَرِيقُ الْعَلَوِيِّ وَهِيَ التَّاسِعَةُ عَنِ النَّقَّاشِ مِنْ غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ الْهَمَذَانِيِّ، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعِزِّ، وَمِنْ إِرْشَادَيْ أَبِي الْعِزِّ».

نعم هنا يعني جاء في نسخة يقول يعني موجود في حواشي النسخ، وهي النسخة الكندية وهذه اطّلعت عليها، وهذه وصلتني قبل فترة قليلة جدًا، بعد ما انتهينا من التحقيق بقرابة عشرين عاما تقريبًا، وصلتني قبل عدة أشهر.

فيها في الحاشية مكتوب: قوله (وإرشادي) المراد الكفاية والإرشاد، وإنما سُمّي بكذا للتقريب قاله المصنف، الله أعلم.

لكن كما قلنا قبل قليل هذا يؤكد عليه أن لأبي العز إرشادين.

أحد الحضور: في الهامش قال الكفاية؟

الشيخ: قال المراد الكفاية والإرشاد.

أحد الحضور: لا أحد وقف على إرشاد آخر صحيح؟

الشيخ: ما وجدت من يشير أن هناك إرشادان إلا ابن الجُندي، والإزميري كأنه وافقه على ذلك، لكن الإزميري ناقل.

«وَمِنْ إِرْشَادَيْ أَبِي الْعِزِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ حُسَيْنٍ الْعَلَوِيِّ، طَرِيقُ الرَّقِّيِّ وَهِيَ الْعَاشِرَةُ عَنِ النَّقَّاشِ مِنَ الْكَامِلِ، قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الرَّازِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الرَّقِّيِّ، وَقَرَأَ الرَّقِّيُّ وَالْعَلَوِيُّ، وَالزَّيْدِيُّ وَالطَّبَرِيُّ وَابْنُ الْعَلَّافِ وَالْوَاعِظُ وَالسَّعِيدِيُّ وَالنَّهْرَوَانِيُّ وَالْحَمَّامِيُّ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ، عَشَرَتُهُمْ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ النَّقَّاشِ، فَهَذِهِ سَبْعٌ وَثَلَاثُونَ طَرِيقًا لِلنَّقَّاشِ، وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْأَخْرَمِ مِنْ سِتِّ طُرُقٍ.

طَرِيقُ الدَّارَانِيِّ وَهِيَ الْأُولَى عَنِ ابْنِ الْأَخْرَمِ مِنْ خَمْسِ طُرُقٍ: مِنْ تَلْخِيصِ ابْنِ بَلِّيمَةَ، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ بِنْتِ الْعُرُوقِ الصَّقَلِّيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّقَلِّيِّ وَبِهِ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْقَزْوِينِيِّ الْمُتَقَدِّمِ فِي سَنَدِ التَّذْكِرَةِ.

وَمِنْ هِدَايَةِ الْمَهْدَوِيِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْقَنْطَرِيِّ، وَمِنَ الْمُبْهِجِ قَرَأَ بِهَا سِبْطُ الْخَيَّاطِ عَلَى أَبِي الْفَضْلِ الْعَبَّاسِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْكَارَزِينِيِّ، وَمِنْ غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ قَرَأَ بِهَا عَلَى الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْحَدَّادِ، وَمِنْ كَامِلِ الْهُذَلِيِّ قَرَأَ بِهَا...».

طبعًا في بعض النسخ: **وقرأ بها**.

«هُوَ وَالْحَدَّادُ عَلَى أَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الرَّازِيِّ، وَمِنَ الْكَامِلِ أَيْضًا قَرَأَ بِهَا عَلَى أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ هَاشِمٍ، وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ هَاشِمٍ وَالْكَارَزِينِيُّ

وَالْقَنْطَرِيُّ وَالْقَزْوِينِيُّ وَالصَّقَلِّيُّ الْخَمْسَةُ».

عندنا في الحاشية؛ الصواب أن يقال الستة؛ لأن **أبا الْفَضْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الرَّازِيِّ** من الكامل، وغاية أبي العلاء قرأ على الداراني أيضًا، ولم يذكره المؤلف هنا ولعله سقط سهوًا بدليل قوله: الخمسة والله أعلم.

«الْخَمْسَةُ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ دَاوُدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الدَّارَانِيِّ، فَهَذِهِ سَبْعُ طُرُقٍ لِلدَّارَانِيِّ طَرِيقُ صَالِحٍ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ ابْنِ الْأَخْرَمِ مِنْ خَمْسِ طُرُقٍ مِنَ الْهِدَايَةِ لِلْمَهْدَوِيِّ، قَرَأَ بِهَا عَلَى ابْنِ سُفْيَانَ، وَمِنْ تَبْصِرَةِ مَكِّيٍّ وَهَادِي بْنِ سُفْيَانَ وَتَذْكِرَةِ طَاهِرِ بْنِ غَلْبُونَ والدَّانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَيْهِ.

وَقَرَأَ بِهَا مَكِّيٌّ وَابْنُ سُفْيَانَ وَطَاهِرٌ عَلَى أَبِيهِ أَبِي الطَّيِّبِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ غَلْبُونَ، وَقَرَأَ بها عَلَى صَالِحِ بْنِ إِدْرِيسَ وَلَمْ يُصَرِّحْ فِي التَّبْصِرَةِ وَالْهِدَايَةِ وَالْهَادِي بِطَرِيقِ صَالِحٍ».

لكن هذه الطريق موجودة في النسخة التي وصلتني من كتاب "الهادي"...موجودة فيها، فلا أدري هل هي ملحقة، أو أن النسخة التي عند ابن الجزري ليس فيها كلام؟

الشيخ يقول: «وَلَمْ يُصَرِّحْ فِي التَّبْصِرَةِ وَالْهِدَايَةِ وَالْهَادِي بِطَرِيقِ صَالِحٍ مِنْ أَجْلِ نُزُولِ السَّنَدِ فَذَكَرُوا عَبْدَ الْمُنْعِمِ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى ابْنِ حَبِيبٍ عَنِ الْأَخْفَشِ فَقَطْ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ تِلَاوَةً وَرِوَايَةً.

طَرِيقُ السُّلَمِيِّ وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنِ ابْنِ الْأَخْرَمِ مِنْ طَرِيقَيْنِ مِنَ الْوَجِيزِ لِأَبِي عَلِيٍّ الْأَهْوَازِيِّ، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ هِلَالٍ السُّلَمِيِّ بِدِمَشْقَ، وَمِنَ الْمُبْهِجِ لِلسِّبْطِ، قَرَأَ بِهَا عَلَى الشَّرِيفِ الْعَبَّاسِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْكَارَزِينِيِّ، وَمِنَ الْكَامِلِ لِلْهُذَلِيِّ، قَرَأَ بِهَا عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى

الشِّيرَازِيِّ، وَقَرَأَ بهَا الشِّيرَازِيُّ وَالْكَارَزِينِيُّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ السُّلَمِيِّ، فَهَذِهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ لِلسُّلَمِيِّ، طَرِيقُ الشَّذَائِيِّ وَهِيَ الرَّابِعَةُ عَنِ ابْنِ الْأَخْرَمِ مِنَ الْمُبْهِجِ، قَرَأَ بِهَا السِّبْطُ عَلَى أَبِي الْفَضْلِ عِزِّ الشَّرَفِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْكَارَزِينِيِّ.

وَمِنَ الْكَامِلِ قَرَأَ بهَا أَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ عَلَى مَنْصُورِ بْنِ أَحْمَدَ وَقَرَأَ بهَا عَلَى عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَبَّازِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الْخَبَّازِيُّ وَالْكَارَزِينِيُّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ نَصْرٍ الشَّذَائِيِّ، طَرِيقُ الجبني؛ وهي الخامس عن ابن الأخرم من الكامل، وقرأ بها الهذلي على محمد بن الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الشِّيرَازِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَبنيِّ».

طبعًا لدينا في الأسفل في الحاشية الجبني هو نفسه السُّلمي، الذي مر معنا قبل القليل، يعني هذان طريقان هما لشخص واحد إلا أن الأول الشيخ سماه السلمي، وهذا سماه الجبني والله أعلم.

أحد الحضور: الرملي والطبري؟

الرملي وابن الأخرم.

أحد الحضور: نفس الاسم.

هو نفس الاسم، الداجوني والرملي، فيستخدم في أشياء فيها كذا وفيها كذا، المشكلة إنه جاء معه.

أحد الحضور: في نفس الرواية.

نعم، لا يهمنا الجبني هذا هو نفسه السّلمي، قبله بطريقين.

«طَرِيقُ ابْنِ مِهْرَانَ وَهِيَ السَّادِسَةُ عَنِ ابْنِ الْأَخْرَمِ مِنَ الْكَامِلِ، قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي الْوَفَا بِكِرْمَانَ».

- طبعًا بكَرمان بفتح الكاف يقولون هو الصحيح.

- كِرمان بكسر الكاف هو المشهور.

كَرمان هو الصح، كِرمان هو المشهور.

«طَرِيقُ ابْنِ مِهْرَانَ وَهِيَ السَّادِسَةُ عَنِ ابْنِ الْأَخْرَمِ مِنَ الْكَامِلِ، قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي الْوَفَا بِكِرْمَانَ عَلَى ابْنِ مِهْرَانَ وَمن كِتَابُ الْغَايَةِ لَهُ، وَقَرَأَ ابْنُ مِهْرَانَ، وَالْجَبْنِيُّ وَالشَّذَائِيُّ وَالسُّلَمِيُّ وَصَالِحٌ وَالدَّارَانِيُّ، سِتَّتُهُمْ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ النَّضِرِ بْنِ مُرِّ بْنِ الْحُرِّ بْنِ حَسَّانَ بْنِ مُحَمَّدٍ الرَّبَعِيِّ الدِّمَشْقِيِّ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ الْأَخْرَمِ، فَهَذِهِ عِشْرُونَ طَرِيقًا لِابْنِ الْأَخْرَمِ، وَقَرَأَ النَّقَّاشُ وَابْنُ الْأَخْرَمِ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ هَارُونَ بْنِ مُوسَى بْنِ شَرِيكٍ التَّغْلَبِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالْأَخْفَشِ الدمشقي فهذه سبع وخمسون طريقًا للأخفش.

(طَرِيقُ الصُّورِيِّ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ) فَمِنْ طَرِيقِ الرَّمْلِيِّ مِنْ أَرْبَعِ طُرُقٍ:

طَرِيقُ زَيْدٍ وَهِيَ الْأُولَى عَنِ الرَّمْلِيِّ مِنْ كِتَابَيْ أَبِي الْعِزِّ، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ، وَمِنَ الرَّوْضَةِ لِأَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ، وَمِنْ كِتَابِ الْجَامِعِ لِأَبِي الْحُسَيْنِ نَصْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْفَارِسِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الْمَالِكِيُّ وَالْفَارِسِيُّ وَالْوَاسِطِيُّ عَلَى بَكْرِ بْنِ شَاذَانَ، وَقَرَأَ بَكْرُ بْنُ شَاذَانَ عَلَى زَيْدٍ، فَهَذِهِ أَرْبَعُ طُرُقٍ لِزَيْدٍ.

طَرِيقُ الشَّذَائِيِّ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ الرَّمْلِيِّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَعْشَرٍ، وَمِنَ الْمُبْهِجِ، قَرَأَ بِهَا سِبْطُ الْخَيَّاطِ عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الْفَضْلِ، وَمِنْ إِرْشَادِ أَبِي الْعِزِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ، وَمِنَ الْكَامِلِ لِلْهُذَلِيِّ قَرَأَهَا عَلَى مَنْصُورِ بْنِ أَحْمَدَ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الْخَبَّازِيِّ.

وَمِنْ طَرِيقِ الدَّانِيِّ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْبَغْدَادِيُّ».

طبعًا هذا يصلح هنا إسناد إجازة وليس إسناد تلاوة.

«وَقَرَأَ بِهَا الْوَاسِطِيُّ وَالشَّرِيفُ وَأَبُو مَعْشَرٍ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ الْكَارَزِينِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا هُوَ وَالْخَبَّازِيُّ وَالْبَغْدَادِيُّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الشَّذَائِيِّ، فَهَذِهِ خَمْسُ طُرُقٍ لِلشَّذَائِيِّ».

طبعًا في غاية النهاية أن البغدادي قرأ الحروف.

«طَرِيقُ الْقَبَّابِ وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنِ الرَّمْلِيِّ مِنْ غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْحَدَّادِ، وَمِنْ كَامِلِ الْهُذَلِيِّ، قَرَأَ بِهَا هُوَ وَالْحَدَّادُ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْعَطَّارِ، وَمِنَ الْمُسْتَنِيرِ، قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ مَنْصُورِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ التَّمِيمِيِّ وَلَمْ يَخْتِمْ عَلَيْهِ، وَقَرَأَ بِهَا هُوَ وَالْعَطَّارُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ فُورَكَ الْقَبَّابِ، فَهَذِهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ لِلْقَبَّابِ.

طَرِيقُ ابْنِ الْمُوَفَّقِ وَهِيَ الرَّابِعَةُ عَنِ الرَّمْلِيِّ مِنَ الْكَامِلِ، قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَطَّارِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ علي بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْأَصْبَهَانِيِّ الزَّاهِدِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي يَعْقُوبَ يُوسُفَ بْنِ بِشْرِ بْنِ آدَمَ بْنِ الْمُوَفَّقِ الضَّرِيرِ، وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ الْمُوَفَّقِ وَالْقَبَّابُ وَالشَّذَائِيُّ وَزَيْدٌ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الرَّمْلِيِّ الدَّاجُونِيِّ، فَهَذِهِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ طَرِيقًا لِلرَّمْلِيِّ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْمُطَّوِّعِيِّ عَنِ الصُّورِيِّ مِنْ سَبْعِ طُرُقٍ عَنْهُ:

طَرِيقُ الْكَارَزِينِيِّ وَهِيَ الْأُولَى عَنِ الْمُطَّوِّعِيِّ مِنَ الْمُبْهِجِ وَالْمِصْبَاحِ، وَقَرَأَ بِهَا سِبْطُ الْخَيَّاطِ وَالشَّهْرُزُورِيُّ عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الْفَضْلِ، وَمِنَ التَّلْخِيصِ لِأَبِي مَعْشَرٍ، وَقَرَأَ بِهَا كُلٌّ مِنَ الشَّرِيفِ أَبِي الْفَضْلِ وَأَبِي مَعْشَرٍ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْكَارَزِينِيِّ.

طَرِيقُ ابْنِ زُلَالٍ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ الْمُطَّوِّعِيِّ مِنَ الْمِصْبَاحِ، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُوسَى بْنِ زُلَالٍ النَّهَاوَنْدِيِّ».

طبعًا هنا في كل النسخ هذا هو الإسناد، لكن بالرجوع إلى "المصباح" وجدنا أن أبا الكرم قرأ بها على عبد السيد بن عفان، وعبد السيد هو الذي قرأ بها على أبي بكر محمد بن عمر بن زلال، موجود بالأسفل، ماذا جعلها في جميع النسخ؟ أن صاحب المصباح قرأ على ابن زلال، ولا يصح (٢٣:١٨) فبينهما واسطة وهو عبد السَّيد بن عفان كما صرح بذلك أبو الكرم نفسه، ومع ذلك لا يجوز ادخال هذا السند في الكتاب.

«طَرِيقُ الْخَمْسَةِ عَنِ الْمُطَّوِّعِيِّ مِنْ كِتَابِ الْكَامِلِ، قَرَأَ بِهَا أَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي الْمُظَفَّرِ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَبِيبٍ الْأَصْبَهَانِيِّ قَالَ: قَرَأْتُ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ وَأَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْعَدلِ وَأَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْحَارِثِيِّ وَأَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَعْفَرٍ وَأَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَعِيدٍ، وَقَرَأَ هَؤُلَاءِ الْخَمْسَةُ وَابْنُ زُلَالٍ وَالْكَارَزِينِيُّ سَبعَتُهُمْ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ الْمُطَّوِّعِيِّ، فَهَذِهِ تِسْعُ طرق لِلْمُطَّوِّعِيِّ.

وَقَرَأَ الْمُطَّوِّعِيُّ وَالرَّمْلِيُّ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ الصورِيِّ الدِّمَشْقِيِّ، فَهَذِهِ اثْنَتَانِ وَعِشْرُونَ طَرِيقًا لِلصُّورِيِّ.

وَقَرَأَ الصُّورِيُّ وَالْأَخْفَشُ عَلَى أَبِي عَمْرٍو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ بِشْرِ بْنِ ذَكْوَانَ الْقُرَشِيِّ الْفِهْرِيِّ الدِّمَشْقِيِّ تَتِمَّةُ تِسعٍ وَسَبْعِينَ طَرِيقًا لِابْنِ ذَكْوَانَ.

وَقَرَأَ هِشَامٌ وَابْنُ ذَكْوَانَ عَلَى أَبِي سُلَيْمَانَ أَيُّوبَ بْنِ تَمِيمٍ التَّمِيمِيِّ الدِّمَشْقِيِّ.

وَقَرَأَ هِشَامٌ أَيْضًا عَلَى أَبِي الضَّحَّاكِ عِرَاكِ بْنِ خَالِدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ صَالِحٍ الْمِزِّيِّ الدِّمَشْقِيِّ وَعَلَى أَبِي مَحْمُودٍ سُوَيْدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ نُمَيْرٍ الْوَاسِطِيِّ وَعَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ صَدَقَةَ بْنِ خَالِدٍ الدِّمَشْقِيِّ، وَقَرَأَ أَيُّوبُ وَعِرَاكٌ وَسُوَيْدٌ وصدقته على أَبِي عُمَرَ وَيَحْيَى بْنِ الْحَارِثِ الذِّمَارِيِّ، وَقَرَأَ الذِّمَارِيُّ عَلَى إِمَامِ أَهْلِ الشَّامِ أَبِي عِمْرَانَ

عَبْدِ اللهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ تَمِيمِ بْنِ رَبِيعَةَ الْيَحْصُبِيِّ، فَذَلِكَ مِائَةٌ وَثَلَاثُونَ طَرِيقًا لِابْنِ عَامِرٍ.

وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ عَلَى أَبِي هَاشِمٍ الْمُغِيرَةِ بْنِ أَبِي شِهَابٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْمُغِيرَةِ الْمَخْزُومِيِّ بِلَا خِلَافٍ عِنْدِ الْمُحَقِّقِينَ، وَعَلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ عُوَيْمِرِ بْنِ زَيْدِ بْنِ قَيْسٍ فِيمَا قَطَعَ بِهِ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو وَالدَّانِيُّ وَصَحَّ عِنْدَنَا عَنْهُ، وَقَرَأَ الْمُغِيرَةُ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَرَأَ عُثْمَانُ وَأَبُو الدَّرْدَاءِ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ.

وَتُوُفِّيَ ابْنُ عَامِرٍ بِدِمَشْقَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ سَنَةَ ثَمَانَ عَشْرَةَ وَمِائَةٍ، وَمَوْلِدُهُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ، أَوْ سَنَةَ ثَمَانٍ مِنَ الْهِجْرَةِ عَلَى اخْتِلَافٍ فِي ذَلِكَ».

الخلاف ما بين إحدى وعشرين، وبين ثمانية يعني الخلاف كم سنة؟ إحدى عشرة سنة.

أحد الحضور: ثلاث عشرة سنة.

«وَكَانَ إِمَامًا كَبِيرًا وَتَابِعِيًّا جَلِيلًا وَعَالِمًا شَهِيرًا، أَمَّ الْمُسْلِمِينَ بِالْجَامِعِ الْأُمَوِيِّ سِنِينَ كَثِيرَةً فِي أَيَّامِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَقَبْلَهُ وَبَعْدَهُ، وكَانَ يَأْتَمُّ بِهِ، وَهُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَنَاهِيكَ بِذَلِكَ مَنْقَبَةً».

يعني عمر بن عبد العزيز كان يأتم بابن عامر -رحمة الله عليهم جميعًا-.

«وَنَاهِيكَ بِذَلِكَ مَنْقَبَةً وَجُمِعَ لَهُ بَيْنَ الْإِمَامَةِ وَالْقَضَاءِ وَمَشْيَخَةِ الْإِقْرَاءِ بِدِمَشْقَ، وَدِمَشْقُ إِذْ ذَاكَ دَارُ الْخِلَافَةِ وَمَحَطُّ رِحَالِ الْعُلَمَاءِ وَالتَّابِعِينَ، فَأَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى قِرَاءَتِهِ وَعَلَى تَلَقِّيهَا بِالْقَبُولِ وَهُمُ الصَّدْرُ الْأَوَّلُ الَّذِينَ هُمْ أَفَاضِلُ الْمُسْلِمِينَ».

طبعًا هنا الشيخ أيمن يقول إن ابن الجزري لم يتكلم عن يحي الزماني ولعله سها عنه، يقول احتمال أن ابن الجزري سهى عنه، فنقول له: لم يسه عنه، هذه منهجية، أحيانًا يذكر السلسة وأحيانًا لا يذكر.

فمثلًا في رواية ابن كثير لم يذكر السلسة التي بين البزي وبين ابن كثير، وكذاك هنا أبي عامر لم يذكر السلسة لم يترجم للسلسلة التي بين ابن هشام وابن ذكوان، وإن كان ترجم لاثنين وترجم لسليم عن حمزة، وترجم لليزيدي، لكن اليزيدي وسليم ربما لأنه وقع في الخاص والله أعلم، قد يكون ليس سهوًّا هذا هو القصد.

«وَتُوُفِّيَ هِشَامٌ سَنَةَ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَقِيلَ: سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ».

أحد الحضور: الشاطبي نص على اليزيدي وسليم.

فربما أقصد لو أنه ذكر السلسة التي بين ابن قنبل والبزي وبين ابن كثير، وما ذكر ابن عامر هنا فنقول احتمال يكون سهوا، فتكون هي منهجية، لكن بما أنه ترك مثلها فلا يكون سهوًا والله أعلم.

«وَتُوُفِّيَ هِشَامٌ سَنَةَ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَقِيلَ: سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ. وَمَوْلِدُهُ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةٍ، وَكَانَ عَالِمَ أَهْلِ دِمَشْقَ وَخَطِيبَهُمْ وَمُقْرِئَهُمْ وَمُحَدِّثَهُمْ وَمُفْتِيَهُمْ مَعَ الثِّقَةِ وَالضَّبْطِ وَالْعَدَالَةِ. قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: صَدُوقٌ كَبِيرُ الْمَحَلِّ.

وَكَانَ فَصِيحًا عَلَّامَةً وَاسِعَ الرِّوَايَةِ، وَقَالَ عَبْدَانُ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَا أَعَدْتُ خُطْبَةً مُنْذُ عِشْرِينَ سَنَةً.

(وَتُوُفِّيَ) ابْنُ ذَكْوَانَ فِي شَوَّالٍ سَنَةَ اثْنَيْنِ وَمِائَتَيْنِ عَلَى الصَّوَابِ ومَوْلِدُهُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَةٍ».

ابن ذكوان ولد يوم عاشوراء، وابن عامر توفي يوم عاشوراء.

«وَكَانَ شَيْخَ الْإِقْرَاءِ بِالشَّامِ وَإِمَامَ الْجَامِعِ الْأُمَوِيِّ انْتَهَتْ إِلَيْهِ مَشْيَخَةُ الْإِقْرَاءِ بَعْدَ أَيُّوبَ بْنِ تَمِيمٍ. قَالَ أَبُو زُرْعَةَ الْحَافِظُ الدِّمَشْقِيُّ: لَمْ يَكُنْ بِالْعِرَاقِ وَلَا بِالْحِجَازِ وَلَا بِالشَّامِ وَلَا بِمِصْرَ وَلَا بِخُرَاسَانَ فِي زَمَانِ ابْنِ ذَكْوَانَ أَقْرَأَ عِنْدِي مِنْهُ».

طبعًا هذا النص لم أجده في كتابه "التاريخ" فلعله في الجزء المفقود، ووقفت عليه عند ابن عساكر نقلًا عنه: وقال الذهبي بعد أن نقل قول أبي زرعة والوليد ما من عراقي أقرأ من ذكوان، فقال: "بل أبو عمر الدوري أقرأ أهل زمانه"، وقال العبد الضعيف: ولعل الذهبي –رحمة الله– لم يتمعن في كلمة أبي زرعة عندي أو أنه يقصد عنده أيضًا.

فكلام أبي زرعة لم يقل إن أبا ذكوان أقرأ على الإطلاق وإنما قال: أقرأ عندي، فتعليق الإمام الذهبي رحمة الله عليه فيه نظر، مثل هذا لا يُعلق على من يقول إن فلان أقرأ القراء عندي لا يعلق عليه، فلعل الذهبي لم يتنبه لكلمة عندي، وإلا لو انتبه لعرف أن أبا زرعة لم يقصد التعميم والله أعلم.

«وَتَقَدَّمَتْ وَفَاةُ الْحُلْوَانِيِّ فِي رِوَايَةِ قَالُونَ.

وَتُوُفِّيَ الدَّاجُونِيُّ فِي رَجَبٍ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ بِرَمْلَةِ لُدٍّ عَنْ إِحْدَى وَخَمْسِينَ سَنَةً».

يا الله صغيرًا.

«وَكَانَ إِمَامًا جَلِيلًا كَثِيرَ الضَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ وَالنَّقْلِ ثِقَةً، رَحَلَ إِلَى الْعِرَاقِ وَأَخَذَ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ وَأَخَذَ عَنْهُ ابْنُ مُجَاهِدٍ أَيْضًا. قَالَ الدَّانِيُّ: إِمَامٌ مَشْهُورٌ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ حَافِظٌ ضَابِطٌ».

طبعًا هنا من باب الطرافة؛ أن الإمام الداجوني قرأ على ابن مجاهد بواسطة زوجة الشيخ ابن مجاهد؛ لأن زوجة الشيخ ابن مجاهد هي من نفس المدينة التي منها الداجوني، فلما جاء الداجوني إلى المسجد، فوجد أن الطلاب كثيرون، وسيجلس وقتًا إلى أن يقرأ على الشيخ ابن مجاهد، فرآه أحد الطلاب فسأله، فقال هذا الشاب، قال له: من أي مكان؟ قال: من المكان الفلاني، فقال: زوجة الشيخ

من هذا المكان، فاذهب لعلها تشفع لك، وفعلًا ذهب وسلم عليها وسألته، وتأكدت أنه من هذا، فقالت له: إذا صليت الفجر، عندما يسلم الشيخ فعرفه بنفسك، وهذا طبعًا ذكرها الإمام الذهبي -رحمة الله عليه-.

فلما صلى الفجر مباشرةً سلم على الشيخ، فقال: أنا فلان، فقال له: اقرأ، حتى يقولوا أن أحد الطلاب الذين يخدمون الشيخ له عشرين سنة، يعني مكث مع الشيخ عشرين سنة وهو يخدمه، وما قرأ عليه أي ما أعطاه هذه الفرصة، فيقولون قال له: بقيت عشرين سنة أقرأ معك وأخدمك، وهذا يأتي ويقرأ بمنتهى السلاسة، فقال له: اجمع شفيعا، فما عنده شفيع، وهذه مشكلة الذي ليس عنده شفيع، هذه ذكرها الإمام الذهبي -رحمة الله عليه- لطفت بها الاجواء قليلاً..

«(وَتُوُفِّيَ) ابْنُ عَبْدَانَ بُعَدَ الثَّلَاثِمِائَةِ فِيمَا أَظُنُّ، وَهُوَ مِنْ رِجَالِ التَّيْسِيرِ.

ذَكَرَهُ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو فِي تَارِيخِهِ وَقَالَ: إِنَّهُ مِنْ جَزِيرَةِ ابْنِ عُمَرَ، أَخَذَ الْقِرَاءَةَ عَرْضًا عَنِ الْحُلْوَانِيِّ عَنْ هِشَامٍ.

(وَتُوُفِّيَ) الْجَمَّالُ فِي حُدُودِ سَنَةِ ثَلَاثِمِائَةٍ، وَكَانَ ثَبْتًا مُحَقِّقًا أُسْتَاذًا ضَابِطًا، قَالَ الذَّهَبِيُّ الْحَافِظُ: كَانَ مُحَقِّقًا لِقِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ».

طبعًا عامر الجمال مر معنا تقريبًا في مسألة أخرى، في بداية الشأن كان هناك في السلاسل الذهبية أخطأوا فيه الشيخ ابن الجزري في هذا الرجل، وذكرنا ذلك على الصواب إن شاء الله.

«وَتَقَدَّمَتْ وَفَاةُ زَيْدٍ فِي رِوَايَةِ الدُّورِيِّ، وَتَقَدَّمَتْ وَفَاةُ الشَّذَائِيِّ فِي رِوَايَةِ السُّوسِيِّ.

(وَتُوُفِّيَ) الْأَخْفَشُ سَنَةَ اثْنَيْنِ وَتِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ بِدِمَشْقَ عَنِ اثْنَيْنِ وَتِسْعِينَ سَنَةً، وَكَانَ شَيْخَ الْإِقْرَاءِ بِدِمَشْقَ ضَابِطًا ثِقَةً نَحْوِيًّا مُقْرِئًا. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْأَصْبَهَانِيُّ: كَانَ

مِنْ أَهْلِ الْفَضْلِ صَنَّفَ كُتُبًا كَثِيرَةً فِي الْقِرَاءَاتِ وَالْعَرَبِيَّةِ».

العربية المقصود بها النحو، ليس المقصود بالعربية الألفاظ والقواميس.

«وَإِلَيْهِ رَجَعَتِ الْإِمَامَةُ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ، وَتَقَدَّمَتْ وَفَاةُ النَّقَّاشِ فِي رِوَايَةِ الْبَزِّيِّ.

(وَتُوُفِّيَ) ابْنُ الْأَخْرَمِ سَنَةَ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ بِدِمَشْقَ، وَقِيلَ: اثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ. وَمَوْلِدُهُ سَنَةَ سِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ بِقَيْنِيَّةَ ظَاهِرَ دِمَشْقَ، وَكَانَ إِمَامًا كَامِلًا ثَبْتًا رَضِيًّا ثِقَةً أَجَلَّ أَصْحَابِ الْأَخْفَشِ وَأَضْبَطَهُمْ.

وقَالَ ابْنُ عَسَاكِرَ الْحَافِظُ فِي تَارِيخِهِ: طَالَ عُمْرُهُ وَارْتَحَلَ النَّاسُ إِلَيْهِ، وَكَانَ عَارِفًا بِعِلَلِ الْقِرَاءَاتِ بَصِيرًا بِالتَّفْسِيرِ وَالْعَرَبِيَّةِ مُتَوَاضِعًا حَسَنَ الْأَخْلَاقِ كَبِيرَ الشَّأْنِ.

(وَتُوُفِّيَ) الصُّورِيُّ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ بِدِمَشْقَ، وَكَانَ شَيْخًا مُقْرِئًا مَشْهُورًا بِالضَّبْطِ مَعْرُوفًا بِالْإِتْقَانِ، وَتَقَدَّمَتْ وَفَاةُ الرَّمْلِيِّ، وَهُوَ أَبُو بَكْرٍ الدَّاجُونِيُّ الْمَذْكُورُ فِي رِوَايَةِ هِشَامٍ، إِلَّا أَنَّهُ مَشْهُورٌ فِي رِوَايَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الصُّورِيِّ بِالرَّمْلِيِّ، وَتَقَدَّمَتْ وَفَاةُ الْمُطَّوِّعِيِّ فِي رِوَايَةِ وَرْشٍ».

طبعًا قوله: أَنَّهُ مَشْهُورٌ فِي رِوَايَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الصُّورِيِّ بِالرَّمْلِيِّ؛ نفهم منه المصطلحات، والاهتمام بالمصطلحات، فكأننا إذا أردنا أن ننسب الرملي في قراءة هشام نقول الداجوني، وإذا أردنا نقول في رواية ابن ذكوان نسميه الرملي محافظة على المصطلحات المتعارف عليها.

هذا والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أعلم، وصلى الله وسلم على سيدنا و نبينا محمد.

ونبدأ المحاضرة القادمة في قراءة أسانيد عاصم إن شاء الله.



الدرس السادس والعشرون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، مساكم الله جميعًا بكل خير.

ونواصل إن شاء الله قراءة كتاب [النشر]، والليلة إن شاء الله سنبدأ بـ(أسانيد قراءة عاصم) -رحمه الله عليه، ونحن سابقًا قلنا عاصم هو في المرتبة الثالثة من ترتيب القراء في كثرة الطرق الذي أخذها ابن الجزري، وذكرناها في درسنا السابق، ونعيدها أيضًا لعل هناك من المستمعين من لم يسمع تلك المعلومة.

فنقول ترتيب الطرق حسب القراء العشر، حسب تعداد المؤلف الذي هو ابن الجزري، يعني حسب التعداد الخاص بابن الجزري؛

- فأبو عمرو البصري في **المرتبة الأولى**، وأخذ منه، أو عدد له الإمام ابن الجزري مائة وأربعة وخمسين طريقًا.

- **الثاني**: نافع، وعدد الطرق مائة وأربعة وأربعون طريقًا.

- **الثالث**: عاصم، وعدد الطرق مائة وثمانية وعشرون.

- **الرابع**: حمزة، وعدد الطرق مائة وواحد وعشرون.

- **الخامس**: يعقوب، وعدد الطرق خمسة وثمانون طريقًا.

- **السادس**: ابن عامر، وعدد الطرق تسعة وسبعون.

- **السابع**: ابن كثير، وعيّن له ابن الجزري ثلاثة وسبعون طريقًا.

- **الثامن**: الكسائي، وعدد الطرق أربعة وستون.

- **التاسع**: أبو جعفر، وعدد الطرق اثنان وخمسون.

- **العاشر**: خلف، وعدد الطرق واحد وثلاثون طريقًا.

المجموع تسعمائة وواحد وثلاثون طريقًا، يعني هذه الطرق حسب تعداد ابن الجزري، طبعًا هي تزيد أكثر من ذلك، قد تكون الزيادة تسعون طريقًا أو أكثر بسبب منهجية ابن الجزري في العد.

اليوم إن شاء الله نبدأ بقراءة عاصم، وهي كما قلنا عاصم رقم ثلاثة.. مائة وثمانية وعشرون طريقًا، قال ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«قراءة عاصم رِوَايَةُ أَبِي بَكْرٍ طَرِيقُ يَحْيَى عَنْهُ، فَمِنْ طَرِيقِ شُعَيْبٍ عَنْ يَحْيَى مِنْ خَمْسِ طُرُقٍ، طَرِيقُ الْأَصَمِّ وَهِيَ الْأُولَى عَنْ شُعَيْبٍ مِنْ سِتِّ طُرُقٍ. فَطَرِيقُ الْبَغْدَادِيِّ من الشاطبية والتيسير قرأ بها الداني فارس بن أحمد، ومن تجريد ابن الفحام، وتلخيص وَتَلْخِيصُ ابْنِ بَلِّيمَةَ وَقَرَآ بِهَا عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ فَارِسٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِيهِ فَارِسٍ، وَقَرَأَ بِهَا فَارِسٌ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ الْحَسَنِ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَغْدَادِيِّ، فَهَذِهِ أَرْبَعُ طُرُقٍ لَهُ».

طبعًا أبو إسحاق هذا إبراهيم بن عبد الرحمن البغدادي، المؤلف لما ترجم له في [الغاية]، قال: (هو أحد رجال "التيسير" انفرد به الداني)، طبعًا هو صحيح انفرد به الداني، لكنه أيضًا هو من رجال [التجريد]، فهو مذكور في [التجريد]، فهل مقصود الإمام ابن الجزري أنه انفرد به فارس كمثال، فهل هذا يعتبر من انفرادات فارس؟ لأنه سيمر معنا في [النشر] في بعض كلمات، أو بعض الحروف، أو بعض

المسائل، يقول ابن الجزري (وانفرد بها فارس)، فهل هذه من انفراداته، أو من انفراداته؟ الله أعلم.

لأن الذي يجمع بين الطريقين؛ بين طريق [التيسير]، وطريق الداني، وطريق [التجريد] لابن الفحام يلتقيان عند فارس، لأن الداني قرأ بهما على فارس مباشرة، وابن الفحام وابن بليمة قرأ على عبد الباقي ولد فارس، وعبد الباقي قرأ على أبيه فارس، فهل عبارة الإمام ابن الجزري (انفرد به الداني) نص واضح أنه أيضًا [التجريد] ذكره، والله أعلم.

طريق المطوعي من المبهج والمصباح.

طالب: هل يكون مقصد ابن الفحام وابن بليمة قرآ على ولده، عن فارس؟

الشيخ: هو قرأ على عبد الباقي بن فارس، وعبد الباقي قرأ على أبيه فارس.

طالب: الداني قرأ على فارس مباشرة، هل هذا المقصود؟

الشيخ: يكون المقصود...، أنا الذي فهمته أن عبارة ابن الجزري (وانفرد به الداني) لو أخذناها على ظاهرها؛ لا تصح، لأن أيضًا [التجريد] ذكره، وإسناد [التجريد] يختلف عن إسناد ابن الجزري.

يعني أقصد ابن الفحام ما جاء أبو إسحاق بن إبراهيم بن عبد الرحمن من طريق الداني، جاءه من طريق عبد الباقي، والاثنان؛ ابن الفحام، والداني يلتقيان عند فارس، فربما يكون الانفراد هذا هو عن فارس، وليس عن أبي عمرو الداني، وضحت الإشكالية؟ ابن الجزري يقول انفرد بهذا الرجل الذي هو أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن يقول (انفرد به الداني)، كيف انفرد به الداني، هذا الإشكال، وهو موجود عند ابن الفحام؟ وإسناد ابن الفحام يختلف عن إسناد الداني؟

هي القضية قضية أسانيد، هذا الرجل موجود في الاثنين، موجود في إسناد [التجريد]، وموجود في إسناد الداني، فكيف الشيخ ابن الجزري يقول (انفرد به الداني)، مع أنه موجود عند ابن الفحام، يعني إذا كان ابن الفحام يأتي به من طريق الداني، يعني لو ابن الفحام مثلًا قرأ على الداني؛ نقول إن هذه انفرادة من الداني، حتى ولو كانت موجودة في [التجريد]، ولو كانت موجودة عند ابن الفحام، لكن لما كان الاثنان؛ الداني وابن الفحام مختلفيْ الطريق، لكنهما يلتقيان في مصبٍ واحد، وهو فارس، فالله أعلم أنه صريح العبارة، فيكون ظاهر عبارة ابن الجزري _ظاهرها_ (انفرد به الداني)، وحقيقتها أن يكون انفرد به فارس، لأن من عند فارس تفرّع؛

- **فارس أخذ عنه ولده عبد الباقي.**

- **وأخذ عنه الداني.**

فهو فارس ذكر للداني أبو إسحاق بن إبراهيم، وذكر لعبد الباقي إسحاق بن إبراهيم، وعبد الباقي نشر سند أبيه، وفيه هذا السند.

إذن ذكر أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن هو من عند من؟ من عند فارس، فيكون فارس هو الذي انفرد به، والله أعلم، يعني هذا الإشكال الذي ظهر لي، والله أعلم.

«وَطَرِيقُ الْمُطَّوِّعِيِّ مِنَ الْمُبْهِجِ وَالْمِصْبَاحِ، قَرَأَ بِهَا سِبْطُ الْخَيَّاطِ وَأَبُو الْكَرَمِ عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الْفَضْلِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْكَارَزِينِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُطَّوِّعِيِّ، فَهَذِهِ طَرِيقَانِ لِلْمُطَّوِّعِيِّ، وَطَرِيقُ ابْنِ عِصَامٍ مِنْ كِتَابِ الْمُسْتَنِيرِ، قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيِّ، وَمِنَ الْمِصْبَاحِ لِأَبِي الْكَرَمِ قَرَأَ بِهَا عَلَى عَبْدِ السَّيِّدِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى عَلِيِّ بْنِ طَلْحَةَ الْبَصْرِيِّ الْمَذْكُورِ، وَقَرَأَ

عَلَى أَبِي الْفَرَجِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عِصَامٍ، فَهَذِهِ طَرِيقَانِ لَهُ، وَطَرِيقُ ابْنِ بَابِشٍ» بالشين، وبعضهم يجعلونها بالسين الله أعلم.

«وَطَرِيقُ ابْنِ بَابِشٍ مِنْ مِصْبَاحِ أَبِي الْكَرَمِ، قَرَأَ بِهَا عَلَى ابْنِ عَتَّابٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْقَاضِي أَبِي الْعَلَاءِ، وَمِنْ كَامِلِ الْهُذَلِيِّ، قَرَأَ عَلَى الْقَاضِي أَبِي الْعَلَاءِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يَعْقُوبَ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ بَابِشٍ، فَهَذِهِ طَرِيقَانِ لَهُ، وَطَرِيقُ النَّقَّاشِ مِنْ تَلْخِيصِ أَبِي مَعْشَرٍ، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ الزَّيْدِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى النَّقَّاشِ».

طبعًا هذه الطريق وهي (طَرِيقُ النَّقَّاشِ مِنْ تَلْخِيصِ أَبِي مَعْشَرٍ)، هذه طريق إجازة، ليست تلاوة، لأن النقاش لم يقرأ بها على الأصم، وإنما أُجيز بها، لأن النقاش سواء في كتاب [التلخيص]، أو في [الجامع] و هو [سوق العروس]، النقاش يقول (أخبرني الأصم، حدثنا شعيب)، فمن عند أبي معشر إلى النقاش هذه تلاوة، السند هذا قراءة، يعني أبو معشر قرأ على أبي القاسم الزيدي الزيدي بن أبي بلال، والزيدي قرأ على النقاش.

لكن من عند النقاش؛ لا، النقاش لم يقرأ كما هو في [التلخيص]، وكما هو في [الجامع] لأبي معشر، النقاش يقول (أخبرني)، فمعناه إنه ما قرأ به في هذا.

لكن هنا نقطة، الكلمة، يا إخوان، التي ذكرها ابن الجزري في نهاية ذكره للكتب، وهذه نقطة دائمًا ننبه عليها، لأنها مهمة جدًّا، لا يمكن أن نتعامل مع ابن الجزري في أسانيده إلا إذا وضعنا هذه العبارة أمام أعيننا، التي يقول فيها إنه سيذكر الأسانيد بطريق الأداء...

حوار جانبي (١٠:٢٧)

الشيخ: صفحة ٢٥٠، عندما نقول هذا أذكر بالنص، وأذكر ما وقع من الأسانيد

بالطرق المذكورة بطريق الأداء فقط.

وهذا مع الأسف، يعني وجدت كل من يهتم بالنشر لا يعير هذه الكلمة أي اهتمام، كيف عرفنا أنهم لا يعيرون اهتمامًا لهذه الكلمة؟ أنهم يريدون أن يجعلوا طرق [النشر]هي الطرق الموجودة في الكتب، في المصادر، في أصوله فقط، وما كان من الطرق التي يذكرها ابن الجزري ليست في الكتب؛ فهذه عندهم يجعلونها مرتبة ثانية، أو يجعلون فيها مقالًا، بينما عبارة ابن الجزري واضحة في أن الطرق التي ليست موجودة في الأصول هي التي لها الأولوية، لأنه قال: (بطريق الأداء فقط).

وكلمة (فقط) في كلام العرب ليست كلمة هباءً، ليست كلمة خالية من الإعراب، كلمة (فقط) لها معنى، وكلمة (أيضًا) لها معنى، فلما يقول ابن الجزري (بطريق الأداء)، ونجد أسانيدا ليست في الكتب التي ينقل عنها؛ فمعناه أن هذه أسانيد لابن الجزري وصلت إليه بطريق الأداء.

إذن لا يحق لأي شخص بعد ذلك مهما كانت مكانته في العلم، ومهما كانت مكانته في الفضل، لا علاقة لنا بالفضل، وهذه نقطة مهمة جدًا، لا نتعامل مع العلماء من خلال فضلهم، لأننا غير مختلفين في فضل العلماء، يعني لايوجد أحد ينظر إلى أي إمام أو عالم من علماء القرآن، أو علماء الشريعة عمومًا بنظرة الانتقاص، غير موجودة.

عالم الأمة شهدت له بالعلم، وشهدت له بالفضل، وشهدت له بكل شيء، بالتقدير والاحترام، إذن نحن لا نتكلم في هذا، عندما نتناقش في كلام العلماء؛ لا نتناقش في فضلهم وحسبهم وإلى غير ذلك، الذي يخلط ويظن أن مناقشة كلام العلماء هي من قبيل الكلام في فضلهم، ومكانتهم، وعلمهم؛ هذا مخطئ، أو إنه جاهل.

وهذه هي ميزة العلماء حقيقةً، العلماء يتعاملون مع العلماء ليس في فضلهم، لأن الفضل انتهينا منه، نحن نتعامل مع العالم في هذا الكلام الذي صدر منه، هذا العلم الذي صدر منه صحيح أم غير صحيح؟ قد يكون مخطئًا، فهل إذا كان مخطئًا تنخفض مكانته، وينخفض فضله؟ هذا لا يقوله إلا مجنون، وشخص لا يعي ما يقول.

فأنا عندما أقول الشيخ الفلاني أخطأ؛ هل معناه أنني أنزه، أقلل من مكانة الشيخ؟ هناك فرق كبير بين أنك تقول الشيخ الفلاني وفيه من المثالب والمساوء، وبين أنك تقول والشيخ الفلاني في المسألة الفلانية أخطأ.

إذن لماذا تخلط الأمور هكذا؟ ولهذا...، وأنا لماذا أقول هذا الكلام؟ لأن الكثير من طلاب العلم، وخاصة مع الأسف المبتدئين منهم، وأيضًا ومعهم بعض المنتهين، يعني المبتدئين الذين مازالوا في بداية الطريق، يعني الذي إلى الآن لم يفهم التعامل في الكتب، ولم يفهم كيفية تعامل العلماء مع نصوص العلماء، وهذه بحد ذاتها تحتاج إلى محاضرة، تحتاج إلى أن نعلم الشباب، ونعلم طلاب العلم المبتدئين كيف يتعاملون مع نصوص العلماء.

المهم، حتى لا نخرج، وإن كنا خرجنا قليلًا، فهذه الكلمة بطريق الأداء لاحظت من كثرة ما يُكتب عن [النشر]، أو كثير من الباحثين يكتبون في [النشر]، وعلى سبيل ذكر هذا الحديث علينا إدراك أن الاهتمام بـ[النشر]لم يُعرف إلا قبل عشر سنوات تقريبًا، أتحدى أي شخص أنه يأتيني بدراسات عن [النشر]، دراسات تسمى دراسات ما بين الشيخ المتولي -رحمة الله عليه- وهو آخر المحققين في هذا العلم إلى زمننا هذا، لم يكن هناك اهتمام بـ[النشر].

بل إن [النشر] تطفل عليه من لم يفهم كلامه، ويظن أن فهم كلامه هو مراد ابن الجزري، وهذه هي الطامة الكبرى، هنا نأتي ونقول لأي عالم إذا كان كلامك عندنا

الأدلة الصحيحة الصريحة على خطئه وبطلانه؛ فثق تمامًا أننا سنقول لك أخطأت، ولم تصب، ولا علاقة لنا بفضلك وعلمك في هذا الباب، بعض الذين يدرسون [النشر]، ويجتهدون فيه، يحاولون إخراج طرق من [النشر] باجتهادهم، فكيف تريد من شخص يسلِّم لشخص أن هذه الطرق يجب أن تُلغى من النشر؟ على أي أساس؟ لأنها ليست موجودة في الكتاب الذي نقل منه ابن الجزري.

والدرس اليوم مثال حيّ لهذه المسائل التي أشرنا إليها الآن، مثل هذا الطريق، الشيخ ابن الجزري يقول (تَلْخِيصِ أَبِي مَعْشَرٍ)، ومرّ معنا عشرات الأمثلة مرّت معنا، لكن لما لاحظت أن بعض الطلاب لا يفهمون منهجية ابن الجزري، وهذا ليس فضلًا لمن يفهم كلام الجزري، لا، يعني ليس من باب الافتخار، حاشا وكلا، ولكن من باب أنه الذي يقرأ بكلام ابن الجزري قراءة مطالعة، وقراءة تصفح أنه فقط يريد المسألة الفلانية، فأين ذكرها ابن الجزري، ذكرها في المكان الفلاني، آخذ وأنقل؛ هذه هي قراءة التصفح، وهذه هي قراءة المطالعة.

من يريد أن يقول أنه يفهم النشر من خلال هذه المطالعة؛ نقول له كما قالت العرب:

لـــــــــــيس ذا بعشـــــــــــــك يـــــا حمامـــــــة فـــــــادرجي

كتاب النشر ليس للمطالعة، الذي يريد أن يطالع؛ يطالع التقريب، [تقريب النشر] هذا كتاب مطالعة، الكلمة و(١٧:٥٥)، الكلمة القرآنية كذا قرأها فلان وفلان وفلان بكذا، وأرح نفسك، أما أن تأتي لي في نص، وتبتره عما قبله وعما بعده، أو تأتيني بإسناد بأن ابن الجزري قال أنه من الكتاب الفلاني، وليس من الكتاب الفلاني، وتقول هذا ليس من الكتاب الفلاني، فإذن نحذفه، أو ماشابه؛ هذا معناه أنك لم تفهم منهجية ابن الجزري في تعاطيه مع الأسانيد، وسنذكر أدلة على هذا.

الآن هذا الطريق؛ طريق النقاش، الشيخ يقول (مِنْ تَلْخِيصِ أَبِي مَعْشَرٍ)، و(قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ الزَّيْدِيِّ)، وقرأ بها الزيدي على النقاش، ثم يقول لنا وقرأ النقاش على فلان وفلان، يعني على الأصل يوصل السند بالأداء، بالتلاوة، بالقراءة، الآن نحن في مشكلة، إذا أخذنا هذا الكلام الذي عند ابن الجزري هنا، وهو في طريق النقاش (مِنْ تَلْخِيصِ أَبِي مَعْشَرٍ)، وأن من قرأ...، أبو معشر قرأ على الزيدي، والزيدي قرأ على النقاش، ومن ثم النقاش يقول ما فيه، والنقاش قرأ على أبي بكر بن يوسف الواسطي المعروف بالأصم، يعني لو أخذنا هذا الموجود في [النشر]... الموجود في [النشر]إن النقاش (قرأ)، و(قرأ) يعني تلا، يعني ليس إخبار، ليس إجازة، وإنما هي إجازة تلاوة.

هذا الكلام الموجود هنا في [النشر] يختلف عن الكلام الموجود في تلخيص أبي معشر، لأن أبا معشر سواء كان في كتابه الجامع [سوق العروس]، أو في كتابه [تلخيص التلخيص]، لما جاء عند هذا السند يقول: (قرأت على أبي قاسم الزيدي)، قال (وقرأت على النقاش)، ثم أبو معشر يقول: (وقال النقاش: أخبرني يوسف) ألا و هو الأصم.

- فالسند في كتب أبي معشر في الكتابين [الجامع]، و [التلخيص]، السند فيهما إخبار.

- والسند عند ابن الجزري تلاوة وقراءة مباشَرة، إذن أداء.

هل نقول إن ابن الجزري هنا أخطأ؟ ونقول هذا الإسناد لا يُطلب، واحدة من اثنتين؛ إما أن نقول ابن الجزري عندما قال واشترط، وهذا هو الشرط الأساسي عند ابن الجزري يا إخوان، ذكرناه في وقتها، قلنا الشرط الأساسي عند ابن الجزري، الشرط المهم عند ابن الجزري في قسم الأسانيد هو الأداء، وليس النص، وليس الشروط الأخرى التي سيذكرها أنه لابد يكون اثنين فاثنين، وأربعة

فأربعة، أو أن كل واحد التقى مع ما قبله، مسألة اللقي، هذه ما هي الشروط.

شروط الأسانيد هو هذا الأداء، التلقي بالأداء، لأنه لو لم يكن هناك تلقي بالأداء؛ ما صحّ الطريق في التلاوة، تصح في الإجازة، وهذا لن ينخرم إلا عند المصباح، في إجازات المصباح عن شيخه أبي بكر الخياط أعتقد.

طالب: سؤال (21:22)

الشيخ: لا، المصباح أبو الكرم، في أبي الخياط الذي يقول أخبرني، لأن المصباح عندما حصل على الإجازة، أو لما أُعطي الإجازة، هي كانت إجازة حضور، كان عمره خمس سنوات، لأن أبا الخياط توفي وعمر أبي الكرم خمس سنوات، أو ست سنوات، فهو إجازة.

غير هذه الأسانيد احتمالية الأداء موجودة، طبعًا الجيل الذي بعد هذا هناك مشكلة ثانية، أو بعضهم يقول أنها مشكلة، وهي مسألة أسانيد الهذلي مع التي ذكرها الآن الدكتور عبد الرحمن الآن الذي هو أبو نصر، فـ[الكامل]كل الأسانيد الخاصة بالهذلي التي في [الكامل]عن طريق القهندزي يقول (أخبرني)، بينما تسعون بالمائة من أسانيد ابن الجزري التي يأخذها من [الكامل]، من الهذلي على أبي نصر، كلها يقول (وقرأ الهذلي على أبي نصر)، وهذا أشرنا إليه سابقًا، فأصبحت عندنا مشكلة، إذا أخذنا الذي في [الكامل]؛ فهو إسناد إجازة، وإذا أخذنا ما عند ابن الجزري؛ فهو إسناد تلاوة وإسناد أداء.

بالنسبة [للكامل]عالجناها، لأنه لا يعقل إن ابن الجزري يخطئ في أكثر من ثلاثين إسنادًا، يعني لو من مرة واحدة قال ابن الجزري الهذلي على (٢٢:٥٠)، يصبح مجالُ الغفلة والسهو وارد، لكن إن يكن في جُل الأسانيد، حتى يمكن إلى الآن إذا لم تخني الذاكرة، لم يمرّ معنا إلا إسنادين أو ثلاثة أسانيد التي يصرح فيها

ابن الجزري بأن الهذلي يقول (أخبرني أبو نصر)، وإلا جعل الأسانيد من بداية نافع إلى الآن، أسانيد الهذلي عن أبي نصر كلها في [النشر]كلها تلاوة.

فمعناه أن ابن الجزري أخذ هذه الأسانيد التي وصلت إليه من خلال هذه الكتب، وصلت إليه التلاوات بالأداء، كون أن أبا معشر ما سجلها في كتابه؛ ليست إشكالية، احتمال أن...، ولا نريد الكلام في الاحتماليات، لأن هذه مسائل علمية لا تُبنى على الاحتماليات والظنون، لكن الواقع يشهد على هذا، أن ليس هناك علماء التزموا بذكر كل مروياتهم في كتبهم، ابن الجزري نفسه قال إنه لم يتبع كل الصحيح، معناه أن عنده أسانيد لم يذكرها في [النشر].

الإمام الداني -رحمة الله عليه- في كتابه العظيم [الجامع] لما ذكر قال (هذه بعض أسانيدنا)، فعنده أسانيد لم يذكرها في [الجامع]، وعنده أسانيد لم يذكرها في جميع كتبه التي وصلت إلينا؛ [الجامع]، [المفردات]، [التيسير]، لكن وصلت إلى ابن الجزري بطريق الأداء.

[الكامل]، الهذلي عنده أسانيد ليست موجودة في [الكامل]، فمسألة أنه نريد أن نطبق هذا المنهج كله، أنت يا إمام ابن الجزري إما أنك تعطينا أسانيد كما هي موجودة في الكتب التي ذكرتها لنا، فنأخذ ونقبل، أو أن الأسانيد ليست موجودة في الكتب، حتى وإن أشرت أنها في الكتب، لا نأخذها.

المنهجية الدقيقة التي كثير من الناس لم ينتبه إليها، وعندما أقول كثير من الناس؛ لا أقصد الناس كلها، المقصود الذين كتبوا في [النشر]، أما قد يكون أُناس لم يكتبوا في [النشر]، أعطاهم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فهمًا [للنشر]أفضل من غيرهم، وهذا فضل الله يؤتيه من يشاء، نحن نتكلم على الموجود أمامنا، أما الذي يدرس [النشر]، وفتح الله عليه في [النشر]، لكنه لم ينشر علمه هذا؛ نحن لا نفتت عليه.

لكن نقول الدراسات التي وصلت، والتي انتشرت من خلال كتاب [النشر] لم ينتبهوا إلى جزئية معينة، وهذه الجزئية مطبَقة في [النشر]، وواضحة وضوح الشمس؛ إن الإمام ابن الجزري -رحمة الله عليه- يركب الأسانيد بعضها على بعض، وهذه قد تكون قنبلة بالنسبة لبعض أهل التحريرات، وسنذكر مثالًا، معناه أنه لما جاء الدليل على أن هذا النص أدائي، أن الإمام ابن الجزري -رحمة الله عليه- ثبت عنده قراءة النقاش على الأصم، ولهذا لما جاء يترجم له في [غاية النهاية]، قال...، حتى أنا نقلت نصه في ترجمة النقاش يقول (روى القراءة عرَضًا عن يوسف الأصم)، هذا النص واضح صريح أن الإمام ابن الجزري ثبت عنده أن النقاش عرض على الأصم، وهنا نلحظ.. حتى الذين حققوا كتاب [الغاية] لم أجدهم انتبهوا إليها، وهو أنه عادة الإمام بان الجزري في كتابه [الغاية] أنه يرمز إلى بعض الكتب التي استقى منها هذه الأسانيد.

طبعًا ابن الجزري يعتمد في [غاية النهاية] جل الاعتماد على أسانيد كتب القراءات، ولهذا يذكر...، تجد عنده أعلام فقط يقول فلان بن فلان قرأ على فلان، وقرأ عليه فلان، تأتي تحصل هؤلاء ليس لهم تراجم، في كتب التراجم لم يترجموا لها، لكنك إذا رجعت إلى كتب القراءات ستجد في السند أن هذا فلان قرأ عليه فلان، وقرأ هو على الشيخ الفلاني.

ما أريد أن أقوله أن الإمام ابن الجزري في [غاية النهاية] يذكر في كل ترجمة حتى في أثناء الترجمة عندما يذكر التلاميذ... يعني مثلًا هو الآن يترجم للنقاش، عادته لما يأتي للنقاش أول شيء يذكر لك الرموز الخاصة بالكتب التي موجودة فيها رواية النقاش، مثلًا: (ك) [للكفاية]، و(س) [للمستنير]، و(ت) [للتيسير]، و(ج) [للجامع]، و(م) [للمبهج]، أعتقد ذلك، فيذكر لك هذه الرموز والحروف الموجودة في [غاية النهاية]، هذه الحروف ما معناها؟ هذه الحروف رموز لكتب

هذه القراءات التي فيها الطرق والأسانيد الخاصة بهذا الشيخ الذي يُترجم له.

أثناء الترجمة عندما نأتي إلى تلميذ مثلًا من تلاميذ النقاش كمثال، مثلًا الإمام الزيدي، فيقول مثلًا في ترجمة النقاش (قرأ عليه أبو القاسم الزيدي)، فيذكر لك رمز للكتاب أو الكتابين الذي في أسانيده قراءة الزيدي على النقاش، هذا الكلام كله، وهذه المنهجية كلها عندما نأتي إلى ترجمة النقاش، نجد الإمام ابن الجزري قال (روى القراءة عرَضًا عنه يوسف الأصم)، ولم يذكر لك رمز أي كتاب من هذه الكتب.

يعني لو مثلًا قال (روى النقاش عرضًا)، أخذ القراءة عرضًا عن الأصم، ووضع لنا مثلًا (ت)؛ نقول ابن الجزري هذه القراءة قراءة النقاش على الأصم من كتاب المرموز به بالتاء، وهو [التيسير]، لو وضع (ج)؛ نقول هذا السند قراءة للنقاش على الأصم هو من كتاب [جامع البيان].

لكن لما جاء إلى هذه المعلومة؛ ما ذكر لنا ولا كتاب، وغاية النهاية...، يأتي واحد يقول لنا لا، أنا أنظر إلى القضية كلها سيان، نقول يا أخي ما هي المشكلة، النسيان يكون في نسخة، لكن كتاب موجود منه خمس نسخ، وموجود يعني محقق تحقيق علمي غير الطبعة التجارية، مسألة أنه نسي، مسألة أنه سهى، ما لها صلة، لكن الذي يهمنا أنه أثبت له القراءة عرضًا، ولم يسندها، أو ولم ينسبها إلى أي كتاب من كتب القراءات.

فمعناه أن هذا دليل على أن هذا الطريق قراءة النقاش على الأصم الموجودة في النشر وصلت إلى ابن الجزري من طريق الأداء، يأتي أحدهم يتساءل كيف طريق الأداء، وهو يقول لك (مِنْ تَلْخِيصِ أَبِي مَعْشَرٍ)؟

هذه الإشكالية عندما وجدناها متكررة، وكثيرة في النشر، لم نجد لها إلا حل واحد، أو حلين؛

١ . أن هذا الإسناد وصل إلى الإمام ابن الجزري بنفس الإسناد الذي قرأ به ابن الجزري كتاب [التلخيص]، فيكون مراد الشيخ ابن الجزري بـ (مِنْ تَلْخِيصِ أَبِي مَعْشَرٍ): لا يقصد من كتاب أبي معشر، وإنما يقصد من إسناد الذي قرأت به كتاب أبي معشر، فيكون الإمام ابن الجزري...، مثلًا نقول عن الشيخ ابن اللبان، نسيت الآن إسناده عن التلخيص إلى من؟ لكن لنفرض أنه عن ابن اللبان، الشيخ ابن الجزري عن ابن اللبان إلى أبي معشر، وقرأ بمضمون كتاب [التلخيص].

أيضًا نفس هذا الإسناد الذي أوصل ابن الجزري إلى كتاب التلخيص لأبي معشر، قرأ به بهذه الطرق الموجودة، وهذا تكرر معنا سابقًا، وسيتكرر معنا الآن إن شاء الله بعد قليل في كتاب [التجريد]، وتكون الصورة واضحة.

ما نريد أن نقوله أن هذه الطريق لا نأخذها من تلخيص أبي معشر، والآثار موجودة فيه، يعني غير موجودة فيه حسب شرط ابن الجزري وهو الأداء، لكن نعتبرها من الإسناد الذي أدى إلى ابن الجزري كتاب [التلخيص].

طبعًا هذا فهم لهذا العبد الضعيف حتى لا نُخَطّئ ابن الجزري، لأنه لا يمكن أن يكون خطأً، ولا يمكن أن يكون غفلةً وسهوًا، لأن الغفلة والسهو لا تتكرر، والإمام أي إمام إذا أجمعت الأمة على حفظه، ما الذي يميز بين الحافظ وغير الحافظ؟ هو كثرة الخطأ وقلة الخطأ، فهذه إذا لم نجد لها مخرجًا صحيحًا على شرط ابن الجزري، ونحن نقول أي دفاع عن ابن الجزري، أو أي تأويل أو تفسير لكلام ابن الجزري لابد أن يكون حسب قاعدة ابن الجزري.

فإذا لم نجد حلًا تساعدنا عليه عبارة ابن الجزري، أو يساعدنا عليه شرط ابن الجزري؛ تلك الساعة نقول أخطأ، لكن لو رأينا كلامه، فإنما سنجد فيه حلًا لكثير من هذه المشكلات التي أظهرها بعض الباحثين، والحق ليس معهم فيها، بل الحق مع ابن الجزري

طالب: سؤال يمكن أن نقول أن أبن الجزري استدرك على أبي معشر في إسناده؟

الشيخ: ابن الجزري لم يقل ذلك، ابن الجزري حسب علمي لم يستدرك بمعنى الاستدراك إلا على [الكامل]، لأن ابن الجزري نفسه، وهو امتداد لأبي العلاء، الإمام الهذلي الذي في [الكامل] لم يضبط، ليس مسألة الضبط، يعني لم ينقح أسانيده، فلهذا دخله الوهم، فهذه الأسانيد التي تخالف الكامل عند ابن الجزري، نحن نعتبرها أنها إما من تصحيحات أبي العلاء، أو إنها من تصحيحات الإمام ابن الجزري، أو إنها وصلت إلى ابن الجزري من طريق الأداء.

وكما قلنا الإمام ابن الجزري عندما جاء يتكلم على كتاب [الإشارة] للعراقي، قال أن الهذلي قرأ عليه، بينما في [الكامل] الهذلي يروي عن العراقي بواسطة، صرحت هنا بأنه...، وذكرنا ساعتها أن كلام ابن الجزري السن يحتمله، والزمن يحتمله، والإمام الهذلي -رحمة الله عليه- عاش في المنطقة التي عاش فيها الإمام العراقي، من الأدلة القوية في ذلك، الفترة التي عاش فيها الإمام الهذلي في المشرق، وهي خمسة وعشرون عامًا، هذه الخمسة وعشرون عامًا عاش فيها في المنطقة التي فيها الإمام العراقي سواء كانوا في العراق، أو في نيسابور، هذه كلها منطقة واحدة، العراق ونيسابور، وسمرقند، وطشقند، هذه كلها منطقة واحدة.

يعني في ذلك الزمن العراق وهذه كلها عبارة عن طريق واحد، خمسة وعشرون عامًا، والإمام الهذلي خرج من الجزائر من (بسكرة)، من الجزائر إلى المشرق لماذا؟ قال (للُقيّ الشيوخ)، فيكون الإمام العراقي، وهو إمام في عصره في ذلك الوقت إمام مشهور وكبير، فيجلس معه خمسة وعشرون عامًا، وما يذهب إليه؟ أخذ من الجزائر إلى العراق، ولا يذهب؟ لو أن التاريخ يقول أنه مثلًا جلس عامًا واحدة يعني بين وصول الهذلي إلى هذه المنطقة، ووفاة العراقي سنة واحدة،

نقول هذا احتمال أنه ما قابلهم، لكن إنه يكون جلس معه خمسة وعشرون عامـًا، ربع قرن، وابن الجزري ثبت عنده، ابن الجزري لا يقول حقائق من باب الظن، فمعناه أنه ثبت عنده.

وثاني شيء في المسألة يا إخوان، مسألة التسرّع إلى اتهام الشيوخ والمؤلفين بالوهم والغفلة والسهو، المشكلة أن كل واحد يأتي يقول لك (لعله سهى)، أنا أقول لك العله لم يسهُ، يعني لو القضية قضية لعله، من وجهة نظرك أنه لعله سهلة، أنا أقول لك لعله لم يسهُ.

والطامة الكبرى يأتي يقول لك ما هو معصوم، أنا كتبت تغريدة من يومين، أو ثلاثة أيام، هي كانت مناقشة من بعض الزملاء، يقول ابن الجزري ليس معصومًا، فهل أنت معصوم؟ فكون ابن الجزري لم يخطئ في النشر؛ نعتبره معصومًا، هل شرط عدم العصمة يُشترط فيها ألا يخطئ في الكتاب، هو قد يكتب هذا الكتاب الصحيح مائة في المائة، هل هذا الكتاب الصحيح مائة في المائة ينقله إلى درجة العصمة، هذا كلام غير صحيح، أنت تقول لي عالم أخطأ، أنا أقول لك أنه ما أخطأ، أعطني الدليل على أنه أخطأ، أنا أعطيك الدليل على أنه لم يخطئ.

مسألة أنه ليس معصومًا، ليست هي نقاشنا، نحن لا نتناقش في العصمة، العصمة لم يكتبها الله -تعالى- إلا للنبي ﷺ، تأتي وتقول لي ليس معصومًا؛ هذا كلام غير صحيح، يعني هذا ليس كلام نقاش حتى لا يُناقش، يعني مضيعة للوقت، أخطأ أعطني الدليل على أنه أخطأ، كما أنك استنتجت هذا كلام ابن الجزري خطأ، إذن اترك المجال لغيرك لأنه يستنتج ويستدل على عدم خطئه.

هذه هي القضية، وهذا هو الميزان الحقيقي، ليس الميزان الحقيقي الترهيب والترغيب، الترهيب والترغيب هذا في طاعة الله ومعصية الله، نرغب فيما عند الله، ونرهب ونخاف من الله عَزَّوَجَلَّ، ولا نتكلم في القرآن، ولا نتكلم في السنة، نحن

نتكلم في جهد بشري قابل للعقل، لا تقل "معصوما وغير معصوم"، فالشيخ يقول لعله استدراك لابن الجزري، ابن الجزري لم يقل إنه استدراك، هذه منهجية إن تلاحظونها، ونحن إن شاء الله نحاول أنها كلما تمر معنا ننتبه إليها.

هذه المنهجية الدقيقة عند ابن الجزري خذوها قاعدة دائمًا إلى الآن لم تنخرم، حتى لا أكون جازمًا، يعني إلى الآن لا أتذكر أنها انخرمت القاعدة التي سأقولها، ابن الجزري الإسناد الأول الذي يذكره، هذا الإسناد ينتهي بالاتصال ليس فيه أي مشكلة.

مثلًا الآن طريق ابن بابش مثلًا عن المصباح، هذا الطريق المصباح هذا، أو أول طريق لابد أن يكون سليمًا، الأسانيد التالية قد تكون الثاني، قد تكون الثالث، قد تكون العاشر، هذه هي التي فيها هذه الملحوظات، التي ابن الجزري لم يكملها، أو إنها مخالفة للكتاب الذي ذكره، أو الكتاب المصدر.

إذا انتبهنا لهذه القضية، نستطيع أن نعيد دراسة أسانيد ابن الجزري، ونستطيع أن نتفهم منهجية ابن الجزري أكثر، أما أننا نعامل ابن الجزري، أو يعامَل كتابه [النشر] على أنه فقد هذه الآنية، هذه القضية الآن التي عند تلخيص أبي معشر، متكررة، تكررت معنا، مثلًا في [التجريد] في هذا الدرس، لا أريد أن أحرقها، لكن عندما نصل إليها ننتبه إليها، وترى الإشكالية عند ابن الجزري في هذه الأسانيد، عند العبد الضعيف ليست إشكالية، لكن عند غيره هي إشكالية موجودة في عدة كتب، تلخيص أبي معشر لما مرّ معنا هناك في رواية قالون، في طريق قالون في إحدى الطرق أنه قال من [التلخيص]، وليس من [التلخيص]، وليس أحيانًا من [الجامع] أيضًا، وأحيانًا يكون ليس في [التلخيص]، لكنه من [الجامع].

و [المستنير] سيأتي معنا الآن، لكن [المستنير] نادرًا، طبعًا [الكامل] الإشكالية الخاصة به واضحة، المصباح يذكر أسانيد، نفس الإسناد يكون في

المصباح، لكن أخيرا يتغير، فنقول هذا الطريق الذي في النشر ليس هو نفس الطريق الموجود في المصباح، وليس كل الطرق، يعني ليس كل طرق ابن الجزري عند النشر في التلخيص بهذا، أو في المصباح بهذا، لا، هذه طرق معينة، وهذه الطريقة التي فيها هذا الملحَظ لو لاحظنا أنها ليست هي الطريقة الأساسية.

المهم..الذي يهمنا في هذا الآن هو أنه النقاش عن الأصم في [النشر] طريقٌ أدائي، لو اعتبرنا أنه من الكتاب [التلخيص]؛ فهو ليس طريقا أدائيا، فهو طريق إجازة، لكن ابن الجزري نص على أن الطرق التي يذكرها هو من طريق الأداء، كيف نحل، كيف يقول لك أنها من تلخيص أبي معشر، ويقول لك أنا سأذكر لك الطريق الأدائي، ثم يأتي من الطريق الأدائي، كيف نحل هذا؟ نقول نحل على إنه يقصد الإسناد، أن هذا الطريق النقاش أبي معشر، عن القاسم الزيدي، عن النقاش، عن الأصم، ابن الجزري روى هذا الطريق بالإسناد الذي روى به كتاب [التلخيص].

ليس مقصد ابن الجزري أن هذا الطريق هو في تلخيص أبي معشر، إذا حللناه بهذا الاحتمال، أو بهذه القضية؛ تتضح معنا سهولة ومنهجية ابن الجزري في الأسانيد.

طالب: سؤال (٤٣:٢٥)

الشيخ: عرضـًا..في [الغاية] دليل جدي على أن هذا الإسناد أدائي، ولم يذكر من أي كتاب، لأنه فعلًا لما تأتي إلى النقاش في [التلخيص] لا تحصل (عرضًا)، تأتي عنده في [الجامع] لا تحصلها (عرضًا)، فهي ثبتت لابن الجزري، ولهذا نحن نقول هذه هي عظمة هذا الإمام، أنه هو الذي انتهى به علم الرواية، ليس هناك بعد ابن الجزري راوٍ، من يوم أن انتقل الإمام ابن الجزري –رحمه الله عليه، بل حتى في

حياته، الأسانيد التي وصلتنا لم تصلنا إلا عن طريق ابن الجزري، فهو إمام الرواية، ليس هناك راوٍ للقراءات بعد ابن الجزري، فالله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ ختم به الرواية، فهذه الأسانيد موجودة في عصره، يعني ابن الجزري جلس ٣٥ سنة بعد كتابة النشر، ابن الجزري ألم يكن له منافسون؟ شيوخه الذين تصدَّر عليهم ألم ينتقدوه فيه؟

وذلك الزمن زمن علم، وزمن أن الواحد عندما يؤلف كتاب؛ الأقران يحبون أن يبينوا خطأه، وهذا شيء طبيعي، هل هناك من طعن في هذه الأسانيد؟ لا يوجد، وهل هؤلاء الذين في هذا الزمن، يعني نحن الآن في زماننا هذا، يعني قوتنا العلمية والبحثية مثل أولئك العلماء؟ غير صحيح، فمعناه أن هذه الأسانيد الخاصة بابن الجزري، أولًا هو مقتنع بها، وصحيحة عنده بمنهجيته، سواء عرفناها، أو لم نعرفها.

أما معاملة ومحاكمة ابن الجزري؛ ابن الجزري لا تصح محاكمته أساسًا، لأنه لا يحاكمه إلا من كان صاحب رواية، وصاحب الرواية للعدل، من خمسمائة سنة، أو ستمائة سنة، صاحب الرواية للعدل، ما فيه رواية، يعني لايوجد إمام راوٍ، ابن الجزري هو الراوي، وهذه مروياته، فمن طعن فيها، ومن حذف منها، ومن زاد عليها؛ فهو -كلمة بسيطة- تعدٍّ على ابن الجزري.

لا يلزمنا، ولا يمكن لنا أن نقبل لا نحن ولا العلماء الذين بيننا وبين ابن الجزري خمسمائة سنة، أو ستمائة سنة، لا يُعلم أن هناك عالمًا حذف من أسانيد ابن الجزري، أو زاد في أسانيد ابن الجزري، أو قال لك هذا الإسناد لا يُقرأ به، أو هذا الطريق لا يُقرأ به، لأن ابن الجزري حتى في الظاهر، لا أقول لك في الأشياء الدقيقة في النشر، حتى في الظاهر ابن الجزري بانيها على مسألتين:

- على النص.

- والأداء.

فكونك أنك تأخذ بالنص، وتنفي الأداء؛ هذا تعدٍ على ابن الجزري، وكونك تأخذ الأداء وتعدِل النص؛ هذا تعد على ابن الجزري، لو أخذتهما الاثنين؛ تستفيد، وهذا الكلام لأصحاب التحريرات، وللمجتهدين في طرق [النشر]، طرق [النشر] طبعت كما هي، وجدت لها مخرجا؛ كان بها، لم تجد لها مخرجا؛ اجتهاد لن يجعله اجتهادًا مقبولًا عند الأمة، طبعًا عند المحققين، أما العامة ما لهم علاقة به، لأن هذا كلام في التخصص، ولهذا هذه المحاضرات سواء التي يقوم بها العبد الضعيف، أو غيره من المشايخ إنما هي لتبصير الناس بقيمة هذا الكتاب.

كتاب مهجور، الحق يقال [النشر] كتاب مهجور، أو ظَلّ زمنًا مهجورًا، بعد الشيخ المتولي -رحمه الله عليه- كما قلت، المشايخ ليس عندهم اهتمام بابن الجزري، حتى أصحاب التحريرات ليس عندهم اهتمام بابن الجزري، أصحاب التحريرات اعتمدوا على تحريرات الشيخ الإزميري -رحمه الله عليه، وعلى الشيخ المتولى رحمه الله عليه فقط، وبعد ذلك على قول الذين يقولون بالصلاة على النبي ﷺ، ونختم بها بالصلاة على النبي ﷺ.

(حديث جانبي ٤٨:٢٠) نستكمل صفحة أخرى وننتهي..

«وطريق ابن خليع من غاية ابن مهران، قرأ بها على أبي الحسن علي بن محمد بن جعفر بن أحمد بن خليع ببغداد، وقرأ بها ابن خليع والنقاش وابن بابش وابن عصام والمطوعي والبغدادي ستتهم على أبي بكر يوسف بن يعقوب بن الحسين الواسطي المعروف بالأصم».

لاحظ الشيخ يقول وقرأ فلان وفلان، والنقاش، وفلان وفلان على من؟ على الأصم.

«**فهذه اثنتا عشرة طريقا للأصم. طريق القافلائي**»، طبعًا القافلاني نسبة إلى حرفة عجيبة، ورأيت في كتاب الشيخ أيمن إلى حرفة عجمية، فما أدري هل التصحيف عنده أم عندي، لا أدري، لكن المصدر الذي نقلته منه (إلى حرفة عجيبة)، بالباء، يعني من العجب، وعند الشيخ أيمن الله يحفظه (نسبة إلى حرفة عجمية).

المهم سمعت (٤٩:٣٠) يقول (هي اسم لمن يشتري السفن الكبار المنحدرة من الموصل، والمصعدة من البصرة، ويكسرها ويبيع خشبها، وقيرها، وقفلها، والقفل الحديد الذي فيها، يقال لمن يفعل هذه الصنعة القافلائي)، يعني "تشليح السفن"، الآن نطلق عليه تفكيك السيارات، تفكك السيارة، وماذا تبيع؟ فهي هذا تفكيك السفن.

طالب:....

الشيخ: هو (٥٠:٠٠)، لكن بلهجة المدينة "تشليح".

نستكمل ولا نتطرق لأحاديث جانبية حتى لا نطيل على من يتابعنا عبر الفيديو..

وذكر ابن شريح أنهم قالوا فيه أيضًا (الباقلاني) بالباء والقاف، ولم يترجم المؤلف له، المهم انتهينا، والذي ذكرنا كلمة القافلاني هذا هو مصدرها.

«**وهي الثانية عن شعيب من التيسير والشاطبية، قرأ بها الداني على فارس، ومن التجريد والتلخيص**»؛ الذي هو تلخيص ابن بليمة.

«**قرأ بها ابن الفحام وابن بليمة على عبد الباقي بن فارس، وقرأ على أبيه فارس، ومن كتاب العنوان قرأ بها أبو طاهر على عبد الجبار الطرسوسي، ومن المجتبي للطرسوسي المذكور، ومن كتاب الكافي قرأ بها ابن شريح ومن روضة**

المعدل، وقرآ بها على ابن نفيس، وقرأ بها فارس والطرسوسي وابن نفيس على أحمد السامري، وقرأ بها على أحمد بن يوسف القافلائي، فهذه ثمان طرق للقافلائي»

نرجع إلى كتاب التجريد، التجريد الشيخ يقول من التجريد قرأ بها ابن الفحام على عبد الباقي بن فارس، وقرأ بها على أبيه فارس، ثم يقول وقرأ بها فارس على السامري، هذه الطريق من هذه الطريقة المذكورة في [النشر] ليست في التجريد، يعني ليس في التجريد قراءة ابن الفحام على عبد الباقي بن فارس، وقراءة عبد الباقي بن فارس على أبيه فارس، وقراءة فارس على السامري، ليست فيه.

كيف تأتي وتتساءل أن الشيخ الإمام ابن الجزري يقول لنا إن هذا الطريق في التجريد؟ لو لاحظتم معنا، بالذات في التجريد الشيخ ابن الجزري، طبعًا كلمة مهمة بعض الشيء، ابن الجزري، وربما نكون ذكرناها سابقًا، الإمام ابن الجزري رحمة الله عليه عنده اهتمام خاص بكتاب [التجريد]، حتى إنه قال فيه عبارة لا أتذكر أن ابن الجزري قالها في أي كتاب من كتب القراءات، يعني عبارة عن كتاب [التجريد] إنه من أصعب، كلمة هذا معناها أنها من أصعب، من أشكل كتب القراءات، يعني من أصعب كتب القراءات.

ولهذا إذا قرأت في التجريد حقيقةً تجد مصداقية كلام ابن الجزري، ولهذا أنا أظن، والله أعلم، أن الإمام ابن الجزري -رحمة الله عليه، طبعًا هو ألّف كتاب اسمه [التقييد بين القصيد والتجريد]، أما في حل مشكلات [التجريد]، هو ذكرها في [الغاية]، لا أعتقد أنه ذكرها في [النشر]، لكن ذكرها في الغاية، وذكر أنه ألّف رسالة، أو ألف كتابا في حل غوامض هذا الكتاب.

يغلب على الظن، والله أعلم، طبعًا الكتاب مفقود لا ندري عنه شيء، الشيخ

ابن الجزري ألفّ كتابًا، وسماه [التقييد في الخلف بين كذا والتجريد]، أعتقد [بين الشاطبية والتجريد]، المهم في هذا الكتاب الشيخ يقول أنه حلّ فيه مشكلات كتاب [التجريد]، لأنه يقول هو من أشكل كتب القراءات، يعني أكثرها إشكالًا ومشكلة إلى غير ذلك.

يغلب على الظن، والله أعلم أن هذه الرسالة، أو هذا الكتاب مبثوثٌ في [النشر]، لأن فيه ابن الجزري لما...، وانتبهوا لها، وهذا الكلام أقوله لمن يسمعني من المهتمين بالقراءات وهو أيضًا بحثٌ يحتاج أن أحدًا يكتب فيه، أنك تستخرج...، نحن إذا جاءت فكرة بحث نذكرها، والله العبد الضعيف لست نشيطًا للتأليف، ولا للدراسة، فنكتفي أن الوقت يأخذ جهد في هذا، لكن هذه فكرة بحث، وهي عن تجربة، أو تُراجع، الفكرة ما هي مبدأئيًا؟ أننا نستخرج كل ما ذكره ابن الجزري من [التجريد]، يعني أي شيء ابن الجزري يقول (في التجريد)، أو (ذكر في التجريد) خرّجها، اجعلها كتاب، استملها.

يعني اسْتَنْ، ما يذكره ابن الجزري عن كتاب [التجريد]، استنه، هذه الخطوة الأولى الذي هو جمع المادة العلمية، بعد ذلك قم بعرض هذه المنقولات التي نقلها ابن الجزري عن [التجريد]، وللمعلومية هي لم تكن معلومات بالنص، لأن ابن الجزري، وهذه إن شاء الله عندما يأتي مكانها سنشرحها إن شاء الله.

ابن الجزري عنده فلسفة في النصوص، ينقل النص، ويدمج بين كلماته كلمات معتَرَضة من عنده، فلما تُخرج أو تستن كلام ابن الجزري عن [التجريد] في كل مسألة، وترجع إلى [التجريد]؛ سترى ما هو الذي أضافه ابن الجزري على [التجريد]، هذه النقطة الأولى سهلة، هذا ليس عندنا إشكالية فيه، لكنك ستفاجأ وستجد أن كلام ابن الجزري عن [التجريد] إذا لم تتمعن فيه وتنتبه إليه، أي إذا نظرت إليه بنظرة اهتمام، أو إذا استوقفك هذا الخلاف الذي ينسبه ابن الجزري

إلى [التجريد]، وهو ليس في [التجريد]، ويستوقفك وتقول كيف هذا، ماذا يقصده ابن الجزري، أنت تقول هو في التجريد، وعند ما نأتي [للتجريد]، أشعر أن الكلام يختلف عن [التجريد].

إذن لا تتهم ابن الجزري، اتهم فهمك، ركِّز في هذا الكلام، وستجد أن الإمام ابن الجزري (يفصص) لك هذه الكلمات الغامضة المتداخلة في كلام [التجريد]، ستجده يفصصها لك، فهذا بحث جيد جدًا، وحقيقة يصلح لمن على رتبة الأستاذية، لأنه يحتاج إلى صبر، وتعامُل وإطلاق على كتاب [النشر].

المهم هذا السند ليس في [التجريد]، قراءة ابن الفحام على عبد الباقي على فارس على السامرّي، هذا الكلام غير موجود، لو رجعنا إلى صفحة ٣٣٦ لمن عنده الطبعة الخاصة بالمجمع، التي هي في قراءة الدوري، وذكرناها سابقًا، لاحظ معي الشيخ يقول (السامري لمن قرأه الداني على فارس)، جيد؟ ومن كتابي [التجريد والتلخيص] نفس الشيء، هناك فارس من الداني، وهنا [التجريد والتلخيص] (قرأ بها ابن الفحام ما يدل على عبد الباقي بن فارس، وقرأ بها على أبيه فارس) ثم ماذا يقول؟ (وقرأ فارس على أحمد السامرّي).

نحن ذكرنا سابقًا أن هذا الطريق غير موجود في [التجريد]، نذهب لصفحة ٣٤٦ (طريق أبي الفتح فارس) في رواية السوسي، أول طريق في رواية السوسي: (طريق أبي الفتح فارس في رواية السوسي من كتاب [الشاطبية]، قرأ بها الداني على أبي الفتح، ومن طريقي صاحب [التجريد والتلخيص] ابن بليمة على عبد الباقي، وعبد الباقي على أبيه)، ثم يقول لنا: (وأبوه فارس على) من هو؟ (على أبي أحمد السامري).

يوجد كم إسناد الآن؟ إسنادان، وهنا كم إسناد؟ هذا الثالث، هذه الأسانيد ليست موجودة في [التجريد]، فكيف أنت يا ابن الجزري تقول لنا إنها من

التجريد؟ واحدة من اثنين:

- إما إنه وصلته بطريق الأداء، وهذا هو الظن، فيكون هذا الإسناد قراءة [التجريد] على عبد الباقي على فارس على السامري، يكون ابن الفحام لم يضعها في كتابه، وهذه قلنا ما هي مشكلة، كما قلنا سابقًا لم يشترط أحدٌ من العلماء الذين وقفنا على كتبهم أنهم يذكرون كل أسانيدهم.

الإمام أبو العزّ عنده كتابان: [الإرشاد]، و [الكفاية]، هناك أسانيد لأبي العز لم يضعها أبو العز لا في [الإرشاد]، ولا في [الكفاية]، ونجد هذه الأسانيد، أو بعضها نجدها في [غاية الاختصار].

أبو العلاء تلميذٌ لأبي العزّ، ونقل عنه، وقرأ عليه، وأسند عنه، هناك أسانيد قراءات أو طرق عند أبي العلاء في [غاية الاختصار] يقول (قرأت بها على أبي العز)، تأتي تبحث في الكتابيْن؛ لا تجدها، وسيأتي هذا، فمعناه أن هذه القضية ليست قضية ذات أهمية عند العلماء، العلماء يؤلفون كتبهم من خلال مروياتهم، ويختارون المرويات، لكن ليس معنى هذا أنه ما لم يذكروه في كتبهم أنه لا وجود له، هذا احتمال أن قراءة ابن الفحام على عبد الباقي على فارس على السامري، احتمال أن صاحب [التجريد] لم يجعله في كتابه، ويكون وصل إلى ابن الجزري من طريق الأداء، هذا احتمال، وهذا الذي تميل إليه النفس، لأنه قال بطريق الأداء.

- هناك احتمال أكاديمي، يعني لا أميل إليه، لكن الباحث يجب أن يأخذه في الأعتبار، وهو إلى الآن هذه الأسانيد التي ليست موجودة في [التجريد]، هي واضحة أنها عن طريق عبد الباقي عن فارس عن السامري، ونلاحظ أنها دائمًا تأتي عقب إسناد الداني، لأننا قلنا إسناد الداني هو عن فارس مباشرةً، يعني هذه أليست مكان لأن الواحد يقف عندها؟ أليست هذه تجعلنا نقف قليلًا ونقول هل هذه منهجية عند ابن الجزري؟ ما معنى أنك عندما تأتي طريقا عن فارس عن السامري

من كتاب [التجريد والتلخيص]، ما معنى أنك لا تحضره إلا بعد أن تحضره عن طريق الداني، ما معنى أنك تقول إنه في [التجريد]، وهو ليس في [التجريد].

لو تكررت مرة، نقول مرة جيد، مرتين جيد، لكن ثلاث مرات، أربع مرات؛ معناه أنه شيء مقصود، إما أنها طريق أدائي، وهذا الأوضح، أو إن ابن الجزري عندما يذكر هذا الطريق إنما يذكره من باب المتابعات والشواهد، ويكون الأصل عنده طريق الداني، فتكون الصنعة الحديثية تؤثر عليها هنا.

طبعًا هذا هو توجيه علمي، لكن هل هو مراد ابن الجزري؟ الله أعلم، لكن الذي حسب كلام ابن الجزري أنه وصل إليه بالأداء، فيكون طريقا أدائيا، وإن نسبه ابن الجزري [للتجريد]؛ فيكون قصده أنه وصل إليه بالسند الذي قرأ به كتاب التجريد.

بهذه الطريقة نستطيع أن نحل هذه المشكلة والله أعلم، الطريق الأخيرة ثلاثة أسطر ونقف..

«طريق المثلثي»، وما عرفت المثلثي ينسب الى ماذا !

«طريق المثلثي، وهي الثالثة عن شعيب من كتابي أبي منصور بن خيرون، ومن مصباح أبي الكرم قرأ بها على عبد السيد بن عتاب، وقرأ بها على القاضي أبي العلاء الواسطي، وقرأ بها على أبي علي أحمد بن علي بن البصري الواسطي، وبالإسناد المتقدم» نقف عليه إن شاء الله.

۞

الدرس السابع والعشرون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، مساكم الله جميعًا بكل خير، ونبدأ -إن شاء الله- بمحاضرة هذا الأسبوع -إن شاء الله-.

وكنا وقفنا عند قول المؤلف -رحمه الله عليه-: (وَبِالْإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ)

طبعًا نحن نقرأ في كتاب [النشر في رواية شعبة عن عاصم] وانتهينا من طريق المثلثي، واليوم نبدأ بتكملة كلام الشيخ -رحمه الله عليه-.

قال الإمام الجزري -رحمه الله عليه-: (وَبِالْإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ إِلَى سِبْطِ الْخَيَّاطِ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْمَعَالِي ثَابِتِ بْنِ بُنْدَارٍ، وَمِنَ الْمِصْبَاحِ لِأَبِي الْكَرَمِ قَرَأَ بِهَا عَلَى عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَتَّابٍ وَثَابِتِ بْنِ بُنْدَارٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَرَجِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ الْمُفَسِّرِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْقَاضِي أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْعَرِيفِ الْجَامِدِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ الْبَصْرِيِّ الْجَامِدِيُّ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدٍ الضَّرِيرِ الْمَعْرُوفِ بِالْمُثَلَّثِيِّ، فَهَذِهِ سِتُّ طُرُقٍ لِلْمُثَلَّثِيِّ).

طبعًا المؤلف هنا -رحمه الله عليه- يقول: (وَبِالْإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ إِلَى سِبْطِ الْخَيَّاطِ) ما المقصود وبالإسناد المتقدم إلى سبط الخياط؟

حقيقة ونحن قلنا دائمًا في هذه المحاضرات نحاول أن إذا وجدنا من نرى أنه

حرف أو فهم كلام ابن الجزري على غير ما هو واضح من حقنا أن نتناقش معه وفيه، وليس هناك مما وقفت عليه اهتم بالنشر وأسانيد النشر غير كتاب الدكتور أيمن، أو كتابي الدكتور أيمن سويد –حفظه الله– في تحقيقه على النشر وفي كتابه [السلاسل الذهبية]، ولو وجدنا غير هذين الكتابين ممن تعرض للنشر وأسانيد النشر لتناقشنا معه لكن غير موجود.

طبعًا هذا أجيب به بعض الإخوان الذين أرسلوا بعض الرسائل عن هذا الموضوع، وأضرب لهم مثالًا بهذه القضية التي عندنا اليوم، الشيخ يقول –ابن الجزري–: (وَبِالْإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ إِلَى سِبْطِ الْخَيَّاطِ)، الدكتور أيمن في كتابه [السلاسل الذهبية] قال: إنه هذا الإسناد طبعًا هو لم يذكر أنه من أي كتاب في كتاب [السلاسل الذهبية] هو عمل مشجرات هذه المشجرات جعلها من قراءة ابن الجزري على شيخه البغدادي وابن الجندي، وطبعًا قراءة ابن الجزري على ابن الجندي إلى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [النحل:٩٠].

فالسلاسل الذهبية جعلت هذا الإسناد المتقدم لابن الجزري عن شيخيه ابن البغدادي وابن الجندي، وكلاهما عن شيخهما الصايغ، والصايغ عن كمال فارس بن إبراهيم، وفارس بن إبراهيم عن الكندي، والكندي عن سبط الخياط، وسبط الخياط عن ثابت، وبقية السند الموجود في النشر.

طبعًا هذا الكلام في السلاسل الذهبية، العجب إنه في تحقيق النشر في تعليقه على كتاب النشر أو في تحقيقه على كتاب النشر، تحقيق الدكتور أيمن عندما جاء على هذه القضية، أو جاء على هذه العبارة قال جعل هذا الإسناد.

أولًا نقول نذكر الشيخ يقول: "وبالإسناد المتقدم قال: هذا الإسناد في الفقرتين ٢٨٤ و٢٨٦ تحقيق الكلام الدكتور أيمن في تحقيقه للنشر عند قول ابن الجزري: (وَبِالْإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ إِلَى سِبْطِ الْخَيَّاطِ) هذا الإسناد في الفقرتين رقم ٢٨٤ و٢٨٦.

رجعنا إلى الفقرتين المذكورتين ٢٨٤ و٢٨٦، أما الفقرة ٢٨٤ فهو إسناد قراءة ابن الجزري القرآن بمضمن كتاب [المستنير] من قراءة سبط الخياط على ابن سوار.

وضحت؟ نحن الآن نذكر كلام الدكتور، الفقرة ٢٨٤ لما رجعنا إليها هي إسناد ابن الجزري إلى كتاب [المستنير بقراءة القرآن المضمن] طبعًا إسناد ابن الجزري إلى كتاب المستنير لابن سوار هو يمر على سبط الخياط من قراءته على ابن سوار.

وفي الفقرة الأخرى التي هي ٢٨٦ هو إسناد كتاب [المُبهج] لسبط الخياط، يعني إسناد ابن الجزري القرآن بمُضمن كتاب [المُبهج]، هل هذا صحيح؟

طبعًا لا يمكن الآن عندما يأتي إنسان على هذا التعليق عنده بالإسناد المتقدم إلى سبط الخياط، وينظر إلى الفقرتين، سيعلم أن مقصود ابن الجزري بالإسناد المتقدم هو الإسناد الذي في كتاب بسنده إلى كتاب المستنير وبسنده إلى كتاب سبط الخياط، هذا لا يمكن أن يصح، ولا يمكن أن يكون صوابًا هذا خطأ لا شك فيه، بل هو غلط فاحش.

لماذا؟ لأن هذا السند إلى سبط الخياط هو من قراءة سبط الخياط نفسه على أبي المعالي ثابت بن بندار، فكيف تأتينا بسند لابن الجزري الذي يوصل سبط الخياط إلى ابن سوار؟ وضحت الإشكالية؟

عندما يقول الدكتور إن هذا الإسناد في الفقرة رقم ٢٨٤، الفقرة ٢٨٤ هي سند لكتاب [المستنير] وكتاب [المستنير] هو من قراءة السبط على مؤلف المستنير، سيكون السبط قرأ على ابن سوار.

ابن الجزري هنا لا يقول لك إن السبط على ابن سوار، يقول من قراءة السبط

على ثابت بن بندار، إذًا معناه ليس هو السند، إذًا ليس هو مقصود ابن الجزري بالإسناد المتقدم.

السند الثاني أو الفقرة الثانية في صفحة ٢٨٦ أيضًا لا يمكن أن تكون صحيحة؛ لأن ٢٨٦ هي سند ابن الجزري لكتاب المبهج، ومعلوم أن كتاب المبهج كل الروايات التي فيه ليست من قراءة السبط على ثابت بن بندار، وإنما هي من قراءة السبط يعني خصصه بقراءته على شيخه أبي الفضل الشريف العباسي.

فعندما نقول إن هذا الإسناد المتقدم المقصود به السند الخاص بالكتاب المُبهج، معناه أن هذا السند من قراءة السبط على الشريف بن فضل، وابن الجزري هنا يقول لك: من قراءة السبط على ابن بندار.

إذًا لا يمكن أن يكون هذا التعليق صحيحا، هل هو سهوٌ هل هو غفلة هل هو خطأ، الله أعلم لكن العبد الضعيف لم تظهر له هذه المنهجية، فلا يمكن أن يكون مقصود ابن الجزري في قوله: (وَبِالْإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ إِلَى سِبْطِ الْخَيَّاطِ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْمَعَالِي ثَابِتِ بْنِ بُنْدَارٍ) لا يمكن أن يكون هو السند في الفقرتين المذكورتين عند الدكتور.

إذًا ما الحل؟ ما هو كلام و مقصود ابن الجزري؟ الله أعلم الذي يظهر هو أن المقصود بالإسناد المتقدم لو لاحظنا هذا الإسناد و هو إسناد ابن الجزري عن سبط الخياط عن ثابت بن بندار، عن أبي الفرج عمر، أبي الفتح فرج بن عمر، هذا الإسناد تكرر إلى الآن مرتين، أو ثلاث مرات.

مرة في رواية أعتقد قالون، دعونا نفتح صفحة ٣١٠، **الثانية**: طريق صالح بن محمد من ثلاث طرق، ثابت بن بندار، يعني طريق ثابت بن بندار، من طريق ابن الطبري وسبط الخياط من كتاب [الكفاية] له، قرأ بها أبو اليمن الكندي عليهما،

وقرأ –ابن الطبري وسبط الخياط– على ثابت بن بندار.

ومن ثم؟ هذا في رواية قنبل في إسناد رواية قنبل، صفحة ٣١٠، وسنجد ثابت يقرأ في هذا الطريق على أبي الفتح فرج، هذه إسناد.

في صفحة ٣١٢ أيضًا نجد هذا الإسناد سبط الخياط على ثابت بن بندار، وإن كان ليس عن ابن الفرج، لكن الذي أريد أن أصل إليه، أن هذا الإسناد عن سبط الخياط عن ثابت بن بندار، عند ابن الجزري هو من كتاب [الكفاية في القراءات الست] إلى الآن يعني الإسناد المتقدم، ومر معنا في مرة ثالثة لكن نسيت الآن أسجلها، لكن سنرجع إليها نتأكد منها.

إذًا هذا الإسناد المتقدم على سبط الخياط على ثابت بن بندار عند ابن الجزري لا يكون إلا من طريق كتاب [الكفاية في القراءات الست].

هل معنى الكلام هذا الذي أقوله إن هذا الإسناد إسناد سبط الخياط عن ثابت بن بندار هو من كتاب الكفاية الست، هل هذا الكلام نقصد به إن هذه الطريق المذكورة هنا سبط الخياط على ثابت بن بندار على أبي الفتح فرج على الجامدي هل هو من طريق كتاب الكفاية في القراءات الست؟ أقول لا، لا نجزم بذلك بل غير صحيح!

لماذا غير صحيح، ومع أن هذا الإسناد ابن الجزري عن السبط عن ثابت عن ابن الفرج موجود في الكفاية، لكنه ليس موجود في رواية شعبة، [الكفاية في القراءات الست] ليس فيها رواية شعبة...

عفوًا، ليس فيها رواية شعبة من طريق الصريفيني وإنما فيها من طريق العُليمي، وهذا الطريق ليس من طريق العُليمي فهي ليس فيها إلا طريقا واحدا، ينتج من هذا كله أن هذا الإسناد ليس من كتاب المستنير، يعني لم يصل إلى ابن

الجزري من إسناد كتاب المستنير، ولم يصل إليه من كتاب المبهج؛ لأن المبهج كله مرويات أبي الفضل الشريف البغدادي، معذرة أبو الفضل العباسي، وليس من كتاب [الكفاية في القراءات الست]؛ لأن [الكفاية في القراءات الست] ليس فيها طريق شعيب الصريفيني عن شعبة، وإنما فيها طريق العُليمي، يبقى إنه هذا إسناد أدائي لابن الجزري.

ثم بعد ذلك وجدت إن الدكتور يقول هذا الإسناد من السبط على ثابت بن بندار إلى تكملة السند هذا في كتاب الاختيار لسبط الخياط، هذا ما عندي إشكالية فيها، لكن لا نستطيع أن نقول إن هذا الإسناد لابن الجزري هو من كتاب الاختيار؛ لأننا لا نعرف إسناد ابن الجزري إلى السبط المؤدي إلى كتاب الاختيار.

فكون أن هذا السند من عند سبط الخياط إلى شعبة هو موجود في كتاب [الاختيار] لا نستطيع من خلال هذا أن نقول أن هذا الطريق للسبط إنما هو من كتاب سبط الخياط؛ لأننا نجهل إسناد ابن الجزري إلى كتاب [الاختيار] لم يذكره لنا.

فيكون الحل، الآن نحن حللنا المسألة أنها ليست من المبهج وليست من الكفاية، وليست من المستنير، بقي أن تكون إسنادا أدائيا، فيكون إسنادها الأدائي هو نفس إسناد كتاب الكفاية فيكون الشيخ ابن الجزري _الشيوخ الذين قرأ عليهم كتاب [الكفاية في القراءات الست] يكون قرأ عليهم هذا الطريق_، لما وصل إلى السبط قرأ عليه بطريق عن شيخه ثابت بن بندار، لكن سبط الخياط لم يُعطِ هذا الطريق للكندي في كتاب [الكفاية]، فيكون طريقا أدائيا لابن الجزري.

لا يمكن أن يدخل في كتاب معين، أو على الأقل الكتب المذكورة الموجودة لا يمكن أن نجزم بأنه منها، والقضية قضية كما قلنا دائمًا ومرارًا القضية قضية أسانيد...أسانيد، فالخلط بين الأسانيد ليس صوابًا، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم.

إذًا الإسناد المتقدم إلى سبط الخياط الله أعلم المقصود به؛ لأني راجعت لما قال: بإسناد متقدم راجعت من أول قراءة نافع من أول الأسانيد لم أجد إسناد سبط الخياط عن ثابت بن بندار إلا في المواضع التي ذكرتها لكم.

لا يمكن أن يكون إسناد الكندي وبه إلى الكندي الذي مر معنا قبل قليل أو مر معنا في المحاضرات القريبة... لا يمكن؛ لأن ذلك من قراءة الكندي على غير سبط الخياط، وعلى غير ثابت بن بندار.

فما بقي بالإسناد المتقدم سبط الخياط، كأن الشيخ قال لك: الإسناد المتقدم الذي يؤدي إلى سبط الخياط، ومنه إلى ثابت بن بندار أنا قرأت به هذه الطريق.

الإسناد المتقدم هو كتاب [الكفاية]، فنأخذ إسناد كتاب [الكفاية] إلى أن يصل إلى ثابت بن بندار، ثم يكون طريق أدائي والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أعلم.

أما إدخاله في كتاب معين دون تقييد يعني إدخال السند كاملا من عند ابن الجزري إلى شعبة وإدخاله على أنه من كتاب [المبهج] أو من كتاب [الكفاية] أو كتاب [المستنير] الله أعلم..أنا أرى أنه من خلال دراسة الأسانيد لا يصلح والله أعلم، فالأسلم أن نقول هو طريق أدائي للإمام ابن الجزري -رحمه الله عليه- والله أعلم.

(طَرِيقُ أَبِي عَوْنٍ وَهِيَ الرَّابِعَةُ عَنْ شُعَيْبٍ مِنْ طَرِيقَيْنِ، مِنَ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبَوَيْ عَلِيٍّ الشَّرْمَقَانِيِّ وَالْعَطَّارِ) يعني أبو علي الشرمقاني وأبو علي العطار.

سؤال: طالب (١٨:٢١)

الشيخ: كيف لم نقرأه.. بل قرأناه بالفعل.. أخي الشيخ لقد قلنا ست طرق للمثال به !

سؤال: طالب (١٨:٣٧)

الشيخ: بدلا من المثلثي.. نبدلها بالعباس أحمد بن سعيد ويقال ابن سعد..حسنًا جزاكم الله خيراً.

(طَرِيقُ أَبِي عَوْنٍ وَهِيَ الرَّابِعَةُ عَنْ شُعَيْبٍ مِنْ طَرِيقَيْنِ، مِنَ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبَوَيْ عَلِيٍّ الشَّرْمَقَانِيِّ وَالْعَطَّارِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى عُمَرَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْكَتَّانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ الْبَغْدَادِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالْحَرْبِيِّ) طبعًا هناك خلاف هل هو بالجيم أم بالحاء كما هو مكتوب في الحاشية.

(وَمِنَ الْمُبْهِجِ وَالْمِصْبَاحِ قَرَأَ بِهَا سِبْطُ الْخَيَّاطِ وَأَبُو الْكَرَمِ عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الْفَضْلِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْكَارَزِينِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَرَجِ الشَّنَبُوذِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْحَرْبِيِّ الْمَذْكُورِ وَعَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ حَمَّادٍ الْمُنَقَّى الثَّقَفِيِّ الْمَعْرُوفِ بِصَاحِبِ الْمِشْطَاحِ) طبعًا المصباح ما وجدنا فيه القراءة بهذا السند المذكور، فهنا هل الشيخ ابن الجزري اكتفى بتكملة السند من سند المبهج، وهذا نبهنا عليه، ومر معنا قبل ذلك.

نحن قلنا اتضح من منهجية ابن الجزري إن إذا اشترك كتابان في سند عن شيخ معين، وضربنا عليه مثال إنه أكثر شيء مر معنا الآن مرتين أو ثلاثة في كتاب التجريد، كتاب التجريد في طريق ابن نفيس أو السامري، فقراءة أبي الفتح فارس على السامري مغير موجودة في التجريب وموجودة في جامع البيان، وموجودة في كتب الداني ابن الجزري مع أنه يقول إنها من كتاب التجريد وما هي بالتجريد، فكأنه اكتفى بقراءة فارس على السامري وثبتت عنده كما هي موجودة في الداني، وثبت عن تكملتها عن التجريد.

هنا أيضًا الشريف المصباح أبو الكرم، قرأ بها على الشريف بن فضل،

والشريف قرأ بها على الكارزيني، ونفس هذا الشيء [المبهج] قرأ بها على أبي الفضل، وأبو الفضل على الكارزيني، وقرأ على أبي الفرج الشنبوذي.

المهم هذا الإسناد في [المصباح] هذا الإسناد الذي يذكره ابن الجزري ليس موجودًا في [المصباح].

(وَمِنْ كِتَابِ الْمِصْبَاحِ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الصَّرِيفِينِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْكَتَّانِيُّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْحَرْبِيِّ قَالَ: وَمِنْهُ تَلَقَّيْتُ الْقُرْآنَ، وَقَرَأَ بِهَا، أَي: الْحَرْبِيُّ وَالْمُنَقَّى عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدٍ، وَيُقَالُ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ الْبَغْدَادِيُّ الْبَزَّازُ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَوْنٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْنٍ الْوَاسِطِيِّ، فَهَذِهِ خَمْسُ طُرُقٍ لِأَبِي عَوْنٍ.

طَرِيقُ نِفْطَوَيْهِ) وبعضهم يقول نَفْطُويه، لكن المشهور أنه نِفْطَوَيْه بدليل أن الإمام ابن دريد طبعًا كانت بينه وبين نفطويه مهاجاة، فالدليل فالأبيات التي هجاه بها، التي هجى ابن دريد بها نفطويه فيها كان يقول:

واسمه الثاني دعاء عليه (وَيه) هذا دليل على أنها نِفْطَوَيْه وليس نفطُويه، وإن كان بعض المحدثين يقول إنه على لغة المحدثين تكون نفطُويه سيبويه مردويه، والله أعلم.

(طَرِيقُ نِفْطَوَيْهِ وَهِيَ الْخَامِسَةُ عَنْ شُعَيْبٍ مِنَ الْمُبْهِجِ وَالْمِصْبَاحِ قَرَأَ بِهَا السِّبْطُ وَأَبُو الْكَرَمِ عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الْفَضْلِ وَقَرَأَهَا عَلَى الْكَارَزِينِيِّ، وَمِنْ كَامِلِ الْهُذَلِيِّ قَرَأَهَا عَلَى أَبِي نَصْرٍ مَنْصُورِ بْنِ أَحْمَدَ) لاحظ قرأ بها رغم أن أسانيد الهذلي عن أبي نصر منصور بن أحمد في [الكامل] كلها بالإخبار، وإلى الآن ما صادفنا أن ابن الجزري نقل عن سند الهذلي عن أبي نصر منصور بن أحمد الذي هو القلندزي بالإخبار إلا في موضع أو موضعين.

وإلا كل الأسانيد كلها عند الشيخ ابن الجزري؛ كلها جعلها قراءة قرأ بها الهذلي على أبي نصر.

(وَقَرَأَهَا عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَبَّازِيِّ، وَقَرَأَ الْخَبَّازِيُّ وَالْكَارَزِينِيُّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الشَّذَائِيِّ، وَمِنَ الْمُبْهِجِ أَيْضًا، وَمِنَ الْمِصْبَاحِ لِأَبِي الْكَرَمِ قَرَأَ بِهَا هُوَ وَسِبْطُ الْخَيَّاطِ عَلَى الشَّرِيفِ عَبْدِ الْقَاهِرِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْكَارَزِينِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الْكَارَزِينِيُّ أَيْضًا عَلَى أَبِي الْفَرَجِ الشَّنَبُوذِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الشَّذَائِيُّ وَالشَّنَبُوذِيُّ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَرَفَةَ الْمَعْرُوفِ بِنِفْطَوَيْهِ النَّحْوِيِّ، وَمِنْ كِتَابِ الْمِصْبَاحِ لِأَبِي الْكَرَمِ الشَّهْرُزُورِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَطِيبُ)، إذًا هنا أخبرنا إجازة.

(وَبِإِسْنَادِي الْمُتَقَدِّمِ فِي كِتَابِ السَّبْعَةِ لِابْنِ مُجَاهِدٍ إِلَى الْخَطِيبِ الْمَذْكُورِ قَالَ: أَخْبَرَنَا بها أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْكَتَّانِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ مُجَاهِدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ نِفْطَوَيْهِ، فَهَذِهِ سَبْعُ طُرُقٍ لِنِفْطَوَيْهِ).

طبعًا الشيخ يقول هنا: أبو بكر بن مجاهد قال: أخبرنا أبو عبد الله، يعني هذا الإسناد يدل على أن ابن مجاهد روى عن نفطويه، وحقيقة رجعت إلى كل كتب التراجم التي عندي، فلم أجد لا في كتب تراجم القراء ولا في كتب التراجم [طريق بغداد] وغيره ما وجدت أن ابن مجاهد يروي عن نفطويه.

حتى كتب الأدب رجعت إليها الموجود عندي منها قليل، لم أجد أن ابن مجاهد يروي عن نفطويه.

وحقيقة هذا في النفس منه شيء، لكن ابن مجاهد أكبر من نفطويه بـ ٢١ سنة أو بـ ١٩ سنة تقريبًا، ١٩ سنة يعني ابن مجاهد أكبر من نفطويه بـ ١٩ سنة، فهل هذا الواقع هنا هل هو من النُّساخ أو هو سهو من الشيخ؟ لا أدري.

حتى الكتب، يعني الكتب التي تروي إسناد نفطويه كالمصباح ما فيه هذا الكلام، يعني ليس فيه الكتاني...

ولهذا قلت لم أجد في السبعة لابن مجاهد ولا في أي كتاب من كتب القراءات الموجودة كـ [المصباح] والغايتين [غاية] ابن مهران و [غاية] ابن مجاهد، و [الكامل] أن ابن مجاهد قرأ على نفطويه، بل لم يذكره في أسانيده لعاصم البتة.

هل ذكره في إسناد في الكتب الأخرى، وعلى كل هو إسناد إجازة، ونفطويه إسناده إجازة أيضًا، بل لم يذكره في أسانيده لعاصم البتة، فهل هو سهو من المؤلف؟ خاصة وأنه لم يذكر نفطويه ضمن شيوخ أو تلاميذ ابن مجاهد؟ مع تصريحه -أي ابن الجزري- بأن الكتاني سمع الحروف من نفطويه- وهو الموافق لما في المصباح.

وعلى كلٍ فهذا إسناد إجازة، وقد يكون أدائيًا لابن الجزري.

ما وجدت في الكتب ما يوثق أن نفطويه أجاز ابن مجاهد، هو يعني في الاحتمال_ احتمال _ ليس فيه ما يمنع، حتى لو كان صغير أصغر منه؛ لأن في عادة العلماء أنهم يرون أكبر منهم، يرون من هو أصغر منهم، خاصة إذا كان له شأن.

لكن ما وجدت لا في كتب القراءات ولا في كتب التراجم ما يدل على ذلك.

هناك نص في [نزهة الألباء في طبقات الأدباء] أو ماشابه، فيها نص هذا النص كأنه يقول طبعًا واحد ينقل عنه، يقول: سمعت ابن مجاهد يقول: إنه يعني ما ندم على شيخ من الشيوخ لم يأخذ عنه كندمه أنه لم يأخذ مباشرة عن المبرد، رغم أنه كان في زمن المعاهدة، لكن طبعًا المبرد وثعلب كان بينهم كثير من المناوشات وما يكون بين الأقران.

فكأن الإمام ابن مجاهد كان يميل إلى ثعلب، فميله إلى ثعلب كأنه كان السبب

في أنه ضيع عليه فرصة الرواية عن الإمام المبرد، ولهذا قال هذه الكلمة فهذا الكتاب فيه هذا الكلام.

واحد ينقل عن ابن مجاهد يقول: سمعت مجاهد يقول فيما معناه ما ندمت على عدم أخذي من شيخي كندمي على عدم نقلي عن المبرد.

وبعد مباشرة يقول: وقال: سمعت لفظ نفطويه يمدح المبرد.

حسب هذا السياق يكون، وقال تعود على مجاهد، لكن سبحان الله النفس أنا كتبت هنا قد يكون ثبت أن ابن مجاهد سمع نفطويه يمدح ابن المبرد، ثم تنزيهها إلى الباء.

لكن لما رجعت إلى، ما معنى أن يكون هذا الكتاب وحده الذي يذكر هذا السياق، لكن لما رجعت إلى أصوله فوجدت إن صاحب الكتاب هذا أنه اختصر المنقولات، وهذا الكلام إنما هو للصيرافي وليس لابن مجاهد، نفطويه المصدر الذي نقل منه وهو يعتقد أنه من طبقات النحويين أو مراتب النحويين لعبد الواحد، لأبي الطاهر الواحد بن هاشم، وهي رسالة صغيرة فنقل عنه هذا الكلام وقال قال الصيرافي، والصيرافي معروف أنه من تلاميذ نفطويه.

فالصيرافي هو الذي سمع نفطويه يمدح المبرد، أما السياق الموجود في النزهة فلو كان صحيحًا يكون يثبت هذه المعلومة، لكنه والله أعلم ما وجدت غير هذا الكتاب، واتضح أنه يحتاج إلى تحرير.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَقَرَأَ نِفْطَوَيْهِ وَأَبُو عَوْنٍ وَالْمُثَلَّثِيُّ وَالْقَافِلَّائِيُّ وَالْأَصَمُّ خَمْسَتُهُمْ عَلَى أَبِي بَكْرٍ شُعَيْبِ بْنِ أَيُّوبَ بْنِ رُزَيْقٍ - بِتَقْدِيمِ الرَّاءِ - الصَّرِيفِينِيِّ، إِلَّا أَنَّ نِفْطَوَيْهِ قَرَأَ الْحُرُوفَ، فَهَذِهِ ثَمَانٌ وَثَلَاثُونَ طَرِيقًا لِشُعَيْبٍ).

طبعًا حتى الأصم يقول حدثنا شعيب يعني ليس فقط نفطويه الذي قرأ

الحروف والأصم قال أيضاً.

(وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي حَمْدُونَ مِنْ طَرِيقَيْنِ: طَرِيقُ الصَّوَّافِ وَهِيَ الْأُولَى عَنْ أَبِي حَمْدُونَ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ، طَرِيقُ الْحَمَّامِيِّ مِنْ ثَمَانِ طُرُقٍ مِنْ كِتَابِ التَّجْرِيدِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الْفَارِسِيِّ وَمِنْهُ أَيْضًا، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ الْمَالِكِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْمَالِكِيِّ، وَمِنْ كِتَابِ الرَّوْضَةِ لِأَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ الْمَذْكُورِ، وَمِنْ كِتَابَيْ أَبِي الْعِزِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ) ألا و هو كلام الهراس (وَمِنَ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ وَأَبِي الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ، وَمِنْ كِتَابِ الْجَامِعِ لِأَبِي الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ الْمَذْكُورِ، وَمِنَ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى تَاجِ الْأَئِمَّةِ ابْنِ هَاشِمٍ، وَمِنَ الْمِصْبَاحِ قَرَأَ بِهَا أَبُو الْكَرَمِ عَلَى أَبِي نَصْرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَاشِمِيِّ إِلَى آخِرِ سُورَةِ الْفَتْحِ، وَمِنَ التِّذْكَارِ لِابْنِ شَيْطَا، وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ شَيْطَا وَالْهَاشِمِيُّ وَابْنُ هَاشِمٍ وَالْخَيَّاطُ وَالْعَطَّارُ وَالْوَاسِطِيُّ وَالْمَالِكِيُّ وَالْفَارِسِيُّ ثَمَانِيَتُهُمْ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْحَمَّامِيِّ، فَهَذِهِ إِحْدَى عَشْرَةَ طَرِيقًا لِلْحَمَّامِيِّ.

طَرِيقُ ابْنِ شَاذَانَ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ الصَّوَّافِ مِنْ كِتَابِ الْغَايَةِ لِأَبِي الْعَلَاءِ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْمَزْرَفِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْخَيَّاطِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى بَكْرِ بْنِ شَاذَانَ، طَرِيقُ النَّهْرَوَانِيِّ وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنِ الصَّوَّافِ مِنْ كِتَابَيْ أَبِي الْعِزِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ غُلَامِ الْهَرَاسِ، وَمِنْ كِتَابِ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ وَأَبِي الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ، وَمِنْ كِتَابِ الْجَامِعِ لِلْخَيَّاطِ الْمَذْكُورِ، وَقَرَأَ بِهَا الْخَيَّاطُ وَالْعَطَّارُ وَغُلَامُ الْهَرَاسِ عَلَى أَبِي الْفَرَجِ النَّهْرَوَانِيِّ، فَهَذِهِ خَمْسُ طُرُقٍ لِلنَّهْرَوَانِيِّ).

المستنير هذه الطريق ليست في المستنير، بل الذي فيه الخياط قرأ على الحمام على بكار، وكذلك في جامع ابن فارس ليس فيه قراءة الخياط على النهرواني.

هنا الشيخ يقول: (وَمِنْ كِتَابِ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ

وَأَبِي الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ، وَمِنْ كِتَابِ الْجَامِعِ لِلْخَيَّاطِ، وَقَرَأَ بِهَا الْخَيَّاطُ عَلَى أَبِي الْفَرَجِ النَّهْرَوَانِيِّ).

في كتاب [المستنير] ليس فيه قراءة الخياط يعني في قراءة الخياط على الحمامي على بكار، بينما الشيخ هنا يقول في [جامع المفارس] الخياط قرأ على النهرواني، وضحت؟

وفي كتاب [المستنير] الموجود في قراءة الخياط عن الحمامي على بكار، إذًا ما في قراءة الخياط على أبو الفرج النهرواني، فالطريق وهي قراءة من [المستنير] قراءة ابن سوار على الخياط على النهرواني ليست موجودة في المستنير، وقراءة الخياط على النهرواني ما هي موجودة في جامع ابن فارس، وضحت؟

[المستنير] ذكر عنه طريقين: ابن سوار عن أبي العطار وأبي الحسن الخياط، يعني في ابن سوار على كلام ابن الجزري [المستنير] قراءة ابن سوار على أبي علي العطار على أبي فرج النهرواني، هذه موجودة في [المستنير].

في [المستنير] على حسب كلام ابن الجزري قراءة ابن سوار على أبي الحسن الخياط على أبي الفرج النهرواني، هذه ليست موجودة لا في [المستنير]، ولا في [الجامع].

يعني قراءة الخياط على النهرواني ليست موجودة لا في [المستنير] ولا في [جامع ابن فارس].

هذا الشيء عدم وجود هذين الطريقين في الكتابين المذكورين حقيقة جعل الدكتور أيمن يقول: "يجب طرح هذين الإسنادين لابن سوار والخياط، فتبقى طرق النهرواني ثلاثة".

يجب، يجب طرح هذين الإسنادين، يعني أنت يا ابن الجزري أتيتنا بهذين

الإسنادين نحن نطرحها لا نعتبرها لا نقرأ بها، ما رأيكم؟

ومن ثم بعض الناس يلومون العبد الضعيف إنه يكتب بعض النقد على بعض اجتهادات هي تنسف النشر، على أي أساس نطرح إسناد لأي كتاب؟ منذ أن كتب ابن الجزري النشر إلى يومنا هذا، لا أحد اقترح أنه...

وللعلم ليس هذا الموضع الوحيد الدكتور الذي يقترح فيه طرح السند، يعني طرح أو تغيير هذا موجود في تحقيقه -حفظه الله-، لكن يجب طرح إلا إذا كان الشيخ وهذا الذي أظنه به، وأظنه أنه يقصد طرح تعدادي، إذا كان طرح التعداد ما فيه إشكالية، ابن الجزري يجعلها خمسة وأنت تجعلها ثلاثة ليس هناك إشكالية.

لكن العبارة قلقة، أو تُقلق؛ لأنها عامة فقد يفهم منها الذي لم يتمرس على كلام العلماء قد يفهم منها أنه يجب طرحها نهائيًا، وهذا لا أعتقد أن الشيخ يقوله أو يقصده، وإنما يقصد لا نعدها في الحساب، بل أننا لا نعدها كإسناد لابن الجزري حتى لو لم يكن في جامع ابن فارس.

هذا الذي أستطيع أن أؤول به كلامه مع التحفظ على كلمة يجب طرح هذا الإسناد، أو طرح هذين الإسنادين والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أعلم.

(طَرِيقُ النَّحَّاسِ وَالْخَلَّالِ وَهُمَا الرَّابِعَةُ وَالْخَامِسَةُ عَنِ الصَّوَّافِ مِنْ كِتَابِ الْمِصْبَاحِ قَرَأَ بِهَا أَبُو الْكَرَمِ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَتَّابٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْقَاضِي أَبِي الْعَلَاءِ الْوَاسِطِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ اللهِ بْنُ الْحَسَنِ النَّحَّاسُ وَأَبُو الْحُسَيْنِ أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْخَلَّالُ).

سؤال: طالب (٣٧:٥٢) من كتاب المستنير لابن سوار على بن العطار عن النهرواني..

الشيخ: على كلام ابن الجزري أن الاثنين قرآ على النهرواني، [المستنير] قراءة

ابن سوار على عليّ بن العطار على النهرواني، هذه موجودة في [المستنير].

الطالب: المشكلة إن ابن سوار على الخياط على النهرواني، هذه النقطة غير موجودة..

الشيخ: هذه ليست موجودة لا في [المستنير] يعني قراءة الخياط على النهرواني ليست موجودة، لا في إسناد [المستنير] وما هي موجودة في كتابه نفسه الجامع.

الطالب: ماهو الحل إذن؟ ابن الجزري نص من كتاب [الجامع]..

الشيخ: نحن قلنا من قبل هذا كثير جدا، لو اعتبرناه خطأ أو غفلة أو سهوًا لانتفى الحفظ وانتفت الثقة بابن الجزري، وأنه لا يعقل إمام يؤلف كتاب والأمة تستلمه وتقبله وهو نفسه يقبله، ولا يغير فيه ويكون مليئًا بهذه الملحوظات التي هي أنه يقول: موجودة في الكتاب الفلاني وغير موجودة في الكتاب الفلاني، يعني هذه لو تكررت عشر مرات من ألف طريق تجوز، ممكن نقول هذا سهو وهذا، لكن تقول كمنهجية.

فلما رأيناها كمنهجية أنا أخرجه على أنه منهجية عند الإمام ابن الجزري كما ذكرنا قبل قليل، أنه أحيانًا إذا قال من الكتاب الفلاني وليست موجودة في الكتاب الفلاني، كما قلنا في كتاب التلخيص لأبي معشر.

هي تكون مقصود قصده أنه قرأ بهذا الطريق بالإسناد الذي قرأ به الكتاب، لكن صاحب الكتاب لم يضع هذه في كتابه، يعني قرأ هذا الطريق على النهرواني هو أحد لا يستطيع أن يُنكر أن الخياط قرأ على النهرواني، موجود، لكن ما وضعها في كتابه.

فيكون ابن الجزري لما قرأ بهذا الطريق وصل إليه عن طريق الأداء بنفس السند، يعني بنفس الشيخ الذي قرأ عليه إسناد كتاب الجامع.

ولما وصل إلى كتاب الجامع إلى الخياط يكون الخياط أجاز تلاميذه بهذا الطريق لكنه لم يجعله في كتابه، وهذا قلنا الدليل الواضح عليه موجود في تلخيص أبي معشر.

هل تتذكر لما كنا نتكلم على ابن معشر ذكرنا هذه المسألة، فيكون ابن الجزري ولهذا لما تجد أن الطرق التي فيها هذا الكلام هي تجدها الثالثة أو الرابعة لا تجد الطريقة الأولى غالبًا، لكن لو أولناها هذا التأويل وشرحناها هذا الشرح نسلم من هذا الاعتراض كله.

لأنه موجود في الواقع، ابن الجزري عنده أسانيد عن الكامل، عن الهذلي لم يضعها في [الكامل] عنده أسانيد عن الداني لم يضعها لم تصلنا في كتب الداني ـ الداني لم يضعها في كتبه؟ فيكون مقصوده إن هذا الطريق لما يذكره من كتاب [المستنير]، إنه يقصد إن هذا الطريق قرأه، أو وصله أداءً بالسند الذي وصل به الكتاب [المستنير] لكن صاحب [المستنير] لم يضعه في كتابه.

يمكن حل المشكلة بدلا من أن نتهم ابن الجزري وأسانيد ابن الجزري، والله أعتقد لو أحد جمع هذه الملحوظات التي يذكرها المتأخرون، ولا أقول المتأخرون بل أقول بعض المعاصرين، الذين لم يعيشوا مع ابن الجزري، ابن الجزري الذي لم يعش معه ويتنفس أسلوبه، لم يدرك منهجيته.

من ينظر إلى كتاب [النشر] فقط حتى أوثق منه المعلومة كما قلنا قراءة تصفح ومطالعة، لم يدرك خفايا منهجية ابن الجزري.

هذه من الخفايا المنهجية الخاصة بابن الجزري، وهي إلى الآن يلزم أنها تأويل صحيح وشرح صحيح، حتى وإن كان غير موجود في الكتاب الجامع، فهو يقول لك: ومن كتاب [الجامع] يعني من السند الذي قرأت به كتاب [الجامع] فإن

كان موجودا فهو من السند الذي قرأه، إن كان غير موجود يكون ابن الجزري كما قرأ بمضمن القرآن بكتاب [الجامع]، [جامع ابن فارس] يكون قرأ بهذه الطرق التي وصلته عن ابن حسن الخياط، والخياط لم يضعها في كتابه.

مسألة إن الكتاب الفلاني لم يضع فيه هذا الطريق هذه ما هي مسألة، هذه لا يقف عندها إلا المبتدئ في النشر، أو المبتدئ في عملية الاطلاع على كتب القراءات، القراء لا يوجد أحد من القراء التزم بأنه وضع جميع أسانيده، ولهذا تجد كلهم يقولون من وضع أسانيد يقول هذه بعض الأسانيد التي أدت إليها، بعض...

هذه البعض الداني ما قال لك هذه كل الأسانيد التي قرأت بها، أبو العز عنده أسانيد ليست موجودة في الكفاية -كما قلنا في الحصة الماضية-، ليست موجودة في كتاب [الكفاية الكبرى]، وليست موجودة في [الإرشاد]، وليست موجودة عند الوزير بن هبيرة الذي ألف كتابه في القراءات وبناه على أسانيد أبي العز، وليست موجودة في كتاب [غاية الاختصار] التي قرأ بها أبو العلاء الهمذاني على أبي العز.

عدة طرق عن أبي العز في كتاب [غاية الاختصار] يقول: قرأت على أبي العز، ترجع إلى كتاب [الكفاية] لا تجدها، ترجع إلى كتاب الإرشاد لا تجده، ترجع إلى كتاب ابن هبيرة لا تجده.

هل أبو العلاء دلس على أبي العز؟ لم يدلس، هل أبو العز قال لك أن أسانيدي فقط أضعها لك في [الكفاية] و [الإرشاد]؟ ما وضعها، هل أبو العز الذي كان هو مقرئ واسط يعني ما قرأ إلا على أبو علي غلام الهراس..

فهذه أدلة تؤكد منهجية ابن الجزري أنه ما خرج عن منهجية العلماء، كون إن هذا الإسناد قال إنه في الكتاب الفلاني وليس في الكتاب الفلاني، كيف ندافع عنه

بهذه الطريقة، وهي طريقة علمية صحيحة.

ابن الجزري قال لك: أنه في هذا الباب كله معتمد على الأداء، فما وجدت في الكتب فهو -خير وبركة- ما وجدته منسوبًا إلى الكتب وليس فيها، هذا ليس خطأ وإنما هو وصله بالأداء؛ لن الأداء هو الشرط الأساس عند ابن الجزري.

لأنه قال: وهنا أنقل لكم الأسانيد بالطرق التي أدت لنا بطريق الأداء، فهذه طرق أدائية لابن الجزري كون أنك تطرحها لا أدري.. هل تُقبل لا تُقبل، هذا كلام غير صحيح.

لا يجوز طرحها؛ لأن طرحها أو إنكارها هو افتئات عن ابن الجزري لأسانيد كتابه.

هل ابن الجزري لما ألف [النشر] لم يقل لتجعلني اقراه من أوله إلى أخره؟

المنافسون له في زمنه وقطعًا كان له منافس، إن لم يكن واحد فأكثر، أين هم؟ كيف يخرج عليهم إمام في عصرهم وهم ما زالوا في عصر الرواية؟ عصر ابن الجزري عصر الرواية، ليس كعصرنا نحن الآن عصر وجادة، نحن ليس عندنا رواية، بعد ابن الجزري وبعد عصر ابن الجزري انتهت الرواية، حتى شيخ الإسلام زكريا الأنصاري لا أدرك الرواية، ليس عنده رواية.

لكن في زمن ابن الجزري أهل الروايات كلها موجودون، شيوخ ابن الجزري ما زالوا موجودين، وأقرانه وأصحابه ما زالوا موجودون.

يعني لا أحد منهم استوقفته هذه المسائل؟ نحن قضية منهجية منهجية في التأليف، لا يظن أحد أن ابن الجزري لما يقول أن في الكتاب الفلاني، أنه مائة في المائة ليس شرطا أن تحصلها أو يكون ابن الجزري...، لا القضية ليست هكذا.

وهذا الكلام أقوله لك بعد عشرين سنة عشت فيها مع ابن الجزري، يعني ربما

قبل ٢٠ سنة لما قلنا النشر قراءة سطحية، ربما كثير من الأمور ما كنا نعرفها وتفوتنا، لكن عندما تعيش مع الكتاب، وتقابل الكتاب بمناهج المؤلفين السابقين ستدرك ابن الجزري وإن مدّ الله في العمر ستجدون دراسات ربما الكلام الذي نقوله يكون هو اللبنة التي يُبنى عليها؛ لأن هناك من هو أعلم من العبد الضعيف، هناك من هو أذكى منه، هناك من هو أعقل منه، هناك من هو أنشط منه.

لكن القضية تحتاج إلى دراسة الكتاب بمعنى الكلمة، ولا نزعم أننا درسنا الكتاب دراسة بمعنى الكلمة، ولا أعلم أن أحدًا من المعاصرين درس الكتاب النشر دراسة بمعنى الكلمة.

لنكن واقعيين، و إذا درس الجميع كتاب النشر دراسة علمية صحيحة بدلا من أن يكون مجهود شخص واحد صعب جدا.

يعني انظر إلى هذه المحاضرات التي نلقيها عن كتاب النشر، ولا نكتبها عن كتابنا هو مجهود فرد واحد قد يكون غالبه ليس صوابًا، لكن لا شك أن فيه ما هو صواب، وانظر إلى الدكتور أيمن ٣٠ سنة في النشر، وقبل فترة عندما كان معنا ابن الشيخ الكردي_ محمد الحسن الكردي- نقل لنا رواية عن أبيه رحمة الله عليه أنه كان يقول للشيخ أيمن -حفظه الله- متى تخرج لنا النشر يا شيخ؟ فالشيخ أيمن كان يقول له: يا مولانا النشر يحتاج إلى رجال.

وهو صادق في هذا، النشر لا يمكن أن يُدرس من خلال مجهود شخص واحد، ولهذا كل ما يُكتب عن النشر وكل ما نكتبه عن النشر من بيان أخطائه من غيره إنما هو طريق في إظهار هذا الكتاب وجعل الناس يستفيدون منه ويظهروا محاسنه.

الناس تظن فقط هو أسانيد، صحيح هي الأسانيد هي الفرق بين ابن الجزري

وبين غيره، لكن طريقة المنهجية وطريقة التأليف والخفايا العلمية الموجودة فيه ليست موجودة في كتاب آخر، ولا نظن إنه واحد بكلمة منه يستطيع أنه ينسف النشر، غير صحيح، لو مدحت ابن الجزري لن تقدم ولن تؤخر، ولو أخرجت ما تسميه أخطاء لن تؤثر في ابن الجزري.

وليس عندهم علة كل الذين وجدتهم أو قرأت لهم، أو جل الذي –حتى لا نُعمم- جُلّ الذين قرأت لهم مما يظنون أنهم ينتقدون به ابن الجزري كله كلام لا منفعة منه، مبني على قاعدة كلمة حق يُراد بها باطل، مبني على أن ابن الجزري غير معصوم، فيأخذون كلام ابن الجزري ولا يفهمونه ولا أحاسب أحدا من المعاصرين، طبعًا الذين كتبوا في النشر لا أتكلم عن الشيوخ الكبار، الشيوخ الكبار الشيخ المرصفي، الشيخ المتولي، هؤلاء العلماء الكبار هؤلاء قدروا لابن الجزري قدره، وقدروا للنشر قدره، وعرفوا ما فيه بنور العلم، وبنور الله به قلوبهم، وفهموه.

أنا أتكلم على الضعفاء أمثالي، كثيرا ما وجدنا عبارات تقدح في حفظ ابن الجزري، وعندما تناقشه يقول لك ابن الجزري يا أخي غير معصوم، الأسبوع الماضي أحدهم يقول لي يا أخي أنت تقدس ابن الجزري، قلت له: وأنت تشيطن ابن الجزري، أيهما أفضل، من يقدر ابن الجزري أو يشيطن ابن الجزري.

هذا رجل ختم الله به العلم، ولا هو ولا أحد ممن يحبه يدعي له العصمة، لكن افهم ابن الجزري وافهم كلامه، وبعد ذلك ناقش، أما فقط تأخذ بالسلبيات تأخذ بالظواهر، أكثر دليل بإسناد المتقدمة الآن الذي ذكرناه وهذه جزئية، وما سبق كثير، وما سيأتي قد يكون أكثر.

فابن الجزري إذا وقفت معه؛ أي نص عند ابن الجزري وتأملته ستجد أنه غير مخطئ، أو أنه اختار قولًا أنت لم تختره، أو غيره من العلماء لم يختره.

وأتكلم عن المسائل العلمية، لا أتكلم عن مثل- فلان هذا قرأ على فلان وفلان هذا ما قرأ عليه- هذا ليس ذات أهمية... ولا أعرف من جعلنا نخرج عن سياق الكلام "مداعبة ".

الطالب: سؤال (٥٢:٤٦) مسألة إن الطرق هذه غير موجودة، معنى ذلك أنها تكون طرق أدائية.

الشيخ: لا شك.

الطالب: سؤال (٥٢:٥٠) يكون مثلًا ابن سوار من كتاب [المستنير]...نقيسه على هذا.

الشيخ: لم أفهم كيف نقيسه على هذا؟

لا أريد أن أجعل أخواننا أصحاب التحريرات يأخذون موقفا معارضا لي..

التحريرات منهج جاء بعد ابن الجزري بمائتين سنة أو ثلاثمائة سنة، الأمة بين ابن الجزري وخروج التحريرات لا تعرف هذه التحريرات، ابن الجزري حتى ما قام به الشيخ الأزميري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ والشيخ المتوضأ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، اللهم ارضى عنا وعنهم يا رب، دراسات غير كاملة، هل الأزميري يزعم أنه قام بالتحريرات مائة في المائة؟ لا يستطيع، لا يستطيع أن يجزم هي اجتهاد منه، ابن الجزري لن يجعل كتابه للتحريرات، ابن الجزري نفسه لم يجعل كتابه للتحريرات.

والدليل لو ذهبنا بعد ما ننتهي لو دخلنا في الأصول، في الإدغام في الإمالة ثم الفرش يذكر لك وجها إذا الخلاف عن واحد أو اثنين؟ يذكر لك مثلًا لو خلاف عن قالون مثلًا أو أبي نشيط، يقول لك من كتاب فلان وكتاب فلان ويسكت، مع أن ابن نشيط له أكثر من ٢٠ كتابا، يعني ٢٠ رواية فيها أبو نشيط، ابن جزري يذكر لك أكثر من اثنين ثلاثة، وأكثر ما يذكره ممن هو ليس من طرقه، وهذه ما انتبه إليها المحررون.

ليس عندي الكتاب وإلا كنت أذكر لكم المثال، يعني مثلا يأتيك مثلا أي مسألة سواء في الراءات، سواء في اللامات، سواء ومن ثم التحريرات ٩٠٪ كلها في المدود كلها.

أعطني أي باب نضع عليه مثال...

حديث جانبي: ٥٦:٠٩

المهم، أقصد أي كلمة، لما يذكر الطريق عن قالون أو ابن نشيط أوعن خلف أوعن إدريس أو يذكر لك واحدا أو اثنين من الذين هم من طرقه، والبقية كلها متابعات وشواهد، يعني عندما يقول لك وروى الإدغام مثلًا عصمة عن أبي عمرو، ما الذي أدخل عصمة على أبي عمرو في طرق أبي عمرو؟ عصمة ليس من الطرق التي انتقاها، ولهذا تجد المذكورين أكثرهم ممن ليسوا من أهل طرق النشر.

فابن الجزري كان يحرر لو كان يريد أن يحرر بهذه الطريقة التي ذكرها العلماء المتأخرون، لأخلى كتابه من هذا، ولما قال لك أنه سيذكر المتابعات والشواهد، أين ولو رسالة صغيرة في التحريرات، يعطيك عليها قواعد.

حديث جانبي: (٥٧:٠٥)

مثلًا: "واختلفوا فيما إذا حال بين الحرف واللام فيه ألف فروى كثير منهم ترقيقها من أجل الفاصل بينهما ليضيف التيسير والعنوان والتذكرة والتلخيص والتبصرة، وأحد الوجهين، وروى الآخرين تغليظها".

هل الآن المجموعة الأولى الذين رووا ترقيقها هم ذكروا التيسير والعنوان والتذكرة وتلخيص بليمة والتبصرة والهداية والهادي، والكافي وتلخيص ابن معشر، خمس كتب أو ست كتب هذه، فقط هل هذه الكتب هي التي تمثلت في الترقيق؟

ومن ثم ذكروا "وروى الآخرون فمعناه أنه لو كان ابن الجزري يريد أن يحرر لما ترك مجالًا للذين يرققون إلا وذكره يعني لا يذكر لك بعضهم؛ لأنه سيكون حكم المسكوت عنهم، وذكر هؤلاء المتأخرون.. وذكر الذين يقرؤون بالوجه الآخر وإذا قال: وروى الآخرون اعتدادًا وهو اختيار الداني وصاحب الكافي وأبو معشر يعني ثلاثة".

لنفرض أن هؤلاء الذين يرققون هم هؤلاء فقط الخمسة، وهؤلاء الذين يغلظون هم هؤلاء الثلاثة، والباقون إذن؟ بقية الكتب أين هي؟ ما حكمها؟

فمعناه أن ابن الجزري كان يقرئ بظاهر النشر، وبظاهر الطيبة، لا علاقة له بهذه التحريرات، فإخراج هذه التحريرات وأشار له مكانها فقل.

ما أقصد إنه يذكر أحيانًا حتى في هذه الكتب ذكره لهذه الكتب لو رجعت إليها في قسم الأسانيد ستجد مثلًا أن بعضها ليس له ذكر في طريق الأزرق، إذًا ابن الجزري ما كانت تعنيه هذه التحريرات، وعندما قال: "ملتزمًا التحرير" كما قلنا سابقًا؟ ما يقصد ملتزم التحرير بالذي ذكره هنا، وإلا يكون قد ذكرنا بشيء غير واقع في كتابه.

أنت تقول ملتزم بالتحرير، أين التحرير الذي تقول عليه، أنت حررت الطرق تحرير ابن الجزري هو في الطرق، أما في ذكر الأوجه في الفصول، وفي الأصول وفي الفرش هو لم يلتزم هذا التحرير، ولو التزم التحرير لما كانت داعمة لاختياره، ويذكر لك أقوال العلماء ومذاهب الخلاف، واختيارات الباقين، ثم يقول لك اختيار.

يعني قضية التحريرات أنا عشت فيها خمس سنوات تقريبًا أو أربع سنوات، يعني لا أريد أن أقول رأيي الخاص، حتى لا يأخذ علينا أهل التحريرات موقفًا،

لكن كل هذه كتب التحريرات الآن لا أحد يستطيع من مؤلفنا لا من الكبار -- رحمة الله على من مات منهم- ولا الموجودين وإن كانوا شيوخا، لا يستطيع أن يقول لك أنه يحرر كل كلمة وكل قراءة في القرآن من أوله إلى آخره.

طبعًا بعض الناس أهل التحريرات يكتب أن هناك من يطعن في التحريرات و و.. هذا كلام غير صحيح، مع احترامنا لمن يقوله، أنت تريد أنا لا أقول لك أنك تريد تلزم الأمة؛ لأنه لا يستطيع أحد أن يلزم الأمة، ولا نتهم أحدًا لا من أهل التحريرات ولا من الطاعنين في التحريرات، ولا غيرهم لا نتهم أحد بأنه يريد أن يلزم الأمة؛ لأن الأمة في غنى عن أي شخص الآن بأنه يلزمها بأي مسألة من مسائل فرض الكفايات.

لكن أنك تعطي لهذا التحرير يعني تعطيه هالة وتكون كأنها مطعن فيمن يطعن في هذه التحريرات كأنه يطعن في القرآن؟ على قول الشيخ القسطلاني -رحمه الله عليه- : "من يقرأ بالتحريرات" يعني بهذه لا يوجد من خالط -تسيت كلامه- فكأنه يقرأ ما لم يُنزل! صعبة بعض الشيء

ثم نأخذ التحريرات من المتولي الأزميري؟ المتولي والأزميري هم أعظم من كتب في التحريرات لم يكملا، ولو استخرجت باب المد المحرر ليس عندهم شيء يقولونه.

يعني باب المد جُلّ التحريرات هي في باب المد، على هذا المد المنفصل يأتي فيه كذا، وعلى هذا التوسط يأتي فيه كذا، وعلى هذا يأتيك ترقيق الراء وعلى... وبعد ذلك..

فاجعلها من اجتهادك لا أحد يقول لك شيء، لكن لا تجعل هذا التحرير الذي تقول به مقدس على أنه هو مراد ابن الجزري، انتهينا لا تدخل لي ابن الجزري، قل

أنه اجتهادك تحريرات الشيخ الأزميري أما إنك تقوم بعمل تحريرات وتقول هذا التحرير لابن الجزري.

طبعًا أحدهم يقول: لا أحد يقول هذا تحرير ابن الجزري، لكن أنتم تحررون النشر، وتحريرهم للنشر أدى بهم إلى إدخال في النشر ما لم يدخله ابن الجزري، وإخراج في النشر ما لم يخرجه ابن الجزري.

أنا لا أتكلم عن التحريرات كحكم، أنا أتكلم على هذه القدسية التي يقول بها بعض أصحاب التحريرات ويدافعون عنها كأن الذي ينتقدهم أو ينتقد صنيعهم كأنه -يعني لا أدري- عدوٌ لله ورسوله حاشا، أو كأنه عدوٌ.

حتى إن شيخًا منهم جلست عشر سنوات أسمع عنه، والله لا أعرفه، لو رأيته في ذلك الزمن لا أعرفه، بلغهم أحدهم أحد تلاميذه أن العبد الضعيف يطعن في التحريرات، بعد عشر سنوات تقريبًا أو ثماني سنوات صادفه كتب الله أن التقي مع هذا الشيخ، فأول كلمة يقولها لي: "أنت تطعن في القرآن"، لا أعرفك ولا تعرفني، ولو رأيتني قبل الآن وعرفت أني فلان ما عرفتني، ونفس الشيء لو لم يُقل لي أنك فلان ما عرفتك، فقلت له: كيف أطعن في القرآن، قال: بلغني من ثقة أنك تطعن في القرآن.

قلت له يا شيخ، كيف أطعن في القرآن من الذي أخبرك؟ وماذا قال لك؟ قال: أنت تطعن في التحريرات وكتاباتك تطعن في التحريرات، وتلاميذك تقول لهم التحريرات، قلت له: يا شيخ الطعن في القرآن كفر، والطعن في التحريرات قد يكون قربة إلى الله عَزَّوَجَلَّ، فشتان بين هذا وبين هذا.

يعني هل وصل تقديس التحريرات إلى هذه الدرجة أطعن في التحريرات تجعلها طعن في القرآن! حاشا وكلا.

فمثل هؤلاء الناس أو مثل هؤلاء العلماء هم الذين ينبغي أن يُبسطوا للمسألة وينظروا على أنها مسائل علمية مختلف فيها، لك رأيك وضح لي دليلك، أنا اقتنعت بهذا الرأي عندي دليل لا دخل لك بي، لكن أن تقول أن هذا الذي تعمله هو مراد ابن الجزري.

حسناً ابن الجزري غيرك يفهم غير ما فهمت عنه، ولا أحد يستطيع أن يقول أن هذا هو فهم الجزري، يعني حتى لا نؤاخذ به الباحثين، ونرى أنه صواب، لا نستطيع أن نجزم أنه هو مراد ابن الجزري!

لا أستطيع بقدر ما كتبت على ابن الجزري والله لا أستطيع في مسألة واحدة أن أقول أن هذا هو مراد ابن الجزري لا أستطيع، لكن حسب المعطيات وحسب الأدلة العلمية الموجودة هذا قد يكون مراد ابن الجزري، من عنده نقد ينقده، أو من عنده ما هو أقوى منه يقدمه، فكيف إذا كان في مسائل ابن الجزري نفسه لم يعملها، فكيف تريد أن تلزم الناس وكيف تريد أن ترفع من هذه المسألة العلمية.

الطالب:سؤال ١:٠٥:٥٥

الشيخ: بالتأكيد.. إرجاع النشر لا أوصله هذا نقص.

الطالب: يأخذ الطرق مثلًا يحرر من طرق.

الشيخ: لا تتم، ابن الجزري لم يلتزم في كل شيء، لم يلتزم بها في كل موضع.

ابن الجزري أعطاك الأسانيد وأعطاك اختياره وأعطاك ما عند العلماء السابقين، ونظم هذا في كتاب الطيبة، أو في نظم الطيبة، في حالة أنك تريد أن ترجع، إذن الكتب التي ما حصلتها؟ الآن عندنا ربما ١٥ كتابا غير موجودة من كتب ابن الجزري، ماذا ستفعل؟ ستقول نأخذ بها على ثقة ابن الجزري، وهذه كلمة حق يراد بها باطل.

حتى الذين يقولون نحن من المتأخرين، أنا لا أقصد الشيخ الأزميري أو

الشيخ المتولي، إنما بعض المتأخرين، يقول لك أنا آخذ به ثقة بابن الجزري، هو الكتاب الذي عندك يخالف ما ذكره ابن الجزري، ما أخذت بثقته مع وجود الكتاب، الشاهد ما أخذت ثقته فيه، فكيف تأخذ ثقته في الغائب؟

إما أن تأخذ ابن الجزري كله باختياراته، إما أن تتركه.

ولهذا الشيخ المتولي والشيخ الأزميري رحمة الله عليهما؛ لأنهما علماء ويحاسبون كل واحد منهم يحاسب نفسه بالكلمة التي يقول والتي يكتب، لما جاء في بعض الأمور الحساسة في الدقة، المتولي لم يتبع فيها الأزميري، وهي المسألة التي يحاسب يعامل نص ابن الجزري بالمطلق والمقيد في باب البسملة، ولكن الاستعاذة أو السكت لخلف من طريق الإرشاد، لما ذكر إدريس غير موجود في الإرشاد، بينما في باب البسملة نقل، أعتقد باب البسملة ولا السكت نقل أن إدريس أبي العز ذكر السكت عن إدريس، إدريس غير موجود في الإرشاد نهائيا، فكيف أنت يا ابن الجزري..

فالشيخ الأزميري قال أنا آخذ تبعًا لابن الجزري، غير موجود عندك في الإرشاد، وأنت الشيخ الأزميري خالفت الشيخ ابن الجزري في مسألة أنك ما وقفت عليها في الإرشاد، الشيخ المتولي قال لك أنه لا يتبع الأزميري في هذا، أحمل كلام ابن الجزري؛ أتعامل معه على أنه نص فقهي أطبق عليه علم الأصول، أرى المطلق والمقيد من كلامه، وأتعامل معه.

هذه المنهجية التي عند هذين العالمين، المفترض أنها تحرر، يعني نقوم بعمل بحث تحريرات بين تحريرات الشيخ الأزميري والشيخ المتولي، ونرى، أما تأتيني بكتب لم تكتمل غير موجودة وتحرير منها.

لا نحب أن نكمل حديثنا هذا، -إن شاء الله- هذه آخر مرة نتكلم في التحريرات، فأنا أخذت عهد أني لا أتكلم في التحريرات، فلا تحرجوني.

(أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ اللهِ بْنُ الْحَسَنِ النَّحَّاسُ وَأَبُو الْحُسَيْنِ أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْخَلَّالُ) كلام ابن الجزري (وَقَرَأَ الْخَلَّالُ وَالنَّحَّاسُ وَالنَّهْرَوَانِيُّ وَابْنُ شَاذَانَ وَالْحَمَّامِيُّ عَلَى أَبِي عِيسَى بَكَّارِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ بَكَّارِ بْنِ بُنَانٍ الْبَغْدَادِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ الصَّوَّافِ الْبَغْدَادِيِّ، إِلَّا أَنَّ النَّحَّاسَ وَالْخَلَّالَ قَرَآ عَلَيْهِ الْحُرُوفَ، فَهَذِهِ تِسْعَ عَشْرَةَ طَرِيقًا لِلصَّوَّافِ).

طبعًا هناك عند قوله البغدادي، قال: ما ذكره المؤلف في هذا الطريق من [المصباح] أن النخاس والخلال قرآ على بكار بما يخالف ما في المصباح، حيث فيه أنهما قالا: حدثنا أبو علي الحسن بن الصواف.. إلى نهايته، فليس بينهما وبينه واسطة كما ذكر المؤلف هنا، وواضح اضطراب عبارة المؤلف أعني عبارته الآتية أن النخاس والخلال قرآ عليه الحروف.

فلو أخذنا بظاهرها لكان المعنى أنهما قرآ الحروف على بكار لا على الصواف، وأيضًا فإن الحمامي عن بكار عن الصواف في [المصباح] إنما هي لأبي الكرم من قراءته على الشريف أبي نصر أحمد بن عليّ الحمامي –مَن؟–.

أحمد بن عليّ الحمامي لا أعرفه، لعلها على الحمامي، تناقش –تراجع– والله أعلم.

سؤال:طالب (١:١١:٥٧) هناك تعليق عليها؟

الشيخ: لا أدري أنا أول مرة أنتبه لكلمة عليٍّ هذه، أبو نصر لكن أحمد على الحمامي تحتاج إلى مراجعة.

طبعًا الدكتور أيمن يقول: "فالصواب أن تُسند"، يقول الشيخ أيمن: "لم أجد في ترجمة المذكورين ما يفيد أخذ النحاس والخلال والقراءة عن بكار، والصواب: أن تُسند هاتان الطريقان عن الصواف مباشرة كما في المصباح".

لا نريد أن نعلق – نكمل–.

(طَرِيقُ أَبِي عَوْنٍ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنْ أَبِي حَمْدُونَ مِنْ كِتَابِ الْكَامِلِ قَرَأَهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي نَصْرٍ الْقُهُنْدَزِيِّ وَقَرَأَهَا عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الْخَبَّازِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ الشَّذَائِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْحَرْبِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَزَّارِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَوْنٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو الْوَاسِطِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا أَبُو عَوْنٍ وَالصَّوَّافُ عَلَى أَبِي حَمْدُونَ الطَّيِّبِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي تُرَابٍ الذُّهْلِيِّ الْبَغْدَادِيِّ فَهَذِهِ عِشْرُونَ طَرِيقًا لِأَبِي حَمْدُونَ، وَقَرَأَ أَبُو حَمْدُونَ وَشُعَيْبٌ عَلَى أَبِي زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنِ آدَمَ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدِ بْنِ أَسَدٍ الصُّلْحِيِّ عَرْضًا فِي قَوْلِ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا قَرَآ عَلَيْهِ الْحُرُوفَ فَقَطْ. وَالصَّحِيحُ أَنَّ شُعَيْبًا سَمِعَ مِنْهُ الْحُرُوفَ، وَأَنَّ أَبَا حَمْدُونَ عَرَضَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ وَاللهُ أَعْلَمُ.

(تَتِمَّةٌ) ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ طَرِيقًا لِيَحْيَى بْنِ آدَمَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ).

طبعًا الإمام الذهبي يقول: "أخذ شعيب القراءة عن يحيى عرضًا وتلاوة، ومنهم من يقول: سماعًا، أبو معشر يقول عن النقاش عن الأصم حدثنا شعيب حدثنا يحيى بن آدم المعدل القافلائي عن شعيب عن يحيى".

أقصد أن أبا معشر، الإسناد عند أبي معشر هو إجازة وليس أداءً، لكن بما أن الشيخ ذكره أداءً فيكون رواه أداءً والله أعلم.

هذا والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم، ونبدأ -إن شاء الله- الحصة القادمة بطريق العليمي عن أبي بكر ونحاول أن نختم رواية شعبة الحصة القادمة بإذن الله، ونبدأ برواية حفص؛ لأن حقيقة أسانيد حفص قد تأخذ معنا وقت، وستفتح علينا أبواب أو باب، سنعرف أن بعض أصحاب التحريرات يذكرون لحفص تحريرًا من كتاب الروضة سنعرف أنه ليس موجودا في هذا.

والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.

الدرس الثامن والعشرون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. مساكم الله جميعًا بكل خير.

نبدأ إن شاء الله الليلة في قراءة ما تبقى من رواية شعبة، ونختم إن شاء الله رواية شعبة، والأسبوع القادم إن شاء الله بإذن الله تعالى نبدأ برواية حفص.

وقفنا عند قولٍ للمؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (طَرِيقُ الْعُلَيْمِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ).

❁ **قال المؤلف ابن الجزري** رحمة الله عليه: (طَرِيقُ الْعُلَيْمِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ: فَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ خُلَيْعٍ مِنْ عَشْرِ طُرُقٍ: طَرِيقُ الْحَمَّامِيِّ وَهِيَ الْأُولَى عَنِ ابْنِ خُلَيْعٍ مِنْ كِتَابِ [التجريد] قَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الْفَارِسِيِّ).

وهو صاحب كتاب [الجامع].

(وَمِنْهُ أَيْضًا)، (وَمِنْهُ) أي من كتاب [التجريد].

(وَقَرَأَ بِهَا)، أي ابن الفحام.

(عَلَى أبي إسحاق المالكي وقرأ بها)، أي أبو إسحاق المالكي.

(على أَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ)، صاحب كتاب [الروضة].

(وَمِنْ [رَوْضَةِ] أَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ الْمَذْكُورِ، وَمِنْ [كِفَايَةِ] أَبِي الْعِزِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ، وَمِنَ [التِّذْكَارِ]).

أبو علي الواسطي كما قلنا هو غلام الهرَّاس.

(وَمِنَ [التِّذْكَارِ] لِابْنِ شَيْطَا، وَمِنَ [الجامع] لِابْنِ فَارِسٍ، وَقَرَأَ بِهَا هُوَ)، أي ابن فارس.

(وَابْنُ شَيْطَا وَالْوَاسِطِيُّ وَالْمَالِكِيُّ وَالْفَارِسِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْحَمَّامِيِّ، فَهَذِهِ سِتُّ طُرُقٍ لَهُ، طَرِيقُ الْخُرَاسَانِيِّ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ ابْنِ خُلَيْعٍ قَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَى فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ الْحَسَنِ الْخُرَاسَانِيِّ، طَرِيقُ ابْنِ شَاذَانَ وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنِ ابْنِ خُلَيْعٍ مِنْ [كِفَايَةِ السِّبْطِ] قَرَأَ بِهَا ابْنُ الطَّبَرِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْخَيَّاطِ الْحَنْبَلِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ بَكْرِ بْنِ شَاذَانَ الْقَزَّازِ.

طَرِيقُ السُّوسَنْجِرْدِيِّ وَهِيَ الرَّابِعَةُ عَنِ ابْنِ خُلَيْعٍ مِنْ [غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ] قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْمَزْرَفِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ علي بن الْخَيَّاطِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ السُّوسَنْجِرْدِيِّ.

طَرِيقُ الْبَلَدِيِّ وَهِيَ الْخَامِسَةُ عَنِ ابْنِ خُلَيْعٍ: قَرَأَ بِهَا أَبُو الْيُمنِ الْكِنْدِيُّ عَلَى الْخَطِيبِ الْمُحَوَّلِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ الْفَتْحِ الْمَوْصِلِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الشَّيْخِ الصَّالِحِ نَذِيرِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ الْبَلَدِيِّ).

طبعًا هنا الشيخ ابن الجزري رحمه الله عليه لم يُبيِّن لنا الكتاب الذي جاء منه طريق البلدي، فقال: (طَرِيقُ الْبَلَدِيِّ وَهِيَ الْخَامِسَةُ عَنِ ابْنِ خُلَيْعٍ).

هل هو طبعًا هنا عن أبي اليُمْن الكِندي من كتاب [الكفاية في القراءات الست]؟ الله أعلم، احتمال؛ ولهذا الدكتور أيمن في شرحه أو في تحقيقه وتعليقه على هذا السند يقول:

"تقدَّم إسناد ابن الجزري إلى أبي اليُمْن الكِندي في رواية ورش"، ولما رجعنا إلى رواية ورش وجدنا السند هناك: "قراءة ابن الجزري على شيخه ابن الصائغ وقراءة ابن الصائغ على شيخه الصائغ وقراءة الصائغ على شيخه ابن فارس وقراءة ابن فارس على الكندي وقراءة الكندي عن المحول وقراءة المحول على رزق الله التميمي الحنبلي".

فكأن الشيخ يقول: أنه هذا هو سند ابن الجزري في هذه الرواية من عند ابن الجزري من قراءته على شيخه ابن الصائغ إلى الكِندي إلى المحولي، وهناك في رواية ورش المحولي يقرأ على رزق الله، وهنا في رواية شعبة المحولي يقرأ على أبي العباس أحمد بن الفتح الموصلي، والله أعلم.

أنا لا أستطيع أن أجزم بذلك، لكن الله أعلم.

وهذا السند وكنت أظن ولا أستبعد أن يكون من قراءة الشيخ ابن الجزري على شيخه عبد الوهاب بن السلار صاحب [طبقات القراء]، لكن هذا ليس مؤكدًا، لماذا؟

لأن ابن الجزري لما ترجم لشيخه عبد الوهاب بن السلار رحمة الله عليه ذكر أنه قرأ عليه برواية أبي عمرو ولم يذكر أنه قرأ عليه برواية شعبة أو بقراءة عاصم، يعني لم يذكر أنه قرأ عليه هذه الرواية أو غيرها؛ فلهذا لا نستطيع أن نجزم، لكن السند لو أخذناه من عند الصائغ شيخ شيخ ابن الجزري إلى شعبة يعني هذا الطريق طريق الصائغ إلى الكِندي إلى المحولي إلى أبي العباس أحمد بن الفتح الموصلي هذا السند موجودٌ في كتاب [طبقات القراء] لابن السلار رحمة الله عليه.

فهل ابن الجزري أخذه عن قراءته على عبد الوهاب بن السلار؟ الله أعلم.

هل أخذه عن قراءته على ابن الصائغ؟ الله أعلم، لكن كما قلت: شخصيًا لا

أستطيع أن أجزم بأنه من هذا أو من هذا، والله أعلم.

وعلى العموم فهو طريقٌ أدائيٌ، ومجيئه أو مجيء ابن الجزري له بصيغة الأداء دليل أو استئناس على أنه ليس من كتاب [الكفاية في القراءات الست]؛ يعني لأن الشيخ هنا جاء به بطريق الأداء ما جاء به بطريق الرواية أو ما جاء به بطريق النص، يعني ما قال: من [كفاية الست]، فهذا أيضًا يُدرس، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم.

طبعًا ليست كل المسائل التي أذكرها هنا أذكرها أنها محققة، أنا أحاول أن أفتح للمستمع مسائل قد يعني... بل إنه سيجد إليها جوابًا أفضل من الجواب الذي أحمله عليه، لكن مهمتي هنا أن أنبِّه على هذه النقاط، ثم بعد ذلك تُسجَّل وتُدْرَس.

(طَرِيقُ النَّهْرَوَانِيِّ وَهِيَ السَّادِسَةُ عَنِ ابْنِ خُلَيْعٍ مِنْ [كِفَايَةِ أَبِي الْعِزِّ]، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ غُلَامِ الْهَرَاسِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَرَجِ النَّهْرَوَانِيِّ.

طَرِيقُ الْخَبَّازِيِّ وَهِيَ السَّابِعَةُ عَنِ ابْنِ خُلَيْعٍ مِنَ [الكامل] قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي نَصْرٍ الْقُهُنْدَزِيِّ، وَقَرَأَهَا عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْخَبَّازِيِّ.

طَرِيقُ النَّحْوِيِّ وَهِيَ الثَّامِنَةُ عَنِ ابْنِ خُلَيْعٍ مِنْ كِتَابِ [التَّلْخِيصِ] لِأَبِي مَعْشَرٍ، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّيْدَلَانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي حَفْصٍ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ النَّحْوِيِّ.

طَرِيقُ الْمَصَاحِفِيِّ وَهِيَ التَّاسِعَةُ عَنِ ابْنِ خُلَيْعٍ مِنَ [الجامع] لِابْنِ فَارِسٍ، قَرَأَ بِهَا عَلَى عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ الْمَصَاحِفِيِّ.

طَرِيقُ ابْنِ مِهْرَانَ، وَهِيَ الْعَاشِرَةُ عَنِ ابْنِ خُلَيْعٍ، وَقَرَأَ بِهَا هُوَ) أي ابن مهران.

(وَالنَّحْوِيُّ، وَالْمَصَاحِفِيُّ، وَالْخَبَّازِيُّ، وَالنَّهْرَوَانِيُّ، وَالْبَلَدِيُّ، وَالسُّوسَنْجِرْدِيُّ، وَابْنُ شَاذَانَ، وَالْخُرَاسَانِيُّ، وَالْحَمَّامِيُّ، عَشَرَتُهُمْ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ

بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ خُلَيْعٍ الْخَيَّاطِ الْبَغْدَادِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالْقَلَانِسِيِّ وَبِابْنِ بِنْتِ الْقَلَانِسِيِّ).

يعني يُعرف بالقلانسي ويُعرف أيضًا بابن بنت القلانسي.

الفرق: أنه إذا عُرِف بالقلانسي فيكون نسبة إلى جده، وإذا نُسِب إلى ابن بنت القلانسي نُسِب إلى جده من أمه، والله أعلم.

(فَهَذِهِ خَمْسَ عَشْرَةَ طَرِيقًا لِابْنِ خُلَيْعٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ الرَّزَّازِ عَنِ الْعُلَيْمِيِّ مِنْ كِتَابِ [الْمُبْهِجِ] وَ[الْمِصْبَاحِ] قَرَأَ بِهَا سِبْطُ الْخَيَّاطِ وَأَبُو الْكَرَمِ عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الْفَضْلِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْكَارَزِينِيِّ، وَمِنَ [الكامل] قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ شَبِيبٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْخُزَاعِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الْخُزَاعِيُّ وَالْكَارَزِينِيُّ عَلَى أَبِي عمرو وَعُثْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سَمْعَانَ الرَّزَّازِ الْبَغْدَادِيِّ النَّجَاشِيِّ وَغَيْرِهِ، فَهَذِهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ لِلرَّزَّازِ).

طبعًا لاحظ أنه الشيخ يقول: (النَّجَاشِيِّ) بالنون، وهذا موجود في جميع النُسخ الخطية، موجود في جميع النسخ الخطية في كتاب [النشر]، لكن قد يكون -والله أعلم- تصحيفٌ، والصواب هو: "المجاشي" بالميم بدلا من النون؛ لأنه هنا قلنا: " في جميع النُسخ "النجاشي" بالنون، وهو يخالف ما في ترجمته عند البغدادي" أي في [تاريخ بغداد] حيث فيه: "المجاشي" بالميم قبل الجيم، وهي نسبةٌ لم أجد أحدًا عرَّف بها.

وذكرها الزبيدي في [تاج العروس] في استدراكاته على القاموس فقال: "ومما يُستدرك عليه"، أي على الفيروزآبادي، "المجاش كسحاب" يعني على وزن سحاب، "المُجاش" يعني بفتح الميم والجيم على وزن سحاب، "علمٌ أو موضعٌ" يعني حتى هنا لم يحدد هل هو علم أم موضع؟

"وأبو عمرو عثمان بن أحمد بن سمعان" الموجود عندنا هنا في السند، يعني هنا نص عليه في [تاج العروس] نص عليه، "وأبو عمور عثمان بن أحمد بن سمعان المجاشي بغدادي"، طبعًا إلا أنه أي الزبيدي ذكر أنَّ وفاة المجاشي سنة ثلاثمائة وثلاث وستين، والصواب: أنها ثلاثمائة وسبع وستين.

ثم ختم التعليق بقول: "والخطيب البغدادي أعرف".

يعني عندنا المؤلف يقول: "النجاشي" بالنون، والبغدادي يقول: "المجاشي"، فهنا ربما يكون كلام الشيخ البغدادي أقوى.

لكن هذا الشخص الإمام النجاشي رحمة الله عليه جاء من كتابي [المُبهج] و[المصباح]، وفي [المُبهج] وفي [المصباح] الاثنان قرآ على الْكَارَزِينِيِّ، والْكَارَزِينِيِّ قرأ على "أبي عمرو عثمان أحمد بن سمعان النجاشي".

فهذان الكتابان [المبهج] و[المصباح] فيهما "النجاشي" بالنون، فهل يكون مصدر التصحيف في [النشر] إذا كان هذا تصحيف هل يكون مصدره هذان الكتابان؟ احتمال.

أو هل أنَّ هذا التصحيف هو من الشيخ الْكَارَزِينِيِّ رحمة الله عليه نفسه؟

لأن [المصباح] و[المبهج] أخذوه من الْكَارَزِينِيِّ، فربما كتبوا إسناده بالنون، فيكون شيخه اللي هو الْكَارَزِينِيِّ تلميذ "المجاشي" أو "النجاشي" قاله بالنون.

احتمال، فهي مسألة أيضًا لا أستطيع أن أجزم بها، هل هو "النجاشي" بالنون أم "المجاشي"؟

لو اتبعنا الخطيب البغدادي نقول: أنها بالميم، لكن لاشك أنه الْكَارَزِينِيِّ أعرف به من البغدادي؛ لأن الْكَارَزِينِيِّ تلميذه، والْكَارَزِينِيِّ أعطى إسناده لأبي

الكرم ولسبط الخياط بالنون. وضحت؟ من يحقق بعد ذلك الله أعلم.

الطالب: سؤال (١٣:٢٠) تلميذه الخزاعي؟

الشيخ: وقرأ بها الخزاعي و الْكَارَزِينِيِّ، الاثنان قرآ على النجاشي.

الطالب: [المنتهى]؟

الشيخ: [المنتهى] لم أرجع إليه. أيمن ما تعرض لها، لم يذكر الخلاف، رغم أن العادة أن الدكتور خالد ماذا عنده؟

الطالب: النجاشي.

الشيخ: بالنون، هو نسخ [النشر] كلها بالنون، الخطية كلها بالنون، لكن هذا التحقيق بعد ذلك، لكن الدكتور أيمن ترى لم يعتنِ كثيرًا بالتراجم، فربما لهذا السبب لم يُعَلِّق عليه هو أو مثلًا الدكتور خالد.

وللفرق بين هذا التحقيق وذاك التحقيق: أنَّ هذا تحقيق أكاديمي، والتحقيق الأكاديمي غالبًا أنه يتعرض لمثل هذه الأمور، والتحقيق غير الأكاديمي ربما لا يلتزم بمنهجية معينة.

الطالب: في سعة من أمره.

الشيخ: في سعة من أمره، لكن منهجية الدكتور أنه كان يقف عند الأشياء التي تخالف النسخ كان يقف عندها ويحذف ما في النسخ ويضيف ما يراه هو صوابًا، وسنعرف الآن مثالا على ذلك.

الطالب: أم أنَّ قوله: "عن ابن سمعان النجاشي وغيره"، لماذا زاد هذه الكلمة؟

الشيخ: هذه مثلما نقول قفلة.

الطالب: جديدة؛ لأنها أول مرة.

الشيخ: لا لا، تمر معنا كثيرا، وستأتينا أيضًا هناك في الأصول وفي الفرش وغيره، وهذه وكلمة: "وغيره" من الكلمات التي أزعجت الشيخ الذي أرسلت لي الرابط، يقول: يعني غيره ماذا تعني؟! من غيره؟! لا يصح تقول لنا: "وغيره" يجب أن تقول لنا من؟

لا داعي لذكر الأسماء، لكن فكلمة "وغيره" يعني هذه ربما ابن الجزري وقف على غير هذين من قراءة الْكَارَزِينِيِّ والخزاعي قرآ على أبي عمرو عثمان وغيره، ورووا هذا الطريق أيضًا من طريق النجاشي وغير طريق النجاشي، والله أعلم.

فإذا رجعنا إلى [المنتهى] للخزاعي سنجد ذلك، والله أعلم. واضح؟

(وَقَرَأَ الْعُلَيْمِيُّ وَيَحْيَى بْنُ آدَمَ، وَعَرْضًا فِيمَا أَطْلَقَهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ شُعْبَةَ بْنِ عَيَّاشِ بْنِ سَالِمِ الْحَنَّاطِ).

الطالب:.....

الطالب: هذه الطريق موجودة في كتاب.

الشيخ: لا هذه كثيرة عند الدكتور، الدكتور كل الطرق التي فيها ذكر الخزاعي أو غالبها يشير إلى أنها ومع ذلك لا يعدها.

الطالب:... النجاشي.

الشيخ: بالنون.

الطالب: ربما يكون...

الشيخ: فنرجع إليها إن شاء الله، لا لا هي موجودة في الخزاعي، هي موجودة

في [المنتهى]، لكن أقصد النجاشي ما انتبهت إليها، ضبط النجاشي في [المنتهى] لم أنتبه إليه، لم ألاحظها جيداً لا أستطيع أن أقول: هل هو في [المنتهى] بالنون ولا بالميم؟ لا أدري.

كان عندنا الشيخ الشنقيطي رحمة الله عليه الشيخ محمد الأمين رحمة الله عليه، في أخر عمره كان عضو اللجنة الأولى من لجنة المصاحف في رواية ورش، وهذا كان علامة.

الطالب:سؤال (١٧:٠٣)

الشيخ: لا لا، طُبِع؟

الطالب: المخطوط.

الشيخ: لا لا، هذا الذي ألف هو أيضا كان متخصصا في الرسم ويحفظ كتب الرسم؛ ولهذا كان في اللجنة عندما تعطى له الملازم للمراجعة يراجعها وهو في مكتبه لا يأخذها معه البيت، رغم أنه المفترض أنها تجلس عنده أسبوع أو عشر أيام، فهو كان يجلس في المكتب ويخلصها في نفس اليوم؛ لأنه كان دائمًا يقول لي رحمة الله عليه: "العلم ما حُصِّل في الصدور".

فأنا ربنا أكرمني وتتلمذت عليه فترة طويلة وكنت ربما من سنة ألف أربعمائة وخمسة إلى أن توفي، فنادرًا يعني وربما لا أغيب عنه في الأسبوع إلا يوم أو يومين هكذا من كثرة المداومة.

فالمهم فأحيانًا يتكلم في مسائل في العلم وأحيانًا أسجل عنه وأحيانًا أسمع، فأقول له: هذا يا شيخ ما هو مصدره؟ فكان هو دائًما وهذه قلة في المشايخ لكنها سبحان الله موجودة في هذا المسمى من شيوخ الشناقطة: أنه كان يعني كثير منهم يقول لك يعني يقول لتلاميذه بلهجتهم يقول لهم: "لا نقول لك شيء ما قلت لنا

مصدرها؟" يعني: "لا أقول لك مسألة علمية جديدة عليك أو تستغربها إلا واجب عليك أن تسألني من أين جئت بها؟"

فالشيخ كان بلهجته يقول لي، وكان يقول لنا: "أين مربطها؟" مربط المسألة يعني محل النزاع مكان الدليل وهكذا.

فأحيانًا يأتيني في بعض المسائل فأقول للشيخ:_ **"هذه من أين أتيت به؟ وأين مربطها؟ "**_ بلهجته منين" يعني من أين؟ ترى لهجة الحسانية عربية غالبيتها.

فالمهم خرجنا قليلا عن الدرس، لكن من باب الفائدة، فكان يقول الشيخ رحمه الله عليه كنت أقول للشيخ:**" هذه من فين جايبها؟"** باللهجة الدراجة يعني ما هو مصدر الشيخ !.

فأحيانًا لا يتذكَّر؛ لأن الشيخ ما شاء الله وصل للتسعين وفوق التسعين، فأحيانًا لا يتذكَّر المصدر، لكن يقول لك: قال بها فلان، لكن أحيانًا لا يتذكر هو في أي كتاب من كثرة الكتب التي هو يأخذها، فأحيانًا في لحظتها لا يتذكر.

فالشاهد: يقول لي: سبحان الله! يقول لي: "يا فلان أنت تجعل النار تلتهمني"، يعني ما بك أتدخلني النار، يعني لن تكون سببًا في أن تأكلني النار؛ بأن أقول لك شيئًا لا أعرفه لا أتذكر أين مصدره، لكن الكلام الذي قولته لك صحيح، أنت تسألني ماهو مصدرها؟أو من أين أتيت بها؟ أنا الآن لا أتذكر المصدر، فلاحظ هذا الورع.

ترى الشيخ على ذكر الحديث هو من شيوخ الدكتور عبد العزيز.

المهم هي المحاضرة ليست عن الشيوخ، ولكن عن هذا الشخص أقصد: الآن تذكرت لما قلت لك: لا أدري؛ تذكرته.

فكان يقول: يعني لن تكون سببًا في أن تجعل النار تأكلني إذا قلت لك مسألةً علميةً وأنا غير متأكد منها، هل نحن مثل هؤلاء الناس؟!

فهذا درس جاء عرضًا، وإن شاء الله لا يكون من حشو الكلام.

(وَقَرَأَ ابْنُ خُلَيْعٍ وَالرَّزَّازُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ يُوسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ خَالِدِ بْنِ مِهْرَانَ الْوَاسِطِيِّ الْأُطْرُوشِ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ يَحْيَى بن محمد بْنِ قَيْسٍ الْعُلَيْمِيِّ الْأَنْصَارِيِّ الْكُوفِيِّ، فَهَذِهِ ثَمَانَ عَشْرَةَ طَرِيقًا لِلْعُلَيْمِيِّ.

وَقَرَأَ الْعُلَيْمِيُّ وَيَحْيَى بْنُ آدَمَ، عَرْضًا فِيمَا أَطْلَقَهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ شُعْبَةَ بْنِ عَيَّاشِ بْنِ سَالِمِ الْحَنَّاطِ -بِالنُّونِ-).

طبعًا الشيخ: (بِالنُّونِ) هذا من كلام المؤلف من كلام ابن الجزري، نوع من الضبط يعني بالحروف؛ حتى لا تُصحَّف إلى الخياط أو غيره.

(الْحَنَّاطِ -بِالنُّونِ- الْأَسَدِيِّ الْكُوفِيِّ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُمَا لَمْ يَعْرِضَا عَلَيْهِ الْقُرْآنَ، وَإِنَّمَا سَمِعَا مِنْهُ الْحُرُوفَ. وَالصَّحِيحُ: أَنَّ يَحْيَى بْنَ آدَمَ رَوَى عَنْهُ الْحُرُوفَ سَمَاعًا، وَأَنَّ يَحْيَى الْعُلَيْمِيَّ عَرَضَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ).

هذا ترجيح من؟ ترجيح ابن الجزري أو رأي ابن الجزري.

(قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ: وَقَدْ زَعَمَ أَبُو بَكْرِ بْنُ مُجَاهِدٍ).

طبعًا (زَعَمَ) هنا، طبعًا "زعم "في كلام العرب لها أربعة معاني: من ضمنها: "القول"، فيقولون: "زعم فلانٌ" يعني: "قال فلان"، وهذا المقصود هنا بالداني، ليس المقصود المعنى المشهور لكلمة "زعم" الذي هو يقابل الباطل والكذب، لا، وإنما معناه القول، وهذه الكلمة أيضًا ذكرنا مرارًا أنها الإمام سيبويه رحمة الله عليه يُكْثِر دائمًا استخدامها فيما ينسبه إلى الخليل فيقول: "وزعم الخليل"، والخليل شيخه، فــ"زعم" هنا على لغة العرب بمعنى: "قال". وتأتي بمعنى الوعد وغيره.

(وَقَدْ زَعَمَ أَبُو بَكْرِ بْنُ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ لَمْ يَقْرَأِ الْقُرْآنَ عَلَى سَرْدٍ عَلَى أَبِي بَكْرٍ غَيْرُ أَبِي يُوسُفَ الْأَعْشَى، قَالَ: وَقَدْ ثَبَتَ عِنْدَنَا وَصَحَّ لَدَيْنَا أَنَّهُ عَرَضَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ وَأَخَذَ عَنْهُ الْقِرَاءَةَ تِلَاوَةً خَمْسَةٌ سِوَى الْأَعْشَى وَهُمْ: يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْعُلَيْمِيُّ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَمَّادٍ، وَسَهْلُ بْنُ شُعَيْبٍ الشَّبَهِيُّ).

وسنرجع بعد قليل.

(وَعُرْوَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَسَدِيُّ، وَعَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ صَالِحٍ التَّرْجَمِيُّ، قَالَ)،

أي الداني.

(وَهَؤُلَاءِ مِنْ أَعْلَامِ الْكُوفَةِ، وَمِنَ الْمَشْهُورِينَ بِالْإِتْقَانِ وَالضَّبْطِ، تَتِمَّةُ سِتٍّ وَسَبْعِينَ طَرِيقًا لِأَبِي بَكْرٍ).

هنا في كلمة: (وَسَهْلُ بْنُ شُعَيْبٍ الشَّبَهِي)، هكذا موجود في جميع النسخ الخطية، نسخ [النشر] كلها مكتوب فيها: "الشبهي" بالشين والباء، بل إنه في حواشي إحدى النُسخ ضُبِطت أيضًا يعني بالحروف في الحاشية مكتوبه "الشَبَهِي" بفتح الشين، فالدلالة على أنَّ ابن الجزري رحمه الله عليه كتبها هكذا "الشبهي"، لكن الدكتور أيمن طبعًا في ذلك الوقت في ذلك الزمن أثناء الاشتغال بالتحقيق ما كان عندي.. قبل أن يُطبع كتاب [جامع البيان] فكانت عندي نسخة وحيدة من المخطوطات الثلاثة..كانت عندي نسخة واحدة فقط من الخطية، وحقيقةً كانت النسخة الخطية الكلمة فيها غير واضحة، النسخة التي عندي من مخطوط الداني؛ ولهذا كتبت قديمًا: "والكلمة غير مقروءةٍ في [جامع البيان]، يعني ما استطعت قراءتها يعني ما كانت واضحة، طبعًا هذا الكلام قبل أن يُطبع كتاب [جامع البيان].

رجعت إلى تعليق الدكتور أيمن طبعًا قلت: لعل تكون نسخة من النسخ التي عنده فيها توضيح لما في [جامع البيان] أو غير ذلك، فوجدته يعني كعادته الدكتور

كعادته -الله يحفظه- يعني حذف كلمة "الشبهي" ووضع بدلًا منها كلمة "السِهْمي" بالسين والهاء والميم، "السهمي"، بالفتحة؟ هو إذا كان بالفتحة الله أعلم لا أدري لعل الصواب "السِهمي"؛ لأنه "سِهم" هو لفخر بن قريش منه سيدنا عمرو بن العاص من بني "سِهم"، إذا كان هذا المقصود الله أعلم.

المهم أنا قرأتها "السِهمي" إذا كان هو كتبها "السَهمي" تبقى كما هي، المهم أنه الدكتور جعلها بالسين والهاء والميم "السَهمي" أو "السِهمي".

طبعًا بغض النظر عن أن هذا يصح أم لا يصح، يجوز له أو لا يجوز له، أن يغير ويضع، هذا منهج نحن تكلمنا فيه كثيرًا، لكن حقيقةً لما وجدت أن الدكتور يقول: أنها في [جامع البيان] "السهمي"؛ فجعلني أبحث و أعيد البحث من جديد، فوجدت في أول شيء رجعت فيه إلى [غاية النهاية] النسخة المحققة التي في أربعة مجلدات، وهي التحقيق لأبي إبراهيم عمرو بن عبد الله، فوجدت له تعليقًا جيدًا لا بأس به؛ ولهذا أقول: "وجدت محقق كتاب [غاية النهاية] الأستاذ أبو إبراهيم عمرو بن عبد الله –حفظه الله- يقول يعني ذكر تعليقا طويلا خلاصته: أن هذا الاسم "سهل بن شعيب الشبهي" الذي ترجم له ابن الجزري في [غاية النهاية] لما جاء إلى كلمة "الشبهي"، طبعًا في [غاية النهاية] أيضا "الشبهي"، يعني في [غاية النهاية] "الشبهي"، وفي [النشر] "الشبهي"، فيقول: "الشبهي، والسهمي، والتيمي، والنخعي، كلها جاءت في هذا الاسم، والمحقق يعتبرها كلها تصحيف، يعني يعتبر "الشبهي" تصحيف، ويعتبر "السِهمي" أو "السَهمي" تصحيف، ويعتبر بعض المصادر التي جاءت بـــ"التيمي" تصحيف، ويعتبر المصادر التي جاءت بـــ"النخعي" تصحيف.

وحتى قال: "إن الشبهي هذا بالشين التي موجودة عندنا هنا يقول: إنها موجودة في بعض نسخ [تاريخ بغداد] المطبوعة"، والكلام هذا للشيخ إبراهيم

عمرو بن عبد الله، فيقول: "لكن النسخة التي حققها الدكتور بشار عواد من [تاريخ بغداد] فيها "النِهْمِي" وهي كذلك -أي النِهمي- موجودة كذلك في [الجرح والتعديل]"، ويقول: "ولعل هذا هو الصواب".

فأصبح عندنا في هذا الاسم أو هذه النسبة خمس نسب: "الشبهي" سهل بن شعيب الشبهي، وهذه موجودة عند [النشر] وبعض نسخ [تاريخ بغداد]، وموجودة "السهمي" عند أبي عمرو الداني في [الجامع] كما نقل الدكتور، و"التيمي"، و"النخعي"، و"النِهمي".

"النِهمي" موجودة في النسخ الصحيحة من [تاريخ بغداد] التي حققها الدكتور بشار، وموجودة في [الجرح والتعديل].

وهذا كله العُهدة فيه على محقق كتاب [غاية النهاية] أبو إبراهيم عمرو بن عبد الله.

بعد ذلك من يسمع هذا الكلام يحقق فيجد الله أعلم، فلكن الأمانة العلمية تحتِّم أن نُعيد القول لصاحبه، وهذه فائدة تجعلنا بعد ذلك نتنبَّه إلى هذا الاسم، وإذا ترجَّح عندنا أو ترجح نسبة من هذه النسب هي التي نعتمدها، لكن لا نعتمدها في المتن.

ابن الجزري قال: "الشبهي" تبقى كما هي؛ لا يحق لنا أن نحذف كلمةً من كتاب شخص ونضع بدلًا منها كلمةً أخرى حتى ولو كان ما ذكره المؤلف خطأً، وهذا قلنا: من قصة من؟ قصة الإمام ابن غلبون رحمه الله هو وابنه، ابن غلبون الأب وابن غلبون الابن، كانوا يقولون: "أحمد بن بويان" كانا يسميانه: "أحمد بن ثوبان"، وهذا نص عليه ابن الجزري، ونص عليه الذهبي، حتى إنهم كانوا يقولون: "وكان ابن غلبون يقول فيه: "ابن ثوبان""، وهو خطأ. فلما جئنا إلى كتاب

[الإرشاد] فوجدنا إن ابن غلبون يقول: "أحمد بن ثوبان" في المخطوط "ابن ثوبان"، لكن قام محققه -الله يحفظه- الدكتور فحذف كلمة "ثوبان" ووضع كلمة "ابن بويان" في المتن ونزل تحت وكتب في المخطوط: "ابن ثوبان وهو خطأ".

إذن عندما يأتي أحد يقرأ ويجد في كتاب [الإرشاد] في المتن كثمال يجد: "أحمد بن بويان"، ويجد أنه الإمام الذهبي والإمام ابن الجزري يقولون: "إنه ابن غلبون يقول: أحمد بن ثوبان".

[الإرشاد] عندنا الآن "ابن بويان"؛ فيما معناه أنه الإمام الذهبي والإمام ابن الجزري أخطآ في حق ابن غلبون؛ ولهذا أخطاء العلماء في كتبهم تبقى كما هي.

هذه العلة التي يذكرها بعض المحققين المتأخرين في العشرين سنة أو الثلاثين سنة: "نحن نصحح الكتاب ونكتبه كما أراده المؤلف"، هذا ليس صحيحًا، هذه كلمة حقٍ يُراد بها باطل، هذه كلمة حق يُراد بها باطل يُراد بها أن نُدْخِل في نصوص العلماء ما هو الصواب عندنا، بل الصواب أن نكتب المخطوط كما كتبه مؤلفه، وشتان بين: "كما كتبه مؤلفه"، و "كما أراده مؤلفه"؛ لأنه لا أحد يريد أن يكتب الكتاب إلا كاتبه، لكن هو ما كتب إلا هذا.

في اثنا عشر نسخة من [النشر] وذكرناها عندما وصلنا مكانها: "وبُشرى للمحسنين"، خطأ في الآية، ابن الجزري خطأ هو بنفسه أخطأ في الآية، وما هو موجود في المطبوع هذا ليس تصحيح ابن الجزري، هذا من تصحيح الشيخ الضباع والشيخ دهمان، هما الذين صححوه، هناك في قسم الأسانيد والكتب لما كانوا يقولون: "أنا قرأت على الشيخ ابن الجندي إلى النحل: ﴿وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل:٨٩]، فهو كاتب: "وبشرى للمحسنين"، خطأ في الآية، هذا الخطأ من ابن الجزري، المفروض أنه يبقى كما هو، لا نحوِّله لا نُغيِّره.

وهذا على قول بعض العلماء الذين لم يتساهلوا في هذا، وبعضهم تساهل فيما هو من القرآن فقط، ومع ذلك في غير القرآن الصواب: أنه لا يُغيَّر، حتى في القرآن لا يُغيَّر؛ لأنه هو لم يكتب مصحف، هو استشهد بآية أخطأ فيها.

ووقع معنا أيضًا في كتاب [الرسالة] للإمام الشافعي رحمة الله عليه، فخطأ الإمام الشافعي رحمة الله عليه ركَّب آية على آية، وقُرِئَت الرسالة مدة سبعمائة سنة، وقرئت على العلماء لا أحد انتبه اليها، إلى أن جاء الشيخ أحمد شاكر رحمة الله عليه وحقق [الرسالة] فانتبه لهذا الخلط في الآيتين.

وسبحان الله! قبل يومين أو ثلاث أيام وأنا أطالع كتاب ومر معي نفس القضية مع عالم آخر في القراءات، في كتابه دمج آيتين وجعلهما آية واحدة، يعني أخذ جزء من آية وركَّب عليه جزءا آخرا من آية ثانية، لكن نسيت والله، لا أتذكر الكتاب ما هو، نسيت رغم أني سجلتها.

الإمام أبو حيان في [البحر المحيط] لما جاء عند آية ﴿زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ﴾ [المؤمنون:٥٣] في سورة المؤمنون عند كلمة: ﴿زُبُرًا﴾ [المؤمنون:٥٣]، وركَّب عليها: "زبرًا" التي في سورة ثانية، ماهي السورة؟ في آيتين متشابهتين: الأنبياء والمؤمنون، فركَّب، الإمام أبو حيان لا أحد يقول لك: أنه غير حافظ القرآن، ركب عليها هذا، وجاء تلميذه السمين الحلبي في كتابه واستكمل الحديث وما انتبه، يعني ما انتبه أن أبا حيان من ينتبه له؟ الأمير في حاشيته على [مغني اللبيب] انتبه لها فقال: "هذا تركيب آيتين"، يعني حتى محقق [الدر المصون] لم ينتبه اليها.

لكن هذه أخطاء تبقى كما هي، فلو حذفناها ووضعنا الصواب، يعني هذه خيانة في العلم، فمسألة أننا نكتب كما يريد المؤلف ليست صحيحة، نكتبه كما كتبه المؤلف، لدينا تعليقات نضعها بالأسفل في الحاشية فقط.

والله سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ أعلم. ونقف هنا والحصة القادمة إن شاء الله نبدأ برواية حفص. ونرى إذا كانت هناك أسئلة.

الطالب: سؤال (٣٦:٤٥) شيخنا بالنسبة ليحيى بن أدم؟

الشيخ: هل لديك إشكالية مع يحيى من قبل الدرس وأنت تسأل عن يحيى بن آدم.

الطالب: هل يعني شيخنا يترتب عليه اختلاف....وأختم الآن عن طريق ابن شعبة، يحيى يمر علينا بإسناد.

الشيخ: يعني تقصد الآن يحيى بن آدم أنه قرأ أو روى عنه الحروف سماعا، فيما معناه أن جميع الطرق التي أخذها ابن الجزري عن يحيى بن آدم هي سماعية وليست أداء يعني هذا ما تقصده؟ هذا على رأي المؤلف، لكن على غيره الأداء موجود.

الطالب:....

الشيخ: لا نحن ليس لنا علاقة، هي تحمل عند المحدثين وعند غير المحدثين، يعني سماع الحروف هذا تحمل، لكن نحن بالنسبة للأداء هو هنا يقول لك: "الصحيح أن يحيى بن آدم روى عنه الحروف سماعًا"، جيد أنت تقول: "روى عنه الحروف سماعًا وأنت هناك تقول لنا بالنص والأداء؟

فهذا الكلام يعني لا يركب على النص والأداء لا يركب على الأداء، نحن قلنا: الأداء لابد فيه من قراءة القرآن كاملا أو جزءً منه، لكن لا يكون بالحروف، رواية الحروف ليست أداءً هي سماعًا، نعم رواية الحروف ليست أداءً.

إذًا أليس هذا دليل على أنَّ هذه الطرق الخاصة بيحيى بن آدم يعني تكون على منهج ابن الجزري نفسه يعني يكون فيها خلل؛ لأنها ليست أداءً.

طبعًا هنا هو قرأها على أنها أداءً، لكن بعد ذلك رجح أنه يحيى بن آدم روى الحروف سماعًا، فهل هذا يقدح في الطرق النشرية؟ لا، لا يقدح في الطرق النشرية.

لماذا لا يقدح؟ لأن الطرق هذه أدائية، يعني هناك من يقول: بأن يحيى قرأ عرضًا يعني أخذها بالعرض يعني بالأداء، فقراءة يحيى موجودة، يعني قراءته أداءً تلاوته موجودة، كون أنه بعضهم يقول: أنه سمع الحروف والشيخ رجح أنه سمع الحروف لكن الشيخ نفسه قرأ بها أداء، حتى وإن كان يشك فيها، أو حتى وإن كان يترجح عنده؛ لأن من يقول: إنه عرضًا، ابن الجوري إسناده وصل إليه، لكن مسألة أن هذا فيه شكك عنده وأنه الصواب أنه ما قرأ هذه مسألة ثانية عند الشيخ ابن الجزري، لا يهمنا وصوله أداءً من ابن الجزري، فابن الجوري قرأه أداءً، وإن كان يرى أنَّ المرجَّح هو سماعه للحروف، والله أعلم.

الطالب: (٤٠:٠٠) لكن يا شيخنا...فيها أقوال كثيرة أنه قرأ.

الشيخ: هذا لا يقول لك: كثير من أهل الأداء..ثم قال: "من أهل الأداء"، معناه: أن هذا الكثير وصلت عندهم قراءة يحيى بن آدم بالعرض.

الطالب: يا شيخنا في صفحة ثلاثمائة وثلاثة وستين يوجد طريق ابن مجاهد في نهاية الفقرة يقول: (إِلَّا أَنَّ ابْنَ مُجَاهِدٍ قَرَأَ الْحُرُوفَ دُونَ الْقُرْآنِ)، هذه صراحة ما فيها خلاف.

الشيخ: نعم، أسانيد ابن مجاهد لو استغنينا بعاصم فقط يمكن الباقي كل أسانيده في [السبعة] كلها إجازة، ابن مجاهد على جلالة قدره أسانيده التي في الكتب التي في [السبعة] هو ما وضع فيها أسانيده بالأداء، وحتى هناك واحد من العلماء الكبار لا أدري هو ابن مهران ربما حتى أنه يطعن في رواية ابن مجاهد أنه

في بعض الروايات ما قرأ بها، طبعًا هو لم يرحل، لكن لو رجعنا إلى كتب القراءات كلها تُسْنِدِ إليه أداءً، لكن نحن نتكلم على التي في كتابه [السبعة] التي هو وضعها، وهذا دليل على الكلام الذي نقول دائمًا: أن العلماء لم يلتزموا بذكر كل أسانيدهم وكل طرقهم.

وسبحان الله! الأسبوع الماضي كنا نتكلم في هذه مسألة [الجامع] الخياط مع مسألة [المستنير] لما ذكر لنا طريق [المستنير] من قراءة على أبي جعفر الخياط ومن كتاب [الجامع] لأبي علي الخياط من قراءته على النهرواني، وقلنا: أنه في [الجامع] وفي [المستنير] ليس فيه قراءة النهرواني.. أبو الخياط على النهرواني ليست فيه، الموجودة في قراءة على الحمامي.

كنا نقول: ابن الجزري يقول: أنها من [الجامع]، [الجامع]، ت بين كتاب [الجامع] لابن فارس الذي هو نفسه أبو الخياط، وكتابه الآخر [التبصرة]، فوجدت أنه فيه طرق ليست موجودة في واحد من الكتابين، يعني مثلًا في روايته يمكن عن أبي القاسم عبيد الله الصيدلاني، يعني ليست موجود في رواية شعبة هناك، وموجود مثلا في رواية حفص في [الجامع]وليست موجود في [التبصرة].

فهذا معناه أن العلماء لم يلتزموا بذكر، وهذه يعني هذا هو الفضل -والله أعلم- أنه هذا -والظاهر- أنه: هذا هو الفضل الذي اذخره الله للإمام ابن الجزري رحمه الله عليه: أنه جاء في زمن قراءة القراءات بالأداء ما زالت موجودة، فختم الله به هذا الأداء.

يعني الرواية كانت موجودة في زمنه، وأهل القراءات المنتشرين في ذلك الزمن لم يزلوا موجودين بالطرق المدونة في الكتب والتي لم تدون في الكتب، فابن الجزري رحمه الله عليه من الجميل أنه جاء لنا بهذه التي ليست موجودة في الكتب.

فمعناه أن هذه مسألة أنه لابد أن هذا الطريق الذي يذكره ابن الجزري أن يكون في الكتاب الفلاني، لا ابن الجوري يُلْزِم نفسه به ولا أحد يستطيع أن يلزمه به؛ لأنه ثبت ثبوتًا لاشك فيه أن العلماء لم يلتزموا بتسجيل جميع مروياتهم.

هل يُعقل أن كل كتب القراءات التي فيها رواية ابن مجاهد كلها تأتي يقول: "وقرأ ابن مجاهد على فلان" لما تأتي إلى توثيق هذه المعلومة: "قراءة ابن مجاهد على فلان في كتاب [السبعة] لا تجدها أداءً، هل كل هذه الكتب كلهم تغاضت عن هذا؟! غير معقول.

فمعناه أنه وصل لهم، [السبعة] ابن مجاهد قرأ بهذه الطريق بطريق الأداء، كونها ليست موجودة في [السبعة] هذا شيء آخر.

والآن مثلًا ضع نفسك كأنك ابن مجاهد ويأتونك الطلاب في الحرم في المسجد كل يوم، أنت متفرغ تسجل كل الذي قرأت به، لكن أنت قرأت على شيوخ، وتلاميذك نقلوا عنك هذه القراءات، كونك أنت يا ابن مجاهد أو يا ابن الجزري أو الداني أو الهُذلي ما سجلتها في كتابك هذا ما لنا علاقة به، لكنها نُقِلت عنك.

فهؤلاء الذين يعترضون على هذا ويريدون أنَّ كل رواية وكل طريق لابن الجزري لابد أن تكون في الكتب الأصول التي نقل عليها أو تكون القراءة الطريق مطعون فيه، هذا لم يشم رائحة التحقيق، ولم يشم الفرق بين الأداء وبين النص،

أو أننا نقول: قولوا لابن الجزري: "أنت غير صادق فيما تقول"، وهنا ينتهي النقاش.

الطالب: سؤال (٤٥:٢٠) حسنًا.. شيخنا ابن الجزري ذكر كما ذكرتم لنا: أنه في بداية الأسانيد بالنص والأداء، الطرق التي يختارها تكون بالنص والأداء، لما

يأتي مثلًا هنا لما يقول ابن مجاهد: "قرأ الحروف دون القرآن" هذا مخالف لشرط ابن الجزري، مخالف لشرطه.

الشيخ: وضح إياه.

الطالب: يعني ابن الجزري ذكر في البداية كما قلتم لنا: أنه بالنص والأداء، يعني الطرق التي سيختارها كلها تكون بالنص والأداء.

الشيخ: لا، وقلناها سابقًا: شرط ابن الجزري هو الأداء وليس النص، الشرط الخاص بابن الجزري هو الأداء، هذا بصريح عبارته هو وليس بصريح عبارتي أنا، ليس بفهمي هذا بكلامه هو.

الطالب: طيب هذا هنا في الفقرة هنا يخالف بالأداء.

الشيخ: لا لا، هذه حلها بسيط جدًا، وناقشناها في موضعها، وقلنا: أنه مثل هذه الأمور تحوِّل على كلمته ملتزمًا بالتحرير لا أدري لماذا؟ ومن ثم ماذا؟ "بالمتابعات والشواهد".

الطالب: يعني هذه الطرق التي ليست بالأداء لا تأتي رئيسًا.

الشيخ: لا تأتي رئيسًا؛ لأنه هو قال لك هذا الشيء، هو قال لك أنا سألتزم لك بكذا كذا ملتزمًا التحرير ومتبعًا الشواهد.

الطالب: هذا ما حضرني من الكتب؟

الشيخ: لا لا، قبلها، قبل ما يذهب عند الكتب، عندي هنا في صفحة مائة وثمان وخمسين: "ولا إشكال إلا بينته وأوضحته، ولا بعيدًا إلا قرَّبته، ولا مفرقا إلا جمعته ورتبته، منبِّها على من صح عنهم وشذ، وما انفرد به منفردٌ وفذ، ملتزمًا للتحرير، والتصحيح، والتضعيف، والترجيح".

ها.. اقرأ يا ذئب يا صغير "مداعبة".

الطالب: "معتبرًا للمتابعات والشواهد".

الشيخ: شغل محدثين، يذكر لك الرواية الأساسية الأصيلة وبعد ذلك يذكر الروايات التي هي تدعِّمها من باب المتابعات والشواهد.

فهذه التي لم يشترط فيها الأداء أو لم يقع فيها الأداء هي من هذا الباب، مثل هناك لما ندخل في الأصول يأتيك بطرق _ابن محيصل _ يأتي لك طرق أيضًا عن القراء هؤلاء لكنها ليست من طرقه التي اختارها في [النشر]، هذا كله من هذا الباب: "متابعات وشواهد"، لكن الشرط عند ابن الجزري هو الأداء، لاشك في ذلك. على الأقل عند العبد الضعيف.

الطالب: هنا ممكن أقول فيه فائدة يا شيخنا؟

الشيخ: تفضل.

الطالب: أن مثلًا: لو شيخٌ قرأ القرآن كاملاً على شيخ وقرأ أو أُجيز أو قرأ الحروف على شيخ آخر فمن الممكن قراءته بالحروف الإسناد هو الذي يجوز والإسناد الآخر لا يُذْكَر لنا، كما فعل ابن مجاهد معنا الآن، يعني لا يشترط أن الإسناد الذي..

الشيخ: يعني أنت، والدكتور تركي واحد فيكم قرأ القرآن كله؟

الطالب: لا هو الدكتور تركي قرأ القرآن كاملا على شيخ، وقرأ على الدكتور عبد الرحمن الحروف.

الشيخ: يعني تركي قرأ على حاتم كاملا، وقرأ على الدكتور الحروف.

الطالب: بعد ذلك الطالب يأتيه يقرأ عليه يعطيه إسناد الدكتور عبد الرحمن

الحروف، ولا يذكر حاتم نهائيًا كما فعل ابن مجاهد معنا، كما فعل ابن الجزري مع ابن مجاهد.

الشيخ: لا، هنا الشيخ هنا هل هو يسند عن ابن مجاهد عن كتابه [السبعة]؟

هناك فرق: عندما يأتينا بطريق من [السبعة] هذا شيء، عندما يأتينا بطريق عن ابن مجاهد يعني هذا غالبًا يكون هو الأداء إذا فيه علة يذكرها، مثل هنا، هنا قال لك: طريق ابن مجاهد وهي الرابعة، المفترض أن يكون هذا أداء، لكن لما اتضح أن فيه علة وهي قراءة الحروف فقط بيَّنها لنا، لكن عندما يكون هناك أسانيد لابن مجاهد ليس فيها هذه العلة، وقطعًا ليست من [السبعة [؛ لأن [السبعة [إذا استثنينا عاصم أعتقد عاصم إذا استثنيناه أو ابن كثير؛ لأنه هو كان قرأ على قُنبل، فبقية القراء صعب أنك تحصلها بالأداء، وإنما هي بالإجازة وليس بالتلاوة.

فأنا قصدي: أنه ابن الجزري لما يسند إلى [السبعة [إذا فيه علة إذا أسند إلى ابن مجاهد إذا هناك علة في السند يذكرها لك كما هنا.

لكن كم طريق مر معنا عن ابن مجاهد لم يذكر الشيخ إياه، على الرغم أنك لو رجعت إلى [السبعة] ستجد فيها علة وهي علة: عدم تلاوة القرآن لابن مجاهد على شيوخه.

فمعناه: أنه هذا الطريق وصل لابن الجزري إلى ابن مجاهد بدون علة، وهذه بدون العلة و هي بالأداء، والله أعلم.

لكن لو تركي مثلًا قرأ على شيخين: واحد قرأ عليه الحروف، وواحد على غير هذا، هو حر يكتب الإجازة كما يريد ويبغى.

الطالب: ولكن بعد ذلك عندما يأتون يدرسون الإجازات المحقق يقول: لا، الإسناد المتوافق ليس فيه الأداء كاملا من هذا، ليس الطريق، فلماذا يُسْنِد؟ فهذه تكون إشكالية.

الشيخ: لا لا، مثلًا تركي -مع الاحتفاظ بالألقاب- تركي قرأ على حاتم القرآن كله وأعطاه إجازة، وقرأ على الدكتور عبد الرحمن الحروف على قولك أنت، إذن الدكتور عبد الرحمن والشيخ حاتم أسانيدهم مختلفة أم قرأوا على شيخ واحد؟

الطالب: مختلفة.

الشيخ: يعني هذا إسناد، وهذا إسناد، إذن الشيخ تركي وأتيت أنا وقرأت على الشيخ تركي أعطاني إسناده، أعطاني إسناد عبد الرحمن أم إسناد حاتم؟ إسناد الدكتور عبد الرحمن.

حسنًا، قرأت عليه الأداء القرآن كاملا أم لا؟ وهو قرأ على الدكتور عبد الرحمن بالحروف، في هذه الحالة أنا لا أستطيع أني أجيز بسند الشيخ تركي بكل القرآن، لكن لو تركي أعطاني الإسنادين: إسناد الأداء الذي قرأ على الشيخ حاتم، وإسناد الحروف، وأعطاني أنا هذين الإسنادين، أنا أستطيع أن أجيز بسند تركي، فيكون إسنادي أو إسناد تركي بالنسبة لي أنا أداءً وحروفًا، فأنا لي الحق أن أُجيز عن طريق تركي من قراءتي على حاتم وعلى عبد الرحمن بالأداء، لكن أننا نلزم ابن الجزري أو الداني أو فلان أو فلان.

ثانيا حتى لا أنسى: هي ترى هذه المسألة مختلف فيها، المسألة هذه يعني إذا ألزم ابن الجزري نفسه بها بالأداء هي أساسًا مختلف بها، وذكرها أعتقد في [المنجد]: أنَّ العلماء مختلفون فيها، إنَّ من قرأ الحروف هل يُجيز كاملًا أم لا؟

أعتقد المسألة موجودة في [منجد المقرئين]، وذكر أبو العلاء له في المذهب إذا لم تخني الذاكرة، لكن لنسير على منهج ابن الجزري أنه لا أجيز إلا بالأداء، صحيح أنه هذا السند بالأداء وهذا السند بالحروف، لكن بما أنهم عن شيخ واحد

وأنا قرأت عليه بالطريقين بالأداء وهذا، وهذا هو الموجود عند ابن الجزري، وهذا هو المتابعات؛ لأنه عندما قرأ الحروف تركي لما قرأ الحروف على عبد الرحمن هي نفس الحروف التي قرأها على حاتم.

الطالب: سؤال (٥٣:٢١) نستطيع أن نجزم شيخ؛ لأنه قد يكون أعطاه وجها ليس..

الشيخ: لا لا، هو مسألة أنه أعطاه وجها ما أعطاه وجها هنا لو أخذنا بهذا لابد أن يُذْكَر فيها أنه قرأ عليه، إذا كان للمسألة فيها عدة أوجه لابد أن يُذْكَر في الطريق: نوعية التحمل ونوعية هذه الأوجه التي قرأ بها.

يعني مثلًا يأتي اليك احد الأشخاص الآن و يقول لك: قرأ فلان على ورش كمثال، أو مثلًا تُحصِّل، في نهاية الأسانيد: "وقرأ ورش على نافع وقرأ نافع على فلان وعلى فلان"، قراءة نافع على هؤلاء على شيوخه قرأها بجميع الأوجه التي أعطاها لنافع ولقالون وورش؟ لا.

والله أعلم.



الدرس التاسع والعشرون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، مساكم الله جميعًا بكل خير، الإخوة الحضور، والإخوة المستمعين، فإن شاء الله بعد هذا الانقطاع الذي استمر لمدة أسبوعين، نواصل إن شاء الله قراءة كتاب النشر، والليلة إن شاء الله نبدأ بقراءة أسانيد رواية حفص عن عاصم، ونقرأ ما يسمح به الوقت إن شاء الله.

قال الإمام ابن الجزري رحمه الله عليه:

طَرِيقُ عُبَيْدِ بْنِ الصَّبَّاحِ عَنْهُ، أي عن حفص فَمِنْ طَرِيقِ الْهَاشِمِيِّ مِنْ خَمْسِ طُرُقٍ. طَرِيقُ طَاهِرٍ وَهِيَ الْأُولَى عَنِ الْهَاشِمِيِّ مِنَ الشَّاطِبِيَّةِ وَالتَّيْسِيرِ قَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ طَاهِرِ بْنِ غَلْبُونَ، وَمِنْ تَلْخِيصِ ابْنِ بَلِّيمَةَ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ الْقَزْوِينِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى طَاهِرٍ، وَمِنْ كِتَابِ التَّذْكِرَةِ لِطَاهِرٍ الْمَذْكُورِ.

طاهر هو ابن غلبون الابن صاحب كتاب "التذكرة"، نلاحظ هنا إن الشيخ ابن الجزري -رحمه الله عليه- ما قال: إنها من كتاب التذكرة، وإنما قال: إنها من كتاب التيسير من قراءة الداني على أبي الحسن طاهر بن غلبون، فمن يأتي ويقول أو يجعل في المشجرات أنها من طريق كتاب التذكرة هذا يكون كما قلنا مرارًا خلل في المنهجية؛ لأن إسناد ابن الجزري إلى كتاب التيسير ليس هو إسناده إلى كتاب

التذكرة لابن غلبون، وكون السند يمر على ابن غلبون ليس معناه أن ابن الجزري أخذه من هذا الكتاب، فنحن دائمًا ننظر إلى إسناد ابن الجزري، إلى صاحب الكتاب ثم إسناد صاحب الكتاب إلى القراء.

النقطة الثانية: وهي في قوله من تلخيص ابن بليمة، لا أدري هل ذكرناها سابقًا لكن نعيدها من باب التذكير ومن باب الفائدة، طبعًا تلخيص ابن بليمة ليس فيها أسانيد، يعني الإمام ابن بليمة رحمه الله عليه لم يضع أسانيد في كتابه، لم يكتب أسانيده في كتابه التلخيص، وإنما ذكر مباشرة يعني دخل في القراءة مباشرة.

نحن نلاحظ في النشر لا تمر علينا طريق أو رواية من القراء السبعة إلا ونجد لابن بليمة من كتابه التلخيص نجد إسنادًا أو إسنادين أو أكثر، هذا سؤال ربما يُسأل وربما جاوبنا عليه سابقًا لكن من باب التذكير، لمن يسمعنا أول مرة، فنقول: من أين جاء ابن الجزري بهذه الأسانيد، يعني هل هناك ابن بليمة ألف كتاب وذكر فيه أسانيده ثم جاء ابن الجزري، وأخذ من هذا الكتاب الأسانيد؟

نقول: الجواب هو حقيقة عند ابن الجزري، وذكر ابن الجزري أن تلخيص ابن بليمة؛ قال كلامًا معناه أن ابن بليمة لم يذكر أسانيده، وإنما تتبعتها، يعني تسجيل ابن الجزري لأسانيد ابن بليمة هو لم يأخذها من كتاب واحد، إنما أخذها من عدة أسانيد، ومن عدة مصادر، فيقول: تتبعتها، وجمعتها، وسجلها لنا.

وهذا مهم جدًا؛ لأنها وصلته عن طريق الأداء وليس عن طريق الكتب، وهذا الصنيع مهم جدًا؛ لأن هذه الأسانيد وصلت إلى ابن الجزري بطريق الأداء، فإذا وجدنا إسناد معلومة، أو إسناد حرف من حروف القراءة لابن بليمة تختلف عما هو موجود في التلخيص؛ فلا نُحمل الخطأ لابن الجزري أو نحمل له الوهن والسهو والغفلة، وإنما ندافع عنه ونبين أن هذا هو ما وصل إلى ابن الجزري من

طريق الأداء ونحن دائمًا نركز على مسألة الأداء، الأداء إذا اختلف مع النص المقدم هو الأداء، وبالتحديد عند ابن الجزري رحمه الله عليه، وهذا يحتاج إلى محاضرة إذا سمح الوقت بعد ذلك نتكلم فيه إن شاء الله.

قال الشيخ ابن الجزري رحمه الله عليه:

طَرِيقُ عَبْدِ السَّلَامِ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ الْهَاشِمِيِّ مِنَ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ، وَمِنَ الْجَامِعِ لِلْخَيَّاطِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي أَحْمَدَ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ.

طالب: (٥:٥٥) قوله: وَمِنْ تَلْخِيصِ ابْنِ بَلِّيمَةَ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ الْقَزْوِينِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى طَاهِرٍ، ابن بليمة قرأ على الاثنين أم لا..؟

الجواب/ لا لا ابن بليمة أين هو وأين طاهر؟ ابن بليمة قرأ على شيخه أبي عبدالله القزويني، وأبو عبدالله القزويني قرأ بها على شيخه طاهر.

طالب: وَمِنْ كِتَابِ التَّذْكِرَةِ لِطَاهِرٍ؟

الشيخ/ ومن كتاب التذكرة لطاهر، جيد أنك نبهتنا، ومن كتاب التذكرة لطاهر معناه أن هذا الطريق طريق طاهر عند ابن الجزري هو له إسنادان، الإسناد الأول هو الشاطبية والتيسير، بل هي ثلاثة أسانيد لو أردنا التدقيق والتحقيق نقول: هي ثلاثة أسانيد، إسناد ابن الجزري إلى الشاطبي، ثم من الشاطبي إلى طاهر، وإسناد ابن الجزري إلى التيسير ثم التيسير على طاهر، هذان اثنان ثم إسناد ابن الجزري إلى كتاب التذكرة إلى طاهر فأصبح عندنا ثلاثة طرق؛ لأن إسناد ابن الجزري إلى الشاطبي يختلف عن إسناده إلى التيسير، فهي أربعة أسانيد لو أدخلنا تلخيص ابن بليمة أصبحت أربعة أسانيد.

إسناد ابن الجزري إلى الشاطبية، إسناد ابن الجزري إلى التيسير، إسناد ابن

الجزري إلى التلخيص، إسناد ابن الجزري إلى طاهر، لكن ابن الجزري في العد يَعُدّ أو يجعل الشاطبية والتيسير شيء واحد، لكن هذا قلنا: هذه منهجية عنده هو في التأليف أن هذين الطريقين لا يعتبرهما إلا طريقًا واحدًا، وهم في الواقع هم طريقان، يعني إسناده إلى الشاطبية مختلف عن إسناده إلى لتيسير، وقلنا: دائمًا في دراسة الأسانيد أي اختلاف بين إسنادين ولو برجل واحد نعتبره إسنادين.

طالب: بالنسبة لابن الجزري لكي يصل إلى التيسير يمر على الشاطبي في هذا الإسناد؟

الشيخ: لا.

طالب: إذن من أين عرفنا إنه لا يمر به؟

الشيخ: من أين عرفنا؟ من ابن الجزري نفسه، من أسانيده للكتب، وضربنا عليها مثال في محاضرة سابقة، لما تكلمنا وأعتقد عن كتاب التذكرة أو كتاب آخر، أو كتاب الإرشاد، وفتحناه ووجدنا إسناد ابن الجزري إلى الشاطبية ليس هو يعني الشيخ الذي قرأ عليه ابن الجزري ليس هو الشيخ الذي قرأ في الشاطبية ليس هو الشيخ الذي قرأ عليه التيسير، ثم بعد ذلك سلسلة الشيوخ تختلف.

لكن نحن نقول: الشيخ ابن الجزري يعتبر الشاطبية والتيسير شيئًا واحدا؛ لأنه هناك سيأتينا في النهاية يقول: مع أنَّا لم نَعُدَّ للشاطبية والتيسير إلا طريقًا واحدًا، لكن هي في الواقع هي ليست طريقًا واحدا، هذا كتاب خاص بأسانيده، وهذا كتاب خاص بأسانيده.

وقلنا: بهذه المنهجية يتضح لا أريد أن أقول خطأ، لكن يتضح أن الذي هو مشهور الآن في العصور المتأخرة إن ربط الشاطبية بالتيسير مطلقًا هذا الكلام غير صحيح؛ لأن الطريق الذي أوصلنا إلى الشاطبية ليس هو الطريق الذي أوصلنا إلى

التيسير، صحيح أن كله عن ابن الجزري لكن عندنا نصل لابن الجزري هذا طريق وهذا طريق ويوصلنا هذا على الشاطبي وهذا على التيسير، وضحت؟

طالب: بعض المرات ابن الجزري يذكر أثرًا في رواية قالون –مثال فقط مثال للتفرقة بين التيسير والشاطبية- ذكر أولًا: فمن التيسير قرأ الداني إلخ..، ثم ذكر الشاطبية من طريق لا يمر عن طريق الداني، لعله يجمع؟

الشيخ: لا، هذا ذكرناه قبل المحاضرتين الأخيرتين السابقتين أشرنا إليه، وقلنا: مثلًا في السلاسل الذهبية وهذا من الأخطاء التي وقعت فيها السلاسل الذهبية، وهو اعتبار كل الأسانيد كل التي يقول فيها الإمام ابن الجزري في أول كل رواية أنها من طريق الشاطبية والتيسير، جعلها من قراءة الشاطبي التي توصله إلى الداني، نحن قلنا هذا الكلام غير صحيح؛ لأن الشاطبي أسانيده التي أجاز بها تلاميذه التي ذكرها الإمام السخاوي، هذه الأسانيد التي ذكرها السخاوي هي أسانيد الشاطبي التي كان يجيز بها، هذه الأسانيد التي كتبت عن الإمام الشاطبي رحمه الله عليه عنده إسنادان للقراء السبعة عنده إسنادان إسناد عن شيخه ابن (١١:٤٥) عن ابن نجاح عن الداني، هذا لا إشكال فيه، لكن الإشكال هو الإسناد الثاني الذي هو عن الإمام النفزي رحمه الله عليه وهو عن ابن الدوش وعن ابن غلام الفرس ثم عن شخص آخر ولا يصل إلى الداني، إذًا الشاطبي عنده إسنادان، أحدهما يمر على الداني، والآخر لا يمر على الداني.

ابن الجزري هذا الإسناد الذي أوصله إلى الشاطبي كما نقول مرارًا ليس هو الإسناد الذي أوصله إلى التيسير، فمعناه إننا نقرأ بالأسانيد الشاطبي، ومعناه إن هذه الزيادات التي زاد بها الإمام الشاطبي على التيسير هي ليست خروج عن طريقه، يعني لم يخرج بها الشاطبي عن طرقه التي في كتاب التيسير؛ لأن الشاطبي قال: وألفاظها زادت بنشر فوائدٍ، فهو زاد هذه الطرق وابن الجزري أكد هذه

الزيادات ولا يوجد حسب علمي –في الذاكرة- الآن لا يوجد نص عند الإمام الشاطبي يمنع وجهًا أجازه أو موجود في الشاطبية بعلة؛ وقال أنه لا يُقرأ به، إلا في كلمة رأى القمر التي عند الإمام السوسي هذه قال إنها لم تثبت، وهي لم تثبت من طريق الداني، لكن الإمام الشاطبي جاء بها، والإمام الشاطبي رواها، وجامع البيان ذكرها، فمعناه أن هذه الزيادات –طبعًا لا نريد أن ندخل في الشاطبية خلونا في النشر أحسن-.

طالب: ابن الجزري عندما يقول: اعتبرنا الشاطبية والتيسير طريقًا واحدًا.

الشيخ/ لا، لا، لا ابن الجزري لم يقل أننا اعتبرنا أن الشاطبية والتيسير طريقًا واحدًا، ابن الجزري قال: لم نَعُدّ يعني لما جاء يعد الطرق يعني لم يجعل الشاطبية طريقا، والتيسير طريقا، وفي النهاية يكون العدد ٢٥ طريقا لا، هو في العد هو نفى العد فقط لم ينفِ الاعتبار، نفى العد، يعني مثلا أخذ الشاطبية والتيسير وخمسة كتب هذه كم ٢+٥=٧، هو يقول إنها ٦ لأنه اعتبر الشاطبية في العد، هو قال غير أنَّا لم نعُدَّ يعني لما نقول لك هذه ٩٠٨ عن طريق كذا، مع أنَّا لم نعُدّ، فالمنفي هو العدد فقط والله أعلم.

طَرِيقُ الْمِلَنْجِيِّ: طبعًا هذا الضبط كان قديما، والله أعلم يمكن ربما أخذته من الكامل أو من الأنساب، أومن الإكمال، هو بكسر الميم وفتح اللام، وتسكين النون الْمِلَنْجِيِّ، ولكن وجدت الإمام ابن الجزري رحمة الله عليه في كتابه "الأربعون العوالي"، وهذا كتاب مهم جدًّا هو في مصطلح الحديث لكن وجدته في صفحة ١٠٠ يقول: لما ذكر الشيخ الْمِلَنْجِيِّ قال: الْمَلَنْجِيِّ بفتح الميم واللام ونون ساكنة وبالجيم، إذًا الضبط هذا الموجود أمامنا الْمِلَنْجِيِّ هو مأخوذ من هذه الكتب المعتمدة، لكن وجدت الضبط عند ابن الجزري فابن الجزري يقول: إنه بفتح الميم الْمَلَنْجِيِّ.

طَرِيقُ الْمِلَنْجِيِّ وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنْهُ مِنْ غَايَةِ الْحَافِظِ أَبِي الْعَلَاءِ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْحَدَّادِ، وَمِنْ كَامِلِ الْهُذَلِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا هُوَ وَالْحَدَّادُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزْدَةَ الْمِلَنْجِيِّ.

طَرِيقُ الْخَبَّازِيِّ وَهِيَ الرَّابِعَةُ عَنِ الْهَاشِمِيِّ مِنَ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي نَصْرٍ مَنْصُورِ بْنِ أَحْمَدَ الْهَرَوِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَبَّازِي.

لاحظ هنا يقول الشيخ: قرأ بها الهُذلي رغم أن الموجود في كتاب الكامل كلها إخبار وفيه يقول الهُذلي: أخبرني أبو النصر.

طَرِيقُ الْكَارَزِينِيِّ وَهِيَ الْخَامِسَةُ عَنْهُ مِنَ الْمُبْهِجِ قَرَأَ بِهَا السِّبْطُ عَلَى الشَّرِيفِ عَبْدِ الْقَاهِرِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ الْكَارَزِينِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الْكَارَزِينِيُّ وَالْخَبَّازِيُّ وَالْمِلَنْجِيُّ وَعَبْدُ السَّلَامِ وَطَاهِرُ بْنُ غَلْبُونَ الْخَمْسَةُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ بْنِ دَاوُدَ الْهَاشِمِيِّ الْبَصْرِيِّ الضَّرِيرِ وَيُعْرَفُ بِالْجُوخَانِيِّ، فَهَذِهِ عَشْر طُرُقٍ لِلْهَاشِمِيِّ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي طَاهِرٍ مِنْ أَرْبَعِ طُرُقٍ: طَرِيقُ الْحَمَّامِيِّ وَهِيَ الْأُولَى عَنْهُ مِنْ ثَمَانِ طُرُقٍ، مِنَ التَّجْرِيدِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ نَصْرٍ الْفَارِسِيِّ، الذي هو صاحب كتاب الجامع وَمِنْهُ أَيْضًا أي: من التجريد قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْمَالِكِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ، صاحب كتاب الروضة وَمِنَ الرَّوْضَةِ لِأَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ.

لاحظ هو يقول: من كتاب التجريد قرأ بها ابن الفحام، على شيخه أبي إسحاق إبراهيم المالكي، وقرأ بها أبو إسحاق المالكي على أبي عليّ (١٧:٤٠)، عندنا إسنادان هنا، الشيخ ذكر إسنادين من التجريد قرأ بها ابن الفحام على أبي الحسين

نصر الفارسي هذا إسناد، ومنه أي ومن التجريد أيضًا، الطريق الثاني من كتاب التجريد قرأ بها أي ابن الفحام على أبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل المالكي، وأبو إسحاق المالكي قرأ بها على شيخه أبي عليّ المالكي صاحب كتاب الروضة، بعد ذلك جاء الشيخ ابن الجزري وقال ومن الروضة لأبي عليّ المالكي، طيب هذا أبو علي المالكي هو صاحب الروضة فلماذا تقول من جديد ومن الروضة؟

معناه إن أبو علي المالكي الموجود في السند عند ابن الفحام هذا جاء لابن الجزري من إسناده لكتاب التجريد، وهذا جاء به من إسناده هو لكتاب الروضة، فهذا طريق وهذا طريق، إذًا لا يحق أن نقول إن هذه الطرق كلها بما إن فيها أبو علي المالكي فتكون من كتاب الروضة للمالكي هذا لا يصح، وإلا ليس هناك فائدة في دراسة الأسانيد، وضحت؟ يعني هو وصل، يعني هذا الطريق الذي هو طريق الحمَّامي الطريق الأولى ابن الجزري وصل بها إلى أبي عليّ المالكي من طريقين: طريق إسناده هو ابن الجزري من كتاب الروضة، والطريق الثاني وصل إليه عن طريق ابن الفحام.

وَمِنَ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي الْفَضْلِ الرَّازِيِّ، وَمِنَ الْجَامِعِ لِابْنِ فَارِسٍ، وَمِنَ الْمِصْبَاحِ قَرَأَ بِهَا أَبُو الْكَرَمِ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ رِزْقِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ التَّمِيمِيِّ وَعَلَى الشَّرِيفِ أَبِي نَصْرٍ الْهَبَّارِيِّ، وَمِنْ كِتَابَيْ يعني الإرشاد والكفاية لأبي العز أَبِي الْعِزِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى الْحَسَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، الحسن بن القاسم هو غلام الهراس وَمِنْ تِذْكَارِ ابْنِ شَيْطَا، وَقَرَأَ بِهَا هُوَ أي ابن شيطا وَالْحَسَنُ بْنُ الْقَاسِمِ وَالرَّازِيُّ وَابْنُ فَارِسٍ وَالْهَبَّارِيُّ وَرِزْقُ اللهِ وَالْمَالِكِيُّ وَالْفَارِسِيُّ، الثَّمَانِيَةُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْحَمَّامِيِّ، فَهَذِهِ عَشْرُ طُرُقٍ لَهُ.

طَرِيقُ النَّهْرَوَانِيِّ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنْهُ مِنْ كِتَابَيْ أَبِي الْعِزِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَرَجِ النَّهْرَوَانِيِّ.

طَرِيقُ أَبِي الْعَلَّافِ وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنْ أَبِي طَاهِرٍ مِنَ التِّذْكَارِ لِابْنِ شَيْطَا قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْعَلَّافِ.

طَرِيقُ الْمَصَاحِفِيِّ وَهِيَ الرَّابِعَةُ عَنْهُ مِنْ كِفَايَةِ السِّبْطِ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَرَجِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى الْمَصَاحِفِيِّ الْبَغْدَادِيِّ، وَقَرَأَ الْمَصَاحِفِيُّ وَابْنُ الْعَلَّافِ وَالنِّهْرَوَانِيُّ وَالْحَمَّامِيُّ أَرْبَعَتُهُمْ عَلَى أَبِي طَاهِرٍ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ الْبَغْدَادِيِّ، فَهَذِهِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ طَرِيقًا لِأَبِي طَاهِرٍ.

وَقَرَأَ الْهَاشِمِيُّ وَأَبُو طَاهِرٍ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ سَهْلِ بْنِ الْفَيْرُوزَانِيِّ الْأُشْنَانِيِّ، وَقَرَأَ الْأُشْنَانِيُّ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عُبَيْدِ بْنِ الصَّبَّاحِ بْنِ صُبَيْحٍ النَّهْشَلِيِّ الْكُوفِيِّ، ثُمَّ الْبَغْدَادِيِّ، تَتِمَّةُ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ طَرِيقًا لِعُبَيْدٍ.

(طَرِيقُ عَمْرِو بْنِ الصَّبَّاحِ) عَنْ حَفْصٍ مِنْ طَرِيقِ الْفِيلِ عَنْ عَمْرٍو.

لن نجد لروضة المُعَدِّل ذكرًا عند حفص، لن نجد له... ما معنى ذلك؟ معنى ذلك أنه ليس هناك شيء اسمه قصر المنفصل من طريق روضة المعدل لحفص.

(طَرِيقُ عَمْرِو بْنِ الصَّبَّاحِ) عَنْ حَفْصٍ مِنْ طَرِيقِ الْفِيلِ عَنْ عَمْرٍو. طَرِيقُ الْوَلِيِّ وَهِيَ الْأُولَى عَنِ الْفِيلِ. طَرِيقُ الْحَمَّامِيِّ عَنِ الْوَلِيِّ مِنْ سَبْعِ طُرُقٍ: مِنَ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الشَّرْمَقَانِيِّ، وَأَبِي الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ وَأَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ، وَمِنَ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي الْفَضْلِ الرَّازِيِّ، وَمِنْ كِفَايَةِ أَبِي الْعِزِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ، أبي علي الواسطي هو نفسه الحسن ابن قاسم الذي مر معنا قبل قليل، الشيخ ابن الجزري يتفنن في ذكره تارة يقول ابن غلام الهراس وتارة أخرى يقول الحسن بن قاسم وَمِنْ غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعِزِّ الْمَذْكُورِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْوَاسِطِيِّ الْمَذْكُورِ، وَمِنَ الْمِصْبَاحِ قَرَأَ أَبُو الْكَرَمِ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ

أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ، وَمِنَ التِّذْكَارِ لِابْنِ شَيْطَا.

عندنا الطريقة الأولى وهي من المستنير، وفيه إنهم قرأوا بها بالقصر من غير مد، وأن قراءتهم على الحمَّامي كانت سنة ٣٩٢هـ بعد ذلك قلت ليس من صواب المنهج أن نعتبر هذه الطريق من الجامع لابن فارس وإن كان سنده كما هنا بالنسبة للمستنير حيث إن المؤلف لم يصرح بذلك.

وَقَرَأَ بِهَا هُوَ وَأَبُو الْحُسَيْنِ وَالْوَاسِطِيُّ وَالرَّازِيُّ وَالْعَطَّارُ وَالْخَيَّاطُ وَالشَّرْمَقَانِيُّ، السَّبْعَةُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْحَمَّامِيِّ، فَهَذِهِ ثَمَانُ طُرُقٍ لِلْحَمَّامِيِّ، إِلَّا أَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ قَرَأَ الْحُرُوفَ.

أبو الحسين هو أحمد بن عبد القادر بن محمد بن يوسف، قرأ الحروف يعني ما قرأ أداءً، يعني ما قرأ تلاوةً، وإنما استخرج الحروف التي فيها اختلاف القراء وقرأها، يعني ما قرأ ختمة كاملة من أول الفاتحة إلى نهاية القرآن الكريم، إلى نهاية المصحف، وإنما استخرج الخلافات وقرأها.

طالب: حضرتكم ذكرتم في مرة سابقة إن هناك شخص أجازه الشيخ وهو عمره صغير هو المصباح الشهرزوري؟

الشيخ/ هو مر معنا أبو الكرم الشهرزوري في روايته عن أبي بكر الخياط محمد بن عليّ الخياط؛ لأنه توفي أبو بكر الخياط وعمر أبو الكرم صاحب كتاب المصباح عمره ما بين الخامسة والسادسة، يعني السنة التي توفي فيها أبو بكر الخياط هذا كان عمر أبو الكرم الشهرزوري خمس سنوات، ولهذا أبو الكرم يروي عنه، وقلنا: هذه رواية وسيأتينا هنا نص ابن الجزري يقول فيها وقرأ بها.

طَرِيقُ الطَّبَرِيِّ عَنِ الْوَلِيِّ مِنَ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبَوَيْ عَلِيٍّ الْعَطَّارِ وَالشَّرْمَقَانِيِّ يعني أبو علي العطار وأبو علي الشرمقاني، وَمِنَ الْكَامِلِ لِلْهُذَلِيِّ قَرَأَ بِهَا

عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ شَبِيبٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْخُزَاعِيِّ، وَمِنَ الْوَجِيزِ لِلْأَهْوَازِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الْأَهْوَازِيُّ وَالْخُزَاعِيُّ وَالْعَطَّارُ وَالشَّرْمَقَانِيُّ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ الطَّبَرِيِّ، فَهَذِهِ أَرْبَعُ طُرُقٍ لِلطَّبَرِيِّ.

الخزاعي هو الإمام أبو الفضل الخزاعي صاحب كتاب المنتهى، ومع ذلك لا نعتبر هذا الطريق من كتاب المنتهى، بل لا نعتبر المنتهى من أصول النشر، وإن كان موجودًا في الكتب التي رواها ابن الجزري، لكنه في الطرق لم يأخذ منه أي طريق.

وَقَرَأَ الطَّبَرِيُّ وَالْحَمَّامِيُّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ الْعِجْلِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالْوَلِيِّ، فَهَذِهِ اثْنَتَا عَشْرَةَ طَرِيقًا لِلْوَلِيِّ.

طَرِيقُ ابْنِ الْخَلِيلِ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ الْفِيلِ مِنَ الْمُبْهِجِ وَالْمِصْبَاحِ قَرَأَ بِهَا سِبْطُ الْخَيَّاطِ وَأَبُو الْكَرَمِ عَلَى الشَّرِيفِ عَبْدِ الْقَاهِرِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ أي الكارزيني، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الطَّيِّبِ عَبْدِ الْغَفَّارِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ السَّرِيِّ الْحُصَيْنِيِّ الْكُوفِيِّ ثُمَّ الْوَاسِطِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْخَلِيلِ الْعَطَّارِ، وَقَرَأَ بِهَا هُوَ وَالْوَلِيُّ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حُمَيْدٍ الْفَامِيِّ الْمُلَقَّبِ بِالْفِيلِ، فَهَذِهِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ طَرِيقًا لِلْفِيلِ.

وَمِنْ طَرِيقِ زَرْعَانَ طَرِيقُ السُّوسَنْجِرْدِيِّ وَهِيَ الْأُولَى عَنْهُ مِنْ كِتَابِ التَّجْرِيدِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ عَلَى أَبِي نَصْرٍ الْفَارِسِيِّ، وَمِنَ الرَّوْضَةِ لِأَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ، وَمِنْ غَايَةِ الْهَمَذَانِيِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي مَنْصُورٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مَنْصُورِ بْنِ الْفَرَّاءِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْخَيَّاطِ، وَمِنَ الْمِصْبَاحِ قَرَأَهَا عَلَى الْخَيَّاطِ الْمَذْكُورِ، وَقَرَأَ بِهَا هُوَ وَالْمَالِكِيُّ وَالْفَارِسِيُّ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْخِضْرِ السُّوسَنْجِرْدِيِّ، فَهَذِهِ أَرْبَعُ طُرُقٍ لَهُ.

طبعا هنا نلاحظ الشيخ ابن الجزري يقول: إن أبو الكرم صاحب كتاب المصباح قرأها على الخياط المذكور، كيف قرأها وهو عمره خمس سنوات، وأبو الكرم في المصباح كل أسانيده التي عن هذا الشيخ -عن شيخه الخياط -رحمة الله عليهم جميعًا- نقول: أخبرني فهي حقيقة كنت أقول ربما هذا سبق قلم من ابن الجزري أو سهو؛ لكن وجدت نص عند ابن الجزري وأعتقد في كتابه من أحد كتب الحديث إما الأربعون العوالي أو كتابه الآخر، كأنه يقول إن بعضهم يجيز استعمال قرأها لكن هذا في الحديث أما في القراءة مصطلح قرأ يختلف عن مصطلح روى، فهذه هنا قرأها يعني مشكلة وأعتقد إنها الوحيدة لا لا مر معنا قبل ذلك مر معنا أيضًا إسناد فيه إن المصباح قرأ بها على الخياط والله أعلم.

هنا في حاشية من الحواشي في نسخة من نسخ النشر التي لم نطلع عليها إلا قريبًا، هناك نسخة هندية مكتوب في الحاشية نص منقول يعني في الحاشية الذي كتبه قال: إنه قول للمصنف يقول قال طبعا في الحاشية مكتوب؛ يقول قال المصنف الذي هو ابن الجزري ولنا طريق إلى السوسنجردي قرأت بها على أصحاب الصائغ عنه عن الكمال بن فارس عن الكندي على أبي الطبر على أبي بكر الخياط على السوسنجردي وقرأ بها على أصحاب الفخر على الكندي فأديت في الأولى باتصال تلاوة الكمال الضرير وفي الأخرى بالسماع والمشافهة أبا الجود شيخ الكمال رَحِمَهُ ٱللَّهُ انتهى كلام المصنف، هذا نص موجود في حاشية من حواشي كتاب النشر، ويقول إنه من كلام المصنف رحمة الله عليه، وأيضًا ومن المصباح قرأها على الخياط موجود في المصباح أنه قال أخبرنا، ولم يقل قرأت.

طَرِيقُ الْخُرَاسَانِيِّ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنْهُ قَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ الْحَسَنِ الْخُرَاسَانِيِّ.

طَرِيقُ النَّهْرَوَانِيِّ وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنْهُ مِنْ كِفَايَةِ أَبِي الْعِزِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى الْحَسَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، الهراس وَمِنَ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ، وَقَرَأَ بِهَا الْعَطَّارُ وَابْنُ الْقَاسِمِ عَلَى أَبِي الْفَرَجِ النَّهْرَوَانِيِّ.

طَرِيقُ الْحَمَّامِيِّ وَهِيَ الرَّابِعَةُ عَنْهُ مِنَ التِّذْكَارِ لِابْنِ شَيْطَا، وَمِنَ الْجَامِعِ لِابْنِ فَارِسٍ، وَمِنَ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ أَيْضًا عَلَى الْعَطَّارِ، وَقَرَأَ بِهَا هُوَ وَابْنُ فَارِسٍ وَابْنُ شَيْطَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْحَمَّامِيِّ.

طَرِيقُ الْمَصَاحِفِيِّ وَهِيَ الْخَامِسَةُ عَنْهُ مِنَ الْجَامِعِ لِابْنِ فَارِسٍ، وَمِنَ الْمُسْتَنِيرِ أَيْضًا قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ، وَمِنَ الْمِصْبَاحِ قَالَ أَبُو الْكَرَمِ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ الْخَيَّاطُ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْعَطَّارِ وَابْنِ فَارِسٍ عَلَى عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ الْمَصَاحِفِيِّ.

هذا الإسناد إسناد المصباح حقيقة فيه إشكال بعض الشيء، وهي عبارة وقرأ بها على العطار، طبعا النسخة الموجودة عندي هي طبعة المجمع، وقرأ بها العطار موضوعة بين نجمتين سقطت من المطبوع، يعني في المطبوع أخبرنا أبو بكر الخياط وقرأ بها على العطار، وابن فارس على عبيد الله بن عمر المصاحفي، وفي النسخة التي ذكرناها قبل قليل وعليها بعض التعليقات تكررت فيها عبارة وقرأ بها، الإشكال في "وقرأ بها على العطار"، الإشكال في هذه العبارة.

ولهذا قلنا المصباح ذكر فيه أن الخياط قرأ على، لما رجعنا إلى المصباح المُحقق، ورد في نسختين من المصباح إن أبي الكرم، طبعًا يقول أخبرنا أبو بكر الخياط، أم أن ابن الخياط قرأ على المصاحفي مباشرة، يعني هذا في نسختين من المصباح، نسخة من المصباح قال أبو الكرم أخبرني أبي بكر الخياط ثم قرأت على عبيد الله بن عمر المصاحفي، وفي نسخة وهي النسخة التي رمز لها محقق المصباح شيخنا الأستاذ الدكتور إبراهيم الدوسري رمز لها بالحرف عين، وهي

ثاني أقوى النسخ عنده، فيها إن الخياط قرأ على السوسنجردي والسوسنجردي قرأ على المصاحفي.

وذكرنا قديمًا في المصباح أن الخياط قرأ على السوسنجردي وهو الذي قرأ على المصاحفي وليس فيه أي ليس في المصباح قراءة الخياط على العطار ولم أجد فيما لدي من مصادر أن الخياط قرأ على العطار بل يظهر من ترجمتيهما أنهما قِرنان وذلك لاشتراكهما في نفس الشيوخ، هذا الكلام ذكر قبل عشرين سنة ولكنه ليس دليلًا على المنع؛ لأنه قد يكون هناك ما يسمى برواية الأقران عن بعضهم، فاحتمال أن هذا يكون من هذا، وإن كان العطار قد توفي قبل الخياط بعشرين سنة.

فالخلاصة أن هذه العبارة "وقرأ بها على العطار" تخالف ما هو موجود في بعض النسخ.

وقرأ بها الْوَاعِظُ وَالْمَصَاحِفِيُّ وَالْحَمَّامِيُّ وَالنِّهْرَوَانِيُّ وَالْخُرَاسَانِيُّ وَالسُّوسَنْجِرْدِيِّ، سِتَّتُهُمْ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْقَلَانِسِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ زَرْعَانَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عِيسَى الدَّقَّاقِ الْبَغْدَادِيِّ، فَهَذِهِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ طَرِيقًا لِزَرْعَانَ.

الدكتور عبدالرحمن يقرأ من نسخة تعليق الدكتور أيمن سويد حفظه الله على هذه الجزئية.

طالب: طبعا ملخص الفكرة هنا وطريق المصاحفي وهي الخامسة عنه من الجامع لابن فارس الطريق الأول، الطريق الثاني ومن المستنير أيضًا قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ العطار، الثالثة ومن المصباح قال أبو الكرم قال أخبرنا أبوبكر الخياط انتهت الثلاثة طرق ثم قال وقرأ بها الخياط -هذه بين معقوفتين- والعطار وابن فارس على عبيد الله بن عمر المصاحفي، الثلاثة هؤلاء الذين مر ذكرهم، عند قول ابن الجزري رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال أبو الكرم قال أخبرنا أبو بكر الخياط في الهامش قال: قال الدكتور في ثلاث نسخ زيادة وقرأ بها على العطار، هناك لفظ المشكل قال: في هذه زيادة وقرأ فيها ثلاث نسخ زيادة في زاي وألف وراء، زيادة وهي عبارة "وقرأ بها على العطار"، وهو خطأ؛ لأن الخياط قرأ على المصاحفي والعطار صنوه في القراءة عليه منذ غاية النهاية المجلد الأول صفحة ٤٩٠، ثم قال في الزيادة بين المعقوفتين –الخياط والواو العاطفة- تكملة لازمة لبيان شيخ الخياط يعني المصاحفي.

الشيخ/ : تكملة لازمة إذا رأيتها عند الدكتور أيمن في تحقيقه على النشر تكملة لازمة فاعلم أنها ليست في أي نسخة من نسخ النشر.

وعادة ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يترك شيوخ بعض الطرق.

هي فيها إشكال، لكن المشكلة في الإشكال هذا أنه موجود في نسخ المصباح، هناك ثلاث نسخ؛ نسختان قويتان، والنسخة الأخيرة ضعيفة متأخرة، هذه تحتاج... أن نراها بعد ذلك.

وَقَرَأَ زُرْعَانُ وَالْفِيلُ عَلَى أَبِي حَفْصٍ عَمْرِو بْنِ الصَّبَّاحِ بْنِ صُبَيْحٍ الْبَغْدَادِيِّ الضَّرِيرِ، فَهَذِهِ ثَمَانٌ وَعِشْرُونَ طَرِيقًا لِعَمْرٍو وَقَرَأَ عَمْرٌو وَعُبَيْدٌ عَلَى أَبِي عُمَرَ حَفْصِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ الْأَسَدِيِّ الْكُوفِيِّ الْغَاضِرِيِّ الْبَزَّازِ تَتِمَّةَ اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ طَرِيقًا لِحَفْصٍ، وَقَرَأَ حَفْصٌ وَأَبُو بَكْرٍ عَلَى إِمَامِ الْكُوفَةِ وَقَارِئِهَا أَبِي بَكْرٍ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ بْنِ بَهْدَلَةَ الْأَسَدِيِّ.

طالب: أخر سطرين من الصفحة التي قبلها وقرأ عمرو بن عبيد على أبي عمرو حفص بن سليمان، ذكرتم في الهامش أن الكنية أبي عمر كلام في جميع نسخ بإثبات واو عمرو وفي مصادر ترجمته أبو عمر بدون واو بعد الراء.

طالب: هل الخطأ من النسخ؟

الشيخ: لا لا لا، هذا منهج لا يحق التحقيق العلمي لا شيء اتفقت عليه وهذا أقوله لإخواني المبتدئين في علم التحقيق الذي عليه جمهور المحققين لا يجوز أن تغير المتن خاصة إذا اتفقت جميع النسخ الخطية، خاصة إذا كانت النسخ الخطية مختلفة المصادر، يعني ما هي خمس نسخ مأخوذة من نسخة واحدة هذه تعتبر نسخة واحدة حتى لو كانت عشر نسخ لوكان مصدرها نسخة واحدة هذه تعتبر نسخة، واحدة لكن نسخ مختلفة الناسخ مختلفة العصر مختلفة السماع وهذا شيء معروف يعرفه المحققون، إذا اختلفت النسخ؛ لا يحق لك أن تغير، تصحح.

وهذا دائما كنت أقوله لبعض إخواني: تصحيح الكتب تصحيح كتب العلماء أخطاء العلماء التي في كتبهم، لا تصحح في متنها أبدًا خلي دع خطأ الشيخ كما هو حتى ولو كان -والعياذ بالله- كفرًا، يعني حتى لو كان الخطأ في آية من كتب الله هناك من العلماء من قال: إن هذا الخطأ يبقى كما هو، ونصحح في الحاشية، والحاشية هذه هي ملك المحقق أما الدخول إلى المتن بحجة أن هذا هو الخطأ فهذا المؤلف أخطأ.

فإذا جئت أنت وحذفت هذا الخطأ وهذه العلة التي مع الأسف كانوا يدرسوننا عليها ويقولون لا المؤلف لا يقصد هذا، ليس شغلي يقصد أولا يقصد أنا شغلي إن هو كتب وأخطأ نثبت عليه الخطأ والخطأ هذا لا يقلل من قيمته يعني كون الشيخ ابن الجزري أخطأ في آية أو أخطا في كذا هل هذا سيقلل من قيمته ومكانته لكن هذه أمانة هذا الكتاب ملك لمؤلفه، من عنده تصحيح عليه في الحاشية، من عنده تعليق عليه في الحاشية، ألف أنت كتاب واكتبه على الصواب لا أحد يقول لك شيئا.

لكن لو كانت هناك نسخة مختلفة على المذهب الضعيف وهو المذهب المعاصر الآن الذي يسموه يعني حتى سبحان الله يعني حتى تسميته ما هي جيدة

هم يسموه منهج التلفيق، من لفق، ليكن عندنا نسختين، اختلفت النسخ، أو اعتمدت واحدة من النسخ أصل والثانية مساعدة، أخذت هذا الأصل وفيها خطأ، والصواب موجود في النسخة الثانية، آخذ الصواب من النسخة الثانية وأضعه في المتن الأصل؟ أصبح ثلاث نسخ وليس نسختين، النسخة الأصل، والنسخة المساعدة، والنسخة التي قمت بنسخها الآن، لأن هذا الصواب ما هو موجود في النسخة الأصل، ولهذا منهج التلفيق أنا أرى إنه منهج عبث في التراث، وخاصة من الناس الضعاف أمثالي في التحقيق.

ما ضرنا لو أبقينا خطأ ابن الجزري في النشر، ما الذي سيضرنا، وما الذي يضره، لا يضره شيئا، وضربنا مثالًا لابن غلبون الأب لما كان الأب ابن غلبون يسمي ابن بويان بابن ثوبان الآن لما تطالع النشر المطبوع يقول لك فوق ابن بويان معنى ذلك أن ابن غلبون ما كان يقول ابن ثوبان كان يقول ابن بويان ومثل هذا، هذا منهج والله أعلم.

وَقَرَأَ حَفْصٌ وَأَبُو بَكْرٍ أبو بكر هو شعبة عَلَى إِمَامِ الْكُوفَةِ وَقَارِئِهَا أَبِي بَكْرٍ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ ابْنِ بَهْدَلَةَ الْأَسَدِيِّ. في المطبوع عندنا ابن بهدلة، لكن (بن) بهدلة موجودة عندنا في النسخ التي اعتمدتها.

مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيِّ فَذَلِكَ مِائَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ طَرِيقًا لِعَاصِمٍ، وَقَرَأَ عَاصِمٌ عَلَى أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَبِيبِ بْنِ رَبِيعَةَ السُّلَمِيِّ الضَّرِيرِ وَعَلَى أَبِي مَرْيَمَ زِرِّ بْنِ حُبَيْشِ بْنِ حُبَاشَةَ الْأَسَدِيِّ وَعَلَى أَبِي عَمْرٍو سَعْدِ بْنِ إِلْيَاسَ الشَّيْبَانِيِّ.

وَقَرَأَ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَرَأَ السُّلَمِيُّ وَزِرٌّ أَيْضًا عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَقَرَأَ السُّلَمِيُّ أَيْضًا عَلَى أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَأُبَيٌّ وَزَيْدٌ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(وَتُوُفِّيَ) عَاصِمٌ آخِرَ سَنَةِ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ، وَقِيلَ: سَنَةَ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَلَا اعْتِبَارَ بِقَوْلِ مَنْ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ.

وَكَانَ هُوَ الْإِمَامَ الَّذِي انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِيَاسَةُ الْإِقْرَاءِ بِالْكُوفَةِ بَعْدَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، جَلَسَ مَوْضِعَهُ وَرَحَلَ النَّاسُ إِلَيْهِ لِلْقِرَاءَةِ، وَكَانَ قَدْ جَمَعَ بَيْنَ الْفَصَاحَةِ وَالْإِتْقَانِ وَالتَّحْرِيرِ وَالتَّجْوِيدِ، وَكَانَ أَحْسَنَ النَّاسِ صَوْتًا بِالْقُرْآنِ.

قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ: لَا أُحْصِي مَا سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ السَّبِيعِيَّ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَقْرَأَ لِلْقُرْآنِ مِنْ عَاصِمٍ.

وَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ عَاصِمٍ فَقَالَ: رَجُلٌ صَالِحٌ ثِقَةٌ خَيِّرٌ. وَقَالَ ابْنُ عَيَّاشٍ: دَخَلْتُ عَلَى عَاصِمٍ وَقَدِ احْتُضِرَ، فَجَعَلَ يُرَدِّدُ هَذِهِ الْآيَةَ يُحَقِّقُهَا
حَتَّى كَأَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ: ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ.

(وَتُوُفِّيَ) أَبُو بَكْرٍ شُعْبَةُ فِي جُمَادَى الْأُولَى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ وَمَوْلِدُهُ سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ، وَكَانَ إِمَامًا عَلَمًا كَبِيرًا عَالِمًا عَامِلًا حُجَّةً مِنْ كِبَارِ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ، وَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ بَكَتْ أُخْتُهُ فَقَالَ لَهَا: مَا يُبْكِيكِ؟ انْظُرِي إِلَى تِلْكَ الزَّاوِيَةِ فَقَدْ خَتَمْتُ فِيهَا ثَمَانَ عَشَرَةَ أَلْفِ خَتْمَةٍ.

(وَتُوُفِّيَ) حَفْصٌ سَنَةَ ثَمَانِينَ وَمِائَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ وَمَوْلِدُهُ سَنَةَ تِسْعِينَ، وَكَانَ أَعْلَمَ أَصْحَابِ عَاصِمٍ بِقِرَاءَةِ عَاصِمٍ، وَكَانَ رَبِيبَ عَاصِمٍ ابْنَ زَوْجَتِهِ، قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: الرِّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي رُوِيَتْ مِنْ قِرَاءَةِ عَاصِمٍ رِوَايَةُ حَفْصٍ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنَادِي: كَانَ الْأَوَّلُونَ يَعُدُّونَهُ فِي الْحِفْظِ فَوْقَ ابْنِ عَيَّاشٍ وَيَصِفُونَهُ بِضَبْطِ الْحُرُوفِ الَّتِي قَرَأَ عَلَى عَاصِمٍ، وَأَقْرَأَ النَّاسَ دَهْرًا، وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ: أَمَّا الْقِرَاءَةِ فَثِقَةٌ ثَبْتٌ ضَابِطٌ بِخِلَافِ حَالِهِ فِي الْحَدِيثِ.

(وَتُوُفِّيَ يَحْيَى بْنُ آدَمَ) فِي النِّصْفِ مِنْ شَهْرِ رَبِيعٍ الْآخِرِ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ إِمَامًا كَبِيرًا مِنَ الْأَئِمَّةِ الْأَعْلَامِ حُفَّاظِ السُّنَّةِ.

(وَتُوُفِّيَ الْعُلَيْمِيُّ) سَنَةَ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ وَمَوْلِدُهُ خَمْسٌ وَمِائَةٍ، وَكَانَ شَيْخًا جَلِيلًا ثِقَةً ضَابِطًا صَحِيحَ الْقِرَاءَةِ.

(وَتُوُفِّيَ شُعَيْبٌ) سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ مُقْرِئًا ضَابِطًا عَالِمًا حَاذِقًا مُوَثَّقًا مَأْمُونًا (وَتُوُفِّيَ أَبُو حَمْدُونَ) فِي حُدُودِ سَنَةِ أَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ وَكَانَ مُقْرِئًا ثِقَةً ضَابِطًا صَالِحًا نَاقِلًا. الإمام الذهبي يقول لعله بقي إلى قريب الأربعين ومائتين.

(وَتُوُفِّيَ أَبُو بَكْرٍ الْوَاسِطِيُّ) سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ وَمَوْلِدُهُ ثَمَانُ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ إِمَامًا جَلِيلًا ثِقَةً ضَابِطًا صالِحًا كَبِيرَ الْقَدْرِ.

للتوضيح صالحًا باستقراءٍ شبه كامل، حتى لا يُعترض علينا بمسألة أو مسألتين، استقراء شبه كامل لكلمة صالح هذه التي دائمًا يذكرها ابن الجزري كتعديل للشيوخ، شيوخ القراءة، هنا في النشر أوفي غاية النهاية، طبعًا صالح هنا ليس المقصود بها عند ابن الجزري كلمة صالح التي عند المحدثين في المصطلح، لأن كلمة صالح عند أهل الحديث لها معنى.

ابن الجزري يقصد بكلمة صالح باستقراء أنه هذا الرجل يعني فيه نوع من الزهد وشيء من مراقبة الله، ما نقدر نقول فيه شيء من التصوف حتى لا نقول إنه متصوف لا ليس متصوفا قريب من صوفي زاهد على تعريف أبي الحسن البصري للصوفية، المهم وهذا لاحظته من كثرة المنقولات التي كان ينقلها عنه الإمام تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى.

كَانَ إِمَامًا جَلِيلًا ثِقَةً ضَابِطًا صالِحًا كَبِيرَ الْقَدْرِ، ذَا كَرَامَاتٍ وَإِشَارَاتٍ لاحظ كرامات وإشارات ملائمة لكلمة صالح.

حَتَّى قَالُوا: لَوْلَاهُ لَمَا اشْتَهَرَتْ رِوَايَاتُ الْعُلَيْمِيِّ،

هنا تعليق لغوي أو نحوي، لولا عند سيبويه حرف جر، لكن لا تجر إلا المضمر، نحو لولاك، لولاي، لولاه، فالضمائر الثلاثة عنده مجرورات، أي عند سيبويه مجرورات بلولا، وعند الأخفش فهي في موضع رفع بالابتداء ولا تعمل لولا فيها، وهي كنحو لولا زيدٌ لأتيتك، ولم يذكر ابن مالك في الألفية لولا ضمن حروف الجر العشرين، وذكرها في كتبه الأخرى، وذهب المبرد إلى أن لولا لم تَرِد في كلام العرب متصلة بضمائر الجر كالكاف والهاء والباء ومذهبه أي مذهب المبرد رحمة الله عليه محجوز بوروده في كلام العرب الموثوق بعربيتهم مع قلته وقلة شيوعه كقول عمرو بن العاص ومعاوية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا:

أَتُطمع فينا من أراقَ دِمَاءَنا ... ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن

وغير ذلك.

وَقَالَ النَّقَّاشُ مَا رَأَتْ عَيْنَايَ مِثْلَهُ، وَكَانَ إِمَامَ الْجَامِعِ بِوَاسِطَ سِنِينَ، وَكَانَ أَعْلَى النَّاسِ إِسْنَادًا فِي قِرَاءَةِ عَاصِمٍ.

(وَتُوُفِّيَ ابْنُ خُلَيْعٍ) فِي ذِي الْقِعْدَةِ سَنَةِ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَكَانَ مُقْرِئًا مُتَصَدِّرًا ثِقَةً ضَابِطًا مُتْقِنًا.

(وَتُوُفِّيَ الرَّزَّازُ) فِي حُدُودِ سَنَةِ سِتِّينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَكَانَ مُقْرِئًا متصدرًا مَعْرُوفًا. (وَتُوُفِّيَ عُبَيْدُ بْنُ الصَّبَّاحِ) سَنَةَ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ مُقْرِئًا ضَابِطًا صَالِحًا، قَالَ الدَّانِيُّ: هُوَ مِنْ أَجَلِّ أَصْحَابِ حَفْصٍ وَأَضْبَطِهِمْ، وَقَالَ الْأُشْنَانِيُّ: قَرَأْتُ عَلَيْهِ فَكَانَ مَا عَلِمْتُهُ مِنَ الْوَرِعِينَ الْمُتَّقِينَ.

لاحظ صالحًا والورع المتقي. (وَتُوُفِّيَ عَمْرُو بْنُ الصَّبَّاحِ) سَنَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ مُقْرِئًا ضَابِطًا حَاذِقًا مِنْ أَعْيَانِ أَصْحَابِ حَفْصٍ، وَقَدْ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ:

منهم الداني، ومنهم ابن أبي مريم، ومنهم الذهبي.

إِنَّهُ أَخُو عُبَيْدٍ. وَقَالَ الْأَهْوَازِيُّ وَغَيْرُهُ: لَيْسَا بِأَخَوَيْنِ بَلْ حَصَلَ الِاتِّفَاقُ فِي اسْمِ الْأَبِ وَالْجَدِّ، وَذَلِكَ عَجِيبٌ، وَلَكِنْ أَبْعَدَ وَتَجَاوَزَ مَنْ قَالَ هُمَا وَاحِدٌ. يعني من يقول إنهم اثنين وإخوان جيد، أما تقول إنه شخص واحد اسمه عمرو بن الصباح، واسمه عبيد بن الصباح، الشيخ يقول هذا بعيد وتجاوز.

(وَتُوُفِّيَ الْهَاشِمِيُّ) سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَكَانَ شَيْخَ الْبَصْرَةِ فِي الْقِرَاءَةِ مَعَ الثِّقَةِ وَالْمَعْرِفَةِ وَالشُّهْرَةِ وَالْإِتْقَانِ، رَحَلَ إِلَيْهِ أَبُو الْحَسَنِ طَاهِرُ بْنُ غَلْبُونَ حَتَّى قَرَأَ عَلَيْهِ بِالْبَصْرَةِ، وَتَقَدَّمَتْ وَفَاةُ أَبِي طَاهِرٍ فِي رِوَايَةِ الْبَزِّيِّ.

(وَتُوُفِّيَ الْأُشْنَانِيُّ) سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ، وَكَانَ ثِقَةً عَدْلًا ضَابِطًا خَيِّرًا مَشْهُورًا بِالْإِتْقَانِ وَانْفَرَدَ بِالرِّوَايَةِ.

قَالَ ابْنُ شَنَبُوذَ: لَمْ يَقْرَأْ عَلَى عُبَيْدِ بْنِ الصَّبَّاحِ سِوَاهُ، وَلَمَّا تُوُفِّيَ عُبَيْدٌ قَرَأَ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ حَفْصٍ غَيْرَ عُبَيْدٍ.

(وَتُوُفِّيَ الْفِيلُ) سَنَةَ تِسْعٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَقِيلَ: سَنَةَ سَبْعٍ، وَقِيلَ: سَنَةَ سِتٍّ، وَكَانَ شَيْخًا ضَابِطًا وَمُقْرِئًا حَاذِقًا مَشْهُورًا، وَإِنَّمَا لُقِّبَ بِالْفِيلِ لِعِظَمِ خَلْقِهِ.

(وَتُوُفِّيَ زَرْعَانُ) فِي حُدُودِ التِّسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ مِنْ جِلَّةِ أَصْحَابِ عَمْرِو بْنِ الصَّبَّاحِ مَشْهُورًا فِيهِمْ. ضَابِطًا مُحَقِّقًا مُتَصَدِّرًا.

وبهذا تنتهي أسانيد قراءة عاصم ونبدأ إن شاء الله الحصة القادمة، الأسبوع القادم بقراءة أسانيد قراءة حمزة، ونسأل الله أن يتقبل منا كل قول وعمل صالح، وآخر دعوانا أن الحمد لله وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد.

هل من أسئلة؟

س/ ذكرتم أن ابن الجزري قال إن عدد طرق حفص ٥٢، نجد في الكتب المطبوعة في رواية حفص يجعلون له طرق ٥٦ / ٥٤/ ٥٨/ ٦٠ حتى أنا قابلت اليوم شخصا في الحرم، وقال لي ما المشكلة لما نقول روضة المعدل اختيار من الأزميري ونسند بها.

الشيخ: الذي أفهمه من تحرير كتاب تحرير النشر لابن الجزري الذي أفهمه أن الإزميري رحمه الله عليه لما ألف كتابه "تحرير النشر" هو لا يقصد الاستدراك هو لم يقل هذا استدراك على الإمام ابن الجزري، هذا الاستدراك فهمه المتأخرون، وفهموا أنه استدراك، وسوف نعود لمسألة الاستدراك.

هو يقصد إن الإمام بن الجزري مثلًا جاء إلى كتاب المصباح، وأخذ طريق عُبيد، وأخذ في المصباح مثلا عُبيد طريقان عن عُبيد، المصباح قرأ بهذين الطريقين إلى عُبيد، جاء ابن الجزري وأخذ واحدا من هذين الطريقين، شغل الشيخ الإزميري هو في هذا الكتاب يقول لنا: ابن الجزري أخذ هذا الطريق، وفي المصباح طريق آخر على شرطه، ويذكر لنا هذا الطريق، ولهذا تجد أحيانًا يقول وهذا ليس من طرق الطيبة وليس من طرق النشر، يعني شغل الإزميري ما هو استدراك على ابن الجزري، ولا يقصد أن هذه الطرق التي ذكرها ولم يذكرها ابن الجزري في النشر لا يقصد أنه يُقرأ بها، لما جاء إلى هذا قصر المنفصل.

الأخ الكريم الذي يقول: وماذا فيه أن نقرأ بماذا يقول؟ (روضة المعدل الآن موجودة وابن الجزري قرأ بروضة المعدل، فيقول نحن نقرأ بها، وابن الجزري بإسناده، وروضة المعدل والمعدل إلى حفص بهذه الطريقة) اجعله يثبت إن الشيخ ما هو الذي قرأ للإزميري، اجعله يثبت إن الإزميري قرأ بهذا الطريق الذي هو زاده اجعله يثبت إن الإزميري قرأه على شيوخه بالسند إلى ابن الجزري، سهلة جدًا.

من يأخذ بزيادات الشيخ الإزميري، من يأخذ بزيادات الشيخ زكريا الأنصاري، أي أحد قبل ابن الجزري من يأخذ أي طريق بزيادات ليست سواء كانت طريق أو حرف من الحروف ليس في النشر عليه أن يثبت لنا إسناده متصل لا إلى ابن الجزري، إلى النبي ﷺ بهذا الوجه، سهلة جدًا، ولن يستطيع؛ لأن الله كتب إن القراءات توصلت ابن الجزري الأسانيد وصلت عند ابن الجزري، فمسألة أن الشيخ الإزميري، الشيخ الإزميري هم يقولون على الوجه الذي زاده الإزميري، أنت تقول زاده، إذًا لا تقول إن هذا الطريق إنه طريق النشر، يعني لا تقل إن هذا الطريق الذي زاده ابن الجزري لا تضعه في النشر، على هذا الكلام المفروض إننا نقرا بكل الكتب ال٣٥، ٦٥ التي ذكرها ابن الجزري المفروض أن نقرأ فيها كلها، لأن ابن الجزري قرأ بها كلها، إذًا ما في شيء اسمه طريق النشر.

س/ أبو حمدون قرأ على شيخه الحسين الجعفي في كل يوم آية.

جـ/ هذا الذي كملت ١٥ سنة، هذا الشيخ قرا على شيخه طبعًا هذه الختمة ختمة تبرك يعني كل يوم يأتي ويقرأ آية، هذا غير ختمة الرواية، فقرأ عليه كل يوم آية واحدة وختمها في ١٥ سنة.

س/ في طريق المصاحفي عن حفص في كلام المصباح عندما قال: قال أبو الكرم أخبرنا أبو بكر الخياط، وقرأ بها عن العطار هل ثبتت قراءة أبو الكرم على العطار؟

جـ/ لا أعتقد. أبو الكرم لم يقرأ على العطار ولم يروِ عنه.

س/ ممكن هذه في حالة جمع الأسانيد، هذا الإشكال ممكن هذه المسألة موجودة في جمع الأسانيد(١:٠٢:٠٣)؟

جـ/ لا ما نحصله في الأسانيد، هي مصدرها إما أنها ثبتت عند ابن الجزري

من طريق الأداء، لكنها من كتاب المصباح غير موجودة، هل هي من النُساخ، لو كانت الثلاث نسخ مصدرها واحد بيكون احتمال النساخ وارد، يعني لو كانت هذه الثلاث نسخ منسوخة من أصل واحد احتمال وارد، يعني نحن قلنا: المصدر الواحد الذي يُنسخ منه لا عبرة بما يُنسخ منه، ولا يُعد نسخة جديدة، حتى لو نسخنا منه عشرين نسخة، بعد ما حدا يجي يحصل نسخة واحدة يحصل خمس نسخ أو ثلاث نسخ أو نسختين منقولتين من نص واحد، من نسخة واحدة فيقول: هذه ثلاث نسخ، لا هي ليست ثلاث نسخ، هي نسخة واحدة، هذا أصل وهذه نسخت منها.

فإذا كان الخطأ من أصل الواحد، حتى ولو تعددت النسخ يعتبر نسخة واحدة، فهذا احتمالية الخطأ من النُساخ وارد، احتمال الناسخ الأول هو الذي أخطأ، لكن نسخ مختلفة، وهذا وارد عند ابن الجزري، ونسخ مختلفة في التاريخ، مختلفة في النسخ، مختلفة في النُساخ، مختلفة في قُرأت على ابن الجزري وما قُرأت عليه، فتتفق على شيء واحد معين، وتختلف عنه نسخة ثانية متأخرة، من باب أولى الخطأ من هذا الناسخ الأخير، أو مثلًا النسخ كلها في النشر هذه كلها مختلفة كلها تتفق على خطأ، ما نستطيع نتهم الناسخ، نقول هذه من المؤلف، أيًا كان المؤلف.

يعني إذا اتفقت النسخ الخطية المختلفة في قوتها في تواريخها إذا اختلفت فهذا مظن أو هو تأكيد على أن هذا الخطأ أو هذا الغفل أو السهو أو هذا السقط على أي حال إن هذه الملحوظة هي من المؤلف وليس من النُساخ، لكن إذا اختلفت النسخ بعض النسخ فيها، وبعض النسخ ما فيها هنا يأتي احتمالية إنه يكون هذا السقط من النُساخ، أو هذا الخلل من النُساخ.

أما أصحح الكتاب بقراءتي كما أقرأه، وأحذف منه من المتن وأضيف هذا اسمه لعب على هذا الكتاب والله أعلم.

الدرس الثلاثون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه مساكم الله جميعًا بكل خير، ونواصل إن شاء الله قراءة كتاب [النشر في القراءات العشر] ونبدأ اليوم إن شاء الله بقراءة الأسانيد قراءة حمزة.

قال ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(قِرَاءَةُ حَمْزَةَ - رِوَايَةُ خَلَفٍ طَرِيقُ إِدْرِيسَ عَنْ خَلَفٍ فَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ عُثْمَانَ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ طَرِيقُ الْحَرْتَكِيِّ وَهِيَ الْأُولَى عَنْهُ مِنَ الشَّاطِبِيَّةِ وَالتَّيْسِيرِ قَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ طَاهِرِ بْنِ غَلْبُونَ، وَمِنْ تَلْخِيصِ أَبِي بَلِّيمَةَ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ الْقَزْوِينِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ غَلْبُونَ الْمَذْكُورِ، وَمِنْ كِتَابِ التَّذْكِرَةِ لِابْنِ غَلْبُونَ، وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ غَلْبُونَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ نَهَارٍ الْحَرْتَكِيِّ، فَهَذِهِ أَرْبَعُ طُرُقٍ لِلْحَرْتَكِيِّ.

طَرِيقُ الْمَصَاحِفِيِّ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ ابْنِ عُثْمَانَ مِنْ تَجْرِيدِ ابْنِ الْفَحَّامِ، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الْفَارِسِيِّ، وَمِنْ رَوْضَةِ الْمَالِكِيِّ، وَمِنَ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ وَأَبِي الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ، وَمِنَ الْجَامِعِ لِلْخَيَّاطِ الْمَذْكُورَةِ، وَقَرَأَ بِهَا الْخَيَّاطُ وَالْعَطَّارُ وَالْمَالِكِيُّ وَالْفَارِسِيُّ الْأَرْبَعَةُ عَلَى أَبِي الْفَرَجِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ الْمَصَاحِفِيِّ، فَهَذِهِ خَمْسُ طُرُقٍ لِلْمَصَاحِفِيِّ.طَرِيقُ الْأَدَمِيِّ) بالقصر وليس الأدمي

وليس الآدمي ونص عليه ابن الجزري حتى قال: إنه لا يُعرف الآدمِي في القراء، وإنما هو الأدمي.

(طَرِيقُ الْأَدَمِيِّ وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنِ ابْنِ عُثْمَانَ مِنَ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي الْمُظَفَّرِ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَبِيبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَضْلِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْخُزَاعِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَدَمِيِّ، وَقَرَأَ الْأَدَمِيُّ وَالْمَصَاحِفِيُّ وَالْحَرْتَكِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَينِ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ بُويَانَ، فَهَذِهِ عَشْرُ طُرُقٍ لِابْنِ عُثْمَانَ، وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ مِقْسِمٍ مِنْ عَشْرِ طُرُقٍ:

طَرِيقُ السَّامَرِّيِّ وَهِيَ الْأُولَى عَنْهُ قَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ، وَمِنَ الْكَافِي قَرَأَ بِهَا ابْنُ شُرَيْحٍ عَلَى ابْنِ نَفِيسٍ، وَمِنَ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى ابْنِ نَفِيسٍ، وَمِنْهُ أَيْضًا قَرَأَ بِهَا عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشِّيرَازِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الطَّحَّانِ، وَمِنَ الْعُنْوَانِ قَرَأَ بِهَا أَبُو الطَّاهِرِ الطُّرْسُوسِيُّ، وَمِنَ الْمُجْتَبَى لِأَبِي الْقَاسِمِ الطُّرْسُوسِيِّ الْمَذْكُورِ، وَقَرَأَ بِهَا الطُّرْسُوسِيُّ وَالطَّحَّانُ وَابْنُ نَفِيسٍ وَفَارِسٌ عَلَى أَبِي أَحْمَدَ السَّامَرِّيِّ، فَهَذِهِ سِتُّ طُرُقٍ لِلسَّامِرِيِّ.

طَرِيقُ الْحَمَّامِيِّ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ ابْنِ مِقْسَمٍ مِنَ التَّجْرِيدِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الْفَارِسِيِّ، وَمِنَ الْكَافِي وَالْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا عَلَى تَاجِ الْأَئِمَّةِ ابْنِ هَاشِمٍ، وَمِنَ الْكَافِي أَيْضًا قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ -صاحب الروضة- وَمِنَ التَّجْرِيدِ أَيْضًا قَرَأَ بِهَا عَلِيُّ بْنُ غَالِبٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْمَالِكِيِّ) طبعًا ابن غالب هو إسحاق بن إبراهيم المالكي.

(وَمِنَ الرَّوْضَةِ لِأَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ الْمَذْكُورِ، وَمِنَ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَضْلِ الرَّازِيِّ، وَمِنْ إِرْشَادَيْ أَبِي الْعِزِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ) وطبعًا في بعض النسخ الحواشي تقول: "إرشادي المقصود بها الإرشاد والكفاية" لكن الذي يظهر أن أبا العز له إرشادان، إرشادٌ كبير، وإرشادٌ صغير، وهذا ذكرناه سابقًا،

وقلنا: ذكره ابن الجندي رحمة الله عليه ونقله عنه الشيخ الأزميري رحمة الله عليه.

(وَمِنْ إِرْشَادَيْ أَبِي الْعِزِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ وَمِنَ التِّذْكَارِ لِابْنِ شَيْطَا الْمَذْكُورِ، وَمِنَ الْجَامِعِ لِابْنِ فَارِسٍ الْخَيَّاطِ، وَمِنَ الْمُسْتَنِيرِ لِابْنِ سَوَّارٍ قَرَأَ بِهَا عَلَى الْخَيَّاطِ الْمَذْكُورِ، وَمِنْهُ أَيْضًا قَرَأَ بِهَا أَيْضًا عَلَى أَبَوَيْ عَلِيٍّ الشَّرْمَقَانِيِّ وَالْعَطَّارِ) يعني أبا علي الشرمقاني، وأبا علي العطار (وَمِنَ الْمِصْبَاحِ قَرَأَ بِهَا أَبُو الْكَرَمِ عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي نَصْرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْهَبَّارِيِّ، وَمِنْ غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ الْمَزْرَفِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ غَرِيبٍ الْمَوْصِلِيِّ، وَقَرَأَ الْمَوْصِلِيُّ وَالْهَبَّارِيُّ وَالْعَطَّارُ وَالشَّرْمَقَانِيُّ وَالْخَيَّاطُ وَابْنُ شَيْطَا وَالْوَاسِطِيُّ وَالرَّازِيُّ وَالْمَالِكِيُّ وَتَاجُ الْأَئِمَّةِ وَالْفَارِسِيُّ، الْأَحَدَ عَشَرَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْحَمَّامِيِّ، فَهَذِهِ سَبْعَ عَشْرَةَ طَرِيقًا لِلْحَمَّامِيِّ.طَرِيقُ الطَّبَرِيِّ وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنِ ابْنِ مِقْسَمٍ مِنَ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبَوَيْ عَلِيٍّ الْعَطَّارِ وَالشَّرْمَقَانِيِّ، ومن الوجيز لأبي علي الأهوازي وقرأ بها هو والشرمقاني -هو أي الأهوازي-، وقرأ هو والشرمقاني عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ الطَّبَرِيِّ، فَهَذِهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ لِلطَّبَرِيِّ) طبعًا موجود عندنا في الحاشية أنه ليس في الوجيز، النسخة التي كانت عندي من المخطوط من الوجيز ليس فيها هذا الطريق، وإنما الطريق الموجود في الوجيز هو الأهوازي عن الجبي عن ابن شنبوذ عن إدريس، ولكن هذا الطريق هو موجودٌ في الوجيز، ومن الخطأ أن نعتبر الوجيز في هذا الطريق من أسانيد ابن الجزري، يعني كون أن هذا الطريق أخذه ابن الجزري من الموجز أو كون هذا الطريق ليس موجودًا في الوجيز وموجود في الموجز لا يعني أن ابن الجزري أخذه من الوجيز.

وإنما كما قلنا سابقًا والله أعلم أن ابن الجزري قرأ بهذا الطريق بنفس السند الذي قرأ به كتاب الوجيز، لا يعني أنه قرأ بهذا الطريق من إسناد الموجز، لأن هل ابن الجزري ذكر إسنادًا للموجز في الكتب التي ذكرها سابقًا غير مذكور، ولما

يقول: ومن الوجيز وقلنا: بهذه الطريقة، أو بهذا الاحتمال وهو احتمال قوي نحل هذه المشكلة عند ابن الجزري؛ لأن ابن الجزري أحيانًا يقول: ومن المصباح وما هي موجودة في المصباح، وأحيانًا يقول ومن الوجيز وما هي موجودة في الوجيز، وأحيانًا يقول: من المستنير وما هي موجودة في المستنير، بل إنه أحيانًا يذكر طريقًا عن راوٍ مثلًا من كتاب المستنير، ويكون هذا الراوي ليس له ذكرٌ في المستنير، أو في الإرشاد.

يعني يقول: ومن الإرشاد كمثال، ويكون هذا الطريق ليس موجودًا في الإرشاد، طيب هل هذا سهو؟ لا أعتبره سهوًا ولا غفلةً، لماذا؟ لأنه تكرر، وتكرر عشرات المرات، فمعناه أنه منهجية عند ابن الجزري، كيف نحلها؟ نحلها بهذا الطريق؛ لأن الجزري قال أنه سيذكر النص والأداء، ثم بعد ذلك قال: سيذكر الأداء، فمعناه إنه عندما يذكر هذا الطريق، وينسبه إلى كتابٍ من الكتب، ويكون هذا الطريق الذي نسبه إلى الكتاب غير موجود في الكتاب نحن قلنا: أحد من احتمالين:

الاحتمال الأول: أن يكون اختلاف النسخ، وهذا أنا أعتبره يعني تأويلٌ ثانويٌ.

وأحيانًا وهو الأقوى أن يكون قرأ بهذا الطريق بنفس السند الذي قرأ به الكتاب.

فمثل هذا الطريق الآن الشيخ نسبه إلى الوجيز، وليس في الوجيز الذي وصلنا، هل النسخة التي كانت عند ابن الجزري من كتاب الوجيز هل فيها هذا الطريق؟، محتمل وإن كان احتمال ضعيف؛ لأن الكتاب وصلنا منه أكثر من نسخة، وليس فيها هذا الطريق.

الاحتمال الثاني: أن ابن الجزري يعلم أن هذا الطريق ليس موجودا في كتاب

الوجيز، لكنه قرأ به على شيوخه بالسند الذي قرأ به كتاب الوجيز، وهذا يعني ليس ممنوعًا، فيكون الشيخ الذي أجازه للوجيز، عنده أيضًا إجازة بالموجز، أو عنده روايات يرويها عن الأهوازي، فقرأ به بهذا السند الذي قرأ به كتاب الوجيز، وبهذا إلى الآن أرى أن هذا حل مناسب لتوضيح منهجية ابن الجزري في هذه القضية عندما يُسنِد طرقًا، أو يسند طريقًا أو أكثر إلى كتبٍ لا توجد فيها تلك الطريق والله أعلم.

(طَرِيقُ الشَّنَبُوذِيِّ وَهِيَ الرَّابِعَةُ عَنْهُ مِنَ الْمُبْهِجِ قَرَأَ بِهِ السِّبْطُ عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الْفَضْلِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْكَارَزِينِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَرَجِ الشَّنَبُوذِيِّ.

طَرِيقُ النَّهْرَوَانِيِّ وَهِيَ الْخَامِسَةُ عَنِ ابْنِ مِقْسَمٍ مِنَ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ، وَمِنَ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا أَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي الْفَضْلِ الرَّازِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الرَّازِيُّ وَالْعَطَّارُ عَلَى أَبِي الْفَرَجِ النَّهْرَوَانِيِّ.

طَرِيقُ الرَّزَّازِ وَهِيَ السَّادِسَةُ عَنْهُ مِنَ الْمِصْبَاحِ لِأَبِي الْكَرَمِ، وَمِنَ الْمُوَضِّحِ والمِفْتَاحِ لِابْنِ خَيْرُونَ وَقَرَآ بِهَا عَلَى عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَتَّابٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الرَّزَّازِ، فَهَذِهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ لِلرَّزَّازِ.

طَرِيقُ ابْنِ مِهْرَانَ وَهِيَ السَّابِعَةُ عَنِ ابْنِ مِقْسَمٍ مِنَ الْغَايَةِ لَهُ.

طَرِيقُ الْخُوَارِزْمِيِّ عَنِ ابْنِ مقْسَمٍ وَهِيَ الثَّامِنَةُ عَنْهُ مِنَ الْكَامِلِ قَرَأَهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي نَصْرٍ الْهَرَوِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْخَبَّازِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْخُوَارِزْمِيِّ.

طَرِيقُ ابْنِ شَاذَانَ وَهِيَ التَّاسِعَةُ عَنِ ابْنِ مِقْسَمٍ مِنْ كِتَابَيِ ابْنِ خَيْرُونَ) أي الموضح والمفتاح (قَرَأَهَا عَلَى عَمِّهِ أَبِي الْفَضْلِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ خَيْرُونَ. أَنْبَأَ أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ شَاذَانَ) طبعًا لاحظ هنا أن السند في كتابي ابن خيرون

هو إجازة، لأنه قال أنبأ ما قال قرأ بها، إذًا تكون هذه الطريق لا نعتبرها أيضا مخالفة لشرطه؛ لأنه قد يكون قرأ بها، فتكون هذه الطريق من حيث النص إجازة، وقد تكون أداء، لكن هو هنا أختار الطريق التي في النص أنبأ، وأنبأ إجازة وليست تلاوة والله أعلم، ربما تكون هذه الطريق من المتابعات.

(طَرِيقُ الْبَزَّازِ وَهِيَ الْعَاشِرَةُ عَنِ ابْنِ مِقْسَمٍ مِنْ كَامِلِ الْهُذَلِيِّ قَرَأَهَا عَلَى الْقُهُنْدَزِيِّ وَقَرَأَهَا عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الْخَبَّازِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي نَصْرٍ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَحْمَدَ الْبَزَّازِ. وَقَرَأَ بِهَا الْبَزَّازُ وَابْنُ شَاذَانَ وَالْخَوَارِزْمِيُّ وَابْنُ مِهْرَانَ وَالرَّزَّازُ وَالنِّهْرَوَانِيُّ وَالشَّنَبُوذِيُّ وَالطَّبَرِيُّ وَالْحَمَّامِيُّ وَالسَّامَرِّيُّ عَشَرَتُهُمْ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مِقْسَمٍ الْعَطَّارِ الْبَغْدَادِيِّ، فَهَذِهِ سَبْعٌ وَثَلَاثُونَ طَرِيقًا لِابْنِ مِقْسَمٍ) طبعًا هنا يوجد تعليق طويل جدًا، خلاصته أن هذه الطرق التي ذكرها ابن الجزري للكافي، والعنوان، والوجيز، تختلف عن الطرق أو عن الأسانيد التي في هذه الكتب، يعني الشيخ يقول، ذكر لنا طريق الكافي، وذكر لنا طريق العنوان بالرجوع إلى الكافي نجد أن السند الموجود في الكافي يختلف عن السند الذي ذكره هنا في النشر.

وكما قلنا في الوجيز أيضًا السند الذي في الوجيز يختلف، وكذلك في الكافي، وهذه منهجية أيضًا عند ابن الجزري تكررت معنا سابقًا أنه لا يلتزم بالأسانيد، أو ببعض الأسانيد وهذه قلة جدًا، لا يلتزم بما هي في الكتب، وإنما يلتزم بما رآه هو الصواب، ويكون صاحب الكتاب قرأ به لكنه لم يدونه في كتابه، يعني السند الذي في الكافي يختلف عن السند الذي جاء به ابن الجزري، إذا رجعنا للكافي يعني مثلًا: طريق الكافي ابن شريح عن ابن النفيس، عن السامري، عن ابن مقسم، هذا الذي ذكره ابن الجزري.

السند في الكافي يقول ابن شريح: قرأت بها على ابن نفيس، وقرأ ابن نفيس على

السامري، وقرأ السامري على ابن الحسن الرقي، نحن هنا عندنا في النشر أن السامري قرأ على ابن مقسم، بينما الموجود في الكافي السامري قرأ على الرقي، إذًا اختلف الإسناد الذي أسند به ابن الجزري طريق الكافي اختلف عن الإسناد الموجود في الكافي.

فهذا معناه أن الكافي ابن شريح عنده سندان، السامري عن ابن مقسم، والسامري عن الرقي، لكنه في الكافي سجل قراءة السامري على الرقي ولم يسجل قراءة السامري على ابن مقسم، وتكون وصلت للإمام ابن الجزري عن طريق الأداء، فيكون السند هو هو، سند الكتاب هو هو لكنه غيره ابن الجزري؛ لأنه رأى أن هذا السند في الأداء أقوى من السند الموجود في النص والله أعلم، وهذا مر معنا أمثلة عليه.

١٦:٢١

مسألة سبع وثلاثين هذه أنا ما اهتممت بها حقيقةً؛ لأن حقيقةً أضعت فيها وقتًا، ولم أعرف منهجية ابن الجزري بالضبط، لكن إذا حسبتها أنت بمنهجية معينة ستختلف مع ابن الجزري، وهذه المنهجية الموجودة الآن في تحقيق الدكتور أيمن، ابن الجزري يقول: سبعة وثلاثين يقول لك: لا هي ليست سبعة وثلاثين لأنه فلان وفلان صارت تسعة وثلاثين، فلكن منهجية ابن الجزري، الطريقة التي اتبعها ابن الجزري في العد ما هي؟ يعني ما نقول ليس عنده منهجية، عنده منهجية لكن بالنسبة لي أرى أنها غير منضبطة لا أعرف؛ لأنه أحيانًا يعتبر شيء وأحيانًا لا يعتبر عدها والله أعلم.

(وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ صَالِحٍ، قَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسٍ، وَمِنَ التَّجْرِيدِ، قَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ فَارِسٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِيهِ، وَقَرَأَ بِهَا فَارِسٌ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ الْحَسَنِ الْخُرَاسَانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ أَحْمَدَ

بْنِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ حَمْدَانَ بْنِ صَالِحٍ الْبَغْدَادِيِّ، فَهَذِهِ طَرِيقَانِ لِابْنِ صَالِحٍ) تتذكرون هذا الرجل أحمد بن عبيد الله في رواية البزي، والإشكال الذي هناك في رواية ابن البزي، لما دكتور أيمن قال أنه لُبس على ابن الجزري، والذي لبس ابن وردان، هذا أحمد بن حمدان بن صالح في طريق البزي، قلنا: أن ابن الجزري لُبس عليه وهكذا لا أدري... صفحة ٣٠٧ هناك عندنا على أبي بكر أحمد بن عمر بن صالح بن إسحاق البغدادي، السند الذي عند ابن الجزري في البزي أبي بكر أحمد بن صالح بن عمر بن إسحاق، وقلنا أن السلاسل الذهبية حذفته ووضعت بدلا منه هذا ابن عبيد الله بن حمدان بن صالح، في صفحة ٣٠٧ بعدين نرجع لها.

(فَهَذِهِ طَرِيقَانِ لِابْنِ صَالِحٍ وَمِنْ طَرِيقِ الْمُطَّوِّعِيِّ، وَمِنَ الْمُبْهِجِ وَمِنَ الْمِصْبَاحِ قَرَأَ بِهَا سِبْطُ الْخَيَّاطِ وَأَبُو الْكَرَمِ عَلَى الشَّرِيفِ عَبْدِ الْقَاهِرِ، وَمِنْ تَلْخِيصِ أَبِي مَعْشَرٍ قَرَأَ بِهَا هُوَ وَالشَّرِيفُ عَلَى الْكَارَزِينِيِّ، وَمِنَ التَّجْرِيدِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ عَلَى نَصْرٍ الْفَارِسِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ السَّعِيدِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ الْكَارَزِينِيُّ وَالسَّعِيدِيُّ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ الْمُطَّوِّعِيِّ، فَهَذِهِ أَرْبَعُ طُرُقٍ لِلْمُطَّوِّعِيِّ، وَقَرَأَ بها الْمُطَّوِّعِيُّ وَابْنُ صَالِحٍ وَابْنُ مِقْسَمٍ وَابْنُ عُثْمَانَ الْأَرْبَعَةُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ إِدْرِيسَ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْحَدَّادِ، وَقَرَأَ إِدْرِيسُ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ خَلَفِ بْنِ هِشَامٍ الْبَزَّارِ. تَتِمَّةُ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ طَرِيقًا عَنْ خَلَفٍ.

رِوَايَةُ خَلَّادٍ طَرِيقُ ابْنِ شَاذَانَ عَنْهُ، طَرِيقُ ابْنِ شَنَبُوذَ عَنْهُ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ، طَرِيقُ السَّامَرِّيِّ وَهِيَ الْأُولَى عَنْهُ عَنِ الشَّاطِبِيَّةِ وَالتَّيْسِيرِ قَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسٍ، وَمِنْ تَجْرِيدِ ابْنِ الْفَحَّامِ، وَمِنْ تَلْخِيصِ ابْنِ بَلِّيمَةَ قَرَآ بِهَا عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ فَارِسٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِيهِ، وَمِنْ كَافِي ابْنِ شُرَيْحٍ، وَمِنْ رَوْضَةِ الْمُعَدَّلِ قَرَآ بِهَا عَلَى ابْنِ نَفِيسٍ، وَمِنَ الْعُنْوَانِ قَرَأَ بِهَا أَبُو الطَّاهِرِ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ الطَّرْسُوسِيِّ، وَمِنَ الْمُجْتَبِي لِلطَّرْسُوسِيِّ الْمَذْكُورِ، وَمِنَ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ

الشِّيرَازِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الطَّحَّانِ، وَمِنَ الْقَاصِدِ لِلْخَزْرَجِيِّ.

وَقَرَأَ بِهَا هُوَ وَالطَّحَّانُ وَالطُّرْسُوسِيُّ وَابْنُ نَفِيسٍ وَفَارِسٌ خَمْسَتُهُمْ عَلَى أَبِي أَحْمَدَ السَّامَرِّيِّ، فَهَذِهِ عَشْرُ طُرُقٍ لِلسَّامِرِيِّ، طَرِيقُ الشَّنَبُوذِيِّ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ ابْنِ شَنَبُوذَ مِنَ الْمُبْهِجِ قَرَأَ بِهَا سِبْطُ الْخَيَّاطِ عَلَى عِزِّ الشَّرَفِ الْعَبَّاسِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْفَارِسِيِّ) الذي هو الكارزيني (وَمِنْ كِتَابَي ابْنِ خَيْرُونَ، وَمِنْ مِصْبَاحِ أَبِي الْكَرَمِ قَرَأَ بِهَا هُوَ وَابْنُ خَيْرُونَ عَلَى عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَتَّابٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ يَاسِينَ الْحَلَبِيِّ، وَقَرَأَ الْحَلَبِيُّ وَالْفَارِسِيُّ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَرَجِ الشَّنَبُوذِيِّ، طَرِيقُ الشَّذَائِيِّ.

وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنْهُ مِنْ مُبْهِجِ السِّبْطِ قَرَأَ بِهَا عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الْفَضْلِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ الْكَارَزِينِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الشَّذَائِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الشَّذَائِيُّ وَالسَّامَرِّيُّ ثَلَاثَتُهُمْ عَلى أَبِي بَكْرِ بْنِ شَنَبُوذَ، فَهَذِهِ خَمْسَةَ عَشَرَ طَرِيقًا لِابْنِ شَنَبُوذَ) طبعًا عندنا في المتن أنه أبو بكر، والصواب أنه أبو الحسن، الذي هو أبو بكر بن شنبوذ الصواب أنه أبو حسن.

(طَرِيقُ النَّقَّاشِ عَنِ ابْنِ شَاذَانَ مِنْ تَلْخِيصِ ابْنِ بَلِّيمَةَ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي مَعْشَرٍ، وَمِنْ كِتَابِ الْإِعْلَانِ قَرَأَ بِهَا الصَّفْرَاوِيُّ عَلَى أَبِي الطَّيِّبِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْخُلُوفِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِيهِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي مَعْشَرٍ، وَمِنْ تَلْخِيصِ أَبِي مَعْشَرٍ قَرَأَ بِهَا عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الْقَاسِمِ الزَّيْدِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ النَّقَّاشِ، فَهَذِهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ لِلنَّقَّاشِ) طبعًا هذا الطريق الشيخ نسبه لأبي معشر من كتاب التلخيص وهو ليس فيه، قد يكون في الجامع، لماذا لم ينسبه إلى الجامع لماذا نسبه إلى التخليص، الجواب: أنه الاحتمال الذي قلنا أنه قرأ بهذا الطريق الذي لم يضعه أبو معشر في كتابه التخليص لكنه وصل إلى ابن الجزري عن طريق نفس السند الذي

قرأ به كتاب التلخيص، والله أعلم.

(وَقَرَأَ النَّقَّاشُ وَابْنُ شَنَبُوذَ. عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ شَاذَانَ الْجَوْهَرِيِّ الْبَغْدَادِيِّ، فَهَذِهِ ثَمَانُ عَشَرَ طَرِيقًا لِابْنِ شَاذَانَ.

طَرِيقُ ابْنِ الْهَيْثَمِ عَنْ خَلَّادٍ، طَرِيقُ الْقَاسِمِ بْنِ نَصْرٍ عَنْهُ قَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ طَاهِرِ بْنِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ غَلْبُونَ، وَمِنْ تَلْخِيصِ ابْنِ بَلِّيمَةَ قَرَأَ بِهَا عَلَى الْقَزْوِينِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى طَاهِرٍ وقرأ بها طاهر عَلَى أَبِيهِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ، وَمِنْ كِتَابِ التَّبْصِرَةِ لِمَكِّيٍّ، وَمِنَ الْهِدَايَةِ لِلْمَهْدَوِيِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى ابْنِ سُفْيَانَ، وَمِنَ الْهَادِي لِابْنِ سُفْيَانَ الْمَذْكُورِ، وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ سُفْيَانَ وَمَكِّيٌّ عَلَى عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ غَلْبُونَ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي سَهْلٍ صَالِحِ بْنِ إِدْرِيسَ بْنِ صَالِحٍ الْبَغْدَادِيِّ)

طبعًا كالعادة الدكتور أيمن جعل هذا الإسناد، أو هذا الطريق جعله من كتاب الإرشاد لابن غلبون وقد أكثر من ذلك حتى أنه يعلق ويقول: "هذا الطريق من كتاب الإرشاد، وكعادته كعادة ابن الجزري في العزو إليه" عبارة بهذا المعنى، أبدًا ليس من عادة ابن الجزري أن يعزو إلى الإرشاد ولم يعزُ له إلا في طريقين، يعني الإرشاد لابن غلبون ابن الجزري لم يسند إليه ولم يعزُ إليه إلا في طريقين، وإذا خانتني الذاكرة أقول: ثلاث طرق لا تزيد فكيف والنصوص التي علق عليها الدكتور أيمن بهذه العبارة أكثر من ثلاثة، فإذا كان ابن الجزري يعني لم يعزُ إلى الإرشاد لابن غلبون إلا في طريقين، فكيف نقول: ومن عادته أن يعزو إليه، أبدًا هذا الكلام غير دقيق.

هذا من حيث الظاهر، أو من حيث المسألة الواضحة، لكن من حيث المنهجية هذا خطأ، وهذا ذكرناه لما مر معنا في أسانيد أخرى، ونلاحظ أنه دائمًا هذه الطرق التي يجمعها ابن الجزري للتبصرة، وللهادي، ولابن بليمة إذا كانت تمر على عبد المنعم بن غلبون وهو ابن غبلون الأب وتكررت معنا كثيرًا، لاحظوا

الدكتور أيمن يسندها مباشرة إلى الإرشاد وقلنا هذا خطأ لاشك في ذلك، لماذا؟ لأن إسناد كل كتابٍ من هذه الكتب إسناد ابن الجزري، إلى ابن بليمة يختلف عن إسناد ابن الجزري إلى الإرشاد، إسناد ابن الجزري إلى التبصرة يختلف عن إسناد ابن الجزري إلى الإرشاد، إسناد ابن الجزري إلى التذكرة التي هي لابن ابن غلبون الابن أيضًا يختلف عن الإسناد الذي قرأ به ابن الجزري كتاب الإرشاد، وكذلك الهادي.

إذًا هذه الأربعة كتب أسانيدها مختلفة فكيف نقول أنها من طريق كتاب الإرشاد؟ يعني منهجيةً خطأ لاشك في ذلك، ونحن لا نعتبر أن هذا الكتاب أي كتاب أن هذا الطريق من هذا الكتاب إلا إذا كان ابن الجزري صرح به؛ لأن تصريح ابن الجزري بأن هذا الطريق من هذا الكتاب معناه ماذا؟ معناه أنه قرأ به بالسند الذي ذكره لنا قديمًا، فكيف نقول إن ابن الجزري قرأ مثلًا على ابن اللبان، واللبان قرأ على فلان الصائغ كمثال، إلى أن يصل إلى ابن غلبون، كيف نقول إنه في طريقٍ ما قرأه ابن الجزري على ابن الجندي، وليس على ابن اللبان، وابن الجندي مثلًا قرأه على فلان غير الصائغ؟ إذًا كيف نقول أن هذا الطريق أنه من كتاب الإرشاد؟ فنحن نحاسب ابن الجزري في هذه الأسانيد بناء على ما ذكره هو قديمًا؛ لأنه هو قال هذه الأسانيد الذي قرأت بها هذه الروايات.

فلا ندخل إسناد كتابٍ في كتاب، والقضية ليست قضية وجود الطريق في الكتاب وإلا لاعتبرنا كتاب المنتهى للخزاعي من كتب أصول النشر؛ لأن عندنا الخزاعي مر معنا في كثير، وخاصةً في طريق الكامل، في طريق الهذلي من قراءة الهذلي على الخزاعي، طيب هل نقول الطريق هذا من كتاب المنتهى؟ أبدًا، لماذا؟ لأن ابن الجزري ذكر لنا إسناده لكتاب الكامل، وذكر لنا إسناده لكتاب المنتهى كتاب المنتهى، فلو كان هذا الطريق قرأ به بإسناده الذي جاء به إلى

المنتهى إذًا لماذا يقول لنا كتاب الكامل؟ إذًا أُسند إلى الخزاعي مباشرةً والله أعلم.

(وَمِنَ الْمُبْهِجِ قَرَأَ بِهَا السِّبْطُ عَلَى الشَّرِيفِ عَبْدِ الْقَاهِرِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ الْفَارِسِيِّ، وَمِنَ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ شَبِيبٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْخُزَاعِيِّ، وَمِنْهُ أَيْضًا قَرَأَهَا عَلَى أَبِي نَصْرٍ الْهَرَوِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْخَبَّازِيِّ) ذكرنا... هل نقول هذا الطريق من كتاب المنتهى للخزاعي؟ أبدًا (وَقَرَأَ بِهَا الْخَبَّازِيُّ وَالْخُزَاعِيُّ وَالْفَارِسِيُّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الشَّذَائِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الشَّذَائِيُّ وَصَالِحٌ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ الْكُوفِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْقَاسِمِ بْنِ نَصْرٍ الْمَازِنِيِّ، فَهَذِهِ ثَمَانُ طُرُقٍ لِابْنِ نَصْرٍ.

طَرِيقُ ابْنِ ثَابِتٍ عَنِ الْهَيْثَمِ قَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَى فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ، وَمِنْ تَلْخِيصِ ابْنِ بَلِّيمَةَ قَرَأَ بِهَا عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ فَارِسٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى فَارِسٍ، وَقَرَأَ بِهَا فَارِسٌ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ الْحَسَنِ الْخُرَاسَانِيِّ بِدِمَشْقَ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَغْدَادِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ النَّاقِدِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ ثَابِتٍ التَّوَّزِيِّ، وَقَرَأَ ابْنُ ثَابِتٍ وَالْقَاسِمُ بْنُ نَصْرِ اللهِ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْهَيْثَمِ الْكُوفِيِّ، فَهَذِهِ عَشْرُ طُرُقٍ لِابْنِ الْهَيْثَمِ) طبعًا هنا يوجد حاشية في نسخة من نسخ النشر وهي نسخة رمزت لها بالنسخة "كاف" عند قول المؤلف رحمه الله عليه: (قَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَى فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ) جاء في حاشية "ثم رأيت نسخة في جامع البيان أسند فيها هذه الرواية من هذه الطريق عن شيخه أبي الفتح عن شيخه عبد الباقي، عن قراءته على إبراهيم ابن عمر البغدادي، عن قراءته على محمد بن يوسف الناقد عن قراءته على عبد الله بن ثابت، وهذا – طبعًا هو جاء بهذا الحاشية لهذه القضية– وهذا إسنادٌ نازل جدًا فليحرر من كتاب الطبقات؛ كُشف ذلك من طبقات الحافظ أبي عمر الداني فقال: محمد بن يوسف يُعرف بالناقد بغدادي أخذ القراءة عرضًا عن عبد الله بن

ثابت صاحب محمد بن هيثم، روى عنه القراءة عرضًا إبراهيم بن محمد قاله أبو الفتح، الله أعلم أنها أبو الفتح عن عبد الباقي أبي الحسن عنه انتهى" طبعًا هذه الحاشية في إحدى النسخ التي اعتمدت في التحقيق، وهي فيها يعني هذه الإفادة أن هذا إسنادٌ نازلٌ جدًا، فليحرر، والله أعلم.

(طَرِيقُ الْوَزَّانِ عَنْ خَلَّادٍ مِنْ طَرِيقَيْنِ: الْأُولَى طَرِيقُ الصَّوَّافِ عَنِ الْوَزَّانِ مِنْ سَبْعِ طُرُقٍ عَنْهُ، طَرِيقُ الْبُزُورِيِّ وَهِيَ الْأُولَى عَنِ الصَّوَّافِ قَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَى فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ، وَمِنْ تَلْخِيصِ ابْنِ بَلِّيمَةَ قَرَأَ بِهَا عَلَى ابْنِ نَبْتِ الْعُرُوقِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ الصَّقَلِّيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى فَارِسٍ، وَقَرَأَ بِهَا فارس عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ الْحَسَنِ، وَمِنَ الْكَامِلِ لِلْهُذَلِيِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَحْمَدَ بْنِ هَاشِمٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْحَذَّاء، وَقَرَأَ بِهَا الْحَذَّاءُ وَعَبْدُ الْبَاقِي عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْبُزُورِيِّ الْبَغْدَادِيِّ، فَهَذِهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ لِلْبُزُورِيِّ) طبعًا هنا عن قوله: وعبد الباقي على أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عبد الله بين كلمة ابن وبين كلمة عبد الله طبعًا الدكتور أيمن حفظه الله تدخل هنا في النص، وزاد اسمًا فقال: ابن أحمد بن إبراهيم بن عبد الله، فكلمة إبراهيم ابن هذه ليست في أي نسخةٍ من نسخ النشر التي تقارب العشرين، فهذا تدخل في النص خاصةً وأنه ليس خطأً، يعني مثل هذا الصنيع ليس خطأً، يعني كون العلماء أنهم ينسبون الشخص إلى جده الرابع فيقفزون عن الجد الثالث، ثم يذكرون الجد الرابع هذا ليس خطأً، بل إنهم أحيانًا يقفزون عن الأب ويذكرون الجد، فهذا ليس فيه، يعني أساسًا التدخل في النص خطأ في ما هو خطأ فكيف فيما هو ليس بخطأ.

(طَرِيقُ بَكَّارٍ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ الصَّوَّافِ) أيضًا هنا عندنا في النشر (وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ الصَّوَّافِ مِنَ التَّجْرِيدِ) أيضًا الدكتور أيمن في تحقيقه بين كلمة الصواف وكلمة من... يعني أيضًا تدخل في النص فزاد ما يُقارب سطرًا، فقال بعد كلمة عن

الصواف: (من خمس طرق طريق الحمامي وهو الأولى عن بكار من سبع طرق) يعني هذه العبارة من خمس طرق طريق الحمام وهي الأولى عن بكار من سبع طرق هذا كله زيادةً ليست في أي نسخة من النسخ الخطية في النسخ، وهو زادها الدكتور حفظه الله زادها وقال: "هذه زيادة للإيضاح درج عليها المصنف في غير الموضع" طيب درج عليها المصنف في هذا الموضع لكنه لم يدرج عليها في هذا الموضع، فهذا تدخل، وهذا تحريف لكتاب ابن الجزري، هذه الزيادات طبعًا نُحِسن الظن بالدكتور لاشك في ذلك، الدكتور والفريق الذي معه إذا اختاروا هذا المنهج، لكنه منهجٌ خطأٌ لاشك فيه، تريد أن توضح كلامًا في المتن توضحه في الحاشية حتى وإن كتبته في المتن وأشرت إليه هذه الإشارة لا تغني شيئًا.

(قَرَأَ بِهَا عَلَى ابْنِ الْفَحَّامِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْفَارِسِيِّ، وَمِنْهُ قَرَأَ بِهَا عَلَى ابْنِ غَالِبٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ وَمِنَ الرَّوْضَةِ لِلْمَالِكِيِّ الْمَذْكُورِ، وَمِنْ غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعِزِّ، وَمِنْ كِفَايَةِ أَبِي الْعِزِّ الْمَذْكُورِ قَرَأَ بِهَا عَلَى الْوَاسِطِيِّ، وَمِنَ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى الشَّرْمَقَانِيِّ وَالْعَطَّارِ، وَمِنْهُ قَرَأَ بِهَا أَيْضًا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ، وَمِنَ الْجَامِعِ لِلْخَيَّاطِ الْمَذْكُورِ، وَمِنَ الْمُسْتَنِيرِ أَيْضًا قَرَأَ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ بْنِ شَيْطَا وَمِنَ التِّذْكَارِ لِابْنِ شَيْطَا، وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ شَيْطَا وَالْخَيَّاطُ وَالْعَطَّارُ وَالشَّرْمَقَانِيُّ وَالْوَاسِطِيُّ وَالْمَالِكِيُّ وَالْفَارِسِيُّ، سَبْعَتُهُمْ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْحَمَّامِيِّ، وَمِنَ الرَّوْضَةِ أَيْضًا لِلْمَالِكِيِّ، وَمِنْ تَلْخِيصِ أَبِي مَعْشَرٍ) طبعًا هنا أيضًا يعني يوجد زيادة وهي طريق أبي محمد الفحام وهي الثانية عن بكار من أربعة طرقٍ، هذا كله كلام مقحمٌ في النشر، هذا ليس كلام ابن الجزري، هذا تدخلٌ من الدكتور في طبعته، فأضاف هذا الكلام طريق أبي محمد الفحام من أربع طرق، ثم علق عليها بقوله: "زيادة للإيضاح درج عليها المصنف في غير هذا الموضع" ونقول ما قلنا ونكتفي بما قلناه.

كيف؟

ومن الروضة أيضا للمالكي.

طريق أبي محمد الفحام أين ذكره؟

نعم، إذن هو بعد كلمة... كلمة أيضا معناه معطوف على شيء سابق.

(وَمِنْ تَلْخِيصِ أَبِي مَعْشَرٍ)

هو الآن انتهى من طريق الحمامي أبو الحسن، والآن هو يتكلم عن طريق الفحام محمد بن داود الفحام، هو ابن الجزري رحمه الله عليه لم يذكر مثلًا طريق الفحام، فتركها، طبعًا في نهاية هذه الطريقة الشيخ يقول هذا طريق محمد بن داود بن حسن الفحام، فهو الدكتور أيمن ومن معه اجتهدوا فأضافوا هذه العبارة التوضيحية، نحن ما نتكلم أنه العبارة صحيحة أو غير صحيحة، نحن نتكلم على إدماجها وإقحامها في المتن، وهي ليست موجودة في أي نسخة من النسخ الخطية، فلو كانت موجودة في نسخة، المذهب الذي نميل إليه أنها لا تُوضع في المتن إذا لم تكن هذه النسخة هي التي اختيرت أصلًا، فكيف هي ليست موجودة في أي نسخة من النسخ، فالكلام ليس على صوابها أو خطأها، الكلام في أنه كلام ابن الجزري تُدخل في متنه، هي هذه الإشكالية.

وهذا التوضيح، طبعًا هو الشيخ يقول: "زيادةٌ للتوضيح" هذه الزيادة للتوضيح محلها الحاشية، وليس محلها المتن.

٣٩:٥٩ أو نسيان، يعني هو من منهجيته أنه هو غالبًا أو دائمًا يذكر عنوان الطريقة، هنا لم يذكرها، ومر معنا مواضع أخرى لم يذكرها، فهل هي منهجيته أنه غالبًا يعتمد على الذكر، وأحيانًا لا يذكر أو أنها هنا بالذات في هذا المكان أو في مكان غيره سقطت سهوًا، لكنه هو فقط إدخال عنوان هذا لا يجوز، يعني ليس قصدي أنه لا يجوز شرعًا، لا، ليس عدم جوازه الشرعي، لا نتكلم عن الشرع،

نتكلم لا يجوز يعني في الصنعة، في صنعة التحقيق، والله أعلم.

طالب: ٤٠:٤٤

طبعًا نحن نركز على هذه من باب التذكير لأن إخواني المبتدئين في التحقيق لا يقعوا في مثل هذه الأخطاء، وخاصة الذين في الدراسات العليا، يعني هناك فرق أنك تحقق فرق للتجارة، وأنك تحقق كتاب كرسالة علمية، رسالة علمية عندك منهجان:

منهج اختيار نسخة أصل، وهذا أنت ملزم بما فيها من خطأ يبقى الخطأ في المتن كما هو.

أو المنهج الآخر الذي هم يسمونه التلفيق.

ويكفي أن اسمه تلفيق، يعني اسمه سبحان الله، يعني هم لم يجدوا له اسما إلا التلفيق بين النسخ، هم سموه مشكلة التلفيق أنه لا يعطيك نسخة، فحتى على هذا المنهج الذي هو منهج التلفيق لا تُدخل في المتن ما لا يوجد في النسخ، إلا بعضهم تساهل وقال: إذا كنت تشتغل على نسخة فريدة، أنت تشتغل على نص فيه عشرات النسخ، النشر له أكثر من ستين نسخة، يعني كتاب النشر كعدد في النسخ له أكثر من نسخة، حتى لا أكون مبالغا الذي في الذاكرة الشيخ الدكتور مطيع الحافظ في كتابه ذكر أكثر من خمسين نسخة خطية، وأنت تشتغل على خمس نسخ، أو فلان يشتغل على عشر نسخ، يعني لا تشتغل على نسخة فريدة حتى يحق لك أن تتدخل في المتن من مصادر أخرى والله أعلم.

(وَمِنَ الرَّوْضَةِ أَيْضًا لِلْمَالِكِيِّ، وَمِنْ تَلْخِيصِ أَبِي مَعْشَرٍ قَرَأَ بِهَا عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الْقَاسِمِ الزَّيْدِيِّ، وَمِنْ غَايَةِ الْهَمَذَانِيِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى الْقَلَانِسِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى غُلَامِ الْهَرَاسِ، وَمِنَ الْمُسْتَنِيرِ أَيْضًا لِابْنِ سَوَّارٍ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ، وَمِنْ

جَامِعِ الْخَيَّاطِ الْمَذْكُورِ، وَقَرَأَ الْخَيَّاطُ وَغُلَامُ الْهَرَاسِ وَالزَّيْدِيُّ وَالْمَالِكِيُّ الْأَرْبَعَةُ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ دَاوُدَ الْفَحَّامِ، وَمِنْ مُسْتَنِيرِ ابْنِ سَوَّارٍ أَيْضًا قَرَأَ بِهَا عَلَى ابْنِ شَيْطَا، وَمِنْ تِذْكَارِ ابْنِ شَيْطَا أَيْضًا، وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ شَيْطَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْعَلَّافِ، وَمِنَ الْغَايَةِ لِأَبِي بَكْرِ بْنِ مِهْرَانَ، وَمِنَ الْمُسْتَنِيرِ أَيْضًا قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى الْعَطَّارِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَرَجِ النَّهْرَوَانِيِّ، وَقَرَأَ النَّهْرَوَانِيُّ وَابْنُ مِهْرَانَ وَابْنُ الْعَلَّافِ وَالْفَحَّامُ وَالْحَمَّامِيُّ الْخَمْسَةُ عَلَى أَبِي عِيسَى بَكَّارِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عِيسَى، فَهَذِهِ عِشْرُونَ طَرِيقًا لِبَكَّارٍ.

طَرِيقُ ابْنِ عُبَيْدٍ وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنِ الصَّوَّافِ قَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَى فَارِسٍ، وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ بَلِّيمَةَ على مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ الصَّقَلِّيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ الصَّقَلِّيِّ، وَقَرَأَ عَلَى فَارِسٍ، وقرأ بها فارس عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْخُرَاسَانِيِّ بِدِمَشْقَ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُبَيْدٍ الْبَغْدَادِيِّ)

٤٠:٤٤ ماذا يقول.

لا أدري.. لا أدري أنا لا أركز على الزيادات لكن أحيانا تأتيني عرضا.

(طَرِيقُ أَبِي بَكْرٍ النَّقَّاشِ وَهِيَ الرَّابِعَةُ عَنِ الصَّوَّافِ مِنْ تَلْخِيصِ أَبِي مَعْشَرٍ، قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ الشَّرِيفِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ النَّقَّاشِ.

طَرِيقُ ابْنِ أَبِي عُمَرَ النَّقَّاشِ وَهِيَ الْخَامِسَةُ عَنِ الصَّوَّافِ مِنَ التَّجْرِيدِ لِابْنِ الْفَحَّامِ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي نَصْرٍ الْفَارِسِيِّ) أبي نصر كذا الصواب حذف كلمة أبي لأنه هو نصر الفارسي، نصر بن عبد العزيز.

(وَمِنْ رَوْضَةِ أَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الْفَارِسِيُّ وَالْمَالِكِيُّ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ السُّوسَنْجِرْدِيِّ، وَمِنْ كِفَايَةِ أَبِي الْعِزِّ، قَرَأَ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ، وَمِنْ مُسْتَنِيرِ ابْنِ سَوَّارٍ قَرَأَ بِهَا عَلَى الشَّرْمَقَانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الشَّرْمَقَانِيُّ وَالْوَاسِطِيُّ عَلَى بَكْرِ بْنِ شَاذَانَ،

وَمِنْهُ أَيْضًا قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ الطَّبَرِيِّ، وَمِنْ غَايَةِ ابْنِ مِهْرَانَ، وَقَرَأَ بِهَا هُوَ -أي ابن مهران- وَالطَّبَرِيُّ وَبَكْرٌ وَالسُّوسَنْجِرْدِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُرَّةَ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ أَبِي عُمَرَ النَّقَّاشِ الطُّوسِيِّ، فَهَذِهِ سِتُّ طُرُقٍ لَهُ.

طَرِيقُ ابْنِ حَامِدٍ وَهِيَ السَّادِسَةُ عَنِ الصَّوَّافِ مِنْ غَايَةِ ابْنِ مِهْرَانَ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَامِدٍ الْمُقْرِي بِسَمَرْقَنْدَ، طَرِيقُ الْكَتَّانِيِّ وَهِيَ السَّابِعَةُ عَنِ الصَّوَّافِ مِنْ كِتَابَيِ ابْنِ خَيْرُونَ وَالْمِصْبَاحِ) طبعًا هنا أيضًا الشيخ أضاف زيادة للإيضاح حسب رأيه بعد كلمة (من كتابي ابن خيرون) وضع الموضح والمفتاح يعني في نفس المتن، يعني ليس في الحاشية تحت قال المقصود بها كذا كذا، لا، وضعها بين قوسين، ولم يعلق عليها أيضًا، وهذا أيضًا خطأ منهجي، كونه لم يعلق خطأ، وكونه وضعها خطأ، وكونه وضعها وعلق خطأ، يعني في كل الأحوال خطأ، يعني كتب العلماء لا يُتدخل في متنها.

(مِنْ كِتَابَيِ ابْنِ خَيْرُونَ وَالْمِصْبَاحِ لِأَبِي الْكَرَمِ وَقَرَآ بِهَا عَلَى عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَتَّابٍ، وَقَرَأَ بِهَا مُحَمَّدُ بْنُ يَاسِينَ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي حَفْصٍ عُمَرَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْكَتَّانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الْكَتَّانِيُّ وَابْنُ حَامِدٍ وَالنَّقَّاشَانِ وَابْنُ عُبَيْدٍ وَبَكَّارٌ وَالْبُزُورِيُّ، سَبْعَتُهُمْ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ الصَّوَّافِ، فَهَذِهِ سِتٌّ وَثَلَاثُونَ طَرِيقًا لِلصَّوَّافِ.

الثَّانِيَةُ عَنِ الْوَزَّانِ طَرِيقُ ابن الْبَخْتَرِيِّ مِنْ كِتَابِ الْمُسْتَنِيرِ، قَرَأَ بِهَا عَلَى ابْنِ سَوَّارٍ عَلَى أَبَوَيْ عَلِيٍّ الْحَسَنِين بْنِ الْفَضْلِ الشَّرْمَقَانِيِّ وَابْنِ عَبْدِ اللهِ الْعَطَّارِ) يعني أبوي علي يعني أبو علي الشرمقاني، وأبو علي العطار، والحسنين كل واحد منهم اسمه الحسن.

(وَقَرَآ بِهَا عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ الطَّبَرِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ الْبَغْدَادِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالْوَلِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقَرَأَ بِهَا أَبُوهُ وَالصَّوَّافُ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ الْقَاسِمِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ كُلَيْبٍ الْوَزَّانِ الْأَشْجَعِيِّ الْكُوفِيِّ، وَهَذِهِ ثَمَانٌ وَثَلَاثُونَ طَرِيقًا لِلْوَزَّانِ. طَرِيقُ الطَّلْحِيِّ عَنْ خَلَّادٍ قَالَ الدَّانِيُّ، أَخْبَرَنَا بِهَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ جَعْفَرٍ الْفَارِسِيُّ) إذًا هذه طريق إجازة (قَالَ: حَدَّثَنَا بِهِ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ عُمَرَ) أيضًا إجازة عبد الواحد بن عمر الذي هو ابن أبي طاهر تلميذ ابن مجاهد.

(وَمِنْ كِتَابِ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا أَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ هَاشِمٍ بِمِصْرَ) الذي هو تاج الأئمة (وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْحَمَّامِيِّ بِبَغْدَادَ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ عُمَرَ، وَقَرَأَ بِهَا عَبْدُ الْوَاحِدِ عَلَى الْإِمَامِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرٍ الطَّبَرِيِّ وَقَرَأَ بِهَا مِرَارًا عَلَى أَبِي دَاوُدَ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمَّادِ بْنِ عِمْرَانَ بْنِ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ الطَّلْحِيِّ الْكُوفِيِّ التَّمَّارِ) إذًا هذه طريق لابن جرير، طبعًا هنا الطبري الذي هو المفسر.

(وَقَرَأَ الطَّلْحِيُّ وَالْوَزَّانُ وَابْنُ الْهَيْثَمِ وَابْنُ شَاذَانَ، عَلَى أَبِي عِيسَى خَلَّادِ بْنِ خَالِدٍ الشَّيْبَانِيِّ مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيِّ الصَّيْرَفِيِّ، تَتِمَّةُ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ طَرِيقًا لِخَلَّادٍ، وَقَرَأَ خَلَّادٌ وَخَلَفٌ عَلَى أَبِي عِيسَى سُلَيْمِ بْنِ عِيسَى بْنِ عَامِرِ بْنِ غَالِبٍ الْحَنَفِيِّ مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيِّ، وَقَرَأَ سُلَيْمٌ عَلَى إِمَامِ الْكُوفَةِ أَبِي عِمَارَةَ حَمْزَةَ بْنِ حَبِيبِ بْنِ عِمَارَةَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْكُوفِيِّ الزَّيَّاتِ فَذَلِكَ مِائَةٌ وَإِحْدَى وَعِشْرُونَ طَرِيقًا عَنْ حَمْزَةَ. وَقَرَأَ حَمْزَةُ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ سُلَيْمَانَ بْنِ مِهْرَانَ الْأَعْمَشِ عَرْضًا، وَقِيلَ: الْحُرُوفُ فَقَطْ) يعني وقيل أنه لم يقرأ عليه عرضًا وإنما قرأ عليه الحروف، تعليق: "وهذا القول رواه أحمد بن جبير الأنطاكي بسنده عن حمزة قال: حدثنا حجاج بن محمد قلت لحمزة قرأت على الأعمش؟ قال حمزة: لا، ولكني سألته عن هذه الحروف حرفًا حرفًا انتهى".

"وقال أبو عبيد القاسم بن سلام -طبعًا نحن نقرأ من التعليق وليس من النشر- وقال أبو عبيد القاسم بن سلام حدثني عدة من أهل العلم عن حمزة أنه قرأ على حمران وكانت هذه الحروف التي يرويها حمزة على الأعمش إنما أخذها عن الأعمش أخذًا، ولم يبلغنا أنه قرأ عليه القرآن من أوله إلى أخره" هذا هو العرض، قراءة القرآن من أوله إلى أخره هذا هو العرض، قراءة الكلمات التي وقع فيها الخلاف بين القراء هذه هي قراءة الحروف، وكيفية أخذه الحروف عن الأعمش أنه كان إذا جاء رمضان جاء حمزة ومعه مصحفٌ، فيمسك على الأعمش فيقرأ، ويسمع حمزة قراءته حتى يختم، وهذا نستفيد منه أيضًا مذهب فقهي أو قول مسألة فقهية أنه يجوز في التراويح فتح المصحف، إذًا ما يتشدد به بعض الشيوخ المعاصرين ليس في محله، والله أعلم.

٥١:٢٩

هو يقول: كان إذا جاء رمضان، هل أنه كان يسمع له وهو في الصلاة، أم كان يسمع له خارج الصلاة؟ هو الشيخ يقول لك: كان إذا جاء رمضان، لا أدري لكن الله أعلم ربما يكون كما كان مع الكسائي، الكسائي بعض الراوة عنه كانوا يسمعون قراءته في التراويح فينقلونها عنه وهو في الصلاة في رمضان في التراويح، فهل هذا مثله؟ لا أدري، النص يُفهم منه هذا، ويفهم منه أنه في خارج الصلاة؛ لأنه قال فقط أنه في رمضان، احتمال يكون في النهار، احتمال يكون في الليل والله أعلم، إلا إذا كان هناك من كتب التراجم من يذكر الأثر كاملًا، يكون أفضل، ٥٢:٣٥ لكن ما قرأ عليه، هو أخذ الحروف، وسمع إذًا سماعًا، ليست أداءً.

(وَقَرَأَ حَمْزَةُ أَيْضًا عَلَى أَبِي حَمْزَةَ حُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ، وَعَلَى أَبِي إِسْحَاقَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللهِ السَّبِيعِيِّ، وَعَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، وَعَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ الْيَامِيِّ، وَعَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَاقِرِ بْنِ زَيْنِ

الْعَابِدِينَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الْهَاشِمِيِّ، وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ وَطَلْحَةُ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ الْأَسَدِيِّ، وَقَرَأَ يَحْيَى عَلَى أَبِي شِبْلٍ عَلْقَمَةَ بْنِ قَيْسٍ، وَعَلَى ابْنِ أَخِيهِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ قَيْسٍ، وَعَلَى زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، وَعَلَى زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ وَعَلَى عُبَيْدَةَ بْنِ عَمْرٍو السَّلْمَانِيِّ، وَعَلَى مَسْرُوقِ بْنِ الْأَجْدَعِ، وَقَرَأَ حُمْرَانُ عَلَى أَبِي الْأَسْوَدِ الدَّيْلَمِيِّ) أي الأسود الدؤلي.

(وَتَقَدَّمَ سَنَدُهُ، وَعَلَى عُبَيْدِ بْنِ نَضْلَةَ، وَقَرَأَ عُبَيْدٌ عَلَى عَلْقَمَةَ، وَقَرَأَ حُمْرَانُ أَيْضًا عَلَى الْبَاقِرِ، وَقَرَأَ أَبُو إِسْحَاقَ عَلَى أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، وَعَلَى زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، وَتَقَدَّمَ سَنَدُهُمَا وَعَلَى عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، وَعَلَى الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْهَمَذَانِيِّ، وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَالْحَارِثُ عَلَى عَلِيٍّ، وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى عَلَى الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو وَغَيْرُهُ، وَقَرَأَ الْمِنْهَالُ عَلَى سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَتَقَدَّمَ سَنَدُهُ، وَقَرَأَ عَلْقَمَةُ وَالْأَسْوَدُ وَابْنُ وَهْبٍ وَمَسْرُوقٌ وَعَاصِمُ بْنُ ضَمْرَةَ وَالْحَارِثُ أَيْضًا عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَقَرَأَ جَعْفَرٌ الصَّادِقُ عَلَى أَبِيهِ مُحَمَّدٍ الْبَاقِرِ، وَقَرَأَ الْبَاقِرُ عَلَى زَيْنِ الْعَابِدِينَ، وَقَرَأَ زَيْنُ الْعَابِدِينَ عَلَى أَبِيهِ سَيِّدِ شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ الْحُسَيْنِ، وَقَرَأَ الْحُسَيْنُ عَلَى أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَقَرَأَ عَلِيٌّ وَابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ.

وَتُوُفِّيَ حَمْزَةُ سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَمِائَةٍ عَلَى الصَّوَابِ وَمَوْلِدُهُ سَنَةَ ثَمَانِينَ، وَكَانَ إِمَامَ النَّاسِ فِي الْقِرَاءَةِ بِالْكُوفَةِ بَعْدَ عَاصِمٍ وَالْأَعْمَشِ، وَكَانَ ثِقَةً كَبِيرًا حُجَّةً رَضِيًّا قَيِّمًا بِكِتَابِ اللهِ مُجَوِّدًا عَارِفًا بِالْفَرَائِضِ وَالْعَرَبِيَّةِ) قلنا العربية المقصود بها النحو (حَافِظًا لِلْحَدِيثِ وَرِعًا عَابِدًا خَاشِعًا نَاسِكًا زَاهِدًا قَانِتًا لِلَّهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَظِيرٌ، وَكَانَ يَجْلِبُ الزَّيْتَ مِنَ الْعِرَاقِ إِلَى حُلْوَانَ، وَيَجْلِبُ الْجُبْنَ) طبعًا هكذا الجُبُنّ بضم الباء وتشديد النون حسنًا؟، وهكذا ضبطت في نسختين من النسخ، وهي لغةٌ هكذا ذكرها القاموس أو تاج العروس)

(قَالَ لَهُ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: شَيْئَانِ غَلَبْتَنَا عَلَيْهِمَا لَسْنَا نُنَازِعُكَ عَلَيْهِمَا:

الْقُرْآنُ، وَالْفَرَائِضُ) أو القرآنَ والفرائضَ وجهان (وَكَانَ شَيْخُهُ الْأَعْمَشُ إِذَا رَآهُ يَقُولُ: هَذَا حَبْرُ الْقُرْآنِ. وَقَالَ حَمْزَةُ: مَا قَرَأْتُ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللهِ إِلَّا بِأَثَرٍ.وَتُوُفِّيَ خَلَفٌ سَنَةَ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ وَسَتَأْتِي تَرْجَمَتُهُ فِي قِرَاءَتِهِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى. وَتُوُفِّيَ خَلَّادٌ سَنَةَ عِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ إِمَامًا فِي الْقِرَاءَةِ ثِقَةً عَارِفًا مُحَقِّقًا مُجَوِّدًا أُسْتَاذًا ضَابِطًا مُتْقِنًا قَالَ الدَّانِيُّ: هُوَ أَضْبَطُ أَصْحَابِ سُلَيْم وَأَجَلُّهُمْ.وَتُوُفِّيَ سُلَيْمٌ سَنَةَ ثَمَانٍ، وَقِيلَ: سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَةٍ، وَكَانَ إِمَامًا فِي الْقِرَاءَةِ ضَابِطًا مُحَرِّرًا لَهَا حَاذِقًا، وَكَانَ أَخَصَّ أَصْحَابِ حَمْزَةَ وَأَضْبَطَهُمْ وَأَقْوَمَهُمْ لِحرفِ حَمْزَةَ، وَهُوَ الَّذِي خَلَّفَهُ فِي الْقِيَامِ بِالْقِرَاءَةِ، قَالَ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ: كُنَّا نَقْرَأُ عَلَى حَمْزَةَ، فَإِذَا جَاءَ سُلَيْمٌ قَالَ لَنَا حمزة تَحَفَّظُوا - أَوْ - تَثَبَّتُوا فَقَدْ جَاءَ سُلَيْمٌ) يعني كل واحد ينتبه من المعلومات لا يجاوب شيئا غلط.

(وَتُوُفِّيَ إِدْرِيسُ سَنَةَ اثْنَيْنِ وَتِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ عَنْ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ سَنَةً، وَكَانَ إِمَامًا ضَابِطًا مُتْقِنًا ثِقَةً رَوَى عَنْ خَلَفٍ رِوَايَتَهُ وَاخْتِيَارَهُ، وَسُئِلَ عَنْهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فَقَالَ: ثِقَةٌ وَفَوْقَ الثِّقَةِ بِدَرَجَةٍ. وَتَقَدَّمَتْ وَفَاةُ ابْنِ عُثْمَانَ، وَهُوَ ابْنُ بُويَانَ فِي رِوَايَةِ قَالُونَ.

وَتُوُفِّيَ ابْنُ مِقْسَمٍ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مِقْسَمٍ وَمِقْسَمٌ هَذَا هُوَ صَاحِبُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي رَبِيعٍ الْآخِرِ) يعني توفي في ربيع الآخر (سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ وَمَوْلِدُهُ سَنَةَ خَمْسٍ وَسِتِّينَ وَمِائَةٍ، وَكَانَ إِمَامًا كبيرًا فِي الْقِرَاءَاتِ وَالنَّحْوِ جَمِيعًا، قَالَ الدَّانِيُّ: مَشْهُورٌ بِالضَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ عَالِمٌ بِالْعَرَبِيَّةِ حَافِظٌ لِلُّغَةِ، حَسَنُ التَّصْنِيفِ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ.

وَتُوُفِّيَ ابْنُ صَالِحٍ فِي حُدُودِ الْأَرْبَعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ كَمَا تَقَدَّمَ فِي رِوَايَةِ الْبَزِّيِّ) طبعًا هنا قوله: (كَمَا تَقَدَّمَ فِي رِوَايَةِ الْبَزِّيِّ) العبد الضعيف كتب هذا سهو من المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجل من لا يغفل فابن صالحٍ هذا لم يتقدم له ذكرٌ، والذي يقصده المؤلف

هو ابن صالح آخر وهما شخصان، أحمد بن حمدان بن عبيد الله بن صالح وكنيته أبو علي، وهو المراد هنا في رواية خلف، الثاني أحمد بن صالح بن عمر وروايته بكر وهو الذي تقدم في رواية البزي، الذي تقدم في رواية البزي أحمد بن صالح بن عمر، وذكر المؤلف أن وفاته سنة ٣٥٠ هـ فالمؤلف خلط بين الاثنين هنا مع أنه ذكر اسم كل منهما صحيحًا في موضعه ويؤكد ذلك اختلاف الاسمين تصريح المؤلف بقراءة أبي علي، وبعد ذلك كلام مطول..

(وَإِنَّهُ تَلَقَّنَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ مِنْ إِدْرِيسَ، وَكَانَ مِنَ الضَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ بِمَكَانٍ، وَتَقَدَّمَتْ وَفَاةُ الْمُطَّوِّعِيِّ فِي رِوَايَةِ الْأَصْبَهَانِيِّ. وَتُوُفِّيَ ابْنُ شَاذَانَ سَنَةَ سِتٍّ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَقَدْ جَاوَزَ التِّسْعِينَ، وَكَانَ مُقْرِئًا مُحَدِّثًا رَاوِيًا ثِقَةً مَشْهُورًا حَاذِقًا مُتَصَدِّرًا قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: ثِقَةٌ.وَتُوُفِّيَ ابْنُ الْهَيْثَمِ سَنَةَ تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ قَيِّمًا بِقِرَاءَةِ حَمْزَةَ ضَابِطًا لَهَا مَشْهُورًا فِيهَا حَاذِقًا، وَقَالَ الدَّانِيُّ: هُوَ أَجَلُّ أَصْحَابِ خَلَّادٍ. وَتُوُفِّيَ الْوَزَّانُ قَرِيبًا مِنْ سَنَةِ خَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ، كَذَا قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَبْدِ اللهِ الذَّهَبِيُّ، وَقَالَ: هُوَ أَجَلُّ أَصْحَابِ خَلَّادٍ) نفس عبارة الداني.

(قُلْتُ: هُوَ مَشْهُورٌ بِالضَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ وَالْحِذْقِ وَعَلَى طَرِيقِهِ الْعِرَاقِيُّونَ قَاطِبَةً. وَتُوُفِّيَ الطَّلْحِيُّ سَنَةَ اثْنَيْنِ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ ثِقَةً ضَابِطًا جَلِيلًا مُتَصَدِّرًا) وبهذا ينتهي أسانيد قراءة حمزة، ونبدأ الحصة القادمة إن شاء الله بقراءة أسانيد الكسائي، ونكون انتهينا من قراءة هذا المجلد كاملًا ولله الحمد ليلة الأربعاء ١٥/ ٢/ ١٤٤٠هـ، تمم الله قراءة الكتاب كاملًا، وفتح علينا وعلى السامعين، وتقبله منّا ومن مؤلفه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

﴿◊﴾

الدرس الواحد والثلاثون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

والحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، مساكم الله جميعًا بكل خير، في هذه الليلة المباركة، ليلة الأربعاء، الموافقة اثنين والعشرين من الشهر الثاني شهر صفر، عام ١٤٤٠ من الهجرة النبوية الشريفة، على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم.

نبدأ، أو نواصل حقيقةً، نواصل قراءة كتاب النشر، وبداية الدرس في هذه الليلة سيكون بداية قراءة الكسائي -رحمة الله عليه-.

❁ **قال الإمام ابن الجزري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (قِرَاءَةُ الْكِسَائِيِّ رِوَايَةُ أَبِي الْحَارِثِ، طَرِيقُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ الْبَطِّيِّ مِنْ طَرِيقَيْنِ: الْأُولَى طَرِيقُ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ مِنَ التَّيْسِيرِ وَالشَّاطِبِيَّةِ قَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَى فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ، وَمِنَ التَّجْرِيدِ لِابْنِ الْفَحَّامِ، وَمِنَ التَّلْخِيصِ لِابْنِ بَلِّيمَةَ، وَقَرَآ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ، وَقَرَأَ بِهَا **(أي عبد الباقي)** عَلَى أَبِيهِ **(أي فارس)**، وَقَرَأَ بِهَا **(أي فارس)** عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ الْحَسَنِ السَّقَّاءِ، وَمِنْ كَامِلِ الْهُذَلِيِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي نَصْرٍ الْقُهُنْدَزِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَبَّازِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الْخَبَّازِيُّ وَالسَّقَّاء عَلَى زَيْدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بِلَالٍ، فَهَذِهِ خَمْسُ طُرُقٍ لِزَيْدٍ).

طبعًا هنا نلاحظ أن الهذلي يقول: قرأ بها، طبعًا الجزري يقول: أن الهذلي قرأ

بها على أبي نصر، وقلنا: هذا دائمًا تكرر؛ الشيخ يثبت قراءة الهذلي على أبي نصر، بينما الموجود في نسخة الكامل هو: الهذلي يقول: أخبرني أبو نصر.

وقلنا: أن هذا إما من تصحيحات الإمام أبي العلاء لأسانيد الهذلي، وإما من تصحيحات ابن الجزري، وإما أن هذا الطريق وصل إلى ابن الجزري من قراءة الهذلي على أبي نصر من طريق الأداء، بنفس السند للكامل، والله أعلم.

لأنه ليس معقولا أن يكون يعني عشرات المواضع التي يصرح فيها ابن الجزري بالقراءة، لا يمكن أن تكون غير، يعني لا أتصور أن ابن الجزري يكون ساهيًا فيها، أو غافلًا عنها.

الطالب: (٠٣:٠٢). حوالي ثلاثمائة خمس وستين شيخ، يعني حصل عنده وهن في الكتابة، فلذلك ابن الجزري اثبت الصواب.

هو لا شك أنه، الذي يظهر والله أعلم؛ أن الإمام الهذلي لم ينقح كتابه، وهذا الذي يجعلنا نقول هذا لكثرة التعقبات عليه عند الإمام ابن الجزري، وعند الإمام أبي العلاء، وعند الإمام الذهبي، فكأنهم يعني يقولون، يعني كثرة هذه الأوهام.

وقالوا: حتى إن كثرة هذه الأوهام هي بسبب أنه يسند إلى مشايخ غير معروفين، يعني مشايخ مجهولين، وهذا السبب الذي جعل الأستاذ الذي حقق كتاب الكامل، وحقق أيضًا كتاب غاية الاختصار.

لست متذكرا اسمه، إما عبد الله أبو عمرو، أو أبو عمرو عبد الله، هو اسمه هكذا، مع احترامي له، فيعني جعل الإمام الهذلي في خانة أنه غير ثقة؛ بسبب هذه الأوهام التي في أسانيده، وطبعًا هذه الأوهام سبقه إليها الإمام ابن الجزري، وسبقه بالإشارة إليها الإمام أبي العلاء.

ولكن كون أن نحكم على شيخ في مكانة الإمام الهذلي -رحمه الله عليه- بعدم

الثقة، بمجرد مسودة كتابه؛ اعتقد أن هذا يعني يحتاج إلى إعادة نظر في هذا الحكم، لأن هؤلاء الأئمة الكبار، الإمام الهذلي، عفوًا الإمام أبو العلاء، والإمام الذهبي، والإمام ابن الجزري، والإمام تلميذه إمام العراق، الذي هو أبو العز القلانسي.

كلهم لم يصدر من أحدٍ منهم تجريح في الهذلي، يعني لم يقل أحد: أن الهذلي غير ثقة، ولم أجد من جرحه بهذا الحكم إلا الأستاذ الفاضل، الذي حقق هذا الكتاب، حقق كتاب الكامل، وحقق كتاب غاية النهاية، فمواضع كثيرة وقفت عليه فيها يقول: والهذلي غير ثقةٍ، والهذلي غير ثقة، و، و، و، إلى غير ذلك.

فكونه أنه أخطأ، طبعًا هو بناه على، والذي يظهر أن الشيخ –حفظه الله–، يعني يظهر أنه هو من أئمة، أو من شيوخ الذين مهتمين بالأسانيد، ومصطلح الحديث، فحكمه يظهر من خلال هذه.

لكن لا نتفق معه في أن الهذلي غير ثقة، والله أعلم.

الطالب: شيخ أبو العلاء (٦:٠٠) على الهذلي.

ألف، ألف رسالة هو، ألف رسالة، لكن هذه مع الأسف لم تصل إلينا، وأشار إليها الإمام ابن الجزري –رحمه الله عليه–، أنه تتبع الإمام أبو العلاء، تتبع أوهام الإمام الهذلي، وصحح، واستدرك، وترك أشياء أيضًا، واستدركها ابن الجزري، فلعل ما يذكره ابن الجزري مما يخالف نسخة الهذلي، لعلها من هذا الباب إما أنها من تصحيحات ابن الجزري، وقف عليها فصححها، وإما أنها من تصحيحات أبي العلاء، والله أعلم.

(الثَّانِيَةُ بَكَّارٌ).

طبعًا هكذا (الثَّانِيَةُ بَكَّارٌ)؛ يعني الطريقة الثانية، طريق بكار، لكن طبعًا هنا

الشيخ أيمن تدخل أيضًا في النص، فأضاف كلمة (عن البطي)، فأصبحت: الثانية عن البطي، وطبعًا عن البطي ليست في أي نسخةٍ من النسخ الخطية لابن الجزري، ويقول: هذه تكملة لازمة، وأنا لا أرى أنها لازمة.

(بَكَّارٌ مِنْ طَرِيقَيْنِ مِنَ الْهِدَايَةِ لِلْمَهْدَوِيِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَنْطَرِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَرَجِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلَّانَ، وَمِنَ الْغَايَةِ لِابْنِ مِهْرَانَ، وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ مِهْرَانَ وَابْنُ عَلَّانَ عَلَى أَبِي عِيسَى بَكَّارِ بْنِ أَحْمَدَ، وَقَرَأَ بِهَا بَكَّارٌ وَزَيْدٌ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْبَطِّيِّ الْبَغْدَادِيِّ، فَهَذِهِ سَبْعُ طُرُقٍ لِلْبَطِّيِّ، وَمِنْ طَرِيقِ الْقَنْطَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ: الْأُولَى طَرِيقُ ابْنِ أَبِي عُمَرَ مِنْ خَمْسِ طُرُقٍ: طَرِيقُ السُّوسَنْجِرْدِيِّ وَهِيَ الْأُولَى عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ مِنَ التَّجْرِيدِ، وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الْفَارِسِيِّ، وَقَرَأَ بها ابْنُ الْفَحَّامِ أَيْضًا عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ الْمَالِكِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ، وَمِنَ الْكَافِي قَرَأَ بِهَا ابْنُ شُرَيْحٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ، وَمِنَ الرَّوْضَةِ لِأَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ الْمَذْكُورِ، وَمِنْ كِفَايَةِ أَبِي الْعِزِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ **(الذي هو غلام الهراس)**، وَمِنْ غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ الْمَزْرَفِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْخَيَّاطِ، وَقَرَأَ بِهَا الْخَيَّاطُ وَأَبُوا عَلِيٍّ الْوَاسِطِيُّ وَالْمَالِكِيُّ **(يعني أبو علي الواسطي، وأبو علي المالكي)** ثَلَاثَتُهُمْ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ السُّوسَنْجِرْدِيِّ، فَهَذِهِ سِتُّ طُرُقٍ لَهُ).

لو نظرنا في النص نجد أنها، يعني نجد أنها أربعة، وليست ثلاثة، يعني ابن الفحام على أبي الحسين الفارسي، الشيخ هنا لم يكمل طريق الفارسي، ثم أبو علي المالكي، ثم الخياط، فمحمد بن علي الخياط، وأبو علي الواسطي، وأبو علي المالكي، المفترض يكون معهم الفارسي؛ لأنه ما قال: أن الفارسي قرأ على من؟

طيب، وطبعًا الفارسي قرأ على أبي الحسين السوسنجردي، من طريق ابن

الفحام؛ لأن هو يقول: (وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الْفَارِسِيِّ)، لما رجعنا إلى التجريد، وجدنا أن الفارسي يقرأ على السوسنجردي.

طبعًا هناك تعليق للشيخ أيمن يقول: معنى كلام تعليقه، أنها أربعة، وليس ثلاثة، ونقول: احتمال السهو وارد، نحن لا ندافع عن ابن الجزري في أنه لا يحتمل عليه السهو، لكن في هذه الجزئية مرت معنا كثيرًا، مرت معنا فيما أذكر الآن يمكن ثلاث مرات، أربع مرات، أن بعض الأسانيد يقف عندها، ولا يكملها.

ومر معنا وخاصةً، كما قلنا دائمًا، أو جُلُها تكون من كتاب التجريد، لكن أحيانًا من كتاب التجريد، من قراءة ابن الفحام عن الفارسي كما هنا، وأحيانًا من قراءة ابن الفحام في سنده عن فارس، ومر منعا، أعتقد أنه مرتين أو ثلاثة: أنه يكتفي ولا يكمل السند.

فهل هذه المسألة، يعني هل عدم إكمال ابن الجزري لسند الفارسي؟ عدم ذكره أنه قرأ على السوسنجردي، هل هو سهوًا، أو غفلةٌ؟ أو أنه وهو الأوضح والله أعلم، أو أنه اكتفى بعدم ذكره، بذكر سند المالكي.

لآن الإمام ابن الفحام قال، لما كان يذكر سند الفارسي، ويتبعه بسند المالكي يقول: وسند أبي عليٍ المالكي كسند الفارسي، فيكون ابن الجزري ترك ذكر الفارسي من هذا الباب، والله أعلم.

أيضًا هذا نستفيد منه نقطة، وكنا نقولها دائمًا: إن إدخال أسانيد الجامع للفارسي ضمن إدخال أسانيد التجريد، هذا أعتقد أنه غير صحيح، وهذا دليل على ذلك؛ لأن ابن الفحام وصل إلى أبي الحسين في هذا الإسناد بسنده من كتاب التجريد، وابن الجزري وصل إليه في هذا الطريق من سنده في كتاب التجريد، وليس من سنده في كتاب الجامع للفارسي والله أعلم.

تفضل.

الطالب: (١١:٣٩) طريق ابن عمر من خمس طرق.

خمس طرق.

الطالب: طريق السوسنجردي.

الأولى عن ابن أبي عمر من التجريد، طريق السوسنجردي وهي الأولى، طيب.

الطالب: والثانية (١١:٥٤).

أين؟.

الطالب: بعد الفارسي.

لا لا، طريق الحمامي هي الثانية، هو الآن سيذكر الطرق الخاصة بـ السوسنجردي، من أي الكتب جاءت، أو جاء بها ابن الجزري، هو الآن عرفنا أن طريق السوسنجردي هذا، طريق ابن أبي عمر من خمسة طرق: الأولى طريق السوسنجردي، طيب السوسنجردي هذا ما هي الطرق التي أوصلتنا إليه؟ هي هذه الطرق، لما ينتهي من هذا سيذكر طريق الحمامي وهي الثانية عنه.

الطالب: (١٢:٢٩).

نحن الآن نتكلم، ومن طريق القنطري عن محمد بن يحيى من ثلاث طرق: الأولى طريق ابن أبي عمر، من خمس طرق.

الطالب: حسنا.

الثانية: طريق الحمامي.

الطالب: الثالثة طريق بكر.

اعتقد، فلما نأخذها الآن سيتضح، طيب طريق ابن أبي عمر من خمس طرق: طريق السوسنجردي وهي الأولى.

الطالب: (١٢:٥٢).

ست طرق لمن؟

الطالب: للسوسنجردي.

لكن لم يذكر الإشكال ليس في عدها، ليس في عدها أبدا، أنه لم يذكر الفارسي قرأ على من، فهل قصدك أن قوله: فست طرق له يُفهم منه مباشرةً، هو لا شك أن الفارسي قرأ على السوسنجردي، طيب لماذا ابن الجزري لم يقل: أربعة؟ لماذا قال: ثلاثة؟ النقاش في هذه الكلمة: ثلاثتهم، هي المفروض تكون أربعة، واضح.

طيب السوسنجردي، وهي الأولى عن أبي عمر.

((طَرِيقُ الْحَمَّامِيِّ) وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنْهُ مِنَ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى الشَّرْمَقَانِيِّ وَالْعَطَّارِ، وَمِنْهُ أَيْضًا قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ، وَمِنَ الْجَامِعِ لِلْخَيَّاطِ الْمَذْكُورِ، وَمِنَ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَحْمَدَ بْنِ هَاشِمٍ، وَمِنَ الْمِصْبَاحِ لِأَبِي الْكَرَمِ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْبُسْرِيِّ، وَمِنْ كِفَايَةِ أَبِي الْعِزِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى الْحَسَنِ بْنِ الْقَاسِمِ).

لما رجعنا إلى لمصباح وجدنا أن هذه الطريق عن المصباح ليست من باب القراءة، يعني أبو الكرم لم يقل: قرأت بها على أبي القاسم، وإنما قال: أخبرني، فهي إجازة، رواية يعني ليست تلاوةً، لكن هل وقعت لابن الجزري تلاوةً من خارج المصباح؟ هذا الذي يظهر والله أعلم.

(وَقَرَأَ بِهَا هُوَ وَابْنُ هَاشِمٍ وَابْنُ الْبُسْرِيِّ وَالْخَيَّاطُ وَالْعَطَّارُ وَالشَّرْمَقَانِيُّ، السِّتَّةُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْحَمَّامِيِّ، فَهَذِهِ سَبْعُ طُرُقٍ لِلْحَمَّامِيِّ.

(طَرِيقُ بَكْرٍ) وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ مِنَ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ، وَمِنَ الْجَامِعِ لِلْخَيَّاطِ الْمَذْكُورِ، وَقَرَأَ بِهَا الخياط عَلَى بَكْرِ بْنِ شَاذَانَ.

(طَرِيقُ النَّهْرَوَانِيِّ) وَهِيَ الرَّابِعَةُ عَنْهُ مِنْ كِفَايَةِ أَبِي الْعِزِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَرَجِ النَّهْرَوَانِيِّ).

طبعًا قراءة أبي العز على أبي علي، الواسطي، أبو علي الواسطي، الذي هو غلام الهراس.

((طَرِيقُ الْمَصَاحِفِيِّ) وَهِيَ الْخَامِسَةُ عَنْهُ مِنْ مُسْتَنِيرِ ابْنِ سَوَّارٍ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ، وَمِنَ الْجَامِعِ لِلْخَيَّاطِ أَيْضًا، وَقَرَأَ عَلَى عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ الْمَصَاحِفِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الْمَصَاحِفِيُّ وَالنِّهْرَوَانِيُّ وَبَكْرٌ وَالْحَمَّامِيُّ وَالسُّوسَنْجِرْدِيُّ خَمْسَتُهُمْ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُرَّةَ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ أَبِي عُمَرَ الطُّوسِيِّ، فَهَذِهِ ثَمَانِ عَشْرَةَ طَرِيقًا لِابْنِ أَبِي عُمَرَ.

الثَّانِيَةُ عَنِ الْقَنْطَرِيِّ (طَرِيقُ)).

إذًا من طريق القنطري عن محمد من ثلاثة طرق: الأولى طريق ابن عمر.

(الثانية: (طَرِيقُ نَصرِ بْنِعَلِيٍّ) مِنْ كِتَابَيْ أَبَيْ مَنْصُورِ بْنِ خَيْرُونَ).

وطبعًا هنا الدكتور أيمن تدخل، ووضع اسم الكتابين: (الموضح، والمفتاح).

(وَمِصْبَاحِ أَبِي الْكَرَمِ، وَقَرَآ بِهَا عَلَى عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَتَّابٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْحَرْبِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ الضَّرِيرِ.

الثَّالِثَةُ عَنِ الْقَنْطَرِيِّ (طَرِيقُ الضَّرَّابِ) مِنَ الْمُبْهِجِ وَالْمِصْبَاحِ قَرَأَ بِهَا السِّبْطُ وَأَبُو الْكَرَمِ عَلَى أَبِي الْفَضْلِ الْعَبَّاسِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْكَارَزِينِيِّ).

طبعًا هكذا في جميع النسخ، (الكارزيني محمد بن عبد الله)، والمعروف أنه محمد بن الحسين، يعني أبوه عبد الله محمد بن الحسين، فهذا ربما سهو من ابن الجزري، أو سبق قلم، أو من الناسخ، لكن النسخ كلها اتفقت على أنه محمد بن عبد الله، والصواب أنه محمد بن الحسين.

(وَمِنَ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي نَصْرٍ الْهَرَوِيِّ).

وطبعًا هنا قرأ بها الهذلي على أبي نصر، نفس التعليق الذي دائمًا يقوله، لكن هنا الشيخ يقول: هذا سهوٌ؛ لأن شيخ الهذلي الذي في الإسناد هو أبو المظفر، يعني الإسناد في الكامل هو من قراءة الهذلي على شيخه أبو المظفر، وليس أبو نصر الهروي، فهو وقال (يعني الدكتور أيمن يقول): هذا سهوٌ، والصواب أن الشيخ الهذلي في الإسناد هو أبو المظفر، فهو الذي يروي عن الخزاعي.

قلت، والقول للعبد الضعيف: ليس سهوًا، بل هو تصحيحٌ من المؤلف لأسانيد الكامل، كما مر معنا سابقًا.

(وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَضْلِ الْخُزَاعِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الْخُزَاعِيِّ وَالْكَارَزِينِيِّ عَلَى أَبِي شُجَاعٍ فَارِسِ بْنِ أحمد بن مُوسَى الْفَرَائِضِيِّ الضَّرَّابِ، وَقَرَأَ الضَّرَّابُ وَنَصْرٌ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، ثَلَاثَتُهُمْ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ إبراهيم بْنِ زِيَادٍ الْقَنْطَرِيِّ، فَهَذِهِ أَرْبَعٌ وَعِشْرُونَ طَرِيقًا لِلْقَنْطَرِيِّ، وَقَرَأَ الْقَنْطَرِيُّ وَالْبَطِّيُّ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْبَغْدَادِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالْكِسَائِيِّ الصَّغِيرِ، وَهَذِهِ إِحْدَى وَثَلَاثُونَ طَرِيقًا لِابْنِ يَحْيَى.

(طَرِيقُ سَلَمَةَ) عَنْ أَبِي الْحَارِثِ، مِنْ طَرِيقِ ثَعْلَبٍ مِنَ التَّبْصِرَةِ لِمَكِّيٍّ، وَمِنَ الْهِدَايَةِ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ بْنِ سُفْيَانَ، وَمِنَ الْهَادِي لِابْنِ سُفْيَانَ الْمَذْكُورِ، وَمِنَ التَّذْكِرَةِ لِأَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونَ، وَقَرَأَ بِهَا مَكِّيٌّ وَابْنُ سُفْيَانَ وَأَبُو الْحَسَنِ عَلَى أَبِيهِ أَبِي الطَّيِّبِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ غَلْبُونَ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَرَجِ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى الْبَغْدَادِيِّ).

أولًا: طريق سلمة هذا كله ليس تلاوةً، إن كان تلاوةً في بعض الإسناد، لكنه في النهاية من عند ابن مجاهد هو ليس تلاوةً، وإنما هو إجازة، وطبعًا قلنا: هذا السند لابن غلبون في التذكرة، يعني هذا السند الذي ذكره الشيخ هو سند ابن غلبون الابن، وابن غلبون الأب أيضًا في الإرشاد، لكن ذلك الزمن ما كان عندنا الإرشاد، لكن لما جاء الإرشاد، وجدنا أن هذا السند هو في الإرشاد أيضًا.

يعني قراءة أبو الطيب عبد المنعم بن غلبون على أبي الفرج أحمد بن موسى، لكن السند في التبصرة هو مكي عن أبي الطيب عن أبي سهل، وابن خالويه عن ابن مجاهد، عن محمد بن يحيى، عن أبي الحارث، عن الكسائي.

لكن هنا الدكتور أيمن علق وقال، وحقيقةً هذا التعليق يعني فيه ما فيه، يقول: ولما كانت قراءة أبي الطيب على أبي الفرج، وهو أبو الفرج أحمد بن موسى البغدادي، لما كانت قراءة أبو الطيب على أبي الفرج من كتبٍ أخرى: (كالهداية، والتذكرة، والهادي)، فقد أجاز ابن الجزري لنفسه اعتبار، يعني لما كانت قراءة أبي الطيب على أبي الفرج على ابن مجاهد على ثعلب على ابن سلمة، أو على سلمة، لما كانت قراءة أبو الفرج على، يعني بإسناده على قراءته على ابن مجاهد، وابن مجاهد على ثعلب، وثعلب على سلمة.

لما كان هذا السند لابي الفرج وقع في كتبٍ أخرى التي ذكرها ابن الجزري هنا: (الهداية، والتذكرة، والهادي)، الشيخ يقول (الدكتور أيمن): فقد أجاز لنفسه (أي ابن الجزري)، أجاز لنفسه اعتبار طريق مكي إحدى طرق ثعلب عن سلمة.

طبعًا هذا الكلام، مع احترامنا لقائله، يعني هذه الصياغة لا تسلم، والصياغة غير صحيحة أصلًا، يعني لا تُسلم لا في لفظها، ولا في معناها، لماذا؟ لأن من يقرأ هذه العبارة أن ابن الجزري لما كانت هذه الطريق التي نسبها ابن الجزري لمكي، لما كانت موجودة في هذه الكتب، فابن الجزري أجاز لنفسه أن يسند طريق مكي

إلى سلمة من هذه الكتب، وهذا كأنه، يعني كأن فيه تصريحًا بأن ابن الجزري إنما اعتمد الطرق بهذه الطريقة، بأخذها عن الكتب، وهذا ليس صحيحًا، بل إن مكي، أو مكي بن أبي طالب -رحمة الله عليه- قرأ بهذا السند.

فهذا السند ليس من تركيب ابن الجزري لمكي؛ لأن لاحظ معي يقول: لما كانت قراءة أبي الطيب على أبي الفرج عن ابن مجاهد عن ثعلب عن سلمة موجودة في كتبٍ أخرى: (كالهداية، والتذكرة، والهادي).

ابن الجزري أجاز لنفسه أن يعتبر طريق مكي إحدى طرق ثعلب، يعني ابن الجزري أجاز لنفسه أن يعتبر أن طريق مكي هو بسبب وجود هذه الطريق في الكتب؛ وهذا غير صحيح.

يعني مكي قرأ بهذا الإسناد، وهذا الإسناد أقول: إنه قرأ، حتى وإن كان غير موجود في التبصرة، لكنه موجودٌ في كتاب الإقناع لابن الباذش، ورواه بسنده أن ابن المكي قرأ على ابن غلبون، وقرأ على أبي الفرج أحمد بن موسى.

فيعني كلمة (وأجاز لنفسه)، هذه يعني كلمة غير صحيحة لا معنى، ولا لفظًا، والله أعلم.

(وَمِنَ الْكَامِلِ لِلْهُذَلِيِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى تَاجِ الْأَئِمَّةِ ابْنِ هَاشِمٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْحَمَّامِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي طَاهِرِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ، وَقَرَأَ بِهَا أَبُو طَاهِرٍ وَأَبُو الْفَرَجِ الْبَغْدَادِيُّ عَلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ مُجَاهِدٍ، وَمِنْ كِتَابِ السَّبْعَةِ).

من هنا يبدأ، طبعًا الإسناد الذي قبله كلها قرأ، قرأ، قرأ، لكن هنا نهاية السند، من عند ابن مجاهد إلى الكسائي ستكون كلها عن طريق الإخبار، حتى في كل الكتب المذكورة، يعني حتى في الإرشاد، وحتى في التذكرة، حتى في الهداية، وهكذا...

(وَمِنْ كِتَابِ السَّبْعَةِ لِابْنِ مُجَاهِدٍ الْمَذْكُورِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى ثَعْلَبٌ).

وطبعًا ثعلب، الذي هو إمام اللغة، معروف أبو العباس، صاحب المجالس.

(فَهَذِهِ سِتُّ طُرُقٍ لِثَعْلَبٍ، وَرَوَاهَا ابْنُ مُجَاهِدٍ أَيْضًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْمُتَقَدِّمِ عَنِ اللَّيْثِ وَهُوَ الَّذِي فِي إِسْنَادِ الْهِدَايَةِ وَالتَّبْصِرَةِ، وَقَدْ أَوْرَدَهَا الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو فِي جَامِعِهِ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى ثَعْلَبٍ، وَرَوَاهَا أَبُو الْحَسَنِ بْنُ غَلْبُونَ فِي التَّذْكِرَةِ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ جَمِيعًا سَمَاعًا عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمُعَدِّلِ، وَتِلَاوَةً عَلَى وَالِدِهِ عَنْ أَبِي الْفَرَجِ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى كِلَاهُمَا عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ عَنْهُمَا وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ).

قال الداني: وأما طريق سلمة، فحدثنا محمد بن علي الكاتب، قال حدثنا ابن مجُاهد قال: حدثني أحمد بن يحيى بن ثعلب، قال: حدثنا سلمة بن عاصم، قال: حدثنا أبو الحارث عن الكسائي بالقراءة.

بالقراءة لاحظ، يعني السند كله من عند ابن مجاهد كله قراءة، يعني رواية، ويلاحظ أن صيغ السند "حدثني"، بينما هي في السبعة: "أخبرني"، وكلاهما واحد.

((وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْفَرَجِ) قَرَأْتُهَا).

طبعًا هذا سند خاص لابن الجزري.

((وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْفَرَجِ) قَرَأْتُهَا).

أو الكلام لابن الجزري.

(قَرَأْتُهَا عَلَى الشَّيْخِ الصَّالِحِ أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ بِجَامِعِ دِمَشْقَ

عَنِ الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْمَقْدِسِيِّ).

الذي هو ابن البخاري.

(أَخْبَرَنَا الْحَافِظُ أَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَلِيٍّ الْبَكْرِيُّ كِتَابَةً).

أبو الفرج هذا الذي هو أبو الفرج الجوزي، ابن الجوزي -رحمة الله عليه-، (كِتَابَةً)؛ يعني أرسل له كتابة، يعني ما قرأ عليه.

(وَبِالْإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ إِلَى الْحَافِظِ أَبِي الْعَلَاءِ الْهَمَذَانِيِّ، وَقَرَآ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْمَزْرَفِيِّ الْقَطَّانِ، وَبِإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ إِلَى أَبِي طَاهِرِ بْنِ سِوَارٍ).

سنرجع إلى هذا الكلام، طبعًا هنا، يعني هذا الذي قرأته عليكم هو الموجود في النسخ الخطية كلها، يعني موجود في نسخ النشر هو هكذا.

(إِلَى الْحَافِظِ أَبِي الْعَلَاءِ الْهَمَذَانِيِّ، وَقَرَآ بِهَا)؛ أي أبو العلاء وابن الجوزي، (وَقَرَآ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْمَزْرَفِيِّ الْقَطَّانِ، وَبِإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ إِلَى أَبِي طَاهِرِ)؛ لكن في طبعة الدكتور أيمن جعل بعد كلمة أبي العلاء الهمذاني، (وَقَرَآ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ محمد بن حسين بن عليٍ الشيباني المزرفي، وقرآ بها على أبي بكر أحمد بن الحسين بن أحمد المقدسي القطان).

يعني هذا الكلام وضعه الدكتور أيمن في المتن، في متن النشر، ثم في الحاشية علق عليه بقوله، في النسخ علق عليه بقوله: هذا خلطٌ.

يعني قال إنه في نسخ النشر هو (وقرآ بها على أبي بكر أحمد بن الحسين بن أحمد المزرفي القطان): هو خلطٌ بين شيخين، والصواب ما أثبته.

وطبعًا تكلمنا في هذه المنهجية، لكن سنلاحظ، طبعًا هنا كلام الدكتور أيمن

كأنه يقول: إن الشيخ يعني أسقط سند المزرفي على القطان؛ المزرفي أحمد بن الحسين، ومحمد بن الحسين القطان، لا أحمد بن الحسين هو القطان، ومحمد بن الحسين هو المزرفي الشيباني.

وهنا الشيخ يقول: (وَقَرَآ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ) من هما؟ هما: أبو العلاء، وابن الجوزي.

(وَقَرَآ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْمَزْرَفِيِّ الْقَطَّانِ)؛ هذا نقول: هل ابن الجزري كان يريد أن يقول على أبي بكر محمد بن الحسين بن أحمد المزرفي، لكن ذاك اسمه أبو بكر محمد بن الحسين بن أحمد بن عليٍ، وأحمد بن الحسين، فهنا طيب ما الذي أدخل المزرفي؟

يعني النص بهذه الطريقة شائك، لكن لما نرجع بعد قليل، (وقرأ بها هو)، الذي هو طاهر بن سوار، (وَالْمَزْرَفِيُّ عَلَى أَبِي الْوَلِيدِ عُتْبَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ).

طبعًا أيضًا الدكتور أيمن يعني حذف كلمة المزرفي، ووضع بدلًا منها القطان، أو أنه قال: الصواب القطان، نسيت والله، طيب.

الطالب: (٢٨:٣٥).

طبعًا الذي في هذه طبعة المجمع هو الموجود في جميع النسخ، الموجود في جميع النسخ: (وقرأ بها هو والمزرفي)؛ يعني هذا الموجود في جميع النسخ الخطية، الدكتور أيمن حذف المزرفي، ووضع بدلًا منه القطان، فصار السند عنده بعد تصويبه له، يقول: الهمذاني والبكري قرآ بها على المزرفي، والمزرفي قرأ بها على القطان، والقطان قرأ على أبي الوليد عتبة.

لأن حقيقةً لما نرجع إلى كتب التراجم، نجد إن أبا الوليد عتبة بن عبد الملك هو شيخٌ للقطان، ولم تذكر كتب التراجم أنه شيخٌ للمزرفي.

وأيضًا تذكر أن ابن سوار قرأ على عتبة، لكن الإشكالية هنا عندنا في النشر: أن المزرفي قرأ على أبي الوليد عتبة، وحقيقةً ليس هناك ما يمنع من صواب هذا السند، إن قراءة المزرفي على عتبة؛ لأنه أدرك منه ثمان سنوات، يعني أدرك معه ثمان سنوات من حياته، لكن هل قرأ عليه أم لم يقرأ عليه؟ اعتقد أن الإمام ابن الجزري يعني هنا اثبت قراءة المزرفي على أبي الوليد عتبة.

الطالب: أدرك منها ثمان سنوات وهو صغير.

أدرك منه ثمان سنوات من حياته؛ لأن المزرفي عتبة توفي وعمره تسعون سنة، سنة أربعمائة وخمس وأربعين، والمزرفي ولد سنة أربعمائة وسبع وثلاثين، لكن هل كان معه أم لا؟

خلاصة هذا الكلام كله: لو اعتبرنا ما يقصده ابن الجزري بوجوده في النسخ كلها، ليس هناك ما يمنع؛ لأن الحافظ أبو العلاء، وابن الجوزي قرآ على المزرفي، هذا لا شك فيه.

لكن الشيخ هنا قال: (وَقَرَأَ بها هُوَ، (أي ابن سوار) وَالْمَزْرَفِيُّ عَلَى أَبِي الْوَلِيدِ عُتْبَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ).

الفرق، أو الخلاف بيننا وبين الدكتور أيمن أنه يقول: (إن المزرفي قرأ على القطان، والقطان قرأ على عتبة)، هذا هو الموجود في كتب التراجم، يعني في غاية النهاية، ابن الجزري ينص على أن المزرفي قرأ على القطان، والقطان قرأ على عتبة بن عبد الملك.

لكن هنا في النشر الشيخ يقول: (إن المزرفي هو الذي قرأ على أبي الوليد عتبة)، هذا كما قلنا: يحتمل، إذا كان أبو الكرم قرأ، أو أجيز، أو أسند إلى أبي بكر الخياط وعمره خمس سنوات، فمن باب أولى أن يكون المزرفي وعمره ثمان

سنوات، يكون يعني يؤكد، أو يدل، لا نقول: يؤكد، وإنما نقول: يدل على صحة ما في إسناد النشر هنا.

هل ابن الجزري هنا سهى، وأسقط إسناد المزرفي، أو أسقط قراءة المزرفي على القطان؟ لأن وجود كلمة القطان أيضًا، يعني تدل على هذا، يعني وجود كلمة القطان، ووجود الاسم أحمد بن الحسين بن أحمد المزرفي، طبعًا المزرفي ليس اسمه أحمد بن الحسين بن أحمد، هذا اسم القطان، حسنًا.

الطالب: (٣٢:٥٦).

محمد بن الحسين بن علي الشيباني المزرفي، فحقيقةً هذه من المواضع التي تحتاج إلى انتباه في كتاب النشر.

الطالب: (٣٣:١٦).

ما سمعت.

الطالب: (٣٣:٢٠).

ما رجعت إليه؛ لأن هذا الإسناد كله إسناد أدائي سواء كان عن أبي العلاء، أو سواء كان عن أبي طاهر بن سوار، يعني ليس موجود لا في الغاية، ولا في المستنير.

الطالب: (٣٣:٣٨).

نعم، نعم، فهو إسنادٌ أدائيٌ، وهذا بما أنه إسناد أدائي، يعني أيضًا يدل على صواب ابن الجزري، على صواب هذا السند؛ لأنه وصل إليه بطريق الأداء، وهذا يعني يقوي، لكن لو كان مثلًا من المستنير، وحقيقةً رجعت إلى كتاب المستنير لعلّي أجد أي روايةٍ لابن سوار عن عتبة بن عبد الملك، فلم أجد، لكن لم أرجع إلى كل أسانيد المستنير.

لكن في قراءة الكسائي ليس هناك إسنادٌ عن ابن سوار من قراءته على عتبة بن عبد الملك، لكنه مذكورٌ في، معدودٌ في شيوخه، فهذا إسنادٌ وصل إلى ابن الجزري بطريق الأداء، والله أعلم.

الطالب: (٣٤:٢٩).

بإسناده نعم، وبإسناد المتقدم، وإسناد المتقدم صفحة ٢١٥، أعتقد مر معنا ربما سيكون في قراءة أبو عمرو، أو في قراءة ابن كثير، لا أدري نسيت والله.

الطالب: (٣٤:٤٧).

في كتاب المستنير.

الطالب: (٣٤:٥٠).

لا لا، هي كلها، أنا قصدي إسناد أدائي وصل لابن الجزري ليس موجودا في الكتب، نعم.

الطالب: (٣٥:١٤) قراءة المزرفي على عتبة.

غالبًا، نعم.

الطالب: (٣٥:١٩).

مع الخياط.

الطالب: (٣٥:٢٥).

ولهذا نحن قلنا: كل هذه الأسانيد، إسناد سلمة، وهذا الإسناد كله ليس إسناد تلاوة، وهذه قلنا من قبل أيضًا، فتحتاج إلى أنها تستخرج كل الأسانيد، وأعتقد ذكرت ذلك، أن تستخرج جميع الأسانيد التي في النشر، التي فيها إخبار، حتى تظهر لنا الأسانيد التي ليست عن طريق الإخبار، وعن طريق الرواية، وإنما تظهرها

لنا الأسانيد التي فيها التلاوة.

وهذا شيء طبيعي لأن ابن الجزري أشار إليها، قال: إنه سيهتم بذكر التوابع والشواهد، والتوابع والشواهد هذه تدل على صحة الطريق، لكن لا علاقة لها بالتلاوة، أو بالإجازة، أو بالقراءة، والله أعلم.

الطالب: لما ذكرتم هنا قبل الصفحة السابقة، أن ابن مجاهد كل إسنادٍ، كله بالإخبار.

كله، ابن مجاهد ربما ليس عنده إلا قراءة عاصم، أو حفص فقط.

الطالب: هل كتاب الإرشاد يسند عن ابن مجاهد أيضا؟، (٣٦:٣٢).

إرشاد ابن غلبون، لا لا، ابن غلبون معتمد على أسانيد ابن مجاهد.

الطالب: (٣٦:٤١).

نعم نعم، وموجود الإسناد عند ابن غلبون بالإخبار.

الطالب: (٣٦:٤٦).

هو ابن مجاهد -رحمة الله عليه- مع مكانته وجلالته، وقدره، لكن أسانيده كلها إجازات، أو تسعين بالمائة من أسانيده إجازات، وهذا من الأسباب التي يعني أحزنت الإمام ابن شنبوذ -رحمة الله عليه-، يعني كان يقول: لم (٣٧:٠٧) قدماه في طلب العلم.

فنحن لا نتكلم على مكانة، على ابن مجاهد هذا، وهذا إمام، لكن نحن نتكلم على واقع، فأسانيده التي في كتابه السبعة، يعني ربما لا تحصل منها إسناد تلاوة إلا لو استثنينا عاصم، وربما ليس كل أسانيد عاصم، ربما حفص، وإلا جُل أسانيده التي في السبعة كلها إخبار، أخبرني، أخبرني، أخبرني.

وكذلك أسانيده التي في الكتب، يعني الكتب التي تُسند إلى ابن مجاهد كالمصباح، كجامع البيان، كلها تصل للإمام ابن مجاهد ثم تسند، فهو ليس، يعني ليس مثل الإمام ابن شنبوذ -رحمة الله عليه-، الإمام ابن شنبوذ رجل رواية، يعني قرأ على الشيوخ وبالأسانيد، وإن كان في بعضها أخبرني، مع الأسف ما، يعني لم يصلنا أي شيءٍ من تراثه، فهل مكانة الإمام ابن مجاهد -رحمة الله عليه-، يعني مكانته الوظيفية في ذلك الزمن هل هي السبب؟ الله أعلم.

الطالب: (٣٨:٢٣).

نعم، هما أقران، ابن شنبوذ هو وابن مجاهد أقران، مع بعض، وبينهما ما بين المتنافسين، لكن الحق يقال: ابن مُجاهد رجل يعني نحسبه من أولياء الله، وابن شنبوذ من أولياء الله، لكن نحن نتكلم في مسألة روايات ابن شنبوذ، وروايات ابن مجاهد -رحمة الله عليهما-.

ولكن لو تركنا بعض الجوانب الخارجة عن القراءات، وهذا لا شك أن ابن شنبوذ جبل كبير من جبال العلم، وإن كان أخطأ، أو اجتهد فأخطأ، لكن مع اجتهاده الذي أخطأ فيه، هو لم يأتِ بشيءٍ من عنده، هو فقط كان عنده اختيار، وأحب أن ينشر هذا الاختيار، يعني هو لم يأتِ بشيءٍ من عنده، لكن هو كانت عنده روايات متعددة؛ لأنه قرأ على شيوخ، ورحل، أما ابن مجاهد ما رحل، يعني ابن مجاهد ذهب من الشام، وجلس في بغداد -رحمة الله عليهما جميعًا-.

فلهذا نقول: هذه الأسانيد كلها الموجودة في السبعة، هي من أسانيد الإخبار، ورحمة الله عليهما جميعًا، ونفعنا الله بعلمهما، وكلاهما عينٌ في رأس.

وتعجبني دائمًا كلمة الإمام أبي شامة -رحمة الله عليه-، لما كان يترجم في المرشد الوجيز، يعني قال: حق ابن شنبوذ، يعني حقه، مكانته العلمية، هو عالم، ما كان له

أن يُسجن؛ بسبب أنه جاء برواياتٍ من عنده، صحيح أن هذه الروايات خالفت مشهور الأمة، وخالفت ما كانت عليه الأمة، وخالفت ما عليه الإجماع، وكانت تعتبر قراءات شاذة، لكنها بالنسبة له هو مروية بالسند -رحمة الله عليهم جميعًا-.

(وَقَرَأَ بها هو وَالْمَزْرَفِيُّ عَلَى أَبِي الْوَلِيدِ عُتْبَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَاصِمٍ الْأَنْدَلُسِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ بِشْرٍ الْأَنْطَاكِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحِ بْنِ عُمَرَ بْنِ إِسْحَاقَ الْبَغْدَادِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنَادِي، وَقَرَأَهَا عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَرَجِ الْغَسَّانِيِّ، فَهَذِهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ لِابْنِ الْفَرَجِ، وَقَرَأَهَا ابْنُ الْفَرَجِ وَثَعْلَبٌ عَلَى سَلَمَةَ بْنِ عَاصِمٍ الْبَغْدَادِيِّ النَّحْوِيِّ، وَهَذِهِ تِسْعُ طُرُقٍ لِسَلَمَةَ، وَقَرَأَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَسَلَمَةُ عَلَى أَبِي الْحَارِثِ اللَّيْثِ بْنِ خَالِدٍ الْبَغْدَادِيِّ "تَتِمَّةُ" أَرْبَعِينَ طَرِيقًا لِأَبِي الْحَارِثِ.

(رِوَايَةُ الدُّورِيِّ عَنِ الْكِسَائِيِّ) **(قليلة هذه)** طَرِيقُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ: فَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْجَلَنْدَا مِنَ التَّيْسِيرِ وَالشَّاطِبِيَّةِ قَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَى فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ، وَمِنْ تَلْخِيصِ ابْنِ بَلِّيمَةَ وَبِإِسْنَادِي إِلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الْخَشَّابِ، وَقَرَآ بِهَا عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ فَارِسٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِيهِ فَارِسٍ وَقَرَأَ بِهَا فَارِسٌ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ الْحَسَنِ الْخُرَاسَانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَلَنْدَا الْمَوْصِلِيِّ، فَهَذِهِ أَرْبَعُ طُرُقٍ لَهُ، وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ دِيزَوَيْهِ **(حسب المحدثين اللغويين)** قَالَ الدَّانِيُّ: أَخْبَرَنَا بِهَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّحَّاسُ الْمُعَدَّلُ، وَمِنَ الْكَامِلِ لِأَبِي الْقَاسِمِ الْهُذَلِيِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى تَاجِ الْأَئِمَّةِ ابْنِ هَاشِمٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ النَّحَّاسِ الْمَذْكُورِ وَقَرَأَهَا عَلَى أَبِي عُمَرَ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ دِيزَوَيْهِ الدِّمَشْقِيِّ، وَقَرَأَ ابْنُ الْجَلَنْدَا).

الطالب: لماذا قدم الإخبار هنا (٤٢:٣٧).

أين؟

الطالب: (٤٢:٤٠).

ومن الكامل لأبي القاسم، لا أدري.

الطالب: (٤٢:٤٥).

لا أدري، لماذا؟ لا أدري، يعني لا أدري ما هو السبب.

الطالب: (٤٢:٥٢).

الذي في جامع البيان أنها إجازة وليس تلاوة، قال الداني: وأما طريق أبي عثمان الضرير فحدثنا، أينعم.

الطالب: (٤٣:٠٠).

لا هذا ليس بعد.

(وَقَرَأَ ابْنُ الْجَلَنْدَا وَابْنُ دِيزَوَيْهِ عَلَى أَبِي الْفَضْلِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَسَدٍ النَّصِيبِيِّ الضَّرِيرِ، فَهَذِهِ سِتُّ طُرُقٍ لِجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ.

(طَرِيقُ أَبِي عُثْمَانَ الضَّرِيرِ) عَنِ الدُّورِيِّ: فَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ هَاشِمٍ مِنْ سِتِّ طُرُقٍ.

طَرِيقُ الْفَارِسِيِّ وَهِيَ (الْأُولَى عَنْهُ) قَرَأَهَا الدَّانِيُّ عَلَى عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَعْفَرٍ الْفَارِسِيِّ، طَرِيقُ السُّوسَنْجِرْدِيِّ وَهِيَ (الثَّانِيَةُ عَنْهُ) مِنَ التَّجْرِيدِ، قَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ نَصْرٍ الشِّيرَازِيِّ، وَمِنْ رَوْضَةِ الْمَالِكِيِّ، وَمِنْ غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الشَّيْبَانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْخَيَّاطِ، وَقَرَأَ الْخَيَّاطُ وَالْمَالِكِيُّ وَالشِّيرَازِيُّ (الذي هو الفارسي) عَلَى أَبِي الْحَسَنِ السُّوسَنْجِرْدِيِّ، فَهَذِهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ لِلسُّوسَنْجِرْدِيِّ، طَرِيقُ الْحَمَّامِيِّ وَهِيَ (الثَّالِثَةُ عَنْهُ) مِنَ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبَوَيْ عَلِيٍّ الشَّرْمَقَانِيِّ وَالْعَطَّارِ (يعني أبو علي الشرمقاني، وأبو علي العطار) وَأَبِي الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ، وَمِنَ الْجَامِعِ لِلْخَيَّاطِ

الْمَذْكُورِ، وَمِنَ الْكَامِلِ لِلْهُذَلِيِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَضْلِ الرَّازِيِّ، وَمِنَ الْمِصْبَاحِ قَرَأَ بِهَا أَبُو الْكَرَمِ عَلَى أَبِي نَصْرٍ الْهَاشِمِيِّ إِلَى أخِرِ سُورَةِ الْفَتْحِ وَبِإِسْنَادِي إِلَى الْكِنْدِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الْفَضْلِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُهْتَدِي بِاللهِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْخَطَّابِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الصُّوفِيِّ، وَقَرَأَ الصُّوفِيُّ وَالْهَاشِمِيُّ وَالرَّازِيُّ وَالْخَيَّاطُ وَالْعَطَّارُ وَالشَّرْمَقَانِيُّ، سِتَّتُهُمْ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْحَمَّامِيِّ، وَهَذِهِ سَبْعُ طُرُقٍ لِلْحَمَّامِيِّ.

طَرِيقُ الْمَصَاحِفِيِّ وَهِيَ الرَّابِعَةُ مِنَ الْمُسْتَنِيرِ، قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَرَجِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ الْمَصَاحِفِيِّ، طَرِيقُ الصَّيْدَلَانِيِّ وَهِيَ الْخَامِسَةُ عَنْ أَبِي طَاهِرٍ مِنْ مُسْتَنِيرِ ابْنِ سَوَّارٍ قَرَأَ بِهَا عَلَى الشَّرْمَقَانِيِّ وَأَبِي الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ، وَمِنَ الْجَامِعِ لِلْخَيَّاطِ الْمَذْكُورِ، وَقَرَآ بِهَا عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ الصَّيْدَلَانِيِّ، فَهَذِهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ لَهُ.

طَرِيقُ الْجَوْهَرِيِّ وَهِيَ السادسة عَنْهُ مِنَ الْمُسْتَنِيرِ أَيْضًا قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيِّ وَالصَّيْدَلَانِيِّ وَالْمَصَاحِفِيِّ وَالْحَمَّامِيِّ وَالسُّوسَنْجِرْدِيِّ وَالْفَارِسِيِّ، سِتَّتِهِمْ عَلَى أَبِي طَّاهِرٍ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَبِي هِشَامٍ الْبَغْدَادِيِّ، فَهَذِهِ سِتَّ عَشْرَةَ طَرِيقًا لِابْنِ أَبِي هَاشِمٍ، وَمِنْ طَرِيقِ الشَّذَائِيِّ، وَمِنْ كِتَابِ الْمُبْهِجِ وَكِتَابِ الْمِصْبَاحِ قَرَأَ بِهَا سِبْطُ الْخَيَّاطِ وَأَبُو الْكَرَمِ عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الْفَضْلِ الْعَبَّاسِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ الْكَارَزِينِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ نَصْرِ بْنِ مَنْصُورِ بْنِ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ الشَّذَائِيِّ وَغَيْرِهِ، فَهَاتَانِ طَرِيقَانِ لِلشَّذَائِيِّ، وَقَرَأَ الشَّذَائِيُّ وَأَبُو طَاهِرٍ عَلَى أَبِي عُثْمَانَ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ سَعِيدٍ الضَّرِيرِ الْبَغْدَادِيِّ الْمُؤَدِّبِ إِلَّا أن أَبَا طَاهِرٍ لَمْ يَخْتِمْ عَلَيْهِ وَانْتَهى إِلَى التَّغَابُنِ، فَهَذِهِ ثَمَان عَشَرَةَ طَرِيقًا لِأَبِي عُثْمَانَ، وَقَرَأَ أَبُو عُثْمَانَ وَجَعْفَرٌ عَلَى أَبِي عُمَرَ حَفْصِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الدُّورِيِّ "تَتِمَّةُ" أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ طَرِيقًا لِلدُّورِيِّ.

وَقَرَأَ أَبُو الْحَارِثِ وَالدُّورِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ بَهْمَنَ بْنِ فَيْرُوزَ الْكِسَائِيِّ الْكُوفِيِّ فَذَلِكَ أَرْبَعٌ وَسِتُّونَ طَرِيقًا لِلْكِسَائِيِّ.

وَقَرَأَ الْكِسَائِيُّ عَلَى حَمْزَةَ وَعَلَيْهِ اعْتِمَادُهُ، وَتَقَدَّمَ سَنَدُهُ، وَقَرَأَ أَيْضًا عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، وَتَقَدَّمَ سَنَدُهُ، وَقَرَأَ أَيْضًا عَلَى عِيسَى بْنِ عُمَرَ الْهَمَذَانِيِّ، وَرَوَى أَيْضًا الْحُرُوفَ (أي الكسائي) عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ).

طالب: (٤٦:٢٤).

(وَقَرَأَ أَيْضًا عَلَى عِيسَى بْنِ عُمَرَ الْهَمَدانِيِّ)، أم الهمداني، أنا عندي بالدال.

الطالب: الهمداني.

الشيخ: الهمداني، "ألحن من قارئ"، اجعلها أمامك دائما.

الطالب: (٤٦:٣٩).

نعم نعم، هذه كلمة، اعتقد أنها للمبرد، أو الفراء، اعتقد الفراء والمبرد، وغالبًا أنها للمبرد، (٤٦:٥٠).

الطالب: (٤٦:٥١).

الميم مع الدال.

الطالب: (٤٦:٥٧).

نعم، ومع الذال.

الطالب: (٤٧:٠٠).

المعجم الأعجمي، طيب.

(وَرَوَى أَيْضًا الْحُرُوفَ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ وَعَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، وَعَنْ زَائِدَةَ بْنِ قُدَامَةَ).

لاحظ الكسائي الآن قرأ على، هو صاحب قراءة، وفي قراءته على حمزة أصبح راويا، وفي روايته الحروف عن أبي بكر ابن عياش؛ أصبح طريقا.

الطالب: (٤٧:٢٧).

نعم نعم، هذه كانت الفكرة، يعني الكسائي موجود أيضًا يمكن مع خلف، فهو صاحب قراءة؛ لأنه سابع القراء، وقرأ على حمزة، فقراءته على حمزة تجعله راويًا؛ لأنه يروي عن حمزة، وروى الحروف عن أبي بكر بن عياش؛ يعني تتلمذ على ابن عياش، وابن عياش هو شعبة، وشعبة راوٍ، فهو روى عن الراوي، فأصبح طريقًا، وفكرة البحث كانت في هذا، وهو يحتاج شخصا نشيطا يقدر، نحن عملنا نماذج فقط.

(وَقَرَأَ عِيسَى بْنُ عُمَرَ عَلَى عَاصِمٍ وَطَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ وَالْأَعْمَشِ، وَتَقَدَّمَ سَنَدُهُمْ، وَكَذَلِكَ أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، وَقَرَأَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَلَى شَيْبَةَ بْنِ نِصَاحٍ وَنَافِعٍ).

حسنا هو أيضا، لأنه قرأ على إسماعيل، وإسماعيل قرأ على شيبة، يعني قرأ على نافع، حسنا.

(وَقَرَأَ أَيْضًا إِسْمَاعِيلُ عَلَى سُلَيْمَانَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ جَمَّازٍ).

هنا الكسائي ينزل درجة عن طريق إسماعيل؛ لأنه أصبح يروي عن ابن جماز، طيب.

(وَسَيَأْتِي سَنَدُهُمَا عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ جَمَّازٍ وَعِيسَى بْنِ وَرْدَانَ وَسَيَأْتِي سَنَدُهُمَا، وَقَرَأَ زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ عَلَى الْأَعْمَشِ، وَتَقَدَّمَ سَنَدُهُ.

(وَتُوُفِّيَ الْكِسَائِيُّ) سَنَةَ تِسْعٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَةٍ عَلَى أَشْهَرِ الْأَقْوَالِ عَنْ سَبْعِينَ سَنَةً، وَكَانَ إِمَامَ النَّاسِ فِي الْقِرَاءَةِ فِي زَمَانِهِ وَأَعْلَمَهُمْ بِالْقِرَآنِ).

يعني كان أعلمهم.

(قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ: اجْتَمَعَتْ فِي الْكِسَائِيِّ أُمُورٌ: كَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِالنَّحْوِ، وَأَوْحَدَهُمْ فِي الْغَرِيبِ، وَكَانَ أَوْحَدَ النَّاسِ فِي الْقُرْآنِ، فَكَانُوا يُكْثِرُونَ عَلَيْهِ حَتَّى لَا يَضْبُطَ الْأَخْذَ عَلَيْهِمْ فَيَجْمَعُهُمْ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ وَيَجْلِسُ عَلَى كُرْسِيٍّ وَيَتْلُو الْقُرْآنَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ وَهُمْ يَسْتَمِعُونَ وَيَضْبِطُونَ عَنْهُ حَتَّى الْمَقَاطِعَ وَالْمَبَادِئَ).

الطالب: (٤٩:٣٩).

وهم يستمعون، عندي يستمعون، أنا قلت: يسمعون، حسنا.

(وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: مَا رَأَيْتُ بِعَيْنَيَّ هَاتَيْنِ أَصْدَقَ مِنْ لَهْجَةِ الْكِسَائِيِّ.

(وَتُوُفِّيَ أَبُو الْحَارِثِ) سَنَةَ أَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ ثِقَةً قَيِّمًا).

الطالب: (٤٩:٥٦).

(وَتُوُفِّيَ أَبُو الْحَارِثِ) سَنَةَ أَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ ثِقَةً قَيِّمًا بِالْقِرَاءَةِ ضَابِطًا لَهَا مُحَقِّقًا.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو: وكَانَ مِنْ جِلَّةِ أَصْحَابِ الْكِسَائِيِّ، وَتَقَدَّمَتْ وَفَاةُ أَبِي عُمَرَ الدُّورِيِّ.

(وَتُوُفِّيَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى) سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا مُقْرِئًا مُتَصَدِّرًا مُحَقِّقًا جَلِيلًا ضَابِطًا. قَالَ الدَّانِيُّ: هُوَ أَجَلُّ أَصْحَابِ أَبِي الْحَارِثِ.

(وَتُوُفِّيَ الْبَطِّيُّ) بُعَيْدَ الثَّلَاثِمِائَةِ، وَكَانَ مُقْرِئًا صَادِقًا مُتَصَدِّرًا جَلِيلًا. قَالَ الدَّانِيُّ: هو مِنْ أَجَلِّ أَصْحَابِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى.

(وَتُوُفِّيَ الْقَنْطَرِيُّ) فِي حُدُودِ سَنَةِ عَشْرٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَكَانَ مُقْرِئًا ضَابِطًا مَعْرُوفًا مَقْصُودًا مَقْبُولًا.

(وَتُوُفِّيَ ثَعْلَبٌ) فِي جُمَادَى الْأُولَى سَنَةَ إِحْدَى وَتِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ ثِقَةً كَبِيرَ الْمَحَلِّ عَالِمًا بِالْقِرَاءَاتِ، إِمَامَ الْكُوفِيِّينَ فِي النَّحْوِ وَاللُّغَةِ.

(وَتُوُفِّيَ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَرَجِ) قُبَيْلَ سَنَةِ ثَلَاثِمِائَةٍ، وَكَانَ مُقْرِئًا نَحْوِيًّا عَارِفًا ضَابِطًا مَشْهُورًا.

(وَتُوُفِّيَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ) بَعْدَ سَنَةِ سَبْعٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ فِيمَا قَالَهُ الذَّهَبِيُّ، وَكَانَ شَيْخَ نَصِيبِينَ فِي الْقِرَاءَةِ مَعَ الْحِذْقِ وَالضَّبْطِ، وَهُوَ مِنْ جِلَّةِ أَصْحَابِ الدُّورِيِّ.

(وَتُوُفِّيَ ابْنُ الْجَلَنْدَا) سَنَةَ بِضْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَكَانَ مُقْرِئًا مُتَصَدِّرًا مُتْقِنًا ضَابِطًا. قَالَ الدَّانِيُّ: مَشْهُورٌ بِالضَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ.

(وَتُوُفِّيَ ابْنُ دِيزَوَيْهِ) بَعْدَ الثَّلَاثِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَكَانَ ثِقَةً مَعْرُوفًا رَاوِيًا شَهِيرًا ذَا ضَبْطٍ وَإِتْقَانٍ.

(وَتُوُفِّيَ أَبُو عُثْمَانَ) (الذي هو الضرير) بَعْدَ سَنَةِ عَشْرٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ فِي قَوْلِ الذَّهَبِيِّ، وَكَانَ مُقْرِئًا جَلِيلًا ضَابِطًا. قَالَ الدَّانِيُّ: هُوَ مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ الدُّورِيِّ، وَتَقَدَّمَتْ وَفَاةُ أَبِي طَاهِرِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ فِي رِوَايَةِ حَفْصٍ، وَتَقَدَّمَتْ وَفَاةُ الشَّذَائِيِّ فِي رِوَايَةِ السُّوسِيِّ.

هذا والله أعلم، ونقف هنا، والحصة القادمة إن شاء الله نبدأ بقراءة، بإسناد قراءة أبي جعفر، وبهذا نكون قرأنا إسناد القراء السبعة عند ابن الجزري -رحمة الله عليه-.

❧◆☙

الدرس الثاني والثلاثون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، مسّاكم الله جميعًا بكل خير، أيها الإخوة الحضور، والإخوة المستمعون، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نواصل -إن شاء الله- قراءة كتاب "النشر"، والليلة نبدأ بقراءة أسانيد أبي جعفر، قراءة أبي جعفر.

قال الإمام ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قِرَاءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ رِوَايَةُ عِيسَى بْنِ وَرْدَانَ مِنْ طَرِيقِ الْفَضْلِ (طَرِيقُ ابْنِ شَبِيبٍ) مِنْ خَمْسِ طُرُقٍ، (طَرِيقُ النَّهْرَوَانِيِّ) وَهِيَ الْأُولَى عَنْهُ مِنْ كِتَابَيْ أَبِي الْعِزِّ الْقَلَانِسِيِّ.

طبعًا نشير هنا إلى أن الدكتور أيمن في تحقيقه [للنشر] أضاف بعد كلمة وَهِيَ الْأُولَى عَنْهُ، أضاف عبارة [من ثمان طرق]، وهذا تدخلٌ في النص لا شك في ذلك، وإن كان الشيخ يكتب دائمًا فيما يضيفه إلى متن النشر، يضيفه دائمًا في الحاشية تكملة لازمة أو ما يقارب هذا المعنى، ولكن هذا لا يشفع للتدخل في كتب العلماء، فكما قلنا مرارًا من يُرِدْ أن يتدخل في متون كتب العلماء عليه أن يؤلف تأليفًا خاصًا، أو أن يكتب في الحاشية.

الْأُولَى عَنْهُ مِنْ كِتَابَيْ أَبِي الْعِزِّ الْقَلَانِسِيِّ، وَمِنْ غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى

أَبِي الْعِزِّ الْمَذْكُورِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ، وبِالْإِسْنَادِ إِلَى سِبْطِ الْخَيَّاطِ، وَقَرَأَ بِهَا سِبْطُ الْخَيَّاطِ عَلَى أَبِي الْخَطَّابِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْجَرَّاح، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الدِّينَوَرِيِّ، وَمِنَ الْمِصْبَاحِ لِأَبِي الْكَرَمِ قَرَأَ بِهَا عَلَى عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَتَّابٍ.

وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ رَضْوَانَ الصَّيْدَلَانِيِّ وَأَبِي عَلِيٍّ الشَّرْمَقَانِيِّ وَعَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْعَطَّارِ، وَمِنْ رَوْضَةِ أَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ، وَمِنَ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبَوَيْ عَلِيٍّ الشَّرْمَقَانِيِّ وَالْعَطَّارِ.

يعني: على أبي عليٍّ الشرمقاني، وأبي عليٍّ العطار.

وَمِنَ [الكامل] قَرَأَ بِهَا عَلَى الْمَالِكِيِّ الْمَذْكُورِ وَمِنْهُ أَيْضًا، قَرَأَ عَلَى أَبِي نَصْرٍ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ سَابُورَ، وَمِنَ الْجَامِعِ لِابْنِ فَارِسٍ، وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ فَارِسٍ وَالْعَطَّارُ وَالصَّيْدَلَانِيُّ وَالشَّرْمَقَانِيُّ وَابْنُ سَابُورَ وَالْمَالِكِيُّ وَالدِّينَوَرِيُّ وَالْوَاسِطِيُّ، الثَّمَانِيَةُ عَلَى أَبِي الْفَرَجِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ بَكْرَانَ النَّهْرَوَانِيِّ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ طَرِيقًا لِلنَّهْرَوَانِيِّ.

طبعًا نحن نلاحظ هنا: أن الشيخ ابن الجزري يقول: وبِالْإِسْنَادِ إِلَى سِبْطِ الْخَيَّاطِ، وبعد ذلك يقول: سِبْطُ الْخَيَّاطِ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْخَطَّابِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ كتبنا في الحاشية إن هذا الإسناد موجود في كتاب "الاختيار" لسبط الخياط، ومع ذلك لا نعد كتاب الاختيار لا نعده أصلًا من أصول النشر، لا يُعد كذلك... لماذا؟

لأن ابن الجزري رحمه الله عليه لم يذكره ضمن الكتب التي رواها، وذكرنا نحن في البداية عندما وصلنا إلى الكتب، ذكرنا أن هذه الكتب كلها إنما هي مرويات لابن الجزري، وما يذكره من الكتب في قسم الأسانيد هو الذي نعتبره أصول النشر، فكتاب الاختيار لم يصرح به ابن الجزري في النشر، ولو بحثنا في الفهرسة عن كلمة

الاختيار في [النشر] ربما لا نجدها.

الذي يهمنا أن هذا الكتاب لم يذكر في قسم الكتب -التي هي المرويات-، ولم يذكر أيضًا في قسم الأسانيد، فاعتبار أن هذا الكتاب هو من [أصول النشر]؛ هذا أرى أنه منهج غير صحيح، هذا الإسناد لو اعتبرناه من كتاب "الاختيار"، كما فعل الدكتور أيمن –حفظه الله- نحتاج إلى إثبات إسناد ابن الجزري إلى سبط الخياط في هذا الكتاب.

الدكتور في كتابه [السلاسل الذهبية]، أو في تحقيقه للنشر اعتمد على كلمة (وغير ذلك)، ابن الجزري عندما ذكر بعض كتب الإمام سبط الخياط كـ[المبهج] وغيره قال: وغير ذلك من كتب سبط الخياط، فأخذ الدكتور أو فهم الدكتور –حفظه الله- من هذه الكلمة فهم منها إدخال جميع كتب سبط الخياط ومن ضمنها [الاختيار]؛ ولهذا جعله أصلًا من [أصول النشر] وهذا -كما قلنا- منهجية غير صحيح.

لكن هذا الإسناد وجدته أيضًا -وهذا لم يشر إليه الدكتور أيمن-، وجدت هذا الإسناد في كتاب الشيخ ابن الجزري وهو عبدالوهاب بن السلار رحمة الله عليه، فهل الإمام ابن الجزري يروي هذا السند من قراءته على شيخه عبدالوهاب بن السلار إلى سبط الخياط؛ فيكون وصل إلى سبط الخياط من هذا الطريق؟ -الله أعلم-.

لكن هذا السند موجود في هذين الكتابيْن: موجود في كتاب [الاختيار] لسبط الخياط، وموجود أيضًا في كتاب [طبقات القراء] لعبدالوهاب ابن السلار رحمة الله عليه، وعلى كلا الحالتين فهو طريقٌ أدائيٌّ لابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ. بعد ذلك قال:

طَرِيقُ ابْنِ الْعَلَّافِ.

وكنا نتكلم عن طريق سبط الخياط

طَرِيقُ ابْنِ الْعَلَّافِ، وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنْهُ مِنَ التِّذْكَارِ لِأَبِي الْفَتْح عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ شَيْطَا، قَرَأَ بِهَا عَلَى الْأَنْمَاطِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا سِبطُ الْخَيَّاطِ عَلَى جَدِّهِ أَبِي مَنْصُورٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْخَيَّاطِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي نَصْرٍ أَحْمَدَ بْنِ مَسْرُورٍ الْخَبَّازِ، وهو صاحب كتاب [المفيد].

وَقَرَأَ بِهَا السِّبْطُ أَيْضًا عَلَى أَبِي الْخَطَّابِ بْنِ الْجَرَّاح، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَنْمَاطِيِّ، وَمِنَ الْمِصْبَاح، قَرَأَ بِهَا أَبُو الْكَرَم عَلَى أَبِي الْقَاسِم بْنِ عَتَّابٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَحْمَدَ بْنِ رَضْوَانَ، وَعَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْفَضْلِ الشَّرْمَقَانِيِّ، وَعَلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْعَطَّارِ، وَمِنَ [الْمُسْتَنِيرِ] قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى الشَّرْمَقَانِيِّ وَالْعَطَّارِ، وَقَرَأَ بِهَا الْعَطَّارُ وَابْنُ رَضْوَانَ وَالشَّرْمَقَانِيُّ وَالْخَبَّازُ وَالْأَنْمَاطِيُّ الْخَمْسَةُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْعَلَّافِ، فَهَذِهِ ثَمَانِي طُرُقٍ لِابْنِ الْعَلَّافِ.

أيضًا هذا السند وهو: وَقَرَأَ بِهَا السِّبْطُ الخياط عَلَى أَبِي الْخَطَّابِ بْنِ الْجَرَّاح، أيضًا موجود في كتاب [الاختيار]، وموجود أيضًا في كتاب [طبقات القراء] لابن السلار.

طَرِيقُ الْخَبَّازِيِّ وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنْهُ مِنْ كَامِلِ الْهُذَلِيِّ قَرَأَهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي نَصْرٍ الْقُهُنْدَزِيِّ وَقَرَأَهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْخَبَّازِيِّ، طَرِيقُ الْوَرَّاقِ وَهِيَ الرَّابِعَةُ عَنْهُ، وَمِنْهُ قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ أَيْضًا عندنا عنه ومنه، أي: ومن [الكامل].

قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ أَيْضًا عَلَى ابْنِ شَبِيبٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْخُزَاعِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى مَنْصُورِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْوَرَّاقِ، طَرِيقُ ابْنِ مِهْرَانَ وَهِيَ الْخَامِسَةُ عَنْهُ ومِنْ كِتَابِ الْغَايَةِ لَهُ.

لاحظ: طريق ابن مهران عنه، ومن كتاب الغاية، فكأنه أخذ طريقين عن ابن مهران، أحدهما، صرّح بأنه من الغاية، والآخر، -يعني لو كان وَهِيَ الْخَامِسَةُ عَنْهُ مِنْ كِتَابِ الْغَايَةِ ربما يكون المعنى واضحًا، لكن لما قال: وهي الخامسة عنه ومن

واو، واو الإضافة؛ فهل هذه الواو حشو؟ لا أدري.

أحد الطلاب: مكتوب في نسخة الشيخ..

الشيخ: في نسخة الشيخ ماذا كتب؟

أحد الطلاب: من كتابه [الغاية].

الشيخ: من كتابه [الغاية].. إذًا هذه الواو تُراجع هل هي موجودة في النسخ أم لا، ذكرونا -إن شاء الله- الحصة المقبلة؛ فبعد المراجعة نذكر الصواب: هل الخطأ من هذه الطبعة أم من طبعة الدكتور، سنرجع للنسخ الخطية -وإن شاء الله- نذكر الصواب-.

وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ مِهْرَانَ وَالْوَرَّاقُ وَالْخَبَّازِيُّ وَابْنُ الْعَلَّافِ وَالنَّهْرَوَانِيُّ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ زَيْدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بِلَالٍ الْبَزَّازِ الْكُوفِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الدَّاجُونِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ شَبِيبٍ الرَّازِيِّ، فَهَذِهِ أَرْبَعٌ وَعِشْرُونَ طَرِيقًا لِابْنِ شَبِيبٍ.

طَرِيقُ ابْنِ هَارُونَ الرَّازِيِّ مِنْ كِتَابَيِ الْإِرْشَادِ وَالْكِفَايَةِ لِأَبِي الْعِزِّ الْقَلَانِسِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْوَاسِطِيِّ، الذي قلنا إنه هو ابن غلام الهراس وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْقَاضِي أَبِي الْعَلَاءِ الْوَاسِطِيِّ.

وَقَالَ سِبْطُ الْخَيَّاطِ: أَخْبَرَنَا بِهَا أَبُو الْفَضْلِ الْعَبَّاسِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْكَارَزِينِيُّ وَقَالَ أَبُو مَعْشَرٍ الطَّبَرِيُّ: أَخْبَرَنَا الْكَارَزِينِيُّ الْمَذْكُور.

طبعًا هذا التعليق موجود لأنني لم أجد هذين الطريقين لا للسبط ولا لأبي معشر، وفتشت عنهما في أسانيد أبي معشر من كتاب "سوق العروس".

وَقَرَأَ بِهَا أَبُو مَنْصُورِ بْنُ خَيْرُونَ وَأَبُو الْكَرَمِ الشَّهْرُزُورِيُّ عَلَى عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ

عَتَّابٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي طَاهِرٍ مُحَمَّدِ بْنِ يَاسِينَ الْحَلَبِيِّ، وَقَرَأَ الْحَلَبِيُّ وَالْكَارَزِينِيُّ، وَأَبُو الْعَلَاءِ الْوَاسِطِيُّ عَلَى أَبِي الْفَرَجِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الشَّنَبُوذِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالشَّطَوِيِّ.

هذه الطريق نلاحظ: أن الشيخ يقول: وَقَرَأَ بِهَا أَبُو مَنْصُورِ بْنُ خَيْرُون، وأبو منصور بن خيرون هو صاحب كتاب [المفتاح] وكتاب [الموضح]، فالذي يهمنا هنا هو: أن هذه الطريق أدائية للمؤلف، ولم يذكرها أو لم ينقلها عن أي كتاب من كتب ابن خيرون، وهذا السند حقيقةً هو سند ابن الجزري في كتابه [التحبير]، عندما ذكر رواية عيسى بن وردان قال: قرأ بها الشيخ ابن الجزري على شيخه أبي عبدالله محمد بن عبدالرحمن الصايغ، وابن الصايغ قرأ على محمد بن عبدالخالق الصايغ، وابن الصايغ على الكمال بن فارس، والكمال بن فارس قرأ على أبي اليمن الكندي، وابن اليمن الكندي قرأ على ابن خيرون، ثم بقية السند الموجود في [النشر].

إذًا هذا السند سندٌ أدائيٌ لابن الجزري، وهذا دليل يعني هذه الطرق التي مرت معنا الآن عن السبط الخياط، وعن ابن خيرون ومن سيأتي والذي مضى سابقًا، هذا كله دليل على أن للإمام ابن الجزري رحمه الله أسانيدَ أدائيةً ليست موجودة في الكتب، وإنما وصلت إليه بطريق التلقِّي.

وهذا وإن كان يعد مما تفضل الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى به على الإمام بن الجزري رحمه الله، أيضًا فيه دلالة على عظم اهتمام أهل القرآن وأهل القراءات بالذات بهذه الطرق، فمعناه أن هذه الطرق كان يُقرأ بها في زمن الداني ولم يضعْها في كتبه، وكان يُقرأ بها في زمن [الكامل] ولم يضعها الهُذلي في [الكامل]، وكان يقرأ بها ابن خيرون ولم يضعها في كتبه، فمعناه أن هذه الطرق أنها كانت متواترة ومقروءاً بها،

وهذا من ميزة هذا الكتاب -رحم الله مؤلفه ورحم الله مشايخنا ووالدينا والمسلمين جميعًا-، قال:

وَبِإِسْنَادِي إِلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُسَبِّحٍ الْفِضِّيِّ.

وبإسنادي طبعًا هنا تعليق طويل جدًا نختصر الوقت؛ ولا نقرأه.

وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ فَارِسٍ، وَقَرَأَ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ الْحَسَنِ الْخُرَاسَانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا هُوَ وَالشَّطَوِيُّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ هَارُونَ الرَّازِيِّ، وَهَذِهِ سَبْعُ طُرُقٍ لِابْنِ هَارُونَ.

قوله: بإسنادي إلى الفضي عن ابن فارس، لم أجد إسناد هذا المؤلف!، فالفضي، وهو أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مسبح ذُكر في إسناد كتاب الروضة للمالكي، ولكن ليست عن عبدالباقي ابن فارس وإنما عن ابن الصواف وابن غالب،-أقرأ من الحاشية-، وفي ترجمة المؤلف له ذكر أنه قرأ على عبدالباقي ابن فارس وأبي معشر بكتابه "سوق العروس" وبتتبع سنده عن عبدالباقي إلى ابن وردان من خلال [غاية النهاية] للمؤلف وجدته هكذا، ابن مسبّح قرأ على عبدالباقي بن فارس، وقرأ عبدالباقي على أبيه فارس، وقرأ فارس على عبدالباقي بن الحسن، وقرأ الخراساني على محمد بن أحمد بن هارون الرازي، وذكر المؤلف أنه من [جامع البيان]، وقرأ الرازي على الفضل بن شاذان، وذكر المؤلف أنه من [جامع البيان]أيضًا، و"الكفاية الكبرى"، ومن هنا يتفق سند الكفاية مع ما ذكره المؤلف هنا، وخلاصة القول أن هذه طريقٌ أدائيةٌ للمؤلف، -والله أعلم-.

أيضًا عندنا التعليق الثاني وهو في قوله: وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ فَارِسٍ، وَقَرَأَ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ الْحَسَنِ، هذا موجود في جميع الطرق، في جميع النسخ الخطية، إن عبدالباقي بن فارس قرأ على عبدالباقي بن الحسن، وهذا المعروف معنا الذي مر في كل الأسانيد أن عبدالباقي بن فارس إنما يقرأ على

عبدالباقي بن الحسن بواسطة أبيه فارس، فذكرنا سابقًا في جميع النسخ أن عبدالباقي بن فارس قرأ على عبدالباقي بن حسن ولعله سهو من المؤلف أو سقط من الناسخ، والصواب أن عبدالباقي بن فارس قرأ على أبيه فارس، وفارس هو الذي قرأ على عبدالباقي بن الحسن، -والله أعلم-.

وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ هَارُونَ وَابْنُ شَبِيبٍ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ بْنِ عِيسَى الرَّازِيِّ، فَهَذِهِ إِحْدَى وَثَلَاثُونَ طَرِيقًا لِلْفَضْلِ: طَرِيقُ هِبَةِ اللهِ مِنْ طَرِيقِ الْحَنْبَلِيِّ مِنْ كِتَابَيِ الْإِرْشَادِ وَالْكِفَايَةِ لِأَبِي الْعِزِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ، وَمِنْ كِتَابَيِ الْمُوَضِّحِ وَالْمِفْتَاحِ لِابْنِ خَيْرُونَ، وَمِنَ الْمِصْبَاحِ لِأَبِي الْكَرَمِ، وَقَرَأَ بِهَا هُوَ وَابْنُ خَيْرُونَ عَلَى عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَتَّابٍ.

وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ عَتَّابٍ وَالْوَاسِطِيُّ عَلَى الْقَاضِي أَبِي الْعَلَاءِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَعْقُوبَ الْوَاسِطِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْفَتْحِ بْنِ سِيما، وَيُقَالُ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سِيمَا بْنِ الْفَتْحِ الْحَنْبَلِيِّ، فَهَذِهِ خَمْسُ طُرُقٍ لِلْحَنْبَلِيِّ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْحَمَّامِيِّ، وَمِنْ كِتَابِ الرَّوْضَةِ لِأَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ، وَمِنْ جَامِعِ أَبِي الْحُسَيْنِ نَصْرِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْفَارِسِيِّ، وَقَرَأَ بِهِ سِبْطُ الْخَيَّاطِ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ يَحْيَى بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ الْقَصْرِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا أَبُو الْكَرَمِ الشَّهْرُزُورِيُّ عَلَى عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَتَّابٍ، وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ عَتَّابٍ وَالْقَصْرِيُّ وَالْفَارِسِيُّ وَالْمَالِكِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْحَمَّامِيِّ، وَهَذِهِ أَرْبَعُ طُرُقٍ عَنِ الْحَمَّامِيِّ.

وَقَرَأَ بِهَا الْحَمَّامِيُّ وَالْحَنْبَلِيُّ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ هِبَةِ اللهِ بْنِ جعفر بن مُحَمَّدِ بْنِ الْهَيْثَمِ الْبَغْدَادِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِيهِ جَعْفَرٍ؛ فَهَذِهِ تِسْعُ طُرُقٍ لِهِبَةِ اللهِ، وَقَرَأَ بِهَا جَعْفَرٍ وَالْفَضْلُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ يَزِيدَ الْحُلْوَانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى قَالُونَ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَارِثِ عِيسَى بْنِ وَرْدَانَ الْمَدَنِيِّ الْحَذَّاء؛ تَتِمَّةُ أَرْبَعِينَ طَرِيقًا لِعِيسَى بْنِ وَرْدَانَ.

أيضًا هذا يشير إلى أنه ما ذكرناه سابقًا أن الراوي قد يكون طريقًا: فهنا قالون قرأ على عيسى ابن وردان فأصبح طريقًا، فهو في رواية أبي جعفر طريق؛ لأنه قرأ على ابن وردان، وابن وردان قرأ على أبي جعفر؛ فقالون في رواية نافع راوي، وفي رواية أبي جعفر طريق.-هو بحث جميل جدا-،نعم نعم، وشعبة أعتقد وخلف سيأتي معنا...

(رِوَايَةُ ابْنِ جَمَّازٍ) طَرِيقُ الْهَاشِمِيِّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ رَزِينٍ مِنْ كِتَابِ [الْمُسْتَنِيرِ]: قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْفَضْلِ الشَّرْمَقَانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمَرْزُبَانِ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عُمَرَ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عِمْرَانَ الْخَرَقِيِّ الْأَصْبِهَانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى خَالِهِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مَحْمُودٍ الْأُشْنَانِيِّ، وَمِنْ كِتَابِ الْمِصْبَاحِ: قَرَأَ بِهَا أَبُو الْكَرَمِ عَلَى عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَتَّابٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمَرْزُبَانِ الْمَذْكُورِ.

وَمِنَ [الكامل] لِلْهُذَلِيِّ: قَرَأَهَا عَلَى أَبِي نَصْرٍ مَنْصُورِ بْنِ أَحْمَدَ الْقُهُنْدَزِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْأُسْتَاذِ أَبِي الْحُسَيْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَبَّازِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْفَضْلِ الْجَوْهَرِيِّ وَأَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْمَغَازِلِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الْمَغَازِلِيُّ وَالْجَوْهَرِيُّ وَالْأُشْنَانِيُّ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عُمَرَ الثَّقَفِيِّ وَيُعْرَفُ بِالْكِسَائِيِّ.

وَمِنَ الْمِصْبَاحِ أَيْضًا قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ الْحَدَّادُ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَطَّارِ الْأَصْبَهَانِيِّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ الْأُشْنَانِيِّ الْمَذْكُورِ.

إذًا هي من المصباح إجازة وليست تلاوة.

وَقَالَ سِبْطُ الْخَيَّاطِ أَخْبَرَنِي بِهَا الشَّرِيفُ أَبُو الْفَضْلِ الْعَبَّاسِيُّ

شَيْخُنَا قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْفَارِسِيُّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ الْمُطَّوِّعِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الْمُطَّوِّعِيِّ وَالْكِسَائِيُّ على أبي بكرٍ وَيُقَالُ: أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَاكِرٍ الصَّيْرَفِيُّ الرَّمْلِيُّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ سَهْلٍ الْمَعْرُوفِ بِالطَّيَّانِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عِمْرَانَ مُوسَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَزَّازِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ رَزِينٍ الْأَصْبَهَانِيِّ؛ فَهَذِهِ سِتُّ طُرُقٍ لِابْنِ رَزِينٍ.

طالب/ هل تكون الإجازة هنا لما قال:أخبرني؟

الشيخ/ نعم، أخبرني؛ فقد قلنا مادام هناك (أخبرني) فهي إجازة، ليست تلاوة، التلاوة التي فيها (قرأت) أو (تلوت).

طالب/ بالنسبة لسند ابن الجزري هنا؟

الشيخ/ ما هو السند الذي قبل سبط الخياط لابن الجزري لا ندري، لا نجزم، لكن هنا الدكتور أيمن علق في تحقيقه [للنشر] فيقول: لم يحدد ابن الجزري من أي كتب سبط الخياط هذا الإسناد، وليس أي: هذا الكتاب ليس في كتابيه [المبهج] و [الاختيار]، يعني لا يوجد هذا الإسناد عن سبط الخياط في هذا الطريق لا يوجد لا في [المبهج] ولا في كتاب [الاختيار] وطبعًا ولا في [الكفاية في القراءات الست]، وكتاب [الاختيار] ليس فيه رواية ابن جماز أصلًا، يعني هذا كلام الدكتور أيمن.

هذا دليل أيضًا على الكلام الذي كنا نقوله قبل قليل، وأن ابن الجزري رحمة الله عليه له أسانيد أدائية، هذا الإسناد عن سبط الخياط ليس موجودًا في كتب سبط الخياط التي وصلتنا، يعني ليس في [الاختيار]، وليس في [المبهج]، وليس في [الكفاية في القراءات الست]، لكن الذي يظهر -والله أعلم- أن هذا السند -طبعًا

نصف السند موجود في كتاب السلار-، وذكرنا سابقًا في بداية محاضرات قراءة هذا الكتاب، قلنا: إن كتاب [طبقات القراء] للشيخ ابن السلار رحمة الله عليه يعد من الكتب المساعدة التي تبين لنا بعض أسانيد ابن الجزري، ومن ضمنها هذا، يعني كثير من الأسانيد التي لا نجدها في الكتب عن ابن الجزري، يذكرها ابن الجزري، قد نجدها في كتاب ابن السلار.

هذا السند من عند سبط الخياط، وقراءة سبط الخياط على الكرازيني، وقراءة الكرازيني عن المطوعي، وقراءة المطوعي على ابن شاكر الصيرفي الرملي، هذا السند إلى هنا موجود في كتاب ابن السلار، يعني في كتاب [طبقات القراء]، لكن تتمة السند عنده عند ابن السلار أن الرملي قرأ على الأصبهاني، وأن الأصبهاني قرأ على ابن جماز، فيظهر -والله أعلم- أن هذا السند هو السند الموجود عند ابن السلار لكن فيه سقط في النسخة التي وصلتنا من كتاب ابن السلار؛ لأنه لا يُعقل أن يكون الأصبهاني قرأ على ابن جماز مباشرة؛ وهذا ما يؤكد أن هناك سقطًا بين الرملي وبين الأصبهاني، وبين الأصبهاني وبين ابن جماز، -والله أعلم- لا أدري، -الأصبهاني الذي هو ابن رزين-، لأنه يقول: هذا السند موجود في ابن السلار لكن تتمته الرملي عن الأصبهاني مباشرة، فقصدي السقط سيكون بين الرملي وبين الأصبهاني.

عندنا هنا في [النشر] أن الرملي قرأ على أبي العباس المعروف بالطيان، والطيان قرأ على البزاز، والبزاز قرأ على ابن رزين، هاتان الطبقتان ليستا موجودتين في ابن السلار، هل سقطتا؟ يعني ابن السلار يجعل الرملي مباشرة على ابن رزين، فربما لو وجدنا نسخة خطية غير المطبوعة من كتاب ابن السلار، ربما نجد فيها ما يدل على هذا الكلام، أو ما ينفيه، -والله أعلم-.

وَمِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ الْجَمَّالِ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ الْهَاشِمِيِّ مِنَ الْمِصْبَاحِ لِأَبِي الْكَرَمِ،

وَمِنْ كِتَابَي ابْنِ خَيْرُونَ قَرَآ بِهَا عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَتَّابٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُوسَى بْنِ عُثْمَانَ بْنِ زُلَالٍ النَّهَاوَنْدِيِّ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ. وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْعَبَّاسِ الْخَاشِعِ الْقَطَّانِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ الرَّازِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ حَمَّادِ بْنِ مِهْرَانَ الْأَزْرَقِ الْجَمَّالِ بِقَزْوِينَ، وَقَرَأَ بِهَا الْجَمَّالُ وَابْنُ رَزِينٍ عَلَى أَبِي أَيُّوبَ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عبّاسٍ الْهَاشِمِيِّ الْبَغْدَادِيِّ؛ فَهَذِهِ تِسْعُ طُرُقٍ لِلْهَاشِمِيِّ.

طَرِيقُ الدُّورِيِّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ النَّفَّاخِ مِنْ طَرِيقَيْنِ: الْأُولَى، مِنْ طَرِيقِ ابْنِ بَهْرَامَ مِنْ كِتَابِ [الكامل]، قَرَأَ بِهَا أَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الزَّارِعِ الْأَصْبَهَانِيِّ الْخَطِيبِ بها، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ دَاوُدَ بْنِ بَهْرَامَ الْأَصْبَهَانِيِّ الضَّرِيرِ.

حقيقة هنا الشيخ ابن الجزري يقول: إن طريق ابن بهرام من كتاب [الكامل]، و[الكامل] الذي هو الهُذلي قرأ على الزارع الذي هو الطيرائي، والزارع هذا الطيرائي شيخ [الكامل] قرأ على أبي جعفر محمد بن جعفر بن محمد التميمي، هنا هذه المعلومة تخالف ما ذكره الشيخ ابن الجزري في [غاية النهاية] في ترجمة الطيرائي، ترجمة شيخ الهُذلي، محمد الزارع.

هناك في [غاية النهاية] الشيخ ابن الجزري يقول: في ترجمة عبدالله بن محمد الزارع، الشيخ ابن الجزري يقول: ذكر الهُذلي في قراءة أبي جعفر -الذي هو هذا الطريق-، في قراءة أبي جعفر أنه -أي: الزارع- قرأ على محمد بن جعفر المغازلي، هو هذا نفسه، ولا يصح هذا كلام ابن الجزري، ولا يصح؛ بل قرأ على أحمد بن عبدالله ابن الفضل السلمي عنه، انتهى كلام ابن الجزري في [غاية النهاية].

يعني ابن الجزري يقول: إن قول الهُذلي في هذا الإسناد، أن الزارع قرأ على المغازلي الذي هو أبو جعفر محمد بن جعفر التميمي؛ هذا الطريق خطأ، لا يصح.

وهذا يذكرنا بالطرق الثلاثة في قراءة بن عامر ابن خشيش وابن الصقر على قراءتهم على زيد، ففي [غاية النهاية] ذكر أن هذا لا يصح، وهنا في [النشر] جاء بالطرق الثلاثة، إذاً هنا هذا الطريق جئت به هنا في [النشر] يا مولانا الشيخ، وذكرت في الغاية أن هذا لا يصح، يقول الشيخ: وذكر الهُذلي أن شيخه الزارع قرأ على محمد بن جعفر التميمي المغازلي؛ ولا يصح، بل قرأ على أحمد بن عبدالله السُلمي، هل نأخذ كلامكم يا مولانا ابن الجزري، نأخذ كلامكم الذي هو في [غاية النهاية]، ومعناه: أن هذه الطريق لا يُقرأ بها، يقول: بل قرأ -وهو الزارع- على أحمد بن عبدالله بن الفضل السُلمي عنه، يعني بدل التميمي قرأ على السُلمي عنه، فماذا نأخذ يا مولانا؟ نأخذ كلامك الذي في [غاية النهاية]، ولا نأخذ كلامك الذي في [النشر]؟

طبعًا الصواب والأصح: أننا نأخذ ما في [النشر]، لماذا؟ لأن [النشر] هو مظنة تحقيق المسألة، وهناك قاعدة ذكرناها سابقًا عند الأصول: أن المسائل تؤخذ من مظانها، لا من لا مظانها، يعني لا تؤخذ من لا مظانها، فقلنا: المسألة التي في مكانها التي يحققها الشيخ أي عالم إذا ذكر مسألة متعلقة بباب معين، وحققها في ذلك الكتاب واتخذ فيها تحقيقًا، لو ذكر ما يخالف هذا التحقيق في هذه المسألة في باب آخر لا علاقة له بها، أو في باب آخر عرَضًا، يُقدم ما ذكره في مكان المسألة الأصلي لها؛ لأن مظنة أنه قرأ عليه أولم يقرأ عليه ليس كتب التراجم، قلنا: كتب التراجم هي مساعدة -في الغالب-؛ ولهذا نجد بعض التراجم تختلف، أو بعض المترجمين لا يلتزم بذكر قراءة تلاميذ كل شيخ أو شيوخ كل تلميذ.

فمبدئيًا نقول: الصواب هو ما في [النشر] هنا؛ لأنه هو مظنة التحقيق، ومع

ذلك -سبحان الله- عصر اليوم بعد ما قررت هذا الكلام وراجعت اليوم، قبل المغرب بقليل في وقت ضيق، فقلت أريد أن أرى ماذا ذكر محقق كتاب [غاية النهاية]؛ وجدته استغرب من الإمام ابن الجزري أنه هناك في [غاية النهاية] يقول: إن هذا السند لا يصح، وربما أيضًا يكون ذكره في تعليقه على [الكامل] أيضًا، وأنه في [النشر] ذكر أنه صحيح!

فخرج محقق الكتاب بجواب آخر -وأرى أنه هو الصواب-، وخلاصة كلامه يقول: ربما هناك سبق قلم من الإمام ابن الجزري فبدلاً من أن يقول: قراءة نافع قال: قراءة أبي جعفر؛ وهذا هو الصواب، لماذا؟

لأن قراءة الزارع هذه صحيحة يعني قراءة الزارع على التميمي صحيحة، والإمام الهُذلي توبع عليه، يعني تابعه غيره وهو أبو الكرم الشهرزوري، وهذا كله كما قلت هذا الكلام الأخير هذا تحقيق من الشيخ الذي حقق كتاب [غاية النهاية]، اسمه أبو عمرو عبدالله، أو عبدالله أبو عمرو، واحد من الاثنين، طبعًا لا يضره إذا لم أحفظ اسمه، لكن الأمانة العلمية تُلزم أن نحفظ له حقه، وهذه الفائدة هي منه، وأرى إنه جواب صحيح، أن يكون هناك سبق قلم يعني بدلا من أن يقول الشيخ ابن الجزري: وذكر الهُذلي في قراءة أبي جعفر أن الزارع قرأ على محمد بن جعفر المغازلي، نحذف قراءة أبي جعفر ونضع قراءة نافع، ومن يرد التوسُّع يرجع إلى تعليق الشيخ على هذا الإسناد في كتاب [غاية النهاية]، وفي كتاب [الكامل].

الثَّانِيَةُ، طَرِيقُ الْمُطَّوِّعِيِّ قَرَأَهَا سِبْطُ الْخَيَّاطِ عَلَى الشَّرِيفِ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْعَبَّاسِيِّ وَقَرَأَهَا عَلَى الْكَارَزِينِيِّ وَقَرَأَهَا عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُطَّوِّعِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الْمُطَّوِّعِيُّ وَابْنُ بَهْرَامَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ بَدْرٍ النَّفَّاحِ الْبَاهِلِيِّ الْبَغْدَادِيِّ،

النفاح بالحاء وليس بالخاء، بالحاء المهملة وتصحفت هي والآتية في المطبوع

بالخاء المعجمة، انا قلت النفاخ؟ إذًا سبق لسان. **بْنِ بَدْرٍ النَّفَّاح الْبَاهِلِيِّ**.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ نَهْشَلٍ مِنَ [الكامل] قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ الزَّارِع، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْأُسْتَاذِ أَبِي جَعْفَرٍ الْمَغَازِلِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَصْبَهَانِيِّ الضَّرِيرِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الصَّبَّاح بْنِ نَهْشَلٍ الْأَنْصَارِيِّ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَقَرَأَ ابْنُ نَهْشَلٍ وَابْنُ بَهْرَامَ عَلَى أَبِي عُمَرَ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ الدُّورِيِّ، إِلَّا أَنَّ الْأَكْثَرَ عَلَى أَنَّ ابْنَ بَهْرَامَ، قَرَأَ الْحُرُوفَ فَقَطْ؛ فَهَذِهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ لِلدُّورِيِّ.

في جميع النسخ -نسخ [النشر]- وقرأ ابن نهشل وابن بهرام، وهذا الذي أثبتناه في المتن، في جميع النسخ الخطية هو هذا: ابن بهرام، وهذا لو رجعنا إلى كتب التراجم نجده غير صواب، وأيضًا فيما ذكره ابن الجزري هنا؛ فهنا سهو من المؤلف رحمه الله عليه؛ لأن الذي قرأ على الدوري ليس هو ابن بهرام، ابن بهرام ينقل أو يقرأ على الدوري بواسطة ابن النفاح، فقرأ ابن نهشل وابن بهرام، الصواب: وقرأ ابن نهشل وبدر النفاح أو بدر أبو الحسن محمد بن محمد.

إِلَّا أَنَّ الْأَكْثَرَ عَلَى أَنَّ ابْنَ بَهْرَامَ، قَرَأَ الْحُرُوفَ فَقَطْ.

حقيقة هنا الدكتور أيمن علّق في تحقيقه للنشر تعليقًا -حقيقة لا نوافقه عليه-، الشيخ يقول: في [المبهج] و [الاختيار] يأخذ ابن النفاح، -طبعًا علق على عبارة ابن الجزري **إِلَّا أَنَّ الْأَكْثَرَ عَلَى أَنَّ ابْنَ بَهْرَامَ، قَرَأَ الْحُرُوفَ**-، طبعًا هذه العبارة فيها دليل على أن قراءة ابن بهرام على الدوري فيها خلاف، هل هي بالحروف أم بالعرض، لكن الشيخ يقول: الأكثر، يعني أكثر الرواة والمؤلفين على أن ابن بهرام لم يقرأ بالعرض وإنما قرأ الحروف.

على كلام ابن الجزري يكون: القلة على أنه قرأ بالعرض، والأكثر أنه قرأ

بالحروف، الدكتور في تحقيقه علق فيقول: في [المبهج] و [الاختيار] يأخذ ابن النفاح القراءة عن الدوري عرضًا، يعني: بالعرض، يعرض عليه تلاوة، فهي موجودة في [الاختيار] وفي [المبهج]، وأما -والكلام للدكتور أيمن -حفظه الله-، وأما أخذه برواية الحروف ففي جامع البيان، فكلا الأمرين صحيح، وعليه -هذا كلامه- وعليه فلا داعي لقول ابن الجزري: إلا أن الأكثر.... وتتمة الكلام.

يعني الشيخ الدكتور ينتقد على الإمام ابن الجزري: أن عبارتك يا الإمام ابن الجزري أن قولك: أن الأكثر قرأ على ابن بهرام لا داعي لها؛ لأن سبط الخياط في [المبهج] و [الاختيار] ذكر أنه قرأ عرضًا، وأن ابن النفاح قرأ عرضًا على الدوري، وفي [جامع] البيان أنه قرأ الحروف.

طبعًا حقيقة أنا أرى أن هذا التعليق خارجٌ عن المراد؛ لأن ابن الجزري لا يتكلم على مسألة أن ابن النفاح أنه لم يقرأ عرضًا، يعني ابن الجزري لا ينفي قراءة ابن النفاح على الدوري عرضًا، -لا ينفيها- بدليل أنه قال: إن الأكثر على أن ابن بهرام روى الحروف، فقضية ابن الجزري ليست في نفي قراءة العرض -أنه لم يعرض عليه-، وإنما في بيان أن الأكثرية من الناس يقول إن ابن بهرام قرأ الحروف فقط.

ولو انتبهنا قليلا لوجدنا: أن ذكر ابن الجزري لهذا الطريق هو تأييد من ابن الجزري على أن ابن النفاح أخذ القراءة عن الدوري عرضًا؛ لأن ابن الجزري التزم بالأداء، وهنا ليس فيه (أخبرني)، ولم يقل ابن الجزري أن ابن النفاح قال: أخبرني الدوري، فاعتراض الدكتور على هذه العبارة أنا أرى أنه ليس في بابها، ليس في محلها؛ لأن ابن الجزري كما قلت لم ينفِ العرض، ولو كان ابن الجزري ينفي العرض لكان هذا التعليق صوابًا، نقول: لا، أنت تنفي العرض، العرض موجود عند [المبهج] وعند [الاختيار]، فنقول له هذا الكلام، لكن ابن الجزري لا ينفي العرض.

ابن الجزري كأنه يريد أن يتبرع لنا بمعلومة، بعد أن ذكر لنا أن ابن بهرام قرأ على الدوري، قال هناك من يقول: أن الدوري لم يقرأ الحروف؛ فالتعليق لا أراه أنه متناسق مع كلام ابن الجزري، يعني هذا الاعتراض ليس في محله من كلام ابن الجزري -والله أعلم-.

طالب/ هل ممكن أن يكون ابن بهرام؟

الشيخ/ لا ليس ابن بهرام؛ الصواب ابن النفاح؛ لأنه لا يمكن أن يكون ابن بهرام، ابن بهرام ما قرأ -لا العرض ولا الحروف-، لماذا؟ لأن ابن بهرام ما وجد في الدنيا إلا بعد رحيل الدوري، عندك في التعليق تحت، -وهذا الكلام كتبناه قبل واحد وعشرين سنة-: أن ابن بهرام ما وجد في الدنيا يعني ما ولد إلا بعد وفاة الدوري بسبعة وعشرين سنة، فكيف يكون قرأ عليه العرض أو الحروف! فوفاة الدوري سنة (٢٤٦)، وابن بهرام ولد سنة (٢٧٣)، إذًا في كلتا الحالتين -والله أعلم- المقصود ابن بدر النفاح.

وَقَرَأَ الدُّورِيُّ وَالْهَاشِمِيُّ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ الْمَدَنِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي الرَّبِيعِ سُلَيْمَانَ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ جَمَّازٍ الزُّهْرِيِّ مَوْلَاهُمُ الْمَدَنِيِّ. تَتِمَّةُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ طَرِيقًا لِابْنِ جَمَّازٍ، وَقَرَأَ ابْنُ جَمَّازٍ وَابْنُ وَرْدَانَ عَلَى إِمَامِ قِرَاءَةِ الْمَدِينَةِ أَبِي جَعْفَرٍ يَزِيدَ بْنِ الْقَعْقَاعِ الْمَخْزُومِيِّ الْمَدَنِيِّ، وَقِيلَ: إِنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ جَعْفَرٍ قَرَأَ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ نَفْسِهِ، أَثْبَتَ ذَلِكَ بَعْضُ حُفَّاظِنَا، فَذَلِكَ اثْنَتَانِ وَخَمْسُونَ طَرِيقًا لِأَبِي جَعْفَرٍ.

وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَى مَوْلَاهُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَيَّاشِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ الْمَخْزُومِيِّ، وَعَلَى الْحَبْرِ الْبَحْرِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ الْهَاشِمِيِّ.

وقيل اللقبين يقالان في حق سيدنا عبدالله بن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا؛ فهو حبر الأمة، وأيضًا بحر من العلم.

وَعَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَخْرٍ الدُّوسِيِّ، وَقَرَأَ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ عَلَى أَبِي الْمُنْذِرِ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ الْخَزْرَجِيِّ، وَقَرَأَ أَبُو هُرَيْرَةَ وَابْنُ عَبَّاسٍ أَيْضًا عَلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَقِيلَ: إِنَّ أَبَا جَعْفَرٍ، قَرَأَ عَلَى زَيْدٍ نَفْسِهِ، وَذَلِكَ مُحْتَمَلٌ، فَإِنَّهُ صَحَّ أَنَّهُ أُتِيَ بِهِ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ

بعض علماء اللغة كالأصمعي يقول: ما يُقال زوج، وإنما يقول: زوجة، ولكن هذه لغة صحيحة لبعض العرب يقولون لقرينة الرجل بنكاح: زوجًا بدون (هاء) يعني لا يُقال: زوجةً، كما يقولون للرجل، وقد أنكر بعض علماء اللغة منهم الإمام الأصمعي رَحِمَهُ اللَّهُ أن يُقال: زوجة ب(الهاء) وعدُّوا ذلك لحنًا؛ والصواب خلاف ذلك.

بل (زوجة) لغة صحيحة لبعض القبائل من تميم وكثير بن قيس وأهل نجد وأسد شنوءة، ومنها ما جاء في صحيح مسلم -وكفى بذلك- ومنها ما جاء في صحيح مسلم عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ كان مع إحدى نسائه فمر به رجل فدعاه فجاء فقال: يا فلان هذه (زوجتي) فلانة، ما قال: زوجي فلانة.

وأيضًا قول ابن عباس في عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هذه زوجة نبيكم، ومنه قول الفرزدق:

وإن الذي يسعى ليفسد زوجتي　　　كساع إلى أُسْد الشرى يستبيلها

فَإِنَّهُ صَحَّ أَنَّهُ أُتِيَ بِهِ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، ورَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَمَسَحَتْ عَلَى رَأْسِهِ وَدَعَتْ لَهُ، وَإِنَّهُ صَلَّى بِابْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

يا الله، يا سعده، أبو جعفر يصلي إمام بابن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَإِنَّهُ أَقْرَأُ النَّاسِ قَبْلَ الْحَرَّةِ، وَكَانَتِ الْحَرَّةُ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ، وَقَرَأَ زَيْدٌ وَأُبَيٌّ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ.

-(وَتُوُفِّيَ أَبُو جَعْفَرٍ) سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ عَلَى أَصَحِّ الأقوال-، وَكَانَ تَابِعِيًّا كَبِيرَ الْقَدْرِ انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِيَاسَةُ الْقِرَاءَةِ بِالْمَدِينَةِ. قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: كَانَ إِمَامَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي الْقِرَاءَةِ، وَكَانَ ثِقَةً. وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: كَانَ إِمَامَ النَّاسِ بِالْمَدِينَةِ أَبُو جَعْفَرٍ. وَرَوَى ابْنُ مُجَاهِدٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ قَالَ: لَمْ يَكُنْ بِالْمَدِينَةِ أَحَدٌ أَقْرَأَ لِلسُّنَّةِ مِنْ أَبِي جَعْفَرٍ.

وَقَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ: كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ رَجُلًا صَالِحًا، وَرُوِّينَا عَنْ نَافِعٍ قَالَ: لَمَّا غُسِّلَ أَبُو جَعْفَرٍ بَعْدَ وَفَاتِهِ نَظَرُوا مَا بَيْنَ نَحْرِهِ إِلَى فُؤَادِهِ مِثْلَ وَرَقَةِ الْمُصْحَفِ قَالَ: فَمَا شَكَّ أَحَدٌ مِمَّنْ حَضَرَه أَنَّهُ نُورُ الْقُرْآنِ، الله لا يحرمنا يا رب وُرُؤِيَ فِي الْمَنَام بَعْدَ وَفَاتِهِ عَلَى صُورَةٍ حَسَنَةٍ فَقَالَ: بَشِّرْ أَصْحَابِي وَكُلَّ مَنْ قَرَأَ قِرَاءَتِي أَنَّ اللهَ قَدْ غَفَرَ لَهُمْ وَأَجَابَ فِيهِمْ دَعْوَتِي، وَمُرْهُمْ أَنْ يُصَلُّوا هَذِهِ الرَّكَعَاتِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ كَيْفَ اسْتَطَاعُوا.

-(وَتُوُفِّيَ ابْنُ وَرْدَانَ) فِي حُدُودِ سَنَةِ سِتِّينَ وَمِائَةٍ-، وَكَان رَأْسًا فِي الْقِراءة ضَابِطًا لَهَا مُحَقِّقًا مِنْ قُدَمَاءِ أَصْحَابِ نَافِعٍ، وَمِنْ أَصْحَابِهِ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ.

-(وَتُوُفِّيَ ابْنُ جَمَّازٍ) بُعَيْدَ سَنَةِ سَبْعِينَ وَمِائَةٍ-، وَكَانَ مُقْرِئًا جَلِيلًا ضَابِطًا نَبِيلًا مَقْصُودًا فِي قِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ وَنَافِعٍ رَوَى الْقِرَاءَةَ عَرْضًا عَنْهُمَا.

-(وَتُوُفِّيَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ) بِبَغْدَادَ سَنَةَ ثَمَانِينَ وَمِائَةٍ، عَلَى الصَّوَابِ-، وَكَانَ إِمَامًا جَلِيلًا ثِقَةً عَالِمًا مُقْرِئًا ضَابِطًا.

-(وَتُوُفِّيَ ابْنُ شَاذَانَ) فِي حُدُودِ سَنَةِ تِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ-، وَكَانَ إِمَامًا كَبِيرًا ثِقَةً عَالِمًا. قَالَ الدَّانِيُّ: لَمْ يَكُنْ فِي دَهْرِهِ مِثْلُهُ، فِي عِلْمِهِ وَفَهْمِهِ، وَعَدَالَتِهِ، وَحُسْنِ اطِّلَاعِهِ.

-(وَتُوُفِّيَ ابْنُ شَبِيبٍ) سَنَةَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، بِمِصْرَ-، وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا مُقْرِئًا مُتَصَدِّرًا مَشْهُورًا، مُشَارًا إِلَيْهِ بِالضَّبْطِ وَالتَّحْقِيقِ وَالْإِتْقَانِ وَالْحِذْقِ.

-(وَتُوُفِّيَ ابْنُ هَارُونَ) سَنَةَ بِضْعٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ، بِبَغْدَادَ-، وَكَانَ مُقْرِئًا جَلِيلًا ضَابِطًا حَاذِقًا مَشْهُورًا مُحَقِّقًا.

-(وَتُوُفِّيَ هِبَةُ اللهِ) فِي حُدُودِ سَنَةِ خَمْسِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ-، وَكَانَ مُقْرِئًا حَاذِقًا ضَابِطًا مَشْهُورًا بِالْإِتْقَانِ وَالْعَدَالَةِ.

-(وَتُوُفِّيَ الْحَنْبَلِيُّ) بُعَيْدَ سَنَةِ تِسْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، فِيمَا أَظُنُّ-، وَكَانَ مُقْرِئًا مُتَصَدِّرًا مَقْبُولًا.

-(وَتُوُفِّيَ الْحَمَّامِيُّ) فِي شَعْبَانَ سَنَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ، عَنْ تِسْعِينَ سَنَةً-، وَكَانَ شَيْخَ الْعِرَاقِ، وَمُسْنَدَ الْآفَاقِ، مَعَ الثِّقَةِ وَالْبَرَاعَةِ، وَكَثْرَةِ الرِّوَايَاتِ وَالدِّينِ، قَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ: كَانَ صَدُوقًا دَيِّنًا فَاضِلًا، تَفَرَّدَ بِأَسَانِيدِ الْقُرْآنِ وَعُلُوِّهَا.

(وَتُوُفِّيَ الْهَاشِمِيُّ) سَنَةَ تِسْعَ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ بِبَغْدَادَ، وَكَانَ مُقْرِئًا ضَابِطًا مَشْهُورًا ثِقَةً كَتَبَ الْقِرَاءَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ: مَاتَ دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ وَابْنُهُ حَمْلٌ، فَلَمَّا وُلِدَ سَمَّوْهُ بِاسْمِهِ دَاوُدَ، داوود بن علي صاحب المذهب الظاهري وَكَانَ سُلَيْمَانُ ثِقَةً صَدُوقًا، وَتَقَدَّمَتْ وَفَاةُ الدُّورِيِّ فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو.

-(وَتُوُفِّيَ ابْنُ رَزِينٍ) سَنَةَ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ، عَلَى الصَّحِيحِ-، وَكَانَ إِمَامًا فِي الْقِرَاءَاتِ كَبِيرًا، وَثِقَةً فِي النَّقْلِ، مَشْهُورًا، لَهُ فِي الْقِرَاءَةِ اخْتِيَارٌ رُوِّينَاهُ عَنْهُ وَمُؤَلَّفَاتٌ مُفِيدَةٌ نُقِلَتْ عَنْهُ، وَرَوَى عَنْهُ الْأَئِمَّةُ وَالْمُقْرِئُونَ، وَتَقَدَّمَتْ وَفَاةُ الْجَمَّالِ فِي رِوَايَةِ هِشَامٍ.

-(وَتُوُفِّيَ ابْنُ النَّفَّاحِ) سَنَةَ أَرْبَعَ عَشْرَةَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، بِمِصْرَ-، وَكَانَ ثِقَةً مَشْهُورًا صَالِحًا، قَالَ ابْنُ يُونُسَ: كَانَ ثِقَةً ثَبْتًا، صَاحِبَ حَدِيثٍ، مُتَقَلِّلًا مِنَ الدُّنْيَا.

-(وَتُوُفِّيَ ابْنُ نَهْشَلٍ) سَنَةَ أَرْبَع وَتِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ-، وَكَانَ إِمَامًا فِي الْقِرَاءَةِ، مُجَوِّدًا فَاضِلًا ضَابِطًا، وَكَانَ إِمَامَ جَامِعِ أَصْبَهَانَ.

ثم بهذا تنتهي أسانيد قراءة أبي جعفر، ونبدأ -إن شاء الله- الأسبوع المقبل بقراءة أسانيد يعقوب، ثم بعد ذلك قراءة أسانيد خلف؛ وبهذا نكون ختمنا -إن شاء الله- قسم الأسانيد، وهو من أهم أبواب، أو أهم فصول هذا الكتاب القيّم، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم، وصلّى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا وحبيبنا محمد.



الدرس الثالث والثلاثون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، مساكم الله جميعًا بكل خير، ونبدأ اليوم -إن شاء الله- الدرس بقراءة إسناد قراءة يعقوب، والأسبوع القادم -إن شاء الله- بإذن الله تعالى نقرأ أسانيد قراءة خلف، ونكون قد انتهينا من قسم الأسانيد، وإن شاء الله لكل حادثة حديث، ولكل وقت ما يناسبه من الكلام.

فقال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الإمام ابن الجزري -رحمة الله عليه-: (قِرَاءَةُ يَعْقُوبَ - رِوَايَةُ رُوَيْسٍ (طَرِيقُ التَّمَّارِ عَنْهُ) مِنْ طَرِيقِ النَّخَّاسِ - بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ-) طبعًا بالخاء المعجمة هذا من كلام الشيخ، -يعني توضيح- حتى لا يُصحف إلى النحاس، (مِنْ طَرِيقِ النَّخَّاسِ - بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ- عَنِ التَّمَّارِ مِنْ سَبْعِ طُرُقٍ: طَرِيقُ الْحَمَّامِيِّ وَهِيَ الْأُولَى عَنِ النَّخَّاسِ مِنْ تِسْعِ طُرُقٍ مِنَ التِّذْكَارِ لِابْنِ شَيْطَا، وَمِنْ مُفْرَدَةِ ابْنِ الْفَحَّامِ قَرَأَ بِهَا أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الْفَحَّامِ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ نَصْرٍ الْفَارِسِيِّ) صاحب كتاب الجامع.

(وَمِنْ كِتَابِ الْجَامِعِ لِنَصْرٍ الْمَذْكُورِ) الذي هو الفارسي أبو الحسين.

(وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ أَيْضًا عَلَى ابْنِ غَالِبٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ، وَمِنَ الْكَامِلِ لِلْهُذَلِيِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ أَيْضًا، وَمِنْ كِتَابِ الرَّوْضَةِ

لِلْمَالِكِيِّ الْمَذْكُورِ، وَمِنْ كِتَابَيِ الْإِرْشَادِ وَالْكِفَايَةِ لِأَبِي الْعِزِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ.

وَمِنْ غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ الْحَافِظِ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعِزِّ الْمَذْكُورِ، وَمِنَ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الشَّرْمَقَانِيِّ، وَمِنَ الْمُسْتَنِيرِ أَيْضًا قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ إِلَى أخِرِ سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ.

وَمِنْهُ أَيْضًا قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْخَيَّاطِ، وَمِنَ الْجَامِعِ لِأَبِي الْحَسَنِ الْخَيَّاطِ الْمَذْكُورِ) يعني الخياط المذكور في سند [المستنير].

(وَمِنَ الْمِصْبَاحِ قَرَأَ بِهَا أَبُو الْكَرَمِ عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي نَصْرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيِّ، وَمِنَ الْكَامِلِ لِلْهُذَلِيِّ، وَقَرَآ بِهَا عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ شَابُورَ بْنِ نَصْرٍ.

وَقَرَأَ ابْنُ شَابُورَ وَالْخَيَّاطُ وَالْعَطَّارُ وَالْهَاشِمِيُّ وَالشَّرْمَقَانِيُّ وَالْوَاسِطِيُّ وَالْمَالِكِيُّ وَالْفَارِسِيُّ وَابْنُ شَيْطَا، تِسْعَتُهُمْ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْحَمَّامِيِّ، فَهَذِهِ خَمْس عَشْرَةَ طَرِيقًا لِلْحَمَّامِيِّ.

طَرِيقُ الْقَاضِي أَبِي الْعَلَاءِ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ النَّخَّاسِ مِنْ كِتَابَيْ أَبِي الْعِزِّ الْقَلَانِسِيِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى الحسن بن القاسم) الذي هو ابن غلام الهرَّاس.

(وَمِنْ كِتَابَيِ ابْنِ خَيْرُونَ قَرَأَ بِهَا عَلَى عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَتَّابٍ، وَمِنَ الْمِصْبَاحِ قَرَأَ بِهَا أَبُو الْكَرَمِ عَلَى ابْنِ عَتَّابٍ الْقُرْآنَ كُلَّهُ، وَعَلَى أَبِي الْفَضْلِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ خَيْرُونَ إِلَى آخِرِ الْأَنْعَامِ.

وَقَرَأَ بِهَا الْحَسَنُ وَابْنُ عَتَّابٍ وَأَبُو الْفَضْلِ عَلَى الْقَاضِي أَبِي الْعَلَاءِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَعْقُوبَ الْوَاسِطِيِّ، فَهَذِهِ سِتُّ طُرُقٍ لِلْقَاضِي أَبِي الْعَلَاءِ.

طَرِيقُ السَّعِيدِيِّ وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنِ النَّخَّاسِ قَرَأَ بِهَا أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الْفَحَّامِ عَلَى أَبِي

الْحَسَنِ الْفَارِسِيِّ، وَمِنَ الْجَامِعِ لِلْفَارِسِيِّ الْمَذْكُورِ وقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ السَّعِيدِيِّ).

طبعًا هذا الطريق سنرجع إليه عندما ننتهي.

(طَرِيقُ ابْنِ الْعَلَّافِ وَهِيَ الرَّابِعَةُ عَنِ النَّخَّاسِ مِنَ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَ بِهَا أَبُو طَاهِرِ بْنُ سِوَارٍ عَلَى الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْفَضْلِ الشَّرْمَقَانِيِّ، وَمِنْ كِتَابِ التِّذْكَارِ لِابْنِ شَيْطَا، وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ شَيْطَا وَالشَّرْمَقَانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ الْعَلَّافِ.

طَرِيقُ الْكَارَزِينِيِّ وَهِيَ الْخَامِسَةُ عَنِ النَّخَّاسِ مِنَ الْمُبْهِجِ قَرَأَ بِهَا سِبْطُ الْخَيَّاطِ عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الْفَضْلِ، وَمِنَ الْمِصْبَاحِ قَرَأَ بِهَا أَبُو الْكَرَمِ عَلَيْهِ أَيْضًا، وَمِنْ كِفَايَةِ أَبِي الْعِزِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ، وَمِنَ الْكَامِلِ لِأَبِي الْقَاسِمِ الْهُذَلِيِّ، وَمِنْ تَلْخِيصِ أَبِي مَعْشَرٍ الطَّبَرِيِّ.

وَقَرَأَ بِهَا هُوَ وَالْهُذَلِيُّ وَالْوَاسِطِيُّ وَالشَّرِيفُ وَأَبُو الْفَضْلِ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ آذَرْبَهْرَامَ الْكَارَزِينِيِّ، فَهَذِهِ خَمْسُ طُرُقٍ لِلْكَارِزِينِيِّ.

طَرِيقُ الْخَبَّازِيِّ وَهِيَ السَّادِسَةُ عَنِ النَّخَّاسِ مِنَ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى مَنْصُورِ بْنِ أَحْمَدَ الْقُهُنْدَزِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْأُسْتَاذِ أَبِي الْحَسَينِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْخَبَّازِيِّ.

طَرِيقِ الْخُزَاعِيِّ، وَهِيَ السَّابِعَةُ عَنِ النَّخَّاسِ مِنْ كَامِلِ للهُذَلِيِّ أَيْضًا قَرَأَ بِهَا عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ شَبِيبٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَضْلِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ بُدَيْلٍ الْخُزَاعِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الْخُزَاعِيُّ وَالْخَبَّازِيُّ وَالْكَارَزِينِيُّ وَابْنُ الْعَلَّافِ وَالسَّعِيدِيُّ وَالْقَاضِي أَبُو الْعَلَاءِ وَالْحَمَّامِيُّ سَبْعَتُهُمْ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ النَّخَّاسِ -بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ- الْبَغْدَادِيِّ، فَهَذِهِ اثْنَتَانِ وَثَلَاثُونَ طَرِيقًا لِلنَّخَّاسِ).

طبعًا الكلام هذا كله واضح، ليس عليه تعليق إلا طريق السعيدي، الشيخ يقول: (طَرِيقُ السَّعِيدِيِّ وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنِ النَّخَّاسِ قَرَأَ بِهَا أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الْفَحَّامِ عَلَى أَبِي الْحسَينِ الْفَارِسِيِّ، وَمِنَ الْجَامِعِ لِلْفَارِسِيِّ) ثم قال: الفارسي قرأ على مَن؟ (عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ السَّعِيدِيِّ).

يعني الفحام قرأ على الشيرازي نصر عبد العزيز الفارسي، والفارسي قرأ على السعيدي، والسعيدي قرأ على النخاس.

يعني هذا السند هكذا، ابن الفحام على الشيرازي الفارسي صاحب كتاب [الجامع]، والفارسي على السعيدي، والسعيدي على النخاس.

طبعًا هذا الطريق أولًا الشيخ ابن الجزري قال: (قَرَأَ بِهَا أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الْفَحَّامِ) ولم يقُل من المفردة التي ألفها ابن الفحام ليعقوب، يعني ما قال ومن مفردة الفحام أو ما قال مفردة يعقوب لابن الفحام، هذه واحدة.

والنقطة الثانية: هذا الطريق الشيخ ابن الجزري غيَّره إذا كان من طريق الجامع، يعني الطريق الذي في [الجامع] هو [الجامع] قرأ على السعيدي، لكن السعيدي في كتاب [الجامع] لم يقرأ على النخاس، وإنما قرأ على الجوهري.

التعليق هو على طريق السعيدي:

طريق السعيدي، في طبعة المجمع صفحة ٤٨١، طريق السعيدي الشيخ يقول: هو من قراءة الفحام على الشيرازي صاحب كتاب [الجامع]، ومن قراءة الشيرازي على السعيدي، ومن قراءة السعيدي على أبي القاسم النخاس.

أولًا الشيخ ابن الجزري لم يقل من طريق المفردة، فإقحام المفردة هنا أنا أرى أنه تعدٍ على الشيخ، نحن نتعامل مع ابن الجزري بألفاظه، فلم يقل، وهذا سيأتينا أيضًا بوضوح بعد قليل في طريق مفردة يعقوب للإمام الداني.

فالمهم أن هنا الشيخ لم يقل مفردة يعقوب، وإنما قال: قرأ بها ابن الفحام على الشيرازي، **هذه نقطة**.

النقطة الثانية: هذا الطريق حقيقة ليس موجودًا لا في مفردة يعقوب لابن الفحام، وليس موجودًا أيضًا في كتاب [الجامع] للشيرازي؛ لأن سند قراءة الشيخ الشيرازي أبو نصر الفارسي صاحب كتاب الجامع، طريقه في الجامع من قراءته على السعيدي لكن السعيدي يقرأ به على أبي الحسن علي بن عثمان الجوهري، وليس عن النخاس، الطريق الذي في [الجامع] ليس عن النخاس.

هذا إذا كانت النسخة التي وصلتنا من كتاب [الجامع] للفارسي كاملة، هذا الطريق الذي قال فيه ابن الجزري إنه موجود في [الجامع] هو ليس موجودًا في [الجامع].

الجواب عن هذا دائمًا نقول: إنه وصله بطريق الأداء، بالسند الذي قرأ به كتاب [الجامع]، هذه واحدة، وهذا احتمال يعني أي شيء مأخوذ من الفهم لا نجزم بصحته مطلقًا.

الملحوظة الثانية: أن هذا السند لو اعتبرنا أنه من كتاب [مفردة يعقوب] لابن الفحام، ابن الفحام لم يُكمل سنده، يعني ابن الفحام قال: إنني قرأت على الشيرازي، على نصر بن عبد العزيز الفارسي، وقرأ على السعيدي.

لكن بعد ذلك لم يكمل هذا الطريق، يعني ما قال: وقرأ السعيدي على، يعني لم يقل وقرأ السعيدي على فلان، لا على النخاس ولا على الجوهري.

ابن الفحام في كتابه المفردة لم يكمل إسناد السعيدي، وإنما وقف عند السعيدي، [الجامع] للفارسي أكمل إسناده عن السعيدي أكمله لكن ليس من قراءة السعيدي على النخاس وإنما من قراءته على الجوهري.

هنا ملحوظة: هل ابن الفحام لم يُكمل السند سهوًا؟

أنا أقول –وأعوذ بالله من هذه الكلمة- الذي يراه البحث أنه ليس سهوًا وليس غفلة؛ لأني لاحظت بالرجوع إلى كتاب [الجامع] للفارسي وتحديدا في أسانيد السعيدي، يعني قراءة الفارسي على شيخه السعيدي وجدته تقريبًا في –نسيت ما سجلته هنا- المهم وجدته تقريبًا في ثلاث روايات لا يكمل سند السعيدي، أعتقد من ضمنها رواية ورش أو كذا، المهم.

يعني يقول الفارسي يقول: وقرأت على السعيدي رواية فلان وطريقة فلان قرأت بها على السعيدي، وعلى الحمامي، فيكمل إسناد الحمامي ولا يأتي بإسناد السعيدي.

يعني هذه لاحظتها في (جامع الفارسي) في ثلاثة مواضع إذا لم تخني الذاكرة، إما ثلاثة إما أربعة، لكنها قطعًا في ثلاثة طرق أو ثلاث روايات.

هل الذي فعله ابن الفحام هو عبارة عن منهجية اتبع فيها الشيخ شيخه الفارسي؟ لكن الفارسي في هذا الطريق أكمل السند، لكن لم يكمله عن النخاس وإنما أكمله عن الجوهري كما قلنا.

كنت كتبت تعليقًا، قلت طريق السعيدي يلاحظ: أن المؤلف أخذها من قراءة ابن الفحام على الفارسي، ومن [الجامع] للفارسي من قراءته على السعيدي على النخاس.

النقطة الأولى: لم يصرح ابن الجزري بأنها من [المفردة] ليعقوب، فاعتبارها من المفردة أعتبره خطئًا منهجيًا وتقوُّل على ابن الجزري؛ لأن ابن الجزري لم يسند إلى المفردة.

ثانيًا في المفردة: وهذا من باب المجادلة، من باب الجدال في المفردة: ابن

الفحام على الفارسي على السعيدي ثم توقف عن إكمال السند، ولم يذكر شيخ السعيدي.

هذا في [مفردة يعقوب] لابن الفحام، يعني قال: إنه قرأ على الفارسي، والفارسي قرأ على السعيدي ثم توقف عند هذا لم يذكر لنا تكملة السند، لا على النخاس ولا على الجوهري.

ثالثًا: [الجامع] للفارسي فيه قراءة الفارسية على السعيدي لكن على: علي بن عثمان الجوهري، وهذا الطريق الذي هو قراءة الفارسي على السعيدي على الجوهري، سيأتي بعد قليل، لكن ليس من الكتابين، وسنعرف، يعني لم يُسنده ابن الجزري لا إلى المفردة ولا إلى الجامع.

الطالب: ربما يكون طريق أداء.

الشيخ: هو لا شك كل الطرق التي في النشر أدائية، الطرق التي اختارها ابن الجزري في النشر أنا أزعم أنها أدائية، سهى، أو غفل، المهم نحن نأخذها على أنها أدائية له؛ لأنه هو نص بها على ذلك، ولا ندعي عصمته حتى لا يُزايد أحد علينا.

المهم **النقطة الرابعة** -وهذه تحتاج إلى وقفة-: قال محقق [غاية النهاية] وهو الأستاذ: عمرو أبو عبد الله، المهم الذي حقق [الغاية] وحقق [الكامل]، [الكامل] مطبوع في طبعة ثانية هناك مجلدين نفس الشيخ هذا- أنا لا أعرفه والله مع احترامي له-، بخلاف جمال الشايب، وبخلاف طبعة الكرسي يوسف عبد اللطيف جميل، طبعه في مجلدين.

ويظهر والله أعلم وأنا أُكن له كل تقدير وكل احترام، وليس من باب الدعاية لعمله، أو من باب الانتقاد لعمله، لكن يظهر أن الرجل له خلفية قوية في علم الرجال؛ لأنه في جانب القراءات في كتاب ليست بذاك، أما خدمته للأسانيد وعلم

الأسانيد، والتراجم، والمتابعات، وشواهد فهذه ميزة في الكتاب.

طبعًا مع ما يتخلل الكتاب المطبوع من بعض التصحيفات، وهذا ليس عيبًا فيه وإنما هو شيء لا يسلم منه أحد.

المهم، هذا الشيخ حفظه الله يقول في [غاية النهاية] يقول: "ذكر الفارسي في جامعه قراءة السعيدي على النخاس".

طبعًا ما وجدنا –أنا رجعت لكتب التراجم- وسبب التعليق نقل التعليق من هذا الكتاب أو من هذا المحقق السبب هو: أني لم أجد في كتب التراجم قراءة السعيدي على النخاس، يعني كتب القراءات التي عندنا ما فيها هذا الشيء.

يعني ليس فيها إلا هنا في ابن الجزري، يعني هنا ابن الجزري يقول: "إن السعيدي قرأ على النخاس"، كتب التراجم –والله أعلم- ربما لا تذكر ذلك، فالشيخ يقول –الشيخ الذي هو محقق كتاب [الغاية] عمرو عبد الله-: "فذكر الفارسي في جامعه قراءة السعيدي على النخاس".

يعني أن الفارسي قرأ على السعيدي، والسعيدي قرأ على النخاس.

حقيقة كشفت أن [الجامع] في قسم الأسانيد، كل قسم الأسانيد لم أجد هذه المعلومة، يعني لم أجد أي سندٍ عند الفارسي (نصر بن عبد العزيز الفارسي) في كتابه [الجامع] لم أجد أي نص أو أي إسناد أو أي طريق من قراءة السعيدي على النخاس.

فلا أدري يعني هذه سجلوها لعلها تجدونها وتفيدوننا فيها، وكذلك أيضًا لم أجدها في النسخة التي حققها الدكتور خالد أبو الجود.

وكما قلت: الفحام لم يُكمل السند، وهذا صنيع سبقه إليه شيخه نصر بن عبد العزيز الفارسي أيضًا.

أنا سجلت هنا، فهو الفارسي لم يكمل سند السعيدي في رواية ورش، يعني الفارسي لم يكمل إسناد السعيدي في رواية ورش، وفي طريق الحلواني عن قالون، وفي طريق النقاش عن ابن ذكوان.

يعني هذه الطرق الثلاثة، الفارسي يقول: "قرأت بها على السعيدي"، ثم يكتفي بذلك ولا يكمل بقية السند.

والعجب أن الكثير من الطرق التي يرويها السعيدي التي قرأ بها الشيرازي (أبو نصر) صاحب الجامع الفارسي هذا، التي قرأ بها على السعيدي غالبًا أيضًا قرأ بها على الحمامي.

فيقول: "قرأت على السعيدي وعلى الحمامي"، في نفس الطريق، مثل هذا طريق ورش مثلًا قرأ به على الحمامي والسعيدي، لكن يُكمل إسناد الحمامي ويتوقف عن إسناد السعيدي.

النقطة الأخيرة أيضًا: نوقشت قبل سنتين ربما في الجامعة الإسلامية رسالة أو مخطوط بعنوان: [التبصرة في القراءات الثمان] للسعيدي.

المحقق قال أنها للسعيدي، والله أعلم الشيوخ شيوخ السعيدي لكن الأدلة العلمية على أن هذا الكتاب هو التبصرة للسعيدي، بالنسبة لي -النفس فيها شيء-
.

لكن مع ذلك هذا الطريق ليس فيها في قراءة يعقوب ليس فيها قراءة السعيدي على النخاس.

الطالب: محذوف الجزء الأول من الأسانيد.

الشيخ: لا هو فيه نقص، الكتاب فيه نقص، لكن الحمد لله إن إسناد يعقوب موجود، فلهذا قلت إنه هذا الإسناد ليس في كتاب [التبصرة]، هو نسخة فريدة -

جزى الله قِسمَكم أنه حقق الكتاب-.

أنا يهمني تحقيق الكتاب علميًا، يعني الكتاب لا شك أنه قديم، وأنه علمي، وهذا في حد ذاته شيء ممتاز وجميل ويُشجع عليه، لكن تبقى نسبة الكتاب إلى الشخص هذه طبعًا ليست خطيرة.

لكن أيضًا الكتاب هو مثل الابن للأب، المؤلف بالنسبة للكتاب هو أبوه، فلا يجوز لنا أن ننسب ابنًا إلى غير أبيه، فالكتاب هو ابن، فعندما تقول هذا الكتاب لفلان، فكأنك قلت فلان ولد فلان، فالمؤلفون هم آباء الكتب، فكما لا يجوز أن ننسب ابنًا أو شخصًا إلى أبيه إلا بالأدلة الواضحة القوية، كذلك فنسبة الابن للأب في الظن لا تسلم، فكذلك الكتب.

الطالب: ما الأقرب؟

الشيخ: لا أدري؛ لأنه حقيقة صعب...، الكتاب حُقق عندكم في الجامعة الإسلامية، فبوسعكم أن ترجعوا إليه أو تعيدوا النظر فيه.

الطالب: بالنسبة للفارسي لما ذكر إسناده للسعيدي.

الشيخ: وسكت، لا لا الفارسي في هذا الطريق الجامع الفارسي في يعقوب؟ لا في يعقوب قال إنه من قراءة السعيدي على الجوهري، لكن هو في رواية ورش وطريق الحلواني عن قالون، وطريق النقاش عن ابن ذكوان لم يكمل السند.

هنا في يعقوب أكمل السند، لكنه بما يخالف ما ذكره ابن الجزري.

ابن الجزري يقول السعيدي قرأ على النخاس.

الفارسي يقول: السعيدي قرأ على الجوهري، ابن الفحام سكت قال لك قرأ على الفارسي، والفارسي قرأ على السعيدي، وما كمل، واضح؟.

ابن الفحام في المفردة، وهذا يدل على أن هذا الطريق طريق أدائي لابن الجزري، أنا أعتبره طريق أدائي لابن الجزري من الفحام، والله أعلم، وضحت؟

بعد الجوهري السند يمشي جيدا، الجوهري بدل النخاس، ثم سيأتي في [الجامع] ينقل إسناده عن الحمام وهو الذي موجود هنا الحمامي على النخاس، يعني النخاس موجود عند الفارسي لكن ليس من طريق السعيدي، وإنما من طريق الحمامي وضحت؟.

((وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي الطَّيِّبِ عَنِ التَّمَّارِ) مِنْ طَرِيقَيْنِ مِنْ غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ الْهَمَذَانِيِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْحَدَّادِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَطَّارِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيِّ وَأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الزَّاهِدِ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ أَبُولَةَ.

وَقَرَآ بِهَا عَلَى أَبِي الطَّيِّبِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يُوسُفَ الْبَغْدَادِيِّ، فَهَذِهِ طَرِيقَانِ لَهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مِقْسَمٍ عَنِ التَّمَّارِ مِنْ غَايَةِ أَبِي بَكْرِ بْنِ مِهْرَانَ، وَمِنَ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ النَّوْجَابَاذِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الزِّنْبِيلِيِّ، وَقَرَآ بِهَا عَلَى أَبِي نَصْرٍ مَنْصُورِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْعِرَاقِيِّ.

وَقَرَآ بِهَا أَعْنِي الْعِرَاقِيَّ وَابْنَ مِهْرَانَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ مِقْسَمٍ الْعَطَّارِ الْبَغْدَادِيِّ وَغَيْرِهِ، فَهَذِهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ لِابْنِ مِقْسَمٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْجَوْهَرِيِّ عَنِ التَّمَّارِ قَرَأَ بِهَا الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ طَاهِرِ بْنِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ غَلْبُونَ، وَمِنَ التَّذْكِرَةِ لِابْنِ غَلْبُونَ الْمَذْكُورِ وقَرَأَهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبَصْرِيِّ.

وَقَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ أَيْضًا عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ الْحَسَنِ الْخُرَاسَانِيِّ).

طبعًا هنا كلام طويـل في الحاشية خلاصته:

أن هنا ابن الجزري لم يقل أن قراءة الداني أنها من كتاب [المفردة] ليعقوب، الدَّاني ألَّف المفردة ألف مفردة في قراءة يعقوب، وابن الجزري لم يأخذ منها، وهذا الكلام قلناه قديمًا قبل عشرين سنة، وبعض الزملاء كان يناقش.

فليست المفردة ليعقوب التي ألّفها الدَّاني ليست من أصول النشر، كما قلنا دائمًا، وكما قلنا جامع البيان كذلك.

فالمهم، هذه الطرق التي ذكرها الشيخ الآن كلها؛ هو أخذ إسنادان عن الدَّاني، قرأ بها الحافظ بن عمرو الداني على الحسن طالب بن غلبون، والثاني يقول: وقرأ بها الدّاني على أبي الفتح فارس، هذان الطريقان ليسا في المفردة.

نقول يستحسن أن نقرأ هذا للذي ليس عنده الكتاب ربما يستفيد منه، أو ينتقده.

هذان طريقان للداني رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهما:

الأول: الداني عن ابن غلبون عن البصري، وهو ابن خشنان المالكي عن البغدادي وهو ابن خليع عن ابن حفشان.. إلى نهاية السند الذي سيذكره المؤلف.

الثاني: الدَّاني عن أبي الفتح عن الخُرساني –أبو الفتح الذي هو فارس، الخرساني الذي هو أبو الحسن عبد الباقي– عن البغدادي عن ابن حبشان.

فهذان الطريقان عليهما هذه الملحوظات التي سأذكرها:

الأول: ليسا –أي هذان الطريقان– ليسا في مفردة يعقوب للداني، بل إن المفردة

ليس فيها عن رويس إلا رواية واحدة، لاحظ هنا الشيخ ذكر روايتين طريقين، الموجود في مفردة يعقوب عن رويس هو رواية واحدة، وهي:

"قال الداني قرأت بها القرآن كله على شيخنا أبي الفتح –الذي هو أبو الفتح فارس– وقال لي: قرأت بها على أبي أحمد عبد الله بن الحسين المقرئ الذي هو السامري، وسمعتها منه، –يعني أخذها منه بالسندين، بالإجازة وبالرواية، يعني بالتلاوة وبالإجازة–.

وقال لي: قرأت –يعني السامري يقول– قرأت بها على أبي بكر محمد بن هارون بن نافع التمار سمعتها منه، وقال لي، التمار يقول: "قرأت بها على أبي عبد الله محمد بن المتوكل الملقب برويس، وقرأ رويس على يعقوب".

إذًا هذا السند هو الموجود في المفردة عن رويس، الداني على أبي الفتح فارس، الفارس على السامري، السامري على التمار، التمار على رويس.

نلاحظ هنا في هذين السندين، أبو عمرو الداني على طاهر بن غلبون، إذًا من وقت أن رأينا الشيخ الداني هو طاهر بن غلبون عرفنا أن هذا الطريق ليس في المفردة.

الثاني فارس؟ فارس موجود في المفردة، الشيخ يقول: "قرأت بها على أبي الفتح فارس"، لكن فارس لم يقرأ على السامري، وإنما هنا في (النشر) فارس قرأ على أبي الحسن عبد الباقي بن الحسن.

إذًا هذان الطريقان اللذان ذكرهما الشيخ ابن الجزري، وقال: "قرأ بهما الحافظ"، إذًا هما طريقان أدائيان لابن الجزري وصلا إليه عن الداني عن رويس، والداني لم يُسجلهما في كتابه [المفردة].

النقطة الثانية: قول المؤلف هنا أي: ابن الجزري، ومن التذكرة؛ لأنه قال: "قرأ

بها الحافظ أبو عمرو الداني على أبي الحسن طاهر بن غلبون، ومن التذكرة لابن غلبون أيضًا.

قول المؤلف: "ومن التذكرة أي هذه العبارة قرأها ابن غلبون على أبي الحسن علي يخالف ما في التذكرة".

يخالف ما في التذكرة التي وصلتنا، والتي حققها الدكتور/ أيمن سويد –حفظه الله–، وحققها أيضًا الدكتور/ إبراهيم بحيري قبل ذلك أو عبد الفتاح؟ لأن هما اثنان أخوان؛ وأحدهما أستاذ دكتور في التفسير، وأحدهما أستاذ دكتور في اللغة، والمشكلة نسيت الذي في التفسير درسني في السنة المنهجية، في الجامعة الإسلامية فأعتقد إنه الذي حقق (التذكرة) هو الشيخ/ عبد الفتاح بحيري، والشيخ/ إبراهيم هو أستاذ التفسير الذي درسنا.

عبد الفتاح أعتقد أنه كان في مكة أو في كلية اللغة في الجامعة، لكن الشيخ/ إبراهيم كان أستاذ الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية، فشرفني الله ودرست عليه التفسير.

التذكرة تحقيق الدكتور بحيري ربما خرجت قبل أن يُخرِج الدكتور أيمن كتاب [التذكرة] قبله بقليل، إن لم تخني الذاكرة.

المهم قول المؤلف ابن الجزري: "ومن التذكرة قرأها ابن غلبون على أبي الحسن علي".

يعني هذه العبارة، والشيخ يقول: "ومن التذكرة لابن غلبون قرأها على أبي الحسن علي بن محمد"، هذه العبارة تخالف ما في التذكرة ففيها قال ابن غلبون حدثني بها.

طبعًا هذا الكلام التعليق ذكرته قبل أكثر من ٢١ سنة، فمن يستمع إليه ينتبه إذا

كانت جدت معلومات جديدة، أو كان فيه خطأ أو سهو، فيُصحح لنا.

ويمكن أن يقال: إن ذلك لا يعتبر قدحًا، لكنه لا يجعلها قراءة بل رواية أو إجازة؛ لأن الشيخ يقول قرأها.

إذا لم يعتبر ذلك قدحًا فماذا يُقال عن رواية ابن خليع عن ابن حبشان فقد صرح المؤلف بأنها أخذ للحروف، كما سيأتي.

أي أن ابن خليع أخذ الحروف عن ابن حبشان، وعليه فهذا الطريق طريق الداني عن ابن غلبون إجازة، وطريقه الثانية عن أبي الفتح أدائية للمؤلف، والله أعلم.

النقطة الثالثة: أن المؤلف هنا لم يصرح في طريقي الداني أنها من مفردته ليعقوب، فإقحامها هنا والتنصيص على أنَّ لها طريق في النشر في رواية رويس كما ذكر بعض المشايخ، حينما قال: ليس في التذكرة ولا في مفردة يعقوب للداني من طريق الطيبة سوى طريق الجوهري عن التمار، فأرى أن هذا الكلام ليس صوابًا من حيث المنهجية.

النقطة الرابعة –وهذه مهمة–: أن المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ترك إسناد المفردة وهو عالم، ومسلسل بالقراءة والسماع، أي قراءة الداني على أبي الفتح على السامري على التمار، الشيخ لم يذكر هذا السند الموجود في [التذكرة].

وهو عالم ومسلسل بالقراءة وبالسماع من شيخ الداني إلى رويس، واختار سند التذكرة وهو نازل عنه بدرجة، إضافة إلى أنه ليس قراءة كما تقدم.

لو أخذنا هذا الكلام على ظاهره، كلام ابن الجزري على ظاهره، تكون هذه قدحًا في الطريق؛ لأنها ليست أداءً، لكن بما أن الشيخ ابن الجزري قال بأنها أداءً، وأنه سيذكر الطرق الأدائية فنعتبرها أداءً ولكن بسند التذكرة وبسند عن الداني ليس

هو السند المذكور في الغاية، والله أعلم.

طبعًا هنا يوجد ملحظ أخذه... لكن لضيق الوقت لم أسجله، وذكره محقق كتاب [الكامل] يعني هنا كأن الشيخ يقول يعترض على الداني، وفاته محقق الكامل عمر عبد الله أو عمرو عبد الله.

وقد فاته أن الشيخ ابن الجزري لم يُسند إلى المفردة أساسًا، يعني لم يُسند إلى مفردة الداني، فهذا الطريق ابن الجزري يعني هو ذكر ملحظًا، وسبحان الله أنا سجلت على أني سأعود إليه ونسيت، وإن شاء الله الحصة القادمة أكمل المعلومة فيه.

(وَقَرَآ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْبَغْدَادِيِّ، وَمِنَ الْكَامِلِ لِلْهُذَلِيِّ قَرَأَهَا عَلَى أَبِي نَصْرٍ الْقُهُنْدَزِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الْخَبَّازِيِّ.

وَقَرَأَ بِهَا الْخَبَّازِيُّ وَالْبَغْدَادِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ حُبْشَانَ الْجَوْهَرِيِّ، فَهَذِهِ أَرْبَعُ طُرُقٍ لِلْجَوْهَرِيِّ).

يعني لو أخذنا السعيدي، إسناد السعيدي الذي لم يُكمله ابن الفحام، ووضعناه هنا على علي بن عثمان يكون السند كامل، لكن ابن الجزري ما صرَّح به.

يعني السند الذي في الجامع للفارسي هو السعيدي على علي بن عثمان، لكن الشيخ هنا لما جاء عند طريق علي بن عثمان لم يذكر الجامع للفارسي، ولما كان يتكلم عن طريق النخاس جاء بالجامع وهو ليس عنده، فهذا معناه أن هذه طرق أدائية لابن الجزري.

لأنه لا يمكن أن يغفل هذه الغفلة في هذه المواضع الكثيرة جدًا، وإلا لانتفت عنه صفة الحفظ.

(وَقَرَأَ بِهَا الْجَوْهَرِيُّ وَابْنُ مِقْسَمٍ وَأَبُو الطَّيِّبِ وَالنَّخَّاسُ، الْأَرْبَعَةُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ هَارُونَ بْنِ نَافِعِ بْنِ قُرَيْشِ بْنِ سَلَامَةَ التَّمَّارِ الْبَغْدَادِيِّ، وَقَرَأَ التَّمَّارُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُتَوَكِّلِ اللُّؤْلُؤِيِّ الْبَصْرِيِّ الْمَعْرُوفِ بِرُوَيْسٍ.

(تَتِمَّةٌ) إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ طَرِيقًا لِرُوَيْسٍ.

(رِوَايَةُ رَوْحٍ) طَرِيقُ ابْنِ وَهْبٍ مِنْ طَرِيقِ الْمُعَدَّلِ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ، طَرِيقُ ابْنِ خُشَامٍ وَهِيَ الْأُولَى عَنِ الْمُعَدَّلِ مِنْ عَشْرِ طُرُقٍ مِنَ التِّذْكَارِ لِابْنِ شَيْطَا، وَمِنْ مُفْرَدَةِ ابْنِ الْفَحَّامِ).

الآن قال لنا من مفردة ابن الفحام.

(وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْفَارِسِيِّ، وَمِنَ الْجَامِعِ لِلْفَارِسِيِّ الْمَذْكُورِ، وَمِنَ الْجَامِعِ لِابْنِ فَارِسٍ الْخَيَّاطِ، وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ أَيْضًا عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ غَالِبٍ الْخَيَّاطِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَالِكِيِّ، ومن الروضة لأبي علي الْمَذْكُورِ المالكي المذكور، وَمِنَ الْكَامِلِ قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى الْمَالِكِيِّ الْمَذْكُورِ.

وَقَرَأَ بِهَا الْمَالِكِيُّ وَالْفَارِسِيُّ وَابْنُ فَارِسٍ الْخَيَّاطُ وَابْنُ شَيْطَا عَلَى أَبِي أَحْمَدَ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ طَيْفُورٍ الْبَصْرِيِّ وَأَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ محمد بن يَحْيَى الْفَحَّامِ.

وَمِنْ غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعِزِّ، وَمِنَ الْإِرْشَادِ وَالْكِفَايَةِ لِأَبِي الْعِزِّ الْقَلَانِسِيِّ الْمَذْكُورِ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْوَاسِطِيِّ، وَمِنَ الْكَامِلِ لِلْهُذَلِيِّ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي نَصْرٍ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سابُورَ الْبَغْدَادِيِّ.

وَقَرَأَ بِهَا هُوَ-أي عبد الملك البغدادي- وَالْوَاسِطِيُّ عَلَى الْقَاضِي أَبِي الْحُسَيْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الشِّينِيزِيِّ. زَادَ ابْنُ سابُورَ فَقَرَأَ عَلَى عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ

أَبِي الْحَسَنِ الْمَذْكُورِ، وَمِنْ غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ أَيْضًا قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْعِزِّ أَيْضًا.

وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ نِزَارِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى التِّكْرِيتِيِّ بِالْجَامِدَةِ، وَمِنَ الْمُسْتَنِيرِ لِابْنِ سَوَّارٍ، وَمِنْ تَلْخِيصِ أَبِي مَعْشَرٍ الطَّبَرِيِّ، وَقَرَآ بِهَا عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ الْمُسَافِرِ بْنِ الطَّيِّبِ بْنِ عَبَّادٍ الْبَصْرِيِّ.

وَمِنْ كِتَابَيْ أَبَيْ مَنْصُورِ بْنِ خَيْرُونَ، قَرَأَ بِهَا عَلَى عَمِّهِ أَبِي الْفَضْلِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ خَيْرُونَ، وَمِنَ الْمِصْبَاحِ وَكِتَابَي ابْنِ خَيْرُونَ قَرَأَ بِهَا أَبُو الْكَرَمِ وَأَبُو مَنْصُورِ بْنُ خَيْرُونَ أَيْضًا عَلَى عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَتَّابٍ.

وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ عَتَّابٍ وَأَبُو الْفَضْلِ بْنُ خَيْرُونَ أَيْضًا عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ الْمُسَافِرِ بْنِ الطَّيِّبِ الْبَصْرِيِّ الْمَذْكُورِ.

وَمِنَ الْمِصْبَاحِ أَيْضًا قَرَأَ بِهَا أَبُو الْكَرَمِ عَلَى أَبِي الْمَعَالِي ثَابِتِ بْنِ بُنْدَارٍ وَأَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ وَأَبِي الْخَطَّابِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هَارُونَ، وَقَرَأَ الثَّلَاثَةُ عَلَى الْمُسَافِرِ بْنِ الطَّيِّبِ.

وَمِنَ الْمُبْهِجِ وَالْمِصْبَاحِ قَرَأَ بِهَا السِّبْطُ وَأَبُو الْكَرَمِ عَلَى عِزِّ الشَّرَفِ الْعَبَّاسِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ الْكَارَزِينِيِّ.

وَمِنَ الْكَامِلِ قَرَأَ أيضا بِهَا الْهُذَلِيُّ أَيْضًا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْجُورَدَكِيِّ، وَمِنْهُ أَيْضًا قَرَأَ بِهَا أَيْضًا عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ شَبِيبٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْفَضْلِ الْخُزَاعِيِّ، وَمِنْهُ أَيْضًا قَرَأَهَا عَلَى أَبِي نَصْرٍ الْهَرَوِيِّ.

وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الْخَبَّازِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ طَاهِرِ بْنِ غَلْبُونَ، وَمِنَ التَّذْكِرَةِ لِابْنِ غَلْبُونَ أيضًا).

وقرأ بها الداني لم يصرح بالمفردة.

(وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ غَلْبُونَ وَالْخَبَّازِيُّ وَالْخُزَاعِيُّ وَالْجُورَدَكِيُّ وَالْكَارَزِينِيُّ وَالْمُسَافِرُ وَالتِّكْرِيتِيُّ وَالشِّينِيزِيُّ وَالْحَسَنُ بن الْفَحَّامُ وَعَبْدُ السَّلَامِ، عَشَرَتُهُمْ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ خُشْنَان الْمَالِكِيِّ).

طبعًا قلنا هو ينطق باللهجة الفارسية "خشنان".

(فَهَذِهِ سَبْعٌ وَثَلَاثُونَ طَرِيقًا لِابْنِ خُشْنَانٍ.

طَرِيقُ ابْنِ أَشْتَهَ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ الْمُعَدَّلِ مِنَ الْمُسْتَنِيرِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الشَّرْمَقَانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الشَّرْمَقَانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْعَلَّافِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْبُرُوجِرْدِيِّ الْمُؤَدِّبِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَشْتَهَ الْأَصْبَهَانِيِّ.

طَرِيقُ هِبَةِ اللهِ وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنِ الْمُعَدَّلِ مِنْ طَرِيقَيْنِ: مِنَ الْغَايَةِ لِابْنِ مِهْرَانَ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ هِبَةِ اللهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْهَيْثَمِ الْبَغْدَادِيِّ، وَمِنَ الْمِصْبَاحِ قَرَأَ بِهَا الشَّهْرُزُورِيُّ عَلَى عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَتَّابٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْقَاضِي أَبِي الْعَلَاءِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سِيمَا بْنِ الْفَتْحِ الْحَنْبَلِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى هِبَةِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ.

وَقَرَأَ بِهَا هِبَةُ اللهِ وَابْنُ أَشْتَهْ وَابْنُ خُشْنَان، ثَلَاثَتُهُمْ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ الْحَجَّاجِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ الزِّبْرِقَانِ بْنِ صَخْرٍ التَّيْمِيِّ الْمُعَدَّلِ، فَهَذِهِ أَرْبَعُونَ طَرِيقًا لِلْمُعَدَّلِ.

وَقَدْ وَقَعَ فِي أَخْبَارِ ابْنِ الْعَلَّافِ أَنَّ ابْنَ أَشْتَهْ، قَرَأَ عَلَى أَحْمَدَ بْنِ حَرْبٍ الْمُعَدَّلِ، وَالصَّوَابُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْمُعَدَّلُ كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَشْتَهَ فِي كِتَابِهِ.

وَأَيْضًا فَإِنَّ ابْنَ حَرْبٍ قَدِيمُ الْوَفَاةِ لَمْ يُدْرِكْهُ ابْنُ أَشْتَهْ، وَلَوْ أَدْرَكَهُ لَذَكَرَهُ فِي جُمْلَةِ شُيُوخِهِ مِنْ كِتَابِهِ).

لا يشترط قد يكون ذكره أو نسيه، كدليل يعني ما هو يعني تكذيب للشيخ ابن الجزري، لا لو أدركه لذكره ما يشترط عدم ذكره، فكثير من الناس أدرك شيوخ، وقرأ عليهم ولم يذكرهم، والله أعلم أو ذكره أو نسي أن يذكره، وهذا كثير في كتب التراجم.

(وَقَرَأَ هِبَةُ اللهِ أَيْضًا عَلَى أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى الْوَكِيلِ صَاحِبِ رَوْح سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَمِنْ هَذِهِ الطريق ساد الْإِسْنَادَ ابْنُ مِهْرَانَ فِي الْغَايَةِ، وَأَبُو الْكَرَمِ فِي الْمِصْبَاحِ وَلَهُ عَنْهُمَا انْفِرَادَاتٌ نذكرها إِنْ شَاءَ اللهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمْزَةَ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ مِنْ كِتَابِ الْكَامِلِ).

أيضًا هذا فيه نظر سنتكلم فيه بعد قليل.

(وَمِنْ طَرِيقِ حَمْزَةَ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ مِنْ كِتَابِ الْكَامِلِ لِأَبِي الْقَاسِمِ الْهُذَلِيِّ قرأها عَلَى أَبِي نَصْرٍ مَنْصُورِ بْنِ أَحْمَدَ الْهَرَوِيِّ الْقُهُنْدَزِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَبَّازِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمُؤَدِّبِ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ إِلْيَاسَ بْنِ عَلِيٍّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى عمه حَمْزَةَ بْنِ عَلِيٍّ الْبَصْرِيِّ.

(وقرأ حمزة) الذي هو حمزة بن علي البصري (الْمُعَدَّلُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ وَهْبِ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ بْنِ هِلَالِ بْنِ تَمِيمٍ الثَّقَفِيِّ الْبَغْدَادِيِّ، فَهَذِهِ إِحْدَى وَأَرْبَعُونَ طَرِيقًا لِابْنِ وَهْبٍ).

طبعًا نحن نلاحظ هنا كما قلنا، قلنا زمان إن كثيرا من المعلومات التي يأخذها الإمام ابن الجزري من [الكامل] للهذلي يتصرف فيها الإمام ابن الجزري، بل أحيانًا يُغير.

كذلك هنا، هذا الإسناد الشيخ يقول: إسناد الكامل الذي هو حمزة بن علي،

يقول: إن حمزة بن علي قرأ على محمد بن وهب بن يحيى.

وهو أخذ هذا الطريق من كتاب [الكامل] لكن الموجود في الكامل ليس كذلك، الموجود في الكامل: قراءة حمزة بن علي على رجل اسمه إسماعيل، وإسماعيل قرأ على روح.

كيف الإمام ابن الجزري غيّر هذا الإسناد؟ هو غيره تبعًا للإمام أبي العلاء الهمذاني؛ لأن الإمام أبي العلاء الهمذاني قال: إن هذا الرجل الذي هو إسماعيل لا يُعرف في الرواة، والصواب أن حمزة بن علي إنما قرأ على محمد بن وهب.

إذًا مَن أول مَن غيَّر إسناد الهذلي؟ هو أبو العلاء، فهل هذا من التصحيحات التي تكفّل بها أبو العلاء الهمذاني في تصحيحات واستدراكاته وحواشيه على كتاب [الكامل] للهذلي؟ احتمال، وتبعه ابن الجزري على هذا.

وإلا فالطريق في الكامل: هو حمزة بن علي يقول: "قرأت على إسماعيل، وإسماعيل على روح".

يعني حمزة بن علي عن محمد بن وهب ليست موجودة في الكامل، الموجود في الكامل حمزة بن علي على إسماعيل وإسماعيل قرأ على روح، إذًا هذا من تصحيحات الإمام ابن الجزري تبعًا للإمام أبي العلاء في تصحيف أسانيد الإمام الهذلي -رحمة الله عليهم جميعًا-.

ومع ذلك الإمام الهذلي، الإمام أبو العلاء لم يذكر مستنده في هذا، فقط إنما قال: الصواب أن إسماعيل هذا لا يُعرف في الرواة، والصواب أنَّ حمزة من علي، كما نقل الشيخ ابن الجزري عنه أنَّ حمزة بن علي قرأ على محمد بن وهب.

فإذًا إسناد النشر هنا هو من تصحيحات الإمام أبي العلاء، وتبعه الإمام المؤلف -رحمة الله عليهما جميعًا- وإلا فالذي في الكامل هو: قراءة حمزة بن علي

على إسماعيل، والله أعلم.

(طَرِيقُ الزُّبَيْرِيِّ عَنْ رَوْحٍ مِنْ طَرِيقِ غُلَامِ ابْنِ شَنَبُوذَ مِنْ طَرِيقَيْنِ:

مِنْ غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ قَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْحَدَّادِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَطَّارِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْأَصْبَهَانِيِّ الْمَغَازِلِيِّ وَأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الزَّاهِدِ الْفَقِيهِ.

وَقَرَآ عَلَى أَبِي الطَّيِّبِ مُحَمَّد بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يُوسُفَ الْبَغْدَادِيِّ الْمَعْرُوفِ بِغُلَامِ ابْنِ شَنَبُوذَ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ حَبَشَانَ مِنَ الْكَامِلِ قَرَأَها الْهُذَلِيُّ). هكذا ضُبط بالفتح كرَمضان.

(قَرَأَ بِهَا الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي نَصْرٍ مَنْصُورِ بْنِ أَحْمَدَ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى الْأُسْتَاذِ أَبِي الْحُسَيْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ حُبْشَانَ الْجَوْهَرِيِّ.

وَقَرَأَ ابْنُ حبشَانَ وَغُلَامُ ابْنِ شَنَبُوذَ عَلَى الْفَقِيهِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الزُّبَيْرِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ الْمُنْذِرِ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ الْأَسَدِيِّ الزُّبَيْرِيِّ الْبَصْرِيِّ الشَّافِعِيِّ الضَّرِيرِ، فَهَذِهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ لِلزُّبَيْرِيِّ.

وَقَرَأَ الزُّبَيْرِيُّ وَابْنُ وَهْبٍ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ رَوْحِ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ عَبْدَةَ بْنِ مُسْلِمٍ الْهُذَلِيِّ مَوْلَاهُمُ الْبَصْرِيِّ النَّحْوِيِّ.

(تتِمَّةُ أَرْبَعِةٍ وَأَرْبَعِينَ طَرِيقًا لِرَوْحٍ)، وَقَرَأَ رَوْحٌ وَرُوَيْسٌ عَلَى إِمَامِ الْبَصْرَةِ أَبِي مُحَمَّدٍ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيِّ مَوْلَاهُمُ الْبَصْرِيِّ، فَذَلِكَ خَمْسٌ وَثَمَانُونَ طَرِيقًا لِيَعْقُوبَ.

وَقَرَأَ يَعْقُوبُ عَلَى أَبِي الْمُنْذِرِ سَلَّامِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمُزَنِيِّ مَوْلَاهُمُ الطَّوِيلِ، وَعَلَى شِهَابِ بْنِ شُرنفة)، طبعًا بعضهم يصحف ويقول: (شَرِيفَةَ) هذه في كتب كثيرة.

تصحفت في سين إلى المتن.

حاشية (٣):

اتبع المؤلف قول الداني: أما الأهوازاي فقال هو ابن عبد المؤمن بن قرة بن خالد البصري، ثم قال المؤلف: وإن صح ما ذكره الأهوازي في نسبه يكونان واحدًا، ويكون ابن قرة نُسب إلى جده، وذهب الداني والهذلي والذهبي إلى أنهما شخصان.

ثم قال: (وَعَلَى أَبِي يَحْيَى مَهْدِيِّ بْنِ مَيْمُونٍ الْمِعْوَلِيِّ، وَعَلَى أَبِي الْأَشْهَبِ جَعْفَرِ بْنِ حَيَّانَ الْعطَارِدِيِّ، وَقِيلَ: إِنَّهُ قَرَأَ عَلَى أَبِي عَمْرٍو نَفْسِهِ). وبعضهم ينكر ذلك وبعضهم يثبته ولكن قال القصاع وما ذلك ببعيد؛ لأن أبا عمرو توفي وليعقوب سبع وثلاثون سنة، يعني هذا ما هو بعيد.

(وَقَرَأَ سَلَّامٌ عَلَى عَاصِمٍ الْكُوفِيِّ، وَعَلَى أَبِي عَمْرٍو، وَتَقَدَّمَ سَنَدُهُمَا، وَقَرَأَ سَلَّامٌ أَيْضًا عَلَى أَبِي الْمُجَشِّرِ عَاصِمِ بْنِ الْعَجَّاجِ الْجَحْدَرِيِّ الْبَصْرِيِّ، وَعَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ دِينَارٍ الْعَبْقَسِيِّ مَوْلَاهُمُ الْبَصَرِيِّ.

وَقَرَآ عَلَى الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَتَقَدَّمَ سَنَدُهُ، وَقَرَأَ الْجَحْدَرِيُّ أَيْضًا عَلَى سُلَيْمَانَ بْنِ قَتَّةَ التيمي مَوْلَاهُمُ الْبَصْرِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ.

(وَقَرَأَ شِهَابٌ) -أي ابن شرنفة-.

(عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ هَارُونَ بْنِ مُوسَى الْعَتَكِيِّ الْأَعْوَرِ النَّحْوِيِّ، وَعَلَى الْمُعَلَّا بْنِ عِيسَى، وَقَرَأَ هَارُونُ عَلَى عَاصِمٍ الْجَحْدَرِيِّ وَأَبِي عَمْرٍو بِسَنَدِهِمَا، وَقَرَأَ هَارُونُ أَيْضًا عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيِّ، وَهُوَ أَبُو جَدِّ يَعْقُوبَ.

وَقَرَأَ عَلَى يَحْيَى بْنِ يَعْمُرَ) الميم مضمومة (وَنَصْرِ بْنِ عَاصِمٍ بِسَنَدِهِمَا الْمُتَقَدِّمِ.

وَقَرَأَ الْمُعَلَّا عَلَى عَاصِمٍ الْجَحْدَرِيِّ بِسَنَدِهِ، وَقَرَأَ مَهْدِيٌّ عَلَى شُعَيْبِ بْنِ الحبحاب، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي الْعَالِيَةِ الرِّيَاحِيِّ، وَتَقَدَّمَ سَنَدُهُ.

وَقَرَأَ أَبُو الْأَشْهَبِ عَلَى أَبِي رَجَا عِمْرَانَ بْنِ مِلْحَانَ الْعُطَارِدِيِّ، وَقَرَأَ أَبُو رَجَا عَلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَقَرَأَ أَبُو مُوسَى عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وَهَذَا سَنَدٌ فِي غَايَةٍ مِنَ الصِّحَّةِ وَالْعُلُوِّ.

(وَتُوُفِّيَ) يَعْقُوبُ سَنَةَ خَمْسٍ وَمِائَتَيْنِ وَلَهُ ثَمَانٌ وَثَمَانُونَ سَنَةً).

نفس السن التي تُوفي فيها أبوه وجده، يعني هو وأبوه وجده وجد أبوه، يعني أربع طبقات يعقوب وأبوه وجد يعقوب وجد أبي يعقوب، أربع طبقات –سبحان الله– يعني كلهم كل واحد يتوفاه الله وعمره ٨٨ سنة.

(وَكَانَ إِمَامًا كَبِيرًا ثِقَةً عَالِمًا صَالِحًا دَيِّنًا انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِيَاسَةُ الْقِرَاءَةِ بَعْدَ أَبِي عَمْرٍو، وكَانَ إِمَامَ جَامِعِ الْبَصْرَةِ سِنِينَ)، هو طبعًا كان من أئمة اللغة.

(قَالَ أَبُو حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيُّ: هُوَ أَعْلَمُ مَنْ رَأَيْتُ بِالْحُرُوفِ وَالِاخْتِلَافِ فِي القرآن وَعِلَلِهِ وَمَذَاهِبِهِ وَمَذَاهِبِ النَّحْوِ وَأَرْوَى النَّاسِ لِحُرُوفِ الْقُرْآنِ وَحَدِيثِ الْفُقَهَاءِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ: وَائتَمَّ بِيَعْقُوبَ فِي اخْتِيَارِهِ عَامَّةَ الْبَصْرِيِّينَ بَعْدَ أَبِي عَمْرٍو فَهُمْ، أَوْ أَكْثَرُهُمْ عَلَى مَذْهَبِهِ: قَالَ: وَقد سَمِعْتُ طَاهِرَ بْنَ غَلْبُونَ –أي الداني– يَقُولُ: وَقد سَمِعْتُ طَاهِرَ بْنَ غَلْبُونَ إِمَامُ الْجَامِعِ بِالْبَصْرَةِ لَا يَقْرَأُ إِلَّا بِقِرَاءَةِ يَعْقُوبَ.

قراءة يعقوب طبعًا هو كله كلام الله جميل، لكن قراءة يعقوب فيها أشياء جميلة من حيث النحو ومن حيث التوجيه، وإلا كله قدسيته واحدة، ما صح أنه

قراءة متواترة قدسيته واحدة....

(ثُمَّ رَوَى الدَّانِيُّ عَنْ شَيْخِهِ الْخَاقَانِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْأَصْبَهَانِيِّ أَنَّهُ قَالَ: وَعَلَى قِرَاءَةِ يَعْقُوبَ إِلَى هَذَا الْوَقْتِ أَئِمَّةُ الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ بِالْبَصْرَةِ، وَكَذَلِكَ أَدْرَكْنَاهُمْ.

وَتُوُفِّيَ رُوَيْسٌ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ إِمَامًا فِي الْقِرَاءَةِ قَيِّمًا بِهَا مَاهِرًا ضَابِطًا مَشْهُورًا حَاذِقًا قَالَ الدَّانِيُّ: هُوَ مِنْ أَحْذَقِ أَصْحَابِ يَعْقُوبَ).....

(وَتُوُفِّيَ رَوْحٌ سَنَةَ أَرْبَعٍ، أَوْ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ مُقْرِئًا جَلِيلًا ثِقَةً ضَابِطًا مَشْهُورًا مِنْ أَجَلِّ أَصْحَابِ يَعْقُوبَ وَأَوْثَقِهِمْ رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ).

في كتاب [بدء الخلق] وباب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، هنا روى البخاري عنه في صحيح البخاري كتاب بدء الخلق.

(وَتُوُفِّيَ التَّمَّارُ بُعَيْدَ سَنَةِ ثَلَاثِمِائَةٍ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: بَعْدَ سَنَةِ عَشْرٍ، وَكَانَ مُقْرِئَ الْبَصْرَةِ وَشَيْخَهَا فِي الْقِرَاءَةِ مِنْ أَجَلِّ أَصْحَابِ رُوَيْسٍ وَأَضْبَطِهِمْ، قَرَأَ عَلَيْهِ سَبْعًا وَأَرْبَعِينَ خَتْمَةً).

ما شاء الله، ونحن الآن الواحد يقرأ ختمتين على الشيخ ويكسل.

(وَتُوُفِّيَ النَّخَّاسُ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ -وَقِيلَ- سَنَةَ سِتٍّ وَسِتِّينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَمَوْلِدُهُ سَنَةَ تِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ ثِقَةً مَشْهُورًا مَاهِرًا فِي الْقِرَاءَةِ قَيِّمًا بِهَا مُتَصَدِّرًا مِنْ أَجَلِّ أَصْحَابِ التَّمَّارِ، قَالَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ الْفُرَاتِ: مَا رَأَيْتُ فِي الشُّيُوخِ مِثْلَهُ.

وَتُوُفِّيَ أَبُو الطَّيِّبِ وَهُوَ غُلَامُ ابْنِ شَنَبُوذَ سَنَةَ بِضْعٍ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَكَانَ مُقْرِئًا مَشْهُورًا ضَابِطًا نَاقِلًا رَحَّالًا، حَدَّثَ عَنْهُ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ وغيره.

وَتُوُفِّيَ أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ مِقْسَمٍ، وَهُوَ وَلَدُ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ مِقْسَمٍ الَّذِي تَقَدَّمَ فِي رِوَايَةِ خَلَفٍ عَنْ حَمْزَةَ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَكَانَ قَيِّمًا بِالْقِرَاءَةِ).

يعني الابن راوٍ في رواية خلف عن حمزة، والأب راوٍ في قراءة يعقوب في رواية رويس.

(وَكَانَ قَيِّمًا بِالْقِرَاءَةِ ثِقَةً فِيهَا ذَا صَلَاحٍ وَنُسُكٍ رَوَى عَنْهُ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ وَغَيْرُهُ أَيْضًا.

وَتُوُفِّيَ الْجَوْهَرِيُّ وَهُوَ ابْنُ حُبْشَانَ أَيْضًا).

الجوهري هو نفسه ابن حبشان.

(فِي حُدُودِ الْأَرْبَعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، أَوْ بَعْدَهَا فِيمَا أَظُنُّ، وَكَانَ مُقْرِئًا مَعْرُوفًا بِالْإِتْقَانِ عَارِفًا بِحَرْفِ يَعْقُوبَ وَغَيْرِهِ.

وَتُوُفِّيَ ابْنُ وَهْبٍ فِي حُدُودِ سَنَةِ سَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ أَوْ بُعَيْدَهَا، وَكَانَ إِمَامًا ثِقَةً عَارِفًا ضَابِطًا سَمِعَ الْحُرُوفَ مِنْ يَعْقُوبَ، ثُمَّ قَرَأَ عَلَى رَوْحٍ وَلَازَمَهُ وَصَارَ أَجَلَّ أَصْحَابِهِ وَأَعْرَفَهُمْ بِرِوَايَتِهِ.

وَتُوُفِّيَ الْمُعَدَّلُ بُعَيْدَ الْعِشْرِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَكَانَ ثِقَةً ضَابِطًا إِمَامًا مَشْهُورًا، وَهُوَ أَكْبَرُ أَصْحَابِ ابْنِ وَهْبٍ وَأَشْهَرُهُمْ، قَالَ الدَّانِيُّ: انْفَرَدَ بِالْإِمَامَةِ فِي عَصْرِهِ بِبَلَدِهِ فَلَمْ يُنَازِعْهُ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ مِنْ أَقْرَانِهِ مَعَ ثِقَتِهِ وَضَبْطِهِ وَحُسْنِ مَعْرِفَتِهِ.

وَتُوُفِّيَ حَمْزَةُ بن علي قُبَيْلَ الْعِشْرِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ فِيمَا أَحْسَبُ).

نعم هنا الشيخ يقول: (وَالصَّوَابُ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى ابْنِ وَهْبٍ) ولهذا غيّر الشيخ غير سند الكامل من حمزة بن علي على إسماعيل على روح، وجعله حمزة بن علي على محمد بن وهب.

(وَالصَّوَابُ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى ابْنِ وَهْبٍ نَفْسِهِ كَمَا قَطَعَ بِهِ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ وَرَدَ قَوْلُ الْهُذَلِيِّ أَنَّهُ رَوَى عَنْهُ بِوَاسِطَةٍ).

نكمل ونرجع لهذه القضية.

(وَتُوُفِّيَ الزُّبَيْرِيُّ سَنَةَ بِضْعٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ قَالَ الذَّهَبِيُّ، وَيُقَالُ إِنَّهُ بَقِيَ إِلَى سَنَةِ سَبْعَ عَشْرَةَ، وَقِيلَ: تُوُفِّيَ سَنَةَ عِشْرِينَ، وَكَانَ إِمَامًا فَقِيهًا مُقْرِئًا ثِقَةً كَبِيرًا شَهِيرًا، وَهُوَ صَاحِبُ كِتَابِ الْكَافِي فِي الْفِقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ، وَتَقَدَّمَتْ وَفَاةُ غُلَامِ ابْنِ شَنَبُوذَ وَابْنِ حُبْشَانَ أي آنِفًا رَحِمَهُمُ اللهُ أَجْمَعِينَ). والله أعلم.

ونقف هنا والحصة القادمة -إن شاء الله- نقرأ إسناد رواية خلف وبه نختم قسم الأسانيد -إن شاء الله-، فنسأل الله أن يتقبل منا ومنكم جميعًا.

طبعًا هنا في مسألة توفي حمزة بن علي (وَالصَّوَابُ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى ابْنِ وَهْبٍ) كما ذكرنا أن الشيخ غيّر هذا الإسناد تبعًا لأبي العلاء.

لكن هنا الدكتور/ أيمن علق تعليقًا، حقيقة أنا ما فهمته كثيرًا، فقلت أعرضه هنا للمناقشة.

دكتور أيمن يقول: أنه هنا وقع المؤلف في وهم، وهِم المؤلف.

عندك نسخة الشيخ يا شيخ عبد الرحمن؟

الطالب- يقرأ من نسخة الدكتور أيمن-: "فالقضية ليست مجرد واسطة بين حمزة بن علي بن وهب، وإنما في الواسطة بين حمزة بن علي ووهب، ذكرها الهذلي في الكامل أن حمزة بن علي قرأ على إسماعيل البصري، على روح، ونقل الجزري في غاية النهاية عن أبي العلاء الهمذاني قوله والصواب أنه قرأ على محمد بن وهب، وقرأ ابن وهب على روح، ولا نعرف إسماعيل هذا أبدا".

الشيخ -الجكني-: طبعًا هذا الكلام أبو العلاء، فهمتم شيء؟ ماذا فهمتم من هذا التعليق؟

يعني الدكتور أيمن يقول: وَهِم المؤلف، أين الوهم الذي حصل للمؤلف؟

الطالب: أخر الأسانيد، الصواب أنه قرأ على ابن وهب نفسه، كما قال ورد قول الهذلي أنه قرأ بواسطة، لكن الهذلي هذا.

الشيخ الجكني: والصواب أنه أي حمزة قرأ على وهب نفسه، وهذا كلام من؟ هذا كلام الحافظ أبو العلاء، أين الوهم إذًا؟

الطالب: الوهم قوله وردَّ قول الهذلي.

الشيخ: وردّ من الذي رد؟ فاعل الرد الذي هو أبو العلاء الحافظ....

الطالب: إنه قرأ عنه بواسطة.

الشيخ: لا لا، إنه روى، إنه روى عنه بواسطة هذا ليس من كلام الهذلي، الموجود في الهذلي حمزة بن علي قرأ على إسماعيل وإسماعيل على روح مباشرة....

قلنا في المحاضرة، قلنا: الشيخ ابن الجزري حذف إسماعيل، أو أبو العلاء حذف إسماعيل ووضع بدلًا منه ابن وهب......

الشيخ: أنا حقيقة ما فهمت التعليق عند الشيخ، ووهم المصنف، يعني حاولت أين الوهم؟

في الغاية نعم.

لا لا، نأخذها نقطة نقطة.

ابن الجزري قال والصواب أنه قرأ على ابن وهب، ص ٤٩١، وقرأ حمزة على

أبي بكر محمد بن وهب بن يحيى هذا هو، يعني الشيخ ابن الجزري هنا أثبت أنه حمزة على ابن وهب، وابن وهب على روح، أين الوهم؟.

طالب: ٠١:٠٢:١٢

هذا ما كنا نقوله من قبل.

ردا على كلام الدكتور أيمن، نقول أين الوهم الذي وقع فيه ابن الجزري؟

أبو العلاء صحح الإسناد، أبو العلاء يقول أن حمزة بن علي لم يقرأ على إسماعيل، إسماعيل هذا ليس معروف، وكأنه يصحح إسناد الهذلي، هذا كلام أبي العلاء.

ابن الجزري اقتنع بهذا الكلام، لما جاء إلى النشر هنا حذف السند الذي كتبه الهذلي وهو حمزة بن علي على إسماعيل على روح، ابن الجزري عدل هذا السند.

أين الوهم الذي وقع في أبو العلاء وابن الجزري؟ أريد أن أفهم.

أبو العلاء لم يذكر مصدره في تصحيح هذا السند، لكنه قال أن هذا الرجل غير معروف أي إسماعيل لا يعرف.

أنت غيرت الواسطة بين حمزة وروح، أنت حذفت هذه الواسطة ووضعت بدلا منها محمد بن وهب، هذا صنيع أبي العلاء وابن الجزري.

الشيخ حكم على هذا التصرف بأنه وهم من المصنف.

ويقول الدكتور أن القضية ليست قضية واسطة والصواب أنه قرأ على ابن وهب نفسه.

يعني كأن الإمام ابن الجزري يفهم أن الإمام أبي العلاء الهمذاني يقول أن حمزة روى بواسطة..

ويكون الجزري وهم في فهم كلام أبي العلاء.

إذن هذه ما فيها وهم، ولا رائحة الوهم.

إذن إثبات الواسطة بين حمزة بن علي وابن وهب، من هي؟

الهذلي أثبت الواسطة الذي هو إسماعيل، لكن الهذلي ما قال أن هناك واسطة..

إذن الوهم هو في إدراج هذه العبارة، أنه روى عنه بواسطة، والصواب..



محتويات الكتاب